

الجزء الرابع

من تقرير الشمس الانبأى على شرح سعد الدين
التفتازانى لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة
بالتجريد فى علم المعانى والبيان والبديع
رحم الله الجميع وأسكنهم برحمته
من دار كرامته المحل
الأعلى الرفيع
آمين

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعنا التقرير والحاشية المذكورين بالصلب
وجعلنا الحاشية بأعلى الصحيفة والتقرير بأسفلها مفصولا بينهما
بجدول * وبالهامش الشرح مع بعض تقاريرات مهمة
معزوة للعلامة الانبأى أيضا رحمه الله

﴿ طبع على نفقة نجل مؤلف التقرير الشمس الانبأى ﴾
(وحقوق الطبع محفوظة له حفظه الله)

﴿ مبيعه بمحل ﴾

(حضرة احمد افندى على حسين)
(تاجر أربز بالسكة الجديدة بمصر)



مطبعة السعادة بجوار محافظه مصر
(سنة ١٣٣١ هجرية)

الجزء الرابع

من تقرير الشمس الانبأى على شرح سعد الدين
التفتازانى لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة
بالتجريد فى علم المعانى والبيان والبديع
رحم الله الجميع وأسكنهم برحمته
من دار كرامته المحل
الأعلى الرفيع
آمين

* تنبيه * فدو ضعنا التقرير والحاشية المذكورين بالصلاب
وجعلنا الحاشية بأعلى الصحيفة والتقرير بأسفلها مفصولا بينهما
بجدول * وبالهامش الشرح مع بعض تقارير مهمة
معزوة للعلامة الانبأى أيضا رحمه الله

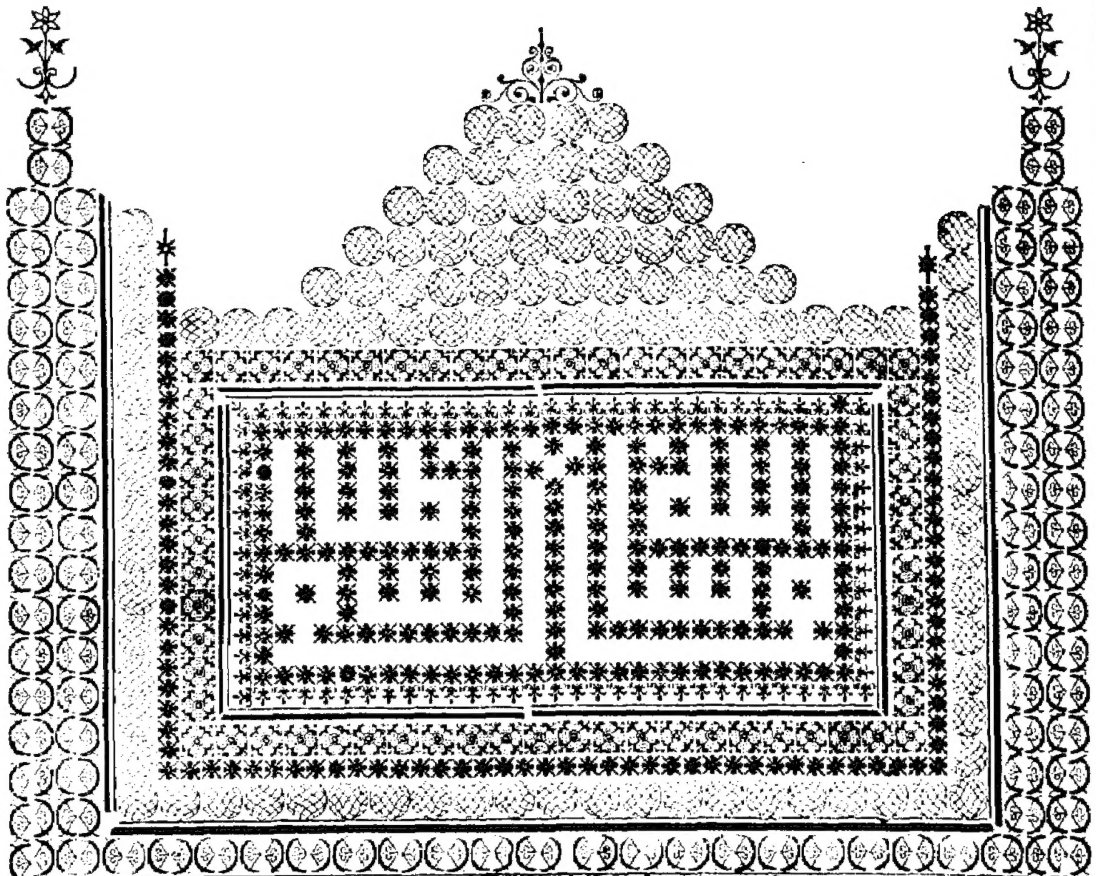
* طبع على نفقة نجل مؤلف التقرير بالشمس الانبأى *
(وحقوق الطبع محفوظة له حفظه الله)

* مبيعه بمحل *

(حضرة احمد افندى على حسين)
(تاجر أرز بالسكة الجديدة بمصر)



مطبعة السقاذه بجوار محافظه قنطر
(سنة ١٣٣١ هجرية)



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ التشبيه ﴾

﴿ التشبيه ﴾
أى هذا باب التشبيه
الاصطلاحي المبني عليه
الاستعارة (التشبيه) أى
مطلق التشبيه أعم من

(قوله المبني عليه الاستعارة) فيه أن المبني عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه في المشبه به أقوى والتشبيه الاصطلاحي المتكلم عليه في هذا الباب لا يخص ذلك كذا في الأطول ويمكن الجواب عنه بان المراد المبني عليه في الجملة فافهم (قوله أى مطلق التشبيه) وهو التشبيه بالمعنى اللغوي كما يفيد كلام المطول وكما يفيد قوله الآتي يعني أن التشبيه في اللغة اسم قال في الأطول وإنما عرّف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي

﴿ التشبيه ﴾

(قوله فيه ان المبني عليه الاستعارة الخ) قال عبد الحكيم التشبيه مطلقا مبني الاستعارة مطلقا وكون وجه الشبه أقوى شرط في الاستعارة المصرحة فقط قال العلامة في شرح المفتاح في مبحث تعريف الاستعارة أن الاستعارة إما أن تعتمد على نفس التشبيه وإما أن تعتمد على لوازمه أما الأول فانه يشترك شيان في وصف وفي أحدهما أقوى من الآخر فيعطى الناقص اسم الزائد بمبالغة في تحقق ذلك الوصف له كما تقول في الحمام أسد وأنت تريد الشجاع وأما الثاني فان يشترك شيان في وصف وإنما ثبت كماله في المشبه به بواسطة شئ آخر فتثبت ذلك الشئ في المستعار بمبالغة في اثبات الاشتراك كما تقول أنثيت المنية أظفارها وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وإنكار أن تكون

عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي (قوله أن يكون على وجه الاستعارة) في السراى على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرمى وقوله أو على وجه تنبني عليه الاستعارة مثل زيد كالأسد وقوله أو غير ذلك مثل شبت زيدا بالأسد اه وفي الخفيد قوله أو غير ذلك الظاهر أن المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فإنه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تنبني عليه الاستعارة ولذلك ذكره المصنف في البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود في الآية اه فعلى هذا يكون نحو شبت زيدا بالأسد داخلا في قوله أو على وجه تنبني عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اه (قوله أو على وجه الخ) وهو المقصود اه سم (قوله لئلا يعود الى التشبيه الخ) أى كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذى فى ضمن المقيد خلاف الظاهر والجل على الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذى هو أخص) فاللام فى التشبيه الأول للعهد وفى الثانى للجنس اه مطول وقوله للعهد يعنى أن مدخولها نوع من جنس التشبيه اللغوى معهود متعارف بين القوم وكونها للعهد بهذا المعنى

شياء غير سبع فثبت لها ما يخص المشبه به وهو الاظفار وبما ذكرنا ظهر لك أن ما قيل ان مبنى الاستعارة انما هو التشبيه الذى فيه وجه الشبه أقوى والمجسوس عنه أعم فاسد وما أجيب به عنه من أن ذكر ما عدا التشبيه الذى فيه وجه الشبه أقوى متطفل وأن ابتناء الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضى ابتناءها على كل فرد منه مع كونه تكافيا بناء الفاسد على الفاسد اه وقوله والتشبيه مطلقا أى سواء كان وجه الشبه فيه أقوى فى المشبه به أولا وقوله الاستعارة مطلقا أى مصرحة أو غير ها وهو المكنية لكن الكلام على التوزيع وقوله وانما ثبت كماله فى المشبه به بواسطة شئ آخر أى وهو اللزوم كالاظفار فلماذا لا يفيد أن الوصف من حيث ذاته كالاغتيال ليس أقوى فى المشبه به وقوله فى المستعار هذا على رأى السكاكى من أن لفظ المنية مستعار للسبع الادعائى وقوله وأن ابتناء الاستعارة الخ جواب ثالث (قوله ويتضمن الخ) عطف على قوله جنس التشبيه الواقع خبر الان (قوله الظاهر أن المراد به التجريد) عبارة عبد الحكيم قوله أو غير ذلك أى التشبيه الضمى كما فى بعض صور التجريد وكفى قوله

وان تفق الأنام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

كما سيجى اه فانه لما ادعى أن المدح فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا فى الظاهر كلمة منع احتيج لهذه الدعوى وبين امكانها بأن شبه هذه الحالة المذكورة بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم وهذا التشبيه ضمنى مكفى عنه لا صريح أفاده الشارح فيما يأتى (قوله مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد الخ) فيه أنه لا تشبيه فى هذه الآية كما يأتى عن الأطول وكما يفيد قول عبد الحكيم السابق كما فى بعض صور التجريد اذ مراده بالبعض ما فيه تشبيه احتراز عما لا تشبيه فيه (قوله وعوده الى المطلق الخ) يفيد أن هذا غير الاستخدام (قوله رحمه الله الذى هو أخص) قال عبد الحكيم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربى من حيث وضوح الدلالة يقتضى أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين فى المعنى الذى هو مدلول الكلام أو الكلام الدال عليه كما يدل عليه قوله وهو الاستعارة التى كان أصلها التشبيه والتشبيه اللغوى عبارة

أن يكون على وجه الاستعارة
أو على وجه تنبني عليه
الاستعارة أو غير ذلك فلم
يأت بالضمير لئلا يعود الى
التشبيه المذكور الذى
هو أخص وما يقال ان

لا ينافي أنها الجنس بمعنى النوع (قوله إذا أعيدت معرفة) أى بلفظها الأول قال يس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك (قوله فليس على اطلاقه) وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى ألا ترى قوله تعالى وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله مع امتناع المغايرة ههنا اه سم (قوله هو مصدر الخ) لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لاننا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه على أن المراد به ليس الدلالة التى هى صفة اللفظ كما يتبادر فى هذا المقام فان قلت لم تحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لأمر كالتكلم قلت فى عرف القوم لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه أطول وكتب أيضا قوله هو مصدر قولك الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور الذى هو كون اللفظ الخ صفة للفظ (قوله اذا هديته) ظرف لقولك وفى نسخ أى (قوله على مشاركة أمر) هو المشبه وقوله لأمر هو المشبه به وقوله فى معنى هو وجه الشبه وأما الدال

المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى فليس على اطلاقه يعنى أن معنى التشبيه فى اللغة (الدلالة) هو مصدر قولك دلت فلانا على كذا اذا هديته اليه (على مشاركة أمر لأمري معنى)

عن فعل المتكلم فيبينها مباينة لكن المصنف لما فسر التشبيه الاصطلاحى أيضا بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه اللغوى كان أخص منه فعنى كونه من مقاصد علم البيان أن البحث عما يتعلق به من الطرفين ووجه الشبه وأداته والغرض منه من مقاصده ومعنى قوله أصلها التشبيه أنها فرعه تترتب عليه لأنها مسبوبة منه ولذا قال قد ذكر المشبه به وأريد المشبه به دون المشبه به فحذف المشبه دون المشبه به وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه أو الى التشبيه بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام وانما فسر بفعل المتكلم لانه المعنى الحقيقى له عندهم كما يدل على ذلك ما سيجى من قوله لانه كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال فى كلامهم ويستقون منه المشبه لفاعله والمشبه والمشبه به للطرفين ويقولون وجه التشبيه والغرض منه وأداته ولا يصح شئ من ذلك اذا أريد به الكلام الدال ولعل السكاكى لاجل هذا جعل التشبيه مقدمة الاستعارة دون المقصد الاصلى لعدم رجوعه الى موضوع العلم ولما كان فيه من النكت واللطائف مما يوجب الكلام حسنا وبلاغة لا يدرك غايته جعل البحث عما يتعلق من المقاصد اه وقوله الذى هو مدلول الكلام ليس صفة الاشتراك لاختلافها تعريفات وكبرا فيجعل مفعول أعنى مقدره وعلى هذا فيكون البحث عن التشبيه بحثا عن أحوال مدلول اللفظ وقوله أو الكلام أى فيكون البحث عن أحوال اللفظ نفسه وقوله كما يدل الخ راجع للثنائى وقوله ويستقون الخ عطف على قوله لانه المعنى الحقيقى فهو علة ثانية أى ولاهم يستقون الخ (قوله وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك) الظاهر أنه كذلك قاله شيخنا وغيره (قوله رحمه الله هو مصدر قولك دلت الخ) أى فهو من الدلالة التى هى صفة المتكلم لامن الدلالة التى هى صفة اللفظ فانه لا يصح جعلها على التشبيه لكونه فعل المتكلم واعلم أن التشبيه فى اللغة جعل شئ شبيها بآخر والجعل المذكور ليس الا باعتبار التكلم بما يدل على المشاركة فلذا فسر به بالدلالة اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله على مشاركة) أى اشتراك كما وقع فى شرح العلامة فالفاعل بمعنى الفعل كسافرت وواعدت بمعنى سافرت وواعدت اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله فى معنى) أى وصف احتراز عن المشاركة فى عين نحو شرك زيد عراقى الدار فانه لا يسمى

والمشبه فهو المتكلم (قوله وهذا شامل الخ) أى التعريف المذكور للتشبيه اللغوى وكتب أيضا قوله وهذا شامل لمثل قاتل الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوى بشموله الأمثلة المذكورة كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشى اذ دخوله فى تعريف التشبيه اللغوى ليس بمحذور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي

تشبيها اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله وهذا شامل لمثل الخ) أى للدلالة على الاشتراك المستفاد منهما فان فيه ما دلالة على شركة زيد وعمر و فى القتل وشركتهما فى المجىء وليس شئ منهما تشبيها وان قصد بهما معنى الاشتراك لان التشبيه ليس مجرد الاشتراك فى وصف بل لابد فيه من ادعاء بمثاله أحد الأمرين للآخر فى وصف ومساوئها اياه فى القاموس شبهة مثله ولذا نفاه الشاعر فى قوله

ما أنت مادحها يا من تشبها * بالشمس والبدر لابل أنت هاجيا

من أين للشمس خال فوق وجنتها * أو أين للشمس طعم الشهد فى فيها الخ

وبما حررنا اندفع اعتراض السيد بأنه اذا قصد من نحو جاءنى زيد وعمر و قاتل زيد عمرا الدلالة على المشاركة لا يصير اندراجهم فى التشبيه اه عبد الحكيم وفيه تأمل (قوله قيل ليس مراده الخ) قد علمت من كلام عبد الحكيم خلافه (قوله كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشى) أى السيد وهذا راجع للمنفى وعبرة الفاضل المحشى قوله وهذا شامل الخ فيه بحث لان قولك جاءنى زيد وعمر و يدل صريحا على ثبوت المجىء لكل واحد منهما ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر فى المجىء فالتمسك لم يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يدل به المخاطب على مشاركة أمر لا صرفى معنى فلا يندرج فى التفسير المذكور بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فانه لا يتصور الا فيما قصده المتكلم وان قصده لم يضر اندراجهم فيه لانه بمعنى شارك زيد عمر فى المجىء أو تشارك فيه فيكون تشبيها لغة وكذلك قولك قاتل زيد عمر اعمانه ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمر و صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر فى القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج وان قصد وجب أن يندرج كما لو قيل شارك أحدهما الآخر فى القتل وكذلك قولك تقاتل زيد وعمر و فان ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح والتعلق ضمني والاشتراك لازم وما قيل من أن باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير باللازم يظهر ذلك من الفرق بين مفهومى تقاتل زيد وعمر و وتشارك فى قتل أحدهما الآخر فى زمان واحد فان محصول الكلامين وان كان واحدا الا أن مفهومهما متخالف قطعاً واعلم أن الدلالة على المشاركة فى مثل قولك شارك زيد عمرا انما هى بجوهر اللفظ وأما الصيغة فتدل على ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر ويلزم منه المشاركة فى الشركة لا كنها غير مقصودة فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة فى مصدره الأصلي لكان المفهوم من قولنا شارك زيد عمر اشاركين احدهما من الجوهر والاخرى من الصيغة واعلم أيضا أن منشأ الاعتراض على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه والحق أنهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين دلالة على الآخر وان استلزمتهما وليس دلالة المتكلم على أحدهما مستلزما لدلالة على الآخر اذ ربما لا يكون الآخر مقصودا عنده أصلا اه وقوله قدس سره يدل صريحا على ثبوت المجىء لكل واحد منهما فيه أن الواو للجمع المطلق فيدل على ثبوت المجىء لهما لا على ثبوت لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر اه عبد الحكيم قال معاوية ويرده أنه قدس سره لم يقل به مع قطع النظر عن الآخر ولا شك أن ثبوت لهما على

وهذا شامل لمثل قاتل زيد
عمرا وجاءنى زيد وعمر و
(والمراد بالتشبيه المصطلح
عليه) ههنا (أى فى علم
البيان) ما لم تكن

معنى ثبوته لكل منهما لكن لامع قطع النظر عن الآخر وأنه غير المشاركة اه وقوله قدس سره بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فإنه اعتبر فيه النسبة الى المتكلم ونسبة الفعل الاختياري الى الفاعل المختار يدل على صدوره منه قصدا بخلاف الدلالة التي هي صفة اللفظ فاقيل أنه يستفاد من كلامه اعتبار القصد في الدلالة وهم اه عبد الحكيم وقوله قدس سره فيكون تشبيها لغة قد عرفت أنه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك بل لابد من ادعاء المماثلة أيضا اه عبد الحكيم فتدبر وقوله قدس سره فان محصول الكلامين وان كان واحدا الخ فيه أن معنى تقابل زيد وعمر وكون كل منهما فاعلا للقتل ومفعولا له ومعنى تشارك زيد وعمر وكون كل منهما للشركة ومفعولا له وهذا المعنى يقتضي أن يكون شخص ثالث أيضا فاعلا لفعلهما حتى يكونا فاعلين للشركة اه عبد الحكيم أي لان قتل زيد لعمر وعلى سبيل الشركة لا يتحقق الا اذا كان هناك شخص ثالث فاعلا للقتل عمرو مع زيد فيكون فاعلا للشركة وكذلك قتل عمرو لزيد على سبيل الشركة لا يتحقق الا اذا كان هناك شخص ثالث فاعلا للقتل زيد مع عمرو فيكون فاعلا للشركة وحينئذ فلا يكون محصول الكلامين واحدا خلافا للسيد وفيه أن كون كل منهما فاعلا للشركة ومفعولا لا يقتضي ثالثا فاعلا لها اذ يمكن أن يشارك كل واحد منهما الآخر في قتل نفسه بان يخرج كل منهما نفسه وصاحبه نعم محصول الكلامين على هذا أيضا غير متحدد والحق أن القتل في قولك تشارك زيد وعمر وفي قتل أحدهما الآخر مطلق شامل لقتل كل منهما فتحقق المشاركة في هذا المطلق اذا قتل كل منهما صاحبه وحده اذ يصدق أن كل واحد منهما فاعل للشركة فيه ومفعول فلا مخالفة بين المحصولين كما قال وقوله قدس سره واعلم أن الدلالة على المشاركة الخ فيه أن مدلول الجوهر ثبوت الشركة لاحدهما متعلقة بالآخر ويلزمه ثبوت الشركة للاخر ضمنا وليس مدلوله ومدلول الهيئة ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المفهوم من تشارك زيد وعمر المشاركة بين اه عبد الحكيم وقوله فيه أن مدلول الجوهر ثبوت الشركة الخ فيه أن مجرد الجوهر لا يدل على الثبوت فاعلة اعتبر الجوهر بصيغة شرك ان كانت وقد راجعت القاموس فلم أجدها ثم ان هذا الحدث الذي وضع له جوهر تشارك لا يعقل الا صادرا من اثنين فلا يتحقق الا بتخصيل الاثنين واجبا لهما المتعلق كالقتل فكلاهما فاعل في المعنى وتسمية أحدهما فاعلا والآخر مفعولا اصطلاح نحوي وقد جعل الفاعل مجموعهما مع صيغة اشترك فحينئذ ليس مدلوله مع صيغة شرك أن تثبت ثبوت الشركة لأحدهما لمتعلقة بالآخر بل ثبوت الشركة لهما متعلقة بهما وهذا عين مشاركتهما في القتل وصيغة المفاعلة كأنها مبالغة بجعل الحدث واقعا من كل واحد منهما على الآخر ولا مبالغة والمقصود بها افادة وقوع الحدث منهما على ما كصيغة شرك وقوله قدس سره وأما الصيغة الخ لا يدل على أن هذا المدلول لا يستفاد منه بصيغة غير المفاعلة فحينئذ قوله ان الدلالة على المشاركة الخ بجوهر اللفظ لا غبار عليه فيكون تشارك زيد وعمر من التشبيه كما قرره وقوله قدس سره بجوهر اللفظ أي مادته وحروفه وقوله قدس سره فتدل على ثبوت الشركة أي التي هي المشاركة في القتل مثلالولذلك كان اللازم وهو المشاركة في الشركة غير مقصود أي لا يقصد وقوله لكل منهما ان أخذ بظاهره يكون هناك فرق بين صيغة تشارك وصيغة شرك ان تثبت وقوله قدس سره نفس المشاركة أي التي جعلت لازمة فيما سبق وقوله قدس سره في مصدره الأصلي هو الشركة وقوله قدس سره أحدهما من الجوهر وهي المشاركة في القتل وقوله قدس سره والأخرى من الصيغة وهي المشاركة في الشركة

الذى استفيد من كلام المصنف كما يشير اليه بقوله أى فى المطول وينبغي أن يزداد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظاً وتقديراً ليخرج عنه نحو قاتل زيد وعمر أو جاءنى زيد وعمر ونحوه والاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على أن هذه الأمثلة ليست منه وإن قصد به المشاركة التى هى لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ الله هوام من قبيل التشبيه وكذا قول أبي الطيب

فان تفق الأنام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

وسعوا أمثالها تشبيهاً ضمنيّاً فالظاهر منه أن مثل قاتل زيد وعمر إذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني اه فترى قال يس فهو إذا لم يقصد به اللزوم لا يرد على الاصطلاح حتى يحتاج إلى إخراج عنه لا اعتبار القصد فيه وإن قصد به اللزوم فلان سلم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحي حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد الكلام هنا ثم قال فى آخره ثم إن قولنا جاء زيد وعمر وقاتل زيد وعمر لا يصير تشبيهاً لغوياً اصطلاحاً إلا بان يجعل مستعملاً فى المشاركة وأما مجرد القصد بالتبع كما فى الأسرار القرآنية المفهومة تبعاً فلا اه (قوله أى الدلالة الخ) أقرب ما ظهر لى فى تقريره أنه تفسير لما وأن قوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وكأنه حمل ما على أنها موصولة وأن تقدير عبارته أى الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى التى بحيث لا تكون إلا أنه أسقط التى فتأمله ولو قال أى تشبيه لم تكن كفى الأطول لكان أخصر وأحسن (قوله على وجه الاستعارة الحقيقية الخ) لا إهمال فى التعريف بترك التقييد بان لا تكون على وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخلية فى الحقيقية وأن بوه قول المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة الحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه أن التمثيل يقابل الحقيقية اه أطول (قوله نحو رأيت أسداً) ان كان مثلاً للاستعارة الحقيقية فالمعنى نحو أسداً فى رأيت الخ وان كان مثلاً للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقولك رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قيد به ليخرج تشبيهه يتضمنه التجريد فيما إذا لم يكن تجريد الشئ عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لم فيه دار الخالد فانه لا يتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا شبهة بها بخلاف نحو لقيت بزي أسداً فانه لتجريد أسد من زيد وأسده مشبه به لزيد لا عينه ففيه تشبيه مضمرة فى النفس فن احتزبه عن نحو لم فيه دار الخلد لم يجرد عقله عن غوائى الوهم وكأنه توهم أن فى كل تجريد تشبيهاً اه أطول (قوله لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً) قال فى المطول خلافاً لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان أسداً ولقيت منه أسداً من قبيل

أى الدلالة على مشاركة أمر
لأمر فى معنى بحيث لا
يكون (على وجه الاستعارة
الحقيقية) نحو رأيت
أسداً فى الحمام (و) لا على
وجه (الاستعارة
بالكناية) نحو أنشبت
المنية أظفارها (و) لا
على وجه (التجريد)
الذى يذكرك فى علم البديع
نحو لقيت بزي أسداً
ولقيت منه أسداً فان فى
هذه الثلاثة دلالة على
مشاركة أمر لأمر فى
معنى مع أن شيئاً منها
لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً

(قوله وينبغي أن يزداد فيه قولنا بالكاف ونحوه) قد عرفت مما قررناه آنفاً أنه لا حاجة إلى هذه الزيادة لأخراج نحو قاتل زيد وعمر أو جاءنى زيد وعمر وقاله السيد قدس سره وقد علمت ما تقدم (قوله وإن قصد به) أى بالمدكور من الأمثلة (قوله بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ الله هوام) أى صير
إله هوام ويلزم من تصديره هوام إلهاً أنه شبهه بالاله الحقيقى فالتشبيه ضمنىّ أمالوجعل المعنى صير هوام
مثل إلهه وكأله وقد رت أداة التشبيه لم يكن من التشبيه الضمنىّ الذى الكلام فيه (قوله لا اعتبار
القصد) أى المستفاد من قولهم الدلالة الخ أى أن يدل المتكلم (قوله إلا أنه أسقط التى) لعل تقديره التى
جريا على عادتهم عند بيان معنى الموصول من جعله صفة للفظ الدال على معناه (قوله وأن بوهم)

التشبيه اه (قوله وانما قيد بالـ) الأخضر والأحسن أن يقول وانما ترك التخييلية اه يس
 (قوله ليس في شيء من الدلالة الخ) أي فهي غير داخلية في المراد بما حتى يحتاج الى أن يقول ولا على
 وجه الاستعارة التخيلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيث الا أنه ذكر نظرا الى معنى الاستعارة
 التخيلية الذي هو اثبات لازم المشبه به للمشبه والظرفية من ظرفية المقيّد في المطلق على حذف
 مضاف أي ليس في شيء من ملابس الدلالة أو ليس في ملابس شيء من الدلالة ولو قال ليس فيها شيء من
 الدلالة لكان أوضح وعبارة المطول ليس فيه دلالة الخ وهي تؤيد ما قلنا (قوله اذ المراد بالانطفاق
 الخ) مجردة غير تام لان تقاضيه بالاستعارة بالكناية اه حفيد أي فانها كالمنية مستعملة في معناها
 الحقيقي وأجيب بأن المنية مثلا تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا في يس والذي يظهر أن
 الانتقاض بها لا يتجه على مذهب الجمهور لانها عندهم لفظ المستعار منه المطوى وهو لم يرد منه
 معناه الحقيقي ولا على مذهب السكاكي لانها عنده لفظ المشبه المستعمل في المشبه به فهو مجاز نعم قد
 يتجه على مذهب المصنف لانها عنده كالتخييلية في أن كلا فعل فيقال كما أريد بالانطفاق في التخييلية
 معناها الحقيقي أريد بالمنية في المسكنية معناها الحقيقي (قوله على ما سيجي) أي من الخلاف بين
 السكاكي وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاحي الخ) أعاده لأجل إيضاح ربط قوله فدخل الخ
 بما قبله وكان يكفي أن يقول فالتشبيه الاصطلاحي مما مر (قوله فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد)
 مما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا أو ما في حكمه لمشبه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم
 عي مما جعل المشبه به مع حذف الأداة خبر المشبه محذوف أو جار يجرى الخبر من الحال والمفعول
 الثاني من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين أي ماء هو اللجين ولا يذهب عليك أنه

وانما قيد الاستعارة
 بالتحقيقية والكناية لان
 الاستعارة التخيلية
 كائبات الانطفاق للمنية في
 المثال المذكور ليس في
 شيء من الدلالة على مشاركة
 أمر لا مر على رأي المصنف
 اذ المراد بالانطفاق معناها
 الحقيقي على ما سيجي
 فالتشبيه الاصطلاحي
 هو الدلالة على مشاركة
 أمر لا مر في معنى لا على
 وجه الاستعارة الحقيقية
 والاستعارة بالكناية
 والتجريد (فدخل فيه
 نحو قولنا زيد أسد)
 بحذف أداة التشبيه
 (و) نحو قوله تعالى صم
 بكم عي (بحذف الاداة
 والمشبه جميعا أي هم صم

أي وان كان يوهم (قوله من ظرفية المقيّد في المطلق) أي قبل توجه النفي وباعتبار التوهم
 (قوله مجردة) أي مجرد هذا التعليل غير تام وهو مبني على أنه تعليل لقوله ليس من الدلالة في شيء
 ولك أن نجعله تعليلًا لما تضمنه قوله كائبات الانطفاق أي انما كانت التخييلية هي الانبات ولم تكن
 هي الانطفاق لان المراد بالانطفاق الخ وعلى هذا الانتقاض اه شيخنا (قوله فانها كالمنية)
 أي فان الاستعارة بالكناية وقوله مستعملة خبر وكالمنية تمثيل ذكره في البين وفيه أن المنية
 لا تكون استعارة بالكناية الاعلى مذهب السكاكي وعلى مذهب السكاكي لا انتقاض كذهب
 الجمهور هذا ان أرجع الضمير في قوله فانها للاستعارة بالكناية لان جعل عائد على الانطفاق
 والمعنى فان الانطفاق مستعملة في معناها الحقيقي كما أن المنية كذلك ولا يخفى أنه على هذا كان
 المناسب العكس بأن يقول فان المنية كالانطفاق مستعملة في معناها الحقيقي (قوله وأجيب بأن
 المنية الخ) أي فلما دلت المنية على التشبيه بواسطة القرينة كانت كأنها مستعملة في غير
 معناها الحقيقي فلا انتقاض فان كان هذا مراد يس صح جوابه وان كان تكلفا وتعسفا والا
 فلا ولما كانت عبارته غير ظاهرة لما علمت قال المحشي رحمه الله والذي يظهر الخ (قوله نعم فدينه
 الخ) هذا هو مراد الحفيد (قوله مما مر) أي عرف مما مر فهو متعلق بمحذوف (قوله أو جاريا
 مجرى الخبر) معطوف على قوله خبر الأول وان احتاج الى جعل قوله أو ما في حكمه مخصوصا بما
 لا يلزم عليه تكرار وجعل قوله ونحو قوله تعالى الخ معترض بين المعطوف عليه والمعطوف وذلك
 لان المضاف اليه نحو ماء اللجين مما ذكر فيه المشبه لا مما حذف فيه المشبه كما هو مقتضى عطفه على

يجوز أن يجعل المشبه به مبتدأ نحو الأسد زبد لان المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبرا سيان في ذلك ويقرب منه لجين الماء فانه في معنى لجين هو الماء فخذوه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على أنه) أى ما ذكر من نحو زبد أسد ونحو صم بكم عمى كافى يس (قوله لاستعارة) لكن الشارح جواز أن يكون من الاستعارة كما سيأتى (قوله حيث يطوى ذكر المستعار له) هو المشبه وهذا في الاستعارة التصريحية اذهى التى يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكنية كما يأتى في محله فانه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك لان ما في الآية بتقدير كونه استعارة انما يكون استعارة تصريحية لا مكنية اه سم وكتب أيضا مانصه أى على وجه نبى عن التشبيه لا مطلقا اه فنرى (قوله بالكناية) أى لفظا وتقديرا (قوله ويجعل الكلام خلوا عنه) وهما ليس كذلك لان المستعار له مراده هنا لان قوله صم الخ لا بدله من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعار له اه سم (قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو خوى الكلام) أراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من أفراد يصلح له لفظه كما يصلح لأفراده الحقيقية واشترط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد أن كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لاعدم احتمال الارادة وصلاحياتها اذ قد تقرر أن كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في الأصول اه فنرى وقوله وبفحوى الكلام القرينة المقالية تسمية القرينة المقالية بفحوى الكلام على خلاف ما فسر به الأصوليون الفحوى من أنهم مفهوم الموافقة أى المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسميتها بذلك على تفسيرها لغة في القاموس فحوى الكلام معناه ومنه به اه اذ القرينة المقالية معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة في الشرح عبارة الكشف ولوقدم فيها المنقول اليه على المنقول عنه كان أولى لمتصل كل شرط بمشرطه وبيانه أن خلوا الكلام عن المستعار له أى المنقول اليه مصحح لان يراد بالمستعار منه المعنى المجازى أى المستعار له وعدم القرينة مصحح لأن يراد المعنى الأصلي أى المستعار منه فيكون مجموع الخلو والعدم المذكورين متعلقا بصلاحيته المعنيين على التوزيع كذا في الحفيد وكتب أيضا قوله

فان المحققين على أنه تشبيه
بليغ لا استعارة لان
الاستعارة انما تطلق حيث
يطوى ذكر المستعار له
بالكناية ويجعل الكلام
خلوا عنه صالحا لان يراد
به المنقول عنه والمنقول
اليه لولا دلالة الحال أو
فحوى الكلام (والنظر)
هنا (في أركانه)

قوله خبرا المشبه محذوف (قوله نحو الأسد زبد) يحتمل أن أصله مثل الأسد زبد فلا قلب في التشبيه ويحتمل أن أصله مثل الأسد زبد فيكون من التشبيه المقلوب وهذا لا ينافى قوله سيان في ذلك أى في دعوى الاتحاد اذ هو لا ينافى الزيادة في أحدهما بشئ آخر لانه لم يدع التسوية مطلقا (قوله وكتب أيضا مانصه) أى كتب على قوله ذكر المستعار له أى ان ذكر المستعار له على هذا الوجه هو الذى يجب طيه في الاستعارة أما اذا لم يكن على هذا الوجه فلا يجب طيه فيها (قوله لأن المستعار له مراده هنا الخ) أى في نحو الآية وأما في نحو المثال فقد كور بالفعل والمقصود المستعار له لو كان الكلام استعارة (قوله ثم الكلام مبنى الخ) هذا جواب أول عن الإراد

المنقول عنه وهو المستعار منه والمنقول اليه وهو المستعار له (قوله أى البحث في هذا المقصود الخ)

الوارد على قول الشارح صالحا لأن يراد به الخ الذى منشؤه حمل قوله صالحا لأن يراد به على معنى يصح أن يراد به المتكلم وهو جواب يتسلم هذا الجمل كما يفيد به قوله انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي وايضا لا يراد أن صحة ارادة المنقول عنه من المتكلم بلفظ المشبه به على تقدير عدم القرينة مسامحة وأما صحة ارادته المنقول اليه به على هذا التقدير فباطلة لاشتراط القرينة المانعة في المجاز ومحصل الجواب أن قول الشارح لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام انما يرجع لقوله صالحا لأن يراد به المنقول عنه دون قوله والمنقول اليه وهذا بقرينة ما هو معلوم من أن المجاز لا بد له من القرينة المانعة فلا يراد ما أتى عن عبد الحكيم من أن هذا بعيد من اللفظ اه فحط الجواب قوله واشتراط نفى القرينة الخ وأما قوله ثم الكلام مبنى الخ فهو مجرد توجيه لصلاحية اللفظ للمشبه والمشبه به ثم لاشك في كون القرينة التي تمنع الارادة تمنع صحتها أيضا إذ لا معنى لوجود المنع من الارادة مع بقاء صحتها فصحة الارادة لا تتحقق عند وجود القرينة فليس مبناها مجرد الوضع له بل مع وجود الشرط وانتفاء المانع فحينئذ لا يراد ما أتى عن عبد الحكيم من أنه يراد على هذا الجواب أن نفى القرينة شرط لارادة المعنى الحقيقي لاصحة ارادته فان صحة ارادته يبنى على كونه موضوعا له اه اللهم إلا أن يكون جعل الصحة بمعنى الصلاحية جملا لعبارة المجيب على عبارة الشارح على عكس ما تقدم وأراد من الصلاحية للارادة نوع استعداد وتهيؤ لها وان لم يستوف الشرط وينتف المانع فالكلام مع وجود القرينة المانعة من ارادة المنقول عنه صالح لارادته لكن المناسب ما تقدم من جعل عبارة المجيب تفسيرا لمراد الشارح على أنه على هذا يكون الكلام صالحا لكل من المنقول عنه والمنقول اليه عند وجود القرينة وعند عدمها فلا وجه للتقييد بكل حال وهو قد أقر الاشكال ثم قول المحشى في الاراداد المجاز مشروط بالقرينة المانعة جرى على رأى الأصوليين اذ هي عند البيانين داخلية في مفهوم المجاز هذا وقرر بعضهم الجواب بوجه آخر فجعل محط الجواب قوله يصلح له لفظه وقال المعنى يصلح له ولو مع انتفاء القرينة وقوله انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي أى وأما صحة ارادة المعنى المجازى فتتحقق عند انتفاء القرينة كما تتحقق عند وجودها ما علمت من أن الكلام مبنى على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من أفراد يصلح له لفظه ولو عند انتفاء القرينة فأقاد بهذا أن قوله لولا دلالة الحال الخ متعلق بصلاحية لارادة المنقول عنه لا المنقول اليه وقوله فلا يراد الخ تفريع على قوله ثم الكلام الخ وقد علمت محط التفريع اه وفيه أن مجرد دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من أفراد لا يترتب عليها صلاحية لفظ المشبه به له ولو مع انتفاء القرينة كما لا يخفى وقوله وقد يجاب الخ هو جواب ثان مبنى على منع أن قول الشارح صالحا لأن يراد به بمعنى يصح أن يراد به المتكلم لجواز أن معناه محتمل عند السامع لان يكون المتكلم أراده المنقول عنه بمقتضى الوضع أو المنقول اليه بمقتضى قرينة وعدم القرينة انما يوجب عدم الارادة الصحيحة من المتكلم لعدم احتمال هذه الارادة منه عند السامع لما تقرر أن كل حقيقة تحتمل المجاز لان السامع يجوز أن القرينة خفيت عليه أو أخرت على القول بجواز تأخيرها فهو احتمال موافق للاصطلاح وان كان مرجوحا لا يعول عليه ولا يعمل بمقتضاه لكونه غير ناشئ عن دليل فلا ينافى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في الاصول هذا هو معنى كلامه

أى البحث في هذا المقصود
عن أركان التشبيه
المصطلح عليه (وهى)
أربعة (طرافه) أى
المشبه والمشبه به (ووجهه)

فلا يقال لعل هذا مبني على أن المجاز لا يشترط فيه القرينة المانعة كما هو رأي الأصوليين على ما يؤخذ من الجلال المحلى على جمع الجوامع لكن ناقشه في الآيات بأنه لا خلاف في أنه لا بد من القرينة المانعة وإنما اختلفوا هل هي داخلية في مفهوم المجاز وهو رأي البيهقيين أو شرط لصحته واعتباره وهو رأي الأصوليين ثم يجاب بان هذا مجرد احتمال عقلي غير موافق للاصطلاح هذا وسيأتى عن عبد الحكيم استشكل هذا الجواب أيضاً بان المعنى هو مناصلاحية الكلام لا رادتهما الاحتمال لهما عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة تحتمل المجاز ولذا قالوا انه احتمال عقلي غير ناشئ عن دليل اه فان أراد صلاحية الكلام عند السامع لا رادة المتكلم لهما ارادة موافقة للاصطلاح أى معها مقتضى كالوضع في المنقول عنه والقرينة في المنقول اليه فهذا موجود كما علمت وهو معنى قولهم ان كل حقيقة الخ لا مانعاً أعنى احتمالها عند العقل أى احتمال ارادتهما ارادة غير موافقة للاصطلاح من غير مقتضى لها بالنسبة للمنقول اليه بل بمجرد تجوز العقل كان كان عالماً بأنه لا قرينة في الواقع وان أراد غير ذلك فلا يسم خصوصاً ان أراد صلاحية الكلام لا رادتهما عند المتكلم ارادة جارية على مقتضى الاصطلاح لما علمت أنه على هذا الوجه للتقييد ولما أن جوابه الذى أجاب به لا يجرى على هذا المعنى وسيأتى وقوله من أنهما مفهوم الموافقة فيه أن الفحوى عندهم أحد قسمي مفهوم الموافقة وهو المفهوم الأخرى القسم الثانى وهو المساوى للمنطوق ويسمى لحن الخطاب كما في جمع الجوامع الآن يكون جارياً على القول بان المفهوم لا يكون مساوياً وعبارة جمع الجوامع فان وافق حكمه يعنى المفهوم المنطوق فوافقه فحوى الخطاب ان كان أولى ولحنه ان كان مساوياً وقيل لا يكون مساوياً وقوله ولو قدم فيها المنقول اليه الخ أى بان يقول ويجعل الكلام خلوا عنه صالحاً لان يراد به المنقول اليه والمنقول عنه لولا دلالة الحال الخ وهذا يرجع للجواب الاول الآن فيه بيان شرط لا رادة المنقول اليه وقوله بشرطه وهو صلاحية لا رادة المنقول عنه وصلاحية لا رادة المنقول اليه فشرط الأول انتفاء القرينة وشرط الثانى الخلو عن المستعار له وقوله مصحح لأن يراد منه المعنى المجازى أى لأنه لو ذكر لزمت الجمع بين الطرفين هذا وأجاب عبد الحكيم بجواب آخر وعبارته قوله لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام أى لولا القرينة الحالية أو المقالية المعينة لا رادة المنقول اليه فانه اذا انتفى القرينة المعينة انتفى أثرها أى تعيين ارادة المنقول اليه وامتناع ارادة المنقول عنه فجاز ارادة كل منهما بالنظر لانتفاء المانع أعنى وجود القرينة المعينة وان كان بالنظر الى وجود المقتضى أعنى كون المنقول عنه موضوعاً له متعيناً ارادته فاندفع أنه اذا انتفى القرينة المعينة تعين ارادة المنقول عنه وامتنع ارادة المنقول اليه فلا يصح كونه صالحاً لهما عند انتفاء القرينة وقال الشارح في شرح الكشف ان صحة ارادة المنقول اليه تنبى على دخول المشبهة في جنس المشبهة حتى كأنه من أفراد يصلح له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقية واشترط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي يعنى أن قوله لولا متعلق بارادة المنقول عنه لا المنقول اليه وهو مع كونه بعيداً من حيث اللفظ يرد عليه أن نفي القرينة شرط لا رادة المعنى الحقيقي لا لصحة ارادته فان صحة ارادته تنبى على كونه موضوعاً له وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقر بأن كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالاً مرجوحاً غير ناشئ عن دليل وفيه أن المقصود هاهنا صلاحية الكلام لا رادتهما الاحتمال لهما عند العقل وهو معنى قولهم ان كل حقيقة تحتمل المجاز ولذا قالوا انه احتمال

أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائل بل أحده
أركانها والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لأركانها وبهذا علم أن البحث عن الشيء قد يكون بالجل
على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأداته)
المراد بها اما معنى الكافي ونحوه فيلاثم المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال تنزيلا
للدال منزلة المدلول اه أطول (قوله واطلاق الأركان على الأربعة) أى مع أن التشبيه للدلالة
المخصوصة وليس واحدا من الأربعة جزأ داخلها فكيف تكون أركانها كذا في الأطول (قوله
باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه) قال سم في حواشي المطول وهذا يشبه عد الفقهاء العاقلين
والمعقود عليه والصفة أركانها للبيع لانها ليست جزءا من حقيقة البيع لان البيع نقل الملك وهذه
الاشياء ليست داخلها في حقيقة النقل لكنها أجزاء لتعريف البيع لان البيع نقل البائع المبيع
الى ملك المشتري بعوض بايجاب وقبول فدخلت في حقيقة التعريف وان لم تدخل في حقيقة
المعرف وكتب أيضا قوله باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه ليقال أخذها في تعريفه يقتضى أنها

وأداته وفي الغرض منه
وفي أقسامه (واطلاق
الأركان على الأربعة
المذكورة اما باعتبار أنها
مأخوذة في تعريفه

غير نائبي عن دليل اه وقوله فانه اذا انتفى القرينة المعينة انتفى أثرها الخ فيه أن القرينة المعينة
كما هي معينة لارادة المنقول اليه ومانعة من ارادة المنقول عنه مصححة لارادة المنقول اليه
فاذا انتفت لا تجوز ارادته فلا يستقيم قوله فجاز ارادة كل منهما بالنظر لانتفاء المانع ومحصل
الاشكال أن القرينة مانعة من ارادة المنقول عنه معينة مصححة لارادة المنقول اليه فاذا زالت
صح ارادة المنقول عنه لزوال المانع وامتنع ارادة المنقول اليه لزال شرطها فلا يصح قوله فجاز
ارادة كل منهما الخ على أن هذا تجوز عقلي لا يوافق الاصطلاح اذ لا يصح اصطلاحا قطع النظر
عن وجود المقتضى المذكور و ارادة المنقول اليه وقوله فاندفع الخ علمت أنه لا يندفع بما ذكره
وقوله وقال الشارح الخ اشارة الى جواب ثان عن الاعتراض الوارد على الشارح وكلام عبد
الحكيم يفيد أن محط الجواب قوله واشترط الخ وقوله يرد عليه الخ علمت ما يتعلق بذلك فيما تقدم
وقوله شرط لارادة المعنى الحقيقي أى ارادته بالفعل وقوله وقد يجاب أى عن أصل اليراد الوارد
على الشارح فهو جواب ثالث وقوله يوجب عدم الارادة أى عدم تعيين ارادة المنقول اليه
وقوله لا عدم احتمال الخ أى الذى ادعاه الشارح وقوله صلاحية الكلام لارادتهما تقدم ما يتعلق
به (قوله بل أحد أركانه) أى بل الذى جعل موضوعا أحدا ركانه لان مسائل هذا الفن مبعوث
فيها عن حال أحد الأركان كالمشبه والمشببه (قوله والمقصود) أى في هذا الفن (قوله
معرفته) أى معرفة أحواله (قوله لا أركانه) أى فليس المقصود معرفتها لانها ليست مبنى
الاستعارة قوله وبهذا علم الخ أى يجعل البحث عن أركانها التى أحدها موضوع المسائل مع كون
المقصود معرفة أحوال نفس التشبيه علم الخ (قوله بالجل على أجزائه الخارجية) أى بأن تجعل
الأحوال خبرا عنها كقولك طرفاه حسيان (قوله ليحصل منه) أى من الجمل ملكة استنباط
نحو الخ وجهه أنه اذا قيل طرفاه اما حسيان أو عقليان الخ استنبط منه أن التشبيه ينقسم الى
ما طرفاه حسيان الى آخر الأقسام فانهقسام التشبيه الى ما ذكره حال من أحواله قاله شيخنا وغيره
(قوله لان البيع نقل الملك الخ) أى ولو ظاهر اليدخل البيع الفاسد وهذا تعريف للقسم الصحيح
منه اذ هو المعبر فيه الشروط التى تذكر بعد وتعرف البيع بالنقل المذكور لا بالعقد الذى يقتضيه

أجزاءه لأن التعريف نفس المعرفة بحسب الذات لانا نقول لم تؤخذ في التعريف على أنها جزء محمول على المعرفة بل المحمول شيء آخر لكن باعتبار القياس اليها وتعلقها بها كذا في سم على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجية (قوله أعنى الدلالة) يقال عليه هلاعد الدلالة نفسها من الأركان بل كانت أولى اه يس ويدفعه أنها نفس الشيء ذي الأركان فكيف تعد منها (قوله بالكافي ونحوه) أى لفظاً أو تقديراً وكتب أيضاً قوله بالكافي ونحوه مبنى على ادعاء أنه مراد في التعريف اه حفيد أى مراد في تعريف التشبيه الاصطلاحى لاخراج نحو قاتل زيد عمراً وتقدم ما في ذلك (قوله أن التشبيه) أى لفظ التشبيه اه يس (قوله يطلق) أى مجازاً اه يس (قوله على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على ما يدل على الأركان الأربعة فقول سم قضية هذا الوجه أن يكون الركن لفظ المشبه به والمشبه غير ظاهر تأمل وكتب أيضاً مانصه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الاو احداً منها لكنه كثيراً ما يكون حرفاً لا يؤدى معناه إلا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل دال المجموع المشتمل على الأربعة وإياك وان تجعل ضمير أركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستخدام أو الى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فإنه بعيد عن مقام التفهيم اه أطول (قوله ولما كان الطرفان هما الاصل الخ) قال في الأطول ونحن نقول

أعنى الدلالة على مشاركة
أمر لا مر في معنى بالكافي
ونحوه وأما باعتبار أن
التشبيه في الاصطلاح
كثيراً ما يطلق على الكلام
الدال على المشاركة
المذكورة كقولنا زيد
كلاسد في الشجاعة ولما
كان الطرفان هما الاصل
والعمدة في التشبيه
لكون الوجه معنى قائماً
بهما والاداة آلة في ذلك
قدّم بحثهما فقال (طرفاه)

موافق للغالب من أن المعانى الشرعية أخص من المعانى اللغوية وقول بعض مشايخنا رداً بن عرفة هذا التعريف بأن نقل الملك ليس بيعاً إذ البيع الفاسد لا نقل فيه والحقائق الشرعية تطلق على صحيحها وفاسدها وانما نقل الملك أثره لا يتخلو عن نظر (قوله لانا نقول لم تؤخذ في التعريف الخ) بذلك على هذا أن البصر ليس جزاً من العمى مع أخذه في تعريفه اذهوقيد خارج (قوله على أنها جزء محمول) أى كما في تعريف الانسان بأنه حيوان ناطق (قوله بل كانت أولى) أى لانها جزء من المعرفة اذهى جنس في التعريف فإرادته مطلق الدلالة التي هي أعم من التشبيه الاصطلاحى ولا شك أنها جزء من التشبيه كما أن الحيوان جزء من الانسان فتم كلام يس واندفع عنه ما ذكره المحشى وكان المحشى فهم المراد الدلالة الخاصة المقيدة بالقيود المذكورة في التعريف فرد على يس بأنها عين التشبيه وقد علمت خلافه وقوى شيخنا رداً المحشى عليه بأنه لو كان مقصود يس العامة لعدم كونها على وجه المشاركة ركنها وكونها بالكافي ركنها وهكذا لان هذه هي الفصول اه وقوله بعدم كونها الخ أى لو رداً أنه كان المناسب أن يعد كونها على وجه المشاركة ركنها الخ لان هذه هي الفصول دون الاداة والوجه والطرفين فتدبر (قوله وهو يشتمل على ما يدل على الأركان) فالأركان هي المعانى المدلولة لا الدوال لكنه قد نزل المدلول منزلة الدال فسماه أركانا (قوله لفظ المشبه والمشبه به) أى مثلاً اذ مثلها لفظ وجه الشبه ولفظ الاداة (قوله غير ظاهر) أى لما علمت من ان التأويل المشار اليه بقوله وهو يشتمل على ما يدل الخ (قوله رحمه الله وأما باعتبار أن التشبيه الخ) أى في قوله أركانه استخدام اه عبد الحكيم (قوله فنزل الدال) هو الكلام الدال على التشبيه منزلة المدلول وهو التشبيه لان التشبيه حقيقة هو الدلالة على المشاركة المقيدة بما مر وأما اطلاقه على الكلام فليس حقيقة بل تنزيهاً اه شيخنا وهو يفيد أن الأطول جرى هنا على أن الضمير عائداً على التشبيه بمعنى الكلام وهو ممنوع كما يعلم من آخر كلامه وقوله منزلة

قدم البحث عن طرفيه لان البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التي هي أحد طرفي التشبيه
فاهتمام صاحب البيان بالطرف في الطرف الأعلى وهذا هو الوجه الأجل وان خفي الى الآن ولا يبعد
أن يقال قدم ليكون البحث عن الطرف في طرف فتأمل (قوله طرفاه اما حسيان) وأما نفس
التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيا لأنه تصديق على الصحيح خلافا لمن قال هو انشاء وليس شئ من
التصديقات حسيا كذا في يس (قوله كالخلد والورد) أي الجزئين اذا الكلمات غير حسيين
فاذا جعل التشبيه من تشبيه السكلى بالسكلى كان في جميع ما ذكرنا سمح لافي أكثره فقط وكتب

المدلول وهو التشبيه لا يخفى ما في جعل التشبيه الذي هو الدلالة مدلولاً للكلام فان المدلول هو
ثبوت المشاركة وقوله فجعل دال المجموع أي فجعل الدال دالا هو المجموع من الألفاظ وقد غير
المحشى في عبارة الأطول ونصها بعد قول المصنف والنظر هاهنا في أر كانه وهي طرفاه ووجهه
وأداته أطلق الار كان على تلك الاربعة مع أن التشبيه الدلالة مخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه
كالقرب لانها داخلية في مفهومه وأولانها أر كان للفظ الدال على التشبيه تنزيلا للدال منزلة المدلول
فهم ذاد أب أئمة العربية والدال على التشبيه وان ليس الا واحدا منها لكن كثيرا ما يكون حرفا
لا يؤدي معناه الا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على
الأربعة ولذا كثيرا طلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالأسد
في الشجاعة وإياك أن تجعل ضمير وأر كانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور أو الى مفهوم التشبيه
بطريق الاستخدام وضمير الفرض منه وأقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة باعتبار أفراد
بهذا الطريق فانه بعيد عن دأب التعلم والتعليم ولا يليق بمقام التفهيم ولا يرضى به البيان السليم اه
وقوله لانها داخلية في مفهومه يفيد أن المراد بها المعاني لا الألفاظ وقوله والدال على التشبيه وأن ليس
الا واحدا منها أي وان كان ليس الخ يفيد أن المراد بها الألفاظ وكذا قوله فجعل الدال المجموع
المشتمل على الأربعة فيعلم أن الجواب الاول في كلامه مبنى على أن المراد بها المعاني والثاني مبنى على
أن المراد بها الألفاظ وحصل الثاني أنها أر كان للكلام الدال على التشبيه وانما أضيفت للتشبيه
بتنزيل الدال الذي هو الكلام منزلة المدلول الذي هو التشبيه لكن كان الأنسب بتنزيل المدلول
منزلة الدال كما لا يخفى وقوله أو الى مفهوم التشبيه أي تعريفه والغرض من نقل عبارة الأطول
التحرز عما يفيد صنيع الشارح من أن ضمير وأر كانه يعود على التشبيه بمعنى الكلام على طريق
الاستخدام وعماعسى أن يتوهم متوهم من أنه يعود على تعريف التشبيه كذلك (قوله بالطرف)
أي الطرفين فاللجنس وكذا قوله عن الطرف (قوله في الطرف) أي منظورا اليه ومعنى به بأن
يجعل الكلام عليه أولا وكأنه أخذ ههنا من كلام أبي عمرو قال في الصحاح قال أبو عمرو وفلان مطروف
العين بفلان اذا كان لا ينظر الا اليه قاله بعض المشايخ وكأنه لم يجعله بمعنى الناحية فيكون بفتح الراء
ككافي القاموس لصدقه بالآخر وهو غير مراد (قوله لانه تصديق على الصحيح) اذ مدلول قولك
زيد كالبدري ثبوت مشابهة زيد للبدري وهذا الثبوت قد يوافق الواقع وقد لا فزيد كالبدري خبر لا انشاء
لصدق حد الخبر عليه فالمراد بالتشبيه في كلامه اللفظ الدال على ثبوت المشابهة وليس المراد بالتشبيه
الدلالة على المشاركة اذ هذه الدلالة ليست مدلول قولك زيد كالبدري بل هي حاصلة بالنطق به كما أن
الاخبار حاصل بالنطق بزبد قائم والانشائية والخبرية انما هي صفة للفظ باعتبار المدلول فن جعل

أي المشبه والمشبّه به (اما
حسيان كالخلد والورد)
في المبصرات (والصوت
الضعيف والهمس) أي
الصوت الذي أخفى حتى
كانه لا يخرج عن فضاء
السم في المسموعات
(والنكهة) وهي ريح الفم
(والعنبر) في المشمومات

أيضا مانصه في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجم يريد الورد الأحمر اه أطول
(قوله والريق) أى ماء الفم وكتب أيضا قوله والريق والجر قال في المفتاح كالريق اذا شبه بالجر
على زعم القوم قال السيد في شرحه يريد القوم المواعين بشر بها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر
مكروه فليس لها لذة طعم والاشبه أنه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم
وأشار الى أن الاشبه أن تشبيه الريق بالجر ليس في الطعم بل في التذاذ روحاني اه أطول (قوله
وفي أكثر ذلك تسامح) إشارة الى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والهمس فانهما
مسموعان حقيقة وكذلكهما مشحومان حقيقة اه سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار
تقدير المضاف أى لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسه الجلد الناعم
وملاسه الحرير واذا جعل التشبيه بين لون الخد ولون الورد كان وجه الشبه بينهما استعماله لنفس
لها وعلى هذا القياس في بقية الامثلة (قوله انما هو لون الخد) مبنى على مذهب الحكماء
والمتكاملون على أن المرئى هو الجسم وادعى بعضهم الضرورة في ذلك بل الشارح نفسه في شرح
العقائد ممن ادعى الضرورة كذا في يس (قوله لكن اشهر في العرف الخ) أى فكلام

(والريق والخمر) في
المذوقات (والجلد الناعم
والحرير) في المموسات
وفي أكثر ذلك تسامح
لأن المدرك بالبصر مثلا
انما هو لون الخد والورد
وبالشم رائحة العنبر
وبالتذوق طعم الريق
والخمر وباللمس ملاسة
الجلد الناعم والحرير
ولينهما لأنفس هذه
الاجسام لكن اشهر في
العرف أن يقال أبصرت

زيد كالبدرا نشاء توهم أن مدلوله الدلالة على المشاركة وليس كذلك (قوله على الحوجم) الذى في
القاموس الحوجم بالخاء المهملة ثم الواو ثم الجيم وفيه في فصل الخاء من باب الميم والحوجة الورد
الأحمر جمعه حوجم اه فإني بعض النسخ مما يخالف ذلك تحريف (قوله اذا شبه بالجر على زعم
القوم) عبارة المفتاح اذا شبه بالجر في لذة الطعم على زعم القوم اه (قوله بل في التذاذ روحاني)
فالشبه لذة النفس بالريق والمشبه به لذة النفس بالجر فليس بشئ من الطرفين حسيا هكذا بقية
عبارة الأطول والالتذاذ الروحاني هو الفرح والنشاط وفي عبد الحكيم أن وجه الشبه بين الريق
والخمر كون كل منهما موجبا للنشاط والفرح وان كان الطرفان من المذوقات قال حسان في
قصيدة ذكر فيها نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهجوا بى سفيان قبل اسلامه

كأن سبية من بيت رأس * يكون مزاجها عسل وماء
على أنيابها أو طعم غض * من التفاح هـ برة اجتناء

اه بتصريف فكلام حسان يدل على أن الريق مشبه بالجر لافي الطعم بل في ايجاب الفرح والنشاط
وذلك لان قوله كأن سبية الخ معناه كأن الخمر الذى هو من القرية المعروفة في الشام المسماة ببيت
رأس كأسنة على أنياب المحبوبة ومن المعلوم أن الذى على أنيابها انما هو الريق فأفاد الكلام تشبيه
ريقها بالجر فهو تشبيه ضمنى وليس التشبيه في الطعم بدليل أنه شبه ريقها بعد ذلك بالتفاح حيث
قال أو طعم غض من التفاح أى كان طعم ريقها الغض كأن من التفاح فأفاد ضمنا أن ريقها مشبه
بالتفاح في الطعم لكن فيه أن هذا لا يدل إلا لما منع من تشبيهه أولا بالجر في الطعم ثم ثانيا بالتفاح فيه
وقوله أو طعم غض عطف على سبية ومن التفاح على قوله على أنيابها لكن يبعد هذا الاعراب
تقييده بالغض والاقرب أن قوله أو طعم غض عطف على سبية ومن التفاح صفة لغض وفي الكلام
حذف دل عليه ما قبله أى على أنيابها وهذا مدح لمحبوبته على عادة الشعراء من أنهم اذا أرادوا مدح
شخص تغزلوا في محبوبة توصلا لمدحه وفي الأمير على المغنى وسبية من سبات الخمر أسباؤها اشترتها
ويروى خبيثة المحبأة المصونة ويروى سلافة وهى أول ما يسيل من الخمر وبيت رأس موضع بالاردن

الورد وشملت العنبر
وذقت الخمر ولست الخمر
(أو عقليان كالعلم والحياة)
ووجه الشبه بينهما
كونهما جهتي ادراك كذا
في المفتاح والايضاح فالمراد
بالعلم ههنا الملكية التي
يقدر بها على الادراكات
الجزئية لانفس الادراك
ولا يخفى أنها ههنا جهة
وطريق الى الادراك
كالحياة وقيل وجه الشبه
بينهما الادراك اذ العلم
نوع من الادراك والحياة
مقتضية للحس الذي هو
نوع من الادراك وفساده
ظاهر لان كون الحياة
مقتضية للحس لا يوجب
اشترائهما في الادراك
على ما هو شرط في وجه
الشبه وأيضا لا يخفى أن
ليس المقصود من قولنا
العلم كالحياة والجهل
كال موت أن العلم ادراك كما
أن الحياة معها ادراك بل
ليس في ذلك كبير فائدة
كما في قولنا العلم كالحس
في كونهما ادراكا (أو
مختلفان) بأن يكون المشبه
عقليا والمشبه به حسيا
(كالمية)

المصنف مبنى على العرف فلا تسامح وبحث فيه الفيزيائي بأنه ليس المراد تشبيه النكته التي هي
رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشموم عرفا بل برائحته فلا يكفي التشبث بالعرف في دفع التسامح
بالكلية عن هذا المثال قال سم ولقائل أن يقول ليس مقصود الشارح دفع التسامح ببناء على
العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بان العرف جرى به اه وأنت خير بان
التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف انما هو التسامح في جعل العنبر محسوسا بحاسة الشم ولا
يخفى أنه من دفع البناء على العرف لا التسامح في جعل العنبر مشبهابه فان هذا شيء آخر لم يتعرض له
الشارح أصلا لا بالاثبات ولا بدفع فتبين أن بحث الفيزيائي من دفع فتدبر (قوله وشملت العنبر)
بالكسر أشم بالفتح ويقال شملت بالفتح أشم بالضم كذا في الفيزيائي والاول أفصح (قوله جهتي ادراك)
أي طريق ادراك وان كان العلم بمعنى الملكية سببا والحياة شرطا له كما في المطول (قوله لانفس
الادراك) اذ لا يقال في الادراك انه جهة ادراك لان المراد به مطلق الادراك لا الادراك الذي هو
العلوم المخصوصة فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك لا يندرج تحته ليكون هذا سببا
له اه سم قال في الاطول لا يخفى أن الملكية كما أنها سبب لادراكات مسببة عن ادراكات
فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة والملكية تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات
بلا تجشم كسب جديد فالادراك أولا سبب لحصول الملكية والملكية سبب لحصول الادراك ثانيا
فالادراك أيضا سبب للادراك فلا حجة لنفي ارادة نفس الادراك اه ملخصا ثم قال والوجه أن
وجه الشبه كونهما سببي انتفاع بالمرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما أنه لا انتفاع بدون الحياة اه
(قوله وطريق) عطف تفسير (قوله على ما هو شرط في وجه الشبه) فان شرطه أن يكون
مستركا بين الطرفين اه سم (قوله بل ليس في ذلك كبير فائدة) أي بل لو فرض قصده لم
يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقليا الخ) في تقديم هذا القسم تنبيه على أنه

معروف بالخمر وقيل أراد رئيس الخمرين والغرض الطري من كل شيء وهو صبرة اجتناء أمان أغصانه
للتعطف والحصص الجذب وقال في موضع آخر سبيئة بالهمز الخمر المسترأة للشرب وأما المجولة من
بلد الى بلد قبالياء على ما صرح به الجوهري وبيت رأس قرية بالشام وخبر كان قوله على أنيائها
الخ اه ومن جملة أبيات القصيدة في هجو أبي سفيان
أتهجوه ولست له بكفو * فشر كما خير كما الفداء

(قوله وبحث فيه الفيزيائي الخ) بحث الفيزيائي مبنى على أن معنى اعتذار الشارح أن أهل العرف
يطلقون مشموم على نفس العنبر حقيقة ومبصر على الخد والورد حقيقة وهكذا فلا تسامح في ذلك
عندهم والمصنف قد تبعهم فلا تسامح في كلامهم أصلا (قوله قال سم الخ) مبنى على أن معنى اعتذار
الشارح أن أهل العرف يطلقون مشموم على العنبر على وجه المسامحة ويطلقون مبصر على الخد
والورد كذلك وهكذا والا فالمشموم والمبصر عندهم في الواقع رائحة العنبر ولون الخد والورد وأن
المصنف قد تسامح تبعا لهم (قوله فالادراك أيضا سبب للادراك) أي بواسطة الملكية لان سبب
السبب سبب وبعد كلام الاطول مدفوع بما قبله من أن المراد بالعلم مطلق الادراك لا الادراك
الذي هو سبب للملكة اه شيخنا وهو يشير الى تأويل قوله فان الادراكات اذا تكررت
وترسخت تصير ملكة (قوله بالمرافق) أي بالأمور التي يرتفق بها وينتفع بها وقال بعض مشايخنا

أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان اه أطول (قوله عما من شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عن اتصف بها وهو الاظهر اه وكأن وجهه صدق الاول بالنطفة ولا تتصف بالموت تأمل اه سم وفي السيراى قوله عما من شأنه منقوض بالجنين فالاولى أن يقال عن اتصف بها اه وفي الفزرى انما يقل عدم الحياة عن اتصف بها مع أنه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لا تتقاضيه بقوله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم والاصل الحقيقة وأما انتقاض التفسير بن بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق أهل اللغة (قوله والعطر الخ) قال في العروس وقد يعترض عليه بأمرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لا رائحته الثانى أن هذا من قلب التشبيه فانه انما يشبه خلق الكريم بالعطر اه وسيدفع الشارح الثانى بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما باضافة الخلق الى الكريم أى خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية أطول (قوله تصدر عنها الافعال) أى الجميدة وقوله بسهولة أى برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله الآتى والافالمحسوس أصل للمعقول (قوله والافالمحسوس أصل للمعقول)

والسبع) فان المنبة أى الموت عقلى لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى أو بالعكس (و) ذلك مثل (العطر) الذى هو محسوس مشهور (وخلق كريم) وهو عقلى لانه كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه فى تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والافالمحسوس أصل للمعقول لان العلوم

لعله بالموافق أى الملائم للطبع أى الذى يحبه الشخص اه ولاداعى اليه (قوله صدق الاول بالنطفة) مثاها الجنين (قوله بالجنين) مثله النطفة (قوله وفي الفزرى انما يقل الخ) مرد على السيد (قوله مع أنه الظاهر) أى لان الموت متعارف فى زوال الحياة لكن تعارفه فى ذلك لا يقتضى أن يكون ذلك معناه الحقيقى فانه قد يغلب استعمال الكل فى فرد كالوجود فى الوجود الخارجى اه عبد الحكيم (قوله لا تتقاضيه بقوله تعالى وكنتم أمواتا) أى نطفاميتة والنطفة من شأنها الحياة فالخلق مع الشارح لامع السيد وقد يقال ان السيد يوافق على التعريف الذى ذكره الشارح انما مراده أن الأظهر فى مقام التشبيه بالسبع أن يراد بالموت عدم الحياة عن اتصف بها بالفعل فهذا هو وجه الأظهرية فى كلام السيد لا ما سبق عن سم ثم ان الشارح فى شرح المقاصد قال معنى ما من شأنه من أمره وصفته الحياة بالفعل فرجع هذا التعريف الى معنى التعريف الآخر أعنى عدم الحياة عن اتصف بها بالفعل وعليه فاطلاقه على مالا حياة فيه مما شأنه الحياة كالنطفة والجنين مجاز يمكن أن وجه الأظهرية فى كلام السيد أنه حيث كان هذا مراده مع خفاءه من هذا اللفظ كان التعريف الآخر أظهر (قوله فجوابه المصير الى المجاز الخ) اذ البائدة ليس شأنها الحياة (قوله من قلب التشبيه) أى من القلب الذى ليس جائزا وهو جعل المعقول أصلا للمحسوس مع أن الواقع العكس أما قلب التشبيه فى نحو

وبدا الصباح كأن غرته * وجهه الخليفة حين يتمدح

فليس من القلب الممتنع الذى هو جعل المعقول أصلا للمحسوس (قوله وسيدفع الشارح الثانى) ويدفع الاول بالجري على المتعارف من أن الطيب مشهور كما سبق فى الشرح (قوله رحمه الله والوجه فى تشبيهه الخ) أشار فى المطول الى قولين الاول جواز تشبيه المحسوس بالمعقول مطلقا الثانى عدم جوازه مطلقا لما جاء فى الشعر لعله على تنزيل المعقول منزلة المحسوس وكأنه اختار هنا الجواز فى الشعر وغيره بناء على هذا التنزيل (قوله رحمه الله والافالمحسوس الخ) فكان المحسوس أى محسوس من حيث ذاته أوضح من المعقول أى معقول كذلك فتشبيه المحسوس بالمعقول يكون

قال الحفيد أصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك به لا مطلقا كما يشعر به تعليله والتشبيه لا يقتضى
الأصالة المشبهة به في وجه الشبه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير
المعقول محسوسا نعم تشبيه العطر بالخلق هنا ان اعتبر في الرائحة الملائمة للشامة فالمشبه أصل وفي
الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن ان اعتبر التشبيه في الحسن والتناذا الغير فالمشبه به
أصل كما هو المجهود فلا حاجة الى التكلف اه (قوله مستفادة من الحواس) ولذلك قيل من فقد
حسا فقد فقد علما يعنى المستفاد من ذلك الحس اه أطول ومطول وكتب أيضا قوله مستفادة
من الحواس لان النفس في مبدا الفطرة خالية من العلوم لكن لها آلات بهاتدرك الامور
المحسوسة وهى الحواس الخمس فاذا أحست بهاتنهت لامور مشتركة بينها ولا مور يخالف بعضها
بعضا وهى أمور كلية والعلم بها عقلى فادراك العقل متأخر عن الحس مستفاد منه وللنفس قوة بها
يحدث ما ينفع النفس وهى القوة العقلية وقوة بها يحدث ما ينفع البدن وهى الشهوة وقوة
يدفع بها ما يضر البدن وهى الغضب اه سيراى (قوله ومنتهية اليها) لان العلوم ترجع الى
الاوليات لئلا يلزم التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اه سم (قوله وذلك لا يجوز) أى
بدون الطريق السابق (قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة) فيه ميل الى مذهب الحكماء والافلا
مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمثبتة عند
المتكلمين اه حفيد (قوله مثل الخيالات) ليس المراد هنا بالخيالات ما اصطاح عليه الحكماء

العقلية مستفادة من
الحواس ومنتهية اليها
فتشبيهه بالمعقول يكون
جمالا للفرع أصلا والاصل
فرعا وذلك لا يجوز * ولما
كان من المشبه والمشبه به
ما لا يدرك بالقوة العاقلة
ولا بالحس أعنى الحس
الظاهر مثل الخيالات

جمالا للفرع فى الوضوح أصلا فيه والاضل فى الوضوح فرعا فيه وهو غير جائز فاندفع ما قيل ان
المشبه به يجب أن يكون أصلا فى وجه الشبه فقط فيمكن أن يكون المعقول أصلا فيه من وجه فرعا
من وجه آخر ولا تناقض لاختلاف جهتي الأصالة والفرعية اه عبد الحكيم قال معاوية أى
اندفع لانه لا يجوز جعل الفرع فى الوضوح أصلا فى التشبيه بأن يشبه به وان كان أصلا فى وجه
الشبه لأن المشبه به كالمقيس عليه كما يأتى فى بحث الفرض من التشبيه فيجب كونه أصلا فى
الوضوح كفى كل مقيس عليه اه وهذا لا يسلم الا ان ثبت أنه الاصطلاح (قوله قال الحفيد الخ)
سبق ما فيه عن عبد الحكيم على ما فيه (قوله واحتياج الى التقدير) أى تقدير المعقول محسوسا
(قوله فالمشبه به أصل) أى لان خلق الكريم فى هذا الوجه أظهر (قوله لكن لها آلات)
يفيد أن المدرك هو النفس وماعداها آلات (قوله لامور مشتركة) أى كالألوان وقوله لامور
يخالف بعضها بعضا أى كالألوان مع الروائح قاله بعض المشايخ (قوله وللنفس قوة بها يحدث الخ)
فالقوة الشهوية والقوة الغضبية ألنا ادراك لامدركات لانهما محركتان والمدرك على التحقيق
انما هو النفس فقط وقيل المدرك النفس والحواس الخمس الظاهرة والباطنة وعبارة المقاصد
المبحث الثالث اختص الحيوان لزيادة اعتداله بقوى تسمى نفسانية وهى امامدركة أو محرركة أما
المدركة فالحواس الظاهرة والباطنة وكل منهما خمس ثم قال وأما المحركة فهى شوقية باعثة على
جذب ما يتصور نافعا وتسمى شهوية أو دفع ما يتصور ضارا وتسمى غضبية ومنها فاعلة بتقدير
الاعصاب الى جهة مبدئها كفى القبض أو الى خلاف جهته كفى البسط اه (قوله وهى الغضب)
بالعين والضاد المعجمتين وما فى بعض النسخ من الاهمال تحريف (قوله الاوليات) هى العلوم
الضرورية ولعل أصالة المحسوسات لها باعتبار الغالب (قوله ليس المراد هنا بالخيالات الخ)

وتقدم في بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة في الخيال المدركة بالحس المشترك المتأدية اليه من الخواص الظاهرة فان الاعلام الياقوتية التي جعلها أهل هذا الفن من الخياليات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس قط بل المراد بها ماسيأتى في قول الشارح وهو المعلوم الخ وكذا ليس المراد بالوهميات هنا ما اصطاح عليه الحكماء وتقدم في بحث الفصل والوصل من المعاني الجزئية المدركة بالوهم كصداقة زيد المخصوصة لان أنياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالخواص الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست أيضا مما له تحقق كصداقة زيد بل المراد بالوهميات ما سيأتى من قول المصنف فدخل فيه الوهمى أى ما هو الخ لكن في جعل الخياليات مما لا تدرك بالقوة العاقلة نظرا لا يخفى فان الخيال يدرك بها وأما مادته فمدركة بالخواص على ما سيحىء اه ملخصا من يس وغيره (قوله والوجدانيات) أى المدركة بالوجدان أى القوى الباطنة كالالم والجوع واللذة اه يس (قوله تسهيلات للضبط الخ) قديقال هذا الغرض حاصل على تقدير تفسير الحسى بمعناه المشهور أعنى المدرك باحدى الخواص وتفسير العقلى بمآداه فيدخل فيه الخيال مع أن هذا أولى من حيث ان فيه تجوزا في تفسير العقلى فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما ما وكان الحامل له على ما ذكر أن ادخال الخيال في الحسى أنسب لقربه منه من حيث انه يدرك من حيث مادته بالحس وقديقال ادخاله في الحسى نظرا للحيثية المذكورة ليس أولى من ادخاله في العقلى من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالى اه سم وفي الفنى

والوهميات والوجدانيات
أراد أن يجعل الحسى
والعقلى بحيث يشملانها
تسهيلا للضبط بتقليل
الاقسام فقال (والمراد
بالحسى المدرك هو أو
مادته باحدى الخواص
الحس الظاهرة) أعنى
البصر والسمع والشم
والذوق واللمس (فدخل
فيه) أى فى الحسى بسبب
زيادة قولنا أو مادته

محصله أن الدليل على عدم ارادة المعنى المتعارف للخيالى والوهمى أن المثالين اللذين ذكرهما المصنف لا يصدق عليهما الخيال والوهمى بالمعنى المتعارف لهما ولك أن تستدل أيضا على ذلك بأن الخيال بالمعنى المتعارف داخل فى الحسى من غير حاجة الى قيد أو مادته وبأن الوهمى بالمعنى المتعارف داخل فى العقلى المفسر بقوله والمراد بالعقلى ما عدا ذلك من غير حاجة الى تفسير الوهمى بقوله أى ما هو غير مدرك به الكنه لو أدرك لكان مدركا بها كذا يؤخذ من عبد الحكيم (قوله ورؤس الشياطين) أى فى قوله تعالى شجرة تنخرج فى أصل الجحيم طلوعها كأنه رؤس الشياطين والتشبيه تخيلى على ما فى الكشف لأن رؤس الشياطين وان كانت محققة فى الخارج محسوسة فى بعض الاوقات للانبياء والاولياء لکنها على الوجه الذى قصد التشبيه بها فيه وهى كونها أفعى الاعضاء وأخبثها لمن هو أفعى الموجودات وأضرها كما تقر فى الاوهام ليست بموجودة فى الخارج اه عبد الحكيم (قوله لكن فى جعل الخياليات مما لا يدرك بالقوة العاقلة نظرا الخ) فيه أن المدرك بالقوة العاقلة على رأى الحكماء لا يكون الا كليا و الخيال الذى هو المعلوم المركب من الصور المحسوسة جزئى بحيث لو وجد خارجا لأدرك باحدى الخواص الظاهرة اذ هو صورة لا معنى وهو المناسب للتشبيه على أنه لو أريد بالاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية المفهوم الكلى ورد أن أنياب الاغوال كذلك فلا وجه للشكال فى الخياليات دون الوهميات والفرق بينهما بأن الخيال مستند لشيء موجود محقق وهو المادة بخلاف الوهمى فلذلك جعل الاول عقليا دون الثانى مما لا يفيد فالحق مع الشارح فتدبر (قوله فان العقل يدرك نفس الخيال) قد علمت ما فيه فتقطن (قوله وفى الفنى انما جعلوا الخياليات الخ) فى عبد الحكيم أن جعل الخيالى من

انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانها ما يشتركان في ادراك الصور غير أن الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها (قوله وهو المعلوم الذي فرض مجتمعا الخ) انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشتركة الذي يتأدى اليه جميع المدركات الحسية اه فترى (قوله كما في قوله) أي كمنه به في قوله (قوله الشقيق) هو شقائق النعمان بضم النون أضيفت الى النعمان بمعنى الدم أو الى النعمان بن المنذر لانه انتهى الى أرض فيها من الشقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق أجودها وكان أول من جاءها لا الى نعمان بالفتح وهو واد في طريق الطائف يقال له نعمان الأول وكأنه رد الشاعر الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل الشقائق للواحد والجمع اه أطول (قوله من باب جرد قطيفة) أي من اضافة الصفة الى الموصوف وقال سم في حواشي المطول أي من اضافة الاعم الى الاخص لان حجر وجردا أعم من شقيق ومن قطيفة وهي التي يسميها بعضهم بمانية اه (قوله اذ تصوب أو تصعد) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفلى والعلو اه أطول (قوله أعلام) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح اه أطول (قوله لكن المركب الخ) قال في الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بأن يجعل أعلام ياقوت بمعنى أعلام كالياقوت في الحجرة فيكون تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله ولا مادته) أي بنماها سواء أدرك بعض مادته بالحس أولا كذا في الاطول (قوله لا يكون للحس مدخل فيه) بان لا يدرك هو ولا مادته بالحس (قوله ولكنه بحيث لو أدركه لكان مدركا لها) اعترض عليه مولانا حيدر رحمه الله تعالى بأن

الحس لأن مادته مدركة بالحس بخلاف الوهمي (قوله لأنها ما يشتركان في ادراك الصور) مبني على أن الخيال مدرك لآخزانه أو المراد بالادراك ما يشمل حفظها وبعد ذلك فالمراد بالخيالي هنا المعلوم الخ مافي الشرح وهو غير مدرك بالخيال فاعتبار أن كلام مدرك للصور لا يصلح لتوجيه جعل الخيالي بالمعنى المراد هنا من الحسي الآن يقال المراد أن الخيالي لما شارك الحس المشترك في ادراك الصور بالمعنى الشامل للحفظ جعل مانسب اليه وان لم يكن مدركا به من الحسي (قوله غير أن الحس يدركها بحضور المادة) فلا يدرك البصر الصورة الا اذا كانت حاضرة مهيئة بالفعل وبعد ذهاب تلك الصورة لا يقال له مدرك (قوله والخيال بدونها) فالخيال مدرك ولو بعد ذهاب تلك الصورة فلا يعتبر في ادراكه حضورها (قوله بمعنى الدم) فهو من اضافة المشبه للمشبه به (قوله رده الى المفرد) أي المقدر على الاحتمال الاول من الاحتمالين الآتين قريبا اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق أي بمعنى مفرد الشقائق ويحتمل أن المعنى لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق التي هي المقصودة هنا لاجل كون المشبه به جمعا فيكون قد عبر به عنها بل الوارد عكسه (قوله أي من اضافة الصفة الى الموصوف) وحينئذ فوصفه بالاجرام مع كونه آخر للبالغة في اجرامه (قوله أعم من شقيق ومن قطيفة) فبين شقيق وحجر عموم وخصوص مطلق اذا الحجر يكون شقيقا وغيره والشقيق لا يكون الا حجرا كما يفيد قول الشارح والشقيق ورد أحرا ولكن في عبد الحكيم أن الشقيق قد يكون غير حجر اه فلعل كلام الشارح كغيره مبني على الغالب (قوله رحمه الله ولكنه لو أدرك الخ) أي لو أدرك ادراكا غير وهمي وكان الادراك له نفسه لم

(الخيالي) وهو المعلوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منهما بما يدرك بالحس (كما في قوله وكأن مجرر الشقيق) هو من باب جرد قطيفة والشقيق ورد أحرا في وسطه سواد ينبت بالجبال (اذا تصوب) مال الى السفلى (أو تصعد) مال الى العلو (أعلام ياقوت نشر من على رماح من زبرجد) فان كلاما من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس لكن المركب الذي هذه الامور مادته ليس بمحسوس لانه ليس بموجود والحس لا يدرك الا ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة (و المراد بالعقل ما عدا ذلك) أي مالا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة (قدخل فيه الوهمي) أي الذي لا يكون للحس مدخل فيه (أي ما هو غير مدرك بها) أي باحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا لها وهذا القيد يقتض عن العقلي

المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فاللازمة غير مسماة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحاد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك حال كونه موجودا أو الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار اه
فترى وقوله فلا غبار أى لا يرد عليه أن المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس لان المحسوس المدرك على هذا الوجه لا وجوده بل هو أمر يتوهم العقل وليس المدرك بالعقل نفسه بل صورته ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزاء وفيه شيء إلا أن يكتب باختلاف العنوان أفاده يس

يكن ادراكا كه نفسه الا بها أفاد التعبير بالوالدالة على الفرض ان ادراكا كه نفسه ادراكا كغير وهمي لم يحصل وبهذا خرج بعض العقلي وهو العقلي الصرف والوجداني الذين أدركوا بالفعل وأفاد أنه على فرض أن ادراكا كه المذكور قد حصل لم يكن الا بالحواس وبهذا خرج بقية العقلي وهو العقلي الصرف والوجداني اللذان لم يقع ادراكا كه ما بعد فانهما لو أدركا لم يكن ادراكا كه ما بالحواس فقول المصنف ولا كنه لو أدرك الخ تميز به الوهمي عن العقلي أى عن بقية أفراد العقلي العام فهو تميز خاص عن عام وبقولنا ادراكا كغير وهمي يندفع ما عترض به مولانا حيدر الذي محصله مع زيادة إيضاح ان أنياب الاغوال مثلاً على فرض ادراكا كه كغير وهمي تكون من المحسوسات والمحسوس قد يدرك ادراكا كعقليا بأن تدرك صورته الذهنية بوجه كلي وبهذا تعلم ما في الجواب الاول الذي نقله المحشى عن الفترى فان المراد فيه بالوجود التحقق بحيث يكون ادراكا كه غير وهمي لا الوجود الخارجى والا كان حاصله مجرد اختيار الشق الثانى فى كلام مولانا حيدر من غير تعرض لدفع ما عترض هو به عليه واعتبار الوجود بمعنى التحقق المذكور لا يفتى شيأ فان الشق الاول فى كلام مولانا حيدر الذى أجاب به الفترى بناء على اختياره ينبئ على فرض الوجود بهذا المعنى لا على اعتبار حال عدم تحققه كما فهمه يس حيث قال فيما نقله المحشى عنه وقوله فلا غبار أى لا يرد عليه أن المحسوس الخ على أنه يبعد ذلك قوله لأن المحسوس ادعى كلامه تكون تسميته محسوسا انما هى باعتبار فرض تحققه مع كون فرض ادراكا كه على اعتبار حالة عدمه على أنه كان الواجب حينئذ أن يقول مولانا حيدر لأن المحسوس انما يدرك ادراكا كعقليا بدون الحواس فقط وتعلم أيضاً ما فى جوابه الثانى فان صنيعة يوهى أن المراد ادراكا كه بنفسه بدون وجوده وتحقيقه وهو فاسد كما لا يخفى هذا ولا يصح أن مراد المصنف لو أدرك فى الخارج لكان مدركا بها اذا العقلي على فرض أنه أدرك فى الخارج يكون ادراكا كه بها فلا يميز الوهمي عن العقلي حينئذ بهذا القيد وهذا هو الذى ينبغى أن يعالج به عدم صحة ارادة الادراك فى الخارج لأنه يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء فانه لا اتحاد لهما على ذلك كما لا يخفى * فان قلت المراد بالاتحاد أن الادراك بالحواس لازم للادراك فى الخارج * قلنا المطلوب لزوم الجزء للشرط فكيف يمتزج بالاتحاد بهذا المعنى نعم يمكن أن يقال المراد لازم الاتحاد من عدم الفائدة لأنه من المعلوم أن ما يدرك فى الخارج يكون ادراكا كه باحدى الحواس وكل شيء فرض ادراكا كه فى الخارج يكون ادراكا كه المفروض بها فلا يفتى بهذا القيد تخصيص ما قبله كما هو المقصود منه وأما تسليم الاتحاد والجواب بأنه يكفي اختلاف العنوان ففيه زيادة على ما تقدمت الإشارة اليه أن مجرد اختلاف الشرط والجزاء فى العنوان مع الاتحاد لا يفتى شيأ فكيف يكتب به (قوله وجوابه الخ) من كلام الفترى وكلا الجوابين على اختيار الشق الاول (قوله ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزاء)

(قوله وكان الادراك له نفسه) أى على العرف فلا يرد أن انياب الاغوال على فرض تحققها ليست هى المحسوسة وانما المحسوس لونها مثلاً اه

وكتب أيضا قوله لو أدرك النخ أى لو أدرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون أنياب الأغوال متصورة اذ مالا يتصور لم يتصور جعله مشباهه وهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عديلا له قال الشارح وهذا القيد يتميز عن العقلى يعنى به تميز الخاص عن العام والالم يصح الحكم بدخوله فيه وربما يقال أراد التميز عن العقلى الصرف وما ذكرنا أحسن اه أطول (قوله كافى قوله) أى كشبهه فى قول امرى القيس اه أطول (قوله أيقتلنى) يريد الرجل الذى أوعده فى حب ساسى اه مطول (قوله والمشرقى) صفة لمخدوف أى والسيف المشرقى كما يشير إليه الشارح (قوله مضاجعى) أى ملازى كافى المطول فجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال فى الأطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقة ويكون فيه اشعار بان قصد أحد قتلى لا يمكن الا فى حال اضطجاعى ونوى (قوله كانياب أغوال) الانياب جمع ناب وهو السن خلف الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنية وشيطان ياكل الناس أو دابة رأنها العرب وغرفتها وقتلها تأبط شرا اه أطول (قوله والحال أن مضاجعى الخ) جعل مضاجعى مبتدأ والمشرقى خبرا ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ لانه يجوز فيما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازما يمنع القتل فاللائق تعيينه بالمشرقى لاتعيين المشرقى به ومن الناس من توهم أن الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد اه أطول (قوله الى مشارف اليمن) هى قرى وجعل فى القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف الى المشرقى لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد اه أطول (قوله وسهام النخ) أشار الى أن مسنونة صفة لسهام مخدوفة وأن معنى مسنونة محددة

(كافى قوله)

أيقتلنى والمشرقى مضاجعى

(ومسنونة زرق كانياب

أغوال)

أى أيقتلنى ذلك الرجل

الذى توعدتنى والحال أن

مضاجعى سيف منسوب

الى مشارف اليمن وسهام

محددة النصال صافية

أى على أن المراد لو أدرك بنفسه وقوله وفيه شئ أى لأن الادراك بالنفس لا يكون الا باحدى الحواس كما أن الادراك الخارجى لا يكون الا باحدى الحواس وهو منشأ الحكم بالاتحاد اذا أريد الادراك الخارجى فيحكم بالاتحاد اذا أريد الادراك بالنفس لا يختص باحدى الحواس كما هو واضح (قوله لو أدرك على الوجه الجزئى) بحيث يكون ادراكه بنفسه (قوله متصورة) أى بوجه كلى (قوله وهذا القيد) أى قول المصنف لو أدرك لكان مبركاً بها (قوله ويصح قوله) عطف على يتميز (قوله تميز الخاص عن العام) أى بحيث يكون التميز عن بقية الافراد لاعتبار خصوص ما يدرك بالوجدان (قوله عن العقلى الصرف) هذا هو الذى ذكره عبد الحكيم لكن الافيد ما قبله كما لا يخفى والعقلى الصرف هو الامر الكلى الذى يدرك العقل (قوله وما ذكرنا أحسن) أى ما ذكرناه من أنه للتمييز عما يدرك بالوجدان أحسن مما ذكره الشارح بمعنييه هذا هو الظاهر ثم رأيت عن بعض المشايخ وقال شيخنا مراده بما ذكره أنه من تميز الخاص عن العام اه ولعل جملة على ذلك لتصح دعوى الاحسن (قوله لا يمكن الا فى حال اضطجاعى ونوى) أى لا يطعم هذا الاحد ولا يحاول قتلى الا فى تلك الحالة ومع ذلك لا يمكنه فيها القتل أيضا ولا يصل اليه لوجود المشرقى والمسنونة الزرق فى تلك الحالة ويحتمل أن يكون المقصود بنفس مضاجعه إشارة الى أنه لا يحاول قتله ولا يطعم فيه الا فى حال اضطجاعه وفى حال اضطجاعه معه المشرقى فلا يصل اليه (قوله فاللائق تعيينه بالمشرقى النخ) أى فجعل المعلوم مبتدأ والمجهول خبرا كما هو القاعدة (قوله ومن الناس من توهم النخ) عبارة عبد الحكيم قوله والحال أن

النصال والافالسن في الحقيقة وصف لنصالحها وأن معنى زرق صافية مجلوة والانصب بقوله كأننياب
أغوال أن المراد رماح مسنونة الاسنة لان الاسنة هي الأشبه بأننياب الأغوال لانها أعظم من
النصال والانصب بقوله زرق تفسير السن بالتحديد والصقل على ما في القاموس أفاده في الأطول
وأقول يلزم على تفسير السن بالتحديد والصقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة لاستفادة الصفاء
والجللاء على هذا من مسنونة فاصنعه الشارح أولى تأمل (قوله وأننياب الأغوال مما لا يدركها
الحس) أي ولا يدرك مادتها قال في الأطول وفي كون أننياب الأغوال مما لا تدرك مادته بالحس
نظر لان مادته العظم وكأنه مبني على توهم أننياب لامن جنس العظم لانها تفعل مالا يمكن للعظم بل
لا يعلم ان مادته أي شيء لانه لا مناسبة لها بشيء من القواطع ولا تخترع على صورة الناب المتعارف
بخصوصه بل على صورة مهيأة له مناسبة في الجلة لصورة الناب اه أقول مادة المشبه به الانياب
والاغوال فعلى تسليم أن الانياب موجودة وهو الظاهر ليست الاغوال موجودة فلا يخرج
بوجود بعض مادته عن أن يكون وهميا وانما قلنا وهو الظاهر لان الانياب عند التحليل انما تعتبر غير
مقيدة بالاضافة الى الاغوال كما فعل في أعلام ياقوت والانياب لا بقيد تلك الاضافة موجودة
فاحفظه (قوله أن من قوى الادراك) أي القوى التي يتم بها أمر الادراك فلا يقال هذا يقتضي
أن المفكرة مدركة والمقرر خلافه ثم هذا توطئة لقوله والمراد بالخيال الخ وذكره مع أنه مفهوم مما
تقدم لان مع زيادة تحقيق (قوله ما يسمى متخيلة ومفكرة) أي قوة واحدة تسمى متخيلة اذا
استعملتها النفس بمعونة الوهم ومفكرة اذا استعملتها بمعونة العقل ولومع الوهم وفي الحفيد هنا
كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنها تركيب الصور) أي المدركة بالحس المشترك وقوله والمعاني أي
المدركة بالواهمة (قوله والتصرف فيها) أي بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده
(قوله واختراع أشياء لا حقيقة لها) كانسان له جناحان أو رأسان أو لأرأس له (قوله ما اخترعته
المتخيلة) أي على صورة المحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر (قوله ما يدرك

مجلوة وأننياب الاغوال
مما لا يدركها الحس لعدم
تحققها مع انها لو أدركت
لم تدرك الابحس البصر
ومما يجب أن يعلم في هذا
المقام أن من قوى
الادراك ما يسمى متخيلة
ومفكرة ومن شأنها
تركيب الصور والمعاني
وتفصيلها والتصرف فيها
واختراع أشياء لا حقيقة
لها والمراد بالخيال المعلوم
الذي ركبته المتخيلة من
الامور التي أدركت
بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته
المتخيلة من عند نفسها كما
اذا سمع أن الغول شيء
يهلك الناس كالسبع
فاخترعت المتخيلة في
تصويرها بصورة السبع
واختراع ناب لها كالسبع
(وما يدرك بالوجدان)
أي دخل أيضا في العقلي
ما يدرك

مضاجبي الخ أشار الى أن الجلة حال وأن المضاجعة كناية عن الملازمة وأن في البيت قلبا لأن المقصود
أن تقتلني وال حال أن مبي ما يمنعك عن قتلي دون ما يمنعك عن قتلي معي اه وقوله قلبا أي جعل
الموضوع محجولا وبالعكس وقوله لأن المقصود الخ أي لأن كون شيء معه ومضاجعته معلوم وانما
المجهول كونه مشرفيا ورد معاوية كلام عبد الحكيم بأنه نتحكم بل تعسف الابتكارة وتعكاف
فالظاهر أن الشارح أراد حاصل المعنى فافهم اه فتدبر (قوله قال في الأطول وفي كون
أننياب الاغوال الخ) كلامه مبني على أن المشبه به هو الانياب والاغوال قيد خارج عن المشبه به
وكلام المصنف والشارح والمحشى مبني على أن المشبه به أننياب الاغوال وعليه يكون المتكلم من جملة
المشبهه ويحتمل أن كلام الأطول مبني على هذا أيضا إلا أنه جار على أن الغول لها تحقق كما تقدم
للمحشى نقله عنه فيكون معنى كلامه أن في كونها مما لا تدرك مادته بالحس نظرا لأن مادته العظم
بل هي مدركة بالحس والمصنف والشارح والمحشى كل منهم جار على أن الغول لا تحقق لها فافهم
(قوله أي القوى التي يتم بها أمر الادراك الخ) مقتضى كون النفس بسيطة والبسيط لا يدرك
الجزئي أن المدرك لما تركبه المتخيلة كما هو ظاهر الشارح اذ ليس من مدركات الحس ولا من
مدركات الوهم (قوله رحمه الله والمراد بالخيال الخ) ربما يشعر بأنه مهي به لأنه ركبته الخيال

بالقوى الباطنة) قال في الاطول فسرنا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاها الاتخرج
عن الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما المحسوس المشترك
وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس
ما يدرك بالوجدان بعد الخيال والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في
كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذا المشهور في الوجداني ما يجده كل أحد من
نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه أو مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني
من بين سائر مدركات القوى تخصيص بلاخص اهـ وهذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنية
الحواس المحسوسة الباطنة وكذا كلام المطول والحفيد وقوله ما يجده كل أحد من نفسه أي دون
ما يدركه من غيره كما يقتضيه عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عقليا صرفا الخ أي
وتفسير الوجداني بما ذكر يخرج هذا العقلي الصرف فتحصل أن تفسيره بذلك غير جامع وغير
مانع وسيأتي عن الحفيد الاعتراض بأن اللذة والألم المجهولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى

بالقوى الباطنة ويسمى
وجدانيا (كاللذة)

بمعنى المتخيلة أول أنه خيال بمعنى متخيل بالفتح لأنه معدوم متخيل فنسبته على الاول من نسبة الشيء إلى
فاعله وعلى الثاني من نسبة الجزئي إلى كليته لكن تقدم عن المحشي أنه نسب إلى الخيال لكون
مادته مما ترسم في الخيال (قوله الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس) أي فهي المراد بما يدرك
بالوجدان والوجه أن المدرك لهذه المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس هو الواهمة وقيل قوة أخرى
غيرها قال الامام الرازي كلا القولين محتمل فان كانت هي الواهمة فالفرق بينها وبين الوهميات
بالمعنى المشهور أن الوجدانيات يكون ادراكها بمحصل أنفسها والوهميات يكون ادراكها
بمحصل صورها كذا حققه بعض الفضلاء في حواشيه على شرح المختصر الاصولي اهـ عبد
الحكيم ومن هذا يعلم أن قول الشارح بالقوى الباطنة منظوره في تعدد تلك القوة بتعدد
الاشخاص أو محمول على اعتبار الجنس (قوله لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة) أي
دون غيره (قوله خفاء) وجه الخفاء كما أشار له بقوله اذا المشهور الخ أنه يشمل ما أدركه من غيره
نفسه كجوع زيد وعداوة الذئب وصداقة عمرو لبكر فان هذه الامور القائمة بالغير غير وجدانية
مع دخولها في التفسير المذكور ولا يشمل العقلي الصرف كادراك الانسان شرف علمه مع أنه
وجداني فتفسيره المذكور غير مانع وغير جامع وسيأتي ما في كون بعض الوجدانيات عقليا صرفا
فتنبه (قوله كاحوال نفسه) أي كادراكه كيف نفسه بالعالم (قوله أو مدركا بواسطة الخ)
عطف على عقليا والفرض أنه مما يجده كل أحد من نفسه كاللذة والألم الحسيين (قوله فتخصيص
الداخل الخ) تقرع على المشهور وهو اعتراض على المصنف أي ولو فسرنا ما يدرك بالوجدان
في كلام المصنف بهذا التفسير المشهور لزم عليه أنه لا وجه لتخصيصه الداخل في العقلي بالوجداني
بل مثل الوجداني غيره كجوع الغير وعداوة الذئب فانها داخله أيضا في العقلي مع أن المصنف لم ينبه
على دخولها فكان عليه أن يقول عطفًا على الوهمي وغير ذلك ومحصله أنه ان فسر ما يدرك
بالوجداني بما قلناه الشارح لزم عليه أن التعريف غير مانع وغير جامع وان فسر بالمعنى المشهور لزم
على كلام المصنف أنه كما دخل الوجداني في العقلي دخل غيره أيضا فلا وجه لتخصيص الوجداني
بالدخول (قوله كما يقتضيه عموم تفسيره) أي أن عموم تفسيره يقتضي أن ما يدركه من غيره

الباطنة . ويمكن دفع ذلك كله بأن المراد بالقوى الباطنة في التفسير ما هو أعم من الخواس الخمس الباطنة وبالأدراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قيل الوجدانيات هي ما يدركه الشخص من نفسه باحدى قواه الباطنية الشاملة للخواس الخمس وغيرها هذا ما يتسرى في بيان هذا المقام فتأمل . وفي ابن يعقوب ما نصه القوى الباطنة مثل القوة التي يدرك بها السبع والتي يدرك بها الجوع والتي يدرك بها الغضب والتي يدرك بها النعم والتي يدرك بها الفرح والتي يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الأشياء تدرك بقوى باطنة بسبب تكيف تلك القوى بها فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا وسميت عقلية خلفاؤها وعدم ادراكها بالخواس وليست من العقلية الصرفة لأنها جزئيات موجودة في الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعلم والحياة فإن اعتبرت من حيث أنها كلية تتصور بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها (قوله ونيل) انما زاد النيل بمعنى الوجدان لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذيد بل لابد معه من وصول اللذيد الى المستلذذ اه حفيد ولم يكتف بالنيل عن ادراك لان مجرد النيل

كجوع زيد وعداوة الذئب للشاة من الوجداني فهو راجع للنفي أى مدخول دون (قوله ما هو أعم من الخواس الخمس الباطنة) أى قد دخلت العقلية الصرفة فصار التعريف جامعاً وان دفع اعتراض الحفيد لأن الكلام ليس في خصوص الخمسة (قوله وبالأدراك فيه ادراك الشخص من نفسه) أى فخرج ما أدركه الشخص من غيره فصار التعريف مانعا (قوله هذا ما يتسرى في بيان هذا المقام) لا يخفى أن قول الاطول فتخصيص الداخل الى آخره لم يندفع بما ذكره ويمكن دفعه بأن المصنف اقتصر على محل الخفاء وفي عبد الحكيم أن قول الشارح أى دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة أفاد به أنه ليس المراد ما يدرك بالوجدان الوجدانيات مطلقا بل خصوص الوجداني المدرك بالقوى الباطنة فان ما تدركه بنفوسنا وعقولنا داخل في العقلي من غير حاجة الى تفسيره بالتفسير المذكور فالترتب على هذا التفسير انما هو الوجداني المدرك بالقوى الباطنة اه . وحينئذ فكلام الشارح لا غبار عليه اذ مقصوده التخصيص لا التعريف وكأنه قال أى دخل أيضا في العقلي الوجداني الذي يدرك بالقوى الباطنة دون ما يدرك بالقوى العاقلة ثم يحتمل كلام الاطول وجها آخر غير ما سلكه المحشى في بيانه وهو أن يكون قوله فسر وا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة معناه أنهم لم يجعلوه شاملا لما يدرك بالعقل لكون ما يدرك به داخل في العقلي قبل أن يراد به ما سبق فالقصد من الوجداني نوع مخصوص منه ويكون قوله لكن في كون كل ما يدرك الخ على ظاهره بأن لا يقدر فيه ما سبق تقديره من قولنا دون غيره والمعنى أن قولهم ما يدرك بالقوى الباطنة مخصوص بقريته ما ذكر بالمعاني الجزئية المستندة الى المحسوسات والتي هي مدركات القوة الواهمة لكن في كون ذلك كله وجدانيا خفاء لمخالفته للشهور المفيد أن ما كان منه من أحوال الغير ليس وجدانيا فيكون عمومها ليس مرادا . وحينئذ يرد على المصنف أن تخصيص الداخل الخ فكان عليه أن يقول مثلا ودخل غير ذلك (قوله لأنها جزئيات موجودة في الخارج) أى في نفس الامر لا بمعنى أنها مدركة بالخواس الظاهرة (قوله من حيث أنها كلية) أى بتجريد هاعن الشخصات (قوله رحمه الله ادراك ونيل) لنيل الاصابة والوجدان والواو بمعنى مع أى ادراك بجامع نيل المدرك فالادراك جنس يشمل جميع

وهي ادراك ونيل

من غير احساس وشعور بالمدرک لا يكون التذاد ا ه ع ق (قوله لما هو الخ) أى لا امر لائق
بالمدرک کالتکيف بالخلاوة للذائق ا ه ح ف ي د (قوله عند المدرک) انما قيد بذلك لان المعبر
کماليته وخيريته بالقياس الى المدرک لا فى نفس الامر لانه فديعة تقد الکیالية والخيرية فى شىء فیلتذ
به وان لم یكونا فيه وقد لا یعتقدهما فیهما تحققتا فيه فلا یلتذ به ا ه ح ف ي د على المطول (قوله من حيث
هو كذلك) أى کمال وخیر وانما قال ذلك لان الشىء کالمسک فدیكون کمالا وخیرا من وجه دون وجه
ولا التذاذبه انما یكون من ذلك الوجه (قوله وليس ا یضامن العقلیات) أى حتى بدخلا فى العقلی
(قوله الصرفة) أى التى لا یتعلق بها احساس أصلا (قوله لکونهما من الجزئیات) اذ الکلام

الادراکات والمجمعة للنیل تمیز اللذة عما لا یجامع النیل أعنى الادراک بالشیخ فان الادراک الذى
یکون بالشیخ لیس بلذة بل یخیلها فلا یرد ما قبل أن هذا التعریف یقتضى أن لا یكون اللذة والالم
من قبیل الادراک لأن المרכب من الشىء وغیره لا یكون ذلك الشىء بل لا تكون اللذة ماهیة واحدة
وحدة حقیقیة وعند المدرک متعلق بکمال وخیر أى یكون کماليته وخیريته عند المدرک بأن یكون
معتقدا لکماليته وخیريته فید بذلك لانه لو لم یعتقده لا یلتذ به ولو اعتقدہ ولا یكون کمالا
وخیرا فى نفس الامر یلتذ به والکمال ما یخرج به الشىء من القوة الى الفعل وهو من حيث انه
یقتضى براءة من القوة لذلك الشىء یسمى کمالا وباعتبار کونه مؤثرا عنده خیرا وانما ذکرهما
لتعلق اللذة بهما وأخر الخیر لانه یفید تخصیصا للکمال وقید بالخیثیة لان الشىء قد یكون کمالا
وخیرا من وجه دون وجه والالتذاذب الوجه الذى هو کمال وخیر ا ه ع ب د الح کیم وقوله أى ادراک
بجامع نیل المدرک کادراک التکيف بالخلاوة مع نیل لهذا التکيف وقوله بل یخیلها أى والکلام
فى اللذة المحققة لا المتخیلة لکن فى المطول ما یفید أن الکلام فى اللذة الشاملة للذة الحسیة الوهمیة
وذلك أن تکيف الواهية بصورة شىء مرجو حصوله لقوة الاسباب الآخذة فى حصوله کوصال
المحبوب الذى هو معنى جزئى متعلق بحسوس کمال الواهية وادراک لذة حسیة وهمیة وحينئذ
فیراد بالادراک والنیل ما یعم التخیل وقوله ما یخرج به الشىء من القوة الى الفعل وذلك أن الخلاوة
موجودة فى الذائقة بالقوة فاذا تکيفت القوة الذائقة بالخلاوة فقد وجدت الخلاوة بالفعل بعد
ما كانت بالقوة والکمال الذى أخرجهما من القوة الى الفعل هو التکيف المذكور وادراک هذا
التکيف هو اللذة وقوله براءة من القوة أى خروجها من القوة وقوله مؤثرا عنده أى واللذة انما هى
باعتبار الحصول والتأثیر کما ذکره المحقق الطوسى فى شرحه للإشارات کذا فى الاطول وقوله
لانه یفید تخصیصا للکمال أى لان ما یخرج به الشىء من القوة الى الفعل قد لا یكون خیرا واللذة
انما تحصل بالخیر (قوله کالتکيف) تمیل للامر للذائق (قوله للذائقة) أى للقوة الذائقة
وهو متعلق بالتکيف (قوله لان الشىء) أى کالمسک وقوله من وجه أى کرائحته وقوله دون
وجه أى کطعمه کذا قبل والمناسب کالتکيف برائحة المسک وقوله من وجه ککونه منعشا للروح
وقوله دون وجه ککونه مبطنا لجهج راحته (قوله رحمه الله ان ادراک هذين المعنيين) أى
ادراک هذين الادراکین المخصوصین وقوله وليس ا یضامن العقلیات الصرفة عطف على ما فهم
من قوله ولا یخفى الخ من انهما لیسا من الحسیات (قوله اذ الکلام فى لذة هذا الشىء المخصوص
الخ) یفید أن لذة الامر السکلی کلیة وكيف یتأتى الالتذاذب بالکلی مع انه لابد من التکيف بما

لما هو عند المدرک کمال
وخیر من حيث هو كذلك
(والالم) وهو ادراک
ونیل لما هو عند المدرک آفة
وشر من حيث هو كذلك
ولا یخفى أن ادراک هذين
المعنيين لیس بشىء من
الحواس الظاهرة وليس
أیضامن العقلیات الصرفة
لکونهما من الجزئیات

في لذة هذا الشيء المخصوص وفي ألم هذا الشيء المخصوص اه سم (قوله المستندة الى الحواس) أي الباطنة اه يس (قوله بل من الوجدانيات الخ) لا يخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من المعاني المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاولى أن يجعل الوجدان قوة أخرى غير القوى المشهورة كما أشار اليه قدس سره في بحث القوى من شرح المقاصد اه حفيد على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والألم الحسيان) أي الناشئان عن الحس قال الفري محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراك وقس على هذا الفرق بين الألمين وكتب أيضا قوله اللذة والألم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والألم يشمل عقلي كل منهما وهو ما يكون ادراكه بمجرد العقل والمدرك عقلي محض كاللذة التي هي ادراك الانسان شرف علمه المحض والتألم الذي هو ادراكه نقصان جهله الخالص لكن المقصود اللذة والألم الحسيان لانهما هما المحتاج لادخالهما في العقلي وذلك كاللذة والألم الحاصلين للنفس بنيل الذائقة لذوقها الحلو أو المرو بنيل الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث وبنيل اللامسة لموسمها اللين أو الخشن وبنيل السامعة لمسموعها المطرب أو المنكرو وبنيل الشامة لمشمومها الطيب أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها حسية فالذوق

يلتذبه اذ اللذة بالشيء هي ادراك التكيف به والتكيف بالشيء يستدعي جزئيته فان كل أمر تحقق خارج الاذهان فهو جزئي ومثل هذا يقال في الألم والحق ان الوجدانيات كلها ليس منها ما هو عقلي صرف فانها لا بد فيها من أن توجد بذاتها وتحصل للنفس بانفسها وبهذا تعلم ما في قول الشارح فيما يأتي والا فاللذة والألم الخ (قوله أي الباطنة) مبني على أن المراد باستنادها الى الحواس ادراكها وليس بل لازم لصحة ان يراد بالاستناد اليها انها متعلقة بمدرك بالحواس الظاهرة فاللذة متعلقة بالتكيف بالخلوة مثلا المدركة تلك الخلوة بالذوق فاللذة معتندة الى الذوق بالواسطة ولذلك سميت اللذة حسية (قوله ليست من المحسوسات الظاهرة) أي المدركة بالحواس الخمس الموصلة للحس المشترك (قوله ولا من المعاني المتعلقة بها) أي كعداوة الذئب فانه معنى جزئي متعلق بحسوس وهو الذئب بخلاف اللذة فانها متعلق بحسوس بل تعلقت بالتكيف الذي يتعلق بحسوس وقد يقال انها متعلقة بحسوس وهو الخلوة لانه بواسطة ولم يشترط عدم الواسطة في متعلقات الواهمة (قوله ما يكون المدرك بالكسر من الحواس) أي لذة يكون المدرك متعلقها بالواسطة كالخلوة من الحواس كالذوق (قوله والمدرك) أي الذي هو المتعلق بالواسطة كالخلوة وقوله مما يتعلق بالحواس أي بان تدركه الحواس ولا شك أن الذوق مدرك للخلوة وهذه الجملة ايضا لما قبلها (قوله ما يكون المدرك فيها العقل) أي لذة يكون المدرك متعلقها كالادراك الذي هو العلم العقل فقوله كالادراك تمثيل للمدرك بالفتح وبصح أنه تمثيل للذة العقلية أي كادراك التكيف بالعلم المجردات وقد علمت ما في ذلك (قوله وكتب أيضا الخ) هذه الكتابة لا تخالف ما قبلها (قوله كاللذة التي هي الخ) أي ادراك التكيف بعلمه الشيء وقوله المحض والخالص لعله لتحقيق جهة الخيرية في الاول والشرعية في الثاني (قوله وفهم من قولنا كاللذة الخ) أي قولنا ضمينا لأن عبارته فيما سبق وذلك كاللذة والألم الحاصلين الخ لكن المحشى

المستندة الى الحواس بل
من الوجدانيات المدركة
بالقوى الباطنة كالشبع
والجوع والفرح والغم
والغضب والخوف وما
شاكل ذلك والمراد ههنا
اللذة والألم الحسيان

مثلاً انما يدرك به حلاوة الحلو وليست الحلاوة نفس اللذة بل هي معنى حصل عن ادراك الحلاوة في قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من استطابة صورة الموجود عند توهم الانصاف به وعلى هذا لا يقال اللذة حسية كسائر المحسوسات فامعنى كونها وجدانية باطنية لانا نقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه الحس اه ع ق (قوله من العقلية الصرفة) كالعلم والحياة قال في المطول فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أى المعنى الذى الخ) وهو في زيد كالاسد الجراءة كما سياتى لا الفجاعة لان تفاتها في الاسد اذهى

غير عبارة ع ق التى نصها وذلك كاللذة الحاصلة للنفس الخ وعليها قال قول صريح لكن المحشى قصد أولاً اصلاح التمثيل بعد ذلك بما هو من الآلام تدبر (قوله بل هي معنى حصل الخ) وذلك لان المعنى هو ادراك ونيل للتمثيل بالحلاوة (قوله لانا نقول الخ) لاجابة اليه وكأنه قصد زيادة الايضاح (قوله فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات الخ) محط النفي هو القيد فلا ينافى ما تقدم من أنها من الوجدانيات (قوله كالعلم والحياة) تمثيل للعقلية الصرفة لالذات العقلية (قوله رحمه الله والا فاللذة والالم العقليان من العقلية الصرفة) أى لانهما كليان لانهما اما ادراك الكلّى كادراك الملكات الفاضلة أو ادراك الجزئى بوجه كلّى كادراك المجردات كالواجب تعالى وكلاهما كلّى فيدرك بالعقل لا جزئى حتى يدرك بالوجدان وفيه ان تعقل المعقول الملائم مثلاً انما يكون لذة عقلية من حيث نياله وحصوله للعقل وتكيفية بصورته لا من حيث ذاته فان لا تتداخل في الحقيقة بنيه وحصوله لابذاته ولا شك انه من هذه الخبيثة جزئى ككل كلّى من حيث حصوله في العقل وكذا كل ادراك من حيث نياله وحصوله في القوة المدركة وتكيفية به فيدرك بالوجدان قطعاً وان لم يستند الى الحس لانه جزئى معنوى موجود في المدرك كالشبع وقد يجاب بان المراد انهما من حيث انها كلّى عقلى صرف فتدخل فيه فلا حاجة الى تقسيمه بما يعم غيره وان لم ندخل فيه من حيث انها لذة عقلية وجزئى معنوى فقول المطول ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة أى ليست من الوجدانيات الصرفة من كل وجه بخلاف الحسية فانها لا تستند الى الحس جزئى محض وجدانى صرف من كل وجه لا يدرك الا بالوجدان ولا يخفى ضعفه فليتم ا ه معاوية وقوله كادراك الملكات الفاضلة الخ فيه أن اللذة ادراك ونيل لما هو كمال أى لما يخرج به الشئ من القوة الى الفعل وتلك الملكات والمجردات ليست كذلك نعم يمكن ان يقال المعنى ادراك التكيف بالملكات الفاضلة والمجردات أى وبادراك الوجه الذى أدركت به المجردات لكن كلامه بعد في الاشكال والجواب لا يلائم ذلك كما لا يخفى والذي في المطول أنه لا شك في ان القوة العاقلة كمال كادراك المجردات وانها تلذذ بادراك هذا الكمال فاللذة هي ادراك الادراك أى ادراك التكيف بادراك المجردات لكن يرد عليه ان هذا الكمال جزئى وان كان متعلقه كلياً فكيف تدركه القوة العاقلة وتلذذ بذلك وان تلك اللذة أيضاً جزئية فكيف تكون من مدركات العقل وقوله وادراك الجزئى بوجه كلّى والواصل حينئذ هو الوجه الكلّى فلا يقال يستحيل وصول الواجب وقد علمت أنه لا يصح الابتذار رأى وادراك التكيف بادراك المجردات وحينئذ يسقط هذا القيل ولا يحتاج الى الجواب المذكور وقوله وكذا كل ادراك ابطال لقوله وكلاهما كلّى وقوله وقد يجاب الخ فيه أن اللذة نفسها ليست كلياً أصلاً وانما

والا فاللذة والالم العقليان
من العقلية الصرفة
(ووجهه) أى وجه الشبه
(ما يشتركان فيه)

الاقدام عن روية وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أى المعنى الخ قال فى العروس وما حيت وقعت فى الحدود نكرة موصوفة بمعنى شئ لكنها فى هذا المحل ليست بمعنى شئ لانه عند أهل السنة الموجود وجه الشبه قد يكون عدميا اه (قوله أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى لزيادة اختصاص لهما كما فى المطول وغيره (قوله وذلك) أى هذا التفسير

ذوالحيثيتين متعلقها الذى هو الملكات والمجردات على زعمه (قوله رحمه الله أى المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى قصد عرفا لا يقصده أهل العرف من الامور العامة التى ليس لها زيادة اختصاص بالمشبه والمشبه به كالحوانية والوجود فى تشبيهه يد بالاسد لا يصلح وجه شبه اللهم الا أن تعرض فائدة كالتعريض بغاوة السامع هذا ما جرى عليه المحشى وفى المطول ووجه ما يشتركان فيه أى وجه التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا أو تخيلا والا فز يد والاسد فى قولنا ز يد كالاسد يشتركان فى الوجود والجمعية والحوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصديان اشتراكهما فيه اه وقوله مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه أى اذا كان القصد تشبيهه ز يد بالاسد فى الشجاعة لانه لا يصلح شئ منها أن يكون وجه شبه اه عبد الحكيم وقوله فالمراد المعنى الذى له مز يد الخ أراد بالمعنى ما يقابل العين سواء كان تمام ماهيتها أو جزأ أو خارجا وبالاختصاص الارتباط والتعلق اذا الاختصاص بالمعنى المشهور لا يقبل الزيادة والنقصان والمقصود أنه لما كان التشبيه عبارة عن الدلالة على اشتراك أمر آخر فى معنى وادعاء مماثلته معه لا بد أن يكون لوجه الشبه مز يد ارتباط وتعلق بالمشبه به والمشبه فى اعتقاد المتكلم فى التشبيه الغير المقلوب مز يد ارتباط بالمشبه به نحو زيد كالاسد وفى التشبيه المقلوب مز يد ارتباط له بالمشبه نحو الاسد كز يد فلا حاجة الى ما قيل المراد بقوله بهما أى بأحدهما كما فى قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان مع أنهم ما يخرجان من المالح فإنه توجيه فاسد لان البنية نص فى معناها لا تحتمل غيره وما فى الآية على حذف المضاف أى مجتمعهما اه عبد الحكيم وقوله فى التشبيه الغير المقلوب الخ أى فالكلام على التوزيع وقوله أى بأحدهما هو خصوص المشبه به هكذا فهم عبد الحكيم من كلام هذا القائل وهو الفاضل الهرزى ويحتمل أن مراده الاحد الدائر والكلام على التوزيع وقوله أى بأحدهما ليس تأويل للثنائية كما فهم عبد الحكيم بل تقدير مضاف كما فى الآية على أنه تقدم لنا عند قول المصنف وأما توكيده الخ أن الفزى اعترض على ما قاله الشارح فى المطول هناك من أن نحو جاء فى الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لأن المثني نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد ممنوع وذكر لذلك شواهد وفى الفزى فالمراد المعنى الذى الخ نقل عن الشارح أن هذا اذا كان وجه الشبه أمرا خارجيا أما اذا كان داخلا أو تمام ماهية الشئ فلا ينبغي أن يشترط هذا القيد أعنى زيادة الاختصاص اه وسيا تيك عند قول المصنف وهو ما غير خارج أن ذلك لا يناسب صنيع الشارح (قوله لكنها فى هذا المحل ليست بمعنى شئ الخ) أى فلا شارح عن ذلك لكن لا عذر له فى جعلها موصولة وقوله لزيادة اختصاص بهما أى لا بد فى كل تشبيه من زيادة ارتباط وجه الشبه بالمشبه والمشبه به على ارتباطه ببعض ما عداها بحيث لا يكون فيهما وفى غيرها سواء حتى يكون مفيدا نعم ان عرض داغ كالتعريض بغاوة السامع لا يشترط ذلك وقد علمت ما تقدم عن عبد الحكيم فتدبر

أى المعنى الذى قصد اشتراك
الطرفين فيه وذلك أن
زيد والاسد يشتركان فى
كثير من الذاتيات وغيرها
كالحيوانية والجمعية
والوجود وغير ذلك

المزاد فيه القصد اه سم (قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه) أى فلا بد من زيادة القصد فى تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه اللهم الا أن تعرض فائدة لقصد المتكلم كالتعريض بمن لا يفهم المشابهة فى وجهه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن تحقيقا وتخميلا منصوبان على الخبرية لىكون المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعدان ولو وبعد كما فى العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لانهما لم يشتركا من أجل ذلك ولا حالان مجىء الحال مصدران لا ينقاس على الصحيح ولا يتميزا لان الاشتراك ليس من جهة تحقيق ولا تخييل والاظهر أنهما مصدران مؤكدان اه يس والأظهر أنهما مبینان للنوع (قوله الاعلى سبيل التخيل) أى التوهم بأن يثبت الوهم ويقرر به تأويل غير المحقق محققا كعادة الوهم فى أحكامه الغير الواقعة فى نفس الامر وذلك كافى فى هذا الباب وفى كلام سم تفسير التخيل بالفرض والتقدير كما سيأتى وكتب أيضا قوله الاعلى سبيل التخيل لوسمى تخيلا لكان أحسن لأن المشبه به متخيل لا تخيل لكنه سمي تخيلا باعتبار تخيله لغيره كذا فى يس (قوله والتأويل) العطف تفسيرى اه سم (قوله نجوما) أى وجه الشبه فى قوله الخ (قوله جمع دجية) كغرفة وغرف (قوله والضمير لليل) أى فى قوله رب ليل قطعته بصدد * وفراق ما كان فيه وداع موحش كالثقل تقضى به العيبين وتأتى حديثه الاسماع

مع أن شيأ منها ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك يكون (تحقيقا أو تخيلا والمراد بالتخييل) أن لا يوجد ذلك المعنى فى أحد الطرفين أو كليهما الاعلى سبيل التخيل والتأويل (نحو ما فى قوله وكان النجوم بين دجاء) جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليل وروى

(قوله المزاد فيه القصد) لعل المزيد اسم مفعول من زاد اذ لم يسمع أزاد حتى يكون اسم المفعول المزاد قاله بعض مشايخنا فليراجع لاحتمال أنه سمع بلا فعل على أن الفعل لم يسمع (قوله كالتعريض بمن لا يفهم) أى الإشارة الى أن السامع لا يفهم المشابهة بينهما فى وجهه من الوجوه التى لها مزيد ارتباط بهما لشدة بلا دته فيحتاج للتنبيه على ذلك بالوجه الذى شأنه أن لا يقصد لعله علم اضروريا كقوله زيد كالاسد فى الوجود قاله بعض مشايخنا (قوله لأنهم لم يشتركا من أجل ذلك) اذ التخيل وان صلح أن يكون علة الآن التحقيق لا يصلح لذلك الا أن يراد بالتحقيق وجود وجه الشبه حقيقة فى المشبه والمشبه به فيترتب على هذا الوجود الاشتراك فيه اذ هو غير الوجود كما لا يخفى فلذا قال وبعد دون ويمتنع لكن برده عليه أنه لا اشتراك هنا فى الفاعل (قوله مبینان للنوع) أى شركة تحقيق وشركة تخيل (قوله والتقدير) لعل المراد به جعل غير المحقق محققا (قوله لأن المشبه متخيل الخ) أى قبل التشبيه فنشأ وجود وجه الشبه فى أحد الطرفين أو كليهما هو التخيل بياء واحدة مشددة لا التخيل بياءين وبيان ذلك أن تخيلا بياءين مصدر خيل واسم فاعله تخيل كقدس تقدسا فهو مقدس وأما تخيلا بياء واحدة مشددة فهو مصدر تخيل واسم فاعله متخيل كجعل نجما فمومجمل وقوله لكنه أى التخيل بياء واحدة وقوله باعتبار تخيله أى الشخص أى انه سمي تخيلا باسم مسببه فانه تسبب عن التخيل قبل التشبيه التخيل بعده (قوله رحمه الله والمراد بالتخييل أن لا يوجد الخ) أى ذو أن لا يوجد الخ وفى نسخة والمراد بالتخييل بدون بياء النسب وهى لا تناسب قوله أن لا يوجد الخ ولا قول المحشى قوله نحو ما أى وجه الشبه فى قوله الخ (قوله رحمه الله والتأويل) أى تصرف المتخيلة وجعلها ما ليس بمحقق محققا اه عبد الحكيم (قوله رب ليل قطعته بصدد الخ) الصدد الاعراض والباء فيه للابسة وضمير فيه للفراق أو

اه فترى (قوله والضمير للنجوم) وازافة الدجى اليها للابسة اه سم (قوله فان وجه الشبه الخ) قال في العروس وتحرير العبارة أنه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول النور وهو خيالى فى السنن وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالى فى الابتداع وجعل فى ضمن ذلك تشبيه الهيئته بالهيئة اه يس (قوله فى جوانب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين الظلمة اه حفيد وقال فى الاطول فى جوانب شئ مظلم هى الظلمات وقصد بجعل الظلمة مظلمة أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضى بذاته اه ملخصا ومثله يقال فى أسود (قوله أعنى السنن بين الابتداع) أشار الى أن فى البيت قلبا وسيصرح به (قوله الاعلى طريق التخيل) أى الاعلى طريق الفرض والتقدير لان البياض والاشراق والظلمة من أوصاف الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما لكونها من المعانى اه سم (قوله أنه) أى لأنه اه أطول (قوله لما كانت البدعة الخ) قال فى العروس كونه جعل التشبيه أولا بين الابتداع والظلمة وأنه لم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظر والاوى العكس كما هو نص البيت فان الذى دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بأن يجعل المقصود

للليل ونفى وجود الوداع فيه مع أن سياق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الابحاش بناء على أن وجود الوداع يستدعى سابقة التلاقى فيه فقدمه المقضى لعدم ذلك التلاقى من أصله مورت لزيادة الملل وموحش بالجرأى مورت وحشة صفة لليل وكالتقيل أى كالرجل الثقيل وتقضى به العين أى تكون العين ذات نسخ بمجرد رؤيته لقبحه وتأتى الخ أى تمتنع ولا تقبل الاسماع حديثه الصادر عنه و وصف الليل بأوصاف الاول أنه قطعه بالصدود والفرار الثانى أنه ما كان فيه وداع على أحد الاحتمالين السابقين الثالث أنه موحش الرابع أنه كالتقيل ويحتمل أنه من تنمة الثالث الخامس أنه كثير الظلام اذ ليس فيه الا مجرد النجوم التى أحاطت بها الظلمات (قوله وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالى الخ) فيه سقط يوجد فى بعض النسخ ونص ذلك البعض وشبه الدجى بالابتداع والجامع حصول الظلمة وهو خيالى (قوله المناسب أن يقال بين الظلمة) أى لقوله بين دجاء (قوله هى الظلمات) تفسير للشئ وأنت الضمير مراعاة للخبر والجواب هى الجهات ويحتمل أنه تفسير للجوانب وازافتها للشئ بيانية ليصح قوله وقصد بجعل الظلمة الخ ولك أن تقول مراد المصنف بالشئ المظلم الليل وبالجوانب اما الجهات أو الظلمات الا أنه على الاول يكون الكلام منظورا فيه لل لازم اذ يلزم من كونها فى جهات الليل المظلم كونها بين الظلمات فيناسب قوله بين دجاء وعلى كل من الوجهين فلا يحتاج لدعوى جعل الظلمة مظلمة (قوله اه ملخصا) نص عبارة الاطول فى جوانب شئ مظلم أسود هى الظلمات ولا يخفى أن جعل الظلمة مظلمة وان كان له وجه من أنها مظلمة بذاتها كما أن الضوء مضى بذاته لكن جعلها سوادا وقابلة للون مما لا يوجد له مساع فلا تكون تلك الهيئة فى المشبه أيضا لا تخيلا ولا تكون تحقيقا كما يفهم من قوله وهى غير موجودة فى المشبه به الاعن طريق التخيل الا أن يقال لا يراد بالتحقيق ما ثبت فى الواقع ولا يفتحى بالتدقيق وانما هو مما يكون فى المرأى لا يحوج الى تكلف واحتمال للنفس فانه كالمرئى ولا يخفى أنه يرى بين النجوم أمور مظلمة سود تتوول عند التحقيق والتدقيق الى ظلمات صرفة وهو منشأ قوله بين دجاء دون أن يقول بين أمور مظلمة سود اه فتدبر (قوله الذى دخلت عليه أداة التشبيه) أى لأنها دخلت على اسمها وخبرها وخبرها هو السنن والمراد داخله

دجاءها والضمير للنجوم
(سنن لاح بينهن ابتداع *
فان وجه الشبه فيه) أى
فى هذا التشبيه (هو
الهيئة الحاصلة من حصول
أشياء مشرفة ييض فى
جوانب شئ مظلم أسود
فهى) أى تلك الهيئة
(غير موجودة فى المشبه
به) أعنى السنن بين
الابتداع (الاعلى طريق
التخيل وذلك) أى
وجودها فى المشبه به على
طريق التخيل (أنه)
الضمير للشان (لما كانت
البدعة

وغيره لازم عنه الآن يكون لاحظ في ذلك تقدم الظلمة في الخلق على النور أول قوله تعالى يخرجهم من الظلمات إلى النور اه وقال في الاطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس أن العلم قد يكون مع الضلال كما في العالم الغير العامل والجهل لا ينفك عن الضلال أو أن التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب في السنة فالتشبيه في البدعة أسبق أو أن ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكي كلامهما مستقلا اه (قوله وكل ما هو جهل) أى وكل فعل ارتكابه جهل ليسكون من جنس البدعة التي عطف عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لأنها جهل بنفسها ويعلم من هذا أن نفس الجهل يجعل صاحبه في ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال في قوله السنة وكل ما هو علم أى كل فعل ارتكابه علم أى ناشئ عن العلم (قوله ولا يأمن من أن ينال مكروها) أى من الوقوع في مهلكة أو العثور على داهية مهلكة (قوله شبهت) جواب لما (قوله ولزم بطريق العكس الخ) فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها وهو السنة بالنور اه سم وكتب أيضا قوله ولزم بطريق العكس أى المقابلة فيه نظر لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ تشبيه الضد الآخر بضد ذلك الشئ اذا ثبت لأحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده للآخر قال في العروس ولعله يريد انجرار الذهن من تشبيه البدعة بالظلمة إلى تشبيه السنة بالنور اه يس (قوله ان تشبه السنة الخ) لانها تجعل صاحبها كمن يمشى في النور فيفتدى للطريق ويأمن المكروه ولم يقل ذلك اكتفاء بفهمه من المقابلة (قوله وشاع ذلك) أى على السنة الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيله الوهم (قوله ان الثاني) قدم الثاني على خلاف ترتيب الوجود

وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشى في الظلمة فلا يفتدى للطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت البدعة بها) أى بالظلمة (ولزم بطريق العكس) اذا أريد التشبيه (أن تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور) لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما أن النور يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أى كون السنة والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة (حتى تخيل أن الثاني) أى السنة وكل ما هو علم (بماله بياض)

تقدرا اذا اصل أن النجوم بين دجاء كسنان الخ (قوله تقدم الظلمة الخ) أى لانه ورد أن الله خلق الخلق في ظلمة ثم رش عليه من نوره اه عبد الحكيم (قوله أول قوله تعالى الخ) أى فالظلمة وتشبيه الكفر بها كل منهما قدم على النور وتشبيه الاسلام به في الآية (قوله ان العلم قد يكون مع الضلال الخ) أى فلو قال وذلك أنه لما كانت السنة وكل ما هو علم تجعل صاحبها كمن يمشى في النور فيفتدى إلى الطريق ويأمن من أن ينال مكروها شبهت السنة به ولزم بطريق العكس أن تشبيه البدعة وكل ما هو جهل بالظلمة لم يكن كليا بخلاف ما صنعه المصنف (قوله ليسكون من جنس البدعة) فهو حينئذ من عطف العام على الخاص لان المراد بالبدعة ما ارتكبه جهل لجامعة مخصوصين وهم المشهورون بأهل البدعة المفسلون في كتب الكلام وكذا يقال في السنة وقد يقال المراد بالبدعة الجهل المخصوص بالجامعة المشهورين بالبدعة وكذا يقال في السنة وعلى هذا فلا حاجة للتأويل الذي ارتكبه المحشى في المعطوف عليهما اه شيخنا وفيه أن البدعة هي الحديثة على خلاف الشرع سواء كانت منسوبة للجامعة المشهورين أم لا وما ارتكبه جهل أعم من ذلك لشموله نحو الزنا فالعموم والخصوص لا يتوقفان على ما ذكره وتأويل المحشى هو الظاهر (قوله ولعله يريد انجرار الخ) أى فالمراد بالزوم الانجرار لعدم الانفكاك وقد دفع ع ق النظر أيضا فراجع وقول بعض المشايخ ان النظر منه دفع بقول الشارح اذا أريد التشبيه غير مسلم فتدبر (قوله حتى تخيله الوهم) ظاهر كلامه أن الضمير راجع للتشبيه مع أن التشبيه ليس هو المتخيل بل هو أمر واقعي انما المتخيل هو أن السنة بماله بياض الخ ما في كلام المصنف

والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اه أطول (قوله واشراق) أى اضاءة (قوله بالحنيفية) أى بالملة الحنيفية المنسوبة الى الحنيف أى الثابت على الاسلام اه أطول (قوله البيضاء) يصح كون اطلاق البيضاء على الشريعة حقيقة بالتشبيه بناء على ان الاطلاق لتوهم وجود البياض كما أشار اليه المصنف ويصح أن يكون تشبيهاً بليغاً أى كالذات البيضاء ويصح أن يكون استعارة على مذهب من جوزها في زيد أسود وعلى هذين فلا تخيل ومثله يقال في قوله شاهدت سواد الكفر لأنه على احتمال التشبيه يكون من باب الجين الماء وكتب أيضاً قوله البيضاء هذا لا يدل الاعلى ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المدعى ولو أريد بالبيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية بما ويلها بالمشقة كقولك مررت بزيد الأسد أى جرى لم يدل الاعلى تخيل الاشراق اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس والكل انسان جبينان يكتنفان الجهة وخص بالذكر لأنه أول ما يبدو عند الالتفات حيث يقصد تتبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصار تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لنظم البيت ولكنه ليس موافقاً لما سبق من قوله شبهت البدعة بالظلمة الخ فان تفريع ذلك أن يقال فصار تشبيه الهدى بين الابتداء بالنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه أنه أراد أولاً التشبيه الاصلى ثم أراد هنا التشبيه المقلوب اه يس (قوله كتشبيهاً) أى صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحاً كما أن تشبيهاً صحيحاً بواسطة وجه محقق كما في تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أى النجوم) أى بين الدجى (قوله ببياض الشيب) أى بالشعر الابيض الكائن في وقت الشيب في سواد الشباب أى الكائن بين الشعر الاسود الكائن في وقت الشباب الباقي على سواده ضرورة أن النجوم لم تشبه بنفس البياض في السواد بل بالابيض في الاسود ولذلك قال الشارح أى أبيضه في أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور بفتح النون وسكون الواو وقد اشترك تشبيهاً ببياض الشيب وتشبيهاً بالانوار الخ في كون الوجه فيها محققاً في الطرفين لكن وجه الشبه في التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيض في جنب شئ أسود والوجه في الثاني الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت في جانبه اذا الانوار لا تنقيد بوصف البياض

اللهم إلا أن يقال الضمير راجع لوجه الشبه أو كون السنة مما له بياض الخ (قوله بناء على أن الاطلاق لتوهم الخ) يفيد أن مجرد توهم غير الواقع يكفي في صحة اطلاق اللفظ فيصح استعمال الاطلاق في المتوهم حقيقة ولا أطن حكمة بل هو خطأ لا حقيقة ولا مجاز نعم ان اعتبر أن هذا الاطلاق كثر حتى صار حقيقة عرفية صح كلامه (قوله تشبيهاً بليغاً) أى كالذات البيضاء ووجه الشبه الحسن في كل (قوله الجبين) ما بين العين والاذن الى جهة الرأس قال في الصحاح الجبين فوق الصدغ وهما جبينان عن عين الجهة وشمالها وقال في محل آخر الصدغ ما بين العين والاذن ويسمى أيضاً الشعر المتدلى عليهما صدغاور بما قلوا السدع بالسين والمصدغة المخذة لأنها توضع تحت الصدغ اه وبه تعلم ما في المحشى (قوله هذا هو الموافق لنظم البيت) أى لانه في النظم جعل السنن مشبهاً بها والنجوم مشبهاً وقوله فان تفريع ذلك أن يقال فصار تشبيه الهدى الخ الهدى هو السنن ووجه كون هذا التفريع موافقاً لقوله شبهت البدعة بالظلمة الخ أنه جعل السنة مشبهة بالنور فلتكن في التفريع مشبهة أيضاً لامشبهاتها وان كان المشبه به في الاول هو النور والمشبه به في التفريع هو

واشراق نحو أتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك) أى وتخيل أن البدعة وهى كل ما هو جهل بماله سواد واطلام (كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار) بسبب تخيل أن الثانى مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واطلام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداء كتشبيهاً) أى النجوم (ببياض المشيب في سواد الشباب) أى أبيضه في أسوده (أو بالانوار) أى الازهار

(قوله أى لامعة) ولولم تكن بيضاء فقد يحصل اللعان في غير الأبيض (قوله بين النبات الشديد الخضرة) التي يرى أسود فنبه به على أن المحقق أعم من المحقق في الواقع أو في المرأى وبأدى النظر اه أطول (قوله ولا يخفى) أي من قولنا السابق أعني السنن بين الابتداء وقولنا ظهر اشتراك النجوم الخ (قوله من باب القلب) لأنه جعل في جانب المشبه النجوم التي هي نظير السنن في جانب المشبه به بين الدجى فلتجعل السنن في جانب المشبه به بين الابتداء ليتوافق الجانبان قال في المطول وكان اللطيفة في القلب ببيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها ونظر صاحب العروس في القلب بأنه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس ممن يحتاج بقوله اه يس (قوله لأن المشبه أعني النحو الخ) يفيد أن المشبه به أعني الملح ثابت له هذا المعنى وهو ظاهر أن

(مؤتلفة) بالقاف أى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) حتى يضرب إلى السواد فهذا التأويل أعني تخييل ما ليس بمثلون متلونا ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداء في كون كل منهما شيئا إذا بياض بين شئ ذي سواد ولا يخفى أن قوله لاح بينهما ابتداء من باب القلب أى سنن لاح بين الابتداء (فعلم) من وجوب اشتراك الطرفين في وجه الشبه (فساد جعله) أى وجه الشبه (في قول القائل النحو في الكلام كالملاح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا) لأن المشبه أعني النحو لا يشترك في هذا

النجوم إلا أن النور والنجوم متقاربان وقوله أنه أراد ألا التشبيه الاصلى أى في قوله ولزم بطريق العكس الخ ووجه كونه أصليا أن السنة معقولة والنور محسوس والمعقول فرع المحسوس فليكن المعقول مشبهاً وأن وجه الشبه في النور أقوى منه في السنة وقوله ثم أراد هنا الخ أى أراد في قوله فصار تشبيه النجوم الخ ووجه كونه مقولاً بأن الذي حقه أن يشبه به هو المحسوس أو ما وجه الشبه فيه أقوى وهو النجوم والذي حقه أن يشبه هو المعقول أو ما وجه الشبه فيه أضعف وهو السنن لكن قلب ذلك فجعل النجوم مشبهاً والسنن مشبهاً وهذا أنت خير بأن قوله وذلك أنه لما كانت البدعة وكل ما هو جهل الخ ببيان لوجه تخيل الاشتراق والبياض في السنن والظلام والسواد في البدعة وأن قوله فصار تشبيه النجوم الخ مفرع ومرتب على وجود وجه الشبه في السنن بين البدع التي وقعت مشبهاً في النظم تخيلاً أى فصع التشبيه في النظم لوجود الجامع تخيلاً في المشبه به كما صح التشبيه ببياض الخ ومحصله أنه لما شبت السنة بالنور بجامع الاهتداء بكل مثلاً وشاع هذا التشبيه تخيلاً أن السنة لها بياض واشتراق وصح التشبيه الواقع في النظم فالتشبيه المذكور في طريق التخييل غير التشبيه الواقع في النظم لأن الأول منشأ صحة الثاني فهناك تشبيهان ولا قلب في التشبيه الواقع في النظم لأن التشبيه المقلوب ما يكون المشبه به في العبارة هو المشبه في قصد المتكلم كما في قوله * وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة فوجه الخليفة مشبه به في العبارة لقصد المبالغة لكنه مشبه في قصد المتكلم وأرادته قصد الموافق للواقع والمشبه به في النظم وهو السنن مشبه به في العبارة وقصد المتكلم لأن مقصوده تشبيه النجوم بالسنن لا تشبيه السنن بالنجوم فقلب العبارة لقصد المبالغة إذ كلام الشاعر في بيان أحوال الليل فالحدث عنه هي أحوال الليل غاية ما فيه أن وجه الشبه تخيلاً في المشبه به المحتاج لتزويله منزلة المحسوس على ما سبق في كلام الشارح وأقوى فيه في اعتقاد الشاعر وكأن يس فهم أن هناك تشبهاً واحداً روى أولاً فيه الأصل وقلب ثانياً وليس كذلك كما علمت (قوله رحمه الله أى لامعة) ولولم تكن بيضاء فهو من لمع فلان من الباب إذا برز منه وظهر لا من لمع البرق أضاء اه عبد الحكيم (قوله التي يرى أسود) صوابه الذي يرى أسود وبعد فاعتبار كونه شديداً الخضرة حتى يرى أسوداً لأجل ما ذكره الأطول مبنى على أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقية بيض في جوانب شئ مظلم أسود لا على أن الجامع هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت فيه كما مر للحشى (قوله وهو ظاهر أن أريد الخ) فيه أنه ظاهر على خلافه أيضاً بناء على ما ذكره بعد من

أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله الآتي فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر والمناسب له أن يراد بالقليل ما لم يزد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله القدر الصالح منه أو أقل راجعا الى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا الى قوله والكثرة * فان قلت الأقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصلحا * قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد هذا ما ظهر لي هنا فتدبره (قوله لا يحتمل القلة والكثرة) أي لا يحتمل شيئا منهما الا أنه ليس مرددا بينهما ويتعين فيه أحدهما اه أطول (قوله رعاية قواعد) أي بتامها وقوله واستعمال أحكامه أي جميعها (قوله وهذه ان وجدت في الكلام الخ) ولو سلم أنه برعايته في بعض أجزاء الكلام يحصل النعوف والفساد بقلته لقوته في البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقةهما) أي حقيقة شئ من الطرفين وقوله أو خارج أي عن حقيقة واحد منهما

المعنى (لان النحول لا يحتمل القلة والكثرة) اذ لا يخفى أن المراد به ههنا رعاية قواعد واستعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت في الكلام بكالها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقي فاسدا ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه هو الصلاح باعمالها والفساد باعمالها (وهو) أي وجه الشبه (اما غير خارج عن حقيقةهما) أي حقيقة الطرفين

أن المراد بالاصلاح بالنسبة الى الأقل من القدر الصالح تقليل الفساد (قوله رحمه الله لا يحتمل القلة والكثرة) أي بالنسبة الى كلام واحد كالمحتمل بمخالفهما بالقياس الى طعام واحد اه عبد الحكيم وفي الاطول لأن المشبه أي النحول لا يحتمل أي لا يحتمل شيئا من القلة والكثرة بخلاف الملح لأنه ليس مرددا بينهما ويتعين فيه أحدهما كيف واذا روعي في جميع أجزاء الكلام فقد حصل النحول وان أهم في جزء فلا نحول في الكلام فوجه الشبه هنا أن الكلام يصلح بوجوده ويفسد بعدمه بمعنى أنه لا ينتفع به لفوات الدلالات بل يستضر به للانتقال الى غير المقصود كما أنه لا ينتفع البدن بطعام لا ملح فيه بل يستضر به ويمرض ولا يقتصر الفساد على فوت الانتفاع بل كمال لذة طعام لا ملح فيه لالذة الكلام لا نحوفيه ولو سلم أنه برعايته في بعض أجزاء الكلام يحصل النعوف والفساد بقلته لقوته في البعض لا بكثرته اه أي مع أن الفرض أن الاصلاح بالقلة والفساد بالكثرة وبه يتضح ما في الحشى وقال في المطول ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكأنه أراد بكثرة النحول استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام اه وقوله فكأنه أراد الخ أي أراد بكثرة النحول في الكلام كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه فالكثير هو الوجوه الضعيفة لكونها كثيرة بالقياس الى الوجوه القوية ولأنه حصل الكثرة بسببها في النحول حينئذ يكون المراد بقلة النحول في الكلام كون الوجوه القوية مستعملة فيه اه عبد الحكيم وقوله كون الوجوه الغريبة مستعملة فيه اقتصر على ذلك اشارة الى أن الاقوال الضعيفة هي الوجوه الغريبة وقوله ونحو ذلك كاجتماع الوجوه القوية الموجبة للتعميد اللفظي الخ ليل بفهم المراد وان كان كل واحد منها غير موجب له اه عبد الحكيم وقال معاوية الظاهر تصحيح القيل بما في المطول من أنه أراد بكثرة النحول استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة وهي كثرة أجناس بإيراد الغريب أو الضعيف في جزء من الكلام مع إيراد ضده في آخر منه لا كثرة أشخاص من جنس واحد فافهم اه فتدبر (قوله أي حقيقة شئ من الطرفين) أي لم يخرج عن المشبه ولا عن المشبه به فنه صورة واحدة (قوله أي حقيقة واحد منهما) سواء خرج عن حقيقة الآخر أم لا فهو صادق بصورتين ومثال ما اذا كان داخلا في أحدهما خارجا من الآخر قولك زيد كالبدر في الضوء فالضوء خارج عن حقيقة زيد داخل في

أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى أن قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وإنما قدمه على القسم الثاني مع كونه سبأله وغير عريق في لطائف التشبيه بل لا يجرى فيه إلحاق الناقص بالكمال الذي هو العمدية في باب التشبيه إذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر أنه لا تتفاوت الأشياء في الذاتيات وهي في الأمور المتشاركة فيها سواء لتقسيم الثاني وتذييله بتفصيل بل فلو قدم لا فوضى لفصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك أن دخول بعض المفهومات الكلية في حقائق الأشخاص ونزوح بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالعجز عن تمييز أجزاء الحقيقة عن غيرها لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الخاصة عن الفصل أما أهل العرف واللسان فالداخل عندهم في الإنسان مثلاً ما كان مثل الرأس واليد والرجل والخارج ما لم يكن مثل ذلك وهم براء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس التشبيه عندهم إلا في المعاني القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم إلا الأخص والأعم فالمشئى نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فأمثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي كذا في الأطول وكتب أيضاً ما نصه * فإن قلت قد تقدم في وجه الشبه أن المراد به المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصديان اشتراكهما فيه حتى جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك في كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه في شيء فهل ذلك يشكل على قوله هنا ما غير خارج عن حقيقةهما * قلت قال الفري نقلاً عن الشارح إن هذا

حقيقة البدر على فرض ذلك وقال بعض مشايخنا قوله أي عن حقيقة واحد منهما أي وعن حقيقةهما معاً فلا بد من زيادة هذا والا كان في تفسير الخارج قصور اهـ وكأنه فهم أن مراد المحشى عن حقيقة واحد منهما فقط فزاد صورة المعية وقد علمت خلافه (قوله أو المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين) أي بأن لم يخرج عن المشبه ولا عن المشبه به وأخرج عن أحدهما ولم يخرج عن الآخر فهو صادق بصورتين وقوله أو خارج عن حقيقة كليهما أي بأن خرج عن كل من المشبه والمشبه به فهذه صورة واحدة وهذا الوجه هو ظاهر كلام المصنف (قوله وهي) أي الذاتيات (قوله لتقسيم الثاني إلخ) علة لتقدمه (قوله ولا يذهب عليك إلخ) محصله أن هذا التقسيم مبنى على أمر عجزت الفلاسفة عن بيانه ولا يصح بناؤه على مذهب أهل العرف واللسان لأن الداخل عندهم كالرأس لا يعقل أن يكون وجهه شبيهه فلما ناسب للسكاكي الذي تبعه المصنف إسقاط هذا التقسيم (قوله وهم معترفون مع طول باعهم إلخ) إذا أردت الكلام على تمييز الذات من غيره فعليك برسالة السيد البليدي وموادها (قوله بتمييز أجزاء الحقيقة) صوابه بالعجز عن تمييز أجزاء الحقيقة كما هو كذلك في الأطول وبعض نسخ المحشى (قوله وتعسر تمييز الخاصة عن الفصل) قال في الأطول بعدهم محققون فيه بل يتعسر تمييز الحقيقة عن أجزائها إذ يحتمل أن يكون تمام حقيقة الإنسان الناطق أو الحيوانات ويكون الناطق خاصة غير شاملة ويتعسر تمييز الجنس عن فصل الجنس إذ يحتمل أن يكون جنس الإنسان مجرد الحساس أما أهل العرف إلخ (قوله وهم براء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة) أي كالرأس واليد لأن الذات لا تصلح جامعاً بين أمرين (قوله إلا في المعاني القائمة بالطرفين) أي كالسواد والبياض والحيوانية والناطقة فالحيوانية أو الناطقية عندهم من الخارج إذ الداخل عندهم ما كان كالرأس كما علم وعلى هذا فليس وجه الشبه عندهم إلا الخارج (قوله قلت قال الفري إلخ) هذا الجواب لا يلائم

إذا كان وجه الشبه أمرًا خارجًا أما إذا كان داخلًا أو تمام ماهية الشيء فلا ينبغي أن يشترط هذا القيد أعني زيادة الاختصاص اهـ وقد قبلنا لك عن الأطول أن أهل اللسان لا يشبهون في المفهوم الداخل وأن التقسيم المذكور من تفلسف السكاكي وقيل معنى الخصوصية السابقة كونه في قصد المتكلم مما ينبغي أن يشبه فيه لافادته ولو باعتبار ما يعرض في الاستعمال من نحو تعريض كما تقرر فلا تنافي بين ما هنا وما سبق اهـ (قوله بأن يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله أو جزأ منهما) جنسا أو فصلا (قوله تشبيهه ثوبًا) آخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال الخ يعلم منه أنه ليس المراد بالنوع والجنس والفصل ما تقصده المناطق بكل منها بل ما يقصده عرفا (قوله أو جنسهما أو فصلهما) أي أو في الجنس والفصل معافا وهذه مانعة خلو (قوله في كونهما كتانا) أي ثوبي كتان ليكون من التشبيه في النوع وقوله أو ثوبا لتمثيل للتشبيه في الجنس وقوله أو من القطن لتمثيل للتشبيه في الفصل الذي هو الجار والمجرور ولا يخفى صحة اعتبار الشارح

ما سبق من قول الشارح أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه وذلك أن زيدا والاسد داخلان فأن كلامه يفيد أن الحيوانية ونحوها لا تكون وجه شبه بمقتضى اشتراط هذا القيد فيفيد أن الشرط عام إذ لو كان خاصا لم يخرج به الاثنى من الخارج عن الطرفين وأجاب شيخنا بأن معنى كلام الشارح على هذا الجواب أن اشتراط القصد لأجل زيادة الاختصاص بهما لاخراج الخارج المفقود فيه هذا الشرط ولاخراج الداخل بجميع أفراداه عن أن تكون وجه شبه خارجا فقله فيما سبق من أن شيئا منها ليس وجه شبه أي وجه شبه خارجا فلا ينبغي أن بعض الأشياء كالذاتيات وجه شبه داخل اهـ ولا يخفى ما فيه وما سبق عن عبد الحكيم يقتضي أنه يمكن التفاوت في الذاتيات مع أنه ليس كذلك (قوله لا يشبهون في المفهوم الداخل) أي عندهم إذا ما يسمى داخلا عند الفلاسفة داخل عند أهل اللسان في الخارج (قوله يعلم منه أنه ليس المراد داخل) أي لأن الكون ليس جنسا ولا فصلا ولا نوعا وفي الأطول ولا يخفى أن تشبيه الإنسان بالفرس في الحيوانية لافي الحيوان كما هو دأب أرباب اللسان وكون الشيء حيوانا ليس جنسا فكأنه أراد بالوجه الداخل ما يؤخذ بالنظر إلى الداخل اهـ وقوله وكون الشيء حيوانا أي الذي هو معنى الحيوانية وقوله فكأنه الخ أي وحينئذ فالمراد بقوله في نوعهما الخ أي فيما يؤخذ من نوعهما أو جنسهما أو فصلهما (قوله أي أو في الجنس والفصل معا) أي بأن تقول هذا القميص مثل هذا القميص في كونه ثوبا وكونه قطنًا فالتشبيه في أمرين مفصلين وهذا غير التشبيه في النوع أي كونهما ثوبي قطن إذ ذلك تشبيه في أمر واحد مجمل (قوله ليسكون من التشبيه في النوع) إذ الكون كتانا بمجرد ليس نوعا من الكون ثوبا بل هو أعم لشموله الكون جبلا من الكتان ولا يخفى أنه ليس بلازم أن يكون المقصود بالنوع نوع الجنس المذكور الذي هو الكون ثوبا بل يكفي اعتبار نوع جنس آخر كالكون موجودا على فرض كونه جنسا ألا ترى تشبيهه للفصل بغير الفصل الداخل في النوع الذي ذكره (قوله ولا يخفى صحة اعتبار الخ) وفي يس قال سم انظر لم جعل الكتان نوعا والقطن فصلا ولا فرق بينهما الآن يقال الفرض التمثيل على سبيل الفرض أو الفصل الجار والمجرور أي الكون منه وفيه تأمل اهـ ويقرب احتمال الأخير من البيانية تستدعي مبهما يكون هو الجنس اهـ أي بخلاف كتانا جعل نوعا لأنه لم يعتد بمرع شيء مبهم هو

بأن يكون تمام ماهيتهما
أو جزأ منهما (كما في
تشبيهه ثوبًا آخر في
نوعهما أو جنسهما) أو
فصلهما كما يقال هذا
القميص مثل ذلك في
كونهما كتانا أو ثوبا أو
من القطن (أو خارج)
عن حقيقة الطرفين

ثوب السكتان نوعا والسكائن من القطن فصلا وان كان اعتبار ثوب القطن نوعا والسكائن من السكتان فصلا صحبا أيضا كما هو شأن الامور التي يكفي فيها جعل الجاعل واعتبار المعتبر (قوله أى معنى قائم بهما الخ) قال فى الاطول أى الخارج لا بد أن يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذى ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه اهـ (قوله اما حقيقية) أى متحققة فى الموصوف على حياها بمعنى أنها موجودة فيه استقلالاً أى لا بالقياس الى شئ آخر (قوله متمكنة فى الذات) أى بحيث تستقل الذات فى الاتصاف بها وقوله متقرررة فيها تفسير لما قبله (قوله باحدى الخواس) أى الظاهرة (قوله كالكيفيات) الكيفية نسبة الى الكيف كالمائية الى الماء والكمية الى كم وضعت لما يجاب به عن السؤال بكيف وخصها المتكاملون ببعض الاحوال وكيفية فتكيف من مصنوعانهم صرح به اهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما يعلم من فهم فلذا قال الشارح

جنسه حتى يكون كتنا فاصله وحل سم النوع والفصل على النوع والفصل المنطقيين حيث قال لم جعل السكتان نوعا والقطن فصلا ولم يقل لم جعل الكون كتنا نوعا والكون قطنا فصلا وان كان يحتمل التسامح وحيث قال وفيه تأمل ووجه ذلك أن ما ذكر من أن الجار والمجرور هو الفصل يقتضى أن القطن نوع وأن الكون من ذلك النوع فصل وذلك باطل ثم انه ليس المقصود بالنوع نوع الجنس المذكور الذى هو الثوب حتى يرد أن السكتان والقطن ليسا نوعين من الثوب اذ نوع الشئ لا يكون أعم منه بل المقصود أنهما نوعان من موجود مثلاً وقدمى مثل ذلك آنفاً (قوله ثوب السكتان الخ) فيه تسامح والمناسب الكون ثوب كتنا الخ (قوله كما هو شأن الامور الخ) لا يخفى أنه لا محال لذلك هنا فان كون ثوب السكتان نوعا وكون ثوب القطن نوعا ليسا أمرين مبنيين على جعل الجاعل واعتبار المعتبر وكذا كون السكائن من القطن فصلا وكون السكائن من السكتان فصلا فقدر (قوله بمعنى أنها موجودة فيه استقلالاً الخ) وهذا خاص بمقولاتين مقولة الكيف ومقولة الكم وأما الاضافية الآتية فهي شاملة لسبع مقولات الاين والمضى والوضع والملك والفعل والانفعال والاضافة وأما مقولة الجوهر فلا يصح أن تكون وجه شبه لأنه لا بد أن يكون معنى لاذات اهـ دسوقى وسيأتى أن الحركة من الاضافيات على قول ومن الكيف على قول وهذا هو المناسب لصنيع المصنف فتدبر (قوله وليس المقدار والحركة منها) أى من الكيفيات (قوله عندهم) أى عند الحكماء اهـ شيخنا أى ولا عند المتكلمين أيضا (قوله فلذا قال الشارح وفى جعل الخ) عبارته فى المطول وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لأن المقدار من مقولة الكم أعنى الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولان نسبة فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركة نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما اهـ وقوله فكأنه أراد بالمقادير الخ فيه بحث أما أولا فلائنه لا يصح ذلك على رأى الحكماء لأن الطول والقصر والسرعة والبطء من قبيل الاضافات ولذا تبدل بالاضافات ولا على رأى المتكلمين فانهم صرحوا بأن الطول والقصر نفس الاجسام لقولهم فى بحث الرؤية اننا نرى الاجسام لأننا نفرق بين الطويل والاطول وقالوا السرعة والبطء من الامور الاعتبارية لئلا يلزم قيام العرض بالعرض وأما ثانيا فلائنه تلك الاوصاف انما تكون مبصرة يتبع المقادير والحركات فعداهما من المبصرات

(صفة) أى معنى قائم
بهما ضرورة اشتراكهما
فيه وتلك الصفة (اما
حقيقية) أى هيئمة
متمكنة فى الذات متقرررة
فيها (واما حسية) أى
مدركة باحدى الخواس
(كالكيفيات الجسمية)

وفي جعل الخ وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات الجسمية مثالا

دون معروضاتها تحكم وأما ثالثا فلا تن الحسن والقبح والضحك والبكاء أيضا مبصرة تبعا
كالاوصاف فجعلها من المتصلات دون تلك الاوصاف تحكم اه عبد الحكيم وقوله من قبيل
الاضافات أي فليست من الكيفيات وان كانت مدركة بالبصر وقوله نفس الاجسام أي فليسا
من الصفات أصلا وقوله لقولهم الخ وجهه أنهم استدلوا على رؤية الاجسام بالفرق بين الطويل
والاطول ولا معنى لهذا الاستدلال إلا أن الطول بساثر مراتبه ليس هو الاجسام وقدميزنا بين
مراتبه بالمشاهدة فثبت المطلوب وهو رؤية الاجسام ووجه كون هذا تصر يحايل أن القصر نفس
الجسم أنه لا فرق بين الطول والقصر فيعد التصريح بأن الطول نفس الجسم تصر يحايل أن القصر
نفس الجسم أو أن بعض مراتب الطول بالقياس الى ما فوقها قصر حقيقة وقد يقال معنى
الاستدلال أن الطول والاطولية أمران اعتباريان لا تعلق للبصر بهما بل مرجعهما عظم المقدار
وشدة عظمه وقد فرقنا بينهما فاذك الاكون مرجعهما الذي هو المقدار العظيم والمقدار
الشديد العظم محسوسا والمقادير عندهم جواهر هي نفس الجسم أو أجزاءه كما يأتي عن يس فلو
قال ولا على رأى المتكلمين لأن هذه الصفات عندهم أمور اعتبارية لكان صوابا هذا ما ظهر
فراجع وقوله من الامور الاعتبارية الخ أي فليست مما يدرك بالبصر وقوله وأما ثانيا الخ
هذا البحث على تسليم صحة البناء على رأى الحكماء وأن هذه الصفات من الكيفيات عندهم وقوله
فلا تن تلك الاوصاف الخ ان كان هذا البحث مبنيا على التسليم كما هو الظاهر فلا صحة له لأن عدم
عدم المقادير والحركات هو الصواب لكونها ليست من الكيفيات والكلام فيها وان لم يكن مبني
على التسليم فعد تلك الاوصاف خطأ وعدم عدم معروضاتها صواب فلامعنى لكون عدها دون
معروضاتها تحكما وقوله مبصرة تبعا كالاوصاف أي وذلك هو منشأ جعلها متصلة ولعل الاولى
في تأدية المعنى الذي اراده وأما ثالثا فلا تن الاوصاف أيضا مبصرة تبعا كالحسن والقبح والضحك
والبكاء فجعلها الخ فهي مقالوبة وبعد ذلك يرد عليه أن جعلها متصلة ليس من حيث انها مبصرة
تبعا بل من حيث تبعية اتصاف الاجسام بها كما يشير اليه الشارح وان كان يرد أن اوصاف
المقادير والحركات أيضا تنصف بها الاجسام تبعا كالحسن والقبح والضحك والبكاء فانه يدفع بأن
هذه الاوصاف متصلة بها ومرتبة عليها لكن على الانفراد وأما الحسن والقبح والضحك والبكاء
فمتصلة بالمدكورات ومرتبة عليها على الانفراد فهو اتصال على وجه مخصوص وفي قول المصنف
وما يتصل بها عود الضمير على المضاف اليه بالنسبة للمقادير والحركات بناء على أن التقدير وأوصاف
المقادير والحركات فتدبر (قوله وقيل أراد بالكيفيات مطلق الصفات) قائله هو السيد قدس سره
وعبارته قوله وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظري يمكن أن يقال انه أراد بالكيفيات
الجسمية الصفات الجسمية لا مصطلح أرباب المعقول فكأنه قال كالصفات الجسمية المحسوسة
بالبصر أو غيره من الخواص وانما عدا الاشكال من المحسوسة بالبصر مع أنهم صرحوا بأنها من
الكيفيات المختصة بالكميات المقابلة للكيفيات المحسوسة بناء على أنه أراد بالمحسوس بالبصر
ما هو محسوس به مطلقا أعم من أن يكون أوليا وبالذات أو ثانيا وبالعرض وكذا الحال في الحركات
وأما المقادير ففي كونها محسوسة بالذات خلاف وأما قوله فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول

للصفة الحسية وقوله مما يدرك بيانها وإشارة إلى تعيينها لم يرد شيء كذا في الاطول (قوله أى المختصة
بالاجسام) فيه تنبيه على أن نسبتها إلى الجسم بسبب اختصاصها به (قوله وهى قوة مرتبة الخ)
أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فهو حاسة العين ونفسها كذا فى الاطول وكتب أيضا قوله وهى
قوة مرتبة الخ فيه نظر لأنه لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبين
إلى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصباه ولا يخفى أنه
يدرك بالبصر غاية أنه لا يدرك مطابقا اذ لم يكن حوله فطر يا بل يكون عارضا ويرى الواحد
اثنين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا فى الاطول وقوله لأنه لا يصدق على بصر بعض
الحول الخ بل لا يصدق على بصر الاعور وقوله ويصدق على قوى أخرى الخ كالللس وقد يدفع
الثانى بأن هناك قيدا حذف لظهوره أى تدرك بها المبصرات (قوله مرتبة) أى مقررة

والقصر الخ ففيه بحث لاحتمال أن تكون هذه الامور اضافات محضة على ما قيل ولذلك يتبدل
الطول بالقصر والسرعة بالبطء عند اختلاف المنسوب اليه لا كيفيات مستلزمة للاضافة حتى
يصح ما ذكره اه وقوله انه أراد بالكييفيات الجسمية الخ فيه أنه على هذا لا وجه لجعلها مما
يدرك بالبصر وجعل الحسن والقبح مما يتصل بها فان جميعها مدركة بالبصر تبعاً وأوصاف للجسم
اه عبد الحكيم وقوله فيه أنه على هذا الخ علمت أن معنى كونها متصلة بها أنها مرتبة عليها على
وجه مخصوص فلا شك بذلك وانما يرد عليه أن الحركات اضافة محضة فلا يصح عدها من
الصفات الحقيقية إلا أن يجرى على أنها من مقولة الكيف وسيأتى بيانه وقوله لاحتمال الخ لا يخفى
أن مجرد الاحتمال كافى لرد ما ادعاه الشارح من أنها من الكيفيات فاقبل ان التمثيل يكفيه مجرد
احتمال أن تكون تلك الاوصاف من الكيفيات المستلزمة للاضافة ليس بشئ اه عبد الحكيم
(قوله بيانها) أى للصفة الحسية لا للكييفيات الجسمية كما فهم الشارح وغيره فأوردوا التسامح
(قوله لم يرد شيء) فيه أنه يرد أن الحركات ليست من الصفات الحقيقية الحسية لا اختصاصها بمقولاتين
مقولة الكيف ومقولة الكم ولا يندفع هذا إلا ان يبين على القول بأن الحركات من مقولة الكيف
واذا بينا على ذلك لا يستقيم قوله وليس المقدار والحركة منها عندهم اذ الحركة منها حينئذ (قوله
رحمه الله أى المختصة بالاجسام) أى الطبيعية وذلك لأن الاجسام التعليمية من جملة المقادير التى
عدها من الصفات المبين بها الكيفيات وفى حاشية العطار على مقولات السيد البليدى واعلم أن
ما عدا الاكوان من الاعراض لا يوجد فى غير الاجسام كما نبه عليه السعد فى شرح العقائد وفى
شرح التجريد أن الاعراض المحسوسة لا تحتاج الى أكثر من جوهر بمعنى أنه يمكن وجودها فى
جوهر واحد وجودها غير مشروط بالمزاج والتركيب عندنا خلافاً للفلاسفة وهذا ينافى
ما للسعد وأجاب عنه عبد الحكيم فى حواشى الخيالى بان قول السعد ما عدا الاكوان الخ معناه
أن الله تعالى لم يجر عاداته بخلقه فى غيرها وان كان ممكناً فلا منافاة بينهما فان كلام شرح التجريد فى
الامكان وكلام السعد فى الوقوع (قوله ونفسها) أى نفس الحاسة فالعطف للتفسير وقال
شيخنا ان قوله فهى حاسة العين أى قوة فى العين وقوله ونفسها أى نفس العين أى فلها اطلاقان
فى اللغة اه وهو بعيد (قوله قد يكون بتقاطع) الباء بمعنى مع والتقاطع التلاقى وكذا الباء
فى قوله بعدم قاله بعض مشايخنا (قوله بل لا يصدق على بصر الاعور) أى لأن القوة فى عصبه

أى المختصة بالاجسام) مما
يدرك بالبصر) وهى
قوة مرتبة

مثبتة (قوله في العصبين المجوفتين الخ) وذلك أنه قام من جهة طرف الدماغ اليسرى عصبية مجوفة كالقصبية الصغيرة ومن اليمنى عصبية كذلك فذهبت اليسارية الى العين اليمنى واليمنية الى العين اليسرى فتلاقفت العصبتان قبل الوصول الى العينين على التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبتين وهذا رأى الحكيم وفيه البصر معنى قائم بالحدقة يتعلق باللون والا كوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اه ع ق وكتب أيضا قوله في العصبين ظاهره أن البصر لا يختص بما اتصل بهما بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوسطهما بل هو مبثوث في الجميع وليس في ذلك قيام المعنى محليين لأن ذلك محمول على أن في كل محل مثل ما في

واحدة (قوله كالقصبية الصغيرة) أى البوصة فالعصبتان عرقان كالبوصتين محلها مقدم الدماغ وهو الجهة (قوله كذلك) أى مجوفة كالقصبية الصغيرة (قوله فتلاقفت العصبتان قبل الوصول) أى في المكان الذي قبل العينين وهما مفترقان في المكان القريب من العينين وقال شيخنا معناه أنه حين الخلقة يتلاقيان ثم بعد ذلك يأخذان في الطول الى أن يصل الى العينين فهينهما أول ما يوجدان ٧ هكذا ثم بعد ذلك يصيران هكذا + فقد طال بعد ذلك من جهة العينين اه وهذا يتوقف على مشاهدة ذلك وقت الخلقة (قوله فصارتا على هيئة الصليب) وقيل انهما على هيئة الدالين ظهر أحدهما بظهر الآخر فهما متلاقيان بأظهرهما مفترقان الى العينين بأطرافهما والحاصل كما يؤخذ من عبد الحكيم على العقائد وغيره أنه بين في التلويح أنه قد ثبت من جانبي مقدم الدماغ من تحت محل الشم عصبتان مجوفتان متقاربتان حتى اتصلتا وصارتا تجويفاهما واحدا ثم تباعدتا الى أن اتصلتا بالعينين وذلك التجويف الذي في الملتقى أودع فيه القوة الباصرة وتسمى مجمع النورين ولهذا عرف بعض المحققين البصر بأنه قوة مودعة في ملتقى عصبين مجوفتين ثابتتين من مقدم الدماغ يتلاقيان فيكون تجويفهما واحدا ثم يفترقان فتنعطف الثابتة يمينا الى العين اليمنى والثابتة يسارا الى العين اليسرى فانصلهما على هذا بطريق التلاقى كهية الدالين اللذين عذب كل منهما متصل بمحذب الآخر وقيل ان اتصالهما بطريق التقاطع بأن يتصل العصب الأيسر بالعين اليمنى والأيمن باليسرى فيحدث صورة الصليب وهو أن يتقاطع خطان ويذهب كل منهما الى جانب الآخر وذهب الاكثرون الى هذه واختاره الشارح في شرح المقاصد (قوله وقيل البصر الخ) هو للتكلمين (قوله وليس في ذلك الخ) ليس لذلك ارتباط بقوله ظاهرة الخ بل هو كلام مستقل (قوله لأن ذلك محمول الخ) أى كونه مبثوثا في الجميع محمول الخ وقد يقال لا حاجة لذلك لأن ترى أن القوة اللامسة قوة واحدة سارية في جميع البدن يدرك بها جميع المماسات وفي الهداية السعيدية في الحكمة الطبيعية ما نصه اختلفوا في أن القوة اللامسة هل هي قوة واحدة أو قوى متعددة فالجمهور على أنها قوة يدرك بها جميع المماسات كسائر الخواص واختلفوا ادرا كات القوة اللامسة لا يوجب اختلاف تلك القوة كما أن اختلاف المبصرات لا يوجب اختلاف الباصرة وذهب الشيخ ومن تابعه الى أنها قوى متعددة أحداها الحاكمة بالتضاد بين الحرارة والبرودة والثانية الحاكمة بالتضاد بين الرطب واليابس والثالثة الحاكمة بالتضاد بين الصلابة واللين والرابعة الحاكمة بالتضاد بين الخشونة والملاسة وزاد بعضهم الحاكمة بالتضاد بين الثقل والخفة لأن الميل أيضا يدرك باللمس الخ ما قال فراجعوه وهو يفيد أن بقية القوى غير اللمس لا خلاف

في العصبين المجوفتين

الآخر ويحتمل اختصاص البصر بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بأن العصبية إذا أصابها آفة في موضع منها ذهب البصر من جميعها اه ع ق (قوله اللتين تتلاقيان) أى في مقدم الدماغ (قوله من الألوان) لو زاد الاضواء لكان أحسن لأنها مبصرة بالذات كالألوان وكأنه أدخلها في الألوان كما زعم بعضهم وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قربها في الابصار من المبصر بالذات اه حفيد على المطول (قوله والاشكال) هى كالشكول جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة وفي عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام وما في عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالكرة أو

فيه فتدبر (قوله ويحتمل اختصاص البصر بمحل مخصوص) قد علمت مما سبق أنه مختص بالمتقى فتفطن (قوله لأنها مبصرة بالذات الخ) في المواقف وشرحها بالألوان والاضواء مبصرتان بالذات وأما ما عداهما من الاشكال والصغر والكبر والقرب والبعد والحركة والسكون والتفرق والاتصال والاستقامة والانحناء الى غير ذلك فعند الحكماء أنها تبصر بواسطتهما واختلافها في الاطراف أعنى النقطة والخط والسطح ففيل هى أيضا مبصرة بالذات وقيل بالواسطة ثم قال ومعنى المرئى بالذات وبالعرض أن تكون هناك رؤية واحدة متعلقة بشئ ثم تلك الرؤية بعينها تتعلق بشئ آخر فيكون الشئ الآخر مرئيا ثانيا وبالعرض والاول مرئيا بالذات وأولا على قياس قيام الحركة بالسفينة وراكبها اه ومثله في شرح المقاصد (قوله على ترتيب قربها الخ) فالبصر أولا الاشكال ثم المقادير ثم الحركات قاله بعض المشايخ (١) (قوله هيئة احاطة نهاية) أى الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية (قوله بالجسم أو السطح) أى دون الخط لأن نهايته النقطة ولا يتصور احاطتها به كذا في الدسوقي (قوله كالكرة) مثال للجسم والكرة جسم يحيط به سطح مستدير في داخله نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة منها اليه متساوية والنهاية المحيطة بالكرة هى السطح المستدير المحيط بها فليس للكرة الانهية واحدة وهى السطح المذكور فذلك السطح يحيطها وتلك النقطة التى فرضت في الداخل من مركزها ولك أن تجعل الكرة مثلا لهيئة احاطة نهاية بالجسم فهو على حذف مضاف أى كشكل الكرة (قوله والدائرة سطح مستوي يحيط به خط واحد يفرض في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه متساوية فنهاية الدائرة هو الخط المحيط فهو محيطها ومركزها هو النقطة فليس لها الانهية واحدة ولك أن تجعله مثلا لهيئة احاطة نهاية بالسطح فهو على حذف مضاف أى كشكل الدائرة (قوله كشكل نصف الكرة) مثال لهيئة احاطة نهايتين بالجسم ففي نصف الكرة نهايتان أى سطحان فاذا شقت البطيخة نصفين فأحد السطحين هو السطح المستدير الذى يشرته السكين عند القطع والسطح الثانى هو السطح الذى فيه نوع تنكوير (قوله ونصف الدائرة) ففيها نهايتان محيطان بالسطح فاذا كسرت الصينية نصفين ففي سطح نصفها خطان أحدهما فيه نوع استدارة والآخر مستقيم (قوله وما في عبارة الشارح الخ) أجاب عبد الحكيم عن الشارح بأن عبارته من صفة الاحتباك كقوله تعالى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا أى جعل لكم الليل مظلمًا لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله فيقدر بالسطح بقريئة كالكرة ويقدر

اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين (من الألوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة

(١) بياض بجميع الاصول التى بأيدينا

نهائيتين كنصف الدائرة يجب تأويله بأن قوله بالجسم صفة هيئة لاصلة احاطة ذكر تنبيهها على أن الشكل مطلقا كيفية جسمانية كأنه قال هيئته احاطة نهاية واحدة متعلقة بالجسم ونبيه على ذلك بالتمثيل بالدائرة ونصفها فليس كلامه دائرا بين السهو والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالدائرة تنظيرا كما ظنه السيد اه من الاطول وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله بالجسم بالمقدار ليتناول أشكال المجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها مثلا للمسطحات أو يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثلا للمجسمات والدائرة ونصفها مثلا للمسطحات وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل ان قوله كالدائرة تمثيل ولا خطأ أصلا فقد صرح في شرح التجريد وغيره بأن الجسم يتصف بالشكل بعد اتصاف المقدار به وعبارة بعضهم بعد ان قرر أن الشكل من الكيفيات المختصة بالمقادير مانصه ولا شك أنها تعرض على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فإنه يعرض للجسم أولا اه فقد استفدنا منه

كالكرة بقريته بالجسم والتقدير هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم أو بالسطح كالدائرة والكرة اه وأجاب الغنيمي بأن المراد بالجسم المقدر من باب اطلاق الخاص وارادة العام بقريته بالتمثيل اه وعلمه فالجسم في كلام الشارح كان بمعنى الجسم التعليمي (قوله بان قوله بالجسم) الظاهر أن المراد به حينئذ الجسم الطبيعي ولا يقال انه لا حاجة الى التنبيه على أن الشكل مطلقا كيفية متعلقة بالجسم الطبيعي لأن ذلك معلوم من قول المصنف كالكيفيات الجسمانية لأنه لا يعلم ذلك الا اذا جعل قوله مما يدرك بالبصر بيانا للكيفيات الجسمانية أما اذا جعل بيانا للصفة الحقيقية الحسية فلا (قوله بين السهو) أي ببدال المقدار بالجسم (قوله وجعل قوله كالدائرة تنظيرا) راجع لقوله والاقتصار (قوله كما ظنه السيد) عبارته قوله والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة الظاهر أن يقال بالمقدار ليتناول أشكال المجسمات والمسطحات وتكون الدائرة ونصفها مثلا للمسطحات فاما أن يقال لفظ الجسم وقع موقع المقدار سهوا واما أن يجعل قوله كالدائرة تنظيرا وتشبيها لا تمثيلا فإنه خطأ قطعاً ولو قيد بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة أو نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة الخ لكان أوضح وأفيد (قوله وجواب الاطول هو بمعنى ما قيل الخ) أي ما لها واحد والا فهذا القائل جعل بالجسم متعلقا باحاطة لا بمحدوف صفة هيئة وقوله بأن الجسم أي الطبيعي فقوله بعد اتصاف المقدار به باق على ظاهره من شمول المقدار للجسم التعليمي والسطح وكلام المحشي فيما يأتي يفيد أن المراد بالجسم الجسم التعليمي وبالمقدار خصوص السطح وكذا يقال في عبارة بعضهم المذكورة بعد وعلى كل يرد أن اتصاف الجسم بالشكل بعد اتصاف المقدار به لا يدفع الخطأ لأنه لا يلزم من ذلك أن تكون الاحاطة بالمقدار احاطة به حتى يصح قوله كالدائرة مع تعلق بالجسم باحاطة ولك أن تقول ان قول المحشي هو بمعنى ما قيل على ظاهره وليس مقصوده أن ما لها واحد ومحصل هذا القيل أن قوله كالدائرة تمثيل وقوله بالجسم صفة هيئة لاصلة احاطة فصح التمثيل ولا يرد على جعل قوله بالجسم صفة هيئة أن الشكل من صفات المقدار لا من صفات الجسم ووصف الهيئة بأنها متعلقة بالجسم يفيد أنها من صفاته لا نأمنع كون الشكل ليس من صفات الجسم فقد صرح في شرح التجريد الخ وبرشع هذا قوله ولا خطأ أصلا وان كان اقتصار

أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان كان عروض المسطح للجسم ثانيا وبالعرض فصح أن يكون مثالا في كلام الشارح ولا خطأ بل يكون كلامه من الحسن يمكن لمفاهيمه من الإشارة الى هذا التحقيق التام وهذا الجواب أيضا بمعنى ما ذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الا حاطة في كلام الشارح أعم من أن تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلية في الجملة فتدخل أشكال المسطحات أيضا واختيار الجسم لاظهار كون الشكل من الصفات الجسمانية اه وقوله من الصفات الجسمانية أي ولو ثانيا وبالعرض فلا ينافي مامر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط في المسطحات كالدايرة ونصفها والسطح المحيط في المجسمات كالكرة ونصفها (قوله كالدايرة) أي كشكل الدائرة مثال لذي النهاية الواحدة والدايرة سطح مستو محيط به خط واحد يفرض في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه مستوية وقوله ونصف الدائرة مثال لذي النهايتين وقوله والمثلث مثال لذي الثلاثة وهكذا (قوله وهو كم متصل الخ)

المحشى بعدد على قوله فصح أن يكون مثالا الخ لا يناسب هذا الحل والمناسب له أن يقول فصح جعل قوله بالجسم صفة لهيئة وصح أن يكون قوله كالدايرة مثالا الخ (قوله وان كان عروض المسطح للجسم ثانيا الخ) أي وان كان عروض شكل المسطح للجسم التعليمي ثانيا وبالعرض فراده الجسم التعليمي والالم يخص الكلام بشكل المسطح بأن يقول وان كان عروض شكل المقدار للجسم الخ فهذا هو محل الافادة السابقة وكذا قوله بعد وهذا الجواب أيضا بمعنى ما ذكره الحفيد كما سيأتي فنظن (قوله وهذا الجواب بمعنى ما ذكره الحفيد بقوله الخ) أي ما لها واحد فان الحفيد جعل قوله بالجسم متعلقا باحاطة لا بمحدوف صفة لهيئة كما هو واضح وفي الحفيد بعد ما نقله المحشى عنه ويرد عليه أن المحيط بالمحيط بشئ ليس محيطا بالشئ لاختلاف وجهه الاحاطة ثم الظاهر حل الجسم على التعليمي كما أشار اليه في شرح المقاصد اه فقوله ويمكن أن يقال الاحاطة الخ بيانه كما في الغنيمي أن المراد بالاحاطة ما يشمل الاحاطة بالذات والاحاطة بالواسطة فان الخط محيط بالسطح والسطح محيط بالجسم والمحيط بالمحيط بشئ محيط بذلك الشئ فالخط المحيط بالجسم محيط بالسطح من غير واسطة ومحيط بالجسم بواسطة احاطته بالسطح المحيط بالجسم فيكون التعريف شاملا لشكل السطح لاشتمال الجسم عليه والامثلة المذكورة لشكل السطح فالدايرة مثال لاحاطة النهاية الواحدة وبقية الامثلة لا كثير من نهاية فلا دلالة في التعريف على اختصاص الشكل بالاجسام وقوله ويرد عليه الخ بيانه كما في الغنيمي أن احاطة السطح بالجسم التعليمي معناها أنه جزء منه بخلاف احاطة الخط بالسطح فانها بمعنى الاستدانة والمحيط بالمحيط بشئ لا يكون محيطا بذلك الشئ الا اذا اتحدت جهة الاحاطة بان كانت فيها بمعنى واحد وجهة الاحاطة هنا مختلفة كما علمت فلا يكون المحيط بالسطح المحيط بالجسم محيطا به لاختلاف الجهة وقوله ثم الظاهر حل الجسم على التعليمي قال الحفنى أي لا الطبيعي لأن الطبيعي ليس بمحسوس الابحساب العرف وأما الجسم التعليمي فمحسوس حقيقة وكذا الصورة الجسمانية كذا ذكره سم فيمانياتي وكتب هنا على قوله ثم الظاهر ما نصه قوله ثم الظاهر الخ الظاهر أنه إيراد ثان لأن هذا ما وجد بخطه اه ما قاله الحفنى وقوله ليس بمحسوس الخ أي وقد أفاد الخ كلام أن الجسم محسوس اذ لا يعقل أن هيئة الاحاطة بكذا محسوسة الا اذا كان كذا محسوسا وفي حاشية يس

نهاية واحدة أو أكثر
بالجسم كالدايرة ونصف
الدائرة والمثلث والمربع
وغير ذلك (والمقادير) جمع
مقدار وهو كم متصل قار
الذات كالخط

أى فى عرف الحكمة وأما فى اللغة فعناه مبلغ الشئ كذا فى الأطول قال فى المطول ونعنى بالكم عرضاً يقبل التجزى لذاته وبالاتصال أن يكون لأجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احتراز عن العدد بكونه قار الذات أن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احتراز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى أن قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطحاً أن قبلها بالطول والعرض فقط وخط أن قبلها فى الطول فقط اه وقوله أن يكون لأجزائه الخ بمعنى أن كل جزء فرض فيه تكون نهايته

قوله ثم الظاهر الخ الظاهر أنه إيراد ثان لأن المحيط بالسطح ليس محيطاً بالمحيط بالجسم التعليمى لأن السطح ليس محيطاً به بل جزء منه بخلاف الجسم الطبيعى اه ومحصله أنه لا يقال فى الخط المحيط بالسطح أنه محيط بالمحيط بالجسم التعليمى لعدم وجود المحيط بالجسم التعليمى إذا السطح ليس محيطاً به لأنه جزء منه فانتفتت الاحاطة من أصلها والى إيراد الأول فيه تسليم أن الجزئية يقال لها احاطة حتى يقال اختلفت جهة الاحاطة فتدبر (قوله أن يكون لأجزائه حد مشترك) الحد المشترك هو ذو وضع بين مقدارين يكون هو بعينه نهاية لأحدهما وبداية للآخر أو نهاية لهما أو بداية لهما على اختلاف العبارات باختلاف العبارات فإذا قسم خط إلى جزأين كان الحد المشترك بينهما النقطة وإذا قسم السطح إليهما فالحد المشترك هو الخط وإذا قسم الجسم إليهما فالحد المشترك هو السطح ثم إن هذا لا يظهر فى كم الخط المركب من نقطتين مع أنه متصل لأنه لا مشترك بين جزأيه كذا قيل وأنت خبير بأن الخط المركب من نقطتين يمكن أن يفرض هناك ثلاثة فينتأى فيه ما ذكراد الكلام مبنى على الفرض ولا حرج فيه كذا فى حاشية العطار على مقولات السيد البليدى وفى شرح المبتدى على الهداية أنهم ذهبوا إلى أن الخطوط ليست مركبة من النقط ولا السطوح من الخطوط بل هى متصلة فى أنفسها لا مفصل فيها وأنهم جوزوا الإشارة الحسية إلى النقطة المتوهمه فى وسط الخط وإلى الخط المتوهم فى وسط السطح ولا يلزم عندهم كون المشار إليه بالإشارة الحسية موجوداً فى الخارج بل أحد الأمرين إما وجوده فيه أو وجود المحل الذى يتوهم كون المشار إليه فيه اه والنقطة المتوهمه فى الخط هى الحد المشترك بين أجزائه وكذا الخط المتوهم فتأمل له تعلم ما فى كلامه على أن كلامه يقتضى أنهم يقولون بأن الشئ ينتهى إلى ما لا يقبل القسمة (قوله وبه احتراز عن الزمان) فالزمان كم متصل غير قار فالآن حد مشترك بين قسميه الماضى والمستقبل على نحو اشتراك النقطة بين قسمي الخط كذا فى حاشية العطار على مقولات السيد البليدى (قوله بمعنى أن كل جزء فرض فيه) أى كالنصف والثالث (قوله تكون نهايته متصلة مع مبدأ الآخر) وجه ذلك أن الحدود المشتركة يجب كونها مخالفة فى نوعها لماهى حدود له لأن الحد المشترك يجب كونه بحيث إذا ضم إلى أحد القسمين لم يزد دبه أصلاً وإذا فصل عنه لم ينقص شيئاً ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءاً آخر من المقدار المقسوم فيكون التقسيم إلى قسمين تقسيماً إلى ثلاثة والتقسيم إلى ثلاثة تقسيماً إلى خمسة وهكذا فالنقطة ليست جزءاً من الخط بل هى عرض فيه وكذا الخط بالقياس إلى السطح والسطح بالقياس إلى الجسم فجعلنا فى بعض العبارات أجزاء من الخط والسطح والجسم تسمح ظاهراً فجزء المقدار لا يكون حداً مشتركاً بين جزأين آخرين منه كذا فى شرح المواقف للسيد السند وإذا كانت الحدود المشتركة مخالفة فى النوع لماهى حدوده كما سمعت لم يكن جزءاً أولى من الآخر بأن تنسب إليه فكما يصح جعلها نهاية لهذا الجزء

متحدة مع مبدأ الآخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسمت الى نصفين مثلالم تكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل لكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كالنصل خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لا في حد ذاته

يصح جعلها بداية للآخر ثم ما نقلناه عن شرح المبتدى يفيد أن الحد المشترك في الخط أو في السطح أمر موهوم لا تحقق له وهذا يفيد أن الحدود لها تحقق في نفسها ووافق ما في شرح المبتدى قولهم ان فرض نقطة في الخط فرض انقسام الخط ويمكن تأويل كلام السيد فتدبر (قوله بخلاف العدد) في حاشية العطار على مقولات السيد البليدي انما كان العدد من الكم المنفصل لأنه لا يوجد بين أجزائه حد مشترك فان العشرة مثلا اذا قسمت الى ستة وأربعة فان السادس جزء من الستة داخلا فيها وخارجا عن الأربعة فلم يكن ثمة أمر مشترك بين قسمي العشرة وهما الستة والأربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي الخط واعلم أن الاعداد عندنا أمور اعتبارية فلذلك جازع عدم تنهاها اذا لا يجري فيها برهان التطبيق وأما عند الحكماء فهي أمور وجودية فانهم جعلوها من أقسام الكم الذي هو عرض موجود ولا اشكال في عدم تنهاها عندهم أيضا لاشتراطهم في مادة برهان التطبيق الترتيب ولا ترتيب في مراتب الاعداد بل المعنى الذي ذكره ادلاشي من تلك المراتب جزء لما فوقه بل كل مرتبة مركبة من وحدات مبالغها تلك المرتبة ونقل الفاضل عبد الحكيم عن حواشي التجريد القديمة للتحقق الدواني أن الاعداد من الامور الاعتبارية عند المحققين من الحكماء وأن جعلها من أقسام الكم باعتبار فرض وجودها اه وبهذا يدفع ما كان يحتاج في صدرى أن نفس العدد ليس موجودا في الخارج بل المعدود فكيف يجعل من أقسام العرض الموجود في الخارج فاحفظه اه وقوله فان العشرة مثلا اذا قسمت الخ مبنى على ما مر له مما يقتضى أن الحد المشترك لا يجب كونه مخالفا في النوع لما هو وحده وقد علمت خلافة فتدبر (قوله فان الاربعة الخ) وكذا الثلاثة اذا قسمت بين واحد ونصف وواحد ونصف بخلاف الخط من ثلاث نقط فانه ينقسم الى اثنين بينهما واحدة لا تنقسم لأن النقطة شيء ذو وضع يمكن أن يشار اليه اشارة حسية لا تقبل القسمة لا خارجا ولا عقلا ولا وهما والخط المركب من أربع نقط مشتمل على ثلاث نقط فيأى فيه الحد المشترك كذا في رسالة السيد البليدي قال العطار قيل ان الخط المركب من أربع نقط فديكون اذا قسم بين جزأيه حد مشترك وقد لا يكون فيجعل كما متصلانظر الاول اه وأقول هو كم متصل دائما اذ ليست هذه أمور اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبار اه وقوله وأقول الخ أى والحد المشترك يكفي فيه الفرض وقد علمت مما تقدم عن شرح المبتدى وشرح المواقف ما في كلامهما الا أن يكون كلامهما مبني على طريق للحكماء غـير ما في الشرحين المذكورين (قوله كالنصل خط بخط) فاذا فرضت أن خطا مركبا من نقطتين ثم زدت فيه خطا آخر بالطول مركبا من نقطتين أيضا فبين الخطين اتصال بالقياس الى الغير فان كل خط منهما متصل بالقياس الى الخط الآخر فليس الاتصال بينهما ذاتيا قاله شيخنا (قوله فانه) أى أحد الخطين وقوله متصل بالقياس الى الغير الخ أى بالنظر للاتصال المعارض بوصـل أحدهما بالآخر والافـكل منهما متصل في حد ذاته حتى لو فرضتهما أجزاء وجدت بين كل جزأين حد مشترك كافياعدا محل الوصل وبما تقدم من أن الخطوط والسطوح لا مفصل فيها عندهم ولا تركيب لا يرد أن الخطين بعد الاتصال لا يخرجان عن

وبهذا اندفع أنه لانهائية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لأن الحد هو الحد العرضي اللازم بعد فرض القسمة لانهائية الموجودة اه أطول وقول المطول ثابتة أى فى آن واحد وكتب على قوله متصل مانصه خرج العدد فانه كم منفصل الاجزاء اذ لا تتجمع الوحدة الاثنينية مثلا وخرج بقار الذات الزمان فان أجزاءه سيالة أى لا تتجمع فى الوجود وكون المقدار حسيا انما هو باعتبار ما قام به من الجسم الذى فرض متصفا به ورأى غير الحكيم أن المقدار كون أجزاء الشئ على كثرة مخصوصة أو قلة مخصوصة متصلة أو منفصلة وكونه على هذا حسيا واضحا (قوله والسطح) أى والجسم التعليمى (قوله هى الخروج الخ) هذا عند الحكماء وأما عند المتكاملين فهى حصول

كونهما صار خطأ واحدا أو سطحا كذلك فيه الحد المشترك بين كل جزأين منه فتدبر (قوله وبهذا اندفع) أى باعتبار الفرض اندفع (قوله اذ لا تتجمع الوحدة الاثنينية مثلا) ودخل تحت قوله مثلا عدم جماعة الوحدة للثلاثية وعدم جماعة الوحدة للاربعية وهكذا أعنى عدم جماعة الوحدة لبقية مراتب العدد وليس من جملة ما دخل تحت قوله مثلا عدم جماعة الاثنينية مثلا للاربعية مثلا فان كل مرتبة من مراتب العدد انما تركبت عندهم من وحدات يبلغها تلك المرتبة لان مراتب العدد عندهم ليست مرتبة لكن رتبة لا يقال هذا لا يقتضى عدم تركبها من غير الوحدات اذ غاية ما يقتضى هو أن كل مرتبة مستقلة ليست عين ما تحتها وزيادة شئ آخر ومحصل كلامه أنه لو كان متصل الاجزاء اتصالا ذاتيا بحيث يكون آخر هذا الجزء هو بعينه بداية الجزء الآخر للزم أن تتجمع الوحدة الاثنينية مثلا ثم لا يخفى أن هذا لا يظهر على ما تقدم لك من أن الحد المشترك يجب أن يكون مخالفا فى النوع لما هو وحده والمناسب له التعليل بان انفصاله لضرورة قيامه بمنفصل أجزاء (قوله وكون المقدار حسيا انما هو باعتبار الخ) فيه أن نفس المقدار عند الحكماء محسوس وأن الجسم الطبيعي عندهم ليس محسوسا كما سبق (قوله ورأى غير الحكيم أن المقدار الخ) فى حاشية يس وقال بعضهم الحاصل أن المقادير أعراض خارجة عن الجسم الطبيعي قائمة به عند الحكماء وجواهره هى نفس الجسم أو أجزاءه عند المتكاملين لأن المؤلف من أجزاء لا تنجزأ اذا انقسم فى الجهات الثلاث فالجسم أو فى جهتين فالسطح وباعتباره يتصف بالعرض أو فى جهة واحدة فالخط وباعتباره يتصف بالطول والجوهر الفرد الغير المؤلف هو النقطة اه وبه تعلم ما فى المحشى (قوله وكونه على هذا حسيا واضحا) فيه نظر اذ لاحسية الابعبار المتعلق لأن الكون أمر اعتبارى نعم وضوح احساسه على ما تقدم عن يس ظاهر (قوله رحمه الله والحركة هى الخروج الخ) اعلم أن الشئ الموجود بالفعل اما أن يكون بالفعل من جميع الوجوه كالواجب جل مجده فان وجوده وكما لانه بالفعل من كل وجه كما هو مبين فى الالهيات أو يكون بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعض الوجوه كالأجسام مثلا فانها موجودة بالفعل ومتصفة بالقوة ببعض صفات لا توجد فيها فى الحال وتوجد فيها فى الاستقبال ولا يمكن أن يكون شئ موجود بالفعل بالقوة من جميع الوجوه والشئ الموجود الذى هو بالفعل من جميع الوجوه لا يمكن أن يكون له صفة وكال لا يكون حاصله فى الحال ويكون متوقعا يمكن خروجه من القوة الى الفعل والالم يكن ذلك الشئ بالفعل من جميع الوجوه والشئ الموجود الذى هو بالفعل من وجهه بالقوة من وجهه يمكن خروجه الى الفعل فيما هو بالقوة فيه اذ لو لم يكن خروجه الى الفعل

والسطح (والحركات)
والحركة هى الخروج من
القوة الى الفعل على
سبيل التدرج وفى جعل
المقادير والحركات من
الكيفيات

فيه لم يكن هو بالقوة فيه فخر وجه الى الفعل فيه اما أن يكون على سبيل التدرج كانتقال الجسم
عن مكان الى مكان فانه اذا كان في مكان ثم انتقل عنه فلا يصل الى المكان الثاني الا بقطع المسافة
التي بين المكانين تدريجيا واما أن يكون على الدفعة من غير تدرج كانهقلاب الماء هوامثلا فانه
مادام ماء لم يخرج من المائية الى ما كان بالقوة أعنى الهوائية واذا خرج من المائية فهو هواء فليس
بين المائية والهوائية حالة متوسطة حتى يتصور التدرج ههنا فالحركة هي الخروج من القوة الى
الفعل تدريجيا واما الخروج منها اليه دفعة فلا يسمى حركة فلذا عرفها قدماء الفلاسفة بمسابق
ولما رأى متأخروهم أن معنى التدرج أن لا يكون دفعة ومعنى الكون دفعة أن يكون في آن
ومعنى الآن ظرف الزمان والزمان هو مقدار الحركة فيكون هذا التعريف دوريا عدلوا عن هذا
التعريف الى تعريف آخر فقالوا ان الحركة كمال أول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة وبيان
ذلك أن الموجود الذي هو بالفعل من وجهه بالقوة من وجهه اذا خرج من القوة الى الفعل يحصل
له بالفعل ما كان له بالقوة فيحصل له بالفعل يسمى كمالا فانهم يسمون الفعل كمالا والقوة نقصانا
فالجسم ما لا يتحرك فهو بالقوة في أمرين الاول الانتقال عما هو فيه والثاني الوصول الى المنتهى
ثم اذا تحرك ووصل الى المنتهى حصل له كمالان الاول الحركة والانتقال والثاني الوصول والحركة
سابقة على الوصول فالحركة كمال أول والوصول كمال ثان ثم انه لا بد من أن يكون هناك مطلوب
يكون اليه الحركة فان حقيقة الحركة هي السلوك الى المطلوب وأن لا يكون المطلوب حاصل
بالفعل مادامت الحركة فانه لا حركة بعد حصول المطلوب والوصول الى المنتهى فالحركة كمال
أول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة لا من حيث هو بالفعل ولا من حيثية أخرى فاحترز بها
عن سائر الكمالات الاول فان كلامها وان كان كمالا أول لما هو بالقوة لكن لا من حيث هو
بالقوة والجواب عن تعريف القدماء أن معنى الحركة والتدرج بدوي وانما عرفوا الحركة
نمينا للافهام ونميدا لما يشبهونه لها من الاحكام فأفاده صاحب الهداية السعيدية في الحكمة
الطبيعية ويرد على تعريف المتأخرين أنه غير مانع لصدقه على الكون والفساد الآن يقال يخرج
الكون والفساد بقوله أول فانه بمعنى سابق ولا سبق في الكون والفساد وعرف المتكلمون
الحركة بأنها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر والحركة عندهم أيضا من المحسوسات
وفي الخيال وعبد الحكيم عليه لا يقال ان الحركة من الاعراض النسبية فانها هيثة تعرض للجسم
باعتبار نسبتها الى المكان والمتكلمون أنكروا الاعراض النسبية وقالوا انها أمور اعتبارية
ليس لها تحقق في الخارج أصلا فكيف تدرك بالحس اذ الادراك الحسي فرع الوجود الخارجي
لأننا نقول المتكلمون وان أنكروا الاعراض النسبية لكنهم اعترفوا بوجود الحركة اذ قد
اتفقوا على وجود الاين منها وسموه بالسكون وقسموه الى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق
وقالوا وجوده ضروري بشهادة الحس وكذا أنواعه الاربعة اذ حاصلها عائد الى الكون
والمميزات أمور اعتبارية لاحقيقة لها منوعة نحو كونه مسبوقا بكون آخر أو غير مسبوق ونحو
امكان تحلل ثالث بينهما أو عدمه كافي للافتراق والاجتماع ولزوم النسبة للحركة والاضافة الى المكانين
والآتين لها لا ينافي أن تكون الحركة المتصفة بها محسوسا لجواز اتصاف الامور المحسوسة
بالامور العدمية كاتصاف ذات الاعشى بالعمى واعلم أنه قد اختلف في الاكوان فقال بعضهم انها
محسوسة ومن أنكرا لا كوان فقد كابر حسه ومقتضى عقله وقال بعضهم انها غير محسوسة فانا

الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعني مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية كذا في المطول قال بعضهم يعني لا تطلق الحركة على غير الاينية عنده المتكلمين وهي المتبادرة في

لانشاء الا المتحرك والساكن والمجموعين والمفترقين وأما الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فلا فجعل الحركات من قبيل المبصرات انما يصح على أحد المذهبين اه وفي عبد الحكيم على المطول ان الحركة على تعريف المتكلمين من قبيل الأين لأنها الاين المسبوق على تعريفها بالخروج من القوة الى الفعل من قبيل الانفصال وعلى تعريفها بأنها كمال أول الماهو بالقوة من جهة ماهو بالقوة من قبيل الكيف اه وقوله وعلى تعريفها بأنها كمال أول الخ فيه نظر فان المتأخرين الذين عرفوها بأنها كمال أول الخ موافقون على أنها الخروج وانما عدلوا عن تعريف المتقدمين لما زعمه من اندور كما تقدم عن صاحب الهداية السعيدية فيجب حينئذ تأويل كلامهم بما يوافق كلام المتقدمين نعم تأويل كلامهم بذلك بعيد ففي كلام صاحب الهداية السعيدية تسامح فتدبر (قوله أعني مجموع الخ) اشارة الى أن في التعريف تسامحا يجعل الجزء شرطا وعكس الشرط في شرح العقائد النفسية فحمل تعريفها بالحصولين في مكانين على التسامح يجعل الشرط جزءا وله متردد في ذلك اذ برد على كل واحد اشكال فانه لو جعلت الحركة السكون الاول في المكان الثاني يلزم أن لا يكون الانتقال معتبرا في الحركة بل شرط لها وان جعلت مجموع الكونين في المكانين يلزم أن لا يكون الامتياز بين الحركة والسكون بالذات فان الجسم اذا حصل في مكان في آن وانتقل في الآن الثاني الى المكان الآخر واستقر فيه في الآن الثالث يلزم أن يكون السكون الثاني مشتركا بين الحركة والسكون اه عبد الحكيم وقوله وانتقل في الآن الثاني الخ أي فالسكون الثاني في المكان الثاني مشترك بين الحركة والسكون أي يصدق عليه مع الحصول في المكان الاول أنه حركة ويصدق عليه مع الحصول الثالث في المكان الثاني أنه سكون لأن السكون حصولان في مكان واحد والذي في الخيال يابضاح من عبد الحكيم أنه برد على جعل الحركة مجموع الكونين أن ما حدث في مكان واستقر فيه آنين وانتقل منه في الآن الثالث الى مكان آخر لزم ان يكون كون ذلك الحادث في الآن الثاني جزءا من الحركة والسكون فان هذا السكون مع السكون الاول يكون سكونا ومع السكون الثالث يكون حركة فلا تمتاز الحركة عن السكون بالذات بمعنى أنه يكون الساكن في آن سكون أعني الآن الثاني شارعا في الحركة وذلك مما لا يقول به أحد اه وكل منهما صحيح غاية الامر أن الخيال أورد أنه يلزم أن طرف الحركة الاول يكون عين الطرف الثاني للسكون وماتقدهم هو أنه يلزم أن طرف الحركة الثاني عين الطرف الاول للسكون والمراد كما قاله عبد الحكيم بعدم تمايزهما بالذات في قوله فلا تمتاز الحركة عن السكون بالذات الآن يمتاز بحسب الوجود الخارجي بأن يكون تحقق كل منهما في الخارج متمازا عن الآخر فانه يلزم حينئذ أن يكون الشيء في الآن الثاني متصفا بالحركة والسكون معا وذلك مما لا يقول به أحد وقد أشار عبد الحكيم لهذا المراد في ابضاح كلام الخيال السابق بقوله بمعنى أنه يكون الخ قال وبه اندفع ما قيل ان اشتراك الشئ في جزء لا يستلزم عدم تمايزهما بالذات عن الآخر وان أراد بالامتياز الذاتي الامتياز بنفس الذات لا بالجزء فذلك غير واجب في الحركة والسكون ولا تصرح منهم به وهو مبني على أن المراد بعدم تمايزهما بالذات أنه ليس بينهما تمايز بحسب الحقيقة (قوله وهذا مختص بالحركة الاينية) نسبة الى الاين من نسبة الخاص الى العام لأنها

استعمالات أهل اللغة قال بعضهم المناسب لما يدكر بعدم من حركة السهم والدولاب والرحى تفسير الحركة برأى المتكلمين وتقول على رأى الحكماء كأن الانسان فى حركته من شبابه الى الهرم الزرع الاخضر فى حركته من الخضرة الى اليبوسة وفى الحفيد انما لم يعرفها بتعريف المتكلمين لأن اثبات المقادير يلائم رأى الحكماء اهـ وكتب أيضا قوله الخروج الح خروج الخضرة وقتنا فوقنا الى اليبوسة التى كانت الخضرة فى قوتها أى قابلة لأن تؤول اليها وخرج بقوله على سبيل التدرج الخروج دفعة كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لا يسمى حركة بل كونا وفسادا اهـ (قوله تسامح) لأن المقادير من مقولة الحكم والحركات من مقولة الابن نعم هى عند بعضهم من مقولة الكيف وهذا كاف فى التمثيل بل يكفى فيه فرض أن المقادير والحركات من الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أى يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التى هى مجموع الشكل واللون) أى هيئة حاصلة من مجموع ذلك وكتب أيضا قوله التى هى مجموع الشكل واللون قال فى شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد فى أن الخلقة مجموع الشكل واللون أو الشكل المنظم الى اللون أو كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا أقرب الى جعلها نوعا على حدة اهـ (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغى أن يعلم أن قوله من الالوان وقوله من الاصوات ونظائرهما بيان لما يدرك لكن كل واحد على تقدير قيد ولذا ذكرت منفصلة متصلا كل منها بقيدته للإشارة الى المقصود أى التوزيع فلا يلزم أن يكون ما يدرك بالبصر ميبنا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول آخر فى المعطوف كذا فى الحفيد (قوله والسمع قوة الخ) أى عند الحكماء وفى اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين صفة قائمة بباطن الصياح تدرك بها الاصوات بمحض خلق الله (قوله قوة رتبت) أى أثبتت وكتب أيضا قوله رتبت الخ فيه نظر لانه لا يصدق على قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح

من أقسام الابن كما علمت واحترز بالابنية عن الحركة فى الحكم كالنحو والذبول والحركة فى الكيف كتسفن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة حركة استعالة والحركة فى الوضع وهى أن يكون الجسم حركة على الاستدارة فان كل واحد من أجزائه يفارق كل واحد من أجزاء مكانه لو كان له مكان ويلزم كله مكانه وايضا ذلك يطلب من فن الحكمة وتعريف الحركة بأها الخروج الخ شامل للأقسام الاربعة (قوله المناسب لما يدكر بعد) أى فى كلام المصنف وقد علمت مما سبق عن الهداية السعيدية مناسبة لما ذكر أيضا (قوله وتقول على رأى الحكماء الخ) وتقول على رأى المتكلمين كان فلانا فى ذهابه السهم السريع اهـ دسوقى (قوله يخرج الخضرة الخ) الخارج من القوة الى الفعل هو اليبوسة اهـ شيخنا ومقتضى ما سبق عن الهداية السعيدية أنه الجسم باعتبار وصفه الذى لم يوجد والواقع صحة اعتبار أنه الوصف الذى لم يوجد بالفعل وأنه الجسم باعتبار ذلك الوصف (قوله من مقولة الابن) هذا على ما ذهب اليه المتكلمون أما على ما جرى عليه الشارح من مذهب الحكماء فهى من مقولة الانفعال كما سبق عن عبد الحكيم (قوله أى ما يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر) وفى ع ق أنه قد يوصف الجسم بالحسن فى شكاه فقط أولونه فقط وكذا القبح اهـ ولعل الشارح اقتصر على التركيب لئلا يرد أن صفات المقادير والحركات أيضا مما يتصل فأشار الى أن المراد اتصال مخصوص كما تقدم فتدبر (قوله بمحض خلق الله) أى من غير تأثير للتوحيج واللقرع والقلع (قوله فيه نظر لانه لا يصدق الخ) قديقال

تسامح (وما يتصل بها) أى بالذكورات الحسن والقبح المتصنف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة (أو بالسمع) عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على

باطن صياح واحد أفاده في الأطول (قوله الصاخين) تثنية صياح وهو ثقب الاذن (قوله من
الاصوات القوية الخ) انما وصف الاصوات تنبيهها على أن أنواعها أمور اعتبارية لا يتميز بينها الا
باعتبار أوصاف متفاوتة بالإضافة بخلاف الألوان وأحوالها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات
باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات الحقيقية نظرا لأنها تختلف باختلاف المضاف إليها
ولا يذهب عليك أن للاصوات أيضا أمور متصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات
الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا الطعوم والروائح
فتخصيص مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاق لا موجب له اه أطول
وقوله وفي كون الخ قيد دفع بأن محط البيان الموصوف دون الصفة (قوله من التموج) أي
تموج الهواء أي مصادمة بعضها لبعض ومدافعة بعضها لبعض والتموج المذكور يشغل على سكون
بعضه سكون لان أحد المصطدمين انتقل عن سكون كان قبل الصدم ثم عر اه سكون بعد الصدم
وكتب أيضا مانعه لأنه اذا تموج الهواء لا يزال التموج الى أن يصل الى الهواء الراكد في الصياح
فيقرع هذا الهواء الجلدة فيدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء اذ لو قام بالقارع
والمقروع لزم كونه نسيبا (قوله الذي هو تفريق عنيف) أي لتصلين أصالة كقطع خشبة أو
عروضا كجذب غائص في الطين ونحوه (قوله والمقلوع) أي المقلوع منه (قوله أو بالذوق)
هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله وهو قوة منبثة الخ) فيسمي أنه يخرج عنه القوى
المودعة في ابعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه كالملاسة وأجيب
عن الاول بأن المراد تعريف كل القوة فلا نقض وعن الثاني بأن هنا قيد احذف لظهوره وهو
يدرك بها الطعوم (قوله على جرم اللسان) اختيار الجرم هنا والسطح في سابقه للتفنن (قوله
وغير ذلك) كالنفوسة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة وهذه التسعة هي أصول الطعوم

سطح باطن الصاخين
يدرك بهما الاصوات
(من الاصوات القوية
والضعيفة والتي بين بين)
والصوت يحصل من
التموج المعاول للقرع الذي
هو اساس عنيف والقلع
الذي هو تفريق عنيف
بشرط مقاومة المقروع
للقارع والمقلوع للقالع
ويختلف الصوت قوة
وضعفا بحسب قوة
المقاومة وضعفها (أو
بالذوق) وهي قوة منبثة في
العصب المفروش على جرم
اللسان (من الطعوم)
كالحرارة والمرارة والملاوحة
والخوضة وغير ذلك (أو

هو تعريف للقوة الكاملة أو المراد جنس الصاخين فالمراد أن القوة لا تكون الا في الصاخين
لا في غيرهما سواء كانت فيهما جميعا أو في بعضهما شيئا (قوله متفاوتة بالإضافة) أي لأن القوة
لا تعرف الا بالضعف والضعف لا يعرف الا بالقوة اه شيئا (قوله قيد دفع بأن محط البيان الخ)
قيد دفع أيضا بأن المراد بالإضافة الآتية أن تكون حاصلة بين شيئين وليست القوة والضعف كذلك
اه شيئا وفيه نظر (قوله لأن أحد المصطدمين) وهو القطعة الهوائية التي كانت ساكنة اه
شيئا لا القارع والمقروع مثلا (قوله فيقرع هذا الهواء الجلدة) ربما يشكك على هذا أنك
تسمع الصوت لو كان بينك وبينه حاجز لا منفذ فيه فكيف يصل اليك قال شيئا ويمكن دفعه بأن
كل حاجز له مسام حتى الحديد فالهواء اللطيف يدخل في تلك المسام فيصل الى الجلدة وينبغي
أن يراد بالقرع ما يشمل انطباق بعض الخارج والمراد بالقلع ما يشمل انفتاحها فدخل صوت
الالفاظ وفي حاشية الجناحي أن للحكاه في الصوت قولين ف قيل انه عرض وكيفية يتكيف به
الهواء كالنفس بفتح الفاء يحصل ذلك العرض من تموج الهواء الحاصل عند التكلم أو عند حصول
القرع الذي هو اساس بعنف أو القلع الذي هو انفعال بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع أو
المقلوع للقالع أي كون كل منهما ذا صلابة اه وأطال في ذلك فراجع (قوله تعريف كل
القوة فلا نقض الخ) أي ليس من أفراد المعرف وقيد دفع أيضا بأن المراد أن القوة لا تخرج عن

قاله في المطول قال الحفيد في حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة في الطعوم هي مثل ما في اللحم والخبز وقد يقال التفاهة لا طعم له أصلاً كالسائط ولما لا يحس بطعمه كالخديد اه وقال أيضاً والفرق بين العفوصة والقبض أن العفوصة تؤثر في ظاهره وباطنه أي اللسان والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفي الفري على قول المطول وأصولها تسعة الخ ما نضبه الطعم لا بدله من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما وإذا ضرب أقسام الفاعل في أقسام القابل حصل أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة أن فعلت في اللطيف حدثت الحرافقة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة أن فعلت في اللطيف حدثت الجوضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة أن فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الخلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكره الحق أن مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون مبرارد والعسل حلوحار والزيت دسم حار ولوجوه أخرى لا يحتمل المقام ذكرها وقوله كالعفوصة والقبض الفرق بينهما أن القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض بأن الاختلاف بهما أن اقتضى الاختلاف النوعي فالأنواع غير منحصرة في التسعة وإن لم يقتض فلأعني لعددهما نوعين وقوله والتفاهة قديقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقديقال لكون الجسم بحيث لا يحس بطعمه لكثافته أجزائه فلا يتحلل منها ما يتحلل طه الرطوبة العالية فإذا احتيل في تحليله أحس معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثاني على ما هو المختار اه وقوله والمعدود من الطعوم الخ يخالف لما مر عن الحفيد على المطول (قوله وهو قوة في زائدني الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حس الأنف كذا في الاطول

بالشم) وهو قوة في زائدني مقدم الدماغ
(قوله المصنف) أي أثير الدين الأبهري منه

هذا العصب سواء اعتبر وجودها في جميعه أو في كل جزء على حدته اه شيخنا (قوله كالسائط) أي كالأجسام البسيطة أي التي لم تتركب من الأجسام المختلفة الطبائع بحسب الحقيقة وهو أحد إطلاقات أربعة لهم ذكرها المبتدئ عند قول المصنف فصل في أن الفلك بسيط وهو بهذا المعنى يشمل الفلك والعناصر (قوله أن العفوصة) أي كطعم العفص المعلوم (قوله والقبض) أي كطعم قشر الرمان وتعريف هذه الأقسام في الدسوقي (قوله والحق أن مباحث الطعوم الخ) أن أردت زيادة على ذلك فعليك بالمواقف ومزجها (قوله والافيون مبرارد الخ) أي ومقتضى برودة الافيون وحرارة العسل والزيت أن لا يكون طعم الافيون المرارة ولا طعم العسل الخلاوة ولا طعم الزيت الدسومة لأن البرودة كما تقدم تفعل الجوضة والعفوصة والقبض لا المرارة ولأن الحرارة كما تقدم تفعل الحرافقة والمرارة والملوحة لا الخلاوة والدسومة (قوله وقوله) أي المطول وكذا ما بعده (قوله اه) أي ما قاله الفري فهذه العبارة بنهاية (قوله والمعدود من الطعوم من الثاني) أي من قبيل الثاني وهو ما لا يحس بطعمه كالخديد (قوله يخالف لما مر عن الحفيد) أي لأن الحفيد جعل المعدود من الطعوم هو مثل ما في الخبز واللحم دون ما لا يحس بطعمه وكلام الفري يفيد أن المعدود من الطعوم هو ما لا يحس بطعمه كالخديد وقديقال لا مخالفة لأن مراد الفري بقوله من الثاني أعني ما لا يحس بطعمه بعد تحليله وإذا حلل الخديد أحس بطعمه فهو بعد

(قوله الشبهتين بجملة الشدي) فهما بالنسبة لمجموع الدماغ بخريطته كالحلقتين بالنسبة للشدي فالقوة الشمية قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبه من ثقبى الانف وعلى هذا فلا ادراك في الانف بدليل أنه اذا اكس من داخل انقطع الشم ولوسم الانف من الآفة (قوله أو باللس) لم يراع في ذكر الحواس الترتيب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لأنها يحتاج اليها الحيوان أشد حاجة ولهذا ثبت في جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الفاقد للاربعة لأن التشبيه أكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجامع الاختصاص بعضو الرأس إلا أنه ينبغي أن تؤخر الذائقة عن الثلاثة لتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث المبصرات لقد مننا المذوقات لتكون ذريعة للموسسات اه أطول (قوله وهي قوة سارية الخ) أى في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو المس باليد كذا في الاطول ولم يقل منبثة كسابقه تفننا (قوله سارية في البدن) أى كلة الالكبد والرئة والطحال والعظم فان حاسة اللس لم تخلق في هذه الاربعة فصلح التعريف وقيل المراد في ظاهر البدن كما في بعض كتب الحكمة فلا ترد الاربعة وفيه قصور وأورد أنه لا يصدق على لامسة عضو عضو وأجيب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر في عدم صدقه على لامسة كل عضو عضو ويعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه اذا أريد بالموسسات في التعريف الموسسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا أو المدرك باللامسة لزم الدور اه أقول يمكن أن يجاب عن هذا الايراد باختيار الشق الاول على أن المراد ما يمكن أن يس باليد لا خصوص الممسوس باليد بالفعل فلا قصور تأمل (قوله الحرارة) هي قوة شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذا اذا أوقد حطب ذهب الجزء الهوائى وهو المتكيف بصورة الدخان صاعدا لاصله الهواء والجزء الترابى وهو المتكيف بصورة الرماد متراكما الى الارض وانعزل المائى والنارى وكل ذلك بالعائنة وقوله البرودة هي قوة شأنها جمع المؤتلفات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصافيه ولا جل كونها يؤثران ما ذكر من التفريق والجمع سميتا فاعليتين وقوله الرطوبة هي كيفية تقتضى سهولة التشكل والاتصاق

التحليل مثل اللحم والخبز لا فرق بينهما ونفى الحفيد ارادة ما لا يحس بطعمه كالخبيد انما هو باعتبار حاله قبل التحليل اه شيخنا (قوله بخريطته) الباء بمعنى مع قاله بعضهم (قوله لشدة المناسبة بينهما) أى لأن الذوق لا يكون الامع لللس اذ لا يتأنى بدونه (قوله لقد مننا المذوقات) أى موضع المبصرات (قوله لتكون ذريعة للموسسات) أى لأنه اذا ذكر الذوق المتوقف الاحساس به على اللس تشوقت النفس لمعرفة اللس فكان الذوق ذريعة لللس بهذا الاعتبار وفيه أن كونها ذريعة مداره على تقدمها على الموسسات ولوسبقها المبصرات (قوله فصلح التعريف) فيه نظر اذا استثناء لا يدخل التعريف وبفرض الدخول فلا قرينة على اعتباره (قوله وفيه قصور) أى لأنه لا يشمل اللس بأجزاء البدن الباطنية (قوله على لامسة عضو عضو) ان كان المراد على لامسة بعض الاعضاء فقد اللامسة من بقيتها فالجواب ما ذكره وما سبق وان كان المراد أن كل عضوله لامسة غير لامسة جميع البدن فقد لا يسلم (قوله ولهذا اذا أوقد حطب الخ) أى فقد فرقت المختلفات بعضها عن بعض وهو ظاهر أو جمعت بعض المؤتلفات لبعض فقد جمعت الهواء المتكيف بصورة الدخان لاصله الذى هو الهواء وجمعت الرماد لاصله الذى هو التراب (قوله وانعزل المائى والنارى) أى ذهب لعدم الائتلاف (قوله تقتضى سهولة التشكل والاتصاق

والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله اليبوسة هي بعكس الرطوبة ولاجل اقتضائهما
تأثر موصوفيهما سميتا انفعاليتين اه وقوله الحرارة قوة شأنها تفريق المختلفات قال السيرامي
ليس على اطلاقه بل في المركب الذي يكون شديد الالتحام وأما في البسيط فينعكس الامر
كلما فانه بالحرارة تنفصل عنه أجزاء مائية تتصاعد فتختلط بالهواء اه (قوله أوائل
المموسات) لانها تدرك أولا وبالذات بقوة اللس بخلاف غيرها مما يأتي فانه يدرك بتوسطها
وما قيل من أن الخشونة والملاسة ملموسان بلا توسط فقد يجاب عنه بأنهما من الوضع عند بعضهم
كذا في شرح التجريد اه يس واعلم أن الخشونة والملاسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن
الكيفية قد تدرك بحسين (قوله فعليتان) قال السيد لما كان الفعل في الاوليين أظهر من
الانفعال والانفعال في الآخرين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والآخران انفعاليتين
مع ثبوت الفعل والانفعال في كل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار سورة كفيانها
الاربع في حدوث المزاج وتولد المركبات منها اه وقوله يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية

هذه الاربعة هي أوائل
المموسات والاوليان منها
فعليتان والآخران
انفعاليتان (والخشونة)
وهي كيفية حاصلة من
كون بعض الاجزاء
أخفض وبعضها أرفع
(والملاسة) وهي كيفية
حاصلة من استواء وضع
الاجزاء (واللين) وهي
كيفية تقتضي قبول

والتفريق) وذلك كما في العجين فانه يسهل تشككه الى صور مختلفة ويسهل التصاقه باليد ويسهل
تفريقه (قوله هي بعكس الرطوبة) أي فهي كيفية تقتضي صعوبة ذلك كما في الحجر والخشب
(قوله ولاجل اقتضائهما تأثر موصوفيهما) أي تأثرا يليق به وهذا ظاهر في الرطوبة وأما اليبوسة
فلانها تصير الخشب مثلاً قابلاً للتشكل بصعوبة بأن يكسر بالقدم أو المنشار ويجعل باباً أو مفتاحاً
بواسطة الآلات اه شيخنا وقال ع ق ولاجل اقتضائهما تأثر موصوفيهما سميتا انفعاليتين وان
كانت الثانية منهما بتأويل الصعوبة أثراً وانما هو في الحقيقة نفي الأثر ومن عاداتهم عدم منع التأثير
انفعالا (قوله بل في المركب شديد الالتحام) أي كما في الخطب المتقابل النار (قوله فينعكس
الامر) فالحرارة قوة شأنها في البسط جمع المختلفات وتفريق المتوالتات فانه في المثال المذكور
فرقت الأجزاء المائية عن الماء وهما متوالتان وجمعت الأجزاء المائية مع الهواء وهما مختلفان (قوله فقد
يجاب عنه بأنهما من مقولة الوضع عند بعضهم) أي فليسا من المموسات أصلاً فلا يعدان من الأوائل
ومحصله منع الاشكال لكن هذا لا يناسب كلام المصنف فانه عد هما من المموسات ولك ان تقول
معنى الجواب انهما اذا كانا من مقولة الوضع فليسا من المموسات الصرفة بل هما من المموسات
والمبصرات اذ مقولة الوضع مبصرة والكلام في أوائل المموسات الصرفة وقال شيخنا معنى
الجواب انهما اذا كانا من مقولة الوضع عند بعضهم لزم انهما من المموسات بالواسطة والواسطة هي
اليبوسة اذ لا يتأتى المس وادراك الاستواء وعدمه الا معها اه وفيه نظر تدبر (قوله أظهر الخ) أي تأثر
أي كما يعلم من تعريف كل (قوله يدل عليه) أي على ثبوت الفعل والانفعال في كل (قوله تفاعل
الاجسام العنصرية) أي تأثير بعضها في بعض (قوله وانكسار سورة كفيانها الخ) أي تأثر
بعضها ببعض (قوله في حدوث الخ) أي هذا التفاعل والانكسار انما هما في صورة ومسئلة حدوث
المزج من الا اذا أ كبت الماء البارد على النار فحرارة النار أثرت في برودة الماء نوع سؤونة وتأثرت
ببرودة الماء وحدث بها الحرارة مؤثرة ومتأثرة وكذا البرودة وبتركيب الماء مع النار واجتماعهما
حصل هيئة يقال لها مزاج وهكذا يقال في اجتماع ثلاثة من العناصر واجتماع أربعة منها وقال بعض
المشايخ في سببية اه (قوله وتولد المركبات) أي فان العناصر الاربعة اذا تركب بعضها مع بعض

أى العناصر الاربعة فهو من نسبة الجزئيات للكل وقوله كيفياتها الاربع يعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد انكسار سورة بعضها ببعض وتأثر بعضها ببعض وقوله فى حدوث المزاج هو هيئة اتحاد فى الاجسام المركبة من العناصر سميت مزاجا لخصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعنى العناصر ومما يدل أيضا على أن للحرارة والبرودة انفعالا أنك اذا كبت الماء الحار على الماء البارد انفعلت كيفية كل منهما بالآخرى فافهم وكتب أيضا ما نصه فى شرح التجريد للصفاة فى الكيفية المأموسة اما فعلية تفعل الصورة بواسطتها فى المادة واما انفعالية تجعل المادة مستعدة لان تنفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسة انفعاليتان والبواقي مثل اللطافة والكثافة والحشاشة واللزوجة والبلية والجفاف والخفة والنقل تابعة لهذه الاربعة اه (قوله ويكون للشئ الخ) احترز به عن الماء (قوله والصلابة) قال فى المطول وكون هذه الاربعة يعنى الخشونة والثلاثة بعدها من المأموسات مذهب بعض الحكماء اه وقال فى الأطول فى المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء فى ظاهر الجسم

تولد منها مركبات كالنبات والحيوان والمعدن وهو عطف على حدوث ولذلك قال ع ق اذا ركبت العناصر مع بعضها حدثت هيئة اتحاد فى الاجسام المركبة العنصرية ونسبى تلك الهيئة مزاجا لخصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة وبذلك الهيئة عند الاعتدال يصلح لكونه نباتا أو حيوانا بالفعل على حسب الاستعداد اه وقوله حدثت هيئة أى كالتوسط بين الحرارة والبرودة وقوله عن مزاج الأجزاء البسيطة أى طبائعها فالمزاج هنا هو الطبيعة والكيفية التى هى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة اللاتى هى من الكيفيات المأموسة وكذا المزاج الذى نشأ عنها قال فى المواقف المقصد الثانى عشر القدرة مغايرة للمزاج من وجهين الاول المزاج وأثره من الكيفيات المحسوسة بالقوة الملاسة وذلك لان المزاج كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربع المشهورة أى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وهى فى الحقيقة من جنسها الخ ما قال فراجعها (قوله هو هيئة اتحاد) أى هيئة شئ وهو مزاج الاجزاء البسيطة ذات اتحاد (قوله انفعلت كيفية كل منهما بالآخرى) أى فان برودة الماء أثرت فى حرارة الآخر وتأثرت بحرارة الآخر وكذا يقال فى الحرارة (قوله تفعل الصورة بواسطتها فى المادة) وذلك كالخطب المتقرب بالنار فان الصورة وهى الخطبية النارية أثرت فى المادة بواسطة الحرارة فتفرق المختلفات وجمع المؤتلفات كما تقدم بيانه فالمؤثر هو الصورة عندهم والمتأثر هو المادة والسبب فى التأثير هو الحرارة فليست الحرارة الاسبابى فى التأثير وقوله واما انفعالية تجعل المادة الخ فالرطوبة مثلا سبب فى تأثر المادة بالمؤثر فليست الرطوبة الاسبابى فى أنفعال المادة وهذا غير كلام السيد فان السيد جعل المتأثر والمؤثر الكيفيات كالحرارة والرطوبة وأثبت فى كل فعلا وانفعالا والاصهاى جعل المؤثر هو الصورة لانها مؤثرة عند الحكماء والمتأثر هو المادة والحرارة مثلا ليست الاسبابى فى الفعل فتسمية الحرارة فعلية لانها سبب فى الفعل على كلام الاصهاى أما على كلام السيد فليكون الفعل فيها أظهر وفى مواد هداية الحكمة فى الفن الثالث فى العنصريات منها ذكر الخلاف فى كون الكيفية فاعلا أو سببا (قوله احترز به عن الماء) عبارة ع ق واللين كيفية تقتضى قبول الغمز أى التداخل الى الباطن ويكون للشئ القائمة هى به قوام أى جواهرها تماسك غير سيال فالماء على هذا ليس له لين لان قوامه

الغمز الى الباطن ويكون
للشئ بها قوام غير سيال
(والصلابة)

والخشونة عدمه فهم على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال في المواقف ان الذين عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها يطبع الجسم للغامز وفي شرحه قال الامام الرازي هما أى الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات المستوية اه وفي الفري أن الصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال على هذا المذهب (قوله وهي تقابل اللين) أى تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية تقتضى عدم قبول الغمز هذا هو الأقرب الى سياقه (قوله والخفة والنقل) قال في المطول وكل منهما أى من الخفة والنقل مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجد في الانسان من الحجر اذا أسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الرق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه اه قال الحفيد في حواشيه على المطول أى ليست الخفة والثقيل من الملموسات في التحقيق وان عدمهما منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهما مبدأ المدافعة الصاعدة والهابطة اه (قوله الى صوب المحيط) أى الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك التاسع المسمى بالأطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كما أن الثامن الذي هو فلك الثوابت الكرسى بلسان الشرع وأراد بصوبه جهته وهي جهة العلو (قوله كالبلة) هي هنا كيفية تقتضى سهولة الالتصاق وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبطل وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبلة الرطوبة فانها تطلق على معنى البلة كما تطلق على احدى الكيفيات الأربع أوائل الملموسات والجفاف يقابل البلة والزوجة من الزوج أى اللزوم وهي كيفية تقتضى الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفريق كما في اللبان الممضوغ والحشاشة تقابلها كما في الخبز المعجون بالسمن اذا ليس واللطافة تطلق بالاشتراك على معان أربعة رقة القوام كما في الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما في النقود وسرعة الانفعال

وهي تقابل اللين (والخفة)
وهي كيفية بها يقتضى
الجسم أن يتحرك الى
صوب المحيط لولم يعقه عائق
(والثقيل) وهي كيفية
بها يقتضى الجسم أن
يتحرك الى صوب المركز
لولم يعقه عائق (وما يتصل
بها) أى بالمد كورات
كالبلة والجفاف والزوجة
والحشاشة واللطافة

أى جواهره فيها تماسك مع السيلان فيدخل في الصلابة وهو بعيد (قوله والخشونة عدمه) مراده بالعدم اختلاف وضع الاجزاء فلا يقال حينئذ لا يتفرع عنهم من باب الوضع (قوله دون الكيفيات المستوية) صوابه الملموسة كما في شرح المواقف (قوله وفي الفري ان الصلابة النخ) قصده بيان الفرق بينهما على هذا المذهب (قوله نحو الانفعال) صوابه نحو الانفعال بسهولة وعبارة عبد الحكيم قوله وكون هذه الاربعة الخ واما عند البعض الآخر فالخشونة عدد استواء وضع الاجزاء والمساواة استواءه واللين الاستعداد نحو الانفعال والصلابة الاستعداد نحو الانفعال اه وفي بعض نسخه والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال (قوله قال في المطول وكل منهما الخ) عبارة المطول وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة الخ قال عبد الحكيم أى لان الخفيف في حيزه الطبيعي موصوف بالخفة وان لم توجد المدافعة وكذا الثقيل فهم في الحقيقة ليسا من الملموسات انما الملموس المدافعة التي هي أثرها فعدمها من الملموسات قول ظاهري (قوله مبدأ) أى سبب (قوله مدافعة محسوسة) أى بحاسة اللمس في المواقف وشرحه للشرىف أن من جملة الكيفيات المحسوسة بحاسة اللمس الاعتماد أى الميل والمدافعة الى جهة من الجهات كالعلو والسفل فان من حمل حجرا ثقيلا أحس منه اعتمادا وميل الى جهة السفلى ومن وضع يده على رق منفوخ فيه تحت الماء أحس بميله الى جهة العلو (قوله تقتضى سهولة الالتصاق) أى فقط وهذا بخلاف الرطوبة فانها

وقيل ماتخص بذوات الأنفس حيوانية كانت أو نباتية كذا يستفاد من المواقف (قوله وهي شدة قوة للنفس) قال الحفيد الأول بالعرف تفسيرها بأن تكون للنفس ملكة تحصل المطالب بسرعة وقوله معدة بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أى مهينة النفس لا كتساب الآراء ويصح فتح عين معدة على أنه اسم مفعول أى هيأها الله سببا لا كتساب النفس الآراء وهي مرفوعة صفة لشدة كما يؤخذ من الأطول (قوله معدة لا كتساب الآراء) أى العلوم أورد عليه أن الذكاء يجمع ا كتساب الرأى فكيف يكون معدا والمعد عندهم لا يجمع المعدله وأجيب بأن المراد بالمعد هنا المهيأ لا معناه الاصطلاحي المقتضى ما مر أى قوة تهى النفس لا كتساب الآراء أو يراد به المعد اصطلاحا ولا نسلم أن شدة القوة تجمعا كتساب الرأى بل حين حصول الا كتساب تفتر القوة على أن السؤال انما يرد على جعل معدا على صيغة اسم الفاعل أفاده فى الأطول (قوله المفسر بحصول صورة الشئ الخ)

(قوله أو نباتية) فان للنبات نفسا عند الحكماء (قوله الاول بالعرف الخ) أى بخلاف ما ذكره الشارح لما فى القوة من الخفاء (قوله تفسيرها) أى الذكاء وأنه باعتبار كونه كيفية (قوله بان تكون للنفس الخ) هذا التفسير أعم مما ذكره فى المطول مقابلا للاول لشموله التصور والتصديق وعبارته فى المطول من الذكاء أى حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لا كتساب الآراء وقيل هو أن يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والحدة التوقد والفؤاد القلب والذكاء على الاول قد يكون خلقيا وعلى الثانى كسبى لا غير (قوله وهي مرفوعة صفة لشدة) الأولى قراءته بالجر صفة لقوة لان المعدل لا كتساب هو نفس القوة والشدة أوجبت السرعة وجعله صفة لشدة يقتضى أن القوة لاتعدل ذلك وليس كذلك نعم ان أريدا كتساب الآراء بسرعة تم كونه صفة لشدة (قوله كما يؤخذ من الاطول) فيه نظر كما يعلم بمراجعته (قوله المقتضى) أى المعنى الاصطلاحي (قوله ما مر) أى عدم بجماعة المعدله (قوله أى قوة الخ) راجع لقوله المراد بالمعد هنا المهيأ (قوله رحمه الله المفسر بحصول صورة الشئ الخ) قال شارح حكمة العين اعلم أن العقلاء اختلفوا فى الوجود الذهني فاقبته الحكماء ونفاه المتكلمون والخلاف انما نشأ من اختلافهم فى تفسير العلم فانه لما كان عند الحكماء عبارة عن حصول صورة للمعلوم فى الذهن لزمتهم القول بالوجود الذهني وعند المتكلمين لما كان عبارة عن نسبة تحقق بين العالم والمعلوم أو صفة حقيقية قائمة بذات العالم موجبة للعالمية الموجبة لهذه النسبة أنكره اه قال فى شرح الصحائف وتعيين موضوع النزاع عسر لان نزاعهم ان كان فى حصول الشئ الخارجى بعينه فى الذهن فهذا عالم يذهبوا اليه وان كان فى حصول صورته مطلقا فذلك انكار أمر ضرورى وان كان فى حصول صورته بالحائية التى ذكرناها وجه لانه مما يمكن أن يتشكك فيه عاقل لكن ما ذكرنا لاختفاء فى حقيقته اه وأراد بالحائية التى ذكرها قوله قبل هذا الكلام ان معنى الوجود الذهني أن يرسم من حقيقة الشئ مثال مطابق بحيث لو كان فى الخارج لكان هو بعينه ولعل المراد بالوجود الذهني لغير الكليات والا فالظاهر ان الوجود الذهني لها أن يرسم فيه ما يؤخذ من الشئ بعد حذف مشخصاته وهذا لو كان فى الخارج لم يكن عين ذلك الشئ الجزئى وان كنت لودقت النظر وجدته أيضا

(من الذكاء) وهي شدة
قوة للنفس معدة
لا كتساب الآراء (والعلم)
وهو الادراك المفسر
بحصول صورة الشئ عند
العقل

جزئيا اذا ما يؤخذ من الشيء بعد حذف في شخصاته انما وجد في العقل شبهه ومثاله وذلك الشئ
جزئي غير مشترك فيه ولذا قيل المعلوم كلي والعلم جزئي وعلمت ان الكلي لا وجود له بذاته
الا في ضمن الجزئيات ويؤيد أن الكلي بذاته وجودا في ضمن جزئياته انه لو لم يكن له ذلك لما
كان للشخصات مشخص اذا الجزئي لا يصلح أن يكون هو الشخص بالمشخصات اذا لا تحقق له الا
بها وقال بعض محقق المتأخرين في رسالة له في تحقيق العلم والوجود الذهني تزيد على الكرامة
أن فيهما بالعجب العجائب اعلم ان الاشياء وجودا يترتب عليه آثارها ويصدر عنه أحكامها وهو
الوجود العيني وقد يسمى بالاصلي ولها وجود آخر لا يترتب آثارها عليه ولا يصدر عنه أحكامها
وهو الوجود الذهني وقد يسمى بالظلي فالنار مثلا لها وجود أصلي يترتب عليه الاحراق ووجود
ظلي لا يترتب عليه الاحراق واثبات الوجود الظلي يكاد يكون ضروريا تكفي الفطرة فيه مؤنة
بيانه ومعرفه برهانه ومن شبه المنكرين أن الاجرام العظام كيف ترسم في المشاعر وهي صغار
الاحجام وهذه الشبهة ناشئة من قياس الوجود الظلي الذي لا يترتب عليه الآثار على الوجود
الاصلي الذي يترتب عليه الآثار والمنكرون وان جحدوا به امعان في نكولهم فقد اعترفوا به بالسنة
عقولهم أفليسوا يتصورون أمورا لا خلاق لها من الوجود في الاعيان كعمان اعتبار به غير
متأصلة لا وجود لها لا بتزاع العقل كالفوقية والتحتية ثم ما بالهم لا يتفكرون في حر كلهم
الارادية فانهم يتصورون لها غايات ان كانوا يعقلون ثم المؤمنون بالوجود الذهني تفرقوا فرقتين
ففر يقو زعم أن الحاصل في الذهن اشباح الاشياء واشباهها لا انفسها وهم أقلاء ومن هؤلاء من يزعم
ان الشبح الحاصل هو العلم ومنهم من يرى ان الشبح الحاصل معلوم والعلم كيفية غيره وفريق يظن
أنها ترسم في الذهن بانفسها حتى ان منهم من يكاد يظن ان الحاصل في الذهن هو نفس الموجود
في الاعيان وان الموجود في الذهن والمتحقق في العين واحد بالعدد وليس يدري ان الواحد بالعدد
لا يتكرر بشخصه ولا يتعدد اتحاد وجوده فليس واحدا بالعدد والمحصلون منهم انما يذهبون الى
انحفاظ الماهيات ذهنا وخارجا فيظنونها مصونة عن تطرق الانقلاب الى الماهية الاخرى في
الذهن ومن الناس من يذهب بهذا المذهب ثم يبالغ في انقلاب الجوهر وغيره في الذهن كيفا ولا
يبالي بانقلاب الماهيات بتبدل أنحاء الوجود وكلام الشيخ يميل الى انحفاظ الماهيات بانفسها في
الذهن وعلى هذا تطابقت السنة الاواخر والاوائل وقد أسست عليه جملة من المسائل وقد بلغ أمر
شهرة الى أن التحق بالضروريات واشتبه بالاوليات وأظن انه من النظريات العريقة في الخفاء
وان حلت بداهته في أعين هؤلاء بل كاد الذهن ربما يذهب الى حصول اشباح الاشياء ويرى القول
بحصولها أنفيسها باطلا من الرأي ثم ذكر ما عولوا عليه من الأدلة وردها عليهم وحقق ان السبيل
السوي والمسلك العقلي هو القول بحصول الامثال والاشباح دون أعيان الاشياء اه وقوله
والمحصلون انما يذهبون الى أي فهذا هو مرادهم بانهم ترسم بانفسها في الذهن ولعل معناه ان ما كان
جوهر امثلا في الخارج يجب أن يكون جوهر في الذهن وهكذا وقوله بهذا المذهب وهو انها
ترسم في الذهن بانفسها (قوله هذا تفسير الحكماء الخ) واما العلم عند المتكلمين فلم فيه تعريفاً
المختار منها كما في المواقف انه صفة توجب محلها تمييزا بين المعاني لا بمحتمل النقيض وايضاح ذلك في

وقضية أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل لان
المذهب المنصور أن العلم من مقولة الكيف وأن الفرق بينهما وبين المعلوم بالاعتبار فالصورة
باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج معلوم وصورة الشيء ما يؤخذ منه

مواد العقائد وفي الكسب في حواشي العقائد الاخفاء ولا خلاط أن بين العالم والمعلوم نسبة خاصة
بها صار الاول عالم بالثاني والثاني معلوم للاول وتسمى التعلق والتميز فذهب جمهور المتكلمين
الى أن ذلك هو العلم اذ لا دليل على ثبوت أمر زائد فجعله من مقولة الاضافة وفسروه بأنه تميز
لا يحقل النقيض وأثبت بعضهم وراء ذلك صفة حقيقية هي مبدؤه وجعل العلم عبارة عنها فصار من
الكيفيات النفسانية وفسره بأنه صفة توجب لحملها تميزا الخ فيكون العلم عبارة عن صفة ذات
تعلق فان تعلقت بماعدا النسبة التامة سميت تصورا وان تعلقت بها سميت تصديقا ايجابيا ان
تعلقت بوقوعها وسلبيا ان تعلقت بارتفاعها وعلى التعريف الاول يكون عبارة عن نفس التعلق
وينقسم الى التصور والتصديق باعتبار متعلقه (قوله وقضية ان العلم من مقولة الخ) ليس ذلك
قضية انما قضيته انه من الاضافات اه شيخنا (قوله وان الفرق بينهما وبين المعلوم بالاعتبار
الخ) فيه ان ما في الذهن ليس هو عين ما في الخارج قطعا وحينئذ فلا يصح العلم والمعلوم بالذات الا
اذا أراد بالمعلوم الصورة من حيث هي هي فالصورة من حيث هي هي معلوم ومن حيث القيام
بالذهن علم ومن هذه الحيثية صار شخصا ذهنيا وعلمه موجودا خارجيا لترتب الآثار عليه
كالانكشاف ولذا قيل المعلوم كلي والعلم جزئي لكن تقدم لك ما يؤخذ منه الجواب عن المحشى
وايضاح المقام يطلب من مواد علم المعلوم وغيرها (قوله وصورة الشيء ما يؤخذ منه الخ) لا يصلح
هنا تعريفا لصورة الشيء انما يصلح تقريرا لكلي الشيء ولا يناسب قوله بعد وقوله عند العقل أولى
الخ كما لا يخفى على ان المناسب أن يراد بالصورة هنا مطلق ما يمتاز به الشيء عند المدرك عن غيره
لا خصوص الصورة العقلية لانه حينئذ لا يشمل العلم الحضورى ولذا قال ميرزا أبو الفتح على التهذيب
ولا يخفى أن المتبادر من الصورة ما يقابل الصورة الخارجية من الصورة العقلية ولذا يقال الاشياء
في الخارج أعيان وفي العقل صور فلا بد من تأويلها حتى تشمل الصورة الخارجية وذلك بأن يراد
بها مطلق ما يمتاز به الشيء عند المدرك عن غيره سواء كان مراد خارجيا أو عقليا فيشمل العلم
الحضورى كعلمنا بذواتنا وصفاتنا والخصولى كعلمنا بالسماء والارض اه لكن في حاشية
ميرزا احد على رسالة الرازي في العلم على قوله في بيان أن العلم الذي هو مورد القسمة الى التصور
والتصديق هو العلم المتجدد الذي لا يكفي فيه مجرد الحضور والعلم الحضورى لا يكون بمحصل
صورة مالم يخلصه أنه وقع عن كثير من المحققين أن الصورة في نفس التصور أعم من أن تكون
غير المعلوم وهو في العلم الخصولى أو عينه وهو في العلم الحضورى لكن ذلك باطل اذ من البين أن
الصورة الحاصلة من الشيء حكاية عن ذلك الشيء واتحاد الحكاية مع المحكى عنه محال بل هما
متغايران بالذات والتغاير الاعتبارى لا ينفع وكون المراد بالصورة مطلق ما يمتاز به الشيء الخ بعيد
خصوصا في مقام التعريف فالعلم الحضورى لا يكون بمحصل صورة فليس داخلا في تعريف
العلم بأنه الصورة الخ ولا في تعريفه بأنه حصول الصورة الخ لأن العلم الحضورى ليس حصول
الصورة اه واعلم أن منشأ الانكشاف اما أن يكون ذات المعلوم أو صورته والاول علم حضورى

بعد حذف مشخصاته ولأن المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من
الشيء فيشمل ما للورأى شياؤه انساني وهو فرس وقوله عند العقل أولى من في العقل لتناوله ادراك
الجزئيات على القول بالارتسام في الآلات اه يس (قوله وقد يقال على معان آخر) هي
الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وادراك الكل أو المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي أو
البيسط والملكة وهذه الثلاثة أيضا يصح ارادتها هنا لأنها كيفيات نفسانية وكان تخصيصه الادراك
بالذكر لانه أشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ارادتها هنا لأنها ليست كيفية نفسانية (قوله
وهي حركة للنفس) قد يشكل تفسيره بالحركة فان الشارح قد تقدم له الاعتراض على المتن في
عده الحركات من الكيفيات وقد عرف في العروس بأنه كيفية نفسانية تقتضي ارادة الانتقام اه
يس وما في العروس يقتضي تسبب ارادة الانتقام عن الغضب عكس ما يقتضيه كلام الشارح وما
في العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا يلائم
قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على أن الغضب محرك للنفس لانفس حركتها فاما
أن يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد أنه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة
الانتقام أو يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها أسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب
نفس الحركة المراد أن الحلم مطمئن للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا تجعلها
متحركة بحركة أخرى اه فري (قوله مبدؤها) أي سببها وعانها (قوله وهي أن تكون
الح) وعرفه بعضهم بأنه كيفية نفسانية تقتضي العفو عن الذنب مع القدرة وبعضهم بأنها طمأنينة
النفس عند صدور الغضب (قوله ولا تضرب الح) أي بسهولة والعطف لازم (قوله جمع
غريزة) قيل الفرق بين الغريزة والخلق أن الغريزة صفة طبيعية جبلت النفس عليها والخلق
ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله صفات ذاتية) لم يقل كغيره أفعال ذاتية ليدخل نحو

وقد يقال على معان آخر
(والغضب) وهي حركة
لنفس مبدؤها ارادة
الانتقام (والحلم) وهو
أن تكون النفس
مطمئنة بحيث لا يحركها
الغضب بسهولة ولا
تضطرب عند اصابة
المكروه (وسائر الفرائض)
جمع غريزة وهي الطبيعة
أعني ملكة تصدر عنها
صفات ذاتية

والثاني علم حصولي وان أردت زيادة بيان في المقام فعليك بمواد تلك الرسالة ومواد سلم العلوم
(قوله بعد حذف مشخصاته) أي ككون زيد في الخبر بالخصوص لأن هذا لا يتأتى قيامه
بالصورة إذ الصورة الذهنية ليست في هذا الخبر بالخصوص لأن وجودها ظلي وليس المراد
بالشخصات كون عينه كذا ورجله كذا وطوله كذا وأن الصورة هي مجرد الحيوانية والناطقة
كما يتوهم بل المراد كما علمت حذف الأمور التي لا يمكن أن تتصف بها الصورة اه شيخنا وفيه
أن كل الشخصات بالنسبة إلى الصورة الذهنية سواء لافرق بين كون زيد في الخبر بالخصوص وكون
عينه كذا الخ فكأنها يمكن قيامه بالذهن قيا ما ظليا (قوله لتناوله ادراك الجزئيات) أي لأن
قوله عند العقل صادق بالكون فيه أو في آلاته وهي الحواس الظاهرة التي يدرك بها الجزئيات وقد
علمت ما فيه (قوله لأنها ليست كيفية نفسانية) اذا القواعد والاصول هي النسب الكلية
المعروفة (قوله وما في العروس أظهر) قال شيخنا يراد بالحركة الحالة الطارئة بسبب سابق كتصغير
من دونك لك هنا وقوله مبدؤها أي مبدأ ظهورها ارادة الانتقام أي الانتقام المراد أو ارادته
المتصلة به وبهذا لا ينافي ما للعروس اه تدبر (قوله بحركة أخرى) هي حركة الانتقام بالفعل
(قوله رجه الله أعني ملكة تصدر عنها الخ) عبارته في المطول جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت
بأنها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الأفعال بسهولة من

البلادة التي يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كأنه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها لا بالغير وان تعلق بذلك الغير تعلقا كتعلق الاضافيات اه بايضاح (قوله مثل الكرم) مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن ايثار الغير بالخير اه حفيد (قوله بل تكون معنى) كالأبوة والبنوة فإنه ليس شئ منهما متصورا في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكلازلة فإنها انما تصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والايتار الذي هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائما بصاحبه دون الازالة مع أن كلا نسبة بين شيئين اه حفيد مع زيادة وايضاح وكتب أيضا مانصه

غير روية الآن للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة اه وقوله وهي الطبيعة أي الغريزة في اللغة الطبيعة أي السجية التي جعل عليها الانسان وقوله وفسرت الخ أي فسرت الغريزة في الاصطلاح بالملكاة التي يصدر عنها الصفات فايصدر عنها من حيث قيامه بعمل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور يسمى فعلا والغريزة تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة والخلق باعتبار كونه فعلا والمراد بالصفات الذاتية الصفات التي لا يكون للكسب فيها مدخل فلكة الكتابة لا تسمى غريزة والكرم الذي يصدر عنه بذل المال والنفس والجاه ان كان صدوره عنها بالاعتياد والممارسة لا يسمى غريزة وان كان بالذات يسمى غريزة في شرح المفتاح للعلامة الفرق بين الغريزة والخلق أنه لا مدخل للاعتياد في الغريزة وله مدخل في الخلق فاندفع ما قال السيد ان اطلاق الغريزة بهذا المعنى غير ظاهر والظاهر اطلاقها بمعنى الصفة الخلقية وقوله بسهولة احتراز عن القدرة فان نسبتها الى الضدين سواء وقوله من غير روية أي فكر وتأمل بمن لم تحصل له ملكة الكتابة فيتمكروا في كتابة حرف حرف أفاد ذلك كله عبد الحكيم وقوله فايصدر الخ يفيد أن الفرق بين الصفات والافعال وبين الغريزة والخلق بالاعتبار وهو خلاف ما يفيد قول الشارح الآن للاعتياد الخ الذي أبدى بما نقله عن شرح المفتاح للعلامة وقوله احتراز الخ فالسهولة في صدور الافعال بالنسبة الى الترك (قوله كأنه أراد بالذاتية الخ) دفع به ما يقال ان الاعطاء النائي عن الكرم الذي هو الملكة ليس صفة ذاتية اذ هو من صفات الافعال وليس هذا دافعا لما يأتي في القولة الثالثة من قوله لكن لم يظهر الفرق بين الازالة الخ لأنه لا يدفعه تدبر (قوله وان تعلق) التدكير باعتبار ما (قوله لكن لم يظهر الفرق الخ) محمله أنكم لم سميت نحو الايتار كالايعطاء صفة ذاتية ولم تسموا بذلك نحو الازالة مع أن كلا نسبة بين شيئين وقد يقال ليس في كلامهم ما يدل على أن نحو الازالة لا تسمى صفة ذاتية دون نحو الايتار بل انما يدل كلامهم على أن نحو الازالة لا يسمى صفة حقيقية حيث قابلوا الحقيقية بالاضافية وهذا لا ينافي أن الصفة الذاتية تشمل ذلك والمعدود من الحقيقية ليس هو الصفة الذاتية بل ما ينشأ عنه الصفة الذاتية كملكاة الكرم فوجه الشبه هو الملكة لا الصفة الذاتية كما أفاده المصنف بقوله وسائر الغرائز وعلى التسليم فقد يفرق بأن نحو الايتار لما كان ناشئا عن وصف غريزي لا يتوقف على غير موصوفه سمي صفة ذاتية بخلاف نحو الازالة وبأنه لما كانت الذات هي الفاعلة لنحو الايتار سمي صفة ذاتية بخلاف نحو الازالة فان الحجة والشمس ليساهما الفاعلان له بل هما سبب فقط والفاعل في الاول هو الشخص وفي الثاني هو الله تعالى اه شيخنا

مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية ونعني بالاضافية مالا تكون هيئة متقررة في الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين

والوهمي على هذا ليس داخلا في القسمين لانه ليس باضافي بهذا المعنى ولا بحقيقي كذا في الحفيد على المطول (قوله كازالة الحجاب الخ) قيل وجه الشبه هنا في الحقيقة الظهور الا أنهم تسامحوا وجعلوا لازمه وهو ازالة الحجاب وجه الشبه والحجاب بالنسبة الى الحجة هو الشبهة الخائلة بين البصيرة وبين ما ينبغي لها الاطلاع عليه بالنسبة الى الشمس الظلمة الخائلة بين البصر وبين مدركة (قوله فانها) أي الازالة (قوله ولا في ذات الحجاب) غير محتاج اليه لان الكلام في الطرفين وهو

(قوله والوهمي على هذا ليس داخلا الخ) توضيحه أن الصفة إما أن تكون موجودة في الخارج وتسمى حقيقية كالكميات الجسمانية المدركة بالحواس الظاهرة وكالكميات النفسانية المدركة بالعقل وإما أن تكون غير موجودة في الخارج وهي إما ثابتة في خارج الذهن اعتبرها المتبرأ لا ككون الشيء كذا وتسمى اضافية واعتبارية نسبية وإما غير ثابتة في خارج الذهن بل ثبوتها في ذهن المتبرأ فقط فإن اعتبرها كانت ثابتة فيه وإن لم يعتبرها لم يكن لها ثبوت فيه سواء كانت نسبية كابوة جاد لجاد آخر أصغر منه أو غير نسبية كبيض السنة واثرائها وسواد البعوضة واطلامها وأمانحو مخالب المنية وأنياب الاغوال فليس صفة فضلاع عن كونه صفة مشتركة تصلح أن تكون وجه شبه كما هو الغرض إذا علمت هذا علمت أن المصنف لما قابل الحقيقة بالاضافية التي هي أمر نسبي ثابت للشيء بالقياس إلى الغير كانت الحقيقة شاملة لما ليس أمرا نسبيا سواء كان أمرا موجودا أو اعتباريا ثابتا في نفسه أو وهما محضا وكانت الاضافية شاملة للاضافات سواء قلنا بوجودها كما هو رأي الحكماء أو قلنا بعدمه كما هو رأي المتكاملين وشاملة للصفة النسبية الوهمية المحضة كابوة جاد لجاد آخر فتقسم الصفة الى حقيقية واضافية حاصرا كما لا يخفى وهذا هو ما جرى عليه الاطوال كما نقله المحشى عنه بعد وأما ما قاله المحشى هنا نقلا عن الحفيد فوجه الدسوق بأن المصنف لما قابل الحقيقة بالاضافية كانت الاعتبارية الوهمية المحضة غير داخلة في كلامه أما عدم دخولها في الاضافية فظاهر وأما عدم دخولها في الحقيقة فلا نه قسم الحقيقة الى حسية وعقلية فدل على أنه أراد بالحقيقة ما كانت متحققة في ذات الموصوف موجودة خارجا بدون اعتبار العقل سواء كانت مدركة بالحس أو بالعقل وحيث كانت الاعتبارية الوهمية غير داخلة في كل من الحقيقة والاضافية لم يستقم حصر المصنف الصفة في الحقيقة والاضافية اه وقوله كانت الاعتبارية الوهمية غير داخلة في كلامه فيه أنه على تسليم ذلك انما يظهر في الوهمية غير النسبية أما الوهمية النسبية فهي داخلة في الاضافية ان لم نقل المراد بالاضافية ما كانت من مقولة الاضافة على رأي الحكماء ممن القول بوجودها وقوله فظاهر أي لان الوهمية ان كانت غير نسبية فالأمر واضح وان كانت نسبية فلا يتم ذلك الا ان قلنا المراد بالاضافية ما سبق وقوله فلا نه قسم الحقيقة الخ فيه أن هذا لا يبدل الدخول الوهمية في العقلية اذا الوهمية عقلية بواسطة غلبة الوهم على العقل هذا والحق ما سمعت أولا (قوله الظهور) أي ظهور ما خفي بكل منهما (قوله وجعلوا لازمه الخ) عبارة عرق ووجه الشبه في الحقيقة هو ظهور ما خفي بكل منهما والازالة تستلزم وذلك لان المقصود بالذات الظهور والازالة واسطة والخطب في مثل هذا الاعتبار سهل اه فتدبر (قوله لان الكلام في الطرفين الخ) فيه أن الكلام في تطبيق المثال على الأصل وبيان أن الازالة أمر بين شيئين لأمر مستقل عما تعلق به طرفا أو غيره فلو كانت الازالة متقررة في الحجة أو

(كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة الشمس ولا في ذات الحجاب

ليس منهما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكأنه أراد المبالغة في كونها أمرا اعتباريا (قوله وقد يقال الخ) عبارة الاطول واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية وكشف عن المراد فان الحقيقي له معنيان الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويقابله الاضافي بمعنى الأمر النسبي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا يتحقق له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره أو مع قطع النظر عن الاغيار وقبـ نيه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي مقابلا لما هو اعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى يقابل الاعتباري والنسبي بمعنى مالا يكون اعتباريا ولا نسبيا اهـ (قوله على ما يقابل الاعتباري الخ) فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الاول لشموله معنى ليس هيئة متقررة في الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اهـ يس وهو لا يناسب استدلال الشارح

الشمس أو الحجاب لم تكن نسبة بين شيئين (قوله وكأنه الخ) بناء على تسليم ما قبله وقد علمت ما فيه (قوله وكشف عن المراد) أي المراد بالحقوقي لانه يعلم معناه من المقابل (قوله موجودة كانت) أي كالسواد والبياض والحياة (قوله أو معدومة) سواء كانت ثابتة في نفسها كالكون قائما أو وهمية محضة كبياض السنة واشراقها (قوله ويقابله الاضافي بمعنى الأمر النسبي) سواء كان موجودا بناء على قول الحكماء بوجود الاضافات أو غير موجودا بناء على نفسه كالاضافات على قول المتكلمين أو وهما محضا كابوة الجاد لجما أصغر منه (قوله وثانيهما الموجود) أي مطلق الثابت فيشمل الاضافات المحققة على القول بوجودها أو عدمها (قوله ويقابله الاعتباري الذي لا يتحقق له) بأن كان وهما محضا سواء كان نسبيا أم لا وبما تقرر علم ان التقسيم على كلا المعنيين حاصروا بين الحقيقي بالمعنى الأول والحقيقي بالمعنى الثاني عموما وخصوصا وجهها بجمعة ان في الموجود الغير الاضافي كالبياض وينفرد الحقيقي بالمعنى الأول في الاعتباري الغير النسبي سواء كان وهما محضا أم لا وينفرد الحقيقي بالمعنى الثاني في الاضافي الغير الوهمي المحض (قوله وقد نبه) أي المصنف حيث قابل الحقيقي بالاضافي فقط (قوله على ضعف الخ) أي وحيث فلا يستقيم قول الشارح ان في كلام المفتاح إشارة الى المعنى الثاني لانه ليس من أحد المعنيين وقد يقال لا ضعف في كلام المفتاح لان الواو في كلامه بمعنى أو فقوله بين اعتباري أي وهمي وهو الاطلاق الثاني وقوله ونسبي أي أونسي وهذا هو الاطلاق الأول وقد أورد المثاليين لها على سبيل اللف والنشر الغير المرتب ويرشد لهذا قوله في المطول بعد ذكره الاطلاقين وإلى كليهما أشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر الخ مافي المختصر وقوله هنا وفي المفتاح إشارة الى أنه مراد ههنا أي الى أنه يصح ارادته لتسوية بين الوجهين ولك الجواب أيضا بأن عطف النسبي على الاعتباري من عطف الخاص على العام وان الكلام مبني على مذهب المتكلمين القائلين بأنه لا وجود للاضافات وان المراد بالاعتباري في قول الشارح وقد يقال الحقيقي الخ وفي قول المفتاح الوصف العقلي الخ شيء واحد وهو ما ليس موجودا خارجا سواء كان وهما محضا أم لا لكن لا يخفى عليك ما فيه اذا الاعتباري الثابت في نفسه يتحقق بدون اعتبار العقل وان جرى عليه المحشى فيما يأتي وعليه فيبين الحقيقي بالمعنى الأول وبينه بالمعنى الثاني عموم وخصوص مطلق (قوله فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم) أي من وجهه فيوافق ما سبق عن الأطول (قوله وهو لا يناسب الخ)

وقد يقال الحقيقي على ما يقابل الاعتباري

بكلام المفتاح كما ستطلع عليه لأن مقتضاه دخول الاضافى في مقابل الحقيقى وهو الاعتبارى والذى يناسبه أن الحقيقى على هذا ما ساول للحقيقى بالمعنى السابق وان تبادر من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف فى المقابلة فتارة يقابل بالاضافى فلا يكون الوهمى المحض داخلا فيما قوبل به الحقيقى كما لم يدخل فى الحقيقى وتارة يقابل بالاعتبارى فيدخل فيما قوبل به الحقيقى فالمنصف سلك المسلك الاول والمفتاح سلك المسلك الثانى فلو قال الشارح وقد يقابل الحقيقى بالاعتبارى الذى لا يتحقق له الا بحسب اعتبار العقل كما صنع فى المفتاح حيث قال الخ لكان أوضح فتدبر (قوله الذى لا يتحقق له الا بحسب اعتبار العقل) ومنه الاضافى اذ لا وجود له عند المتكلمين (قوله وفى المفتاح الخ) المفهوم من كلامه انه حل الاعتبارى الواقع فى عبارة المفتاح على الاعتبارى المحض والنسبى على الاعتبارى النسبى فيكون تقدير قوله وبين اعتبارى ونسبى وبين اعتبارى محض واعتبارى نسبى اه فترى وكتب أيضا قوله وفى المفتاح اشارة الخ اعلم أن المفهوم من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلى الى ثلاثة أقسام حقيقى واعتبارى ونسبى وقضية ذلك أن الحقيقى ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى وهذا خلاف المفهوم من قوله وقد يقال الحقيقى الخ اذ قضيته تناوله النسبى اه سم وأجيب بأن استدلاله بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين أن الامور الاضافية لا وجود لها فى الخارج وانها اعتبارية أى موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى ونسبى من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبل الاعتبارى الذى الخ شاملا للاضافى والوهمى وانما قال وفى المفتاح اشارة اليه لان قوله ونسبى يحتمل أن يكون معطوفا على اعتبارى أى وبين اعتبارى غير نسبى ونسبى اعتبارى أيضا فيكون الوصف العقلى قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبى عطفا على حقيقى فتكون الاقسام ثلاثة وحينئذ فلا دليل فيه كما قاله

الذى لا يتحقق له الا بحسب اعتبار العقل وفى المفتاح اشارة الى أنه مراد ههنا حيث قال الوصف العقلى منحصرا بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى ونسبى

يناسبه يجعل الواو فى كلام المفتاح بمعنى أو (قوله لان مقتضاه دخول الاضافى الخ) أى ومقتضى كلام يس دخوله فى الحقيقى لا يقال مقتضى الاستدلال انما هو دخول النسبى فى مقابل الحقيقى فيمكن حل النسبى فى عبارة المفتاح على النسبى الوهمى المحض والذى أدخله يس فى الحقيقى انما هو النسبى غير الوهمى المحض لانا نقول بمنع حل النسبى فى عبارة المفتاح على ذلك تمثيله بالنسبى غير الوهمى (قوله والذى يناسبه الخ) غير متعين بل يناسبه أيضا حل كلام المفتاح على أحد الوجهين السابقين بل هو الأظهر لظهور المقابلة عليه اذ المتبادر منها اختلاف معنى الحقيقى (قوله وان تبادر من كلامه خلافة) أى انه أعم مثلا (قوله فلا يكون الوهمى المحض الخ) فيه ما سبق (قوله فيدخل) أى الوهمى (قوله والمفتاح سلك المسلك الثانى) أى جزم الان فى كلامه اشارة اليه كما قال الشارح فلذا قال فلو قال الشارح الخ (قوله بالاعتبارى الذى لا يتحقق له) فيدخل الاضافى فى الاعتبارى على رأى المتكلمين كما أفاده فى القولة بعد ومحصل ما فى المقام ان الطرق ثلاثة أحدها أن بين الحقيقى بالمعنيين عموما وخصوصا وجهياتان هما انه مطلق ثالثهما أنه واحد وانما الاختلاف فى المقابل (قوله ومنه الاضافى الخ) ملائم لما سبق عن المحشى مخالف لما سبق عن الأطول (قوله وأجيب بأن استدلاله الخ) وعليه فيراد بالاعتبارى فى كلام الشارح والمفتاح مما لا يتحقق له فى الخارج سواء كان وهما أم لا كما ذكره بعد على ما فيه (قوله وحينئذ فلا دليل فيه) أى لان الدعوى أن الحقيقى مقابل للاعتبارى فقط والدليل أفاده ان الحقيقى مقابل

سم (قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم) مثال للنسبي فان مطلوبة المطلوب ليست وصفا مقرر في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس اه فنرى أي ولهذا كان اعتبارا ينسب ما يعنى أن كون الشيء مطلوبا أمر نسبي لا يتعقل الا بين مطلوب ومطالب (قوله أو كاتصافه بشئ تصوري وهمي محض) مثال للاعتبار المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على أن العقلي في وجه التشبيه يتناول الوهمي كما يتناول في الطرفين اه فنرى (قوله وهمي) كخالب المنية (قوله وأيضا ما واحد الخ) لا يخفى أن هذا التقسيم يجري في الطرفين أيضا فان المشبه أو المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعدد والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم ولم وجه التخصيص اه أطول (قوله اما واحد) ليس المراد بالواحد في باب التشبيه ما ليس له جزء أصلا بل ما يعد واحدا

بشيئين الاعتباري والنسبي (قوله كخالب المنية) هذا تمثيل للوهمي في نفسه والافال كلام في صفة تصلح أن تكون وجه شبه (قوله دون تعدد وجه الشبه) أي فلا يوجب تعدد وجه الشبه تعدد التشبيه عرفا (قوله لو تم) اشارة لمنع أي لان سلم ذلك بل هو اما موجب فيهما أو غير موجب فيهما والفرق تحكم (قوله لم وجه التخصيص) أي لعدم تأني التقسيم بتامه مع كون التشبيه واحدا عرفا فتركه فاندفع ما يقال التقسيم الى الواحد والمركب متأت على كل حال (قوله ليس المراد بالواحد الخ) عبارة عبد الحكيم قوله اما واحد في شرحه للمفتاح وجه الشبه اما أن يكون واحدا في نفسه بأن يكون عينان أو معنى من المعاني بسيطا كان أو مركبا واما أن يكون غير واحد بل أمور متعددة وهو قسمان أحدهما أن يؤخذ منها حقيقة واحدة اعتبارية ما تنتمي من الكثرة أو هيئة واحدة منزعة منها باعتبار اشتراك الطرفين في تلك الحقيقة أو الهيئة لا في كل واحد واحد من تلك الأمور الكثيرة وثانيهما أن لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على أنه مشترك فيه مقصود بالتشبيه فهذه الأقسام الثلاثة اه فغنى كونه واحدا ان يكون متصفا بالوحدة في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومعنى كونه بمنزلة الواحد أن تكون الأمور المتكثرة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والمتعددان لا يكون موصوفين بالوحدة أصلا هكذا ينبغي أن يفهم وليس معنى الواحد أن يكون بحيث يعد في العرف واحدا بأن وضع بآرائه لفظ واحد سواء كان بسيطا لا جزؤه أو مركبا من أجزاء اعتبر انضمام بعضها الى بعض ووضع بآرائه لفظ مفرد على ما في شرح المفتاح الشريفي فان كونه واحدا ليس باعتبار العرف ووضع اللفظ بآرائه اه وقوله ليس باعتبار العرف الخ أي بل باعتبار نفسه بسيطا كان أو مركبا تركيبا حقيقيا بأن يكون تركبه محققا في نفسه بأن يكون مجموع أشياء مجتمعة ولو بتقارب اجتماعا محققا في نفسه بأن تكون مجتمعة في نفسها لا باعتبار معتبر فالمركب الحقيقي هو المجموع هكذا من حيث هو مجموع كالجسم والخط والثريا والانسان والحيوان والناطق لا اعتباريا بأن يكون مجموع أشياء متفرقة في نفسها اعتبر مجتمعة من وجه ما كالزبد وكجموع زيد وعمر و بكر والمراد بالحقيقة هنا ذات الشيء المعتبر ذاتا وان كان معنى كالحركة والمراد بالاعتبارية الواحدة بالاعتبار الملتزمة المركبة بالاعتبار من ذوات حقيقية كالزبد أو اعتبارية كالحرركات والمراد

كاتصاف الشيء بكونه
مطلوب الوجود أو العدم
عند النفس أو كاتصافه
بشئ تصوري وهمي
محض (وأيضا) لوجه
التشبيه تقسيم آخر وهو
أنه (اما واحد واما بمنزلة
الواحد لكونه مركبا
من متعدد) تركيبا حقيقيا

في متعارف اللغة سواء كان حقيقة لاجزء لها أصلا كالجوهر أو لها جزء لـكن اعتبر مجموع الاجزاء من حيث هو ووضع بارائه مفرد كالانسان أو كان وصفا لاجزء له كالوحدة أوله جزء لـكن اعتبر المجموع ووضع بارائه مفرد كالجرة فانها مركبة من الجنس والفصل فالمركب على هذا هيئة منتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع بارائه مفرد اه سبرامى (قوله بان يكون) أى ذلك المركب وكتب أيضا قوله بان يكون حقيقة الخ كحقيقة الانسان قوله بان يكون هيئة الخ كالهئية المنتزعة في قول الشاعر * كأن مثار النقع الخ قال في المطول وبهذا أى شمول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتزمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة الملتزمة كالانسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته (قوله من أمور مختلفة) صار مجموعها حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وتلك الامور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقي (قوله عطف على قوله اما واحد الخ) يتبادر منه أن العطف على مجموع المتعاطفين

بان يكون حقيقة ملتزمة من أمور مختلفة أو اعتباريا بان يكون هيئة انتزعة العقل من عدة أمور (وكل منهما) أى من الواحد وما هو بمنزلة (حسى أو عقلى واما متعدد) عطف على قوله اما واحد واما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد أن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل منها ليسكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الامور

باليهئية الصورة المنتزعة من عدة أمور كصورة الثريا والعنقود أفاده معاوية (قوله في متعارف اللغة) المناسب في العرف قاله بعض المشايخ (قوله المركب) أى المنزل منزلة الواحد وقوله على هذا أى على تفسير الواحد بما تقدم وقوله هيئة منتزعة الخ في هذا الكلام من السبرامى اشارة الى الاعتراض على الشارح بأنه كان المناسب له الاقتصار على التركيب الاعتبارى وحذف التركيب الحقيقى بأن يقول بعد قول المصنف مركبا من متعدد تركيبا اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعة العقل من عدة أمور وذلك لان المركب تركيبا حقيقيا داخل في الواحد لا منزل منزلته والجواب عن الشارح أن ما ذكره بقوله تركيبا حقيقيا الخ مسايرة لصاحب المفتاح أصل هذا المتن بدليل قوله في المطول وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وقوله من عدة حقائق أو أوصاف الخ فيه اشارة الى أن قول الشارح من عدة أمور شامل للحقائق وللأوصاف قاله بعض المشايخ وأنت خير بأنه بقى على السبرامى المركب من حقائق أو أوصاف ولم يوضع له لفظ مفرد الآن يقال لوجود ذلك ادلا أقل من وضع لفظ مجموع له (قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح) اعلم ان عبارة المفتاح هكذا وجه التشبيه اما ان يكون أمر واحد أو غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد كونه اما حقيقة ملتزمة واما أوصافه قصودا من مجموعهما الى هيئة واحدة أولا يكون في حكم الواحد اه وليس فيها ما يشعر بكون تركيبه حقيقيا فيحمل قوله اما حقيقة ملتزمة على كونه حقيقة ملتزمة بحسب اعتبار العقل كما سبق نقله عن شرحه للمفتاح فلا تكون داخلية في الواحد والمقابلة بينها وبين الهئية المنتزعة أنها حقيقة للطرفين فيكون كل من الطرفين أيضا مركبا والهئية المنتزعة صفة عارضة لها فيجوز أن يكونا مفردين وان يكونا مركبين فقوله وفيه نظر ساقط ولعله لأجل هذا أسقط هنا قوله وفيه نظر ستعرفه وقوله في ماساى وبهذا يظهر ان ما ذكره في المفتاح الخ المفيد لبيان وجه النظر وهو أن ما تركيبه حقيقى بأن يكون حقيقة ملتزمة من قبيل الواحد دون المنزل منزلته اه عبد الحكيم وقوله فليس فيها ما يشعر الخ أى فقول الشارح تركيبا حقيقيا صوابه تركيبا اعتباريا بأن تكون حقيقة اعتبارية ملتزمة باعتبار العقل أو هيئة الخ وقوله حقيقة للطرفين قال معاوية مراده بالحقيقة للطرفين مجموع ذوات منتزعة منهما ولذا قال فيكون كل من الطرفين الخ والذوات اما حقيقية أو اعتبارية كالزبدون كالعمرين في

الاولين وليس قولاً من القولين المشهورين في المعاطيف المتكررة ويمكن أن تجعل الواو في قوله
 واما الخ بمعنى أو التي للتخيير ففيه إشارة إلى القولين (قوله بل في الهيئة المنتزعة) أي في التركيب
 الاعتباري وقوله أو في الحقيقة الملتزمة منها في التركيب الحقيقي (قوله كذلك) خبر لمبتدأ محذوف
 أي وهو كذلك أي مثل المذكور من الواحد وما بمنزلة في التقسيم إلى حسي وعقلي هذا هو الانسب
 بما قبله وجعله في الاطول صفة لعدد (قوله أو مختلف) اقتضى كلامه أن الاختلاف لا يتأتى في
 القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتأتى في الثاني باعتبار الاجزاء المنتزعة منها الهيئة وأجيب
 بأنه لا نظر فيه إلى الاجزاء كالنظر إليها في المركب إنما المنظور اليه في الثاني الهيئة الاجتماعية وهي
 اما حسية فقط أو عقلية فقط كذا في العروس وأيضا المركب من الحسي والعقلي عقلي كما حققه
 الشارح والسيد وان نازعهم صاحب الاطول فراجع (قوله أو ببعضه) بان كان متعددًا مختلفًا
 وفي كلامه تنبيه على أن الحسي هنا مأخوذ بالمعنى الاعم من الحسي فيما قبل لانه فيما قبل يقابل المختلف
 بخلافه هنا (قوله طرفاه حسيان) لابد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلا
 ليشمل نحو قوله

وكان النجوم نحوودجاها * سنن لاح بينهن ابتداء

فان وجه الشبه حسي مع أن السنن والابتداء ليست حسية لكنها زلات منزلة الحسي اه أطول
 (قوله أن يدرك) ضمن يدرك معنى يوجد فعدمه من وقوله من غير الحسي أي من الطرف غير

بل في الهيئة المنتزعة أو في
 الحقيقة الملتزمة منها
 (كذلك) أي المتعدد
 أيضا حسي أو عقلي (أو
 مختلف) بعضه حسي
 وبعضه عقلي (والحسي)
 من وجه التشبيه سواء
 كان بهما حسيًا أو ببعضه
 (طرفاه حسيان لا غير)
 أي لا يجوز أن يكون
 كلاهما أو أحدهما عقليا
 (لا امتناع أن يدرك بالحس
 من غير الحسي شيء) فان
 وجه التشبيه أمر مأخوذ
 من الطرفين موجود

انهم رجال أو أصدقاء مثلاً والسكنات كالحركات في انهار بركات أو أسباب تثير بلا تأثير اه وقوله
 ولذا قال فيكون الخ فيه ان الحقيقة المركبة من معان قد تؤخذ من الطرف المفرد فان افراده
 بكونه متصفا بالوحدة في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل وان كان مركبا الآن يقال مراده
 ان هذا هو منشأ تقريره وان كان التقرير ليس صحيحا وقوله كالزبدون الخ فيه ان السكون
 رجالا أو أصدقاء أو بركات أو أسبابا تثير بلا تأثير ليس حقيقة ملتزمة فافهم (قوله ويمكن أن تجعل الواو
 الخ) وأجاب العدوي بأنه لما كان مجموع قوله اما واحدا واما بمنزلة الواحد بمنزلة تثنى واحد فكأنه
 قيل وجه الشبه اما غير متعدد واما متعدد صح العطف على المجموع اه وهو مأخوذ من سم (قوله
 هو الانسب بما قبله) أي حيث جعله جملة مستقلة (قوله قد يتأتى في الثاني) هو المركب المنزل
 منزلة الواحد بقسميه (قوله المنتزعة منها الهيئة) أي أو المركب منها المجموع ففي كلامه قصور
 (قوله لا نظره) أي الثاني وقوله كالنظر إليها أي الاجزاء وهو راجع للتثنية وقوله في المركب
 لعل المناسب في المتعدد لكن يرد بأنه لا نظر في المتعدد إلى الاجزاء إنما النظر فيه إلى كل وجه وليس
 كل وجه جزء وجه الشبه حتى يراد بالاجزاء أي أجزاء وجه الشبه الافراد فالوجه أن يقال ضمير
 لا نظره فيه عائد على المتعدد وقوله كالنظر إليها في المركب أي على زعم المعترض وقوله انما المنظور
 اليه في الثاني يعني المركب مستأنف لبيان الواقع في المركب فافهم (قوله وهي اما حسية) أي
 كالهيئة الخاصة له من وجود أشياء مشرقة على وجه مخصوص في جنب شيء مظلم كما في قوله وكأن
 النجوم بين دجاها الخ (قوله أو عقلية) أي كعدم الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه
 كما في قوله تعالى مثل الذين حلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجار يحمل أسفارا (قوله بخلافه
 هنا) أي فانه يشمل المختلف (قوله ضمن يدرك الخ) قال شيخنا وغيره لا حاجة اليه لتعديده بمن

الحسى وقوله شئ هو وجه الشبه (قوله والموجود) أى ومن وجه الشبه وقوله فى العقل أى الطرف
العقلى (قوله الاجسام) وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس وقوله أوقائما
بالجسم يعنى من نحو السواد والبياض وكلامه يحتمل أن المقصود افادة أن الجسم يحس ومقام به
من الالوان ونحوها يحس ويحتمل أن المقصود افادة الخلاف بين الحكماء القائلين بأن المرئى لون
الجسم لا هو والمتكلمين القائلين بأنه الجسم فتحتمل أول تنويع الخلاف (قوله أعم) أى أوسع مجالا
وأكثر أفرادا وليس المراد الاعمى الاصطلاحية لعدم صحتها اذ لا تصور تصادق الحسى والعقلى
لتباينهما ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أى طرفا العقلى أعم من طرفى الحسى (قوله
لجواز أن يدرك النخ) بل قد حقق فى غير هذا العلم أن النفس فى مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها
ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس اه أطول (قوله يعنى
يجوز النخ) تفسير للاعمية (قوله اذلا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس) كقيام العلم بزيد (قوله
ولذلك يقال) أى لكون الوجه العقلى أعم (قوله بالوجه العقلى) أى كائنا بالوجه العقلى وقوله
بالوجه الحسى أى كائنا بالوجه الحسى (قوله يعنى أن كل ما) أى طرف يصح النخ وليس المراد العموم
والخصوص بالمعنى المنطقي وكتب أيضا قوله يعنى أن كل النخ يعنى أنه أعم تحققا اذ كل طرفين يتحقق
فيهما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف
أى طرفا التشبيه بالوجه العقلى أعم من طرفى التشبيه بالوجه الحسى اذ كل ما يصلح طرفا للثانى يصلح
طرفا للأول دون العكس وفى الكلام نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسى يحتمل أن لا يكون
فيه أمر عقلى له مزيد اختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسى دون العقلى كذا
فى الأطول (قوله فان قيل النخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله فان قيل الخ
حاصله قياس من الشكل الاول هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كلى ينتج وجه الشبه كلى
فتؤخذ النتيجة صغرى لقوله والحسى ليس بكلى فيكون قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه
كلى ولا شئ من الحسى بكلى ثم تعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول فيصير وجه الشبه كلى
ولا شئ من الكلى يحسب ينتج وجه الشبه لا يكون حسيا اه سم هذا هو الانسب بعبارة المتن
وان شئت جعلت السؤال قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه مشترك ولا شئ من الحسى

فيهما والموجود فى العقل
انما يدرك بالعقل دون
الحس اذ لا يدرك بالحس
لا يكون الاجسام أوقائما
بالجسم (والعقلى) من
وجه التشبيه (أعم) من
الحسى (لجواز أن يدرك
بالعقل من الحسى شئ)
يعنى يجوز أن يكون
طرفاه حسيين أو عقليين
أو أحدهما حسيا والآخر
عقليا اذلا امتناع فى قيام
المعقول بالمحسوس
وادراك العقل من
المحسوس شئ (ولذلك
يقال التشبيه بالوجه
العقلى أعم) من التشبيه
بالوجه الحسى يعنى أن
كل ما يصح فيه التشبيه
بالوجه الحسى يصح بالوجه
العقلى من غير عكس
(فان قيل هو) أى وجه
التشبيه (مشترك فيه)
ضرورة اشتراك الطرفين

الابتدائية على أنه يصح جعل الجار والمجرور حالا مقديما من شئ (قوله وكلامه يحتمل الخ) لا يقال فيه
إن هذا ليس قولاً من القولين إلا أن يكون هناك ثالث لأننا نقول ليس المراد أنه يبين لقول الثالث
بل يبين لقول المتكلمين فانهم لا يمنعون رؤية لغير الجسم وأما قوله والمتكلمين القائلين بأنه الجسم
فالمعنى لا غيره ودونه فلا ينافى قولهم بأن غيره يرى فافهم (قوله بل قد حقق الخ) أى فالادراك بالعقل
من المحسوس واقع (قوله وليس المراد العموم الخ) أى بحيث يصدق أحدهما بنفسه على الآخر
(قوله وفى الكلام نظر الخ) تقدم عن عبد الحكيم أن زيادة الخصوصية باعتبار قصد المتكلم فيمتأنى
التشبيه فى الوجه العام ولو الوجود على أن الكلام فى الصحة والامكان (قوله ثم تعكس الكبرى
النخ) ليس ذلك لعدم انتاج الشكل الثانى للمقصود بل لأنه هو الاقرب للطبع كما قال الاخضرى
وهى على الترتيب فى التكميل (قوله هذا هو الانسب بعبارة المتن) أى لأن قوله فهو كلى نتيجة
الشكل الاول وصغرى الشكل الثانى (قوله وان شئت جعلت الخ) وعليه فقوله فهو كلى

فيه (فهو كلى) ضرورة أن الجزئى بمنع (٧٠) وقوع الشركة فيه (والحسى ليس بكلى) فطع ضرورة أن كل حسى

فهو موجود فى المادة
حاضر عند المدرك ومثل
هذا لا يكون الا جزئيا
ضرورة فوجه الشبه
لا يكون حسيا قطعاً (قلنا
المراد) بكون وجه الشبه
حسياً (أن أفراداً) أى
جزئياته (مدركة بالحس)
كالجرة التى تدرك بالبصر
جزئياتها الحاصلة فى
المواد فالحاصل أن وجه
الشبه اما واحد أو مركب
أو متعدد وكل من الاولين
اما حسى أو عقلى والاخير
اما حسى أو عقلى أو مختلف
فتصير سبعة والثلاثة
العقلية طرفاها اما
حسيان أو عقليان أو
المشبه حسى والمشبه به
عقلى أو بالعكس فصارت
ستة عشر قدما (الواحد
الحسى كالجرة) من
المبصرات (والخفاء)
يعنى خفاء الصوت
من المسموعات (وطيب
الرائحة) من المشمومات
(ولذة الطعم) من المذوقات
(ولين الملمس) من
الملموسات (فيما مر) أى
فى تشبيه الخلد بالورد
والصوت الضعيف بالهمس
والنكهة بالعنبر والريق
بالخمر والجلد الناعم بالحرير
وفى كون الخفاء من

بمشترك ينتج لاشئ من وجه الشبه بحسى (قوله فهو كلى والحسى ليس بكلى) فيه تطويل ويكفى
هو مشترك فيه والمشارك فيه ليس بحسى بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز
العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه اه أطول (قوله فهو موجود فى المادة) أى الجسم
(قوله قلنا) أى على وجه التسامح (قوله المراد) يعنى المراد المصطلح عليه فى لفظ الحسى اه
أطول (قوله جزئياتها الحاصلة فى المواد) كالجرة الجزئية الحاصلة فى خد زيد وأما الجرة الكلية
فغير مدركة بالحس لان الماهية من حيث هى أمر معقول كلى لا مدخل للحس فيه وانما يدركه العقل
(قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مر بالمنزل منزلة الواحد (قوله اما حسى أو عقلى) فهذه أربعة
(قوله والثلاثة العقلية) أى الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد العقلى والمراد العقلية الصرفة
والافوجه الشبه المركب من أشياء بعضها عقلى وبعضها حسى عقلى لان مجموع الحسى والعقلى من
حيث هو مجموع لا يكون الامدرك كالعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما صرح بذلك
الفنرى نعم لا يرد وجه الشبه المتعدد الذى بعضه حسى وبعضه عقلى لادراج الشارح له فى الحسى فى
قول المصنف والحسى طرفاه حسيان لا غير وان كان غير حسى بجميعه وغير عقلى بجميعه وهذا
التحرير يعلم ما فى كلام يس هنا من التخليط فافهم وكتب أيضا قوله والثلاثة العقلية أما الثلاثة
الحسية والمختلف فطرفا كل من الاربعة لا يكونان الاحسيين وكذا وجه الشبه المركب من حسى
وعقلى الذى هو أحد صور ما هو بمنزلة الواحد فانه عقلى وواجب حسية طرفيه كما فى الفنرى (قوله
الواحد الحسى الخ) شروع فى تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم اه أطول (قوله
فيما مر) أى فى تشبيهات مررت (قوله تسامح) وجهه أن الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو
الصوت الخفى والطيب ليس بمشموم بل المشموم الرائحة واللذة ليست مذوقة بل المذوق الطعم
فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفى وأن تجعل الاضافة الطيب الى الرائحة واللذة الى الطعم من اضافة
الصفة الى الموصوف على أن الحق أنه لا تسامح بالنسبة الى الخفاء لان المراد به هنا ما يقابل الجهر

اما تعليل للاشتراك أو تفريع عليه اه شيخنا (قوله بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر) أى
لأنه ما وقع فيه الاشتراك بالفعل (قوله من منافاة ما يجوز العقل الخ) أى الذى هو الكلى لأنه ما
يجوز فيه الاشتراك وان لم يقع اشتراك بالفعل (قوله الى مجرد مفهومه) أى مفهوم الكلى وهو
ما يجوز العقل فيه الاشتراك وعبارته توهم خلاف المراد (قوله أى على وجه التسامح) أى أن
كون وجه الشبه حسيا فيه تسامح اذا حسى انما هو افراد (قوله ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه
الخ) فى عبد الحكيم أن المركب من الحسى والعقلى عقلى وان كان بعض أجزائه حسيا ويجوز
أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليا مركبا من الحسى والعقلى اه فتدبر (قوله شروع فى تمثيل
الاقسام الخ) لست ولم يستوفها بل مثل لعشرة وترك ستة فانه مثل للواحد الحسى وهو يحتاج الى
مثال واحد لكنه عدد أمثله نظرا لكون الخواص خمسة وذكر للواحد العقلى أربعة أمثله لأن
أقسامه كذلك ومثل للمركب الحسى وهو يحتاج الى مثال واحد وانما مثل له بثلاثة أمثلة نظرا لافراد
الطرفين وتركيبهما واختلافهما ومثل للمركب العقلى بمثل واحد وكان مقتضاه أن يمثل له بأربعة
أمثلة لأن أقسامه كذلك وكذلك صنع فى المتعدد العقلى كما يعلم ذلك من الوقوف على كلامه مع أن تحته
أربع صور فأل فى الاقسام للجنس الصادق ببعض فتدبر (قوله لأن المراد به هنا ما يقابل الجهر)

المسموعات والطيب من المشمومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقلى كالعراء عن الفائدة والجرة)

فيكون مسموعاً مثله كذا في القنري ونظر سم في قوله على أن الحق النح بأن الظاهر أن الجهر أيضاً صفة للصوت غير مسموعة وإنما المسموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد ترك همزته فيقال جرعة مثل ككرة كما قالوا للراءة مرة قنري ويقال فيها الجرعة كالكرهية والجرائية كالكرهية والجرابة بالياء على وزن الكراهية شاذ (قوله أي الشجاعة) لا فرق بين الشجاعة والجرأة في اللغة والفرق بينهما بأعمية الجرأة لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فتختص بالعقلاء إنما هو عرف الحكماء كذا في الأطول (قوله أي الدلالة الخ) وقالت المعتزلة هي الدلالة الموصولة (قوله واستطابة النفس) من الإضافة إلى الفاعل يقال استطاب الشيء وجده طيباً اه أطول (قوله في تشبيه وجود الشيء) هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبراً عن الواحد العقلي اه أطول (قوله العديم) فعيل بمعنى مفعول من عديم كعلمه أي فقده أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن في اللغة من المتكلمين ولم يثبت في اللغة انعدم وإنما تكلم به المتكلمون والعديم تعارف في اللغة في لاحق النفع فاعل العديم أو نائبه اه أطول (قوله فيما طرفاه عقليان) هذا وما يأتي في الأمثلة من نظائرها إشارة لنسكتة تعدد الأمثلة (قوله والرجل الشجاع) نبه على معنى الجرأة فلذا لم يقل والرجل الجريء كما هو الظاهر اه أطول (قوله ويفصل) أي يميز (قوله بخلق شخص كريم) حمل الشارح التركيب على الإضافي مع احتماله للوصفي لعدم احتياجه إلى التجوز بخلاف جملة على الوصفي لانه حينئذ من باب عيشة راضية (قوله كالعرءاء عن الفائدة مثلاً) أي واستطابة النفس لما فيه من شائبة التركيب اه مطول وفي دعوى التسامح مع قوله الآتي أن التقييد لا ينافي الأفراد نظر قال السبكي ولأن المراد بالواحد ما لم يكن هيئة منتزعة من عدة أمور ولم يكن أمورا كل منها وجه الشبه لا ما ليس فيه تركيب أصلاً اه سم (قوله والمركب الحسي الخ) المركب الحسي من وجه الشبه لا يكون طرفاه إلا حسيين فلا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار أفراد

أي لا مقابل القوة مثلاً حتى يكون غير مسموع (قوله وقد ترك همزته فيقال جرعة مثل ككرة) أي بضم الجيم ومقتضاه أن أصله جرأة بضم الجيم مهموز افتكون الجرعة في كلام الشارح بضم الجيم وهو ما يفيد كلام القاموس وصرح به الدسوقي لأنه مخالف لقول الناظم
وجرأة جرأة جرائية * بجرعة كراهية طواعية
وجرأة جرأة بالضم * لحن فخذ عن ثقة في العلم

والجرعة مثله كما في القاموس لأنها في كلام الشارح بالضم وفي البيت بالفتح فتدبر (قوله بما صدر عن روية) فيه إشارة إلى أن الشجاعة كما تطلق على الملائكة المخصوصة تطلق على أنزها أيضاً اه عبد الحكيم (قوله وقالت المعتزلة هي الدلالة الموصولة) أي بالفعل وأما قول الشارح توصل أي شأنها ذلك سواء وصلت بالفعل أم لا وبعضهم حمل قول الشارح توصل على التوصيل بالفعل فاعترض على المحشي بأن ما في الشارح هو مذهب المعتزلة فقوله وقالت المعتزلة الخ مكرر معه لكن في المطول أي الدلالة الموصولة إلى المطلوب قال عبد الحكيم فسرهما على مذهب الاعتزال متابعاً للسكاكي ولأنه الأنسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلاً إلى شيء (قوله ولأن المراد بالواحد الخ) أي فأريد بالواحد ما يقابل الهيئة والمتعدد في الحقيقة الملتزمة كالعرءاء عن الفائدة (قوله باعتبار أفراد

على وزن الجرعة أي الشجاعة وقد يقال جرأة وجرأة بللدة (والهداية) أي الدلالة إلى طريق بوصل إلى المطلوب (واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعده) فيما طرفاه عقليان إذ الوجود والعدم من الأمور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالأسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبّه به حسي فبالعلم بوصل إلى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الأشياء فوجه الشبه بينهما الهداية (و) تشبيه (العار بخلق) نخص (كريم) فيما المشبه حسي والمشبّه به عقلي ولا يخفى ما في هذا الكلام من اللبس والنشر وما في وحدة بعض الأمثلة من التسامح كالعرءاء عن الفائدة مثلاً (والمركب الحسي) من وجه الشبه طرفاه أما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب

الطرف وتركيبه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرف الى الحسى والعقلي والمختلف تنبيه على أن الطرف أيضا مقصود بالبحث كالوجه وليس أحدهما تبع للآخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم أى التقسيم باعتبار الافراد والتركيب دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منزعمة من أشياء يشترك في تلك الهيئة هيئتان منزعمتان كذلك بان يعمهما تلك الهيئة وهما الطرفان المركبان فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك في مركب يعمهما فلا يمكن أن يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه

الطرف وتركيبه (أى واختلافه) (قوله ولم يشر الى تقسيم الطرف) أى لم يقسم الطرف الى ذلك قبل التمثيل كما فعل في التقسيم باعتبار الحسية والعقلية (قوله لأنه) أى تقسيم الطرف الى المفرد والمركب والمختلف (قوله باعتباره) أى اعتبار أفراد الطرف وتركيبه واختلافه (قوله ولم يكتف بذلك) أى بالحصول في الضمن بان يقسم الوجه باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما (قوله تنبيه الخ) أى واكتفى بالتنبيه في الاول ولم يتج الى ثانيا (قوله وفي الشرح الخ) هذا كلام آخر لاتعلق له بما سبق (قوله يشترك في تلك الهيئة هيئتان منزعمتان الخ) سواء كانتا هيئتان الهيئتان هما المشبه والمشبه به كما اذا كان الطرفان مركبين أو لم يكونا هما المشبه والمشبه به كما اذا كان الطرفان مفردين أو كان أحدهما هو المشبه أو المشبه به كما اذا كان الطرفان أحدهما مفردا والآخر مركبا وعلى هذا فقوله وهما الطرفان المركبان أى في بعض الصور وبمحتمل أن مراده أنه قد يشترك في تلك الهيئة هيئتان منزعمتان الخ في المشبه والمشبه به وليس المراد أنه لا بد أن يشترك في تلك الهيئة هيئتان منزعمتان الخ هما المشبه والمشبه به حتى يقال ان ذلك يفيد أن طرفي وجه الشبه المركب لا يكونان الامر كين وهو خلاف الغرض (قوله هذا تنقيح كلامه) عبارته في المطول * فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص المصنف هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد * قلت يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به أن يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ضرورة أن الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة أن وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب أن تقصد الى عدة أشياء مختلفة أو الى عدة أوصاف لشيء واحد فتزعم منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبه به أو وجه شبه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بأن كلام من المشبه والمشبه به هيئة منزعمة على ما سيجي وان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى عليك أن وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى أعنى أن لا يكون معنى منزعما من عدة أشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لأن تركيب الطرفين بهذا المعنى أعنى بمعنى أن تقصد الى متعددين وتزعم منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما تشبها وانما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتمل وبهذا يظهر أن ما ذكره في المفتاح من أن وجه الشبه يكون اما مركبا او غير واحد او غير واحد وغير الواحد اما أن يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما أوصاف مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة أو لا يكون في حكم الواحد محل نظر اه وقوله الى عدة أشياء أى فيما اذا كان الطرف مركبا وقوله أو الى عدة أوصاف أى

ولا بد من بيان أنه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه الهيئتين المنزعتين في غير الهيئة من كونهما معجبتين أو مرغوبتين أو مكرهتين إلى غير ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه أطول ملخصا (قوله ههنا) أى في الطرفين إذا كان وجه الشبه مركبا اه يس (قوله أن تقصد الخ) أى فالمراد به هنا أحد قسمي ما هو بمنزلة المفرد وهو الذي تركيبه اعتباري (قوله ههنا) أى في الطرفين والوجه اه يس (قوله في الانسانية) انظر ما لو عبر عن معنى الانسانية بلفظين كأن يقال زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة ويقصد اشتراكهما في المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل بمنزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثاني (قوله لاح) هو كالأح بمعنى بدا والصبح ضوء

فما إذا كان الطرف مفردا وقوله وحينئذ لا يخفى الخ جواب عن قوله ولم خصص التقسيم بوجه الشبه الخ وقوله في هيئة تعميمها وتشملها أى عموم السكلى جزئياته فتكون تلك الهيئة المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن تكون تلك الهيئة أيضا منزعة من متعدد وقوله فليتأمل أى حتى لا يتوهم أنه يجوز أن يكون الهيئتان المنزعتان من متعددتين مشتركتين في أمر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب الطرفين تركيب وجه الشبه وقوله وبهذا يظهر الخ أى بما ذكرنا من أن المركب سواء كان طرفا أو وجه شبه لا يكون الا هيئة منزعة لا حقيقة ملتزمة من أجزاء مختلفة وقوله محل نظره لأنه جعل الحقيقة الملتزمة قسمين وجه الشبه المركب هذا هو النظر الذي ذكره فيما سبق بقوله وفيه انظر ستعرفه وقد عرفت اندفاعه اه عبيد الحكيم وقوله أى فيما إذا كان الطرف مركبا الخ فيه نظر ظاهر علم مما مر قريبا وكتب معاوية على قول الشارح طرفاه مفردان الخ بخلاف الواحد فان طرفيه مفردان لا غير لأن التركيب في الطرفين أو في أحدهما يستلزم التركيب في الوجه أى يستلزمه في قصد البلاء لأن قصد وجه واحد غير مركب قصور حينئذ لأنه بعض الوجه حينئذ لا كما فلا يليق بهم وأيضا يشعر به لأنه فائده ولولا واضع بلا فائدة كما لا يخفى فلولاه لم القصور في نظره والضياع فهو لازم قطعا وهذا مراد قول المطول ان تركيب الطرفين بمعنى أن تقصد إلى متعددين فتتزع منهنما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعميمها انما يكون إذا وجه الشبه مركبا فليتأمل اه الآن في ظاهر قوله ثم تقصد إلى قوله في هيئة تعميمها نوع مصادرة بأخذ المدعى جزأ من الدليل وتأويله أن مراده به لزومه لا أخذه جزأ فلام مصادرة أو ان مراده به هيئة تعميمها مطلق صفة لا هيئة منزعة ولذا لم يصفها بمنزعة فلام مصادرة ولهذا كله قال فليتأمل اه وقوله لأن التركيب في الطرفين أو في أحدهما يستلزم الآخر فيه أن التركيب في الوجه وحده أو مع أحد الطرفين لا يستلزم التركيب في الطرفين أو في أحدهما ولا فرق وما ذكره من التعليل ستعلم ما فيه وقوله لأن قصد وجه الخ محل منع وقوله لأنه بعض الوجه الخ فيه أن كونها محبوبتين أو مكرهتين أو نحو ذلك ليس بعض الوجه كما لا يخفى ومن ذلك يعلم رد قوله بعد وأيضا الخ فتدبر (قوله ولا بد من بيان أنه لا يجري الخ) فيقال هذا معلوم من كلام الشارح بالقياس على وجه الشبه الواحد لان وجه الشبه المتعدد النظر فيه لكل واحد على حدته وكل واحد على حدته لا يتأني فيه تركيب الطرفين للتعليل الذي ذكره الشارح بعينه اه شيخنا فيه أنه لا يجب أن كل واحد واحدا بل يجوز أن كل واحد مركبا فتدبر (قوله على أنه يمكن تشبيه الهيئتين الخ) قد علمت

ههنا أن تقصد إلى عدة أشياء مختلفة فتتزع منها هيئة ونجعلها مشبها أو مشبها به ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشببه به هيئة منزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعتمد إلى عدة أوصاف لشي واحد فتتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشببه به في قولنا زيد كالأسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد الامتلا منزلة الواحد فالمركب الحسى (فيما) أى في التشبيه الذي (طرفاه مفردان كما في قوله وقد لاح في الصبح الثريا

الصباح وهو حرة الشمس في سواد الليل والثريا تصغر ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران للمرأة المقلوبة سمي بتصغيرها النجم لكثرة كواكبها مع ضيق المحل اه أطول (قوله كاترى) الكاف في مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كاترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان أظهر في إفادة المعنى وفي اعراب كاترى وجوه أقربها أنه في موضع المصدر أى ظهر ظهورا مثل ما تراه اه فنرى وفي الحفيد أن الكاف بمعنى على والظرف صفة أو حال من الثريا يعنى أن مشابهة الثريا بالعنقود على تقدير الحالة الرئيسية وباعتبارها لانها في نفس الامر كواكب كبار فلا تثبت المناسبة بينهما الا على ما ذكرنا (قوله كعنقود ملاحية) الاضافة للبيان (قوله من تقارن) ابتدائية (قوله الصور البيض الخ) هي النجوم المتعددة في الثريا وأفراد النور المتعددة في العنقود (قوله المستديرة) انظر هل الواقع استدارة صور النور (قوله في المرأى) أخذه من قول الشاعر كاترى وهو قيد للتقارن لانه لا تقارن في الحقيقة وللبياض لانه لا لون في الفلكيات أولا علم بالونها وللصغر إذ هي في الواقع كبار فايشعر به قول الشارح وان كانت كبار في الواقع من تعلقه بالصغار تخصيص بلاخص كذا في الاطول (قوله أى لا مجمعة الخ) عبارة الاطول على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن ثم قال وجعل الكيفية المخصوصة نغيا للتلاصق والتضام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف في شرح المفتاح مشتمل على لغواذ لا تنطوى شدة الافتراق تحت التقارن عرفا اه (قوله منضمة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار بأن قوله الى المقدار المخصوص حال

ما تقدم عن معاوية وعلمت ما فيه (قوله وهو حرة الخ) الضمير راجع للصباح (قوله للمرأة المقلوبة) أى كثيرة المال فالمرأة كثيرة المال يقال لها ثروى (قوله لكثرة كواكبها مع ضيق المحل) أى فكما أن المرأة محل ضيق أى شئ واحد وجد فيه مال كثير كذلك الثريا محل ضيق فيه كواكب كثيرة اه شيخنا وبمحتمل أن قوله مع ضيق المحل مأخوذ من التصغير (قوله الكاف في مثله ليست الخ) عبارة عبد الحكيم قوله كاترى الكاف لتشبيه مضمون جملة قد لا يحسن بمضمون جملة ترى كما أنها في المفرد لتشبيه مفرد بمفرد ولا فعل يتعلق به هذا الجار نص عليه في الرضى والمعنى الثريا الشبهة بالعنقود لاحت في الصبح كما تراه وجهه حالا أو صفة للثريا والكاف بمعنى على أو صفة مصدر محذوف لظهور المرئى المحسوس أو خبر مبتدأ محذوف كما قيل تكلف كما لا يخفى اه وقوله بمضمون جملة ترى الصواب بالمفرد الذى هو مدخول الكاف (قوله وافراد النور) أى العنب (قوله رحمه الله المستديرة) فيه أن هذا يخالف ما مر من أن العنب الملاحى فيه طول وأجيب بأن الطول يحدث فيه بعد طيب وأما في حال صغره فهو مستدير والتشبيه في حال صغره أى حين مقاربة الانتفاع به لا في حال كبره اه دسوقى وقديقال الاستدارة لا تنافى الطول كما في البوصة (قوله اذ لا تنطوى شدة الافتراق الخ) أى لان التقارن لا يصاحبه شدة افتراق حتى يحتزرن عنها بقوله على الكيفية (قوله رحمه الله منضمة الى المقدار المخصوص) أى حال كون تلك الكيفية السابقة منضمة الى مقدار كل منهما القائم بمجموعه من الطول والعرض ولا يقال لا حاجة لهذا مع قوله أولا الصغار المقادير لأن ذلك باعتبار كل حبة وكل نجمة والمراد هنا المقدار القائم بالمجموع على أنه لو أريد هنا مقدار كل حبة وكل نجمة لم يتكرر مغه لأن صغر المقدار مطلق والمقدار المخصوص من الطول

كاترى *

كعنقود ملاحية) بضم الميم وتشديد اللام عنب أبيض في حبه طول وتخفيف اللام أكثر (حين نورا) أى تفقح نوره (من الهيئة) بيان لما في قوله كما في قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى) وان كانت كبارا في الواقع حال كونها (على الكيفية المخصوصة) أى لا مجمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا شديدة الافتراق منضمة (الى المقدار المخصوص) من الطول والعرض فقد نظر الى عدة أشياء وقصد الى هيئة حاصلة منها والطرفان مفردان لان المشبه هو الثريا والمشببه هو العنقود مقيدا بكونه عنقود ملاحية

من الكيفية ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فيصح نصب الحال عنه ويصح جعله حالا من التقارن كذا في الاطول قال يس وما اقتضاه كلامه من أن الحال لا تأتي من الحال صحيح كما هو مقتضى متن الكافية وكذا لا تأتي من التمييز ولا من المفعول المطلق نعم تأتي من المفعول معه كما في المتوسط اه (قوله في حال اخراج النور) قال في الاطول أقول بعد تحقيق المركب دخول حين النور في المشبهة أيضا لا يوجب التركيب إذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئته من عدة أمور (قوله والتقيد لا ينافي في الافراد) أي لكن لما كانت تلك المقيدات لها وضع مخصوص ولون مخصوص ومقدار مخصوص وكل منها كالمستقل عن الآخر تأتي اعتبار هيئته مأخوذة من تلك الاجرام (قوله أي والمركب الحسي) أي الوجه المركب الخ (قوله كأن) ان جعل كأن للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان أداة التشبيه أيضا محذوفة ويكون كقولك أظن زيدا أسدافيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كأن اه أطول (قوله مثار النقع) اسم مفعول والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وجعلها في الاطول بيانية (قوله وأسيافنا) بالنصب عطفا على المثار بواو المقارنة كما في كل رجل وضعته وهذا معنى قول الشيخ ان أسيافنا في حكم الصلة لثار لثاليق في التشبيه تفرق يعني أنه متصل بالثار ومنظم معه ومن تيمته وليس مستقلة في الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اه أطول (قوله تهاوى كواكبه) أي طائفة بعد طائفة لا واحد ابعد

في حال اخراج النور
والتقيد لا ينافي في الافراد
كما سيحى ان شاء الله تعالى
(وفيها) أي والمركب الحسي
في التشبيه الذي (طرفاه
مركبان كما في قول بشار
كأن مثار النقع) من أثار
الغبار أي هيج (فوق
رؤسنا
* وأسيافنا ليل تهاوى
كواكبه)
أي يتساقط بعضها اثر

والعرض أمر معين فافهم (قوله مفعول بالواسطة) وان كان متعلق الجار والمجرور الذي هو العامل فيه حالا فقول بعض المشايخ ان مراده أن قوله على الكيفية مفعول به للتقارن بواسطة الحرف منحرف (قوله كما في المتوسط) هو العلامة الرضى على متن الكافية فانه شرعها بشروح كبير وصغير ومتوسط قاله بعض المشايخ (قوله دخول حين نورا) أي وملاحية (قوله اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئته) أي والمشبهة هنا ليس هيئته منتزعة من عدة أمور (قوله تأتي اعتبار هيئته من تلك الاجرام) أي تكون تلك الهيئته وجه شبه ودفع بالاستدراك ما يتوهم من أن أفراد الطرفين لا يتأتى معه تركيب وجه الشبه ومحصل الدفع أنه لما كان كل من الطرفين ذا أجزاء صحت أن ينتزع من ذلك هيئته تكون وجه شبه (قوله عطف على المثار بواو المقارنة) أي فالواو للعطف والمقارنة مستفادة منها بواسطة المقام كما في المثال وفي المطول ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لأن الواو فيها معنى مع اه قال عبد الحكيم يعني نصب الاسياف ليس باعتبار أنه معطوف على اسم كان ليكون تشبيها مستقلا بل باعتبار أنه مفعول معه فان السيوف مصاحب النقع سواء كان المثار مصدرا كما هو ظاهر كلام الشيخ أو اسم مفعول كما هو مراد الشيخ على ما صرح به الشارح فانه اذا كان التقدير النقع المثار يكون في المثار ضمير النقع اه وقوله فان السيوف مصاحب النقع لعل الاولى مصاحب مثار النقع وقوله فانه اذا كان الخ تعليل لكونه اسم مفعول وقوله ضمير النقع أي واذا تحمل الضمير كان اسم مفعول لا مصدرا (قوله في حكم الصلة لثار) الذي في المطول والاطول نقل عن الشيخ في حكم الصلة للمصدر اه وقوله في حكم الصلة للمصدر أي سواء كان لفظ مثل مصدر أو اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد المصدر وانما زاد لفظ حكم لانه ليس معمول للمصدر لأنه مفعول معه والعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كان لانه قيد له ومقارن معه فيكون في حكم الصلة اه عبد الحكيم (قوله المستفادة من العاطف) قال في الاطول عقب

واحد كما في الاطول (قوله والاصل تنهاوى) وجعله ماضيا لم يؤثرت لجواز ترك تأنيث المسند الى
ظاهر الجمع الغير السالم بخلاف باطائف كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل الماضى في
معرض الحال وكالاتمرار التجددى قال في الاطول وايضا صيغة الماضى تفيد وصف الليل بالخلو
عن الكواكب فيلزم تشبيهه بشار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ايل
تنهاوى فانه يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل كما يحكم
بذلك الذوق الصائب (قوله حذفت احدى التاءين) وهل المحذوفة الاولى والثانية خلاف (قوله
بفتح الهاء) أى وكسر الواو وتشديد الياء قال الفزرى وأما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود وفى
الاطول ما يخالف ذلك فراجع (قوله مستطيلة) حقيقة فى السيوف ونخيل فى النجوم فانه
يتخيل فيها الاستطالة عندها (قوله فى جوانب الخ) فالسيوف فى ظلمة الغبار والكواكب
فى ظلمة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف
بالكواكب (قوله بل عمدا الى تشبيه هيئة السيوف الخ) كلامه يعطى أن التشبيه بين هيئة
السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع
المنافاة بان المراد تشبيه الهيئة المشقة على السيوف الخ وقوله وكذا فى جانب المشبه به فان
للكواكب أى التى اشغلت عليها هيئة المشبه به (قوله وترسب) أى تسفل (قوله وعلى أحوال
الى قوله والانخفاض) لم يظهر له كبير فائدة بعد قوله وهى تعلو وترسب الى قوله مختلفة فتأمل
(قوله تنقسم بين الخ) أى اقسام اذ اثر بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهاب
بمنة ويسرة وخلفا وبلاستقامة الذهاب أماما (قوله والارتفاع والانخفاض) هما لدخولهما فى
حيز التحرك بسرعة فيفيدان مالا يفيد قوله تعلو وترسب اه سم (قوله وكذا فى جانب المشبه
به) أى مثل ما ذكر يقال فى جانب المشبه به فى الجملة فلا يرد أن مما ذكر مالا يجزى فى جانبه

ذلك ولم يرد الشيخ أنه مفعول معه وعامله المثار لأن النقع ليس معمول للشار لانه لم يعتد حتى يكون
له معمول وحذف المعتد عليه تكاف لا يعتد عليه ولو جعلت المثار مصدرا لكان النقع مفعوله بلا
كلفة وكان أسيا فنامفعولا معه وكان هذا أنسب بكلام الشيخ اه وقد علم ما فيه من كلام عبيد
الحكيم السابق فتدبر (قوله كاستحضار الصورة العجيبة) أى واستحضارها يشعر باعتبارها
فى التشبيه فلا يقال هذا يقتضى أن الماضى مراد فيلزم التشبيه هنا بالليل الخالى عن الكواكب وهو
لا يصح (قوله وكالاتمرار التجددى) واستمرار النهاوى يشعر بالتساقط فى جهات كثيرة
من السفلى واليمين واليسار والتداخل والتلاقى والتصادم فيكون مشعرا بما أشار اليه الشارح فى
قوله وكذا فى جانب المشبه به الخ (قوله وأما بضم الهاء الخ) كذا فى الاساس وشمس العلوم وفى
القاموس كلاهما بمعنى السقوط أو بالضم للسقوط وبالفتح للصعود كذا فى عبد الحكيم (قوله
ولعل المراد بالاعوجاج الخ) فديرادبالاعوجاج كون الحركة غير مستقيمة وبلاستقامة مقابل
ذلك (قوله مالا يفيد قوله تعلو وترسب) أى فان قوله تعلو وترسب لا يفيد التحرك بسرعة
وقد يقال هو مكرر مع مجموع قوله تعلو وترسب وتحرك بسرعة (قوله أى مثل ما ذكر يقال فى
جانب المشبه به فى الجملة الخ) فيه أنه حينئذ يخالف الهيئة المنزعة من المشبه الهيئة المنزعة من المشبه
به مع وجوب اشتراك الطرفين فى الهيئة المنزعة فكان الواجب على الشارح أن يترك اعتبار علو

بعض والاصل تنهاوى
حذفت احدى التاءين
(من الهيئة الحاصلة من
هوى) بفتح الهاء أى
سقوط (أجرام مشرقة
مستطيلة متناسبة المقدار
متفرقة فى جوانب شئ
مظلم) فوجه التشبيه
مركب كما ترى وكذا
الطرفان لانه لم يقصد
تشبيه الليل بالنقع
والكواكب بالسيوف
بل عمدا الى تشبيه هيئة
السيوف وقد سلت من
أغماذها وهى تعلو وترسب
وتجى وتذهب وتضطرب
اضطرابا شديدا وتحرك
بسرعة الى جهات مختلفة
وعلى أحوال تنقسم بين
الاعوجاج والاستقامة
والارتفاع والانخفاض
مع التلاقى والتداخل
والتصادم والتلاصق
وكذا فى جانب المشبه به
فان للكواكب فى

كالارتفاع (قوله مبسوطه الخ) المراد ما في أجزاءه اتساع فهو غير المنشور مع عدم الاتساع كالخط فلذا ذكر مبسوطه مع قوله نشر أجرام اه يس (قوله فالمشبه مفرد) قال في الاطول وهما بحث وهو أنه يظهر أن المقصود بالتشبيه الشقيق بالهيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق الحجر على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعد أن النظر في المشبه والمشبه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال أن ذلك النظر حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المقيّد فتأمل اه (قوله على ما سيجي) أي في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (قوله ما سيجي في الهيات) من مجيء العام في الخاص كما يقال الحيوان ينجي في الانسان فلا ينافي أن وجه الشبهه نفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول في الموضعين بالهيئة كذا في يس (قوله التي تقع عليها الحركة) أي هيئة الجسم عند حركته وحاصله أن وجه الشبهه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهي قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط كما في حركة المصحف فانه لم يعتبر معشائي من صفات المصحف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن بهما من صفات الجسم كالشكل واللون كما في المرأة في بد الاشمل فقول الشارح من الاستدارة والاستقامة بيان للهيئة في القسم الثاني وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالاولى حذفه ليعم

السيوف فافهم (قوله كالارتفاع) فانه الذهاب من أسفل الى علو وهو غير متأت في النجوم (قوله رحمه الله تواقعا) لم يوجد استعمال التواقع في كتب اللغة المشهورة لكن الشارح تبع الشيخ في أسرار البلاغة وله استعمله ما قياسا أو وجده اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله في تشبيه الشقيق) بناء على أن المشبهه نفس الشقيق مراد به ورد مع قصبه وان ذكر التصوب والتصعد لا اعتبارهما جاز من وجه الشبهه لا من المشبهه فكلاهما فيدله لاجزء منه فهو مفرد والتحقيق أنه الهيئة من الورد لا حجر على قصبه الا خضر مع تصوبه وتصعده فهو مركب وكلاهما جزء من الطرفين لا مجرد قيد للشبهه فالقصد هنا المجموع لانفس المقيّد كما في العنقود المنور والرجل الشجاع وحذفهما من الثاني للدلالة الاول ولا ستزام الاعلام لهما مع معونة المقام وكان في البيت احتيا كالأب أن ذكرهما في الاول وحذف نظيرهما في الثاني وعكس في الرماح اه معاوية (قوله رحمه الله أجرام حمر الخ) أي مع التصوب والتصعد لما عرفت أنها جزء من الوجه اه معاوية (قوله قال يس ويمكن أن يقال الخ) هذا جواب عن قوله بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعد الخ ولم يجب عن قوله وهو أنه لا يظهر أن المقصود الخ اه شيخنا وهذا يدفع ما كتبه بعض المشايخ على قوله فتأمل ما نصه تأملته فرأيت غير ملاق لكلام الاطول كما يعلم ذلك بأدنى تأمل اه فانه مبني على أنه جواب عن قوله وهو أنه لا يظهر الخ فتدبر (قوله فلا ينافي أن وجه الشبهه) أي المركب لا بقيّد كونه بديعا فقوله هو الهيئة أي لا بقيّد كونها تقع عليها الحركة ويدل على ذلك كله قوله ودل عليه بيان المصنف الموصول الخ فان أحد الموضعين هو قوله فيما سبق وفيما طرفاه مركبان كما في قول بشار الخ (قوله كما صرح به الشارح) أي في قوله أي يكون وجه الشبهه الهيئة الخ (قوله في القسم الثاني) أي في كلام المحشي وان كان أولا في كلام المصنف (قوله وقد جعله) أي المذكور من الاستدارة والاستقامة أي استدارة الجسم واستقامته ووجه جعل المصنف له من أوصاف الجسم أنه داخل تحت الكافي في قوله كالشكل واللون ويؤيد الدخول قوله بعد من الاستدارة مع الاشتراق (قوله فالاولى حذفه) أي حذف في قوله من

نهاويها تواقعا وتداخلا واستطالة لا شكالها (و) المركب الحسي (فيها طرفاه مختلفان) أي أحدهما مفرد والآخر مركب (كما مر في تشبيه الشقيق) المراد باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطه على رؤس أجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقرر على ما سيجي ان شاء الله تعالى (ومن يدعي المركب الحسي ما) أي وجه الشبهه الذي (يجي في الهيات التي تقع عليها الحركة)

القسمين سبرامى اه سم وكتب أيضا قوله التي تقع عليها الحركة أى توجد معها أعم من أن تكون هيئة مجرد الحركات أو هيئة الحركات وغيرها فيشمل القسمين اه سم ومنهم من جعل في العبارة قلبا والاصل التي تقع على الحركة فهي العارضة للحركة مع غيرها في الوجه الاول وللحركة وحدها في الثاني واليه أشار في الاطول (قوله من الاستدارة الى آخره) بيان للهيئة (قوله ويعتبر فيها تركيب) أى من الحركة وأوصاف الجسم كما في الوجه الاول أو من الحركات مختلفة كما في الثاني اه يس (قوله أحدهما أن يقرن الخ) لا بد أن يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من أن المصدرية باسم الفاعل ليصح جملة على المبتدأ الذي هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ أيضا لكن لزومه في الموضوعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وان كلا منهما قسم من الهيئة نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتق على صنفين فلا لزوم لان كلا من الاقتران

الاستدارة والاستقامة وقوله ليعلم القسمين أى المذكورين بقوله ويكون على وجهين وأما على كلام الشارح فيكون خاصا بالقسم الاول في كلام المصنف فلا يصح تقسيمه بعد ذلك الى القسمين ويندفع هذا الاعتراض بحمل الاستدارة والاستقامة على استدارة الحركة واستقامتها وراد غيرها نحو سرعتها وبطئها وهذه غير الاوصاف المعترقة بالحركة بها فيكون كلامه شاملا للقسمين على حل الشارح وسيأتى أيضا عن عبد الحكيم (قوله رحمه الله أى يكون وجه الشبه الهيئة الخ) أشار بمجعل وجه الشبه نفس الهيئة الى أن الظرفية المستفادة من قوله في الهيئات ظرفية الجزئية للحكى وهذا التوجيه يصحح الظرفية ولا يدفع الاستدراك اذ يكفي أن يقال ومن بديع المركب الحسى الهيئات التي يقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ فان معناها مجيء التشبيه في الهيئات بان يكون المشبه والمشب به وجه الشبه الهيئة وهو واضح لا غبار عليه والمراد بالهيئة الصفة ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك الهيئة المخصوصة كما يفصح عنه بقوله من الاستدارة أى استدارة الحركة والاستقامة وغيرهما من السرعة والبطء والاتصال والانقطاع وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة معها وجود الجزء مع الكل وبلاستدارة استدارة الجسم واستقامته لأنه حينئذ لا يشمل الوجه الثاني أعنى مجرد الحركة عن الاوصاف ويلزم استدراك قوله ويعتبر فيها التركيب أى تركيب تلك الهيئة اما من الحركة وغيرهما من اوصاف الجسم أو من الحركات المختلفة ليكون وجه الشبه مركبا اه عبد الحكيم وقوله بأن يكون المشبه الخ الواو بمعنى أو وقوله والمراد بالهيئة الصفة وهي صادقة بالمفردة مع أن كلام المصنف في الصفة المركبة فاحتاج الشارح لقوله ويعتبر فيها التركيب ليبين أن المراد صفة مخصوصة فليس مستدركا على هذا بخلافه على ما أتى كما نبه عليه بقوله ويلزم استدراك قوله ويعتبر الخ وقوله كون الحركة على تلك الهيئة المخصوصة أى فهو من وقوع الموصوف على صفته وبهذا يعلم ما في كلام المحشى السابق فتدبر (قوله ببيان للهيئة) هذا ظاهر على ما سبق عن عبد الحكيم لا على ما جرى عليه المحشى من أن الكلام في الهيئة المنترعة من متعدد لا في الهيئة بمعنى الصفة اذ هو على ما جرى عليه ببيان لما انتزعت منه الهيئة لا لنفسها (قوله رحمه الله على وجهين) أى على طريقين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرهما من الاوصاف فتكون الهيئة مركبة منهما أو على نوعين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرهما من اوصاف الجسم أو المقرون فيه بالحركة غيرهما من الاوصاف اه عبد الحكيم (قوله باسم الفاعل) أى القارن بالحركة

أى يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب (ويكون) ما يجىء في تلك الهيئات (على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرهما من اوصاف الجسم كالشكل واللون)

والتجرد صفة للهيات اه فنرى (قوله أن يقرن) أى بوصل والمراد أن يقرن في اعتبار العقل وتركيبه اه أطول (قوله والوضح الخ) وجه الاوضحة أن المفعول وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر في ذلك من عبارة المصنف كذا في الحفيد على المطول ويس وبغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيات نظرف التشبيه لوجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا ما يجي في الهيات التي تقع عليها الحركة فبرى كلامه

غيرها والقارن هو الهيئة على الاسناد المجازى فالهيئة قرنت وجمعت غير الحركة من أوصاف الجسم مع الحركة اه شيخنا ولو أوله المحشى باسم المفعول أو بتقدير المضاف كما سبق عن عبد الحكيم لكان أظهر على أن المحشى جو زحل المصدر المؤول مع عدم الاحتياج الى التأويل تبعاً لبعض النحويين كما في حاشيته على الاشمونى (قوله رحمه الله والوضح عبارة أسرار البلاغة الخ) عبارته في المطول وقد غير المصنف عبارة الشيخ في أسرار البلاغة حيث قال اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة وسعراً الخ قال عبد الحكيم قوله غير المصنف فانه جعل الهيئة التي تقع عليها الحركة من المركب الحسى فلا بد من اعتبار التركيب فيها كما يفصح عنه قول الشارح ويعتبر فيها التركيب وجعلها على الوجه الاول مجموع الحركة والوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثانى مجموع الحركات يدل عليه قوله ولا بد من اختلاط الخ وعبارة الشيخ بريشة عن جميع ذلك فانه اتفاد أن الهيئة التي تقع عليها الحركة موجبة لازدا دقة التشبيه وأن تلك الهيئة قد تكون مقرونة بغيرها من الاوصاف وقد تكون مجردة عنها حتى لا يراد سوى تلك الهيئة وليس في كلامه اشعار بأن تلك الهيئة مركبة من الحركة والوصاف أو الحركات ولم يتعرض الشارح لبيان وجه التغير ولا للجرح والتعديل اشارة الى أن نفس التغير كاف في جرحه وان كان في نفسه صحيحاً سيما اذا صارت بالتغير بعيدة عن فهم المراد اه فراد الشيخ من عبارته مله وظاهرها الاعم وهو أن من يدعي مطلق التشبيه ما يجي في مطلق الهيئة أى الصفة التي تقع عليها الحركة مشبها كانت تلك الهيئة والصفة أو مشبها بها أو وجه شبه مركبة كانت أو لا الحركة الرحي والسهم فانها أيضاً بدعية فيها دقة ما وسعراً كما يظهر بالدق في نحو دار زيد كالرحي وذهب كالسهم وقد صارت بالتغير أخص والاعم أفيد (قوله وتنقسم الى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها) المناسب لعبارة الشيخ وتنقسم الى هيئة الحركة المقرونة بغيرها (قوله أظهر في ذلك الخ) أى فان الشيخ جعل هيئة الحركة مقرونة بأوصاف الجسم نارة ومجردة عنها نارة أخرى والمصنف جعل الحركة مقرونة بأوصاف الجسم نارة ومجردة عنها نارة أخرى فاذا أردت ارجاع كلام المصنف لكلام الشيخ قدرت مضافاً في كلامه أى أن يقرن بهيئة الحركة بغيرها وان تجرد هيئة الحركة عن غيرها (قوله كذا في الحفيد الخ) أولى منه ما سبق عن عبد الحكيم (قوله وعبارة الاطول عقب الخ) هذا توجيه آخر للاوضحة وأتم منه ما سبق عن عبد الحكيم (قوله نظرفا للتشبيه) أى حيث قال ان يجي في الهيئات أى أن يجي التشبيه في الهيئات (قوله لا وجه الشبه المركب) أى لا نظرف وجه الشبه المركب كما صنع المصنف فلزم عليه نظرفية الشئ في نفسه فاحتج لتكافؤ الجواب بأنه من نظرفية الكلى في الجزئى أو العام في الخاص (قوله لا ما يجي في الهيئات) أى لا وجه الشبه المركب الذى يجي في

والاوضح عبارة أسرار
البلاغة حيث قال اعلم

مما يزداد به يحى التشبيه
دقة وسعرا أن يحى في
الهيئات التي تقع عليها
الحركة والهيئة المقصود
في التشبيه على وجهين
أحدهما أن تقتن بغيرها
من الاوصاف والثاني أن
تجرد هيئة الحركة حتى
لا يراد غيرها فالاول (كما
في قوله * والشمس
كالمرآة في كف الاشل *
من الهيئة) بيان لما في
في قوله (الحاصلة من
الاستدارة) مع الاشراق
والحركة السريعة المتصلة
مع موج الاشراق حتى
يرى الشعاع كأنه يهيم أن
ينبسط حتى يفيض من
جوانب الدائرة (ثم
يبدوله) يقال بداله اذ اندم
والمعنى ظهر له رأى غير
الاول (فيرجع) من
الانبساط الذي بداله (الى
الانقباض) كأنه يرجع
من الجوانب الى الوسط
فان الشمس اذا أخذت
الانسان النظر اليها ليتبين
جرمها وجدها مؤدية
لهذه الهيئة وكذلك المرأة
في كف الاشل (و) الوجه
(الثاني أن تجرد) الحركة
(عن غيرها) من
الاصناف (فهناك أيضا)
يعنى كما لا بد في الاول من
أن يقتن بالحركة غيرها

عن شائبة اضطراب ولم يحتاج الى تكلف اه (قوله مما يزداد) أى من الاحوال التي يزداد الخ
وليست ماعبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه مالزم في عبارة المصنف اه فنرى (قوله والهيئة
المقصودة) أى المعبرة وجه الشبه وكتب أيضا ما نصه أى الهيئة الحركية ولومع غيرها (قوله كما في
قوله) أى كوجه الشبه في قوله (قوله في كف الاشل) أى الرجل الاشل والشلل اليبس في اليد
أو ذهابها والمراد هنا المرتعش لان عديم اليد أو يابسها لا يكون في كفه امرأة وقد صرح به السيد
في شرحه للفتاح اه أطول ولان المرأة انما تؤدى الهيئة المقصودة في كف المرتعش اه فنرى
(قوله مع الاشراق) الظاهر أن يضم اليه نموجه فيقول ونموجه الا أنه أخره عن قوله والحركة
السريعة المتصلة لانه مسبب عنها اه أطول (قوله مع موج الاشراق) الموج اضطراب
موج البحر وأراد به الاضطراب مجازا وفي كلامه وضع الظاهر موضع المضمر والظرف حال من
الحركة أى كائنة زمن نموجه اه من الاطول والفنرى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذى
تراه من الشمس كالخيال مقبلا عليك اذا نظرت اليها أو الذى تراه ممتدا كالرمح بعيد الطلوع وما
أشبهه اه أطول (قوله كأنه يهيم) كيم وقوله أن ينبسط أى يريد الانبساط (قوله حتى
يفيض) بفتح الياء أى يسيل وبضمها أى يخرج كفى فاذا أفضن من عرفات (قوله يقال بداله
اذ اندم) ومصدره ممدود يقال بداله بداء وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى أن فاعل
بداضمير راجع الى الرأى المعلوم بدلالة المقام اه فنرى (قوله فان الشمس الخ) تعليل للمعنى
الكلام أى شبه الشمس بالمرآة فيباد كرم الهيئة لان الشمس الخ اه فنرى (قوله ليتبين)
أى ليعلم (قوله وجدها الخ) أى لانه يجدها شديدة الاضطراب والتحرك وشكها استدارة
وشعاعها كأنه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كاد أن يتعدى تلك الجوانب يرجع الى وسط
الدائرة رجوعا وذهابا خياليا بل وذلك الاضطراب والتحرك خيالى أيضا لان حركة الشمس

الهيئة كما فعل المصنف اللازم عليه ظرفية الشئ في نفسه المحتاج لتكلف الجواب السابق (قوله
عن شائبة اضطراب) أى خلل ومراوده بظرفية الشئ في نفسه (قوله الى تكلف) هو الجواب
السابق (قوله أى من الاحوال الخ) والمعنى أن من جملة الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة
وسعرا هذه الحالة وهى محى التشبيه في الهيئات (قوله وليست ماعبارة عن وجه الشبه) والمعنى
عليه أن من جملة أوجه الشبه التي يزداد بها التشبيه دقة وسعرا محى التشبيه في الهيئات وهو فاسد اذ
ليس محى التشبيه في الهيئات من جملة وجه الشبه فيحتاج للتأويل فالضمير في محى عائد على
التشبيه على كل حال لا على ما فقوله حتى يلزم مالزم في عبارة المصنف أى مثل مالزم في عبارة المصنف
في مطلق الخلال فتدبر (قوله أى المعبرة وجه شبه) خلاف ما فى عبد الحكيم وعبارته قوله الهيئة
المقصودة سواء كانت مشبا أو مشباهة أو وجه شبه (قوله رحمه الله ان تقتن) أى تلك الهيئة
اه عبد الحكيم وبدله قوله ان تجرد هيئة الحركة (قوله رحمه الله ان تجرد هيئة الحركة) من
وضع المظهر موضع المضمر اعتناء بشأنه اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله من الاستدارة الخ)
أى استدارة الجسم واشراقه اه عبد الحكيم (قوله الذى تراه من الشمس الخ) هذان بيان
لشعاع في ذاته والا فالمراد منه هنا هو الشعاع المنبسط على سطح الشمس والمرآة كما لا يخفى (قوله
رحمه الله والمعنى الخ) أى بحسب أصل اللغة اه عبد الحكيم يفهم منه أن ما قبله ليس كذلك

ليست على الاضطراب اه قال في الأطول وهذه الهيئة انما تظهر في الشمس بعد تحديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المرأة فانها يؤدبها بادي النظر اليها فلذا جعلت مشبهاتها الشمس (قوله وبعضه الى السفلى) قال في الأطول أو يتحرك نارة الى اليمين ونارة الى الشمال مثلاً اه (قوله ليتحقق التركيب) فضيحه توقف التركيب على جميع تلك الحركات وفيه نظر فانه يتحقق بمطابق تعدد كذا في يس (قوله وهو الحركة) أي بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بحذف الهمزة) أي بعد قلبها لانكسار ما قبلها كما قلب في بادي النظر لذلك كما ذكر في التفسير اه أطول (قوله فانطبقا مرة الخ) وذلك عند جمع طرفيه لقلب الورقة المقروءة احدى صفحتيها ليقرأ ما في الصفحة الاخرى مع التي يليها وينفتح انفتاحاً مرة أخرى وذلك عند قراءة ما في الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها وكثيراً ما تكون هذه الهيئة اذا كان المصحف خفيفاً يسهل جمع طرفيه وتفرق يجمعها وأما ان كان ثقيلاً فالغالب انه ليس فيه الانفتاح أولاً وانطبقاً آخر أو انما يوجد في أثناء القراءة قلب الأوراق والمقصود في التشبيه هو الأول لان تكرار ما يعني بالانطبق والانفتاح في البرق هو الموجود فيه كثيراً وكتب أيضاً قوله فانطبقا مرة وانفتحاً الفاء للسببية كأنه جواب للسائل عن وجه الشبه بين المصحف والبرق اه فترى قال في العروس ولأن تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددة (قوله لان المصحف يتحرك) أي طرفاه في حالتي الانطبق الخ ووجه الشبه هيئة هذه الحركات مع تكررها وهي في المصحف حسية حقيقة وفي البرق تخيلية وذلك لان الواقع فيه ظهور بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لانفتاح أظهر باطنه واذا انعدم تخيل أن ثم باطنه اخفى الانطبق كما في المصحف (قوله في كل حالة الى الجهة) ففي حالة الانطبق الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح الى جهة السفلى لكن يتحرك في كل من الحالتين باعتبار اليمين والشمال الى جهتين ففي حالة الانطبق الطرف الأيمن الى جهة الأيسر والطرف الأيسر الى جهة الأيمن وفي حالة الانفتاح الطرف الأيمن الى اليمين واليسر الى الشمال فن جعل في كل حالة جهة واحدة كالسارح اعتبر العلو والسفل ومن

(قوله فانه يؤدبها) أي الهيئة (قوله بعد قلبها ياء) أي ثم حذفنا لالتقاء الساكنين كما في قاض (قوله كما قلب في بادي النظر الخ) أي قلبت الهمزة ياء ثم حذفنا لالتقاء الساكنين (قوله هو الموجود فيه) أي في الاول وأما المعنى الثاني فليس موجوداً فيه الانطبق مرة واحدة وانفتاح كذلك فلا تكرار (قوله قال في العروس الخ) فيه أن هذا رد الى الاجال وهو المفرد مع امكان التفصيل أي الهيئة المناسبة لاعتباره بلاغة الشاعر مع ظهور ارادته بالاشارة الى اختلاف مخصوص في الحركة وذلك يشعر بأن الاعتبار التفصيل ثم لو فتح هذا الباب أعنى كون امكان اجال يسقط التفصيل انحلت عرى رتب التشبيه المركب الوجه كرة ويسقط اعتباره دفعة اذا ما من تفصيل وتركيب الا ويمكن وجود جملة مشتركة فيه فنقول في عنقود الملاحة مع الثريا الوجه بينهما هو المناسبة في مطلق الشكل واللون وفي مجر الشقيق مع اعلام اليافوت المنشورة على رماح من زبرجد الجامع بينهما وجود جملة متصلة بخضرة والذهاب مثل هذا مما يسقط وجود الدقائق في التشبيه العربي رأساً ولا سبيل اليه فليقهم اه ع ق ومحصله أن وجه الشبه المركب فيه زيادة دقائق واعتبارات فتى أمكن لا يعدل عنه الى غيره (قوله اعتبر العلو والسفل)

من الاوصاف فكذا في الثاني (لا بد من اختلاط حركات) كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة) له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفلى ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفرداً وهو الحركة (فحركة الرحي والسهم لا تركيب فيها) لانحادها (بخلاف حركة المصحف في قوله * وكان البرق مصحف قار) بحذف الهمزة أي قارىء (فانطبقا مرة وانفتحاً) أي فينطبق انطباقاً مرة وينفتح انفتاحاً أخرى فان فيه تركيباً لان المصحف يتحرك في حالتي الانطبق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة

جعل في كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع التركيب) أى التركيب في الطرف كان أوفى الوجه والاشبه أن تجعل اللام للعهد إشارة الى التركيب المبدع ويؤيده كلام الايضاح قاله في الاطول وقال في العروس يعنى أن الوجه قد يكون حسيما مركبا من هيئة السكون ثم قال بقى انه يقال كون الارتفاع هيئة سكون فيه نظرا لان الحركة السكون في الحيز بعد السكون في غيره والجلوس كذلك نعم دوامه سكون اه (قوله في هيئة السكون) أى وحده كما في البيت أو مع اعتبار غير السكون معه على قياس ما تقدم في الحركة كما في قوله في صفة مصلوب

كأنه عاشق قد مدت صفحته * يوم الوداع الى توديع مرئجل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لان تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنقه وصفحته لوداع المعشوق اه ع

أى المتعلق بالجملة (قوله اعتبر اليمين والشمال) أى المتعلقين بالاجزاء ومن جعل في كل حالة ثلاث جهات اعتبر اليمين والشمال المتعلقين بالاجزاء زيادة على العلو والسفل وعبرة عبد الحكيم قوله في كل حالة الى جهة ان اعتبر حركة الانفتاح من الوسط الى الطرف وحركة الانطباق من الطرف الى الوسط ففي كل حالة حركة الى جهة وان اعتبر حركة في الحالتين الى اليمين والشمال ففي كل حالة الى جهتين وان اعتبر مع ذلك من العلو الى السفل وبالعكس ففي كل حالة الى ثلاث جهات اه تدبر (قوله إشارة الى التركيب المبدع) أى بقطع النظر عن تقييده فيما سبق بكونه في وجه الشبه لأن الكلام هنا مطلق (قوله وقال في العروس الخ) مبنى على ما أتى عن الشارح في المطول (قوله أو مع اعتبار غير السكون معه الخ) في المطول ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب

(وقد يقع التركيب في
هيئة السكون

كأنه عاشق قد مدت صفحته * يوم الوداع الى توديع مرئجل

أوقائم من نعاس فيه لوثته * مواصل لقطيه من الكسل

شبهه بالمتطى المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلفظ بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتطى فانه قريب التناول لأن هذا القدر يقع في نفس الراى للمصلوب لكونه أمرا جليا اه وقوله ومن لطيف ذلك أى ما وقع فيه التركيب في هيئة السكون فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو منه في موقف بهيئة القائم من النعاس المتطى المركبة من سكون كل عضو منه في موقعه والتعرض للنعاس واللوثة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبيان سببها واليه أشار الشارح بقوله فلفظ بحسب التركيب والتفصيل فلا يرد أن وجه الشبه في هذا التشبيه ليس بمركب حسي لأن اللوثة والكسل عقليان والمركب من الحسى والعقلى عقلى ولذلك قال بعض الناظرين قوله ذلك إشارة الى مطلق المركب اه عبد الحكيم والصفحة العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم النوم من الفتور واللوثة الاسترخاء والتطى التمدد وقول الشارح شبهه بالمتطى الخ يفيد أن محل الشاهد هو ما في البيت الثانى من تشبيهه بالقائم الخ وقوله الثلاثة هى المتطى وسببها اه فتدبر (قوله في حال امتدادها) يشعر باعتبار صفة الوضع وهو الوجه كما يشعر بذلك قوله قد مدت صفحته وان كان صنيع المحشى بعد حيث قال واعتبر مع ذلك

كافي قوله في صفة كلب
يقى (أى يجلس على
أليته (جلوس البدوى
المصطلى) من اصطلى
بالنار (من الهيئة الحاصلة
من موقع كل عضومنه)
أى الكلب (فى أفعائه)
فانه يكون لكل عضومنه
فى الأفعاء موقع خاص
وللمجموع صورة خاصة
مؤلفة من تلك المواقع
وكذلك صورة جلوس
البدوى عند الاصطلاء
بالنار الموقدة على الأرض
(و) المركب (العقلى)
من وجه الشبه (كحرمان
الانتفاع بالبلغ نافع من
تحمل التعب فى استصحابه

فى قوله تعالى مثل الذين
حملوا التوراة ثم لم
يحملوها كمثل الجار
يحمل أسفارا) جمع سفر
بكسر السين وهو
الكتاب فانه أمر عقلى
منزع من عدة أمور لانه
روى من الجار فعل
مخصوص هو الحمل وأن
يكون المحمول أوعية
العلوم وأن الجار جاهل
بما فيها وكذا فى جانب
المشبه

(قوله كافي قوله) أى كتركيب فى قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أى كوجه الشبه
الذى فى قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف لكامة ما فانه ذكر فى بيانه تركيب المشبه
لاوجه الشبه اذا لاقعاء والهيئة الحاصلة من موقع كل عضومنه الكلب فى أفعائه هى المشبه والهيئة
الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى وموقع كل عضومنه فى جلوس المشبه به اه أطول ثم قال من
الهيئة أى من تركيب الهيئة الخ ثم قال أى ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضومنه البدوى
المصطلى فى جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين (قوله جلوس البدوى) منصوب
بيقى كقعدت جلوسا أو بمحذوف أى يجلس جلوسا اه يس (قوله البدوى) خصه بالذكر
لكثرة ذلك منه (قوله من اصطلى بالنار) أى استدأبها (قوله من موقع) أى وقوع اه
أطول (قوله وكذلك صورة جلوس الخ) أى التى هى المشبه به (قوله كحرمان الانتفاع) من
إضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله كحرمان الانتفاع مصدر حرمة الشئ كعلمه وضربه منعه
الشئ فإضافته الى الانتفاع من إضافة المصدر الى مفعوله الثانى اه أطول (قوله مثل الذين الخ)
المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أى لم يعملوا بما فيها فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل لان
حملهم كالحمل (قوله فانه) أى وجه الشبه الذى هو حرمان الانتفاع أمر عقلى الخ (قوله أوعية
العلوم) أى وهى شئ مخصوص أيضا (قوله وأن الجار جاهل بما فيها) أراد بجهل الجار عدم
انتفاعه لان الجاهل يستلزم عدم الانتفاع فقد كرم المزوم وأراد اللزوم وهو المعنى فى جانب المشبه
أيضا وهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا الخ اه
فنرى وقوله أراد بجهل الجار عدم انتفاعه أى لان الجاهل عدم العلم عما من شأنه أن يعلم فلا يتصف به
الجار ونحوه (قوله وكذا فى جانب المشبه) الذى هو اليهود فانه روى منهم فعل مخصوص هو

السكون صفة اصفرار الوجه بالملوث يشعر بخلاف ذلك (قوله دون قول الشارح) أى فى
المطول (قوله بشاهد) متعلق بالموجود (قوله سوق التركيب) أى ان سياقنا الآن فى
التركيب (قوله فى بيانه) أى بيان ما (قوله تركيب المشبه) أى لأنه خصه بالكلب (قوله
لاوجه الشبه) أى لأن وجه الشبه ما يكون جامعا للطرفين والمصنف خصه بالكلب (قوله ثم قال
من الهيئة) أى من تركيب الهيئة أى أنه قد مر مضاف فى قول المصنف من الهيئة ليستقيم البيان
(قوله ثم قال) أى ومن تركيب الخ أى عطف على ما فى المصنف تمثيلا لتركيب المشبه بوجه
الشبه فتدبر (قوله رحمه الله مثل الذين حملوا التوراة) علموها وكلفوا العمل بها ثم لم يعملوها
لم يعملوا ولم يتفعلوا بها كمثل الجار يحمل أسفارا حال والعامل فيه معنى المثل أو صفة اذ ليس المراد
من الجار معين اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله وهو الكتاب) فى القاموس الكتاب الكبير
وجزء من أجزاء التوراة اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله وكذا فى جانب المشبه) الآن فى الجاهل
فى جانبه تنزىلى فانه لم يعلم يعملوها فكأنهم لم يعلموها وليس المراد من الجاهل عدم الانتفاع بما
فيها على ما قيل لان ذلك داخل فى وجه الشبه حيث قال ووجه الشبه حرمان الانتفاع الخ اه
عبد الحكيم وقوله وليس المراد الخ يعلم منه رد ما نقله المحشى عن القرئى لكن فى الرد نظر وقوله
حيث قال ووجه الشبه الخ لعل المناسب ان يقول حيث قال كحرمان الانتفاع الخ (قوله أى الذى
هو اليهود) المناسب ان يقول الذى هو مثل اليهود فانه روى منهم فعل مخصوص الخ والمشبه به

الحل وأن يكون المحمول أوعية العلم وأنهم جاهلون بما فيها أي غير عالين به علما نافعا ومن المعلوم أن الطرفين مركبان لأن المثل إما بمعنى القصة أو الصفة والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة بأخرى مثلها في التركيب ومن البين أن الطرفين إذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا مرعيا فيه ما يشير إلى ما اعتبر في الطرفين فأخذ من الطرفين ما يجمع بينهما وتحمل اليهود لما كان معنويا واعتبر في حل الحار الحل الفعلي وجب أن يكون وجه الشبه معنويا جامعاً للطرفين فأخذ حرمان الانتفاع الذي اشترك فيه الطرفان لاقتضاء عدم العلم بوجوده فيهما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول فيهما أوعية العلم وكون من حرم الانتفاع تحمّل التعب في استصحاب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيهما كون المحمول غير خفيف ويجب أن يؤخذ التعب عقليا بمعنى مطلق المشقة فالطرفان أن اعتبر كونهما صفتين أو قصتين لم يتخل عن اعتبار العقلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الحار واليهود موصوفاً كل بصفة مخصوصة فيدعى حسية الطرفين قد كرر المثل للتأكيد ولا يخلو عن بعد اه ع ق (قوله واعلم الخ) أشار به إلى أن وجه

(واعلم أنه قد ينتزع)
وجه الشبه (من متعدد)
فيقع الخطأ لوجوب
انتراعه من أكثر (من
ذلك المتعدد) كما إذا
انترع وجه الشبه (من
السطر الأول من قوله

هو مثل الحار أي صفة وهيئته المأخوذة من أحواله كما أن مثل اليهود صفتهم وهيئتهم المأخوذة من أحوالهم فكل من المشبه والمشبه به هنا هو الهيئة المتعلقة باليهود والهيئة المتعلقة بالحار بجامع مطلق هيئة منتزعة من متعدد كذا قيل وفيه ان الاعتراض على المحشى بأن المناسب أن يقول الخ ناسئ من جعل الضمير عائداً على المشبه مع أنه عائداً على جانب المشبه فلا اعتراض قاله بعض المشايخ (قوله وأن يكون المحمول أوعية العلم) هي الالفاظ المحفوظة لهم (قوله إما بمعنى القصة أو الصفة) وعلى كل المراد الهيئة تدبر (قوله واعتبر في حل الحار الحل الفعلي) أي وهو حسى (قوله وجب الخ) أي لأن أحد جزأيه معنوى (قوله فأخذ حرمان الخ) أي أخذ المصنف حرمان والفاء فصحة (قوله لاقتضاء) اللام بمعنى من وكذا فيما بعد كذا قيل ولعل المراد بالأخذ منه أنه دليله فالظاهر بقاؤها على حالها للتعليل وإضافة اقتضاء لما بعده من إضافة المصدر لفاعله ووجوده مفعول والضمير في وجوده عائداً على حرمان الانتفاع وضمير فيهما عائداً على الطرفين (قوله وكون ما حرم الخ) أي وأخذ كون ما حرم الخ (قوله لاقتضاء وجوده فيهما كون الخ) إضافة اقتضاء لما بعده من إضافة المصدر لمفعوله وكون المحمول الخ هو الفاعل وكذا يقال فيما بعده والضمير في وجوده عائداً على حرمان الانتفاع وضمير فيهما عائداً على الطرفين (قوله وكون ما حرم الخ) أي وأخذ كون ما حرم الخ (قوله لاقتضاء وجوده فيهما كون الخ) إضافة اقتضاء لما بعده من إضافة المصدر لمفعوله وكون المحمول الخ هو الفاعل وكذا يقال فيما بعده والضمير في وجوده عائداً على كون ما حرم الانتفاع الخ والضمير في وجوده فيما بعده عائداً على كون من حرم الانتفاع الخ (قوله أوعية العلم) قال ع ق عقب ذلك التي هي أولى ما ينتفع به وكان الأولى للمحشى ذكره كما هو ظاهر قاله بعض المشايخ (قوله غير خفيف) أما كون محمول الحار وهو الكتب غير خفيف فظاهر وأما كون محمول اليهود وهو الالفاظ المحفوظة غير خفيف فلان في معاناة الالفاظ وحفظها واستحضارها وفهمها ما لا يخفى من المشقة والتعب (قوله مطلق المشقة) قال ع ق عقب ذلك على القوة الحيوانية الصادقة بالحسوسة كفا في مشقة الحار والمفعولة ولومع الحسوسة كفا في مشقة اليهود اه وقد يقال كل مشقة معنوية (قوله لم يتخل عن اعتبار الخ) فيه أن يتخلو معتل يجب

الشبه قد يقتضى تمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روعى فيها جميع تلك الأشياء فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الأشياء وكتب أيضا قوله واعلم أنه قد ينتزع من متعدد أى يجعل المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا أو وجه شبه فلا ضمير في ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير في قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ونحن نجعل الضمير للنتزع المفهوم من الفعل هذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بأنه في الأول لا يمكن إسقاط شئ من متعدد بخلاف الثانى فإنه لا يحذف بالتشبيه الا كتفاء البعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من الايضاح أن المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الإسقاط في الثانى دون الأول فإنه لو حذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يمتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان اختلف الغرض من الكلام كما في زيد كالماء يصفو ويكدر فإنه لو حذف يكدر كان تشبيهه زيد بالماء الصافي بحاله وان اختلف الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتعبير بخلاف التشبيه المركب فإنه لو حذف شئ مما يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا في الأطول وما يستفاد من الايضاح هو ما يأتى في قول الشارح وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة الخ وكتب أيضا قوله قد ينتزع أى ينتزعه المتكلم أو السامع وقوله من متعدد أى والحال أنه لا يكفي انتزاعه من ذلك المتعدد فقط في حصول الغرض الذى ينبغى أن يراد ان كان المقصود المتكلم أو الذى أريد ان كان السامع لاعتقاده الانتزاع من الأقل (قوله كما) مصدرية (قوله أبرقت لى فلانة الخ) ويقال أيضا أبرقت السماء أى صارت ذا برق نقله في الأطول (قوله وتعرضت) أى ظهرت (قوله فالكلام ههنا الخ) جعل في الأطول نصب قوما لتضمن معنى الاطماع ثم قال وأملأه كبريا الشارح ان في الأساس أبرقت لى فلانة الخ ففيه أن الحذف والايصال سماعي لا يتجه بناء الكلام عليه ما لم يثبت السماع وان أبرقت لى لتضمن الابرأق معنى التعرض كما يفيد قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس في تفسير أبرقت بتزيت ولا يصح الحذف والايصال فيها يحتاج للتضمن لان الجار

كما أبرقت قوما عطاشا
في الأساس أبرقت لى فلانة
اذ انحصرت لك وتعرضت
فالكلام ههنا على حذف
الجار

حذف حرف العلة منه للجازم وحرف العلة غير موجود في عبارة ع ق وفي بعض النسخ لم يخلوا بالف التثنية وهو أظهر (قوله بأنه لا يمكن إسقاط شئ الخ) هذا ظاهر فيما يقتضى تمام التشبيه انتزاعه من مجموع أشياء لا فيما يقتضى حسنه ذلك (قوله وهذا أنسب مما يستفاد الخ) لعل وجه الأنسية أن التشبيهات المجتمعة لم يتعرض لها المصنف بخلاف المتعدد فيكون الفرق بين مذكورين في كلامه لا بين مذكور وغيره (قوله ويقال أيضا أبرقت السماء الخ) ويصح ارادة هذا المعنى كما في الأطول لان تبسم المحبوبة يشبه البرق في الضياء واللمعان لظهور نغرها وأسنانها اللامعة المضيئة وذكر أيضا في الأطول أنه يقال أبرقت الناقة شالت بذنبها وتلقحت وليست بلا قح وان هذا المعنى لا يخفى حسنه بحيث يمنع من الالتفات لغيره فان الغمامة هنا كالناقة الملقح في أنها ترى ما ليس لها وتدعى كذا اه فتدبر (قوله سماعي) أى والسماع لا يثبت مع احتمال غير الحذف والايصال وهو تضمن معنى الاطماع وليس المراد عدم ثبوت السماع لكون الشاعر من المولدين وسيأتى بعد نحو ستة أوراق عن الأطول ما يفيد (قوله وان أبرقت) لتضمن الابرأق معنى التعرض لا يسلم أن التعرض معنى تضمن ما المانع من أنه حقيق كما هو ظاهر عبارة الأساس وعدم ذكر القاموس والصحاح له لا يفيد أنه تضمني اذ لم تنحصر المعانى اللغوية فيما ذكر في هذين الكتابين اه شيخنا

وايصال الفعل أي أبرقت لقوم عطاش جمع عطشان (غمامة * فلما رآوها أقشعت ونجلت) أي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما أبرقت قوم عطاشا غمامة (٨٦) خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعني جميع البيت

(فان المراد التشبيه) أي تشبيه الحالة المذكورة في الايات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين (باتصال) أي باعتبار اتصال فالباء ههنا مثلها في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اذا امر المشترك فيه هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤسس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كقافي قولنا زيد كالاسد والسيف والبحر فان المقصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود منه يحتل باسقاط بعض الامور (والمتعدد الحسى كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى) المتعدد (العقلي كحدة النظر وكال الحذر واخفاء السفاد) أي نزو الذكر على الانثى (في تشبيه طائر بالغراب) المتعدد (المختلف) الذي بعضه حسى وبعضه عقلي

قريئة التضمنين وحذفه اخلاصا بالقرينة فتأمل (قوله وايصال الفعل) أي بنفسه الى المفعول (قوله فلما رآوها) لا بد ههنا من تجريد لما عن معنى السببية وجعله مجرد الظرفية اه أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وهمزته للصيرورة أي صارت منقشعة والفعل المتعدي قشع يقال قشعت الريح السحاب فهو نظير كبه فاكب (قوله أي تفرقت وانكشفت) فيه لف ونشر مرتب (قوله فانتزاع وجه الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك اه أطول (قوله الحالة المذكورة) وهي كون الشاعر أو من هو في وصفه ظهر له شيء وهو في غاية الحاجة الى ما فيه وب نفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهبا أو جب الاياس مما رجا منه اه ع ق (قوله فالباء ههنا مثلها الخ) أي في الدخول على وجه التشبيه وهي الالة ويصح أن تكون بمعنى في كافي الأطول وكتب أيضا ما نصه أي وايمست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلي) أي بسبب اعتبار الوجه العقلي (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفي فالابتداء ظهور الغمامة والانتفاء تفرقها وانكشافها أو بالتركيب الاضافي فيراد بالمطمع ظهور الغمامة وبانتدائه أوله وبالمؤسس تفرقها وبانتدائه تمام ذلك واتصال الابتداء بالانتفاء اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اه يس (قوله وهذا) أي التشبيه المركب المذكور (قوله بخلاف المركب) أي التشبيه المركب وأعاده لأجل قوله فان المقصود الخ (قوله في تشبيه فاكهة بأخرى) كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة وكتب أيضا قوله فاكهة هي الثمرة كاه على الاصح ومنهم من أخرج منها التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة اه أطول (قوله في تشبيه طائر بالغراب) انما قال طائر لان الانسان أخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى في تلك الحالة والغراب قيل انه لم ير عليها قط حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما له ادخال منقره في منقر الانثى وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك أي طرف من الانسان ولو كان بغاية السرعة وكما لا حذره مشهور حتى يقال ان الغراب قال لابنه اذا رأيت انسانا أهوى الى الأرض فطراذله له يأخذ حجرا فيضربك به فقال له ابنه بل أطير اذا رأيت مقبلا اذربا يكون أتى بالحجر معه وهذا من مبالغة الناس في وصفه بالخذر اه ع ق (قوله كحسن الطلعة) أي الوجه اه أطول وتقدم أن الحسن مأخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله ونباهة الشان) مصدر نبه مثلثة رواه ابن طريف اه أطول (قوله أي شرفه واشتهاره) مجموعهما تفسير نباهة على ما استوجهه سم

(قوله قريئة التضمنين) أي تضمين أبرقت معنى تعرضت المتعدي باللام (قوله رحمه الله في الايات السابقة) من جاتها

لقد أطمعني بالوصال تبسما * وبعد رجائي أعرضت وتولت

(قوله لا يثبت تمام دعواه) لبقاء العنب من غير دليل (قوله انما قال طائر) أي ولم يقل انسان (قوله أي الوجه) مراده به الذات ليشمل الشمس اذ وجه الشبه لا يكون الاعاما (قوله رحمه الله قد ينزع الشبه) أي الخائل أي الاشتراك في وصف من نفس التضاد أي من غير ملاحظة أمر سوى

(كحسن الطلعة) الذي هو (حسي ونباهة الشان) أي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي (في تشبيه انسان بالشمس) في المتعدد يقصد اشتراك الطرفين في كل من الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع هيئة منها مشترك هي فيها (واعلم أنه) الضمير للشان (قد ينزع الشبه)

(قوله يقال بينهما شبه بالتحريك الخ) وأما الشبه كالعلم فهو الشبيه أى المثل ومقتضاه أن الشبه بالتحريك لا يكون بمعنى الشبه وهو خلاف تصريح القاموس والصحاح كذا فى الأطول (قوله من نفس التضاد) أى يجعل التضاد وسيلة لجعل الشئ وجه شبه لأنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنزعة من أشياء فيما تقدم فانه لا يصح وكتب أيضا قوله من نفس التضاد أى التنافى سواء كان تضادا أو تناقضا وشبه تضاد اه أطول (قوله لاشتراك الضدين فيه) أى فاعتبر الاشتراك فى التضاد الذى لم يقصد جعله وجه شبه كالاشتراك المقتضى للتشبيه فى غير الضدين (قوله ثم ينزل الخ) ثم للترتيب المذكورى والا فالتنزيل قبل الانتزاع الآن يقال المعنى قد يقصد الانتزاع ثم ينزل أى وبعد التنزيل ينتزع بالفعل (قوله بواسطة تلميح) يعنى انما أعان على صحة ما ذكرنا وأوجب قبوله فصد التلميح أو التهمك (قوله وقال الامام المرزوقى) فى نقل كلام المرزوقى الذى هو قدوة

أى التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك أى تشابه والمراد ههنا ما به التشابه أعنى وجه الشبه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) أى فى التضاد لكون كل منهما مضادا للآخر (ثم ينزل) التضاد (منزلة التناصب بواسطة تلميح) أى اتيان بما فيه ملاحظة وظرفه يقال ملح الشاعر اذا أتى بشئ ملح وقال الامام المرزوقى فى قول الحماسى
أتانى من أبى أنس وعيد

التضاد اه عبد الحكيم وأشار بقوله أى من غير ملاحظة أمر الخ الى فائدة الاتيان بلفظ قوله قال معاوية والمراد من غير ملاحظة أمر فى الانتزاع والمنزعة منه سوى التضاد فلا ينافى ملاحظة أمر فى غيرهما سواء وهو التنزيل اه فتدبر (قوله أى فاعتبر الاشتراك الخ) المناسب كتابة هذا على قوله ثم ينزل الخ ثم المراد تشبيه أحد الاشتراكين بالآخر فى مطابق ترتيب التشبيه على كل وليس المراد ان التضاد جعل وجه شبه (قوله ثم للترتيب المذكورى) فيه أن الترتيب المذكورى انما يكون فيما وجد فيه ما يقتضى تأخره من غير اعتبار تأخر فى زمن وليس فى التنزيل ما ذكرناه بعض مشابهتنا وجوابه أن التنزيل وسيلة والانتزاع مقصود وبين الوسيلة والمقصد تفاوت فى الرتبة (قوله رحمه الله ثم ينزل التضاد الخ) لا خفاء فى أن الانتزاع المذكور بعد التنزيل اذ هو بادعاء ان أحدهما عين الآخر ومسمى به وذلك الادعاء بعد التنزيل فافى شرحه للفتاح أى بعد انتزاع وجه الشبه من التضاد ينزل اتصاف كل من الأمرين بمصادرة الآخر أو تضادها أو شبه التضاد منزلة التناصب محل بحث وكذا ما قاله السيد فى حواشى شرح المفتاح من أن كلمة ثم للتراخي فى الرتبة لان الانتزاع موقوف على التنزيل فهو متقدم على الانتزاع ذاتا ورتبة فالوجه أنه معطوف على اشتراك بتأويل لانه يشترك فهو مقدمة ثانية لتعليل الانتزاع يعنى ينتزع وجه الشبه من نفس التضاد لانه يشترك الضدان فى التضاد تحقيقا ثم ينزل التضاد منزلة التناصب فى صفة فيحصل بينهما تماثل وأورد كلمة ثم للتباعدين بينهما فان الاشتراك حقيقى والتنزيل ادعائى محض فى الرضى ويعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان فى الاسم معنى الفعل قال الله تعالى فالى الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم وقال تعالى صفات ويقبضن أى يصفقن ويقبضن والمراد بالتضاد التنافى مطابقا اه عبد الحكيم وقوله لان الانتزاع الخ تعليل لكون ما قاله السيد محل بحث أيضا وقوله فالوجه انه معطوف على اشتراك الخ استدلال على ذلك بقوله بعد ويعطف الفعل الخ وفيه أن هذه المسئلة مفروضة فى عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل وعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل كما قال ابن مالك * واعطف على اسم شبه فعل فعلا * الخ والمصدر ليس من الاسم المشبه للفعل فالتناصب ان ذلك من قبيل قوله * وان على اسم خالص فعل عطف * الخ فيكون ينزل منصوبا بان مضمرة عطفا على اشتراك هذا قال معاوية مبنى ما قاله عبد الحكيم كله كما هو صريح قوله اذ هو بادعاء الخ أن معنى الانتزاع المذكور ان يجعل وجه الشبه ما هو ضد وصف

فبما يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على أن قصد التلميح واقع في كلامهم حيث بينه المرزوقي في كلام الحماسي بقوله هذا البيت قصد قائله الهزء بأبي أنس والتلميح أى الاتيان بشئ ملح يستظرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضحاك أبو أنس وعبر به دون الضمير بيانا لكنى المستهزأ به تحقيراله وقيل الضحاك اسم ملك سباه به زيادة في التهمك لتضمنه تشبيهه به على وجه الهزء فكأنه قال سل جسمي اغيظ هذا الذى هو كالملك الفلاني ولا يخفى ما فيه من الهزء (قوله فسل) مجهول أى ذاب أو ابتلى بالسل وهو مرض مخصوص وفي بعض النسخ فسل تغير وعليه سل على زنة المعلوم اه من الفزى وغيره (قوله قصد بها الهزء والتلميح) حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التعظيم وكتب أيضا قوله قصد بها الهزء والتلميح منه يعلم أن أوفى قول المصنف أنهم مائة خلو فتجوز الجمع ولهذا قال في الأطول وقد يجتمعان ثم استشهد بهذا البيت (قوله صالح للتلميح والتهمك) أى لكل منهما بل ولهما معا كما مر فقول الشارح فان كان القصد الى ملاحظة الخ محل نظر والقسمه الصحيحة ثلاثية كذا في الأطول (قوله والا) بأن قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحظة والظرافة

المشبه كالجرعة كما سجد كرهه الشارح فقوله بعد التنزيل أى تنزيل التضاد منزلة التناسب لينزل الضد منزلة الضد وقوله فيحصل بينهما تماثل أى في الوصف المنزل ضده منزلته وهذا المعنى يحتاج الى ما ذكره من العطف على الاشتراك ومن التأويل بلانه يشترك الخ وهذا التأويل يحتاج الى تأويل بلانه يعتبر اشتراكهما فيه والا فالظاهر حينئذ ايراد الفاء بدل ثم والكل بعيد جدا عن ظاهر المتن فالحق العطف على ينتزع وان معناه ان يجعل الوجه نفس التضاد يجعله وجهافه وانتراع الكلى من جزئى كناية عن جعله اياه واياه جزئيه وان هذا كله هو المراد لصحته كما سنبينه مع أنه الظاهر من اللفظ وان الانتزاع ابتداءه قبل التنزيل وانهاؤه وتامه والاعتداد به بعده فالخلاف هنا لفظي وملحظه قدس سره الثانى ومراده أن ثم للتدرج في مدارج الارتقاء قوة الى الأقوى رتبة كفاي قوله

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

فصح كل مانقه له وبطل كل ماعقله كما سنبطل ما غره من كلام الشارح هنا اه وقوله فالظاهر حينئذ ايراد الفاء الى آخره انظر ما وجه ذلك وقوله ان يجعل الوجه أى وجه الشبه والمراد الوجه العام الكلى وقوله نفس التضاد أى التضاد نفسه لا هو مع شئ آخر والمراد بجعله التضاد اعتبار تحققه فيه كما يفيد قوله بعد واياه جزئيه وقوله بجعله وجهافه أى بسبب جعل التضاد وجهافه من أوجه الشبه وقوله من جزئى هو هنا التضاد وقوله عن جعله اياه أى جعله متحققا فيه وقوله واياه جزئيه أى وجهه ل ذلك الجزئى جزئيا لذلك الكلى بجعل الجزئى وجهافه من أوجه الشبه بعد أن لم يكن كذلك وقوله لصحته الخ أى ما فيه وقوله فالخلاف هنا أى في تقدم الانتزاع وتأخره وقوله الثانى أى انتهاؤه (قوله استدلال على ان قصد التلميح الخ) فيه ان مقصود الشارح الاستدلال على ان التلميح هو الاتيان بما فيه ملاحظة وظرافة خلافا لما وقع للعلامة الشيرازي في شرح المفتاح من أن التلميح هو أن يشار في لغوى الكلام الى قصة أو مثل أو شعر نادر اه فقول المرزوقي قد قصد بها الهزء والتلميح بغير ما قاله الشارح اذ ليس فيها اشارة الى مثل أو قصة أو شعر (قوله بيانا لكنى المستهزأ به) أى انه قد بين الكنية وهى أبو أنس بالضحاك لان الضحاك أشهر من أبو أنس

فسل لغيطه الضحاك
جسمي

ان قائل هذه الابيات قد
قصد بها الهزء والتلميح وأما
الاشارة الى قصة أو مثل
أو شعر فانما هو التلميح
بتقديم اللام على الميم
وسمى ذكروه في الخاتمة
والتسوية بينهما انما وقعت
من جهة العلامة الشيرازي

رحمه الله تعالى وهو سهو
(أو تهمك) أى سخرية
واستهزاء (فيقال للعبان
ما أشبهه بالاسد وللبحر
هو حاتم) كل من المثالين
صالح للتلميح والتهمك وانما
يفرق بينهما بحسب المقام
فان كان القصد الى ملاحظة
وظرافة دون استهزاء
وسخرية باحد فتلحظ والا
فتهمك وقد سبق الى بعض

وان كما حاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر عبارته والاولى قصره على الصورة الاولى فقط
ليأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التامج والتمكم فتدبر (قوله نظرا الى ظاهر اللفظ) يعنى قول
المصنف لا شراك الضدين فيه كما يصرح به كلام المطول (قوله باعتبار الوصفين) أى لا باعتبار
حقيقة الموصوفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولا حاجة حينئذ الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب
بل لا معنى له أصلا وأيضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لا ما ينزع منه كذا فى الأطول وكتب أيضا
ما نصه قال فى الأطول ولعل المقصود فى أمثال هو حاتم للبخيل أنه فى جانب الضد نهاية كما أن حاتما
نهاية فى الجانب الآخر والتامج فى أنه كمال بخله فى صورة كمال الكرم والتمكم فى أنه مبالغ فى كمال
بخله مع ارادة أنه مبالغ فى كرمه (قوله كما اذا قلنا الخ) تنظير (قوله ومعلوم الخ) وجب آخر فى
رد ما سبق الى بعض الاوهام حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح
به فى قولك تملعاً أو نهكاً للجبان هو الاسد اذ لو قلت فى التضاد خر جث عن مقام التامج والتمكم وانما

فقول شيخنا مراده بالسكنى ما كنى به عن الذات لا السكنى الاصطلاحية لان هذا لقب غير ظاهر
(قوله ليأتى ما تقدم الخ) اذ لو لم يقصر على الصورة الاولى لكانت الصورة الثانية من قبيل
التمكم وحينئذ فلا يتأتى وجود تمامج مع تمكم بخلاف ما لو قصر على الصورة الاولى فانه يتأتى ما ذكر
لان الصورة الثانية حينئذ هى صورة الاجتماع وعلى هذا فقصد الشارح بيان التامج المجرد والتمكم
المجرد وعبارته فى المطول فان كان الغرض مجرد الملاحظة والظرافة من غير قصد الى استهزاء
وسخرية فتتمج والافتمكم اه قال عبد الحكيم ان هذا الكلام يدل على عدم اجتماعهما وكلام
المرزوقى يدل على اجتماعهما فيحمل كلام الشارح على ان مقصوده بيان التامج المجرد والتمكم المجرد
ليظهر تحقق كل منهما ما بدون الآخر فيظهر الفرق غاية الظهور وعلى هذا فكل كلمة أو فى المتن لمنع
الخلو فتدبر اه قال معاوية وظاهر قول المطول فان كان الغرض مجرد الملاحظة والظرافة الخ ان
مراده بيان التامج المجرد والتمكم الأعم منه ومن الجامع للتامج فظاهره انما يدل على اجتماعهما نعم
قول المختصر فان القصد الخ فيدل على عدمه فافهم اه وفيه أن عبارته فى المختصر مساوية
لعبارته فى المطول وان زاد فى عبارته فى المطول لفظة مجرد اذ قوله فى المختصر دون استهزاء
وسخرية باحد يعنى عنها فافهم مستويان فى أن ظاهرهما انه أراد بيان التامج المجرد والتمكم الأعم
منه ومن الجامع للتامج فيدل كلامه على الاجتماع (قوله رحمه الله لا يكون هذا الخ) هذا من
تفكيك المركب وكالوقف على ويل للمصلين فالتامج والتمكم ليسا مجرد الانزعاج يحصل الوجه نفس
التضاد بل به مع ما بعده من تنزيله منزلة التناسب أى التشابه فى وصف جامع معتد به فى اعتباره
والاعتماد به فى التشابه كأنه هو والتشابه سواء فهذا كله لا مجرد ذلك اما تمامج أو نهك فصح ظاهر
المتن وبطل تأويله لاسبابهما هو بعيد عنه جدا اه معاوية وفيه أن اعتبار تنزيل منزلة التناسب الخ
لا يخرج نحو قولنا زيد كالأسد فى تضادها بالجبن والشجاعة عن كونه دما ظاهرا وباطنا بحيث
انه لا يشم منه رائحة المدح فكيف يكون نهكاً وان لو كان مثل هذا الاعتبار يصير الكلام من التامج
لصار كل ما شغل على نكتة تمامجاً فافتطن (قوله ولا حاجة حينئذ الى قوله ثم ينزل الخ) بل ولا
حاجة لقوله بواسطة تمامج أو تمكم بل لا معنى له أصلا (قوله وجب آخر) هو لازم لما قبله فالظاهر انه
من تقته (قوله رحمه الله لم يتأت لنا الخ) ان أراد لم يتأت قياساً فى التامج والتمكم وبلاغتهما

الاهام نظرا الى ظاهر
اللفظ أن وجه الشبه فى
قولنا للجبان هو أسد
وللبخيل هو حاتم هو
التضاد المشترك بين
الطرفين باعتبار الوصفين
المتضادين وفيه نظر لنا
اذا قلنا لجبان كالأسد فى
التضاد أى فى كون كل
منهما مضادا للآخر لا
يكون هذا من التامج
والتمكم فى شئ كما اذا قلنا
الأسود كالبياض فى
اللونىة أو فى التقابل
ومعلوم أن اذا أردنا
التصريح بوجه الشبه
فى قولنا للجبان هو أسد
تمامجاً أو نهكاً لم يتأت لنا الا
أن نقول فى الشجاعة
لكن الحاصل فى الجبان
انما هو ضد الشجاعة
فنزلنا تضادهما منزلة
التناسب وجعلنا الجبن
بمنزلة الشجاعة على سبيل

تقول في مقامهما في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه وحاصل الدفع أننا نزلنا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبان بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع تنزيلا فيجاء الاشتراك فاحفظه (قوله وأداته) أي آله والأداة في اللغة الآلة سمي بها ما يتوسل به إلى التشبيه اسما كان أفعلا أو حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروعهم سميتهم الحرف أداة على عكس تسمية المنطقيين أداة السالب بحرف السالب اه أطول (قوله الكاف) حرفا كانت أو اسما والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاختصاص والجزولي ويخصه سيبويه بالضرورة وتلزم الكاف إذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما فيقال كما أن زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كان اه أطول (قوله وكان) جمعها مع الكاف متابعة لمذهب غير الخليل من أن كان كلمة موضوعة للتشبيه لأن ما في مذهبه من أن كان زيدا أسد في الأصل أن زيدا كاسد غيرت صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وأن المفتوحة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة اه أطول (قوله مما يشق من المماثلة والمشابهة) اسما أو فعلا ولا يرد أن الفعل ليس في معنى مثل الذي هو اسم لأن المراد ما في معناه في الجملة أي ولو بطريق التضمن وكتب أيضا قوله مما يشق الخ فيه قصور لانه لا يشمل نحو وشبه هذا أن عطف قوله وما يؤدي على المماثلة وهو الأقرب فإن عطف على ما يشق فلا قصور وقال في الأطول وما في معناه نحو وشبه وأشبه ونحو وادراج مما يشق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناه فيه يحتاج إلى جعل ما في معناه أعم مما في معناه باعتبار المعنى المطابق والتضمن والافلا يشمل شبه ونحوه اه (قوله وما يؤدي هذا المعنى) كالمضاهاة والمحاكاة (قوله في نحو الكاف) المراد بنحو الكاف ما لا يدخل الأعلى أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخلة عليه مجزورا لا غير واحتراز به عن نحو كان ويشبه به ويشابه بل عن مماثل فان قولنا

التملج والهزة (وأداته) أي
أداة التشبيه (الكاف
وكان) وقد تستعمل عند
الظن بثبوت الخبر من غير
قصد إلى التشبيه سواء كان
الخبر جامدا أو مشتقا نحو
كان زيدا أخوك وكأنه
قدم (ومثل وما في معناه)
مما يشق من المماثلة
والمشابهة وما يؤدي هذا
المعنى (والأصل في نحو
الكاف)

فمنوع لما عرفت وإن أراد لم يتأت سماعا من البلغاء لأن الأبلغ الأرشق والأظهر الالئق فبهما
قصد هم التشبيه في الجرأة مثلا لا في التضاد ومناسبة الضدية فهذا كله مسلم لكن لا يفيد له لا مكان
حل المتن على بيان القياسي المقيس وإن كان ظاهره في الجملة بيان المسوغ وهذا أولى من تأويله
بما هو بعيد عنه جدا بل متعين دونه كما عرفت مع أنه يفيد صحة الأبلغ الأرشق بالأولى والأوفق
ويؤخذ منه أيضا صحة أن يراد به النوع البديعي المسمى بالقول بالموجب الممثل له بقوله تعالى ولله
العزة الآية بعد قوله تعالى يقولون لئن رجعنا إلى المدينة الآية بأن يراد به الرد على من يقول زيد
كالأسد في شجاعته يعني حقيقة فيقال هو كالأسد في تضادهما بالجبان والشجاعة أي نعم هو كالأسد
لكن في مضادته لا في شجاعته فهو جبان قولنا لا بموجب أنه كالأسد في الواقع لانه في الواقع كالأسد
في مضادته بالجبان فهذا غرض آخر غير التملج والتهمك فهذه في ظاهر المتن فائدة اه معاوية وقوله
فمنوع لما عرفت عرفت ما فيه وقوله ويؤخذ منه أيضا الخ الظاهر أن هذا غنى عن التنزيل
فتدبر (قوله وقد بعد الخ) أي لأن هذا الاطلاق مجازي مستند للغة (قوله تسميتهم) أي
الفلاسفة (قوله من أن كان الخ) بيان لمذهب أي الخليل (قوله وإن المفتوحة الخ) عطف
على كان زيدا أسد الخ (قوله مكسورة معنى) خبر أن المدخولة لمن (قوله تكلفات) اسم

زيد مماثل عمرو ولم يل المائل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا لا غير
اذ عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف ما يدخل على المفرد
بخلاف كان ومائل ويشابه وفيه أن مائل ويشابه لا يدخل على الجملة بل على المفرد كالـ كـاف
ومثل الآن يتكافأ به أراد بالمفرد الواحد ومائل ويشابه ونحوهما تدخل على المتعدد اه أطول
(قوله أى فى الكاف ونحوها) يريد أن الكلام على طريق الكناية كما تقرر فى قولك مثلك
لا يدخل لأن فى الكلام مقدرا اه فنرى (قوله بخلاف كان الخ) الاصل فى كان أن يليها المشبه
ويكون المشبه به الخبر وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون خبرها المشبه بنحو كان الاسد زيد
وفى الافعال وأشباهاها أن يليها المشبه ويكون مفعولا بها المشبه به وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به
ويكون مفعولا بها المشبه بنحو يشابه الاسد زيد (قوله أو كصيب) فيعمل من صاب يصوب أى نزل
ويطلق على المطر وعلى المصائب أيضا اه فنرى (قوله أو كمثل ذوى) تقدير ذوى لاقتضاء
الضمائر فى يجعلون أصابعهم فى آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعنى كمثل الذى
استوفدنا را (قوله وقد يليه غيره) مما يكون له مدخل فى المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة
منترعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنزع منه الهيئة ولا خفاء فى كثرتة فالتقليل باعتبار الاضافة
اه أطول (قوله واضرب) أى بين لهم وصف اه فنرى وقوله مثل أى حال (قوله كما)
أعربها بن عطية خبر مبتدأ محذوف

أى فى الكاف ونحوها
كلفظ نحو ومثل وشبهه
بخلاف كان ومائل
وتشابه (أن يليه المشبه به)
لفظا نحو زيد كالاسد أو
تقدير ان نحو قوله تعالى أو
كصيب من السماء على تقدير
أو كمثل ذوى صيب (وقد
يليه) أى نحو الكاف
(غيره) أى غير المشبه به
(نحو واضرب لهم مثل
الحياة الدنيا كما أنزلناه)
الآية اذ ليس المراد تشبيه

ان فى قوله لان فى مذهبه مؤخرا وفى مذهبه خبرها مقدم (قوله يريد ان الكلام على طريق
الكناية الخ) عبارة عباد الحكيم قوله أى فى الكاف ونحوها لانه اذا كان الأصل فى نحو
الكاف ذلك فى الكاف أولى لا بطريق الكناية كما فى قولك مثلك لا يدخل فانه لا يدخل فيه
النحو كما لا يخفى اه وقوله فانه لا يدخل فيه النحو أى لان معنى مثلك لا يدخل على طريق الكناية
أنت لا تدخل فلو كان ما هنا من قبيل الكناية لكان معناه فى الكاف فلا يشمل نحو الكاف كما
لا يشمل مثلك لا يدخل غير المحاطب وجواز ارادة المعنى الاصل مع المعنى الكنائى لا ينفع لان كلا
من الكاف ونحوها مقصود لان الثانى تابع فى القصد (قوله لأن فى الكلام مقدرا) أى وتقديما
وتأخيرا والمقدر هو واو العطف والضمير المضاف اليه هذا هو المشهور فى نحو ذلك ويحتمل ان
المعنى لان فى الكلام مقدرا أى واظهارا بعد الحذف والمقدر هو المعطوف عليه والعاطف
(قوله ان يليها المشبه) وهو تارة يكون فاعلا كمثل زيد الاسد وتارة يكون مفعولا كسببت
زيدا بالاسد وقوله ويكون مفعولا بها المشبه به أى ولو بواسطة الحرف كالمثال الثانى وقوله
فيليها المشبه به وتارة يكون فاعلا كمثل المحشى وتارة يكون مفعولا كما شبه الاسد زيد وقوله
ويكون مفعولا بها المشبه أى ولو بواسطة الحرف كالمثال الذى تركه المحشى والتشبيه فى بعض
الامثلة من التشبيه المقلوب اه شيخنا (قوله مما يكون له مدخل فى المشبه به الخ) عبارة
المطول وقد يليه غيره أى وقد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه
بمفرد ال عليه وانما قلنا ذلك احتراز اعن نحو قوله تعالى مثل الذين حلوا التوراة ثم لم يحملوها
كمثل الجار يحمل أسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد ال الكاف وهو المثل أعنى
الحال والقصة العجيبة الشأن (قوله خبر مبتدأ محذوف) أى بناء على ان اضرب بمعنى بين متعدد

حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في فضايرها وبهجتها وما يتعقبا من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرا ثم يبس فتطيره الرياح كان لم يكن ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء لان المعبر هو السكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكافي واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم أن التقدير كمثل ماء وأن هذا مما يلي الكافي غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقدسها سهواً بينا لان المشبه به الذي يلي الكافي قد يكون ملفوظاً به وقد يكون محذوفاً على ما صرح به في الايضاح (وقد يذكر فعل ينبي عنه) أي عن التشبيه (كما في قولهم علمت زيدا أسداً ان قرب) التشبيه وادعى كمال المشابهة لما في علمت من معنى التحقيق (وحسبت) زيدا أسداً (ان بعد) التشبيه لما في الحسبان من الاشعار بعدم التحقيق واليقين وفي كون مثل هذه الافعال منبثاً عن التشبيه نوع خفاء

أي هي ماء واختار أبو حيان أنه في موضع المفعول الثاني لا ضرب أي صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء بناء على أن اضرب مع المثل متعدي لاثنيين والصحيح أنها متعدي لواحد اه يس (قوله ولا مفرد آخر) كالنبات (قوله وبهجتها) عطف تفسير (قوله ولا حاجة الى تقدير كمثل ماء) أي حتى يكون المشبه به والبال كافي تقديراً وعبارته توهم أن هذا التقدير جائز وان كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقاً بحال النبات وأجيب بأن حال الماء الموصوف بما ذكر يقول الى حال النبات فلا إشكال من يس وكتب أيضاً قوله ولا حاجة الى تقدير الخ عبارة لا طول لا يخفى أنه يمكن رعاية الاصل في جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنيين عن الحذف لو أهملوا رعاية هذا الاصل فأهملوه ورأوا أصلاً آخر أنهم هو عدم الحذف وقد براعونه اذا كان لابد في المقام من حذف شيء لأنه بعد الوقوع في الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيتركب لأدنى داع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآية لأن حذف ذوي ضروري لرجوع الضمائر وحذف المثل لأنه أنسب بجعل المشبه المثل وأشد ملائمة له ولهذا العذر لا يقدمون على التقدير فيما لا تقدير فيه ضرورياً اه مع بعض حذف (قوله ولا حاجة الى تقدير الخ) فلهذا كان سهواً لكنه انما يتم ان وافق هذا الزاعم على تعميم قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشهد المقدور ولم يخصه بالمفوظ اه يس (قوله واعتبارها الخ) أي لفهمها من ذلك المضمون (قوله وأن هذا مما يلي الكافي الخ) بهذا غير قوله ومن زعم الخ (قوله فعل ينبي عنه) الاولى وقد يذكر ما ينبي عنه ليتناول أنا عالم أن زيدا أسد وزيد أسد حقاً أو بلا شبهة وكان زيدا أسداً اذا كانت كان للظن اه أطول وكتب أيضاً قوله ينبي عنه الظاهر ينبي به أو ينبي آياه في القاموس أنباء آياه وبه فكملة عن متعلقة بالكشف المضمن للانباء اه أطول أقول في شرح الشذور لابن هشام ان الافعال الخمسة حدث وأنبا وأنبا وأخبر وخبر عند تعديها الى مفعولين الثاني بواسطة متعدي بالباء وعن ومثل للتعدي بهن بقوله تعالى ونبئهم عن ضيف ابراهيم وهو يعكر على ما في الاطول (قوله وادعى كمال المشابهة) عطف تفسير والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله من معنى التحقيق) أي التيقن (قوله والتيقن) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) اذ دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحيل فان العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا

لواحد (قوله أي هي ماء) لعل الكافي أسقطها النساخ (قوله كالنبات) فيه انه لا دليل على تقدير النبات بل لاصحة لتقديره فالمناسب أن يقول كلفظ مثل قاله بعض مشايخنا ولا يخفى ما فيه (قوله وأجيب بأن حال الخ) في عبد الحكيم الحق انه لا يمكن تقدير المثل في كماله لان لفظ المثل انما يدخل على ما هو العمدة في تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح أن يقال شبه حالهم بحال كذا وفيما نحن فيه شبه حال الدنيا بحال النبات لا بحال الماء فتدبر (قوله لا يخفى انه يمكن رعاية الاصل) أي الذي هو دخول نحو الكافي على المشبه به لفظاً وتقديراً (قوله فيتركب لأدنى داع) لا يرد عليه ما في معنى اللبيب في بيان مقدار المحذوف انه ينبغي تقليله ما يمكن ليقول مخالفة الاصل لان ما هنا الداع (قوله ان وافق هذا الزاعم على تعميم الخ) التعميم هو ما يؤخذ من الايضاح والكشاف كما أفاده في المطول (قوله أو ينبي آياه) لعل المناسب ينبيه لوجوب الوصل هنا والفصل في عبارة القاموس لوجود ضميرين في رتبة واحدة قال ابن مالك * وفي اتحاد الرتبة الزم فصلاً * قاله بعض مشايخنا (قوله عطف تفسير)

والاظهر أن الفعل ينبيء

عن حال التشبيه في القرب
والبعد (والغرض منه) أى
من التشبيه (فى الاغلب
يعود الى المشبه وهو) أى
الغرض العائد الى المشبه
(بيان امكانه) أى المشبه
يعنى أن المشبه أمر يمكن
الوجود وذلك اذا كان
أمر اغزيبا يمكن أن
يخالف فيه ويدعى امتناعه
(كما فى قوله

فان تفق الانام وأنت منهم
فان المسك بعض دم
الغزال)

فانه لما ادعى أن المدح
فاق الناس حتى صار أصلا
برأسه وجنسا بنفسه
وكان هذا فى الظاهر
كالممتنع اخرج لهذه
الدعوى وبين امكانها
بان شبه هذه الحال بحال
المسك الذى هو من الدماء
ثم انه لا يعد من الدماء لما
فيه من الاوصاف الشريفة
التي لا توجد فى الدم وهذا
التشبيه ضمنى ومكنى عنه
لا صريح (أو حاله) عطف
على امكانه أى بيان حال
المشبه بانه على أى وصف
من الاوصاف (كما فى
تشبيه ثوب بآخر فى
السواد) اذا علم السامع
لون المشبه به دون المشبه
(أو مقدارها) أى بيان

الحل تحقيقا وان لم يكن فعل (قوله والاظهر أن الفعل الخ) قال فى الاطول هذا هو المراد كما هو
المتبادر من قولنا أنبا فلان عن فلان اذ المتبادر منه أنه أظهر حالا من أحواله لانه أفادة تصويره
لا سيما مع قوله ان قرب وقوله ان بعد (قوله فى الاغلب) انما قال ذلك لماسيأى من أنه قد
يعود الى المشبه به * فان قلت فيما سيأتى ما يدل على أنه قليل وقوله فى الاغلب يدل على أنه غالب
* قلت القلة بالاضافة لاتنا فى الغلبة اه أطول (قوله بيان امكانه) أو وجوده أو امتناعه أو
وقوعه فلاقتصار على بيان الامكان من ضيق البيان اه أطول (قوله وذلك) أى الغرض
المذكور وقوله اذا كان أى المشبه (قوله كما فى قوله) أى كبيان امكان المشبه فى قوله (قوله
وأنت منهم) أى بحسب الاصل فلا ينافى دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسك الخ)
ليس هو جواب الشرط بل علة الجواب المحذوف المقامة هى مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب
أيضا مانعه وقد فاقه فحال كحال المسك (قوله فانه) أى الشاعر (قوله فى الظاهر) أى
بأدى رأى قبل النظر فى الادلة والالتفات الى النظائر وقوله كالممتنع الظاهر أنه يعنى عن
الكاف قوله فى الظاهر (قوله اخرج لهذه الدعوى) أى لهذا المدعى بدليل قوله وبين امكانها
(قوله وبين امكانها) قال فى الاطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج لما يبين الوقوع اذا الامكان
كثيرا ما يعرى عن الوقوع (قوله بان شبه هذه الحال الخ) فهو تشبيه مركب بمركب (قوله
وهذا التشبيه ضمنى) اذ هو مدلول عليه باللازم وقوله ومكنى عنه لانه ذكر لازم التشبيه وهو

أى لقرب وقال شيخنا هو كالتعليل (قوله هذا هو المراد كما هو المتبادر الخ) لا يخفى أنه وان
تبادر فيما ذكره لا يتبادر هنا (قوله رحمه الله والغرض الخ) قدم الغرض على بيان أحوال
التشبيه لكونه أهم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتداء شئ على آخر كان الوجه أن يكون
الغرض منه عائدا الى المشبه الذى هو كالقياس ولذلك كان عوده اليه أغلب كذا فى شرح
المفتاح الشريفي والاظهر أن يقال ان المقصود من التشبيه بيان حال المشبه فيكون الغرض
منه عائدا اليه اه عبد الحكيم (قوله لماسيأى) أى فى كلام المصنف حيث قال بعد وقد يعود
الى المشبه به وهو ضربان (قوله رحمه الله بيان امكانه) أى امكانه الوقوع اه عبد الحكيم
(قوله أو وجوده) لعل المراد به استقرار وجوده لغير قوله بعد أو وقوعه أو بحمل الوجود
على الوجود فى الآن والوقوع على الوجود فى الماضى أو المستقبل ولا يخفى ما فى ذلك من التكاف
ثم رأيت عبارة الاطول أو وجوبه بالباء وهى ظاهرة (قوله رحمه الله ويدعى امتناعه) أى
امتناعه الوقوع اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله حتى صار أصلا برأسه) أى كأنه أصل
برأسه فلذا قال كالممتنع والاف كونه أصلا برأسه ممتنع اه عبد الحكيم (قوله الظاهر أنه يعنى
عن الكاف الخ) قد يقال لا غناء لأن غاية ما فى الباب أنه قبل النظر فى الادلة والنظائر يستبعد
الامكان الوقوعى فليس ممتنعا أى محزوما بامتناعه عنده فى الظاهر بل كالممتنع أى انه قريب منه
وبدل لما قلنا ما سبق عن عبد الحكيم (قوله أى لهذا المدعى) أى وليس المراد بالدعوى المعنى
المصدرى (قوله الانسب بمقام المدح الخ) اعترض على المصنف والشارح بأن الاولى حمل
البيت على بيان الوقوع بالفعل لا على بيان الامكان وهو مدفوع بما سبق عن عبد الحكيم
(قوله رحمه الله بحال المسك) أى بجامع الرفع والخروج عن الجنس والكون أصلا بالرأس

وجه الشبه أى التفوق على الامثال فاذا ذكر التشبيه صريحاً بل كناية بذكر لازمه اهـ سبرامى
وقوله أى التفوق أى المأخوذ من قوله فان تفق الانام وقوله فان المسك بعض دم الغزال أى وقد
فاقه (قوله كما فى تشبيه الخ) أى كيبان الحال فى تشبيه الخ قال فى الاطول ويتجه أنه هل البليغ
يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان هذا أسود أوضح وأخصر من هذا كهذا فى السواد
ويمكن أن يقال فى التشبيه تستفاد خصوصية السواد ولا تستفاد فى الاخبار ولا يدخل به فى
بيان المقدار لان بيان المقدار مسبوق بمعرفة الحال وبيان اللون من أول الامر مثلاً وان كان على
وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفى كلام السيد السند فى شرحه للمفتاح اشعار
بذلك اهـ (قوله أى بيان مقدار الخ) أى مرتبته فى القوة الخ (قوله أى تقرير حال الخ)
قال فى الاطول لا يخفى أنه يصح أن يكون لتقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فالأفيد أن يحصل
ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شئ منها اهـ (قوله وتقوية شأنه)
عطف تفسير (قوله على طائل) أى فائدة من الطول بالفتح وهو الفضل وعلى زائدة وطائل
فاعل يحصل أوليست زائدة وبحصل مضمن معنى يطلع والقاعـل ضمير يعود على من كذا فى
الفنرى وقوله وعلى زائدة كما فى قوله

ان الكريم وأبيك يعقل * ان لم يجد يوماً على من يشك

(قوله بمن يرقم على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه فى حضور المخاطب اذا التقرير برفيه أقوى لاعانة
المشاهدة فى ذلك كما لا يخفى ولك أن تستفيد من صيغة الحال فى عبارة المصنف اهـ أطول

مقدار حال المشبه فى القوة
والضعف والزيادة
والنقصان (كما فى تشبيهه)
أى تشبيه الثوب الاسود
(بالغراب فى شدته) أى
شدة السواد (أو تقريرها)
مرفوع عطفاً على بيان
امكانه أى تقرير حال
المشبه فى نفس السامع
وتقوية شأنه (كما فى تشبيهه)
من لا يحصل من سعيه على
طائل بمن يرقم على الماء

وجزا بالنفس فهذا التشبيه بين وينتج الامكان الوقوع وعدم الغرابة والمعنى ان تفقههم وأنت
منهم قد لك ممكن واقع غير غريب لا ينكر ولا يستنكر فان المسك بعض دم الغزال أى وقد
فاق الدماء وخرج عنها فلا يعد منها خالك كحاله فى ذلك أى وهو ممكن واقع غير غريب ولا منكر
فحالك أيضاً كذلك فى ذلك اهـ معاوية (قوله أى التفوق على الامثال) أى تفوق الممدوح
على أقرانه وتفوق المسك على الدماء وما يوهمه ظاهر العبارة من أن وجه الشبه مفرد غير مراد
(قوله وقوله فان المسك الخ) هو بالجر عطفاً على مدخول من صلة المأخوذ (قوله هل البليغ
يختار الخ) استفهام إنكارى وقوله فان هذا الخ تعليل لقوله يتجه الخ فهو اعراض وجوابه
ما ذكره بقوله ويمكن الخ قاله بعض مشايخنا ويحتمل أنه استفهام حقيقى جوابه قوله ويمكن الخ
(قوله تستفاد خصوصية السواد) أى من المقدار فانه متى قيل هذا الثوب كهذا الثوب فى
السواد علم مقدار السواد زيادة على أصله وفيه نظر ظاهر فان الاغلب كون المشبه به أتم فى وجه
الشبه وحينئذ لا تستفاد الخصوصية المذكورة (قوله ولا يدخل بهذا) أى باستفادة الخصوصية
التي هى المقدار (قوله مسبوق الخ) أى شرط بيان المقدار عندهم ذلك كما أفاد ذلك قوله بعد
وبيان اللون الخ (قوله شئ منها) أى هذه الثلاثة اجتماعاً أو انفراداً (قوله رحمه الله من لا
يحصل الخ) أى لا يبقى لأجل سعيه على طائل فعلى صلة يحصل كذا يستفاد من الاساس حيث
قال حصل عليه من حق كذا أى بقى منه وحصلت منه على شئ ومضى الكرام فحصلت بعدهم على
ناس لثام اهـ وقيل ان جعلت ملحقه بالافعال الناقصة فقوله على طائل خبره أى يكون من
سعيه على طائل وان لم يجعل فهو حال اهـ عبد الحكيم (قوله ولك أن تستفيد من صيغة الحال)

(قوله تجدد) أى تعلم (قوله من تقرير بعدم الفائدة) ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة وليس كذلك بدليل ما يأتي عند قوله أو مقيدان بل الوجه هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة ففيما هنا نسمح تأمل (قوله لان الفكر الخ) أى الجزم اه يس قال في الاطول وفيه أن هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسى بل يشمل تقرير بعض حسيات لا تقر لعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء اه (قوله أتم منه بالعقليات) أى فالتشبيه بالحسيات فيه من تقرير المطلوب ما ليس في غيره (قوله لتقدم الحسيات الخ) لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة آلات وتنبيهها لما بينهما من المشاركات والمباينات اجالا يحصل لها علوم كلية هي العقليات اه فترى (قوله وهذه الاغراض الاربعة) وكذلك غرض الخاق الناقص بالاكامل فقد فات المصنف في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها وفي ادراجها في تقرير

أى من صيغة المضارع في قوله بمن رقم الدال على الحال ولا يخفى ما في استفادة حضور المخاطب من ذلك من البعد (قوله ربما يفيد أن الوجه هنا عدم الفائدة) لعل وجهه أن كلامه يفيد أن حال المشبه هو عدم الفائدة وربما يفهم أن حال المشبه هو وجه الشبه وانما قال ربما لان حال المشبه لا يخص وجه الشبه بل الظاهر أنه لا يشمله لان وجه الشبه حال المشبه والمشبه به معا لا حال المشبه على الاطلاق على أن الدليل على أن هذا غيره وما يأتي للشارح عند قول المصنف أو مقيدان حيث قال الشارح هناك فالمشبه هو الساعى المقيد بان لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الرقم المقيد بكون رقه على الماء لان وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه (قوله قال في الاطول وفيه الخ) عبارة الاطول مع كلام المصنف كما في تشبيهه من لا يحصل من سعيه أى قصده أو عمله أو كسبه على طائل أى فضل أو غنى أو سعة بمن رقم من باب ينصر أى يكتب أو يخطط على الماء ثم قال قال الشارح وتبعه السيد رحمه الله في تقرير التقرير انك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه في العقليات لتقدم الحس وفطرط الالف بها وفيه أن هذا المثال الى آخر ما نقله عنه هنا ومحصل قوله وفيه أن هذا المثال الخ أن تعليل الشارح لا يظهر الا اذا أريد بالسعى في المثال السعى المعنوى كالتفكرات في أمور لا تنفيذ وتديرات أمور لا تنفع ولا يظهر اذا أريد بالسعى ما يشمل السعى الحسى كالكتابة بالمداد الاحمر في قرطاس أحمر فان الكتابة بالاحمر في الاحمر لا يظهر لها أثر مع أن هذا هو المراد من المثال اذا لا يختص بالسعى المعنوى فكان الاولى أن يزبد في التعليل ولان الحسيات قد يكون بعضها أقوى ظهورا من بعض ولا شك أن عدم ظهور الفائدة في الرقم على الماء أقوى ظهورا منه في الكتابة المذكورة (قوله لا يختص بتقرير حال غير الحسى) أى تقرير حال غير الحال الحسى ولو قال بتقرير حال غير حسيه لكان أوضح (قوله رحمه الله تعالى لان الفكر بالحسيات الخ) قال عبد الحكيم أشار بذلك الى أن التشبيه للتقرير أصله أن يكون تشبيها بالحسوس وبالمعقول يكون بتنزيل المعقول منزلة الحسوس (قوله وكذلك غرض الخاق الناقص بالاكامل) كما في تشبيه الرجل البليد بالجار وفيه أن الخاق هو عين هذا التشبيه فكيف بعد غرضه ضامن وقد يقال ان الخاق ناقص بكامل مفهوم آخر غير مفهوم التشبيه فقد يكون الاول غرض من الثانى (قوله وفي بيان مقتضاها) أى المشار اليه بقوله وهذه

فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفطرط الالف النفس بها (وهذه) الاغراض (الاربعة) تقتضى أن يكون وجه الشبه في

الحال لأن الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكافؤ ومخالفة لما في المفتاح حيث جعله مقابلاً له اه أطول (قوله وهو به أشهر) أى عند السامع وإن لم يكن أشهر في الواقع وكتب أيضاً قوله أشهر الشهرة ووضح الأمر فتعلم الناس به وهذه الأغراض لا تطلب إلا أن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه في المشبه حتى يصح صيغة التفضيل بل يجب في بيان الحال أن يكون المخاطب جاهلاً بالمشبه وكذا في بيان الامكان والمقدار اه أطول (قوله أى وأن يكون المشبه به الخ) فيه إشارة إلى أن وهو عطف على اسم يكون وأشهر عطف على خبرها (قوله وأعرف) تفسير لأشهر (قوله ظاهر هذه العبارة الخ) قال السيد أى ظاهرها يقتضى ذلك ولكن المقصود منها أن مجموعها يقتضى ذلك على

الأغراض والظاهر أن مقتضى ذلك الأتمية فقط (قوله يستلزمه) أى يستلزم تقرير الحال (قوله أى عند السامع الخ) هذا إشارة للجواب عما يأتي عن الأطول (قوله الشهرة ووضح الأمر الخ) محصله أن في الكلام اعتراضات ثلاثة الأولى أن الشهرة معناها ووضح الأمر فتعلم الناس به وهذه الأغراض لا تقتضى الشهرة بهذا المعنى إنما تقتضى كون المخاطب أعلم سواء كان غيره أعلم أم لا فالمقدار على المخاطب الثاني أن أفعل التفضيل يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه في المشبه مع أنه لا يشترط العلم في بيان الامكان والحال والمقدار الثالث أننا لو سلمنا أن أفعل التفضيل إنما يقتضى العلم في المقابل ولو في بعض الاوقات يرد أنه لا بد من الجهالة دائماً في وجه الشبه في بيان الحال والامكان والمقدار فلا يس في وجه الشبه علم بالنسبة للمشبه ولا في بعض الاوقات والاعتراض الأول أجاب عنه الشارح بأن المراد بالأشهرية الاعرفية والمراد الاعرفية عند المخاطب كما أشار له المحشى والاعتراض الثاني والثالث مبنيان على أن المراد الشهرة قبل التشبيه ولك أن تريد الشهرة ولو الحاصلة من التشبيه ولا شك أن وجه الشبه في المشبه صار مشهوراً عند المخاطب بعد التشبيه أما وجه الشبه في المشبه به فمشهور قبل التشبيه وبعده فلذلك كان أشهر فيه فعنى قول المصنف وهو به أشهر أن يكون المشبه به بوجه الشبه أقدم معرفة أو سابقة على التشبيه بخلاف معرفة المشبه بوجه الشبه فانها لا تحصل إلا من التشبيه فابعد الاعتراض الثاني والثالث اه شيخنا ولك أن تجعل الاعتراض الثاني والثالث واحداً وبعده ذلك لا يخفى ما في كلامه من

الضعف (قوله جاهلاً بالمشبه) أى بحال المشبه (قوله رحمه الله أى وأن يكون المشبه به الخ) إشارة إلى أن قوله هو به معطوف على وجه الشبه وأشهر على أتم والضمير المرفوع راجع إلى المشبه به ولذا أبرزه وليس جملة من المبتدأ والخبر واقعة موقع الحال إذ المقصود أن هذه الأغراض تقتضى الأمرين لأنها تقتضى الأتمية في حال كونه أشهر والمراد الأتمية والأشهرية عند المخاطب بالتشبيه وفي عطف أعرف على أشهر إشارة إلى أن الأشهرية كناية عن الاعرفية ومعنى الاعرف الأشد معرفة كما في شرحه للمفتاح أى أن كان المشبه به معروفاً بوجه الشبه لا بد أن يكون المشبه به أشد معرفة منه اه عبد الحكيم ويعلم ما فيه مما يأتي الآن (قوله رحمه الله لكن التحقيق الخ) أى فالمراد أن مجموع الأغراض يقتضى مجموع الأمرين وإن اختص البعض ببعض الأغراض اه عبد الحكيم لكن التحقيق أن بيان الامكان والحال والمقدار تقتضى الجهالة بوجه الشبه في المشبه والمعرفة به في المشبه به ولا تقتضى أتمية المشبه به فيه بل بيان المقدار مقتضى المساواة فيه وأن التقرير

المشبه به أتم وهو به أشهر) أى وأن يكون المشبه به بوجه المشبه أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة أن كلاً من الاربعة يقتضى الأتمية والأشهرية لكن التحقيق أن بيان الامكان وبيان الحال لا يقتضيان إلا الأشهرية

التفصيل المذكور في الشرح (قوله أن يكون المشبه به على حد الخ) أي وأن يكون أشهر ولو
صرح به لكان أحسن لمتضح قوله لمتعين مقدار المشبه به كل الانضاح وليوافق صنيعه هنا صنيع
ما قبله وصنيع ما بعده فافهم (قوله وأما تقرير الحال فيقتضي الأمرين جميعاً) قال في الاطول في
اقتضاء التقرير الأمرين نظر اذ في تشبيهه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لأن ألف النفس
بالمحسوس أكثر وان لم يكن المحسوس أتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة الآن يراد
بالاقتضاء اقتضاء أولوية وفي عبارته ارشاد إليه اهـ (قوله لأن النفس الى قوله أجدر) يدل
على عدم توقف التقرير على الأتمية والأشهرية بخلاف ما يدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضي
الأمرين جميعاً من توقفه عليهما اللهم إلا أن يتسامح في ذكر الاقتضاء أو يصرف أفعال التفضيل عن
ظاهره فليتماثل (قوله بمقابلة الظبي) أي التي سوادها مستحسن طبعاً وكتب أيضاً قوله بمقابلة
الظبي المقابلة شحمة العين التي تجمع السواد والبياض أو هي السواد والبياض أو الحديقة والمراد
هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الأصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله
* كأن عيون الوحش حول خبائنا * أن عين الظبي والبقرة الوحشيين انما يظهر فيه البياض
والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهم سود كلها اهـ أطول (قوله بسلحة) أي عذرة
وقوله جامدة أي لا طراوة فيها (قوله أو استطرفه) بالطاء المهملة (قوله حديثاً بديعاً) تفسير
طريفاً بالطاء المهملة (قوله كما في تشبيهه فحم الخ) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود ثشي
مضطرب مائل للحمرة في وسط ثشي أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيئاً
تافهاً محتقراً أظهر في صورة ثشي رفيع لا تصل إليه الاثمان (قوله جرم موقد) في القاموس

لا يقتضي أن يكون المشبه به أتم ولا أشهر بوجه الشبه من المشبه كما في تشبيهه معقول بمحسوس فتدبر
فإن عبارة المصنف تحتاج لزبدتك في تنزيلها على ما ذكر (قوله رحمه الله ليصح القياس)
هذا لا دخل له في التعليل وانما ذكر تمهيداً لقوله ويتم الاحتجاج فان تمام الاحتجاج انما هو
بطريق القياس عليه والمقصود أنه اذا كان المشبه به أعرف بوجه الشبه من المشبه كان جعله
مثله في وجه الشبه دليلاً على إمكان وجود المشبه لكونه مشار كافي لما هو موجود أما اذا كان في
مرتبة المشبه في الخفاء والاستبعاد لم يكن التشبيه به مزيلاً للاستبعاد وجود المشبه اهـ عبد الحكيم
وكذلك هو تمهيد لم الحال كما يعلم منه وفي قوله والمقصود الخ المفيد أن المشبه معروف بوجه الشبه
ملا يخفى مع كونه منافياً لقوله كان جعله الخ المفيد أنه غير معروف للخاطب بوجه الشبه وجعل
أفعال التفضيل على غير بابيه وان كان هو الملائم لقوله بعد ما اذا كان الخ لا يناسب صنيع المصنف
ولما تقدم عنه من تفسيره بالأشد فتدبر (قوله وقد بالغ فيه الخ) أي قد بالغ الشارح في ذلك حيث
قال فيما سبق لأن الفكر بالحسيات الخ (قوله وفي عبارته ارشاد إليه) أي حيث قال أميل
وأجدر فعبر بأفعال التفضيل وظاهره تسليم اقتضاء الأشهرية وقد يقال اذا كان المشبه به أتم في
وجه الشبه كان التشبيه مفيداً لتقرير المشبه وان كانا في الشهرة سواء فالخفق أن تقرير الحال
يقتضي أحداً الأمرين اقتضاء وجوب ويقتضيهما اقتضاء أولوية بل لا يقتضي شيئاً من ذلك في
تشبيهه المعقول بالمحسوس (قوله الآن يتسامح في ذكر الاقتضاء) أي في إيراد منه الأولوية كما
سبق عن الاطول (قوله أو يصرف أفعال التفضيل عن ظاهره) فيكون على غير بابيه

ليصح القياس ويتم
الاحتجاج في الاول
ويعلم الحال في الثاني وكذا
بيان المقدار لا يقتضي
الأتمية بل يقتضي أن
يكون المشبه به على حد
مقدار المشبه لأزيد ولا
أنقص لمتعين مقدار
المشبه على ما هو عليه وأما
تقرير الحال فيقتضي
الأمرين جميعاً لان النفس
الى الأتم والأشهر أميل
فالتشبيه به بزيادة التقرير
والتقوية أجدر (وتزيينه)
مرفوع عطفاً على بيان
إمكانه أي تزيين المشبه
في عين السامع (كما في
تشبيهه وجه أسود بمقابلة
الظبي أو تشويهه) أي
تقبيحه (كما في تشبيهه وجه
مجدور بسلحة جامدة قد
نقرتها الديكة) جمع ديك
(أو استطرفه) أي عد
المشبه طريفاً حديثاً
بديعاً (كما في تشبيهه فحم
فيه جرم موقد يعمر من
المسك موجه الذهب
لإبرازه)

أى انما استطرف المشبه

في هذا التشبيه لابرار المشبه (في صورة المتنع عادة) وان كان ممكنا عقلا ولا يخفى أن المتنع عادة مستطرف غريب (وللاستطراف وجه آخر) غير الابراز في صورة المتنع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما في تشبيه خم فيه جرم موقد (واما عند حضور المشبه كما في قوله ولا زوردية) يعنى البنفسج (زهو) قال الجوهرى في الصحاح زها الرجل فهو مزهو اذا تكبر وفيه لغة أخرى حكاه ابن دريد زها يزهو زهوا (بزرقها * بين الرياض على حرا اليواقيت)

يعنى الازهار والشقائق الحجر * كأنها فوق قانات ضعفن بها * أوائل النار في أطراف كبريت)

فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدين

الجرة النار المتقدمة فلا حاجة الى قوله موقد اه أطول (قوله أى انما استطرف الخ) جعل قوله لابرار متعلقا بمحذوف (قوله لابرار المشبه في صورة المتنع الخ) أى مع كونه مبتدلا وكتب أيضا مانصه أى في وصفه حيث أخفه به قال في الاطول ولا يخفى أنه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشئ في صورة المتنع عقلا وكأنهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام البلغاء اه (قوله وان كان ممكنا عقلا) لا مكان ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا (قوله وللاستطراف) أى المطلق لا خصوص الاستطراف في المثال المذكور ولهذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال اه أطول (قوله اما مطلقا) أى عند حضور المشبه في الذهن أو عند عدمه (قوله كما في تشبيه فحم الخ) منه يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهتان ابراز في صورة المتنع وابرار في صورة النادر الحضور اذ لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى اه يس (قوله واما عند حضور المشبه) أى لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا لا متنعاً ولكن مواطنه غير مواطن المشبه لكون كل منهما من واد غير وادى الآخر فيبعد حضور أحدهما عند حضور الآخر (قوله ولا زوردية) كسر الزاى هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه اه أطول وفي الحفيد حكاية الفتح بقيل وكتب أيضا مانصه أى رب أزهار من البنفسج لازوردية نسبها الى الحجر المعروف لكونها بلونه (قوله بزرقها) اذا كانت الزرقه راجحة على الجرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلا زوردية نوع اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقها للسببية واذا كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع وكان البيت تعجبا من تكبرها اه أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل زهو وكتب أيضا قوله بين الرياض لا يبعد أن يقصد به معنى علانية يعنى زهو علانية لا على وجه الخفاء اه أطول (قوله على حرا اليواقيت) أى الازهار الحجر التي كالاليواقيت (قوله والشقائق) عطف خاص على عام والجر نعت للازهار والشقيق (قوله ضعفن بها) أى بسببها ثقلها وطول مكثها فوقها نزل العظم المعنوى منزلة الجسامة الحسية أفاذه في الاطول (قوله أوائل) انما قيد بأوائل لأن النار متى طال مقامها احرقت وزال عنها الزرقه ولهذا قيد بقوله في أطراف أيضا ولم يقل في كبريت لأن أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت لازرقه فيها اه يس (قوله لكن يندر حضورها عند حضور الخ) أى لأن البنفسج جرم ندى ونور رياضى فلا يخطر بباله الا ما هو من جنسه دون النار لاسباب أطراف الكبريت فانها جرم حار يابس ديارى فينبغي ما غاية البعد (قوله عناق)

والاقتضاء باق على حقيقته وفيه نظر فان التقرير لا يقتضى الامر من اقتضاء وجوب (قوله وكتب أيضا مانصه) أى في وصفه تفسير لصورة (قوله لا مكان ذوبان المسك الخ) أى وامكان ذوبان الذهب ويجعل فيه ويكون موجاله (قوله اذ لا منافاة بين الجهتين) أى ولا تلازم أيضا (قوله الى الحجر المعروف) أى المسمى بلا زورد (قوله اذا كانت الزرقه راجحة على الجرة) أى أحسن منها (قوله مرجوحة) أى مفضولة (قوله وكان البيت الخ) راجع لقوله واذا كانت مرجوحة الخ أى كيف تتكبر مع كونها مفضولة بالزرقه (قوله ونور رياضى) أى يوجد في الرياض والبساتين (قوله ديارى) أى يوجد في الديار (قوله رحمه الله بمشاهدة عناق الخ) لا يقال الاستطراف لأجل المعانقة المذكورة يعم الطرفين معا لأننا نقول لما كان الكلام

أى معانقة أى ضم (قوله الى المشبه به) أى لفظا وان كان مشبها معنى (قوله وهو ضربان)
 أى الغرض العائد الى المشبه (قوله أحدهما) وهو الكثير الشائع اه أطول (قوله إيهام)
 أى إيقاع المتكلم فى وهم السامع أن المشبه به أتم مع أنه ليس كذلك فى الواقع اه يس (قوله
 وذلك فى التشبيه المقلوب) قال فى العروس وليس منه أى التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نور
 كشكاة وان كان نوره أتم من المشكاة (قوله الذى يجعل فيه الناقص الخ) لا يخفى أنه يجوز
 أن يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع فى ذلك
 وأنت جارىتم معه وأنه يصح التشبيه المقلوب فى تشبيه التزيين والتشويه والاستطراف لادعاء أن
 الزينة فى المشبه به أتم أو القبح أكثر أو ادعاء أن المشبه به أندر وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة
 الحاق الناقص بالأكمل اه أطول (قوله كقوله وبدا الخ) قال فى الأطول يجوز أن يكون
 الشعر تشبيها غير مقلوب بأن يكون تشبيهه غرة الصباح بوجه الخليفة فى سرعة انتشارها ولا يخفى أن
 سرعة انتشار الطلاقة فى وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه (قوله كان غرته)
 أى غرة هى هوان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به مطلق الضياء
 فتكون اضافة الغرة التى هى الضياء التام من اضافة الخاص الى العام وهذا كله ان حل الصباح
 على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أى ضوء وجه ليناسب المشبه فان حل على أول النهار كما
 هو أحد معانيه كما فى الأطول فالإضافة من اضافة الصفة المبنية على المبالغة الى الموصوف كما يقال

المشتغل على التشبيه مسوقا للتشبه كان المعتد به هنا استطرافه كذا فى شرح المفتاح الشريفى
 اه عبد الحكيم (قوله لا يخفى أنه يجوز الخ) محصله أن التشبيه المقلوب قد يكون مبنيا على
 تسليم أن المشبه به أتم من المشبه كما يعتقده المخاطب وان كان ناقصا فى الواقع ثم تقلب التشبيه بناء
 على هذه الأهمية فاذا اعتقد المخاطب أن زيدا أتم من البدر وقلت له زيد كالبدري كان تشبيها مقلوبا
 بناء على اعتقاد المخاطب وكلام الشارح يقتضى أنه غير مقلوب لعدم نقص البدر فى الواقع فكلامه
 قاصر ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض بأن مراد الشارح الناقص فى اعتقاد المخاطب فدخلت
 هذه الصورة وقال شيخنا محصل اعتراض الأطول أنه قد يكون المشبه به تاما فى اعتقاد المخاطب
 ويجاريه المتكلم فى ذلك مع كونه ناقصا فى الواقع وحينئذ لا قلب فى تشبيه الغرة بوجه الخليفة بناء
 على اعتقاد المخاطب وكلام الشارح يقتضى أنه مقلوب لنقص المشبه به فى الواقع فقول الأطول
 لا يخفى أنه يجوز أن يكون التشبيه المقلوب أى المقلوب بزعمكم فلا ينافى أنه غير مقلوب بناء على هذا
 الاعتقاد اه ويمكن دفع الاشكال على هذا بأن مراد الشارح الناقص فى اعتقاد المخاطب وافق
 الواقع أم لا لالناقص فى الواقع الذى هو مبنى الاشكال وحينئذ خرجت الصورة لعدم النقص فى
 اعتقاد المخاطب وأما جواب شيخنا عن هذا الاشكال بأن المدار على الواقع وهو مقلوب نظرا
 للواقع فبرد عليه أن المعتبر فى الخطابات حال المخاطب لا الواقع فتدبر (قوله وأنه يصح التشبيه الخ)
 اعتراض آخر محصله أن التشبيه المقلوب يحىء فى تشبيه التزيين والتشويه والاستطراف اذا جعل
 الناقص فى الغرض أى فى متعلقه كالزينة مشبها لادعاء أنه أكل فيه مع قصد التساوى فى وجه
 الشبه مع أن هذا لا يشمل كلام الشارح لعدم نقص المشبه به فى وجه الشبه ولا يمكن دفع هذا
 الاعتراض أيضا بأن مراد الشارح بالناقص ما يشمل الناقص فى الغرض لا خصوص الناقص فى

(وقد يعود) الغرض من
 التشبيه (الى المشبه به
 وهو ضربان أحدهما
 إيهام أنه أتم من المشبه)
 فى وجه الشبه (وذلك فى
 التشبيه المقلوب) الذى
 يجعل فيه الناقص مشبها
 به قصد اى ادعاء أنه
 أكمل (كقوله
 وبدا الصباح كأن غرته)
 هي بياض فى جهة الفرس
 فوق الدرهم استعيرت
 لبياض الصبح (وجه
 الخليفة حين يتمدح) فانه
 قصد إيهام أن وجه الخليفة
 أتم من الصباح فى الوضوح
 والضياء وفى قوله حين
 يتمدح دلالة على اتصاف
 المدوح بمعرفة حق
 المادح وتعظيم شأنه عند
 الحاضرين بالاصفاء اليه
 والارتياح له وعلى كماله
 فى الكرم حيث يتصف
 بالبشر والطلاقة عند
 استماع المدح (و) الضرب
 (الثانى) من الغرض
 العائد الى المشبه به (بيان
 الاهتمام به) أى بالمشبه به
 (كتشبيه الجائع وجها
 كالبدري فى الاشتراق

عدل رجل (قوله بالزائد) في الاستدارة واستلذاذ النفس به (قوله اظهر المطلب) فلا يحسن الا في مقام الطمع في شئ كما قاله السكاكي (قوله اذا أريد الحاق الناقص الخ) قال في الاطول قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لأن ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق هذا ويمكن دفعه بأن المراد أن هذا الذي ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والآخر مشبها به لكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء اذا أريد الخ اهـ وقوله لأن ما تقدم كله ليس مما يقصد الخ أي بل بعضه لما تقدم من أن التحقيق أن الاغراض الثلاثة الاولى لا تستدعي أتمية المشبه به في وجه الشبه وقال الفري ر بما يتكافؤ يقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفية أو الاتمية لا الناقص في وجه الشبه فقط نعم برأى يقال بيان الاهتمام غرض عائدا الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اهـ (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله الى الحكم بالتشابه) أي ذهبا الى الحكم أي الى افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتماثل والتشاكل والتساوي والتضارع مما لا مفعول له بخلاف شابه ومائل ونحوهما فان فيه الحاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ) علة للحكم بالتشابه وكتب أيضا قوله ليكون كل من الشئين مشبها ومشبه به يعلم من هذا أن التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل في تعريفه وأن المراد بقوله ترك التشبيه ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وهو ما يكون

والاستدارة بالزائد
ويسمى هذا) أي التشبيه
المشتق على هذا النوع
من الغرض (اظهر
المطلب هذا) الذي ذكر
من جعل أحد الشئين
مشبها والآخر مشبها به
انما يكون (اذا أريد الحاق
الناقص) في وجه الشبه
(حقيقة) كما في الغرض
العائد الى المشبه (أو ادعاء)
كما في الغرض العائد الى
المشبه به (بالزائد) في وجه
الشبه (فان أريد الجمع بين
شئين في أمر) من الامور
من غير قصد الى كون أحدهما
ناقصا والآخر زائدا سواء
وجدت الزيادة والنقصان
أم لم يوجد (فالاحسن
ترك التشبيه الى الحكم
بالتشابه) ليكون كل من
الشئين مشبها ومشبه به

وجه الشبه لأنه يمنع من ذلك قوله أو لا في وجه الشبه (قوله وهذا الكلام محل نظر) زاد الشارح لفظ في وجه الشبه بعد قوله الناقص وبعد قوله بالزائد ليغرض على المصنف بما ذكر والمصنف لم يرد ذلك بل أراد الحاق الناقص في غرض من الاغراض المذكورة بالزائد فيه فلا اعتراض أفاده عبد الحكيم قال معاوية وفيه بعد جدا والمتبادر ما زاده الشارح والحق أن مراد المصنف بقوله اذا أريد أي اذا أريد ولو ظاهرا في صورة اللفظ وما تقدم كله مراد فيه ذلك الحاق ظاهرا لاقتضاء كل تشبيه ذلك الحاق ظاهرا وان كان الغرض في المعنى غيره وغير متوقف عليه فلا اعتراض (قوله ويمكن دفعه بأن المراد الخ) محمله أن الكلام فيما أحد الطرفين فيه أتم حقيقة كما في تقرير حال المشبه أو ادعاء كما في الضرب الاول من الغرض العائد الى المشبه به فخرج ما أحد الطرفين فيه ليس كذلك كبيان المقدار ونحوه (قوله أن الاغراض الثلاثة الاولى) مثلها التزيين والتشويه والاستطراف (قوله الناقص في الجملة الخ) يعني سواء كان الناقص ناقصا في وجه الشبه أو في الاعرفية أو في الاتمية لا الناقص في وجه الشبه فقط كما هو ظاهر كلام الشارح ولعل الاولى للفري أن يقول ر بما يتكافؤ يقال المراد بالناقص الناقص في وجه الشبه من جهة الاعرفية أو الاتمية قاله بعض المشايخ (قوله ولا حاجة الخ) قال شيخنا المعنى أنه لا حاجة في المشبه به الى ادعاء كمال وجه الشبه فيه أو كمال الشهرة فيه فليس فيه الحاق ناقص بكامل ادعاء وبني على ذلك اعتراضه على الفري بأن لا نسلم ذلك اذ وجه الشبه وهو الاستدارة واستلذاذ النفس أتم في المشبه به الذي هو الزغيف من المشبه الذي هو الوجه وعلى تسليم أنهم على حد سواء فقول لما اهتم بالمشبه به كان كاملا في اعتقاده بناء على هذا الاهتمام بخلاف المشبه فلم يهتم به كاهتمامه بالمشبه به فكان ناقصا وهذا كاف اهـ وفيه أن من جملة معنى كلام الفري أنه لا يلزم فيه كمال وجه الشبه أو كمال الشهرة حقيقة فليس بواجب أن يكون فيه الحاق ناقص بكامل حقيقة وان كان المثال ليس كذلك

(احترازا من ترجيح أحد
المتساويين) في وجه الشبهة
(كقوله

* تشابه دمي اذ جرى
ومد امتي

فن مثل ما في الكأس عيني
تسكب

فوالله ما أدري أبا لجر
أسبأت * جفوني

يقال أسبل الدمع والمطر
اذا هطل وأسبأت السماء

فالباء في قوله أبا لجر للتعبية
وليست بزيادة على ما توهمه

بعضهم (أم من عبرتي
كنت أشرب) لما اعتقد

التساوي بين الدمع والجر
ترك التشبيه الى التشابه

(ويجوز) عند ارادة
الجمع بين شيئين في أمر

التشبيه (أيضا) لانهما
وان تساوي في وجه الشبهة

بحسب قصد المتكلم الا
أنه يجوز له أن يجعل

أحدهما مشبها والآخر
مشبها به لغرض من

الاغراض وسبب من
الاسباب مثل زيادة

الاهتمام وكون الكلام
فيه) كتشبيه غرة الفرس

بالصبح وعكسه) أي تشبيه
الصبح بغرة الفرس (متى

أريد ظهور منير في مظلم
أكثر منه) أي من ذلك

المنير من غير أن يقصد الى
المبالغة في وصف غرة

أحد الشئيين مشبها ليس غير والآخر مشبها به كذلك وهو والتشابه قسمان للتشبيه المعروف اسم
(قوله احترازا الخ) علة للاحسنية (قوله من ترجيح) أي من إيهام ترجيح أحد المتساويين
والالوجب ترك التشبيه فخيّل قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه ولك أن تجعل وجه ترجيح
التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوقى البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الاخلاق
لا التشارك اه أطول (قوله المتساويين) أي بحسب القصد وان لم يتساويا في الواقع (قوله
اذ جرى) أي في كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم بقوله وصيغة تسكب المفيدة للاستمرار
اه أطول (قوله وأسبأت السماء) أي بالمطر وأسبأت الجفون بالدمع فهو اذا تعدى يتعدى
بالباء (قوله وليست بزيادة) أي والفعل متعد بنفسه لكن في القاموس أسبل الدمع أرسله
وعليه فالباء زائدة فجعل الزيادة وهما مطلقا وهم لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير
خبر المبتدأ سماع ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال بقاء النعدي لاننا نقول بقاء النعدي أيضا سماعية على
ان من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما مالم ينف السماع والاحاطة بالنفي متعذرة
اه أطول (قوله أم من عبرتي) هي متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما قرر في قول الشاعر
ولست أبالي بعد ففقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكأنه تعرض له ليوضحه بالتمثيل ولا يخفى
أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائر الذي هو التشبيه
حيث اشتمل على قوله * فن مثل ما في الكأس عيني تسكب * وكأنه أراد التمثيل للتشبيه بما
أحد الطرفين أكمل مع أنه لم يقصد الاخلاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لا مزية لاحد الطرفين على
الآخر فتأمل اه أطول وفي الفري فان قلت قوله فن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على
التشابه فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فن مثل التشبيه كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح
بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في أمر فأول الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا
عذور اه وجعل بعضهم في الكلام حذف الاصل فن مثل ما في الكأس تسكب عيني ومن مثل
ما تسكب عيني أشرب فيكون ذلك بيانا لقوله تشابه الخ (قوله لانهما الخ) وقال في الاطول
لأن أداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك (قوله متى أريد الخ) يرجع لكل من تشبيه

وحيث لا يرد ما ذكره كما لا يخفى (قوله ولك أن تجعل وجه ترجيح الخ) هو مغاير لما ذكره
المصنف في المفهوم وان تلازم ما في الصدق وهو كاف في التغاير (قوله زيادة الباء في غير النفي الخ)
أي وأما زيادتها في النفي والاستفهام أو في خبر المبتدأ نحو بحسبك درهم فليس بسماع بل هو قياس
قاله بعض المشايخ وفيه توقف اذ المشهور أن مواضع الزيادة قياسا خبر ليس وما ولو تميمية على
التسامح في اضافة الخبر الى ما على القول بأنها تميمية وخبر كان المنفي نعولم أكن بأعجلهم ومحل ذلك
مالم ينتقض النفي والافلاقياسية (قوله والاحاطة بالنفي) أي في سماع الزيادة قاله بعض المشايخ
(قوله ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه الخ) هذا يفيد أن التشبيه مراد منه ما هو ظاهره لا
التشابه وهو خلاف ما يأتي عن الاطول (قوله رجحه الله لغرض من الاغراض) أي بأن يكون
الكلام فيه والغرض بيان معانيه كما اذا قيلت فرسا فقلت غرته كالصبح واذا طلع الصبح فقلت
كغرة الفرس مع أن الممتنع قطعها هو ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح كذا في شرحه للفتح

غرة الفرس بالصبح وعدمه (قوله اذ لو قصد ذلك) أى ما ذكره من المبالغة في وصف الغرة
لوجب جعل الغرة مشبها بالصبح مشبها به أى لوجب الحكم بذلك تحقيقا لا مجرد جعل الغرة
والصبح كذلك في العبارة لوجود هذا عند عدم القصد أيضا بان أريد مجرد ظهور منبر في مظلم أكثر
منه والمراد وجب ذلك اذا لم يرد قلب التشبيه أى ووجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح بذلك
لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) شروع في أقسام التشبيه بعد الفراغ من الأركان والغرض
منه (قوله باعتبار الطرفين) أى افراد وتركيبا وتقدم تقسيمه باعتبارها حسية وعقلية (قوله
أربعة أقسام) أولها قسمه المصنف الى أربعة أقسام والثالث والرابع كل منهما قسمان يعلم انقسامهما
اليهمان بيان تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكفى به ولم يذكر تقسيميهما وأما الثاني فيحتمل
القسمة الى الاربعة عقلا وكأنه لم يوجد بهذه الاقسام وعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث
وقسمان من القسم الرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب أربع في أربع والواقعية
تسعة ومن البين أن تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال
في الوجه والأداة والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة
يعكس اعمالا للطريقين وتجديدا للساو وتفننا في البيان وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا
مع أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلمزيد الالهام بالتشبيه الذي وجهه مركب
فانه مابه التفاضل بين البلاء والتناضل بين الخطباء وللتنبية على الفرق بين المركب والمفرد المقيّد
فانه أحوج شئ الى التأمل واعمال الذكاء كذا في الاطول (قوله أو مقيدان) قال في الاطول
ولاننى بالمقيد ما ذكر معه قيد بل ما لقيه مدخل في التشبيه ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله
تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهم مع أن اللباس موصوف لأنه لا دخل في وجه الشبه لهذا
الوصف قاله في الاطول ثم جوز أن يكون الطرف في الآية من المفرد المقيد فراجع (قوله هو

الفرس بالضياء والانبساط
وفرض التلا لئلا ينفذ ذلك
اذ لو قصد ذلك لوجب
جعل الغرة مشبها بالصبح
مشبها به (وهو) أى
التشبيه (باعتبار الطرفين)
المشبه والمشب به أربعة
أقسام لانه (اما تشبيه
مفرد بمفرد وهما) أى
المفردان (غير مقيدين
كتشبيه الخد بالورد أو
مقيدان كقولهم) لمن
لا يحصل من سعيه على
طائل (هو كالراقم على
الماء) فالمشبه هو الساعى
المقيدان لا يحصل من
سعيه على شئ والمشب به
هو الراقم المقيد يكون
رقه على الماء لان وجه
المشبه هو

اه عبد الحكيم (قوله أى لوجب الحكم بذلك تحقيقا) أى بحيث يكون المعنى على التشبيه
لاعلى التشابه ثم انه لا حاجة لما ذكره في هذه القولة لأن معنى كلام الشارح أنه متى قصد ذلك وجب
عليك أن تقول الغرة كالصبح ولا يصح لك أن تقول تشابهت الغرة والصبح فالمقصود نفي صحة
الاثبات بعبارة التشابه وبهذا تعلم أن الوجوب اضافى أى بالنسبة لامتناع التشابه فكأنه قال وجب
عليك التشبيه ولا صحة للتشابه اه شيخنا (قوله أى افراد وتركيبا) أى وتقييدا وعدمه (قوله
وتقدم تقسيمه باعتبارها حسية وعقلية) فيه أنه لم يتقدم تقسيم التشبيه باعتبار شئ أصلا بل ذلك
في وجه الشبه (قوله أولها) هو تشبيه المفرد بالمفرد (قوله الى أربعة أقسام) أى لأن المفردين
اما مقيدان أو غير مقيدين أو المشبه مقيد والمشب به غير مقيد أو العكس (قوله والثالث والرابع)
هما تشبيه المفرد بالمركب والعكس (قوله كل منهما قسمان) أى لأن المفرد فيهما اما مقيد أو غير
مقيد (قوله وأما الثاني) أى تشبيه المركب بالمركب (قوله فيحتمل القسمة الى الاربعة) بأن
يقال المركبان اما مقيدان أو غير مقيدين أو مختلفان وتحتهم قسمان (قوله مع أنه علم من تقسيم الوجه
المركب) فيه أنه لم يعلم تقسيم المفرد الى مقيد وغيره على أن ماتقدم خاص بما اذا كان الوجه مركبا
حسيا وما هنا ليس خاصا بذلك (قوله قال في الاطول ولا نغنى الخ) الاولى حذف هذا العزو
اكتفاء بقوله بعد قاله في الاطول (قوله ثم جوز أن يكون الطرف الخ) وعبارته بعد قول

التسوية الخ) الاوضح هو استواء الفعل وعدمه (قوله بخلاف المشبه) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيدا للمشبه فتدبر اه فنرى وفيه نظر لأن ملاحظة الحركة في وجه التشبيه تستدعى ملاحظتها في الطرف والاحسن الجواب بان الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بمقيد خارج تأمل (قوله بيت بشار) الاضافة للعهد (قوله والفرق) أى التمييز بين المفرد والمركب في التركيب المخصوص أى بيان أن ما فيه مفرد مقيد أو مركب وليس المراد الفرق من حيث التصور لسهولة كذا فى سم وكتب أيضا قوله والفرق بين المركب الخ اذ يلتبس التقييد بالتركيب فان كان هناك أمرا واحدا هو الاصل فيما يقصد من المشبه أو المشبه به وكان ما عداه تامة وتبعاله فى الاعتبار كان مفردا مقيدا والا كان مركبا اه حفيد (قوله كيف تصور) أى قائلين تعجبا كيف تصور مضارع التصوير مجقول يقال صورته فتصور والشارح جعله مضارعا محذوف التاء اه أطول (قوله أى تتصور) أى تتشكل (قوله تريانها را الخ)

المصنف اما تشبيه مفرد بمفرد وهما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد ونحوها ولا نعى بالمقيد ما ذكره قيد بل ما المقيد مدخل فى التشبيه ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن مع أن اللباس موصوف لأنه لا دخل فى وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسى على ما بينه الزخشرى وهو أن كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس أو عقلى كما ذكره غيره وهو أن كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع فى فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هى الزنا وما يشتمل عليه من الذنوب وما نهى عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لأنه ما لم تجرد العورة عن اللباس لا يمكن الزنا كما أن كلام المرأة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع فى الزنا وما يتبعه من الوقوع فى المنهيات وقبائح الذنوب وشئ من الوجهين لا يتوقف على القيد على ما ذكره الشارح وفيه بحث دقيق يتبعه تحقيق وهو أن المقصود تشبيه كل منهما باللباس فى الاشتغال على صاحبه أو صون صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للباسه فلاضافة للباس دخل فى وجه الشبه فلا ظهر أن الآية لتشبيه المقيد بالمقيد ووجه ما قاله أنه شبه كلاهما باللباس المطلق فى الاشتغال أو الصيانة ثم قيد الاشتغال أو الصيانة فتدبر وتذكر فى التحقيق بمعونة التوفيق ومنهم من قال فى الوجه الثانى مسامحة لأن اللباس يصون صاحبه عن البرد لا عن فضيحة الفاحشة لئلا يكل من الرجل والمرأة وقد ظهر فساداه ويمكن أن يكون وجه الشبه أن كلاهما يجعل صاحبه موقرا معززا فى أعين الناس كاللباس ففيه إشارة الى أنه كلما كان الزوج أظهر وأزكى يكون أدخل فى التوفير كاللباس فتدبر (قوله استواء الفعل وعدمه) أى استواء الطرفين فى الفعل وعدمه فهو وصف للطرفين (قوله فان كان هناك أمرا واحدا الخ) هكذا فى شرح المفتاح الشريفي ولا يخفى أن ما ذكره يفيد الامتياز بينهما فى المفهوم لا التميز فى صورة الاشتباه فان القيود معتبرة فى الطرفين لتحتمل الدخول وعدم الدخول اه عبد الحكيم وفيه أن معنى قوله فان كان الخ فان قامت قرينة على أن هذا الامر الواحد هو الاصل فيما قصد الخ وقوله والا كان الخ صادق بما لم تقم القرينة على شئ وحده على المركب حينئذ أولى (قوله مضارع التصوير الخ) محمله أن الشارح جعل تصور مضارع تصور

والآخر غير مقيد (كقوله * والشمس كالمرآة فى كف الاشلى *) فالمشبه به أعنى المرآة مقيد بكونه فى كف الاشلى بخلاف المشبه أعنى الشمس (وعكسه) أى تشبيه المرآة فى كف الاشلى بالشمس فالمشبه مقيد دون المشبه به (واما تشبيه مركب بمركب) بان يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا (كقوله بيت بشار) كأن مثار النقع على ما سبق تحقيقه (واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) وهو مفرد باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة أمور والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شئ الى التأمل فكثيرا ما يقع التباس (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله

يا صاحبي تقصيا نظريكا *) فى الاساس تقصيته بلغت أقصاه أى اجتهد فى النظر وبلغا أقصى نظريكا (تريان جوه الارض كيف تصور) أى تتصور

خندق التاء يقال صورته الله صورة حسنة فتصور (تريانها را مشمسا) أى ذا شمس لم يستره غيم (فدشابه) أى خالطه

بدل من تزيان وجوه الارض بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان كذا في يس (قوله زهر)
 كعمر جمع زهرة ككثرة وبركة اه أطول والظاهر من قوله لأن الازهار باخضرارها أنه
 حمل الزهر على النبات مجازا من سلا أو استعارة قاله الفري (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت
 كرجة اه أطول وفي الحفيد الربوة بفتح الراء وبالكسر التل فتلخص أن راءها مثلثة (قوله
 خصها) أي زهر الربا (قوله لأنها أنضر الخ) قال في الاطول ويمكن أن يقال خصها لأنها
 نخالطها الشمس في أول طلوعها وتشبيه أول النهار بالليل المقمر أظهر لأن نور الشمس فيه أضعف
 (قوله ولأنها المقصود بالنظر) أي في قول الشاعر تقصيا نظريكا تزيان وجوه الارض هذا مراده
 فيما يظهر كذا بخط شيخنا البرلسي اه سم وكتب أيضا قوله ولأنها المقصود بالنظر لأن الشخص
 يبدأ بالنظر العالي (قوله أي ليل ذو قمر) لا يقال هذا يستلزم أن المشبه به مركب ففي جملة مفردا
 تسامح كما قال في الاطول لانا نقول الوصف أو الاضافة لا تمنع الافراد لما سبق أن المراد بالتركيب
 هو الهيئة الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به هنا ليس كذلك أفاده الفري (قوله قد نقصت من
 ضوء الشمس) من زائدة في المفعول أو التقدير نقصت شيئا من ضوء الشمس (قوله يضرب)
 أي يميل (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار الموصوف بما مر (قوله وأيضا الخ) لم يعد تشبيه
 المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة في قوله وهو باعتبار الطرفين اما تشبيه مفرد بمفرد الخ
 بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلامعنى لجعله قسما له اه فري
 قال سم لك أن تقول الظاهر أن الواحد في المتعدد قد يكون مفردا مقيدا وغير مقيد ومركبا فهلا
 قال لانه لا يخرج عن الاقسام السابقة لانه كتشبيه مفرد بمفرد حقيقة أو كتشبيه مركب بمركب
 حقيقة أو كتشبيه مختلفين وكتب أيضا ما نصه هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت
 تقسيمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرفا تشبيه واحد وأيضا ليس

(زهر الربا) خصها لانها
 أنضر وأشد خضرة ولأنها
 المقصود بالنظر (فكأنما
 هو) أي ذلك النهار
 الشمس الموصوف
 (مقمر) أي ليل ذو قمر
 لان الازهار باخضرارها
 قد نقصت من ضوء
 الشمس حتى صار يضرب
 الى السواد فالمشبه مركب
 والمشبه به مفرد وهو
 المقمر (وأيضا) تقسيم
 آخر للتشبيه باعتبار
 الطرفين وهو أنه (ان تعدد
 طرفاه فاما ما فوق)

الذي هو مطاوع صورته فيكون فيه حذف التاء والاطول جعله مضارع صورته المتعدى بعد بنائه
 للجھول (قوله وبركة) بفتح الباء والراء (قوله كما قال في المطول) عبارته فالمشبه مركب
 والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح اه قال معاوية أي لأن الحق الظاهر عود الضمير الى
 نفس النهار المقيد وأنه المشبه فهو مفرد مقيد كالمشبه به لا مركب فان أول بان أعيد اليه باعتبار
 تركبه مع قيوده فالظاهر حينئذ أن المشبه به أيضا مركب لا مفرد مقيد اذ الظاهر حينئذ تشبيه
 الهيئة بالهيئة وأما قوله قدس سره في بيان التسامح لأن قوله مقمر تقديره ليل مقمر ففيه تعدد
 وشائبة تركيب ففيه أن المدعى أنه مفرد حقيقة وشائبة التركيب لا تنافي ذلك نعم تسوغ عند المفرد
 مركبا باعتبارها تاسعا في التمثيل به للمركب فلا تسامح هنا في أنه مفرد نظرا لها بل ان كان في ان
 المشبه مركب نظرا لها ولا يلزم ارتكاب مثله في المشبه به لأن التسامح لا يجب بل لا ينبغي طرده
 ولأن التعدد فيه قليل وفي المشبه كثير (قوله لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد) وكذا تشبيه المفرد
 مقيدا أو غيره بالمتعدد والعكس وتشبيه المتعدد بالمركب والعكس في كلامه قصور (قوله لأنه
 كتشبيه المفرد بالمفرد) وتقدم عن الاطول الجواب عن ذلك بأنه لو تم أن تعدد الطرفين يوجب
 تعدد التشبيه عرفا ثم وجه التخصيص (قوله قال سم لك أن تقول الخ) اعتراض على
 الفري في اقتصاره على قوله لأنه كتشبيه المفرد بالمفرد حقيقة (قوله فهلا قال) أي الفري

من وظائف البيان بل هو من أفراد اللف والنشر الذي هو من الصنائع البديعية وكان وجه التعرض له أن الملفوف ربما يلتبس بتشبيهه مركب بمركب وبتبعيته يتعرض للفروق وأن لا التباس فيه ولا يخفى أن الملفوف والمفروق لا يختصان بالطرف بل يجريان في الوجه أيضا اه أطول (قوله وهو أن يؤنى أولا بالمشبهات الخ) تبع فيه الشارح المصنف ويجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالعنان والحشف البالي قلوب الطير رطباً ويابساً وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمر وإذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقريضة اه أطول (قوله في صفة العقاب) أي وصفه وهو مؤنث (قوله رطباً بعضها ويابساً بعضها) لا يخفى أن رطباً ويابساً حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فاتجه أن الحال يجب أن تكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتأنيث وقد اندمجت ههنا حيث لم يقبل رطوبة ويابسة فأشار الشارح بقوله رطباً بعضها ويابساً بعضها إلى دفعه لكون ظاهره يقتضي حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجزئه البصريون وبعض الكوفيين اللهم إلا أن يريد أن تفصيل الحال لفظاً يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تأنيثها فإن الرطوبة بالنسبة إلى بعض واليبوسة بالنسبة إلى آخر والاظهر أن يقال التقدير قسم رطباً وقسم يابساً اه فترى وقد يحمل صنيع الشارح على بيان المعنى فلا ينافي هذا الاظهر (قوله وكرها) هو عش الطائر وإن لم يكن فيه اه

وهو أن يؤنى أولاً بالمشبهات
على طريق العطف أو
غيره ثم بالمشبه بها كذلك
(قوله) في صفة العقاب
بكثرة اصطلاح الطيور
(كأن قلوب الطير رطباً)
بعضها (ويابساً) بعضها
(لدى وكرها) العنان
والحشف هو أردأ النحر
(البالي) شبه الرطب
الطري من قلوب الطير
بالعنان واليابس العميق

(قوله وكان وجه التعرض له الخ) عبارة الدسوقي وأيضاً هذه الامور المنقسم إليها التشبيه أعنى اللف والتفريق والجمع والتسوية الأقرب فيها انها من البديع لانها من أفراد اللف والنشر الذي هو من الصنائع البديعية وكان وجه التعرض لها وسيافها في التشبيه تكميل أقسامه مع ان بعضها وهو الملفوف يشبه تشبيه المركب بالمركب وبعضها وهو التسوية يشبه تشبيه المركب بالمركب وبعضها وهو الجمع يشبه تشبيه المفرد بالمركب وان كان الالباس فيها اه فتدبر (قوله بل يجريان في الوجه أيضا) فتقول في الملفوف زيد وعمر وخالد في الشجاعة والحلم فقولك في الشجاعة راجع لعمر ووقولك في الحلم راجع لخالد وفي المقرون زيد وعمر وفي الشجاعة وخالد في الحلم (قوله ويجب أن يقال الخ) يمكن أن يقال ان قوله وهو أن يؤنى أولاً أي يعتبر أولاً والمراد الأولية الرتبة سواء كان كذلك في الذكر أم لا (قوله كأنه أراد به مثل قولنا الخ) هذا المثال لا يوافق ظاهر الشارح من ذكر المشبهات أولاً لانما يناسب ما ذكره من العكس والمناسب لظاهر الشارح التمثيل بنحو كان العمرين المراد بهما أبو بكر وعمر وشمس وقرأ وقران مراد بهما ذلك (قوله وهو يجوز ترك تأنيثها) أي تفصيل صاحبها معنى يجوز ترك تأنيثها فالضمير في رطباً عائد على البعض المفهوم من تفصيل صاحبها معنى وكذا الضمير في يابساً فكأنه قال قلوب الطير بعضها رطباً الخ (قوله والأظهر أن يقال التقدير قسم رطباً الخ) أي ولفظ قسم لا يقبل التأنيث ولم يؤنث رطباً ويابساً موافقة اه شيخنا (قوله وقد يحمل صنيع الشارح الخ) عبارة عبد الحكيم قوله رطباً بعضها الخ يريد ان الضمير في رطباً ويابساً راجع إلى القلوب باعتبار بعضها فان بعض القلوب قلوب ولذا قال رطباً ويابساً بالتذكير قوله وعموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن اه وقوله كما في قوله الخ فان الضمير راجع إلى المطلقات لكن باعتبار خصوص كونهن رجميات لا مطلقاً فالمرجع وهو المطلقات عام والراجع خاص بالرجميات وهو نوع استخدام فقوله

أطول (قوله اذ ليس الخ) تعليل لمحدوف أى وليس هذا من المركب اذ ليس الخ (قوله الا أنه الخ) الا قرب انه راجع الى قوله شبه الرطب الخ (قوله النشر) أى نشر تلك النساء (قوله أى الطيب) أى طيب الرائحة وذكاؤها وقوله والرائحة أى الذكية الطيبة (قوله مسك) أى نشر مسك اه أطول أو المراد نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات رائحة كالسك (قوله أطراف البنان) فالإضافة بيانية اه أطول (قوله فتشبيه التسوية) للتسوية فيه بين مشبهات (قوله وحالى) كأنه أراد أحوالى فصح أن حاله والصدغ كالليالى اه أطول (قوله فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله مجدول مكان الوشاح) أى ضامر الخاصر تين والبطن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلد يرصع بالجواهر ونحوها يشد فى الوسط كذافى ع ق (قوله الوشاح) بالضم والكسر كفى القاموس ويقال اشاح واشاح (قوله كأنما يبسم) بسم يبسم كضرب يضرب وابتسم وتبسم وهو أقل الضحك وأحسنه اه أطول وضمن يبسم معنى يكشف فعدها بمن (قوله أى الناعم البدن) الانسب ذكر هذا التفسير بعد قوله أغيد (قوله أو أقاح) بفتح الهمزة أصله أقاحى يحذف فى الالف والنون وقد لا تشدد الياء جمع أقحوان بالضم ويقال قحوان وهو البابونج كذافى الأطول وكأن حذف الياء وقف جار على ترك تشديد الياء فيكون كالوقوف على قاض (قوله وهو ورد له نور) اعلم أن الثغر ما تقدم من الاسنان كفى الصحاح والاقحوان نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر كفى الصحاح فتشبيه الاسنان بالاقحوان باعتبار لون ما حواليه من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما فى الوسط من

منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها الا انه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب (أو مفروق) وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله النشر) أى الطيب والرائحة (مسك والوجوه دناء) نير وأطراف الا كف وروى أطراف البنان (غنم) هو شجر أحرلين (وان تعدد طرفه الاول) يعنى المشبه به دون الثانى (فتشبيه التسوية كقوله * صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى

وان تعدد طرفه الثانى) يعنى المشبه به دون الاول (فتشبيه الجمع كقوله) بات نديما على حتى الصباح أغيد مجدول مكان الوشاح (كأنما يبسم) ذلك الاغيد أى الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) أى منظم (أو برد) هو حب الغمام (أو أقاح) جمع أقحوان وهو ورد له نور

لا يقتضى أى لا يوجب لجواز الاستخدام ولك جعل الضمير فى البيت والآية للبعض المفهوم من الكل السابق على حذفه جاؤا راكبا ورجلا ومبنى ذلك هنا ان رطبا ويا بسا حال من القلوب وهو أرق معنى وأقرب لفظا من كونه بدل بعض بتقدير منها وان كان البدل أخف تكافؤا وأوفق بكون هذا التشبيه متعدد الطرفين اه معاوية (قوله أى طيب الرائحة الخ) عبارة عبد الحكيم قوله أى الطيب والرائحة فى القاموس النشر الريح الطيبة أو أعم أو ربح فى فم المرأة وأعطاها بعد النوم اه والكل مناسب للقام وأما تفسير الشارح النشر بالطيب فان أراد به ان الطيب الذى يستعمله تلك النساء مسك فلا تشبيه فيه وان أراد ان طيب تلك النساء غير المسك كالسك فمع كونه بعيدا ليس فيه كثير مدح فالصواب ترك لفظ الطيب والاكتفاء بالرائحة اه ولك الجواب عن الشارح بأن المراد من الطيب الرائحة الطيبة فيكون إشارة للقول الاول وقوله والرائحة عطف أعم إشارة للقول الثانى أو عطف تفسير الا أنه حذف نعتها لظهوره من حل مسك الا أنه لا قرينة فى كلامه على ذلك ولك قراءة الطيب بفتح الطاء والتشديد وحينئذ فافهمه كلام المحشى من أن النشر هو الرائحة الطيبة أو ذكاؤها لا يوافق ما فى القاموس فتدبر (قوله للجمع فيه بين مشبهات) المناسب مشبهات بها وادعاء الحذف والايصال يؤدى الى اللبس (قوله ويقال أشاح واشاح) أحدهما بضم الهمزة والآخر بكسرها فهى كالواو التى أبدلت الهمزة منها (قوله يحذف فى الالف والنون) أى اللتين فى المفرد وأصل الجمع أقاحيو على صيغة منتهى الجموع كصايح فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء فصارت أقاحى قاله بعض مشايخنا (قوله وقد لا تشدد الياء) فيكون على وزن مساجد ومقتضى قولهم كان حذف الياء الخ ان ترك التشديد

الاصفر هذا هو الاقرب (قوله شبه ثغره) أى أسنانه بثلاثة أشياء إلا أنه أورد كلمة أو تنبيه على أن كلامه شبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لا للابهام حتى يرد أنه ينبغي الواو في وجهه بان أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهى أحسن من الواو خلوه عن وصية إيهام جعل المجموع مشباه ونظر في كونه من باب التشبيه بان المشبه أعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا وأجيب بان تشبيهه بثلاثة أشياء ضمنى لأن تشبيهه بالتبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيهه الثغر بأحدها كذا فى الاطول (قوله وباعتبار وجهه) يعنى باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات أوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثانى هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله اما تمثيل الخ واما غير تمثيل) لا يرد أنه تقسيم للشئ الى نفسه وغيره لأن التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشف حيث يستعمله استعمال التشبيه لأنه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو أخص فلا اشكال وبهذا اندفع أيضا أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه اه أطول (قوله منزع من متعدد) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد لا يقتضى كون التعدد فى طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على الشارح شئ فى تمثيله التمثيل بما طرفاه غير مركبين كتشبيه الثريا بالعنقود اذا يجوز أن يكون وجه الشبه الهيئته الحاصلة من متعدد هو أجزاءه ويؤيد ذلك ما ذكره بعضهم أن الخلقة الهيئته الحاصلة باجتماع الشكل واللون وأما قول المصنف ان التمثيل يستلزم التركيب فلا يضرنا لأن مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالمركب الذى شبهه معناه المقصود بالاصلى على ما صرح به المصنف فى الايضاح نعم الفرق بينهما وبين التشبيه التمثيل بدون الاستعارة خفى والظاهر الموافقة بينهما فى أفراد الطرفين وتركيبهما اه ملخصا من حواشى الحفيد على المطول والمختصر وفى الاطول مانصه وتقييد مثال التمثيل على كلام السكاكى حيث قال كافى تشبيه مثل اليهود واطلاقه

مع الصرغ حتى تحذف الياء ولعل التنوين تنوين عوض كافى جوار وغواش لا تنوين صرف أو انه لا تنوين فيه والحذف للتخفيف فتدبر (قوله لان تشبيهه التبسم الخ) أى لان صريح اللفظ كائما يسم تبسما كالتبسم عن أحد المذكورات وذلك يستلزم تشبيهه الثغر بأحدها (قوله لانه مشترك الخ) علة للادبراد الخ (قوله وبهذا اندفع الخ) أى بكون المراد بالقسم ما هو أخص اندفع الخ ووجه الدفع ان المعروف قسم خاص فلا يضر بعض خروج أفراد التمثيل الاعم لانه ليس هو المعروف (قوله لا يقتضى كون التعدد الخ) أى لاحتمال أن يكون الطرف مفردا مقيدا أو غير مقيد (قوله فلا يستلزم التعدد التركيب) أى تركيب الطرفين كافى تشبيهه الشقيق (قوله من متعدد هو أجزاءه قال شيخنا الضمير فى أجزاءه راجع لوجه الشبه (قوله ان الخلقة) أى باخاء المعجزة (قوله الهيئته الحاصلة الخ) فاذا قلت زيد كعمرو وجعلت وجه الشبه بينهما الخلقة التى هى الهيئته الحاصلة من اجتماع الشكل واللون كان وجه الشبه مركبا اذا أجزاءه مع كون الطرفين مفردين (قوله يستلزم التركيب) أى تركيب الطرفين (قوله نعم الفرق بينهما) أى الاستعارة التمثيلية (قوله والظاهر الموافقة الخ) أى فلا استعارة التمثيلية كالتشبيه التمثيلى فى عدم اشتراط التركيب كما هو الظاهر خلافا للمصنف وغيره (قوله وتقييد مثال التمثيل) أى اثباته التمثيل بمثال مخصوص (قوله واطلاقه) أى اطلاق مثال التمثيل وهو عطف على تقييد

على كلام الجمهور حيث قال كما مر حل الشارح المحقق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثلة ذكرت لوجه الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالفه السيد السند بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى أن تعريفهما وجهه منزه عن متعدد

(قوله حل الشارح الخ) خبر قوله تقييد وما عطف عليه بتأويلهما بالصنيع والشارح مفعول (قوله وخالفه السيد الخ) عبارته قوله اما تمثيل وهو ما أي التشبيه الذي وجهه وصف منزه عن متعدد أمرين أو أمور كما مر من تشبيه الثريا الخ لا يخفى أن المتبادر من انتزاع وجه الشبه من متعدد انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه لا كونه مركبا من متعدد وهو اجزاؤه كما هو فهمه الشارح فأورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد أو لا ترى أن المصنف رد على السكاكي في عدم التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد فلا يصح أن يفسر كلامه ههنا بخلاف ما يتبادر منه مع كونه منافيا لما سيصرح به ومما يؤيد ما ذكرنا أن المصنف قال فيما بعد المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل وقال الشارح هناك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منزه عن متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد وانظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعي التركيب حيث جعل احترازا عن الاستعارة في المفرد حتى قال وحاصله أن تشبيه احدي الصورتين المنزعتين من متعدد بالآخرى فان قلت هو هناك بصدد تفسير كلام المصنف تفسيراً مطابقاً لما برز عنه من استلزام التمثيل تركيب الطرفين قلت هو ههنا أيضاً بصدد التفسير فوجب أن يراعى ما برز عنه ولا يتمثل للتمثيل بالتشبيهات مركبات الاطراف فان قلت قد صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الآية قلت ذلك مما يدعيه أقوام لم يطلعوا على حقيقة الحال وسيأتيك برهان على تحقيق هذا المقال اه وقوله قدس سره لا يخفى أن المتبادر من الانتزاع من متعدد أن يكون المنزوع منه متعدد وكونه وجه الشبه أن يكون ذلك المتعدد حاصل في كل واحد من الطرفين فيجوز أن يكون المتعدد جزءاً لكل منهما وأن يكون وصفاً خارجاً عنهما وأن يكون جزءاً لأحدهما خارجاً عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين كما زعم السيد بل نقول انتزاع أمر من متعدد قد يكون بانتزاعه من مجموع المتعدد كالوحدة الاعتبارية وقد يكون من أحدهما بالقياس الى الآخر كالاضافات وقد يكون بانتزاع بعضه من أحد الأمرين وبعضه من الآخر وحينئذ فلا يستلزم الانتزاع التركيب في وجه الشبه أيضاً اه عبد الحكيم وقوله كالوحدة الاعتبارية فتقول هذا المجموع لهذا المجموع في أن كلا واحد ولا شك أن وجه الشبه وهو نفس الوحدة الاعتبارية مفرد مع أنه منزه عن متعدد وقوله كالاضافات فتقول زيد كعمرو في أن كلا أب ولا شك أن الأبوة انما هي بالقياس الى زيد وابنه والى عمرو وابنه وقوله وقد يكون بانتزاع بعضه الخ كما اذا كان الطرف مركباً من متعدد فان وجه الشبه منزه عن تلك الابعاض المتعددة وقوله وحينئذ فلا يستلزم الانتزاع التركيب في وجه الشبه أيضاً قال معاوية أي لانه لا تركيب للوجه في الاولين لانه نفس المعنى الاضافي ونفس الوحدة الاعتبارية ومثلها نفس الهيئة الصورية أعني نفس الصورة للأشياء المجمعة الحاصلة لها من نفس اجتماعها بقطع النظر عن غيره من صورها وأوصافها لا الصورة

شبه نفره بثلاثة أشياء
(وباعتبار وجهه) عطف
على قوله باعتبار الطرفين
(اما تمثيل وهو ما) أي
التشبيه الذي (وجهه)
وصف (منزه عن متعدد)

يتبادر منه المنتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعددهو أجزاءه والاقال مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما هو الا ما تركب طرفاه

المجموعة لها منه ومن صورها وأوصافها أو من الثاني فقط أو من الثالث فقط أو من اثنين من الثلاثة وليس واحدا من أوصافه أو من اجتماع أجزائه ومن صورها وأوصافها أو من الثالث فقط أو من الرابع فقط أو من اثنين من الثلاثة الأخيرة فان المجموعة من شئ من ذلك مركبة منه اه وقوله قدس سره كما توهمه الشارح قال عبد الحكيم ليس في كلام الشارح ما يدل على هذا وابراده مثال تشبيه المفرد بالمفرد لا يقتضي الا أن يكون المتعدد الذي انتزع منه موجودا في الطرفين لا كونه أجزاء كما في تشبيه السقط بعين الديك اه وطن معاوية ان قول عبد الحكيم فيما تقدم قريبا بل نقول انتزاع أمر من متعدد الخ مراده به التعميم في وجه الشبه في تشبيه التمثيل فقال هنا ولا يخفى أن كونه أجزاءه هو المتبادر من انتزاعه منه فيقتضي تركبه وهو ظاهر كلامهم نعم لا يقتضي تركب الطرفين ويدل على اختصاص المنتزع عندهم بالمركب تعريفهم تشبيه المركب بتشبيه هيئة منتزعة من عدة أمور فلو كان أعم من المركب والمفرد كالأحادية والاعتبارية والصفة الإضافية ونفس الهيئة الصورية لكان التعريف غير مانع اذا الهيئة الكيفية والحالة والعدة هي المتعددة متفرقة كانت أو مجمعة ودعوى أن المتبادر من الهيئة هو الهيئة الاجتماعية فيخرج مثل الوحدة والصفة الإضافية ومن العدة هو المتفرقة فيخرج نفس الهيئة الصورية في حيز المنع ثم لا يخفى أن مراده قدس سره بكونه في الطرفين تركبهما منه وبما توهمه الشارح أنه أجزاءه مطلقا أي سواء تركبا أولا ولا شك أن التمثيل الشارح بما ذكره يقتضي توهمه هذا الاطلاق اه فتنبه وقوله قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب قال عبد الحكيم مراده من التمثيل التمثيل على سبيل الاستعارة واستلزامه تركيب الطرفين بناء على أنه مجاز مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيلي تركيب الطرفين كيف وقد صرح بان وجه الشبه المركب يكون طرفاه مفردين ومركبين وأحدهما مركبا والآخر مفردا اه وفيه أن المجاز المركب في نفسه لا يقتضي تركب الطرفين وقوله قدس سره وانظر كيف اعترف الخ قال عبد الحكيم فيه أن اللازم مما ذكره الشارح أن لا يكون وجه الشبه في الاستعارة في المفرد منتزعا من متعدد ليخرج بقوله تشبيه التمثيل وأما استدعاء تشبيه التمثيل التركيب فلا اه لكن يبقى أثر ذلك يقتضي التعميم في المجاز المركب بأنه يشمل ما لم يكن مركبا وكتب معاوية على قوله فيه أن اللازم الخ فقال واللازم المذكور قد ينقض بنحو لاحق في السماء عنقود ملاحية كما يأتي لنا في بحث المجاز المركب فالأولى ان يقال اللازم مما ذكره الشارح اما أن المراد هناك تشبيه التمثيل ما هو على سبيل الاستعارة التمثيلية بقريظة قول المصنف ثمة وهذا يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وكذا يفيد قوله ثمة وحاصله الخ وان فسر له أولا بما هو أعم وأما ان المتبادر منه عند الاطلاق ما يكون طرفاه مركبين لانه أكل افراده فهو المتبادر منه وان كان هو أعم منه وقد يتبادر من الجنس نوع منه لكثرة ارادته منه وإلف النفس بإرادته أول كونه أكل أفراد اه وقوله قدس سره حتى قال وحاصله الخ قال عبد الحكيم اللازم منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستدعي التركيب والكلام في استدعاء التشبيه التمثيلي ذلك وهو غير لازم له (قوله والا لقال مركبا من متعدد) لان ما حصل من الاجزاء يقال له مركب لا منتزع وعبارة الأطول قوله

ونوره بأن المصنف رد على السكاكى جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية
بأن التمثيل يستلزم التركيب المنافي لاندراج تحت الاستعارة الحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد
ومباني المخالفة غير سديدة أما حديث التبادر فمنوع وإنما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم أن
المدار على التركيب الاعتباري والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقي وليتناول المركب من
متعدد هو أجزاءه ومن متعدد في الطرف وكذا سند رد المصنف على السكاكى ضعيف لانه رد
كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد في كلام السكاكى تخصيص الاستعارة التمثيلية
بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم جعل
الشارح في تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيه تشبيهه بمعنى التشبيه التمثيل قوله تشبيه
التمثيل احتراز عن الاستعارة في المفرد فلم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحتز به عنها
فبين كلاميه تناقرا لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا بل ينبغي أن يحمل ماسيا على أن الاحتراز
بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب أو تقييد تشبيه التمثيل بتقييد
والفصل بالتخصيص أولى من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لانتقض
تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب
افقد سبق أن التشبيه بهذا الوجه يحجب المفرد بمركب اهـ (قوله أمرين أو أمور) فيه إشارة الى
نسكة اختيار متعدد على أمور (قوله وقيد الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه
الذى يكون وجه الشبه فيه مركبا سواء كان حسيا أو عقليا أو اعتباريا وهما وقد تقدمت أمثله
مفصلة وذهب الشيخ الى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيا والسكاكى الى أنه يشترط

أمرين أو أمور (كلامي)
من تشبيه الثريا وتشبيه
مثار النقع مع الاسياق
وتشبيه الشمس بالمرآة
في كف الاشل وغير ذلك
(وقيد)

والاقلال مركب (قوله ونوره) أى وضحه (قوله بان التمثيل يستلزم التركيب) أى بان مطلق
التمثيل يستلزم التركيب هكذا فهم السيد ورده الأطول بعد بان المراد التمثيل على سبيل الاستعارة
لان كلام المصنف مع السكاكى إنما هو فيه وسبق أيضا عن عبد الحكيم (قوله وكذا سند رد
الخ) أى استناد السيد في الرد على الشارح الى رد المصنف على السكاكى (قوله تمثيل خاص) أى
بما طرفاه مركب وهو الطرف الذى يستعار على ما أتى له هذا بيان كلامه بقدر الامكان وفيه ان
يقال ما الدليل على هذا التخصيص خصوصا في التعريف (قوله ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا
بما طرفاه مركبان لانتقض المجاز المركب باستعارة الخ) أى النقص بخروج هذه الاستعارة مع
أنها يجب أن تكون من المجاز المركب لان المدار في كون المجاز مركبا على كون المستعار مركبا
سواء كان المستعار له مركبا أم لا أى فيصير التعريف غير جامع وهذا رد على السيد ووجه الرد انه لو
كان التمثيل خاصا بما طرفاه مركبان للزم من أخذه في تعريف المجاز المركب ان لا يشمل ما لو قلت
عندى أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد وكان مرادك بأعلام الياقوت المذكورة
الشقيق والقرينة حاله مع وجوب شموله له اذ لا يجوز ان يكون ذلك من المجاز المفرد لانه لا بد فيه
من افراد اللفظ المستعار وهذا مركب واذا لم يدخل في المفرد تعين دخوله في المركب ولا يتأتى
دخوله في تعريف المجاز المركب المذكور الا اذا كان التمثيل لا يختص بمركب الطرفين فبطل
دعوى السيد الاختصاص وفي هذا أيضا رد على من اشترط تركيب الطرفين في المجاز المركب اذ
لا يشترط فيه الا تركيب الطرفين المستعار بخلاف مطلق التمثيل فانه لا يشترط فيه تركيب الطرفين

فيه أن لا يكون حسيا ولا عقليا فينحصر التمثيل عنده في المركب الاعتباري الوهمي اه سيراى
وفي اثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور كلام لصاحب الاطول فراجعهم وكتب ايضا ما نصه قال في
الاطول ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بأنه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه في الوصف
المنتزع الحقيقي مع أنه ليس بتمثيل أشار الى دفعه بقوله وقيده الخ ووجه الدفع أن هذا القيد لم يثبت
في غير كلام السكاكى فجزينا في التعريف على وفاق الجمهور اه (قوله أى المنتزع من متعدد)
كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه أى قيد الوجه بكونه غير حقيقي كما قيده بكونه
منتزعا من متعدد لانه قال السكاكى التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة
أمور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع من متعدد اه أطول (قوله غير حقيقي)
بأن يكون اعتباريا وهميا فراد هنا بالحقيقي ما يقابل الاعتباري الوهمي والمراد بالاعتباري
الوهمي ما يشمل النسبيات لعدم وجودها عند المتكلمين وكتب ايضا قوله غير حقيقي هل المراد
غير حقيقي في كل من الطرفين أو يكفي أن يكون كذلك في أحدهما الطرفين هذا مما لم يتضح لكن
المتبادر الاول لانه الفرد الكامل اه أطول (قوله عائد الى التوهم) أى الاعتبار اه سم
(قوله يعنى مالا يكون الخ) يحتمل صنيع الشارح حل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل عند
الجمهور خاصة ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكى وعلى هذا الحل درج صاحب الاطول وقال
انه أولى ويحتمل حمله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا أقرب الى عبارة الشارح كما أفاده
صاحب الاطول فتأمل (قوله واعتباريا) عطف تفسيرى اه سم (قوله بل يكون حقيقيا)
قال في الاطول المراد بالوصف الحقيقي ما يكون ما انتزع عنه أو صافا حقيقة والافالهيئة الانتزاعية
أمر اعتباري لا وجود له (قوله تمثيل عند الجمهور) لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا
(قوله اما محتمل وهو مالم يذكر وجهه) ولا ما يستتبعه ولما كان للجمل تقسيما عقبه هما وفصل
بينه وبين قسميه والانصب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودى ولأنه يندفع طول الفصل بين
القسمين بتقديمه وكأنه نظر الى أن الجمل أجل اه أطول (قوله مالم يذكر وجهه) أى ذكر
صريحاً فلا يمنع الاجمال ذكر ما يشعر به نحوهم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها فان قوله

ولا أحدهما وهذا تعلم أن ما يفيد ماسبق من تركيب الطرفين في الاستعارة التمثيلية لا يتم بل هو
مسايرة لكلامهم (قوله فينحصر التمثيل عنده في المركب الاعتباري الوهمي) ربما ينافى هذا
تمثيله بقوله كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فانه تقدم في كلام المصنف أن وجه الشبه وهو حرمان
الانتفاع الخ من المركب العقلي وقد يقال لا تنافى لان المراد بالعقلي فيما سبق ما يشمل الوهمي
بدليل مقابله بالحسى فقط بل قد سبق في كلام المصنف ان الوهمي عقلى لانه بين هناك أن المراد
بالحسى المدرك هو أومادته بالحس وبالعقلي ما عداه ووجه كونه وهميا انه ليس محققا في الواقع إذ
حرمان الانتفاع بابلغ نافع الخ انما يكون فيما من شأنه النفع به فتدبر (قوله ويعلم منه أن غير التمثيل
على مذهب السكاكى الخ) على هذا يكون قول الشارح وعند السكاكى زائدا على صريح المصنف
(قوله ويحتمل حمله الخ) على هذا يكون قوله وعند السكاكى الخ إذا خلا في كلام المصنف (قوله
بتقديمه) متعلق بـ (قوله أجل) أى أحسن لدقته وعدم بدهته فهو مشتق من الجلال لا من
الاجال اه شيخنا (قوله أى ذكر اضر بها) أى بحيث يكون مدخول في (قوله فان قوله

أى المنتزع من متعدد
(السكاكى بكونه غير
حقيقي) حيث قال
التشبيه متى كان وجهه
وصفا غير حقيقي وكان
منتزعا من عدة أمور خص
باسم التمثيل (كما في تشبيه
مثل اليهود بمثل الحمار)
فان وجه الشبه هو حرمان
الانتفاع بابلغ نافع مع
الكسب والتعب في
استصوابه فهو وصف
مركب من متعدد وليس
بحقيقي بل هو عائد الى
التوهم (واما غير تمثيل
وهو بخلافه) أى بخلاف
التمثيل يعنى مالا يكون
وجهه منتزعا من متعدد
وعند السكاكى مالا يكون
منتزعا من متعدد أولا
يكون وهميا واعتباريا
بل يكون حقيقيا فتشبيه
الثريا بالعنقود المنور
تمثيل عند الجمهور دون
السكاكى (وأيضا)
تقسيم آخر للتشبيه باعتبار
وجهه وهو أنه (اما محتمل
وهو مالم يذكر وجهه

المفرغة الخ مشعر بالوجه كما سيأتي (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار به الى تقدير مضاف في المتن لا حل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز (قوله يفهمه) أى يفهم وجهه اه أطول (قوله خفي) لا يخفى أن المراد الخفى في حد ذاته فلا يخرج عن الخفاء عروض ما يوجب ظهوره كما في هذا الكلام فان وصف الحلقة أطهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجري في المفصل أيضا اه أطول ولعل تخصيصه به لظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبه تأمل (قوله لا يدركه) أى لا يدرك وجهه اه أطول (قوله الا الخاصة) سواء أدركوه بالبداية أو بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفى تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه وبأياه كون قوله وأيضا منه تقسيم للتشبيه قطعا اه أطول وقد بوجه التجويز بان تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الوجه (قوله قول من وصف الخ) أى لما سأله عنهم الحجاج أبهم أعجبا أى أشجع (قوله وذكر جارا لله) لاتنا في بين ما ذكره وما ذكره الشيخ بل هما يجتمعان على الصدق تواردا أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن بنينا) هم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه تعلم أنه كان على الشارح أن يزيد لابل فلان مرة ثالثة (قوله ثكناهم) أى فقدتهم (قوله ان كنت أعلم أبهم أفضل) أى استفهامية فالمعنى ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر الصلة لكن الاول هو المناسب لآيهم التي في السؤال

فنه) أى من المجمل ما هو (ظاهر) وجهه أو فن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر (يفهمه كل أحد) ممن له مدخل في ذلك (نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ عبد القاهر أنه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم وذكر جارا لله أنه قول الانبارية فاطمة بنت الخرشب وذلك أنها سئلت عن بنينا أبهم أفضل فقالت عمارة لابل فلان لابل فلان ثم قالت ثكناهم ان كنت أعلم أبهم أفضل

المفرغة الخ مشعر بالوجه) ضم قوله المفرغة الى قوله لا يدركه طرفا معا مع أن المشعر بوجه الشبه هو الثاني والاول داخل في المشبه به اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لان كونها لا يدرك طرفا هاتئين من كونها مفرغة اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله أى من المجمل ما هو ظاهر وجهه) يعنى ان ضمير فنه ان كان راجعا الى المجمل في اسناد ظاهر اليه تسامح والمراد ظهور وجهه ويؤيده ان سوق الكلام في تقسيم المجمل وان كان راجعا الى الوجه فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام فلا يكون كل من التوجيهين مستقلا على خلاف الظاهر من وجه سوى بينهما وليس مراده أن تقدير كلام المصنف ذلك حتى يلزم حذف الموصوف أو الموصول مع بعض الصلة أو الصفة وحذف الفاعل اه عبد الحكيم (قوله الى تقدير مضاف) أى للضمير في ظاهر والأصل فنه ظاهر وجهه فحذف وجهه واتصل الضمير بظاهر فصار فنه ظاهر أى هو (قوله أى يفهم وجهه) إشارة لتقدير مضاف لجريان صاحب الأطول على أن الضمير في منه عائد على التشبيه المجمل لا على الوجه اه شيخنا (قوله فلا اختصاص لهذا التقسيم الخ) تفريع على قوله لا يخفى أن المراد الخفى في حد ذاته فلا يخرج عروض ما يوجب ظهوره وعروض ما يوجب ظهوره في المفصل هو ذكره في اللفظ اه شيخنا (قوله أى لا يدرك وجهه) أشار لتقدير المضاف كما تقدم وجهه (قوله وقد بوجه التجويز الخ) هذا لا يدفع كلام الأطول (قوله تواردا) أى توافق الآراء أى ان كلاما منهم قال ذلك من غير شعور بانه قد وقع من غيره (قوله هم ربيع الكامل الخ) الظاهر في الأولين عدم الاضافة واجراء اللقب عليهما وفي الاخير بن الاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على أن الكل بالاضافة اه عبد الحكيم (قوله أى استفهامية) أى معرفة مبتدأ وأفضل خبر

(قوله المفرغة) قال في القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال فيه المصمت الذي لا جوف له اه
وقال بعضهم المفرغة أى المصوبة فى قالب بعد أن أذيب ماهى منه وفى سم قوله المفرغة أى
المنزوجة وكأنه عبر بالا فراغ الذى هو صبأصل الحلقة المذاب فى قالب لأن ما هو كذلك يكون
متمزجا لا خلل بين أجزائه ولا انفراج (قوله طرفاها) المراد طرفاها الأعلى والأسفل الملائمان
للافضل والادنى وإذا لم يعلم الأعلى والادنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال
فى العروس ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة المهمة لا تستلزم
وجود موضوعها اه يس (قوله مصمتة الجوانب) أى والجوف وهو تفسير لقوله مفرغة
قال سم ولعل التقييد بالجوانب لدفع توهم أن يراد بالمصمتة مصمتة الجوف فقط فان ذلك صادق
مع وجود انفصال فى بعض جوانبها فبين بهذا القيد أن الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يتبين لها
طرف لأنها اذا لم تكن مصمتة الجوانب كان موضع الانفراج منها طرفا ومقابله وسطا اه وقوله
ولعل التقييد بالجوانب أى حيث قال مصمتة الجوانب ولم يقل مصمتة بدون ذكر مضاف اليه
(قوله وأيضا) قال فى الأطول أيضا جملة معترضة بين المعطوف والعاطف تقديره آخى تقسيم
للجمل أيضا أى عاد عودا وفائدته التنبيه على أنه استثنافى تقسيم للجمل وليس تقسيما للخفى ومنه
يعلم أن المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ما قال الشارح ان اختيار منه ومنه دون
اما وما للاشعار بأنه من تقسيمات الجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم أنه
تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمين بل الوجه أن لا حصر فيما ذكره
اذ يمكن قسم آخر هو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط فان لم يأت بأداة الحصر ولم يجعل التقسيم
رباعيا لعدم الظفر به فى كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم فى المفصل وكأنه لم يتعرض له لانه لم
يوجد اذ لا معنى ليراد ما يشعر بوجه الشبه مع ذكره اه (قوله لامن تقسيمات مطلق التشبيه)
أى فلفظ منه يدفع ما يؤهم لفظ أيضا المأنى به فى صدر تقسيمات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم
لمطلق التشبيه (قوله ما لم يذكر الخ) انما قدم العدمى على ما هو وجودى فى الجملة وقدم ما هو

(هم كالحلقة المفرغة
لا يدري أين طرفاها أى
هم متناسبون فى الشرف)
يتمتع تعيين بعضهم فاضلا
وبعضهم أفضل منه (أى
كما أنها) الحلقة المفرغة
(متناسبة الاجزاء فى
الصورة) يتمتع تعيين
بعضها طرفا وبعضها وسطا
لكونها مفرغة مصمتة
الجوانب كالدائرة (وأيضا
منه) أى من الجمل وقوله
منه دون أن يقول وأيضا
اما كذا واما كذا اشعار
بان هذا من تقسيمات الجمل
لا من تقسيمات مطلق
التشبيه أى ومن الجمل
(ما لم يذكر فيه وصف أحد
الطرفين)

والجملة سمت مسدفعولى اعلم كتعليقها عن العمل (قوله وقال فيه المصمت الذى لا جوف له) هذا
لا يناسب هنا انما المناسب ما ذكره بعد عن بعضهم (قوله أى والجوف) لا حاجة اليه هنا بل هو تكميم
للمعنى فى نفسه (قوله كان موضع الانفراج منها طرفا) أى جنس طرف لانها طرفان اه شيخنا
(قوله وفائدته) أى فائدة لفظ أيضا (قوله وليس تقسيما للخفى) أى لانه ر بما يتوهم انه تقسيم له لان
ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه أنسب بالخفى كذا فى الأطول ولان الخفى أقرب من كور (قوله
وأما ما قاله الشارح الخ) هذا كلام آخر غير مقابل لما قبله اذ ما قبله توجيه لقوله أيضا وهذا توجيه
لقوله منه ومنه (قوله بل الوجه ان لا حصر الخ) أى بل الوجه فى توجيه تعبير المصنف بمنه ومنه
دون اما كذا وكذا ومحصله ان اما وما يفيد الحصر والواقع أن لا حصر لا مكان قسم آخر فأتى بمنه
ومنه لا فائدة عدم الحصر ويحتمل كما قاله شيخنا ان قوله بل الوجه الخ ترقى فى الاعتراض على الشارح
بأن ما اقتضاه توجيهه من صحة اما وما لا مانع الذى ذكره لا يسلم لان اما وما يفيد الحصر والواقع
أن لا حصر (قوله ولم يجعل التقسيم رباعيا الخ) جواب عما يقال كان يمكنه استيفاء الاقسام

يعنى الوصف الذى يكون

فيه ايماء الى وجه الشبه

(نحو زيد أسد ومنه)

أى الجمل (ما ذكر فيه)

وصف المشبه به وحده)

أى الوصف المشعر بوجه

الشبه كقولها هم كالحلقة

المفرغة لا يدري أين

طرفاها (ومنه ما ذكر

فيه وصفهما) أى المشبه

والمشبه به كليهما (كقوله

صدفت عنه) أى أعرضت

(ولم تصدف مواهبه * عنى

وعاوده ظنى فلم يحب

كالغيث ان جثته وافاك)

أى أناك (ريقه *) يقال

فعله فى روق شبابه وريقه

أى أوله وأصابه ريق المطر

وريق كل شئ أفضله (وان

ترحلت عنه ج فى الطلب)

وصف المشبه أعنى الممدوح

بان عطايه فائضة عليه

أعرض أولم يعرض وكذا

وصف المشبه به أعنى

الغيث بانه يصيبك جثته

أو ترحلت عنه والوصفان

مشعران بوجه الشبه

أعنى الافاضة حالى الطلب

وعنده وحالى الاقبال

عليه والاعراض عنه

(وامامفصل) عطف على *

قوله اما جمل (وهو ما ذكر

وجهه كقوله

* ونغره فى صفاء وادعى

كاللآلى

وقد يتسامح بذكر

وجودى فى الجملة على الوجودى الصرف مع أن حق التعليم يقتضى العكس حفظا للاقسام
عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال اه أطول (قوله يعنى الوصف الخ) كما يرمى اليه اضافة
الوصف الى أحد الطرفين لاشعارها بأن المراد وصف يذكرك له من حيث انه طرف أشار الى ذلك فى
الاطول وخرج بما ذكر زيد العالم أسدا ذلا لإيماء فى العالم الى الجراحة (قوله نحو زيد أسد)
تمثيل لما لم يذكرا الخ (قوله كقولها هم كالحلقة الخ) فان قولها المفرغة لا يدري أين طرفاها
مشعر بالوجه كما بينه سم (قوله ولم تصدف) من حد ضرب اه أطول (قوله مواهبه)
بفتح الباء وضد ما مفعولا أو فاعلا لقوله لم تصدف فانه جاء متعديا ولازما كذا فى يس لكن
النصب انما أتى على قراءة تصدف بالتحية (قوله ريقه) أصله ريق (قوله وريق كل شئ
أفضله) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أعنى الأفضل (قوله وهو ما ذكر وجهه) قال فى
الاطول لما كان فى هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكر مما يستتبع وجهه مكان الوجه داخلها
ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر نبيه على هذا التسامح وعلى منشئه اخراجا
للتعريف عن الابهام فقال وقد يتسامح الخ والشارح جعله اشارة الى التقسيم بعد التعريف يعنى
المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (قوله وأدعى)
وصف أدعى بالصفاء منبى عن كثرة بكانه لاشعاره بانغسال المنبع وزوال ما يكدر الدمع منه بسبب
كثرة ما ينزل من المدامع وبهذا اندفع أنه لا كبير مدحة فى وصف الادمع بالصفاء (قوله وقد
يتسامح) أى يتجاوز اما على طريق مجاز الخفى أو المجاز المرسل اه لكن قال فى الاطول ان

الاربعة ويأتى بما وما (قوله حفظا للاقسام الخ) ولم يقدم الثانى على الأول مع وجود الحفظ
المدكور لكونه مناسباً للثالث فى طرف الوجود الذى هو أشرف من طرف العدم فضعه اليه
وحينئذ يحصل الفصل (قوله يجعل ما ذكر مما يستتبع الخ) اضافة جعل لما من اضافة المصدر
لمفعوله الأول وما اسم موصول واقعة على التشبيه وما يستتبع نائب فاعل ذكر والجملة صلة
الموصول والعائد هو ضمير وجهه وان شئت قدرت العائد أى ما ذكر كرفيه وما فى قوله ما يستتبع
اسم موصول أيضا واقعة على الملزوم وفاعل يستتبع ضمير عائذ على ما الثانية والجملة من الفعل
والفاعل صلة ما الثانية ووجهه مفعول يستتبع وقوله داخل هو المفعول الثانى وقوله مكان الوجه
ظرف لذكر والتقدير بان يجعل التشبيه الذى ذكر الملزوم الذى يستتبع ذلك الملزوم وجه التشبيه
بدل الوجه داخل فى التشبيه الذى ذكر وجهه اه شيخنا وفى بعض النسخ مما يستتبع وهو
موافق لما فى الأطول وعليه فمما يمان ما ذكر كرفيه (قوله وكان ذلك التسامح) أى الذى فى
التعريف ومحصل التسامح الذى فى التعريف أن يراد بما ذكر وجهه معنى أعم يشمل ما ذكر كرفيه
ما يستتبع الوجه على وجه التسامح (قوله مبنيا على تسامح آخر) هو تسامح البلغاء فى ادخال
فى التى لا تدخل الاعلى وجه الشبه على ما يستلزم وجه الشبه وما ذاك الاعلى التسامح يجعل الملزوم
فى مكان اللازم الذى هو وجه الشبه حقيقة على تقدير المضاف أو المجاز المرسل فالتسامح الذى نص
عليه المصنف هو منشأ التسامح فى التعريف فقد ذكر التسامح فى المثال صريحا ولو ح به للتسامح
فى التعريف (قوله والشارح جعله الخ) أى فى المطول (قوله وبهذا اندفع الخ) كلفه مبنى على
أنه شبه كلام من الشعر والادمع باللآلى فى الصفا ولأن تقول ان شبه الشعر باللآلى فى الصفا وشبه
الادمع باللآلى فى كبر الدموع وحذف وجه الشبه إلا أنه بعيد (قوله أما على طريق مجاز الخفى)

ارتكاب طريق المجاز ليس تسامحا (قوله بذكر ما) أى لزوم (قوله مكانه) أى فى مكانه
 بان يؤتى به على طريقته من ادخال فى عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله
 للسلام) أى فى شأنه (قوله لا الخلاوة) قال فى الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس
 الخلاوة ويجعل ثبوته فى المشبه على سبيل التخييل كما فى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة (قوله
 مبتدل) تفسير لقريب وكذا قوله الآتى غريب تفسير لبعيد كما هو صريح الايضاح على ما فى يس
 وكتب أيضا قوله مبتدل الابتدال الامتهان وهو يقتضى كثرة الاستعمال فيفيد أنه لو كان الانتقال
 فيه من غير تدقيق نظر لكن اتفق أنه لم يكثر استعماله ليس منه وليس مراد ابدليل تعريفه فالحق
 أن القريب المبتدل شامل لصورتين ما كثر استعماله وما لم يكثر بقيد أن يسهل الانتقال فى كل منهما
 من المشبه الى المشبه به فذكر الابتدال ليس للخراج بل نظر للغالب اذ يغلب فى القريب الابتدال
 اه وفى الاطول تفسير الابتدال بعدم الصيانة بأن يناله كل أحد بمجرد توجهه اليه فلا يمنع منه
 احتياج الى تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضى كثرة الاستعمال فلا يرد ما مر (قوله وهو
 ما ينتقل فيه) والمنتقل هو المتكلم الذى هو مراد التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع

ما يستتبعه مكانه) أى بان
 بذكر مكان وجه الشبه
 ما يستلزمه أى يكون وجه
 الشبه تابعه لازما فى الجملة
 (كقولهم للسلام الفصح
 هو كالعسل فى الخلاوة
 فان الجامع فيه لازمها)
 أى وجه الشبه فى هذا
 التشبيه لازم الخلاوة (وهو
 ميل الطبع) لانه المشترك
 بين العسل والسكر لا
 الخلاوة نفسها التى هى
 من خواص المطعومات
 (وأيضا) تقسيم ثالث
 للتشبيه باعتبار وجهه وهو
 انه (اما قريب مبتدل
 وهو ما ينتقل فيه من
 المشبه الى المشبه به من غير
 تدقيق نظر

فيقال فى المثال الآتى هو كالعسل فى لازم الخلاوة وهو ميل الطبع وقوله أو المجاز المرسل أى
 باطلاق المزموم وهو الخلاوة على اللازم وهو ميل الطبع اه شيخنا (قوله رحمه الله أى بان بذكر
 الخ) فائدة التفسير الأول ان المراد بالاستتباع الاستلزام فان الاستتباع أعم من استتباع المزموم
 للآزم والعلة للعول وغيرهما فائدة التفسير الثانى بيان أن الضمير المستتر فى يستتبعه راجع الى ما
 الموصولة والثانى الى وجه الشبه دون العكس (قوله بديل تعريفه) اذ العبرة بتعريفه
 لا بما يوصفه لفظ المعرف (قوله فلا يمنع منه احتياج الى تدقيق نظر) أى لعدم وجود الاحتياج اذ
 هى قضية سالبة تصدق بنفى الموضوع (قوله رحمه الله وهو ما ينتقل فيه الخ) حاصل هذا المقام
 وايضا أنه ان الانسان يقصد الى تشبيه الأمر الذى لاحظته من حيث شجاعته أو اغتياله للنفوس أو
 نحو ذلك بامر آخر فى مطلق الشجاعة أو الاغتيال للنفوس مثلا فيقصد الى شئ يتحقق بالشجاعة أو
 الاغتيال أو نحو ذلك ليحمله مشهابه فان كان انتقاله اليه من حيث ملاحظته أنه متحقق بذلك الوجه
 لا من حيث اخطار ذاته لا يحتاج الى تدقيق نظر لظهور ذلك الوجه فى بادى الرأى من حيث
 التحقق به فالتشبيه قريب مبتدل وظهور الوجه من هذه الحيثية يكون لكونه أمر اجليا لا يحتاج
 الا الى ملاحظة واحدة كالكون جرما أو شجاعا فان الجملة أسبق الى النفس فى التفصيل حتى من
 حيث التحقق بها كما لا يخفى وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله ألا ترى الى قوله وقد علم أنه لا فرق بين
 كون المشبه به نادر الحضور فى الذهن من حيث ذاته أولا اذ ندرة الحضور من حيث الذات
 لا توجب بقاء الانتقال من حيث التحقق بالوجه فان الانتقال من هذه الحيثية انما يكون بعد
 احضار الذات فلا بدخلة البطء والسرعة بسبب بطء احضار الذات وسرعته فقولك زيد كالغول
 فى كون كل جرما لا فرق بينه وبين قولك زيد كالأسد فى كون كل جرما من حيث ملاحظته
 تحقق المشبه به فهم بالوجه المذكور وان كان اخطار ذات الغول ليس كاخطار ذات الأسد فكل
 منهما مبتدل والدليل على ان اخطار الذات غير منظور اليه ولا معول عليه أنهم اعتبروا البعد
 والغربة بالنظر الى المتكلم والسامع ولا بعد ولا غربة فى مثل قولك زيد كالغول فى الجرأة من كل

وجه بالنظر الى السامع فكيف يجعل من الغريب لبعده اخطار الذات بل لا فرق هنا عني اذا كان الوجه جليا بين كون المشبه به نادر الحضور في الذهن من حيث التحقق بالوجه وخلافه لأن ادراك التحقق بالوجه الجلي يحصل في بادئ الرأي مطلقا أو لكونه أمرا قليلا - لالتفصيل المقتضى لخفاء الوجه من حيث التحقق به وقد عارض تفصيله ما يقتضى ظهور الوجه من هذه الحثية والمعارض أحد أمرين الأول قرب المناسبة وقوتها بين المشبه والمشبه به بحيث ينشأ عن ذلك بالفعل غلبة حضور المشبه به في الذهن من حيث تحققه بذلك الوجه القليل التفصيل وان كان لا من حيث انه وجه شبه عند حضور المشبه وان كان حضورهما لا من حيث انهما مشبه به ومشبه فان ذلك يقتضى الظهور المذكور وبدهب ما يقتضيه التفصيل القليل من نوع خفاء والثاني كثرة تكرار المشبه به على الحس بحيث ينشأ عنها بالفعل حضوره في الذهن من حيث التحقق بالوجه مطلقا لان ذلك يفعل ما تقدم ثم المعارض في الحقيقة هو غلبة حضور المشبه به في الذهن من حيث التحقق بالوجه عند حضور المشبه أو مطلقا وانما قرب المناسبة وكثرة التكرار سببان فيما ذكر فكان المعارضتهما فاسدت اليهما والاقتصار عليهما لعدم وجود غيرهما والافلو اعتمد ايقاد الكبريت عند البنفسج مع ما بينهما من بعد المناسبة أو اعتمد استحضار صورة المرأة في كف الأشل ذهنا مع عدم التكرار على الحس وفرضنا قلة التفصيل في الوجه لكان التشبيه فيها مقريبا مبتدلا وان كان انتقاله اليه من حيث ملاحظة أنه متحقق بالوجه يحتاج الى تدقيق نظر لشدة خفاء الوجه من حيث التحقق به فالتشبيه بعيد غريب وشدة خفاء الوجه من هذه الحثية تكون لكثرة التفصيل أو لنوع تفصيل قد قوتاه ما يقتضى نوع خفاء في الوجه من حيث التحقق به والمقتضى لذلك اما بعد المناسبة ووضعهما بحيث ينشأ عنه ندرة حضور المشبه به ملحوظا بالوجه عند حضور المشبه وإما كون المشبه به وهميا أو مريبا خياليا أو مريبا عقليا أو قليلا التكرار على الحس بحيث ينشأ عن ذلك ندرة حضور المشبه به ملحوظا بالوجه مطلقا وجعل المقتضى هو ما ذكر لمثل ما تقدم واعلم أن ندرة حضور المشبه به في الذهن ملحوظا بالوجه عند حضور المشبه أو مطلقا التي نشأت عن بعد المناسبة أو عن كون المشبه به وهميا أو مريبا خياليا الخ لم تقتض نوع خفاء في الوجه من حيث التحقق به الا لكون الوجه تفصيليا فكونه تفصيليا يوجب خفاء ويوجب ندرة حضور المشبه به ملحوظا بالوجه أن توجب نوع خفاء وبانضمام موجبهما يشتد خفاء الوجه من حيث التحقق به فلا يحصل الانتقال الابد فكرر وتدقيق نظر فلا أثر لندرة حضور المشبه به ملحوظا بالوجه في إيجاب الخفاء اذا كان الوجه جليا كما لا أثر لندرة اخطار ذاته من حيث هي مطلقا أو أمانته كالفول في الاغتيا ل فيستحسن لما فيه من الاستطراف لابرار المشبه في صورة الممتنع عادة هذا وبقي ما اذا كان في الوجه نوع تفصيل ولم يغلب حضور المشبه به ملحوظا بالوجه ولم يندر فيبقى واسطة بين الغريب المبتذل والغريب البعيد اللهم الآن براد بالغلبة الكثرة وبالندور القلة ويكون اشتراط الندور لأجل بقاء الخفاء الحاصل من التفصيل لأجل أن ينضم الخفاء الحاصل بالندرة الى الخفاء الحاصل بالتفصيل وعبرة عبد الحكيم لما كان التشبيه مسوقا لبيان حال المشبه وجعله كالمشبه به كان فيه انتقال الذهن من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به فان كان ذلك الانتقال حاصلًا بلا تدقيق نظر بأن يكون كون أحدهما مشبهًا والآخر مشبهًا به ظاهر الظهور وجه الشبه فيهما كان التشبيه قريبا وان كان ذلك الانتقال بعد تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه فيهما

(قوله المقتضى) صفة

كاشفة اه منه

(قوله من حيث التحقق)

اعتبار ذلك لكونه هو

الذي يخص المقام والافهو

يقتضى أيضا خفاء الوجه

في نفسه اه منه

(قوله لظهور وجهه) فيه بحث لانه ان أريد بظهور الوجه ظهوره في نفسه برده عليه أن ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه لا يجوز أن يكون ثبوت له للطرفين غير ظاهر

كان التشبيه بعيدا وانما لم يقل وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر لظهور وجه الشبه فمما في بادى الرأي الخ ليظهر وجه تسميته بالقرىب والبعيد فان المناسب لهذا التفسير تسميته ظاهرا وخفيا فافهم فانه قد خفي على الناظرين حتى اعترض بعضهم بأنه ينتقض تعريف التشبيه الغريب بما يكون فيه المشبه به لازما للمشبه مع خفاء وجه الشبه اذ ليس المراد أن يكون الانتقال من ذات الشبه الى ذات المشبه به غير محتاج الى تدقيق النظر بل من حيث تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج الى ما أجاب به من أن قوله لظهور وجهه قيد للتعريف فلا انتقاض وبعضهم بأن ظهور وجه الشبه في نفسه لا يقتضى أن يكون ثبوت له للطرفين ظاهرا فلا يكون التشبيه قريبا لجواز خفاء حصوله في الطرفين وان أريد بظهور ثبوت له للطرفين فكونه جليا لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به في نفسه ظاهرا اذ كونه جليا كما يستلزم كونه في نفسه أسبق من التفصيل كذلك يستلزم كونه أسبق منه باعتبار حصوله للطرفين كما لا يخفى اهـ وقوله بما يكون فيه المشبه الخ وذلك كتشبيه الرجل الاعمى عماه بالبصر في كون كل منهما معاقبا للآخر في محل مخصوص هو الحادث القابل لها عند قصد دفع النقص عما يمكن فان العمى ينتقل منه الى البصر سريرا اذ هو نفي البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع خفاء وجه الشبه فهذا التشبيه بعيد لا قريب والتعريف صادق عليه وحصل دفع النقص أن الانتقال سريرا ليس من حيث أن أحدهما مشبه والآخر مشبه به بل من حيث أن أحدهما ملزوم للآخر وما يبيننا بالمعنى الاخص أفاده عـ وقوله وبعضهم عطف على بعضهم الاول وقوله اذ كونه جليا الخ تعليل لاندفاع اعتراض هذا البعض أى ان كونه جليا كما يستلزم ظهوره في نفسه يستلزم ظهوره فيهما قال معاوية وفيه أنه يجوز كونه جليا مع ندور حضور المشبه به فيوجب الندور عدم الظهور ولومع كونه جليا كالاغتيال في أنياب الاغوال فالحق الدافع النافع أن المراد كونه جليا مع عدم المعارض وهو ذلك الندور بقريته قوله في البعيد أوندور الخ فانه على اطلاقه أى ولومع كونه جليا لا يقال المراد ظهوره فيهما بعد حضورهما أو بالنسبة الى التفصيل كما يشعر به التعليل بعلة الاسبقية فان فيه إشارة اليه وكونه جليا يستلزم كلا لأننا نقول الاول يلزمه كما لا يخفى بطلان تعليل المصنف به الا لو قال ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به بعد حضور ذاتيهما ولم يقله لأنه منتقض بما يكون كذلك مع كون الانتقال فيه من الذات الى الذات بتدقيق نظر فانه من البعيد وبطلان قوله بعدم مع غلبة الخ وبطلان قوله في البعيد أوندور الخ والثاني خلاف المتبادر اذا المناسب اعتباره والمتبادر من لفظ قريب ومن لفظ ظهور وجهه القرب الحقيقي وظهوره فيهما الحقيقي لا النسبي كما لا يخفى اهـ ولا يخفى ما فيه بعد ما سبق فتدبر (قوله فيه بحث الخ) محصل البحث أنه ان أريد بظهور الوجه ظهوره في نفسه صح تعليل ظهور الوجه بكونه جليا لكن لا يصح تعليل الانتقال بظهور الوجه لعدم الاستلزام وان أريد بظهور ثبوت له للطرفين صح تعليل الانتقال بظهور الوجه لكن لا يصح تعليل الظهور بكونه جليا ومحصل الجواب اننا نتخار الشق الاول وهو أن المراد ظهوره في نفسه لكن مع ملاحظة أن قوله لظهور الخ ليس تعليل لأعضا بل تعليل مشوب بتقييد فبكون المراد الظهور في نفسه صح

وان أريد ظهور ثبوت للطرفين ففيه ان كونه جليا لا يستلزم ذلك ويمكن أن يقال قوله لظهور وجهه تعليل على وجه التقييد أى التشبيه المبتدل ما ينتقل الذهن فيه من المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الظاهر ظاهرا لثبوت للطرفين أيضا كذا في الحفيد على المطول والمختصر وعبارة الاطول قوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفتت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه فى بادىء الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين

تعليل الظهور بكونه جليا ويكون التعليل للتقييد صرح جعل الظهور علة للانتقال لافادة التقييد اعتبار ظهور ثبوت للطرفين اه شيخنا وقد سبق لك جواب آخر عن عبد الحكيم باختيار الشق الثانى وعدم تسليم ماورد عليه (قوله وان أريد ظهور ثبوت للطرفين) أى زيادة على ظهوره فى نفسه والاورد عليه أن ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال (قوله تعليل على وجه التقييد) يقتضى أنه من جملة التعريف وهو خلاف ما يفيد قول المصنف بعد وهو بخلافه لعدم ظهوره اذا لو كان قوله لظهور الوجه داخل فى التعريف لم يذكر المصنف قوله لعدم ظهوره بعد قوله وهو بخلافه لاندراج عدم ظهوره حينئذ تحت الخلاف (قوله بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه) أى ظهوره فى نفسه والباء فى قوله بظهور سببية ولا يتأتى بسبب الانتقال عن ظهور الوجه فى نفسه الا اذا صاحب ظهوره فى نفسه ظهور ثبوت للطرفين فاذا لا بد من ظهور ثبوت للطرفين ليم التقييد بهذا السبب كما أشار لذلك بقوله وانما يكون كذلك اذا كان الوجه الخ فالظهور فى نفسه معلوم بصريح العبارة وهو المعلن بكونه جليا وظهور ثبوت للطرفين معلوم بالضرورة من جملة قيدا للانتقال وجموع الظهورين علة للانتقال اه شيخنا وقد علمت ما تقدم عن عبد الحكيم (قوله وتحقيقه) أى تحقيق كلام المصنف فى هذا المقام أى بيانه على الوجه الحق (قوله أن يكون المشبه) أى كالجرة مثلا (قوله ظهر المفهوم الكلى الخ) أى الذى هو وجه التشبيه كالقمار والشكل فظهور وجه التشبيه مع النظر فى المشبه وادراك تحققه بالوجه من غير تأمل وتفكير وقوله والتفتت النفس الى المشبه به أى كالكوز أى التفتت اليه من حيث التحقق بالوجه وقال شيخنا ليس المراد بالمفهوم الكلى وجه التشبه لانه لا يتوقف ظهوره على النظر فى المشبه بل هو ظاهر فى نفسه انما المراد به ما يجعل المشبه والمشبه به من واحد ككون كل من الجرة والكوز وعاء للاء يشرب منه مثلا وليس هذا هو وجه التشبه بل وجه التشبه هو المقدار والشكل اه وفيه أنه وان لم يتوقف ظهوره على النظر فى المشبه لكن المعبر هو ظهوره من حيث التحقق به وأن ملاحظة ما يجعلهما من واحد غير معتبرة كما لا يخفى (قوله ولم يكتف بما ظهر وجهه فى بادىء الرأى) أى بأن يقول ما قريب مبتدل وهو ما ظهر وجهه فى بادىء الرأى ويحذف قوله ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر (قوله لانه يتبادر منه الخ) لا يدفع هذا التبادر تعليله بعد بكونه جليا لأن كونه جليا يجمع ذلك وعلى تسليم أنه يدفعه نقول المراد الاتيان بما يدفع هذا من أول الامر وقد علمت عن عبد الحكيم التعليل بغير ما ذكره (قوله واحضار الطرفين) أى من حيث كونهما طرفين مشبه ومشبها به لا احضار ذاتهما اذا احضار

وهو لا يكفي في الابتدال بل لابد أن يكون انتقال من المشبه إلى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه ثم قال ولا ينتقض التعريف بتشبيهه يكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه

ذاتهما لا بد منه كما سبق (قوله وهو لا يكفي في الابتدال) في ع ق مانصه فان قيل فالفرق بين الظاهر والمبتدل وبين مقابله الآتي وهو الغريب البعيد وبين الخفي الذي هو المقابل للظاهر لانك أدخلت في المبتدل ما يقدر كل أحد على استعماله بسهولة ولولم يقع كثرة استعماله بالفعل فان كان الظاهر هو المبتدل والبعيد هو الخفي وجب اسقاط أحد البابين قلت لاشك أنه يمكن ادخال أحد البابين في الآخر كما قلت لكن حيث ذكر كل منهما على حدة وجب التفريق بينهما وذلك بأن يعتبر أن الظاهر أعم من المبتدل لان الظاهر هو ما قرب ادراكه لكل أحد عند قصد التشبيه أو قرب بعد احضار الطرفين ولو كان احضار أحدهما يحتاج إلى تأمل وإذا علم الفرق بين الظاهر والمبتدل علم بين مقابلهما تأمله اهـ وقوله أو قرب بعد احضار الطرفين الخ ان كان المراد الاحضار من حيث الذات بقطع النظر عن التحقق بالوجه ورد أن احتياج احضار أحدهما من حيث ذاته إلى تأمل لا يوجب الغرابة كما لا يوجب الخفاء فلم ينفرد الظاهر عن المبتدل وان كان المراد الاحضار من حيث التحقق بالوجه ورد أنه بعد احضار الطرفين من هذه الخبيثة لا يتأتى بعد الإدراك من أحد فكل تشبيه على هذا ظاهر ولعله لهذا قال تأمله فتدبر وفي معاوية أن التقسيم إلى مبتدل ومقابله تقسيم للتشبيه باعتبار حال المتكلم بالتشبيه قبله فقوله وهو ما ينتقل فيه أي تشبيه ينتقل المتكلم به فيه أي في حال قصده قبل التكلم به وما مر في المجمل من تقسيمه إلى ظاهر ومقابله باعتبار حال السامع له بعده وأيضا هذا المطلق التشبيه وما مر للمجمل وأيضا هذا لنفس التشبيه وما مر لوجهه في الحقيقة كما مر اهـ وفي كل مما ذكره نظر والصواب أن يقال تقدم أن المراد بالظاهر والخفي الظاهر والخفي في حد ذاته فلا يخرج عن الخفاء عروضا ما يوجب ظهوره كما في قول القائل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها فان وصف الحلقة بقوله لا يدري الخ أظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجري في المفصل أيضا وان العذر في تخصيصه بالمجمل انه هو الذي يظهر فيه الخفاء بسبب حذف وجه الشبه بخلاف المفصل فانه يذكر الوجه يزول الخفاء وأنت ترى التقسيم إلى القريب المبتدل والبعيد الغريب جاريا في المجمل والمفصل بحيث ان حذف الوجه وذكره لا يدخله في شيء فكيف بعد هذا يتوهم امكان دخول أحد البابين في الآخر فالخفي والظاهر ليسا مبنيين على احتياج الانتقال من المشبه إلى المشبه به من حيث التحقق بالوجه إلى فكر وتدقيق نظر وعدم احتياجه إلى ذلك بل مبنيان على الالتفات من كل أحد إلى أن هذين الأمرين يتشابهان في كذا وعدم الالتفات إلى ذلك الامن الخاصة سواء كان التشبيه قريبا مبتدلا أم بعيدا غريبا فتقطن (قوله لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه) قال شيخنا قوله بمجرد الخ متعلق بانتقال الذي هو اسم يكون وليس متعلقا بظهور وجهه لأن هذين الأمرين الأول ان قوله بمجرد ملاحظة المشبه هو معنى قول المصنف من غير تدقيق نظر المتعلق بتنقل المناسب أن يكون هذا مثله أي متعلقا بالانتقال الثاني انه لو علق بظهور وجهه لاقتضى ان ظهور الوجه متوقف على ملاحظة المشبه وليس كذلك بل هو ظاهر في نفسه وهذا بناء على ما سبق عنه في قول الأطول ظهر المفهوم الكلي وقد علمت ما فيه أما على ما سبق لنا من أن مراده به وجه الشبه فيصح تعلقه بظهور وجهه

لانه ليس انتقالا لظهور الوجه في بادي الرأي اه (قوله في بادي الرأي) جعل القاضي تقديره في آية هود في وقت حدوث بادي الرأي على حذف مضافين ولك أن تجعله ظرفا تنزيليا فيستغنى عن حذف المضاف اه أطول (قوله مهموزا) أى في الحال أو بحسب الاصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لانكسار ما قبلها كذا في الاطول (قوله جليا) أى عاما (قوله فان الجملة) أى الجمل اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحفيد هذان يتم بالنظر الى المفصل الذي ذلك الجمل جزء منه تأمل قال سم وكأنه إشارة الى منع أن الجملة أسبق كلياً اذ رب مفصل يكون أكثر تكراراً على النفس من مجمل فيكون أسبق اليها وجوابه أن المراد المفصل لذلك الجمل بأن يكون جزءاً منه والجزء أسبق فليتأمل (قوله من التفصيل) أى المفصل اه يس (قوله من حيث انه شئ الخ) هذه الثلاثة كلها جملة لكها متفاوتة الرتب في الاجال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فلا أنه ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم فلا أن التفصيل بتحميل أمر مجمل أو بجمع أمور مجمة وأيا كان فالجملة أسبق (قوله حساس) أى مدرك بالحواس

في بادي الرأي) أى في ظاهره اذا جعلته من بدا الامر يبدو اذا ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فعناه في أول الرأي وظهور وجهه في بادي الرأي يكون لامر ين اما لكونه أمرا جليا لا تفصيل فيه (فان الجملة أسبق الى النفس) من التفصيل ألا ترى أن ادراك الانسان من حيث انه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (أو) لكون وجه الشبه (قليل التفصيل

(قوله لانه ليس انتقالا لظهور الوجه) أى فقول المصنف لظهور وجهه يدفع هذا النقض وهذا مبنى على أن قوله لظهور وجهه من تمام التعريف وقد علمت ما فيه وقد سبق دفع النقض عن عبد الحكيم وجه آخر قال شيخنا ومثال ما اذا كان المشبه به لازما ذهنيا الشمس كالضوء في عدم الاكتساب مثلاً اذا فرض ان عدم الاكتساب خفي فانه يلزم من تصور الشمس تصور الضوء لان الشمس هي الكوكب المضيء النهاري فالضوء مأخوذ في مفهومها اه وقد تقدم عن عق مثال آخر (قوله ولك أن تجعله ظرفا تنزيليا) والمعنى انه يظهر في جملة الأمور التي تبدل للرأى أو ظهر في أول ما يبدأ الرأي أى يأتيه أولا اه شيخنا (قوله عن حذف المضاف) مراده جنس المضاف فيشمل المضافين (قوله رحمه الله لا تفصيل فيه) إشارة الى انه ليس المراد بالجملة ما لا يتضح معناه أو ما يكون مركباً بل ما لا تفصيل فيه أى لا نظر فيه الى واحد فواحد سواء كلن أمراً واحداً لا تركيب فيه أو مركباً لا ينظر فيه الى أجزائه كادراك زيد من حيث انه انسان اه عبد الحكيم (قوله أى عاما) المناسب للاقتصار على تفسير الشارح له بما لا تفصيل فيه اه شيخنا ويؤيده ما سبق عن عبد الحكيم (قوله قال الحفيد الى آخره) عبارة عبد الحكيم قوله فان الجملة أسبق أى في حصولها في نفسها وحصولها لشيئ لانها تحتاج الى ملاحظة واحدة من النفس لتلك الجملة في حصولها في نفسها وفي التصديق بثبوتها لشيئ بخلاف التفصيل فانه يحتاج الى ملاحظات بعدد الاجزاء وقوله من التفصيل أى سواء كان تفصيل تلك الجملة كما في صورة ادراك الحواس أو تفصيلاً لشيئ آخر كما في صورة التنوير اه وقوله كما في صورة ادراك الحواس فانك اذا لم تمنع النظر علمت أن الشئ أبيض مثلاً لكن لا تعلم أن بياضه شديد أم لا فاذا أمعنت النظر أدركت أن هذا البياض شديد مثلاً فقد حصل تفصيل لشيئ الجمل وقوله كما في صورة التنوير وهى قوله ألا ترى أن ادراك الانسان الخ فان التفصيل وهو قوله جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق ليس تفصيلاً للجمل وهو شئ أو جسم أو حيوان وبهذا تعلم ما في كلام الحفيد (قوله اذ رب مفصل يكون أكثر تكراراً على النفس) فيه أن الكلام في الظهور وعدمه من حيث الاجال والتفصيل

مع غلبة حضور المشبه به
في الذهن اما عند حضور
المشبه لقرب المناسبة)
بين المشبه والمشبه به اذ
لا يخفى أن الشئ مع
ما يناسبه أسهل حضورا
منه مع ما لا يناسبه (كتشبيه
الجرة الصغيرة بالكوز
في المقدار والشكل) فانه
قد اعتبر في وجه الشبه
تفصيل ما أعنى المقدار
والشكل الآن الكوز
غالب الحضور عند حضور
الجرة (أو مطلقا) عطف
على قوله عند حضور
المشبه ثم غلبة حضور
المشبه به في الذهن مطلقا
تكون (التكرره) أي
المشبه به (على الحس)
فان التكرره على الحس
كصورة القمر غير
المخفف أسهل حضورا
مما لا يتكرر على الحس
كصورة القمر منخفا
(كالشمس) أي كتشبيه
الشمس (بالمرآة المجولة
في الاستدارة والاستنارة
فان) في وجه الشبه تفصيلا
ما لكن المشبه به أعنى
المرآة غالب الحضور في
الذهن مطلقا (لمعارضة
كل من القرب والتكرار
التفصيل) أي وانما كان
قلة التفصيل في وجه
الشبه مع غلبة حضور

وقوله ناطق أي مدرك للكليات (قوله مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو
الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر فجعل الغلبة جزءا من الغلبة الذي هو علة
الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب أن حضور الطرفين في الازمنة السابقة على
التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبه به مستأزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه
(قوله عند حضور المشبه) لا يخفى أن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه به بجماع غلبة حضور
المشبه به مطلقا فلا تقابل بينهما وبين قوله مطلقا الآن تقيد الغلبة عند حضور المشبه بغيره فقط لكن
لا يساعده المثال أو يجعل التردد لمنع الخلو اه أطول (قوله لقرب المناسبة) أي مثلا اذ قد
تكون غلبة الحضور اتفاقا اه أطول (قوله اذ لا يخفى أن الشئ الخ) قيل يشكك على ذلك
قولهم الضد أقرب خطورا بالبال من غيره قلنا الاشكال اه يس ولعل وجه عدم اشكاله أن
التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضور الخ) أي فيسهل الانتقال من أحد المتناسبين الى
الآخر لا فترانهما في الخيال (قوله كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز) أورد عليه أن الكوز أيضا
كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجعله مما غالب حضوره عند حضور المشبه لا مما غالب
مطلقا والجواب أن كلام من الكوز والجرة مما يغلب حضوره عند حضور المشبه ومما يغلب
حضوره مطلقا فصح التمثيل للقسمين بأيهما شئت فتمثيل كل قسم بأحد هما خاصة على سبيل الاتفاق
وهذا مما لا ضنة فيه كذا في الأطول (قوله لتكرره) أول كونه لازما لما يتكرر على الحس أو
نحو ذلك (قوله أسهل حضور الخ) أي عند سماع لفظ قران النفس انما تنتقل بسرعة
لما توفى المعتاد مع أن لفظ قران اسم لذلك الجرم في حالتيه (قوله غالب الحضور في الذهن) أي الكثرة
مشاهدتها فلزم ابتدال التشبيه بها السرعة الانتقال إليها وظهور وجه الشبه فيها وهو الاستدارة
والاستنارة (قوله لمعارضة كل الخ) الاخصر والوضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيل اه
أطول (قوله التفصيل) أي في مقتضاه (قوله أي وانما كان الخ) فيه إشارة الى أن قوله

لأن حيث التكرره وعدمه (قوله فيه نوع مصادرة) انما زاد لفظ نوع لانه لا تتحقق المصادرة
الاول كان ما ذكره هو التعليل وحده فلما انضم اليه جزء آخر لا مصادرة فيه قال فيه نوع مصادرة
اه شيخنا (قوله والجواب أن حضور الطرفين الخ) محمله أن اختلاف الزمن دافع للمصادرة
ولك أن تمنع الاشكال من أصله اذ الغلبة هي الكثرة وهي غير سرعة الانتقال على أن المعلن هو
سرعة الانتقال من المشبه من حيث انه مشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به والتعليل هو غلبة
حضور المشبه به من حيث ذاته وان كان من حيث تحقق الوصف فيه لامن حيث انه مشبه به وعبرة
عبد الحكيم قوله مع غلبة حضور المشبه به أي ذاته سواء كان عند حضور ذات المشبه أو مطلقا فغلبة
حضور ذات المشبه به عند حضور ذات المشبه موجب لظهور وجه الشبه بأدنى توجه وظهوره
موجب سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث انهما كذلك فلا يتوهم اشتباهه على نوع
مصادرة لانه جعل غلبة حضور المشبه به مع المشبه علة لظهور وجه الشبه وظهور وجه الشبه علة
للسرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به (قوله أو يجعل التردد لمنع الخلو) هذا يتوقف على أن
مانعة الخلو تكون بين الشئين اللذين بينهما عموم وخصوص مطلق كأن يقال هذا اما شجر أو
أراك اذا كان لا يخلو عنهما (قوله أي لكثرة مشاهدتها) ملحوظة بوجه الشبه وان كان لامن

ان التفصيل من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه أمر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا لابتدال (واما بعيد غريب) عطف على اما قريب مبتدل (وهو بخلافه) أي مالا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أي خلفاء وجهه في بادي الرأي وذلك أعنى عدم الظهور (اما لكثرة التفصيل كقوله

والشمس كالمرآة في كفاف الاشئ

فان وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد أن يستأنف تأملا ولا يكون في نظره مقهلا (أوندور) أي أولندور (حضور المشبه به اما عند حضور المشبه بعد المناسبة كما مر) في تشبيه البنفسج بنار الكبريت (واما مطلقا)

لمعارضة متعلق بمحذوف (قوله بسبب قرب المناسبة) أي في الصورة الأولى وقوله أو التكرار على الحس أي في الصورة الثانية (قوله في الصورة الأولى) هي غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه (قوله في الثانية) هي غلبة حضور المشبه به مطلقا (قوله وهو بخلافه) أي يعرف بخلافه (قوله الى المشبه به) أي من حيث انه مشبه به فلا ينافي ذلك أن تحصل الغرابة في تشبيه المزوم باللازم البين حيث يحتاج في استخراج الوجه بينهما الى دقة نظر وان كان الانتقال الى اللازم من حيث انه لازم بسرعة على أن هذا خارج بقوله لعدم الظهور لاعتباره قيدا كامرا في نظيره (قوله لكثرة التفصيل) أي في اجراء وجه الشبه وظاهره ولومع الغلبة اه يس (قوله ما قد سبق) وهي الهيئة المشبهة على كثرة التفصيل (قوله ولذا) أي لكثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لا يقع أي الوجه (قوله الدائمة الاضطراب) انما يقيد بالدائمة لبعضي زمان يتسكن فيه من التأمل والتمهل أي التأني اه سم (قوله الا بعد أن يستأنف) أي يحدث ولو قال الا بعد أن يتأمل لكان أخصر وأوضح وكتب أيضا مانصه أي لا بمجرد نظره اليها (قوله أو ندور حضور المشبه به) لا يقال ادراك الوجه في المشبه بيزيل غرابته لانا نقول لا يزيلها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به الذي هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الحثية وكتب أيضا مانصه أي واذا ندر حضور المشبه به ندر حضور الوجه من حيث انصاف المشبه به بذلك الوجه (قوله اما عند حضور المشبه) قد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقا فتدكر اه أطول (قوله لبعدها المناسبة) فلا يحصل الانتقال بسرعة (قوله لكونه وهميا) أي فلا يدركه ليشبه به الا المتسع في المدارك فيستحضره في بعض الاحيان فيكون ادراك تعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول في المركب الخيالي وكتب أيضا قوله لكونه وهميا أو مركبا خياليا أو عقليا

حيث انه وجه شبه (قوله رحمه الله وهو بخلافه) ولا واسطة بين القسمين وما قيل انه يجوز أن يكون وجه الشبه جليا مع ندرة حضور المشبه به فلا يمكن ادخاله في القريب المبتدل ولا في البعيد الغريب مدفوع فان كون وجه الشبه جليا يستدعي سبقه الى الذهن أي من حيث التحقق به سواء كان المشبه به نادرا لحضور أو لا فيكون داخل في القريب وادخاله في البعيد كما قيل ينافي ما يستفاد من المتن اه عبد الحكيم قال معاوية وقد عرفت فساد قوله سواء الخ وأن الحق ادخاله في البعيد وانه لا ينافي المفاد اه وقد عرفت ما فيه (قوله على أن هذا خارج بقوله لعدم الخ) فيه انه داخل به لا خارج به وذلك أنه كان خارجا لولا قوله لعدم الخ وأجاب شيخنا بأن هناك انتقالين أحدهما الانتقال لعدم الظهور وهذا لا يكون الا بدقة فهو داخل وثانيهما انتقال من حيث اللزوم فليس لعدم الظهور وهذا هو الخارج اه وقوله وهذا هو الخارج فيه أنه خارج قبل هذا القيد فلا كلام فيه حتى يرجع قوله على ان الخ اليه (قوله ظاهره ولومع الغلبة) قد يقال متى كثرت التفصيل في وجه الشبه لا يكون المشبه به الا نادرا لانك تحتاج بعد استحضار المشبه ووجه الشبه الى تفتيش على مشبه به اه شيخنا وفيه نظر ظاهر فان كثرة التفصيل تقتضي التمهّل ولو كان المشبه به مما يغلب حضوره (قوله قد عرفت وجه التردد الخ) هو اما تقييد قوله عند حضور المشبه فقط والمثال هنا مساعد أو يجعل التردد لمنع الخلو اه شيخنا (قوله فيكون ادراك تعلق وجه الشبه به نادرا)

عطف على اما عند حضور المشبه أي وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه وهميا) كانياب الاغوال (أو مركبا خياليا)

أى ولو كان جليلا لا تفصيل فيه وبه يعلم أن قوله فيما سبق لكونه جليلا كثرى لا كلى (قوله
 أو عقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والا لا كفى به ولم يذكروها فتدبر
 فانه دقيق والظاهر أن المركب العقلي اذا كان قليل التفصيل ليس نادر الحضور اه أطول
 (قوله كمثل الجارح) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة باعتبار فيها كما سبق كون الجارحاملا
 لشيء وكون المحمول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحل بمشقة وهذه الاعتبارات المدلولة
 للقصة عقلية وان كان متعلقها حسيا ويحتمل أن يكون سماء مركبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف
 وانما ندر حضور المركب مطلقا لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الا
 الخواص فلا يحصل سرعة الانتقال الانادر فيه يكون غريبا (قوله كما مر) متعلق بقوله مطلقا
 وتمثيل له بجميع أقسامه السابقة ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على أن ندور حضور المشبه به مطلقا
 موجب لخفاء الوجه سواء كان الوجه جليلا أولا وكلامه سابقا دل على أن كونه جليلا مطلقا موجب
 لظهور وجهه فيهنما تناف والتحقيق أن التشبيه القريب المبتدل ما يكون وجهه ظاهرا لكونه
 جليلا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا والبعيد الغريب
 ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله أو لتفصيل تام مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه أو
 مطلقا اه أطول (قوله أولقطة تكرره على الحس) أو عدم تكرره عليه أو عدم تعلق
 الاحساس به كالعرش والكرسى ودار الثواب والعقاب واستغنى بذلك التكرر عنهما لانهما
 أولى بعلية الندور مطلقا ولك أن تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملا
 للجميع اه أطول (قوله سببا لعدم ظهور وجهه المشبه) أى مع أنه يجوز أن يكون وجه
 المشبه أعم من المشبه به الغريب بان يوجد مع غيره كما يوجد معه فلا يلزم غرابته لعدم ندرته وحاصل
 الجواب أن فرض الكلام فيما اذا كان وجه المشبه مختصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب
 التشبيه به أو لم يكن مختصا به لكن انما يوجد فيه أو في مثله في الغرابة وأما ان وجد فيها لا يندر حضوره
 وان كان يوجد أيضا في نادر الحضور كان العدول الى نادر الحضور مع ابتدال الوجه ووجوده

ليس على اطلاقه بل اذا كان هناك تفصيل وقدمت وجهه مما سبق (قوله أى ولو كان جليلا
 لا تفصيل فيه) ظاهره انه راجع للثلاثة أمار جوعه للوهى فظاهر لان وجه المشبه فيه قد يكون
 مفردا فيتأتى كونه جليلا لا تفصيل فيه وأما المركب الخيالى والمركب العقلي ففي رجوعه لهما خفاء
 اذ وجه المشبه فيهما مركب والمركب فيه التفصيل بالضرورة فلا يتأتى كونه جليلا الا أن يبنى
 هذا الكلام على ما تقدم عن الأطول من أنه يصح تشبيه المركب بالمركب ويكون وجه المشبه بينهما
 مفردا ككونهما معجبتين أو في غاية الحسن حينئذ يتأتى كون وجه المشبه فيهما جليلا لا تفصيل فيه
 اه شيخنا (قوله وبه يعلم الخ) هو خلاف ما تقدم عن عبد الحكيم وماسيانى عن الأطول (قوله
 والا لا كفى به) أى لصدقه بالوهى وبالمركب العقلي ولا شك أن الوهمى يسمى عقليا كما تقدم
 (قوله وانما ندر حضور المركب مطلقا) أى سواء كان خياليا أو عقليا اه شيخنا ويحتمل ان
 المعنى ندوراه مطلقا لا بقيد كونه عند حضور المشبه (قوله والتحقيق أن التشبيه الخ) محصله ان
 ما هنا مقيد بما اذا كان قليل التفصيل فقوله فيما سبق لكونه جليلا كلى لا كثرى (قوله مع
 ابتدال الوجه) أى بالنظر لا اعتبارا مع ما لا يندر حضوره وقوله في كونها جرما هذا مبنى على

كاعلام ياقوت نشر *
 ن على رماح من زبرجد
 (أو) مركبا (عقليا)
 كمثل الجار يحمل أسفارا
 وقوله (كما مر) إشارة الى
 الامثلة التى ذكرناها
 آنفا (أولقطة تكرره)
 أى المشبه به (على الحس)
 كقوله والشمس كالمرآة
 فى كف الاشل فان الرجل
 ربما ينقضى عمره ولا
 يتفق له أن يرى مرآة
 فى يد الاشل (فالغرابية فيه)
 أى فى تشبيه الشمس
 بالمرآة فى كف الاشل (من
 وجهين) أحدهما كثرة
 التفصيل فى وجه المشبه
 والثانى قلة التكرار على
 الحس فان قلت كيف
 يكون ندرة حضور المشبه
 به سببا لعدم ظهور وجه
 المشبه

في غيره عديم الفائدة فلا يكون مستحسنًا ولا يدخل في جملة الغريب فانك لو قلت والشمس
كلما آت في كفا الاشـل في كونها جرم ما لم يكن من الغريب لوجود الجرمية في الجبل مثلا فلا
يندر حضورها ولا يكون من الغريب فتدبر اه ع ق وقوله وحاصل الجواب الخ الظاهر
أن هذا جواب آخر وأما حاصل جواب الشارح فهو أن وجه الشبه بين الطرفين من حيث أنه وجه
بينهما فرع عنهما فلا يعقل الا بعد تعقلهما وان كان من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف
تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لان ذلك لا من حيث
انه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين (قوله لانه فرع الطرفين الخ) فان قلت فلم يعلم بالو اعدم
ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كاعلاوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة
التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعديمه انما يسند اليه اه فترى (قوله انما يطلب
بعد حضور الطرفين الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه في بادى الرأي
سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي أن يكون تعقل الوجه قبل
تعقل المشبه به فينا في هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب الانتقال
من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي اه أطول (قوله فاذا ندر حضورهما) أى
حضور مجموعهما ما لان النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر التفات الذهن الخ أى من حيث
تعلق الوجه الجامع بالمشبه به (قوله والمراد بالتفصيل) أى في وجه الشبه (قوله أن ينظر) أى
يتأمل (قوله اشئ واحد) أى في تشبيه مفرد بمفرد وقوله أو أكثر أى في غير تشبيه المفرد بالمفرد
وكتب أيضا قوله اشئ واحد أى كالوجه في تشبيه الثريا بالعنقود فانه أشياء اعتبر تضامها من شكل

قلت لانه فرع الطرفين
والجامع المشترك بينهما
انما يطلب بعد حضور
الطرفين فاذا ندر
حضورهما ندر التفات
الذهن الى ما يجمعهما
ويصلح سببا للتشبيه
بينهما (والمراد بالتفصيل
أن ينظر في أكثر من
وصف) واحد اشئ واحد

أن قول المصنف أو ندور حضور المشبه به الخ أعم من أن يكون هناك تفصيل قليل أولا يكون هناك
تفصيل أصلا (قوله ولا يكون من الغريب) أى بل يكون من المبتدل (قوله الظاهر أن هذا
جواب آخر) قال ع ق بعد الجواب الذى نقله عنه المحشى وأما الجواب بان الوجه مؤخر عن
الطرفين لانه هو الجامع لهما ولا يقال ما الجامع بين هذين حتى يتصورا فلا يطلب هو حتى يوجد أو
يحضر فاذا حضر أو كان المشبه به غريبا منهما كأن الخاق به بذلك الوجه غريبا أيضا لتبعيته
للمشبه به في طلبه لان التابع لا دراك الغريب غريب الادراك فلا يتم الا اذا رد مثل ما ذكرنا بان
يكون المعنى اننا لما احتجنا الى المشبه به فلاختصاصه بالوجه دون ما يطلب التشبيه به كانت ندرته
ندرة لما يختص به أو يختص به مع ما هو مثله في الغرابة والافيرد عليه أن يقال أول ما يحظر بالبال
المشبه ويحضر معه الوجه الذى أريد التشبيه بوجوده فاذا حضر نامشبه به غريبا وطلبنا
وجود الوجه فيه بعد وجوده وكان ذلك الوجه موجودا في غيره مما يتبدل لزم قطعاً كون التشبيه
مبتدلا فالحكم بثبوته للطرفين ولو تأخر عنهما لا يوجب الغرابة ولو كان أحدهما غريبا وهو المشبه
به الذى اشترط فيه ذلك الا ان كان الوجه مختصا به كما مثلنا والا كان أعم فلا يلزم من غرابته غرابة
تابعه فلا يكون مما لا فائدة لغرابته بل يزيد التشبيه نفرة وبرودة كما بيناه في المثال السابق اه
فتدبر (قوله من حيث أنه وجه بينهما) لم يقل وجه شبه لانه موقوف عليهما لا من حيث انهما
مشبه ومشبه به وهو قبل ملاحظة انهما مشبه ومشبه به قد يكون غير ملحوظ بانه وجه شبه بل بمجرد
كونه أمرا مشتركا بينهما (قوله على ذات الطرفين) أى من غير ملاحظة انهما مشبه ومشبه به

أجرامها ولونها ومقدار مجموعها والموصوف شيء واحد وقوله أو أكثر أي اثنين كافي الوجه في تشبيه مشار النقع مع السيوف فقد اعتبرت فيه أوصاف تضامت والتأمت من لون الغبار والسيوف وخرجات السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان وأما أكثر من اثنين كافي آية كماء أنزلناه من السماء الآية فان الوجه متعلق بأكثر من اثنين (قوله بمعنى أن يعتبر الخ) تفسير لقوله أن ينظر الخ (قوله وجودها) أي جميعا وقوله أو عدمها أي جميعا وكتب أيضا قوله وجودها أي كافي الوجه في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية والوجه في بيت بشار كأن مشار النقع الخ وقوله أو عدمها أي كافي تشبيه وجود عديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أي كافي تشبيه سنان الرمح بسنابل اه ع ق (قوله كل من ذلك) أي المذكور من الاعتبارات الثلاثة (قوله على وجوه) أي اثني عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات الثلاثة في أحوال الموصوف الأربعة الواحد والاثنين والثلاثة والأكثر اه يس وكتب أيضا قوله على وجوه كثيرة أي في الوجود اما أن يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شيء آخر كافي تشبيه الثريا بالعنقود وكافي بيت بشار واما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار خصوصية في جنس منها كافي تشبيه عين الديك بشرر النار في المقدار والشكل والحجرة فانك لا تريد جنس الحجرة بل تعتبر فيها خصوصية بها حسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين كافي تشبيه الشمس بالمرأة في الاستدارة والاستنارة فانك تريد استدارة واستنارة مخصوصتين بكونهما في المرأة وأما العدم فاما عدم كل وصف كافي تشبيه وجود عديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع واما عدم وصفين مخصوصين كتشبيه زيد وعمر وفي عدم الاعطاء وعدم النصع أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا اما أن يكون العدم عدم وصف واحد أو عدم وصفين اما مع

أو أكثر بمعنى أن يعتبر في
الأوصاف وجودها أو
عدمها أو وجود البعض
وعدم البعض كل من ذلك
في أمر واحد أو أمرين
أو ثلاثة أو أكثر فلذا قال
(ويقع) أي التفصيل (على
وجوه) كثيرة

وان كان لا بد من ملاحظة التحقق بالوجه وفيه أنه ليس بل لازم ان يقصد الانسان الى أمرين ويلاحظ تحققهما بما يحجمهما ثم يقصد الى تشبيه أحدهما بالآخر فينتقل منه من حيث أنه مشبه الى الآخر من حيث أنه مشبه به بل هذا نادر (قوله اما أن يفتقر أوصاف الخ) محمله أن الوصف قد يعتبر بقطع النظر عن تفاوت ما فيه بين المشبه والمشبه به وقد يفتقر مع النظر الى عدم تفاوتهما فيه وهذا تعلم أن قوله بعد فانك تريد استدارة واستنارة الخ غير صحيح والافكل وصف كذلك فافهم (قوله واما باعتبار جنس فأكثر) أي جنس وصف فأكثر هذه صورة واحدة والمعنى واما باعتبار أكثر من جنس وصف مع اعتبار خصوصية في واحد من جنس منها وليس الجنس صورة والاكثر صورة أو تؤخذ العبارة بظاهرها ومع ذلك هي صورة واحدة أيضا من حيث اعتبار الخصوصية لجنس واحد على كل حال لكن براد أن اعتبار جنس فقط وان اعتبرت خصوصيته خروج عما نحن فيه من التفصيل اذ لا تفصيل حينئذ نعم يجاب بان المقصود اعتبار جنسه فقط مع اعتبار صفة مخصوصة أو أكثر بدليل المقام وكما يشعر به المثال (قوله في المقدار) أي المخصوص (قوله والشكل) أي الكرى (قوله والحجرة) أي المخصوصة (قوله أو جنسين مع خصوصيتين) أي أو أكثر من ذلك (قوله أو عدم وصف واحد) فيه ان المعتبر في التفصيل أكثر من وصف فلا وجه لذكر هذا القسم وان اعتبر انضمام وصف موجود لهذا المعدوم خرج عن الموضوع الذي هو العدم المحض لا الوجود والعدم قاله بعض مشايخنا وأجاب شيخنا بان المراد بقوله أو عدم وصف واحد أي عدم

مطلق وجود الوصف أو مع وجوده ووجود خصوصية إلى غير هذا مما تقرر في التفصيل اه ع ق
 (قوله أعرها) أي أحسنها وأشدّها قبولاً عند أولى المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الاعرف
 كاعتبار نفي الجميع ولم يتعرض لأعرها هذين الوجهين؛ ويحتمل أنه الأول ولذا بدأ به كذا في يس
 (قوله أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها) أي وليس معنى أن تدع بعضها أن تسقطه وتعرض عنه
 بالكلية والأفلا يكون المعتبر في التشبيه إلا البعض المأخوذ فان كان واحداً كان وجه الشبه
 واحداً لا تفصيل فيه وان كان متعدداً كان وجه الشبه أموراً انظر فيها واعتبر الجميع وتكون
 ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبيه اه أطول وكتب أيضاً قوله وعدم بعضها فان قلت فاذا
 كان المشبه به مما لم ينعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به في الهيئة الملتزمة من الوجود والعدم
 قلت المشبه به إنما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالشبه به حينئذ أمر
 وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه أمرانظر فيه في أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك
 الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق إلا أنه قسم نظراً إلى بادي الرأي وميز بين القسمين لأن
 في القسم الأول مزيد دقة وفضيلة أعمال ولذا قدمه اه أطول (قوله رديئة) امرأة كانت
 تحسن صنع الرماح وهي امرأة السهم كان أيضاً يحسن ذلك (قوله سنالهب) أي لهب له سنا
 فهو من إضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه وقوله لم يتصل بدخان إنما ترك الاتصال بالدخان
 ونفاه لأنه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه أنه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف ووجود
 بعضها كان أعرها حتى انه اذا قيل زيد كعمر وفي مجموع الجين وعدم الكرم كان من الاعرف
 وليس كذلك بل إنما يكون أعرها اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد تشبيه وحينئذ يكون معنى الكلام
 أن التفصيل يزداد حسناً عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الاوصاف وذلك لأن الاقرب اجتماع
 وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه ع ق وكتب أيضاً ما نصه اللهب شعله نار يعاها دخان كذا
 في حواشي السيد (قوله فاعتر في اللهب) يشعر بأن المشبه به اللهب وأن قوله سنالهب بمعنى
 لهب ذو سنا فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف كذا في سم (قوله ونفاه) عطف تفسير أي
 اعتبر عدمه (قوله وأن تعتبر الجميع) أي ان تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا أيضاً إنما
 يكون أعرها ان اعتبر اجتماع هيئة تحتاج إلى تنبيه وتدقيق نظر كافي تشبيه الثريا بعنقود الملاحية
 قال الفري فان قلت جميع اوصاف الشئ ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأني أن تعتبرها
 في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه

(أعرها أن تأخذ بعضاً)
 من الاوصاف (وتدع بعضاً)
 أي تعتبر وجود بعضها
 وعدم بعضها (كافي قوله
 حلت رديئة) يعني رماحاً
 منه وبالي رديئة (كان
 سنا به * سنالهب لم يتصل
 بدخان) فاعتر في اللهب
 الشكل اللون واللحان
 وترك الاتصال بالدخان
 ونفاه (وان تعتبر الجميع
 كما مر في تشبيه الثريا)
 بعنقود الملاحية المنورة
 باعتبار اللون والشكل
 وغير ذلك

وصف مخصوص فلا ينافي أن عدم جنس وصف اه وفيه نظر (قوله مما تقرر في التفصيل) ليس
 المراد أن هناك صوراً مقررة عندهم كاتوهمه العبارة بل المقصود مما يتأني فيه (قوله وجهان)
 هما اعتبار عدم البعض ووجود البعض واعتبار وجود الجميع ومضروبان في أربعة الواحد
 والاثني والثلاثة والأكثر بثمانية وقد اعتبره نونة السارح فجعل مدلول كل لفظة صورة ولا يفتق
 ما فيه (قوله كاعتبار نفي الجميع) أي مضروبة في الأربعة السابقة فيكون الحاصل أربعة فتت
 الاثنا عشر التي قالها يس والكافي استقصائية (قوله مما لم ينعدم فيه ذلك الوصف) أي كاللهب
 فان من لوازمه الدخان فاذا لم يكن معه دخان لا يقال له لهب (قوله أمر وهمي) أي لعدم وجود لهب
 بلا دخان (قوله نظريه في أكثر من وصف واعتبر الجميع) هذا لا يظهر الا اذا جرد المشبه به عن

به بحيث لا يشبه منها شيء بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اهـ (قوله وكلما كان التركيب) أى في وجه الشبه ولوقال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر اهـ أطول وما مصدرية ظرفية (قوله من أمور) خبر كان (قوله أبعد) أى عن الابتدال لبعده تناوله لمطلق الناس بل انما يتناوله حينئذ الاذ كياء وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة كما في قوله تعالى كما أنزلناه الى قوله بالامس فان الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج الى مزيد دقة فكون هيئته تركيبية غاية في اللطافة والغرابة (قوله والتشبيه البليغ) المراد بالبليغ هنا الذي يتطابق به أذكىاء البلاء أو البليغ بمعنى الواصل

الوصف ولم يعتبر عدمه في وجه الشبه وهو خلاف الفرض وبه يعلم عدم صحة قوله قلت الخ ولك ان تقول ان محصل كلامه انه اذا كان التشبيه انما هو بعد التجريد وكان المشبه به هو الامر الوهمي لم يكن وجه الشبه منظورا فيه لا أكثر من وصف مع أخذ البعض وترك البعض أى اعتبار عدمه اذا الامر الوهمي ليس موصوفا باتصال الدخان حتى يعتبر عدمه بل هو موصوف بالتجرد عن الدخان وهو لا يصح اعتبار عدمه فوجه الشبه حينئذ امر نظري لا أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قسم واحد لكن هذا عند التحقيق وتدقيق النظر ومعرفة ان التشبيه انما هو بعد التجريد وان المشبه به هو الامر الوهمي والمصنف انما قسم نظر الى بادي الرأي وان التشبيه بالنار الحسية مثلا فتدبر (قوله رحمه الله خياليا كان) أى بأن يكون الامور التي يتركب منها من الحسيات أو عقليا بان لا يكون منها ولم يقل حسيا كان أو عقليا مع ان المقابلة انما هي بين الحسى والعقلي لان التركيب لا يكون حسيا أفاده عبد الحكيم وقوله لان التركيب لا يكون حسيا أى بخلاف المركب كما قاله يس قال معاوية نعم مطاوع التركيب أعنى التركيب قد يكون حسيا كتركيب العنقود والثرى ونفس المركب تركيبا خياليا حسيا بمعنى ما يدرك هو أو مادته بالحس كما في تشبيه الثريا والشقيق (قوله كما أنزلناه الخ) قال تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض مما يأككل الناس والانعام حتى اذا أخذت الارض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أنهارا ففجأ فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالامس فالمشبه به فيه مركب من عشر جمل تدخلت حتى صارت كأنها جلة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما يأككل الناس والانعام من الزرع والبقول والحشائش زخرفها أى ما تزينت به والزخرف فى الاصل الذهب وازينت أى تزينت وظن أهلها أى أهل النبات وانث ضميره لا كسابه التأنيث من المضاف اليه قادرون عليها أى على حصدها ورفع غلتها فجعلناها أى النبات حصيدا أى شبيها بما حصد كأن لم تغن بالامس أى لم تنبت ولم يكن قبل ذلك فى زمان قريب غابة القرب غنى بالمسكان أقام به فقد شبه فى الآية مثل الحياة الدنيا أى حالها العجيبة الشأن التي هي تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بغتة بالسكية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجأة وذهابه حطاما لم يبق له أثر أصلا بعد ما كان غضا طريا قد التفت بعضها ببعض وزن الارض بالوانها وطراوتها وتقوية بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا انه قد سلم من الجوائح كذا فى شرح المفتاح الشريف اهـ عبد الحكيم وقوله من عشر جمل أى بعد وظن أهلها جلة وانهم قادرون عليها جلة أخرى ووجه الشبه هيئته منزعجة من تلك الامور وهى حصول شئ

(وكلما كان التركيب)
خياليا كان أو عقليا (من)
أمورا أكثر كان التشبيه
أبعد (لكون تفاصيله)
أكثر (و) التشبيه (البليغ)
ما كان

الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى الحال فان المبتدل قد يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما يقال البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شياً منهما فكيف وصف بها ولو حل على الكلام الذى فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريباً أو قريباً فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعى تشبيهاً قريباً فلا يكون الغريب بليغاً كذا فى الاطول اهـ (قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لأن الظاهر حينئذ عوده الى ما كان تركيبه من أمور أكثر (قوله ولأن نيل الشئ بعد طلبه ألد) أى والغريب المذكور لا ينال الا بعد التأمل والطلب وكتب أيضاً قوله ولأن نيل الشئ بعد طلبه ألد ولا تنافى بينهما وبين ما يستعملونه من أن حصول نعمة غير مترتبة ألد فان الطلب لا ينال فى الحصول الغير المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة اهـ أطول (قوله اذا كان سببه لطف المعنى) أى لا خلافاً فى النظم أو فى الانتقال فانه اذا كان سببه ذلك كان التعقيد المعنوى المخجل بالفصاحة فقوله وانما يكون الخ دفعاً لاعتراض (قوله أو ترتيب) أى كفاى آية انما مثل الحياة الدنيا الآية وقوله وبناء ثان على أول تفسير أى لأن المعانى الشريفة يقوى بعضها بعضاً ويلائم أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى التأمل رد الآخر لما قبله وعرضه عليه ليقوى به ويتم بهما المعنى ويدرك حسن الهيئة الاجتماعية وتسر النفس بعد ظفرها بالمعنى كان غاية فى الحسن (قوله وردنا الى سابق) أى من حيث بناؤه عليه فهو إيضاح لما قبله (قوله بما يجعله غريباً)

(من هذا الضرب) أى من البعيد الغريب دون الغريب المبتدل (لغرابته) أى لكون هذا الضرب غريباً غير مبتدل (ولأن نيل الشئ بعد طلبه ألد) وموقعه فى النفس اللطف وانما يكون البعيد الغريب بليغاً حسناً اذا كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعانى على بعض وبناء ثان على أول وردنا الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل (وقد يتصرف فى) التشبيه (الغريب) المبتدل (بما يجعله غريباً) ويخرجه

يترتب عليه المنافع فيحصل السرور به وينسى عاقبة أمره ثم يذهب ذلك الامر بسرعة (قوله فان المبتدل قد يطابق الخ) أى ولأن التشبيه ليس بكلام حتى يتصف بالبلاغة بمعنى المطابقة لمقتضى الحال (قوله فان الطلب لا ينال فى الحصول الغير المترقب الخ) بقى الاشكال فى شئ يتعلق به الترقب والطلب وشئ لم يتعلق به الترقب والطلب أصلاً فالتعلييل بان ما بعد الطلب ألد ينال فى التعلييل بان غير المترقب ألد فقد تعارض التعلييلان فالأولى الجواب باختلاف الجهة فان كون ما بعد الطلب ألد أى من حيث كونه أزال التعب والألم الحاصل للنفس وكون غير المترقب ألد أى من حيث عدم الكلفة فيه اهـ شيخنا وعبارة عبد الحكيم قوله لأن نيل الشئ بعد طلبه ألد أى لأنه أعز لحصوله بعد مشقة وكما هو أعز ألد من حيث أعزيته فلا ينال فى ما سبق فى بحث حذف المسند من أن حصول النعمة الغير المترتبة ألد كونه رزقاً من حيث لا يحتسب فكل منهما جهة مزية بقصد نارة لهذا ونارة لذلك بحسب اختلاف الحال والمقام وقيل لا تنافى بينهما لأن الطلب لا ينال فى الحصول الغير المترقب فانه يمكن الحصول قبل وقت ترقبه أو من غير موقع يطلب منه ويترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة ولا يخفى أنه يصير الدليل حينئذ أخص من الدعوى اهـ فتدبر (قوله رحمه الله وانما يكون البعيد الخ) دفع لما يتوهم من أن الغرابة موجب لخفاء المراد وخفاؤه يوجب التعقيد وهو مخجل بالفصاحة فكيف توجب الغرابة كون التشبيه بليغاً وحصل الجواب أن كلامنا ليس فى الغرابة الموجبة للتعقيد بل فى الغرابة المفسرة بما سبق التى سببها كثرة التفصيل المشتمل على دقة المعنى أو لطفه أو ترتيب بعض المعانى على بعض وبناء ثان على أول كما هو واضح مما سبق (قوله كان التعقيد المعنوى) أى واللفظى

فيكون هذا التصرف مانعا من سببية ظهور الوجه للابتدال (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم وقوله شمس نهارنا فاعل مؤخر هذا هو المتبادر ولو جعل هذا الوجه فاعلا كناية عن الشمس وشمس نهارنا مفعولا كناية عن المدح لكان غاية في اللطف حيث عزل الشمس عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار أمرا مقروا (قوله الابوجه) استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشئ الامتناسية بوجه ليس فيه حياة اه فنرى (قوله فتشبيه الوجه الخ) أى الذى تضمنه جعل الوجه أعظم من الشمس لدلالته على المشاركة في أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم حياتها حيث لقيته ولم تستمر منه فالتشبيه المذكور مدلول عليه بطريق الكناية الاصطلاحية والذى منع من التصريح بشدة زيادة الوجه في الحسن عن الشمس بحيث لو كان عندها حياة لسترت وجهها منه اذا بدا فكأنه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل الحسن فقط وهذا كله على الاحتمال الاول في لم تلق (قوله الا أن حديث الحياء) أى نفي الحياء عن الشمس في لقيها وجه المحبوب (قوله أخرجه الى الغرابة) لأن ادراك وجهه على وجه زيادته في وجه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير لمكنى (قوله وعارضة) تفسير (قوله فهو فعل ينبنى عن التشبيه) أى فيكون التشبيه مصححا اه أطول وغيره (قوله عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو اداة الفعل مع القطع عليه وقوله نواقبا من ثقبه بمعنى خرقة أى نوافذ في الامور كالنجم الذى يخرق النظمة وينفذ فيها وقال الشارح أى لو امعا وكأنه جعله من ثقب النار أى اتقبت اه أطول (قوله نواقبا) حال لأن مثل معنى مماثل اه حفيد أى فصحتان الحال من المضاف اليه لأن المضاف عامل معنى (قوله أى لو امعا) أى لمعان بحيث تنفذ أشعتها في خلال الظلم وكتب أيضا قوله أى لو امعا بالصرف محاكاة للمفسر المصروف في البيت للضرورة (قوله فتشبيه العزم) أى الارادة بالنجم أى في الثقوب وهو النفوذ الذى هو في كليهما تخيلى لأنه في العزم بلوغه المراد وفي النجم نفوذه في الظلمات باشراقها وذلك التشبيه مبتدل مشهور لكن ادعى أن مع ثقب الارادة وصفا زائدا وهو عدم الافول أى عدم الغيبة فصار غريبا (قوله ما حذفت أداته) أى تركت بالكناية بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام فزيد في جواب من قال من يشبه الاسد على تقدير أنه تشبيه هو من المرسل لا من المؤكد لأن التقدير يشبه زيد فهو لا يشعر بأن المشبه عين المشبه به فحذف الاداة تركها بالكناية بحيث لا تقدر في نظم الكلام بل يجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بأن المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا مثل وهى تمر مر السحاب اذا كان في تقدير مثل مر السحاب تشبيه مرسل وبدعوى أن مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكد كداله في الاطول وكتب أيضا قوله وهو ما حذفت أداته مسمى مؤكدا قال سم لاشعاره بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به كما ستأتى الإشارة اليه لكن هذا التوجيه لا يأتى فيما أضيف فيه المشبه به

(قوله أى نفي الحياء) اما تفسير حديث أو إشارة لتقدير مضاف (قوله أى نوافذ في الامور كالنجم) يشير الى أن نواقبا حال من عزماته (قوله لكن ادعى أن مع ثقب الارادة وصفا زائدا وهو عدم الافول) أى عدم الارادة الذى تضمنه قوله لولم تكن للشاقيات أى النجوم أفول (قوله على تقديره أنه تشبيه) يشير الى القول بأنه ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في أمر بل

عن الابتدال (كقوله لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا *)

الابوجه ليس فيه حياة) فتشبيه الوجه بالشمس مبتدل الا أن حديث الحياء ومافيه من الدقة والخفاء أخرجه الى الغرابة وقوله لم تلق ان كان من لقيته بمعنى أبصرته فالتشبيه مكنى غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبنى عن التشبيه أى لم تقابلته في الحسن والبهاء الابوجه ليس فيه حياة (وقوله عزماته مثل النجوم نواقبا *)

أى لو امعا (لولم يكن للشاقيات أفول) فتشبيه العزم بالنجم مبتدل الا أن اشتراط عدم الافول أخرجه الى الغرابة (ويسمى) مثل (هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودى أو عدمى يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام (وباعتبار) أى والتشبيه باعتبار (أداته) ما مؤكده وهو ما حذفت أداته مثل

وهي تمر من السحاب (أي مثل من السحاب (١٣٠) (ومنه) أي من المؤكد كما أضيف المشبه به إلى المشبه به

حذف الاداة (نحو
والريح تعبت بالعصون)
أي تميلها إلى الاطراف
والجوانب (وقد جرى *
ذهب الاصيل)
هو الوقت بعد العصر
إلى الغروب بعد من
الافاق الطيبة كالسحر
ويوصف بالصفرة كقوله
ورب نهار للفراق أصيله *
ووجهي كلا لونيهما
متناسب
فذهب الاصيل صفوته
وشعاع الشمس فيه
(على لجين الماء) أي على
ماء كاللجين أي الفضة
في الصفاء والبياض وهذا
تشبيهه مؤكداً من الناس
من لم يميز بين لجين الكلام
ولجينة ولم يعرف هجانه
من هجينة حتى ذهب
بعضهم إلى أن اللجين إنما
هو بفتح اللام وكسر
الجيم بمعنى الورق الذي
يسقط من الشجر وقد
شبه به وجه الماء وبعضهم
إلى أن الاصيل هو الشجر
الذي له أصل وعروق
وذهبه ورقه الذي اصفر
يبرد الخريف وسقط منه
على وجه الماء وفساد
هذين الوجهين غنى عن
البيان (أو مرسل) عطف
على اما مؤكداً (وهو

إلى المشبه الآن يلاحظ أن الاضافة للبيان (قوله وهي) أي الجبال يوم القيامة (قوله أي
من المؤكد) قال في الاطول أي قريب من هذا المثال فنية بكامة منه على التفاوت بينهما بأن المشبه
به وضع في الاول موضع أداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل
مضافاً إلى المشبه أو نقول في الاول بحيث يمكن تقدير أداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن اذ لا يصح
أن يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد كما ذهب إليه الشارح لا يفيد التفاوت
بين المثالين افادة واضحة (قوله والريح) الواو حالية وقوله وقد جرى إما عطف حال على حال واما
تعقيب حال بحال مترادفة أو متداخلة اه أطول بحروفه (قوله أي تميلها) برفق لا بعنف ففيه
مدح للريح بالاعتدال اه أطول (قوله والجوانب) لعله تفسيرى اه سم (قوله بعد الخ)
ولهذا خصه بالذكر اه سم (قوله كفوله الخ) استشهدا لوصفه بالصفرة (قوله متناسب)
أي في الصفرة (قوله فذهب الاصيل) فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة إلى
الاصيل اه أطول (قوله وشعاع الشمس فيه) اما عطف تفسيرى إشارة إلى أن صفوته هي
شعاع الشمس الملقى فيه أو جلة حالية أي والحال أن شعاع الشمس واقع فيه لأن اصفرار شعاعها
في هذا الوقت بوجوب اصفراره أفاده سم (قوله على لجين الماء) هذا محل التمثيل كما في
الاطول (قوله بين لجين الكلام) استعار اللجين واللجين للجيد من الكلام والردى منه
والهجان ككتاب له مان منها الخيار والهجين ككريم له معان منها الرجل اللثيم استعاره هنا
للردى من الكلام ولأن تجعل المواضع الثلاثة من اضافة المشبه به إلى المشبه (قوله حتى ذهب
بعضهم) هو الخلل الخالي ومخالفة في اللجين وقوله وبعضهم هو الزوزنى ومخالفة في الاصيل وذهبه
(قوله وفساد هذين الوجهين الخ) أما الاول فلا أنه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط
من الشجر وأما الثاني فلا أنه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له أصل
وعروق فلا وجه لضافة الذهب إلى الاصيل حينئذ وأما ما ذكره الشارح فعنى لطيف مشتمل على
صفة مراعاة النظير أعنى الجمع بين الذهب والفضة كذا في الفنى (قوله أي ما ذكر أداته)

قصديان الفاعل جواباً للسائل وان سلم فالكلام في تشبيهات البغاء ولم يرد مثله فيها كذا في شرح
الشارح على المفتاح (قوله قال في الاطول) مثله في عبد الحكيم وقديقال ما قدرت فيه الاداة
من المؤكد لأن فيه دعوى الاتحاد ظاهر او مشعر بالعينية ظاهراً أيضاً غاية ما في الباب أن مراتب
المؤكد متفاوتة (قوله واما تعقيب حال الخ) وعلى هذا فالواو في الجلة الثانية للحال لا للعطف
(قوله أو جلة حالية) وعليه فالذهب مستعار لنفس الصفرة لكن فيه أنه لا يحسن أن يراد
نفسها بل الشعاع الذي هو كالذهب نعم يحسن على توهم أن الصفرة شيء أصفر (قوله استعار اللجين
واللجين للجيد الخ) أي استعار اللجين بالضم الذي هو الفضة للجيد من الكلام واللجين بالفتح
الذي هو ورق الشجر للردى من الكلام ولا جمع بين الطرفين لأن الكلام المذكور أعم من
الجيد والردى والمشبه به خصوص الجيد في الاول وخصوص الردى في الثاني (قوله المواضع
الثلاثة) هي لجين الكلام ولجينة وهجينة وأما هجانه فلا يحتاج لذلك لأن معناه الخيار وهو متأت
فيما نحن فيه (قوله فلا أنه لا اختصاص الخ) فيه أن الاضافة لا تفيد الاختصاص قاله بعض

بمخلافه) أي ما ذكر أداته فصار من سلامن التأ كيد المستفاد من حذف الاداة

أى لفظاً أو تقديرًا فان قلت ان زيدا كالاسد مشتغل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلًا
قلت اعتبر في المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس أركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج
عما يفيد التشبيه اه أطول وفي كلام الشارح ما يدفع السؤال (قوله المشعر) انظر رأى
اشعار فيما اذا أضيف المشبه به الى المشبه إلا أن يكون مراعاة الاصل اه سم وتقدم جواب آخر
(قوله امام قبول) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح والافتي
انت في شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو الطرف فهو مردود كذا في الاطول (قوله
كأن يكون المشبه به أعرف شئ) قال في الاطول الاولى أعرف الطرفين اه يعنى فالشرط
الاعرفية بالنسبة الى المشبه فقط (قوله في بيان الحال) أى حال المشبه أى فيما اذا كان لغرض
بيان الحال وكتب أيضا مانصه طرف مستقر حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بـ يكون
أو بمحدوف أى هذا في بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أتم شئ) الاولى أو أتم الطرفين
والظاهر الواو فتدبر اه أطول (قوله في الخاق الخ) وفي التقرير أيضا اه أطول (قوله
معروفه) تفسير مسلم الحكم فيه اه سم (قوله عند المخاطب) ينبغى تقييد قسميه أيضا به كما
لا يخفى فلو أخر عن قوله في بيان الامكان لا يمكن تعلقه بالاقسام الثلاثة من غير بعد اه أطول
(قوله في بيان الامكان) وكذا في التزيين والتشويه انظر الاطول (قوله بأن لا يكون على شرط
المقبول) بأن لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه (قوله كما سبق ذكره) يحتمل أن
يريد ما قدمه عند قوله * كما أبرقت قوما عطاء شأغامة * من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من
هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود كذا في سم (قوله خاتمة في تقسيم الخ)

مشايخنا وفيه أن المقام يشعر بان تلك الاضافة لكونه مختصا به وذلك لانه على فرض عمومه لا داعي
الى تخصيص ورقه بالذكر فافهم (قوله باعتبار وجه الشبه فقط) فيه أنه لم يمتعه به باعتبار وجه
الشبه بل باعتبار الغرض ويدفع بان اعتبار الغرض يرجع لاعتبار وجه الشبه كما صرح به ع
ويشعر به قول المصنف كأن يكون المشبه به أعرف شئ الخ (قوله أو الطرف) أى كما اذا اعتبر
الطرف الشطر الاول في قوله * كما أبرقت قوما عطاء شأغامة * الخ والطرف شامل للاداة
فاذا قلت قاتل زيد عمرا لم يكن تشبيها مقبولا اذا أردت به التشبيه بل لا بد من السكاف ونحوها اه
شيخنا (قوله فالشرط الاعرفية) أى المعروفية اذا لا بد من الجهل في المشبه في صورة بيان الحال كما
سبق عن الاطول وظاهر كلام المصنف أن القبول يتوقف على كون المشبه به أعرف شئ من الامور
التي يمكن أن يشبه بها وليس كذلك وجهه على القبول الكامل بعبء مقابلة بالمردود (قوله
والظاهر الواو) أى لاختلاف المحل ولا يوثى بأوالا اذا كان المحل واحدا ورد فيه بين أمور اه
شيخنا (قوله يحتمل أن يريد ما قدمه الخ) فيه أن ذلك لم يفقد فيه شرط القبول وهو الوفاء بافادة
الغرض فالاولى أن السكاف بمعنى على أى شرط القبول على الوجه الذي سبق بيانه وهو أن شرط
القبول في بيان الحال الاعرفية وفي الحال الناقص بالكامل الاتمية وفي بيان الامكان تسليم الحكم
أو أن السكاف للتنظير اشارة الى أن القبول كما يكون باعتبار الغرض يكون باعتبار وجه الشبه أو
الطرف كما سبق عن الاطول ويجاب بأن نقصان وجه الشبه يؤدي الى عدم الوفاء بالغرض فتدبر
(قوله رحمه الله خاتمة في تقسيم الخ) الظاهر في بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف كما يدل

المشعر بحسب الظاهر
بان المشبه عين المشبه به
(كما مر) من الامثلة
المذكورة فيها أداة التشبيه
(و) التشبيه (باعتبار
الغرض امام قبول وهو
الوافي بافادته) أى افادة
الغرض (كأن يكون
المشبه به أعرف شئ بوجه
التشبيه في بيان الحال أو)
كأن يكون المشبه به (أتم
شئ فيه) أى في وجه
التشبيه (في الخاق الناقص
بالكامل أو) كأن يكون
أشبه به (مسلم الحكم فيه)
أى في وجه التشبيه
(معروفه عند المخاطب في
بيان الامكان أو مردود)
عطف على مقبول (وهو
بخلافه) أى ما يكون
قاصرا عن افادة الغرض
بان لا يكون على شرط
المقبول كما سبق ذكره
* خاتمة * في تقسيم
التشبيه بحسب القوة
والضعف في المبالغة

جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات يبحث لانه لا يحض الطرف
والالوجه والاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم
بحسب الغرض مع أنه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبه للاستعارة في تضمنه المبالغة في
التشبيه دعت الى أن لا يفصل بينه وبين الاستعارة مهما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر
الاركان) المراد بذلك الوجه والاداة هنا يشمل التقدير ويحذفهما تر كهما لفظا وتقديرا فان
مدار المبالغة في زيد أسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في النظم ومدارها
في زيد كالأسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجامع التقدير في النظم وبذلك المشبه الاثبات به
لفظا ويحذفه تركه لفظا قاله في الاطول وكتب أيضا قوله باعتبار ذكر الاركان

عليه عبارة المتن صريحاً ولو كان المقصود تقسيم التشبيه لذكره في عداد التقسيمات ولم يفرد به بجماعة
وما قيل انه انما جعل هذا التقسيم منفردا عن سائر التقسيمات لأنه لا يختص بالطرف والالوجه ولا
الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع فانما يصح نكتة لعدم ادراجها في
التقسيمات لا لافرادها عنها أفاده عبد الحكيم وقوله الظاهر في بيان الخ أي الظاهر أن يقول بدل
قوله في تقسيم الخ في بيان الخ وقوله فانما يصح نكتة الخ أي لا يمكن جعله تقسيماً آخر منضمها اليها
كبقيّة التقاسيم السابقة كأن يقول على نسق ما قبله وباعتبار ذكر أركانه أو بعضها اما على في
قوة المبالغة أو قرىب منه فيها أو خال عنها أو يقول وباعتبار ذكر أركانه أو بعضها اما بليغ أعلى أو
بليغ أو غير بليغ (قوله لأنه لا يحض الخ) أي لأن تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف وكذا
الضمير في ولم يقدمه (قوله مع أنه لا مدخل للغرض فيه) أي في تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف بخلاف كل من الطرف والاداة والوجه فان له مدخل فيه اذا انقسم الى الاقسام الثمانية
انما هو بحسب ذلك فلما أخر هذا التقسيم عن تقسيم كل واحد من هذه الثلاثة اه شيخنا وهذا
هو الظاهر واما ان مراده أنه لا مدخل للغرض في التشبيه اذ هو خارج عن أركانه وحق الخارج
أن يؤخر فيعيد (قوله مهما أمكن) أي فلا يضر الفصل بالتكلم على الحقيقة والمجاز فان الفصل
بذلك ضروري (قوله ويحذفهما تر كهما لفظا وتقديرا) أي تقدير في نظم الكلام وان كانا
منويين كما سيأتي عن عبد الحكيم لكن ظاهر كلام الاطول خلافه (قوله وهو لا يجامع التقدير
في النظم) أي المذكور من دعوى الاتحاد لا يجامع الخ وفيه أنه يكفي دعوى الاتحاد بحسب
الظاهر وكذا يقال فيما بعد (قوله وبذلك المشبه الاثبات به لفظا الخ) هو خلاف ما عليه عبيد
الحكيم من أن المشبه تارة يذكر وتارة يحذف لفظا فقط وتارة يحذف لفظا وتقديرا لانيّة كفاي
قوله تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ولا يقال ان ذلك من
باب الاستعارة لان باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه لانا نقول ان الاستعارة يجب أن تكون
مستعملة في غير ما وضع اللفظ له وعلامته أن يصح وقوع اسم المشبه موقعا ولا يفوت الالمبالغة في
التشبيه فيصح في نحو رأيت أسدا أن يقال رأيت رجلا شجاعا ولا يصح أن يراد بالبحرين المؤمن
والكافر لأن قوله ومن كل تأكلون لحاظا ريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبي عن انه قصد
التشبيه بالاستعارة وقد وصف البحرين معنى بقوله هذا عذب الخ وان كان من حيث اللفظ جملة
مستأنفة معلة لنفي استواء البحرين فليس قرينة على قصد التشبيه لجواز كونه ترشحا أو اراد تفضيل

باعتبار ذكر الاركان
وتركها وقد سبق أن

لا يخفى أن ما ذكر فيه جميع الأركان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة اه أطول (قوله باعتبار ذكر الأركان) أي كلها وقوله وتركها أي ترك بعضها (قوله والمشبّه به مذ كور قطعاً) أو رد عليه جواز حذفه في جواب من يشبه الأسد حيث يجاب بقولنا زيد وحينئذ تزد المراتب على الثمانية وأجاب عنه الشارح والسيد في شرحهما للفتاح منع كونه تشبيهاً بل هو تعيين المشبه وبعد تسليحه بمنع وقوعه في كلام البلغاء ولا يخفى ضعفه ذلك ولم يكن هذا تشبيهاً لم يكن زيد في جواب من قام أخباراً بل تعييناً للقائم ولا معنى لمنع الوقوع في كلام البلغاء لانه حذف قياس لا يوقف وقوع مثله في كلام البلغاء على السماع بل الجواب أنه نادر بالقياس إلى سائر المراتب فلذا لم يلتفت إليه أو أن الجواب في حكم السؤال ومطابق له

البحر الاجاج على الكافر بأنه قد شارك العذب في منافع والكافر خالو عن المنفعة فلا يجوز أن يكون قوله ومن كل تأ كاون لحاطر ياتر شيها وكذا قوله تعالى ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سالماً الرجل من باب التشبيه المطوى فيه ذكر المشبه لامن باب الاستعارة لأنه لا يصح فيه وقوع اسم المشبه اذ لا معنى لقولنا ضرب الله مثلاً المؤمن والكافر فالمانع من كونه استعارة معنوى بخلاف الآية الاولى فان المانع فيها اللفظي وستأتيك عبارته اه وفي رسالة المحشى البيانية أن التشبيه هو تشريك أمر لا مفر في أمر بال كاف أو نحوها لفظاً أو تقدير أو أنه لا بد في كل تشبيه من الأركان الأربعة وأنه اذا كان شيئاً منها غير مذكور فهو مقدر للاحالة والتشبيه البليغ هو الذي حذف فيه وجه الشبه وأداة التشبيه لما فيه من كمال المبالغة لان حذفها يوقع في الخيال اتحاد الطرفين هذا ما ذكره القوم وأما العصام فقد ذكر في رسالته الفارسية أن التحقيق أن التشبيه البليغ أن تجعل المحذوفين نسياناً من غير ما يحوظين ولا مقدرين حتى يوجد دعوى الاتحاد وكال المبالغة بخلاف ما لو لوحظ تقدير المحذوفين أو أحدهما فانه يكون ساقطاً عن رتبة البلاغة ونظر البلغاء لمرؤه حينئذ عن دعوى الاتحاد وكال المبالغة ويرد على العصام أنا لان سلم عروقه عن دعوى الاتحاد لوجودها بحسب الظاهر كما نبه على ذلك القوم بقولهم لان حذفها يوقع الخ وأن تحقيقه يوجب خدش تعريف التشبيه بعدم جامعته عند عدم ذكر الوجه والأداة في اللفظ والتقدير فلا يمتنع التعريف الا اذا بنى على مذهب القوم ويوجب انتفاء ركنية الوجه والأداة وللعصام أن يقصر التعريف وركنيتها على التشبيه غير البليغ ويوجب اشتباه الاستعارة والتشبيه البليغ لاشتراكهما حينئذ في تناسي التشبيه وقد صرح كثير كعب اللطيف البغدادى في قوانين البلاغة والهاء السبكي في عروس الافراح بأن الفرق بينهما أن الاستعارة يجب فيها تناسي التشبيه ويمتنع فيها تقدير أداته والتشبيه البليغ يجب فيه تقدير أداته اه كلام الرسالة بتلخيص وحذف ولك دفع خدش التعريف ودفع انتفاء الركنية بأن المراد بالتقدير ما يشعل النية كدفع الاشتباه بوجود النية في التشبيه المنافية للتناسي الذي في الاستعارة فيصم كلام العصام على عدم التقدير في نظم الكلام وتقيم الكلام بطلب من الرسالة وموادها (قوله لا يخفى أن ما ذكر فيه جميع الأركان الخ) مثله ما حذف منه المشبه فقط اذ لا مبالغة فيه صورتان ويمكن دفع هذا الاشكال بأن المراد بضعف المبالغة عدم قوة المبالغة فهي سالبة في المعنى فتصدق بنفي الموضوع (قوله ولا معنى لمنع الوقوع الخ) أي ان منع الوقوع لا يفيد شيئاً فلا يصح الاستناد اليه (قوله أو أن الجواب في حكم السؤال ومطابق له) فالسؤال والجواب كالشيء الواحد وقد ذكره في السؤال ذكر له في الجواب فلا حذف

الأركان أربعة والمشبه به مذ كور قطعاً فالمشبّه امامذ كور أو محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه امامذ كور أو محذوف وعلى التقديرين فالاداة امامذ كورة أو

فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو أردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه
المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا اه أطول (قوله تصير ثمانية) ولك
في ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه والاداة امامد كوران معا أو محذوفان معا والمذكور
الوجه فقط أو الاداة فقط وعلى التقادير الاربعة اما أن يذكر المشبه أولا (قوله باعتبار ذكر
أركانه) من البين أنه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل
الكلام ايماء الى أن أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار أحد الذكريين كذا وكذا وإذا
لا يتوقف على أن يكون لكل من الذكريين مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل
له في هذا الحكم تكلف جدا وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لا من أعلى مراتبها
لانه لا قوة لمادونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضا لانه ليس فيها
دونه مبالغة حتى يعدم من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفها أيضا أعلى
المراتب في قوة المبالغة بل أعلى المراتب في المبالغة ولو قال وأعلى مراتب التشبيه في المبالغة

أصلا ولا يرد على هذا الجواب أن حذف المشبه يتأتى فيه ذلك بأن يقال ذكره في السؤال ذكر له
في الجواب والجواب أن حذف المشبه المراد لهم ليس هو حذفه في جواب السؤال حتى يرد هذا بل
حذفه في مقام الاخبار من غير سؤال كما يستفاد من كلام الشارح الآتي كما اذا كان الناس يتكلمون
في شأن زيد وأنت معهم فقلت أسد اذا المعنى هذا المحدث عنه أسد وأما صورة حذفه في جواب
السؤال فهي من صور ذكره (قوله فحكمه ظاهر من بيان المراتب) اذ لم يخرج عنها لأن المشبه
به المذكور كما علمت (قوله فانه المقابل) الضمير راجع لما يشمل التقدير (قوله بمعنى حقق)
متعلق بمحذوف حال من حذف أي حال كون حذف الاداة والوجه متلبسا بالمعنى الذي حقق فيه
فيما سبق وذلك المعنى هو ترك الاداة والوجه حتى صار انسيا منسيا (قوله لكان جوابا صوابا)
يرد عليه أنه قد آل الامر الى أنه لا فرق حينئذ بين المشبه والمشبه به اذ حذف المشبه على ما تقدم عنه
هو حذفه من اللفظ مع تقديره في نظم الكلام على ما سبق عنه وان كان خلاف ما سبق عن عبيد
الحكيم وكلامهم يفيد الفرق بينهما فتدبر (قوله من البين أنه لا مبالغة الخ) يدفع هذا كله جعل
قوله في قوة المبالغة مرتبًا بقوله أعلى مع جعل في بمعنى بلاء السببية ومع الجري على ما يأتي عن
الاطول في قوله ثم حذف أحدهما ويدل على هذا كله قوله بعد ولا قوة لغيرهما (قوله وان جعل
الكلام الخ) أي ومن البين أن جعل الكلام الخ وخبر ان هذه هو قوله تكلف جدا (قوله الى
أن أعلى مراتب الخ) يحتمل ان خبر ان هذه قوله باعتبار أحد الذكريين ويجعل قوله كذا وكذا
بدلا من المذكورين فيكون كذا وكذا كناية عن ذكر جميع الاركان وذكر بعضها ويحتمل أن
خبرها قوله كذا وكذا وقوله باعتبار الخ متعلق بقوة المبالغة ويكون كذا وكذا كناية عن قول
المصنف فيما يأتي حذف وجهه وأداته فقط أو مع حذف المشبه الخ (قوله باعتبار أحد الذكريين)
أي أحدهما وهو ذكر البعض اه شيعنا ولا بد من اعتبار ذكر البعض في الجملة والافهوا
صادق باحدى صورتى الادنى (قوله وان حذف أحدهما) أي ومن البين أن حذف أحدهما أي
الوجه والاداة (قوله من مراتب قوة التشبيه) قوة التشبيه هي المبالغة في التشبيه (قوله لا من
أعلى مراتبها) المناسب لا من أعلى مراتب قوة المبالغة في التشبيه لان هذا هو ظاهر كلام المصنف
(قوله بل ليس من مراتب الخ) أي يحذف أعلى (قوله المراتب في المبالغة) هذا بمعنى قوله

محذوفة تصير ثمانية (وأعلى
مراتب التشبيه في قوة
المبالغة) اذا كان اختلاف
المراتب وتعددتها (باعتبار
ذكر أركانه) أي أركان
التشبيه (أو بعضها) أي

لم يتجه هذا اه أطول (قوله فقوله) تفرع على قوله اذا كان الخ (قوله متعلق بالاختلاف الخ) لعل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير في نظم الكلام والافلاشك أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب كائنه هذا الاعتبار فلا حاجة الى اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام كذا في الفري وقوله لعل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضاً ما نصه وقال في الاطول قوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من إضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب ثبت للتشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أى قرة وضعفا (قوله وكأن زيدا الاسد) فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كأن لظن الاتحاد بين زيدا والاسد والشك فيه فالقول بأن في لفظ كأن افادة الشك الموهن أمر التشبيه وهم اه فزى وأيضاً هو بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا يرى بعض النحاة أن كأن مركبة من كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كأن زيدا أسداً زيدا كاسد كما تقدم بيانه كذا في الاطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا في الشجاعة ولم يتعرض المصنف لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيها وخروج اللغة والنحو عن عهدتنا انما المتعلق بفننا الاختلاف بالذكور والحنف أفاده في الاطول (قوله بأنه ان ذكر) الباء سببية متعلقة بيبكون بعد تقييده بقوله باعتبار أو بدل من اعتبار (قوله والا) أى والايحذف الوجه والاداة معا بان حذف أحدهما فالنفي راجع الى حذف الوجه

بعض الاركان فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان أعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف المراتب قد يكون باختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالذئب في الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فتوسط وقد توهم بعضهم أن قوله باعتبار متعلق بقوله بقوة المبالغة

سابقاً مراتب قوة التشبيه كما سبق (قوله لم يتجه هذا) أى الاشكال الاخير (قوله لعل مراده بيان الخ) عبارة عبد الحكيم قوله متعلق بالاختلاف أراد أنه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله أعلى المراتب والظرف يكفيه راحة الفعل لأنه مقدر في النظم فهو ظرف لغو كما أن قوله في قوة المبالغة متعلق بأعلى على اللغوية وهذا أولى من جعله ظرفاً مستقراً على أن يكون حالاً من المراتب لانه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به إلا أن يقال انه فاعل معنى أى مراتب ثبتت للتشبيه اه وقوله لانه ليس فاعلاً ولا مفعولاً به أى والحال لا تجيء الامن أحدهما (قوله أو يقال مراده الرد الخ) أى فقصوده نفي التعلق بقوة المبالغة لاحتصر التعلق في الاختلاف المحذوف وكأن وجه العدول على هذا الى البعيد التنبيه على صحة هذا الاحتمال مبالغة في الرد بأنه لم تنحصر الصحة في وجه بل الامر متسع فقد ضيق المعارض على نفسه حتى وقع في الخطأ (قوله وخروج اللغة الخ) أى وخروج عارف اللغة والنحو عن عهدتها فهي غنية عن البيان في هذا الفن وصرح بلفظ عارف في الاطول قوله لايهام كأن لظن الاتحاد الخ أى لانها للتشبيه فلا يتوهم معها بالكاف مثلاً في أي ايهام لظن الاتحاد بخلاف الكاف فافهم (قوله رحمه الله ان ذكر الجميع) أى لفظاً وتقديراً اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله وان حذف الوجه والاداة) أى بان لم يذكر لفظاً ولا تقديراً وان كانا منويين اه عبد الحكيم قال معاوية ظاهر المتن ان الاعلى حذفهما لفظاً سواء قدرنا أولاً فهذا بقسميه أعلى وان كان أحد قسميه أعلى من الآخر وهو الصواب وهذا مراد الشارح أخذاً منه بظاهر المتن والا زادت الاقسام على الثمانية (قوله فالنفي راجع الى حذف الوجه والاداة معاً فقط) أى فصب

والاداة معا فقط لا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة والقرينة على ذلك ما سبأني
فلا يقال يصدق هذا النفي على قولنا كالاسد في الشجاعة مع أنه سيد كراهة مما لا قوة له أصلا وكتب
على قوله يصدق هذا النفي الخ ما نصه أي كما يصدق على صورتين من المتوسط زيد كالاسد زيد أسد
في الشجاعة (قوله فاعترض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير مندفع بما سلكه الشارح بل هو
وارد على المتن مطلقا لأن كلامه في مراتب التشبيه في قوة المبالغة فلا اختلاف باعتبار ذكر
الاركان أو بعضها في كلامه انما هو في تلك المراتب تدبر (قوله حذف وجهه وأداته فقط أو مع
حذف المشبه) هاتان صورتان متساويتان كما في المطول وكتب أيضا قوله أو مع حذف المشبه
أي مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو أعرض عنه وتركه بالكلمة لترقى من التشبيه الى الاستعارة اه
أطول (قوله ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) فثم للتراخي في الرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر
وقد عرفت ما فيه ولك أن تفسره بأن بعد هذه المرتبة العليا حذف الخ بقرينة قوله ولا قوة لغيرهما
فلا يراد عليه ما عرفت من لزوم كونها أعلى بعد المرتبة الاولى فينا فيه قوله ولا قوة لغيرهما كذا في
الاطول وقال الفري ينبغي أن يتجر دالاعلى أي في عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به
العالى اذ لا يلو فيا بعد هذه المراتب الاربع اه أي لا علو في قوة المبالغة كما هو فرض الكلام

فاعترض بأنه لا قوة للمبالغة
عند ذكر جميع الاركان
فالا على (حذف وجهه
وأداته فقط) أي بدون
حذف المشبه نحو زيد
أسد (أو مع حذف المشبه)
نحو أسد في مقام الاخبار
عن زيد (ثم الاعلى بعد
هذه المرتبة) (حذف
أحدهما) أي وجهه أو
أداته (كذلك) أي فقط
(أو مع حذف المشبه) نحو

النفي هو المعية (قوله لا لجميع ما سبق الخ) أي ولا للقيد وهو الحذف نارة والقيد وهو المعية نارة اذ
لورجع للقيد نارة والقيد نارة لصدق بست صور وهي ذكر الوجه والاداة ذكر المشبه أو حذف
وحذف الاداة فقط ذكر المشبه أو حذف وحذف الوجه فقط ذكر المشبه أو حذف والصورة
الاولى من الستة هي عين قوله ان ذكر الجميع فتذكر مع اختلاف الحكم والصورة الثانية منها
لا يصح ادخالها في المتوسط اذ هي من الأدنى (قوله أي كما يصدق على صورتين من المتوسط الخ)
مقتضاه أنه لو كان نفيا لجميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة لكان صادقا بثلاث
صور فقط واحدة ليست من المتوسط وفيه نظر بل هو شامل حينئذ لخمس صور وهي ذكر الوجه
والاداة مع حذف المشبه وحذف الوجه فقط ذكر المشبه أو حذف وحذف الاداة فقط ذكر
المشبه أو حذف ثم بعد اصلاح الشارح بما سبق فهو قاصر عن صورة ما اذا ذكر الجميع إلا المشبه ولو
قال الشارح بانه ان ذكر الجميع أو حذف المشبه فقط فهو أدنى المراتب الخ ويكون النفي في قوله
والافتقار راجعا لجميع ما سبق لكان مستقيما وافييا بالصورة الثمانية (قوله رحمه الله حذف وجهه
وأداته) أي لفظا وتقدير الحاصل المبالغة بدعوى الاتحاد لانية ليكون تشبيها للاستعارة اه
عبد الحكيم (قوله رحمه الله أو مع حذف المشبه) اما لفظا فقط كما في مثال المتن أو لفظا وتقديرا
لانية كما في قوله تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائح شرابه وهذا مالح أجاج كما سيجي
في بحث الاستعارة اه عبد الحكيم وتقدم بيانه وقوله كما في مثال المتن لعل الاولى الشارح أو هو
كذلك في نسخة وقعت له (قوله أي مع اعتباره في نظم الكلام الخ) علم رده مما سبق عن
عبد الحكيم (قوله بان بعد هذه المرتبة العليا) أي العليا في المبالغة بناء على أن إضافة قوة الى المبالغة
للبيان هذا هو المناسب لكلامه هنا وان كان خلاف ما بين عليه اعترضه على المصنف فيما مر فالمرتبة
الاولى عليا في المبالغة والثانية فيها مبالغة والثالثة لا مبالغة فيها أصلا وعلى هذا فالمرتبة العليا اسم ان
وحذف الخ بدل من المرتبة العليا أو خبر لمبتدأ حذف (قوله وقال الفري ينبغي أن يتجر دال الخ)

بل ولا في المبالغة (قوله لغيرهما) أى غير حذف الوجه والاداة معا بصورتيه وحذف أحدهما فقط بصورة الاربع وفي بعض النسخ لغيرها أى غير الصور الست اه والخاص بل أن المراتب الثمانية منها اثنتان فيهما مزيد بمبالغة في التشبيه هما ما حذف وجهه وأداته مع حذف المشبه وبدونه وأربع فيهما مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه وأداته مع حذف المشبه أو ذكره وقرق الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المفتاح بأن المبالغة في الاول أقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بان الثانى أقوى واختاره السيد السند وأنكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه أن في حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه العموم وجه الشبه وفيه نظر لأن الشبهة في جميع الامور أيضا تنفي المغايرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة يوجب المغايرة لأننا نقول صحة الحمل أيضا توجب المغايرة ويمكن أن يقال تكفى المغايرة بحسب التعقل في صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه يتخصص بما يجامع الاثني عشر اه أطول (قوله وبيان ذلك) أى أن الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما وأنه لا قوة لغيرهما اه سم (قوله اما بعموم وجه الشبه) أى وذلك حاصل عند حذفه اذ عند حذف الوجه تذهب النفس الى كمال الشبه بين الطرفين برسى اه سم (قوله ظاهرا) أى في ظاهر الحال وأما في نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التي قصد اشتراك الطرفين فيها (قوله أو بحمل المشبه به على المشبه) أى ظاهرا وأما في الحقيقة فلا حمل في كلامه حذف من الثانى للدلالة الاول وقوله بانه الح تصور للحمل وقوله هو هو هو الاول ضمير فصل والثانى خبران

وأجاب عبد الحكيم بان أعلوية هذه المراتب الاربعة على تقدير فرض العلو في الباقيتين (قوله بل ولا في المبالغة) أى بل ولا علو في المبالغة بل ولا مبالغة أصلا (قوله وفي الشرح) أى المطول (قوله ووجه الخ) هذا التوجيه ذكره الشارح في المطول (قوله جعل المشبه عين المشبه به) أى مطلقا أما اذ لم يذكر وجه الشبه فظاهر وأما اذ ذكر كما في زيد أسد في الشجاعة فلان دعوى اتحاده بالأسد في الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته بشجاعة الاسد وفيه من المبالغة ما ليس في زيد كاسد فانه يفيد مماثلته به وليس مثل الشئ عينه فاندفع ما قيل ان ذكر وجه الشبه يدفع ما يحصل من حذف الاداة أعني دعوى الاتحاد اه عبد الحكيم وفيه أن دعوى اتحاد الاسد وزيد مدفوعة بذكر الوجه قطعا نعم لو كانت دعوى اتحاد شجاعته بشجاعة الاسد كناية عن دعوى اتحادهم بالاسد لم تكن مدفوعة فعند ذكر الوجه يفيد الكلام الاعتراف بمغايرة زيد للاسد ودعوى اتحاد شجاعته بشجاعة الاسد وليس فيه جعل المشبه عين المشبه به فتدبر (قوله لانا نقول صحة الحمل الخ) أى فيما اذا حذفت الاداة (قوله تكفى المغايرة بحسب التعقل في صحة الحمل) أى وان كان الماصدق في الخارج واحدا فصحة الحمل تجامع اتحاد الماصدق خارجا بل اتحاد الماصدق واجب في الحمل (قوله دون التشبيه) أى فلا بد له من المغايرة خارجا فاذا صرح بما يدل عليه تخصيص عموم الوجه بما يجامع الاثني عشر (قوله صحة الاستعمال) أى امكانه لغة وان لم يقع ولم يجز شرعا كالرحن (قوله لا يتناولهما) أى لا يتناول كل منهما العقليين (اذ لا بد من تقييدهما) أى تقييد كل منهما أخذ من قوله بالعقل

زيد كالاسد ونحو كالاسد
عند الاخبار عن زيد
ونحو زيد أسد في الشجاعة
ونحو أسد في الشجاعة
عند الاخبار عن زيد
(ولا قوة لغيرهما) وهما
الاثنان الباقيان أعني
ذكر الاداة والوجه جميعا
امام مع ذكر المشبه أو
بدونه نحو زيد كالاسد في
الشجاعة أو كالاسد في
الشجاعة خبرا عن زيد
وبيان ذلك أن القوة اما
بعموم وجه الشبه ظاهرا
أو بحمل المشبه به على
المشبه بانه هو هو فاشتمل
على الوجهين جميعا فهو
في غاية القوة وما خلا
عنهما فلا قوة له وما اشتمل
على أحدهما فقط فهو
متوسط والله أعلم

﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

(قوله أي هذا الخ) إشارة إلى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ أو المضاف إلى الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه اه فزرى (قوله كالأصل للمجاز) المناسب لقوله فرع الاستعمال أن يقول لما كانت أصلاً باسقاط الكاف أو يقول كالفرع زيادة الكاف ويمكن توجيه زيادة الكاف في كالأصل بأنه قد يوجد المجاز بدون الحقيقة فلم يكن المجاز لازم الابتداء على الحقيقة فلا تكون أصلاً على الحقيقة بل بمنزلة لأن الغالب ابتناؤه عليها وعدم زيادتها بعد لأن قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال أو يقال المراد الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف أو المراد فرعه غالباً (قوله فرع الاستعمال فيما وضع له) ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله في الموضوع له أولاً وليس كذلك فينبغي أن يعمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الأعم الأغلب اه حفيد وقوله بحسب صحة الخ أي فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال وكتب أيضاً ما نصه وقال في الأطول ذكر الحقيقة تنبيهاً على أن بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لأنها أصله والاشياء إنما تتبين باضدادها وقدمها لأن مدار الحقيقة وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعني لازم الموضوع له اه (قوله لئلا يتوهم أنه) أي القيد وانما قال يتوهم لأنه في التحقيق لا يقابلها المراد باللغوى مالمعة فيه مدخل وهما كذلك لا يقال الاطلاق بوجه ادخال العقليين لئلا نقول الحقيقة والمجاز عند الاطلاق لا يتناولها اذ لا بد من تقييدهما بالعقل (قوله مقابل للشرعى والعرفى) فيخرجان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) أثرها على الضمير تنبيهاً على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث اه أطول (قوله من حق) بابه ضرب ونصر (قوله والتاء فيها للنقل الخ) معنى كون التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أن اللفظ اذا صار بنفسه اسماً للصفة الاستعمال بعد ما كان وصفاً كانت اسميته فرعاً لوصفيته كما أن المؤنث فرع المذكر فتجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشيء فرع تحقق أصله اه فزرى وكتب أيضاً قوله للنقل الخ هذا ما عليه الجمهور وقيل للتأنيث أماً على كونها بمعنى فاعل فواضح لأن فعلاً بمعنى فاعل يذكروا مؤنث سواء جرى على موصوفه أولاً وأماً على كونها

﴿ مبحث الحقيقة والمجاز ﴾

(قوله رحمه الله تعالى نقل إلى الكلمة الثابتة الخ) الوجه أن لا يكون هذا المفهوم هو المنقول إليه اللفظ بل يجعل ذلك لبيان المناسبة وسيأتي نظير ذلك في المجاز فتنبه (قوله أثرها على الضمير) إيماء وان أتى بالضمير في قوله وقد يقيدان الخ نظر الأصل (قوله من جملة اسم المبحث) أي فهي جزء علم (قوله فتجعل التاء علامة للفرعية الخ) قال شيخنا في العبارة تسامح اذ التاء علامة على الاسمية التي هي فرع الوصفية كما أنها علامة على التأنيث الذي هو فرع التذكير وكما أنها علامة على الكثرة التي فرع تحقق أصلها في قولك رجل علامة بناء على أن التاء للبالغة كما اشتهر وظاهر كلام الشارح أنها علامة على النقل وظاهر كلام المحشى أنها علامة على الفرعية (قوله بناء على أن كثرة الشيء الخ) أي ملاحظة لكون كثرة الشيء فرعاً عن تحقق أصله

﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان أي هذا بحث الحقيقة والمجاز والمقصد الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز اذ به يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز اذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع له جرت العادة بالصحت عن الحقيقة أولاً (وقد يقيدان باللغويين) لئلا يبرأ عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعى والعرفى (الحقيقة) في الأصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء ثبت أو بمعنى مفعول من حققته أثبتة نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية وهي في

بمعنى مفعول فتقدر منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفة لان استواء المذكر والمؤنث فيه اذا ذكر موصوفة لا اذا حذف (قوله الكلمة) لا يشمل التعريف الحقيقة المركبة كقام زيد الآن تقول الكلمة بان يراد بها ما يشمل الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة وعرف المفردة بما ذكره كما فعل في المجاز لكان أحسن وقال في المطول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الالماء هو الاصل أعني الحقيقة المفردة (قوله في اصطلاح التخاطب) أى في مصطلحاته وفي بعض النسخ في اصطلاح به التخاطب وكتب عليها الاطول مانصه في تقديم الظرف يعنى قوله به اشارة لطيفة الى أن التخاطب لا يكون باصطلاحين وكتب أيضا مانصه قال في الاطول ثم استعمال الاصطلاح يوجب اخلاص التعريف اذ لا يطلق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى في وضع به التخاطب وأما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بأن الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشئ لان وحدة الواضع في جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب وقوله فالاولى الخ فيه اشارة الى امكان تصحيح التعريف بان يراد بالاصطلاح مطلق العرف المتناول للغة والشرع والعرف العام لا المختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله وأما ما يقال الخ قال الحفيد بعد ذكره الايراد والجواب ان المراد بوضع كل طائفة واصطلاحهم أعم من أن يكون صادر عنهم بنفسيهم أو ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة الوحي أو العلم الضروري وهم متمسكون به ومتخاطبون به في غاوراتهم اهـ وقوله لا يصح على مذهب الخ أى لأن ظاهر قولنا وضعت في اصطلاح التخاطب أن الواضع أهله (قوله التخاطب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير قاصر اذ المتبادر التخاطب بتلك الكلمة بل عدول مع الزاجر وهو أنه يلزم أن لا تدخل في الحقيقة الحقائق الموردة من غير تركيب وكلام

الاصطلاح (الكلمة المستعملة فيما) أى في معنى (وضعت) تلك الكلمة (له في اصطلاح التخاطب) أى وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة فالظرف أعني في اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما توهمه

(قوله ما يشمل الكلمة حكما) أى لان الكلام لما توقف بعضه على بعض في الدلالة على المعنى كان في حكم الكلمة بجامع التوقف في كل على أجزائه اهـ شيخنا (قوله أى في مصطلحاته) المصطلحات هى الالفاظ الموضوعية عند أهل الاصطلاح وتأويل الاصطلاح بالمصطلحات لا يظهر على تعلق الظرف بوضعت اذ لا معنى للوضع في الالفاظ المصطلح عليها نعم يظهر على جمعه حاله فاعل وضعت أى حال كون تلك الكلمة مندرجة في جملة الالفاظ الموضوعية في ذلك الاصطلاح الخصوص (قوله اذ لا يطلق في الاصطلاح الخ) أى لا يطلق لفظ الاصطلاح في الاصطلاح الخ وأما في اللغة فيطلق على ذلك اذ هو مطلق الاتفاق فقول بعضهم مراده أنه لا يطلق لفظ في الاصطلاح الخ فقوله في الاصطلاح هو الفاعل لانه مقصود لفظه غير ظاهر (قوله والعرف) أى العام (قوله فالاولى في وضع به التخاطب) أى بدل قوله في اصطلاح التخاطب ويكون متعلقا بقوله المستعملة أى باعتبار وضع به التخاطب (قوله والجواب أن الخ) هو مقول القول (قوله واصطلاحهم) ليست هذه الواو موجودة في نسخة الحفيد الصحيحة (قوله ان الواضع أهله) فينثني بعد الاصطلاح أما لو كان الواضع هو الله فلا يتعد الاصطلاح هذا محصل الاشكال السابق الذي أجاب عنه الاطول والحفيد (قوله وهو أنه يلزم أن لا تدخل في الحقيقة الحقائق الموردة) ولا يقال لا تخاطب في الحقائق الموردة فلا تدخل على المتبادر أيضا لانا نقول التفاعل ليس على بابه كما هو واضح والا

ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول (قوله مما لا معنى له) أى صحيح لأن الاستعمال اذا عدى بنى يتبادر أن مجرور في هو معنى اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد يقال بدفع هذا التبادر (قوله فيما) أى معنى وضعت له وكتب أيضا قوله مما لا معنى له صحيح في الاطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالمستعملة بعد التقييد بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح أى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظرا اليه فجعل الشارح تعلقه بالمستعملة مما لا معنى له غير معتد اه (قوله نحو خذ هذا الفرس الخ) فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا أيضا ينبغى أن يخرج عن التعريف كأن يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس بحقيقة اذا لا اعتد ادبال استعمال من غير شعور فينبغى أن يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية فخرج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه أطول وهو من دفع بحمل الحفيد الغلط في كلام الشارح على الخطأ على سبيل القصد لا السهو بان يزعم أنه على قانون الوضع من القوم بلا اثبات وضع من عنده اه فيكون الغلط على سبيل السهو خارجا بالمستعملة وعلى سبيل القصد خارجا

البعض مما لا معنى له
فاحترز بالمستعملة عن
الكلمة قبل الاستعمال
فانها لا تسمى حقيقة
ولا مجازا وبقوله فيما
وضعت له عن الغلط نحو
خذ هذا الفرس مشيرا

لخرج على كل حال كثير من الحقائق على ان أصل الفعل ليس مراد ابل المراد الاستعمال والاخرج الحقائق التي تكلم بها الشخص وحده (قوله ولا يدخل مثل قولنا الخ) محصله أنه لا اصطلاح يقع به تخاطب هذا الكلام اذا صدر عن اللغوى وأراد بالكلمة اللفظة سواء كانت مهمة أو مستعملة يخالف اصطلاحا آخر كما يقتضيه ظاهر قوله اصطلاح التخاطب فانه يفيد أن هذا ليس مما تعدد فيه الاصطلاح فكيف يشمله قوله في اصطلاح التخاطب بالكلام واذا لم يشمله لم ينطبق التعريف على لفظ كلمة الواقع فيه مع أنه حقيقة وانما كان نحوز به موضوعا في اصطلاح الناس كلهم لما قاله الفري من انه ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا في اصطلاح التخاطب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح كما يتوهم من قولهم وضعت له في اصطلاح التخاطب والالزم أن لا يكون لفظ الأسد الذي وضع في اللغة لمعين وقرر لفظ الأسد عليه في الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوى أو غيره من أهل الاصطلاحات حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء أحدث الوضع فيه أم لا اه وتقرر بالعبرة بما سمعته هو الصواب وقرر هاشم خنابا لا نعتله ولا صحة له في نفسه ثم الحق أن مثل هذا الكلام وان احتوى على ما هو باصطلاح الناس كلهم وما هو باصطلاح طائفة مخصوصة منهم يصدق عليه مثلا أنه باصطلاح اللغويين كما في هذا المثال ولا يتوقف هذا على اختصاصهم باصطلاح في كل لفظ منه كما لا يخفى فتنبه (قوله بعد التقييد بقوله فيما وضعت له) فيه ان المعنى حينئذ الكلمة المستعملة فيما وضعت له ولو في اصطلاح آخر مع كون استعمالها باعتبار اصطلاح التخاطب ولا شك أن ذلك يصدق بالمجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي وقع به التخاطب فان استعمال المجاز من اصطلاح التخاطب كما أن استعمال الحقيقة منه كما لا يخفى فيحتاج الى تقييد اصطلاح التخاطب كان يقال اصطلاحهم على أن هذا الاستعمال المعنى الموضوع له فتنبه (قوله ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا الخ) محصل ما في المقام

بقولنا فيما وضعت له فغاية الامر أن الشارح لم يتعرض لخروج الغلط على سبيل السهو بقيد المستعملة هذا وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصدا في غير ما وضع له وهو ما وضع له في زعم المستعمل غير حقيقة وسيأتي عن سم في تعريف المجاز خلافاً وأن الذي ليس بحقيقة هو الخطأ قصداً الذي لم يبين على اعتقاد فاسد ويمكن حمل كلام الحفيد عليه بأن يراد بقوله بأن يزعم أنه الخ أي بأن يظهر أنه الخ تأمل (قوله وعن المجاز) قال بعضهم إن الكناية يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكأنه أراد بالمجاز ما يتناول الكناية وأعلم أنه اختلف فيها قليل حقيقة وعلمه فيجب ادخالها في التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها وقيل واسطة فيجب خروجها عن تعريفهما (قوله لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فرداً من أفرادها بأن تجعل أفراد الاسد مثلاً قسمين متعارفاً وهو الذي له غابة الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في ذلك الهيكل اه فزى وكتب أيضاً قوله لأن الاستعارة الخ لا يخفى أن التعليل أخص من المدعى الآن يراد بالاستعارة مطلق المجاز

الى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل إلا أن المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع

أن الغلط ثلاثة أقسام خطأ الساني عن سهو بان يسبق لسانه الى لفظة من غير قصد لها وله صورتان أن يريد ما وضعت له كان يتلفظ بالانسان موضع البشر سهواً مع إرادة الحيوان الناطق وأن يريد غير ما وضعت له كان يتلفظ بالفرس موضع الكتاب سهواً مع إرادة معنى الكتاب وهو بصورتيه خارج بقيد المستعمل في تعريف الحقيقة والمجاز والكناية لأن المتبالغ منه المستعمل قصداً كما في سائر الأفعال الاختيارية قاله في الأطول وخطأ الساني عن قصد بأن يقصد استعمال لفظة في غير ما وضعت له لالاق مع علمه أنه مخطئ وهذا خارج من تعريف الحقيقة بقولهم فيما وضعت له ومن تعريف المجاز والكناية بقولهم للملاحظة علاقة وهذا القسم هو مراد الشارح أفاده حفيد السعد والعلامة سم وخطأ اعتقادي بأن يستعمل لفظة بناء على اعتقاد فاسد قال العلامة سم وهذا القسم مما ينبغي أن لا يخرج من الحقيقة ولا من المجاز لأنه إنما استعمل في الموضوع له أوفى غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فن أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده أن فرس إنما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وإن أخطأ في اعتقاده أن المشار اليه فرس في الواقع فيكون حقيقة ومن أشار الى كتاب بهذا الاسد لاعتقاده أنه رجل شجاع كالاسد فاعلم الاستعمال في معناه المجازي مع ملاحظة العلاقة وإن أخطأ في اعتقاده أن المشار اليه رجل شجاع في الواقع كذا يستفاد من رسالة المحشى البيانية وبه يتضح كلامه هنا ثم انه ينبغي أن يكون معنى قوله لاعتقاده أنه فرس لاعتقاده أنه حيوان صاهل كما يؤيده ظاهر قوله إنما استعمل الفرس في معناه لا في غيره وظاهر قوله وإن أخطأ في اعتقاده الخ فإن ظاهره أنه لم يخطئ إلا في ذلك فإن الظاهر أنه إذا أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده أن لفظ فرس اسم للمكتوب لا يكون حقيقة ولا عبرة باعتقاده أن المكتوب حقيقة الفرس ولا مجاز لعدم اعتبار علاقة وحينئذ فلا تقيد الصورة التي هي محمل كلام الشارح بعلم أنه مخطئ بل هذه الصورة هي المتبادرة من كلام الحفيد (قوله وذلك التأويل كما سيأتي ادعاء الخ) والذي في الرسالة البيانية أن الوضع التأويلي ما كانت الدلالة معه بواسطة القرينة والتحقيق ما كانت الدلالة معه بسبب الوضع (قوله الآن يراد بالاستعارة مطلق المجاز)

(قوله واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ موضوعا لمعنيين في اصطلاح التخاطب وقد استعمل في أحدهما لامن جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا استعارة العمى لعمى البصيرة من عمى البصر مع أنه حقيقة فيهما كما يستفاد من الأساس وإنما اعتبروا الاستعارة للبالغة في أن ذلك الأمر المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز بقيد الحيثية فيما عوقيد في اصطلاح التخاطب كما لا يخفى تأمل اه وقوله بقيد الحيثية أى قولنا من حيث أنها وضعت له وقوله فيما عوقيد في اصطلاح التخاطب أى لخروج ما احترز به عنه بقيد الحيثية (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته لأخذه في تعريفهما ولا يخفى أنه فوت المصنف مصلحة التعليم والتعلم حيث أخر تعريف الوضع إلى هذا

بالتحقيق واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى به التخاطب كالصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لاستعماله في غير ما وضع له في الشرع أعنى الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيما وضع له في اللغة (والوضع)

أى ويفسر التأويل بما ذكرنا لا بما ذكره الفري اذ ليس في المجاز المرسل ادعاء الدخول (قوله رحمه الله واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب الخ) فهو للتنصيص على الإخراج وهو أيضا للتنصيص على ادخال الحقيقة التى لها معنى آخر باصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب كالصلاة اذا استعملها المتكلم باصطلاح اللغة في الدعاء أو المتكلم باصطلاح الشرع في ذات الاركان فانها حقيقة مع أنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له لكن في غير اصطلاح التخاطب والشارح لم يتعرض للدخول وإنما قلنا للتنصيص لأن كلامنا من المدخل والمخرج بهذا القيد على تقدير عدمه داخل وخارج بمهتين مختلفتين اذ يصدق عليهما أنها مستعملتان فيما وضعتا من جهة ويصدق عليهما أنها مستعملتان في غيره من جهة كذا يستفاد من الرسالة البيانية (قوله فيلغو قيد في اصطلاح التخاطب) بحث فيه في الرسالة البيانية بأنه لا يلزم من عدم إخراج هذا المجاز لغوه لأن له فائدة أخرى وهى التنصيص على ادخال الحقيقة التى لها معنى آخر باصطلاح آخر وادخال الاعلام المنقولة فان الصلاة المستعملة في ذات الاركان من الشرع حقيقة مع أنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له بالنظر للغة وقيد الحيثية لا بدخلها كما هو ظاهر اه ولا يلزم من اعتبار الحيثية في تعريف الحقيقة اعتبارها في تعريف المجاز حتى يقال لا يصح اعتبارها في تعريف الحقيقة لعدم صحة اعتبارها في تعريف المجاز وقد اعتبرها السكاكى في المفتاح في تعريف الحقيقة دون تعريف المجاز ووجه عدم اعتبارها في تعريف المجاز أن الاستعمال في الغير ليس من جهة الغيرية بل من جهة العلاقة وتلخص من ذلك أنه لا بد من قيد الحيثية للتنصيص على الإخراج ومن قيد في اصطلاح التخاطب للتنصيص على الإدخال لكن لك أن تقول صدق التعريف على المعرى غاية القصد وأما كونه لا يصدق عليه شئ آخر فليس محتاجا اليه وصدقه على غير المعرى محل بالتعريف وان صدق على ذلك الغير غيره وهذا مما لا ينبغي أن يشك فيه على أنه يمكن دفع بحث المحشى مع الحفيد بان حكمه باللغوية إنما هو بالنظر لهذه الصورة لا مطلقا ويمكن أيضا دفع بحث الحفيد من أصله بان تعدد الاوضاع منزل بمنزلة تعدد الاصطلاحات فيحصل الاحتراز عن هذا المجاز بقيد في اصطلاح التخاطب بعد اعتبار أنه موله للوضع الذى به التخاطب فلا يصدق عليه أنه مستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب أعنى الوضع الذى بنى عليه التخاطب والاستعمال بل في غير ما وضع له للعلاقة وقريضة فيكون قيد في اصطلاح التخاطب في التنصيص على الإدخال

المقام وأول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعري لماذا أخره اه أطول
 (قوله أي وضع اللفظ) أي لا مطلقا والا كان تعريفه تعريفا بالاختصاص لأن الوضع المطلق تعيين
 الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان أو غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب والهيئات ولا
 وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا كان تعريفها بالاعم وحل اللفظ في التعريف
 على الكلمة يجعل اللام للعهد يصلح له لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذي هو المقصود هنا
 اه أطول (قوله اللفظ) ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستترة اه يس (قوله للدلالة على معنى
 بنفسه) لا يقال الاولى للدلالة على شيء لأن المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ
 والشي لا اللفظ والمعنى لأننا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى لكن
 الاختصار والاولى تعيين اللفظ لشيء بنفسه أما كونه أخصرا فظاهرا وأما كونه أولى فلأن الوضع
 اضافة بين اللفظ والشيء والاضافة انما تنضج حق الانضاج بتعيين طرفيها وللاستغناء حينئذ في
 معرفة الوضع عن تعريف الدلالة وكأن صاحب التعريف أراد إيداع العلل الاربع فان التعيين
 لا بدله من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى
 بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية كذا في الاطول (قوله
 على معنى) أي ولو لفظا كدلول الكلمة (قوله أي لا يدل بنفسه) اشارة الى أن قوله بنفسه
 متعلق بالدلالة بالتعيين والالقدمه على قوله للدلالة دفع اللبس ويدل على ما أشار اليه قول المصنف في
 المجاز لأن دلالة بقرينة كذا في الفري (قوله بل يحتاج الى الغير) أما على أنها كليات وضعها

أي وضع اللفظ (تعيين
 اللفظ للدلالة على معنى
 بنفسه) أي لا يدل بنفسه
 لا بقرينة تنضم اليه ومعنى
 الدلالة بنفسه أن يكون
 العلم بالتعيين كافيا في فهم
 المعنى عند اطلاق اللفظ
 وهذا شامل للحرف أيضا
 لانا نفهم معاني الحروف
 عند اطلاقها بعد علمنا
 باوضاعها الا أن معانيها
 ليست تامة في أنفسها بل
 تحتاج الى الغير بخلاف

والاخراج ويلغو قيد الحينية نعم في ذلك نوع بعد عن مقام التعريف ولعل هذا كله هو وجه الأمر
 بالتأمل في كلام الحفيد فتدبر (قوله وأول ما يحتاج اليه تقسيم الخ) أي أول شيء يحتاج ذلك
 الشيء الى الوضع تقسيم الخ ومحصل كلامه ان معناه أمور ثلاثة متوفقة على معرفة الوضع الأول تقسيم
 الدلالة الوضعية الثاني الحقيقة الثالث المجاز وان شئت زدت الكناية فكان الأولى تقديم تعريف
 الوضع قبل هذه الامور اه شيخنا (قوله ولا وضع الكلمة) عطف على قوله مطلقا (قوله لكن
 يمنع منه رعاية مصلحة المجاز) أي لان قوله نخرج المجاز ينبغي عمومها للفرد والمركب لذكرهما
 بعد ولا يتأتى خروجه بنوعيه بغيره بنفسه الا اذا جعل اللفظ شاملا للفرد والمركب (قوله
 وللإستغناء حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة) أي لان أخذها في التعريف يستدعي
 تعريفها (قوله أما على أنها كليات الخ) يقتضي انه يصح اجراء كلام الشارح على كلا المذهبين
 فقوله لانا نفهم معاني الحروف عند اطلاقها سواء جرينا على أن معاني الحروف هي الكليات
 لكن بشرط الاستعمال في الجزئيات أو الجزئيات فن مثلا اذا علمنا أنها موضوعة للابتداء الكلي
 أو الجزئي فهمنا منها عند سماعها مطلقا لابتداء على القول الأول الا أنه لما كان غير مستعمل بنفسه
 بل ملحوظ من حيث انه حالة للغير احتاج الى المتعلق والابتداء الجزئي على القول الثاني الا ان
 جزئيته لا تعين الاعتبار بالغير وأيضا هو ملحوظ من حيث انه حالة للغير لا من حيث نفسه والا
 كان مستقلا وقوله بخلاف الاسم والفعل أي فان معناه ليس ملحوظا من حيث انه حالة للغير
 حتى يحتاج الى ذكر ذلك الغير كما في الحرف فالحدث لم يلاحظ فيه حين وضع الفعل تعلقه بالغير
 كالاتداء وان كان الحدث لا بدله من فاعل والابتداء لا بدله من مبتدئ وأما النسبة على القول

فلأن معنى الحرف من حيث هو معناه معتبر وملحوظ على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به وأما على
أجزاء ذات وضع ظاهر (قوله والفعل) فيه نظر ظاهر فإن الفعل يحتاج إلى الفاعل اه
يس (قوله عند من يجعل الخ) فقوله في غيره على هذا بمعنى غيره والجار والمجرور متعلق
بذل وأما على الأول ففي على بابها والجار والمجرور صفة لمعنى أى كائن ذلك المعنى في غيره فأل مثلا
دلت على التعريف بنفسها لكن التعريف واقع على مدخول آل هذا على الأول وأما على الثاني
أعنى مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فأل لاندل على التعريف لا بشرط ذكر مدخولها (قوله
أنه مشروط الخ) حاصل الأمر أن المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة وعلى الأول
الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق يدل على المعنى إجمالاً لكنه لا يتم ولا يتعين إلا بدكر
المتعلق اه سم (قوله على معناه الأفرادى) قيد المعنى بالأفرادى لأن اشتراط الغير في الدلالة

بدخولها في معنى الفعل فهي غير مستقلة إلا أنه يكفي في الفرق بينه وبين الحرف أن من أجزاء معنى
الفعل ما هو مستقل لكن لا يخفى أن اعتبار الفرق بين الفعل من حيث النسبة والحرف بما ذكر
لا وجه له في هذا المقام فإن الغرض دفع توهم تمام الدلالة وعدم تمامها بكون المطلق الاحتياج إلى
ذكر الغير فالوجه أن كلامه مبنى على أن النسبة ليست من مدلول الفعل وقوله نعم لا يكون الخ
محصله أن من جعل في قولهم الحرف مادل على معنى في غيره سببية أى أن دلالة على معناه سواء
قلنا أنه كلي أو جزئي ليست بالنفس بل بواسطة المتعلق لم يكن تعريف الوضع شاملاً لوضع الحرف
على كلامه هذا وقد حل الدسوق كلام الشارح هنا بتمامه على مذهبه من أن الحروف كليات وضعها
جزئيات استعمالها فقوله لا نألفهم معاني الحروف أى المعاني الكلية وقوله إلا أن معانيها أى المعاني
الجزئية التي استعملت الحروف فيها وقوله ليست تامة في أنفسها أى ليست مستقلة وقوله بل تحتاج
إلى الغير أى لاجل استفادة الجزئية وقوله نعم لا يكون إلى آخره محصله على هذا أن بعضهم جعل في
سببية وأن أصل الدلالة على المعنى الكلي مشروط بدكر المتعلق اه ولكل حل القول الأول في كلام
الشارح على أن الحروف موضوعة للكلى والثاني على أنها موضوعة للجزئي (قوله فإن الفعل
يحتاج إلى الفاعل) أى في تعيين النسبة التي هي من مدلوله على قول أماعلى أنها ليست من مدلوله
فلا يحتاج إلى الفاعل لأن الحدث لم يلاحظ فيه حين الوضع تعلقه بالغير أعنى الفاعل وإن كان لا بد
له منه والاولو كان كذلك لورد النظر في الاسم أيضاً نحو ابتداء فانه لا بد له من مبتدى إلا أنه لم يلاحظ
تعلق الابتداء بالمبتدى اه شيخنا (قوله في على بابها الخ) أى والمعنى أن معناه في الغير لاجل
تعيينه به (قوله قيد المعنى بالأفرادى الخ) المعنى الأفرادى في الحرف هو ما يفهم منه بقطع النظر
عن خصوص المتعلق وهو المعنى الكلى أو الجزئي إلا أنه غير معين والمعنى التركيبي للحرف هو
المعنى الذي حصل له بواسطة ذكر المتعلق وهو المعنى الكلى في ضمن الجزئي المعين بالمتعلق أو بنفس
الجزئي المذكور وأورد أنه إن كان المعنى التركيبي في الحرف هو المعنى الجزئي المتعلق بالغير فلا يصح
لأن هذا هو عين المعنى الأفرادى كما يفهمه قول الشارح أنه مشروط في دلالة على المعنى الأفرادى
ذكر متعلقه ودفعه شيخنا بأنه لا مانع من كونه عينه والاختلاف بالاعتبار فن حيث فهمه من
الوضع يسمى أفرادياً ومن حيث فهمه من التركيب يسمى تركيباً اه وفيه أنه جزئي معين وهو
لا يفهم من الوضع ولك أن تقول ليس للحرف معنى تركيبى لأن المراد بالتركيبى ما لم يوضع له المفرد

الاسم والفعل نعم لا يكون
هذا شاملاً لوضع الحرف
عند من يجعل معنى قولهم
الحرف مادل على معنى
في غيره أنه مشروط في
دلالة على معناه الأفرادى
ذكر متعلقه

على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني اه فزرى والمعنى التركيبي هو الذي يدل عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتمل أن المراد فخرج تعيين المجاز عن أن يكون وضعاً ويحتمل أيضاً أن المراد فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضاً قوله فخرج المجاز فيه نظراً لأن المعنى المجازي اذا كان جزءاً أولاً ما يمتنع له الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقاً ويندفع هذا بأن المراد بالدلالة الدلالة المعتمدة وهي ما معها ارادة المدلول وكتب أيضاً قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعاً أي بالوجه المذكور وهو

وهذا الجاعل يقول الحروف جزئيات وضعاً واستعمالاً وانما قيد بالافرادى لأجل أن يعلم ان المخالفة بينه وبين الاسم والفعل باعتبار معناه الافرادى فافهم (قوله فان دلالة زيد الخ) فيه مسامحة كما لا يخفى فان زيدا لا دلالة له على الفاعلية أصلاً (قوله فيه نظراً الخ) حاصل هذا النظر أن دليل المصنف هو قوله لان دلالة بقرينة غير شاملة للمجاز اذا كان مستعملاً في جزء الموضوع له أو في لازمه لزوماً بينا بالمعنى الأخص اذ لا يتوقف فهم الجزء أو اللزوم المذكور على قرينة لان الجزء لا ينفك عن الكل واللزوم المذكور لا ينفك عن ملزومه فكأن فهم الكل أو الملزوم لا يحتاج لقرينة كذلك فهم الكل أو اللزوم المذكور لا يحتاج لقرينة ومحصل الجواب أن المراد بالدلالة المعتمدة وهي ما معها ارادة المدلول فكأنه قال لان دلالة على المعنى المجازي من حيث انه مراد بواسطة القرينة فالقرينة في الحقيقة واسطة في الدلالة لان من حيث نفسها بل من حيث ارادة المدلول الذي هو المعنى المجازي وهذا الجواب لا يتم الا ان كان المراد بالدلالة في تعريف الوضع الدلالة من حيث ارادة المدلول ويرده ما يأتي للحشى في المشترك انه لا مدخل للارادة في تحقق الدلالة ويرده أيضاً أن فهم المعنى الحقيقي في حال استعمال اللفظ في المعنى المجازي دلالة معتبرة وان المعنى الحقيقي في تلك الحالة موضوع له كما يفيد قول الشارح فكندا المجاز ضرورة أن الأسد الخ فالحق أن هذا الاشكال غير مندفع بما ذكره ويدفعه أن المعنى ان دلالة التي هي علة غائية لوضعه لمعناه المجازي لا تكون بنفسه بل بالقرينة ودلالة المجاز على الجزء واللزوم البين بالقرينة ليست كذلك وعبارة الحفيد قوله فخرج المجاز أقول هذا الاطلاق محل بحث لانه قد يكون المعنى المجازي لازماً بينا للموضوع له فلا يحتاج الى القرينة في الفهم والدلالة وان احتج بها في الارادة وهذا يعلم حال قوله وعدم فهم أحد المعنيين الخ اه وقوله وهذا يعلم حال قوله الخ لعل مراده ان قوله وعدم فهم الخ يفيد انه لا دلالة للمشارك مع أنه ليس كذلك اذ الدلالة غير مندفة بالاشتراك العارض لان الاشتراك العارض انما دفع تعيين المراد والكلام في مجرد الدلالة ولا دخل للارادة وسيأتى جوابه في عبارة عبد الحكيم وقال شيخنا محصل الاشكال الذي ذكره المحشى أن اللفظ المجازي المستعمل في الجزء أو اللزوم البين يصدق عليه انه موضوع لانه عين للدلالة بنفسه على معنى هو الكل أو الملزوم اذ لا ينفك أحدهما عن الآخر ومحصل جوابه أن كلامنا في الدلالة التي معها ارادة المدلول الأصلي والكل والملزوم ليسا مرادين من اللفظ لان المراد منه الجزء واللزوم ثم قال وبعد ذلك لا حاجة لذلك لان هذا مندفع بقول الشارح عن أن يكون موضوعاً بالنسبة الى معناه المجازي بعد قول المصنف فخرج المجاز اه وقوله يصدق عليه أنه موضوع أي للجزء واللزوم بقرينة قوله اذ لا ينفك أحدهما

(فخرج المجاز) عن أن يكون موضوعاً

بالنسبة الى معناه المجازي (لان دلالة) على ذلك المعنى انما تكون (بقريئة) لانيه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحدهما بالمعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك فالقراء مثلا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه فيكون موضوعا وفي كثير من النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو لانه ان أريد أن الكناية بالنسبة الى معناها الاصلى موضوعة فكذا المجاز ضرورة أن الاسد في قولنا رأيت أسدا يرى موضوع للحيوان المفترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أنها موضوعة بالنسبة الى معنى الكناية أغنى لازم المعنى الاصلى ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القريئة لا يقال معنى قوله بنفسه أى من غير قريئة مانعة عن ارادة الموضوع له أو من غير قريئة لفظية فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكناية لاننا نقول أخذنا الموضوع

اعتبار قيد بنفسه وأما اذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القريئة المانعة عن ارادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى أنه مفهوم منه بواسطة القريئة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القريئة بحالها والوضع النوعي بهذا المعنى ليس هو المعتبر في كون اللفظ حقيقة بل المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو معين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بأن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين اه فترى (قوله بالنسبة الى معناه المجازي) أما بالنسبة الى معناه الحقيقي فلم يخرج (قوله بقريئة) أى بواسطة قريئة فالدال هو اللفظ بواسطة (قوله دون المشترك) حال من المجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل في معنييه كما هو المنقول عن الامام الشافعي نعم نقل بعضهم عن كثيرين أنه في هذه الحالة مجاز فان كان المصنف يقول بذلك حل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل في أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أى لفهمهما منه بدون القريئة وقوله وعدم النخ يعنى غاية ما في المشترك أن أحدهما ليس بتعيين الارادة لعارض الاشتراك وعدم تعيين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعاً لأن الارادة أمر آخر فالقريئة المحتاج اليها في المشترك انما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قريئة المجاز فهي محتاج اليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي (قوله أحدهما) أى على أنه مراد وقوله بالتعيين أى ملتبساً بذلك الاحد بالتعيين (قوله فالقراء) بفتح القاف وضحها والفتح أفصح اه فترى (قوله أى من غير قريئة النخ) المناسب اسقاط أى (قوله أخذنا الموضوع) أى اللزوم من كون المراد قريئة مانعة عن ارادة الموضوع له وكتب أيضاً قوله أخذنا الموضوع في تعريف

النخ والافلامعنى لذلك ولا يكون هناك وجه لتخصيص الاشكال بالمجاز المستعمل في الجزء أو اللزوم البين ثم بعد حل كلامه على ما ذكر للقريئة المذكورة فاذكره من محصل الجواب غير ملاق لما ذكره من محصل الاشكال وكذا ما ذكره من الجواب فتدبر (قوله وأما اذا لم يعتبر الخ) وذلك أنه اختلف في المجاز هل هو موضوع مع الاتفاق على تعيينه بازاء معناه فن قال انه موضوع لم يأت في تعريف الوضع بقيد بنفسه ومن قال انه ليس موضوعاً أتى به وايضاح هذا المقام في رسالة لنا في الوضع (قوله يعنى غاية ما في المشترك الخ) الذي في عبد الحكيم ان قوله وعدم فهم الخ دفع لما يورد عليه من انه لو كان المشترك معينا بنفسه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد منهما على التعيين أى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كلا المعنيين عند عدم القريئة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع أن عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح أحد الوضعين على الآخر لا ينافي ان يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه يعنى ان مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعيين له الا انه انتفت الدلالة لأجل المانع وبما حررنا اندفع ما قيل ان عارض الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم أصلاً انما يدفع تعيين المراد اه

الوضع فاسد أى لأنه يوجب الدور لكن يقال اذا فسر قوله بنفسه بقولنا أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى أو من غير قرينة مانعة عن ارادة ماعين له فلا دور على أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع فى التعريف فضلا عن كونه مضمرا فيه بان يراد به ذات الموضوع لا مع الوصف بالوضع نظير ما قالوه فى تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لأنه يوجب الدور مانصه ويمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة فلا يرد أنه لا يمكن تعيين المعنى الاصلى الا بالموضوع له فيدفع الدور كما ذكره السيد (قوله وكذا حصر القرينة فى اللفظى) أى الذى هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لاخراج المجاز دون الكناية فانه يقتضى أن قرينة المجاز دائما لفظية وهو باطل بل يقتضى أيضا أن قرينة الكناية دائما معنوية وهو أيضا باطل كما فى الفنى (قوله فانها أيضا حقيقة) لاستعمالها فى الموضوع له (قوله لأن الكناية) أى عند المصنف (قوله والقول الخ) قائله عباد الصيرى ومن تبعه وفى جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى مانصه لا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصيرى حيث أثبتا بين كل لفظ

فى تعريف الوضع فاسد
للزوم الدور وكذا حصر
القرينة فى اللفظى لان
المجاز قد تكون قرينته
معنوية لا يقال معنى
الكلام أنه خرج عن
تعريف الحقيقة المجاز
دون الكناية فانها أيضا
حقيقة على ما صرح به
صاحب المفتاح لانا نقول
هذا فاسد على رأى المصنف
لان الكناية لم تستعمل فيما
وضع له بل انما استعملت
فى لازم الموضوع له
مع جواز ارادة الزوم
وسيجى لهذا زيادة
تحقيق (والقول بدلالة

وبهذا تعلم ما فى كلام المحشى أى على أنه مراد مبنى على ما سبق له (قوله أى من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى) فيخرج المجاز دون الكناية وكذا يقال فيما بعد (قوله وكتب على قوله لانه يوجب الدور مانصه ويمكن تعيين الخ) المناسب كتابة هذه العبارة على قوله لكن يقال اذا فسر الخ ومقصوده بذلك دفع ما يرد على دفع الدور بالجواب المذكور من أن المعنى الاصلى هو المعنى الموضوع له فيرجع الدور وقوله فيه دفع الدور تفريع على قوله فلا يرد وليس تفريعا على قوله لا يمكن تعيين الخ والاقال فيرجع بدل فيدفع وقوله كما ذكره السيد أى ذكرانه لا يمكن تعيين الخ ومحصل ذلك انه أو رد السيد على دفع الدور بتبديل الموضوع له بالمعنى الاصلى اذا المعنى الاصلى هو الموضوع له فيرجع الدور فاجاب المحشى بأنه يمكن تعيين المعنى الاصلى بما لا يحتاج الخ فلا يعود الدور قال بعض مشايخنا وفيه أن قصر المعنى الاصلى على ما لا يحتاج فى فهمه الى قرينة مخرج للكناية والمقصود ادخالها وان قيدت القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلى فقد أخذ المعنى الاصلى فى تعريفه فجاء الدور فعلى كل حال لا يندفع الدور بل هو اما فى تعريفه للوضع أو فى تعريف المعنى الاصلى فالامر مشكل اه وفيه نظر واضح غنى عن البيان (قوله وفى جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى لا يشترط الخ) نص العبارة ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى فى وضعه فان الموضوع للضدين كالجون للاسود وللأبيض لا يناسبهما خلافا لعباد الخ مانقوله المحشى وقوله لا يشترط مناسبة اللفظ الخ عدم الاشتراط لا يقتضى اشتراط عدم فيصدق ذلك بوجود المناسبة تارة وبعدها أخرى وقوله فى وضعه متعلق بيشترط وقوله خلافا لعباد الخ مقابلة خلافا لعباد لعدم اشتراط المناسبة فى الوضع انما هى باعتبار القيل الاول فالمراد خلافا له على أحد القولين فى معنى كلامه اذ قوله على القيل الثانى فى معنى كلامه لا يقابل ذلك لان معناه عدم الحاجة الى الوضع ولم ينبه على رد قوله على القيل الثانى بان يقول مثلا عطف على قوله ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى ولا تكفى عن الوضع اكتفاء بفهم رده من أول المسئلة اذ قوله من الاطاف حدوث الموضوعات اللغوية ليعبر عما فى الضمير وهى أفيد من الاشارة والمثال وأيسر يشعر بالاحتياج اليها ولو كفت المناسبة لم يكن محتاجا اليها وأيضا فكلما لظهور سقوطه على هذا الاحتمال لا يحتاج للتنبيه على رده وقوله حدوث

ومعناه قال والافلم اختص به ف قيل بمعنى أنها حاملة على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وقيل بل
بمعنى أنها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله تعالى به
كما في القافية ويعرفه غيره منه قال القرافي حكى أن بعضهم يدعى أن يعلم المسميات من الاسماء ف قيل
له ما مسمى آذغ وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يساسديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك قال
الاصفهانى والثانى هو الصحيح عن عباد اه فأنبت تراه كيف نقل عن الاصفهانى تصحيح القول
الثانى عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكى الآتى وكتب أيضا قوله والقول الخ قال فى الاطول
لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وينافيه ما ذهب
اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لأنه لا يغو الوضع بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة
تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ فقول الشارح أى فى المطول هذا ابتداء بحث ليس
بذلك اه (قوله لذاته) أى لا لوضعه اذ لا وضع (قوله كدلالته على اللافظ) جعل دلالة
اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث لأنه لعلاقة عقلية إلا أنه لوضوحها لا تنفك عنه الدلالة وكأنه أراد
بالدلالة لذاته أن نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار معتبر اه
أطول (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولوجب

اللفظ لذاته ظاهره فاسد
يعنى ذهب بعضهم الى أن
دلالة الالفاظ على معانيها
لا تحتاج الى الوضع بل
بين اللفظ والمعنى مناسبة
طبيعية تقتضى دلالة كل
لفظ على معناه لذاته فذهب
المصنف وجميع المحققين
الى أن هذا القول فاسد
مادام محمولا على ما يفهم
منه ظاهر الآن دلالة اللفظ
على المعنى لو كانت لذاته
كدلالته على اللافظ لوجب
أن لا تختلف اللغات
باختلاف الامم

الموضوعات أى باحداثه تعالى وان قيل واضعها غيره من العباد لانه الخالق لافعالهم وقوله ليعبر
بفتح الموحدة أى ليعبر كل أحدهما فى نفسه مما يحتاج اليه فى معاشه ومعاده لغيره حتى يعاونه عليه
لعدم استقلاله به وقوله وهى أى الموضوعات فى الدلالة على الضمير وقوله والمثال أى الشكل
وانما كانت أفيد منهما لانها تهم الوجود والمعدوم وهما يخصان الوجود المحسوس وقضية هذا عدم
شمول المثال أى الشكل للكتابة لانها لا تخص الوجود المحسوس لكن الالفاظ أيسر منها وكان
وجه تركها أنها عبارة عن الالفاظ فهى من توابعها كما قاله سم وقوله أيسر أى أسهل منهما أيضا
لموافقتها للامر الطبيعى دونهما فانها كيفية تعرض للنفس الضرورى أى تقوم بالنفس الذى
هو ضرورى أى خارج بالجليلة والطبيعة (قوله والافلم اختص به) يجاب عنه بان التخصيص
لا ينحصر فى المناسبة اذ ارادة الواضع المختار تصالح مخصصا من غير انضمام شئ آخر اليها سواء كان
الواضع هو الله تعالى كرادته تخصيص حدوث الحادث بوقت فانها مخصصة لحدوثه بذلك الوقت
مع استواء النسبة الى جميع الأوقات لا مكانه أم البشر كرادتهم تخصيص الاعلام بالاشخاص
(قوله فيحتاج اليه) أى الى الوضع (قوله القافية) جمع قائف (قوله آذغ) بما همزة وسكون
الذال المعجمة أو الدال المهملة وبغينين معجمتين بينهما الف (قوله تحصيل الحاصل) أى لان
دلالاته متحققة من اللفظ بغير الوضع فتحققها بالوضع أيضا تحصيل للحاصل وفيه أنه لا مانع من تعدد
أسباب دلالة شئ على شئ كما نقلناه عنه فى رسالة لنا فى الوضع (قوله رحمه الله كدلالته على اللافظ
الخ) فيه أن عباد لم يجعل دلالاته كدلالته على اللافظ بل جعل دلالاته لاجل المناسبة فلا بد من العلم
بالمناسبة كما أنه لا بد من العلم بالوضع على القول الصحيح وحينئذ لا مانع من أن توجد المناسبة بين
معنى وعدة ألفاظ فلا مانع من تعدد اللفظ لمعنى واحد ولا مانع من أن تتعدد المناسبات فتعدد المعانى
بحسبها فلا مانع من تعدد المعنى للفظ واحد ولا مانع من عدم فهم بعض الناس للمعنى لعدم علمه
بالمناسبة وبهذا تعلم ما فى كلام الشارح وغيره (قوله لعلاقة عقلية) أى ارتباط عقلى هو اللزوم

أن يفهم الخ قال الفري الظاهر أن كلامهما وجه مستعمل في الوجه الأول بحث لأنه ان
أراد أن دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم
اذ ليس واضح بعضها العرب وواضح بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فمنوع لجواز أن يكون
تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الأول وان أراد به لا يجوز أن تتعدد اللغات حينئذ بل يجب أن
يتحد الدال على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع لجواز أن يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد
وان أراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره اه قال سم يمكن أن يصور بان المراد عدم اختلاف
اللغات بحيث يختص أهل كل لغة بمعرفتها ويفارق ما بعده بانه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترق عن
هذا فكأنه قال لوجب أن لا يختص أهل كل لغة بمعرفتها بل ولوجب أن يعرف كل أحد جميع الالفاظ
لغته مع أنه ليس كذلك فليتأمل اه وعدم إعادة اللام هنا في قوله وأن يفهم الخ دون بقية
المعطوفات يشعر بان قوله وأن يفهم الخ من تمة ما قبله فهو تفسير له فلا اعتراض أصلا (قوله
وأن يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أن له لافظا اه مطول وكتب أيضا قوله وأن
يفهم الخ قديقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبيهه للنسبة كما لا يفهم من لم يعلم بالوضع على القول به
(قوله ولا يمنع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكي وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من
ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقي
ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من المألوم بوجه ما الى اللزوم المراد فلا نسلم

وأن يفهم كل واحد معنى كل
لفظ لعدم انفكاك المدلول
عن الدليل ولا يمنع أن
يجعل اللفظ بواسطة
القرينة بحيث يدل على
المعنى المجازي دون الحقيقي
لان ما بالذات لا يزول بالغير
ولا يمنع نقله من معنى الى

(قوله قال الفري الظاهر الخ) عبارة عبد الحكيم قوله ان لا تختلف اللغات الخ يعني أن كثير من
الالفاظ يكون لمعنى عند أمة ويكون لمعنى آخر عند أمة أخرى كالسوء فانه عند الأتراك بمعنى الماء
وعند الفرس بمعنى الجانب وعند العرب بمعنى القبيح وانما يلزم عدم الاختلاف لان ما بالذات لا يختلف
ولا يتخلف اه فالمعنى ان لا تختلف اللغات في معنى اللفظ الواحد وهو خلاف ظاهر العبارة إنما
ظاهرها أن لا تختلف اللغات في الالفاظ وفهمها بحيث يكون لكل أمة لغة يفهمونها دون غيرهم الا
بتعلمها وحينئذ يكون قوله وأن يفهم الخ ترفيها قاله معاوية وقال شيخنا المتبادر من اختلاف اللغات
اختلاف الالفاظ اذ اللغة هي اللفظ وأما اللفظ الواحد لسان فليس متبادرا من اختلاف اللغات
فالذا لم يعمل الفري ولا سم على ما ذكره عبد الحكيم اه فتدبر (قوله فلا وجه لتخصيص
النسبة الخ) أي لا وجه لنسبة هذه اللغة للعرب ونسبة هذه اللغة للعجم (قوله بحسب الذات)
أي بحسب المناسبة الذاتية (قوله وكأنه ترق الخ) والمعنى انه يلزم أن لا يختص أهل كل لغة بمعرفتها
وهو باطل بل ما هو أقرب منه باطل وهو ما يلزم من معرفة كل شخص جميع الالفاظ لغته قاله بعض
مشايخنا (قوله قديقال عدم فهم الخ) يؤيده ما سبق عن الحلي من قوله يدرك ذلك من خصه الله
تعالى به كافي القافة ويعرفه غيره منه (قوله وفيه بحث لان الدلالة الخ) عبارة عبد الحكيم
قوله ولا يمنع أن يجعل الخ يعني ان لفظ المجاز مع القرينة يمنع منه فهم المعنى الحقيقي فان أسد امع
يرى لا يفهم منه المعنى الحقيقي أصلا فاندفع ما قيل ان القرينة انما تدل على عدم الإرادة ولا يوجب
امتناع فهم المعنى الحقيقي فان ذلك انما هو اذ لوحظ لفظ المجاز ثم يلاحظ القرينة اه وفيه ان
الكلام في اللفظ وحده لا مع القرينة ولا شك انها انما تنفي عنه وحده الإرادة كما أقرب به والشئ مع
غيره غيره في نفسه وبجواب عن عبد الحكيم بان ما بالذات للشئ لا يزول بالغير فيلزم ثبوته له عند تركه

امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي أصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى لاعدم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازى أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لأن مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالة على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالة عليه فليتأمل اه فترى (قوله بحيث لا يفهم منه الخ) كافي الاعلام المنقولة (قوله وقد تأوله السكاكي) ذكر في الاطول لهذا القول تأويلات آخر منها أنه أراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفس توقف الدلالة على ارادة المعنى به (قوله على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على أن كلا منهما علم مستقل وهو الحق لا امتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحقيقة المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهياكلها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفري

معه وللعلل تضمنا بواسطة الجزء فلو كانت الدلالة ذاتية لفهم المعنى الحقيقي عند التركيب مع القرينة مع أنه لا يفهم في تلك الحالة فلا تكون الدلالة على المعنى الحقيقي ذاتية عند عدم التركيب مع القرينة اذا ما بالذات لا يزول بالغير فالقصد بالاستدلال بمخاله مع الغير على الحال وحده لكن الحق خلافا لعبد الحكيم انه يفهم المعنى الحقيقي من اللفظ مع القرينة بل يتبادر لانه الحقيقي وانما تنفي عنه معناه ارادة انتهى معاوية (قوله فان قلت مناط الاستدلال الخ) محصل الاستدلال على هذا الوجه أنه لو كانت دلالة اللفظ على معناه المجازى ذاتية أي غير محتاجة للوضع لم تزل تلك الدلالة عند زوال القرينة اذا ما بالذات الذي هو المعنى المجازى على هذا لا يزول بالغير الذي هو عدم القرينة على هذا مع ان دلالة اللفظ على المعنى المجازى تزول بزوال القرينة فبطل المزوم فعلى هذا قوله ولا يمنع أن يجعل الخ أي امتنع أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة دالا على المعنى المجازى حالة كونه المعنى المجازى مجاوزا للمعنى الحقيقي أي زائدا عليه اذ لو كان دالا عليه لما زال عند زوال القرينة لان ما بالذات لا يزول بالغير ومحصل الرد الذي أشار اليه بقوله قلت هذا الخ ان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ انما هي دلالة على المعنى الحقيقي لا ما يشمل المعنى المجازى لتوقف الدلالة عنده في المجاز على القرينة (قوله متجاوزا عن المعنى الحقيقي) أي زائدا على المعنى الحقيقي اذ كل منهما مفهوم من اللفظ ومدلول عليه به (قوله بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازى أيضا) أي كدليل على المعنى الحقيقي (قوله وفيه بحث ذكره الفري) عبارته بعد قوله كذا في شرح المفتاح للفاضل المحشى وفيه بحث أما أولا فلان تعريفه علم الصرف في صدر كتابه يشتمل على علم الاشتقاق قطعا وكذا سياق كلامه فيما يليه وأما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس ببديع وأما ثانيا فلا تتقاضاه بالكلمات المغيرة عن أصلها بالابدال ونحوه كما يقال قال أصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب أحدهما الى الآخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط أن يكون كل من الاصل والفرع مستعملا في الكلام ولا استعمال لقول مثلا عاذا النقص بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين أمليت وأملت الواقع في علم الصرف فان الاصل أيضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليمل الذي عليه الحق والمخلص أن يراد بالاصالة والفرعية الخصوصان أي التي بحسب

معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني (وقد تأوله) أي القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكي) أي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في أنفسها

في حواشيه على المطول فراجع (قوله كالجهر الخ) النفس الخارج الذي هو بكيفية حرف ان
تكييف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت
يجرى معه كان مهموسا والشدة أن ينحصر صوت الحرف عند مكانه في مخرجه انحصارا تاما فلا
يجرى والرخاوة أن يجرى الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجري اه فزى
(قوله اذا اخذ في تعيين الخ) قال في الاطول بعد فراغه من سوق تأول السكاكى مانصه ولا يخفى
أن ما أول به كلام عباديخرجه عن أن يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلام ببعض المعاني
للموضع وأن يكون مدعيا لان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه أول كلام السكاكى على طبق
ما في كتب الاصول وكأن السكاكى يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر
كلامه اه ببعض إيضاح (قوله لا يهمل التناسب بينهما) لا يخفى عليك أن اعتبار التناسب
بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتراكيبات في بعض الكلمات كما ذكره وأما اعتباره
في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فاطنك باعتباره في كلمات جميع اللغات اه
فزى (قوله من غير أن يبين) أى ينفصل ذلك الشيء (قوله كالزوان) هو ضراب الفحل
والحيدى صفة مشبهة من حاد أى مال يقال حار حيدى أى مائل عن ظله لنشاطه ومثلها الحيوان
والخفقان والجولان اه فزى (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم في فعل تناسب أن
توضع لأفعال الطبايع اللازمة كذا في شرح المفتاح الشريفي وقيل الضم يحتاج الى انضمام
الشفيتين فناسب أن يكون مدلوله مضموما مع الشخص أى لازماله اه حفيد على المطول
(قوله والمجاز) أصله مجوز قلبت واوه ألفا بعد نقل حركتها الى الجيم لأن المشتقات تتبع الماضى

خواص بها تختلف كالجهر
والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك
وتلك الخواص تقتضى
أن يكون العالم بها اذا أخذ
في تعيين شئ مركب منها
لمعنى لا يهمل التناسب
بينهما قضاء لحق الحكمة
كالفصم بالغاء الذى هو
حرف رخو لكسر
الشيء من غير أن يبين
والقصم بالقاف الذى هو
حرف شديد لكسر
الشيء حتى يبين وأن
لهيات تركيب الحروف
أيضا خواص كالفعلان
والفعلى بالتحريك لما فيه
حركة كالزوان والحيدى
وكذا باب فعل بالضم مثل
شرف وكرم للأفعال
الطبيعية اللازمة (والمجاز)
فى الاصل مفعول من جاز
المكان يجوز ما اذا تعدها

اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين أمليت وأملت لاتحاد معناه بخلاف الفعل والمصدر فليستدبر اه
ببعض حذف (قوله أن تكييف كله الخ) أى وان جرى جريانا تاما كفاى الحرف المجهور الرخو
كالعين المعجمة (قوله كان الحرف مجهورا) الحروف المجهورة هى ما عدا حروف الهمس
التي يجمعها قولك فخته شخص سكت (قوله بلا صوت يجرى معه) بل يجرى آخره بلا صوت
(قوله أن ينحصر صوت الحرف الخ) أى وان جرى آخر النفس بلا صوت كما فى الشديد المهموس
كالنساء (قوله والشدة الخ) حروف الشدة يجمعها قولك أجذقط بكت (قوله والرخاوة الخ)
حروف الرخاوة هى ما عدا حروف الشدة السابقة وما عدا حروف التوسط الآتية (قوله
والتوسط الخ) حروف التوسط يجمعها قولك لن عمر وحروف الاستعلاء يجمعها قولك خص
ضغظ قط وما عداها حروف استفال (قوله أن لا يتم الانحصار والجري) أى مع تكييف النفس
كله بالصوت (قوله ولا يخفى ان ما أول به كلام عباد الخ) محمله أن غير عباد يقول ان اختصاص
بعض الكلام ببعض المعاني انما هو لاجل الوضع وخالف فى ذلك عباد فقال ليس ذلك الاختصاص
لاجل الوضع وادعى أن الاختصاص لذات اللفظ ولا حاجة للموضع فصارع عباد مخالفا بما ذكر
ومدعى الماذكر وكلام السكاكى أولا يدل على المخالفة والدعوى المذكورتين وكذلك كتب
الاصول وتأويل السكاكى آخر ايجعل عبادا موافقا لغيره وغير مدعى ان الاختصاص لذات اللفظ
فيقول لابد من الوضع لكن مع مناسبة بين اللفظ والمعنى كما بين فى علمى الصرف والاشتقاق
فقوله وأن يكون مدعيا الخ عطف على قوله أن يكون من المخالفين واللام فى قوله لان الاختصاص

المجرد في الصحة والاعلال (قوله نقل الى الكلمة الجائزة) ليس المراد أن هذا المفهوم هو المنقول اليه اللفظ بل أراد بذلك بيان المناسبة فتدبر اه سم فكأنه قال نقل الى الكلمة المستعملة الخ لأنها جائزة مكانها الأصلي (قوله الجائزة) فهو مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل (قوله أو المجوز بها) فهو مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو المجوز بها فيه تكلف تدبره حرف الجر مع الاستغناء عنه بالاحتمال الاول وكأن الحامل للشيخ على الالتفات الى هذا الاحتمال أن يكون المجاز نظيرا للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل أو المفعول كذا في الاطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار الشارح في المطول الى ضعفه حيث سماه زعماء وجهه أنه لا يلائم ما ذكر في الحقيقة لفوات التقابل (قوله أن الظاهر) لعل وجه الظهور أن استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما إذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه (قوله سلكه) أي لا بمعنى تعداه وان كان السلوك ملازما للتجاوز (قوله وهما مختلفان) أي حقيقة كل منهما ما يخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد فلم نذكر فوا كلا على حدة كذا في المطول قال في الاطول وهذا انما يصح لو لم يكن لهما حقيقة مشتركة وكان المجاز مشتملا على ما بين مفهوم المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الى المجاز والكنية دال على أن المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع له اه مخلصا وفي الفري ما يعتذر به عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد أي بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها ولا في مجز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بأنه الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة اه (قوله في غير ما وضعت له)

زائدة لتقوية العامل الذي هو مدعيه وقوله كما دل عليه الخ أي دل على ما ذكر من كونه مخالفا مدعيه أول كلام السكاكي المطابق لما في الاصول وأما آخره أعني بعد التأويل يدل على عدمهما (قوله بالاضمار الاول) في نسخ بالاحتمال الاول (قوله رحمه الله نقل الى الكلمة الخ) قال عبد الحكيم ولا حاجة الى جعل المصدر بمعنى الفاعل على الاول والمفعول بواسطة حرف الجر على الثاني كما قيل لتحقق العلاقة المصححة للنقل وهو اتصاف الكلمة بالتعدي الذي هو المعنى الأصلي للمجاز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كنقل الحقيقة الى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي ويحصل تناسب بينهما غاية (قوله نظيرا للحقيقة في كونها الخ) أي ونظرا الى التقابل معنى فان الحقيقة ثابتة أو مثبتة والمجاز جائز أو مجوز به بخلاف ما قاله المصنف فان كلاما من الحقيقة والمجاز طريق لتصور معناه (قوله لعل وجه الظهور الخ) قد علمت رده مما سبق عن عبد الحكيم فالظاهر ان وجه الظهور كما في الاطول تسميتهم المجاز طريقا في تعريفهم البيان حيث قالوا علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح فان ذلك ينبوع عن أن يسمى مجازا بمعنى الجائز أو المجوز به لان الطريق ليست جائزة أو مجوزا بها بل محل الجواز (قوله مجاز) أي ففيه تكلف كما قاله السعد والسيد ولا يخفى أن مثل ذلك مما لا يعد في مقام التسمية تكلفا ومثله أكثر من أن يحصى ومنه اللفظ والمعنى اه أطول (قوله وكان المجاز مشتملا على عطف على لم يكن فهو من جملة شرط لو (قوله دال على ان المجاز هو اللفظ الخ) أي الشامل للمفرد والمركب فالجواز من حيث هو من قبيل المشترك المعنوي

نقل الى الكلمة الجائزة أي المتعدية مكانها الأصلي أو المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها الأصلي كذا في أسرار البلاغة وذكر المصنف أن الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي أي طريقا لها على أن معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه فالجواز (مفرد ومركب) وهما مختلفان فعرّفوا كلا على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احتزبها عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (في غير ما وضعت له) احتزبه عن الحقيقة

مبحث تقسيم المجاز الى مفرد ومركب

ان أريد بالوضع الشخصي خرج عن المجاز ما كان الوضع لمعناه الاصلى نوعيا كالمشتقات وان أريد بالنوعى خرج عنه ما كان الوضع لمعناه الاصلى شخصا كالاسد وان أريد بالاعم من الشخصى

(قوله ان أريد بالوضع الشخصى) أى ان أريد بالوضع الاصلى للكلمة المتجاوز بها الوضع الشخصى وقوله كالمشتقات كما اذا قلت جاء قاتل زيد الذى لم تخرج روحه الى الآن فقاتل مجاز بمعنى ضارب ضربا شديدا بقرينة قولك الذى لم تخرج الخ فانه لا يصدق على هذا اللفظ المجازى أنه كلمة مستعملة فى معنى مغاير للمعنى الاصلى الذى وضعت الكلمة له وضعا شخصيا ووجه عدم الصدق ان التعريف يقتضى أنه لا بد أن يكون وضع الكلمة المجازية لمعناها الاصلى شخصا فاذا انتفى كون الوضع الاصلى شخصا لم يكن مجازا ووضع قاتل لمعناه الاصلى ليس شخصا فليس مجازا مع ان الواقع أنه مجاز فصار التعريف غير جامع وقوله وان أريد بالنوعى الخ أى ان أريد بالوضع للمعنى الاصلى الوضع النوعى وقوله خرج منه الخ أى ولم يدخل فيه الا ما كان الوضع لمعناه الاصلى نوعيا ووجه الخروج يعلم من التوجيه السابق وقوله وان أريد بالاعم الخ أى ان أريد بالوضع الاصلى للكلمة الاعم من الشخصى والنوعى بحيث تكون الكلمة موضوعة لهما معا أو مترددة بينهما وقوله لم يشمل شيئا أى لانه ليس كلمة وضعا لمعناها الاصلى شخصى نوعى معا أو مترددة بينهما لان كل مجاز وضعه لمعناه الاصلى ما شخصى فقط على التعيين أو نوعى فقط على التعيين ويمكن الجواب باختيار أن المراد الاعم ألا يتركب التوزيع أى الشخصى فيما أصله كذلك والنوعى فيما أصله كذلك وليس وجه عدم الشمول فيه أن وضع اللفظ لمعناه المجازى نوعى فتنفى الوضع النوعى لم يشمل شيئا من صور المجاز لانه لو كان هذا وجهه لكان الاحتمال الثانى أعنى ارادة النوعى فقط يؤدى الى عدم شمول شئ من أفراد المجاز أيضا على ان يسلم يتعرض لوضع اللفظ لمعناه المجازى بل انما تعرض فى الاحتمالات الثلاثة لوضعه لمعناه الاصلى وهذا هو المتعين فى فهم كلام يسلم شيئا وقد قرر المحشى فى الرسالة البيانية الاشكال بوجه آخر ناقلا له عن الغنيمى وعبارته فيها والمراد الوضع التحقيقى شخصا أو نوعيا لانه المنصرف اليه الوضع عند الاطلاق كما مر فلا ينافى أن المجاز موضوع وضعا أو بليا نوعيا كما سيأتى بيان ذلك فاندفع بحث الغنيمى بانه ان أريد بالوضع فى تعريف المجاز الوضع الشخصى ورد عليه نحو المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب والمشتق فان الوضع فيها نوعى فيكون التعريف غير مانع لدخول ما ذكر فيه وان أريد بالنوعى خرج المجاز لانه موضوع بالنوع وان أريد بالاعم كان أكثر فسادا اه وقوله فيكون التعريف غير مانع لدخول ما ذكر فيه أى وهى حقائق وفيه نظر لانه وان دخل هنا خارج بقوله بعد الملاحظة علاقة الذى هو معنى قوله هنا على وجه يصح فلم يتم الشق الاول فى كلامه وقوله خرج المجاز أى من تعريفه ودخلت الحقائق الموضوعات بالوضع الشخصى فيلزم على ارادة النوعى خروج ما قصد تعريفه ودخول غيره كذا قيل وفيه أن الحقائق المذكورة وان دخلت هنا خارجة بقوله بعد الملاحظة علاقة الذى هو معنى قوله هنا على وجه يصح كما تقدم فعلى هذا لم ينطبق التعريف على شئ من أقسام اللفظ الموضوع وقوله أكثر فسادا أى لخروج المجاز والحقيقة مطلقا وفيه ان خروج الحقيقة ليس فسادا انما الفساد فى خروج المجاز وأجاب بعضهم بأن وجه ذلك خلوه عن الفائدة بالكلمة اذ لا ينطبق على قسم من أقسام اللفظ المستعمل اه وفيه انه على ارادة النوعى فقط

والنوعى لم يشمل شيئا من أفراد المجاز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل في حقيقة ومجاز معافاته مجاز أو حقيقة ومجاز باعتبارين على الخلاف في ذلك كما عـلم من جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلى كذا في يس (قوله مرتجلا كان أو منقولاً) المذكور في شرح المنهاج وشرح المطالع للمحقق الرازى أن المرتجل ما نقل الى المعنى الثانى بلا مناسبة للمعنى الاول كجفر علماء بعد وضعه للنهر والمنقول ما نقل لمناسبة والمشارك ما وضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر في زمان أو أزمان مع

يكون خاليا عن الفائدة كما علمت وقطع النظر عن قوله بعد الملاحظة علاقة لا يعول عليه اذ صدق التعريف وعدمه انما يعتبران بتامهما ثم ان كلام الغنيمى مبنى على ان معنى في غير ما وضعت له في معنى لم توضع له فيكون كلمة غير مستعملة في مجرد النفي ويكون محط النفي هو الفعل وكلام يس مبنى على أن معناه في معنى مغاير للمعنى الاصلى الذى وضعت الكلمة له وفي كل منهما انظر أما كلام يس فلانه مبنى على اعتبار قيد زائد على التعريف وهو الاصلى على أنه لا قرينة عليه وأما كلام الغنيمى فلانه مبنى على أن كلمة غير مستعملة في مجرد النفي وهو مع بعده مجاز لا يدخل التعريف بل لا قرينة عليه ولا يتوهم أن هنا قضية سالبة فتصدق بنفى الموضوع فيقال كلام الغنيمى مبنى على اعتبار صدق القضية بنفى الموضوع على أن اعتبار الصدق بنفى الموضوع لا يناسب التعريف خصوصا اذا كان القصد به الافساد فالصواب والانصاف أن يقال في تصوير الاشكال ان أريد الوضع الشخصى خرج بعض أفراد المجاز كالقاتل والقاتلين في الضارب والضاربين من كل ما كان وضعه نوعيا لانه لم يستعمل في مغاير لما وضع له وضعاً شخصياً فيكون التعريف غير جامع وان أريد النوعى خرج جميع أفراد المجاز لأنه موضوع بالنوع فلا يصدق على شئ منه انه مستعمل في مغاير لما وضع له بالنوع ولم يدخل شئ من الحقيقة حتى ما يكون منها مشتركا لفظيا وقد وضع لاحد معنييه بالنوع وللاخر بالشخص واستعمل في الثانى لانه وان دخل فيما ذكر يخرج بقوله على وجه يصح الذى معناه لعلاقة وان أريد الاعم فكذلك مع كونه يفيد أن هناك معنى وضعت له الكلمة بالوضع الاعم فيكون أكثر فسادا ولا ينفع اختيار هذا الشق وارتكاب التوزيع في صحة الكلام انما النافع ما تقدم عن المحشى من أن المراد الوضع التحقيقى ولعل هذا التصوير هو مراد الغنيمى الا أنه سبقه القلم فكتب غير مانع لدخول ما ذكر فيه بدل غير جامع لخروج ما ذكر عنه وجل من لا يسهو ثم ان هذا كله مسأرة لكلامهم والافالمجاز ليس موضوعا على رأى البيانين وانما ذلك مذهب الاصوليين كما نقلناه عن العصام فى رسالة لنا فى الوضع ويشهد لذلك تعريف المصنف للوضع ولا يخفى تصوير الاشكال بناء على ذلك (قوله ثم انه يشمل اللفظ الخ) أى ثم ان المجاز على رأى يشمل الخ فالضمير عائدا على المجاز لا على التعريف لانه قيد فيه بالقرينة المانعة وسأأتى الكلام على ذلك عند قول المصنف مع قرينة (قوله فانه مجاز) أى لانه لم يوضع لهما معا وفيه أنه وان وضع لاحدهما الذى هو المعنى الحقيقى لم يشرط فيه عدم استعماله فى الآخر معه والغرض استعماله فى كل منهما على أن يكون بمفرده مناط الحكم لا خلطهما واجعلهما معنى واحدا حتى يردانه مستعمل فى غير ما وضع له فقط يعلم ذلك من الرسالة البيانية للمحشى فى فصل علاقات المجاز المرسل (قوله ما نقل الى المعنى الثانى بلا مناسبة) أى فقد لوحظ المعنى الاول عند الوضع للمعنى الثانى لاجل النقل منه الا أنه لم توجد مناسبة بينهما وقوله والمنقول ما نقل الخ أى

مرتجلا كان أو منقولاً

مناسبة أولا وقال العلامة الابهرى ان المرتجل في المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع
 وصرح بعضهم بدخول المرتجل تحت المشترك كذا في الحفيد على المطول ومن هذا يعلم أن في اخراج
 المنقول بل والمرتجل على القول الاول والمشارك الداخلي في قوله أو غيرهما بحثا لأنه يصدق على
 كل انه مستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى الآخر والجواب أن يعمم ما في غير كل ما وضع له

فقد لوحظ فيه المعنى الاول عند الوضع للمعنى الثاني لاجل النقل منه مع رعاية المناسبة بينهما وقوله
 بالملاحظة وضع في وضع أى لم يلاحظ الوضع الاول عند الوضع الثاني وهذا القيد يخرج للمرتجل
 والمنقول فبين الثلاثة التباين (قوله وقال العلامة الابهرى الخ) وعليه فبين الثلاثة التباين أيضا
 وقوله ما يكون وضعه ابتداء الخ في حاشية المحشى على الاثمنونى ان المرتجل ما ابتداء وضعه لنوع
 ما استعمل فيه من غير ان يسبق وضعه لغير ذلك النوع والمنقول ما سبق وضعه لغير نوع ذلك المعنى
 المستعمل فيه مع هجران المعنى الاصلى وبهذا القيد يخرج المشترك وقولنا لغير نوع الخ لدفع
 توهم أن سعاد مسمى به امرأة غير الأولى من المنقول بل هو مرتجل لأنه لم يتقدم له وضع لغير نوع
 العلمية بخلاف نحو الفضل فإنه سبق استعماله في المصدر قبل العلمية اه وقوله وصرح بعضهم
 بدخول المرتجل أى بالمعنى الأول اه شيخنا وقوله تحت المشترك أى بمعنى آخر غير ما سبق وهو
 ما وضع لمعان متعددة سواء لوحظ الوضع الأول عند الوضع الثاني أولا وسواء وجدت مناسبة أيضا
 أولا ويكون قولنا ثالثا غير القولين السابقين وسكت عن المنقول على هذا القول والظاهر انه
 داخل في المشترك أيضا ويحتمل انه خارج ان قيد المنقول بهجران المعنى الاصلى وقيد المشترك
 بعدم ذلك كما تقدم عن المحشى في حاشية الاثمنونى وقوله ومن هذا يعلم أن في اخراج المنقول الخ
 أى بقوله في غير ما وضعت له فلا ينافى أن ذلك يخرج ببقية التعريف وحينئذ لا يقال فيه انه وان
 صدق على كل ذلك الا انه لا يصدق عليه انه مستعمل في غير ما وضع له للملاحظة علاقة الذى هو معنى
 قوله على وجه يصح اذا المستعمل لم يلاحظ ان الاستعمال لعلاقة هذا وفي عبد الحكيم هنا كلام
 فانظره وقوله والجواب ان يعمم الخ قال المحشى في الرسالة البيانية الأولى عدم اعتبار العموم
 في ما لان اعتباره يخرج من المجاز المشترك المستعمل في أحد معنييه لا من حيث انه موضوع له
 بل من حيث العلاقة بينه وبين المعنى الثاني كما تقدم عن الحفيد اه أى ولا ينفع في ادخاله قيد
 للملاحظة علاقة الذى هو معنى قوله هنا على وجه يصح ولا قيد الحيثية لانها باعتبار ان بعد الدخول في
 غير ما وضعت له ولم يوجد ذلك على أن قيد الحيثية المشعور به في التعريف الذى أجاب به العصام عن
 اسقاط صاحب السمرقندية قيد في اصطلاح التخاطب رده السعد والسيد بوجهين الأول أن
 الاصل هو ذكر القيد الثاني انه اذا اعتبرت الحيثية يصير المعنى ان المجاز الكلمة المستعملة في غير
 ما وضعت له من حيث انه غير ما وضع له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير
 الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة ولذا اعتبر السكاكى في المفتاح قيد
 الحيثية في تعريف الحقيقة دون تعريف المجاز فاسقط قيد في اصطلاح التخاطب من تعريف الحقيقة
 استغناء بقيد الحيثية على ما فيه كما يأتى وذ كر ما يؤدى مؤداه في تعريف المجاز كما يعلم بالوقوف على
 كلامه وجواب الحفيد عن الوجه الثاني بأن الحيثية لا تقيد للتعليل أى ان ملاحظة المقابلة قيد
 في الاستعمال لاعلم فيه يرد عليه ان الظاهر انها للتعليل بقريضة انها في تعريف الحقيقة كذلك وأيضا

(قوله كان) أى الحقيقة وذكر لانها لفظ (قوله أو غيرهما) أى غير المرتجل والمنقول كالمشترك
والمشتقات فانها حقائق ولا يقال فيها مرتجلة ولا منقولة اه يس (قوله متعلق بقوله وضعت)
ليس المراد من تعلقه به أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والالزام أن لا يكون لفظ الاسد
الذى وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوى أو غيره من أهل
الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث
الوضع في ذلك أولا اه فنرى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال في الاطول أو بالغير
لاشتماله على معنى المغايرة أو بالمستعملة بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر اه (قوله
ليدخل الخ) قال في الاطول كذا جعله المصنف لادخال ما ذكر وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه
داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما أنه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له اه

يمنع كونها للتقييد ان ملاحظة المغايرة غير شرط في استعمال المجاز انما الشرط ملاحظة كون الغير
مشابها أو مسببا مثلا وان كانت المغايرة حاصلة ولا بد اذ فرق بين حصول الشيء ملحوظا وحصوله
غير ملحوظ ويرد أيضا على الاستعناء بالحيثية عن قيد في اصطلاح التخاطب انها لا تغنى عنه أما على
اعتبار العموم في ما فلان فائدة قيد في اصطلاح التخاطب ادخال المجاز الذى له معنى آخر في
اصطلاح آخر وقيد الحيثية لا يفيد ذلك وأما على عدم اعتبار العموم فلان فائدة قيد في اصطلاح
التخاطب التنصيص على الادخال وعلى الاخراج أيضا ان قطع النظر عن الملاحظة علاقة الذى هو
معنى قوله على وجه يصح على ما فيه وقيد الحيثية ليس فيه تنصيص الاعلى الاخراج ان قطع النظر
عن الملاحظة علاقة وكذا لا ينفع في ادخاله قيد في اصطلاح التخاطب الاعلى ما تقدم من أن الاوضاع
اصطلاحات تنزيلا واعتراض بعضهم على المحشى في قوله الاولى عدم اعتبار العموم في ما بان عدم
اعتباره غير ممكن لان ما موصولة أو موصوفة في سياق النفي المستفاد من غير تفيد العموم لاسكل
ما تنصف بالوضع له فلا يحصى عن اعتباره اه ولا يقال المراد بعدم اعتباره قطع النظر عنه وعدم
الالتفات اليه مع وجوده أو أن العموم قد يراد عدمه بقرينة كما لا يخفى ومفهوم قوله لان اعتباره
يخرج الخ أنه اذا لم يعتبر بدخل والمراد دخوله على سبيل الاحتمال لا على سبيل التنصيص ولا ينفع
في التنصيص على ادخاله قيد الحيثية ولا قيد للملاحظة علاقة ولا قيد في اصطلاح التخاطب الا اذا
جعلت الاوضاع اصطلاحات هذا وسيأتى كلام يتعلق بالحيثية فيما نكتبه على الحاشية في فصل عرق
السكاكى الخ (قوله كالمشترك) أى بجميع أفرادها على القول الاول والثانى أو بعض أفرادها
على القول الثالث اه شيخنا (قوله والمشتقات) أى فليست مرتجلة محضة لتقدم وضع
موادها ولا منقولة محضة لعدم وضعها بنفسها (قوله رحمه الله ليدخل المجاز) أى للتنصيص على
دخوله ولا يغنى عنه قوله على وجه يصح الذى معناه للملاحظة علاقة والا فهو يغنى عنه فلا حاجة لزيادة
بالنسبة للتنصيص على الاخراج والاعراض بقيد في اصطلاح التخاطب أو بقوله على وجه يصح
بقطع النظر عن العموم فيما والا فالخراج حاصل من أول الأمر بقوله في غير ما وضعت له وقيد في
اصطلاح التخاطب حينئذ لأصل الادخال لا للتنصيص عليه فلا بد منه حينئذ للدخال والا كان
التعريف غير جامع ولا يغنى عنه في ذلك قيد الحيثية ولا قيد على وجه يصح الذى معناه للملاحظة علاقة

أو غيرهما وقوله (فى
اصطلاح التخاطب)
متعلق بقوله وضعت قيد
بذلك ليدخل المجاز
المستعمل فيما وضع له فى
اصطلاح آخر كلفظ الصلاة
اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع فى الدعاء
مجازا فإنه وان كان مستعملا

وقد يلزم بمثل ذلك في أخرجه هذا القيد الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح آخر كما سيفعل الشارح فانها أيضا داخلية في الامرين باعتبارين فالمتجه المخلص من جميع ذلك أن يجعل معنى قولهم ليدخل وليخرج أى نضا فكأنه قيل للتنصيص على الدخول والخروج فتدبر (قوله فليس يستعمل الخ) يعنى فيكون مجازا شرعيا ولو وقع الاستعمال من لغوى جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعى على الظاهر أفاده يس (قوله وليخرج) فاعلمه ما الآتية وقوله من الحقيقة حال مما بعدها اه سم (قوله مع قرينة الخ) هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أما من جوزه كالاصوليين فلم يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي كما صرح بذلك المحقق المحلى في شرحه على جمع الجوامع اه يس قال ع ق فخرج الكناية وبقاء الحد سما للمجاز بناء على عدم جواز الجمع وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا الذي هو المحدود لعدم منع قرينته على هذا ولو أسقطنا القيد المذكور لادخل المحدود دخلت معه الكناية أيضا اه ما خلاصا (قوله فلا بد من العلاقة) لا بد من ملاحظة العلاقة أيضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وقيد الشارح العلاقة بالمعنى بنوعها ولا يبعد أن يقال العلاقة في الاصطلاح ليست الا المعنى بنوعها والعلاقة بالفتح والكسر في الاصل الحب اللازم للقلب أو بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس اه أطول وفي سم هي بكسر العين وفتحها سواء كانت في المعانى كما هنا أو المحسوسات كعلاقة الحبيل كما قاله بعضهم ومنهم من فرق بينهما وكتب أيضا قوله من العلاقة هي علاقة بها الارتباط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وبها الانتقال من الاول للثاني فان قيل الانتقال في المرسل قيد يدعى ظهوره لأن فيه الانتقال من ملابس الملابس وليس ذلك في الاستعارة فانك اذا استعملت الاسد في الرجل الشجاع لم ينتقل اليه من حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملابس له وانما ينتقل منه الى وصف الشجاع ولم يقصد ذلك ولو قصد كان من المجاز المرسل قلت الانتقال من الاسد الى لازمه وعارضه الذي هو نفس الشجاع ولما كان عارضا للرجل أيضا انتقل منه الى الرجل الموصوف فصار وجه الشبه كالألة للانتقال (قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله قيد الخ بين به أن معنى قولهم على وجه

(قوله وقد يلزم الخ) تقدم توجيه صنيعة فتنبه (قوله هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز) الفرق بين الجمع والكناية عند ارادة المعنى الحقيقي فيها بالفعل ان المعنى الحقيقي في صورة الجمع مقصود لذاته كالمعنى المجازي بخلاف صورة الكناية فان المعنى الحقيقي فيها عند ارادته بالفعل ليس مقصود لذاته بل المقصود لذاته هو المعنى الكينائي وقوله وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا أى يخرج المجاز في صورة الجمع ومثله المجاز الذي أريد فيه المعنى المجازي وحده وكانت قرينته غير مانعة كما خرجت الكناية للتقييد في التعريف بقوله مع قرينة عدم ارادته ولا يدخل في التعريف حينئذ الا المجاز الذي وجدت معه قرينة مانعة وليس مراده انه يخرج المجاز بجميع أفراداه وقوله لادخل المحدود أى لادخل جميع أفراد هذا وقوله كالاصوليين مخالف لما في الرسالة البيانية حيث قال فيها الخامس اعتبار القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي مشكل على قول امامنا الشافعي رضى الله تعالى عنه بجواز الجمع بين الحقيقي والمجازي بالكلمة الواحدة وأقول يمكن حله بان المراد منهما عن ارادته وحده أى انها تمنع عن ان يخص بالارادة وأما ما أجاب به البعض من

فيما وضع له في الجملة فليس يستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع الخطاب أعنى الشرع ويخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع في الاركان المخصوصة فانه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح الخطاب وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق بالمستعملة (مع قرينة عدم ارادته) أى ارادة الموضوع له (فلا بد) للمجاز (من العلاقة) ليتحقق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بكونه على وجه يصح واشترط العلاقة

يصح أنه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحث أورده في الأطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أي قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط بخارج مجاز لم تنصب معه قرينة فإن استعمله على هذا الوجه لا يصح إلا أن يدعى أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحقق فيه العلاقة اه (قوله ليخرج الغلط) ينبغي أن يراد به الخطأ قصدا كما قاله شيخ الإسلام فيما سبق وذلك لأن

أن الأصوليين لا يشترطون القرينة الخ فيرده ما ذكره صاحب البحر المحيط في الأصول حيث قال لا بد للمجاز من قرينة تمنع من ارادة الحقيقة عقلا أو حسا أو عادة أو شرعا ثم قال ولا خلاف في أنه لا بد من القرينة فأنما اختلفوا هل القرينة داخلية في مفهوم المجاز وهو رأي البيهقيين أو شرط لصحته واعتباره وهو رأي الأصوليين اه فان الظاهر أن مراده بالقرينة في قوله ولا خلاف في أنه لا بد من القرينة هو القرينة المانعة لأنها المحدث عنها ثم رأيت المحقق المحلى ذكر في شرح تعريف ابن السبكي المجاز ما يوافق جواب هذا البعض حيث قال ومن زاد أي في تعريف المجاز كالبيهقيين مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له أو لا مشى على أنه لا يصح أن يراد باللفظ الحقيقة والمجاز معا اه ورأيت العلامة ابن قاسم بحث فيه في آياته بما يوافق جوابنا ناقله عن تلويح السعد فقال لقائل أن يقول لا يلزم من اعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له أن لا يصح أن يراد باللفظ الحقيقة والمجاز معا لان الواجب في المجاز قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وحده وذلك لا ينافي ارادتهما معا كما تقدم عن التلويح اه فلهذا الجدل لا يقال ينشأ من هذا اشكال آخر لعدم الفرق عليه بين المجاز والكناية لصحة ارادة المعنى الحقيقي مع المجازي في المجاز عليه كالكنائية لانا نقول ارادة المعنى الحقيقي في الكناية على وجه التبعية كما تقدم وفي المجاز على وجه القصد بالذات كغير الحقيقي فاحفظه اه وقوله الخامس أي من الامور المهمة المشتمل عليها التهمة وقوله عقلا أي منعا عقليا كقرينة الرحمن على العرش استوى وقوله أو حسا أي منعا حسيا كما في رأيت أسدا في حال انك لم تر الاسد وقوله أو عادة أي منعا عاديا كما في أمطرت السماء نباتا وقوله أو شرعا أي منعا شرعيا كما في تزوج زيد أخته وقوله ثم قال أي صاحب البحر المحيط وقوله فان الظاهر ان مراده الخ فيه اننا اذا لم نبن على الظاهر وحملناه على المعينة فهمت منه المانعة بالاولى اذ يلزم من ثبوت شيء للاخص ثبوته للاعم فالرد حاصل على كل حال وقد يقال حمله على ذلك قصر للساقفة على أنه لو حمله على المعينة لكان كلامه ظاهرا البطلان فلا يستدل به وبه يعلم ان المراد بالظاهر المتعين وكل هذا مبني على أن مقابل الظاهر هو القرينة المعينة والظاهر ان مقابله هو القرينة مطلقة أي الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي أو غير الصارفة عن ارادته وعليه لا يحصل الرد من هذا الموضوع وان حصل على كل حال من صدر عبارته بناء على الظاهر من أنه يتكلم على اصطلاحه وقوله أو لا بتشديد الواو ظرف لوضع وقوله من هذا أي جوابنا وقوله عليه أي على جوابنا متعلق بصحة وقوله وفي المجاز عطف على في الكناية المتعلق بارادة وقوله على وجه القصد معطوف على وجه التبعية المتعلق بمحذوف خبر عن ارادة ففيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه خلف نعم ان قدر المبدأ خرج عن هذا الباب وكان من عطف الجمل (قوله فيكون فيه دفع لبحث أورده في الأطول) فقول الأطول إلا أن يدعى الخ المفيد ان هذا بعيد من كلامهم وانه مجرد دعوى لا يسلم اه شيخنا ولا يخفى ما فيه (قوله رحمه الله تعالى ليخرج الغلط والكنائية) ليس من تبطابا بالتفريع قبله بدليل

(ليخرج الغلط) من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) انما قيد بقوله مع قرينة عدم ارادته

الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما استعمال في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده فن أشار الى كتاب بهذا الفرس لاعتقاده أنه فرس انما استعمال الفرس في معناه لا في غيره وان أخطأ في اعتقاده أن المشار اليه فرس في الواقع ومن أشار الى كتاب بهذا أسد لاعتقاده أنه رجل شجاع فانما استعماله في معناه المجازي مع وجود العلة لاقفة فيكون مجازا وان أخطأ في اعتقاده وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداد به كذا في سم أو يقال الغلط باعتبار اللسان خارج بقاء المستعملة كما مر وقوله الخطأ قصدا أي بقصد استعمال اللفظ في غير ما وضع له مع علمه أنه مخطئ (قوله لتخرج الكناية) يعني بناء على أنها واسطة لاحقة لاستعمالها في غير ما وضعت له ولا مجاز لعدم منع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقي كذا في يس (قوله أي من الحقيقة والمجاز) قال في الاطول أي من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح اه (قوله وعرفي خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة أن الخاص وصف للعرفي بحال العرف وقس عليه قوله أو عرفي عام ولا حاجة الى تقييد العرفي بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لأنه اذا أطلق العرف والعرفي انصرف الى العام اه أطول (قوله يتعين ناقله) المراد بتعيينه أن يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النحاة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل وبعدم تعيينه أن لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النحاة وكتب أيضا قوله يتعين ناقله أي عن المعنى اللغوي ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يتعين ناقله ينبغي أن يقيد بغير الشرع بقرينة المقابلة اه حفيد وكتب أيضا قوله ناقله أي الذي نقله عن معناه الاول الى معناه الثاني وهذا موجود في كل منهما اذ في المجاز نقل لمناسبة اه سم (قوله لا يتعين ناقله) قال الحفيد لا ينبغي أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعا بتعيين الناس جميعا بل يكون عرفي طائفة فيكون مما يتعين ناقله وكأنهم أرادوا بذلك أنه لا يختص النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أي في لغوي وشرعي وعرفي وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ أفاد في الاطول أنه يصح أن تكون النسبة في الحقيقة أيضا

قوله والكناية وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله وانما قيد الخ (قوله لاحقيقة ولا مجاز) كذا في نسخ والصواب اسقاط قوله ولا مجاز هنا (قوله وتوجيه العبارة الخ) أي لانه كان الظاهر ان يقول عرفي خاص اه شيخنا لكن في حاشية الاشمونى على قول المتن وانسب اصدر جملة الخ مانصه بقى أنهم قالوا الوسمى بعامل ومعمولى كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقي معموله بحاله وانه لو سمي بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الأول وتبعه الثاني في اعرابه وسكنتوا فيها عامت عن بيان النسبة اليهما ولا يبعد أن ينسب الى الجزء الأول منهما كما في الجملة والمركب المزجي وقالوا الوسمى بعاطف ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حكى فانظر كيف النسبة اليه سم باختصار (قوله ولا حاجة الخ) أي فكان الأولى أن يقول عرفي خاص أو عرفي اه شيخنا (قوله وهذا موجود في كل منهما) لانه في النقل صار موضوعا لهذا المعنى في اصطلاح الناقل (قوله رحمه الله تعالى فان كان واضعها واضع اللغة) المراد بواضعها في هذا المقام من أحدث وضعها التحقيق لهذا

لتخرج (الكناية) لأنها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادة ما وضعت له (وكل منهما) أي من الحقيقة والمجاز (لغوي وشرعي وعرفي خاص) يتعين ناقله كالنحوي والصرفي وغير ذلك (أو) عرفي (عام) لا يتعين ناقله وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع اللغة فلغوية وان كان الشارح فشرعية وعلى هذا القياس وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح فان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي

باعتبار اصطلاح التخاطب كما أنه يجوز أن تكون في المجاز باعتبار الواضع فان الوضع معتبر في مفهوم المجاز باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضع له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له اه فأسد للسبع المخصوص حقيقة لغوية أى ان الواضع لها اللغة اذا لاحظنا في النسبة الواضع أو ان التخاطب بها باصطلاح اللغة اذا لاحظنا فيه اصطلاح التخاطب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوي أى ان مجازيته باعتبار اصطلاح اللغة اذا لاحظنا الاصطلاح أو أن الواضع معناها الحقيقي أهل اللغة اذا لاحظنا الواضع (قوله كأسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لأن المعنى متعين واللفظ مبهم دائر بين المعنيين فتدبر اه أطول وقوله نكر اللفظ أى أنى به في صورة النكرة والافكل كلمة أريد لفظها فهى معرفة بالعمية لكونها موضوعات لالفاظ معينة عند الشارح كذا في الفنى وفي الحفيد على المطول أن تنكبر اللفظ لعدم موجب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر الى كون المعنى معلوما لمن سمع اللفظ لاشتهاره في ضمن اللفظ اه (قوله للسبع) قال في الاطول أى حيوان يصيد (قوله وفعل للفظ والحدث) الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الامر والشان في اللغة فنقل في النحول لكامة المخصوصة لاشتغالها عليه فاذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه أعنى الحدث كان مجازا نحو يا وليس حقيقة لغوية في الحدث كما يتوهم من حال سائر الامثلة كذا في الحفيد على المطول والمختصر (قوله لذى الاربع) أى باعتبار خصوص كونه ذا أربع والافلو استعمالها في ذى الاربع باعتبار أنها من أفراد ما يدب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم لبقائها في الاستعمال على موضوعها كذا في سم وكتب أيضا قوله لذى الاربع أى المهود أى الجار والبغل والخيول اه أطول (قوله والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اه أطول ثم قال ويتجه عليه أى على المصنف أنه لوجه لتوسط المجاز بين قسمي التقسيم الأول له اه ومراده بالتقسيم الاول للمجاز تقسيمه الى

عام أو خاص (كأسد للسبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فانه حقيقة لغوية في السبع مجاز لغوي في الشجاع (وصلاة للعبادة) المخصوصة (والدعاء) فانه حقيقة شرعية في العبادة ومجاز شرعى في الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص أعنى ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة (والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أعنى نحوية في اللفظ مجاز نحوي في الحدث (ودابة لذى الاربع والانسان) فانه حقيقة عرفية عامة في الاول مجاز عرفي عام في الثانى (والمجاز

المعنى لذلك ومن قررهما على هذا المعنى كما هو المراد في مقام تعريف الحقيقة والمجاز فتنبه (قوله كان مجازا نحويا) أى بمرتبين فنقل لفظ فعل من اللفظ الذى يدل على معنى في نفسه الخ الى تمام معناه لكون اللفظ بمنزلة العلة الصورية أو المادية أو الفاعلية للمعنى فالعلاقة السببية التنزيلية ثم نقل الى جزء ذلك المعنى وهو الحدث فان قدر الاستعمال في الوسط كان مجازا على مجاز (قوله وليس حقيقة لغوية في الحدث) أى من حيث خصوصه وان كان حقيقة لغوية فيه من حيث كونه مفردا من أفراد مطلق الامر والشان اه شيخنا (قوله كما يتوهم من حال سائر الامثلة) عبارة الحفيد على المختصر كما يترأى من الصلاة والدابة اه أى فان الدعاء وان كان مجازا شرعيا للصلاة حقيقة لغوية وكذلك الانسان فانه وان كان مجازا عرفيا عما حقيقة لغوية وفيه ان حقيقة الدابة لغة مادب على وجه الأرض لا خصوص الانسان فهو فرد من أفراد المعنى اللغوي فان استعملت فيه من حيث خصوصه كان مجازا لغويا والافهم حقيقة لغوية فلا فرق بين الدابة للانسان والفعل للحدث فتدبر (قوله أى المهود الخ) في التفسير الكبير ان الدابة في العرف للفرس خاصة وفي التلويح انها لذات القوائم الاربع وفي القاموس انها غلبت على ما يركب ويقع على المذكر اه عبد الحكيم (قوله مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا) الظاهر ان كلامه في المفرد خاصة بدليل قولهم لم يوجد في كلام القوم تسمية المجاز المركب الذى علاقته غير المشابهة بالمجاز المرسل وبدليل الفصل بهذا

مفرد ومركب (قوله مرسل) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل أرسل ورددين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقا أبلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع اليقينة اه أطول ويمكن دفعه بحمل المبالغة على الكملة (قوله ان كانت العلاقة) أى علاقته المقصودة أخذ مما يأتى (قوله والافاستعارة) الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين لئلا تقع في العنت اذا رأيت مجازا مرسلأطلق عليه الاستعارة اه فزرى (قوله وكثيرا ما) أى فى نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق أقبل وقوله تطلق الاستعارة لم يضم نائب فاعل تطلق مع سبق ذكره لانه سبق مراد به معناه والمراد هنا نفس اللفظ اه أطول (قوله اسم المشبه به) أى لفظه كما أشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فمراده بالاسم ما قابل المسمى لا ما قابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أى اطلاقها بمعنى المصدر دون اطلاقها بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أى اشتقاق المستعار منه والمستعار له والمستعار والمستعير (قوله كاليد فى النعمة والقدرة) قال فى الاطول بعد كلام قررر والحاصل أن اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية أو الصورية للقدرة وبهذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعم من الحقيقية والتنزيلية ولو جعلت اليد آلة لها لم يبعد اه وكتب أيضا قوله كاليد فى النعمة فى المطول يشترط أن يكون فى الكلام إشارة الى المنعم يقال اتسعت أيادى فلان عندى ولا يقال اتسعت اليد فى البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها قال فى الاطول وينبغى أن يكون هذا الاشتراط

التقسيم بين قسمى التقسيم الاول (قوله رحمه الله بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى) لوقال بين المنقول اليه والمنقول عنه لشمل صورة بناء المجاز على المجاز (قوله رحمه الله مستعار منه) أى وقعت استعارة اسمه واستعماله حال كونه مأخوذا منه لانه صاحب هذا الاسم أصالة وقوله ومستعار له أى وقع استعمال اسم المشبه به لاجله وهذا الجمل لتوضيح المعنى والاغته وله متعلقان بالمستعار لا بمحذوف حال وذلك لان العبرة فى التعدية باللفظ لا بالمعنى فلا يلزم موافقة اللفظ للمعنى فى التعدية (قوله بمنزلة لعله الفاعلية للنعمة) أى لكون اعطاء النعمة يحصل بها أو بمنزلة العلة الصورية كما يأتى عن المطول لان بها تظهر النعمة كما أن المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه (قوله وبمنزلة العلة المادية) وجهه ان اليد لما كانت محللا لظهور القدرة وآثارها كانت اليد كأهمادة القدرة لتوقف القدرة عليها مع كونها حالة فيها باعتبار آثارها لتوقف الصورة الحالية فى المادة عليها وهذا هو معنى قول الشارح لان أكثر ما يظهر الخ فى قوله تكون فى اليد باقية على حالها ولا حاجة لتأويلها بالباء خلافا للمحشى فتدبر (قوله أو الصورية) وجه كونها كالصورية أنه لما كانت أكثر الأفعال بها كان ظهور القدرة بها والمركب يظهر بصورة لانها الجزء الاخير منه فكأنها حينئذ صورة القدرة وهذا هو معنى قوله وبها تكون الأفعال الخ فنكون عطف على يظهر والجار والمجرور أعنى بها متعلق بتكون أى أكثر ما تكون الأفعال الدالة على القدرة بها فلا حاجة لزيادة المحشى غالبا ثم انه لا يصح ان تكون اليد بمنزلة العلة الفاعلية للقدرة اذا اليد ليست كالفاعلة للقدرة وانما هى كالفاعلة لآثارها وبهذا علم ما فى المحشى أفاده شيخنا مع زيادة من عبد الحكيم (قوله وبهذا علم أن علاقة السببية الخ) فى عبد الحكيم ان علاقة

المرسل ان كانت العلاقة المصححة (غير المشابهة) بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى (والافاستعارة) فعلى هذا الاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى لعلاقة المشابهة كأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) على فعل المتكلم أعنى (على استعمال اسم المشبه به فى المشبه) فعلى هذا يكون معنى المصدر ويصح منه الاشتقاق (فهما) أى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار) لانه بمنزلة اللباس الذى استعير من أحد فالبس غيره (والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير المشابهة (كاليد) الموضوعه للجراحة المخصوصة اذا استعملت فى النعمة فيها

مبنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة لا على توقف كونه مجازا عليه والا لا انتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة في النعمة من غير إشارة إلى المنعم بها اه وفي الفري أن اشتراط ذلك لئلا يحل بانتقال الذهن من المزموم إلى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المخجل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا فيما سبق أن الأيدى حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه أنه لا احتياج إلى ذكر المنعم اه وفي ع ق أن هذا الاشتراط يرد بصحة أن يقال عندى الأيدى التي لا يقيم لها بالشكر اه (قوله لكونها بمنزلة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة لأن الفاعلية حقيقة هي الشخص اه سم قال في المطول وأيضا بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها وكتب أيضا قوله لكونها بمنزلة الخ أى في مدخلية الوجود (قوله إلى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لأن أكثر ما يظهر الخ) فاليد بمنزلة العلة الصورية للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لأنها الجزء الأخير منه وكتب أيضا ما نصه ما صدرية (قوله سلطان القدرة) أى سلاطتها وتأثيرها وقوله يكون في اليد أى باليد (قوله وبها تكون الأفعال) أى غالب بدليل قوله السابق أكثر اه سم (قوله اسم للبعير الذي يحمل المزايدة) عبارة غير اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذي يستقى عليه (قوله أى المزود الخ) موافق لتفسير صاحب المذهب والاساس وغيرهما فالحكم على الشارح بالسهم في هذا التفسير وأن الصواب تفسير المزايدة بظرف الماء الذي يستقى به على الدابة غير مسلم نعم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون الطعام كما في الحفيد والسيد فالمناسب هنا تفسير المزايدة بظرف الماء وتوقف سم في عدم اطلاق الراوية على المزود من حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التي هي الحيوان فان كانوا لا يكتفون هنا بمطلق المجاورة بل يقولون لابد أن يكون المعنى المجازى من شأنه أن يجاور بان يكون الحيوان معدا للجله اقتضى أن الحيوان لو كان معدا لنقل الزاد وحمله صح حينئذ أن يجوز بالراوية إلى وعاء الزاد

لكونها بمنزلة العلة الفاعلية
للنعم لان النعمة منها
تصدر وتصل إلى المقصود
بها (و) كاليد (في القدرة)
لان أكثر ما يظهر سلطان
القدرة يكون في اليد وبها
تكون الأفعال الدالة
على القدرة من البطش
والضرب والقطع والاخذ
وغير ذلك (والراوية) التي
هي في الاصل اسم للبعير
الذي يحمل المزايدة اذا
استعملت (في المزايدة)
أى المزود الذي يجعل
فيه الزاد أى الطعام المتخذ

العلة الفاعلية يعنى الحقيقة داخلية في السببية يعنى الحقيقة فتدبر (قوله مبنيا على عرف) أى للبلغاء في انتقاهم هنا من المعنى الحقيقي إلى المجازى ومخالفة عرفهم توجب التعقيد المعنوي كما تقدم بيانه في وتسكب عيناى الدموع لتجمد افهم موافق للفري فيما نقله عنه المحشى بعد ويعلم من هذا أن بيان الفري ضابط الخلل في الانتقال كما نقله عنه المحشى عند الكلام على البيت المذكور بالانتقال من ذلك الشيء إلى غيره فيه قصور ما لم تحمل فيه المغايرة على ما يشمل المغايرة من حيث استيفاء الشرط وعدمه ورد شيئا قول الفري لئلا يخل الخ بانه لا خلل مع وجود القرينة المانعة وفي هذا الرد نظر (قوله وفي ع ق) الخ عبارته قيل ان التجوز في اليد بمعنى النعمة يشترط فيه الإشارة إلى المنعم فيقال لزيد عندى ولا يقال في البلد يد وورد عليه أن الإشارة إلى المنعم ان كانت لكونه قرينة لم يختص ذكر المنعم بكونه قرينة وان كان لشيء آخر فلا وجه لمنع صحة أن يقال عندى الأيدى التي لا يقيم لها بالشكر من غير ذكر المنعم اه وقد يقال التي لا يقيم لها بالشكر فيه إشارة إلى المنعم اذ هو الذي يشكر (قوله نعم اطلاق الراوية عليه الخ) لعل الراوية اسم للبعير الذي يستقى عليه في حال الاستقاء فقط لا مطلقا متى كان معدا لذلك وعلى ذلك يظهر كل الظهور وجه الشرط المذكور (قوله اقتضى أن الحيوان الخ) فيه أنه لا اقتضاء اذ علم ان قالوا ذلك قالوا المعنى من شأنه أن يجاور من حيث معنى اسم مجاوره فالمرادة التي فيها

فابصر (قوله والعلاقة كون البعير حاملها) أى فالعلاقة المجاورة اه سم وعبرة
الاطول والعلاقة كون البعير حاملها فكأنه علة فاعلية لأن به تصل المزايدة الى المستقى اه
(قوله وبمنزلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيدي في بيان العلاقة ويحتمل أنه إشارة الى علاقة
أخرى هي السببية في الجملة والعلة المادية الاجزاء التي معها الشئ بالقوة كالخشب بالنسبة الى
السرير ولما كان البعير به تحصل المزايدة فكأنها معه بالقوة كان بمنزلة العلة المادية لها وليست
علة مادية حقيقة اذ ليس البعير جزءا من المزايدة اه سم بتصرف (قوله ولما أشار بالمثل) أل
جنسية (قوله أخذني التصريح بالبعير الآخر) فيه أن مما سياتي صريحا السببية وقد تقدمت
الإشارة اليها بالتمثيل باليد في النعمة والقدرة ويمكن دفعه بان المتقدم السببية التنزيلية والآتي
السببية الحقيقية أفاده في الأطول (قوله نوع من التسامح) لان المجاز هو اللفظ المسمى به
لا التسمية كما هو ظاهر عبارته لكن لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا تجوز في جعل
التسمية من المجاز (قوله والمعنى الخ) يمكن أن يوجه أيضا بخلاف المضاف أى من وجوه المجاز
المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح (قوله كالعين في الريشة) قال ابن كمال باشامة قضى
البلاغة أن يكون هذا من المجاز العقلي وأيده بقول البيضاوي في تفسير قوله تعالى ويقولون هو
أذن سمى بالجراحة لانه من قبل فرط سماعه صار جلته آلة السماع كما سمى الجاسوس عينا لذلك قال
فهمنا صريح في أنه نظير قوله فانما هي اقبال وادبار ومن لم يتنبه لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس (قوله
في الريشة) من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال اه أطول والتاء للبالغة اه فزرى
(قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر في المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية
أنه يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد
بدونهما بخلاف اليد فانها لا تجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الريشة فليس من
حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين اه وقوله فان
الانسان لا يوجد بدونهما) ان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد

للسفر والعلاقة كون
البعير حاملها وبمنزلة
العلة المادية ولما أشار
بالمثال الى بعض أنواع
العلاقات أخذني التصريح
بالبعير الآخر من أنواع
العلاقات فقال (ومنه)
أى من المرسل (تسمية
الشئ باسم جزئه) في هذه
العبارات نوع من التسامح
والمعنى أن في هذه التسمية
مجازا مرسلا وهو اللفظ
الموضوع لجزء الشئ
عند اطلاقه على نفس
ذلك الشئ (كالعين)
وهي الجراحة المخصوصة
(في الريشة) وهي الشخص
الرقيب والعين جزء منه
ويجب أن يكون الجزء
الذي يطلق على الكل

الماء من شأنها أن تجاور الراوية من حيث انها يستقي عليها أى انها تجاورها لأجل الاستقاء وذلك
قريب من قولهم في علاقة الجزئية لا بد من استلزام الجزء للكل ثم قالوا وأما اطلاق العين على الريشة
فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون المعنى اه وحينئذ
فكون الحيوان معدا لنقل الزاد لا تأثير له في تحقق الشرط فافهم (قوله لما كان البعير به تحصل
المزايدة) أى من حيث إيصالها الى المستقى وكذا قوله فكأنها معه بالقوة (قوله وأيده بقول
البيضاوي) لعل وجه التأييد أن قوله لأنه من قبل فرط سماعه صار جلته آلة السماع الخ يفيد أن
الاذن باقية على حقيقةها وأخبر بها عن الضمير اخبارا يفيد العينية فتجيب المبالغة بخلاف ما لو أريد
بالاذن الذات مجازا مرسلا فانه لا لمبالغة لا بحسب الظاهر وليس المجاز المرسل مبنيا على دعوى
العينية كما هو معلوم ولذا قيل في زيد عدل ان أبى عدل على مصدريته كان أبلغ وان أول باسم
الفاعل كان فيه مبالغة ضعيفة (قوله سمى) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بالجراحة)
أى باسمها وهو لفظ أذن (قوله لأنه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله من قبل) أى جهة
(قوله فرط) بفتح فسكون اسم مصدر فرط (قوله سماعه) أى استماعه (قوله فانما هي)

بالاستلزام الاستتباع لان عدم وجود الانسان بدونها يدل على أن كلا منهما ملزوم وأصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه في وجوده هذا خلاصة ما ذكره السيد وقوله فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان أى من حيث انه انسان وأما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الربيئة على العين ولذا يجوز الرخشري في قوله تعالى ثبت بدا أبى لهب أن يراد باليد النفس اه فترى وفي الاطول فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم في الجملة فواجه اشتراطهم في الجزء أن يكون ملزوما للكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغي أن يعلم أن مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه فهذا هو معنى اللزوم عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الاوشانه أن الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان أجابوا عنه بان مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمنع فوته اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانها مع انتفاها تسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثلا لأنه مع اعتباره جزءا جواز وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان اه مع بعض حذف وبحث الفترى في كون اللزوم بمعنى المتبوع بانه يستلزم أن يكون الانتقال في جميع أنواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى أن ادعاه على

أى الناقصة وأسند اليها الاقبال والادبار على وجه العناية اسنادا مجازيا فالتجوز في الاسناد لا في الطرف ثم لا يخفى أن نحو هذا مما لا يقول المصنف بان فيه مجازا عقليا (قوله كاطلاق الربيئة على العين) العبارة مقلوبة كما هو ظاهر (قوله أن يراد باليد النفس) أى لان كثرة أذيته كانت بيده اه شيخنا (قوله قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه) هو كون الجزء ملزوما والكل لازما وفيه أن هذا الجواب عين الاشكال فلم يفد شيئا وقديقال معناه أن العلاقة المعتبرة المسموع نوعها هي الجزئية بهذا الوجه فلم تسمع الا بوجه كون الجزء ملزوما والكل لازما فلو سمعت لا بهذا الوجه لا كتنفى باللزوم في الجملة في الجزئية أيضا لكنها لم تسمع فلم يكتف بذلك فحل الا كتفاء باللزوم في الجملة فيما سمع في نوعه ذلك ومحصله أن الا كتفاء باللزوم في الجملة ليس كليا اه شيخنا ولا يخفى أن هذا كالمبنى على فهم أن المعنى أنه يكفي في كل علاقة للزوم في الجملة وليس ذلك بمتعين اذ يجوز أن المعنى يكفي للزوم في الجملة فلا يضر كون بعض العلاقات فيه لزوم في الجملة على أن المعنى أنه لا يشترط للزوم البين بالمعنى الاخص وان كان بعض العلاقات لا بد فيه من شرط كذا فافهم (قوله فان قلت ما من جزء النخ) أى فلا حاجة لاشتراط أن يكون الجزء ملزوما للكل (قوله هذا مشكل النخ) أى ما استشكلته مشكل أى باق على اشكاله وجوابهم عنه غير نافع (قوله بان مبنى متعلق بأجوابوا (قوله لان العرف جعل النخ) تعليل لقوله مشكل اه شيخنا (قوله بانه يستلزم أن يكون الانتقال النخ) وجه الاستلزام أنه اذا اشترط في الجزء أن يكون ملزوما بهذا المعنى كان غيره كالحال والمجاور مثله اذا لفرق اه شيخنا وقال بعض المشايخ انظر من أين هذا الاستلزام اه وكل هذا ناشئ من فهم أن المعنى في كون اللزوم أى في خصوص هذه العلاقة بمعنى المتبوع وليس كذلك ألا ترى ما تقدم في القولة عن الاطول من قوله لكن ينبغي النخ فانه يفيد أن اللزوم عند علماء البيان لا في خصوص هذا المقام بمعنى المتبوع اذ اسم الإشارة في قوله فهذا النخ ليس راجعا

مما يكون له من بين
 الاجزاء مزيد اختصاص
 بالمعنى الذى قصد بالكل
 مثلاً لا يجوز اطلاق اليد
 أو الاصبع على الريشة
 (وعكسه) أى ومنه عكس
 المذكور يعنى تسمية
 الشئ باسم كـ (كالاصابع)
 المستعملة (فى الانامل)
 التى هى أجزاء من
 الاصابع فى قوله تعالى
 يجعلون أصابعهم فى آذانهم
 (وتسميته) أى ومنه
 تسمية الشئ (باسم سببه
 نحو رعيننا الغيث) أى
 النبات الذى سببه الغيث
 (أو) تسمية الشئ باسم
 سببه نحو أمطرت
 السماء نباتاً (أى غيثاً
 لكون النبات مسبباً
 عنه وأورد فى الايضاح فى
 أمثلة تسمية السبب باسم
 المسبب قولهم فلان أكل
 الدم أى الدية المسببة عن
 الدم وهو سهو بل هو
 من تسمية المسبب باسم
 السبب (أو ما كان عليه)
 أى تسمية الشئ باسم الشئ
 الذى كان هو عليه فى
 الزمان الماضى لكنه
 ليس عليه الآن (نحو
 قوله تعالى وآتوا اليتامى
 أموالهم) أى الذين كانوا
 يتامى قبل ذلك اذ لا يتم
 بعد البلوغ (أو) تسمية
 الشئ باسم (ما يؤول) ذلك
 الشئ (اليه) فى الزمان

تقدير رخصته تعسف محض لا يقول به المحققون (قوله مما يكون له من بين الخ) كالعين هنا وذلك
 لان العين هى المقصودة فى كون الرجل ريشة لان غيرهما من الاعضاء لا ينفى شيأ بدونها اه سم
 (قوله كالاصابع جمع أصبع) بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الباء
 ومن لغاتها أصبوع وجمعها أصابع كذا فى القاموس اه أطول (قوله فى الانامل) جمع أمثلة
 بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الميم وهى من الأصابع ما فيه الظفر
 كذا فى القاموس (قوله يجعلون أصابعهم فى آذانهم) اذ ما يجعل فى الاذن أمثلة السبابة هذا
 اذا أريد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه فى أذنه ففيه
 ذكر الاصابع الخمس وارادة أمثلة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع فى الاذن لئلا
 يسمع من الصواعق شيئاً اه أطول وكتب أيضاً مانصه قال بعض الافاضل لا يجاز هنا لان نسبة
 بعض الافعال الى ذى أجزاء ينقسم يكفي فيه تعلقه ببعض أجزائه كما يقال دخلت بلد فلان ودخلت
 ليلة فلان ومسحت بالمدىل وغير ذلك فلا يجوز فى ايقاع الجمل على الاصابع اه يس (قوله
 أو مسبه) لم يقل وعكسه تفننا ولذا ذكر الواو فى الاقسام نارة وذكر أو أخرى اه أطول
 (قوله وهو سهو) غاية ما وجه به أن المقصود بالتمثيل الأكل الذى هو مجاز عن سببه أعنى الاخذ
 ويرد عليه أن الاولى حينئذ تعرض لبيان ذلك لان هذا السبب غير متعين وترك التعرض لقوله
 أى الدية المسببة عن الدم فانه لا فائدة فى ذكره حينئذ كذا فى الحفيد وقال فى الأطول يمكن توجيهه
 كلامه بأنه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل ولا
 تنافى بينه وبين تفسيره لان المعلوم من وجهه قد يكون علة من وجه الأثرى أن الغاية مسببة عن ذى
 الغاية فاشار الى بيان مسببية الدية عن الدم يعنى أنها مسببة عنه لانه سببها فى الخارج (قوله ما كان
 عليه) أى عند الجمهور خلافاً لمن جعل وجود المسمى فيما مضى كافياً فى كون الاطلاق حقيقياً اه
 ع (قوله الذى كان هو عليه) أى على صفته أو على معنى من (قوله وآتوا اليتامى) اليتيم
 فى الانسان من لأب له ما لم يبلغ الحلم وفى البهائم ما فقد الام قبل استغنائه عنها اه أطول وفى الفزرى
 يقال يتم الصبي بالكسر يتم يتماو يتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما (قوله أى الذين كانوا يتامى
 قبل ذلك) اذ لا يؤتون أموالهم الا بعد البلوغ (قوله أو تسمية الشئ باسم ما يؤول ذلك الشئ اليه)
 أى يقينا أو ظناً لا احتمالاً وكتب أيضاً مانصه زاد بعضهم فى أنواع العلاقات اطلاق ما بالفعل على
 لكون الجزء متبوعاً للكل بل للتبوع كما هو قضية مقابلة للمعنى المتبرع عند المصنف فى المجاز وقضية
 قوله هو معنى المزوم والافعال هو معنى كونه ملازوماً له لكن ينبغى لك الوقوف فى هذا المحل على
 عبارة المطول التى ذكرها بعد قول المصنف أو آله نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين أى
 ذكر احسنوا على عبارة الفزرى وعبد الحكيم لتحيط بأطراف الكلام ان كنت لاترضى بالتقليد
 فانهم بينوا اللزوم فى جميع العلاقات (قوله وهى من الاصابع ما فيه الظفر) يقتضى أن ما ليس
 فيه الظفر لا يسمى أمثلة مع أن فى كلام الفقهاء خلافه حيث يقولون لو قطع أمثلة ابهام كان كذا الا
 أن يكون مجازاً فليحذر (قوله لأن هذا السبب غير متعين) أى لان لكل أسباباً كثيرة فسببيته
 خفية (قوله وقال فى الأطول يمكن توجيهه الخ) يرد عليه أيضاً أن الاولى حينئذ تعرض لبيان
 ذلك وترك قوله أى الدية الخ قاله بعض مشايخنا (قوله أى يقينا) كما فى قوله تعالى انك ميت
 وانهم ميتون (قوله أو ظناً) كقوله تعالى حكاية انى أراى أعصر خريراً (قوله لا احتمالاً)

ما بالقوة وربما عبر عنه بمجاز الاستعداد كاطلاق الخمر على العصور في الدين قبل أن يتخمر واطلاق

مساويا أو بمرجوحية كما في اطلاق الخمر على عبد المتوسط في الكرم أو على عبد البخل (قوله كاطلاق الخمر على العصور في الدين) هذا من أمثلة مجاز الأول فقد جعل هذا البعض علاقة الاستعداد أعم من علاقة الأول فيكون هذا المثال من أمثلتهما واطلاق الكاتب على العارف بالكتابة من مجاز الاستعداد فقط لكن قوله لأن المستعد للشيء قد لا يؤول إليه الخ فيفيد أن مجاز الأول عنده خاص بما يؤول قطعا ويدل على ذلك أن القصد بتقرير قوله فالعصور الخ بيان صورة لا تجري فيها علاقة الأول وتجرى فيها علاقة الاستعداد والعصور مما يؤول ظنا فلهذه مشاهاة لذلك وعلى كل حال فالظاهر أنه يقول ان علاقة الاستعداد أعم فتكون فيما يؤول قطعا وكان عليه أن يبين صورة بواقفه الخصم على أنه لا تجري فيها علاقة الأول كأن يقول فالعارف بالكتابة قد لا يؤول إلى الكتابة لكن ربما يدعى أن هذا مما يؤول ظنا فلوقال فعبد المتوسط في الكرم أو البخل قد لا يؤول إلى الحرية وفي الرسالة الفارسية ان علاقة الاستعداد هي كون الشيء بحيث يمكن أن يتصف بوصف ولم يتصف به بعد فيطلق عليه باعتبار هذا الاستعداد والامكان اسم المتصف به بالفعل اه قال منجم باشا في حاشيتها وأوردوا لذلك مثال المسكر اذا أطلق على الخمر التي أريقته اذ لا شك أن اطلاق المسكر عليها مجاز باعتبار علاقة القوة فحينئذ لا يكون ذلك عين علاقة الأول اذ لا يتصور للخمر المراقبة التي هي المسمى المجازي أن يتصف بالاسكار في الزمان اللاحق ويدل على ذلك ما ذكره القوم في وجه الضبط من أن المعنى المجازي الذي استعمل فيه اللفظ يجب أن لا يكون متصفا بالمعنى الحقيقي في حال اعتبار الحكم والا لكان حقيقة وهذا خلاف المفروض ثم انه اما أن يتصف به أي بالمعنى الحقيقي بالفعل في زمان سابق على زمان اعتبار الحكم فيكون مجازا باعتبار ما كان عليه أو في زمان لاحق به فيكون مجازا باعتبار ما يؤول إليه أو يتصف به بالقوة لا بالفعل فيكون مجازا باعتبار علاقة القوة والاستعداد كما في اطلاق المسكر على الخمر المراقبة فظهر أن بين العلاقين أعنى علاقة الأول وعلاقة القوة تغاير أو فرقا واضح لأن في الأول قد اعتبر الاتصاف بالفعل في زمان لاحق وفي الثاني قد اعتبر الاتصاف بالقوة دون الفعل ولم يعتبر الزمان أصلا اه وفي المطول وعبد الحكيم نقلا عن بعض المتأخرين أن اللفظ اذا أطلق على غير ما وضع له فاما أن يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق أو لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان أو باعتبار ما يؤول والمراد بكونه يتصف بذلك أنه يعتبر ويلاحظ فيه الاتصاف سواء حصل في الواقع أو لافان المتكلم يعتبر الاتصاف في الزمان الماضي والمستقبل سواء حصل في الواقع أولا فاندفع ما في التلويح من أن مجاز الأول لا يلزم فيه الاتصاف في الزمان المستقبلي كما في عصر خرا فأريقته في الحال وخرج بقولنا في زمان سابق أو لاحق ما لو اتصف في زمان الحكم فانه لا يكون مجازا بحسب الكون أو الأول بل حقيقة أو مجازا باعتبار آخر فانه اذا استعمل اللغوي لفظ الدابة في الفرس لكونه فردا لما يدب كان حقيقة واذا استعمل فيه بخصوصه كان مجازا باستعمال المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح من أنه لا يلزم من حصول المعنى الحقيقي للمجازي في زمان الحكم أن يكون حقيقة كما في لفظ الدابة اذا استعملها اللغوي في الفرس فانه مجاز باستعمال المطلق في المقيد مع حصول المعنى الحقيقي في زمان الحكم أو بالقوة في الاستعداد فجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي

كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهي غير علاقة ما يؤول على التحقيق لان المستعد للشيء قد لا يؤول اليه بان يكون مستعدا له وغيره فالعصير قد لا يؤول الى الخربة وان كان مستعدا لها لكن هذا يعكس على من شرط في مجاز الابلولة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال غاية أنه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجاز الابلولة ويسمى مجاز القابلية فان أراد بذلك فالتسمية اصطلاح ولا أثر له مع وجود أصل التجوز قاله البرماوى كذا في يس (قوله نحو انى أراى أعصر خرا) وقيل لا مجاز في الآية لان

أريقت اه فأفاد كلام الجميع فرق بين علاقة الأول وعلاقة الاستعداد هو أنه في الأولى يلاحظ فيها الاتصاف بالفعل في المستقبل وان لم يحصل وفي الثانية لا يلاحظ فيها ذلك بل يلاحظ فيها الاستعداد أى ان هذا الشيء فيه المعنى الذى تهيأ به هو ونحوه كذا لكن ما في الرسالة الفارسية أفاد أنه لا بد في الاستعداد من القطع بعدم الاتصاف في المستقبل كما في المثال المذكور وكلام المطول وعبد الحكيم محتمل ولا وجه لهذا الشرط فتنبه (قوله لأن المستعد للشيء قد لا يؤول اليه) لولا قوله بعد بان يكون الخ لجل على أن المعنى قد يقطع بانه لا يؤول اليه فيعكس على كل حال على أن العكس حاصل مطلقا كما ستعرفه فتنبه (قوله لكن هذا يعكس الخ) أى لأن من شرط ذلك في الابلولة مع عدم ذكره علاقة الاستعداد برده عليه اطلاق الكاتب على العارف بالكتابة والخبر على العبد مع أن ذلك مجاز لعلاقة الاستعداد وكلام هذا الشارط يفيد أنه ليس بمجاز لا شتراطه ذلك وعدم ذكره علاقة الاستعداد مع عدم دخوله في شيء من بقية العلاقات (قوله لا مطلق الاحتمال غاية الخ) أى أنه لو لم يشترط ذلك واكتفى بمطلق الاحتمال لم يعكس عليه ما ذكره لشمول علاقة الأول له غاية الامر أنه يكون الخلاف بينهما وبين من ذكر علاقة الاستعداد لفظيا بان يسميه أحدهما مجاز الأول والآخر مجاز الاستعداد مع اتفاق الفريقين على المجازية بخلافه على الاشتراط فان الشارط يلزمه أن ما هو مجاز عند من ذكر الاستعداد غير مجاز عنده هذا وفي رسالة المحشى البيانية بعد أن ذكر علاقة اعتبار ما شأنه أن يؤول اليه الشيء ظنا كقوله انى أراى أعصر خرا أو يقينا كقوله انك ميت وانهم ميتون مانصه وتسمى هذه العلاقة بالاول والاستعداد واطلاق ما بالفعل أى لفظ ما بالفعل على ما بالقوة ومنهم من جعل علاقة الاستعداد واطلاق ما بالفعل على ما بالقوة غير علاقة الأول لأن المستعد للشيء قد لا يؤول اليه بان يكون مستعدا له وغيره أقول أى على السوية والالم ينهض التعليل لجريانه في اعتبار المآل الظنى فلا يخرج عن علاقة الأول حينئذ وعلى هذا تجوز التجوز عند عدم القطع والظن لأن علاقة الأول وان لم تتحقق حينئذ خلفها علاقة الاستعداد فالنظر في علاقة الأول الى الابلولة قطعا أو ظنا وفي هذه الى الاستعداد اه وقوله لأن المستعد الخ مقصوده بالتعليل المذكور افادة صورة لا يجرى فيها علاقة الأول ويجرى فيها علاقة الاستعداد وهى صورة الاستواء وقوله قد لا يؤول مقابل هذه الصورة التى بينها بعد بانها ما كان الاحتمال فيها على السواء ما يؤول قطعا أو راجحا وقوله أى على السوية أى بخلاف الأول الظنى فانه وان كان قد لا يؤول إلا أن الأرجح الأول وظاهر كلامه أنه لا يكفي الاحتمال المرجوح في الاستعداد بل لا بد من استواء الحصول وعدمه أو القطع أو الظن وعلم منه أن علاقة الاستعداد أعم وقوله فلا يخرج أى الاستعداد وقوله حينئذ أى حين اذ لم نقيده بقولنا على السوية واذا لم يخرج لم تثبت المغايرة هذا وجميع ما تقدم لبيان ما فهمه المحشى من كلام البعض مسابقة له والا فالصواب أن يقال قوله

المستقبل (نحو انى أراى
أعصر خرا)

أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب اه يس (قوله أى عصيرا يؤل الى الخمر) كان عليه أن يقول أى عنباً يؤل الى الخمر لا حواج ما ذكره الى تكاف في نسبة العصر الى العصير كنسبة القتل الى القتل فانه لا يصح الابتكاف التزام أن الفعل يقارن بعلقه وصف المفعول بما يشتق منه كالمفعول المطلق والحق أن المفعول يتعلق به الفعل قبل وصفه بالمشتق ويترتب عليه صحة الاشتقاق وكتب أيضاً مانعه وقال في الأطول أى عنباً يؤل الى الخمر اذا المعصور ليس خراً هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوي وقال الشارح أى عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفاء اذا العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر الآن يؤل العصير بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه اه فالمعنى على هذا التأويل أستخرج بالعصر خراً أى عصيرا يؤل خراً كذا في السيد (قوله أو محله نحو فليدع ناديه) ويحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء امرأته المضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسأل القرية لانه لا يضر بالتمثيل اه فترى (قوله أى أهل ناديه) أى لينصروه مع انهم لا ينصرونه في ذلك اليوم (قوله والنادى المجلس) قال في الاطول النادى مجلس القوم نهاراً أو المجلس ماداموا فيه وفي التعبير عن أهل النادى به المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادى (قوله أى فى الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها اه أطول (قوله التى تحمل فيها الرحمة) المراد بها الاحسان والانعام وهو أمر اعتبارى اذ هو تعالى القدرة بإيجاد النعم وليس حالاً فى الجنة وانما الحال فيها أثره فى الرحمة تجوز على تجوز (قوله أو آله) فرق بين الآلة والسبب بان الآلة هى الواسطة بين

أى عصيرا يؤل الى الخمر
(أو) تسمية الشئ باسم
(محله نحو فليدع ناديه)
أى أهل ناديه الحال فيه
والنادى المجلس (أو)
تسمية الشئ باسم (حاله)
أى باسم ما يحمل فيه ذلك
الشئ (نحو وأما الذين
ابيضت وجوههم فى
رحمة الله أى فى الجنة)
التي تحمل فيها الرحمة
(أو) تسمية الشئ باسم
(آله) نحو واجعل لى
لسان صدق فى الآخرين

اطلاقاً بالمفعول على ما بالقوة أى سواء كان مما يؤل يقينا أو ظناً أو احتمالاً وقوله كاطلاق الخ أى وكاطلاق الميت على حى واطلاق الحر على عبد البغيل وقوله وهى غير علاقة ما يؤل الخ أى انهم مافهمومان متغايران للدليل المذكور وحينئذ فقد يكون التجوز بملاحظة علاقة الاستعداد دون ملاحظة علاقة الاول وان كانت موجودة فلا يغنى عنها عن علاقة الاستعداد بل تركها يفيد أن نوع هذه العلاقة غير مسموع وأن التجوز باعتبارها لا يصح مع أن ما جعل دليلاً على سماع علاقة الاول يصلح دليلاً على سماع علاقة الاستعداد فالذهاب الى احدهما دون الاخرى لا وجه له وقوله فالعصير الخ أى فلا استعداد فيه مقطوع به والاوّل مشكوك فدل ذلك على انهم مافهمومان متغايران فكلام هذا البعض وجيه إلا أن العصير مما يؤل ظناً فليس الاول فيه مشكوكاً وبيانه على ما سمعت تعلم ما فى قول المحشى لكن هذا يعكر الخ وما فيها نقلناه عنه من الرسالة فتفتن (قوله كان عليه الخ) أى وان كان المراد بالعصير العنب لا ما تحلب منه والا فلا يتأتى تصحيح نسبة العصر اليه بالتكاف المذكور فى القاموس عصر العنب بعصره فهو معصور وعصير وعصره استخرج مافيه وقال بعد ذلك وعصارته وعصاره وعصيره ما تحلب منه (قوله كالمفعول المطلق) فان يتعلق الفعل به يقارن وجوده (قوله والحق أن المفعول الخ) اذا عرفت أن العلة تقارن المفعول عرفت أن الحق خلاف ما ذكره ويخلق ما لا تعلمون (قوله أستخرج بالعصر خراً) أى عصيرا الخ أى اطلب الآن خروج العصير بسبب العصر ولا شك أن الخارج هو العصير لا العنب (قوله لانه لا يضر بالتمثيل) مرتبط بقوله ويحتمل الخ وانما انتفى الضرر لأن المثال يكفيه الاحتمال بخلاف الشاهد (قوله فى الرحمة تجوز على تجوز) لابد من تجوز آخر قبل ذلك اذ الرحمة رقة القلب لا الاحسان والانعام (قوله فرق بين الآلة والسبب بان الخ) اعترض هذا

الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة الذكركر لاسببه وكتب أيضا ما نصه قال في
الاطول ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة في السكناية أيضا ذلا لافرق بين السكناية والمجاز
عند المصنف الاباء متناع المعنى الحقيقي في المجاز دون السكناية (قوله أى ذكر احسنا) والتعبير
عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا تنقطع دلالة على خبره كلاتنقطع كلمات اللسان فان قلت لم
لا تجعل اللسان على حقيقة ما فيكون المعنى واجعل لى لسان صدق في الآخرين نافع على ونفع
اللسان بعده له انما هو بان تذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا بى
بخلاف الذكركر فان نسبته شاعت بى وبمحتمل أن يكون المراد واجعل لى كلاما صادقا باقيا في
الآخرين أى اجعل لسانى متككها بكلمات صادقة باقية في الآخرين بان لا تنسى ولا تنقطع ولا تعرف
اه أطول (قوله فى الآخرين) أى فى مجازية المثاليين الآخرين (قوله صرح به) أى
بمزيله (قوله فان قيل الخ) لاجابة للسؤال والجواب مع قوله فى المقدمة ولو لاعتقاد المخاطب
بعرف أو غيره اه حفيد وكانه نذ كبر لما سبق (قوله بل أكثرها لا يفيد اللزوم) أى فهم لانه
لا يتحقق الا فى نحو الكل مع جزئه والمزوم مع لازمه الذهبى (قوله بل تلاصق) أى تعلق وقوله
واتصال أى ارتباط (قوله وفى بعض الاحيان) تفسير (قوله أى قصد ان الاطلاق الخ) اشارة
الى أنه لا يكفى وجود المشابهة فى الواقع بدون أن يقصد أن الاطلاق بسببها بان يكون بسبب علاقة
أخرى غيرهما مع تحققها أيضا اه سم (قوله وان أريد أنه الخ) وينبنى على ذلك ما ذكره
فى الاطول حيث قال ولا يخفى أنك اذا قلت رأيت مشفرا زيد وقصدت الاستعارة وليس مشفرا
غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسل (قوله من اطلاق المقيد) وهو المشفر
الذى هو فى الاصل اسم لشفة البعير (قوله على المطلق) أى شفة الانسان لا بقيد كونها شفة
الانسان بل من حيث كونها مطلق شفة وأما لو قصد التقييد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا

الفرق بانه لا يظهر اذ يصدق على الآلة أن بها وجود الشيء كما يصدق على السبب أنه واسطة بين الفاعل
وفعله وقال شيخنا ان السبب معتبر فيه أن لا يكون واسطة كالغيث الذى هو سبب فى النبات فلا
يقال له واسطة أى عرفا والآلة معتبر فيها أن تكون واسطة فلا يصدق أحدهما على الآخر أو يقال
السبب معتبر فيه أنه يلزم من وجوده الوجود والآلة هى الواسطة التى لا يلزم من وجودها الوجود
فلا يصدق أحدهما على الآخر اه وقد ينظر فيه (قوله ولا يذهب عليك الخ) هذا خلاف ما
يتبادر من كلامهم (قوله لاجابة الى السؤال والجواب الخ) فى عبيد الحكيم قوله فان قلت
الخ يعنى أن اعتبار العلاقة انما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقى الى المعنى المجازى والانتقال
فرع اللزوم وأكثر هذه العلاقة لا تفيد اللزوم بالمعنى الذى مر فى المقدمة وهو أن يكون المعنى
الخارجى بحيث يلزم من حصول الموضوع له فى الذهن حصوله فى الذهن اما على الفور أو بعد
التأمل فى القرائن فما قيل انه لاجابة الى السؤال والجواب بعد ما مر فى المقدمة من أن الاعتبار اللزوم
الذهنى ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره على الفور أو بعد التأمل فى القرائن ليس بشئ اه
وحينئذ فحصل جواب الشارح انما يقوله هذا السائل صحيح لو كان اللزوم هنا أى فى هذا الفن
بمعنى امتناع الانفكاك فى الذهن أو الخارج وليس كذلك بل هو بمعنى التلاصق والاتصال
الذى ينتقل بسببه من أحدهما الى الآخر فى الجملة وفى بعض الاحيان وهو متحقق فى كل الخ

أى ذكر احسنا) واللسان
اسم آلة الذكر ولما كان
فى الاخيرين نوع خفاء
صرح به فى الكتاب
فان قيل قد ذكر فى
مقدمة هذا الفن أن مبنى
المجاز على الانتقال من
المزوم الى اللزوم وبعض
أنواع العلاقة بل أكثرها
لا يفيد اللزوم قلنا ليس
بمعنى اللزوم ههنا امتناع
الانفكاك فى الذهن أو
الخارج بل تلاصق
واتصال ينتقل بسببه من
أحدهما الى الآخر فى الجملة
وفى بعض الاحيان وهذا
متحقق فى كل أمرين
بينهما علاقة وارتباط
(والاستعارة) وهى مجاز
تكون علاقته المشابهة
أى قصد أن الاطلاق
بسبب المشابهة فاذا أطلق
المشفر على شفة الانسان
فان قصد تشبيهها بمشفر
الابل فى الغلط فهو
استعارة وان أريد أنه
من اطلاق المقيد على
المطلق

فيعتبر ابتداء مجاز على مجاز (قوله كاطلاق المرسن) بفتح الميم مع كسر السين وفتحها وربما يوهم كلامه أن اطلاق المرسن على الانف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون استعارة فالمرسن والمشفّر يجوز فيهما الأمران باعتبارين اهـ يس (قوله على الانف) أي أنف الانسان مثللا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب أيضا مانصه سواء كان موضع رسن أولا (قوله فاللفظ الواحد الخ) يعني أن اللفظ الواحد اذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وأن يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعدددهما اهـ فنرى (قوله الى المعنى الواحد) هو ههنا شفة الانسان وله اعتباران أحدهما خصوص كونه شفة الانسان والآخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار الثاني اهـ يس (قوله لتمييز عن التخيلية والممكنى عنها) لان معنى الحقيقية محققة المعنى فتخرج التخيلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمرة في النفس فلا تكون محققة المعنى اهـ أطول وقوله لانها عند المصنف أي كالسلف وأما السكاكى فانها عنده وان كانت لفظا الا أنها غير محققة المعنى لان معناها عنده أمر وهمي ثم قال في الأطول والاستعارة بالكناية داخله في الاستعارة الحقيقية عند السلف لانها اللفظ المستعار المضمرة في النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا) بأن يكون مدر كباحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدر كها بل بالعقل بحيث لا يصح للعقل نفيه في نفس الامر والحكم بطلانه فخرجت الامور الوهمية فان العقل ينفيها (قوله ويشار اليه الخ) تفسيري (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين وليس في العرب غيره أي بضم السين اهـ فنرى وكتب أيضا قوله كقوله لدى أسد الخ تمامه

* له لبد أظفاره لم تقم * قال في الأطول اللبد كعنب جمع لبدة وهي الشعر المتراكب بين كنف الاسد ويقال للأسد ذولبد وفي المثل هو أمتع من لبدة الاسد والتقليم مبالغة القلم بمعنى القطع

(قوله فيعتبر ابتداء مجاز على مجاز) تقدم لك الكلام على ما يتعلق بذلك أول الكتاب فتقطن (قوله على شيء واحد) هذا هو محط الجواب أي أفراد الشارح بالمعنى الواحد الشيء الواحد (قوله ولا شك الخ) أي فلا يصح قول الشارح بالنسبة الى المعنى الواحد (قوله لانها عند المصنف ليست لفظا الخ) أي والاستعارة الحقيقية لا تكون الالفاظ له معنى محقق فقوله فلا تكون محققة المعنى أي لعدم المعنى اذا المعنى انما يكون للفظ وكذا يقال فيما بعد وحينئذ فليس التقييد بالحقيقة للاحتراز عن الاستعارة المستعملة في أمر وهمي لأن هذا لا يقول به المصنف هذا وفي عبد الحكيم قوله لبدة يميز عن التخيلية لعدم تحقق معناها حسا وعقلا في المشبه سواء قلنا انها لفظ استعير لا مر وهي كما ذهب اليه السكاكى أو قلنا اثبات لازم المشبه به للمشبه ويقيز عن الممكنى عنها بناء على أنهم لا يطلقون الحقيقية الا على المصرح بها باعتبار أنها لا تكون الا صورة وهمية حتى نوهم منع الاشتراط على ما وهم اهـ (قوله والاستعارة بالكناية داخله في الاستعارة الحقيقية) هذا يحتاج الى أن القوم لا يميزون الاستعارة لا مر وهمي ثم ان كلامه يخالف ما مر عن عبد الحكيم (قوله جمع لبدة) أي بكسر اللام وسكون الباء خلافا لما يتوهم من قوله أولا كعنب فانه يوهم أن المفرد

كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مرسلا والاستعارة (قد تقييد بالحقيقة) لتمييز عن التخيلية والممكنى عنها (لتحقق معناها) أي ما عني بها واستعملت هي فيه (حسا أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل الى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية أو عقلية فالخس (كقوله

والمناسب أن تجعل المبالغة راجعة إلى النفي ولا يجعل النفي داخل على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما
أنا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف في حواشي الكشف فلان مقلوم الاظفار رأى
ضعيف وفي المصراع مبالغات جعلها ذا لبد فكأنه أسد اذ لا تكون للأسد الابددة وحصر اللبد
فيه كما يفيد تقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف اه (قوله شاكى) مقلوب شائك وقد تحذف
الهمزة بالكسبة فيقال شاك السلاح بضم الكاف (قوله أى نام السلاح) في القاموس شاك
السلاح بتشديد الكاف وشائك وشوكه وشاكى حديدته وفي الصحاح شاك السلاح اللابس
السلاح التام وشائك السلاح وشاكى حديدته فقوله الشارح شاكى السلاح أى نام السلاح
لا يوافق شيئا منهما اه أطول (قوله قذف باللحم) المناسب للتفريع بعده أن تكون الباء
للتعديدية أى ألقى اللحم فيه أى زيد في لحمه أى زاد الله أجزاء لحمه فكثرت لذا في حواشى سم على
الحفيد اعتراضا على استظهار الحفيد أن الباء سببية أى رعى إلى الوقائع بسبب كثرة لحمه (قوله على
جسامة) أى سمن (قوله ونباله) أى عظم وضخامة وغلظ (قوله وهو ملة الاسلام) من
إضافة الأعم إلى الأخص (قوله قال المصنف) أى فى الإيضاح (قوله فالاستعارة) أى مطلقا
لا التحقيقية فقط (قوله ما تضمنه الخ) أى ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضا قوله ما تضمنه
الخ أخذ منه أنه لا يصح تشبيه معناها بمعنى مجازى لأنه ليس ما وضع له وهو ظاهر ان لم يصح حقيقة
عرفية بالشهرة اه عى وهذا أولى من قول الأطول وقد أفاد هذا التعريف أن اللفظ لا يستعار
من المعنى المجازى وان كان مشهورا فيه اه (قوله فعلى هذا الخ) هذا تفريع على التعريف
وإشارة إلى إبطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه إطلاقا أو حلا بتحذف الاداة

لدى أسد شاكى السلاح
أى نام السلاح (مقذف*)
أى قذف به كثيرا إلى
الوقائع وقيل قذف باللحم
رمى به فصار له جسامة
ونباله فالأسد ههنا مستعار
للرجل الشجاع وهو أمر
متحقق حسا (وقوله) أى
والعقل كقوله (تعالى
اهدنا الصراط المستقيم
أى الدين الحق) وهو ملة
الاسلام وهذا أمر متحقق
عقلا قال المصنف فالاستعارة
ما تضمن تشبيه معناها بما
وضع له والمراد به معناها
عنى باللفظ واستعمل
اللفظ فيه فعلى هذا

على وزن عنبة ولو قال كسدر جمع لبد كسدره لسم (قوله وقد تحذف الهمزة بالكسبة) أى
تحذف هى وبدلها التى هى الياء فان أصل شايك بالياء شائك بالهمزة (قوله لا يوافق شيئا منهما)
أى لا اتفاقا على أنه بمعنى حاد لا تام لأن يكون المراد تمام باعتبار الكيف والصفة المخصوصة
فيرجع لحاد (قوله أى مطلقا لا التحقيقية فقط) فيه أنه تقدم له أن التحقيقية فى مقابلة تخيلية القوم
ومكنية المصنف وقول المصنف فالاستعارة ما تضمن الخ لا يشملها فاعلمه أراد بقوله أى مطلقا الخ
شمول التعريف التخيلية السكاكى فتدبر (قوله أخذ منه أنه لا يصح الخ) أى فلا يصح بناء المجاز
بالاستعارة على المجاز وهذا لا ينال صحة بناء المجاز المرسل على المجاز المرسل أو المجاز المرسل على
الاستعارة واستظهر الأمير فى رسالة البسملة أن المجاز المرسل كالاستعارة منها وجواز الحق
جوازه مطلقا (قوله وهذا أولى الخ) وجه الأولوية أن قول الأطول وان كان مشهورا فيه
يؤهم أن ذلك وان كان حقيقة عرفية (قوله إطلاقا) أى استعمالا لاسم المشبه به فى المشبه وقوله
أو حلا أى من غير استعمال اسم المشبه به فى المشبه نحو زيد أسد ذكر فى المطول فى آخر خاتمة التشبيه
مانصه بقى ههنا بحث وهو الفرق بين قولنا القينى أسد يرمى ولقيت فى الحمام أسدا وبين نحو قولنا
زيد أسدا وأسدى فى الأخبار عن زيد حيث يعد الأول استعارة والثانى تشبيها وتحقيق ذلك أنه اذا
أجرى فى الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شئ بمعناها فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون
المشبه مذكورا ولا مقدر كقولك لقيت فى الحمام أسدا أى رجلا شجاعا ولا خلاف أن هذا الاستعارة
لالتشبيه والثانى أن يكون المشبه مذكورا أو مقدرًا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه

أو في حكم الخبر تكبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح أنه يسمى تشبيها للاستعارة لأن اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام مصوغا لاثبات معناه لما أجرى معناه أو نفيه عنه فاذا قلت زيد أسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لذيد وهو ممنوع على الحقيقة فيحمل على أنه لا ثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لأن المشبه به انما جىء به لإفادة التشبيه بخلاف نحو لقيت أسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب أن يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشرح في أسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى أن الثاني أيضا عني نحوز زيد أسدا استعارة لا جرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رأيت زيدا أسدا ولقيت منه أسدا فلا يسمى استعارة بالاتفاق لأنه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له باستعماله فيه كإني لقيت أسدا ولا باثبات معناه كما في زيد أسدا على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها أيضا لأن الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكي فإنه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف أيضا لفظي اهـ وقوله بحث أي مسألة عويصة تستحق أن يبحث عنها وقوله بين قولنا لقيت أسدي ولقيت في الحمام أسدا لم يظهر وجه إيراد المثالين من الاستعارة وقوله حيث يعد الاول الخ مع أنه لا تقدير لأداة التشبيه فيهما والتشبيه مرادفيهما وقوله ذات قرينة دالة الخ احتراز عن نحوز زيد أسدا اذا أريد من أسد شجاع بطريق ذكر المزموم وإرادة اللزوم فإنه حينئذ مجاز مرسل لا تشبيه ولا استعارة وقوله أن لا يكون المشبه مذكورا أي على وجه نبى عن التشبيه فان قوله قد زرأ زراره على القمر استعارة كما سيجىء مع أن المشبه مذكور وقوله ولا مقدرا ليس المراد بالمقدر خلاف المذكور أي المحدثوف فان المحدثوف عندهم كالمذكور فهو داخل في قوله مذكور ابل المراد به أن لا يكون مرادامنويا أيضا فان الاستعارة المتفق عليهما ما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكلية بان لا يكون مذكور او لا محدوف او لاتمام الكلام ولا منويا مرادابان يكون اسم المشبه به مستعملا في معنى المشبه بحيث لو أقيم لفظ المشبه مقامه لاستقام الكلام إلا أنه تفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم إقامة اسم المشبه مقامه وبذلك يعرف كون اسم المشبه مرادا في التشبيه دون الاستعارة وقوله على أنه لا ثبات شبه الخ لأن الكلام في لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه وقوله فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير أي مستترا فيه مفروغا عنه ولا اشعار في اللفظ به وانما يعرف ذلك بعد التأمل بان اجراء حكمه على الاسد ليس الا باعتبار جعله أسدا وتشبيهه وادعاء دخوله فيه وقوله واذا افترقت الصورتان الخ حاصل الفرق بين قولنا زيد أسدا ولقيت أسدا ان معنى الاول ادعاء أن المشبه من جنس المشبه به ومن أفراد وفي الثاني دعوى كونه من جنسه مسامة مفروغا عنها حيث عبر عنه باسم المشبه به وأسند فعله اليه فالوجه أن الاختلاف مبنى على أنه هل يكفي في الاستعارة دعوى أن المشبه من جنس المشبه به أو هي عبارة

لا على قوله والمراد بمعناه ما عني من اللفظ حتى يتوهم ركاز كنه لدلالته على انه لو لا ارادة ذلك المراد لم يخرج ما ذكر مع خروجه قطعا على كل حال كذا في الفهرى (قوله يخرج من نفس براح) ويخرج أيضا نحو رأيت به أسدا فانه ليس استعارة ولا تشبيها بل هو تجريد وسيأتى الكلام عليه اه يس (قوله وان تضمن تشبيهه شئ به) أى لكن ذلك الشئ ليس معينابه (قوله وذلك) أى خروج ما ذكر (قوله لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه) قال فى الاطول فيه نظر لانه لا يتم فى اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيهه معناه بما وضع له لا يجب فيه أن يكون معناه غير الموضوع له

عن كون دعوى أنه من جنسه مفروغا عنها مسامحة والتعبير عنه باسم التشبيه به فعلى الاول زيد أسد استعارة وعلى الثانى تشبيه وقوله والخلاف لفظى راجع الخ يعنى ليس المراد بكونه لفظيا أنه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى تفسير اللفظ وان كان اختلافا فى المعنى فان فسر التشبيه بالدلالة على مشاركة أمر لآخر فى معنى بالكاف ونحوه والاستعارة باجراء اسم التشبيه به على المشبه سواء كان باستعماله فيه أو حمله عليه فنحو زيد أسد خارج عن التشبيه داخل فى الاستعارة وان لم يعتبر فى التشبيه قيد بالكاف ونحوه وخصص الاجراء فى الاستعارة باستعماله فيه كان داخلا فى التشبيه خارجا عن الاستعارة وقوله هذا أى الاختلاف فى كونه استعارة أو تشبيها وقوله وان لم يكن كذلك أى ان لم يكن اسم التشبيه به خبرا أو فى حكم الخبر ويكون المشبه والمشبه به مذكورين أو المشبه به مذكور والمشبه بمنويا كما يدل عليه سابق كلامه فلا يرد الاستعارة بالكناية لعدم ذكر المشبه به والاستعارة التصريحية لعدم ذكر المشبه ولانته وقوله على ما يدعى استعارته له أى على مشبه يدعى استعارة اسم التشبيه به له وقوله وانما التشبيه مكنون فى الضمير لأن فى نحو لقيت من زيد أسدا تجر يد أسد من زيد يجعل زيد أسدا بالغا غاية الحسن بحيث ينتزع منه أسدا آخر وهو مبنى على التشبيه المكنون فى الضمير المقروغ عنه بالكناية فيظهر ذلك التشبيه بعد التأمل فى التجريد المدلول عليه بمن أو الباء التجريديتين وقوله أيضا لفظى فان اعتبر فى التشبيه أن لا يكون على وجه التجريد فليس بتشبيه وان اعتبر فيه الدلالة على مشاركة أمر لآخر فى شئ مطلقا فتشبيه أفاد غالب ذلك عبد الحكيم (قوله لا على قوله والمراد الخ) الظاهر أنه تقر بعليه اذ لو لم يكن هذا مرادا بل كان المراد بالمعنى الاصلى كان التعريف باطلا اذ لا يصح تشبيه الشئ بنفسه فلا يعول عليه فى ادخال أو اخراج وكذا اذا كان المراد بمعناه معنى ملابس بالاسد وذلك المعنى الملابس للاسد هو زيد فانه ملابس له أى متصل به فانه يكون المثال داخلا خارجا اه شيخنا (قوله وسيأتى الكلام عليه) تقدم لك الكلام عليه قريبا (قوله فيه نظر الخ) محصل النظر أن كون اللفظ مستعملا فيما وضع له مشبه ذلك بما وضع له لا يقتضى تشبيه الشئ بنفسه دائما ألا ترى المشترك فانه اذا شبه بعض معانيه ببعض واستعمل فى المشبه صدق عليه أنه لفظ استعمل فى معناه الذى وضع له متضمنا تشبيهه بالمعنى الذى وضع له ضرورة وضعه لكل منهما ومع ذلك ليس فيه تشبيه الشئ بنفسه ومحصل الجواب أن المشترك اذا استعمل بتلك الخيثة لا يصدق عليه أنه لفظ استعمل الخ لانه موضوع باوضاع متعددة فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر فينتدخلك المشترك المذكور فى الاستعارة لصدق حدها

يخرج من تفسير الاستعارة
نحو زيد أسد ورأيت زيدا
أسدا ومررت بزيد أسد
مما يكون اللفظ مستعملا
فيما وضع له وان تضمن
تشبيهه شئ به وذلك لانه اذا
كان معناه عين المعنى
الموضوع له لم يصح له
معناه بالمعنى الموضوع له
لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه

للزوم تشبيه الشيء بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له اه قال يس ويمكن أن يجاب عن
النظر بان المشترك موضوعا وواضع متعدد فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عدا غير ما وضع له
من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعا له بوضع آخر (قوله على أن ما الخ) ترق أى فهو خارج
عن المقسم فلا يحتاج في اخراج ما ذكر الى كون التشبيه يقتضى المغايرة بين المعنى المراد وما وضع له
(قوله وفيه بحث) أى فيما قاله المصنف فى الايضاح وقد ضعف السيد هذا البحث بما تكفل برده
أرباب الحواشى فالوجه مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أى وجوبا كما يزعم القوم وقوله بل
فى معنى الشجاع أى بل يختار ويرجح أنه مستعمل فى معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز

عليه (قوله لازوم) تعليل ليجب وقوله لانه لا يلزم تعليل للاجب (قوله بما تكفل برده الخ)
منه ان منع الشارح المذكور بقوله لان سلم الخ مدفوع بثبوت الفرق بين رأيت أسدا وبين زيد
أسد بان معنى الاول رأيت رجلا شجاعا شبيها بالأسد فكونه شبيها بالأسد مفروغ منه والمقصود تعلق
الرؤية به ومعنى الثانى زيد كالأسد والمقصود منه تشبيه زيد بالأسد فالاول استعارة والثانى تشبيه
بليغ باتحاد المشبه بالمشبه به ورده عبد الحكيم بان هذا ممنوع عند الشارح لان أسدا عنده فى زيد
أسد مستعمل فى الفرد الادعائى المفروغ من تشبيهه بالأسد الحقيقى بقرينة الجمل وما الدليل على
كون المقصود منه التشبيه ليكون مستعملا فى المعنى الحقيقى اه وقال معاوية وهذا النزاع كله
من العجائب بعدما مر فى المطول فى خاتمة بحث التشبيه مما هو خلاصة كلام الشيخ فى الاسرار
والذوق والسوق شاهدان به فى الجهر وفى الاسرار فكفى به دليلا مدعيه الشيخ الصدوق وشاهداه
السوق والذوق فالحق اليوم مع السيد والقوم فبحث الشارح هنا فى ذلك المعنى ذهول منه عن
ذوق ذلك المعنى وعن نص الشيخ المذكور اه وقد تقدم قريبا نقل ما ذكره الشارح فى خاتمة
بحث التشبيه ولا يخفى على من عقله أن لاشبهة فى أنه لا يفتنى فى دفع كلام الشارح هنا شيئا ألا ترى أن
بيان كون زيد أسد تشبيها قد بنى فيه على تسليم كون المشبه هو زيد فسكوت الشارح عليه هناك
مسايرة وتأخير للبيان الى وقت آخر أما شهادة الذوق والسوق هنا على تسليم وجودها فن غلبة
الوهم لما شاع وذاع من أن ذلك تشبيه لاستعارة فتبصر ومنه أنه اذا كان أسد مستعملا فى معنى
رجل شجاع كالأسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالأسد وقد استعمل فيه لفظ المشبه به كما ذكره
الشارح وأريد برجل شجاع مفهومه كما هو الظاهر من استدلاله بتعلق الجار والمجرور به ومن
وقوعه محمولا ورده عليه أنه لا معنى لتشبيه المفهوم بالأسد بل انما يشبه الذات التى يصدق عليها مفهوم
الشجاع مما سوى الأسد ورده عبد الحكيم بان مراد الشارح برجل شجاع ذات تامه مشبهة
بالأسد يصدق عليها مفهوم الشجاع وسيجى بيان وجه تعلق الجار به ومنه أن قوله وبديل على ما
ذكرنا الخ غير مسلم لأن استعمال الأسد فى معناه الحقيقى لا ينافى تعلق الجار به اذا لوحظ مع ذلك
المعنى على سبيل التبعية ما هو لازم له ومفهوم منه فى الجملة من الجراءة والصولة واذا جعل الأسد
استعارة عن رجل شجاع لم يرد به كما مر أنه مستعار لمفهوم رجل شجاع حتى يظهر تعلق الجار به
بل أريد به استعارته لذات صدق عليها ذلك المفهوم فتكون الجراءة والصولة خارجة عما استعمل
لفظ الأسد فيه وكيف لا وجهة التشبيه فى هذه الاستعارة خارجة عن الطرفين كما لا يخفى فيحتاج على
هذا التقدير أيضا فى تعلق الجار به الى ملاحظة معنى الجراءة تبعها فليس فى تعلق الجار به دلالة على

على أن ما فى قولنا ما تضمن
عبارة عن المجاز بقرينة
تقسيم المجاز الى استعارة
وغيرها وأسد فى الامثلة
المذكورة ليس بمجاز
لكونه مستعملا فيما وضع
له وفيه بحث لانا لان سلم
أنه مستعمل فيما وضع له

أن يكون مستعملا في ما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام
لائبات شبه زيد بالاسد (قوله بل في معنى الشجاع فيكون مجازا) فان قلت المجاز مشروط
بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحل ههنا قرينة لا يقال لادلالة في
الحل على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وتقدير الاداة لانا نقول بل يكفي في القرينة ما هو الظاهر
ونسج الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم أنه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث
وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصلح تشبيه بالاسد فقطع ما مع أنه معتبر في الاستعارة بل الذات
المهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع
ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقى الكلام في أن قولك زيد اسد مسوق لاثبات
شبه زيد بالاسد أو لاثبات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه فقطع ولا
مجاز في الاسد وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد
زيد وان ادعاه السيد اه فزرى (قوله فيكون مجازا) لاستعماله في غير ما وضع له وقوله واستعارة
لان علاقته المشابهة وكتب أيضا قوله فيكون مجازا الخ ولا يقال فيه جمع بين الطرفين والمجاز
يجب فيه جمع المشبه لانا نقول المشبه رجل شجاع ولم يذكر وقد ذكر لفظ المشبه به مكانه وأخبر
بمعناه عن زيد وأما زيد فليس مشبها الا من حيث كونه من أفراد الرجل الشجاع وبذلك الحيثية
أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصا عين بهذا العلم فليس مشبها فالقول له الاسد رجل شجاع أى

بل في معنى الشجاع
فيكون مجازا واستعارة
كما في رأيت أسدا يرى
بقرينة جملة على زيد ولا
دليل لهم على أن هذا على
حذف أداة التشبيه وأن
التقدير زيد كاسد
واستدل لهم على ذلك بأنه
قد أوقع الاسد على زيد
ومعلوم أن الانسان
لا يكون أسدا فوجب
المصير الى التشبيه بحذف
أداته قصدا الى المبالغة
فاسد لان المصير الى ذلك
انما يجب اذا كان أسد
مستعملا في معناه الحقيقي
وأما اذا كان مجازا عن
الرجل الشجاع فعمله على
زيد صحيح

كونه استعارة بل لوجه دل على كونه حقيقة لكان أولى لأن فهم المعنى الذي يتعلق به الجار
على تقدير كونه حقيقة أظهر وانما وقع له ما وقع بناء على توهمه أنه اذا كان استعارة كان معنى
الجراءة دخلا في مفهومه وهو سهو ويؤيد ما ذكرنا أن أسدا في زيد أسد وفي زيد أسد في الشجاعة
مستعمل في معنى واحد وقد اختار أن الثاني تشبيه فالاول كذلك أيضا ورده عبد الحكيم بأنه اذا
استعمل الاسد في معناه الحقيقي ولو حظ معنى الصولة تبع باعتبار أنه لازم اشتهر به كان تعلق على
مقصود اتباعا واذا استعمل في ذات موصوفة بالجراءة كان الوصف ملحوظا قصدا ويكون تعلق
على ملحوظا قصدا أيضا ولا شك أن مقصود الشاعر اثبات جراته على نفسه وهذا لا ينافي كون
وصف المشبه خارجا عن الطرفين فان المشبه ذات موصوفة به لا الذات مع الوصف فتدبر وانصف
وبان قوله قدس سره ويؤيد ما ذكرنا الخ برده عليه أن ذكر وجه التشبيه في الثاني مانع من الحل
على الاستعارة كما صرح به الشارح بخلاف الاول فلان سلم أن لفظ أسد في كليهما مستعمل في
معنى واحد (قوله رحمه الله بل في معنى الشجاع) أى في ذات ما سوى الاسد يصدق عليها مفهوم
الشجاع اذ لو استعمل في مفهوم الشجاع لم يكن استعارة اذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالاسد بل مجازا
مرسلا اه عبد الحكيم (قوله بان يكون سوق الكلام الخ) أى بان يسوقه المتكلم لذلك
(قوله لانا نقول الخ) محصله أن المراد القرينة المانعة من ارادة المعنى الحقيقي مع بقاء التركيب
على ظاهره فهي موجبة لأحداثا وبالات منها الاستعارة مجوزة لخصوص الاستعارة (قوله مع أنه
معتبر) أى مع أن التشبيه معتبر (قوله فكان الوصف) بتشديد النون (قوله بقى الكلام
الخ) ليس اعتراضا على الشارح كما لا يخفى (قوله رحمه الله فيكون مجازا واستعارة) أى
لأنه استعمل لفظ المشبه به في المشبه وهو الرجل الشجاع مثلا فيكون تشبيها مفروغا منه مسامحا

ذات معروضة للشجاعة قال في المطول وتحقيق ذلك أنا إذا قلنا في نحو رأيت أسدا يرى أن أسدا
استعارة فلان في أنه استعارة عن زيد إذا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وإنما نفي أنه استعارة عن
شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد أسدا أصله زيد رجل شجاع كالأسد فذنا المشبه واستعملنا
المشبه به في معناه فيكون استعارة (قوله ويدل على ما ذكرنا الخ) اعترضه السيد بأنه كما يجوز
التعلق بالأسد المستعمل في معناه المجازي باعتبار وصفه أعني الشجاعة يجوز تعلقه بالأسد
المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار لازمه المشهور أعني الشجاعة والجواب من وجهين الأول أنه
وان صح أن يجعل الأسد المستعمل في معناه الحقيقي عاملا باعتبار ملاحظة معنى الشجاعة معه كما أن
عمل الأسد المستعمل في معناه المجازي بهذا الاعتبار لأن الأنسب الثاني لما يلزم على الأول من
كون المعمولات كالجار والمجرور في البيت قيودا للمشبه به مع أنها ليست قيودا له بل للمشبه

والمقصود الحكم بالاتحاد كما أنه في رأيت أسدا يرى تشبيه الرجل الشجاع بالأسد مفروغ منه والمقصود
إيقاع الرؤية عليه فحصل المبالغة في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فردا ادعائيا
له وفي زيد يحمل الرجل الشجاع المفعول فردا من الأسد عليه فاندفع ما قيل أنه لا بد في الاستعارة
من المبالغة ولا مبالغة في قولنا زيد رجل شجاع كالأسد فان الحكم باتحاد زيد بالرجل الشجاع التشبيه
بالأسد يفيد تشبيه زيد بالأسد ولا مبالغة فيه فتدبر اه عبد الحكيم قال معاوية نعم هذه الاستعارة
هنا غير حسنة لما فيها من اشتمال رائحة التشبيه وأشعاره كما يأتي في فصل شرائط حسن الاستعارة
فالقول بتشبيه بليغ أولى من القول باستعارة غير حسنة كما يأتي فيه أيضا (قوله وتحقيق ذلك)
أي تحقيقه أن أسدا استعارة كما في رأيت أسدا واثبات التسوية بينهما اه عبد الحكيم (قوله
أنه استعارة عن زيد) أي عن ذات مخصوصة من زيد أو عمرو أو رجلا أو امرأة إذا ملازمة بين
الأسد والذات المخصوصة وان اعتبر وصف الشجاعة فيها إذا العلاقة انما هي بين الأسد والذات
الموصوفة بالشجاعة أي ذات كانت لا الذات المخصوصة وانما يقع عليها في الخارج اه عبد الحكيم
(قوله ولا دلالة عليه الخ) إذا انتقل انما هو من الأسد إلى الشجاعة التي هي أخص أوصافه
ومنها إلى معروضة ولا انتقال منه إلى خصوصية الذات اه عبد الحكيم وفي الفري ما نصه قوله
إذا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه أي لا ملازمة بين زيد وأسدا ولا دلالة للأسد عليه في المثال المذكور
أعني رأيت أسدا يرى ونظائره مثل رأيت أسدا في الحمام إذا دلالة للقرينة على خصوصية زيد
فاندفع ما توهم من أن الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملازمة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على
المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقرائن وهذا المعنى مما يمكن أن يوجد بين
الأسد وخصوصية زيد فلا حاجة لقوله إذا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اه ويمكن أنه مراد عبد
الحكيم لا يقال المدار على القرينة المانعة ويجوز تأخر الدلالة على المعنى المجازي لأننا نقول الكلام
في العلاقة وهي معتبرة حالا ولم توجد إذا ملازمة بين زيد والأسد وان اعتبر القرينة المذكورة
فتدبر (قوله عن شخص موصوف بالشجاعة) سوى الأسد ليحقق التشبيه اه عبد الحكيم
(قوله زيد رجل شجاع) ذكر الرجل على سبيل التمثيل (قوله فيكون استعارة) تقدم بيانه
عن عبد الحكيم (قوله الآن الأنسب) التعليل بعديفيد أن أفعال التفضيل على غير بابه

ويدل على ما ذكرنا أن
المشبه به في مثل هذا المقام
كثيرا ما يتعلق به الجار
والمجرور كقوله

* أسد على وفي الحروب
نعامة *

أى مجترى صائل على
وكقوله * والطير أغربة
عليه * أى باكية وقد
استوفينا ذلك فى الشرح
واعلم أنهم قد اختلفوا فى
أن الاستعارة مجاز لغوى
أو عقلى فالجمهور على أنها
مجاز لغوى بمعنى أنها لفظ
استعمل فى غير ما وضع له
لعلاقة المشابهة (ودليل
أنها) أى الاستعارة (مجاز
لغوى كونها موضوعة
للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم
منهما) أى من المشبه
والمشبه به فأسد فى قولنا
رأيت أسدا يرى موضوع
للسبع المخصوص لا
للرجل الشجاع ولا لمعنى
أعم من السبع والرجل
كالحيوان المجترى مثلا
ليكون إطلاقه عليهما
حقيقة كإطلاق الحيوان
على الأسد والرجل وهذا
معلوم بالنقل عن أئمة
اللغة قطعا فإطلاقه على
الرجل الشجاع إطلاق
على غير ما وضع له مع
قربة مانعة عن إرادة
ما وضع له فيكون مجازا
لغويا وفى هذا الكلام
دلالة على أن لفظ العام
إذا أطلق على الخاص

الثانى أن معنى الشجاعة الذى التعلق باعتباره قيد للمشبه دون المشبه به وهذا يرجح كون اللفظ
مستعملا فى معناه المجازى حتى يكون استعارة دون المعنى الاصلى حتى يكون تشبيها لأن التعلق
بشيء باعتباره قيدا أقوى منه باعتبار ما ليس قيدا له اذا تقرر ذلك فقول الشارح كثير ما يتعلق به
الجار والمجرور أى الذى هو فى المعنى من قيود المشبه دون المشبه به فالمناسب أن يكون مستعملا
فى معناه المجازى ليكون القيد متعلقا بغيره فى المعنى والمراد كثير ما يتعلق به الجار والمجرور
باعتبار معنى الشجاعة الذى هو قيد للمشبه دون المشبه به فقصد الشارح أن التعلق على هذا الوجه
أولى والا لولية كافية فلا ينافى أنه يمكن التعلق بالأسد المستعمل فى معناه الحقيقى باعتبار معنى
الشجاعة التابع للمعنى الحقيقى (قوله وفى الحروب نعامة) أى خال عن الشجاعة اه سم وتامه
* فتضاء تنفر من صغير الصافر * والفتضاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صغير
الصافر أنه ينزعج من مجرد الصدى اه فنرى (قوله والطير أغربة عليه) بعض من بيت وهو
والطير أغربة عليه بأسرها * فتح السرات وسا كئنا لضاف

الفتح بالضم جمع فتضاء وهو اللين يقال عقاب فتضاء لأنها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا
لا يكون الامن اللين والسرات بفتح السين المهملة جبال بالين يكون فيها هذابل وغيره وبضم
السين المعجمة جبال بالشأم واصاف جبل طىء والمعنى ان كل الطيور من الحزن على المرنى مثل
الاغربة الباكية عليه اه فنرى (قوله أى باكية) اما من بكى الغراب ظهر الدابة جرحه أو
من بكى صاح لان الاغربة اذا سقط واحد منهم اجتمعت على شجرة تصيح عليه اه سم (قوله مجاز
لغوى) أى غير عقلى سواء كان عرفيا أو شرعيا أو لغويا اه حفيد (قوله وهذا) أى كونه
ليس موضوعا للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله وفى هذا الكلام دلالة الخ) حيث
قال ولا لاعم منهما اه سم وكتب أيضا مانصه قال فى الاطول وانما احتاج الى نفي كونه اعم منهما
فى اثبات كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا لاعم لصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة

(قوله الثانى أن معنى الشجاعة الخ) هذا مغاير له كما لا يخفى (قوله فقصد الشارح أن التعلق الخ)
لا يخفى أن الوجه الاول يعنى فى المثالين المذكورين أن التعلق على وجه الاستعارة (قوله من مجرد
الصدى) أى فهو ينزعج من مجرد سماعه مماثل صوت من تكلم وهو الصداء (قوله فتح السرات)
بدل من الطير وانما خصها وما عطف عليها المزبد تأثرها بقدم المرنى لشدة احتياجها الى احسانه
لكونها اذا انحطت من تلك الجبال لطاب القوت كسرت جناحها أو شق عليها وقد كان من جملة
احسانه رفع الطعام الى الوحش والطير فوق رؤس الجبال وهذا دليل على شدة كرمه (قوله أما
من بكى الغراب ظهر الدابة جرحه) فالمعنى على هذا باكية أى جارحة وجوهها الحزن على المرنى
اه شيخنا أو المعنى أنها جارحة ظهور الدواب لأجل الاكل منها من شدة جوعها الذى حصل لها
بفقد المرنى (قوله اذا سقط واحد منهم) المناسب واحد منها لأنها غير عاقلة قاله بعض المشايخ
والجواب أنه لما وقع منها ما يقع من العاقل عبر عنها بالعاقل (قوله قال فى الاطول الخ) عبارة
المطول وهذا الكلام صريح فى أنه اذا أطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا أو رأيت رجلا فقلت انسان
أو رجلا لم يستعمل الا فى ما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل أكرمت

بأن يطلق العام بعمومه ويقع على الخاص بمعونة القرينة من غير أن يستعمل في الخاص كما إذا قلت رأيت انسانا فيما إذا أردت زيدا ولم ترد بالانسان المفهومه فان العام حينئذ يستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشتبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز واعترض عليه بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على أن اعتراضه مما يوجب منه لان الدلالة المعتبرة في المجاز تشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز أن لا يكون نعم ما فعلت مجازا في مقابلة من قال أكرمت زيدا بان يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيمة للعام المستعمل بعمومه لزم أن لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذ لا يوجد في عام قرينة

زيدا وأطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث يشبهه على كثير من المصلين حتى يتوهمون أنه مجاز باعتبار ذكر العام واردة الخاص ويعترضون أيضا بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه ومنشؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه اه وقوله وهذا الكلام صريح أي والا فلا وجه لنفي كونه موضوعا لاعم في اثبات كونه مجازا وقوله باعتبار عموميه أي باعتبار كونه فردا من أفراد العام اه عبد الحكيم وقوله وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وأطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع اه فزرى (قوله بان يطلق العام بعمومه) أي باعتبار عموم هذا العام وقوله من غير أن يستعمل في الخاص أي بخصوصه والا فهو مستعمل في الخاص من حيث شمول العام له قاله بعض المناجج وقال شيخنا كلام الاطول هذا هو معنى قول الشارح اذا أطلق العام لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عموميه اذ معنى اطلاق اللفظ على الخاص باعتبار عموميه استعماله في القدر المشترك لأن استعماله في الخاص باعتبار العموم هو الاستعمال في العام من حيث العموم وفهم الخاص حينئذ من غير استعمال فيه بواسطة القرينة كفهم اللازم بواسطة القرينة في التكنية على القول بأنها حقيقة اه ولا يحتل كلام الاطول أن العام باق على عموميه وأن الخاص في ارادة المتكلم هو الحكم فهو في قصده متعلق بالخاص بالقرينة نظير ما قالوه في قام القوم الازيد من أن اللفظ عام والحكم متعلق بما عدا زيدا (قوله فيما إذا أردت زيدا) أي أردت افهامه للمخاطب من غير استعمال فيه لكن الذي في الاطول فيما إذا رأيت زيدا (قوله ولم ترد بالانسان المفهومه) أي لم ترد استعمال لفظ الانسان الا في مفهومه (قوله تشمل الدلالة بمعونة القرينة) لأنه لا يشترط فيه اللزوم البين بالمعنى الاخص والعام قد يدل على الخاص بمعونة القرينة (قوله وفيه بحث) أي فيما أفاده كلام المصنف من أن استعمال العام في بعض أفراده يجوز أن يكون حقيقة بحث الخ فهذا رجوع لاصل الكلام قال بعض المشايخ لا يخفى جواب هذا البحث على الفطن اه والجواب أن هذا التجويز لا يستلزم ما ذكر كما لا يستلزم تجويز تجويز تقدير المضاف في نحو رأيت أسدا يرى أنه لا مجاز فيه أبدا فاعتبار ان العام على عموميه وان القرينة لا يباعه في الخارج على زيد لا لصرفه عن الموضوع له فيه نوع تكلف كتقدير المضاف فافهم

صارفة عن الموضوع له اذ كل ما نظنه قرينة صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة صارفة اهـ (قوله لا باعتبار خصوصه) يفيد أنه اذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اهـ سم ونظير العام أي السكلى اذا أطلق على الخاص أي الجزئى من حيث خصوصه العام الذى أريد به الخصوص فهو مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم أريد بالناس الاول نعم ابن مسعود الأشجعي والثاني أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عمومه) أي القدر الذى فيه يعمله وغيره وهل ذلك شرط حين الاطلاق أو الشرط انما هو اطلاقه من غير ملاحظة خصوص اهـ يس (قوله مجاز عقلى) لا بمعنى اسناد الفعل أو معناه الى ملابس له غير ما هو له بتأول بل بمعنى ان التصرف فى أمر عقلى لا لغوى وهذا النفي أى لا لغوى مدار النزاع والا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا لغويا وكونه مجازا عقليا فتارة أطلق عليها المجاز اللغوى وتارة المجاز العقلى لا لالتباس حقيقة الأمر عليه فانه مما لا يتوهم فى شأنه ذلك بل للتنبيه على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلى اهـ أطول وقال بعضهم الخلف لفظى لان الادعاء الذى بنى عليه أنها مجاز عقلى لا ينكره من يقول انها لغوى وكون اللفظ مستعملا فى الغير فى نفس الأمر لا ينكره من يجعلها مجازا عقليا وانما النزاع فى أنها هل تسمى عقليا

(قوله اذ كل ما نظنه قرينة صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع الخ) أى قرينة مقيدة قال شيخنا يمكن منع هذا اذ ليس كل قرينة صالحة للتقييد لان التقييد فى الاصطلاح لا يكون الا بالشرط أو الظرف أو الوصف أو نحو ذلك وأما نحو القرينة الحالية مثلا من كل ما لا يصلح للتقييد يحمل على الصرف لا على التقييد اهـ وفيه نظر (قوله ونظير العام أي السكلى الخ) أشار بهذا التفسير الى أن كلام الشارح فى العام عمومابديا كإنسان ورجل لا العام الاصولى أى العام عموما شموليا كالقوم والناس والحاصل أن الشارح تكلم على العام عموما بديا والذى تكلم عليه المحشى هو العام الاصولى الذى أريد به الخصوص وهو مجاز باتفاق بخلاف العام عموما بديا فان فيه خلافا التفصيل الذى قاله الشارح ومقابلته مذهب الاقدمين انه حقيقة مطلقة وأما العام الخصوص فلم يتكلم عليه الشارح ولا المحشى وحاصل الكلام عليه انه حقيقة لاستعماله فيما وضع له وهو جملة الافراد وان لم يعمها الحكم على ما اختاره ابن السبكي تبعا لوالده فى الفرق بينه وبين العام الذى أريد به الخصوص من أن الأول مراد عمومته تناولا لاحكاما كقيام القوم الازيد والثانى لم يرد عمومته تناولا لاحكاما كفى الآية التى ذكرها المحشى والاكثر على انه مجاز لاستعماله فى بعض ما وضع له أولا كما بسط ذلك فى الاصول وعليه فيتعد العام الخصوص والعام الذى أريد به الخصوص أفاده فى الرسالة البيانية (قوله وهل ذلك شرط الخ) المتبادر من اضراب الشارح هو الأول واستظهر شيخنا وغيره الثانى (قوله لا بمعنى اسناد الفعل الخ) فيه رد على من ذهب الى أنه مجاز حكيمى وادعى أن المراد بالاسند هو الاسناد الحقيقى وما نسب اليه ليس منسوباً اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل الشجاع بعلاقة المشابهة والقرينة قرينة التجوز فى النسبة ولا يخفى كونه تكلفا باردا قوله والا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء سيأتى عن عبد الحكيم ان الادعاء يختلف على القولين (قوله بل فيه احتمال عقلى) لعل صوابه اعتمال بالعين وما فى الأطول أى من

لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا أو انسانا أو حيوانا بل هو حقيقة اذ لم يستعمل اللفظ الا فى معناه الموضوع له (وقيل انها) أى الاستعارة (مجاز عقلى

بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي لأنها (١٨٠) لما لم تطلق على المشبه الابداع (دخوله) أى دخول

المشبه (في جنس المشبه به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد (كان استعمالها) أى الاستعارة في المشبه استعمالا (فيها وضعت له) وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الابداع (دخوله في جنس المشبه به لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة اذ لمبالغه في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا وأراد زيدا أنه جعله أسدا كما لا يقال لمن سمي ولده أسدا أنه جعله أسدا اذ لا يقال جعله أميرا الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء

نظرا للاول ولغويا نظرا للثاني فالخلف في اللفظ اه وما في الأطول هو الأظهر فتأمل (قوله بمعنى أن التصرف في أمر عقلي) أشار بهذا البيان الى أن المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام اه فنرى (قوله ان التصرف) أى وهو الادعاء المذكور اه سم (قوله في أمر عقلي) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد حقيقة اه يس (قوله بان جعل الباء سببية اه سم (قوله استعمالا) حمل الشارح كان على الناقصة لکن الأقرب الى القواعد النحوية تقديره متعلق خبرها الجار والمجرور كأننا أو نحوه ويصح أن تكون نامة فالظرف لغوي متعلق بقول المصنف استعمالها (قوله كذلك) أى مطلقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان مجرد نقل الاسم) أى بدون الادعاء المذكور وكتب أيضا قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة الخ فيه أن عدم الادعاء المذكور لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه الا مجرد النقل حتى يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الاسم في الاستعارة بواسطة المشابهة وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفري نعم يلزم أن تكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح لارعاية لمعنى الاستعارة اه (قوله لكانت الاعلام الخ) قد يفرق بان لاوضع في الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة (قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) فيه ان أبلغيتها مجرد أنها بمنزلة دعوى الشئ بينة كافي سائر المجازات على ما سيأتي وللادعاء دليل آخر وهو أنه لو لم يمتنع استعارة العلم اه أطول (قوله المجرد) أى عن الادعاء (قوله عاريا عن معناه) أى الاصلى (قوله انه جعله أسدا) لان معنى جعله أسدا

الخلافا معنوي هو الاظهر كما يفيد رد المصنف دليل القول الاول (قوله فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة) وبدل على أن المجازى العقلي هو الكلمة قول المصنف والشارح ودليل بل انها أى الاستعارة مجاز عقلي اذ الاستعارة اسم للكلمة (قوله هو الاسناد أو الكلام) اشارة للخلاف في المجاز العقلي فقبل انه الاسناد وقيل انه الكلام المشتق عليه اه شيخنا (قوله الباء سببية) أى لان الادعاء المذكور سببه تأويل المشبه به بوصف كلى حتى يكون له فردان متعارف وغیره كما سيأتى (قوله فيه أن عدم الادعاء الخ) على انه يلزم الشارح بمقتضى كلامه هذا ان يقول بمجازية الاعلام المنقولة فان سائر المجازات ليس فيها الادعاء المذكور لعدم التشبيه فافهم (قوله بواسطة المشابهة) أى ومع نصب القرينة (قوله ولا كذلك الاعلام المنقولة) اذ قد تكون المناسبة فيها غير المشابهة ولا يقال يخص كلامه بالاعلام المنقولة التى المناسبة فيها المشابهة لانه لا قرينة فيها (قوله نعم يلزم الخ) أى لوجود العلاقة فى الكل أى مع القرينة (قوله لارعاية لمعنى الاستعارة) مقتضاه انما لو قلنا بالادعاء لكان الفرق رعاية لمعنى الاستعارة ووجهه انما لو قلنا بالادعاء قوى جانب المشبه فيمكن من أن يستعير لباس المشبه به فلذلك سمي بالاستعارة بخلاف المجاز المرسل لما لم يكن فيه ادعاء لم يتمكن من أن يستعير لباس المعنى المنقول عنه فلم يسم استعارة اه شيخنا (قوله رحمه الله كان الاسد مستعملا فيما وضع له) ويكون سرية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرية الحكم الى أفراد الحقيقة والقرينة قرينة على نقل معنى الاسد

جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي (ولهذا) أى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء

دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قوله قامت تظلالني) أي توقع الظل على (من الشمس * نفس أعز على من نفسى قامت تظلالني ومن عجب * شمس) أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء (تظلالني من الشمس) فلولا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجعله شمساً على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب في أن يظلل إنسان حسن الوجه إنساناً آخر (والني عنه) أي ولهذا صح النهي عن التعجب (في قوله لا تعجبوا) (١٨١) من بلي غلالته *) هي شعار يلبس تحت

الثوب وتحت الدرع أيضاً (فذر أزراره على القمر) تقول زرت القميص عليه أزره إذا شدت أزراره عليه فلولا أنه جعله قراً حقيقياً لما كان للنهي عن التعجب معنى لأن السكتان إنما يسمع إليه البلي بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة إنسان كالقمر في الحسن لا يقال القمر في البيت نيس باستعارة لأن المشبه مذكور وهو الضمير في غلالته وأزراره لا نأقول لأنسلم أن الذكور على هذا الوجه ينافي الاستعارة كما في قولنا سيف زيد في يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بان الادعاء) أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضروري بان أسداً

صبره أسداً وأثبت فيه صفة الأسدية (قوله في قوله) أي قول أبي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلاله اه مطول (قوله تظلالني) جملة حالية وقوله نفس فاعل قامت (قوله من نفسى) بالإضافة إلى ياء المتكلم أو بتدوير نفس واشباع كسرته أي من كل نفس وهو بأبلغ اه أطول وثبوت الياء خطأ يمنع الثاني (قوله ومن عجب) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله تظلالني صفة شمس (قوله لما كان لهذا التعجب معنى الخ) فيه نظر لأنه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له اه أطول (قوله لا تعجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت في بحث المجاز العقلي (قوله هي شعار الخ) عبارة الأطول هي ثوب يلاقى البدن (قوله وهو الضمير في غلالته الخ) أي وفي زر إذا قرئ بالبناء للفاعل (قوله لأنسلم أن الذكور الخ) فيه تسليم أن المشبه مذكور وقياس ما ذكره في المطول من أن المشبه في زيد أسد ليس هو زيد بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه هنا ليس الشخص المعين العائد إليه الضمائر بل الشخص الحسن فتدبر (قوله سيف زيد في يد أسد) فاسد استعارة مع أن المشبه الذي هو زيد مذكور (قوله وتحقيق ذلك) أي ان الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التأويل) متعلق بجعل فالذي بطريق التأويل هو جعل أفراد الأسد قسمين لأنه مبني على كونه موضوعاً للقدر المشترك بينهما ما صادق على كل منهما وكونه موضوعاً لذلك ليس بتحقيقاً ما وهذا لا ينافي أن أحد القسمين وهو المعارف تحقيقاً وان التأويل هو القسم الغير المتعارف (قوله في مثل) أي المودعين في مثل الخ اه سم (قوله والقريضة مانعة عن ارادة الخ) أي لاعتبار ارادة الجنس بقسميه (قوله وهذا يندفع ما يقال) أي ببيان ان القريضة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليعين الغير المتعارف يندفع الخ وجه الاندفاع أن الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القريضة لا يمنع

إليه وادعائه اه عبد الحكيم وغاية الأمر حينئذ أن اللفظ بواسطة القريضة كالكناية عن الشجاع وليس كناية لأنه إنما استعمل في الموضوع له وخصوص الشجاع انما فهم من خارج فهو ككل كلى استعمل في فرد له من حيث عمومته في أنه بالقريضة كالكناية وليس كناية لمثل ما ذكر اه معاوية (قوله رحمه الله تعالى للعلم الضروري الخ) أي وهو ليس كون علم ما ذكر ضرورياً مبالغة وقوله في الرجل الشجاع أي ودعوى أنه من جنس السبع لا تقتضي كونه موضوعاً له (قوله فيه تسليم أن المشبه الخ) إلا أن يكون كلام الشارح مسaire للقوم وقال بعض المشايخ لك ان

في قولنا رأيت أسداً يرى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الأسد بطريق التأويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة في مثل تلك الجئة المخصوصة والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في تلك الجئة والهيكل المخصوص ولفظ الأسد انما هو موضوع للمعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقريضة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليعين الغير المتعارف وهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القريضة المانعة عن ارادة السبع

الاعن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة اه فزرى (قوله وأما التعجب الخ) قال في الاطول
ولما أراد الاستدلال أشار الى وجه التعجب والنهي عنه بحيث لا يقتضى ارادة المعنى الحقيقي فقال
وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه إذ التعجب والنهي عنه لم يجعل دليلين على

تقول لا يحتاج لقوله وقياس الخ هنا أصلاً لان محل كون المشبه الرجل الشجاع اذا كان الجمع في
الاستعارة بين الطرفين على وجه ينبي عن التشبيه لا على وجه لا ينبي عنه كما هنا اه لكن يرد
ما سبق انه لا ملازمة بين زيد والاسد ولا دلالة له عليه فانه يقتضى أنه لا فرق وتقدم لك عن الفزرى
ما يتعلق بذلك فتنبه (قوله ولا يخفى أن الكلام قد تم الخ) عبارة عبد الحكيم قوله وتحقيق ذلك
الخ حاصل التحقيق أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت
له اذ ليس معناها مفهوم المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة حتى يكون استعمال لفظ المشبه
به فيه استعمالاً فيما وضع له والتجاوز في أمر عقلي وهو جعل غير المشبه به مشبهاً به بل معناها جعل
المشبه به مؤقلاً بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء ان لفظ المشبه به موضوع لذلك
الوصف وان أفراداً قسماً متعارف وغير متعارف ولا خفاء في أن الدخول بهذا المعنى لا يقتضى
كونها مستعملة فيما وضعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد الغير
المتعارف يؤيد ما ذكرنا ما قال الشارح في التلويح ان جعلها مجازاً عقلياً مبني على اعتبار مرجوح
وهو دعوى الهيكل للرجل الشجاع والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه فقول
المصنف وأما التعجب والنهي عنه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه اذا لم يكن مبني الاستعارة
على ادعاء المشبه به للمشبه حقيقة بل على جعله فرداً غير متعارف لم يكن للتعجب والنهي عنه في
البيتين معنى لان التعجب والنهي عنه انما هو في المتعارف لافي الفرد الغير المتعارف فاجاب عنه
بأن التعجب والنهي لتناسي التشبيه وجعل الفرد الغير المتعارف مساوياً للمتعارف في حقيقة
حتى أن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وبما حررنا اندفع ما قيل ان التعجب والنهي عنه
انما جعله المستدل دليلاً على الادعاء وبعد تسليم الادعاء لا حاجة الى المنازعة في كون التعجب
والنهي عنه مبنيين عليه أو على تناسي التشبيه وذلك لانه لم يسلم الادعاء بالمعنى الذي ذكره المستدل
وبني عليه صحة التعجب والنهي عنه بل بمعنى آخر فلا بد من بيان صحتهما اه وقوله جعل المشبه
به الخ ليس ظاهره مراداً والقصد منه أنه يلاحظ في مفهوم الاسد مثلاً التقييد بالقوة التامة ويأخى
اشتراط الجئة المخصوصة ذات الاربع ويدعى ان لفظ الاسد موضوع لذلك وان المشبه له القوة
التامة فهو من جملة أفراد فطريق دعوى كون الافراد قسمين عبارة عن دعوى ان الاسد مثلاً
من له القوة التامة ولو في غير الجئة المخصوصة ذات الاربع فالها دعوى كون الجئة المخصوصة
ليست قيداً في المفهوم ثم لا يخفى ان لفظ أسد حينئذ ليس فيه تأويل غاية الأمر انه ادعى ان من
جملة معناه من له القوة التامة دون الجئة المخصوصة فلا يقال ان هذا خلاف ما يفيد كلامهم حيث
خصوا التأويل بالعلم المشتهر بصفة والحاصل ان التأويل الذي هنا المجهول طريقاً لجعل أفراد
المشبه به قسمين عبارة عن تصرف العقل في معنى اللفظ وادعاء ان اللفظ موضوع لذلك وما في
العلم عبارة عن ملاحظة كون اللفظ في قوة لفظ آخر في الواقع قوة قريبة من الفعل ولذلك شرط
فيه كونه مشتهراً بالصفة حتى يكون في قوة اللفظ الآخر القوة المذكورة فخالصه ملاحظة كونه

المخصوص (وأما التعجب
والنهي عنه) كما في البيت
المدكورين (فلا يبناء

كونها مستعملة فيها وضعت له بل استدلل بهما على الادعاء فله اسم الادعاء ومنع اقتضاؤه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي المجاز اللغوي اهـ وذكر هذا البحث أيضا الفري وأجاب سم بان المصنف أراد الاشارة هنا الى منع الادعاء المذكور والجواب ببناء على هذا المنع وحينئذ يحتاج الى الاعتذار بما ذكره فيكون قوله الآتي والاستعارة تفارق الكذب الخ مبني على تسليم الادعاء وأجاب بوجه آخر فانظره (قوله على تناسي التشبيه) أى اظهار نسيانه كما يقال تجاهل أى أظهر الجهل كذا في يس (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أى الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا

في قوة الموضوع لمفهوم كل قوة قريبة من الفعل لكونه بواسطة اشتهار مدلوله بالوصف كاد يغلب استعماله بقطع النظر عن الشخص فحين له ذلك الوصف مع الاشتهار به فله حينئذ أفراد مقدرة قريبة من الفعل ثم لا شك يحتاج بعد ذلك وبعد التشبيه بحاتم لدعوى دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراد المدكورة قسمين لان المشبه ليس من جملة الافراد المقدرة القريبة من الفعل لان تلك الافراد هي كل من له غاية الجود والاشتهار بذلك والمشبه ليس له ذلك اذ لو كان له ذلك لما صح جعله مشبه بالعدم كون وجه الشبه الذي هو الجود أقوى اختصاصا بالمشبه به ولما جاءت المبالغة وطريق هذه الدعوى هو التأويل الذي ذكره عبد الحكيم هنا فيدعي أن المفهوم السكلي لحاتم هو من له غاية الجود وان لم يشتهر بذلك فيلغى اشتراط الاشتهار بغاية الجود في المفهوم ويدعي أن المشبه له غاية الجود فهو من أفراد حاتم فتكون الافراد قسمين متعارفا وهو من له غاية الجود والاشتهار بذلك وغير متعارف وهو من له غاية الجود دون الاشتهار فتدبر ذلك وقوله مؤولا الى قوله ذلك الوصف قال معاوية هو بيان لطريق التأويل في جعل قسمين وهو طريق لا بد منه فيه وقوله والحق خلافه وهو دعوى فردغ غير متعارف لمفهومه أى لان هذا قدر كاف في المبالغة واضح ودعوى الهيكل غلو فيها فاضح لانه فيها أمر زائد وشبه الكذب فيه فاضح من زايد خال عن الترويج اهـ معاوية هذا كله صحيح واضح الآن الظاهر والاولى أن قول المصنف وأما الخ جواب عن تعليل القيل حيث قال ولهذا صح الخ أو عن دخول مقدر يرد على الرد بان الادعاء لا يقتضي الخ هو انه اذا كان الادعاء لا يقتضي الخ لم يكن الخ لا ما ذكره عبد الحكيم فانه انما يرد على تحقيق السارح وما ذكره عبد الحكيم من حاصله لا على المتن وظاهره اذ ظاهره تسليم الادعاء بمجموع الرد بنفي الاقتضاء اهـ معاوية وقوله وهو انه اذا لم يكن الخ فيه ان المتعارف وغير المتعارف لم يختلفا فيه الا بما لا يتوهم مدخليته في التعجب منه وهو التظليل وبلا الغلالة من كون المتعارف في الجنة والهيكل المخصوص وغير المتعارف ليس كذلك فكيف يرد هذا السؤال ويحتاج للجواب عنه بما ذكر وبهذا تعلم ما في قول معاوية هذا كله صحيح واضح ثم ان الجواب المذكور ليس فيه القول بادعاء ثبوت المشبه بالمشبه حقيقة كما قد يتوهم حتى يلزمنا أنها مستعملة فيما وضعت له فتدبر (قوله بل استدلل بهما على الادعاء) لا يقال ان المصنف جعل الادعاء عاتما لانا نقول لا تنافي اذ المعلن دليل على وجود علته اهـ شيخنا (قوله والجواب) عطف على منع (قوله وحينئذ يحتاج الى الاعتذار بما ذكر) أى بالجواب الذي أشار له المصنف وهذا توضيح

على تناسي التشبيه قضاء
لحق المبالغة (ودلالة على
أن المشبه بحيث لا يتميز
عن المشبه به أصلا حتى ان
كل ما يترتب على المشبه به
من التعجب والنهي عن
التعجب يترتب على المشبه
أيضا (والاستعارة تفارق
الكذب بالبناء على

اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق اه فنرى وقال في الاطول ولما كان في الاستعارة توهم كذب
وذلك يوجب أن لا تقع في القرآن وكلام الرسول أشار الى أنها تفارقة فقال والاستعارة أى الذى
تتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به تفارق الكذب ولا تلتبس به وجهين
بالبناء أى بسبب بناء الاستعارة أى ما تتضمنه على التأويل والصرف عن الظاهر الذى هو افادة
تلك الدعوى واعتقادها الى جعل أفراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز
في هذه الصورة ليتوصل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفي في المفارقة
عن الكذب جعل الأفراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب اه وكأن في قوله ولا يكفي
الح إشارة الى الاعتراض على الشارح (قوله في دعوى) كان وجه الظرفية أن الدعوى تشتمل
على التأويل وتتضمنه اه سم (قوله ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى
أن المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علما مخصوصا
بالنساء لانه علم اضطرارى دعوى القول به أحكام نحوية لحيث لا يدخل علم الجنس في اسم الجنس
فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة لتحل في بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق
الكذب عطف جملة فعلية على اسمية ولك أن تجعله عطف على قوله تفارق الكذب فيكون
التناسب مرعيا اه أطول (قوله ولا تكون الاستعارة) يشعر بجريان المجاز المرسل في

التأويل (في دعوى
دخول المشبه في جنس
المشبه به بان يجعل أفراد
المشبه به قسمين متعارفا
وغير متعارف كما هو ولا
تأويل في الكذب (ونصب)
أى وينصب (القرينة
على ارادة خلاف الظاهر)
في الاستعارة لما عرفت
انه لا بد للمجاز من قرينة
مأنة عن ارادة الموضوع
له بخلاف الكذب فان
قائله لا ينصب فيه قرينة
على ارادة خلاف الظاهر
بل يبذل المجهود في ترويج
ظاهره (ولا تكون)
الاستعارة (علما) لما
سبق من أنها تقتضى
ادخال المشبه في جنس
المشبه به يجعل أفراد
قسمين متعارفا وغير
متعارف ولا يمكن ذلك

لقوله والجواب ببناء على هذا المنع ولو حذف ما ضر (قوله أى الذى تتضمنه الاستعارة الخ) هذا
إشارة الى جواب آخر غير ما سبق عن الفنى (قوله ولا كذب مع عدم الاعتقاد) هذا مبنى على
قول والمناسب في بيان عدم الكذب اعتبار أن ذلك لغرض المبالغة فانه لا كذب مع كون
الغرض المبالغة (قوله ان الدعوى تشتمل الخ) معنى اشتغال الدعوى على التأويل افتقارها اليه
اذ لا تصح الابه وهذا مبنى على تعلق الظرف بالتأويل وقد يقال هو متعلق بتفارق والمعنى
والاستعارة تفارق الكذب في دعوى الخ أى ان هذه الدعوى تارة تكون كذبا اذا لم تبين على
التأويل ونصب القرينة وتارة تكون صدقا اذا ثبت عليها فعلى هذا يكون كلام الشارح موافقا
لما تقدم عن الاطول من أن المفارق في الحقيقة هو ما تتضمنه الاستعارة ولك أن تجعله فى معنى
الباء أى تفارق الاستعارة الكذب باعتبار الدعوى لابعبار ذات الاستعارة اه شيخنا
(قوله لصحة أن يكون العلم لازم) يستعمل فيه لفظ العلم كرايت زيدا اذا أردت محله للتلزام
بين الحال والمحل والملابسة بينهما (قوله رحمه الله من أنها تقتضى ادخال الخ) هكذا في المفتاح
حيث قال والذى قرع سمعك من أن مبنى الاستعارة على ادخال المستعار له في جنس المستعار منه
هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السيد في شرحه
للمفتاح تبع للموزنى لانهم أن الاستعارة تعتمد على الادخال فان المقصود في الاستعارة المبالغة في
حال المشبه بانه يساوى المشبه به فيه وذلك يحصل بمجعل المشبه من جنس المشبه به اذا كان اسم
جنس أو جعله عينه ان كان شخصا فان المقصود من قولك رأيت اليوم حاتما أنه عني ذلك الشخص
لأنه فرد من الجواد اه وفيه بحث أما أولا فلأن القول بالادخال في اسم الجنس مما لا داعى اليه
فان المبالغة تحصل فيه أيضا بادعاء الاتحاد وأما ثانيا فلان جعله عينه فيما كان شخصا ان كان لا عن
قصد فهو غلط وان كان قصدا فان كان باطلا لاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء

العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه لفظ العلم (قوله لمنافاته الجنسية) لقائل

من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض فلا بد من التأويل بادخاله فيه والحاصل أن استعمال اسم المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقي وهو ظاهر فلولا لم يعتبر الوضع التأويلي لم يصح استعماله فيه اهـ عبد الحكيم وقوله الا اذا تضمن نوع وصفية علم وجهه مما سبق قريبا فتمتبه وقوله أما أولا الخ أجاب عنه العلامة الامير بأنه لم يقل بالاتحاد في اسم الجنس لأن الملتفت اليه فيه الافراد فيدرج فيها ولا يناسب اتحاده بها لتعددتها فالادراج هو المناسب اهـ وفيه أنه يناسب دعوى الاتحاد بفرد وأجاب عنه معاوية بن مرادة قدس سره بحسبه جنسه الحقيقي لا الادعائي فذلك قول منه بادعاء الاتحاد بفرد منه لا قول بالادخال فيه بجعله قسمين كيف وظاهر كلامه منعه مطلقا وكأنه لذا لم يعبر به ولو سلم فادعى داعيا اليه بل أنها تحصل به ان كان جنسا وبدونه ان كان شخصا لأنه الاولى فلا ينافي أنها تحصل بدعوى الاتحاد أيضا ان كان جنسا كما تحصل بدعوى الادخال ان كان شخصا على أنه قد يقال دعوى الاتحاد ان كان جنسا غلوا في المبالغة زائد وشبه الكذب فيه فاضح متزايد ويغنى عنه ما ليس كذلك وهو الادخال هنالك بخلافها ان كان شخصا فانها وان كانت غلوا يكسبها قبولها وعلواتها عن المعنى وهو الادخال المعين لعدم الجنسية بمكان الشخصية اهـ وفيه أنه لا تعذر عند الاشهار على ان هذا الاكساب ممنوع بل الارتباب وقوله ان كان لاعتن قصد فغلط قال العلامة الامير هو توسيع دائرة والا فالسياق في القصد اهـ أي فلا حاجة لقوله ان كان لاعتن قصد فهو غلط وكذا قوله فان كان باطلا فاعليه ابتداء فهو وضع جديد وقوله فان كان باطلا فاعليه الباء بمعنى مع والضمير عائدا على المشبه به بمعنى اللفظ في كلامه استخدام وقوله فهو وضع جديد أي فذلك الاطلاق وضع جديد أي يتضمنه وقوله وان كان أي جعله عينه قصدا ولو على سبيل المبالغة وقوله بمجرد ادعاء أي مع مجرد ادعاء أن لفظ المشبه به للمشبه وقوله من غير تأويل تأكيد لمجرد لا مفهوم له اذ مع جعله عينه الذي هو الفرض لا تأويل وانما أي بذلك للايضاح ولو كونه محط الرد وقوله فهو أي الادعاء المجرد عن التأويل دعوى باطلة وكذب محض لأن ادعاء أن لفظ المشبه به للمشبه عند جعله عينه قصدا واطلاقه عليه باعتبار هذه الدعوى لا يعقل الا باعتبار الوضع الحقيقي لأن التأويل هو ما كان باعتبار العلاقة ولا يأتى اعتبار العلاقة مع ادعاء العينية ولو مبالغة كما لا يخفى على المتأمل لاقتضاء العلاقة التعداد المنافي للعينية والادعاء المذكور باعتبار الوضع الحقيقي غير مقبول لا بثنائه على دعوى أن الذاتين المشخصتين في الخارج ذاتا واحدة مما هو بدعي البطلان بل من أجل البداهات فلا يقبل ولا على سبيل المبالغة فكان الادعاء المذكور دعوى باطلة وكذبا محضا واذا تم أن الادعاء المذكور أعني ادعاء أن لفظ المشبه به للمشبه عند جعله عينه ولو مبالغة دعوى باطلة وكذب محض سقط قول العلامة الامير من أين الكذب مع أن ما شبه الشيء يعطى حكمه فكأنه هو وقد قل السكاكي بنظر ذلك في المسكنية حيث قال بادعاء أنه عينه اهـ ولا يخفى عليك الفرق بين ما هنا وما قاله السكاكي من المسكنية وقوله ليس بحسب الوضع الخ أي الذي يعقل عند جعل المشبه به عين المشبه وقوله فلولا لم يعتبر الوضع التأويلي وهو ما كان بالعلاقة وهو لا يمكن مع جعل المشبه به عين المشبه على أن نصب القرينة المانعة من ارادة المشبه به ينافي الاصرار على دعوى العينية هذا هو معنى كلام عبد الحكيم فهو كلام وجيه

في العلم (للمنافاته الجنسية)
لأنه يقتضى الشخص
ومنع الاشتراك والجنسية
تقتضى العموم وتناول

لا يرد عليه قول بعض المحققين قوله واما اني الخ هو معارض بالمثل فيقال ذلك في اسم الجنس فما
يجيب به عبد الحكيم عنه يجاب به عما أورده اه ولا قول معاوية انه مشترك الايراد على وفق
المراد وأنه شبهة تعرض في الكل ليت شعري ما الفرق ليكون ادعاء الاتحاد باطلا وادعاء الدخول
حقا به التأويل فقوله فلا بد من التأويل بادخاله فيه فرار الى المفروور منه وتطويل فلا تأويل الا
بالصرف الى المبالغة على أن قوله فلو لم يعتبر الخ لوصح لا تمتنع المجاز المرسل اذ ليس فيه وضع تأويل
بهذا المعنى أعنى الوضع الادعائي بحيث يكون فردا من الافراد كما صرحوا به فانهم قالوا انه ليس
مبنيا على دعوى الادخال اه وقد بحث المولوى أيضا في جعل المشبه عين المشبه به اذا كان شخصا
لكن لا بان ادعاء أن لفظ المشبه به للمشبه دعوى باطلة وكذب محض كما صنع عبد الحكيم بل بان
اتحاد الذاتين بديهى البطلان فيكون ادعاؤه ضرورى الكذب فلا يصح أن يرتب عليه اعطاء
اسم المشبه للمشبه حيث ناقش العصام فقال ما لم يخصه ان اتحاد الذاتين المشخصتين في الخارج أمر
بديهى البطلان فيكون ادعاء مثل هذا الامر ضرورى الكذب فكيف يصح اثبات شئ لشئ
بمثل هذه الدعوى بخلاف دخول شئ في شئ آخر أعنى منه فانه أمر واقع وادعاء الدخول المذكور
لا يكون ضرورى الكذب فيصح اثبات شئ لشئ آخر بذلك الادعاء اه وقوله أمر بديهى
البطلان الخ اذ لا أثر للمبالغة في مثل ذلك لأنها غير مقبولة فيما لا يمكن عقلا اذ لم يقترب به ما يقرر به الى
الصحة على الصحيح فكيف بها اذا انضم الى عدم الامكان عقلا بشرطه البدهة ولا شك أن كون
الذاتين المشخصتين في الخارج ذاتا واحدة بديهى البطلان بل من أجلى البديهيات فلا يقال فيه
ان اتحاد الذاتين انما يكون بديهى البطلان اذا كان على وجه الحقيقة أما على وجه المبالغة فلا
وقوله بخلاف دخول شئ الخ محصله أن كون ذاتين مشخصتين في الخارج ذاتا واحدة أمر لا يجوز
وقوعه عقلا بالبدهة فلا أثر للمبالغة فيه لعدم قبولها فيكون ادعاؤه ضرورى الكذب فلا يصح
اعطاء اسم المشبه به للمشبه بهذه الدعوى وأما دخول شئ في شئ آخر فهو أمر واقع بالفعل كدخول
الانسان في الحيوان وغير ذلك مما لا يحصى فالمبالغة حينئذ مقبولة فيه فتدفع الكذب عن دعوى
دخول المشبه في جنس المشبه به فيصح اعطاء اسم المشبه به للمشبه بهذه الدعوى وهو واضح فلا يقال
فيه ان هذا مسلم اذا كان الاخص من أفراد الاعم أما اذا كان من غير أفراد كما هنا فدخوله فيه
ضرورى الكذب أيضا لأنهم حينئذ من قبيل المتباينين لا من قبيل الاخص والاعم الا اذا اعتبرت
المبالغة والاتحاد الادخال مستويان اعتراضا وجوبا ولهذا كله قال المحشى في الرسالة البيانية بعد
نقله كلام عبد الحكيم والمولوى وللبعث فيه مجال فتدبر (قوله رحمه الله تعالى الا اذا تضمن الخ)
قال معاوية قد يقال ان كل علم فشتهر بنوع وصفية ومتضمن له باشتهاره به وهو كونه ذا صورة
معينة في الواقع وان لم تتعين لنا فتمكن استعارته بعلاقة المشابهة الصورية نحو ان الله تعالى قادر ان
يخلق الآن جبريل أى شخصا كأنه هو في صورته المعينة في الواقع فأى علم لا تمكن استعارته
وجوابه أن الاستعارة بعلاقة المشابهة المعنوية هى الشائعة والمعتد بها لما بهما منها فانها عزيزة
عجيبة غريبة لها دقة ورقة لانها معنوية ذهنية فيها بها وبلاغتها أما التى بالصورية فنادرة
ولا يعتد بها لانها مبتدلة عامية سهلة قريبة غير غريبة بالارفة ولا دقة لانها صورية حسية فابها من
بها ولا مزية يعتد بها اه ولا يخفى على المتأمل ما فى هذا الكلام بعد ما تقدم لنا في بيان التأويل

أن يقول الجنسية التي ينافيها انما هي الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع للذات المعينة المشخصة واذا صح التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره اذ لا فرق الا في الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضي امكان التأويل في الاول وامتناعه في الثاني اه سم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدرى الى الحاق بياء المصدرية اه أطول (قوله بواسطة اشتهاره الخ) متعلق بمتضمن وعبرة الاطول والمراد بمتضمن الوصف أن يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته أو بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف الا لازم ينزل منزلة الموضوع له ويجمع الى الموصوف فردا متعارفا له والمستعار له فردا غير متعارف هكذا ذكره وفيه انه تكلف لا يوافق الاستعمال فان استعمال العلم في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالها تحت جنس وقد بينه الشارح بهذا في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان عاما أو غير علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه اه وفي قول الاطول أن يكون الوصف لازما الخ مخالفة لقول الشارح هنا بواسطة اشتهاره الخ وقوله في التلويح وجود لازم مشهور لاقتضاء كلام الشارح اشتراط شهرة الوصف واقتضاء كلام الاطول عدم اشتراطه وان الشرط انما هو لزوم الوصف والتوفيق أن المراد بالشهرة في كلام الشارح الشهرة ولو عند المخاطب بالاستعارة فقط وفي كلام الاطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لكن التوفيق بذلك يستلزم قول الجميع بجواز

(نوع وصفية) بواسطة
اشتهاره بوصف من
الاصناف

في العلم فتنبه (قوله فالمانع من أن يدعى الجنسية الخ) ليس يخفى المانع من ذلك فانه لو أول العلم باعتبار الجامع لدخل المشبه بمجرد التأويل ولم يبق وجه للبالغة وقوله وذلك لا يقتضي امكان التأويل في الاول الخ قد تقدم لك قريبا وجه اعتبار الاشتهار فتنبه (قوله الاولى نوع وصف الخ) قد يقال انما أنى بياء المصدرية دفعا لتوهم حمل الوصف على ما يوصف به اذ هو يطلق عليه كثير اقال شيخنا وعلى كل حال فالمصدر من المبني للفعول أى الكون متصفا لا الكون واصفا (قوله لازما للشخص نظرا الى ذاته) أى كالتأويل فانه لازم للشخص الطويل اه شيخنا فيه أن الطول ليس لازما في الذهن للشخص نظرا الى ذاته والذي يلزم للشخص ذهنا نظرا لذاته المحل ونحوه فتدبر (قوله أو بسبب اشتهاره) أى ككرم حاتم فانه ليس لازما ذاتيا بل لازم بواسطة الشهرة اه شيخنا (قوله وقد بينه الشارح بهذا) أى بين ما ذكر من استعارة علم الشخص المتصف بصفة بهذا أى بدعوى العينية وذلك لان ظاهر قوله فان وجد ذلك في مدلول الاسم الخ أن مجرد وجود ذلك كاف في الاستعارة في علم الشخص المتضمن وصفية قاله بعض المشايخ وقال شيخنا ان اسم الإشارة في قوله وقد بينه الشارح هذا راجع لما ذكره اللازم له التكلف إلا أنه قيد بالشهرة وسيأتى الكلام عليها وليس مرجع اسم الإشارة دعوى العينية كما قد يقولون اه ولعل وجه كون ما في التلويح تبيننا ما ذكره أنه أى بعبارة محتملة لكلام القوم ولم يأت فيها بما يخالفهم فدل ذلك على أنه موافق لهم اذ لو كان مخالفا لم ينبه على مخالفتهم لكن عبارة الاطول وقد تنبه الشارح لهذا في التلويح فقال الخ ثم رأيت في الرسالة البيانية للحشى بعد نقله مخالفة العصام لاتفاق القوم على اشتراط الكمية في المشبه به عن المولى في تعريب الرسالة الفارسية ما نصه أقول سبقه

استعارة العلم مطلقا (قوله حاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبد الله بن الحشر ج الطائي العلم في الكرم * وما در اسم فاعل من مدر اذا طان سمي به رجل من بني هلال ابن عامر بن صعصعة لانه سقى ابلا له من ماء حوض فبقى في الحوض قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بجلا أن يسقى منه * وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ يضرب به المثل ومعناه في الاصل صياد يصيد ما صير به والمناسبة ظاهرة * وباقول اسم رجل يضرب به المثل في العبي والفهاهة من يوم اشترى ظيبا بأحد عشر درهما فقل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك الى أحد عشر فانقلت الظبي (قوله بالفهاهة) أى عجز اللسان عن البيان (قوله وقرينتها)

(حاتم) المتضمن الاتصاف بالجود ومادر بالفضل وسحبان بالفصاحة وباقول بالفهاهة فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المجهود أو غيره كما مر في الاسد فهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المجهود والفرد الغير المتعارف ويكون اطلاقه على المجهود أعنى حاتما الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما (وقرينتها) يعنى ان الاستعارة لكونها مجازا لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وقرينتها (اما أمر واحد كما في قولك رأيت أسدا يرى أو أكثر) أى أمران أو أمور يكون كل واحد

الى ذلك العلامة التميزا في تلويحه فقد ح في الاشتراط السابق ثم قال والتحقيق ان الاستعارة تقتضى الخ (قوله من مدر اذا طان) في القاموس مدر المكان طانه كدره والحوض سد خاص حجارته بالمدر اه وفي فصل الطاء من باب النون طان حسن عمل الطين وكتابه ختم به اه وفي فصل الخاء من باب الصاد والخصاص والخصاصة والخصاصاء انصه من الفقر وقد خصصت بالكسر والخلل أو كل خلل وخرق في باب ومنفصل ورفق ونحوه أو النقب الصغير والفرج بين الاثنائي اه وقال بعض المشايخ اذا طان أى طين الحوض بغائطه وقوله فسلح فيه أى تعوط فيه وقوله ومدر الحوض به أى بمسح اه فتدبر (قوله رحمه الله ويتأول في حاتم الخ) ظاهر كلام الشارح وغيره ان التشبيه سابق على التأويل وان التأويل بكلى معناه جعل حاتم كانه اسم لطلق الجواد الصادق على حاتم الطائي والمدوح فيشبه المدوح بنفس حاتم الطائي ثم يؤول حاتم بكلى بحيث يصدق على المدوح وحاتم الطائي فيكون المدوح فردا من أفراد حاتم بكلى معن عن دعوى الادخال وليس قبلها ثم ينقل اللفظ الى المشبه فليس معناه في استعارة حاتم الا ثلاثة أعمال لكن علمت ماتقدم لنا أنه يتعين خلاف ظاهر كلامهم على انه لا فائدة لهذا التأويل الذى أغنى عن دعوى الادخال اذ لا مبالغة فيه فانه لم يفد زيادة على كون المشبه متصفا بوجه الشبه نعم تحصل المبالغة ان جعل الجواد في كلامه بمعنى من له نهاية الجود لا بمعنى من له جود عظيم وان لم يبلغ الغاية واذا علمت مما تقدم انه يتعين خلاف ظاهر كلامهم فينزل كلام الشارح على ماتقدم فقوله ويتأول في حاتم أى قبل التشبيه وقوله كانه موضوع للجواد أى للبالغ الغاية في الجود المشتهر بذلك حتى لا يتناول المشبه وقوله سواء كان ذلك الرجل المجهود وهو حاتم الطائي وقوله أو غيره أى من الافراد المقدرة المتحدة مع حاتم الطائي في جنس الجود البالغ الغاية والاشتهار به وقوله كما مر في الاسد أى ان التشبيه بالفرد مع شمول المشبه به لا فردا متعددة الحقيقة ليس منها المشبه نظير ما مر في الاسد ضمننا من أن التشبيه بالفرد مع شمول المشبه به لا فردا متعددة الحقيقة وقوله فهذا التأويل يتناول حاتم الخ أى فيسبب التأويل بكلى صادق على افراد متعددة الحقيقة مع حاتم في جنس الجود البالغ الغاية مع الاشتهار به ساغ لنا أن ندعى تناول لفظ حاتم للفرد المتعارف وهو حاتم الطائي وما كان من جنسه والفرد الغير المتعارف وهو المدوح بان ندعى ان الاشتهار بغاية الجود ليس قيما لمفهوم حاتم وان المدوح له غاية الجود فهو من أفراد فافراده قسمان متعارف وهو من له غاية الجود مع الاشتهار به وغير متعارف وهو من له غاية الجود دون الاشتهار به وقال بعض الافاضل حاصل ما يقال ان حاتما يؤول بكلى وهو المتناهى في الجود تناهيا لا يوجد في المشبه فيقدر ان له أفرادا

يتبادر منه ما أشار إليه الشارح أن المراد القرينة المانعة لأنها السابقة في تحقيق المجاز قال في الأطول
 لكن الأنفع أن يراد قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أو معينة ومن البين أنه لا اختصاص لهذا
 التقسيم بقرينة الاستعارة بل يجري في المجاز المرسل والكنية أيضا ولا ينكشف الداعي إلى جعلهم
 قرينة الاستعارة المصروفة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن
 الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيعا وأيضا لا يظهر فرق بين استعارة قرينتها متعددة وبين الاستعارة

متحدة الحقيقة مع حاتم نفسه في جنس الجود الحاصل منه البالغ الغاية كالأسد الصادق على أفراد
 متعددة الحقيقة في غاية الجرأة لاجل أن يشبه الممدوح بفرد منها كما يشبه الرجل الشجاع بفرد من
 أفراد الأسد وليس المشبه به غير حاتم في الحقيقة ثم يدعى دخول المشبه في المشبه به فيكون حاتما
 حينئذ له أفراد متعارفة من جملتها حاتم وفرد غير متعارف وهو الممدوح فيسوغ لنا استعمال حاتم فيه
 فظهر أن المقصود الأصلي إنما هو الإلحاق بحاتم نفسه وإن التأويل تقديري لتصحيح قاعدة الاستعارة
 وإن التشبيه إنما هو بعد التأويل بكلي وأن دعوى الإدراج بعد التشبيه كما في الأسد سواء بسواء
 وإن دعوى الإدراج هي التي سوغت إطلاق اللفظ ولا يقال أنه بعد التأويل لا حاجة للتشبيه إذ
 يصدق على المشبه حينئذ لما علمت أنه إنما أول بالبالغ الغاية المنتهى في الجود فتكون الأفراد من
 جنس حاتم نفسه فلا يصدق بعد التأويل على المشبه فيحتاج إلى أن يشبه الممدوح بفرد منها ويدعى
 بعد ذلك أنه من جملتها ثم لا يخفى أن جعل التأويل سابقا على التشبيه أولى من العكس وإن اختاره
 العلامة الأمير لأن المقصود من التأويل إجراؤه على سنن الكلي حقيقة حتى يشبه الممدوح بفرد
 من أفراد التقديرية ويدعى أنه من جملتها وعكسه يقتضي أنه حين التشبيه ليس اسم جنس
 بل جزئي فيخرج عن قاعدة الاستعارة ومحمل ما ذكر أن معناها في نحو حاتم أربعة أعمال التأويل
 بكلي ثم التشبيه بفرد منه ثم دعوى الإدراج ثم نقل اللفظ للمشبه وأما في نحو أسد فالثلاثة الأخيرة
 فقط وعليه ينزل كلام الشارح اه وقوله إن دعوى الإدراج هي التي سوغت الخ فيه أن العلاقة
 كافية في صحة الإطلاق وإنما احتج للدعوى المذكورة للبالغة وقوله لما علمت أنه الخ يعلم مما تقدم
 لنا أنه لو فرض صحة تأويله بنى الجود لما استغنى عن التشبيه لأن صدقه عليه حينئذ إنما هو صدق
 بالقوة القرينة من الفعل والمقصود استعماله الآن في غير ما وضع له مجازا فلا بد من العلاقة وإنما أول
 بالبالغ الغاية الخ لكون ذلك هو الذي اشتبه به وحينئذ تأتي البالغة في ادخال المشبه في جنس
 المشبه به وقوله بفرد من أفراد التقديرية هو خصوص الطائي المعروف وكونه فردا من الأفراد
 أمر بقدر لا يحقق لعدم تحقق أفرادها إذ المحقق الآن أن تمام مفهوم حاتم وبما تقدم لنا يتضح لك
 كلامه فتدبر (قوله يتبادر منه ما أشار إليه الشارح أن المراد القرينة المانعة الخ) أي المانعة فقط
 وفيه نظر إذ كلام المصنف والشارح في المانعة مطلقا أعم من أن تكون معينة أيضا أم لا وكل معينة
 فهي مانعة ولا عكس وذلك أنه إذا قامت قرينة على أن كذا من المعاني المجازية مراد امتنع أن يراد
 المعنى الحقيقي أصلا لأن قلنا لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أو وحده أن قلنا يجوز الجمع (قوله بل
 جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليها ترشيعا) أي مع أن مقتضى جعل الكل
 قرينة في المصروفة أن يكون الكل قرينة في المكنية ولا ترشيع لها اه شيخنا (قوله وبين الاستعارة
 المجردة) أي الاستعارة المصروفة المجردة ووجه عدم الظهور أن المصروفة المجردة هي عين

(قوله دعوى الإدراج
 الخ) وتحتاج هذه الدعوى
 إلى ما تقدم عن عبد
 الحكيم اه منه

الاستعارة المجردة الآن يلتزم اه (قوله وان تعافوا) يقال عافه يعافوه ويعيفه عيفا وعيفا فانا حركة وعيفا وعيفا فاكسرها كرهه كذا في الاطول (قوله العدل) مقابل الظلم ولا يبعد أن يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكرا لانه أول الايمان اه أطول (قوله لدلالته الخ) فان قلت لم لا يجوز أن يراد بالنيران حقيقة تابان يقصد تحوي يفهم بالأحراق قلت القائل يدعي الأخذ بالشريعة وليس فيها أحراق كاره العدل والايمان وأما عدم حمل النيران على الرماح فلتعاهد العرف وغلبة الاستعمال في السيوف اه فترى (قوله على أن جواب هذا الشرط تحاربون) أي محذوف تقديره تحاربون الخ فقوله فان في أيماننا نيرانا على الجواب أقيمت مقامه ولو حذف النون من تحاربون وتلجئون لكان حسنا لان رفع الجواب اذا كان الشرط مضارعا ضعيف (قوله مربوط الخ) تفسير (قوله يكون الجميع) أي المجموع وكتب أيضا قوله يكون الجميع قرينة لا كل واحد فظهرت مقابلته لقوله أو أكثر وصح كونه قسيما له وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط لانه يبقى أكثر من واحد هي مركبات واسطة وعلى أي تقدير يبقى واسطة هي معان غير ملتزمة يكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد اه أطول (قوله وصاعقة) هي نار تسقط من السماء اه أطول (قوله من نصله) بيان صاعقة أي صاعقة هي نصله جعله صاعقة

منها قرينة (كقوله وان تعافوا) أي تكبروها (العدل والايمان) * فان في أيماننا نيرانا أي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط تحاربون وتلجئون الى الطاعة بالسيوف (أو معان ملتزمة) مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وهذا ظهر فساد قول من زعم أن قوله أو أكثر شامل لقوله معان فلا يصح جعله مقابلا له وقسيما (كقوله وصاعقة من نصله)

المصرحة المتعددة القرينة فالصورة واحدة حينئذ لم يوجد فرق بينهما اه شيخنا (قوله الآن يلتزم) يحتمل ان معناه الآن يلتزم عدم الفرق بينهما وغاية أن المسمى واحده اسمان وهو لا يضر ويحتمل ان معناه الآن يلتزم الفرق وهو ان يقال ان قصد نصب كل مما يناسب المشبه على صرف اللفظ عن المعنى الاصل كان قرينة وان قصد جعل البعض صار فاقط فهو القرينة ومعناه تجريد اه شيخنا ولا يخفى ما في الوجه الثاني اذ هو بعيد من كلامه مع ان القصد لا اطلاع عليه فيحتاج الى قرينة تدل عليه والقائل بوجودها في كلامهم عليه أن يأتي بشاهد (قوله يقال عافه الخ) عبارة القاموس عافى الطعام أو الشراب وقد يقال في غيرهما يعافوه ويعيفه عيفا وعيفا فانا حركة وعيفا وعيفا فاكسرها كرهه فلم يشر به أو ككتاب مصدر وككتابة اسم وعفت الطير أعيفه عيافة زجرتها وهو أن تعتبر بأسمائها ومساقطها وأنوائها فتعدها وتتشاءم والعائف المتكهن بالطير أو غيرهما وعافت الطير تعيف عيفا كعوف عوفا والاسم العيفة والعيوف من الابل الذي يشم الماء فيدعه وهو عطشان اه وقوله وأنوائها صوابه كافي شرحه وأصواتها وقوله وعافت الطير تعيف عيفا أي اذا كانت تحوم على الماء أو على الجيف وتتردد ولا تمضي تريد الوقوع فهي عائرة كما في الصحاح (قوله وفيه أنه لا يصح الخ) يعني أن ما ذكره وان صحح كونه قسيما لقوله أو أكثر لا يصح كونه قسيما لقوله قبل اما أمر واحد لأن المعاني اذا كانت ملتزمة وجعل جميعها قرينة واحدة تكون أمرا واحدا فتدخل في قوله اما أمر واحد فكيف تكون قسيما (قوله ولا يصح حمل الواحد الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره يحمل الواحد في قول المصنف اما أمر واحد على البسيط وحينئذ يصح أن يكون قوله أو معان ملتزمة قسيما له (قوله لأنه يبقى أكثر من واحد الخ) أي لأن الأكثر في عبارة المصنف يكون حينئذ معناه الأكثر من الواحد البسيط فيبقى الأكثر من الواحد المركب نعم لو آخر الاكثر عن القسم الثالث لكان المعنى أو الاكثر

فى الاشتعال والتأثير أو المراد صاعقة ناشئة من نصله فهى وهمية تخيلية فكان لنصله صاعقة تحرق
 الاعضاء والاول أظهر والى الثانى ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح
 ونفس السيف مالم يكن له مقبض على ما فى القاموس اه أطول (قوله أى نصل سيف الممدوح)
 ويحتمل أن يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لأذى تلبس اه فنرى (قوله والمعنى رب نار)
 أشار الى أن صاعقة مجرورة رب أو وارب على الخلاف وجوز صاحب الأطول أن تكون
 مرفوعة موصوفة بالظرف مبتدأ خبره ينكفى بها ثم رأيت الشارح فى المطول قال انها رويت بالرفع
 (قوله يقلها) الضمير للصاعقة (قوله على رؤوس الأقران) الرؤس جمع قلة لرأس يراد به
 الكثرة لداعى مقام المدح والأقران جمع قرن بالكسر وهو الكف فى الشجاعة أو عام اه أطول
 (قوله خمس) فاعل ينكفى (قوله أى أنامله الخمس) قال فى الأطول المسطور تفسير السحاب
 بالأنامل والظاهر أن المراد بها الأصابع فكأنه أر بدمز يد المبالغة فى الشجاعة حيث يكفى للأقران
 أنامله ولا يحتاج فى هلا كهـم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الأقران مع كثرتها بجمع القلة
 وعن أنامله الخمس بجمع الكثرة إشارة الى أن الرؤس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة الى أنامله الخمس
 لاحاطة أنامله اياها وشمولها اه أطول قال الفنى ويحتمل أن يريد الشارح بالأنامل الاصابع
 مجازا اه وما فى الأطول من أن جمع القلة مستعمل فى الكثرة هو ما فى المطول وقيل هو باق على
 القلة إشارة الى قلة أكفائه فى الحرب وكتب أيضا قوله أى أنامله الخمس أى العليا والافالأنامل
 كثيرة برلسى اه سم (قوله التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب) فى البيت استتباع
 حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم أنه لا يلائم ذكره المقام ولك أن تجعل
 أنامله سحائب العذاب فى نزول الصاعقة والنار اه أطول (قوله أى يصبا) أى الصاعقة (قوله
 ذكر أن هناك صاعقة الخ) بيان للمعانى الملتزمة التى جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحائب
 وكان عليه أن يذكر معها ضمنية مقام المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا فى
 الأطول فان أريد بالأنامل الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول
 اضافة الصاعقة لنصل السيف كافى فى القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مر بوط بعضها
 ببعض يكون الجميع قرينة الخ اه سم (قوله باعتبار الطرفين) أى طرفى الاستعارة ففيه
 مساححة أو طرفى التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المدح والوجود يدل على أن المقصود بالتقسيم
 الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التكمية والتلخيصية وهما ما استعمل فى ضده يدل على أن المقصود
 بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه نبه على أن الاستعارة بالمعنيين سببان فى هذه التقسيمات اه
 أطول وانظر وجه المساححة (قوله استعار الأحياء) أى لفظ الأحياء وانما قال استعار الأحياء
 مع أن المستعار الفعل أعنى أحييناه لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعنى الأحياء قال السيرامى
 الأحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشئ حيا
 للمهادية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى
 المطلوب والأحياء والمهادية

فى الاشتعال والتأثير أو المراد صاعقة ناشئة من نصله فهى وهمية تخيلية فكان لنصله صاعقة تحرق
 الاعضاء والاول أظهر والى الثانى ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح
 ونفس السيف مالم يكن له مقبض على ما فى القاموس اه أطول (قوله أى نصل سيف الممدوح)
 ويحتمل أن يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لأذى تلبس اه فنرى (قوله والمعنى رب نار)
 أشار الى أن صاعقة مجرورة رب أو وارب على الخلاف وجوز صاحب الأطول أن تكون
 مرفوعة موصوفة بالظرف مبتدأ خبره ينكفى بها ثم رأيت الشارح فى المطول قال انها رويت بالرفع
 (قوله يقلها) الضمير للصاعقة (قوله على رؤوس الأقران) الرؤس جمع قلة لرأس يراد به
 الكثرة لداعى مقام المدح والأقران جمع قرن بالكسر وهو الكف فى الشجاعة أو عام اه أطول
 (قوله خمس) فاعل ينكفى (قوله أى أنامله الخمس) قال فى الأطول المسطور تفسير السحاب
 بالأنامل والظاهر أن المراد بها الأصابع فكأنه أر بدمز يد المبالغة فى الشجاعة حيث يكفى للأقران
 أنامله ولا يحتاج فى هلا كهـم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الأقران مع كثرتها بجمع القلة
 وعن أنامله الخمس بجمع الكثرة إشارة الى أن الرؤس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة الى أنامله الخمس
 لاحاطة أنامله اياها وشمولها اه أطول قال الفنى ويحتمل أن يريد الشارح بالأنامل الاصابع
 مجازا اه وما فى الأطول من أن جمع القلة مستعمل فى الكثرة هو ما فى المطول وقيل هو باق على
 القلة إشارة الى قلة أكفائه فى الحرب وكتب أيضا قوله أى أنامله الخمس أى العليا والافالأنامل
 كثيرة برلسى اه سم (قوله التى هى فى الجود وعموم العطايا سحائب) فى البيت استتباع
 حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم أنه لا يلائم ذكره المقام ولك أن تجعل
 أنامله سحائب العذاب فى نزول الصاعقة والنار اه أطول (قوله أى يصبا) أى الصاعقة (قوله
 ذكر أن هناك صاعقة الخ) بيان للمعانى الملتزمة التى جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحائب
 وكان عليه أن يذكر معها ضمنية مقام المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا فى
 الأطول فان أريد بالأنامل الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول
 اضافة الصاعقة لنصل السيف كافى فى القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مر بوط بعضها
 ببعض يكون الجميع قرينة الخ اه سم (قوله باعتبار الطرفين) أى طرفى الاستعارة ففيه
 مساححة أو طرفى التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المدح والوجود يدل على أن المقصود بالتقسيم
 الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التكمية والتلخيصية وهما ما استعمل فى ضده يدل على أن المقصود
 بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه نبه على أن الاستعارة بالمعنيين سببان فى هذه التقسيمات اه
 أطول وانظر وجه المساححة (قوله استعار الأحياء) أى لفظ الأحياء وانما قال استعار الأحياء
 مع أن المستعار الفعل أعنى أحييناه لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعنى الأحياء قال السيرامى
 الأحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشئ حيا
 للمهادية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى
 المطلوب والأحياء والمهادية

من الواحد البسيط أو الواحد المركب فلا يرد عليه ما ذكره ولك أن تقول الاكثر من الواحد
 البسيط يصدق بما اذا تعددت القرينة المركبة عند التأمل فلا اشكال (قوله أو المراد صاعقة
 ناشئة الخ) وهى مستعارة للضربة الحاصلة بالنصل (قوله رحمه الله على رؤوس الأقران) لعل
 المراد أنهم أقران بحسب زعمهم لافى الواقع (قوله وكان عليه أن يذكر معها الخ) فيه أن
 الكلام فى القرينة المانعة للمعينة وما ذكره كافى فى المنع (قوله وانظر وجه المساححة) وجهه

مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا أولى من قول المصنف رحمه الله أن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد لان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين في استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما لان الميت لا يوصف بالضلال (ولتسم) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (١٩٢) (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (واما تمتنع)

عطف على اما يمكن (كاستعارة اسم المعلوم للوجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أي لا انتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعلوم ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الوجود لمن عدم وفقدان كن بقيت آثاره الجميلة التي تعجب ذكره وتديم في الناس اسمه (ولتسم) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التهكمية) والتلميحية وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضدها الحقيق (أو نقيضه لما) أي لتزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تلج أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب أليم) أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر

وجه الشبه هو الايصال الى المطلوب اه سم (قوله مما يمكن) أي من الشئيين الذين يمكن الخ (قوله في شيء) هو الله تعالى فانه هاد وحي (قوله وهذا أولى من قول المصنف) أي في الايضاح ووجه الاولوية أن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال أن يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبنى للفعل وهو الاهتداء اه فزى وقوله المبنى للفعل أي لان الهداية التي تشبه الحياة ليست هي الدلالة التي تصدر من الدال بل أثرها الذي يقوم بالمهتدي (قوله وانما قال نحو أحييناه) أي ولم يقل نحو أو من كان ميتا فأحييناه حتى يكون ميتا داخل في التمثيل أيضا اه سم (قوله لا يوصف بالضلال) لانه سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو لا يكون الامع الحياة وفي عروس الافراح لان الضلال هو الكفر الذي شرطه الحياة اه فان قلت من مات كافرا فهو كافر بعدموته فالميت يتصف بالضلال أي الكفر قلت الميت كافر حكما لا حقيقة اه سم (قوله ولتسم) في قوله ولتسم دون أن يقول وتسمى أو سميت اشعارا بان هذه التسمية من جهة المصنف (قوله لعدم غنائه) قال في الاطول ولا يتوقف ذلك أي ما ذكر من استعارة اسم المعلوم للوجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في أمر غير النافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو اليسار ومع المد التغي ورفع الصوت (قوله لتعاند الطرفين) أي تنافيهما (قوله التهكمية) أي الغرض منها التهكم أي الاستهزاء والسخرية وقوله والتلميحية أي الغرض منها إيراد القبيح بصورة شيء ملج لجرد الاستفلاح والاستظراف (قوله استعيرت البشارة) أي اسمها (قوله في الخبر به) أي في الشخص الخبر بها يظهر سرورا (قوله الذي هو ضده) أي ضد البشارة وتذكير الضمير لانها اخبار (قوله على سبيل التلج والظرافة) اقتصر على ذلك لانه المحتاج اليه في التمثيل فلا ينافي صحة أن يكون ذلك على سبيل الاستهزاء فتكون استعارة تهكمية كالآية (قوله وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمى في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا جامع لانه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء

أن الاستعارة هي الكلمة المستعملة الخ أو نفس الاستعمال والمستعار منه والمستعار له ليسا طرفين لذلك انما هما طرفان للتشبيه المتضمن لهما اه شيخنا (قوله أي من الشئيين الخ) أي فظهر ضمير التثنية بعد (قوله لاحتمال أن يكون مراده الخ) أي فبراد من الاحياء الحياة مجازا أمر سلا ثم يستعار من هذا المعنى المجازي للهداية بمعنى الاهتداء وفي عبد الحكيم وانما قال أولى لأنه يمكن أن يقال المراد بالحياة الاحياء لكونها أثره اه قال معاوية أولأنها اسم مصدر لاحيا أولأن المراد التفريع كناية أي فكنا الهداية والاحياء يمكن اجتماعهما (قوله المتعدية) الاولى المتعديين أو تقديمه على قوله والاحياء (قوله كافر حكما) أي باعتبار ما كان

سرورا في الخبر به للانداز الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جبانا على سبيل التلج والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجلب (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه

(قسمان لانه) أى الجامع (اماداخل في مفهوم الطرفين) المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلما سمع هبة طار إليها) (١٩٣) أو رجل في شعبة في غنمة له يعبد الله

حتى يأتيه الموت قال جار الله الهبة الصبة التي يفرع منها وأصلها من هاع يهبع اذا جبن والشعبة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن في رؤس بعض الجبال في غم له قليل يرعاها ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أى في العدو والطيران الا انه في الطيران أقوى منه في العدو والظاهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجناح والسرعة لازمة له في الاكثر لداخلته في مفهومه فالاولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى

وجعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه اه أطول (قوله قسمان لانه اماداخل الخ) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه اماداخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة اه أطول (قوله طار إليها) اسناد طار الى الرجل مجازى أى طار فرسه بسعيه إليها اه أطول (قوله أو رجل) لعل أول تقسيم خير الناس اه سم (قوله في غنمة) أى مع غنمة والتصغير للتقليل اه سم (قوله وأصلها من هاع يهبع اذا جبن) كان وجه المناسبة أن الفرع منها جبن في الجملة تأمل سم أى فاستعمال الهبة في الصبة التي يفرع منها من استعمال اسم الشئ في ما زومه (قوله قليل) أخذ التقليل من التصغير (قوله للعدو) أى المشى بسرعة قال الحفيد والصواب للذهاب بسرعة اذا العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به أول الحديث اه أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الآتى فان الجامع بين العدو والخ اه سم والظاهر أن الاعتراض مندفع بجعل الاسناد في طار مجازا عقليا كما مر عن الاطول (قوله والظاهر) لعل التعبير بالظاهر اشارة الى أن كون الطيران ماذ كر ليس قطعيا وفي الفري أجيب بان الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختيارى في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع الخطى على الارض ولا يخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن أئمة اللغة اه سم (قوله فالاولى) عبر بالاولى اشعار بان المشاحة في الامثلة ليست من دأب المحققين لانها انما تذكر لايضاح القواعد على تقدير صحتها لكن الاولى أن تكون صحيحة ولان مبنى الاعتراض ليس قطعيا اه سم (قوله أن يمثل) أى للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسيرى اه سم (قوله وهى في القطع أشد) أى لتأثيرها في الاتصال الأشد (قوله والفرق بين هذا) أى اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسن على الانف) حيث جعل مجازا مرسلا وكلامه بوجههم أن كون المرسن مجازا مرسلا لازم وليس كذلك كما أسلفناه والمدار الملحوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أمافي المرسن فكونه أنف ذى رسن وموضع اللرسن وأما في التقطيع فكونه

(قوله لأن كل تشبيه الخ) أى فر بما يتوهم ان لم يقسم الاستعارة أنها خاصة بالخارج مثلا (قوله مندفع بجعل الخ) أى لأن العدو حينئذ منه في الحقيقة الى الفرس وهو متحقق فيها (قوله والمدار الملحوظ الخ) المدار مبتدأ والملاحوظ خبره ومن التشبيه الخ بيان للخبر أى ان لاحظت المشابهة في الخصوصية كانت استعارة وان لاحظت الاطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا (قوله رحمه الله تعالى هو أن خصوص الوصف الكائن الخ) معنى كونه مرعيا أن له دخلا في وجه الشبه لانه هو وجه قوة وجه الشبه في المشبه به لانه هو وجه الشبه كما هو ظاهر فقوله بخلاف الوصف في المرسن لا يظهر له معنى يصلح لاتمام الفرق الموجب لجعل هذا استعارة وهذا مجازا مرسلا لكن هذا على ما نقله المحشى عن سم وأقره في تفسير قوله خصوص وصف الخ والوجه أن معنى كلام الشارح

(٢٥ - تقرير الانبأى على السعد - بع) وقطعناهم في الارض أمما والجامع ازالة الاجتماع الداخلية في مفهومهما وهى في القطع أشد والفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن فى كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس في الانف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعى في استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص

والحاصل أن التشبيه هنا منظور بخلافه ثمه فان قلت قد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعاً والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمراً مركباً من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعني المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف (واما غير داخل) عطف على امداد داخل (كما مر) من استعارة الاسود للرجل الشجاع والشمس للوجه المنهل ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة عارض للاسد لاداخل في مفهومه وكذا التهلل للشمس (وأيضاً) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (اما عامة وهي المبتدلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت أسداً يرى أو خاصية وهي الغريبة) التي لا يطلع

في الاجسام المترقة كذا في سم (قوله والحاصل) أي حاصل الفرق أن التشبيه أي الضمني اه سم وبه يندفع ما يقال الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التي هي علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أي في استعارة التقطيع (قوله منظور) أي ملحوظ ضمناً فكان استعارة بخلافه ثمه فكان مجازاً مرسلأ اه سم (قوله قد تقرر في غير هذا الفن الخ) قال الحفيد ههنا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس بتمام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدة والضعف في الذاتيات أيضاً اه (قوله يجب أن يكون في المستعار منه أقوى) قال في المطول لتسكون الاستعارة مفيدة اه قال سم ومن قوله لتسكون الاستعارة مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر في الجامع فيه أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصد به نحو بيان الحال الكافي فيه المساواة فليتمأمل اه (قوله في الماهية الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضاً قوله في الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلاً في مفهوم الطرفين لافي الماهية الحقيقية للطرفين اه مطول (قوله بل قد يكون أمراً مركباً من أمور الخ) كمفهوم الاسود المركب من الذات والسواد (قوله واما غير داخل) غير الداخل في مفهومهما يحتمل أن يكون داخلاً في مفهوم أحدهما كافي تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو ودون الطيران كما حققه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنهما فجعل الخارج عن أحد الطرفين داخلاً في القسم الاول وهنا جعله داخلاً في القسم الثاني ولو أوردت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين في تأويل الداخل في أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو اه أطول (قوله المنهل) أي المتلائي المتنور اه سم (قوله اظهور أن الشجاعة عارض للاسد) أي وصفة خارجة عن المستعار له الذي هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا في الاطول (قوله وكذا التهلل للشمس) أي والوجه المنهل (قوله وهي الغريبة) أي البعيدة عن العامة

أن لكل منهما اختصاص بوصف مندرج تحت عام يشمله ويشمل ما في الانف أو تفريق الجماعة فكل من وصف كل منهما أقوى مما في الانف أو تفريق الجماعة كما أشعر بذلك الاختصاص في كل منهما وجه شبه فلم جعل هذا الاستعارة وهذا مجازاً مرسلأ ومحصل الجواب أنهم لحظوا التشبيه في هذا دون هذا فقالوا بذلك فيجوز خلاف ما ذكره بحسب ما يلحظ فعلم من هذا أن كلامه ليس مفيداً عدم صحة الاستعارة في المرسن (قوله كالانسان الخ) أي كماهية الانسان يعني الحيوان الناطق وماهية الحيوان يعنى الجسم النامي الخ (قوله كمفهوم الاسود) ليس مفيداً أن الذات جزء حقيقي وان أفاد أنها ليست مما يختلف فانه ليس كل ما لا يختلف حقيقياً (قوله في تأويل الداخل في أحدهما) أي سواء دخل في الآخر أم لا فشمع الصورتين (قوله رحمه الله تعالى وأيضاً الخ) هذا التقسيم كتقسيم التشبيه المجل الى ظاهر يفهمه كل أحد وخفي لا يدركه الا الخاصة لكن اعتبر في هذا التقسيم كون التشبيه نفسه على النمط المعتاد في تشبيهات الاستعارة أولاً وكون الاستعارة مصحوبة بتصرف أولاً كما يستفاد من التسمية هنا بعامة وخاصة وان أوهمت التسمية هنا بالمبتدلة والغريبة أن هذا التقسيم كتقسيم التشبيه الى قريب مبتدل وبعيد غريب مع الاعتبار المذكور

(قوله في نفس الشبه) أى في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه وبدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيها اه سم (قوله قربوسه) بمحتمل أن يكون فاعل احتبى بتزيله منزلة الرجل المحتبى وكان القربوس ضم اليه فم الفرس بالعنان كما يضم الرجل ركبته الى ظهره بثوب مثلا ويحتمل أن يكون مفعولا وفاعل احتبى ضمير يعود للفرس مضمنا معنى جمع أى جمع الفرس قربوسه بعنانه الى نفسه كما يضم المحتبى ركبته فعلى الاول ينزل خلف القربوس منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثانى ينزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثانى أتم لان القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتبى به من الظهر فتدبر والقربوس بفتح الراء ولا تسكن الا في الشعر لان فعلا نادرا لم يأت غير صقوق وهو اسم أعجمى غير منصرف للعامة والعجمة وأما الخرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصح الضم وكذا سحنون وهو أول الریح اه فزى وقوله ولا تسكن الا في الشعر عبارة الأطول ولا تسكن الا للضرورة اه (قوله أى مقدم سرجه) فالقربوس مقدم السرج وعبارته في المطول توهم أنه السرج وأن الكلام على حذف مضاف حيث قال أى مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج اه والذي

عليها الا الخاصة الذين
أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن
طبقة العامة (والغرابية قد
تكون في نفس الشبه)
بأن يكون تشبيها فيه نوع
غرابية (كما في قوله) في
وصف الفرس بأنه مؤدب
وانه اذا نزل عنه وألقى
عنانه في قربوس سرجه
وقف مكانه الى أن يعود
اليه (واذا احتبى قربوسه)
أى مقدم سرجه (بعنانه) *
علك الشكيم الى انصراف
الزائر * الشكيم والشكيمة
هى الحديدة المعترضة في
فم الفرس وأراد بالزائر

فكان المناسب جعل هذه التسمية في تقسيم آخر كتقسيم التشبيه الى قريب بمبتدل وبعيد غريب
(قوله رحمه الله تعالى والغرابية الخ) لما كان قوله في تفسير العامة وهى المبتدلة لظهور الجامع
فيها بوجه أن قوله في تفسير الخاصة وهى الغريبة فيه حذف للدلالة ما قبله والتقدير خلفاء الجامع
فيه يكون قوله لظهور الجامع على اطلاقه وكان هذا ليس مراد اقال والغرابية الخ فالحاصل أن
غرابية الاستعارة لأحد أمور ثلاثة خفاء الجامع أو غرابية التشبيه أو انصرف فيها فابتدأ لظهور
الجامع مع عدم غرابية التشبيه وعدم التصرف فيها (قوله مضمنا معنى جمع) فيه أن الشارح قد
أفاد أن جمع كذا من جملة معناه أصالة فهو محتاج الى التجريد عن بعض معناه حتى يتعدى فكيف
يضمن معنى جمع وعبرة القاموس واحتبى بالثوب اشتد أو جمع بين ظهره وساقه بهامة ونحوها
اه فخرر هل بينها وبين عبارة الشارح فرق بحيث يصح عليها كلام المحشى قوله أى في التشبيه
نفسه أى بأن يكون تشبيه هذا الامر بالآخر غريبا أى لكونه لا يقع في كلامهم الا نادرا هذا
ما جرى عليه المحشى ولذلك أول كلام الشارح الآتى وجرى عبد الحكيم على أن غرابية التشبيه
هنا لكونه على نط غير معناه في تشبيهات الاستعارة وسيأتى كلامه (قوله والتشبيه على الثانى
أتم لان القربوس أعلى الخ) عبارة المطول لان الركبتين متضامتين أشبه بالقربوس والثوب في
الركبتين مائل الى العلو ثم يتمد مستقيلا الى الظهر كما أن الطرف الذى يلي القربوس من العنان
أعلى من الذى يلي فم الفرس اه ولان العنان يقع على القربوس بعد ما وقع على جانبي الفم كالخوبة
تقع على الركبتين بعد وقوعها على الظهر اه عبد الحكيم وقوله ولان العنان الخ لا يخفى أن
كل ما ذكر من النكات لا تنمية هذا الوجه كالعدم بالقياس لما في الوجه الآخر فان المضموم فيه
لا يتحقق الاحتباء بدونه من كون المضموم الى المحتبى أمامه بخلاف هذا الوجه فان المضموم فيه
الى المحتبى وهى الفرس ليس أمامه وأما الوجه الآخر فالمضموم فيه الى القربوس المحتبى أمامه كما
لا يخفى وفيه زيادة على ذلك أن الركبتين فيهما شيان كفكى فم الفرس مع التقارب في المقدار
والقربوس متحدبا كوسط الانسان وخلفه كظهره (قوله القربوس للسرج) أى شئ منسوب

رأيناه في الصحاح المعتمد القربوس للسرّج اه كذا في الاطول (قوله نفسه) أي نفس القائل
فلا يصل الى انصرافي عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكانه كما
هو شأن الزائر للحبيب يدل عليه البيت قبله اه أطول (قوله شبه هيئة الخ) أي لازم هيئة ليوافق
ما يأتي ولان الكلام في الاستعارة المفردة (قوله من قربوس) بيان لموقع أو من تبعية لان
الموقع بالفعل بعض القربوس وكذا ما بعد (قوله ممتدا الى جانبي ظهره) في الاطول ممتدا منحذرا
الى جانبي ظهره اه والذي يظهر أن هذا الانحذار غير لازم (قوله وهو أن يجمع الرجل الخ)
فعلى هذا الاستعارة انضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لان نفس الهيئة فقوله فيما مر شبه هيئة الخ أي
شبه ضما وجمعا مخصوصا لازما للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم للهيئة أخرى لان
معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اه من حواشي الحفيد على المطول والمختصر (قوله لو وقع العنان)
متعلق باستعار (قوله أخذنا باطراف) أي شرعنا في أطراف الخ والاطراف جمع طرف (قوله
فيه دقاق الحصى) أي حال كونه فيه الخ وكتب أيضا قوله دقاق الحصى بضم الدال بمعنى الدقيق قاله

نفسه شبه هيئة وقوع
العنان في موقعه من
قربوس السرّج ممتدا
الى جانبي فم الفرس بهيئة
وقوع الثوب في موقعه
من ركبتى المحتبى ممتدا
الى جانبي ظهره ثم استعار
الاحتباء وهو أن يجمع
الرجل ظهره وساقيه
بثوب أو غيره لو وقع
العنان في قربوس السرّج
فجاءت الاستعارة غريبة
لغرابية الشبه (وقد تحصل)
الغرابية (بتصرف في)
الاستعارة (العامية كما في
قوله)

أخذنا باطراف الاحاديث
بيننا

(وسالت باعناق المطى
الاباطح) *

جمع أبطح وهو مسيل
الماء فيه دقاق الحصى
استعار سيلان السيول
الواقعة في الاباطح لسير
الابل سيرا حثيثا في غاية
السرعة المشبهة على لين

للسرّج وذلك الشيء هو مقدمه فلا مخالفة بينه وبين الشارح الابالاجال والتفسير فقول الشارح
أي مقدم سرجه بيان لعنايه اللغوى لا إشارة لتقدير مضاف وقوله في المطول وفي الصحاح أشار
لوجه آخر مخالف لما عليه الشارح بناء على النسخة التي وقعت له قد بر (قوله يدل عليه البيت
قبله) وهو عودته فيما أزور حبائبي * اهاله وكذا كل مخاطر

أي مثل ذلك الاهمال فعل من يلقى نفسه في الامور الصعبة أو مثل زيارة الاحياء كل أمر خطير مهم به
في التعويد أو مثل ذلك الرجل يريد بنفسه كل مخاطر في تعويد فرسه اه عبد الحكيم (قوله
أي لازم للهيئة الخ) عبارة عبد الحكيم قوله شبه هيئة وقوع العنان الخ أي شبه الهيئة الحاصلة
من وقوع العنان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في الشكل والصورة وبعد
التشبيه المذكور واستعار الاحتباء الذي هو احداث تلك الهيئة وإيجادها لوقوع العنان في قربوس
السرّج بأن صور الوقوع بصورة الايقاع وأسندته الى الفرس مبالغة في تأديبه كما صور القدموم
بصورة الاقدام في أقدمنى بلدك حقلى على فلان وقدمى فالإيقاع المشبه تخيلى والإيقاع المشبه به
تحقيقى فالاستعارة المذكورة استعارة نصر يحية تبعية مبنية على التشبيه المذكور ولولا ذلك
التشبيه لما حسن استعارة الاحتباء للوقوع المذكور فقد بر فانه مما خفي على الناظرين اه وقوله
وبعد التشبيه المذكور أي اللازم له تشبيه الايقاع التخيلى بإيقاع الثوب وقوله لو وقع العنان
الخ متعلق باستعار وانما كان المستعار له الوقوع لانه لشدة اعتياده التأديب لا يتوقف تأديبه على
فعل فاعل وقوله بان صور الخ تصوير الوقوع بالإيقاع لانه الذي تحسن استعارة الاحتباء لانه
إيقاع أيضا والمراد بالتصوير تخييل أنه هو وقوله وأسندته الى الفرس أي لانه بطوعه وانقياده
فهو سبب باعتبارهما فأشبه الفاعل فهو مجاز عقلى لا حقيقة له كالمثال كما مر في محله وقوله فالإيقاع
المشبه تخيلى قال معاوية الاقرب اعتبار الايقاع المحقق وأنه أسند الى الفرس لانه بطوعه وانقياده
وبسببه باعتبارهما مجازا عقليا أسندا الى السبب فله حقيقة عقلية وهي أوقعت عنانه على قربوسه
بطوعه وانقياده اه وقوله ولولا ذلك التشبيه الخ أي لولا تشبيه الهيئة بالهيئة لان الاستعارة
تحسن بحسن التشبيه (قوله رحمه الله باطراف) لم يبين معنى الاطراف وهو الواجب فهي اما

وسلاسة والشبه فيها
 ظاهر عامي لكن قد
 تصرف فيه بما أفاد اللطف
 والغرابة (إذا أسند
 الفعل) أعنى سالت (الى
 الاباطح دون المطى) أو
 أعناقها حتى أفاد انه
 امتلائت الاباطح من
 الابل كما في قوله تعالى
 واشتعل الرأس شيبا
 (وأدخل الأعناق في
 السير) لان السرعة
 والبطء في سير الابل
 يظهران غالباً في الأعناق
 ويتبين أمرهما في الهوادي
 وسائر الاجزاء تستند اليها
 في الحركة وتتبعها في الثقل
 والخفة (و) الاستعارة
 (باعتبار الثلاثة) المستعار
 منه والمستعار له والجامع
 (ستة أقسام) لان المستعار
 منه والمستعار له اما
 حسيان أو عقليان أو
 المستعار منه حسي
 والمستعار له عقلي أو
 بالعكس فتصير أربعة
 والجامع في الثلاثة الاخيرة
 عقلي لا غير لما سبق في
 التشبيه لكنه في القسم
 الاول اما حسي أو عقلي
 أو مختلف تصير ستة والى
 هذا أشار بقوله (لان
 الطرفين ان كانا حسيين
 فالجامع اما حسي نحو
 فاخرج لهم عجلاً جسداً
 له خوار فان المستعار

سم والظاهر جواز الكسر جمع دقيق كظريف وظراف (قوله وسلاسة) أى سهولة (قوله
 قد تصرف) أى الشاعر (قوله اذا أسند الخ) حاصله أنه حصلت الغرابة بتصرفين حيث
 أسند السير الى الاباطح اسناداً مجازياً لفظياً والى الأعناق اسناداً مجازياً بتقدير يالان مقتضى كونها في
 سيرها ملازمة للأعناق أن تكون نفس الأعناق أيضاً سائرة (قوله كما في قوله تعالى واشتعل الرأس
 شيبا) لا يخفى أنه أسند في الآية الفعل القائم بالحال أى الشعر الى المحل أى الرأس لاستغراق الحال
 وشيوعه في المحل فالتشبيه بالآية يقتضى أن يكون هنا السيلان للحال أعنى المطى لكنه أسند مجازاً
 الى المحل أى الاباطح فالباء ليست للتعدية بمعنى الاذهاب لانه ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى بل
 الباء للابسة أو بمعنى في لان الكلام على القلب فاصله سالت المطى بالاباطح اه حفيد (قوله في
 الهوادي) جمع هادية وهى العنق يقال أقبلت هوادى الخيل اذا بدت أعناقها اه فزى وفي
 يس نقلاً عن الصحاح أن الهادية مقدم العنق وأن هذا هو المناسب لكلام الشارح (قوله في
 الثقل والخفة) أى ثقل السير وخفته (قوله لان المستعار منه الخ) قال في الاطول ولا يخفى ان
 استعارة العقلى للحسى ينبغي أن لا تجوز عندهم لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهداً
 عليه وقوعه في القرآن على ما سجد كره المصنف وان ما جعله تقسيماً باعتبار الثلاثة تقسيماً
 باعتبار الطرفين رباعى وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع
 ثلاثى وهو أن الاستعارة جامعها اما حسي أو عقلي أو مختلف جمعها وسماها تقسيماً باعتبار الثلاثة
 ووجهه خفى اه (قوله لما سبق) من أن الحسى لا يقوم بامر عقلي ووجه الشبه لا بد أن يكون
 قائماً بالطرفين اه سم (قوله نحو فاخرج لهم عجلاً جسداً له خوار) في كون الآية استعارة بحث
 اذ جسداً له خوار صريح في أنه لم يكن عجلاً اذ لا يقال للبقرة انه جسده له صوت البقرة وقد أبدل من

جمع طرف بكسر الطاء بمعنى الكريمة أى كرائم الاحاديث يقال هو من أطراف العرب أى كرائمهم
 أو طرف بالتحريك بمعنى الناحية أى فنون الاحاديث اه عبد الحكيم (قوله والظاهر جواز
 الكسر الخ) نقل بعضهم عن عبد الحكيم أنه لا يجوز أن يكون بكسرها على أنه جمع دقيق
 ككريمة وكرام لان جمع فعيل على فعال خاص بالعاقل اه مجرد (قوله الفعل القائم بالحال) أى
 الشعر لعله على حذف مضاف أى يياض الشعر الذى هو الشيب وعبارة عبد الحكيم قوله كما في
 قوله تعالى اشتعل حيث أسند الاشتعال الذى هو صفة الشيب الى الرأس الذى هو محل الاشتعال
 باستيعابه اه قاله بعض المشايخ (قوله فالباء ليست للتعدية الخ) تفريع على أن الفاعل
 الحقيقى هو المطى ووجه التفريع أنه لو كانت الباء للتعدية لم يصح كون الفاعل الحقيقى هو المطى
 لان التقدير حينئذ وأسالت المطى الاباطح أى أذهبت المطى الاباطح أى جعلت المطى الاباطح
 ذاهبة وسائرة لان الاذهاب جعل الشئ ذاهباً وسائراً ولا شك أن هذا لا يصح بل المذهب هو الله تعالى
 أو الناس أى أذهب الله أو الناس المطى فى الاباطح واذ لم تصح التعدية تعين كون الباء للابسة أو
 الظرفية على القلب ويكون الفعل لازماً والفاعل هو المطى (قوله ووجهه خفى) يمكن التوجيه
 بان فيما سلكه المصنف ارتكاب أقصر المسافتين اذ لو جعلهما تقسيمين لطالت المسافة وأيضاً بما
 يتوهم أن الاقسام الثلاثة جارية في كل قسم من الاقسام الاربعة وفيما سلكه دفع هذا التوهم (قوله
 اذ لا يقال للبقرة الخ) أى لانه يكون لغوا لانه من المعلوم أن البقرة جسده هذا الصوت وكما لا يقال

العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر فإن بيان الخيط بالفجر أخرجه من أن يكون استعارة إلى التشبيه فكنا ابدال جسده خوار من عجل أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح اه أطول (قوله له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام اه أطول (قوله الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط) وذلك أن السامري كشف له عن أثر فرس جبريل

ذلك لا يقال أيضا هو جسده خوار وإنما اقتصر على ما ذكره لظهور أنه لا يقال ظهورا تاما فإذا قيل هو جسده خوار علم أنه غير البقرة وقال شيخنا وجه أن ذلك لا يقال لزوم الدور اذ لا يصح تعريف البقرة وبيانها بأنها جسده صوت البقرة لاخذ البقرة في تعريفها فكذلك ما هنا لو جعلنا جسده خوار عطف بيان لزم أخذ المبين في البيان اذ الخوار صوت العجل الذي هو البقرة اه وفيه نظر اذ هو بدل كل لاعطف بيان على أنه يمكن تصور الخوار بوجه لا يؤدي إلى الدور على أن ذلك ليس هو المراد كما علمت (قوله وظاهر أنه ليس عين العجل) أي فقد دمج بين الطرفين على وجه ينبي عن التشبيه وقوله فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل أي فيكون البديل في الحقيقة من مثل العجل وكذا من الفجر بيان في الحقيقة لمثل الخيط الأبيض ورد ذلك عبد الحكيم وعبارته قوله عجل جسدا بدنا لحم ودم أو جسدا من الذهب خالبا من الروح ونصه على البديل (قوله له خوار) أي صوت البقر قيل في كون الآية استعارة بحث اذ جسده خوار صريح في أنه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر أنه جسده صوت البقر أي وقد أبدل بدل الكل فظهر أنه ليس عين العجل فالمراد مثل العجل فهو نظير قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر فإن البيان أخرجه من الاستعارة إلى التشبيه كما مر والجواب أن البديل أخرجه من كون المراد بالعجل الحقيقي إلى أن المراد منه العجل الادعائي أعني الحيوان المخلوق من الخلق فالبديل قرينة على الاستعارة كيرى في رأيت أسدا يرى بخلاف قوله من الفجر فإنه أخرج الخيط الأبيض من أن يكون المراد به الخيط الحقيقي وهو ظاهر وأخرجه من أن يكون المراد به الخيط الادعائي أعني الفجر اذ لا يبين الشيء بنفسه فلا بد من تقدير المثل اه وقوله والجواب أن البديل الخ فيه ان هذا كالحل في زيد أسد فإنه يخرج الأسد من كون المراد منه الأسد الحقيقي إلى أن المراد به الأسد الادعائي ولم يجعله الجمور قرينة وقوله وأخرجه من أن يكون المراد به الخيط الادعائي الخ فيه أنه عند البيان كان محتملا للخيط الحقيقي والخيط الادعائي فليس فيه بيان الشيء بنفسه بل بالبيان انتفى ارادة الخيط الحقيقي وتعين ارادة الخيط الادعائي فالصواب في الجواب أن يقال ليس هنا جمع بين الطرفين اذ المشبه هنا ملحوظ بأنه حيوان لا بأنه جسده له خوار وليس كل ما ينبي عن التشبيه مضرا في الاستعارة والمشبه في قوله حتى يتبين إلى آخره ملحوظ بأنه الفجر ففيه الجمع بين المشبه والمشبه به على وجه ينبي عن تشبيه أحدهما بالآخر وهو ما بدلا هو المقصود في الاستعارة من تناسي التشبيه فكيف يجعل ما هو ما بدلا المقصود منها قرينة لها فتعين أن لا يكون استعارة

منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط

عليه السلام فسوّلت له نفسه أن تراب ذلك الاثر يكون روحا فيها ألقى فيه وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليما من القبط لعرس لديهم - فقال لهم ائتوني بالحلي أجعل لكم الاله الذي تطلبونه من موسى حيث قالوا اجعل لنا الها كما لهم آلهة فصنع منه صورة العجل وألقى فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدم ولحم له خوار كالعجل فقال هو وأتباعه لبني اسرائيل هذا الهكم واليه موسى الذي تطلبونه من موسى نسيه عنا وذهب يطلبه وكان ذلك في وقت ذهاب موسى ببني اسرائيل للنجاة وسبقهم موسى طالبا للنجاة فوقعت تلك الفتنة (قوله من حلي القبط) قال في الاطول الحلي كقفل وبالفتح مايزن به من مصنوع المعنيات أو الحجارة جمعه حلي كدلى أو هو جمع والواحد حلية كظبية والقبط بالكسر أهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس اه وقال الفري قوله من حلي القبط بضم الحاء المهملة وكسر الياء المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كندى وندى وقد تكسرت فاء الجمع لمكان الياء مثل عصي والقبط أهل مصر اه (قوله التي سبكنها الخ) هذا انما يناسبه ضبط حلي بصيغة الجمع كما صنفه الفري (قوله السامري) حداد منسوب الى سامرو وهو اسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لوجه لترك الخوار اه أطول أى لانه حسي مدرك بالسمعة (قوله والمستعار له كشف الضوء الخ) جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا يسلم أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أن تعلق السليخ بالنهار تجوز حقيقة سليخ الضوء لكن كان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة اه أطول (قوله كشف الضوء) أى ازالته اه سم (قوله عن مكان الليل) أى مكان ظلمته لان الليل من الزمان والزمان لا يكون في مكان ولا جل ذلك فسرره

(قوله فسوّلت له نفسه ان تراب ذلك الاثر يكون روحا) وذلك انه رآها كلما مشيت على شئ يابس اخضر (قوله أجعل لكم الاله الذي الخ) انظر هذا مع قوله لهم هذا الهكم واليه موسى فنسى أى نسيه هنا وذهب يطلبه (قوله فصنع) أى فأنوه بذلك الحلي وصنع الخ (قوله جمعه حلي) كدلى بضم الدال وكسر اللام وتشديد الياء وهذا الجمع راجع للاحتمالين في المفرد لا لخصوص الفتح وقوله أو هو جمع أى بالاحتمالين وقوله والواحد حلية كظبية تشبيهه بظبية في المفرد فقط لافي الجمع أيضا اذ صيغة جمعها مختلفة كما أن التشبيه بدلى في الجمع فقط اذ مفرد دلى ولو بفتح الواو والمفردة هنا بالضم والفتح لا بخصوص الفتح كما علمت اه شيخنا فيلحزر (قوله انما يناسبه) ضبط حلي بصيغة الجمع كما صنع الفري وكذا على ما صنع في الاطول حيث قال فيما سبق أو هو جمع والواحد حلية اه شيخنا (قوله لكن كان الاولى الخ) سيأتى ما يعلم منه رده (قوله رحمه الله كشف الضوء عن مكان الليل) يعنى أن النهار عبارة عن الضوء تجوزا أو انه على حذف مضاف وان قوله تعالى منه على حذف مضاف أى مكانه أى مكان القاء ظله وذلك لان النهار والليل عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الافق أو تحتها ولا معنى لكشف أحدهما عن الآخر اذ لا وقوع لاحدهما على الآخر ليكشف عنه بل هما متعاقبان وجودا وقوله وهو موضع القاء ظله أى الليل وظله ظل الأرض الذي في الليل وهو الظلمة وأشار بذلك الى أن قول المصنف عن مكان الليل على

التي سبكنها نار السامري
عند القائه في تلك الحلي
التربة التي أخذها من
موطئ فرس جبريل
عليه السلام (والجامع)
لها (الشكل) فان ذلك
الحيوان كان على شكل
ولد البقرة (والجميع) من
المستعار منه والمستعار له
والجامع (حسي) مدرك
بالبصر (واما على نحو
وآية لهم الليل نسلخ منه
النهار فان المستعار منه)
معنى السليخ وهو (كسط
الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له كشف الضوء
عن مكان الليل) وهو

الشارح بقوله وهو الخ اه سم (قوله القاء ظله) قال الحفيد المناسب ظلمته بدل ظله (قوله
وهما حسيان) لا يخفى أن كلاما من الكشط والكشف ليس حسيما بل هو عقلي اذ لا يدرك بالحس
المعنى المصدري الذي هو معناهما ضرورة أنه معدوم في الخارج اللهم إلا أن يراد بحسيتهما أن الحاصل
بالمصدر فيهما حسي فليتمأمل ثم رأيت الفزري استشكله وأجاب بان المراد الهيئة الحاصلة عند
الكشط والانكشاف اه سم وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء بناء على أنه
أجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة أجرام كذلك توجب عدم
ابصار ما اتصلت به (قوله دائما) كما في ترتب حصول العلم بالنتيجة على حصول العلم بالمقدمتين
عند من يقول يلزم ذلك كالحكماء وقوله أو غالبا كما في ترتب ظهور اللحم على الكشط فإنه ليس
دائما لانه قد يكشط الجلد عن اللحم بدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصبر لازقابه من غير انزاله عنه
فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم اه مخلصا من سم وكتب أيضا قوله دائما أو غالبا هذا
الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام اه فزري (قوله
وبيان ذلك) أي بيان التشبيه بين كسط الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل أي الظلمة اه سم
(قوله ان الظلمة هي الاصل الخ) منهم من عكس (قوله يسترها بضوئه) هذا مبني على جعل الظلمة
وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين اه حفيد على المطول (قوله فقد سلخ النهار) أي
أزيل ضوء النهار وقوله من الليل أي عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور الخ) الانسب
فجعل اظهار الظلمة كاظهار المسلوخ فان السلخ متعدد اه حفيد على المطول (قوله اهابه)
أي جلده (قوله وحينئذ صبح الخ) لعل التعرض للصحة دون الحسن لانتفائه بناء على ما يأتي
عن العلامة اه سم أي في قوله ولو جعلنا السلخ الخ (قوله هم مظلومون) أي داخلون في
الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) فديق الابل زمان الاذهاب هو زمان
الاطلام فلا تعقيب هناك لان الزمان الذي يتحقق فيه الاذهاب هو بعينه الزمان الذي يتحقق فيه
الاطلام فهذه الاشكال على المفاجأة ويقضى أنها لا تحسن ويؤيد ما قلنا ما يأتي عن العلامة من قوله

موضع القاء ظله (وهما
حسيان والجامع ما يعقل
من ترتب أمر على آخر)
أي حصوله عقيب حصوله
دائما أو غالبا
ظهور اللحم على الكشط
وترتب ظهور الظلمة
على كشف الضوء عن
مكان الليل والترتب أمر
عقلي وبيان ذلك أن
الظلمة هي الاصل والنور
طارى عليها يسترها بضوئه
فاذا غربت الشمس فقد
سلخ النهار عن الليل أي
كشط وأزيل كما يكشف
عن الشيء الشيء الطارى
عليه الساتر له فجعل
ظهور الظلمة بعد ذهاب
ضوء النهار بمنزلة ظهور
المسلوخ بعد سلخ اهابه
عنه وحينئذ صبح قوله
فاذا هم مظلومون لان الواقع
عقب اذهاب الضوء
عن مكان الليل هو
الاطلام وأما على ما ذكر
في المفتاح من أن المستعار
له ظهور النهار من ظلمة

حذف مضاف أي مكان ظله ولم يقل القاء ظلمته متابعة للايضاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة
وجودية كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى جعل الظلمات والنور فيصبح القول
بظهور اهابه دزوال الضوء والمراد بالمكان والموضع إما الهواء أو سطح الارض اه من عبد
الحكيم وغيره (قوله المناسب ظلمته) قد علمت ما فيه (قوله كما في ترتب ظهور اللحم على
الكشط الخ) وأما ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء فهي دائمة لا غالي وبهذا صبح ان
يكون الترتيب بالنظر لخصوص المقام خلافا لما نقله بعد عن الفزري وقال شيخنا هو غالي عادي
لا يمكن التخلف كما وقع في الدار الآخرة وبهذا صبح ما للفزري اه فتدبر (قوله أي بيان التشبيه
الخ) وقال عبد الحكيم أي بيان ظهور الظلمة اه وقال معاوية بعد نقله ذلك عن عبد الحكيم
والأولى أي كون الجامع ما ذكر (قوله رحمه الله ان الظلمة هي الاصل) في الحديث ان الله خلق
الخلق في ظلمة ثم رش عليه من نوره اه عبد الحكيم (قوله الانسب فجعل الخ) فيه ان كلام
الشارح في بيان الاثر المترتب وقوله فان السلخ متعدد غير مفيد لما علمت والحاصل ان السلخ مستعار
للكشف والكشف يلزمه الاظهار كما أن السلخ يلزمه الاظهار ويترتب على ذلك أن الظهور

ولو جعلنا السليخ بمعنى النزع اذ النزع هو الاذهاب المذكور هنا اه سم ويجاب بان مدعى الشارح الصحة لا الحسن ويكفي للصحة التعقيب الرتبى وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لذهاب الضوء فهو عقبه رتبة وان اتحد ازمانا كما سبغ كره سم عند قول العلامة لم يستقم أولم يحسن (قوله ففيه اشكال) يمكن أن يجاب عنه بان النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من طلوعها الى غروبها لا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول في الظلام اه حفيد على المطول أى فالمعنى يظهر منه جميع النهار في عقب هذا الاظهار الدخول في الظلام ولعل ما أجاب به مستفاد مما يأتى عن العلامة فليستأمل قاله سم (قوله انما هو الابصار) فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقليل فاذا هم مبصرون اه سم (قوله كلام المفتاح) أى قوله ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله أى ظهور ظلمة الليل) قد يشكك هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لا عقبه حتى تتأنى المفاجأة الآن يراد بظهور الظلمة ابتداءها وبالاظلام التوغل في الظلام والاستقرار فيه اه سم (قوله من النهار) يحتمل التضمنين أى

بالكشف الملازم له الاظهار كالظهور بالسليخ الذى يلزمه الاظهار أيضا (قوله ويجاب بان مدعى الشارح النخ) أنت خبير بان التعقيب الرتبى انما يصح الفاء لا المفاجأة اذ المفاجأة لا تكون الا فى أمر غير مترقب وانما يصحها ما يأتى عن عبد الحكيم (قوله رحمه الله ظهور النهار النخ) الأولى اظهار ضوء النهار من ظلمة الليل أى بطول الفجر (قوله يمكن أن يجاب عنه النخ) هذا جواب آخر غير الاجوبة الأربعة المذكورة فى الشارح وهى جواب العلامة والثلاثة قبله ورد عبد الحكيم هذا الجواب حيث قال وما قيل فى الجواب من أن النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها والواقع عقب هذه المدة كلها الدخول فى الظلام ليس بشئ لان الدخول فى الظلام مترتب على السليخ لا على انقضاء مدة النهار اه قال معاوية فان المعنى نسليخ أى يظهر منه النهار فاذا هم مظلمون عقيب السليخ والاظهار لا عقيب ذات النهار اه ولا شك أن زمن سليخ ضوء النهار من الظلمة انما هو من الفجر الى طلوع الشمس ثم تتعاقب الازمان بعد ذلك على هذا الضوء اذ اقلنا ببقائه أو على أمثاله مما لم يقع عليه سليخ على خلافه قد بر (قوله أى فالمعنى يظهر منه جميع النهار) أى الضوء الحاصل فى جميع مدة النهار واظهار الضوء فى جميع المدة لا يتحقق تمامه الا بالغروب فالدخول فى الظلام مترتب على السليخ هذا امر اده وقد علمت ما فيه (قوله ولعل ما أجاب به مستفاد مما يأتى عن العلامة) فيه نظر لان العلامة اعتبر ترتيب الاظلام على السليخ الحاصل فى أول النهار والفصل بمدة النهار كلا فصل وصاحب هذا الجواب اعتبر ترتيب الاظلام على اظهار ضوء جميع مدة النهار المتحقق تمام هذا الاظهار بالغروب فلا فصل أصلا على ما فهمه ابن قاسم من كلامه أو اعتبر ترتيب الاظلام على انقضاء مدة النهار على ما فهمه عبد الحكيم منه وأجاب بعض المشايخ بأنه ليس المراد باستفادته منه أنه مأخوذ منه مع كونه عينه فى المعنى لان ذلك غير صحيح بل المراد بها فهمه منه كعدم اكرام ان لم يحجى زيد من قولك ان جاء زيد فاكرمه وذلك ان العلامة احتاج لتصحيح ترتيب فاذا هم مظلمون على ما قبله حيث قال وصح قوله فاذا هم مظلمون النخ لان حمل النهار فى سليخ منه النهار على اللحظة الاولى منه وهى التى يتحقق بها الاخراج فالسليخ غير متناول فيفهم أنه لو أريد بالنهار مجموع المدة لصح الترتيب من غير احتياج لذلك لان السليخ حينئذ متناول (قوله رحمه الله على القلب) أى فى عبارة المفتاح وهو يؤدى الى القلب فى الآية أيضا لان

الليل ففيه اشكال لان الواقع بعده انما هو الابصار دون الاظلام وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين بحمل كلام المفتاح على القلب أى ظهور ظلمة الليل من النهار

منفصلة من النهار أى بفراغه والابتداء أى ان الظهور مبتدأ من مكان النهار فليتم امل اه سم
(قوله أو بان المراد من الظهور التمييز) أى ومن بمعنى عن والمعنى ان المستعار له تمييز النهار عن ظلمة
الليل والواقع بعد ذلك التمييز وهو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتمييز ازالة النهار عن مكان الليل
بإعدامه فى مرأى العين فهو بعينه الوجه الذى بعده وان أريد تمييزه مع بقاء وجوده فى مكان الليل
فلا معنى له تأمل ع ق (قوله أو بان الظهور بمعنى الزوال) فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار
عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقاً لكلام غيره (قوله وذلك عارخ) عجزيت
صدره * اعيرنا ألبانها ولحومها * اه فبرى وريطة امرأة وقوله ظاهر أى زائل وقوله ألبانها
أى الابل (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين المعجمة الشكاية اه فبرى وصدره

* وعبرها الواشون أى أحبها * (قوله وذكر العلامة الخ) أقول كان المقصود من نقل كلام
العلامة جواب آخر لتصحيح المفاجأة اه سم وفى يس الاظهر أن يقال المقصود منه تصحيح
ما ذكر فى المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج لدعوى قلب فى كلامه ولا تأويل الظهور بالتمييز
أو الزوال لان الكلام انما هو مسوق لهذا صريحاً وان لم يكن ذلك صحة المفاجأة اه وقال الفرى
كلام العلامة يخالف كلام الشارح فى أن الظلمة هى الاصل والمظروف والنور طارئ عليها
وظرف فان الظاهر على تقرير العلامة أن يكون الليل ظرفاً والنهار مظهرها (قوله فذهب
صاحب المفتاح الى الثانى) أى تبعاً لبعيد القاهر كفى المطول وذهب غيرهما الى الأول ومن الغير
المصنف لان الكشف الذى عبر به المصنف هو النزاع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون المصنف من
غيرهما للفرق بين الكشف والنزع فان الاول تدريجى والثانى دفعى فيه نظر ظاهر أفاده سم
(قوله الى الثانى) وبني عليه قوله السابق ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله بالفاء
لان التراخى الخ) يعنى صح الاتيان بالفاء لانها موضوع لما يعنى فى العادة مترتباً غير مترسخ وهذا
يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين أمرين ولا يعد الثانى مترسخاً لان
العادة كانت تقتضى أطول من هذا فيستقصيه المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثانى غير مترسخ
ويستعمل الفاء كفى هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخى عن الاخراج بساعات

المعنى حينئذ وآية لهم الليل يظهر منه النهار فيظهر ويحول النهار فاذا هم مظلمون والقلب خلاف
الظاهر منها وان كان يدل عليه آخرها بناء على أن السلك الاظهار مع عدم اعتبار جواب العلامة
لكن القلب لا يقبل الا اذا كان لنسكتة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداءؤها الخ أو يجاب بان
التعقيب رتبى وأنت خبير بان هذا كله انما يصح الفاء لا المفاجأة اذا لم تكن الا فى أمر غير
مترقب وانما يصح ما يأتى عن عبد الحكيم (قوله ومن بمعنى عن) فيه ان التمييز يتعدى عن
أيضا اه شيخنا فليحرر (قوله وفيه انه ان أريد بالتمييز الخ) فيه ان مفهوم التمييز غير مفهوم الازالة
وان كانت الازالة لازمة له والاختلاف بالمفهوم كفى فى التغير اه شيخنا (قوله اعيرنا) استفهام
انكارى (قوله البانها ولحومها) يحتمل النصب على نزع الخافض أى بالبانها ولحومها والفاعل
ضمير ويحتمل الرفع على الفاعلية أى أوجب لنا ألبانها ولحومها عارا (قوله أن يكون الليل ظرفاً
الخ) أى مع اعتبار حالها بحال الشاة وجالدها فى الوجود والا فالظرف ليس بمأخر فى الوجود لا
وجوباً ولا عادة (قوله رحمه الله فذهب صاحب المفتاح الى الثانى) فهو على اعتبار النهار كالدخول

أو بان المراد من الظهور
التمييز أو بان الظهور بمعنى
الزوال كما فى قول الحماسى
* وذلك عاريا ابن ربيعة
ظاهر

وفى قول أبى ذؤيب
* وتلك شكاة ظاهر
عنها عارها

أى زائل وذكر العلامة
فى شرح المفتاح أن السلك
يكون بمعنى النزاع مثل
سلخت الاهداب عن الشاة
وقد يكون بمعنى الاخراج
نحو سلخت الشاة عن
الاهداب فذهب صاحب
المفتاح الى الثانى وضح
قوله فاذا هم مظلمون
بالفاء لان التراخى وعدمه
مما يختلف باختلاف
الامور والعادات وزمان

النهار الآن العادة تقتضى أن لا ينقضى مثل هذه الاضاءة الا في أضعاف هذه الساعات ولا يأتى الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لا يتأنه على خلاف العادة كأنه فاجأ عقيب اخراج النهار من الليل بلامهلة كذا في الاطول وكتب أيضا قوله لان التراخي وعدمه الخ هو بمعنى قولهم التراخي والتعقيب في كل شيء بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم مظلمون مع وجود التراخي بين اخراج النهار من الليل الذي هو الاصبح وبين الاظلام بمدة النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذي هو الاتيان بالضوء وهو الاصبح وقوله لكن لعظم شأن الخ يعنى أن دخول الظلام عظيم الشأن حتى ان حقه أن لا يوجد الا بعد مضى أضعاف النهار فوجوده بعد النهار فقط كأنه وجود قبل وقته فعد النهار لذلك قليلا فعنى ظهور النهار من ظلام الليل تمييزا للنهار عن مكان الظلام بان زال ضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما ينبغي الخ) كانه من عطف المسبب على السبب (قوله عد الزمان قريبا) أى خسنت الغاء (قوله كانه يفاجئهم عقيب الخ) أى يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان دخول الظلام غير خروج النهار ومفاجئى له بهذا الاعتبار اه سم (قوله عن الهواء) الذى هو مكان الظلمة (قوله لم يستقم أولم يحسن) انما قال أولم يحسن لان نزع الضوء ودخول الظلام وان انحاز مانا لكنهما يختلفان رتبة بالعلوية والمعلوية اذ النزع عمله لدخول الظلام فامكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتب الرتبى لا الزمانى لكن لا يحسن اه سم (قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ) أى لان الانكسار مع

فى الليل ويؤيده وقوع من فى الآبىة دون عن (قوله الآن العادة تقتضى أن لا ينقضى مثل هذه الاضاءة) أى لعظم ما يعقبها من الظلمة لا لعظمها هى فوافق ما فى الشارح والمقصود عادة العظامم ولا شك أن عاداتها التأخر (قوله الا في أضعاف هذه الساعات) أى الاعقب أضعاف ساعات النهار الفاصلة ومثله يقال فى عبارة الشارح (قوله فعنى ظهور النهار من ظلام الليل الخ) هذا لا يناسب كلام العلامة انما يناسب كلام المصنف وبعض الاجوبة السابقة فالاولى حذفت هذه العبارة من هذا المحل اه شيخنا (قوله انما قال أولم يحسن الخ) أى فقوله لم يستقم محمول على ما اذا لم يلاحظ الاختلاف رتبة بالعلوية والمعلوية وقوله أولم يحسن محمول على ما اذا لوحظ ذلك هذا وفى عبد الحكيم قوله لم يستقم الخ اذا المفاجأة انما تصور فيما لا يكون مترقب بل يحصل بغتة ويمكن الجواب بان نزع الضوء عن مكان الليل لكون ظهوره فى غاية الكمال كان المترقب فيه أن يكون فى مدة مديدة فحصول الظلام بعده فى مدة قصيرة حصول أمر غير مترقب وبهذا يظهر الجواب عن التقوية اه وقوله اذا المفاجأة انما تصور الخ أى وهاهنا الاظلام مترقب من النزع لانه سببه التام لان المتبادر منه كماله وهو النزع التام لكل النهار بالتام بنزع آخره لان هذا هو كماله فهو سببه التام كالكسر للانكسار بخلاف الاخراج فى الوجه الاول فانه فى أول جزء منه وليس بسبب تام يترقب منه الاظلام وقوله ويمكن الجواب الخ يعنى لما كان ظهور الضوء فى غاية الكمال كان المترقب فى النزع بحسب الشأن وان منع من الترتب المذكور تكرار خلاف ما يترقب أن يكون فى مدة مديدة فحصول الظلام بعد حصوله فى مدة قصيرة حصول أمر غير مترقب بحسب الشأن فكان المعنى نزع عنه النهار فجاءه فاذا هم مظلمون فجاءة لفجأة النزع التام قال معاوية ولقلة الحب فان الضوء هو المحبوب والطمع فى كل محبوب بقاؤه اذا حصل فالتترقب بقاؤه لا انقضاؤه فهذا

النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي أن لا يحصل الا فى أضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلامهلة وعلى هذا حسن اذا المفاجأة كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل ولوجعلنا السليخ بمعنى النزع وقلنا نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام لم يستقم أولم يحسن كما اذا قلنا كسرت الكوز ففاجأه الانكسار (واما مختلف) بعضه حصى

الكسر لا عقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شمسا وأنت تريد اناسانا كالشمس) الاولى بعلاقة أنه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا مفهوما انسانا كالشمس لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد اناسانا هو في الواقع كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثلا لما نحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به فلذا تركه المفتاح اه أطول (قوله في حسن الطلعة) أى الوجه وقوله ونباهة الشأن أى رفعة وشهرته (قوله أى النوم الخ) عبارة الاطول المعنى اما من أيقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقب بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء واما من أيقظنا من مكان رقادنا فالاستعارة له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء في أنهما حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية التي الاستعارة التبعية مبنية عليها اه (قوله الموت) أى على كون المرقب بمعنى الرقاد والمستعار له القبر على كون المرقب بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور الفعل) لان كلامنا النائم والميت لا يظهر منه فعل اه سم وكتب أيضا قوله عدم ظهور الفعل أى الاختيارى أى المعتد به فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل (قوله والجميع عقلي) أما الموت وعدم الظهور فامرهما واضح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذى يكون في اليقظة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس عقلي (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به نفي الظهور وهو بالنوم أخص لانه في الموت لتنزيلة منزلة النوم خيالى لا تحقيقى اه أطول (قوله فالحق) من جملة القيل قال في المطول ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال أى كالمصنف زعم أن القرينة هو ذكر

وبعضه عقلي (كقولك رأيت شمسا وأنت تريد اناسانا كالشمس في حسن الطلعة) وهو حسي (ونباهة الشأن) وهى عقلية (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين أى وان لم يكن الطرفان حسيين (فهما) أى الطرفان (اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد أى النوم على أن يكون المرقب مصدرا وتكون الاستعارة أصلية أو على انه بمعنى المكان الا أنه اعتبر التشبيه في المصدر لان المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات واعتبار التشبيه في المقصود الا هم أولى وستسمع لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية (والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي) وقيل عدم ظهور الافعال في المستعار له أعنى الموت أقوى ومن شرط الجامع أن يكون في المستعار أقوى فالحق

جواب ثان يغاير الاول في العلة فقط وهناك ثالث يغايرهما في المعنى وهو حل النزاع على التدريجى وان سلم أنه خلاف المتبادر فهو حينئذ ليس بسبب تام يترقب منه الاطلام وكل يفيدان في حصول الظلام عقيب النزاع استغرابا لانه فجأه بفجأة النزاع أو بسبب تدرج فكل يدفع التقوية التى في المطول ولذا أمر فيه بعدمها بالتأمل انتهى وقوله وبهذا يظهر الجواب عن التقوية أى التى ذكرها في المطول حيث قال بعد كلام العلامة وأقول تقوية لذلك لاشك أن الشئ انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يقتدر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجأة الظلام عقب ظهور النهار لا عقب زوال ضوء النهار فليتأمل اه قدبر (قوله الاولى بعلاقة الخ) أى الاولى أن يقول كقولك رأيت شمسا وأنت تريد اناسانا بعلاقة أنه كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن وانما جعله أولى لاصوابه لان المقام يدل على ان المراد أن ذلك هو العلاقة (قوله لكن لا بعلاقة هذه المشابهة) أى المشابهة في متعدد مختلف كحسن الطلعة ونباهة الشأن كالشبهة في حسن الضياء أو التنوير وكالاتلاق والتقييد (قوله لم يكن مثلا لما نحن فيه) هو الاستعارة التى وجه الشبه فيها مختلف (قوله فجعله من قسم ما طرفاه عقليان الى آخره) محصله أنا اذا جرينا على ان المستعار له القبر والمستعار منه المقام أى مكان النوم لا يكون الطرفان عقليين الا باعتبار الاستعارة الاصلية أعنى استعارة المصدر للمصدر وقد مثل لما طرفاه عقليان بذلك فدل على ان تقسيم الاستعارة التبعية الى ما طرفاه عقليان أو حسيان أو مختلفان انما هو بالنظر لاصلها وان دل على ذلك أيضا قوله فان المستعار (قوله مع امكانه) فيه انه ان كان المراد امكانه اختيارا مع وجود

البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثته من نومه اذا أيقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له اه قال الفري يمكن أن يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيامة وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح أن يكون قرينة الاستعارة على أنه لا يبعد أن يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت اه (قوله هو البعث) أى على انه موضوع للقدر المشترك بين الايقاظ من النوم والاحياء من الموت وهو رد الاحساس السابق (قوله وأقوى) فيه بحث وتعليله لا يقتضى ذلك اه حفيد (قوله مما لا شبهة فيه لاحد) بخلافه في الموت فقد أنكره قوم (قوله كلام الموتى) اذ لا يريدون الرقاد بمعنى النوم لانه لم يكن حاصل لهم اه سم وقوله مع قوله هذا الخ أى لان الذى وعده الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره أول القائلون هو البعث من الموت (قوله فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن فى القاموس أن الصدع الشق فى الشئ الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر بأظهر ما تؤمر أى أظهر الأمر اظهار الالبهجى كما لا يلتزم شق الزجاجة أما اذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له أيضا حسى وله تفسيرات آخر جمعها القاموس اه أطول وكتب أيضا قوله فان المستعار منه الخ منه أيضا يعلم أن حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا فى الأطول (قوله كسر الزجاجة) أى ونحوها مما لا يلتزم بعد الكسر وقوله وهو حسى أى باعتبار متعلقه (قوله والمستعار له التبليغ) فيه أن التبليغ لا يتعدى بالباء أصلا فالمناسب أن المستعار له الفرق بين

أن الجامع هو البعث الذى هو فى النوم أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون (واما مختلفات) أى أحد الطرفين حسى والآخر عقلى (والحسنى هو المستعار منه فهو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ

المانع الذى هو النوم والموت فهو غير موجود فى كل من الطرفين وان كان المراد ما كان به بعد زوال المانع وان كونه أقوى فى النوم لزوال المانع عن قرب فهو وتحقيقى فى كل من الطرفين لا تخيلى فى الموت فلا يستقيم قوله وهو بالنوم أخص الخ فتدبر (قوله رحمه الله هو البعث) أى سهولة تأتى البعث فانها فى النوم أقوى وأعرف فلا يرد ما قيل كون البعث فى النوم أقوى وأعرف محل بحث لان المانع فى الموت أقوى فبعث الفاعل فيه أقوى وما قيل ان وجه الشبه حينئذ يكون مذكورا فيكون تشبيها للاستعارة اه عبد الحكيم ووجه كون المانع فى الموت أقوى عدم وجود الحياة والاحساس معا بخلاف النوم فانه انعدم معه الاحساس فقط ثم ان القيل الاخير غير وارد حتى يحتاج للجواب عنه فان الممنوع فى الاستعارة هو ذكر وجه الشبه على وجهه لا يلائم تناسى التشبيه أما نحو علمت شجاعة الاسد الذى يرى ونحو من بعثنا من مرقدنا فلا فتدبر (قوله فيه بحث) قد علمت وجهه مما سبق (قوله وتعليله) أى قوله لكونه مما لا شبهة فيه (قوله لا يقتضى ذلك) أى كونه أقوى (قوله هذا اذا كان الصدع الخ) أى محل كون المستعار منه هو كسر الزجاجة اذا كان الصدع فى اللغة كسر الزجاجة (قوله لكن فى القاموس الخ) بينه وبين ما ذكره المصنف عموم وخصوص وجهى اذا الشق خاص بالكسر المستطيل والشئ الصلب صادق بالزجاجة وغيرها (قوله منه يعلم الخ) وجه العلم انه جعل المستعار منه كسر الزجاجة وحكم عليه بانه حسى ولم يجعل ذلك معنى الفعل ولم يحكم عليه بالحسنة لان الفعل مركب من الحدث والنسبة والزمان وكل من النسبة والزمان عقلى والمركب من العقلى وغيره عقلى فكان معنى الفعل عقليا اه شيخنا (قوله لا يتعدى بالباء أصلا) أى الى المصدوع فلا ينافى أنه يتعلق به بقاء الآلة

الحق والباطل كما يشعر به قوله والمعنى ابن الأمر الخ ثم ما في قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة
والعائد محذوف أي بما تؤمر به من الشرائع وينبغي أن يعلم أن التعدية بالباء في طريقة التجوز والـ
فالصحيح بمعنى الشق والكسر يتعدى بنفسه كما في كتب اللغة اه حفيد وقوله الفرق الخ أي أو
الجمهور كما في حواشيه على المطول وفي المعنى قال ابن الشجري في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر خمسة
حذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدع فحذفت أل لامتناع اجتماعهما مع
الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما في وأسأل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن
معد يكرب * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فصار تؤمر به ثم حذفت الهاء كما حذف في أهذا
الذي بعث الله رسولا اه وبه يعلم أن العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد أن شرط حذف
العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمنزلة معنى ومتعلقا ويحتاج إلى الجواب بأن
اصدع بمعنى أوامر ومن جوز كون ما مصدرية الزحشرى واستظهره في المعنى وكأنه إشارة إلى رد
تضعيف أبي حيان له بأنه مبني على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل المبني للجهول
والصحيح أن ذلك لا يجوز اه وذلك لأنهم صرحوا في باب إعمال المصدر بأن مذهب البصريين
جواز رفعه نائب الفاعل على أنه لا يلزم من عدم جواز كون المصدر الصريح من المبني للفعل
عدم جواز تأويل فعل مبني للجهول وحرف مصدرى بالمصدر لأن علة منع الأول على القول
به الالتباس وذلك مفقود في الثاني فتدبر كذا في يس (قوله والجامع التأثير) أي وهو أمر
مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير هو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أي المبين إلى الحالة التي كان
عليها قبل التأثير فإن المبين لا يعود إلى الخفاء الذي كان عليه قبل البيان ولذا فسر بقوله ابن الأمر
إبانة لا تنحى أي لا تعود إلى الخفاء (قوله وهما عقليان) في كون التبليغ عقليا بحث فانه
تكلم بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل المصدر حسيا
باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما في السابق وهنا اعتبر نفسه كذا في حواشى الحفيد على المطول
(قوله والمعنى ابن الأمر) أي أظهره وأوضحه هذا هو المناسب لقول المصنف والمستعار له التبليغ
وفي الفري قوله والمعنى ابن الأمر إبانة لا تنحى أي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتزم أحدهما
بالآخر كما لا يلتزم الزجاجة المكسورة اه ولعل قوله أي افرق الخ تفسير بالمزوم (قوله كما لا يلتزم
أي يجتمع) (قوله لما طغا الماء) في القاموس طغا يطغو طغوا واطغوا ناطغهما كطغى بطغى
كرضى برضى طغيا وطفينا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا في الكفر وأسرف في

والجامع التأثير وهما
عقليان) والمعنى ابن الأمر
إبانة لا تنحى كما لا يلتزم
صدع الزجاجة (واما
عكس ذلك) أي الطرفان
مختلفان والحسى هو
المستعار له (نحو إنالما
طغى الماء)

(قوله ان التعدية بالباء في طريقة التجوز) أي ان التعدية بالنظر للمعنى المجازى وهو الفرق لا المعنى
الحقيقى وقال شيخنا معناه أن التعدية بالباء لا تكون إلا بطريق التجوز اما في الحرف وهو الباء
واما في المتعلق كان يستعمل الصدع في الفرق اه ولا يخفى انه لا وجه للتجوز في الحرف هنا (قوله
أمرتك الخير) أي أمرتك بالخير (قوله في كون التبليغ عقليا بحث الخ) قال عبد الحكيم في
القاموس التبليغ الإيصال وهو أمر عقلى يكون بالقول والفعل والتقرير فن قال ان التبليغ تكلم
بقول مخصوص فهو حسى لم يأت بشئ اه قال معاوية لانه الإيصال باحدها لا عين أحدها معينا
فضلا عن كونه القول نعم الاصل فيه كونه به ولا مهم ما فهو عقلى وان فرض ان كلامها حسى تدبر
(قوله باعتبار الحاصل بالمصدر) أي الهيئة الحاصلة به لانها هي المحسوسة وتقدم جواب آخر وهو أنها

المعاصي والظلم اه أطول (قوله جلنا كم) أى جلنا آباءكم وأتم في ظهورهم اه سم (قوله في الجارية) أى في السفينة الجارية على وجه الماء (قوله وهو حسي) ذكر الضمير لا كتساب الكثرة التذكير من المضاف اليه وحسيتها باعتبار متعلقها (قوله الاستعلاء) أى طلب العلو المفرط لكن الطلب اعتباري في الماء كما ترى فان قلت السين والتاء في الاستعلاء ليستا للطلب بل للتأكيـد قلت يلزم أن الجامع حينئذ حسي لاعقلى لان العلو مشاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء المفرط المشترك بين الاستعلاء الحسي والمعنوي اه أطول (قوله والاستعارة) ان كانت بمعنى اللفظ كان في قوله باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المضمـر وكأنه قال باعتبار نفسها وان كانت بالمعنى المصدرى فالأمر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس) اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل أسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور أن أسامة يرى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تبعية فإذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرحي المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسم المفهوم غير مشخص ولا مشتق على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد وقيام ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو ما دل على ذات مامن غير اعتبار وصف فخرج بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمراد بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية عيننا كان أو معنى (قوله كما في الاعلام الخ) وإنما ألحق تلك الاعلام بأسماء الاجناس دون المشتقات لان تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كما في أسماء الاجناس لا داخلية كما في المشتقات كذا في الحفيد وبه يندفع تنظير صاحب الأطول فيما ذكره الشارح وتبعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام أصلية بأن نحو حاتم مؤول بالمتناهي في الجود فيكون متأولا بسفة وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود لئله كمال جود فهو كاستعارة شيء من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شيء من المشبهة والمشبهة به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل حاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الأصلية (قوله فأصلية) أى فاستعارة أصلية لأنها ليست تابعة لأمـر آخر أولانها أصل للاستعارة التبعية اه أطول (قوله كأسد وقتل) مثالا لاسم الجنس أول الاستعارة الأصلية على تقدير استعمالها في الرجل الشجاع والضرب

جلنا كم في الجارية (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قريبان لانه) أى اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلا كما في الاعلام المشتهرة بنوع وصفية (فأصلية) أى فالاستعارة أصلية (كأسد) اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني

حسية باعتبار المتعلق وهو الزجاجة (قوله لكن الطلب اعتباري في الماء) اذا بقع من الماء طلب (قوله لان العلو مشاهد) ظاهر في علو الماء في علو المتكبر (قوله الاستعلاء المفرط المشترك بين الاستعلاء الحسي والمعنوي) هذا مبني على جعل السين والتاء زائدين والمراد بالعلو القدر المشترك بين العلو الحسي كما في علو الماء والمعنوي كما في علو المتكبر ولا شك أن القدر المشترك بين هذين عقلي ضرورة أنه كلى وكل كلى عقلى ويكون في هذا دفع لقوله قلت يلزم أن الجامع حينئذ الخ لكن تقدم ان عقلية الجامع وحينئذ انماها باعتبار الافراد والافهـو عقلى دائماً لانه كلى أبدا تدبر (قوله نحو رجل وأسد الخ) كان الاولى ان يبدل أسد باسامة لانه محل التوهم (قوله من غير اعتبار وصف) أى داخل في المفهوم فلا يرد أن حاتم المأول بالمتناهي اعتبر فيه وصف لانه غير معتبر دخوله في المفهوم بل المقصود انه أول بمطلق ذات مقيدة بالمتناهي في الجود على أن التناهي قيد خارج اذا دأى الى اعتبار الدخول الذي هو قدر زائد لكفاية التقييد المصحح للدراج اذ لو لا هذا

الشديد اه أطول والثاني هو المتبادر فلذا سلكه الشارح (قوله والافتبعية) القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصروفة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما في قولك أعجبنى اراقة الضارب دم زيد ولمعلم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء اه فزى (قوله وما يشق منه) أى من الفعل وهذا على قول أو على المسامحة اه سم (قوله وغير ذلك) كاسم التفضيل نحو حاله أنطق من العبارة وأسما الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد لزمان ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه (قوله لان الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا الدليل بثلاثة أمور صرح بواحد منها وورمز الى اثنين بقوله بعد استقامته بينهما في الحواشي المنقولة عنه كما

التقييد لم يكن معنى لادخال المشبه في مطلق ذات مسماة بحاتم هذا هو مراد القوم وبه يتضح قوله بعد وانما ألحقت تلك الاعلام الخ تدبر (قوله رحمه الله وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتد التشبيه والتشبيه يقتضى الخ) قال السيد قدس سره التشبيه يقتضى ملاحظة انصاف المشبه بوجه الشبه وانصافه بمشاركته المشبه به في وجه الشبه ويلزم من ذلك ضمنا ملاحظة انصاف المشبه به بوجه الشبه وانصافه بمشاركته المشبه في وجه الشبه فالاستعارة تقتضى كون المشبه به ملحوظا من حيث كونه موصوفا ومحكوما عليه ضمنا وكل ما هو كذلك فلا بد أن يكون معنى مستقلا بالمفهومية صالحا لان يكون موصوفا ومحكوما عليه ومعاني الحروف والافعال بمنزلة عن الاستقلال وصلاحيته كونها موصوفة ومحكوما عليها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها أصالة وتتحقق المقام على ما ينبغي يستدعى بسط الكلام في تحقيق معنى الحرف والفعل فنقول والله المستعان اعلم ان نسبة البصرة الى مدر كاتها كنسبة البصر الى مبصراته وأنت اذا نظرت في المرأة وشاهدت صورة فيها فلذلك هناك حالان احدهما أن تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا المرأة آلة في مشاهدتها ولا شك أن المرأة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث يقدر بابصارها على هذا الوجه أن يحكم عليها ويلتفت الى أحوالها والثانية أن تتوجه الى المرأة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان يحكم عليها وتكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فظهر أن في المبصرات ما يكون نارة مبصر بالذات وأخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصرة أعنى القوة الباطنة واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد اذا لا شك أنك تدرك فيهما نسبة القيام الى زيد لأنها في الاول مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فكأنها مرآة تشاهد هاهنا تبطا أحدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك أن تحكم عليها أو بها مادامت مدركة على هذا الوجه وفي الثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك أن تحكم عليها أو لها فهي على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل بها ولا يحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا تستقل بالمفهومية اذا تم هذا فاعلم أن الابتداء مثلا معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظ العقل قصدا بالذات كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه ويلزم ادراك متعلقه اجمالا وتبعاه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه أن تقيده بمتعلق مخصوص فتقول مثلا ابتدئ سيري من البصرة ولا يخرج ذلك عن الاستقلال وصلاحيته الحكم عليه وبه واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعل آلة لتعرف حالهما كان معنى غير

اسم معنى (والافتبعية)
أى وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس
فالاستعارة تبعية (كالفعل
وما يشق منه) مثل اسم
الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وذير ذلك
(والحرف) وانما كانت
تبعية لان الاستعارة تعتد
التشبيه والتشبيه يقتضى
كون المشبه موصوفا بوجه
الشبه أو بكونه مشاركا
للمشبه به في وجه الشبه

مستقل بنفسه لا يصلح أن يكون محكوما عليه ولا محكوم عليه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من
كقولك سرت من البصرة فاللفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء واللفظ من موضوع للابتداء آت
المخصوصة لا بأوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كائن الواضع قال عينت
لفظة من لكل واحد من الابتداء آت المخصوصة وهذا معنى ما قيل إن الحرف وضع باعتبار معنى
عام وهو نوع من النسبة كالأبتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعلق إلا بالنسب
إليه فالـم يذكر متعلق الحرف لا يتعلق فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في
الخارج وإنما يتحصل بمتعلقه فيمتثل بمتعلقه وهو أيضا محمول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في إيضاح
المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع إلى معنى أى ما دل على معنى باعتبار
نفسه وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا أى
لا باعتبار أمر خارج عنها ولذلك قيل في الحرف ما دل على معنى في غيره أى حاصل في غيره أى
باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه اهـ كلامه فقد اوضح أن ذكر متعلق الحرف إنما وجب
ليتحصل معناه في الذهن إذا لا يمكن ادراكه إلا بدارك متعلقه أذ هو آلة للملاحظة فعدم استقلال
الحرف بالمفهومية إنما هو لقصور ونقصان في معناه لا لما قيل من أن الواضع اشترط في دلالة على
معناه إلا فرادى ذكر متعلقه إذا لا طائل تحته لأن هذا القائل إن اعترف بأن معاني الحروف هي
النسب المخصوصة على الوجه الذي قررناه فلا معنى لاشتراط الواضع حينئذ لأن ذكر المتعلق أمر
ضروري إذا لا يعقل معنى الحرف إلا به وان زعم أن معنى لفظة من هو الابتداء بعينه إلا أن الواضع
اشترط في دلالة من عليه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في دلالة لفظ الابتداء عليه فصارت لفظة من
ناقصة الدلالة على معناها غير مستقلة بالمفهومية لنقصان فيها فزعم هذا باطل أما أولا فلا أن هذا
الاشتراط لا يتصور له فائدة أصلا بخلاف اشتراط القرينة في الدلالة على المعنى المجازي وأما ثانيا
فلأن الدليل على هذا الاشتراط ليس نص من الواضع عليه كما توهم فإن دعوى ورود نص منه في
ذلك خروج عن الانصاف بل هو التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف
والأسماء للضرورة الإضافية والجواب عن ذلك بأن ذكر المتعلق في الحروف لتقييم الدلالة وفي تلك
الأسماء لتحصيل الغاية على ما قيل يحكم بحت وأما ثالثا فلا يلزم حينئذ أن يكون معنى لفظة من معنى
مستقلا في نفسه صالحا لأن يحكم عليه وبه إلا أنه لا يفهم منها وحدها فإذا ضم إليها ما تتم به دلالتها وجب
أن يصح الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به من له أدنى معرفة باللغة وأحوالها ولذلك قال السكاكي
لو كانت ابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض معاني من وإلى وكى مع أن الابتداء والانتهاء والغرض
أسماء كانت هي أيضا أسماء لأن الكلمة إذا سميت اسمًا ثبت معنى الاسميتها لها وإنما هي متعلقات بمعانيها
أى إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استلزام وأذا قد تحقق عندك معنى الحرف
بالمزيد عليه مطابقا لقواعد اللغة وأقوال الأئمة وما ورد في تفسير الحرف من العبارات المختلفة
فنقول إن الفعل ماعدا الأفعال الناقصة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث
وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكيمة الملحوظة من حيث أنها آلة بين طرفيها وآلة لتعرف
حالتها من تبطأ أحدهما بالآخر ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تتحصل إلا بالفاعل
وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما أن لفظة من موضوع وضعها عاما لكل ابتداء
معين بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوع وضعها عاما لكل نسبة للحدث الذي دلت عليه إلى

فاعل بخصوصها الآن الحرف لم يدل على معنى غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوم عليه ولا محكوم عليه اذ لابد في كل واحد منهما أن يكون ملحوظا بالذات ليمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره واحتاج الى ذكر المتعلق رعاية لمحاذاة الالفاظ بالصور الذهنية والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه انتسابه الى غيره نسبة تامة من حيث انها حالة بينهما وما وجب ذكر الفاعل لتلك المحاذاة ووجب أيضا أن يكون مسندا باعتبار الحدث اذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضعا ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه على خلاف وضعه وأما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح أن يقع محكوم عليه فضلا عن أن يقع محكوم عليه كما يشهد به التأمل الصادق وأما الاسم فلما كان موضوعا للمعنى مستقل ولم يعتبر معه نسبة تامة لا على انه منسوب الى غيره ولا بالعكس صح الحكم عليه به * فان قلت كما أن الفعل يدل على حدث ونسبة الى فاعل على ما قررته كذلك اسم الفاعل مثلا يدل على حدث ونسبة الى ذات ما فلم يصح كون اسم الفاعل محكوم عليه دون الفعل * قلت لان المعتبر في اسم الفاعل ذات ما من حيث نسب اليه الحدث فالذات المهمة ملحوظة بالذات وكذلك الحدث وأما النسبة فهي ملحوظة بالذات لانها تقييدية غير تامة وغير مقصودة أصلية من العبارة فقيدت بها الذات المهمة وصار المجموع كشيء واحد فجاز أن يلاحظ فيه تارة جانب الذات أصالة فيجعل محكوم عليه وتارة جانب الوصف أي الحدث أصالة فيجعل محكوم عليه وأما النسبة التي فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها والمعتبر في الفعل نسبة تامة تقتضي انفرادها مع طرفها عن غيرها وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هي المقصودة الأصلية من العبارة فلا يتصور في الفعل ما جرى في اسم الفاعل بل يتعين له وقوعه مسندا باعتبار جزء معناه الذي هو الحدث فان قلت قد حكمو بان الجملة الفعلية في زيد قام أبوه وقعت محكوم بها قلت في هذا الكلام يتصور حكمان أحدهما الحكم بان أباه زيد قائم والثاني بان زيد قائم الأب ولا شك أن هذين الحكمين ليسا مفهوماين منه صريحا بل أحدهما مقصود والآخر تبع فان قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعنى محكوم عليه بل هو قيد يتعين به المحكوم عليه وان قصد الثاني كما هو الظاهر فلا حكم صريحا بين القيام والأب بل الأب قيد للسند الذي هو القيام اذ هو به يتم مسندا الى زيد لأنراك لو قلت قام أبوه زيد وقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره أصلا ولو كان معنى قام أبوه ذلك أيضا لم يرتبط بزيد قطعا فلم يقع خبر عنه ومن ثم تسمع النحاة يقولون قام أبوه جملة وليس بكلام وذلك لتجريد عن ايقاع النسبة بين طرفيه بقريضة ذكر زيد مقدما ويرا دضميره فانها دالة على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع ايقاع هذا كله كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه * فنقول قد ذكرنا ان الاستعارة بواسطة تفرعها على التشبيه تقتضي ملاحظة المستعار منه ضمنا من حيث انه موصوف ومحكوم عليه بوجه الشبه وبالشاركة فيه مع المستعار له وقد تحققت أن معنى الحرف من حيث هو معناه لا يصلح أن يلاحظ محكوم عليه وموصوف فاشئ فلا يتصور جريان الاستعارة في الحرف ابتداء نعم متعلقات معاني الحروف كالابتداء والانهاء والظرفية والاستعلاء والغرضية معان مستقلة فيقع التشبيه بها وتجرى الاستعارة فيها أصالة ثم تسرى الى معاني الحروف لاشتمالها عليها وكذا عرفت أن معاني الأفعال من حيث انها معاني لا يصح أن تقع محكوم عليها ولا تجري الاستعارة فيها أصالة بل تبع المعاني مصادرها فان قلت هل تجري في نسبها الاستعارة تبعاً على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح

أن يجعل وجه شبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة
واعلم ان التعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه يعد من باب الاستعارة بان يشبه غير الحاصل بالحاصل
في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ
أحدهما للآخر فعلى هذا تكون الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد
مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني أن يشبه الضرب
في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق الوقوع ويستعمل فيه ضرب فيكون المعنى
المصدرى أعني الضرب موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل واحد منهما
بقيد مغاير لقيد الآخر فيصح التشبيه لذلك وبما قررنا لك ظهر أن ما ذكره القوم من ان الاستعارة
في الحروف والافعال تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا
بوجه الشبه أو بكونه مشاركا للشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للوصفية الحقائق دون معاني
الحروف والافعال دليل صحيح لا يرد عليه ما نقل عن الشارح في توجيه ما أشار اليه من تزييفه بقوله
بعد تسليم صحته وهو أنه قال وجه عدم صحته أمران أحدهما ان كلاما من الحركة والزمان مع أنه ليس
من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة سريعة والثاني أن المدعى
هو ان الحروف والافعال لا تقع مشبهاتها ومقتضى الدليل هو انه يمنع وقوعها مشبهاتها فلا ينطبق
الدليل على المدعى أما عدم ورود الأول فلان المراد بالحقائق ههنا وبالذات فيما سلف في مباحث
الاستفهام هو المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة فكل من الحركة
والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف وأما عدم ورود الثاني فلان اقتضاء
التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكوم عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوم عليه
كما مر وانما تعرضوا للاقتضاء الاول لانه المقصد الاصلى فجعله دليلا على الثاني هذا وأما الصفات
وأسماء الزمان والمكان والآلة فلا يتم ذلك الدليل فيها لان معانيها اتصلح أن تقع محكوم عليها فالوجه
في كون الاستعارة فيها تبعية ما ذكره حيث قال فالاولى أن يقال الخ وتفصيله ان تلك الصفات
انما تدل على ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها ولما لم تكن تلك الذوات المبهمة
مقصودة منها ولا مشهورة بما يصلح وجه شبه في الاستعارة لم يتصور جريان الاستعارة فيها بحسبها بل
يتصور ذلك بحسب معاني مصادرها المقصودة منها فكانت تبعية وأما أسماء المكان والزمان والآلة
فانها وان دلت على ذوات معينة باعتبار ما الا أن المقصد الاصلى منها أيضا معاني مصادرها الواقعة
فيها أو بهافتة كون الاستعارة فيها تبعها أيضا ولو قصد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات
لوجب أن تذكر بالفاظ دالة على أنفسها وبهذا التفصيل اتضح الفرق بين الصفة كاسم الفاعل
واخوانه وبين اسم المكان واخوانه فانها بعد اشتراكها في كونها مشتقة وفي أن المقصود الأهم منها
هو المعنى المصدرى وفي كون الاستعارة فيها تبعية اختلفت في أن الصفة لا تدل على تعيين الذات أصلا
فان معنى قائم شيء ما أو ذات ما له القيام وهذا أمر غير متحصل أصلا اذا لاحظ العقل طلب ما يربطه
به ويجري به عليه ليعين عنده فلذلك كان حقا أن لا تقع موصوفة بل حقا أن تقع جارية على غيرها
وفي ان اسم المكان يدل على تعيين الذات باعتبار ان قولك مقام معناه مكان فيه القيام لشيء ما أو
ذات ما فيه القيام فلذلك صلح ان تجرى عليه الصفات ولم يصلح أن تكون صفة للغير وكان في عداد
الاسماء دون الصفات ولم ينتقض به تعريف الصفة أيضا كما زعم ونسبه الى غيره فقال ولهذا صرحوا

بأن تعريف الصفة الخ وذلك لان مرادهم بذات في تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات ما أى
مهمة لاتعيين لها أصلا وقد صرحوا بذلك فقالوا الصفة مادل على ذات مهمة باعتبار معنى معين فلا
يندرج اسم المسكن في التعريف لدلالته على ذات معينة باعتبار وانما أطنبنا في هذه المباحث كل
الاطناب لتثبت فيه فؤادك ولتستضي بها وتستغنى منها في مواضع أخرى مرادك اه كلامه
قدس سره وقوله قدس سره التشبيه الخ تلخيصه اذا عرض على قوانين الاستدلال أن معانى
الحروف والافعال لا تجرى فيها الاستعارة أصالة لانها لا تجرى فيها التشبيه أصالة وكل ما لا يجرى فيه
التشبيه أصالة لا تجرى فيه الاستعارة أصالة أما الكبرى فلا لأن الاستعارة تعتمد التشبيه وكل
ما يعتمد التشبيه يجرى فيها يجرى فيه التشبيه وتنعكس هذه النتيجة بعكس النقيض الى قولنا كل
ما لا يجرى فيه التشبيه لا تجرى فيه الاستعارة وأما الصغرى فلان معانى الحروف والافعال غير
مستقلة بالمفهومية وكما هو كذلك لا يجرى فيه التشبيه أما الصغرى فلانها آلات لتعرف حال الغير
وكما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية وأما الكبرى فلان كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصلح
أن يكون مشبهاه وكما لا يصلح أن يكون مشبهاه لا يجرى فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل
بالمفهومية لا يجرى فيه التشبيه أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلان ما هو غير مستقل لا يصلح
أن يكون ملحوظا يكون موصوفا بوجه الشبه وبالمشاركة فيه وكل ما هو كذلك لا يصلح أن يكون
مشبهاه ففي هذه المقدمات مقدمتان محتاجان الى بيان وتحقيق وهما أن معانى الحروف والافعال
غير مستقلة بالمفهومية وأن غير المستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون موصوفا أى ملحوظا بكونه
موصوفا بوجه الشبه فلذا قال وتحقيق المقام في المقدمة الثانية أولا بقوله واعلم الخ لاختصاره
والثانية ثانيا بقوله اذا تم هذا فاعلم الخ اه عبد الحكيم وقوله قدس سره ولا يخرج ذلك الخ
لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصد او التقييم ملحوظ تبع التخصيص فهو ابتداء جزئى ملحوظ قصدا
اه عبد الحكيم وقوله قدس سره وبهذا الاعتبار مدلول لفظ من أى لان الحروف وروابط بين
الاسماء والافعال فكندا معانيها وروابط بين المعانى اه عبد الحكيم وقوله قدس سره وهذا معنى ما
قيل الخ لا يخفى أن اللازم مما ذكر ان معانى الحروف غير مستقل بالمفهومية وأما كونها جزئيات
فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل به بناء على انها لا تستعمل الا في الجزئيات والاستعمال بلا قرينة دليل
الوضع فككون موضوعا لها ولا شك أن الوضع لو كان لكل واحد منها بخصوصه يلزم الاشتراك
بين المعانى الغير المحصورة ففيل بالوضع العام وهذا ما ذهب اليه قدوة المحققين عضد الله والدين
وتبعه السيد وذهب الاوائل الى أنها موضوعة للمعانى الكلية الغير الملحوظة بذاتها فلذلك شرط
الواضع في دلالتها كمرتعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح في تصانيفه وما قيل انه يلزم على هذا أن
يكون استعمالها في خصوصيات تلك المعانى مجازات لاحقيقة لها لعدم استعمالها في المعانى الاصلية
أصلا مع أنهم ترددوا في أن المجاز يلزمه الحقيقة أولا قد فوع بانه انما يكون مجازا لو كان استعمالها فيها
من حيث خصوصياتها أما اذا كان من حيث انها أفراد المعانى الكلية فلا وقد مر ذلك مرارا اه
عبد الحكيم وقوله وأما كونها جزئيات أى وضعا وقوله فغير مستفاد مما تقدم أى غير مستنتج منه
وان ادعاه قدس سره فيه هذا مقتضى قوله لا يخفى أن اللازم مما ذكره ان معانى الحروف الخ وورد
عليه أنه غير مستنتج أيضا من القيل بل مدعى فيه فقط فهو مدعى في كلامه قدس سره أيضا وقوله
ولا شك الخ لو قال أولا وأما كونها جزئيات بالوضع العام فغير مستفاد مما تقدم وانما قيل بالجزئية

بناء الخ ثم قال وبالوضع العام لانه لاشك الخ - كان أوضح في مقصوده من الاعتراض عليه - قدس سره وقد علمت ما يدفع الاعتراض لكن هذا على النسخة التي نقلناها لك عنه قدس سره وفي بعض النسخ اسقاط قوله كقولك سرت من البصرة الى قوله وهذا معنى ما قيل وعلى هذا يرد ما قاله وقوله أما اذا كانت من حيث انها أفرد المعاني السكينة فلا ولا الظاهر هذا الثاني وهو ان الاستعمال في الجزئيات من حيث عمومها لان خصوص الجزئ الحقيقي المشخص لا يفهم أصلا وخصوص الجزئي الاضافي كقطر ابتداء سير المتكلم من البصرة انما يفهم من المركب من الحرف وغيره لا من نفس الحرف لان الظاهر أن ذلك معنى للمركب لا معنى للحرف بقدرينة ذلك الغير للتزام فليس كالشترك ولا كالضمير واسم الإشارة أيضا لان قرينتهما معنى كالتكلم والإشارة لا للفظ كالغير الذي هو جزء المركب المذكور فافتراقها هذا وظاهر قولهم في القول الأول معنى بخصوصه انه جزئي حقيقي وفيه أن الجزئي الحقيقي وان كان مراد بعينه في الواقع من نحو سرت من البصرة الا انه لا يفهم من الحرف ولا من المركب كما أن رجلا في نحو رأيت رجلا مراد منه معين في الواقع الا انه لا يفهم من لفظ رجل ولا من المركب فالجزئي لا يراد ولا يفهم من الحرف الا من حيث عمومه لا من حيث خصوصه أصلا فظاهر قولهم المذكور فاسد من كور فان أرادوا به انه جزئي اضافي لا كلي محض لكون الوضع له فممنوع فانه خلاف الظاهر اذا الظاهر أن الجزئي الاضافي معنى للمركب لا للحرف وان الجزئي انما يراد بالحرف من حيث عمومه وان أرادوا به انه جزئي مراد من حيث عمومه فلامعنى له لانه من حيث خصوصه لم يوضع له ومن حيث عمومه هو كلي محض لا جزئي ولهذا كان استعمال السكينة في جزئي له من حيث عمومه حقيقة لا مجاز وتعين السكينة وكونه جزئيا حقيقيا في وجوده وأحكامه كجسيمة أمر عقلي لازم له عقلا فلا يجب اعتباره في الوضع له ولا يقتضي كون الوضع للجزئي الحقيقي من حيث عمومه ثم معنى انه لا كلي في ضمن جزئي يراد من حيث عمومه فهذا هو الحق وهو معنى القول الآخر كما يأتي فالخلاف لفظي أفاده معاوية وقوله قدس سره فالمد كراخ المناسب للسابق واللاحق أن يقول فالمد يحصل كما في شرح الشارح حيث قال ومعلوم انه لا يحصل خصوص النسبة وتعيينها في العقل ولا في الخارج الالبتعين المنسوب اليه اذا دخل للذكر في التحصيل وغاية التوجيه أن يقال المراد انه ما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحينئذ يحتاج الى ذكر المتعلق اه عبد الحكيم ولا يخفى أن هذا المراد أنسب بالمقام وقوله قدس سره وهو أيضا محصول الخ هذا الكلام أيضا يدل على أن معنى الحرف غير متصل في نفسه وانما تحصله باعتبار غيره وأما انه جزئي فلا اه عبد الحكيم وهو يفيد أن صواب قوله فيما مر فغير مستفاد مما تقدم فغير مستفاد منه يعني مما ذكر الذي هو القيل وقوله قدس سره وان زعم الخ هذا هو مراد القوم ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه في دلالة ان معناه معنى الالبتداء من حيث انه آلة لتعرف حال متعلقه فلذا وجب ذكر متعلقه وحينئذ لا حاجة الى القول بالوضع العام والموضوع له الخاص فانه التزام أمر لا شاهد عليه اه عبد الحكيم وقوله ومعنى اشتراط الواضع ذكر متعلقه الخ أي فالمراد اشتراط حيثية الآلية وقوله وحينئذ لا حاجة الى القول بالوضع الخ قلت بل ظاهره كما مر فاسد محتاج الى ما مر من التأويل اه معاوية وقوله قدس سره لا يتصور له فائدة قد عرفت الفائدة وهو الإشارة الى أن معناه الالبتداء من حيث انه آلة لتعرف حال المتعلق اه عبد الحكيم وقوله قدس سره فلان الدليل الخ الدليل على هذا

الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على أنه كما أنه لا دليل على هذا الاشتراط لا دليل على وضعه
للمعنى الجزئى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لا دليل عليه وأما الاستعمال فى الجزئيات
فقد عرفت أنه لا يصير دليلا على الوضع اهـ عبد الحكيم وقوله وأما الاستعمال فى الجزئيات الخ
وكذا عدم الاستعمال فى محض الكل لا يدل عليه أيضا لانه لتقويته ألبتة لان الوضع الجزئى دونه
* والحاصل أن الوضع الكلى لكن بحيثية تستلزم تقييده بمعلقة وحصوله حينئذ فى ضمن جزئى
مراد من حيث عمومته وهى حيثية الآلية وما آل هذا أن الوضع الكلى فى ضمن جزئى من حيث
عمومه وهكذا الاستعمال فهو جزئى مراد من حيث عمومته وضعوا استعماله فلو كلى كذلك وقد قدم
عبد الحكيم فى بحث التعريف بالاضمار أن مراد الفائل بكون المعارف غير العلم موضوعا لكلى
لتستعمل فى جزئياته انها موضوع له من حيث تحققه فى جزئى منها لا من حيث هو فاستعماله فى كل
منها حقيقة وفيه من حيث هو مجاز اهـ وظاهره أن المراد أنها وضعت لكلى لتستعمل فى جزئى
من حيث عمومته قلت إذ لا معنى للوضع لكلى ليستعمل فى الجزئى دونه فانه تهافت فكنا المراد
بمثله فى وضع الحرف هذا والظاهر أن ما قرره فى المعارف غير العلم حقه أن يكون فى الحرف لافى
المعارف لانها تستعمل لكل جزئى حقيقى من حيث خصوصه كانت وهذا والرجل أى المعهود
والظاهر أنه يراد منها بجواهر ألفاظها وأن احتياجا فيها الى القرينة للتزاحم كالشترك لانه لا يفهم
من جواهر ألفاظها فالظاهر أن مراد عبد الحكيم أن مرادهم بوضعها لكلى لتستعمل فى الجزئى
هو وضعها بقرينة قولهم لتستعمل الخ والا كان تهافتا وان مرادهم لتستعمل فى جزئى من حيث
خصوصه مع كونه جزئيا منها لا يقطع النظر عن هذا فانه مراد وضعوا استعماله فالخلاف فى أنها
جزئيات وضعوا استعماله لا استعماله لفظى كخلاف فى الحروف على ما مر والاولى فى المعارف
أنها جزئيات وضعوا استعماله والقول الآخر يرجع اليه بالتأويل وفى الحروف أنها كليات وضعوا
والقول الآخر يرجع اليه بالتأويل أفاده معاوية وقوله قدس سره التزام ذكر المتعلق الخ التزام
ذكر المتعلق لاجل كونه آلة لتعرف حالة ثبوت الفرق بينه وبين الاسماء اللازمة لاضافة فانها
ملحوظة فى نفسها والاضافة تتبع لها يشهد لذلك وقوعها محكوما عليه وبه دون الحروف وهذا مراد
من قال ان ذكر المتعلق فى الحرف لتقيم الدلالة لكون معناه متعلقا بالقياس الى الغير وفى الاسماء
اللزامة لتحصيل الغاية فان ذوم الامعناه متعلق فى نفسه لا يحتاج فى الدلالة الى ذكر المتعلق الآن
المقصود من وضعه هو التوصل الى جعل أسماء الاجناس وصفا لشيء لا يحصل بدون ذكر ما يضاف
اليه اهـ عبد الحكيم وقوله قدس سره لان الكلمة اذا سميت الخ عبارة المفتاح كأن الكلمة
اذا سميت اسماء سميت المعنى الاسمية لها فان الكلمة اذا كان معناها بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه
سميت اسما واذا كان معناها بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية من صفات
الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوصيات ألفاظها فاذا اتحد معنى كلمتين وكانت احداها اسما
كانت الاخرى اسما أيضا فلو كان معنى من معنى لفظ الابتداء الذى هو اسم قطع الكان من أيضا اسما
وقس على ذلك حال سائر الحروف وما يفسر به معانيها وقوله قدس سره موافقا لقواعد اللغة وهى
أن الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحرف واقع فى الجزئيات وانه كما يحتاج الى التعبير عن
المعانى المستقلة يحتاج الى التعبير عن المعانى الغير المستقلة اهـ عبد الحكيم وقوله قدس سره
وأقوال الأئمة وهو مانقوله بقوله وهذا معنى ما قيل وأمثاله اهـ عبد الحكيم وقوله قدس سره وما

ورد في تفسير الحرف وهو مانقوله عن ايضاح المفصل وأمثاله اه عبد الحكيم وقوله قدس سره
 ماعدا الافعال الناقصة فانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فعلها غير مستعمل
 بالمفهومية اه عبد الحكيم وقد ذكر الكلام على الفعل الناقص محشينا في رسالته البيانية
 ووفينا الكلام على ذلك نقلا عن السيد وعبد الحكيم وماتعلق بها فيما كتبناه عليها وقوله قدس
 سره لا يتحصل أى من حيث انها مدلول الفعل ليرتب عليه الجزاء أعني وجب ذكره اه عبد
 الحكيم وقوله قدس سره بخصوصها متعلق بقوله لكل نسبة والضمير راجع الى النسبة اه عبد
 الحكيم وقوله قدس سره ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه وكذا لا يمكن جعل الزمن الذي
 هو جزء من مدلول الفعل مسندا اليه لان وضع الزمان في الفعل على وجه كونه ظرفا للحدث فلو
 لوحظ بخصوصه وحكم عليه كان خروجا عن وضعه كما في الرسالة البيانية وقوله قدس سره لانه على
 خلاف وضعه ولا يملك ملاحظة شيء واحد مسندا او مسندا اليه في حالة واحدة اه عبد الحكيم
 وقوله قدس سره فضلا الخ انما قال فضلا لان في المحكوم عليه زيادة اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم
 به لان المحكوم به انما يطلب لاجله اه عبد الحكيم وقوله قدس سره لان الاعتبار الخ خلاصته أن
 منشأ الفرق كون النسبة في اسم الفاعل تقييدية غير مقصودة افادتها اصالة فيصح وقوعه مسندا
 اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسندا باعتبار الدلالة على الحدث بخلاف نسبة الفعل فانها تامة
 مقصودة أصالة منفردة مع طرفيها فلا يرتبط الفعل بغيره باعتبار معناه المطابق أصلا اه
 عبد الحكيم لكن يرد عليه أن المحكوم عليه الموصوف المقدر الذي يعود عليه الضمير على أنه
 صرح بعد في قوله وتفصيله أن تلك الصفات الخ بأن الذات غير مقصودة أصلا ولا يقال ان ذلك
 بحسب الوضع وملاحظة الذات انما هو في الاستعمال لانه لا تجوز مخالفة الواضع وقوله قدس سره
 فان قلت الخ ايراد على قوله والمعتبر في الفعل نسبة تامة تقتضي انفرادها مع طرفيها عن غيرها وعدم
 ارتباطها به بأنهم قد صرحوا بوقوع الجملة الفعلية خبرا وقوله قدس سره يتصور ههنا الخ لانه
 يشتمل على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة الصغرى واذا كان هذا الحكم
 مقصودا بالذات كان ذكر زيد مجرد بيان مرجع الضمير والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى
 قد ذكر أبوه حينئذ لتقييد المسند اه عبد الحكيم وقوله قدس سره صريحا أى مقصودا اصالة
 إذ لا يمكن توجه النفس الى حكمين قصدا وبالذات اه عبد الحكيم وقوله قدس سره لاشتغالها
 عليها فلا استعارة في الافعال والحروف تبعية كتبعية حركة راكب السفينة اه عبد الحكيم
 وقوله قدس سره قلت لان مطلق النسبة الخ أراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي مدلول الفعل
 أعني نسبة القيام مطلقا وهي مطلق النسبة المخصوصة التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب أن
 النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم يشتهر بوصف يصلح أن يجعل جامعا بينها وبين نسبة
 أخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآلية والعلية والجامع لا بد أن يكون أخص أوصاف المشبهة
 وأشهرها وما قيل انه يمكن أن تعتبر النسبة الى المحرض كالنسبة الى الفاعل فيقال ضرب زيد لكونه
 محرضا عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والظرف فليس بشئ لانه ان اعتبر تشبيه المحرض بالفاعل
 فهو استعارة بالسكناية فلا مجاز في النسبة وان لم يعتبر فهو مجاز عقلي نسب الفعل الى غير ما هو له
 للابسة بينهما من غير قصد المبالغة في التشبيه فلا استعارة اه عبد الحكيم وقوله وحاصل الجواب
 الخ قال معاوية وقوله قدس سره قلت لاحق وتعليله باطل وتحقيق ذلك منشور في حواشينا الشذور

ثم قال معاوية بعد نقله كلمات السيد وعبد الحكيم في هذا المقام وبعد هذا كله فحقق المقام ودفع شبه
في علم بزل عما هنا الى الآن ما حصل ونحقيق المقام منشور في حواشينا الشذور اه ثم انه يرد على
عبد الحكيم أن الكلام لا شك مبني على أن النسبة داخلية في مفهوم الفعل وانها خصوص النسبة
الى الفاعل الحقيقي فلا بد من التجوز في الفعل حينئذ باعتبار النسبة عند اسناده الى غير الفاعل
الحقيقي وكلامه هذا لا يتم الا ان قلنا انها النسبة الى فاعل ما سواء كان حقيقيا أو مجازيا حتى ان الفعل
اذا أسند الى الفاعل المجازي لم يكن في الفعل تجوز أصلا لاستعماله فيما وضع له وهذا لا ينافي أن
تكون النسبة التي هي الاسناد مجازا عقليا من حيث كون المنسوب اليه ليس فاعلا حقيقيا
فللنسبة حينئذ جهتان جهة كونها جزء معنى الفعل ولا تجوز فيها من هذه الجهة وجهة كون أحد
طرفيها وهو المنسوب اليه ليس فاعلا حقيقيا وهو مجاز عقلي من هذه الجهة ويصح اعتبار
الاستعارة بالكناية على أنه عند اعتبار الاستعارة بالكناية لا انفكاك عن المجاز العقلي وقد
أطال محشيننا في رسالته البيانية الكلام على استعارة الفعل باعتبار النسبة فان أردت الزيادة
فارجع اليها وما كتبناه عليها التكون على بصيرة وقوله قدس سره واعلم الخ يريد أن الاستعارة
التبعية كما تقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الزمان اه عبد الحكيم وقد
أطال محشيننا في رسالته البيانية على استعارة الفعل باعتبار الزمن فارجع اليها وما عليها وقوله قدس
سرّه أو بكونه مشاركا الخ قد أشار في أثناء تقريره الى أن أوفى كلامهم بمعنى الواو اه عبد الحكيم
وقوله قدس سره دليل صحيح أي بناء على أن المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية وبقوله
بخلاف معاني الحروف والافعال أنها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بالموصوفية وهذا
التقرير انما يتم على تقدير الاكتفاء في الدليل بقوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني
الحروف والافعال وأما على ما نقله الشارح من شرح العلامة من تفسير الحقائق بالامور الثابتة
المتقررة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله والافعال والتعليل بانها متجددة غير متقررة لدخول
الزمان في مفهوم الافعال وعروضه للصفات فلا اه عبد الحكيم وبهذا تدفع التعيرات التي منها
كيف يجيب السيد بذلك مع التعليل المذكور ومع ذكر الصفات مع أن معانيها المقصودة بها
مستقلة وكتب الفري على قوله في المطول وانما يصلح للموصوفية الحقائق أي الامور المتقررة
الثابتة الى آخره هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق الذوات
الثابتة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول
الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة أيضا وان كان الزمان عارضا لها فبقتبعه الشارح هنا
توطئة للرّد عليه على ما أشار اليه بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه رحمه الله تعالى أن كلا
من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح في
شرحه للمفتاح بان دفاع هذا المنع عن أصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق أن
الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار الاعتبار ولا خفاء في أن
القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك وأما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما أشار اليه
الشارح من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه
من الامور الثابتة المتقررة ففيه بحث لانه يمكن أن يقال بعد الانخفاض عن أن مطمّح نظره الرّد
على العلامة انما يفسر الشارح الحقائق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف

على وجه لا ينافي ما ذكره نفسه في ايضاحه الذي كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هنا آب عن هذا التفسير لانه هكذا الان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا وانما يصلح للوصوفية الحقائق كما في قولك جسم أبيض أو بياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها والحروف اه كلامه ولا يمكن أن يراد بالحقائق ههنا ما ذكره المحشى لعدم صحة مقابلة على هذا التفسير بالصفات ولهذا أسقطها المحشى من البين في السياق ترويحاً لكلامه حيث قال أولاً وبما قررنا لك ظهر أن ما ذكره القوم من أن الاستعارة في الافعال والحروف تتبعية الى أن قال ونما يصلح للوصوفية الحقائق دون معانى الافعال والحروف وثانياً فكل من الزمان والحركة حقيقة لاستقلالها بالمفهومية دون الافعال والحروف اه وقوله قدس سره من تزييفه بقوله بعد تسليم صحته أى قوله في المطول وعبارته فيه وههنا نذكر وهو أن هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للوصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع أوصافاً البتة وهم أيضاً قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بأن تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وغير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثل اسم المكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب أن الاستعارة فيها أصلية لا تتبعية وأن يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك أننا قلنا باغنام قتل فلان أى الموضع الذى ضرب فيه ضرباً شديداً كان المعنى على تشبيهه ضرب به بالقتل وكذا اذا قلنا هـ مرقد فلان إشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى أن يقال ان المقصود الالهم في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات وههنا ظاهر فاذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلاً ينبغى أن يعتبر التشبيه فيها هو المقصود الالهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب أن يذكر اللفظ الدال على نفس الذات اه وقوله قدس سره هو المعانى المستقلة اطلاق الحقيقة والذات على المعنى المستقل لا بدله من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك وما وجدنا في كلامهم اه عبد الحكيم وقوله قدس سره لا ما توهمه الخ نسبة التوهم الى الشارح توهم فان التفسير المذكور مصرح به في شرح العلامة واعتراض الشارح مبنى على ذلك التفسير اه عبد الحكيم وقوله قدس سره وأما عدم ورود الثانى الخ هذا حق ولعل الشارح لاجله قال بعد تسليم صحته اه عبد الحكيم وقوله قدس سره فلا يتم ذلك الدليل فيها أى ان دليلهم المبين بما قاله السيد لا يتم فيها وهذا ليس اعتراضاً عليهم لان المانع عندهم فيها شئ آخر وقوله قدس سره حيث قال فالاولى الخ أى قال ذلك في المطول وقد تقدمت لك عبارته وقوله قدس سره على ذوات متعينة باعتبار ما أى باعتبار كونها مكاناً أو زماناً أو آلة فيقتل معناه مكان أو زمان وقع فيه القتل لا ذات ما وقع فيها القتل ومفتاح معناه آلة وقع بها الفتح لا ذات ما وقع بها الفتح ومحله أن الذات في نحو ضارب في غاية الابهام لان معناه ذات ثابت لها الضرب والذات في نحو مقتل متعينة بكونها مكاناً أو زماناً وأما التعيين باعتبار الحدث المتعلق بتلك الذات فستترك فقتل اسم مكان مثلاً الذات فيه متعينة بامر ين كونهما مكاناً وكونها وقع فيها القتل وضارب الذات فيه متعينة بأمر واحد وهو كونها وقع منها الضرب وأما كون هذه الذات حيواناً اذ هو الذى يتأتى منه الضرب فامر خارجي لا دخل له في مدلول اللفظ وعبارة جمع الجوامع مع شرحه للحلى وليس في المشتق الذى هو دال على ذات متصفة بمعنى المشتق منه كالاسوداد شعار بخصوصية تلك الذات من كونها جسماً أو غير

ستعرف واعترض عليه السيد أيضاً بأنه يصح جعل الصفات محكوماً عليها لأن المعتبر فيها حدث ونسبة وذات مامن حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الأمور بحيث صارت كشيء واحد فجاز أن يلاحظ تارة جانب الذات أصالة فتجعل

جسم لأن قولك مثلاً الاسود جسم صحيح ولو أشعر الاسود فيه بالجسمية لكان بمثابة قولك الجسم ذو الاسود جسم وهو غير صحيح لعدم إفادته وكتب البناني على قوله الذي هو دال الخ مانحه يشير إلى أن المشتق على قسمين ما وضع لذات معينة باعتبار وصف معين ويسمى اسم الزمان والمكان والآلة كقتل ومفتاح فانه يدل على خصوصية تلك الذات من انها زمان أو مكان أو آلة وما وضع لذات مبهمة باعتبار وصف معين وهو المسمى بالصفة كما أشار إلى ذلك العلامة التفتازاني وهذا القسم الثاني هو مراد المصنف بالمشتق بدليل قوله وليس في المشتق الخ اه بحروفه وما قاله بعض مشايخنا من توجيه التعيين في أسماء الزمان والمكان والآلة بأنها انما يقال لما هو معد لمعاني مصادر ها وغير المعد لا تطلق تلك الاسماء عليه فذهب مثلاً باعتبار كونه اسم زمان موضوع لزمان معد للذهاب لا لكل زمان وقع فيه ذهاب ومسجد باعتبار كونه اسم مكان موضوع لمحل معد للسجود لا لكل محل وقع فيه السجود ومفتاح انما يقال للآلة المعروفة المعدة للفتح لا لمطلق ما وقع به الفتح بخلاف نحو ضارب فانه يقال لكل ذات وقع منها الضرب سواء كانت معدة لذلك أم لا ففيه نظر اذ تقييد ذلك بالمعد لا دليل عليه بل يخالفه صريح كلامهم وقوله قدس سره ولم ينتقض به الخ أورد الشارح النقض به على من أطلق الذات في تعريف الصفة لا على من قيد بكلمة ما أو بمهمة ومقصودة تأييد أن اسم الزمان والمكان والآلة غير داخل في الصفة اه عبد الحكيم هذا وقد قرر عبد الحكيم الدليل بناء على ما قاله الشارح تبعا للعلامة من تفسير الحقائق بالامور المتفجرة الثابتة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله والافعال والتعليل بانها متجددة غير متغيرة لدخول الزمان في الافعال وعروضه في الصفات فقال والذي يخطر بالبال في توجيه ذلك أن يقال المراد انما يصلح للموصوفية شيء من الحقائق أي الامور الثابتة في نفسها لان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوتها في نفسه كما تقرر في محله دون معاني الافعال والصفات فانها من حيث انها معانيها مثبتة لشيء لا ثابتة في نفسها وذلك لدخول الزمان الذي هو زمان نسبة معانيها الى شيء هو فاعلها أو عروض ذلك الزمان لها عروضاً صار به كجزء له فلا يثبت من هذه الحيثية لها شيء فلا تكون موصوفة بوجه الشبه وانما تعرض لدخول الزمان دون النسبة لكون دخول الزمان أمر مقرر الاشبهة فيه ولذا عرفوا الفعل بمادل على معنى مقترن بأحد الازمنة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء في مفهومها وعلى هذا التقدير لا غبار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاطناب الذي ذكره السيد (قوله واعترض عليه السيد) أي اعترض على الدليل وقد علمت مما سبق عن السيد أنه بعد ان بين دليل القوم المجرد عن تفسير الحقائق وزيادة الصفات والتعليل بالتجدد بواسطة الزمان أفاد أن الدليل غير جار في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة لاستقلال معانيها المقصودة بها اذ النسبة فيها غير مقصودة لانها تقييدية وأن الدليل فيها ما ذكره الشارح من أن المقصود الأهم هو الحدث لكن لما استفيد من كلام السيد ان الصفات يصح الحكم عليها فكانت كاسماء الزمان والمكان والآلة فلا يصح ما أفاده الدليل من انها لا تصلح للموصوفية ادعى العصام ان السيد اعترض بالصفات

محكوم عليها ونارة جانب الوصف فجعل محكومها هـ ذا ولا يخفى أن جعل الصفة محكوم عليها
بملاحظة ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكومها باعتبار نفس مفهومها كافي سائر المفهومات
الكلية فدور ان الحكم عليه وبه على الذات المعبر فيه والحدث المعبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك
أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمني ويرد سوى ما ذكره الشارح والسيد أمور أحدها
أنه ووصف في هـ نداء معاني الأفعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة إلى غير ذلك فلا يكون عدم
الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها أنه لا معنى لكون البياض متقرر حين التعبير عنه بلفظ
البياض غير متقرر حين التعبير عنه بالبياض وثالثها أن معاني المصادر أيضا معروضة للزمان وأيضا
لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم يعرض لها زمان اه أطول (قوله
تعقلا التشبيه) أي أصلها ومبناها التشبيه وقوله أو بكونه الخ أشار بأولى أنه لا فرق بين
التعبيرين في الدلالة على المقصود اه سم (قوله وإنما يصلح للموصوفية الحقائق الخ) أنت خير

على الدليل الذي ذكره الشارح بالوجه الذي أفاده العلامة (قوله ولا يخفى الخ) هذا اعتراض
من العصام على السيد ومحصله أن جعل الصفات محكوم عليها ليس باعتبار الذات بل باعتبار
ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكومها ليس باعتبار الحدث بل باعتبار مفهومها وعلى كل حال
فالصفات وارادة على الدليل لصلاحيتها للموصوفية والحكم عليها وقد علمت أن المحكوم عليه إنما
هو موصوفها المقدر فتدبر (قوله على الذات الخ) لف ونشر مرتب (قوله ولك أن تمنع
منافاة الخ) اعتراض على الدليل ومحصله أن محل اشتراط التقرر لصحة الموصوفية إنما هو في
الموصوفية الصريحة وأما الموصوفية الضمنية كما هنا اذ الموصوفية بوجه الشبه ضمنية لا مصرح
بها فلا ومنع ذلك شيخنا بان الشيء المقصود لا يختلف بالتصريح به لله وعدمه بل المدار على قصده
فالضمني المقصود كما مصرح به المقصود اذ لا فرق في المعنى اه وفيه أن المقصود بكونها ضمنية
كونها بالسراية كحركة راكب السفينة فلا قصد أصلا لكن الحق أن القصد حاصل اذ ليس هنا
سراية خالية عن قصد الموصوفية كافي الحاصلة بطريق الاشتقاق (قوله أحدها أنه وصف في هذا
معاني الأفعال الخ) أي مع أن معانيها داخل فيها الزمان ومعاني الصفات عارض لها وقد دفع شيخنا
هذا بانها توصف لكن لا من حيث التعبير عنها بلفظ الفعل والوصف بل من حيث التعبير عنها
بنحو معاني الأفعال والصفات أو الضمير كما هنا ومنع وصفها إنما هو من حيث التعبير عنها بلفظ
الفعل والوصف كما سيأتي له نفسه أن معاني الأفعال والحروف يصح الحكم عليها بالفاظها الفعلية
والحرفية اه وفيه أن هـ إنما يناسب ما جرى عليه السيد في تقرير كلام القوم لا على ما جرى
عليه الشارح تبعا للعلامة والكلام فيما ورد على الدليل بناء على ما جرى عليه الشارح تبعا للعلامة
(قوله وثانيها أنه لا معنى لكون البياض متقرر الخ) يلحق بأنه لما عرض الزمان للمعنى حين التعبير
بالبياض لوجود النسبة والعرف الطاريء كان غير متقرر بخلافه عند التعبير بالبياض فإنه
لا عرض للزمان لعدم النسبة والعرف الطاريء اه شيخنا على أن الكلام لم يقتض أصلا أن
البياض نفسه اختلف حاله بحسب التعبير فتدبر (قوله وثالثها أن معاني المصادر الخ) سيأتي عن
الغزني جوابه (قوله وأيضا لم يظهر وجه الخ) وجهه أن الحروف ليس لها معان في نفسها فضلا
عن كون معانيها ثابتة متقررة فليس عدم التقرر من حيث دخول الزمان ولذلك آخرها من قوله

وإنما يصلح للموصوفية
الحقائق أي الأمور
المتقررة الثابتة كقولك

بأن المجاز المرسل لا يتحقق الا اذا اتصف المعنى الحقيقي باللزومية فلا يجري ذلك أيضا في المشتقات
الاتباع ولم ينقل ذلك عن القوم اه حفيد (قوله وبياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق
المتقررة على مذهب بقاء العرض زمانين وهو التحقيق عند كثيرين (قوله دون معاني الافعال
والصفات) كأنه أشار باقحام لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي أورده نفسه في شرح المفتاح
وهو أن الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلاح
العبارة الدالة عليه للموصوفة لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز أن يستعار الناطق للدال
باعتبار تشبيهه للدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظهما للموصوفة ووجه الاندفاع
على ما ذكره في ذلك الشرح أن المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت صما عن
الخبر كان المستعار منه مفهوم الصم تبعاً لمفهوم الصم لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها

لكونها متجددة الخ ولوضوح هذا البيان قال وهو ظاهر وفي الدسوقي ان قوله أي الامور
المتقررة أي غير المقضية شيئا فشيئا وقوله الثابتة أي المستقلة بالمفهومية فالحقائق لا بد فهمان
أمرين الأول عدم التقضي شيئا فشيئا الثاني الاستقلال فاخرج الافعال والصفات بالأول والخروف
بالثاني اه وانما أخرج الافعال والصفات بالأول لسبقه وان خرجت بالثاني (قوله كأنه أشار
الخ) انما قال كأن الخ لاحتمال ان اقحام لفظ المعاني لان التشبيه لا يكون الا في المعاني (قوله
الى اندفاع البحث الخ) هذا البحث مبني على فهم ان المراد ان الفاظ الافعال والصفات لا تصلح
للموصوفية وهو فهم بعيد ينبوعه السياق والتعليل (قوله نفس المشبه والمشبه به) أي اللذان
هما من المعاني والمعنى يصح أن يلاحظ وصفه وان لم يوصف لفظه الدال عليه في كلام العرب (قوله
ووجه الاندفاع ان المعتبر الخ) محصله أنه ليس المراد وصف الالفاظ كما فهم الباحث بل المراد وصف
المعاني والمفهومات باعتبار انها معان ومفهومات للالفاظ المخصوصة التي أريد استعارتها فالضرب
مثلا من حيث أخذه من لفظ المصدر يصح الحكم عليه لكونه مفهوما هذا اللفظ الذي أريد
استعارته من تمام معناه ولم يعرض الزمان لمفهومه ومن حيث أخذه من لفظ الفعل لا يصح الحكم
عليه لكونه ليس مفهوما هذا اللفظ الذي أريد استعارته من تمام معناه ومفهومه قد عرض له
الزمان لا اعتبره في مفهومه فكون المعنى من الحقائق أي من المعاني الموضوع لها هذا اللفظ الذي
أريد استعارته من تمام معناه لا يستعار لها أم من تأليفات العقل التي لم يوضع لها هذا اللفظ انما علم
بواسطة الدال فلذلك أقحم المعاني ونسبها للافعال والصفات ثم اعتبار الحقائق دون مطلق المعاني
التي أريد النقل منها الغلبتها فافهم (قوله لقيت صما عن الخبر) أي أشخاص متباعدين عن الخير والصم
جمع أصم صفة مشبهة (قوله مفهوم الصم) أي المعنى الذي اعتبر معه الزمان لان هذا هو المفهوم من
لفظ الصم الذي هو مشتق (قوله تبعاً لمفهوم الصم) أي الذي هو المصدر (قوله لا ذواتهم) المقطوع
فيها النظر عن الزمان المأخوذ من لفظ المشتق ولعل المناسب لا الحدث بقطع النظر عن أخذه من
المشتق (قوله فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الخ) فلا عبرة باعتبار مجموع الحدث
والزمان عند استعارة لفظ المصدر من معناه ولا عبرة بملاحظة الحدث وحده عند استعارة لفظ الفعل
من معناه وبهذا كله اندفع ما يقال ان قوله ووجه الاندفاع الخ انما يناسب من اعتبر لفظ الافعال
والصفات فيقال انما اعتبر اللفظ لانه يعلم الخ وأما الشارح هنا فلم يعتبر الا المعنى فكان يكفي في الدفع

جسم أبيض وبياض
صاف دون معاني الافعال
والصفات المشتقة لكونها
متجددة غير متقررة

اللفظ الدال عليه اذ به يعلم أنه آمن الحقائق أم من تأليفات العقل اه فزرى (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه أن التعبير عن الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أى مع دخول الزمان في مفهوم الماضي والمستقبل وهذا يقتضى أن الاستعارة هنا أصلية لكن صرح السيرامى بأنها تتبعية كذا بخط سم وكتب أيضاً قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا الدليل في بحث المسند بأن دخول الزمان انما يقتضى تجديد المجموع لا الحدث الذى هو المقصود فراجع اه سم (قوله وعروضه للصفات) فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغي أن لا يجرى فى المصادر أيضاً لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا أن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر ولم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطارىء على أصل الوضع اللغوى لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقدم عن الفاضل المحشى فى توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق برشدك الى ما ذكرته فارجع اليه اه فزرى (قوله وهو ظاهر) لان الحرف لا يقع موصوفاً اه سم وكتب أيضاً ما نصه زاد فى المطول

أن الوضعية لا تصح باعتبار المعنى أيضاً لدخول الزمان فى الافعال وعروضه للصفات (قوله فيه ان التعبير الخ) محصله انك اذا عبرت بضرب عن بضرب أو بالعكس كان هذا من باب الاستعارة الأصلية لان الاستعارة باعتبار الزمن ولا تجوز فى المصدر حتى تكون تتبعية ومقتضى الدليل أنها تتبعية لعدم التقرر بواسطة دخول الزمان فيه ومحصل الجواب الذى أشار اليه بقوله لكن صرح السيرامى الخ أننا لانسلم انها أصلية بل هى تتبعية فشمول الكلام لها لا يضرب بل هو المتعين وسيأتى ما يتعلق بذلك ويحتمل كلام الحفيدان التعبير بأمس عن غداً أو بغد عن أمس يصح أن يكون من الاستعارة وهو داخل فى ضابط الأصلية ومقتضى هذا الدليل أن تكون الاستعارة فى ذلك تتبعية (قوله وهذا يقتضى الخ) أى اعترض الحفيد يقتضى أنه قائل بأن الاستعارة باعتبار الزمن أصلية حتى يتوجه اعتراضه على الدليل لانه لو قال بأنها تتبعية لم يتأت اعتراضه هذا ما فهمه المحشى من كلام الحفيد وصرح به أيضاً فى حاشيته على عصام السمرقندية ويحتمل أن معنى كلام الحفيدان فى هذا الدليل دلالة على أن التعبير عن الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة أى لا من باب المجاز المرسل كما يقتضيه كلام أهل الأصول وسيأتى بيان ذلك فهو استنتاج أهم من الدليل لا اعتراض عليه فتدبر (قوله انما يقتضى تجديد المجموع الخ) أى فتجوز الاستعارة فى الفعل باعتبار ما تضمنه من الحدث من غير احتياج لتشبيه واستعارة فى المعنى المصدرى المدلول عليه بلفظ المصدر بل يكفى الحدث الذى فى ضمن الفعل فلا ينتج هذا الدليل أنها تتبعية فكلامه وارد على ما هنا كما هو ظاهر لكن يجاب بان ذلك مناف للوضع فان الواضع اعتبر أن يلاحظ الحدث من الفعل أو الوصف على أنه محكوم به لا عليه وقال شيخنا كلام السيد لا ينافى ما هنا فان الفعل اذا وقع مسنداً كان المقصود منه الحدث والتجديد انما هو المجموع تبعاً للتجديد بعض أجزائه وهذا لا ينافى ان الاستعارة من دال المجموع باعتبار التشبيه السريانى فى المجموع باعتبار جزئه المندرج تحت مدلول المصدر الذى هو المقصود الا هم من الفعل (قوله لان الحرف لا يقع موصوفاً) أى لعدم استمالة لعدم وقوعه فى

بواسطة دخول الزمان فى
مفهوم الافعال وعروضه
للصفات ودون الحروف
وهو ظاهر

وأما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم تحرير فحذوف أى رجل شجاع (قوله كذا ذكره) لا يخفى أن هذا الدليل يفيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا في الأفعال والمشتقات والحروف بل يكتفى بالتشبيه والاستعارة الأصلية في المصادر والمتعلقات لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة تبعا في الأفعال والمشتقات والحروف وقد عرف الاستعارة فيما سبق باللفظ المستعمل فيما شبه به معناه الأصلي الآن يؤول ويقال المراد تشبيه جزء المعنى أو متعلقه كذا في الحفيد على المطول وقد يجاب بمنع إفادة الدليل ما ذكره للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصديين والتشبيه والاستعارة الحاصلتين ضمنا بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه إشارة إلى منع الاستقامة من وجهين أحدهما أن كلاما من الحركة والزمان ليس من الأمور المتقررة مع أنه يقع موصوفا كقولك زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيهما أن مقتضى المدعى هو أن الأفعال والصفات والحروف لا تقع مشبهاتها ومقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شيء منها مشبهها لا مشبهها به فالدليل لا يطابق المدعى وإنما قلنا مقتضى الدليل ذلك لأنه قال يقتضى كون المشبه موصوفا دون أن يقول كون المشبه به موصوفا وأجيب عن هذا بان اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكوم عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا ومحكوم عليه أقول لا يخفى أنه لا يلتفت للذهن قصدا وتقصيلا إلى أنصاف المشبه به بوجه الشبه كما يظهر للنصفين فلا يلزم أن يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم عليه تأمل أه حفيد بايضاح والمجيب هو السيد وقول الحفيد أقول الخ مناقشة في الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الأول أيضا بمنع أن مرادهم بالحقائق الأمور المتقررة وادعاء أن مرادهم بها المعاني المستقلة بالمفهومية ولم يسلم ذلك راجع الفري قال في الأطول ويندفع الاعتراض الثاني بما حققناه لك أن المستعار له في الاستعارة التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيكفي في إيجاب الاستعارة التبعية في الأفعال والحروف دعوى أنها تقع مشبهة (قوله لأنها تصلح للموصوفية) نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب أه مطول وقد يقال الزمان عارض لها أيضا فدليلهم يجري فيها أفاده في الأطول (قوله وهم أيضا صرحوا الخ) فلا تدخل في المشتق من الفعل فلا يتناولها المدعى أيضا كالم يتناولها الدليل أه سم وأقول لا يخفى أن نصير يحتمل أن المراد

كذا ذكره وفيه بحث
لأن هذا الدليل بعد
استقامته لا يتناول اسم
الزمان والمكان والآلة
لأنها تصلح للموصوفية
وهم أيضا صرحوا بأن
المراد بالمشقات هو

كلام العرب موصوفا دليل على أنه ليس من الحقائق فلا يصلح للموصوفية (قوله في نحو شجاع باسل الخ) الباسل هو الشجاع الكامل والفيض الوهاب المبالغ والنصير العالم المتقن فالوصف الثاني في هذه الأمثلة أبلغ وأزيد في المعنى من الوصف الأول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن منه أن الثاني وصف للأول أه فري (قوله فحذوف) يؤخذ مما سبق عن السيد أن محل منع وصف المشتق أن لم ينظر لخصوص الذات أما أن نظر لذلك فلا منع وقد تقدم ما فيه (قوله لكنهم اعتبروا التشبيه الخ) أى وإن كان الدليل يفيد خلافه مع كون ذلك لا يصح (قوله وقد عرف الخ) دليل على الاعتبار المذكور (قوله الآن يؤول) أى الآن يؤول التعريف المذكور (قوله يستلزم اقتضاء الخ) أى ضرورة اشتراكهما في وجه الشبه (قوله أقول لا يخفى أنه لا يلتفت للذهن الخ) ممنوع (قوله راجع الفري) تقدمت لك عبارته (قوله يجب أن يكون من جنس المستعار منه) أى فحقى حكم على أحدهما بحكم كان محكوما به على الآخر (قوله دعوى أنها تقع مشبهة) لعل الأولى أنها لا تقع (قوله وقد يقال الزمان عارض الخ) أى فالدليل متناول لها لانه

بالمشتقات ما عدا اسم الزمان والمكان والآلة بدفع الاعتراض على دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لدلالته حينئذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور انما هو في مدعاهم تأمل (قوله الصفات الخ) مما فرق به بين الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة أن الذات المدلولة للصفات في غاية الابهام والذات المدلولة لتلك الاسماء لها تعيين الزمانية والمكانية والآية كذا في الاطول وراجع (قوله فان المعنى على تشبيهه الضرب الخ) أي لا على تشبيهه الموضع المذكور والقبر بالمقتل والمراد قبل شبه الضرب مثلاً بالمقتل فاطلق عليه اسمه ثم اشتق منه المقتل فكان المقتل استعارة تبعية (قوله بل التحقيق) يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه ليمتثل اسم الزمان والمكان والآلة فكانه قال بالتحقيق في الاستدلال على انها تبعية أن يقال ان الاستعارة الخ اه سم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق في الدعوى والاستدلال لانه كما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى

يقال انها لا تصلح للموصوفية بواسطة عرض الزمان لكن يرد ان المقصود عرض الزمان بحيث يكون مدلولاً في العرف وليس فيها ذلك نعم المناسب للشارح في الاعتراض أن يقال أن الدليل يقتضي عدم صلاحية أسماء الزمان والمكان والآلة مع انها ووصفت في كلام العرب نحو مقام واسع الخ ويمكن أن يقال معنى كلام الشارح انها ووصفت في كلام العرب فدل ذلك بمقتضى انه لا يصلح للموصوفية الا الحقائق على انها من الحقائق فلا يتناولها دليل التبعية على فرض انها داخله في قوله وما اشتق منه وقال شيخنا معنى كلام الاطول أن الزمان عارض لها ولا يسمون وصفها في كلام العرب بل نحو مقام واسع على حذف الموصوف على حدشجاع باسل وقولهم لا تقع أوصافا ألبتة ممنوع بل تقع أوصافا اه ولا يخفى ما فيه وكتب عبد الحكيم على قوله لانها تصلح الخ فيه أن المأخوذ في الدليل أن الاستعارة لا تجري الا فيما يصلح للموصوفية لان كلامها هو صالح للموصوفية تجري فيه الاستعارة لجواز أن يكون فيه مانع آخر اه فلا يتفرع قوله فيجب الخ وفيه انه اذا لم يتناولها دليل التبعية على فرض أنها مرادة في قوله وما اشتق منه ومن المعلوم انها قد تستعار وان الاستعارة أصلية وتبعية لا غير فلا شك يتفرع قوله فيجب حتى يقيمواد لا آخر وكذا يتفرع بالنسبة لقوله وهم أيضاً صرحوا الخ وذلك أنهم حيث أخرجوها في الدعوى من المشتق أشهر ذلك بأن الدليل لا يجري فيها ولا يتناولها ومن المعلوم انها قد تستعار الى آخر ما سمعت فتدبر (قوله مما فرق به الخ) تقدم لك في ايضاح عبارة السيد ابوضح ذلك (قوله رحمه الله بل التحقيق الخ) عبارة المطول فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم الى آخر ما سبق نقله قال عبد الحكيم قوله فالاولى الخ لا يخفى أن دعواهم عدم جريان الاستعارة في معاني الافعال والصفات ودليلهم مثبت لها وعدم جريانها في تلك الاسماء ليس مأخوذاً في دعواهم لانفيها ولا اثباتاً فاعتراض الشارح على دليلهم بانه لا يجري في الاسماء المذكورة فتكون الاستعارة فيها أصلية وليس كذلك خارج عن قانون التوجيه غاية ما في الباب أن يكون الدليل قاصراً عن افادة ما هو الواقع موهماً لجرانها في تلك الاسماء فلذلك قال فالاولى أي الاولى أن يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل ليكون مثبتاً لما هو الواقع غير موهم خلافه اه وقد علمت أنه فهم من كلامهم ان دليل التبعية لا يجري فيها فيتفرع على ذلك جريان الاستعارة فيها فالتفريق يقع بمقتضى كلامهم لأن يقيمواد لئلا آخر فقوله وعدم جريانها في تلك الاسماء الخ ليس في محله وقوله ما هو الواقع يريد الذي لم يتعرضوا له لانفيها ولا اثباتاً وقد علمت ما فيه ثم كون دليلهم مثبتاً لدعواهم عند الشارح انما هو بناء على زعمهم والافقوله

الصفات دون أسماء الزمان والمكان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه أصلية بأن يقتدل بتشبيهه فيه نفسه لا في مصدره وليس كذلك للقطع بأننا اذا قلنا هذا مقتل فلان للموضع الذي ضرب فيه ضرباً شديداً ومر قد فلان اقبره فان المعنى على تشبيه الضرب بالمقتل والموت بالرقاد وان الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة في الافعال

بقوله ان الاستعارة في الافعال وجميع المشتقات الخ فأتى بالدليل شاملا لاسم الزمان والمكان والآلة وأتى بالدعوى كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات حقيقة ولا ينافيها ما تقدم لانه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اه سم (قوله لان المصدر الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الافعال في سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول وأما تبعية استعارة الافعال فتحقيق تعليلها أن معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبرنا التشبيه والاستعارة أولا في المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذي هو مبنى الاستعارة ونفي اللازم يقتضي نفي المزوم لان الفعل وان دل على الحدث الذي يصح أن يحكم به ويوصف به لا يصح أن يحكم عليه لان وصفه اعتبر فيه نسبته الى الفاعل لا لذاتها بل ليتوصل بها الى حال الفاعل الخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما أن الحرف لما وضعه الواضع ليفيد معنى نسبيا كالا ابتداء في من مثلا ليتوصل به الى حال متعلقه الخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله لقصد غيره وانما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لانه لازم للمقصود بالحرف لزوم الاعم للاخص فالفعل والحرف لما كان الغرض

بعد استقامته يفيد انه غير مستقيم وقد عول على عدم استقامته في هذا الشارح فأتى بالدليل شاملا ولم يعتبر انضمامه لما ذكره كما هو الاظهر فافهم (قوله فأتى بالدليل شاملا) وحينئذ يراد بالذوات في كلام الشارح ما يشمل الداخلة في المفهوم كما في المشتقات والخارجة كما في الافعال ويكون المعنى التي يكون القصد بها الى المعاني القائمة بالذوات دون باقي معانيها أي دون الزمان بالنسبة الى الفعل لانه معتبر على انه قيد للحدث المقصود وقيد المقصود تابع في القصد ودون الذوات بالنسبة الى غير الفعل والمقصود من ذلك ان الواضع وضعها على أن تكون هكذا في الاستعمال وقوله هو المقصود الاعم أي دون باقي معانيها وهو الزمان بالنسبة للفعل والذوات بالنسبة الى غير الفعل والمراد أن ذلك هو المقصود للتمام لان الواضع وضعها على أن تكون هكذا في الاستعمال كما أشار اليه أولا بقوله التي يكون القصد الخ وقوله الجدير بان يعتبر الخ في قوة أن يقول فهو جدير بأن يعتبر فيه التشبيه وقوله والا الخ أي ان لم يكن المعنى القائم بالذوات هو المقصود للتمام كان باقي المعنى مثله في القصد أو أعظم منه فيه لذكر الخ لما كان شرط الواضع الذي تقدمت الإشارة اليه بقوله التي يكون القصد بها الخ والمعنى لذكر الالفاظ الدالة على مجرد نفس الذوات مثلا مع ما يدل على مجرد الحدث كان يقال مكان فيه الرقاد وزمان فيه القتل ولو قال على نفس الذوات أو الزمان دون الخ أو قال على نفس الذوات مثلا دون الخ لكان أوضح والذي يناسب صنيعه في المطول أن غرضه تعميم الدعوى لوجود الدليل على البعض الذي لم يكن من مشمولها على كلامهم فالمراد بالذوات على هذا خصوص الداخلة في المفهوم وقوله لان المصدر الخ تعليل لما عدا الافعال ليتحقق دعوى الجميع بواسطة ضمها لسبق من الدليل وقوله على نفس الذوات ليس على معنى مثلا وقد علمت أن الاظهر في كلامه هنا هو ما سبق وتوجيه صنيعه هنا وهناك فتنبه (قوله وأما تبعية استعارة الافعال الخ) هذا يناسب ما سبق عن السيد لما ذكره الشارح تبعا للعلامة (قوله اعتبرنا) الأولى فاعتبرنا لتقدم جواب لما في قوله كان تمام معنى الفعل الخ (قوله وبسط ذلك ان الفعل الخ) تقدم لك ما يتعلق بذلك فتفطن (قوله لانه لازم للمقصود) أي لان

وجميع المشتقات التي يكون القصد بها الى المعاني القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى الاعم بالذوات

من معناها التوصل الى معنى خاص لم يحكم على معناها ولا به مادام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لان النظر فيه لغيره وانما صح وقوع الفعل مسندا ومحكما به باعتبار الحدث المقصود والدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالمقصود بالذات فيها ذات موصوفة بحدث خاص فدلالته على الذات المقصودة صح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صح الحكم به ونسبته الى الفاعل لتنقيده بتلك الذات فلم يمنع من الحكم عليه لانها كالمعارض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه في غاية الابهام والخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لان المبهم لا يطلب التشبيه فيه للجعل باوصافه وأيضا المقصود الاهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حققه الشارح فتدبر وكتب أيضا قوله لان المصدر الدال الخ قال في الاطول ونحن نقول الاولى أن يقال ان ماسوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازى في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الامن معنى مصدرى لمعنى مصدرى فالأحق بالاعتبار أن تعتبر هذه الاستعارة في المصدر اخر اجالا لدخله في الاستعارة عن الاستعارة أو يقال اعتبر الاستعارة في المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتصنيف حقائقها ويكون التناسب بين الحقائق والمجازات مرعيا اه (قوله هو المقصود الاهم) لخصوصه بخلاف الذات فانها مبهمة ولان الشيء اذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله والا) بان كان المقصود الذات (قوله لذكرت الالفاظ الدالة الخ) مثل مكان فيه الرقاد اه سم (قوله فالتشبيه في الاولين الخ) قال الفاضل المحشى فان قلت هل تجرى في نسب الافعال الاستعارة تبعيا على قياس

هو المقصود الاهم الجدير
بأن يعتبر فيه التشبيه والا
لذكرت الالفاظ الدالة
على نفس الذوات دون
ما يقوم بهامن الصفات
فالتشبيه في الاولين أى

الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لازم للمقصود الذى هو الجزئى الذى به التعرف (قوله في غاية الابهام) لا يظهر ذلك في أسماء الزمان والمكان والآلة والكلام الآن شامل لها (قوله الاولى أن يقال ان ماسوى المعنى المصدرى الخ) لا يخفى عدم جريان تعليله الأول فيما اذا كانت الاستعارة باعتبار الزمان في الفعل أو الذات في باقي المشتقات مع اختلاف النوع أو النسبة على القول بان النسبة الداخلة في المفهوم هى النسبة الى المسند اليه الحقيقي حتى يلزم التجوز في الكامة (قوله رحمه الله والا لذكرت الخ) لا يقال بعدما تقدم في بيان معنى كلام الشارح فيه ان هذا يعارض بالمثل فيقال لو كان المقصود الاهم هو الحدث لوجب الاقتصار على اللفظ الدال عليه وهو لفظ المصدر وأيضا قد وضعت الاستعارة باعتبار الذات وعبر بالمشتق كاستعارة المرقد بكسر الميم اسم آلة المعنى المرقد بفتحها اسم مكان قصدا للمبالغة في وصف مكان الرقود بان له دخلا عظيما في ارقاد كل من استقر فيه بحيث كأنه يتوسط بين الحدث الذى هو الرقود وفاعله الذى هو الرقاد في انصافه به توسط الآلة والاصل في هذه الحالة على قياس مذهب الجمهور في استعارة الفعل من حيث الزمان المصدر المقيد بالذات وخالفهم غيرهم هذا وبسط المقام فيما يتعلق بكون الاصل في هذه الحالة المصدر أو لا يطلب من الرسالة البيانية وما لنا عليها ثم انه لا يخفى على منصف من نفسه أنه عند استعارة الفعل أو غيره انما يعتبر التشبيه فيما قصد المبالغة في شأنه لغرض من الاغراض وان كان غير المنقول اليه ويكفي في تحقيق ملاحظة العلاقة بين المنقول عنه والمنقول اليه التشبيه السريانى الذى يرمى اليه ما بواسطة تشبيه ما قصدت المبالغة في شأنه وان لم يقصد ذلك التشبيه السريانى أصلا ولم يلتفت اليه رأسا وبحصوله تكون كذلك لاحظت المشابهة بينهما وقولهم لا بد من ملاحظة العلاقة يحصل

الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لها أحوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه

على ما سمعت وانظر الى استعانة الفعل باعتبار الزمان فانك لا تعتبر في نفسك مع كون الاستعارة باعتبار الزمان الا التشبيه في الحدث غاية الامر انك تعتبره مقيما باقيدتين مختلفتين وتجعل أحد المقيدين مشبها والآخر مشبها به فكان اللائق بهم أن يقولوا في تعليل تبعية استعارة الفعل لما كان المقصود بالمبالغة من معنى الفعل هو الحدث فكان التشبيه في الحدث وهو يقتضى الحكم على المشبه بوجه الشبه أو يكون مشاركا للمشبه به في وجه الشبه والفعل انما وضع للحدث على أن يحكم به لاعليه فلم يكن جريان التشبيه فيه ملحوظا بلفظ الفعل فلو حظ بلفظ المصدر قلنا باستعارة المصدر أولا فكانت استعارة الفعل تبعية فانه يرد على ما ذكرناه انه لو كان تمام معنى الفعل مستقلا بالمفهومية لما جرى التشبيه فيه لانه ليس المقصود بالمبالغة فيه وكلامهم يقتضى خلاف ذلك فالذي يخيل أن استعارة الفعل تبعية هو كون التشبيه يجري في حدثه ملحوظا بلفظ المصدر وانما كان ذلك تخيلا فقط لانه لا حاجة عند التحقيق لاستعارة المصدر بل القول بها مخالف للواقع كما أشار اليه العصام فان أحدا لا يلاحظ استعارته أولا كما يظهر للنصفين وكان اللائق بهم أيضا عند ما وجدوا معنى الحرف من حيث هو معنى الحرف غير مستعمل بالمفهومية فلا يمكن جريان التشبيه فيه ملحوظا بلفظ الحرف أن لا يقولوا بجريان التشبيه في متعلق معناه والاستعارة في دال ذلك المتعلق فانه ليس المقصود بالمبالغة في المتعلق فليس أحديا لحظ فيه التشبيه فضلا عن استعارة داله كما يظهر للنصفين وانما الواقع هو التشبيه في معنى الحرف ملحوظا بلفظ الاسم والاختلاف بالاعتبار غير معتبر هنا اذ لم يبق دليل على اعتباره في هذا المقام فلا شيء هنا يخيل في استعارة الحرف تبعية على الوجه الذي ذكرناه وانما كان يتخيل تبعيتها لاستعارة الاسم الذي لوحظ به المعنى الجزئي للحرف من المعنى الجزئي الملاحظ به لامن الكلى كما لا يخفى على المتأمل وبالجملة لا يصح وجه ما للقول بالاستعارة التبعية في شيء أصلا ولا يخفى على اللبيب القول في ابعاد الفعل والحرف بعد ما سمع فيهما وقولهم بالتبعية نظير قولهم في المكنية باستعارة اللفظ الدال على المشبه به وحذفه ولا يخفى أنه تكلف مخالف للواقع فالقول فيها قول العلامة الخطيب من أنها التشبيه المضمر في النفس الان الوجه أن يعتبر فيها دعوى ادخال المشبه في جنس المشبه به وقد قيل انه لا يقول بذلك وأما كونه يرد عليه انه لا وجه لتسميتها استعارة فقد أجيب عنه وعلى فرض أنه لا جواب عنه فكون التسمية لا وجه لها أخف من القول بشئ مخالف للواقع ثم لا يخفى انه اذا استعير المقتل بالكسر اسم آلة للضرب بالفتح اسم مكان احتج الى اعتبار تشبيهين تشبيه الضرب بالقتل وتشبيه مكان الضرب من حيث ان له دخلا فيه بآلته وأما محور آيت اليوم قاتلنا لهذا المائى فلا تشبيه فيه الا في الحدث اذ لا مبالغة في الذات (قوله لان مطلق النسبة) أى لأن نسب الافعال ترجع لمطلق نسبة ومطلق النسبة لم يشتهر الخ على أنه ليس هناك مطلق آخر والتشبيه يستدعى مطلقين أحدهما مشبه والآخر مشبه به اه شيخنا وهذا بناء على ما فهمه الفري في كلام السيد لا على ما سبق عن عبد الحكيم في حل عبارة السيد (قوله أنواع مخصوصة) أى كطلق ابتداء ومطلق انتهاء ومطلق ظرفية (قوله لها أحوال مشهورة) كالاتواء بالنسبة الى الظرفية فانه حال تستلزمه (قوله وفيه بحث الخ) تقدم عن عبد الحكيم

معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فاذا أسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبته الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة تمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبتها بان يشبه بما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كطابق الاتصاف والقيام مثلاً ما يرجع اليه نسب أخرى كذلك كطلق الآلية مثلاً فيقال قتلني السوط أو السيف فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور وفيما بينهم فتدبر فانه دقيق اه فزى وقال في الاطول فان قلت هل تجرى الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعبرة فيها والاستعارة فيها فتسرى في الافعال قلت لا لكن لما قاله السيد ونقل ما مر عن السيد وناقشه بما مر في الفزى ثم قال بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر

في حل عبارة السيد رده فتفطن (قوله ولها أوصاف وخواص) فيه أن الاستعارة تتوقف على كون وجه الشبه له مزيد اختصاص بالمشبه به حتى يتأتى المبالغة بدعوى الادراج وليس للنسبة خواص بهذه المثابة وبهذا تعلم عدم صحة التمثيل للخواص بنها الفائدة والمطابقة واللامطابقة والضرورة والامكان وتوقف الفعل على متعلقها فان قلت النسبة على جهة القيام لها مزيد اختصاص بتوقف الفعل على المتعلق قلت عند التأمل الصادق تعلم ان الواقع ليس كذلك ومنشأ توهم ذلك ملاحظة ان مطلق الفعل لا يبدل من الفاعل وقد يستغنى عن المحرض مع انه يجب ان يكون جنس المشبه به باعتبار كل فرد منه له مزيد اختصاص عن هذا المشبه كما تقتضيه المبالغة بدعوى الادراج ومتى كان هذا الفعل متوقفا على المحرض لا يحصل بدونه كانت نسبته الى المحرض مساوية للنسبة الى الفاعل في التوقف وبالجملة الغرض المبالغة في شأن هذه النسبة الجزئية فلا بد ان يكون المشبه به له مزيد اختصاص بوجه الشبه بالنسبة اليها وذلك مفقود هنا على انه لو صالح ذلك لان يكون عامه المكان مما لا يجوز عند البليغ ان يكون وجه الشبه غير جلي لا يكاد أحديا بلغت اليه الا بعد تمام الحيرة فتصير الاستعارة الغارز اخصوا والمتبادر في نحو قتل الأمير الجند هو المجاز العقلي فان كان المقام مقام المبالغة لكون الأمير دبر تدبيراً دائماً في هزمهم كان المتبادر هو المجاز في الفعل باعتبار الحدث ثم الاستعارة بالكناية فالقول قول السيد السند (قوله وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض الخ) أي فتجعل النسبة المطلقة أصلاً بأن نعتبر تشبيه النسبة التحريضية المطلقة بالنسبة الاتصافية القيامية المطلقة بجامع توقف الفعل على متعلق كل منهما مثلاً وسريان التشبيه الى النسبتين اللتين في ضمن ضرب المسند الى الفاعل المتصف بالضرب وضرب المسند الى المحرض فتستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالمرآة ضرب من النسبة الاولى للنسبة الثانية فتقول ضرب الأمير استعارة من ضرب مأمور الأمير هذا ما يقتضيه كلام الفزى أما على قياس مذهب الجمهور في التجوز باعتبار الزمان على ما فيه فتجعل المصدر المقيّد بالنسبة أصلاً بأن تشبه الضرب المنسوب الى المحرض بالضرب المنسوب الى القائم به مطلقاً واستعارة لفظ الثاني للاول واشتقاق الفعل من المصدر المستعار ومن جملة ما فيه أن المشبه والمشبه به حينئذ لم يختلفا وانما اختلف اعتباراً فقط فلا وجه للتجوز وتعام الكلام على ذلك يطالب من الرسالة البيانية (قوله ما يرجع) نائب فاعل يشبه ان بنى للجهول ومفعوله ان بنى للفاعل (قوله كذلك) أي بنوع استلزام (قوله فلا يستعار منها)

فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويستق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة اه وكتب أيضا قوله فالتشبيه في الاولين الخ قال في الاطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر المعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سرية استعارة المأخذ من غير تشبيه المعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار له باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف لمعانيه الغير المنتهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها مفهوم العلية في استعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شئ على شئ لتشبيه الترتب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية الخاصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة أولا في متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير لمشتق أو حرف أنه لا يتكلم أولا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيئا منهما وهذا هو الذي يليق بالسكاكي أن يجعله وجه الرد التبعية الى المكنية اه وأجيب عن هذا الاشكال بأنه ليس مرادهم جريان الاستعارة في المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها فيهما اعتبارا وتقدير او يدل عليه قول المصنف فيقدر في نطق الحال الخ فتدبر وقال في موضع آخر

أى فلا يستعار الفعل من النسبة لان الاستعارة لا تكون الا من تمام المعنى اذ هو المالك للفظ وجزء معنى الفعل ليس مالمالك للفعل حتى يستعار منه وقوله ولا يمكن مثله في النسبة أى لانه لا اشتقاق منها ومحصله ان جزء معنى الفعل ليس مالمالك للفعل حتى يستعار الفعل منه وأما استعارة الفعل باعتبار الحدث فليست استعارة للفعل من الجزء وهو الحدث بل المستعار المصدر للمصدر واستعارة الفعل حاصلة من تمام المعنى بطريق الاشتقاق ولا اشتقاق باعتبار النسبة وأما الحرف فاستعارته من تمام معناه اذ هو موضوع للنسبة وليست جزء معناه فاللفظ مملوك لمعناه وهذا هو الفرق بين الامور الثلاثة فلا اشتباه اه شيخنا (قوله ولا يستعير شيئا منهما) أى لا لفظا ولا تقديرا اذ لم يقدر في نفسه ذلك بل الملحوظ له كما هو الواقع تشبيه الحدث الجزئى بالحدث الجزئى بملاحظتهما بلفظي المصدر ليمكن الحكم عليهما فان لفظ الفعل انما وضع لهما على أن يحكم بهما لاعليهما والظرفية الجزئية مثلا بالاستعلاء الجزئى بملاحظتهما بلفظي الاسم ليكونان مستقلين مقصودين لذاتهما فيمكن الحكم عليهما واستعارة المشتق والحرف (قوله وهذا هو الذي الخ) لا يقال فيه ان هذا لا يصلح لانكار التبعية وردها الى المكنية اذ غاية انه لا تبعية لاستعارة لسكن فيها تبعية لتشبيه معنى المصدر أو تشبيه معنى اسم الاستعلاء ونحوه فانه شبه مثلا الضرب الجزئى بالقتل الجزئى ملحوظين بلفظ الاسم فهما جزئيان غير مشروط فيهما أن يحكم بهما لاعليهما فتكون استعارة الفعل من معناه معنى الفعل الآخر مع كونهما غير ذينك المعنيين لسكون هذين مشروطا فيهما أن يحكم بهما لاعليهما انما ساغت لسريان التشبيه من ذينك الى هذين لسكون المقابلة انما هي بالاعتبار لاننا نقول لم يثبت عن أهل العربية اعتبار الاختلاف بالاعتبار هنا فلا داعي لاعتباره وانما يقال فيه ان هذا لا حاجة معه الى الرد للمكنية وان صلح لانكار التبعية فتدبر (قوله وأجيب عن هذا الاشكال الخ) هذا الجواب مبني على ظاهر قوله انه لا يتكلم الخ وقد علمت مما سبق

وبالجملة يتجه أن جعل معاني الحروف والأفعال محكوما عليها بالمشاركة بملاحظتها لا بالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف إذ لا يساعدها الواقع اه وقد عرفت الجواب (قوله بالتشبيه في الأولين لمعنى المصدر) فيه أن التشبيه في الأولين بمعنى المصدر لانه لان الفعل مستعار فيجب أن يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله وفي الثالث لمتعلق بمعناه ودفعه ظاهرا مما حققناه لك من أن المستعار له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه ومما بعد في الأفعال من الاستعارة التعبير عن الماضي بالمضارع وبالعكس بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب الهين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما الآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد بمثلا القتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني أن يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة في كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل فكيف تتحقق استعارة من أحدهما الآخر حتى يلزم الاستعارة بتبعيته في الفعل اه أطول (قوله معاني الحروف) كالابتداء والخصوص والظرفية

الفعل وما يشتق منه
(لمعنى المصدر وفي الثالث)
أى الحرف (لمتعلق بمعناه)
قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف

عدم صحة هذا الجواب (قوله وبالجملة يتجه الخ) أى فتكون الاستعارة أصلية اه شيخنا (قوله وقد عرفت الجواب) عرفت ما فيه (قوله فيه أن التشبيه الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لمعنى المصدر أى التشبيه في الأولين لمعنى المصدر بمعنى المصدر كما يدل عليه فيقدر التشبيه في نطق الحال والحال ناطقة بكذا الدلالة بالنطق وانما تعرض للمشبه لانه المقصود من التشبيه كما سيجيء اه فتدبر (قوله ودفعه مما حققناه ظاهرا الخ) أى لانه تقدم له أن المستعار يجب أن يكون من جنس المستعار منه ففى كان المستعار مصدرا كان المستعار منه كذلك (قوله من الاستعارة) ومقتضى كلام أهل الأصول أن ذلك من المجاز المرسل لعلاقة الإطلاق أو التقييد أو المجاورة لتجاور الماضي والمستقبل والماضى والحال والفصل بين الماضي والمستقبل بالحال غير مؤثر في التجاور لقلته (قوله بأن يشبه غير الحاصل الخ) بقى قسمان آخران استعارة الفعل الماضي للشيء الحال بناء على تشبيه الشيء الحاضر بالشيء الماضي في التناسل واستعارة المضارع للشيء الماضي بناء على تشبيه لشيء الماضي بالشيء المستقبل في تشوف النفس اليه والكلام كله مبني على المشهور من اشتراك المضارع بين الحال والمستقبل كما لا يخفى أفاده في الرسالة البيانية ولا يقال بقى قسمان أيضا تشبيه الحال بالمستقبل وعكسه وبهاتم القسمة العقلية لتشبيه الشيء في أحد الأزمنة الثلاثة بالآخر في زمان آخر لانا نقول الكلام في التعبير بالماضى بدلا عن المضارع وعكسه وهاتان صورتان ليستا منه وقوله مبني على المشهور الخ اما على انه حقيقة في الحال فقط وهو ما اختاره السيوطى في الجمع أو المستقبل فقط فانما له صورتان فقط تشبيه الماضي بالحال وعكسه على الاول وتشبيه الماضي بالمستقبل وعكسه على الثاني (قوله وفيه أن الضرب حقيقة في كل الخ) قال سبط الناصر الطبرلاوى ولك أن تقول وفاقا لما أفاده شيخنا الباقينى اللفظ الموضوع للضرب في الماضي بخصوصه لفظ الضرب في الماضي والموضوع للضرب في المستقبل بخصوصه لفظ الضرب في المستقبل فيستعار

المخصوصة والغرض المخصوص اه سم (قوله ما يعبر بها عنها) أى معان كلية يعبر بها أى بدواها عن معانى الحروف (قوله ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاى الغاية كذا ذكره الشارح فى التلويح واعتراض عليه بأن نهاية الشئ ما ينتهى به ذلك الشئ والشئ انما ينتهى بضده فنهاية الشئ ضده فكيف يكون جزءا منه بل انما تطلق على آخر جزء منه لمجاورة بينهما وبين النهاية ولذا أن تقول غاية ما فى الباب أن تكون الغاية فى المسافة مجازا فى المرتبتين ومثله غير عزيز اه فنرى (قوله وهذه) أى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق (قوله والاما كانت حروفا بل أسماء) قال فى شرحه للفتح وهو ضعيف اذ بما تمنع الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى أن يكون شمرن موطا بحكم الواضع فى دلالة أحد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى السكاف الاسمية والحرفية هو المثل الآن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من السكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح وقد أبطله الفاضل المحشى

ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قوانا من معناها ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها الغرض وهذه ليست معانى الحروف والا لما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معانى ردت تلك المعانى الى

اللفظ الاول المعنى الثانى ويستحق من الاول ضرب بمعنى يضرب فليس المستعار لفظ الضرب مطلقا بل المقيد بكونه فى الماضى مثلا وليس هو حقيقة فى الضرب فى المستقبل اه ملخصا وفيه مجال للنقاش فتأمل أفاده فى الرسالة البيانية ولعل وجهها كما أفاده بعض الافاضل أن الاشتقاق لم يحصل الا من لفظ الضرب فقط لا من مجموع الضرب فى الماضى ولفظ الضرب يصدق على الضرب المستقبل والماضى صدق الكلى على جزئياته فهو حقيقة فيهما والتجوز انما هو فى قيده مع أن هذا هذا القيد لم يشتق منه اه (قوله رحمه الله تعالى ما يعبر بها عنها) أى مما هى عينها بالذات غيرها بالاستقلال بالمفهومية وعدمه بالذات ولهذا كله سميت متعلقاتها وضح تفسيرها بها فانما الواحد بالذات وذلك أمر متفق عليه على ما مر من أن الخلاف فى انه كلى أو جزئى لفظى فهو كلى بمعنى فردا كما ابتداء ما وجزئى حقيقى فى الواقع براد بلفظ الحرف من حيث عموميه واضافى فى تركيب الحرف مع غيره براد فيه من الحرف بقريته غيره من حيث عموميه أيضا ومن المركبين من حيث خصوصه النوعى أفاده معاوية (قوله واعتراض عليه الخ) قديقال لان سلم أن الشئ انما ينتهى بضده بل ينتهى بجزئه الاخير منه (قوله مجازا فى المرتبتين) تقدم لك فى أول الكتاب الفرق بين المجاز بمرتبتين وبناء المجاز على المجاز فتدكر (قوله رحمه الله تعالى فهذه ليست الخ) أى هذه المعانى المستقلة من حيث هى مستقلة ليست معانى الحروف وان كانت من حيث هى غير مستقلة معانيها فهى عينها ذاتا غير اعتبارها اعتبارا والتفاننا (قوله اذ بما تمنع الملازمة الخ) جوابه أن المراد بقوله والاما كانت حروفا أى الابان كانت هذه المعانى من حيث استقلالها معانى الحروف لما كانت حروفا فالعبرة بالحيثية والتغاير باعتبارها لما علمت من الاتحاد ذاتا والاختلاف اعتبارا والتفاننا والحيثية متبادرة فيما يختلف بالاعتبار كذا يؤخذ من معاوية (قوله بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد) هو هنا الكلى (قوله وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح) أى من أن الحروف موضوعة للكليات لانه لا يتأتى التضعيف الا عند القول بصحة وضع الحروف للكليات أما القائل بانها للجزئيات بالدليل الذى استدلى به فالملازمة عنده مساهمة (قوله وقد أبطله السيد) أى أبطل

وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فليتنظر فيه اه فترى (قوله بنوع استلزام)

ما ذهب اليه الشارح من وضعها الدككية (قوله وحقق معنى الحرف) وهو الجزئيات (قوله بوجه لا مزيد عليه) قد علمت ما فيه مما سبق عن عبد الحكيم (قوله رحمه الله تعالى بنوع استلزام) قال معاوية هو على ما مر تحقيقه استلزام الكلّي الغير المستقل لما هو عينه بالذات غيره بالاستقلال فالاول معنى الحرف والثاني متعلق معناه فهما اثنان اعتبارا والتفانوا واحدا ذاتا هو كلّي كطلق ابتداء بمعنى فرد ما مر اذ به جزئي حقيقي من حيث عمومته لا خصوصه الشخصى فانه اجنبى عنهما لا يراد ولا يفهم منهما أصلا وكذا الاضافى من حيث خصوصه النوعى كابتداء السير من البصرة فانه معنى للركب من الحرف وغيره لا للحرف ولا للفظ متعلق معناه الا من حيث عمومته الجنسّى فبالجمله الخصوص الشخصى اجنبى عن الكل والجنسى معنى الحرف وهو عين متعلق معناه بالذات والنوعى معنى المركب وكل معنى لركب فهو أيضا غير مستقل ومتعلقه أيضا عينه بالذات غيره بالاستقلال فالتشبيه للقدر متعلق الكلّي الذى هو معنى الحرف فالاستعارة فى الحرف وان قدر بمتعلق الجزئى الاضافى الذى هو معنى للركب فى المركب مثلا قوله تعالى أو لئن لم يهدنى الله لكانت من الخاسرين فيه تشبيه تمكّنهم من الهدى بمتعلق الاستعلاء شئ على شئ فهى فى الحرف وان قدر فيه تشبيه تمكّنهم منه باستعلائهم فوجه فى المركب فاستعارة الحرف انما هى بين كليين مقيدين كلاهما معنى فردا مر اذ به جزئى من حيث عمومته تبعية للاستعارة أخرى عينها معنى ذاتا وغيرها لفظا ذاتا ومعنى اعتبارا بالاستقلال وعدمه فى القصد اذ عدم الاستقلال لازم لمعنى الحرف ولو كان ذلك المعنى مجازيا وتلك الاستعارة الاخرى المتبوعة هى التى بين كليين هما عين الكليين الاولين ذاتا غيرهما اعتبارا بالاستقلال وعدمه هذا بالنظر لمعنى الكليين أما باعتبار لفظهما فهما غيران بالذات لان لفظ الحرف غير لفظ المتعلق بالذات والكليان المقيدان فى الآية هما تمكّنهم من الهدى واستعلائهم فوجه الا أن الاول مقيّد قبل الاستعارة والثانى مقيّد بعدها فى العبارة اذ لو كان الثانى مقيّد قبلها أيضا لكانت الاستعارة فى المركب لا فى الحرف لما أن خصوص المقيّد معنى للركب لا للحرف الا من حيث عمومته وبقرينة تركيب الحرف مع غيره وهذا نظير جاوزت اليوم بحر ازاخر افانه ان قصد التشبيه بمتعلق بحر فهى فى لفظ البحر وان قصد التشبيه فى بحر ازاخر فهى فى المركب ثم ان الاستعارة أيضا تابعة للتى ذكرناها تبعية الشئ لما هو فيه بالذات غيره بالا اعتبار فى القصد لا تابعة لاخرى بين الكليين بمعنى الجنس أى جنس التمكّن وجنس الاستعلاء بتبعية الجزئى لكليهما أى جنسه فان هذه الاخرى مما ألقى فى نظر البلغاء لا تكاد تراد بلبليغ ماعلة فى استعارة حرف ما ولا تكاد تستفاد بدليل وكيف ومعنى الحرف ولو مجازيا كلّى مر اذ به جزئى من حيث عمومته كما مر مرارا وكل ما هو كذلك لا يراد ولا يستفاد من تشبيهه الا تشبيه الجزئى بخصوصه لانه المراد وان كان لا يستفاد من اللفظ كما فى رأيت رجلا كالاسد فلا تكاد تراد علة لها مقدرة باللفظ فى النفس ولا مقدرة باللفظ فى الحس ولئن أرادت علة لها لا تعدى تبعية لها اذ ليس حصولها بنفس حصولها بكونه عينه بالذات لانه غيره بالذات لانها غيرهما بالذات بل بحصول تلك التى ذكرناها التى هى عينها بالذات فهى تبعية لها لانه الاخرى وان كانت معللة بها اذ ليس معنى كون الاستعارة تبعية

هذه بنوع استلزام فقول
المصنف فى تمثيل متعلق

لان الخواص تستلزم العوام اه سم (قوله كالجزر) أى كمنى المجرور لان تقدير التشبيه فى معناه أفاده فى الاطول (قوله ليس بصحيح) قد توجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أى كمتعلق المجرور فى قولنا زيد فى نعمة وهو التلبس بالخصوص والتمثيل للمتعلق بالمصطلح بالمتعلق اللغوى ويوضحه أن مقتضى قولك زيد فى نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقة فحمل على الاستعارة بأن يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس بالخصوص بالظرفية فوقع التشبيه أولا فى الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التى هى معنى فى فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمى وهو الظرفية المخصوصة فى المشبه أعنى تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ فى مستعار فلا خال فى الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلزم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه فى لام التعليل فى نفس المجرور كما لا يخفى اه فنرى (قوله فيقدر) أى اذا كان التشبيه فى الاولين لمعنى المصدر وفى الثالث لمتعلق معناه فيقدر الخ اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال فى الاطول احتمال المجاز المرسل يغنى عن تكلف الاستعارة التبعية الذى لا يرضى به أحد من غير اضطرار مع أن فى استعارة النطق للدلالة استبشاعا آخر وهو أن ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة للدلالة فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبه به الحال والناطق يستحق أن يشبه به ذو الحال اه ملخصا (قوله بل

معنى الحروف) كالمجرور
فى زيد فى نعمة (ليس
بصحيح واذا كان التشبيه
لمعنى المصدر والمتعلق معنى
الحرف (فيقدر) التشبيه
(فى نطق الحال وخال
ناطقة بكذا للدلالة بالنطق)
أى يجعل دلالة الحال
مشها ونطق الناطق
مشها به ووجه الشبه ايضاح
المعنى وايصاله الى الذهن
ثم يستعار للدلالة لفظ
النطق ثم يشتق من النطق
المستعار الفعل والصفة
فتكون الاستعارة فى
المصدر أصلية وفى الفعل
والصفة تبعية وان أطلق
النطق على الدلالة لا باعتبار
التشبيه بل

لاخرى مجرد كونها معللة بها ومبنية عليها والا كانت استعارة الترشيح وقربة المكنية للملزم المشبه
فى نحو جاوزت بحر ازاخر او نحو ينقضون عهد الله وأظفار المنية تبعية للمرشحة والمكنية ولا
يقوله من له روية بل معناه ما ذكرناه من حيث الحصول والعينية هذا كله على قول الاوائل ان
معنى الحرف كلى وأما على ظاهره مقابله من انه جزئى حقيقى فهى استعارة مفردة قبل المفرد كذلك
والحق الأول والظاهر تأويل المقابل به لان الجزئى الحقيقى من حيث خصوصه أجنبى عن الكل
والاضافى من حيث خصوصه معنى للركب من الحرف وغيره لا للحرف اه بتصرف واختصار
وكلام معاوية فى هذا المقام مخالف لما عليه الجماعة (قوله لان الخواص تستلزم العوام) أى
والعوام لا تستلزم الخواص فاللزم من جهة واحدة فلذا اذ لفظة نوع كما قاله العلامة الامير (قوله
كمتعلق المجرور) أى معنى الجار المتعلق بذلك المعنى بالمجرور وذلك المعنى هو التلبس الجزئى كما
أفاده بقوله وهو التلبس بالخصوص وهذا هو المعنى المجازى للجار وأما المعنى الحقيقى فهو الظرفية
الجزئية وقوله والتمثيل بالجر عطف على حذف المضاف وقوله للمتعلق الاصطلاحى هو المعنى
الكلى الذى يرجع اليه معنى الحرف وقوله بالمتعلق اللغوى وهو معنى الحرف اذ كل شئ متعلق به
شئ فهو متعلق فى اللغة ومحصل كلامه أن كلام المصنف على حذف مضاف أى كمتعلق المجرور غاية
الامر أنه حينئذ يكون تمثيل للمتعلق الاصطلاحى بالمتعلق اللغوى على سبيل التساهل والمقصود
باطنا التمثيل بكلى متعلق المجرور وان شئت قدرت مضافا آخر أى ككلى متعلق المجرور وقوله بان
يشبه ما بين زيد والنعمة أى على المسامحة كما سبق والمقصود تشبيه التلبس المطلق لاعلى وجه
الظرفية وسيأتى عن عبد الحكيم وغيره توجيه آخر لكلام المصنف (قوله احتمال المجاز المرسل
يغنى عن تكلف الاستعارة الخ) هذا معنى على أن المجاز المرسل لا ينقسم الى أصلى وتبعى لكن سبق
عن الحفيد انه يؤخذ من دليل القوم انه يكون تبعا فيعود التكلف (قوله الذى لا يرضى به أحد)

باعتبار أن الدلالة لازمة له) قد أشرنا في أول هذا الفن إلى أن اللزوم أمر لازم في جميع أنواع المجاز استعارة أو مجازاً مرسلاً فاعتبار ذكر اللزوم وإرادة اللزوم لا يكفي في بيان العلاقة بل لابد من بيان أنها من أي نوع من أنواعها اه فترى أقول يمكن دفعه بأن اللزوم المعتبر في جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذي لا يكفي ذكره في بيان العلاقة واللزوم المحدود علاقة مخصوصة هو اللزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك ويشهد لما قلنا عدمهم في أنواع العلاقات الملزومية واللازمية فاحفظه فإنه نفيس (قوله باعتبار العلاقاتين) المشابهة وغيرها كاللزوم اه سم (قوله وفي لام التعليل) عطف على قوله في نطق الحال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلة الغائية عطف على قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه في لام التعليل مطلق لا يقدر للعداوة بعلة فالأولى أن يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرفه كذا في الأطول وكتب أيضاً قوله في لام التعليل أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله في لام

باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازاً مرسلاً وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازاً مرسلاً باعتبار العلاقاتين (و) يقدر التشبيه (في لام التعليل نحو فالتقطه) أي موسى (آل فرعون ليكون

قد بين ذلك سابقاً بقوله وهذا مشكل جداً الخ (قوله أقول يمكن دفعه الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لازمة للنطق أي لزوم المسبب للسبب أو أحد المجاوزين للآخر وظهور نوع اللزوم لم يتعرض له فلا يرد أن مطلق اللزوم مشترك في جميع أنواع المجاز فلا يصح كونه علاقة اه قال معاوية قد تقدم له ذلك مراراً لا يقال الحق إن نفس اللزوم كافٍ في الانتقال بل هو مناطه ولا دخل بخصوص نوعه فهو العلاقة لا خصوصه وإنما يعتبر خصوصه للإفادة إذا المعنى المجازي إنما يكون نوع لازم خاصاً ومراًداً من حيث خصوصه النوعي لا مطلق لازم إذا لفائدة فيه ولا مراداً من حيث عمومه بقصد الأجل لنكتة من نكتة لأنه أجمال لم يثبت في كلام البلغاء وكأنه لم يقع منهم لاختلافه بالغرض من المجاز وهو الأشعار بقوة العلاقة بحيث ينزل المعنى المجازي منزلة المعنى الحقيقي تنزيلاً مقيداً بان يكون لنوع لازم خاص لا مطلق لازم فإن تنزيله لا يقيده لأنه حكم على مجهول جداً بعيد والقياس في باب المجاز وغيره من سائر الأبواب إنما يجزئ ما سمع نوعه الخاص في جزئياته وانتفى فيه الفارق لأنه نظيره تام بلا فارق لانا نقول لابد للإفادة من اعتبار لزوم خاص وقصده إذا لازم الخاص إنما ينقل إليه بلزومه الخاص به لا بمطلق لزوم ولازم إذا العام لا شعار له بخاص نعم يقال المشترك إنما هو اللزوم الذهني بالمعنى البياني وهو أعم من الخارجي ويجوز أن يراد هنا الخارجي المعروف للمخاطب المفهوم له ولو بالقرينة المعينة إذا المراد هنا مطلق الدلالة اللازمة خارجاً للنطق ولو بمحمل دلالة عقلية أو وضعية بمستعمل لا خصوص الذهنية التي لا تلزم النطق إلا بالمستعمل على أنه لا عبرة هنا بالمحمل بل المتبادر النطق بالمستعمل لأنه الفرد الأكمل ولا شك أن الخارجي في نوع خاص وعلاقة قوية ولو بلا اعتبار نوع له لأنه ولو كان كذلك سبب قوى للذهني ولنوع منه ولا نغني بالعلاقة إلا هذا بل من أقوى أسبابه فهو من أقوى العلاقات وأدخلها في المجاز فهو أولى بكونه علاقة من كثير من أنواع العلاقة من كل ما يجوز العقل فراقه كالحالية والمحلية والمجاورة كيف وهو علاقة السكناية وهو أبلغ من المجاز وأقوى منه فإنه هو علاقتهما ولو ادعاء كما حققناه في شأنورنا فأنظره تنظره وكذلك فائق الحقائق وحقائق الدقائق فزود منك دعاء اه فتدبر (قوله عطف على قوله في نطق الخ) فيه العطف على معمولات عاملين لك جعله من عطف الجمل (قوله أي في استعارة) أي في صورة

ليس متعلقا بقدر لان التشبيه المقدر ليس في اللام بل في متعلقها اه سم (قوله كالحبة) أراد بالحبة حبة الملتقط وهو موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارها لان حبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه اه فنرى (قوله والتبني) أي أخذه ابنا (قوله والحصول بعده) تفسيرى اشارة الى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط وال لزوم فانه لا لزوم هنا اه سم (قوله ثم استعمل في العداوة) أي في ترتب العداوة الخ (قوله ما كان حقه) أي اللام (قوله في العلة الغائية) أي في ترتب العلة الخ (قوله فتكون الاستعارة فيها) الضمير يرجع الى ما كان وأنشأ باعتبار وقوع ما على كلمة اللام (قوله مأخوذ من كلام صاحب الكشاف) حيث قال معنى التعليل في اللام في قوله تعالى ليسكون لهم عداوا واد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عداوا وحزنا لكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله اه مطول وفي الاطول وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال وساق عبارة الكشاف المذكورة ثم قال لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية اه (قوله غير مستقيم على مذهب المصنف الخ) حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارة تصريحية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحل على الاستعارة لانه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويمكن أن يجاب بان المصنف لم يرد أن في مدخول

لهم عداوا وحزنا للعداوة
أي يقدر تشبيه العداوة
(والحزن) الحاصلين بعد
الالتقاط (بعلة) أي علة
الالتقاط (الغائية) كالحبة
والتبني في الترتب على
الالتقاط والحصول بعده
ثم استعمل في العداوة
والحزن ما كان حقه أن
يستعمل في العلة الغائية
فتكون الاستعارة فيها
تبعا للاستعارة في المجرور
وهذا الطريق مأخوذ
من كلام صاحب
الكشاف ومبنى على أن
متعلق معنى اللام هو
المجرور على ما سبق لكنه
غير مستقيم

استعارة (قوله ليس متعلقا بقدر) أي ليس متعلقا به بالتقدير بل هو متعلق به ببناء على التقدير السابق لا لابتدأ أن التشبيه في اللام (قوله رحمه الله تعالى للعداوة الخ) أي للكون عداوا وحزنا فانه المجرور لانفس العداوة والحزن اه معاوية (قوله رحمه الله تعالى كالحبة والتبني) أي الكون محبوبا ومبني بعد الالتقاط ولذا قال رحمه الله تعالى فانهما أي المحبة والتبني متقدمان في الذهن مترتبان على الالتقاط في الخارج فاقبل أراد بالمحبة محبة موسى أو أثرها فان حبة الملتقط وهم آل فرعون علة متقدمة عليه ليس بشئ اه معاوية (قوله حبة الملتقط) وهو موسى فالملتقط بفتح القاف وقوله أو أراد آثارها أي أو أراد بحبة الملتقط بالكسر وهو آل فرعون لكن الكلام على حذف مضاف أي آثار ذلك كالا حسان الى موسى عليه الصلاة والسلام الحاصل بعد الالتقاط وقوله لان حبة الملتقط الخ تعليل لقوله أو اذا الخ أي انما كان المراد ما ذكر لان حبة الملتقط بالكسر متقدمة على الالتقاط وليست حاصلة بعده حتى تكون علة غائية قال عبيد الحكيم قوله كالحبة والتبني فانهما للملتقط متقدمان في الذهن مترتبان على الالتقاط في الخارج فاقبل أراد بالمحبة محبة موسى عليه السلام أو آثارها والا فحبة الملتقط وهو آل فرعون علة متقدمة عليه ليس بشئ (قوله يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية) أي استعارة تصريحية نابعة لاستعارة تصريحية أصلية وقوله الى كونه استعارة أي الى كونه استعارة تصريحية نابعة لاستعارة أصلية بالكناية هذا هو مراده لانه لا ما هو ظاهر العبارة ويحتمل بقاء العبارة على ظاهرها لانه اذا رفع التشبيه والاستعارة في المجرور بالكناية كانت اللام قرينة والقرينة لا يجب التجوز فيها بالاستعارة التبعية فلا يكون هناك الاستعارة بالكناية (قوله يفيد الخ) وجه هذه الافادة أن الاستعارة التصريحية التبعية لا يكون أصلها المبنية عليه الاستعارة التصريحية أيضا

اللام استعارة بالفعل بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة وإن لم تقع بالفعل اه سم
وأجاب الحفيد بأن المصنف لم يدع الاستعارة التبعية في إطلاق الداعي ولفظه بل أنه يقدر التشبيه بين
العداوة والداعي ثم تستعار اللام الموضوع لترتب العلة لترتب غير العلة فإلذ كور لفظ المستعار
منه لا المستعار له اه (قوله على مذهب المصنف) إنما قيد بذلك لأن السكاكي اختار رد التبعية
إلى المكنية كما سيجي اه حفيد على المطول (قوله أو تبعية) غاية ما في الباب أن التشبيه في
التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ اه مطول أي الذي هو الفعل والمشتق والحرف اه سم
(قوله أنه شبه ترتب الخ) قال في الأطول فيه بحث لأن الترتب هو المعاولية لا العلية فلا مشابهة بينه

والاستعارة في اللام هنا تبعية تصريحية فيكون أصلها تصريحية مع أنه لم على كلام المصنف أن
الاستعارة التبعية التصريحية في اللام تابعة لاستعارة مكنية هذا مراده (قوله يصح أن يترتب
عليه استعارة) أي بالكناية أي يصح ذلك في نفسه وإن لم يقصد المصنف (قوله وأجاب الحفيد)
هو بمعنى ما قبله إلا أن الأولى أن يقول بدل قوله لم يدع الاستعارة التبعية لم يدع الاستعارة
التصريحية وهو أيضا بمعنى قول عبد الحكيم أقول مفاد كلام المصنف ههنا وفي الإيضاح أن
الاستعارة في اللام تابعة لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس في كلامه أن الاستعارة في اللام
تابعة للاستعارة في المجرور وإنما هي زيادة من الشارح وحاصل كلامه أنه يقدر التشبيه أولا للعداوة
والحزن بالعلة الغائية ثم يسمي ذلك التشبيه إلى تشبيه ترتبها بترتب العلة الغائية فتستعار اللام
الموضوع لترتب العلة الغائية لترتب العداوة والحزن من غير استعارة في المجرور وهذا التشبيه
كتشبيه الربيع بالقادر المختار ثم أسند الانبات إليه وهو المفاد من الكشف حيث قال بعد
الكلام الذي نقله الشارح وتحديده أن اللام حكمها حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبهه التعليل
كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد وهو الحق عندى لأن اللام لما كان معناها محتاجا إلى ذكر
المجرور كان اللائق أن تكون الاستعارة والتشبيه فيها تبعا لتشبيه المجرور لا تبعا لتشبيهه معنى
كل معنى كلى معنى الحرف من جزئياته كما ذهب إليه السكاكي وتبعه الشارح اه وقوله وهذا
التشبيه (قوله رحمه الله لأن المتروك الخ) أي الذي تقرر وعهد وجوب الترك له وحده في
الاستعارة أي والذي كرم لقباله فيها وهو أحد طرفيها يجب في المصراحة أن يكون هو المشبه به الخ
فيشعر بأن الواقع هنا عكس الواجب فيها فهو خير مما لا يشعر به هذا وهو قول المطول لأن المشبه
يجب إلى قوله على مذهبه سواء الخ قال رحمه الله تعالى دون مذهب من قال إن التشبيه البليغ
كزبد أسد من الاستعارة اه وفيه أن هذا القول بمعنى أنه استعارة المعنى للمعنى كما قدمه الشارح
في محله فالكلام في استعارة اللفظ ولا قائل بهذا من القوم في يجوزيد أسد وان زعمها الشارح فيه
بجنايته معهم فقوله على مذهبه ما لاظهار مؤاخذته بما هو مذهبه أي كما هو مذهب غيره أو بقطع
النظر عن غيره وأما للاحتراز عن زعمه المذكور ولعل مراده رحمه الله تعالى بمن قال هو الشارح
على زعمه المذكور اه معاوية وقوله قال رحمه الله تعالى يعني عبد الحكيم ثم انه يرد على معاوية
أن الشارح لا يقول بأن زيدا هو المشبه (قوله فيه بحث الخ) بيانه أن الشارح استعار اللام من
المعاولية للمعاولية وهو لا يصح لأن اللام موضوع للعلية والعلية أيضا لا يصح استعارة اللام منها
للمعاولية إذ لا مشابهة بينهما وقوله ومدخول لام الغرض وإن كان معاولا من وجهه أي باعتبار

على مذهب المصنف في
الاستعارة المصروفة لأن
التروك يجب أن يكون
هو المشبه سواء كانت
الاستعارة أصلية أو تبعية
وعلى هذا الطريق المشبه
أعني العداوة والحزن
مذكور لا متروك بل تحقيق
الاستعارة التبعية ههنا
أنه شبه ترتب العداوة
والحزن على الالتقاط
بترتب علة الغائية عليه
ثم استعمل في المشبه
اللام الموضوع للمشبه به
أعني ترتب علة الالتقاط
الغائية عليه فجرت
الاستعارة أولا في العلية

وبين العلية حتى تستعار له اللام وانما نصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للعلولية والترتب
ومدخل لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكان لم يقل أحد ان وضع اللام
للمعلولية بل اتفقوا على أن اللام للعلوية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه هذا التحقيق العلية مطلقا
لاعية العلة الغائية للالتقاط اه وكتب ايضا مانصه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى
أنه أشهر في ترتيب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر
فيما ذكره من التشبيه اه فنرى (قوله وبتبعيتها الخ) أى وجرت بتبعيتها (قوله كما مر في
نطقت الحال) فكما أن استعارة نطقت تابعة لاستعارة النطق للدلالة كذلك استعارة اللام تابعة
للاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن اه سم (قوله حيث استعيرت لما يشبه العلية) كما
استعير الاسد للرجل الشجاع والحاصل أنه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف
فلاستعارة ممكنة والحرف قرينة وهو اختيار السكاكى كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال
بالإنسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والغرضية
وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اه مطول (قوله ومدار) أى دوران اه سم وكتب أيضا
قوله ومدار قرينتها أى الشائع الكثير فنبه بلفظ المدار على أن القرينة تكون غير هذه الامور
كقرينة الحال ولك أن تجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لانفسها
اه أطول (قوله في الاولين) انما قال في الاولين لما سيجى من أن قرينة التبعية في الحروف غير
مضبوطة اه فنرى قال في الاطول ولانه لاتفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا
(قوله نحو نطقت الحال بكذا الخ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الامثلة استعماله قيام المسند
بالمسند اليه وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلى قلت لا يضر ذلك لان المقصود بالقرينة ما
يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان صلحت للمجاز العقلى اه سم (قوله جمع
الحق الخ) هذا قول ابن المعتز في مدح أبيه حين خلع المعتز لفساده من الخلافة ونصب أى المعتز
وقام بالخلافة كما ينبغي اه أطول وابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد
(قوله السماحا) أى الجود وهو بفتح السين وكسرهما كما في القاموس (قوله فان القتل الخ) ولا
يخفى أن الفاعل أيضا قرينة في احيا اذ لا يتأتى الاحياء الا من الله تعالى فجعل كل من القتل
والاحياء مما القرينة فيه المفعول فقط مبنى على الغفلة اه أطول وكتب ايضا مانصه فليس قتل
على معناه الاصلى بل بمعنى أزال وكذا احيا ليس على معناه الاصلى بل بمعنى أثبت وأكثر وكذا
نقر بهم ليس على معناه الاصلى بل بمعنى نضر بهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين القتل والازالة

الخارج وقوله علة من وجه أى باعتبار الذهن وهذا اشارة لجواب وهو أن مدخول لام العلة اذا
كان معلولا من وجه ساغ استعارة اللام من المعلولية للمعلولية وقوله لكان لم يقل أحد الخ رد له
ومحمله أن الموضوع له هو العلية والمعلولية لازمة والمدار في الاستعارة على المعنى الموضوع له ولك
دفع اشكال الاطول من أصله بأن كلام الشارح على حذف مضاف أى شبهه ملزوم ترتيب العداوة
الخ والمزوم هو العلية وكذا قوله بترتب علة بذلك على هذا قول الشارح فجرت الاستعارة
أولا في العلية (قوله ولان متعلق اللام الخ) اعترض آخر على الشارح بأنه لم يعتبر التشبيه أولا
في السككين ولك دفعه بأن الشارح اعتبر التشبيه الضمنى لانه هو المقصود فقوله شبه ترتيب أى

والغرضية وبتبعيتها في
اللام كما مر في نطقت
الحال فصار حكم اللام
حكم الاسد حيث استعيرت
لما يشبه العلية وصار
متعلق معنى اللام هو
العلية والغرضية لا المجرور
على ما ذكره المصنف
سهوا وفي هذا المقام زيادة
تحقيق أوردناها في الشرح
(ومدار قرينتها) أى
قرينة الاستعارة التبعية
(في الاولين) أى الفعل
وما يستق منه (على الفاعل
نحو نطقت الحال بكذا)
فان النطق الحقيقي لا يسند
الى الحال (أو المفعول
نحو جمع الحق لنا في امام *
قتل البخل وأحيا السماحا)
فان القتل والاحياء
الحقيقيين لا يتعلقان

هو الاعداد وبين الاحياء واكثر السباح هو الاظهار وبين القرى والطعن هو اتصال شيء من الخارج الى الباطن اه سم (قوله ونحو نقرهم الخ) نبيه هذا المثال الثاني على أن القرينة تدور على المفعول الثاني أيضا كذا في الاطول وأشار اليه في المطول وقبل هذا البيت لم تلق قوما هم شر لا خوتهم * منعشية يجرى بالدم الوادى فضمير نقرهم للاخوة كما في الاطوله وكتب أيضا قوله نقرهم لهذميات من القرى وهو الضيافة في القاموس قراه أضافه والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وان البيت على اسقاط الباء (قوله منسوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة الشيء الى آله (قوله والنسبة) أى على الثانى من نسبة الشيء الى نفسه للبالغة (قوله كاجرى) لشديد الجرة (قوله تبعية تهكمية) الظاهر عدم دخول هذين الوصفين في حيز القرينة اه سم وكان عدم دلالة على أنها تهكمية لانه لا يمنع كونها تملكية (قوله وانما قال ومدار قرينتها) أى ولم يقل وقرينتها وكان معنى قوله ومدار قرينتها الاصل فيها والاكثر فلذا لم يقتض الانحصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أى آخر خاص والا فالاقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر في الثلاثة فان لها أقساما باعتبار القرينة فانها اما حالية أو لفظية واما واضحة أو خفية اه أطول (قوله يلائم المستعار له أو المستعار منه) أى بحسب اللفظ أو المعنى اه سم (قوله أو تقترن الخ) أى بأن يذكر ذلك الملائم مع الاستعارة التامة بذكر قرينتها اذ هي مما يلائم المستعار له في المصراحة والمستعار منه في المكنية فلو اعتبرت لم توجد مطلقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة في المصراحة مرشحة في المكنية فتكون صورة المطلقة الاستعارة التي قرينتها حالية (قوله الاول مطلقة) هذا وقوله بعد والثانى مجردة والثالث مرشحة يشعر بان الثلاثة أخبار لمقدرات ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى والقرين ان الثلاثة خبر مبتدأ محذوف أى هي مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح

بسرابة تشبيه مطلق ترتب أمر على أمر لا يناسب بمطلق ترتب أمر على أمر يناسب يدل على هذا قوله فجرت الاستعارة أولا اه شيعنا ومثله في عبد الحكيم حيث قال قوله انه شبه ترتب العداوة الخ أى شبه الترتب بخصوص بالترتب بخصوص تبعا لتشبيه ترتب غير العلة الغائية بترتب العلة الغائية فالتشبيه قصدا وقع في الترتبين الكليين ثم سرى في جزئياتهما يدل على ما قلنا قوله فجرت الاستعارة في العلية والغرضية وبتبعيتهما في اللام (قوله هو اتصال الخ) أى ان كلا يعقبه اتصال الخ (قوله لم تلق قوما الخ) الظرف أعنى من متعلق بشعر والعشية ما بين المغرب والعشاء والمراد هنا مطلق الوقت وهي منصوبة على الظرفية مضافة الى الجملة بعدها أو الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها وانتقاء التنوين على هذا الوجه لكونها غير منصرفه للتأنيث والعامة لانه علم جنس كما تقر في النحو والوادى فاعل يجرى على طريق الاسناد المجازى والمراد بجريان الوادى بالدم ظهور الشر وكثرة الفتن وجملة نقرهم استئناف متعلق بقوله لم تلق الخ والمعنى لم نجد قوما أقوى منافي اتصال الشر لاخوتنا أى أعدائنا في عشية جرى الدم في الوادى لانا نقرهم لهذميات أى نطعمهم بالاسنة القاطعة اه فنرى زيادة (قوله وقيل المقترنة الخ) الحاصل كما يعلم من حاشية المحشى على العصام أن المذاهب ثلاثة اشترط زيادة التجريد والترشح على القرينة المانعة والمعينة وهو ما جرى عليه العصام في شرح السمرقندية واشترط الزيادة على المانعة فقط كما

بالضل والجود (ونحو نقرهم لهذميات) نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد * اللهم من الاسنة القاطع فاراد بالهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة أو أراد نفس الاسنة والنسبة للبالغة كاجرى والقدا لقطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالفعل الثانى أعنى لهذميات قرينة على أن نقرهم استعارة (أو المجرور نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم) فان ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة تبعية تهكمية وانما قال ومدار قرينتها على كذا لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر بل قد تكون حالية كقولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا (و) للاستعارة باعتبار آخر (غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ) ثلاثة أقسام لانها اما أن لا تقترن بشئ يلائم المستعار له أو المستعار منه أو تقترن بما يلائم المستعار له أو تقترن بما يلائم المستعار منه الاول (مطلقة وهي ما لم تقترن

جعلها خبرا عن ضمير الاقسام الثلاثة كذا في الاطول بتلخيص ولعل الاقرب الابدال فتأمل
(قوله ولا تفريع) قال السيرامي هوذا كركم ينبت على المستعار له أو منه اه أي وان لم يكن
بصيغة تفريع وبذلك يندفع ما أورده الفنري هنا وان أجاب عنه تأمل اه سم وعبرة الفنري
واعلم أن السكاكي ذكر في لطائف يارض ابلعي الآية أن الخطاب في ماءك ترشح وليس الخطاب

لبعضهم وعدم اشتراط الزيادة على واحدة منهما وهو ما للعصام في الفارسية (قوله قال السيرامي هو
ذا كركم الخ) في الرسالة البيانية والمراد بالتفريع كما أشار اليه السيرامي التعقيب بما يلائم أحد
الطرفين كقوله تعالى فاربحت تجارتهم بعد قوله أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى اه وقال
عبد الحكيم اذا كان الملائم من ثقة الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة وان كان كلاما مستقلا
جى به بعد ذلك الكلام فهو تفريع سواء كان بحرف التفريع أولا قال الشارح يعني السعد في
شرح المفتاح في قولنا القيمة بحر اما أكثر علومه ان جعل صفة فتقدير القول وان جعل تفريع
كلام فلا كلام اه وفي عروس الافراح ما يوافق أقول بقى هنا أمران الأول ان السكاكي كفى
الفنري ذكر في لطائف يارض ابلعي ماءك ان الخطاب في ماءك ترشح وهو داخل في الصفة على
كلام عبد الحكيم وفي التفريع على كلام السيرامي الثاني مفهوم كلامهم أن الترشح والتجريد
بالتفريع لا يتقدمان وقد ينازع فيه بالنسبة الى التجريد ويحكم بتجريدية ماء أكثر علوم زيد في
قولنا ماء أكثر علوم زيد لقد قيلت بحر افتأمل اه وقوله كقوله تعالى فاربحت الخ استعير
الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليه ما يلائم الاشتراء من الرج والتجارة ترشبحا وقوله فلا
كلام أي فلا يقدر القول وقوله ترشح أي للمكنية في قوله يارض تشبها أي الأرض بمن
يعقل والغذاء تخييل والخطاب في ماءك ترشح لهذه المكنية ولا يقال يصح أن يكون ترشبحا
للتصريحية في ابلعي لان الذي يخاطب هو العاقل فقد شبه الأرض بمدلول الضمير على سبيل
التصريحية والخطاب في ماءك ترشح لها لاننا نقول مدلول الكاف هو مدلول الصمير الفاعل فلا
معنى لكون مدلول الثاني ملائما لمدلول الاول وهناك مكنية أخرى في قوله ابلعي ماءك حيث شبه
الماء بالغذاء على سبيل الاستعارة بالكناية والبلغ تخييل ولا ترشح لهذه المكنية اذا الخطاب في ماءك
لا يلائم المشبه به وهو الغذاء وكونه يلائم بواسطة ملائمة لمن يتقنى التكاف بعيد وقوله وهو داخل
في الصفة على كلام عبد الحكيم أي لانه من تمام الكلام الذي فيه الاستعارة وفيه نظر اذا الخطاب في
ماءك في كلام آخر غير الكلام الذي فيه المكنية التي رشحت به ارض كلام وابلعي ماءك
كلام آخر الا أن يقال ان الجملة الثانية من ثقة الأولى باعتبار انها المنادى لاجله وهو بعيد أو يقال
انه ترشح للاستعارة التصريحية في ابلعي كما تقدم بيانها على ما فيه أو يقال انه مبني على أنه ترشح
للمكنية في الماء لا في الأرض بناء على التكاف البعيد المار وقوله وفي التفريع على كلام السيرامي
أي لانه يصدق عليه التعقيب بما يلائم أحد الطرفين اذ هو صادق بما كان من ثقة الكلام السابق
أولا وقد يقال حينئذ يكون التفريع على كلام السيرامي أعم من الصفة مع ان ظاهر كلامهم تغايرها
بغير العموم ولا يصح تقييد التفريع في كلام السيرامي بكونه بالحرف للزوم كون ماء أكثر علومه
واسطة بين الصفة والتفريع فيضالف كلام السعد ولا تقييد الصفة بالنحوية لخالفته للصنف وغيره
والظاهر رجوع كلام السيرامي لكلام عبد الحكيم اذ ليس في أحدهما ما ينافي الآخر فالخطاب في

بصفة ولا تفريع (أي
تفريع كلام

وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبية تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص
الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتأمل اهـ (قوله بما يلائم) بيان لكل من
الصفة والتفريع اهـ سم (قوله التي هي معنى قائم بالغير) قال في الاطول الصفة المعنوية تحتمل
ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود اهـ (قوله لا النعت النحوي) والفرق
بين ذاتيهما التباين لان النحوي من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين دال المعنوية
والنحوي أو بين المعنوية ومدلول النحوي عموم من وجه لصادقهما في أعجبني هذا العالم وتفاوتهما
في العلم حسن فان حسن صفة معنوية لانت نعوى وفي مررت بهما الرجل فان الرجل نعت
نحوي لصفة معنوية (قوله مجردة) لتجريد هاهنا عن بعض المبالغة لان ذكر ما يلائم المشبه أبعد
دعوى الاتحاد التي هي مبني كل استعارة وبها المبالغة (قوله بما يلائم المستعار له) ينبغي أن يقيد
ما يلائم المستعار له بأن يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف للدعوى الاتحاد اذا ذكرنا
أن في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله

قامت تظلالى ومن عجب * شمس تظلالى من الشمس

تجريد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خللا في دعوى الاتحاد
اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله اهـ أطول وكتب أيضا قوله بما يلائم المستعار
له لم يقل بما يلائم المشبه ليشمل التجريد في الاستعارة بالكتابة على مذهب المصنف فيها لان كلامه في
الاستعارة التي هي قسم من المجاز وكذا يقال في قوله بعد ومهر شحته وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه
قال في الاطول وههنا نكتة لا بد من التنبيه عليها وهو أنه اذا اجتمع ملائمان للمستعار له فهل يتعين
أحدهما للقرينة أو الاختيار الى السامع يجعل أيهما شاء قرينة والآخر تجريدا قال بعض الافاضل
ما هو أقوى دلالة على الارادة للقرينة والآخر للتجريد ونحن نقول أيهما سبق في الدلالة على المراد
قرينة والآخر تجريد وكيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعده سبق أحد الامرين في الدلالة
لامعنى لنصب الملاحق فعلى هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والوجه أن

الآية ايمان التفريع لكون جملة الخطاب مستقلة عن جملة النداء واما من الصفة ان لوحظ انها من
تتمها باعتبار انها المنادى لأجله على كلا الكلامين هذا اذا كان الخطاب ترشيداً للكتابة في الماء
على ما فهمنا من الصفة لا غير على كلا الكلامين وقوله وقد ينازع فيه بالنسبة الى التجريد الخ
ولأن نقول مثل ذلك في الترشح نعوماً أكثر تلاطم هذه الأمواج لقد حضرنا بحر (قوله فكان
تخصيص الصفة الخ) هذا هو الجواب الذي ذكره القزرى اهـ شيخنا (قوله ما قام بالغير) أى
المعنى الذي قام بالغير (قوله وما دل على ذات الخ) أى فهم حينئذ بمعنى اللفظ والصفة المعنوية
بهذا المعنى أعم من الصفة النحوية عموماً وجهيات تدبر (قوله والفرق بين ذاتيهما التباين) أى
على ما في الشرح الذي هو المعنى الأول في كلام الاطول أما على المعنى الثانى الذى ذكره في
الأطول فلا تباين بين الذاتين بل بينهما عموم وخصوص وجهى كما سبق فتدبر (قوله في أعجبني
هذا العالم) أى فان العالم صفة نحوية لانه نعت لهذا على قول وان كان المشهور انه بدل أو عطف
بيان ودال صفة معنوية (قوله التي هي مبني كل استعارة) لعل في العبارة سقطاً وتحريفاً والصواب
أن يقال التي هي مبني كل استعارة أو التي في كل استعارة (قوله محل نظر) عبارة عبد الحكيم

بما يلائم المستعار له أو
المستعار منه نحو عندي
أسد (والمراد) بالصفة
(المعنوية) التي هي معنى
قائم بالغير (لا النعت)
النحوي الذي هو أحد
التوابع (و) الثانى (مجردة
وهي ما قرن بما يلائم
المستعار له كقوله غمر
الرداء) أى كثير العطاء
استعار الرداء للعطاء لانه
يصون عرض صاحبه كما
يصون الرداء ما يلقى عليه

كلام من الملائكة المجتبعين ان صلح قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة اه (قوله ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء) لان الغمر الاحاطة بالشئ والنراكم عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لانه يوصف بالاستردون الغمر اذ لا تراكم فيه برلسى اه سم وقال في الاطول قد ذكر في القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر المطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشح أشبهه على أنه لو حمل على الكثرة لاحتج الى التجريد من الماء اه (قوله أى شارعا في الضحك آخذافيه) يعنى أنه قد يجاوز حد التبسم الى الضحك كذا في الكشف فالتبسم غير الضحك على ما في الصحاح فتصحح حاله ضاحكا بالتوسعة في زمان التبسم كما مر أو يجعل الحال مقدرة وأما اذا كان التبسم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الاساس والمقدمة فالحال مؤكدة اه حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أى بأن يجعل ممثدا حتى وقت الشروع في الضحك بأن يكون آخر التبسم أول

قوله والقرينة سياق الكلام أى لالفظ غمر لانه لا يدل على تعيين المعنى المجازى بخلاف سياق الكلام ويفهم منه أنه اذا كان في الكلام ملائمان كل منهما يعين المعنى المجازى يجوز أن يكون كل واحد منهما قرينة وتجريدا الا أن اعتبار الأول قرينة أولى لتقدمه والقرينة ثقة الاستعارة اه وقوله لانه لا يدل على تعيين المعنى المجازى أى لفظ غمر لا يدل على المعنى المجازى بعينه وان كان يعنى كثيرا لان الكثير يناسب العطاء وغيره مما يتصف بالكثرة بل يتبادر أنه بمعنى واسع لانه المناسب للتبادر من المضاف اليه وحله على هذا بالآخرة أيضا حتى يكون ترشيعا أولى وقوله ويفهم منه الخ وهذا اذا استويا كما في رأيت أسدا شاكى السلاح برى فقد قضى للسابق والافهم أقوى اختصاصا بالمعنى المجازى كما في رأيت في الحمام أسدا شاكى السلاح فهو القرينة وان تأخر لان الأقوى أدل فهو أخرى بالكون قرينة لا يقال الأقوى أدخل في التجريد فهو أخرى بالكون تجريدا لانا نقول المقام أحوج الى القرينة المعينة فالأقوى يصرف الى الاحوج وتحقيقه ان النظر في التجريد بعد تمام الاستعارة وتتمامها بالقرينة فهي أول ما ينظر اليه بلا مزاحم في النظر في تعيين الأقوى لها السكونه أدل فلا يبقى للتجريد الا غيره نعم لكل مقال فلك جعل كليهما قرينة في مقام شدة الاهتمام بالايضاح بل حينئذ لا منافاة ان جعلناهم مساواة تفاونا أو تساوا بقرينة أخرى وتجريدا قاله معاوية (قوله لان الغمر الاحاطة الخ) عبارة عبد الحكيم قوله ثم وصفه بالغمر الخ اذا كان من غمر الماء غمارة وغمورة اذا كثرت وأما اذا كان من قولهم ثوب غامر أى واسع فهو ترشح انتهى لان المتبادر منه حينئذ الواسع حقيقة لا مجازا صار كانه حقيقة كما يقال واسع العطاء ولا اعم منهما وقال قدس سره ملائمة للعطاء باعتبار كثرة استعماله فيه حتى صار كأنه حقيقة له كالأذافة في الشدائد والبلايا اه معاوية (قوله يعنى انه قد يجاوز الخ) عبارة عبد الحكيم قوله أى شارعا في الضحك لما كان التبسم عبارة عمادون الضحك على ما في الصحاح ولم يكن الضحك مجامعاه فسر به بشارعا في الضحك وفيه مدح بأنه وقور لا يضحك وأنه خليف يتبسم للسائلين غاية التبسم اه وقوله فسر به بشارعا في الضحك أى بالاخذ في مقدماته فتمت مقارنة الحال لعاملها (قوله فتصحح حاله الخ) فدأشار الشارح لتصحيحها من غير حاجة الى ذلك كما سبق عن عبد الحكيم (قوله بالتوسعة في زمان التبسم) أى بان يقدر ان زمن التبسم متسع وقع التبسم في بعضه والضحك في بعضه الآخر

ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعنى قوله (اذا تبسم ضاحكا) أى شارعا في الضحك آخذافيه وتامه * غاقت لضحكته رقاب المال *

الضحك فتحصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر في مراده (قوله آخذا فيه) تفسير (قوله
 أى اذا تبسم الخ) يعنى اذا تبسم أخذوا أمواله وتملكوها لانه لا يمنعها أحدا حينئذ فكانها تابيح لهم
 بضحكها (قوله يقال غلق الخ) هذا من المجاز المشهور في عرف اللغة وكان من أفاعيل الجاهلية أن
 الراهن اذا لم يوف ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن اه حفيد على المطول قال
 المصنف في الايضاح وعليه أى على التجريد قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وذ كر
 في بيانه ما تنقيحه أن الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدة الجوع والخوف بعلاقة العموم لجميع
 عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذي هو أنسب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملائمت
 المستعار له مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة في البليات والشدائد
 و جرت مجرى الحقيقة في اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضرر وأذاقه العذاب شبه ما يدرك
 من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها
 الله لباس الجوع والخوف لأن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللس من غير عكس فكان في
 الاذاقة اشعار بشدة لاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اقتفى في ذلك أثر الرخصى فقوله
 شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة والذوق
 في اصابة الشدائد وما ينشأ منه هذا التعارف لا بيان أن في الآية استعارتين احدهما نصريحية وهى
 أنه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم
 استعير له اللباس والاخرى مكنية وهى أنه شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر
 والبشع حتى أوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخيلية لا تجريدا كما ظنه الشارح فنسب
 الى القوم والرخصى اعتبار تلك الاستعارتين في الآية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة
 بالكناية يقتضى ارادة حقيقة وجعلها تجريدا يقتضى ارادة ما تعارف فيه من اصابة الشدائد ولا
 يجتمعان وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا
 لاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على أن
 ارادة حقيقة الاذاقة هنا يحتاج لقرينة فكيف يجعل قرينة على الاستعارة بالكناية اه أطول
 (قوله والثالث مرشحة) الترشيح تربية الولد باللين قليلا قليلا حتى يقوى على المص ويقال أيضا
 ترشح للوزارة تربى وتأهل لها اه حفيد فالتقوية لازمة للترشيح فالمرشحة المقواة لان فيها تقوية
 ادعاء الاتحاد (قوله استعير الاشتراء للاستبدال) أى بقرينة أن الاشتراء الحقيقي لا يقع على الضلالة
 (قوله من الرج) أى المنفى (قوله وقد يجتمعان) الظاهر أنه ليس من الاجتماع الوصف الشامل

أى اذا تبسم غلقت رقاب
 أمواله في أيدي السائلين
 يقال غلق الرهن في يد
 المرتهن اذا لم يقر على
 انفكاكه (و) الثالث
 (مرشحة وهى ما قرن
 بما يلزم المستعار منه نحو
 قوله تعالى أولئك الذين
 اشتروا الضلالة بالهدى
 فأرجمت تجارتهم) استعير
 الاشتراء للاستبدال
 والاختيار ثم فرع عليها
 ما يلزم الاشتراء من الرج
 والتجارة (وقد يجتمعان)
 أى التجريد والترشيح
 (كقوله لدى أسد شاكي
 السلاح)

حينئذ قد وجدت المقارنة بمعنى أن زمن الحال هو زمن العامل وان كان حدث الحال عقب
 حدث العامل هذا ما يظهر في بيان مراده لا ما ذكره المحشى ان لم يكن بمعنى ما قلنا (قوله
 بعلاقة العموم لجميع عموم اللباس) يقر جميع بالتنوين عوضا عن المضاف اليه وعموم
 بالنصب على انه مصدر تشبيهى والمعنى بعلاقة عموم الشدائد لجميع البدن عموما كعموم
 اللباس وعبارة الأطول صريحة في ذلك ونصها بعلاقة العموم لجميع البدن عموم اللباس
 (قوله ولهذا اختاره) أى لفظ اللباس (قوله مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات)
 أى حتى تكون شدائده طعوما مذاق (قوله واختار التجريد الخ) فليس الترشيح دائما أبلغ

لكل من المشبه والمشبه به اه سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان نيه به على أن التقسيم اعتباري
أو على دفع ما يتوهم من التنافي بين التجريد والترشح فان أحدهما يدعوا إلى الاتحاد والآخر إلى
التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد إلى المشبه المقترن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى
تستدعي الدعوى ثبوت الملائم للمشبه به أيضا اه أطول ثم قال ويرى بوجه أن التجريد متابعة
الواقع والترشح متابعة الادعاء فكل وجهة هو مولها وما قدمناه أعذب وأنسب اه (قوله هذا
تجريد لانه وصف الخ) مبنى على أن قرينة الاستعارة حالية أو في البيت السابق والافشاكي
السلح قرينة للاستعارة لا تجريد اه فترى (قوله هذا ترشح) المشار إليه هو ما بعد مقدم
أما هو فلا ترشح ولا تجريد لانه يصلح للاتصاف به كل من المشبه والمشبه به هذا ان فسر بكثير اللحم
ضخم الجسم فان فسر بمن رى به كثيرا في الحروب والوقائع كان تجريد على الظاهر ثم كون أظفاره
لم تقم ترشحا مبنى على أن المراد أنه ليس من عادة جنسه وشأنه التقليم والافقد يوجد في بعض افراد
الانسان ذلك أيضا قال في الاطول ولو أريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما في شروح
الكشاف من أنه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل
القوى الشجاع الا أنه يقال الوصف بعدم الضعف أخص بالاسد اه (قوله والترشح أبلغ) أى
أعظم بلوغا ووصولا إلى المقصود من الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشح أبلغ ويليهِ الاطلاق وجمع
التجريد والترشح في مرتبة الاطلاق لتساوقهما بالتعارض ما لم يغلب جانب أحدهما فيكون الحكم
له (قوله على تناسي التشبيه) أى اظهار انسيانته ومعاملة معاملته المنسى وكتب أيضا قوله على

هذا تجريد لانه وصف
بما يلائم المستعار له أعنى
الرجل الشجاع (مقدم)
له لبد أظفاره لم تقم
هذا ترشح لان هذا
الوصف مما يلائم المستعار
منه أعنى الاسد الحقيقي
واللبس جمع اللبدة وهى
مانلبد من شعر الاسد على
منكبيه والتقليم مبالغة القلم
وهو القطع (والترشح أبلغ)
من الاطلاق والتجريد
ومن جمع التجريد والترشح
(لاشتماله على تحقيق المبالغة)
في التشبيه لان في
الاستعارة مبالغة في
التشبيه فترشحا بما يلائم
المستعار منه تحقيق لذلك
وتقوية (ومبناه) أى مبنى
الترشح (على تناسي
التشبيه)

(قوله فان أحدهما يدعوا إلى الاتحاد الخ) المراد ان أحدهما يدعوا إلى كونه من جنس السبع
والآخر يدعوا إلى كونه ليس من جنسه (قوله ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الخ)
محمله أن المشبه في نحو هذا المثال هو الرجل الموصوف بكونه شاكي السلاح ودعوى الاتحاد
حاصله بين هذا المشبه الموصوف وبين المشبه به ففى كان المشبه موصوفا بكونه شاكي السلاح
لزم بسبب دعوى الاتحاد أن المشبه به وهو الاسد موصوف أيضا بذلك فالتجريد لا ينافي دعوى
الاتحاد وقوله والمشبه به معطوف على المشبه هذا ولا ينبغي ان يعتبر نظير ذلك في الترشح والالم يصح
قولهم انه مبنى على تناسي فتنبه (قوله مبنى على أن قرينة الاستعارة الخ) في عبد الحكيم ان
إضافته إلى أسد قرينة أى أنا عند أسد (قوله على الظاهر) اذ العادة أن الذى يرى به إلى
الحروب والوقائع هو الرجل الشجاع (قوله ثم كون أظفاره لم تقم ترشحا الخ) قال معاوية وانما
كان أظفاره الخ ترشحا لان الظاهر والمتبادر منه عموم السلب أى لم تقم قط لأصل السلب حتى
يكون تجريدا والتحقيق ان عموم السلب منافى لكليهما لان عموم السلب ليس من شأن الانسان
وأصل السلب ليس من شأن الاسد فكذا عمومهم فهو قسم آخر جديد غير الترشح والتجريد
ونسعه بالتبجح والتحجير والترويج لانه في بادى الرأي تحجير وتبجح وبعد التأمل ترويج لانه يروج
الدعوى في الباطن والمآل من أنه أسد غير متعارف ويوهم ذلك فالترشح ما يرشح ظاهرا الاستعارة
أى يقويه بديهية والتجريد لا يحير فيها بل يجرد هاولا يروجها لالباطن به تأمل وبه يظهر أن لا عبرة
بمجرد جواز الاتصاف بل لابد من الملاءمة بحسب الشأن اه ولا يخفى أن قوله وأصل السلب الخ

وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لاشئ شبيه به (حتى انه يبنى على (٢٤٣) علو القدر) الذي يستعار له علو المكان (ما

يبنى على علو المكان كقوله

ويصعد حتى لظن الجهول*

بان له حاجة في السماء)

استعار الصعود لعلو القدر

والارتقاء في مدارج

الكمال ثم يبنى عليه ما يبنى

على علو المكان والارتقاء

الى السماء من ظن الجهول

أن له حاجة في السماء

وفي لفظ الجهول زيادة

مبالغة في المدح لما فيه من

الإشارة الى أن هذا انما

يظنه الجهول وأما العاقل

فيعرف أن لا حاجته في

السماء لا تصافه بسائر

الكلمات وهذا المعنى مما

خفي على بعضهم فتوهم أن

في البيت تقصيرا في وصف

علوه حيث أثبت هذا

الظن للكمال الجهل

بمعرفة الأشياء (ونحوه)

أي مثل البناء على علو

القدر ما يبنى على علو

المكان لتناسي التشبيه

(ما مر من التعجب) في

قوله قامت تظلالى ومن

عجب شمس تظلالى من

الشمس (والنهي عنه) أي

عن التعجب في قوله

لا تعجبوا من بلاغ لآلته*

قد زر أزراره على القمر

اذلوم يقصد تناسي التشبيه

وانكاره لما كان للتعجب

والنهي عنه جهة على ما سبق

ثم أشار الى زيادة تقرير

لهذا الكلام فقال

تناسي التشبيه أى على شدة تناسيه والافاضل الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ) تفسيرى للتناسي اه سم (قوله نفس المستعار منه) أى من أفراد (قوله حتى انه) تفرعية (قوله يبنى على علو القدر) أى يجرى وصيغة المضارع لحكاية الحال الماضية اه أطول (قوله حتى لظن) قال الحفيد باللام وصيغة الماضى هو الرواية واللام لام الابتداء على ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضى المتصرف بدون قدما لا يجوز جهول ويمكن أن تجعل اللام في جواب قسم محذوف مع قد اه وقال الفري اللام في لظن لام الابتداء أدخلت على الماضى بتقدير قد ويرى يظن اه (قوله ثم يبنى عليه ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه الشارح في مطوله فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر اذ لو توقف الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم أنه لا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه اه أطول (قوله انما يظنه الجهول) لانه الذى لا كمال عقل له (قوله لا تصافه بسائر الكلمات) أى مما يمكن للبشر فلا يحتاج الى شئ فلا حاجة له في السماء (قوله فتوهم أن في البيت تقصيرا الخ) كأن حاصل هذا التوهم أن المقصود الإشارة بمنزلة الصعود الى المشار اليه بالغاية المذكورة أعنى قوله حتى الخ الى علو قدره فاذا كان من زيد الصعود المشار اليه بالغاية المذكورة انما هو في ظن كامل الجهل بمعرفة الاشياء فلا ثبوت له فلا كبير مدح بذلك وكان حاصل رد هذا التوهم أن من زيدا الصعود مجزوم به وانما الذى يتعلق به ظن الجهول أن له حاجة في السماء والعاقل يعرف أنه لا حاجته لا تصافه بكل كمال اه سم (قوله ما يبنى) معمول البناء اه سم (قوله تظلالى) ينبغى أنه تجر يد الملاءمة المستعار له وكذا ما قبل لفظ القمر في المثال الآتى اه سم (قوله جهة) أى وجه اه سم (قوله على ما سبق) الا أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهى عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف بمنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أى لما تضمنه هذا الكلام من صحة

مخالف للواقع (قوله والافاضل الاستعارة مبنى الخ) محصله أن قول المصنف ومبناه على تناسي التشبيه بقاء الشئ على غرضه أى ان الغرض منه اظهار نسيان التشبيه ولا ينبغى أن هذا الغرض متحقق في الاستعارة فلا يكون للترشيح فائدة والجواب أن في الكلام حذف أى على شدة تناسيه أى شدة اظهار نسيانه وهذا لا يحصل بالاستعارة ولك أن تقول ان قوله ومبناه الخ معناه ان الترشيح متوقف عليه من توقف الشئ على شرطه وهذا لا ينافى توقف الاستعارة عليه أيضا فتدبر (قوله وصيغة المضارع الخ) قال عبد الحكيم ان صيغة المضارع لكون البناء مستقبلا بالنظر الى ما قبله أعنى التناسي لحكاية الحال الماضية كما وهم انتهى وهو يؤيد أن قوله ومبناه الخ معناه أن الترشيح متوقف آخر الخ ما قلنا فتدبر (قوله ويمكن أن تجعل اللام الخ) يفيد بعد ما قبله ان قد لا يصح حذفها اذا جعلت اللام للابتداء وهو خلاف ما يفيد كلام الفري بعد (قوله وفيه نظر اذلو توقف الخ) لا نظر لان المراد كما سيأتى وقرره عبد الحكيم تناسي التشبيه في نفس الترشيح وان لم يكن متناسيا فيا قبله (قوله ينبغى انه تجر يد) الا أنه لما انضم له التعجب لم يوجب الضعف كما سبق عن الاطول وكذا يقال فيما بعد (قوله مذهب التعجب) أى طريقه وسببه وكذا يقال فيما

البناء على تناسي التشبيه تأمل اه سم (قوله واذا جاز البناء الخ) حاصل ذلك أنه اذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي الاستعارة أولى وأقرب لأن وجود المشبه الذي هو الاصل كأنه ينافي ذلك البناء فاذا جاز البناء مع وجود منافيته فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اه سم (قوله من جهة أن الغرض الخ) أي من التشبيه كبيان الامكان والحال وغيرهما مما سبق في باب التشبيه اه سم (قوله كافي قوله هي الشمس الخ) فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز أن يحمل الضمير المنفصل أعني هي على ضمير القصة قلت قوله * فعز الفؤاد عزاء جيلًا * بدل على أن الضمير راجع الى الحبيبة وأيضا شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده من النسب المشكوك في الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية في السماء جلي لكل أحد اه فنرى وقوله على ضمير القصة أي فيكون الكلام اخبارا عن حال الشمس الحقيقية ويحتاج أيضا بان الغرض التمثيل وهو يكفي فيه الاحتمال وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ولا يخفى أن في قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد لا اعتراف بالاصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجملة أمر اقرر افينبغي أن يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل دفع تقررته أولى اه (قوله ان جوزنا تقديم الطرق على المصدر) وهو الحق كما تقدم في الخطبة (قوله دفع جرده) متعلق بالبناء المقدر الذي يشير اليه الشارح وكتب أيضا قوله دفع جرده أي جحد الاصل الخ فان قيل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار الاصل أي المشبه فائبات خاصة المشبه به للمشبه غير ظاهر قلنا المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الاصل أي المشبه عين

(واذا جاز البناء على الفرع) أي المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف الا أن المشبه هو الاصل من جهة أن الغرض يعود اليه وأنه المقصود من الكلام بالنفي والاثبات (كافي قوله هي الشمس مسكنها في السماء * فعز) أمر من عزاء جملة على العزاء وهو الصبر (الفؤاد عزاء جيلًا * فلن تستطيع) أنت (اليها) أي الى الشمس (الصعود * وان تستطيع) الشمس (اليك التزولا *) العامل في اليها واليك هو المصدر بهما ان جوزنا تقديم الظرف على المصدر والا فخذوف يفسره الظاهر فقوله هي الشمس تشبيه لاستعارة وفي التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بني الكلام على المشبه به أعني الشمس وهو واضح فقوله اذا جاز البناء شرط جوابه قوله (دفع جرده)

بعد (قوله قلت قوله فعز الخ) فيه انه لا يدل على ذلك اذ يجوز معه أن يكون الضمير للقصة والشمس مستعارة للحبيبة وعلى هذا تكون الجملة مستكملة لشرطها (قوله جملة أمر اقرر) أي لجعل الاتحاد المدعى في الاستعارة أمر اقرر مسلم الثبوت ليس هو محل الافادة بخلاف دعوى الاتحاد في التشبيه البليغ فانه ليس أمر اقرر ابل مقصود افادته بالتركيب وقد تقدم الكلام على ذلك (قوله واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل) أي في التشبيه البليغ (قوله دفع تقررته) أي تقرر جحد الاصل لان الاستعارة جحد فيها الاصل بسبب دعوى الاتحاد وتقرر هذا الجحد بعدم ذكر المشبه اه شيخنا (قوله رحمه الله تعالى واذا جاز البناء على الفرع) أي لغرض اثبات مثل المبني للاصل وقوله مع الاعتراف بالاصل المستلزم للاعتراف بالغايرة وقوله دفع جرده الخ أي فالبناء على الفرع أي فالبناء على الاصل الذي كان أي ذلك البناء بناء على الفرع قبل الاستعارة مع جحد الاصل وادعاء انه من جنس الفرع أولى فظهر وجه الاولوية وان دفع ما يقال ان اللفظ في نحو رأيت أسدا يرى له لبد عبارة عن الاصل فالبناء فيه ليس على الفرع أصلا فافهم (قوله بخلاف الاستعارة فان المراد من اللفظ الخ) أي وحينئذ فالبناء على الاصل لا على الفرع هذا هو المناسب لقول المحشي وحاصل السؤال الخ والظاهر من قوله فائبات خاصة المشبه به الخ أن حاصل هذا السؤال أنه اذا استعير لفظ المشبه به للمشبه لم يصح اثبات الخاصة للمشبه لانهما في الواقع ليست من خواصه بل من خواص المشبه به والجواب عنه على هذا ظاهر وهو انه قد ادعى ان المشبه من جنس المشبه به وتنويسي التشبيه وهذا تحقيق للناسي والادعاء (قوله اللفظ المقيد بالخاصة)

المشبه به فلا يرد عليه أنه ينافي ما سبق من أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان كذا في الحفيد وحاصل السؤال أن ذكر ما يخص الفرع أى المشبه به فرع عن ذكره وهو غير مذكور في صورة الاستعارة وحاصل الجواب منع ذلك وأنه يتصور بدون ذكره بان يستعار مجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصة وقوله مع ادعاء أن الأصل الخ دفع لما يقال إذا كان المستعار اللفظ المقيد فلامعنى للبناء المذكور لانه انما يناسب المستعار منه والكلام خلوعنه اه سم (قوله أى جحد الأصل) وهو المشبه (قوله وجعل الكلام خلوعنه) لانه تنوسى التشبيه وادعى دخول المشبه فى جنس المشبه به وأنه فرد منه (قوله وقد وقع الخ) فيه أنه ينافي ما سبق من أنه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه جهة اللهم إلا أن يقال المراد التناسى فى نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه اه حفيد وكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا لما يقرر ذلك الكلام المتقدم لأن فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل لذكر أداة التشبيه المانع من تناسى التشبيه اه سم (قوله وأما المجاز المركب) مقابل قوله السابق أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أى المركب كذا فى الايضاح فكأنه إشارة الى أن المراد باللفظ المركب

أى جحد الأصل كما فى
الاستعارة البناء على الفرع
(أولى) بالجواز لانه قد
طوى فيه ذكر المشبه أصلا
وجعل الكلام خلوعنه
ونقل الحديث الى المشبه به
وقد وقع فى بعض أشعار
المعجم النهى عن التعجب
مع التصريح بأداة التشبيه
وحاصله لا تعجبوا من قصر
ذوائبه فانها كالليل
ووجهه كالربيع والليل فى
الربيع مائل الى القصر
وفى هذا المعنى من الغرابة
والملاحاة بحيث لا يخفى
(وأما) المجاز (المركب)
فهو اللفظ المستعمل

أى فالبناء على الفرع متقدم على استعارة لفظ الفرع للمشبه قسمية الآن بناء على الفرع باعتبار ما كان فلم يكن البناء على الفرع بناء على غير مذكور هذا بناء على ما ذكره فى حاصل السؤال وقوله مع ادعاء الخ أى فساغ استعارته مقيدا وكان مبنيا الآن على الفرع (قوله فلا يرد) تفريع على قوله مع ادعاء الخ (قوله انه ينافي ما سبق الخ) حاصل هذه المناقاة أن قول المصنف سابقا حتى انه يبنى على علو القدر الخ صريح فى أن البناء انما هو على الأصل أى المشبه لا على الفرع أى المشبه به وقوله هنا وإذا جاز البناء الى قوله فمع جحد أولى صريح فى أن البناء على الفرع لا على الأصل فتنافى كلامه وقوله بان يستعار مجموع الخ لا يخفى انه ليس المستعار المجموع فظاهر العبارة غير مراد والمراد انه يستعار اللفظ المصاحب للقييد ويؤتى بالقييد فى طرف معه فالبناء على الفرع باعتبار الأصل وهو الآن بناء على الأصل لكن لا يخفى أنه ان كان هذا السكون التشبيه وقع ملاحظا فيه القيد لم يكن الترشيح مبنيا على تناسى التشبيه وان لم يكن كذلك فلا وجه لاعتباره هذا التقييد فتبصر (قوله منع ذلك) أى منع أن ذكر ما يخص الفرع فرع عن ذكره وأنه أى ذكر ما يخص الفرع يتصور بدون ذكره أى الفرع وهو من عطف اللازم على المزموم (قوله بان يستعار مجموع الخ) الأولى حذف مجموع لان ما نحن فيه من قبيل استعارة المفرد المقيد بل ظاهر عبارته فاسد (قوله دفع لما يقال الخ) هذا مما لا حاجة اليه بعد قول الحفيد فلا يرد عليه الخ (قوله فلامعنى للبناء المذكور) أى المذكور سابقا فى قول المصنف حتى انه يبنى على علو الخ (قوله لانه انما يناسب المستعار منه) أى وكلام المصنف السابق يفيد أن البناء على المستعار له (قوله المراد التناسى فى نفس الترشيح) أى تناسى التشبيه الواقع فى الاستعارة التشبيه بالنسبة للترشيح نفسه والا فالترشيح لالتشبيه فيه ادق ويكون باقيا على حقيقته وهو لا ينافى جواز عدم التناسى فيما قبل الترشيح قال شيخنا وظاهره يفيد أن التعجب من التظليل والنهى عن التعجب من بلا الغلالة من قبيل الترشيح وفيه توقف اذ ذلك ليس بترشيح ولا تجريد اه فتدبر (قوله كذا فى الايضاح) أى التقييد بالمركب مذكور فى الايضاح ولفظ المركب مكتوبة فى عبارة الاطول بقلم السواد بعد كتابة ما قبلها بقلم

وترك التقييد اعنادا على أن تقييد المعرف بالتركيب يفيد مخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب اه أطول (قوله فيما شبه بمعناه الاصل) هذا تم تعريف المجاز المركب الا أنه أراد التنبيه على أن التشبيه الذي ينبئ عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا وتوضيح أنه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من متعدد بمثلها الا في وجه منتزع من متعدد كما اتفقت كلهم عليه وان نهناك على أنه لا يتم فتذكر فزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحتز به عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم

الحرة والمحشى قد نقل عبارة الاطول على ما هي عليه فاندفع ما يقال لعل الأولى أن يقول أى المركب لا بهام كلامه ان المركب موجود في عبارة الشارح (قوله وترك التقييد الخ) فيه انه لا يجوز حذف قيد من التعريف اتسكا لا على المعرف (قوله هذا تم تعريف المجاز) فيه انه يحتاج للتقييد بالقرينة فلا بد من جعل المثال من التعريف (قوله الا انه أراد التنبيه) أى بقوله تشبيه التمثيل وحينئذ يكون لبيان الواقع لا للاختراز عن الاستعارة المفردة كما قال الشارح (قوله الا تمثيلا) أى ما وجه منتزع من متعدد (قوله وتوضيح الخ) معطوف على التنبيه (قوله كما اتفقت كلهم عليه) اذ لم يقل أحد منهم بتشبيه إحدى الهيئتين بالآخرى في غير هيئة والاختلاف بين السعد والسيد انما هو في الطرفين فاذا كان وجه الشبه هيئة منتزعة من متعدد فهل يجوز أن يكون الطرفين مفردين دالين على هئتين وكذا أحداهما حتى ان الاستعارة المبنية على هذا التشبيه يجوز أن يكون اللفظ فيها مفردا وبه قال السعد ولا يجوز ذلك وبه قال السيد (قوله وان نهناك على أنه لا يتم) لانه تقدم له في مبحث التشبيه انه يصح أن يكون الجامع بين الهيئتين مفردا كما يكون كل مما يتعجب منه أو حسنا أو حسيا (قوله فزاد الى آخره) عطف على أراد الخ (قوله لانه قد سبق منه) أى المصنف وأقره الشارح ثم (قوله فاخراج قوله تشبيه التمثيل الخ) قد يقال المراد هنا تشبيه التمثيل على وجه مخصوص كما أشار لذلك المصنف بقوله كما يقال للتردد الخ فهو من ثقة التعريف فقول الشارح واحتز بهذا عن الاستعارة الخ معناه واحتز بتشبيه التمثيل المخصوص وهو ما كان الطرفين معه مركبين المأخوذ ذلك من قوله كما يقال الخ عن الاستعارة في المفرد وسيأتى عن المحشى ما يرشحه اه شيخنا ولا يخفى أن المدار على التركيب في دال المشبه به نعم يحتاج لجعل قوله كما يقال الخ من التعريف ليفيد اعتبار القرينة وكتب عبد الحكيم على قوله واحتز بهذا عن الاستعارة في المفرد قيل سبق من المصنف والشارح أن طرف تشبيه التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي جواز بناء الاستعارة في المفرد على تشبيه التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وفيه ما ذكره البعض أنه يجب ان يكون محققا ومجرد الجواز لا ينفع وليس كل تشبيه يجري فيه الاستعارة ولعل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كانا مذكورين في التشبيه يجوز أن يكون وجه الشبه منتزعا من متعدد هى الاوصاف مع كون طرفيه مفردين لاسيما اذا كان وجه الشبه مذكورا وأما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام خلو عن المستعار له والجامع فلو كان الوجه فيها منتزعا من متعدد مع كون لفظ المستعار منه مفردا صار الكلام لغزا اه وقوله وفيه الخ فهم أن حصل القيل القرض على ما اقتضاه الاحتراز من أن كل

فما شبه بمعناه الاصل) أى بالمعنى الذي يدل عليه ذلك

السيد السند أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظاهري مبني على التسامح فكما يذكر الطرف مفردا فغنى ألفاظ مقدره ينساق الذهن اليها فلم يذكر الا مفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا أنه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد اه أطول (قوله بعناه الاصل) أي بالمعنى الخ مثله في الاطول ثم قال بقي أن كون الصورة المنزعة معنى مطابقتها للمستعار منه غير ظاهر اه (قوله بالمطابقة) يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي ليس بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطا في أول فن البيان فراجعه وأجيب بأن

ما ينبغي على تشبيه التمثيل من المجاز فهو مجاز مركب بما اقتضاه كلام المصنف والشارح من جواز بناء الاستعارة في المفرد على تشبيه التمثيل وإبطال الإخراج بقوله تشبيه التمثيل فبحث بما ذكره البعض من أنه يجب أن يكون معنى ما به النقص محققا الخ وأنه لا اقتضاء في كلامهم لما ذكره فانه ليس كل تشبيه يجري فيه الاستعارة وحينئذ يصلح قوله تشبيه التمثيل للإخراج لكن في تمثيل كلام القيل الاعتراض بالنقص ثم الاعتراض عليه مع كون كلامه ليس ناصولا ظاهرا فيه تحامل وقوله فلو كان الخ قال معاوية أي لعدم دلالة على المراد وهو الوجه المنزوع من متعدد وفيه منع ظاهر لجواز دلالة عليه بواسطة الاشتهار به وتبادره ولا سيما إذا كان مفردا مقيدا كما يظهر في نحو لاح في السماء مرآة في كف الاشئ ولا ح في السماء عنقود ملاحية حين نور كما مر ولو سلم فاللا بدية المذكورة انما هي في المصرحة فاذا القول في الممكنية مع أن قرينتها مرآة الى المراد نحو لاح في السماء شمس دائرتها مجلوة في كف الاشئ فالحق ان ذلك محقق كما في الامثلة قياسا وان لم يسمع فالحق النافع الدافع للتعويل ما مر ان المتبادر من تشبيه التمثيل عند الإطلاق ما يكون طرفاه مركبين وان كان هو أعم منه أو ان المراد به هنا تشبيه التمثيل على سبيل الاستعارة التمثيلية بقرينة قول المصنف وهذا يسمى الخ وكذا يفيد قول المطول وحاصله الخ وان فسر اه أولا بما هو أعم حيث قال وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد اما اختصارا ان كان تفسيره المراد به أو اقتصارا ان كان تفسيره المعناه لا المراد به وهذا المعنى المراد به هنا يستلزم التركيب عند المصنف كما سيأتي في فصل الاعتراض على السكاكي فصيح الاحتراز به على زعم المصنف وان لم يصح عند الشارح على ما سينقل عنه في الفصل المذكور من أنه لا يستلزمه وان على في أولئك على هدى استعارة تبعية تمثيلية اه وقوله بقرينة قول المصنف الخ فيه أن قول المصنف المذكور يدل على جهل المخاطب به فكيف يكون المراد في التعريف من تشبيه التمثيل ما ذكره (قوله ان طرف التمثيل) أي سواء كان مبنيا عليه المجاز المركب أولا (قوله والشارح المحقق وان لم يوافق الخ) أي فكلام الشارح هنا لا يصح الا بالرجوع لما قاله السيد فيكون موافقا له فقد تناقض كلامه هنا وهناك (قوله بقي ان كون الصورة المنزعة معنى مطابقتها الخ) قال المحشى في رسالته البيانية الثاني علم بما قررنا أن الاعتبار في الاستعارة التمثيلية هي الهيئة الموصوفة سابقا ان المركب موضوع لها والالم تصح استعارته منها لما يشابهها كما أنه موضوع للاخبار أو الانشاء وكما أن كل كلمة من كلماته موضوعة معناها لكن الأول والاخير شخصيان والوسط نوعي وإيضاح ذلك ان التحقيق ان في كل مركب ثلاثة أوضاع بثلاثة اعتبارات أحدها وضع نوعي باعتبار هيئة لفظه الحاصلة له من تركيب كلماته وترتيبها وهذا الوضع

اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل) وهو ما يكون وجهه

يدل على الاخبار أو الانشاء نانيها وضع شخصي باعتبار كل مفرد من كلاته وبهذا الوضع يدل كل
 مفرد على معناه فنسبة هذه الدلالة الى المركب مجاز نانيها وضع شخصي باعتبار مجموع الكلمات من
 حيث هو مجموع مع قطع النظر عن المفردات وهيئة اللفظ المذكورة وبهذا الوضع يدل على
 الهيئة المعنوية الحاصلة من اجتماع معاني مفرداته في الذهن وهذا هو الوضع الشخصي للمركب
 لا أوضاع مفرداته اذ هي لها حقيقة كذا حقيقة ابن كمال باشا اه ثم قال المحشى في الرسالة بعد كلام
 سنن له لك أقول كون الوضع الثاني شخصيا ليس على إطلاقه اذ قد يكون وضع بعض مفردات
 المركب أو كلها نوعيا كالمشتق والمثنى والمجموع والمجاز المفرد وكون الوضع الثالث شخصيا بعيد
 والقريب كونه نوعيا كالأول فتأمل اه ف قوله مع قطع النظر عن المفردات الخ يحتمل انه لمجرد
 بيان ما وضع للهيئة المعنوية المذكورة وتمييزه وايضا هو المتبادر من العبارة وعليه تكون
 الهيئة المعنوية المذكورة جزء معنى المركب وتام معناها انما هو مجموع مدلولاتها الثلاثة أي مدلول
 هيئة لفظها الحاصلة له من تركيب كلاته وترتيبها ومدلول كل مفرد من كلاته ومدلول مجموع الكلمات
 من حيث هو مجموع لكن يبطل هذا الاحتمال أن استعمال المركبات من نحو قام زيد و زيد قائم وقل
 الله كذا انما هو فيما عدا مدلول مجموع كلاتها بدون ملاحظة قرينة مانعة من ارادة مجموع
 مدلولاتها الثلاثة الذي هو معناها المطابق على هذا الاحتمال فيكون استعمال المركبات المذكورة
 عليه استعمالا فاسدا وهو محال فتمين غير هذا الاحتمال وهو ان قوله مع قطع النظر الخ أريد به زيادة
 على ما تقدم بيان ان مجموع الكلمات بحيث اذا استعمل المركب باعتبارها فقط فيما وضع ذلك المجموع
 له يكون ذلك المركب مستعملا في تمام ما وضع له وعلى هذا ينبغي توقف العصام ويكون استعمال
 المركبات فيما عدا مدلول مجموع كلاتها استعمالا في تمام الموضوع له فلا يشكل ما يأتي قريبا عن
 عبد الحكيم وأقره معاوية من أن نحو الجمل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار منقولة من معنى
 مطابق مع انها ليست منقولة من هيئة معنوية ذهنية وقد وافق على أن الهيئة المعنوية المذكورة
 معنى مطابق حيث كتب على قول الشارح شبه صورة تردده مانعه أي شبه الهيئة المنتزعة من
 اقدامه على البيعة تارة واحجابه عنه أخرى المزمومة لترده وتشككه في المباينة بصورة مزمومة
 لترده من قام للذهاب وهي الصورة المنتزعة من تقديم الرجل تارة وتأخيرها أخرى والمنتزعة منه
 هاهنا في المشبه والمشبه به جزء المركب ومادته كما ترى ونص عليه السيد في حواشي شرحه للفتح
 والعلامة في شرحه فالصورة المشبه بها معنى مطابق لقوله تقدم رجلا وتؤخر أخرى والاضافة في
 قوله صورة تردده لامية وليست ببيانية حتى يرد عليه ان التردد ليس معنى مطابقا للثقل المذكور
 بل لازم لمعناه المطابق وقد صرح سابقا بأن المشبه به انما يكون معنى مطابقا اه والمراد بمن قام
 ليندب هو المخاطب بتقديم ما والا فلا مطابقة ثم انه ظهر من هذا ان التمثيلية مجاز لا حقيقة له
 فان الظاهر أن المركبات لم تستعمل في الهيئة المعنوية الذهنية الموضوع لها فان قلت يمنع هذا
 الاحتمال ان مجموع المفردات من حيث هو مجموع بقطع النظر عن هيئة المركب وكل مفرد في
 قولنا نقرأ القرآن مثلا كيف يتأتى أن يدل على الهيئة المنتزعة من قراءة المخاطب للقرآن مع عدم
 ملاحظة معنى كل مفرد ومعنى هيئة المركب فحينئذ وجب ملاحظة هذه المعاني من هيئة المركب
 ومفرداته وان كان ذلك ليتأتى أن يدل المركب باعتبار مجموع كلاته على الهيئة المنتزعة لا يكون
 هذه المعاني مقصودة لذاتها من هيئة المركب ومفرداته فلا يتأتى أن تكون الهيئة المنتزعة مدلولاً

مطابقيا فالجواب ان المطابقة انما تتوقف على كون المعنى على طبق الدال والهيئة هنا على طبق الدال الذى هو مجموع الالفاظ وهذا المجموع قد جعل نسبته الى هيئة المركب وكل مفرد من مفرداته كنسبة لفظ عمر ومثلا الى لفظ زيد من حيث ان كلا اجنبى عن الآخر لا كنسبة هيئة الفعل الى مادته بالدليل الذى أقنأه على بطلان الاحتمال السابق غاية الامر ان هيئة المركب وكل مفرد من مفرداته جعلالة في دلالة هذا المجموع على الهيئة المنزعة المخصوصة فهم ما بالنسبة اليه كأنهما الاشارة الحسية بالنسبة الى اسم الاشارة وان كان بينهما فرق فان قلت يمنع هذا الاحتمال أن الكلام اذا أريد منه الهيئة فقط لا يتحصل له مفهوم بحسن السكوت عليه مع كونه مستعملا في معناه المطابق فالجواب أنه باعتبار هذا الوضع ليس بكلام فلا يستعمل به الاستعمال المفرد فنقرأ القرآن اذا استعمل بهذا الاعتبار فقط ولم يقدر له خبر مثلا ليس بكلام فان قدر له خبر بنحو خبر لك كان كلاما تاما فان قلت كيف يصح الجمل اذا قدر له مبتدأ نحو أنت تقرأ القرآن مع انه لا يصح أنت الهيئة فالجواب انه يمكن أن يجعل كالمصدر غير الصريح فانه يصح الاخبار به عن الذات وان لم يصح الاخبار بالمصدر الصريح عنها فان لم تقل بذلك صححت الجمل بتأويل وحينئذ فيحتاج نحو انى أراك تقدم رجلا الى تقدير وأنت ترى انه لم يتم جعل الهيئة مفهوما مطابقيا الالبته تكلفات فأنكار العصام لذلك في محله لكن هذا كله على ما نقله المحشى من ان في المركب أوضاعا ثلاثة هي وضع كل مفرد من مفرداته ووضع هيئته للاخبار والانشاء ووضع مجموع مفرداته من حيث هو مجموع للهيئة المنزعة وعلى أن الهيئة عبارة عن حالة حاصلة من احضار المعانى المدلولة لهيئة المركب الذى هو اسم المستعار منه أو المستعار له وجميع مفرداته في الذهن فاذا قلت ان مرادهم بالهيئة نفس مجموع المعانى المدلولة للمركب التى اكتست ذهنا لباس الوحدة لا حالة حاصلة من احضار مجموع تلك المعانى مغايرة لها ويؤيد ذلك اقتضاء كلام المجدولى والغنىمى اتحاد الهيئة والمفهوم وقلت ليس في المركب وضع لمجموع مفرداته من حيث هو مجموع للهيئة المنزعة ولا وضع لهيئته وحدها للاخبار والانشاء وانما فيه خلاف وضع كل مفرد من مفرداته وضع واحد هو وضع مجموع هيئته ومادته التى قامت بها تلك الهيئة سواء كانت مفردات تلك المادة حقائق أم لا مدلوله المطابق تخلصت من القول بان التمثيلية مجاز لا حقيقة له ومن سائر التسهيلات المتقدمة وان دفع توقف العصام وارتفع التنافي بين قول عبد الحكيم ان الهيئة المنقول عنها فى نحو تقدم رجلا وتؤخر أخرى معنى مطابق وقوله ان نحو * هو اى مع المركب اليمانيين مصعد * منقول من معنى مطابق مع نصريحه بأنه منقول من اثبات الاصعاد مع المركب اليمانيين لهو اى على قصد الاخبار والاعلام وعبارة عبد الحكيم السابقة لا توافق الا هذا حيث فرع فيها على بيان الهيئة قوله فالصورة الخ وقوله فيها الملزومة لتردده الخ لا يخالف هذا اذا علمت أن تفسيرهم المثل بقولهم اى تتردد الخ فيه تسامح اى تقدم على البيعة تارة وتعجم عنها أخرى فانت متردد فيها وجوابه الا ترى قريبا لنا عن الشارح حيث ورد عليه أن قوله وفى تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظرا الخ يدل على أن المجاز في المركب يكون باعتبار الهيئة التركيبية التى هى جزؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مدلوله المطابق اه لا يستقيم الاعليه والذى تحصل هو أن تقول مثلا تقدم رجلا وتؤخر أخرى مجموع هيئته ومادته موضوع لاثبات تقديم الرجل للمخاطب تارة وتأخيرها تارة أخرى على وجه الاخبار والاعلام فاذا نظرت اليه على وجه الاستقلال وراعى ترتيبه المخصوص وتضامه المخصوص حتى

اكتسب لباس الوحدة ذهنا فشبهت به اثبات الميل الى الفعل للمخاطب نارة والرغبة عنه أخرى على قصد الاخبار والاعلام بعد النظر والرعاية المتقدمتين فيه أيضا وادعيت دخول المشبهة في جنس المشبهة به ونقلت لفظ المشبهة به للمشبهة فاستعملت اني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى في اثبات الميل الخ كان استعارة تمثيلية وان لم تفعل ذلك بل نقلت المركب من اثبات تقديم الرجل للمخاطب نارة وتأخيرها أخرى على قصد الاخبار والاعلام الى ذلك بعينه لكن على قصد اظهار التحسر والتعزن كان مجازا مرسل في المركب بنامه وكذا قولنا عني حصن الاسد الرامي موضوع لاثبات سقوط حصن الرجل الشجاع على قصد الاخبار والاعلام فاستعمله في ذلك حقيقة لا تجوز معه في مجموع مادته وهيبته وان كان الاسد مجازا عن الرجل الشجاع فان استعملته في اثبات بطلان كفالة الكفيل على قصد الاخبار والاعلام لعلاقة المشابهة كان استعارة تمثيلية وان استعملته في اثبات سقوط حصن الرجل الشجاع على قصد اظهار التحسر والتعزن كان مجازا مرسل في المركب بنامه وقوله لا أوضاع مفرداته أي ليست هذه الاوضاع هي الوضع الشخصي للمركب وقوله اذهي أي أوضاع مفردات كلاله وقوله لها أي للفردات وقوله حقيقة وأما نسبتها للمركب فانما هي على سبيل المجاز وهذا تعليل للنفي كما لا يخفى هذا قال المحشي في الرسالة بعد الكلام السابق نقله عنه ومنه تعلم انه لا انجاء لما تفرده العصام من جعل الاستعارة التمثيلية تبعية معلا لعدم صحة جريان الاستعارة أصالة في مفهوم الجملة لاشتراكه على النسبة الغير المستقلة أي لانه عبارة عن وقوع نسبة الجملة أولا ووقوعها كما في يس فلا بد من اعتبار التشبيه أولا في مضمون الجملة أي مصدرها المأخوذ من مسندهما مضافا الى المسند اليه أو في الهيئة المنتزعة منها ثم سر يانه الى مفهوم الجملة وبناء استعارة الجملة على هذا التشبيه الحاصل بالسراية وذلك لما عرفت من ان المنظور اليه في التمثيلية هذه الهيئة والمركب موضوع لها فيستعار منها لاخرى أشار اليه معرب الرسالة مع أن بعضهم أورد عليه بناء على تسليم ان النظر الى المفهوم انه لا حاجة الى ما سلكه لانه صار الآن منظورا اليه من غير قصد الى جزء من الاجزاء ومعتبرا على وجه الاستقلال فيجري فيه التشبيه أصالة ومع ان حقيقته أورد عليه ان السريان انما عهده من الكلي الجزئية والاصل لفرعه وكل من مضمون الجملة والهيئة المنتزعة منها فرع مفهوم الجملة فتدبره اه وقوله بعدم صحة جريان الاستعارة أصالة في مفهوم الجملة أي باعتبار مفهوم الجملة اذا لاستعارة انما هي في لفظ الجملة ولو أبدل الاستعارة بالتشبيه لكان أولى الآن يقال انه أشار الى ان استعارة اللفظ مبنية على استعارة المعنى كما أفاده السيد وقوله في مفهوم الجملة لا يخفى عليك انا اذا قلنا المراد بالهيئة نفس مجموع المعاني الذي اكتسب ذهنا لباس الوحدة كانت الاستعارة في المفهوم باتفاق منهم ومنه وان لم يقولوا بأنها تبعية لما علمت لكنه كما سيأتي عنه فهم انها حالة تتبع ذلك ذهنا وقوله أي لانه أي المفهوم وقوله عبارة عن وقوع النسبة الخ وقيل عبارة عن ايقاعها وانتزاعها الاخبارية تعلق المسند بالمسند اليه ايجابا أو سلبا والانشائية تعلقه به على وجه طلب الفعل أو الكف أو نحوهما وقوله أوفي الهيئة عطف على قوله في مضمون الجملة والظاهر أن المقصود التخيير وقول الغنيمي لعل قوله في مضمون الجملة في غير الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة وقوله أوفي الهيئة المنتزعة في الاستعارة التمثيلية ينفيه أن الكلام في الاستعارة التمثيلية كما هو ظاهر ثم ان هذا صريح في أن المفهوم والهيئة المنتزعة مختلفان مع وضوح الفرق بينهما على ما فهمه العصام في معنى

مراده المطابقة التي لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون في الحقيقة (قوله منتزعا الخ) فيه أنه يفيد أن عنقود الملاحة لو استعمل للثريا لم يكن من المجاز المفرد لان وجهه منتزع من متعدد ولا قائل به ففي تعريف المجاز المركب تسامح الا أن يقال يخرج نحو ما ذكر بقوله كما يقال الخ فكأنه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بان لا يكون مفردا وان كان خـ لاف الظاهر (قوله واحترز بهذا الخ) يعني كما احتريز بقوله فيما شبهه عن المجاز المفرد المرسل اه سم (قوله للبالغة) متعلق بالمستعمل وكتب أيضا قوله للبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله أن يشبه احدي الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس المشبهة فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها اه مطول (قوله اني أراك الخ) بيان لكلمة ما وليس مقول القول فافهم والمشهور أراك على صيغة المعروف والمجهول أيضا مساع وهو حينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام اه أطول (قوله تقدم رجلا) أي مرة وقوله وتؤخر أخرى أي تؤخرها أي تلك الرجل مرة أخرى فخلف من الاول مرة ومن الثاني المفعول وموصوف أخرى اه سم وكتب أيضا قوله اني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي أن يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل الاولى نعم بخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث أما أولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه أيضا ومن البين أن هذا ليس هيئة المتردد وأما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكاف وتجاوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة مقررة تقدم تارة وتؤخر أخرى

الهيئة وان قال المحشى في حاشيته على عصام السمرقندية وانظر ما الفرق بينهما على اختلافهما وما وجه اشتمال المفهوم على النسبة وعدم اشتمال الهيئة عليها اه ألا ترى أن الهيئة المنتزعة كما قاله العصام في رسالته الفارسية هي الصورة الحاصلة من احضار معاني أجزاء العبارة في الذهن وملاحظة نسبة بعضها الى بعض وتضامها بحيث تكتمى لباس الوحدة ومعنى الانزعاع هو الاحضار والملاحظة المذكوران فتلك الصورة ثني واحد لا تركيب فيه مغاير للمفهوم بالكيفية فهي مستقلة لعدم كون النسبة جزأ لها وأما المفهوم فهو غير مستقل لاشتتاله على النسبة لكن بقي أن يقال ما وجه اشتمال المفهوم على النسبة وعدم اشتمال المضمون عليها وقوله وذلك لما عرفت الخ تعليل لقوله ومنه تعلم أنه لا اتجاه الخ وقوله من السكلى جزئيه أي كما في السريان في معاني الحروف على ما فيه وقوله والاصل لفرعه أي في السريان في معاني المشتقات وقوله فرع مفهوم الجملة عبارته في حاشية العصام نقلا عن الحفيد فرع الجملة ثم قال ومعنى كون الهيئة والمضمون فرعين للجملة انهما مأخوذان منها ومدلولان لها اه وهو لا يظهر منه الرد فلذلك غير عبارته (قوله فيه أنه يفيد الخ) أي بناء على ما جرى عليه الشارح وان قيد المركب لم يلاحظ في التعريف أما على كلام الاطول السابق فلا فائدة اه شيخنا (قوله ولا قائل به) أي لان السعدوان قال ان المستعار في التمثيلية يجوز أن يكون مفردا إلا أنه لا يقول انه حينئذ مجاز مركب بل مفرد فالاستعارة التمثيلية عنده أعم من المجاز المركب على وجه الاستعارة فاندفع قول بعض المشايخ ان قوله ولا قائل به فيه نظر فتدبر (قوله اشارة الى اتحاد الغاية الخ) يعني أنه ليس داخل في التعريف حتى يرد أن الاولى تقدم به

منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد (للبالغة) في التشبيه (كما يقال في المتردد في أمر اني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه صورة تردده في ذلك الامر بصورة تردد من قام لينذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى

وأما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شئ واحد فالوجه أن يقال أخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلان تارة وتؤخرها تارة أخرى فيتعد متعلق التقديم والتأخير اه فنرى وقوله ليس هيئة المتردد أى لان تأخير الخطوة المقدمة الى موضع ابتدأ منه الاول لا الى خلف المتردد وفي الحفيد على المطول بعد نقله مال للشارح في شرح المفتاح مانصه وحاصله أنه اذا ذهب المتردد خطا خطوة الى قدومه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى قدومه وخطوة الى خلفه فان الموضع الاول خلف له بالنظر الى الحالة التي عندها الخطوة الاولى ولا شك أنه اذا كان التقديم والتأخير في رجل واحدة فهما بالحقيقة متعلقان بأمر واحد فلا يرد أن معنى المثل تعلق التقديم والتأخير بأمر واحد وأنه لا يتحرك المتردد من قدام وخلف مقابله اه قال في الاطول وتباعدا السيد السند في التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها رجلا أخرى لانها من حيث انها آخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت اه (قوله في الصورة الاولى) أى العقلية (قوله على الصورة الثانية) أى الحسية (قوله لكون وجهه الخ) يفيد أنه لا بد من ذلك في التمثيل اه سم (قوله المشبه به) أى لفظه (قوله وقد يسمى) أى المجاز المركب (قوله ويمتاز عن التشبيه) أى التمثيل كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وغير ذلك مما مر واضحا (قوله بأنه يقال له) أى للتشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقا بل مقيدا (قوله وفي تخصيص المجاز المركب) أى المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال في الاطول اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بأنه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشابهة كالاخبار المستعملة في الدعاء أو التحسر أو التعزير أو نحو ذلك ولا يبعد أن يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات

فلاستعمل في الصورة الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى (وهذا) المجاز المركب (يسمى التمثيل) لكون وجهه منتزعا من متعدد (على سبيل الاستعارة) لانه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه كما هو شأن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقا) من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وفي تخصيص المجاز المركب

على قوله تشبيه التمثيل لكونه عامدا خلا في عداد الجنس وتشبيه التمثيل خاص فهو في عداد الفصل اه عبد الحكيم وقوله حتى يزد الخ المورد هو العاصم (قوله وأما ثالثا فلان المتبادر الخ) لعله تعريف وصوابه فلان المراد الخ أو مراده المتبادر بالرأى لا بجوهر اللفظ إذ كيف يكون ذلك هو المتبادر من اللفظ مع الوصف بأخرى اه معاوية (قوله فان الموضع الاول الخ) وقال عبد الحكيم مراد الشارح من قوله وخطوة الى خلف أى الى جهة خلف فان تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها يصيرها واقعة الى جهة خلفه اه قال معاوية أى فالتردد بقدمة خطوة بالرجل وتؤخر خطوة بها الى خلف مجازا لقربه منه وميله الى جهته (قوله فلا يرد أن معنى الخ) اقتصر على دفع هذين الايرادين لانهما اللذان اقتصر عليهما السيد في شرحه على المفتاح (قوله فهما في الحقيقة متعلقان بأمر واحد) في عبد الحكيم ان قوله بل تلك الرجل دافع للاشكال فان فيه إشارة الى أن تفسير الرجل بالخطوة يصير متعلقهما واحدا وهو الرجل التي قدمها بخلاف ما اذا حملت على معناها الحقيقي اه قال معاوية وقوله يصير متعلقهما أى الخطوتين يعني فيصير متعلق التقديم والتأخير وهو الخطونان واحدا باعتبار وحدة متعلقهما وهذا القدر كاف في الاتحاد وان تغاير الذات اه قال عبد الحكيم وهذا التفسير الذي ذكره الشارح موافق لكلام السكاكي حيث قال قوله وتؤخر أخرى معناه وتؤخر رجلا أخرى (قوله ولا يبعد أن يقال) أى في

المركبة مجازات بالعرض والمجازات بالاصالة أجزاءها الداخلة في المجاز المفرد فعد اللفظ الذي صار مجازا للتجوز في جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جاء في أسد وقوله تعالى وأما الذي ابيضت وجوههم ففي رحمة الله وأمثالها مجازاة مركبة ولم يقل به أحد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة تمثيلية لا تجوز في شيء من أجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصل ولا شيء مما ليس علاقته المشابهة كذلك بقي أن قولنا حفظت التوراة لم يحفظها استعمال في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة إلا أن يتكافأ ويقال حفظت التوراة لم يستعمل في لازم معناه بل أفيد اللزوم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشكك استعارة المركب المشتق على النسبة وهي غير مستقلة لانه ينبغي أن لا تجرى فيه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كالأستعارة التبعية أولا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولا في أي شيء اه وقوله أجزاءها الداخلة في المجاز المفرد جعل من الاجزاء هيئة المركب الخبري أو الانشائي لكن دخولها في المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث الآن يتجوز في الكلمة المأخوذة في تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وحاصل الجواب أن التجوز أصالة في الهيئة والتجوز في المركب سار اليه من التجوز في هيئته وقوله من غير تصرف في شيء من الاجزاء أي بل هي باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات أو مختلفات وقوله وفيه بحث أي لان ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنها مستعملة في اللزوم على أنه يؤيدها الى الغاء اللفظ وكونه غير مستعمل في شيء لانه لم يستعمل في الموضوع له ولا في غيره حينئذ اه كذا كتب قدس سره بهامش الاطول وقد يمنع عدم استعمال اللفظ في الموضوع له فتدبر وقوله فهل هي كالأستعارة التبعية أولا الخ ذكر في نمرجه على الرسالة السمرقندية أن التمثيلية تبعية وأنها تابعة لاعتبار التشبيه في مضمون الجملة أو في الهيئة المنزعة فراجع مع حواشيه (قوله لانه كما أن المفردات الخ) حاصله أن ما ثبت للمفرد القياس أن يثبت لقسميه المركب لان المفردات موضوعة لشخصا والمركبات موضوعة نوعا فاذا نقل كل عما

بالاستعارة نظر لانه كما أن
المفردات موضوعة
بحسب الشخص

الجواب وفيه نظري علم مما يأتي عن عبد الحكيم (قوله مجازات بالعرض) أي من أجزائها كهيئة المركب فيما أورده الشارح أي والمجازات بالعرض غير معتبرة (قوله لكان جاء في أسد الخ) قد يفرق بينهما بأن التجوز في الهيئة تجوز فيها هو قائم بالمركب بخلاف التجوز في المفرد (قوله بقي أن قولنا حفظت التوراة الخ) وارد على جوابه (قوله ثم انه يشكك الخ) تقدم ما يتعلق بذلك (قوله وحاصل الجواب) أي جواب الاطول عن اعتراض الشارح (قوله سار من التجوز في هيئة) أي وهذه السراية لا تعتبر والاولا تعتبر لان جاء في أسد مجاز مركب على ما سبق (قوله كذا كتب قدس سره بهامش الاطول) مراده به نفس العصام صاحب الاطول لا السيد السند اذ هو سابق عليه وان كان مثل هذا التعبير معروفا فيه (قوله وقد يمنع عدم استعمال الخ) لو قال بدل العلاوة التي ذكرها على أن مقتضى القياس جواز استعمال أنت حفظت التوراة في لازم معناه فالتكلم قديم صدح اللفظ في ذلك لعلاقة وقرينة نظير ما سبق عن معاوية لكان أولى (قوله فراجع مع حواشيه) فتقدم لك الملخص مع زيادة (قوله رحمه الله كما أن المفردات) أي جنسها والافوض بعضها نوعي كوضع المشتقات والمثنى والمجموع ولو حذف بحسب

وضع له فان كان لعلاقة المشابهة فاستعارة والا فجاز مرسل بلا فرق بينهما (قوله فالمركبات موضوعة بحسب النوع) مثلهيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات اه
مطول (قوله والا فغير استعارة) بل مجاز مرسل اه سم (قوله كالجمل الخبرية الخ) كقوله
هو اى مع المركب اليمانين مصعد * جنيب وجناني بمكة موثق

فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التعزن والتعسر اه مطول قال الحفيد
في حواشيه على المطول قوله كقوله هو اى الخ وجه الاستدلال أن البيت مستعمل قطعاً في غير

الشخص وبحسب النوع لكان أولى (قوله موضوعة للاخبار بالاثبات) أى للاعلام بالاثبات
شئ شئ مطلقاً ان كانت الالفاظ موضوعة للصور الذهنية أو للاعلام بثبوت شئ شئ مطلقاً ان
كانت موضوعة للأمور الخارجية فلهيئة التركيبية المخصوصة في زيد قائم موضوعة للاخبار
بثبوت القيام لزيد وقس على ذلك والمراد بقوله للاخبار بالاثبات الاخبار المخبر به للقطع بأن ما
وضع له الهيئة التركيبية نفس الاثبات لا الاخبار به الا أن الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازى لما
كان باعتبار قصد الاخبار وعدمه نزله منزلة الموضوع له مثلاً قوله هو اى مع المركب اليمانين مصعد
معناه الحقيقي اثبات الاصعاد مع المركب اليمانين لهو اى على قصد الاخبار والاعلام ومعناه المجازى
ذلك على قصد اظهار التعسر والتعزن وبما ذكرنا ظهر اندفاع ما يتوهم من أن كلامه هذا يدل
على أن المجاز في المركب يكون باعتبار الهيئة التركيبية التى هى جزؤه وما ذكره سابقا يدل على
أنه يكون باعتبار مدلوله المطابق اه عبد الحكيم قال معاوية وقوله والمراد بقوله الخ هذا صحت
تفرقة عبد الحكيم بين الاعلامين بلا حاجة فيها الى كونها باعتبار متعلقيهما وقوله وبما ذكرنا ظهر
اندفاع الخ وجهه ما أشار اليه من أن مراد الشارح أن الهيئة المخصوصة في خصوص زيد قائم مثلاً
باعتبار طرفيها معها التى هى مجموع المركب بما دته وهيئته موضوعة للاثبات المخصوص بطرفيه
معها وذلك مجموع الاثبات مع طرفيه المخصوصين بخصوصيهما وهو المدلول المطابق للمركب فلا تنافي
بين كلاميه وليس مراده أن نفس الهيئة في نحوه موضوعة لنفس اثبات شئ شئ مطلقاً حتى يرد
التنافي كيف ونفس الهيئة جزء مفرد لا مركب ومدلوله مفرد مقيد وهو الاثبات المقيد بطرفيه
مطلقاً فالاجاز فيه مفرد لا مركب فبالجمله ما أراد ان التجوز في الهيئة بل انه في مجموع المركب كما
يصرح به قوله في المطول فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وأن يكون ذلك لعلاقة
بين المعنيين الخ وقوله فيه أيضاً فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التعزن
والتعسر اه وهذا الكلام لا يتم الا ان كان المراد أن مجموع هيئة المركب ومادته من حيث هو
مجموع موضوع للمدلول المطابق حتى يلزم أن المجاز في نحوه هو اى الخ باعتبار مجموع المادة وهيئة
وأما اذا كان المراد أن وضع الهيئة على حدة ووضع المادة على حدة وهو وضع المفردات ففقيه انه
لا دخل لقصد الاعلام والاخبار ولا غيره في وضع المفردات فليس التجوز حينئذ إلا باعتبار الهيئة
هذا وعلى الأول لا حاجة لوضع هيئة المركب على حدتها كما لا يخفى فقوله ومدلوله مفرد مقيد الخ أى
لو وضع على حدته وبذلك تعلم ما في جواب الأطول السابق عن اعتراض الشارح (قوله والغرض
الخ) أى الغرض منه اظهار التعسر والتعزن اه عبد الحكيم اذ يلزمه انشاؤه مظهر اذ يلزمه اظهاره
شئ مكرره يلزمه اظهار التعسر والتعزن اه عبد الحكيم اذ يلزمه انشاؤه مظهر اذ يلزمه اظهاره

فالمركبات موضوعة
بحسب النوع فاذا استعمل
المركب في غير ما وضع له
فلا بد من أن يكون ذلك
لعلاقة فان كانت هى
المشابهة فاستعارة والا
فغير استعارة وهو كثير
في الكلام كالجمل الخبرية
التي لم تستعمل في الاخبار
(ومتى فشا استعماله) أى
المجاز المركب

الموضوع له بلاعلاقة المشابهة ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له تبعاً للبصير مجازاً من سلا ولا وجه لان يدعى التزام البليغ أن لا تعتبر القرينة المانعة ليكون كناية قطعاً فخصر المجاز المركب في الاستعارة غير صحيح فلا يرد أنه يجوز أن يكون البيت كناية فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بان البيت مثال لا شاهد اذا دعاء نص من الواضع على مجازية كلام خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهداً يحتمل الكناية اهـ ببعض تغيير وكتب أيضاً مانعه لعل العلاقة في استعمال الخبر في معنى انشائي الاطلاق والتقييد برتبين بأن ينقل من الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اهـ سم ويظهر أنه لا فائدة له رجوع ضمير استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم نفس الاستعارة التمثيلية ثم رأيت في الاطول ما ملخصه فسر الشارح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة وجعله احترازاً عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الاصلى ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو في المعنى الاصلى غير داخل في فشواً المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغيير أى متى فشا كذلك من غير تغيير تذكيراً وتأنيساً وافراداً وتثنية وجمعاً ولم يعدل عن هيئته في المورد لاجل المضرب وحينئذ يكون أشد اتصالاً بما بعده اهـ (قوله فلو غير الخ) فان قلت هذا يشكل بما اذا وقع التغيير بذكر لفظ بدل لفظ آخر مرادف له قلت المراد هنا على ما فهم من شرح المفتاح تغيير صفة اللفظ من التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وبدل على ذلك أنه لا دخل لكون المثل استعارة في امتناع ما ذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير اللفظ الذي صار متداولاً بينهم اهـ حفيد على المطول (قوله ولهذا) أى لكونها لا تغير اهـ سم (قوله الى مضاربه) جمع مضرب وهو الموضوع الذي يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستعار له اهـ سم (قوله الى موارد) وهى الامور المشبه بها اهـ سم (قوله كما يقال للرجل الخ) قال في الاطول ومما ينبغي أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعة اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم

هذا والغرض في الحقيقة هنا للالزام الأول لكن المآل واحد (قوله ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة الخ) أى فهذا الاستدلال من قبيل المنع بالسند والمنع بكيفية المجاز فكأنه قال هذا التخصيص ممنوع لجواز أن تكون القرينة مانعة فيما علاقته غير المشابهة فيكون مجازاً من سلا اهـ شيخنا (قوله تبعاً) متعلق بارادة الموضوع وانما قيد بتبعاً لان ارادة الموضوع له في الكناية انما هى ارادته تبعاً لا قصداً فهو نفي للتموهم الموجود في المقابل أعنى الكناية اهـ شيخنا (قوله اذا دعاء نص) علة لقوله ولا يجاب وقوله وكل تركيب من تقة العلة وقال شيخنا ان قوله اذا دعاء نص الخ تعليل لكونه مثالا لا شاهداً فهو من تقة الجواب المنفى (قوله قلت المراد الخ) محصله ان التغيير المعلن عدمه يكون المثل استعارة تغيير مخصوص يؤدى الى تغيير المعنى المشبه به كما يدل عليه التعليل وأما نفي التغيير بالمرادف فليس لهذه العلة بل لعلة أخرى وهى أن المثل معتبر فيه الشهرة والتداول واللفظ الذى وقع فيه التغيير بالمرادف ليس مشهوراً متداولاً فلا يكون مثلاً (قوله بل هو) أى امتناع ما ذكره السائل من التغيير بالمرادف (قوله باعتبار أنه) أى المثل (قوله رحمه الله ولهذا لا يلتفت الخ) فى شرحه للمفتاح الحاصل أنه يجب أن لا يغير المثل عن حال المورد

(كذلك) أى على سبيل الاستعارة (يسمى مثلاً ولهذا) أى وليكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً ولهذا لا يلتفت فى الامثال الى مضاربه تذكيراً وتأنيساً وافراداً وتثنية وجمعاً بل انما ينظر الى موارد كما يقال

بعدم تغيير الامثال اه (قوله بالصيف ضيعت اللين) الباء بمعنى في كما في قولك جلست بالسجد
قال الميداني ويروى في الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفي مقبول رواية ودراية اه فزى
وفي الحفيد انه ذكر في الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوبا على الظرفية اه فتلخص
أن في المثل ثلاث روايات (قوله لانه في الاصل لامرأة) هي رسوس بنت لقيط كانت تحت شيخ
موسر فسأله الطلاق فطلقها فزجت شابا فقيرا فلما شتوا أرسلت الى الشيخ تستقيه لبناء فقال
ذلك المثل فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فقالت هذا
ومذقه خير منك ومن لبنك الكثير يعنى أن هذا الشاب الجميل مع اللين القليل الممدوق أى المزوج
بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص به الصيف لان سؤالها الطلاق كان في الصيف اه
فزى مع بعض حذف

﴿ فصل في بيان الاستعارة بالكناية الخ ﴾

أى على مذهب المصنف (قوله معنويين) أى ليسا من اللفظ (قوله غير داخلين في تعريف
المجاز) لأنه من عوارض الالفاظ (قوله ليستوفى المعانى) هذا الدليل لا ينتج كون المورد فصلا
على حدة اللهم الا أن يقال انه دليل الابراد لا بهذا القيد اه سم (قوله التى يطلق عليها اللفظ
الاستعارة) أى على طريق الاشتراك اللفظى (قوله فلا يصرح بشئ من أركانه سوى المشبه)
يشمل زيد في جواب من يشبه الاسد فأخرجه بقوله ويدل عليه الخ اه أطول (قوله وأما
وجوب الخ) جواب ما يقال هذا ينافي ما مر في التشبيه من وجوب ذكر المشبه به (قوله ذكر
المشبه به) أى باقيا على معناه الحقيقى فلا يرد وجوب ذكره في التصريح بحية لان لفظ المشبه به غير
مستعمل في معناه الحقيقى كذا قيل وهو انما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر لفظ المشبه به فان أريد
ذكر نفس المشبه به فلا اذا لمذكور في التصريح بحية المشبه وان كان بلفظ المشبه به (قوله وقد
عرفت) أى من تعريفه حيث قال والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة
بالكناية والتجريد اه سم (قوله بأن يثبت الخ) أى لانه من البين أن اثبات خاصة الشئ لغيره
يدل على أنه الحق به ونزل منزلته (قوله أمر مختص) الاختصاص بالاضافة الى المشبه اه حفيد

المشبه به الى حال المضرب المشبه ليصح أنه استعارة وهذا لا ينافي ما في الكشف من أنهم لم يضر بوا
مثلا ولا رأوه أهلا للتيسير ولا جديرا بالتداول والقبول الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن
ثم حوفظ عليها وحجى عن التغيير اه عبد الحكيم

﴿ فصل في بيان الاستعارة بالكناية الخ ﴾

(قوله لانه من عوارض الالفاظ) لوقال لان المجاز قسم من أقسام اللفظ لكان أولى (قوله
هذا الدليل لا ينتج الخ) اذا تأملت في كلام الشارح تعلم أن قوله ليستوفى المعانى علة للابراد وأما
علة كون الابراد في فصل مستقل فهو الشرط الذى دخلت عليه لما مع ملاحظة انهما اذ لم يدخلا
في تعريف المجاز لم يدخلا في الترجمة فحل الترتيب في القضية الشرطية هو قوله فصلا على حدة فقد
ذكر الشارح أمرين عال كلامهما بعبارة مغيرة لعلة الآخر فتدبر (قوله يشمل زيد في جواب الخ)

للرجل بالصيف ضيعت
اللين بكسر ناء الخطاب لانه
في الاصل لامرأة

﴿ فصل ﴾ في بيان
الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخيلية ولما
كانت عند المصنف أمرين
معنويين غير داخلين في
تعريف المجاز أورد لها
فصلا على حدة ليستوفى
المعانى التى يطلق عليها
لفظ الاستعارة فقال (قد
يضمهر التشبيه في النفس
فلا يصرح بشئ من أركانه
سوى المشبه) وأما وجوب
ذكر المشبه به فأنما هو في
التشبيه المصطلح وقد
عرفت أنه غير الاستعارة
بالكناية (ويدل عليه)
أى على ذلك التشبيه المظهر
في النفس (بأن يثبت
للمشبه أمر مختص بالمشبه به)

فالمراد باختصاصه بالمشبه به أن لا يعم المشبه (قوله من غير أن يكون هناك أمر متحقق) أى للمشبه
كفى أظفار المنية نسبت بفلان فانه ليس للمنية أظفار متحققة حساً أو عقلاً يطلق عليها اللفظ الاظفار
اه سم وكتب أيضاً ما نصه احترازاً عن الاستعارة الحقيقية اه سم أى على ما جوزه صاحب
الكشاف في قرينة المكنية (قوله أو مكنياً عنها) أى أو استعارة مكنياً عنها اه أطول
(قوله ولوازمه) تفسيرى (قوله فجرد تسمية) فيه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية
أو استعارة مكنى عنها الاستعارة فقط ويجاب بأنه أطلق التسمية على جزئها فكأنه قال فجرد ضم
جزء في التسمية بالمناسبة (قوله خالية عن المناسبة) قد توجه بأن التسمية بالاستعارة لشبه
ذلك الاثبات بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به أفاده الفزرى ووجهها فى الأطول
بأنه استعير للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقه تلك الدلالة أداة التشبيه اه (قوله قد
استعير) بالمعنى اللغوى (قوله ذلك الامر) أى اثبات ذلك الامر (قوله وبه يكون كمال
المشبه به) كفى المثال الاول الآتى وقوله أو قوامه كفى المثال الثانى الآتى وقوام الشئ ما يقوم به ذلك
الشئ كجزائه (قوله وإذا المنية) من معنى الشئ أى قد رسمى الموت بها لانه مقدر اه فزرى
(قوله ألفت) أى وجدت (قوله نجعل معادة) المعادة والتعويذ والعودة كلها بمعنى وهى
شئ يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين أو الجن على زعمهم اه فزرى وفى حاشية السيرامى

هذا بناء على ما سبق عن الأطول من أن هذا من التشبيه الاصطلاحي أما على أنه ليس منه بل
المقصود بيان الفاعل فلا وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى (قوله فانه ليس للمنية الخ) ليس هذا
هو المراد بل المراد أنه ليس للمنية ملائم يناسب الاظفار محقق حساً أو عقلاً (قوله أى على ما جوزه
الخ) فهو إشارة الى مخالفة صاحب الكشاف (قوله لشبه ذلك الاثبات) المناسب كفى الفزرى
لشبه ذلك التشبيه لان الكلام فى توجيه تسمية التشبيه استعارة قسمية التشبيه استعارة انما هو
على سبيل الاستعارة (قوله أفاده الفزرى) ليس بشئ إلا ادعاء عند المصنف فانه قال فى الايضاح
أثبت له أى للشمال يدا على سبيل التخييل مبالغة فى تشبيهها به فالمراد بالتخييل أن الاثبات المذكور
تخييل فى قوله لبخيل انه من جنس المشبه به مناقشة اه عبد الحكيم والحق ان الادعاء هو
الظاهر من قوله مبالغة الخ لا مجرد ادعاء أنه يشبه غاية الشبه فالحق أنه المراد وهو الواجب فى حق
المصنف أن يراد وكون الاثبات تخييل مبالغة لا ينافيه بل قد يقتضيه وقوله فى قوله أى الشارح بعد عند
توجيه كون الاثبات استعارة تخييلية اه معاوية ولا يخفى ان المبالغة فى التشبيه غير ظاهرة فى تناسبه
بل فى مجرد تقويته وتناهي (قوله أداة التشبيه) خبر عن ما (قوله كفى المثال الأول) فان
الاغتيال يتحقق فى الأسد بدونها بالاناب وكأله بالاظفار اه عبد الحكيم (قوله كفى المثال الثانى)
فان الدلالة على المقصود لا تحصل فى العادة للانسان الا باللسان وانما قلنا فى العادة لانه يمكن حصول
الدلالة بالإشارة لكنها غير معتادة اه عبد الحكيم وانما يحتاج الى هذا اذا جعل المشبه به مطلق
الانسان باعتبار الدلالة التى هى فى عادته باللسان أما اذا جعل المشبه به الانسان المتكلم كما جعله
المصنف اذ لا نغنى به حينئذ الامتساك باللسان من حيث هو متكلم به اه معاوية (قوله المعادة
الخ) ليس فى القاموس فليراجع من كتب اللغة (قوله رحمه الله بطلت عنده الخيل) فالمراد

من غير أن يكون هناك
أمر متحقق حساً أو عقلاً
يطلق عليه اسم ذلك
الامر (فيسمى التشبيه)
المضمر فى النفس
(استعارة بالكناية أو
مكنياً عنها) أما الكناية
فلانه لم يصرح به بل انما دل
عليه بذكر خواصه
ولوازمه وأما الاستعارة
فجرد تسمية خالية عن
المناسبة (و) يسمى (اثبات
ذلك الامر) المختص بالمشبه
به (للمشبه استعارة تخيلية)
لانه قد استعير للمشبه ذلك
الامر الذى يخص المشبه
به وبه يكون كمال المشبه به
وقوامه فى وجه التشبه
لتخييل أن المشبه من جنس
المشبه به (كفى قول
الهندى وإذا المنية أنشبت)
أى علقتم (أظفارها)
ألفت كل تميمة لا تنفع
التميمة الخرزة التى تجعل
معادة أى اذا علق الموت
مخبله فى شئ لينذهب به
بطلت عنده الخيل (شبه
الهندى فى نفسه) المنية
بالسبع

في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة (٢٥٨) بين نفاع وضرار) ولا رقة لرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة (فأثبت لها)

أي للنية (الاطفار التي لا يكمل ذلك) (الاغتيال فيه) أي في السبع (بدونها) تحقيقا للبالغة في التشبيه فتشبيهه النية بالسبع استعارة بالكناية وإثبات الاطفار لها استعارة تخيلية (وكافي قول الآخر ولئن نطق بشكر ربك مفصحا *

فلسان حالي بالشكاية أنطق شبه الحال بأنسان متمكلم في الدلالة على المقصود) وهو استعارة بالكناية (فأثبت لها) أي للحال (اللسان الذي به قوامها) أي قوام الدلالة (فيه) أي في الانسان المتمكلم وهذا الإثبات استعارة تخيلية فعلى هذا كل من لفظي الاطفار والنية حقيقة مستعملة في معناها الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية فعلا من أفعال المتمكلم متلازمان إذ التخيلية يجب أن تكون فرينة للمكنية ألبتة والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخيلية ألبتة فثقل قولنا اظفار النية المشبهة بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما أن أطول كن في قوله صلى الله عليه وسلم أسرع كن حقا أي أطول كن بدا أي نعمة ترشيح للجاز هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة

على المطول قبل لا يجوز تعليق التام لدفع العين كما توهمه العرب وأما تعليق ما كتب فيه القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به اه (قوله في اغتيال) أي أهلاك (قوله والغلبة) تفسير للقهر اه أطول (قوله ولا بقيا على ذي فضيلة) أي لارحة وشفقة اسم من أقيمت على فلان إذا رحته اه حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله مفصحا اه سم (قوله فلسان حالي بالشكاية أنطق) يعني ضرك أكثر من ربك ويحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن أداء حقه ففيه التوجيه فافهم فانه البديع النبيه ولا يذهب عليك أن البيت إنما يكون من باب الاستعارة بالكناية لولم يكن لسان حالي من قبيل لجين الماء اه أطول (قوله بأنسان متمكلم) فديقال مثله في المثال الاول بان يعتبر تشبيهه النية بسبع مغتال بالاطفار فيكون المثال الاول أيضا مما الامر الخيل به فيه مقومالا مكملالا أنه تكلف كذا في الاطول (قوله أي قوام الدلالة) لانه لولم يكن للانسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أي في الانسان المتمكلم) اشارة الى أن كونه قواما للدلالة إنما هو في المتمكلم لا مطلق الانسان لانه قد تحصل الدلالة بالاشارة وفيه أن الدلالة بالاشارة تكون في المتمكلم الآن يقال المراد الدلالة الكاملة أو التي هي الاصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه شبه بأنسان متمكلم من حيث أنه متمكلم وقوام الدلالة في الانسان المتمكلم من حيث أنه متمكلم إنما هو باللسان ولعل هذا أوجه اه سم (قوله فعلى هذا) أي ما ذكره المصنف من تعريف الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية (قوله وليس في الكلام مجاز لغوي) بل على وهو إثبات ما ليس للتشبيه اه (قوله فعلا) أي لالفاظان والمجاز اللغوي من عوارض الالفاظ (قوله إذ التخيلية يجب الخ) فلا توجد التخيلية بدون المكنية (قوله والممكنية يجب الخ) فلا توجد الممكنية بدون التخيلية (قوله فثقل قولنا الخ) أي محاصر فيه بالتشبيه وكتب أيضا قوله فثقل قولنا الخ جواب سؤال يرد على قوله متلازمان بان يقال قد وجد ههنا التخيلية بدون الممكنية فأجاب بالمنع وأن الموجود ههنا ترشح لا تخييل اه سم (قوله يكون ترشيحا للتشبيه) أي للمكنية لان شرطها كالمترحة عدم التصريح بالتشبيه (قوله أسرع كن) خطاب للزوجات الحاضرات في مرض الموت اه حفيد (قوله لحوقا) أي وصولا أي قريبا تأمل اه سم (قوله أطول كن) أي أكثر كن من الطول بالضم وهو الامتداد لا يكون ترشيحا أما إذا كان من الطول بالفتح وهو الاعطاء فلا يكون ترشيحا ولا تجريدا لعلقه بكل من الطرفين (قوله ترشح للجاز) أي المرسل قال في الاطول ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح أن

أقيمت كل حيلة لا تنفع وإنما ذكر التهمة كناية عن الحيلة أو بمعنى مثلا أولانها الحيلة المعتادة اه معاوية (قوله ويحتمل شكاية الخ) يمنع من هذا الاحتمال قوله قبل هذا البيت لا تحسبن بشاشتي لك عن رضا * فوحق جودك انني أنماقي قاله بعض مشايخنا ولا يخفى احتماله مع ما قبله فانه محتمل أيضا (قوله النبيه) مأخوذ من نبه بتشليل الباء بمعنى شرف كما في القاموس فيوصف الكلام بالنباهة حقيقة فلا حاجة لكون المراد النبيه صاحبه (قوله أي للممكنية الخ) هذا غير متوهم وليس ما يقتضيه كونه جواب السؤال السابق

بالسبع أهلكت فلانا يكون ترشيحا للتشبيه كما أن أطول كن في قوله صلى الله عليه وسلم أسرع كن حقا أي أطول كن بدا أي نعمة ترشيح للجاز هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة

الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة مقلوبة مبتنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة في التشبيه فهو أبلغ من المصراحة فكما أن قولنا السبع كلمية تشبيهه مقلوب يعود الغرض منه إلى المشبه به كذلك أنشبت المنية أظفارها استعارة مقلوبة استعير بعد تشبيهه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائي وأريد بالمنية معناها بعد جعلها سبعا تنبها على أن المنية بلغت في الاغتيال مرتبة ينبغي أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى

سواء كان معناه لا ترثها للمكنية أو كان معناه لا تخيلا للمكنية بل المتوهم ومقتضى كونه جواب السؤال السابق أن يقول لا تخيلية منفردة عن المكنية اه شيخنا (قوله فهو أبلغ من المصراحة) الضمير راجع للذكور من الاستعارة بالكناية (قوله يعود الغرض منه إلى المشبه به) أي في العبارة وإن كان مشبها في الواقع (قوله استعير بعد تشبيهه السبع الخ) محمله أنه يشبه السبع الحقيقي بالمنية ثم بعد ذلك يدعى أن الموت سبع حتى يكون من جملة المشبه ثم يستعار لفظ المنية من الموت المجرد للسبع الادعائي الذي هو الموت المدعى أنه سبع فقوله وأريد بالمنية معناها وهو الموت وقوله بعد جعلها سبعا أي بعد جعل معنى المنية سبعا وهذه الارادة بواسطة الاستعارة وقوله على ما جرى عليه السكاكي أي من أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه هذا هو ما يفيد كلامه هنا وهو مخالف لما أفاده في شرحه على السمرقندية وعبارة فيه واذ قد عرفت الأقوال الثلاثة فاستمع فلنا تحقيق رابع أرجو أن يكون ممن ليس لما أعطاه مانع وهو أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب فكما جعل المشبه مشبها بمبالغة في كماله في وجه الشبه حتى استحق أن يالحق به المشبه به كقوله

لغوبة ومعناها المأخوذ
من كلام السلف

وبدا الصبح كان غرته * وجه الخليفة حين يتمدح

حيث تشبه غرة الصباح بوجه الخليفة كذلك يستعار اسم المشبه للمشبه به فيكون غاية المبالغة في كمال المشبه في وجه الشبه كما في أظفار المنية فالمراد بالمنية السبع ويجعل الكلام حينئذ كناية عن تحقق الموت بلارية فنشبت المنية أظفارها بفلان بمعنى نشب السبع أظفاره به كناية عن موته لا محالة وحينئذ لا تجوز في إضافة الاظفار إلى المنية ولا اشكال في جعله المنية استعارة ووجه تسميتها استعارة بالكناية في غاية الوضوح اه قال المحشي وحاصل هذا المذهب أنها لفظ المشبه به المقلوب المستعمل في المشبه المقلوب مع جعل مجموع الكلام بعد ذلك كناية اصطلاحية والقرينة على الاستعارة ذكر ملائم المشبه المقلوب كالانظفار المضافة للمنية وعلى الكناية الحالية وهي عدم وجود السبع الحقيقي عند فلان وقت التسكام بهذا الكلام وقوله أرجو عبر عن نفسه أولا بضمير المتكلم المعظم نفسه ترويحاً لتحقيقه وترغيباً فيه وثانياً بضمير المتكلم بدون تعظيم لاقتضاء مقام الرجا التواضع والخضوع وقوله أن يكون أي هذا التحقيق فهو بالتحية وقوله ممن الخ أي من الله الذي ليس لما أعطاه مانع وهذا إشارة إلى قوله عليه الصلاة والسلام اللهم لا مانع لما أعطيت وخذف المفعول الأول لا عطى لعدم تعلق الغرض بذكره والمراد بكونه من الله كونه مما يليق نسبته إليه لرفعة مكانه والافج جميع الامور منه تعالى تحقيقاً ومانع على هذا اسم ليس وخبرها مخدوف أي موجودا ويحتمل أن يكون المعنى أرجو أن يكون هذا التحقيق صادراً من شخص هو نفسه ليس مانعاً للتحقيق الذي أعطاه وأفاده للناس موجودا والمرجو على هذا في الحقيقة عدم

وجود المانع لما أعطاه وأفاده قال المحشى وفي بعض نسخه بالفوقية والمعنى أن تكون أنت من الذين ليسوا مانعين لما أعطاه الله بعدم قبوله والمبادرة الى رده فيكون فاعل أعطى ضمير عائدا الى الله تعالى المعلوم من السياق ويكون افراد ضمير ليس ومانع مراعاة للفظ من ومانع على هذا خبر ليس وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله من فروع التشبيه المقلوب أى مبنية على تشبيه مقلوب لانه بعد تشبيه المشبه به الاصلى بالمشبه الاصلى استعير اسم المشبه الاصلى للتشبه به الاصلى ففي أنشبت المنية أظفارها بفلان شبه السبع بالمنية واستعير له اسمها وقوله كذلك تأكيده لقوله كما وقوله يستعار الخ أى يستعار اسم المشبه الاصلى للتشبه به الاصلى بناء على التشبيه المقلوب وقوله فالمراد بالمنية السبع أى الحقيقي وقوله ويجعل الكلام أى مجموع قولنا أظفار المنية نشبت بفلان وقوله حينئذ أى حين اذ أريد بالمنية السبع وقوله كناية أى بالمعنى المصطلح عليه وانما جعل الكلام كناية ليكون صادقا اذا السبع الحقيقي لم ينشب أظفاره بفلان في الواقع وقوله عن تحقق الموت بلار بية أى في المستقبل لافي الماضي ولا في الحال لان هذا الكلام لا يقال الا عند شدة مرضه واليأس منه وقوله فنشبت المنية الخ ينبغي قراءة الفعل بالتضعيف بمعنى علق المضعف أيضا لانه لم يذكر في القاموس متعديا من هذه المادة الأنشبت ونشب بالتضعيف ونشبه الامر كلز منه زنة ومعنى وهذا الاخير لا ينافي ما تقدم لان هذا بمعنى آخر لا يناسب في هذا التركيب وقوله وحينئذ لا تجوز في اضافة الاظفار الى المنية كان الأولى أن يقول ولا تجوز في الاظفار ولا في اضافتها الى المنية ليكون الأول نفيا لمذهب السكاكي والثاني نفيا لمذهب السلف كذا في الزبيارى ولا يخفى أنه حيث لا تجوز في الاظفار ولا في اضافتها لم يكن لتسميتها الاستعارة تخيلية وجه فان كلام العصام يوافق على التسمية ورد عليه ذلك والافلا وقوله ولا اشكال في جعل المنية استعارة أى كما ورد على السكاكي وذلك لان المراد بالمنية السبع الحقيقي لا الادعائى وقوله في غاية الوضوح اما كونها استعارة فلما قد علم وأما كونها بالكناية أو مكنية فاجعل الكلام كناية بالمعنى الاصطلاحي كالاستعارة دون اللغوى كافي المذاهب الثلاثة اه ثم انه اعترض على العصام بوجوده منها ان كل أحد يعرف ان المراد بالمنية في هذا التركيب الموت قطعا فيبطل كون لفظها استعارة للسبع وقد يقال لان سلم ذلك بل المقطوع به أن المقصود من هذا التركيب انما هو الاخبار بالموت وهذا لا ينافي استعمال المنية في السبع وجعل الكلام بعد ذلك كناية عن الموت ولذلك قال العلامة الاميردا لهذا الوجه الحق أنه لا قطع مع الامكان نعم هو بعيد ولكن الكلام بحقل الوجه الذي ذكره العصام ومنها أنهم اعتبروا في الكناية عدم كون قرينتها مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وفي تحقق ذلك في جميع مواد الاستعارة بالكناية نظر ألا ترى أن قرينة الكناية في أنشبت المنية أظفارها بفلان هي عدم وجود السبع الحقيقي عند فلان كما تقدم ولا شك أن هذه مانعة من ارادة المعنى الحقيقي الآن يقال لان سلم أن القرينة هي ما ذكر بل القرينة في هذا المثال أمر يجوز معه ارادة المعنى الحقيقي ككون المقام مقام بيان الموت بقطع النظر عن أسبابه وهذا لا ينافي جواز ارادة المعنى الحقيقي وان امتنعت لامر خارج كما في زيد جبان السكب ولا كلب له أو يقال مراد العصام بالكناية العبارة سواء كان على وجه الكناية الاصطلاحية أو على وجه المجاز ومنها ان حصول معنى في جميع مواد الاستعارة بالكناية يصلح أن يكون الكلام كناية عنه كما في أنشبت المنية أظفارها بفلان غير ظاهر ألا ترى أنك اذا قلت أعطاك الله محاسن الفصاحة وشبهت الانسان

ذا المحاسن بالفصاحة تشبيهاً مقولاً واستعرتها له لا نجد معنى لازماً لمثل قول هذا التركيب قصد المتكلم
 الاخبار به حتى تجيء الكناية ومدلوله هو اعطاء الله للمخاطب الاجزاء الجميلة من بدن الانسان
 وكذلك اذا قلت رفعت عن معارفك قناعاً وغلقاً واستعرت المعارف لمحجبات العرائس ومخزونات
 النفائس لا نجد معنى لازماً لمثل قول هذا التركيب قصد المتكلم الاخبار به كما لا يخفى وفيه أنه يلزم القوم
 في كل استعارة بالكناية حيث جعلوا القرينة فيها والترشيح ان كانوا باقين على حقيقة مقبلاً جعل
 الكلام بتمامه كناية اصطلاحية أو مجازاً أو الا كان لغواً لا فائدة فيه لانك اذا قلت مثلاً انشبت المنية
 اظفارها بلان فلست تقصد الاخبار بانشاب المنية اظفارها بل لان اسناد مثل من الانشاب
 والاظفار اليها مجاز عقلي وانت اذا قلت قتل الامير زيداً اذا قتله الجلاد بامر لا تريد الاخبار بقتل
 الامير بل تريد الاخبار بقتل الجلاد له باذن الامير وانما أسندت القتل الى الامير للاسبوبة وكذا
 لا نقصد الاخبار بانشاب السبع اظفارها به لانه خلاف الواقع فتعين كون الكلام كناية عن تحقق
 موته أو مجازاً عن ذلك وحينئذ يكون الاشكال المذكور مشتركاً للورود فإما يكون جواباً لهم عنه
 فهو جواب للعصام أيضاً والجواب ان مدلول الأول على رأى العصام هو اعطاء الله تعالى للمخاطب
 الاجزاء الجميلة من بدن الانسان الذي هو من جنس الفصاحة وعلى رأى القوم هو ذلك الا أنك
 تقول بدل قولنا الذي هو من جنس الفصاحة الذي الفصاحة من جنسه والى هذا يقول المعنى على
 كلام العصام لا يقتضيه على القلب ولا شك ان هذا المعنى يلزمه ان الله تعالى زين حال هذا المخاطب
 ورفع قدره بين الناس معظم وان هذا هو المراد لكن من حيث تحققه في التزيين ورفع القدر بينهم
 بالفصاحة لقرينة الحال وسياق الكلام وان مدلول الثاني هو رفع المخاطب عن محجبات العرائس
 ومخزونات النفائس التي هي من جنس المعارف أو التي المعارف من جنسها وما آل الأول الى هذا
 لما علمت ولا شك أن هذا المعنى يلزمه ازالة اخفاء عن ذي شأن عظيم وخطب جسمه وايضاح حاله
 وان هذا هو المراد لكن من حيث تحققه في ازالة اخفاء المعارف العظيمة الشأن وايضاح حالها
 بقرينة الحال وسياق الكلام فالخاص على كل مراد لا من حيث خصوصه بل من حيث التحقيق
 فيه ثم قد علم مما تقدم أنه متى كان في الكلام استعارة بالكناية وأبقي لازم المشبه به على حقيقة
 وجب كون الكلام كناية اصطلاحية أو مجازاً لكن نحو قتل الامير فلان اذا قتله الجلاد وان كان
 فيه استعارة بالكناية عند السكاكي مع بقاء القتل على حقيقة لا يحتاج الى ذلك اذا المراد فيه
 الاخبار بقتل الجلاد به فتدبر ومنها أنه يلزم ان يكون المذكور في الاستعارة بالكناية المشبه به لان
 المنية على هذا الوجه كذلك وهو خلاف ما اتفقت عليه كلمة القوم وقد يقال هو مخالف القوم في
 أصل الدعوى فلا يبالى بمخالفتهم فيما ترتب عليها ومنها أنه اذا كان المركب كناية عن تحقق الموت
 لا محالة كان ذلك من باب الكناية ولا حاجة الى الاستعارة في لفظ المنية وأجاب العلامة الأمير بأنه
 انما احتاج للكناية بعد الاستعارة حيث أريد بالمنية السبع مع أنه ليس ثم سبع اه وفي هذا
 الجواب نظر اذا الاعتراض على العصام ليس بعدم الاحتياج للكناية بل بعدم الاحتياج للاستعارة
 فالأولى في الجواب أن يقال انما احتاج للاستعارة ليصح اثبات النشب والاظفار للمنية ولتحصل
 المبالغة بمشابهة الموت للسبع هذا النظر مدفوع لان معنى كلام العلامة ان منشأ الاحتياج
 للكناية هو الاستعارة فلولا الاستعارة ما جاءت الكناية فلا يصح ما أفاده كلام المعترض من وجود
 الكناية بدون وجود الاستعارة ثم ان هذا الاعتراض أيضاً مشتركاً للورود بين القوم والعصام

والجواب واحد فتدبر ومنها اننا لانسلم أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب بل الاستعارة مطلقا من فروع التشبيه الاصلى وأجاب العلامة الأمير بان هذا مجرد دعوى فانهم انما يعبرون في علاقتها بالمشابهة مطلقا والامثلة لا تخص وعدم وجدان النظير ليس قاطعا بعدم الوجود اه قال بعض الافاضل لاسيما وفي قلب التشبيه تمام قوة له وبمجيء الاستعارة يزداد ذلك الغرض والاستعارة أحق بأن تكون في قلب التشبيه من أن تكون في أصله ومنها لزوم الكذب لان المراد على كلامه السبع الحقيقي وأجيب بأنه لا يراد بهذه الكناية المعنى الاصلى على أن الصدق والكذب انما يكونان في المعاني المقصودة لذاتها وقول المجيب على أن الخ لا يصح الا على أن الكناية لفظ استعمل فيما وضع له لينتقل منه للارزاع مع قرينة غير مانعة والا فالمعنى الحقيقي على القول الآخر فيها انما يقصد لذاته مع المعنى الكينائي فيكون محط صدق وكذب كالمعنى الكينائي وان كان دونه في القصد اذ لا داعي لقصده على القول الآخر مع الكينائي الا فادته اذا انتقل بدون ذلك كما في المجاز فافهم ومنها أنها حينئذ تنصرف بحجة فلا تكون قسمي آخر وأجاب العلامة الأمير بأنه يكفي في جعلها قسمي توقف صحتها على الكناية البتة اه قال بعض الافاضل وفي هذا الجواب نظر لان غاية ما أفاده أنها قسم من التصريح بدرجة تحتملها ولم يستقدم منه كونه قسمي لها الذي الكلام فيه كما يدل عليه قول المعارض قسمي آخر فالاولى الجواب بأنه يجوز أن تكون التصريح بجهة هي المبنية على التشبيه الاصلى كما هو ظاهر كلامهم فيكون المذكور فيها المشبه به الاصلى والمذكور في الكناية المشبه الاصلى ومنها أنه يلزمه جواز كون زيدا استعارة في نحو رأيت زيدا في الغابة ولا قائل به وأجاب العلامة الأمير بان هذا الاختلاف فيه شرط وهو الكناية وعدم العلمية على أن لازم المذهب ليس منه باوانه هنا غير بين اه قال بعض الافاضل وفي هذا الجواب نظر فان هذا التركيب المذكور من تراكيب البلغاء وقد قال العصام الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب أي ان كل ما جعلوه استعارة بالكناية اجعله من فروع التشبيه المقلوب ولزوم كون زيدا استعارة لما قاله لزوم بين الاحالة وقوله لفقد شرطه مما يقوى غرض المعارض من عدم اطراف مذهب العصام فعمل الاول في الجواب أن يقال للعصام أن يقول بجواز الاستعارة في العلم وان لم يشتهر اه وقد قال العصام بجواز استعارة العلم وان لم يشتهر لكن تقدم لك نافية فتنبه فلاحسن الجواب بأن للعصام أن يجعل هذا من قبيل مجرد الكناية الاصطلاحية عن تمام شجاعتها فافهم ومنها انه بالكناية قطع النظر عن السبع الحقيقي لئلا يلزم الكذب وقد اعتبر في الاستعارة فيلزم اعتبار الشيء وعدم اعتباره وهو تنهافت وأجاب العلامة الأمير بان المجاز في مجرد لفظ المنية والكناية في المركب بتمامه من حيث معناه بعدد هو انساب السبع وشرط التنافي اتحاد المورد اه وحاصله والله أعلم أن السبع الحقيقي اعتبر في الاستعارة لانه المراد من المنية للبالغة في شأنها لکن المقطوع النظر عنه في الكناية ليس هو السبع الحقيقي بل مضمون الكلام وهو انساب السبع ولا يجيء التنافي الا لو كان المقصود وغير المقصود واحدا وقول المعارض لئلا يلزم الكذب فيه نظر وان سلم له العلامة لان الصدق والكذب كما تقدم انما يكونان في الامور المقصودة لذاتها لکن هذا على أن الكناية لفظ استعمل في معناه كما تقدم قريبا ومنها ان ذكر الانطفاق يبعد التشبيه المقلوب فتكون نازلة الدرجة والاجماع انها من البلاغة بمكان وأجاب العلامة الأمير بأن النجوى يمد معهود ويكفي في البلاغة مزيد الدقة في الاعتبار على الوجه السابق من قلب وكناية اه وقوله بأن

عليه السكاكى اه (قوله هو أن لا يصرح الخ) هو بمعنى قول صاحب الكشف الآتى أن
يسكتوا الخ وظاهره أن الاستعارة المكنية عدم التصريح باللفظ المستعار لانفس اللفظ المستعار
والعمل في العبارة مسامحة أى وهو ذو أن لا يصرح (قوله ولازمة) تفسيري (قوله كما هو شأن
الكناية) أقول فيه إشارة الى أنه لا تتحقق هناك الكناية الاصطلاحية كما هو الظاهر من تقرير
الكشف والمحقق الشريف بل لكلام شبه بالكناية في الأشعار بالمقصود بالانصرح وذلك لانه
يجب أن تستعمل الكناية في المعنى الكنائى قطعاً سواء كان المزموم معنى حقيقياً أولاً وسواء
استعملت في المعنى الحقيقي أيضاً أولاً ولا شك أنه لا يستعمل النقص هنا في إبطال العهد اه حفيد
على المطول (قوله قال صاحب الكشف الخ) استدلال المناقلة عن السلف فالمراد بهم صاحب
الكشاف ومن قبله أو معه اه سم وناقش صاحب الأطول في حكم الشارح والسيد بأن في
كلام الكشف تصریح بما مر عن السلف فراجع (قوله ان من أسرار البلاغة الخ) يعنى أن
المقام إذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لقصد المبالغة في مدح أو ذم أو لكون الخطاب مع ذكى
فن لطائف تلك البلاغة أن يسكتوا الخ (قوله عن ذكر الشئ) أى اللفظ (قوله ثم رمزوا)
من باب قتل وفي لغة من باب ضرب اه مصباح (من رواده) أى رواده في معناه (قوله على
مكانه) أى كونه أى وجوده وقال بعضهم أى مرتبة قال سم وظاهر السياق أى سياق عبارة

التجريد معهود يعنى ان الاظفار تجريد لانهم الملائم المشبه باعتبار القلب وهو مخالف لما أفادوه من
انه قرينة الاستعارة لا تجريد وكلامهم هو الظاهر وان أمكن تأويل كلام العلامة الأمير بما اذا
كانت هناك قرينة أخرى أو أن ما هنا مقيس على التجريد ولو أجاب بأن القرينة لا تعتبر في
قرب التشبيه وبعدها المعتبر هو الزائد وهذا الملائم هنا قرينة لازمة لكان أولى (قوله
هو بمعنى قول صاحب الكشف الخ) أى ان المقصود من هذا ما يأتى عن صاحب الكشف
(قوله وظاهره) أى ما هنا بخلاف ما يأتى (قوله في المعنى الكنائى) أى الذى هو المنقول اليه
(قوله قطعاً) أى يقيناً على المذهب المختار وليس المراد بالقطع الاتفاق لانه على بعض الأقوال
لا يجب استعمال اللفظ في المعنى الكنائى بل انما هو مستعمل في المعنى الاصلى ليفهم منه المعنى
الكنائى فهمى من قبيل الحقيقة على هذا القول على الراجح بخلافه على المختار فانها واسطة على
الراجح (قوله سواء كان المزموم) أى الذى هو المنقول منه (قوله معنى حقيقياً أولاً) أى بان
كانت كناية مبنية على مجاز (قوله وسواء استعملت في المعنى الحقيقي أيضاً أولاً) أى لانه يجوز
في الكناية ارادة المنقول اليه فقط واردة المنقول اليه والمنقول عنه تبعاً (قوله ولا شك أنه
لا يستعمل النقص هنا في إبطال العهد) أى الذى هو لازم للنقص فانه يلزم من النقص مطلق
الابطال لزوم الاعم للاخص لكن أنت خبير بانه ليس مقتضى كلام الشارح بل مقتضاه أن
اللازم وهو الاظفار المضافة للمنية ذكر لينتقل منه الى السبع أى الى استعارته للمنية لكن الاظفار
ليست مستعملة في استعارة السبع حتى تكون كناية وكذلك ينقضون في قوله تعالى ينقضون
عهد الله ان جعل قرينة المكنية لا اضافة لله فان ينقضون ذكر لينتقل منه الى الحبيل أى الى
استعارته للعهد لكن النقص لم يستعمل في استعارة الحبيل حتى يكون كناية (قوله رحمه الله قال
صاحب الكشف الخ) قال الشارح في حاشية الكشف عند قوله تعالى ينقضون عهد الله ولقد

هو أن لا يصرح بذكر
المستعار بل بذكر رديفه
ولازمه الدال عليه
فالمقصود بقولنا أظفار
المنية استعارة السبع
للمنية كاستعارة الاسد
للرجل الشجاع الا انالم
نصرح بذكر المستعار
أعنى السبع بل اقتصرنا
على ذكر لازمه وهو
الاظفار لينتقل منه الى
المقصود كما هو شأن الكناية
فالمستعار هو لفظ السبع
الغير المصرح به والمستعار
منه هو الحيوان المفترس
والمستعار له هو المنية قال
صاحب الكشف ان من
أسرار البلاغة ولطائفها
أن يسكتوا عن ذكر الشئ
المستعار ثم رمزوا اليه
بذكر شئ من رواده
فبينوا بذلك الرمز على
مكانه نحو شجاع يفترس
أقرانه ففيه تنبيه على أن
الشجاع أسد هذا كلامه
وهو صريح في أن المستعار
هو اسم المشبه به المتروك
صريحاً المر موز اليه بذكر
لوازمه وسيجىء الكلام
على ما ذكره السكاكى

الكشاف أن المراد مكان المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعاره
 فيحرر اه ورجوع الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالسكون أى الوجود ورجوعه
 بالمستعار له يناسب تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أى سلا) من السلا وهو زوال العشق والحزن
 اه فنى (قوله مجازا) أى بالاستعارة بجماع انتفاء ما يغيب عن الرشد والمصالح (قوله عن
 سامى) أى معرضا عنها كذا فى الاطول (قوله باطله) أراد بباطل القلب ميله الى الهوى
 اه سم (قوله أى امتنع باطله عنه وتركه بحاله) فيه إشارة الى ما قاله فى الاطول من أنه لا حاجة الى
 ما قيل ان فى البيت قلبا أى أقصر هو عن باطله لصحة أن يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله قال
 الفنى فيه بحث لان المذكور فى الصحاح وغيره من كتب اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا
 قدرة واختيار قال فى الصحاح أقصرت عنه أى كفت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت
 قصرت عنه بلا ألف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا التقدير يكفى للحمل على القلب اللهم الا
 أن يرد أنه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز أن يراد بالأقصر معناه المجازى وهو مطلق الامتناع
 اه وفى الاطول وأقصر باطله أى انتهى باطله من لوازم حب سامى يقال أقصر وقصر وتقاصر
 اه وحينئذ لا حذف فى الكلام والمعنى ظاهر ويقال أقصر عنه أى عجز فالتقدير أقصر عنه باطله
 فحينئذ لا محالة فى الكلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شأنه
 الاختيار وفى كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان الخ اشعار بذلك اه (قوله وعرى) كان
 المراد أزيل عن الافراس سر وجهها وعن الرواحل رحالها التى هى آلات ركوبها للاعراض عن
 السير المحتاج اليها فيه (قوله ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة) لادالة فى الكلام على تركه ما
 كان يرتكبه زمن المحبة مطاعا على ما يقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى
 حب سامى الآن يراد بسامى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم السخى ثم لادالة على الاعراض عن
 معاودته الآن يؤخذ ذلك من أيبان آخر اه أطول ويمكن دفع الاول بأن أل فى المحبة للعهد أى

(وكذا قول زهير صحا)
 أى سلا مجازا من الصحو
 خلاف السكر (القلب
 عن سامى وأقصر باطله *)
 يقال أقصره من الشئ اذا
 أقصعه عنه أى تركه وامتنع
 عنه أى امتنع باطله عنه
 وتركه بحاله (وعرى
 أفراس الصباور واحله *
 أراد) زهير (أن يبين أنه
 ترك ما كان يرتكبه زمن
 المحبة من الجهل

كنافى عويل من اختلاف أقوال القوم الى ثلاثة حتى فهم بعض الناظرين فى هذا الكتاب
 أن الاستعارة بالكناية هى الاطراف من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للنية وفى قولنا
 شجاع يغترس أقرانه الافتراس مع أنه استعارة نصر بحية لاهلاك الاقران فهو كناية عن استعارة
 الاسد للشجاع ثم هذه الكناية من قسم الكناية فى النسبة يعنى اثبات الاسدية للشجاع والحياة
 للعهد اه قال السيد قدس سره وأراد بذلك الناظر صاحب الكشف يعنى أنه فهم من الكشاف
 معنى آخر غير الثلاثة فحدث بذلك فى الاستعارة قولاً رابعا فراد فى ظنهور العويل نعمة أخرى
 ثم رد السيد قدس سره على الشارح فى كون صاحب الكشف قد فهم ذلك وأطال فى العبارات
 لكن ناقشه عبد الحكيم وأطال أيضا وحقق ما قاله الشارح فانظرا اذا أردت وقوله ثم هذه
 الكناية الخ لا يخفى انه بظاهرها لا يجرى على الصحيح من أن الكناية مستعملة فى اللزوم اذ ليس
 الافتراس مستعملا فى استعارة الاسد للشجاع (قوله وحينئذ لا حذف فى الكلام) أى حذف
 لفظ عنه (قوله كأن المراد أزيل الخ) لكن هذا المراد هو المعنى الحقيقى (قوله رحمه الله أراد
 أن يبين الخ) دفع به ما يقال اذا كان فى الصبا مكنية والافراس والرواحل تخيلية والتعربة
 ترشح باقى على حقيقته لم يرد به الا الترية فامعنى الكلام أبعد ان معناه هذه الاشياء وتحقيق

حجة سلمى ودفع الثاني بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة (قوله والنبي)
هو خلاف الرشد (قوله وأعرض عن معاودته) هو مأخوذ من قوله وأقصر باطله (قوله
فبطلت آلاته) أى فإما أعرض بطلت آلاته وليس قوله بطلت آلاته تفسير القول وعرى الخ والا
لزم كون الافراس والرواحل وتعريفها استعارة تحقيقية كما يأتى فى الوجه الثانى باحتماليه المقضى
لخروج الكلام عن وجود الاستعارة الممكنة فيه بل لما كان ترك معاودة الشئ يستلزم بطلان
آلاته رتبته عليه وأما الافراس والرواحل وتعريفها فى حقيقة أنها تخييل وهو عند المصنف حقيقة
وهذا يندفع بعض ما ذكره العصام فى أطوله حيث قال بعد قول المصنف فبطلت آلاته وههنا بحث
وهو أنه لم يقصد على مذهب المتن الاحقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطلت آلاته إنما
يلائم ذلك لو أراد بفراس الصبا آلات ما يلزمه فتجعل الاستعارة الحقيقية قرينة للممكنة كما سمعته
فى قوله تعالى ينقضون عهد الله أو يتوهم له آلات كما هو شأن السكاكى ولو سلم فلا دلالة فى تعريه
أفراس الصبا والراحل على بطلانها بل على اهمالها الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة اذا
فرغ من سلوكها اه (قوله بجهة من جهات المسير) جهة المسير هي التي يسير السائر اليها
ولاجلها اه سم (قوله الوطر) أى الحاجة (قوله ووجه الشبه الخ) قال فى الاطول ومن
الذى أشار اليه بقوله أراد أن يبين الخ انه أراد أن يبين ذلك فشبّه الصبا بالجهة وأضاف اليها ما
أضاف تخييلاً يدل اضافات الآلات وأسند التعزية ترشيعاً يدل اسناد الترك والبطلالة ثم جعل
التركيب بتمامه كناية عن تركه آلات الصبا واهمالها أو استعارة تمثيلية لذلك وهكذا كل تركيب
فيه ممكنة نحو نطق لسان الحال لا بد فيه من معنى مراداً بطريق الكناية أو بطريق الاستعارة
التمثيلية أو بطريق الاستعارة فى مفرد منه كنطق فى المثال بأن يكون ترشيعاً مستعار المعنى دل
والانفقس الممكنة مع قرينتها ومع ترشيع لها أو بدونه ليست شيئاً من مقاصد البلغاء الامن حيث
انها بطريق المقصد ولهذا قال عبد الحكيم مانصه قوله أراد أن يبين الخ هذه الارادة بطريق
الكناية أو بطريق الاستعارة التمثيلية بعد حل الافراس والرواحل والصبا على الاستعارة
التخييلية والاستعارة بالكناية فلا يرد أنه لم يقصد من الافراس والرواحل على مذهب المصنف على
تقدير كون الاستعارة تخييلية الاحقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطلت آلاته إنما
يلائم ذلك لو أراد بفراس الصبا ما يلزمه فتجعل الاستعارة الحقيقية قرينة للممكنة كما فى قوله تعالى
ينقضون عهد الله أو توهم له آلات كما هو مذهب السكاكى (قوله بأن قوله وأقصر باطله يدل على
الاعراض عن المعاودة) أى فإراد من قوله وعرى الخ بقرينة ما قبله والافال كلام فى استفادته
من قوله وعرى الخ وفى عبد الحكيم قوله وأعرض عن معاودته اذا القاصد للمعاودة لا يحمل الآلات
بالكلية اه أى والغرض اهمالها بالكلية كما يدل عليه قوله وأقصر باطله (قوله وههنا يندفع
بعض ما ذكره) فى الاطول أى لاجل ما ذكره لا يدفع قوله ولو سلم فلا دلالة الخ انما يدفعه قول
عبد الحكيم قوله فبطلت آلاته من بطل الاجير بطله بالفتح أى تعطل لا من بطل الشئ بطلاناً فلا
يرد أن التعريفة لا تدل على البطلان اه كما انه دفع الأول بما سبق عنه فتفطن (قوله ولو سلم فلا دلالة
الخ) أى لو سلم انه استعارة تحقيقية فلا نسلم ان المستعار له بطلانها بل اهمالها لانه لا دلالة على البطلان
(قوله التي يسير السائر اليها الخ) أى فى الغرض الذي يسير لاجله (قوله رحمه الله ووجه الشبه
الاشتغال الخ) ظاهر المتن ان وجهه قضاء الوطر واهمال الآلات وقد يظن أن وجهه هو ههنا ماع

والنبي راعى عن معاودته
فبطلت آلاته (الضمير
فى معاودته وآلاته لما كان
يرتكبه (فشبه) زهير فى
نفسه (الصبا بجهة من
جهات المسير كالخج
والتجارة قضى منها) أى من
تلك الجهة (الوطر فأهملت
آلاتها) ووجه الشبه
الاشتغال التام وركوب
المسالك الصعبة فيه

البين أن وجه الشبه في هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحصل أن يكون التشبيه على أن وجه الشبه في الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مركبا أيضا من فوائد هذا التمثيل اه (قوله غير مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشتغل المسالك الصعبة الخ (قوله التي بها قوام جهة المسير والسفر) أي قوام المسير إلى الجهة فان قلت كثيرا ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى قلت الكلام في المسير المعتد به ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار رجل زاده ومائه ولو مع غيره أو الكلام باعتبار الغالب بمعنى أنه في الغالب لا يتأتى قطعها الا بماد كره اه سم (قوله والفتوة) قوة اتباع الهوى (قوله كذا في الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة الا كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا أن يقال انه ثبت رواية عن مصنفه أنه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء مولاي ان وافيت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذاك بمنكر

غير مبال بمهلكة ولا محترز
عن معركة وهذا التشبيه
المضمر في النفس استعارة
بالكناية (فأثبت له) أي
للصبا بعض ما يخص تلك
الجهة أعني (الافراس
والرواحل) التي بها قوام
جهة المسير والسفر فثبتت
الافراس والرواحل
استعارة تخيلية (فالصبا)
على هذا التقدير (من
الصوبة بمعنى الميل الى
الجهل والفتوة) يقال صبا
يصبو صبوة وصبوا أي
مال الى الجهل والفتوة
كذا في الصحاح

ما ذكره الشارح وانما عدل الشارح عن كل من ظاهره وما يظن لان كلامهم لا يناسبه قوله فثبت له الافراس الخ وانما يناسبه أن يقال فثبت له تعرية الافراس الخ مع أن الظاهر ان التعرية ترشح وان القرينة اثبات ما قاله المصنف لا اثبات تلك التعرية حتى يقدر في المتن مضاف وأيضا ليس مراد زهير أنه ترك ذلك واهمل الآلات لانه قضى منه الوطر بل لانه صحا قلبه واقصر باطله فلا دخل لقضاء الوطر في وجه الشبه ولا هو جزء منه نعم قد يقال ان منه اهمال الآلات في الانتهاء مع ما ذكره الشارح في الابتداء لان الكل مراد زهير وقد يقال بل هو وحده مراد من التشبيه ولذا اقتصر المصنف عليه وانما ذكر قضاء الوطر نوطئة اليه علة له زائدة عليه وانما عدل الشارح عن هذين لما أن الظاهر ان اسناد التعرية ترشح لا تخييل وأن التخييل اثبات الافراس والرواحل ولا رمز فيه الى اهمال الآلات وأنه هو وجه الشبه أو انه جزء منه فهو مراد زهير من اسناد التعرية الذي هو ترشح للمكنية أو للتخييلية وليس مراد اله من المكنية وأنه وجه شبه أو جزء منه فيها فثبت له الشارح قاله معاوية (قوله ومن البين الخ) ضم في الاطول الى وجه الشبه الذي ذكره الشارح اهمال الآلات كما يعلم بالوقوف عليه وقد علم من كلام معاوية وجه عدول الشارح عن ذلك (قوله في استعارة هذا الكتاب) أي في شأن طلب اعارة المخاطب له هذا الكتاب المسمى بالصحاح (قوله رجه الله فالصبا على هذا من الصوبة) أي الصبا في البيت اسم من الصوبة وهو بكسر الصاد مع القصر وبفتحه مع المدوعلى كل فهو مأخوذ من الصوبة مصدر صبا يصبو صبوة وصبوا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة وقوله لا من الصبا بالفتح مع المدو انما كان الصبا على هذا المعنى مأخوذا من الصوبة لا من الصبا لان المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لا تشبيه حال الصبا بالمقصد ولا حاجة الى تأويل الميل بما مال اليه على ما قيل لان المقصد الاصلى للشبان قضاء الشهوة التي تدعو النفس اليها وما مال اليه مقصود بالتبع اه عبد الحكيم يتصرف في معنى ان المراد بالجهل والفتوة هو قضاء تلك الشهوة وقضاؤها مقصد أصلى وكذا الميل اليها لانه الركون اليها والركون الى المقصد مقصد بخلاف حال الصبي وهو اللعب مع الصبيان فانه ليس مقصد للشبان فلا يناسب ان يراد حتى يشبه بالمقصد وكذا ما مال اليه لأجل الشهوة من نحو الجمال والزينة والبهاء انما يقصد بالتبع فلا حاجة الى التأويل ومنه

البحر أنت وهل يلام في سعي * للبحر كي يلقي صحاح الجوهر

اه فزى (قوله لامن الصباء بالفتح) أى مع المذ (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه ولا ضنة معه في إرادته كلامه محتملا لطرق متعددة يسلك المخاطب أية شاء بل إرادته كذلك مما يزيد في قدره ويدل على طول باعه ويزيد في نشاط المخاطب حيث نزل ذلك المتكلم منزلة نفسه في معرفة طرق البيان والتنبيه للمقصود بوجوه بمجرد إشارة البنان اه أطول (قوله دواعي النفوس الخ) ووجه الشبه بين الدواعي الخ وبين الأفراس والرواحل كون كل له دخل في تحصيل ما لا يخلو الإنسان عن المشقة في تحصيله (قوله أو الأسباب الخ) قال في الأطول ولا يذهب عليك أنه لا بأس بأن يراد بالأفراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل التردد فكأنه قصد بكلمة أو منع الخلو اه (قوله تتأخذ) أى تجتمع وتتفق اه سم (قوله وعنقوان الشباب) أى أوله اه سم (قوله والمنال) أى ما يطلب وينال اه سم (قوله تحقيقية) أى فلا يكون في الكلام مكنية حينئذ عند المصنف وأما كونها تحقيقية فلا ينافي وجود المكنية عند السلف اه ع ق (قوله والكلام عليها) أى وفي الكلام عليها (قوله أى غير العقلية) أى وليس المراد باللغوية ما قابل

يفهم أن وجه الشبه كون كل منهما مقصدا مع الاشتغال الخ ما قاله الشارح وهو أحسن وأكمل من مجرد ما قاله الشارح لا يقال مقتضى سياق المتن سابقا أن الصبا هو الجهل والغنى لا الميل إلى الجهل فلا بد للتوفيق من التأويل بالجهل الممال إليه لا نأقول مراده بالجهل والغنى سابقا الميل إلى قضاء الشهوة وبالجهل هنا قضاؤها (قوله رحمه الله أو أن الصبا) فيه إشارة إلى أنه يجوز على هذا الوجه أن يكون الصبا من الصبا بتقدير المضاف كافي المفتاح كما أنه يجوز كونه من الصبوة اه عبد الحكيم قال معاوية والمضاف المقدر هو نهاية فانه يناسبه تشبيهه بالمقصود لانه مقصود بخلاف نفس الصبا كما مر والاولى كونه بمعنى نهايته لا بتقدير المضاف فافهم اه وفيه انه على الاحتمالين الأخيرين لا تشبيه في الصبا بتدبر (قوله رحمه الله وعنقوان الشباب) إشارة إلى أن المراد بالصبا حينئذ نهايته وهو ابتداء الشباب فانه أول أو أن اتباع الغنى (قوله أى ما يطلب وينال) عبارة عبد الحكيم قوله والمنال من النيل بمعنى الاصابة أى محل نيل الشهوات (قوله وأما كونها تحقيقية فلا ينافي وجود المكنية عند السلف) فيه نظر فان المكنية والتخييلية متلازمان عند السلف والمصنف فلا تحقيقية مع المكنية وانما ذلك عند صاحب الكشف كما هو مشهور اه قاله بعض المشايخ الآن يقال مراده بالسلف بعضهم وهو صاحب الكشف بناء على أنه منهم والحاصل أن المذاهب فيها أربعة الاول مذهب السلف وهو أن جميع أفراد قرينة المكنية مستعملة في حقيقةها والتجوز انما هو في الاثبات المسمى استعارة تخيلية فهم متلازمان الثاني مذهب السكاكي وهو أن قرينة المكنية تارة تكون تخيلية أى مستعارة لا مرهوى كاظفار المنية وتارة تكون تحقيقية أى مستعارة لا مرهوى كالبلي ماءك وتارة حقيقة كأن ثبت الربيع فلا تلازم بين التخييلية والمكنية بل يوجد كل منهما بدون الآخر الثالث مذهب صاحب الكشف وهو ان تارة تكون تحقيقية وتارة تخيلية أى مجازا في الاثبات الرابع مذهب السمرقندي وهو مثله انما الفرق بينهما ان مدار الانقسام عند صاحب الكشف على الشيوع وعدمه وعند السمرقندي على الامكان

لامن الصباء بالفتح يقال صبي صباء مثل سمع سماعا أى لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أى زهيرا (أراد) بالأفراس والرواحل (دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو) أراد بها (الأسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغنى إلى أو أن الصبا) وعنقوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان (فتكون الاستعارة) أى استعارة الأفراس والرواحل (تحقيقية) لتحقيق معناها عقلا إذا أريد بها الدواعي وحسا إذا أريد بها أسباب اتباع الغنى من المال والمنال مثل المصنف بثلاثة أمثلة الاول ما تكون التخييلية اثبات ما به كمال المشبه والثاني ما يكون اثبات ما به قوام المشبه به والثالث ما يحتمل التخييلية والتحقيقية * فصل في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية * وقعت في المفتاح مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها (عرف السكاكي الحقيقة اللغوية) أى غير العقلية بالكافة المستعملة فيها وضعت له من غير

تأويل في الوضع واحترز بالقيد الأخير (٢٦٨) وهو قوله من غير تأويل في الوضع (عن الاستعارة على أصح

القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز عقلي واللفظ مستعمل في معناه اللغوي فلا يصح الاحتراز عنها (فانها) أي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراد قسمين متعارفا وغير متعارف (وعرف) السكاكي (المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه في اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس

وعليه وعلى هذين المذهبين يلزم من وجود التخيلية وجود المكنية وقد توجد المكنية بدونها قاله بعض الافاضل (قوله رحمه الله واحترز بالقيد الأخير عن الاستعارة) لم يقل وعن المجاز المرسل مع أنه خارج بقوله من غير تأويل في الوضع كالاتعارة لان وضعه تأويلي لتوقفه على العلاقة والقرينة وان لم يكن فيه ادعاء الادخال كافي الاستعارة إذا التحققي هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اقتصارا على محل الخلاف وهذا تعلم ان تفسير الشارح التأويلي بما ذكره منظور فيه لخصوص الاستعارة التي كلامه فيها إذا التأويلي له معنيان معنى يخص الاستعارة وهو ما ذكره الشارح ومعنى يم المجاز وهو ما توقف على العلاقة والقرينة اه شيخنا (قوله أراد بنوع حقيقة الكلمة الخ) وقال معاوية قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها أي نوع معناها الحقيقي أو نوع معنى لفظها الذي هو حقيقة أو وضع حقيقتها أو استعمالها وعلى الاولين في اسم الإشارة بعده شبه استخدام حيث أشير به الى النوع بمعنى أحد الأخيرين بعدما أريد به أحد الاولين وعلى كل منهن فالمراد بالنوع النوع بحسب اصطلاح التخاطب لغويا أو شرعيا أو عرفيا فلذا يقول الشارح انه بمنزلة الخ كلامه فافهم اه وعلى كل فالمعنى استعمالا في المغاير للمعنى الذي هي موضوعه باعتبار نوع حقيقتها في اصطلاح التخاطب وملاحظته أي ان المغايرة للمعنى المذكور ليست باعتبار جنس حقيقتها فليس نوع حقيقتها هو المغاير ولما كان اعتبار النوع لا يظهر له معنى لو أريد به أي نوع كان دليلا على أن المراد النوع في اصطلاح التخاطب فقوله بالنسبة الى نوع حقيقتها مؤدو قوله في اصطلاح التخاطب لكن بهذه القرينة فافهم (قوله الذي هو الحقيقة الخ) صفة لنوع تلك الحقيقة (قوله ومضمون قولنا في اصطلاح به التخاطب الخ) هذا بناء على تعلقه بوضعت

ولما كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود

أقامه المصنف مقامه آخذاً بالحاصل من كلام السكاكي فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخطيب مع قرينة مانعة عن ارادته) أي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح (٢٦٩) (وأنى) السكاكي (بقيد التحقيق) حيث قال موضوعه

بالتحقيق (ليدخل) في تعريف المجاز (الاستعارة) التي هي مجاز لغوي (على مامر) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح هنا غايد لأنه قال وقولي بالتحقيق احترازاً عن أن لا يخرج الاستعارة وظاهر أن الاحتراز إنما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لازمة أو يكون المعنى احترازاً لئلا يخرج الاستعارة (ورد) ما ذكره السكاكي (بأن الوضع) وما يشق منه كالموضوع مثلاً (اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لأن السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احترازاً عن المجاز المعين بأزاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة فحينئذ

(قوله في غير ما) أي معنى (قوله في اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضعت اه سم (قوله لم تدخل هي) أي الاستعارة (قوله لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل) بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة فجرد قولنا في غير ما وضعت له لا يخرجها اه سم (قوله احترازاً عن أن لا يخرج الاستعارة) كذا في بعض النسخ بآثبات عن وفي بعضها باسقاطها (قوله أو يكون المعنى احترازاً لئلا يخرج الاستعارة) فيكون الحرف في المقدر اللام لا عن هذا على نسخة اسقاط الحرف أما على نسخة آثبات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ إشارة إلى جعل عن بمعنى اللام التعليلية (قوله لأن السكاكي الخ) علل في الاطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش في تعليل الشارح المذكور التابع فيه للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكي تفسيراً لا يفيده ولا يلزم من تفسير أحد المعنيين في الآخر (قوله بنفسه) أي بنفس اللفظ أي لامع قرينته (قوله اللهم إلا أن يقصد زيادة الايضاح لاتقيم الحد) فسيقال اذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد الاخير احترازاً عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة في قوله ما وضعت له حتى يحتراز عنها زيادة القيد الاخير والجواب أن في ذكر الاحتراز تسامحاً والمراد ايضاح الاحتراز فليتأمل (قوله ويمكن الجواب بأن السكاكي الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار إليه بقوله اللهم الخ أن الملاحظ في هذا مطلق الوضع ودفع أن يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار إليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساوياً للوضع

وهو أحد احتمالين يأتيان عن سم (قوله فجرد قولنا في غير ما وضعت له لا يخرجها) الصواب اسقاط لا أو بديل يخرجها بيدخلها اه شيخنا ثم انه سيأتي في كلام الشارح ما يبطل كونه لا يدخلها وهو القيل الآتي في قوله وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر الخ ففرض ابن قاسم مجرد بيان المراد فافهم (قوله رحمه الله فيجب أن تكون لازمة الخ) لا يخفى ما في التوجيهين من التكلف لأن لازمة تكون للتأكيدهما نحن فيه ليس محله واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن المفعولة أو المقدره خلاف الظاهر والمتبادر (قوله ان الملاحظ في هذا) أي الجواب الثاني وقوله مطلق الوضع أي بلا تخصيص ببعض أفرادها لكن باعتبار أحد المعنيين له وهو المعنى الأصلي لا العارض الذي وجب له الاشتراك وقوله ودفع أن يحمل مطلق الخ أي دفع ذلك بالقرينة وتلك القرينة هي القيد الذي زاده في كل من التعريفين ومحصل هذا الجواب منع أن الوضع لا يطلق الاعلى الوضع الحقيقي بأنه عرض له الاشتراك اللفظي بالتأويل وقوله الوضع بالتحقيق أي مطلق الوضع بالتحقيق من غير دعوى الاشتراك اللفظي وملاحظته والقيد لتعيين المراد الذي هو أحد معنيي المشترك وقوله ودفع أن يجعل ذلك مساوياً الخ عبارة الحفيد ودفع أن يجعل ذلك متناولاً فيحصل الجواب المشار إليه بقوله اللهم الخ تسليم أن الوضع ليس بالتحقيق لكن القيد ليس لأجل إخراج ما تناوله الوضع بل لزيادة الايضاح ودفع توهم تناوله ما ليس منه أصلاً وبهذا تعلم أن الاولى تقديم الجواب الثاني على الاول لأن الجواب بالمنع مقدم على الجواب بالتسليم لأن يقال انه

لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم إلا أن يقصد زيادة الايضاح لاتقيم الحد ويمكن الجواب بأن السكاكي لم يقصد أن مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل

بالتأويل أيضا اه حفيد (قوله بل مراده أنه قد عرض الخ) ناقش فيه في الاطول بأن انصرافه عند الاطلاق الى ما ليس بتأويل ينفي عروض الاشتراك (قوله لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانا) أى بطريق عروض الاشتراك اللفظي (قوله وهذا) أى وهذا الجواب (قوله بخروج) أى يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال في جواب ذلك لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ماذا كره بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على المراد به اه سم (قوله فلانخرج الاستعارة) أى عن تعريف المجاز أى على تقدير عدم زيادة القيد الأخير (قوله أيضا) أى كما لا تخرج عند زيادة القيد الأخير (قوله لكن لاجهة) أى لوجه لتخصيصه أى في قولنا غير ما وضعت له (قوله ماذا كره) أى السكاكى في تعريف المجاز (قوله وبأن) عطف على قوله بأن في قوله ورد بأن واعادة الجار تدل على ان كلاما من المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة فرد ماذا كره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار اه أطول وقد يقال استقلال كل من المتعاطفين في الرد على تعريف الحقيقة يكفي نكته لاعادة الجار تأمل (قوله أو ما يؤدى

بل مراده أنه قد عرض
لفظ الوضع اشتراك وبين
المعنى المذكور وبين الوضع
بالتأويل كافي الاستعارة
فقيده بالتحقيق ليكون
قرينة على أن المراد بالوضع
معناه المذكور لا المعنى
الذي يستعمل فيه أحيانا
وهو الوضع بالتأويل وهذا
يخرج الجواب عن سؤال
آخر وهو أن يقال لو سلمنا
تناول الوضع للوضع
بالتأويل فلا تخرج
الاستعارة أيضا لانه يصدق
عليها أنها مستعملة في غير
ما وضعت له في الجملة أعنى
الوضع بالتحقيق اذ غايته
ما في الباب أن الوضع
يتناول الوضع بالتحقيق
والتأويل لكن لاجهة
لتخصيصه بالوضع بالتأويل
فقط حتى تخرج الاستعارة
ألتي (و) رد أيضا
ماذا كره (بأن التقييد
باصطلاح به التضابط)
أو ما يؤدى

أخر الجواب بالمنع لضعفه وقد أشار الى ضعفه عبد الحكيم حيث قال وفيه بحث اما أولا فلانا لان سلم عروض الاشتراك فان المتبادر من الوضع هو التحقيق وانما أطلق على الوضع التأويل تجوزا وأمانا لانيافلانه فرع تعريف الحقيقة بما ذكر على تعريف الوضع بتعيين الكلمة بازاء معنى بنفسها ثم قال وانما ذكر هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة الخ فهذا صريح في أن الوضع في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور وان قوله من غير تأويل في الوضع للاحتراز لا لتعيين المراد اه قال معاوية والجواب عن الاول أن عبارة الشارح في بعض النسخ قد يعرض بالمضارع لا بالماضي كما في نسخة عبد الحكيم حتى يرد منعه والمراد بالمضارع انه لاستعماله في التأويل أحيانا قد يعرض اما في الوهم اشتراك كائن أو في الواقع اشتراك يكون وعن الثاني ان قوله ليحترز اما تسامح بمعنى ليمتضح الاحتراز بمنزلة ايضاح ما به الاحتراز وهو المراد بقوله اللهم الخ أو حقيقة لكنه احتراز بتعيين المراد بقطع النظر عن ذلك التفريع وباعتبار احتمال ذلك العروض وذلك الاستعمال وهو المراد بقوله ويمكن الجواب الخ فهما جوابان لا اشكال عليهما بل غايته أن مراد السكاكى خلاف ظاهر كلامه من أنه للاحتراز بتقييد المعنى المذكور بأحد نوعيه لا بتعيين المراد باللفظ من معنييه بالقطع والاعتبار المذكورين (قوله بأن انصرافه عند الاطلاق الخ) أى ان انصرافه عند الاطلاق الى ما ليس بتأويل يقتضى أنه ليس موضوعا للتحقيق وان اطلاقه على التأويل مجاز (قوله رحمه الله) وهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر الخ) أى فيقال في الجواب عنه ان القيد لتعيين المراد والتنصيص عليه لا لاصل الادخال لوجوده بدونه وهذا يتضح ما في المحشى تبعا لسم (قوله في تعريف المجاز) أى انه رد ماذا كره السكاكى في تعريف المجاز من تخصيص قيد في اصطلاح التخاطب به اذ لا بد منه في تعريف الحقيقة أيضا قال شيخنا والظاهر أن يقول بدل قوله في تعريف المجاز من تعريف الحقيقة (قوله مستقل في الرد عليه) أى في الرد على السكاكى تعريف الحقيقة والمجاز وقوله فرد ماذا كره أى من تعريف الحقيقة والمجاز وقوله بمجموع الامرين أى المعطوف والمعطوف عليه أى لا بكل من الامرين كما يقتضيه اعادة الجار فان

معناه) كالذي عبر به السكاكي (قوله ويمكن الجواب الخ) فان قلت هـ لا كتنفي بقية
الحيثية بالنسبة للمجاز أيضا قلت الاصل ذكر القيد وأيضاً اذا اعتبرت الحيثية في تعريفه يصير
المعنى أن المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال المجاز
في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع

المعطوف انما رد تعريف الحقيقة فقط والحاصل ان اعادة حرف الجر في المعطوف تقتضي أن هذا
المعطوف مستقل أيضا في رد تعريف الحقيقة والمجاز مع أنه انما رد تعريف الحقيقة فقط بخلاف
المعطوف عليه فانه رد هـ ما عا فـ كان الأولى ترك الجار المقضى لرد هـ ما عا ولا يخفى ما فيه (قوله
وأيضاً اذا اعتبرت الحيثية الخ) وجواب الحفيد عن ذلك بأن الحيثية للتقييد لا للتعليل أي ان
ملاحظة المغايرة قيد في الاستعمال لاعلة فيه يرد عليه ان الظاهر انها للتعليل بقريضة انها في تعريف
الحقيقة كذلك وأيضا يمنع كونها للتقييد أن ملاحظة المغايرة غير شرط في استعمال المجاز انما
الشرط ملاحظة كون الغير مشابها أو مسببا هـ لا وان كانت المغايرة حاصلة اذ فرق بين حصول
الشيء ملحوظا وحصوله غير ملحوظ وسيأتي عن عبد الحكيم ان الحيثية للاطلاق وهي لا تنافي
في تعريف المجاز ومما يوجه به أيضا عدم اعتبار الحيثية في تعريف المجاز أنها لا تغني عن قيد في
اصطلاح الخطاب في تعريف المجاز اما على اعتبار العموم في ما فلان فائدة قيد في اصطلاح
الخطاب ادخال المجاز الذي له معنى آخر في اصطلاح آخر وقيد الحيثية لا يفيد ذلك وأما على عدم
اعتبار العموم فلان فائدة قيد في اصطلاح الخطاب التنصيص على الادخال وعلى الاخراج أيضا
لانه لم يذكر قوله على وجه يصح الذي هو في قوة الملاحظة علاقة وقيد الحيثية ليس فيه تنصيص
الاعلى الاخراج وقد تقدم ما يتعلق بذلك فراجع (قوله رحمه الله فالمراد ان الحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيها هي موضوعه له من حيث انها موضوعه له) أي مع قطع النظر عن أمر آخر اه
مطول قال عبد الحكيم أشار بقوله أي مع قطع النظر الخ الى ان قيد الحيثية للاطلاق فان
الحيثية اذا كانت عين المحيث كانت للاطلاق بمعنى انه لا يعتبر معه شيء آخر حتى الاطلاق أيضا
فيكون الكلمة المستعملة فيها هي موضوعه له باعتبار كونها موضوعه له من غير اعتبار معنى
آخر وبهذا يتضح أنه لا يمكن اعتبار الحيثية في تعريف المجاز لان استعماله في غير الموضوع
له ليس مبنيا على كونه غير الموضوع له من غير اعتبار أمر آخر فاندفع ما توهم من أن الحيثية
ليست علة مستقلة للاستعمال فيها والمداخلية متحققة فيهما فصحة التقييد بها في الحقيقة دون المجاز
محتمل بحث لان ذلك مبنى على توهم كون الحيثية للتعليل اه قال معاوية والحق أنها ليست عين
المحيث هنا لانها حيثية وضعه أي كونه كذا لاذاته أي كونه هو هو والعين هي الثانية الأولى كما
هنا فهي هنا للتقييد لا للاطلاق ولا ريب في صحة التقييد بها وانه مستعمل في الغير من جهة انه
غير لا من جهة انه عين وهو ظاهر ولا مطلقا اذ لا بد من اعتبار العلاقة في ضمنه اعتبار الغيرية
حاصل ولو مذهب لا عنه ونفس حصوله هو معنى هذه الحيثية وان أوهمت أنه مشعور به لانه هول
عنه ثم الظاهر أنها هنا للتعليل أيضا لانه مفاد تعليق الحكم بالوصف كما أشار اليه الشارح لكنه
بشرط صلاحية للعلة وهو متوفر في الحقيقة فانه فيها علة مستقلة في صحة استعمالها وجزء علة في
وقوعه اذ علمته ارادة المعنى مع الوضع له لا الثاني وحده دون المجاز فانه فيه ليس علة ولا جزء لها

معناه كما لا بد منه في
تعريف المجاز ليدخل
فيه نحو لفظ الصلاة اذا
استعمله الشارع في
الدعاء مجازا كذلك (لا بد
منه في تعريف الحقيقة)
أيضا ليخرج عنه نحو هذا
اللفظ لانه مستعمل فيها
وضع له في الجملة وان لم يكن
ما وضع له في هذا الاصطلاح
ويمكن الجواب بأن قيد
الحيثية مراد في تعريف
الامور التي تختلف
باختلاف الاعتبارات
والاضافات ولا يخفى أن
الحقيقة والمجاز كذلك
لان الكلمة الواحدة
بالنسبة الى المعنى الواحد
قد تكون حقيقة وقد
تكون مجازا بحسب

أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيها هي موضوع له من حيث أنها موضوع له لا سيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يخيب سائله أى من حيث أنه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء لأن استعماله في الدعاء ليس من حيث أنه موضوع للدعاء بل من حيث أن الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن فيد إصلاح الخطاب مراد في تعريف الحقيقة لكنه كفى بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن وبأن اللام في الوضع للعهد أى الوضع الذى وقع به الخطاب فلا حاجة إلى هذا القيد وفى كلامنا نظر واعتراض أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط لأن الفرس في خذ هذا الفرس مشيرا إلى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والاشارة إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي (وقسم السكاكى (المجاز) اللغوى

علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيها وضعت له من حيث أنه ما وضعت له أن كونه موضوعا له مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لأن استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لاجل أنه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وإن اكتفى في الحقيقة التعليمية بمجرد أن لهامد خلافا لخفاء في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز لأنه لا يكفي بل لابد من ضمنية التعلق مع كونه غيرا أه أطول (قوله أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع أه سم (قوله مفيد لهذا المعنى) لأنه يشعر بالحقيقة وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أى أن الحقيقة هي الكلمة الخ (قوله وفى كلامنا نظر) أما فى الاول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهاله وذلك لا يجوز فى التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فى هذا الفن لا يوجب جواز ذلك فى تعريفها وأما فى الثانى فقال فى المطول لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيها هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه الخطاب إذ دلالة عليه أه وقوله هو الوضع الذى الخ أى الوضع اللغوى الذى هو عبارة عن تعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه وقوله إذ دلالة عليه أى إذ دلالة للوضع المدلول عليه بوضعت عليه لأنه عام والعام لا يدل على الخاص أه سم (قوله واعترض) أى المصنف فى الايضاح أه سم (قوله بأنه يتناول الغلط) أى الخطأ اللسانى وكتب أيضا قوله بأنه يتناول الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح أه مطول (قوله والاشارة الخ) رد بذلك ما أجيب به من خروج الغلط

أصلا فصح التقييد بها فيه دونه فاندفعت الاوهام كلها فقله نظر الشارح أه ويرد على كل منهما ما علم المخاطب بالوضع فيما أريد به الخطاب (قوله فيه بحث الخ) قد علمت ما فيه على ما سبق (قوله والمخاطب الخ) أى ولأجل أن المخاطب الخ (قوله فلا خفاء فى مدخلية الخ) فيه نظر إذ لا مدخلية للغيرية فى الاستعمال ولا تطعمه إذا الغيرية منافرة للاستعمال فكيف تصححه بل الذى له دخل وتصحح العلاقة بخلاف كونه موضوعا له فى استعمال الحقيقة فإن له دخلا كما هو ظاهر أه شيخنا (قوله لا يدل على الخاص) هو الوضع فى اصطلاح الخطاب (قوله رحمه الله واعترض أيضا الخ) عبارته فى المطول واعترض أيضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح وأجيب بأنه يخرج بقولنا مع قرينة مانعة عن ارادة معناها إذ لا ينصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لأن اشارته إلى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا إلى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على أنه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا إذا قال اكتب هذا الفرس أه وقوله وهذا غلط الخ لأن استعماله خطأ فى اللغة انما يصح لم بسبب قرينة حالية أو مقالية غير الاشارة التى انما تدل على أنه لم يرد المعنى الحقيقي كانت مع ذلك اللفظ فلا إشارة ليست دالة على الخطأ أى ومراد المعتراض الخطأ المعلوم كونه خطأ وما قيل ان حاصل كلام المجيب ان المراد بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها أن ينصب تلك القرينة والغالط لكون كلامه صادرا عن غير قصد لا ينصب القرينة فندفع لما عرفت ان المراد بالغلط الخطأ فى اللغة قصد اوانه لا بد فى علم كونه غلطاً من أن يكون معه قرينة والامافهم كونه غلطاً وقد مر أن النصب أمر خفى فادى بالحكم على وجود القرينة (قوله أى الخطأ اللسانى) فيه أن هذا خارج بالمستعملة بل المراد الغلط الجنائى عن قصد كما سبق ولذلك قال عبد الحكيم ليس المراد بالغلط ما يكون سهواً سبق للسان بل ما يكون

بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له اه سم
وقال في الاطول وفيه أى في رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له لم يعد له المخاطب ساهيا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادته التلغظ به و الفرق بين
المانعة عن ارادة التلغظ والمانعة عن ارادة المعنى بان المانعة عن ارادة المعنى أن ينتقل الذهن منها الى
عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلغظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت الذهن اليه اه
(قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة) القيد الاول أعنى الراجع الى معنى الكلمة احتراز
عن الراجع الى حكم الكلمة كقوله تعالى وجاء ربك والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصل الى
لقوله ربك هو الجرح وأما الرفع فجاز ومداحه أن يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من
معناها أو لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء
والقيد الثانى أعنى المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق كالمرس في أنف الانسان
اه فترى (قوله وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه) لاختفاء في أن أحد الطرفين
بالحقيقة هو المعنى وفي أن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذكر هنا فيجب أن يراد
بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه ولا يجوز أن يراد بأن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه
يقتضى أنه أريد به معناه وليس كذلك وانما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال في قوله الآتى عن
السكاكى وعنى بالمرح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أى اسم الطرف المذكور
هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وتر بدبه الآخر أى نفس الآخر وهو المعنى سواء كان هو
الآخر حقيقة كالرجل الشجاع في المثال الاول أو ادعاء كالنية في الثانى فانه ادعى السبعية لها اه
(قوله بأن تذكر الخ) مقتضاه أن يسمى الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وان وافق قولهم
السابق وكثيرا ما نطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه لكنه غير مناسب لكون
الاستعارة قسما من المجاز الذى هو لفظ كذا فى سم (قوله أحد طرفي التشبيه) هو المشبه به في
المصرحة والمشبه في المكنية (قوله كما تقول في الحمام أسد) أى في المصرحة وقوله وكما تقول أنثبت
الخ أى في المكنية (قوله وأنت تريد بالنية السبع بادعاء السبعية لها) فثبت لها
السبعية لها فثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو الاظفار ويسمى
المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك

خطأ في اللغة صادرا عن قصد فلا يردان قيد المستعملة يخرج الغلط (قوله وقال في الاطول الخ)
فيه ما علم مما سبق (قوله مانعة عن ارادته التلغظ به) أى مانعة من كون المتكلم قصدا لتلغظ باللفظ
الذى وقع غلطاً فانه لم يقصده وانما قصد أن يتلفظ بالكتاب فتلفظ بالفرس غلطا فلا قصد عنده
للتلفظ بالفرس (قوله من غير أن يلتفت الذهن اليه) أى الى عدم ارادة المعنى الحقيقي (قوله
صرح في ان المستعار في الاستعارة بالكنية عند السكاكى) أى لان قوله ويسمى الخ من تفة
كلام السكاكى ولذلك قال في المطول عقبه هذا كلامه (قوله وهو ما يدل عليه بعض عبارات
السكاكى) وهذا البعض هو ما نقله عنه الشارح بقوله ويسمى اسم المشبه به الخ (قوله
وبعض عباراته يشعر بان المستعار هو الاظفار) أى كقوله فثبت لها ما يخص السبع المشبه به وهو

الراجع الى معنى الكلمة
المتضمن للفائدة (الى
الاستعارة وغيرها) بانه
ان تضمن المبالغة في
التشبيه فاستعارة والا فغير
استعارة (وعرف الاستعارة
بأن تذكر أحد طرفي
التشبيه وتريد به) أى
بالطرفي المذكور (الآخر)
أى الطرف المتروك
(مدعى دخول المشبه
في جنس المشبه به) كما
تقول في الحمام أسد وأنت
تريد الرجل الشجاع مدعى
أنه من جنس الاسد فثبت
له ما يخص المشبه به وهو
اسم جنس وكما تقول أنثبت
المنية أظفارها وأنت
تريد بالنية السبع بادعاء
السبعية لها فثبت لها
ما يخص السبع المشبه به
وهو الاظفار ويسمى
المشبه به سواء كان هو
المذكور أو المتروك
مستعاراً منه ويسمى
اسم المشبه به مستعاراً
ويسمى المشبه مستعاراً له
(وقسمها) أى الاستعارة
(الى المصرح بها والمكنى
عنها وعنى بالمرح بها

وبعضها يدل على أنه لفظ المنية قال الفري وسبجى ، توفيق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذكور) أى المذكور اسمه (قوله وجعل منها أى من الاستعارة المصرح بها) لم يقسم الممكنى عنها الى تحقيقية وهى ما كان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه محققا حسا أو عقلا وتخييلية وهى ما لم يكن ذلك فيها محققا لاحسا ولا عقلا لان الممكنية على مذهبه أعنى السكاكى لا تكون الانحيلية لان المشبه به فيها الذى استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعائى كالسبع الادعائى أعنى الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الا وهما اه مخلصان يس (قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ) اشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها بناء على غير المتبادر لصدقهما بالقسم الآخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانما لم يقل قسمها اليهما الخ عبارة الاطول وجعل منها تحقيقية سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال وتخييلية كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع أنه قال والمصرح بهاتنقسم الى تحقيقية وتخييلية تفننا وما قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه أراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسمها اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله وفسر التحقيقية بما مر أى ما يكون المشبه محققا حسا أو عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر ، مطلق التحقيقية لا التحقيقية على القطع اه (قوله وعد التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية وقد عرفت أنها قد تسمى التمثيل مطلقا كما تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصد الشارح زيادة على سبيل الاستعارة الايضاح

الاطفار وقوله على ما نقله عنه في المطول والمنية قد برزت مع الاطفار الخ (قوله وبعضها يدل على انه لفظ المنية) أى كقوله وأنت تريد بالمنية السبع الخ وقوله بان تذكر الخ فانه يفهم منه انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به (قوله وسبجى ، توفيق الشارح بين أقواله) أى حيث قال في المطول قبيل قول المصنف واختار رد التبعية الخ والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به أرادها المعنى المصدري وحيث جعلها من أقسام المجاز اللغوى أرادها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا أنه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلى بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى فجاء الاشكال والوجه أن يحمل مثل هذا على حذف المضاف أى ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على أن المراد بالاستعارة معناها المصدري أعنى استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وحينئذ يندفع الاشكال بخلافه اه ولا يخفى عليك انه لم يتبين من ذلك التوفيق بين الاقوال الثلاثة بل بين اثنين منها وقال معاوية يجب تأويل قوله فتثبت لها ما يخص الخ وقوله والمنية قد برزت مع الاطفار الخ بمعنى انك تثبت لها الاطفار قرينة على ادعاء السبعية لها وانها برزت مع الاطفار بروزا هو قرينة على ذلك الادعاء لكن ناقش السيد قدس سره في التوفيق المذكور بأن كون ذكر المنية استعارة بالكناية بالمعنى المصدري يدل على كون لفظ المنية مستعارا بالمعنى الآخر للاستعارة فكيف التوفيق المذكور اه وقوله يدل الخ أى كما أن تفسير الاستعارة المصرحة بالمعنى

أن يكون (الطرف المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أى من الاستعارة المصرح بها (تحقيقية وتخييلية) وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسم آخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير (وفسر التحقيقية بما مر) أى بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا أو عقلا (وعد التمثيل) على سبيل الاستعارة كما في قولك انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى (منها) أى من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة

بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف احدى صورتين) أراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبهة بها وانما عبر عنها به لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثانى معنى البيان فكأنه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى اه حفيد (قوله ورد ذلك) أى العمد (قوله فلا يصح عده من الاستعارة الخ) والالزم كون مابين الشئ مندرجا تحته اه أطول (قوله للوازم) كالأفراد والتركيب (قوله للزومات) كالاستعارة والتمثيل هنا (قوله المتنافيين) الافراد والتركيب (قوله كقولنا الابيض اما حيوان أو غيره الخ) لا يقال هذا بدل على أن محصل الجواب أن قسم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما فى هذا المثال فيكون الجواب ظاهريا لا تحقيقيا لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم الى الابيض وغيره ليس قسم الابيض فى المثال

وصف احدى صورتين
منزعتين من أمور
لوصف صورة أخرى
(ورد) ذلك (بأنه) أى
التمثيل (مستلزم للتركيب
المنافى للأفراد) فلا يصح
عده من الاستعارة التى
هى من أقسام المجاز
المفرد لان تنافى اللوازم
يدل على تنافى اللزومات
والالزم اجتماع المتنافيين
ضرورة وجود اللزوم
عند وجود اللزوم
والجواب أنه عد التمثيل
قسما من مطلق الاستعارة
التصريحية الحقيقية لا
من الاستعارة التى هى
مجاز مفرد وقسمة المجاز
المفرد الى الاستعارة
وغيرها لا توجب كون
كل استعارة مجازا مفردا
كقولنا الابيض اما حيوان
أو غيره والحيوان قد يكون
ابيض وقد لا يكون

المصدرى بذكر المشبهة واردة المشبهة بدل على أن الاستعارة بالمعنى الاسمى هو لفظ المشبهة ونازع عبد الحكيم فى الدلالة المذكورة فقال هذا مسلم اذ لم توجد قرينة صارفة عما ذكر لكن قوله فى تعريف مطلق الاستعارة وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها قرينة على ان المراد منه المشبهة بالادعاءى ولا شك أن المشبهة بالادعاءى هو الموت فلا يكون المنية مستعارا اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لمعناه فيكون المستعار لفظ السبع المتروك بناء على تصريحه به اه لكن الظاهر أن يقال حينئذ ان المعنى المصدرى للاستعارة بالكناية هو استعمال اسم المشبهة بالمتروك فى المشبهة لان المعنى المصدرى هو الحدث الذى يتعلق بالمعنى الاسمى لاستعمال اسم المشبهة فى المشبهة كما لا يخفى هذا ويمكن أن مراد الشارح فى المطول بالنفسير الضبط والمعنى المصدرى الضابط المصدرى وحينئذ فيقال ان ضابط الاستعارة بالمعنى المصدرى هو ان تذكر المنية وتريد المشبهة الحقيقية ارادة تخيلية بخيلها ذكر الخاصة كالانظفار لأن المشبهة الحقيقية هو المراد بالحكم فى الواقع أو تريد المشبهة بالادعاءى ارادة حقيقية لا تخيلية لكن لا من حيث ان الدعوى معنية باللفظ بل من حيث انها ملحوظة منوبة أو ان تذكر المشبهة بدل ذكر المشبهة وتوقعه موقعه بادعاء الاتحاد والترادف فهذه أمور ثلاثة كل منها ضابط للاستعارة بالكناية بمعنى أن الاستعارة بالكناية لا تتحقق الا عند وجود هذا الضابط وهذا لا ينافى أن الاستعارة بالكناية حقيقة بالمعنى الاسمى هو لفظ المشبهة بالحدوف كما صرح به وبالمعنى المصدرى هو استعمال اسم المشبهة بالحدوف فى المشبهة وعلى هذا يكون السكاكى موافقا للسلف لا مخالفا والمخالفة لا تثبت الا بنص صريح اذا الموافقة هى الاصل فيحمل الكلام عليها متى أمكنت فتدبر وتقيم الكلام على ذلك يطلب من السيد وعبد الحكيم ومعاوية (قوله أراد بالوصف الاول اللفظ) الخ اطلاق الوصف بمعنى اللفظ واستعارة اللفظ لاجل البيان بعيد جدا فالحق أن المراد به الوصف العنوانى المعنوى فان مبنى كل استعارة هو استعارة المعنى بانبائه ادعاء للمعنى كادعاء الاسدية والسبعية للشجاع والمنية ثم ان أراد بقوله ومن الامثلة امثلة الاستعارة بالمعنى المصدرى فلا شك ان فى ارادة الوصف ولا فى تسمية مثل هذا الادعاء استعارة وان أراد امثلة اللفظ المستعار فلا بد من حذف مضاف أى من الامثلة صورة كذا ومحل كذا اه معاوية (قوله وانما عبر عنها به) أى وانما عبر عن اللفظ الدال على الصورة بالوصف فظهر عنها راجع للصورة لكن على حذف مضاف ولو قال عنه به لكان أوضح

بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم في كل قسم لانا نقول ليس غرضه الاستدلال بأن قسم الشيء قد يكون أعم ولا في كلامه ما يقتضي ذلك بل غرضه أن تقسيم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يقتضي حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما أن تقسيم الابيض الى الحيوان وغيره لا يقتضي انحصار الحيوان في الابيض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهري لا لتحقيقي اه
ما خصامن سم والفنرى (قوله على أن لفظ المفتاح الخ) حاصل هذا الجواب أن المجاز الذي قسمه السكاكى غير ما عرفه وان وقع التقسيم عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وفيه أنه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلي ويسمى مجازا في الجملة وينقسم اللغوى قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لها في الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة في التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان أعم لجعل المجاز العقلي قسمانه لكن المقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا ينفع في منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد كون المقسم في هذا

على أن لفظ المفتاح صريح في أن المجاز الذي جعله منقسما الى أقسام ليس هو المجاز في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لانه قد قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلي واللغوى قسمان

(قوله بل مطلق الحيوان) أى بل المتقسم مطلق الحيوان لا خصوص الحيوان الابيض الذى هو القسم (قوله ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم في كل قسم) اذا التقسيم ضم القيود الى المقسم لتخرج الاقسام فكل قسم هو المقسم مع قيد فالقسم في المثال هو الابيض الحيوان لا مطلق الحيوان (قوله لا يقتضي حصر الاستعارة) أى مطلق الاستعارة لا خصوص التى هى قسم وكذا يقال فيما بعد (قوله رحمه الله على أن لفظ المفتاح الخ) عبارته في المطول ومما يدل قطعا على أنه لم يجعل مطلق الاستعارة من أقسام المجاز المفرد المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أنه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلي واللغوى قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم أنه ليس مورد القسمة اه وقوله ومما يدل على ذلك الخ لا يخفى أن هذا جواب غير الاول حاصله منع كون المقسم المجاز المفرد بل أعم منه والجواب الاول بتسليمه ومنع لكون القسم أخص مطلقا فالواجب تقديم هذا الجواب على الاول أو إيراد بكلمة على كفاي المختصر الا أنه لقوة هذا الجواب وكونه مؤيدا للجواب الاول في أن مطلق الاستعارة ليس قسما للمجاز المفرد آخره وأورده بعبارة تدل على قوته ولا يخفى أنه قدم أو آخر لا يتم الا بضميمة قول المختصر فيجب أن يريد بالراجع الخ كىأتى وقوله فعلم أنه ليس مورد القسمة أى ليس المجاز المعروف بالكلمة المستعملة الخ مورد القسمة ولا يخفى ان هذا القدر لا بدفع الاعتراض لان مدار الاعتراض أنه جعل الاستعارة من أقسام المجاز الراجع الى معنى الكلمة الذى لا يكون المفرد فلا يصح التمثيل الذى هو مركب منها فلذا ضم اليه في المختصر مقدمة أخرى وهى قوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين أى حصر اللغوى في الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وتوضيح ذلك انه قال المجاز عند

التقسيم المجاز الاعم لا يقال لابد من جعل المجاز اللغوى في تقسيمه حيث قال واللغوى قسمان اعم من المجاز اللغوى الذى جعله قسما للمجاز العقلى والالم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة

السلف قسمان فالمراد من المجاز اللفظ الذى تجاوز عن موضعه الاصلى سواء كان معنى أو اعرابا أو نسبة ليدخل فيه المجاز العقلى الذى هو فى الجملة والمجاز فى الحكم ويكون المراد باللغوى ما ليس بعقل أى المجاز اللغوى الذى له اختصاص بمكانه الاصلى بحكم الوضع سواء كان فى معنى اللفظ أو حكمه بخلاف العقلى فان اختصاصه بموضعه الاصلى بحكم العقل كما فى المفتاح واللغوى بهذا المعنى قسمان راجع الى معنى الكلمة أى اللفظ مفردا كان أو مركبا ليصح الحصر بينه وبين الراجع الى حكم الكلمة والراجع الى معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغيره فالاستعارة قسم من المجاز الراجع الى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا فلا يكون قسما من المجاز المفرد بقى ههنا شئ وهو أنه وقع فى المفتاح بعد قوله لغوى قوله وهو ماتقدم ويسمى المجاز فى المفرد فكيف يمكن حمله على ما يعم المجاز المركب والمجاز فى الحكم والجواب أن المراد بقوله وهو ماتقدم نفى توهم أن يكون المراد به مقابل الشرعى والعرفى لا الاختصاص بالمفرد أو المراد ان مثاله ماتقدم أو المراد ان اللغوى عندى ماتقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلى ويدخله فى الاستعارة بالكناية وكذا المجاز فى الحكم لا يدخله فى المجاز بل يقول ان اطلاق لفظ المجاز عليه بطريق التشبيه وقوله ويسمى المجاز فى المفرد مراده ان هذه التسمية باعتبار الاغلب كتسمية المجاز العقلى بالمجاز فى الجملة مع أنه لا يختص بالجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح وعلى هذا فالقول بقطعية دلالة هذا الكلام حيث قال وبما يدل قطعا مجرد ادعاء لترويج الجواب والافأين القطعية مع الاحتياج الى هذه التصرفات ولذا قيل يجوز أن يكون هذا التقسيم منه أيضا خطأ كادخاله التمثيل لكن الحق أحق ان يتبع فان السكاكى أجمل من أن يتوهم فى حقه انه قسم المجاز المفرد الى نفسه وإلى العقلى وكذا قسم اللغوى الى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك اه عبيد الحكيم وقوله ومنع لكون القسم الخ كان المناسب أن يقول ومنع لكون الاستعارة التى عدمها التمثيل مرادها الاستعارة التى هى قسم من المجاز المفرد وقوله ولا يخفى أن هذا القدر الخ يجاب عنه بأنه لما كان الحصر الذى هو قرينة على تأويل الكلمة غير خفى اتكل على ذلك وقوله بقى الخ فيه ان حل المقسم فى القسمة الأولى على ما يشمل المركب لا حاجة اليه وقوله والجواب الخ به يندفع ما سينقله المحشى عن الاطول على فرض الاحتياج الى كون المقسم فى القسمة الأولى شاملا للمركب فتدبر (قوله لا يقال لابد الخ) المقصود بهذا السؤال تصحيح منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد لكن مجرد تعميم اللغوى للمركب لا يفيء ذلك لانه جعل الاستعارة من القسم الراجع الى معنى الكلمة وهذا القسم خاص بالمفرد ولذلك قال لانا نقول الخ فلا بد من أن يقال مراده هذا القائل أن المراد ما يطلق عليه المجاز لهذا الدليل ويراد بالكلمة فى قوله راجع الى معنى الكلمة اللفظ مطلقا مركبا كان أو مفردا بقرينة حصر اللغوى فى القسمين ولا يقال الحصر قرينة على ان التعميم يجعل اللغوى عبارة عن غير المركب من اللغوى لا ما يطلق عليه المجاز اللغوى المؤدى الى الاحتياج الى تأويل الكلمة لانا نقول اذا دار الامر بين كونه قرينة على ما ذكرنا ويحتاج عليه الى ذلك وكونه قرينة على هذا ويلزم عليه الفساد

فسيما منه فالمراد ما يطلق عليه المجاز لاننا نقول هذا مع كونه تكافؤا في غاية السهولة يردده أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والالم تسكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المقسم هو المجاز لغوي بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسيما منه لكونه ملحقا به كما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز الراجع الى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ المفتاح) جواب ثان ترقى اليه وكان الاولى تقديم هذا الجواب على الذي قبله كما هو قاعدة الجدليين في تقديم جواب المنع على جواب التسليم (قوله راجع الى معنى الكلمة) بأن يقصد معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ اه سم (قوله وراجع الى حكم الكلمة) بأن يخالف الاعراب الاصل للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كما استعمال اسم المقيد كالشعر الموضوع لشفة البعير في المطلق كطلق الشفة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اه سم وفيه أن المجاز مطلقا كدعوى الشيء بيينة فكيف يكون بعض صورته خاليا عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة يعتد بها فتأمل ثم رأيت في يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلو المجاز عن الفائدة ممنوعة لان في المجاز فائدة عامة تشمل جميع أفرادها وربما اشتغل بعضها على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير المعنى في ذهن السامع لان المجاز يحتاج في الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقي والعلاقة بينه وبين المعنى المجازي والاستعانة بالقرينة الخالية أو المقالية وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التأمل أوفر وتقرر المعنى في الذهن أزيد قال والعجب أنهم يجعلون التصرف والافتتان في وجوه الكلام فائدة عامة لانواع الالتفات وهذه الفائدة توجد في المجاز فكيف لا يجعلونها من فوائده اه (قوله وظاهر أن المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) أي فيجب كون المقسم أعم من

راجع الى معنى الكلمة
وراجع الى حكم الكلمة
والراجع الى المعنى قسيما
خال عن الفائدة ومتضمن
لها والمتضمن للفائدة قسيما
استعارة وغير استعارة
وظاهر أن المجاز العقلي
والراجع الى حكم الكلمة

وجب المصير الى ما ذكرنا وبهذا تعلم أنه لا صحة لقوله يردده ان ما يطلق الخ وان هذا الجواب نافع وان لم يتناول قوله لغوي وهو ما تقدم بما مر عن عبد الحكيم وتعلم أن عبارة المطول في غاية التحرير وذلك أن محلها أن مورد القسمة الأولى ليس هو المجاز السابق بدليل قوله وعقلي ومورد الثانية كذلك بدليل قوله وراجع الى حكم لها في الكلام الا أنه ترك فيها التنبيه على كون الحصر في القسمين قرينة على تأويل الكلمة وليس بواجب كالا يخفى وبيان كون مورد القسمة الأولى ليس هو المجاز السابق ليمتنس به وان لم يضطر اليه في الجواب هداى الله وإياك الى الصواب (قوله ما يطلق عليه المجاز) أي الشامل للمركب وغيره وقوله لا ينحصر في المجاز الراجع الى معنى الكلمة أي الذي هو المجاز المفرد وقوله والراجع الى حكمها أي بسبب مخالفة الاعراب وقوله والالم تسكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد أي مع أن الواقع أنها أعم لانفرادها عنه في المجاز المركب (قوله كما صرح به السكاكي) أي حيث قال ورأي في هذا النوع أن يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لما بينهما من الشبه لا شرا كهما في التعدى عن الاصل الى غير الاصل لأن يعد مجازا وبسبب هذا لم أذكر الحذف لاله ولكن العهدة في ذلك على السلف رحمهم الله اه فانت ترى عبارته أقرب الى اللاحق بمطلق المجاز من اللاحق بخصوص المفرد وكلامه يقتضى أنها اذا عدت من مطلق المجاز يكون ذلك عند السكاكي لكونها من مطلق المجاز لا لكونها ملحقا

المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المخصوصة ليشمل الراجع الى حكم الكلمة ومن اللفظ ليشمل المجاز العقلي فانه ليس بلفظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين تفريع على ما لزمن من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم أعم أى اذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظاً أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح حصر المجاز بالمعنى الاعم في القسمين العقلي واللغوي اذ لو اراد بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلا لان اللغوي حينئذ لا يشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركباً فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلاً ولقائل أن يقول الواجب خروج المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة عن المجاز بالمعنى المذكور تعميم المقسم بحيث يشملهما لاتعميم مطابق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور المفرد فقط غاية الأمر أن يصير المراد حصر المجاز بمعنى يشمل هذين القسمين أعنى العقلي واللغوي والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها في العقلي واللغوي الشامل للراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح ففي تفريع قوله فيجب أن يريد الخ على ما لزمن من قوله وظاهر الخ نظروا واضح فليتأمل اه سم (قوله خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) وذلك لان العقلي هو الاسناد فهو ليس بلفظ فضلا عن كونه كلمة وأما الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوي وأما على أنه لفظي فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد في تعريف الكلمة باللفظ المستقل بخلاف ما لا يتحقق له الا بلفظ آخر كـ هذا اه سم وعبرة الاطول وأما الثانى يعنى الراجع الى حكم الكلمة فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له اه (قوله بالمعنى المذكور) أى الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أى حصر المجاز عند السلف (قوله في القسمين) أى العقلي واللغوي (قوله نحو كلمة الله) أى قول الله (قوله والثانى أنا لانسلم الخ) فالصورة

خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين وأجيب بوجوه آخر الاول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله والثانى أنا لانسلم

(قوله بان يراد به أعم من الكلمة الخ) الاظهر أن يقول يراد به ما خالف الاصل مركباً أو مفرداً لفظاً أو غيره (قوله ليصح حصر المجاز الخ) لو قال ليصح حصر اللغوي في القسمين الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وأتى بعد ذلك بما يناسبه لكان هو المناسب لما علمت فتنبه (قوله لاتعميم مطلق) أى بحيث يشمل المركب والمفرد أيضاً وقد يقال المراد بالتعميم المطلق لانه اذا انتفى ارادة المعنى السابق بخصوصه لما ذكره الشارح كان المراد بالمعنى الاعم الشامل للمفرد والمركب اذا اصل العموم ولا داعى الى التخصيص بل هناك داع الى التعميم اذ هو المناسب لمقام التعليم المقضى استيفاء ما يمكن وجعل التمثيلية قسماً فكيف يرتكب ما يؤدى الى الفساد مع ما يبعده (قوله والراجع الى حكم الكلمة) المناسب اسقاط الواو كما في عبارة سم (قوله في العقلي واللغوي) متعلق بحصر (قوله وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد) فالضمة مثلاً موضوعة للدلالة على كون ما هي فيه عمدة اه شيخنا (قوله اما نفس الاعراب) أى على ما يقتضيه كلام السكاكى (قوله واما الكلمة باعتبار الاعراب) أى كما يقتضيه قول المصنف الآتى وقد يطلق المجاز

المنزعة من متعدد لا تستدعي الامتدادا ينزع منه ولا تقتضي للدلالة عليها الفظ امر كبا فليعبر عن الصورة المنزعة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب أولا بالنقل عن المفتاح وثانيا بآلن مبنى الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وأطال في بيان ذلك وتكفل برجميعه العصام في أطوله ثم قال وقد فرغ السيد التنافي بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرفين في التمثيل ووجوب افراده في التبعية لانها تعتبر في المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح في جملة كلمة على في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية تمثيلا ومتابعة ظاهرة عبارة الكشف وقد وقع بينهما مناظرة فيد وأظن في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بإرادته فأعرضنا عنه وان كان لنا في ذلك مباحث لكن نقول لا التباس على ذوى الاحساس بعد قياس البناء على الاساس فتبصر اه (قوله أن التمثيل) أى الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أى التشبيه التمثيلي فديكون طرفاه مفردين أى فكندا الاستعارة المبنية عليه لانه اذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة اه سم (قوله مثلهم) مفرد وقوله كمثل مفرد أيضا (قوله أن اضافة الكلمة) المراد الاضافة اللغوية (قوله واقترانها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف الى الرجل) فيه اشارة الى أن المراد الاضافة اللغوية اه سم (قوله وفي الكل نظر) أوردناه في الشرح) مما أوردناه أما في الاول فلان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة وأما في الثاني فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من الحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد ولا تجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلى وأما في الثالث فللقطع بأن لفظ تقدم في تقدم رجلا وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الاصلى والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلى أعني صورة تردد من يقوم لينذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى اه سم قال

أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي وهو قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية الثالث أن اضافة الكلمة الى شئ أو تقييدها أو اقترانها بألف شئ لا يفرضها عن أن تكون كلمة فلا استعارة في مثل أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وفي الكل نظر أوردناه في الشرح (وفسير) السكاكي الاستعارة (التمثيلية)

على كلمة تغير حكم اعرابها الخ (قوله والسيد أثبت الخ) راجع السيد وعبد الحكيم ومعاوية في هذا المحل (قوله بعد قياس البناء) أى بناء الاستعارة (قوله على الاساس) أى التشبيه التمثيلي (قوله لانه اذا اقتصر في التشبيه التمثيلي الخ) لكن لا بد باتفاق من السعد والسيد في الاستعارة التمثيلية من كون كل من المشبه والمشبه به وجه الشبه هيئة منزعة من متعدد وان كان لا يجب عند السعد في التشبيه التمثيلي كون كل من الطرفين هيئة لصحة تشبيه تسقط النار يعني الديك في الهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل السكري والمقدار المخصوص نعم مقتضى تفرع الاستعارة التمثيلية على التشبيه التمثيلي عدم التقييد بما ذكر فليتمأمل (قوله من غير قرينة) أى معينة والتقسيم بعد ليس قرينة لاحتمال انه لمطلق المجاز لا للمجاز المتقدم كما سبق لكن يقال المعبر في القرينة هو الظاهر وهذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله ولا تجوز في مفرد من مفرداته الخ) نوقش فيه كما في الفري بأن هذا الكلام مستعمل في التردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتأخيرها حقيقة فالحق أن التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام حاصل في مفرداته فانه شبه ازعاج الخطا

الفنرى قوله لانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضى حصره فيه غاية ما فيه أنه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى أن ما يصح مثلا للتشبيه يصح مثلا للاستعارة بأن يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد اه وقال في الاطول لا يخفى أن هذا المنع أى المشار اليه بقوله لان سلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لانه يكفيه كون التمثيل مركبا ولا يتوقف رد دعوى التمثيل من الاستعارة التحقيقية على استلزامه التركيب لا تقول فليكن التمثيل معدودا منها لا يتماه بل ببعض أقسامه أى المفرد لانا نقول

نحو الفعل تارة بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة بالتأخير قال المحشى في الرسالة البيانية وأقول لا وجه لهذه المناقشة أصلا فان عدم وجود تقديم الرجل وتأخيرها لا يضر بعد جعلنا مجموع الكلام مستعارا للتردد بين الاقدام والاحجام ولو اعتبرنا في مفرداته ما ذكر لم يكن لنا حاجة الى اعتبار التمثيلية للاستغناء عنها حينئذ بتلك المجازات الافرادية ولعل هذا وجه الإشارة الى ضعف هذه المناقشة بقوله بعد ما تقدم وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والا فخن المسلمات أن اعتبار التشبيه في مفردات التمثيلية غير ملتزم اه وقد تقدم لك المستعار له في التمثيلية في قوله انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى على رأى المحشى هو الهيئة المنزعة من اقدام المخاطب على البيعة تارة واحجامه عنها أخرى المزمومة لتردده وتشككه في المباينة أى الحالة الحاصلة لمجموع تلك المعانى في الذهن وعرفت أن مجموع الكلمات فيه من حيث هو مجموع بقطع النظر عن كل مفرد وعن هيئة المركب موضوع للهيئة المنزعة من تقديم المخاطب رجلاه تارة وتأخيرها تارة أخرى المزمومة لتردده وتشككه في الذهاب وانه باعتبار هذا الوضع يدل عليها بالمطابقة فاذا نقل منها هذا الاعتبار الى الهيئة المنزعة من اقدام المخاطب على البيعة تارة واحجامه عنها أخرى فلا ضرر في عدم وجود تقديم الرجل وتأخيرها وهذا هو مراد المحشى بقوله وأقول لا وجه الخ وقوله ولو اعتبرنا في مفرداته الخ لانه يصير المعنى حينئذ انى أراك ملتبسا بازا عا ج الخاطر تارة وانقباضه تارة أخرى وبذلك يصح الكلام ولادليل على اعتبار الهيئة لكن فيه انهم قالوا متى أمكن حمل الكلام على التمثيل حمل عليه لكونه محط رحال فرسان البلاغة والاقتصار عليه حتى يكون التركيب مراد منه الهيئة المنزعة فقط مردود بشهادة الاستعمال لآنك اذا قلت انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى تريد انى أراك ملتبسا باقدامك على كذا تارة واحجامك عنه أخرى واستريد انى أراك ملتبسا بالهيئة المخصوصة مع قطع النظر عن افادة انه ملتبس باقدامه على كذا تارة واحجامه عنه أخرى وان كان ذلك لازما للاتباس بالهيئة المخصوصة هذا فان جريا على ان الهيئة نفس مجموع المعانى الذى اكتسى لباس الوحدة ذهنا فكون المناقشة لا وجه لها أمر ظاهر فتدبر (قوله لا يضر المصنف) أى فى الرد على السكاكى وان كان دعوى المصنف الاستلزام غير مسامحة وقوله لانه يكفيه كون التمثيل مركبا أى لانه يكفى المصنف فى الرد على السكاكى كون التمثيل قد يكون مركبا وبطلان الاستلزام الذى ادعاه المصنف لا يبطل الرد على السكاكى لوجود العلة المذكورة اذ منع السند لا يفيد هذا هو ظاهر عبارة الاطول وقال بعض المشايخ ان قوله لانه

عد السكاكى التمثيل منها مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة بآراك تقدم رجلا وتؤخر
أخرى ثم قال فى الأطول وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أى فى المطول حيث قال وفيه نظر لانه
لوثبت أن مثل هذا المشبه به الخ (قوله بما لا تحقق) أى استعارة لا تحقق الخ فلا يرد القول
ونظائر فانه ليس معناه إلا أمرا وهما لانه لم يدخل تحت المراد بكامة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه
حسا ولا عقلا شاملا لما لم يتعلق به توهم أيضا أضرب عنه بقوله بل هو الخ اه أطول (قوله
صورة) أى ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى أيضا اه أطول (قوله وهمية) أى
اخترعتها المتخيلة بأعمال الوهم اياها فان للإنسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا
استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى
المستعار له بأعمال الوهم اياها سميت استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ أن تسمى
وهمية وعد التسمية تخيلية من أمارات تعسف السكاكى فى تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله محضة
أى لا يشوبها شئ من التحقق العقلى والحسى للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان أظفار المنية
عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقيق بخلاف ما اعتبره فانه أمر
وهمى محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته اه أطول (قوله لا يشوبها الخ) تفسير
محضة (قوله فى قول الهندى) أى المعهود السابق اه أطول (قوله فى الاغتيال) أى
الاهلاك (قوله أخذ الوهم) بأعمال المتخيلة اه أطول (قوله واخترع لوازمه) كالأظفار

بما لا تحقق لمعناه حسولا
عقلا بل هو (أى معناه
(صورة وهمية محضة)
لا يشوبها شئ من التحقيق
العقلى والحسى (كلفظ
الأظفار فى قول الهندى)
* واذا المنية أنشبت
أظفارها * (فانه لما شبه
المنية بالسبع فى الاغتيال
أخذ الوهم فى تصويرها)
أى المنية (بصورته) أى
السبع (واخترع لوازمه
لها) أى لوازم السبع للمنية

يكفيه الخ معناه انه يكفى المصنف فى الرد على السكاكى كون التمثيل قد يكون مركبا فراده
بالاستلزام انه قد يستلزمه فى بعض الصور كإى أراك الخ (قوله حيث مثل لتلك الاستعارة المعدودة
الخ) أى وكونه تمثيلا للتمثيل غير المراد فى التقسيم كما قال الفزرى بعيد (قوله ثم قال فى الأطول)
عبارة عقب ما سبق عنه نصها على أنه يمكن تحرير كلام المصنف على وجه يندفع عنه هذا المنع بان
يقال مراده باستلزام التمثيل التركيب استلزام قسم التمثيل للتركيب بمعنى ان هذا القسم لا ينفك
عن فرد مركب وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح رحمه الله حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت ان
مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف لا لاصلاح كلام السكاكى
لانه قد عد من الاستعارة الحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ولا شك انه ليس
مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس الكلام حيث لم يستعمل فى
معناه الاصل على أن المنع المشار اليه بقوله لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية منع
للسند وقوله لا مجاز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس الكلام لا يتناول عن خلل اذا المجاز نفس
الكلام لافيه فالصحيح لا تجوز فى مفرد من مفرداته بل فى نفس الكلام (قوله أى ذو صورة)
تفسير للصورة لا إشارة الى تقدير مضاف كما يفيد ما بعده (قوله سميت استعارة تخيلية) أى اعتبارا
للسبب المباشر وهى المتخيلة لا البعيد وهى الواهمة (قوله فان أظفار المنية عندهم الخ) هذا لا يظهر
الا ان كانت الاستعارة التخيلية عند السلف لفظ الأظفار مثلا مع أنها عندهم اثباتها للمنية ولو قال
فان الاثبات عندهم أمر متوهم شابه أمر محقق وهو متعلقه كالأظفار لكان أولى (قوله بأعمال
المتخيلة) المراد أخذ أى شرع فى أعمال المتخيلة وليست الباء للسببية اذا أعمال المتخيلة ناشئة عن
أعمال الوهم لا العكس ولك أن تجعل اضافة أعمال للتخيلة من الاضافة للفعول أى بأعمال الوهم

صورة الاظفار) الحقيقة

(ثم أطلق عليه) أى على

ذلك المثل أعنى الصورة

التي هي مثل صورة

الاظفار (لفظ الاظفار)

فتكون استعارة

تصريحية لانه قد أطلق

اسم المشبه به وهو الاظفار

الحقيقة على المشبه وهو

صورة وهمية شبيهة بصورة

الاظفار الحقيقة والقرينة

اضافتها الى المنية والتخييلية

عنده قد تكون بدون

الاستعارة بالكناية ولهذا

مثل لها بنحو اظفار المنية

المشبه بالسبع فصريح

بالتشبيه لتكون الاستعارة

في الاظفار فقط من غير

استعارة بالكناية في المنية

وقال المصنف انه بعيد جدا

لا يوجد له مثال في الكلام

(وفيه) أى في تفسير

التخييلية بما ذكر (تعسف)

أى أخذ على غير طريق

لما فيه من كثرة الاعتبارات

التي لا يدل عليها دليل ولا

تمس اليها حاجة وقد يقال

ان التعسف فيه هو أنه لو

كان الأمر كما زعم لوجب

أن تسمى هذه الاستعارة

توهمية لا تخيلية وهذا في

غاية السقوط لانه يكفي في

التسمية أدنى مناسبة على

وكتب أيضا مانصه أى مثل لوازمه بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الاظفار لا تلزم حقيقة السبع اه أطول (قوله وعلى الخصوص الخ) اشارة الى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم المخصوصة المتعلقة بوجه الشبه ثم يبقى النظر في كيفية عطفه فيحتمل أن ما يكون عطف على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أى مما يكون ثم رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلسي مانصه معطوف على مقدر تقدير الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى الخصوص الخ اه وفيه نظر اه سم (قوله قوام) أى حصول اه سم (قوله استعارة تصريحية) أى تصريحية تخيلية بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية اه سم (قوله والتخييلية عنده الخ) عبارة الأطول فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن نجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخييلية باظفار المنية الشبيهة بالسبع والسلف اما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا أو يجعلوا الاظفار ترشيد للتشبيه لاستعارة تخيلية اه (قوله ولهذا مثل لها) أى للتخييلية المنفكة عن المكنى عنها (قوله فصريح بالتشبيه) والتصریح بالتشبيه يدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية اه سم (قوله في الكلام) أى كلام البلاء (قوله من كثرة الاعتبارات) الظاهر أن ذلك باعتبار المواد اه حفيد وقال الفري أى الأمر المتخيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اه وفي سم قوله الاعتبارات هى أخذ الوهم في تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله وقد يقال) أى في وجه التعسف (قوله أدنى مناسبة) وهى أن كلام الخيال والوهم قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اه حفيد قال سم وكان حاصل هذا التوجيه أنها سميت تخيلية لان المتعلق بها وهو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم يناسب المتعلق بها تأمل اه سم (قوله ذكر) أى ابن سينا (قوله ذكر في الشفاء) الأولى التمسك بما في كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل اليه أنه كذا على ما لم يسم فاعله من التخييل والوهم وصاحب الأساس افعل كذا على ما خيلت على ما أرتك نفسك وشبهت واهتمت اه حفيد (قوله وبخالف تفسير غيره لها) عطف على فيه تعسف عطف فعلية على اسمية ولو قال ومخالفة لتفسير غيره على أنه عطف مفرد على مفرد لكان أحسن قال جلال الدين الشاشي في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي

المتخييلة أى بجعله المتخييلة عاملة ومتصرفة (قوله بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة) معناه انها ليست لوازم لحقيقة السبع ومفهومة بل للصورة الخارجية أى الماصدق اذا الاظفار لازمة للماصدق خارجا لزوما اتفاقيا (قوله وفيه نظر) لانه يقتضى انه لا بد من اختراع اللوازم العامة والخاصة وليس كذلك ويلزم أن ما يكون على هذا لا يعلم موقعها مما قبلها ولا مما بعدها الآن تجعل بدلا من اللوازم بالنظر لتقييدها بقوله على الخصوص (قوله ان ذلك باعتبار المواد) ليس بشئ (قوله فسميت باسم يناسب الخ) الاظهر فسميت باسم ما يناسب (قوله الأولى التمسك الخ) أى لانه يمكن أن يكون هذا مخترعا من عند صاحب الشفاء وان كان الاقرب في مقام التعليم انه انما يتكلم

أنهم يسمون حكم الوهم تخيلا ذكر في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما

تخيلا (وبخالف) تفسيره التخيلية بما ذكره (تفسير غيره لها) أى غير السكاكي للتخييلية

(بجعل الشئ للشئ) بجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في أن اليد استعارة ثم انك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن (٢٨٤) الشئ الى شئ اذ ليس المعنى على أنه شبه شيأ باليد بل المعنى على أنه

أراد أن يثبت للشمال يدا
ولبعضهم في هذا المقام كلمات
واهية بينا فسادها في
الشرح نعم يتجه أن يقال
ان صاحب المفتاح في هذا
الفن خصوصاً في مثل هذه
الاعتبارات ليس بصدد
التقليد لغيره حتى يعترض
عليه بأن ما ذكره هو
مخالف لما ذكره غيره
(ويقتضى) ما ذكره
السكاكي في التخييلية
(أن يكون الترشيح)
استعارة (تخيلية للزوم
مثل ما ذكره) السكاكي
في التخييلية من اثبات
صورة وهمية (فيه) أى في
الترشيح لان في كل من
التخييلية والترشيح اثبات
بعض ما يخص المشبه به
للمشبه فكما أثبت للمنية التي
هى المشبه ما يخص السبع
الذى هو المشبه به من
الاظفار كذلك أثبت
لاختيار الضلالة على
الهدى الذى هو المشبه
ما يخص المشبه به الذى
هو الاشتراء الحقيقى من
الرج والتجارة فكما اعتبر
هناك صورة وهمية شبيهة
بالاظفار فليعتبر ههنا أيضاً
معنى وهمى شبيه بالتجارة

ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول أظفار المنية والسبع نسبت بفلان فان أظفار المنية مجاز عنده وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المندور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية وازافتها اليها اه كلامه والجواب أن السكاكي يقدر في مثله أظفاراً أخرى بأن يقول التقدير أظفار المنية وكذا أظفار السبع كما تقرر في نظائره اه فنرى (قوله بجعل الشئ للشئ) يصدق على كل مجاز عقلى ودفعه بجعل آل للعهد أى جعل الشئ الذى هو لازم المشبه به للشئ الذى هو المشبه كذا في الاطول (قوله بجعل اليد للشمال) أى في قول الشاعر

وغداة ربح قد كشفت وقرة * اذا أصبحت بيد الشمال زمامها

أى ورب غداة ربح أزلت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقررة بالكسر البرد معطوف على غداة أوربح واظفرى لكشفت اه من الفزرى والشمال بالفتح ربح مشهورة (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) استدلال على المخالفة (قوله فى أن اليد) أى اثبات اليد ليوافق التفسير بالجعل وقوله الآن اذ ليس الخ (قوله عن شئ) كالجارية الى شئ كالصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله نعم يتجه أن يقال الخ) فيه أن تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به اه فنرى (قوله الذى هو المشبه) صفة اختيار (قوله الذى هو) صفة المشبه به (قوله وفى الترشيح بغير لفظه) الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد أن الترشيح قديقرن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما هو لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سندكره الآن اه

بالاصطلاح أو مراده لانه يمكن أن يكون ذلك مجرد اصطلاح والأولى مراعاة مناسبة لغوية (قوله ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به) أى على وجه لا ينبئ عن التشبيه كمثاله (قوله فيلزم الجمع الخ) أى والبيانيون لا يجيزونه (قوله بيد الشمال زمامها) شبه الشمال في قوة تأثيره في الغداة بالتبريد بالمالك في تصرف الشئ بيده فثبت له يدا وضمير زمامها راجع الى الغداة وصاحب الكشف جعله راجعاً الى القررة وهو الأظفار والاول أقوى لان الكلام سيق للغداة اه عبد الحكيم (قوله أزلت برودته) اشارة الى أن مفعول كشفت محذوف (قوله والشمال بالفتح الخ) هو أيضاً في الفزرى (قوله رحمه الله اذ لا فرق بينهما الخ) قديفرق بأن هنا معنى محققاً لا يشبهه بالتجارة في الميل عن شئ الى شئ وهو الميل عن الهدى الى الضلال فانه لازم الاستبدال المشبه بالاشتراء لا عينه وأخر كذلك يشبه بعدم الرج أى ربح التجارة في عدم النفع المطلوب وهو عدم الفلاح فان الترشيح هنا عدم الرج لانفس الرج فلا حاجة هنا فهما الى صورة وهمية اذ السكاكي لا يقول باستعارة قرينة المكنية للأمري المتوهم الا اذا لم يوجد للمشبه لازم محقق يناسب لازم المشبه به كما في أظفار المنية اذ ليس للمنية ما يشبه بالاظفار الا الصورة الوهمية ويرده أن كلا التشبيهين خفي جداً وضعيف لانه تشبيه الكمال بالناقص والمقام مقام العكس والمبالغة لا يوضح المعقول

وأخر شبيه بالرج حتى يكون الرج والتجارة بالنسبة اليهما استعارتين تخيليتين اذ لا فرق بينهما الا بأن التعبير عن المشبه الذى أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلاً في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفى الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن

فنى (قوله الذى هو المشبه) صفة الاختيار والاستبدال اه سم (قوله فاعتباره فى أحدهما) أى التخيلية دون الآخراى الترشيح وكتب أيضا قوله فاعتباره فى أحدهما الخ وان اعتبره فبهمالزنه

بالمحسوس أو بشبهه فالظاهر والمناسب أن يشبه بهما صورة وهمية لا ماذ كر وان سلم فقد لزم حصر الترشيح فى كونه استعارة أما تحقيقية أو تخيلية والظاهر انه حقيقة من حيث كونه ترشيعا وان جاز كونه استعارة تحقيقية بالنظر لذاته كما يأتى وكون الترشيح هنا عدم الريح صحيح لامتنعين لجواز كونه شأنية الريح المفهومة من نفيه وهذا هو ما حظ الشارح هنا تبعاً للمصنف فى دعوى اللزوم وليس لاستبدالهم ما يشبهه بشأنية الريح الا الصورة الوهمية فلزم القول فيه بالتخيلية اه معاوية (قوله رحمه الله فاعتباره فى أحدهما دون الآخر تحكم) قال فى المطول عقب ذلك ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ماذ كره صاحب الكشف فى قوله تعالى واعتصموا بحبل الله الآية أنه يجوز أن يكون الحبل استعارة لعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد أو هو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه اه وقوله ومما يدل الخ اشارة الى بطلان التالى المشار اليه فى المتن فان حاصل اعتراضه أنه لو كانت التخيلية عبارة عما ذكره السكاكى لزم أن يكون الترشيح تخيلية لكنه ليس كذلك وجعله كلاماً مستقلاً اشارة الى أنه مسئلة برأسه يتفرع عليه بطلان التالى ولذا تعرض لنفى كونه مجازاً نعم أنه لا دخل له فى نفي التالى ثم ان الشارح قال فى شرح المفتاح ان الترشيح سواء كان صفة أو تفريع كلام فهو على حقيقة لا يتناهى على المشبه به حتى كان المستعار للشجاع أسد مصوراً وفى البرائن وللإستبدال اشتراء يتفرع عليه الريح والتجارة وعدمهما ولا يعتبر فيه تشبيه أو استعارة وقال فى شرح الكشف ان الترشيح قد يكون مجازاً عن شئ وقبله لا يكون وهكذا فى الكشف والجمع بين كلاميه ان الترشيح من حيث انه ترشيح لا يكون مجازاً لان المقصود منه تربية الاستعارة وهى انما تحصل اذا كان بمعناه الحقيقى لىكون من خواص المشبه به وانه يجوز أن يكون مجازاً فى نفسه اما مرسل أو استعارة فهو باعتبار معناه الحقيقى ترشيح للاستعارة وباعتبار معناه المجازى مجاز مرسل أو استعارة وعبارة هذا الكتاب يجوز أن تحمل على الساب الكلى وأن تحمل على رفع الإيجاب الكلى فانه كافى فى بطلان التالى اه عبد الحكيم باختصار وقوله ماذ كره صاحب الكشف الخ أى حيث جعل الترشيح مقابلاً للاستعارة فان كان المدعى رفع الإيجاب الكلى فقد ثبت المطلوب وان كان الساب الكلى فبيان أنه يفهم من قوله أو هو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه ان الترشيح يكون بما يناسب المستعار منه والمناسبة انما تتحقق اذا كان بمعناه الحقيقى فيكون الترشيح من حيث انه ترشيح حقيقة لا مجازاً اه عبد الحكيم قال السيد قدس سره قوله ومما يدل على أن الترشيح الخ قد مر إجماع الى أن صاحب الكشف جوز فى الترشيح كونه حقيقة ومجازاً كما فى قرينة الاستعارة بالكناية فله أن يؤول عبارة الكشف بأن المراد أو هو ترشيح فقط فان الأول مع كونه ترشيعاً فى الجملة استعارة أيضاً وان كانت تابعة لاستعارة الحبل للعهد اه وقوله قدس سره فله أن يؤول الخ قد عرفت تحرير عبارة الاستدلال بحيث يندفع عنه هذا الإبراد على ان التأويل خلاف الظاهر والاستدلال بالظاهر اذا المطلوب ظنى اه عبد الحكيم وقوله قدس سره ترشيحاً فى الجملة أى بالنظر الى المعنى الحقيقى استعارة فى نفسه أيضاً وكونه تابعا

الاختيار والاستبدال
الذى هو المشبه مع أن لفظ
الاشتراء ليس بموضوع
له وهذا الفرق لا يوجب
اعتبار المعنى المتوهم فى
التخيلية وعدم اعتباره
فى الترشيح فاعتباره
فى أحدهما دون الآخر

من يدعى مسرف ومخالفة للغير اه أطول (قوله والجواب أن الامر الخ) كالانطافار في صورة
التخيلية والرج والتجارة في صورة الترشيح وكتب أيضا قوله والجواب أن الامر الذي هو من
خواص المشبه به الخ فيه بحث وهو أن هذا الكلام مبنى على أن لا ترشيح في الاستعارة بالكناية
وبعد تجوزها فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترب بلفظ المشبه نحو مخالاب المنية

لاستعارة أخرى لا ينافي كونه استعارة في نفسه كما مر في ينقضون عهد الله اه عبد الحكيم (قوله
رحمه الله والجواب ان الامر الذي هو الخ) محصله أن الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن
بلفظ المشبه به في الترشيح كان بحيث كان المشبه به هذا المعنى مع لوازمه وكان المستعار مجموع
اللفظين وان كان المشبه به هو مجرد هذا المعنى والمستعار هو لفظ المشبه به فقط بحسب الواقع فان
الترشيح انما يدعى به بعد تمام الاستعارة بناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ولما قرن بلفظ
المشبه في المكنية لم يكن كذلك فجعل مجازا في المكنية دون الترشيح وقال السيد في شرح المفتاح
في تقرير الجواب ان اللزوم في التخيلية قد اقترن بلفظ لا يلائمه بحسب الظاهر فاحتج الى توهم
أمر يمكن اثباته بحسبه وفي الترشيح قد اقترن بلفظ يلائمه فلم يحتج فيه الى ذلك وهذا المقدار من
الفرق الناشئ من اللفظ كافى له فيما ذهب اليه اه قال عبد الحكيم وفيه أن كفاية هذا القدر ممنوعة
لعدم صحة اضافة الترشيح بالمعنى الحقيقي الى المشبه المراد من لفظ المشبه به فلذا زاد الشارح قوله لانه
جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه والجواب عندي عن اعتراض المصنف ان المقصود من
الترشيح تربية الاستعارة بعد تمامها بالقرينة وذلك انما يحصل بالحل على المعنى الحقيقي بخلاف
الاستعارة التخيلية فانها مقصودة بنفسها وان كانت تابعة للمكنية فلا بد أن يراد بها الصورة
الوهمية اه وحصل ما اختاره أن القصد من الترشيح الترويج والمبالغة بعد تمام الاستعارة بخلاف
التخيلية فان القصد منها تقيم الاستعارة لا الترويج والمبالغة فجعلت مجازا دون الترشيح وهو وجه
وجيه خال عن التكلف لا يرد عليه البحث بترشيح المكنية وقال معاوية قوله وفيه أن كفايته الخ الحق
كفايته لصحة الاضافة لفظا ومعنى بما صح به أصل الاستعارة المصروفة من ادعاء اتحاد جسمه
بجسمه واسمه باسمه فهذا أيضا تصح اضافة وسعه بدل وسعه وانما زاد الشارح ذلك زيادة ترويج بأنه
لذلك لم يجعل اثبات الترشيح استعارة كاثبات التخيل وان اختلف بكونه رمزا واشارة والا
فلا اعتراض حينئذ مشترك الاراد وقوله والجواب عندي الخ فيه أنه تحكم فان الترشيح أيضا مقصود
بنفسه وان كان تابعا ولا نسلم انه تابع محض ولا أن قصدها فوق قصده مع أن كلا منهما تابع بل قد
يدعى العكس وأنها الحاجة اليها لكونها القرينة يضعف قصدها لذاتها ويقوى قصدها تابعا
للا حاجة بخلاف الترشيح نعم لا بد أنها مجازا ما عظمى أو لغوى لا قترانها بغير الملائم بخلاف الترشيح انتهى
وقوله لم يجعل اثبات الترشيح يعنى الترشيح المثبت كما لا يخفى وكذا ما بعده وقوله والا فلا اعتراض الخ
أى اذا لم نقل صحة الاضافة بما صح به أصل الاستعارة فهذه الزيادة لا تصححها فيكون اعتراضه على
السيد مشترك الاراد وقوله فيه أنه تحكم الخ عرفت محصل ما اختاره عبد الحكيم بحيث لا يرد عليه
شئ من ذلك ثم ان اعتراض المصنف مشترك الاراد ان قلنا انه يقول في المكنية بدعوى الادراج
فهو دليل على أنه لا يقول بها فيها فتنبيه (قوله مبنى على أن لا ترشيح في الاستعارة بالكناية) أى فيكون

نحكم والجواب أن الأمر
الذى هو من خواص
المشبه به لما قرن في
التخيلية بالمشبه كالمنية
مثلا جعلناه مجازا عن
أمر متوهم يمكن اثباته
للمشبه وفي الترشيح لما قرن

نسبت بفلان فافترسه اللهم الآن يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية أخرى فتأمل هذا وقد ورد الجواب المذكور بأن خاصية المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه هو المشبه به عند السكاكى فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على أن مجرد افتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشح بلفظ يلائم بحسبه كاف له فيما ذهب اليه اه فنرى (قوله بلفظ المشبه به) كالاشتراء (قوله كأنه هو هذا المعنى) أى الذى هو الاشتراء (قوله حتى ان المشبه به الخ) فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع فالمشبه به هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وأيضا معنى زيادته أن الاستعارة نامة بدونه اه مطول وكتب أيضا قوله حتى ان المشبه به في قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا التوجيه وان صح في المثال الذى أورده أعنى رأيت أسدا يفترس أقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله للقطع بأن اعتصموا طلب شئ يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظائره فتأمل اه فنرى قال سم وحاصله أن الترشح هنا يريد به معنى مجازى لا المعنى الحقيقي اه ومثله في الاطول ثم قال الفنى هذا وقد رد الفاضل المحشى الجواب المذكور بأنه حينئذ يكون ذلك الوصف من تمة

بلفظ المشبه به لم يحتاج الى ذلك لان المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخواصه حتى ان المشبه به في قولنا رأيت أسدا يفترس أقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج الى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس بخلاف ما اذا قلنا رأيت شجاعا يفترس أقرانه فانا نحتاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع فليتأمل فى الكلام دقة ما (وعنى بالمكنى عنها) أى أراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها (أن يكون)

الكل قرينة وللخلاف في ترشح المكنية اقتصر الشارح على ترشح المصرحة (قوله اللهم الآن يقال الخ) وأجاب عبد الحكيم بأنه يجوز أن يلتزم كون ترشح المكنية عبارة عن صورة وهمية كما ان قرينتها كذلك (قوله قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه الخ) أقول هذا الفرق لا يجدى نفعا لان المشبه به اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف من تمة ولا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية للبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه فلا يكون ترشحا أصلا وأيضا اذا كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد أن يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك المقيد قاله السيد قدس سره وقوله قدس سره فلا يكون ذكر الوصف الخ ان كان المراد انه تقوية وتربية للبالغة المستفادة من التشبيه الذى مع الترشح فلا اعتراض واراد ان لكونه متهالما وان كان المراد أنه تربية وتقوية للبالغة المستفادة من التشبيه المعبر بدون هذا الترشح فلا ورود لها لكونه خارجا عنه زائدا عليه وما سبق من قوله والترشح أبلغ من التجريد والاطلاق ومن جمع الترشح مع التجريد يؤيد ارادة المعنى الثانى حيث اعتبر بأبلغيته بالنسبة الى الاطلاق والتجريد وكذا الكلام فى تناسي التشبيه اه عبد الحكيم وقوله لانه خارج عنه زائد عليه أى والاستعارة انما هى باعتبار أصل التشبيه المعبر قبل الترشح وبدونه والتقييم انما هو بعد حصول الترشح لاقبله فأتضح اندفاع الثانى كالأول هذا وفي نسخة من المطول مثل ما فى المختصر من لفظ جعل كأنه هو الخ وظاهر أنه لا ورود لها عليهما لانها تصرح بأن التقييم تنزىلى لا حقيقى وتشير الى أنه بعدى لامبى وأنه فى المال من المعنى وثانى الحال لاقبلى ولا فى نفس المعنى وأول الحال اه معاوية وقوله وكذا الكلام فى تناسي التشبيه أى فانه يؤيده أيضا اه معاوية (قوله طلب شئ يتعلق بالعهد)

التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسبه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا أنه الموصوف من حيث انه موصوف ولوسلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره تقوية للبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسبه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثل بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في البالغة المطلوبة اهـ (قوله المذكور) أى المذكور اسمه (قوله ويراد المشبه به) ذكره تميزا للاستعارة المكنى عنها عند السكاكى عنها عند المصنف لكن لا حاجة اليه لان قوله على أن المراد بالمنية الخ يفيد أن المشبه المذكور يجب أن يراد به المشبه به كذا في الاطول (قوله على أن الخ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكاكى فان المصنف يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي (قوله بمعنى أنه) أى الحال والشأن (قوله لأن في اضافة خواص المشبه به) أى الاظفار مثلا (قوله من تفسير الاستعارة المكنى عنها) عبارة الاطول ورد أى ماذ ذكره السكاكى من تفسير الاستعارة بالكناية وجعلها قسما من الاستعارة التى هى قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة

الطرف (المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه) ويراد المشبه به (على أن المراد بالمنية) فى مثل أنشبت المنية أظفارها هو (السبع بادعاء السبعية لها) وانكار أن يكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التى هى من خواص السبع (اليها) أى إلى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية وأراد المشبه به وهو السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخيلية بمعنى أنه لا يوجد استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخيلية لان فى اضافة خواص المشبه به الى المشبه استعارة تخيلية (ورد) ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها

وذلك الشئ هو الوثوق (قوله ولوسلم فالظاهر الخ) لا يخفى بطلان ذلك بأدنى تأمل وقوله فان تعلق الرؤية الخ نمويه بما لا يعنى فى المقصود فانه متى لوحظ دخول تلاطم الامواج فى وجه الشبه لم يكن هناك فرق بين التعقلين ولم يكن ذكره محتاجا لتناسى التشبيه بل يكون مشعرا بالتشبيه فيكون مما لا ينبغي فى الاستعارة فافهم (قوله فان المصنف يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي) أى وأما السكاكى فيقول المراد بها السبع الحقيقي بناء على ما أتى عن الحفيد والباء على هذا فى قوله بادعاء السبعية لها سببية أى انه لما ادعى أن الموت من أفراد السبع ساغ اطلاق المنية على السبع الحقيقي أو الادعاءى بناء على ما فهمه الجماعة فالباء للباسية وهذا يفيد أن المصنف لا يقول بالادعاء كما أفاده قوله فيما مر ويلزمه أن يكون الترشيح تخيلية كما تقدم بيانه لكن يمكن أن يقال ما هنا لا يدل على ذلك ويفرق بأن السكاكى يقول ان السبعية من جملة ما عانى باللفظ بخلاف المصنف (قوله رحمه الله فالاستعارة بالكناية لا تنفك الخ) ذكر هذا الكلام لتخيل صحة ما سياتى من اعتراض المصنف على السكاكى حيث قال فلم يكن المكنى عنها مستلزما للتخيلية لالبيان الواقع عند القوم فانه باطل كما تقدم فى تقرير كلام الكشف وسيد كرمه ولا لبيان انه مذهب للسكاكى فانه لم يذهب الى ذلك كما سيد كرمه أيضا قاله السيد قدس سره وقوله قدس سره ذكر هذا الكلام الخ دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعتراض المصنف هنا عليه وعدم كونه بيانا للواقع بأنه مذكور ههنا توطئة للاعتراض الذى أورده المصنف على السكاكى فى رد التبعية الى الاستعارة بالكناية والتخيلية على ما سيجىء فعنى قوله فالاستعارة بالكناية الخ انها مستلزما لها اتفاقا بناء على اتفاق الكل على اضافة خواص المشبه به الى المشبه وذلك يقتضى الاستزمام المذكور وانما قال قدس سره لتخيل صحة الخ لان صحته مبنية على الاستزمام المذكور وهو تخيل محض توهم المصنف وليس مذهبا لاحد فان المكنية توجد بدون التخيلية عند القوم فى نحو ينقضون عهد الله وعند السكاكى توجد فى نحو أنبت الربيع اهـ عبد الحكيم قال معاوية والحق الظاهر أنه مذهب السلف إلا صاحب الكشف وبيانه فى الشذور اهـ فتدبر (قوله رحمه الله لان فى اضافة الخ)

الاستعارة بأن لفظ المشبه فيها أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلاً المستعمل فيما وضع له تحقيقاً فلا يصح تفسير الاستعارة بالكناية بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة ليست كذلك فلا يصح جعلها قسمين منها وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا بدل على أكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلو قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله وإضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج فى دفع الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فامعنى اضافة الاظفار اليها اه (قوله بأن لفظ المشبه فيها) لفظ المشبه على مذهب السكاكى نفس الاستعارة بالكناية فلا يصح أن تجعل الاستعارة طرفاً له فلو قال بأن لفظ المشبه الذى ادعى أنه استعاره كان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ مما قدمناه قبيل قوله وقسمها الى المصريح بها الخ اه سم وحاصل النظر الذى يؤخذ مما قدمناه أن كون لفظ المشبه نفس المسكنة عند السكاكى وجه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام السكاكى (قوله والاستعارة ليست كذلك) أى عنده (قوله ولما كان ههنا الخ) قال الحفيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف منعاً لكون تلك الاضافة دليلاً على استعمال لفظ المشبه فى

(بأن لفظ المشبه فيها) أى
فى الاستعارة بالكناية
كلفظ المنية مثلاً (مستعمل
فيما وضع له تحقيقاً) للقطع
بأن المراد بالمنية هو الموت
لا غير (والاستعارة ليست
كذلك) لانه قد فسر ههنا بان
تذكر أحد طرفى التشبيه
وتريد به الطرف الآخر *
ولما كان ههنا مظنة سؤال
وهو أنه لو أريد بالمنية معناها
الحقيقى فامعنى اضافة
الاظفار اليها أشار الى
جوابه بقوله (وإضافة نحو
الاظفار قرينة التشبيه)

عبارته فى المطول لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة اه قال عبد الحكيم ان أراد أنها لا تكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم بعينه لذلك المشبه على التخمين وإثباته له ادعاء فسلم لكنه لا يلزم منه استلزام المسكنة للاستعارة التخيلية بمعنى الصورة الوهمية وان أراد أنها لا تكون الا على سبيل استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية فمنوع لم لا يجوز أن يكون إثبات ذلك اللازم بعينه على سبيل التخمين من غير استعارة للصورة الوهمية اه قال معاوية وان أراد الاعم منهما فكالاول (قوله فانه حينئذ يلو قوله والاستعارة الخ) أى لانه لا يفيده زيادة على ما قبله بخلاف جعله رد الامر آخر غير الاول (قوله نفس الاستعارة بالكناية) فيه ان لفظ المشبه أعم من الاستعارة بالكناية اذ هي لفظ المشبه على وجه مخصوص لا مطلق لفظ المشبه فالظرفية من ظرفية العام فى الخاص بمعنى تحققه فيه (قوله وجه من وجوه ثلاثة) فلا يصح جزؤه بهذا الوجه وفيه ان الرد على السكاكى مبنى على أن الاستعارة بالكناية عنده هي لفظ المشبه على الوجه المخصوص ثم لا يستقيم رد المصنف اذا جعل قول السكاكى هي أن يكون المذكور هو المشبه الخ على أن ذلك هو الضابط الذى تحقق فيه الاستعارة بالكناية على معنى أن الاستعارة بالكناية توجد فيها اذا ذكر المشبه وأريد به المشبه به الحقيقى ارادة تخيلية ان المشبه به الحقيقى هو المراد بالحكم فى الواقع أو أريد به لفظ المشبه به أى أريد به ذكره وإيقاعه فى محله فكان لفظه مستعار للفظه أو أريد به المشبه به الادعائى بدعوى ليست معينة باللفظ بل ملحوظة معنوية فالادعاء فى أنشبت المنية مضمرة فى النية لامر ادب لفظ المنية نعم من موز اليه بقرينة تدل عليه فلم يعتبر فيها أمر خارج عن الموضوع له من ادب اللفظ بل مضمرة فى النفس بالخط فدعوى ان الخارج من ادب اللفظ حتى تصح المجازية بعيد عن القصد لكونه خلاف النظائر وعلى الاخير فالجواب فى قوله بادعاء السبعية للابسة وعلى الاولين للسببية وعلى كل فكلامه لا ينافى أن

المشبه به حقيقة اه وقوله لكون تلك الاضافة الى أى الذى ادعاه السكاكى فى قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة اضافة الازفاد اليها اه سم (قوله المضمهر فى النفس) أى على مذهب المصنف (قوله وكان) يحتمل أنه حرف أو فعل كما فى سم (قوله وقد يجاب عنه بأنه)

الاستعارة بالكناية هى لفظ المشبه به المحذوف فيكون موافقا لمذهب السلف (قوله حقيقة) يفيد أن السكاكى قائل بأن يراد بلفظ المشبه المشبه به الحقيقى وقد تقدم بيانه (قوله حرف) أى فتكون كأن حينئذ للتحقيق أول الظن والظاهر الحرفية (قوله رحمه الله وقد يجاب عنه الخ) عبارته فى المطول بعد تقريره اعتراض المصنف بما ذكره هنا نصها فان قلت انه قد ذكر فى كتابه ما يحصل به التفصى عن هذا الاعتراض حيث أورد سؤالاً وهو أن الاستعارة تقتضى ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار أن يكون شيئاً غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعترافاً بحقيقة الشئ أكمل من التصريح باسم جنسه ثم أجاب بأن الفعل ههنا باسم المشبه به مانفعل فى الاستعارة المصرح بها يسمى المشبه فكأن دعى هناك أن الشجاع مسمى بلفظ الاسد بارتكاب تأويل حتى يتبين لنا التفصى عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعى ههنا أن اسم المنية اسم السبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو أن يدخل المنية فى جنس السبع للبالغة فى التشبيه يجعل أفراد الاسد قسمين متعارفاً وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخيل الى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتمياً لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى كون لفظ المنية مستعملاً فى غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل فى تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكأننا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصح استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازاً فكأننا اذا جعلنا اسم المنية مرادفاً لاسم السبع بالتأويل لم يصح استعماله فى الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتأمل وبالجملة أن كل أحد يعرف أن المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازاً ألبته وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفاً للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فى ما وضع له ادعاء لا تحقيقاً فلا يكون حقيقة بل مجازاً وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أى السبع وهذا محالاً يمكن انكاره وذلك لاننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقى المتعارف لا الادعاءى الغير المتعارف لان الادعاءى انما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر اه وقوله قد ذكر أى السكاكى وقوله ما يحصل به التفصى عن هذا الاعتراض الذى ذكره المصنف وهو أن لفظ المشبه فى الاستعارة بالكناية مستعمل فيما وضع له لتحقيق والاستعارة ليست كذلك وتقرير التفصى أن لفظ المنية لما جعل مرادفاً للسبع وجب أن يكون استعماله فى الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع فى الموت فانه بطريق المجاز قطعاً وأحد المترادفين لا يخالف صاحبه فى كونه حقيقة أو مجازاً اذا استعمل فى معنى واحد وحاصل الدفع الذى ذكره بقوله سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى الخ أن ادعاء الترادف لا يوجب ذلك فلا يكون لفظ المنية

المضمهر فى النفس يعنى تشبيه المنية بالسبع وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المصنف على السكاكى وقد يجاب عنه بأنه وان صرح بلفظ

مستعملا في غير ما وضع له لتحقيقه لان الادعاء لا يجعل الموضوع غير موضوع له كما أنه لا يجعل غير الموضوع له في المصراحة موضوعا له اذا ادعاء كون الشجاع من أفراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه قاله السيد قدس سره ونقل أيضا عن الشارح وهذا كله مبني على ان التخيل هو اتحاد حقيقة المنية والسبع على معنى واحد هو حقيقة السبع دون حقيقة الموت ولا يخفى أن المتبادر من تخيل الترادف هو ترادفهما على حقيقة السبع وحقيقة الموت وحينئذ فلا وجه لاقضاء الترادف ان المنية مجاز في الموت كما أن السبع كذلك لانه على تسليم ان الترادف حقيقي لادعائي يكون كل منهما في الموت أو الحيوان المفترس حقيقة لا مجاز فهذا الاقتضاء باطل بالبداهة وقوله تقتضي ادعاء الخ أي وهذا الادعاء ياباه الاعتراف بحقيقة الشيء حيث عبر عنه باسم جنسه بخلاف المصراحة فانه عبر فيها عن الشجاع باسم الجنس الآخر وهو أسد وقوله ولا اعترافا بحقيقة الشيء الخ أي فيلزم الجمع بين انكار حقيقة الشيء انكارا بليغا وبين الاعتراف بها اعترافا بليغا وذلك ان مقتضى الادعاء عدم الاعتراف بحقيقة الشيء ومقتضى التصريح باسم جنسه الاعتراف بها فالحاصل السؤال لزوم الجمع بين المتنافيين وقوله ثم أجاب الخ حاصل هذا الجواب أنا ندعي ان المنية مرادفة للسبع بسبب دعوى الادخال المفيد للتصادق في الجملة فاذا حصل التصادق في الجملة تخيلت المرادفة واذا حصلت المرادفة كان لفظ المنية كلفظ السبع فاذا عبر بلفظ المنية كأنه عبر بلفظ السبع وحينئذ فلم يصح باسم جنس حقيقة الشيء فلا جمع بين متنافيين وقوله على سبيل التخيل قال عبد الحكيم إنما قال ذلك لان ادخال المنية في السبع وجعل أفراده قسمين بوجب العموم والخصوص لا الترادف الا أن الاتحاد في الصدق في الجملة لما كان موهما للاتحاد في المفهوم وذلك يوهم الترادف كما بين السيف والصارم خيل الترادف بينهما اه واليه يشير قوله حقيقة واحدة فكأنه يقول ثم تخيل من اتحادهما في فرد أنهما حقيقة واحدة وانه كيف الخ وقوله فيتهيا لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للنية مع التصريح الخ أي انه نهيا للناسب ما سبق اجتماع دعوى السبعية مع التصريح الى آخره واندفع التنافي بينهما الذي ظنه السائل وقوله وعلى هذا يدفع ما قيل أي في رد اعتراض المصنف لان ادعاء الترادف لا يوجب الترادف وادعاء السبعية لا يوجب كون الموت غير موضوع له بالتحقيق اه عبد الحكيم وكان هذا القائل فهم أن الترادف المذكور إنما هو بوضع جديد على سبيل النقل حتى توهم ذلك وقوله وذلك لانا نقول الخ أي اندفاع ما قيل لاجل اننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي وهو ليس بمراد قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو موضوع له اه عبد الحكيم وعلى هذا يحمل جواب الشارح في المختصر فقوله الا أن المراد به السبع ادعاء أي مع اعتبار الترادف اذا الترادف هو محل الجواب كما فهم مجلي وفهم الجماعة ان محصل الجواب انه اذا أريد السبع ادعاء كان المراد من المنية الموت المدعى أنه سبع لا الموت المجرد فلذلك كان لفظ المنية مجازا وقوله مرادفاه أي بحيث يكونان مترادفين على معنى واحد هو حقيقة السبع وقوله بان ندخل الخ طريق للجعل المذكور ونظام الطريق الى قوله فيتأتى لنا الخ وقوله ثم نخيل الخ معطوف على ندخل أي انه يترتب على هذا الادخال المفيد للتصادق في الجملة توهم المرادفة بحيث يكونان لمعنى واحد هو حقيقة السبع وقوله فيتأتى لنا الخ أي فلا تنافي بين دعوى السبعية والتصريح بالمنية لما علمت من المرادفة فاندفع السؤال الذي أورده في المفتاح وعلم من تحقق المرادفة ان المنية مجاز في الموت كما ان لفظ السبع مجاز فيه فاندفع اعتراض المصنف وقوله

أى الحال والشأن (قوله الآن المراد به السبع ادعاء) أى فليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا
فيتأتى كونه استعارة (قوله من أنا الخ) بيان لما فى كما اه سم (قوله مرادفاله) أى لاسمه
وكتب أيضا قوله مرادفاله فيه بحث لأن المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال
والسبع اسم للماهية المطلقة فهما كروى وانسان فكيف يجتمع اذا الترادف مع ارتكاب ذلك
التأويل اللهم الآن يراد بالترادف التصادق اه فترى ومراده التصادق فى الجملة والاوردان
التصادقين هما الامر ان المختلفان مفهوما المتساويان ماصداق أى فى سائر الماصدقات وهنا ليس
كذلك وأجاب فى الاطول عن البحث بما نصه قلت ليس الدعوى أن جنس المنية من أفراد السبع
بل ان المنية المخصوصة التى يخبر عنها تحت السبع وحينئذ لا يبعد دعوى الترادف نعم لا يتعين
لكنه أبلاغ فيما هو المقصود من الادعاء اه (قوله بأن ندخل المنية الخ) ومن لازم هذا الادخال
كون لفظ المنية صار اسما للسبع فلذا ذكر أنه وضع للسبع فى قوله الآتى كلفظ المنية والسبع
اه سم (قوله ثم نخيل) أى نوقع فى الخيال وكتب أيضا قوله ثم نخيل الخ لاجابة اليه فى اثبات
ما أجاب به وانما ذكره لانه كلام واحد أورده صاحب المفتاح جوابا عن سؤال آخر أورده كما يعلم
من المطول على أن فيه تأكيذا للجواب لأن تخييل المرادفة مما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملا
فما وضع له تحقيقا حتى ينافى الاستعارة اه سم (قوله كيف يصح) انكارى اه سم (قوله
وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله للقطع بأن المراد بها الموت) وهذا اللفظ موضوع له

المنية الآن المراد به السبع
ادعاء كما أشار اليه فى
المفتاح من أنا نجعل ههنا
اسم المنية اسما للسبع
مرادفاله بأن ندخل المنية
فى جنس السبع للبالغة
فى التشبيه بجعل أفراد
السبع قسمين متعارفا
وغير متعارف ثم نخيل
أن الواضع كيف يصح منه
أن يضع اسمين كلفظى
المنية والسبع حقيقة
واحدة ولا يكونان
مترادفين فيتأتى لنا بهذا
الطريق دعوى السبعية
للمنية مع التصريح بلفظ
المنية وفيه نظر لان ما ذكر
لا يقتضى كون المراد
بالمنية غير ما وضعت له
بالتحقيق حتى تدخل فى
تعريف الاستعارة للقطع
بأن المراد بها الموت وهذا
اللفظ موضوع بالتحقيق
وجعله مرادفا للفظ السبع

لا تقتضى الخ أى لان ادعاء الترادف لا يوجب المجازية انما يوجبها اذا كان الترادف حقيقيا
لا ادعائيا كما سبق بيانه (قوله أى الحال والشأن) ولعل خبره قوله الآن المراد الخ بجعله خبرا
عن محذوف حتى يكون جملة أو خبر الشأن محذوف لكن البصريون لا يجيزون حذف شئ من
مفسر ضمير الشأن وقال شيخنا الضمير للسكاكى ومعنى قوله وان صرح بلفظ المنية وان صرح
السكاكى بالاستعارة لفظ المنية وقوله الآن المراد الخ خبر والعائد هو آل التى هى عوض عن
الضمير فكأنه قال الآن مراده (قوله أى فليس الخ) ظاهره ان هذا محل الجواب وهو
خلاف ما يفهم من المطول كما علمت (قوله فيه بحث الخ) هو مدفوع بما سبق من أن قوله ثم نخيل
الخ من ثقة ببيان طريق المرادفة على ما سبق ايضا (قوله اللهم الآن يراد الخ) لاجابة اليه بل
لا يصح كما علمت (قوله عن البحث) أى الذى تقدم بقوله وفيه بحث الخ (قوله وحينئذ لا يبعد
دعوى الترادف) أى ترادف المنية والسبع على معنى واحد هو حقيقة السبع اذ دعوى الترادف
حينئذ لا ينافى دخول فرد من المنية تحت السبع انما ينافى دخول أفراد المنية تحت السبعية
اذا التهمة تقتضى عموم معنى السبع وخصوص معنى المنية فظهر من جواب الاطول أن الترادف
باق على حقيقة وليس المراد به التصادق فى الجملة كما قال الفزرى وقال شيخنا معنى قوله ولا يبعد
دعوى الترادف أى ترادف المنية المخصوصة والسبع لا مطلق منية ومطلق سبع اه ولا يخفى
بما فيه وقد سبق لك أن المتبادر دعوى ترادفهما على معنى واحد صادق بجميع أفراد المنية وجميع
أفراد السبع (قوله ومن لازم الخ) قد علمت ما فيه مما سبق (قوله لاجابة اليه الخ) مبنى على
ما فهمه الجماعة من ان المرادفة لا تدخل لها وقد علمت انها هى محل الجواب عن كل من السؤال الذى
ذكره فى المفتاح ومن الاعتراض الذى أورده المصنف (قوله حتى ينافى الاستعارة) تقرير

بالتحقيق قال في المطول وبهذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لاحقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به أى السبع وهذا ممالا يمكن انكاره وذلك لاننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائى الغير المتعارف لأن الادعائى انما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر اهـ (قوله لا يقتضى الخ) أى لتصريح السكاكى بأن ثبوت الشئ ادعاء لا ينافى نفيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا فى الاطول (قوله ويمكن الجواب الخ) نقل فى الاطول عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل فى المعنى الا لكونه موضوعا له أولا لكونه لازما للموضوع له فاستعماله فى الموت لكونها موضوعا له اهـ ثم أجاب صاحب الاطول عن أصل الاعتراض على السكاكى أن المنقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصروفة ليست استعارة هى قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز الى المجاز العقلى والمجاز اللغوى بعد تعريفه المجاز بالكامة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور اهـ (قوله مثله) أى

بالتأويل المذكور لا يقتضى أن يكون استعماله فى الموت استعارة ويمكن الجواب بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد فى تعريف الحقيقة أى الحقيقة هى الكامة المستعملة فيما هى موضوعا له بالتحقيق من حيث انها موضوعا له بالتحقيق ولا نسلم أن استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل أظفار المنية استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوعا له بالتحقيق مثله فى قولنا دنت منية فلان بل من حيث ان الموت جعل من أفراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة الا أن تحقيق كونه مجازا

على المنفى (قوله بأن ثبوت الشئ ادعاء لا ينافى نفيه حقيقة) فائبات السبعية للموت ادعاء لا ينافى انه ليس سبعا حقيقة فلا يكون مجازا وهذا مبنى على ما فهمه الجماعة وقد علمت خلافا وقوله ولهذا لم يتناقض نصب القرينة الخ أى فى المصروفة (قوله رحمه الله ويمكن الجواب) أى عن أصل اليراد كما يقتضيه صنيع المطول أو عن النظر فانه يمكن كما لا يخفى (قوله نقل فى الاطول عن الشارح انه زيف الخ) عبارة الاطول وأجاب الشارح نارة بأن الحقيقة هى الكامة المستعملة فيما وضعت له من حيث هو كذلك والمنية لم تستعمل فى الموت من حيث انها موضوعا له بل من حيث انه فرد من أفراد السبع وزيفه نارة بانه لا يستعمل اللفظ فى المعنى الا لكونه موضوعا له أولا لازما للموضوع له فاستعماله فى الموت لكونها موضوعا له وتارة بانه وان خرجت بذلك عن كونها حقيقة لكونها لم تنصر مجازا ومستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق فلا ينفع وتارة بأن الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري هو ذكر المشبه وارادة المشبه به والاستعارة بالكناية التى هى قسم المجاز المشبه به المضمحل فى الكلام المستعار للمشبه المدلول عليه به كذا لا يزمه كما صرح به السلف ولما أبى عنه قول السكاكى ان المنية استعارة بالكناية عن السبع وكذا فى اخواته أولا بأنه معناه ان ذكر المنية استعارة بالكناية ولا يخفى أن مقتضى جعل الاستعارة بمعنى المصدري ذكر المشبه وارادة المشبه به جعل الاستعارة بالكناية بمعنى المستعار بالكناية نفس المشبه فمذا بعبء عن الاعتبار جدا اهـ وقد تقدم لك ما يتعلق بالاخير ففتن (قوله أولا لكونه لازما للموضوع له) سواء كان ذلك على وجه المجاز أو الكناية (قوله رحمه الله وان كان مخرجا له عن كونه حقيقة) أى لانتفاء قيد الحيثية بمعنى انه مستعمل فيما وضع له لكان لا من حيث انه موضوع له وقوله وان كان مخرجا أى على تقدير التسليم كما نقل عنه وقد أشار بقوله على تقدير التسليم الى أن لفظ المنية فى قولك أظفار المنية مستعمل فيما وضع له من حيث انه كذلك تحقيقا وأما ادعاء كون الموت سبعا فلا ينافى ذلك لان السبع الادعائى هو حقيقة الموت فجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعا له أفاده السيد قدس سره

مثل استعمال لفظ المنية (قوله ومرا دابه الطرف الآخر) عطف لازم (قوله غير ظاهر بعد)
 اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بأن اللفظ
 المستعمل اذا لم يكن حقيقة أو كناية يجب أن يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح أن تعريف
 المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مريية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون
 مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرفه بذلك اه فترى
 (قوله واختار السكاكي الخ) فان قيل يجوز العكس أيضا وفي كل منهما تقليل الاقسام فلا
 يرجح أحدهما على الآخر قلنا لا يجوز اعتبار التبعية في مثل أعجبنى لسان الحال اه حفيد (قوله
 بجعل قرينتها مكنيا عنها) فيه بحث لأن هذا لا يتأني في مثل قوله تعالى لعلمكم تتقون لان القرينة
 ههنا استعماله الترجي عليه تعالى وكذلك في قوله تعالى ربما يود لان القرينة ههنا مناسبة حاله لكثرة
 الودادة قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيهها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة
 بالكناية في الآيتين المذكورتين يجعل الالتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل ذكر لعل
 قرينة لها وتجعل الودادة الكثرة استعارة بالكناية عن القليلة ثم كبا بالكفار ويجعل ذكر ربما
 قرينة لها وفيه أيضا بحث لان مدلول تتقون الالتقاء الخاص أعني الأخوذ من حيث النسبة على ما
 حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في المرجو فهذه الاستعارة
 بالكناية لا بد أن تكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في رفع التبعية من البين وكذا الكلام

ومرا دابه الطرف الآخر
 غير ظاهر بعد (واختار)
 السكاكي (رد) الاستعارة
 (التبعية) وهي ما تكون
 في الأفعال والحروف وما
 يشتق منها (الى) الاستعارة
 (المكنى عنها) يجعل
 قرينتها أي قرينة التبعية
 استعارة (مكنيا عنها)
 جعل الاستعارة (التبعية)
 قرينتها (أي) قرينة
 الاستعارة المكنى عنها (على)
 نحو قوله أي السكاكي
 (في المنية وأظفارها) حيث
 جعل المنية استعارة
 بالكناية وإضافة الأظفار
 اليها قرينتها ففي قولنا
 نطق الحال بكذا جعل
 القوم نطق استعارة
 عن دلت بقرينة الحال
 والحال حقيقة وهو يجعل
 الحال استعارة بالكناية
 عن المتكلم ونسبة النطق
 اليها قرينة الاستعارة
 وهكذا في قولهم نقر بهم
 لهميات بجعل اللهميات
 استعارة بالكناية عن
 المطعومات الشبيهة على

وقوله قدس سره إشارة الى أن لفظ المنية مستعمل الخ يريد أن قيد الحينية في تعريف الحقيقة
 تعاليمية يعني الحكمة المستعملة فيها وضعت له لاجل كونه موضوعا له ولا شك في تحقق في لفظ المنية
 في قولك أظفار المنية وليست تقييدية حتى يكون المعنى الحكمة المستعملة فيها وضعت له مقيدا
 بكونه موضوعا له أي من غير اعتبار أمر آخر معه فلا يكون لفظ المنية حقيقة في الموت لاعتبار
 ادعاء السبعية له اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله ومرا دابه الطرف الآخر) يشير الى أنه وان
 سلم كونه مجازا بتسليم ان المراد به غير الموت فكونه مرا دابه الطرف الآخر وهو السبع الحقيق
 غير ظاهر بعد اه معاوية وهو يفيد انه ليس من عطف اللازم كما قاله المحشي وبعد في كلامه نظر
 (قوله لان القرينة ههنا استعماله الخ) أي قرينة الاستعارة التبعية في لعل فان لعل استعارة تبعية
 لارادته تعالى كما في المفتاح بأن شبهت الارادة الكلية بالترجي الكلي في قوة حصول كل منهما
 فمضى التشبيه للجزئيات فاستعيرت لعل من ترج جزئ لارادة جزئية بقرينة استعماله الر جاء منه
 تعالى وكون المستعار له هو الارادة مبني على مذهب المعتزلة المجوزين تخلف المراد عن الارادة
 اذ الالتقاء غير حاصل من كثير من الافراد وعلى مذهب أهل السنة فالمستعار له هو الامر (قوله لان
 القرينة ههنا مناسبة الخ) أي القرينة على الاستعارة التبعية في رب فان رب استعارة تبعية
 للكثرة بأن نزل التضاد بين القلة والكثرة منزلة المناسب وشبهت الكثرة الكلية بالقلة الكلية بناء
 على التضاد المنزل منزلة المناسب للنهكم بالكافرين وسرى التشبيه للجزئيات واستعيرت رب من
 قلة جزئية لكثرة كذلك وهذا مبني على أن وضع رب للقلة وان الواقع هنا كثرة واداهم وعلى
 وضعها لكثرة أيضا وملاحظة الاستعمال فيها لان من حيث وضعها لها بل من حيث العلاقة بينها وبين
 القلة الموضوع لها أيضا بناء على ما تقدم عن الحفيد في المشترك (قوله لان مدلول تتقون الخ)

في ربما يود الآية والوجه أن يقال طريقة الرد هنا أن يقال المخاطبون استعاروا بالكناية عن
رجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة الاتقاء المرجو اليهم بدكر لعل وتتقون وهكذا الحال في ربما
يود فتأمل اه فترى وعبارة الشارح في شرح المفتاح لست شعري ماذا يفعل المصنف في كل
استعارة تبعية تكون قرينة عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية اه قال في الاطول
ويمكن أن يقال لما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به
السكاكي بين الرد بجعل قرينة التبعية مكنية وأما في نحو قتل زيد اذا ضربته ضربا شديدا

محصله ان المذكور في الآية تتقون بصيغة الفاعل والاستعارة في الفعل لا تكون التبعية فثبتت
التبعية ولو بطريق آخر فلا يكون التوجيه المذكور نافيا للتبعية من البين أي بين الاستعارات
(قوله والوجه أن يقال الخ) فيه انه ليس ههنا رد التبعية التي في لعل الى المكنية بل هو تصوير
لاستعارة فاعل تتقون عن رجي منهم الاتقاء ويرد على كلا التوجيهين انه تصوير للاستعارة
بالكناية في الآيتين على غير طريقة السكاكي والكلام انما هو على جريان طريقته اه
عبد الحكيم وقوله فاعل تتقون أي أو اسم لعل وهو الكاف والمعنى واحد ومراده أن لعل لم يجعل
قرينة المكنية على هذا التوجيه اذ هي عليه نسبة الاتقاء المرجو لهم بدكر تتقون ولعل السكاكي
يجعل التبعية قرينة المكنية بخلاف التوجيه الأول وأما قوله ويرد على كلا التوجيهين الخ فمراده
به أن ما ذكر ليس ردها اليها بجعل قرينتها مكنية كما هو المدعى والجواب انه رد لها وهو المطلوب
وان كان بغير هذا الجعل اذ المقصود ردها به أو بغيره (قوله وكيف يجعلها) أي التبعية التي قرينتها
عقلية (قوله وأما في نحو قتل زيد الخ) تقدم أن المراد بكون مدار قرينة التبعية على الفاعل
الخ هو أن الغالب في قرينتها أن تكون هي الفاعل أو المفعول أو المجرور فحصل كلام العصام
أن السكاكي اعتبر الغالب من كون قرينة التبعية الفاعل الخ فاقصر على جعل قرينتها مكنية
عنها فلا يرد عليه نحو قتل زيد اذا ضربته ضربا شديدا انما قرينتها فيه حالية وان كان المفعول
فيه مكنية عنها ليس قرينة التبعية وانما يرد عليه مثال لتبعية قرينتها حالية وليس فيه شيء يجعل
مكنية ولا وجود لذلك فلا ورود وفهم المحشى غير ذلك حيث قال في رسالته البيانية قال السعد في
شرح المفتاح لست شعري ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية في كل استعارة تبعية تكون
قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية اه قال في الاطول ما ملخصه هذا الايراد
في غابة القوة غير انه انما يتم في مثال تكون فيه قرينة التبعية حالية ولم يكن هناك ما يجعل مكنية
والتبعية قرينتها وأما في نحو قتل زيد اذا ضربته ضربا شديدا فيجعل زيدا استعارة مكنية عن
المقتول ادعاء واثبات القتل تخمیل انتهى وأقول نحو هذا المثال وان تم فيه جعل التبعية قرينة
المكنية لم يتم فيه جعل قرينة التبعية مكنية كما هو رأي السكاكي اذ المفعول مكنية غير قرينة
التبعية وبهذا أعلم أن المحقق يعني السعد لو قال كيف يجعلها أي التبعية قرينة على استعارة مكنية
ويجعل قرينتها استعارة مكنية لكان أنتم في الاعتراض على السكاكي لينسب باب تعقب العصام
ويمكن دفع هذا بان جعل السكاكي قرينة التبعية مكنية اذا كانت القرينة قابلة لهذا الجعل بأن
كانت لفظية والاجعل غيرها مكنية ثم أقول يمكن دفع الاعتراض بالتبعية التي قرينتها حالية وليس
هناك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها بان اختيار السكاكي ما مر ان لم يكن هناك ضرورة الى

فيجعل زيد مكنيا عنها باستعماله في المقتول ادعاء واثبات القتل تخيلية ولا تجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكي لو وجد مثال لتبعية قرينتها حاليتها ولم يكن هناك ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها اهـ والخاصل أن رد التبعية الى المكنية نارة يكون بجعل قرينة التبعية مكنيا عنها والتبعية قرينة تلك المكنية وعلى هذا اقتصر السكاكي في بيان الرد فاعترض عليه بعدم اطراده فيما اذا كانت قرينة التبعية حالية وغاية ما يمكن في الاعتذار عنه ما صر عن الاطول ونارة يكون بجعل جزء من الكلام غير قرينة التبعية مكنية وجعل التبعية قرينتها وهذا اذا كانت قرينة التبعية حالية (قوله ورد ما اختاره السكاكي الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يعترض على القوم بأنهم لو قبلوا الاعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون الاستعارة التخيلية اثبات لازم المشبه به للمشبه مع استعماله في حقيقة ولا يشعر كلامه بأنه يردها الى الاستعارة بالكناية والتخيلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه كلام مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخيلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فله أن يعدل عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة اهـ وقال في الاطول بعد قول المصنف واختار رد التبعية الخ ما نصه في كون ذلك

سيميل الحكم ونسبة القرى
اليها قرينة وعلى هذا
القياس وانما اختار ذلك
إيثار للضبط وتقليل
الاقسام (ورد) ما اختاره
السكاكي

القول بالتبعية فافهم اهـ وقوله ويجعل قرينتها الخ هذا هو المراد على عبارة المحقق وقوله فافهم لعله أمر بالفهم اشارة الى أن هذا الجواب لا يناسب تعليل السكاكي الاختيار بالاقرينة الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام بل أفاد عبد الحكيم أن كلام السكاكي صريح في أنه أسقط التبعية رأسا من الاستعارة وجعلها داخلية في المكنية (قوله فيجعل زيد مكنيا عنها) ومحل منع استعارة العلم اذا كان مدلوله مشبها به لانه لا يتأتى حينئذ دعوى الادراج أما اذا كان مدلوله مشبها والمشبه به أمر كلي يتأتى فيه دعوى الادراج كما هنا فلا منع لان الحكم يدور مع علته (قوله رحمه الله ايشار للضبط الخ) هذا هو التعليل المأخوذ من كلام السكاكي وقيل في التعليل لان المكنية أرجح لعدم كونها تابعة لاستعارة أخرى وفيه كالاول أنه قد تكون التبعية هي المقصودة كما سيأتي عن صاحب الكشف وفي الاول أيضا ان الغرض من فن البيان معرفة كيفية ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة ليحترز عن التعقيد المعنوي الخلل بالفصاحة فالمناسب لكثير الطرق توسعة لمساحة الفصاحة وتكثير المائشيه الطباع وتستلذه الاسماع من هاتيك الانواع أنواع المهرريات البيانيات العجيبة وزيادة في التمكن من الاحتراز وفي وجوب الاعجاز فأين هذا كله من فائدة الضبط والتقليل والايجاز (قوله أحدهما أنه يعترض على القوم الخ) هذا مستفاد أيضا من المطول (قوله بل من ينظر في كلامه) هو مانق له المحشى عن الاطول بعد (قوله لتكون حقيقة باسم الاستعارة الخ) أي لانها حينئذ تكون مجازا لغويا لا عقليا فتكون موافقة لتبعية الاستعارات في كونها من المجاز اللغوي بخلاف ما اذا كانت مجازا عقليا فانها وان كانت حينئذ حقيقة باسم الاستعارة لاستعارة هذا الاثبات من المشبه به للمشبه لكان في الغاية (قوله في الغاية) أي غاية استحقاق التسمية باسم الاستعارة وهو حال من ضمير حقيقة (قوله قبل) متعلق بجعل (قوله لمصلحة الرد المذكور) أي لاجلها وهي تقليل الاقسام الذي هو أقرب الى الضبط (قوله لان النفع فيه) أي في الرد والنفع الذي فيه هو المصلحة المذكورة قال المحشى في الرسالة البيانية بعد

مختار السكاكى نظر لانه قال في آخر بحث الاستعارة التبعية هـ نادماً مكن من تلخيص كلام
الاصحاب في هـذا الفصل ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بأن
قلبوها فجعلوا في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح
استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة في التشبيه وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة
كما فعلوا في أظفار المنية لكان أقرب الى الضبط اهـ وكلامه هـ نادماً صريح في أنه رد الاستعارة
التبعية الى المكنية على قاعدة القوم حينئذ لا حاجة له الى الاستعارة قرينة المكنية اشئ حتى تبقى
التبعية مع ذلك بحالها ولا تتقلل الاقسام هـ نادماً لا يتم ما رده المصنف رده اهـ بيهض تلخيص (قوله
بأنه) أى السكاكى ان قدر هو فقدر بالبناء للفاعل أو بأندأى الشأن فقدر بالبناء للمفعول ولا يخفى
أن هذا التردد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينته على نحو قوله في المنية وأظفارها لم يبق احتمال
تقديرها حقيقة والالم يكن على نحو قوله في المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية
وأظفارها الحسن هـ هذا التردد وأيضاً ينبغي أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخيلية
لأنها استعارة عنده لئلا ينجم المنع على قوله والالئى وان لم يقدر التبعية حقيقة فتكون استعارة
لجواز أن تكون مجازاً امر سلا وان لا يضر هـ نادماً لان الكون مجازاً امر سلا أيضاً يشارك

ذكره الوجه الثانى وفيه ما فيه اهـ أى فى هـذا الوجه الثانى ما فيه من التلاعب والذهول عن
عاقبة الأمر لان حاصله أنه اعتبر أولاً مناسبة لفظية ثم عدل عنها لتسكتة معنوية وهذا غير لائق
بالسكاكى وأجيب بأنه لا تلاعب ولا غفلة بل حاصله أن قرينة المكنية عنده قسمان تخيلية ومعناها
عند القوم وذلك اذ الزم على معناها عنده القول بالتبعية كما اذا كانت فى الفعل وتخييلية بمعناها
عند القوم اذ الم يلزم ذلك كما أشار اليه الوسطانى ولا يخفى أن هذا الجواب لا يستقيم لانه صرح كما
سيأتى بأن نطقت مستعار للأمر الوهمى فكلام السكاكى مردود ولا بد كما قاله السيد فى شرحه
على المفتاح على أن فى هذا الجواب نظراً ظاهر الا انه ان كان المراد أن قرينة المكنية عنده قسمان
من أول الأمر ففيه ان هذا ليس حاصل الجواب كما يصرح به قوله فيه فله أن يعدل الخ وان كان
المراد ان ذلك ما آل اليه مذهب فففيه أنه مع بعده لا يدفع التلاعب والذهول عن عاقبة الأمر
فان رد التبعية كان منوياً له قبل جعل الاستعارة التخيلية للصورة الوهمية حيث نبه عليه فى
آخر فصل المجاز العقلى كما يأتى على أنه كيف يقول بالتخييلية عند القوم مع كونها مجازاً عقلياً
وقد أنكره فتدبر (قوله وكلامه هـ نادماً صريح الخ) قال عبد الحكيم أقول كلامه فى آخر فصل
المجاز العقلى صريح فى أنه مختاره حيث قال وبنى بناء على قولى هـ نادماً أى من أن نحو أنبت الربيع
البقل استعارة مكنية وقولى ذلك فى فصل الاستعارة التبعية أى من قوله ولو أنهم قلبوها فجعلوا
النخ وقولى فى المجاز الراجع عند الاصحاب الى حكم الكلمة على ما سبق أى من قوله انه ينبغي أن
لا يعد فى المجاز اجمع بل المجاز كله لغو يار ينقسم عندى الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة
وغير استعارة والاستعارة الى مصرح بها ومكنى عنها والمصرح بها الى تحقيقية وتخييلية والمكنى
عنها الى ما قرينتها أمر مقدر وهمى كالانياب فى قولك أنياب المنية وكنطقت فى قولك نطقت
الحال بكذا أو أمر محقق كالانياب فى أنبت الربيع البقل اهـ فانه أسقط الاستعارة التبعية والمجاز
العقلى وجعلها ماداً خليئاً فى المكنى عنها اهـ ولمعاً وبه هنا كلام فراجع (قوله وأن لا يضر هذا المنع)

(لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أى التخييلية (مجاز عنده) أى عند السكاكى لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به واردة (٢٩٨) المشبه الا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق لمعناه حسا ولا

عقلا بل وهما فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا واذا لم تكن التبعية تخييلية (فلم تكن) الاستعارة (المكنى عنها مستلزما للتخييلية) بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية وذلك لان المكنى عنها قد وجدت بدون التخييلية في مثل نطق الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وانما الخلاف في أن التخييلية هل تستلزم المكنى عنها فعند السكاكى لا تستلزم كما في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وهذا ظهر فساد ما قيل ان مراد السكاكى بقوله لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن ينازع في الاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية لان كلام الكشف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في المفتاح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكنى عنها قد

الكون حقيقة في الفساد وأما اثبات الملازمة بأن العلاقة بين المعنيين هي المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خوط القتاد اه أطول ملخصا (قوله لم تكن تخييلية) أى على مذهب السكاكى (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله الا أن المشبه فيها) أى في التخييلية (قوله بمعنى الخ) أشار به الى أنه ليس المراد الاستلزام في التعقل بل في الوجود ولا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكاكى قد تكون بدون المكنية (قوله على هذا التقدير) أى تقدير أن التبعية حقيقة اه سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أى باعتبار السكاكى التخييلية بدون المكنية في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزما للمكنية أى لا كائنه على العكس أى أنها تستلزمها المكنى عنها وفي بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أى في الايضاح (قوله لان كلام الكشف) سيد كره بعد (قوله عن السكاكى) أى في عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اه سم (قوله لانه قد صرح الخ) وحيث جعل نطق مستعملا في أمر وهمى كان استعارة تخييلية في الفعل والاستعارة في الفعل

أى وان كان لا يضر المصنف هذا المنع (قوله كما تصدى له الشارح) أى حيث قال في المطول ضرورة أن العلاقة بين المعنيين هي المشابهة أى على تقدير كون نطق الحال استعارة تبعية لان الكلام في رد التبعية للمكنى عنها واذا حلت على المجاز المرسل لا يكون مما نحن فيه وأيضا على تقدير كونه مجازا امرسا لا يلزم تحقق المكنية بدون التخييلية اه عبد الحكيم ومقصوده دفع اعتراض صاحب الأطول ولم يرتض معاوية كلام عبد الحكيم وعلى كون العلاقة هي المشابهة بأنه هو الظاهر والراجح والابغ ولانه كان نقل عنه هو المعروف والمشهور المؤلف ولا يخفى أن تعليقه أيضا لا يقدشأ واعلم أن اعتراض الأطول على الشارح انما هو بالنسبة لكلامه في المطول لا في المختصر لان الشارح نفسه فيه قد أبطل الملازمة بالوجه الذي ذكره بقوله وقد يجاب بأن كل مجاز الخ (قوله رحمه الله فلم تكن المكنى عنها الخ) وأيضا يلزمه القول ما بنوع مجاز عقلي أو شبه كما مر في باب ما عليه وهو فيه منكره مخالف لأصحابه أو بمجاز لغوي في هيئة اللفظ المركب وهو هنا عن الحق الظاهر كما مر أيضا من كتب انتهى معاوية فراجع هناك (قوله رحمه الله نعم الخ) لا ينافي قوله سابقا وانما الخلاف في أن التخييلية الخ لان ذلك على اسان المصنف اه معاوية (قوله ولا بمعنى أن كلا منهما الخ) فيه أن هذا لا يحتمله الكلام وما ذكر لا يدفعه (قوله في الايضاح) أى وهنا أيضا (قوله رحمه الله يمكن الخ) أى ان هذا النزاع لا وجه لمنعه فهو نزاع قوى (قوله رحمه الله مشعر) يعنى اشعارا قويا كالصرح أو هو صريح على ما في المطول اه معاوية (قوله رحمه الله الا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى) أى ان ما ذكر وان أبطل ان عدم الاستلزام باطل باتفاق لكن لا يدفع الاعتراض على السكاكى بأنه ان قدر التبعية حقيقة لزمت ان نطق ليس استعارة تخييلية مع أنه قد صرح بأنه استعارة تخييلية وان قدرها استعارة لزمت

تكون أمر او هميا كاظفار المنية وقد تكون أمر محققا كالانبات في أنبت الربيع البقل والهزم في هزم الأمير الجند الا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكى لانه قد صرح في المجاز العقلي بأن نطق في نطق الحال بكذا أمر وهمى جعل قرينة للمكنى عنها

ليست الاتبعية فقد اضطر الى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضا) اعترض بوجه آخر لزم السكاكى من كلامه اه سم (قوله فلاجهة) أى لوجه (قوله ان الممكنى عنها لا تنفك عن التخيلية) لانها قد انفكت عنه فى أنبت الربيع البقل وهزم الامير الجند (قوله فلم يكن ماذهب اليه مغنيا الخ) وقال صاحب الكشف فى رده على السكاكى رده الاستعارة التبعية الى الممكنى عنها أنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلى والواضح الجلى ويكون ذكر المتعلقات تابعاً ومقصوداً بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله

تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا

وأيضاً فلما جوز وجود الممكنى عنها بدون التخيلية كما فى أنبت الربيع البقل ووجود التخيلية بدونها كما فى أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلاجهة لقوله ان الممكنى عنها لا تنفك عن التخيلية (والا) أى وان لم يقدر التبعية التى جعلها السكاكى قرينة الممكنى عنها حقيقة بل قد رها مجازاً (فتكون) التبعية كنطق مثلاً (استعارة) ضرورة أن مجاز علاقته المشابهة والاستعارة فى الفعل لا تكون الاتبعية (فلم يكن ماذهب اليه) السكاكى من رد التبعية الى الممكنى عنها (مغنيا عما ذكره غيره) من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب بأن كل مجاز

القول بالتبعية والشق الاول مجرد توسعة فى الدائرة كما لا يخفى (قوله رحمه الله وأيضا الخ) ظاهره أنه وجه آخر للاعتراض على السكاكى عطفاً على قد صرح وحاصله ما قال فلاجهة الخ وحينئذ يرد بما فى المطول من أنه قد صرح بأن عدم انفكاكهما عنه انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما أصلاً فوجهه أنه حكاية منه لما عليه مساق كلام الاصحاب حيث قال وقد ظهر ان الممكنية لا تنفك عن التخيلية على ما عليه مساق كلام الاصحاب وتجوز المذكور انما هو مذهبهم فلا منافاة فالظاهر أنه عطف على قوله نعم الخ وأنه اعترض على المصنف بأن السكاكى لما جوز ما جوز فلا وجه الخ أى فالظاهر أنه لا يقول حينئذ بذلك بل هو حينئذ مذهب غيره فلا يقوم حجة عليه لانه بصد مخالفتهم كما فى المطول اه معاوية وبه تعلم ما فى كلام المحشى (قوله وقال صاحب الكشف الخ) حاصله أنه قد تتعين التبعية ويلاحظ معها تشبيه متعلقاتها تبعاً لها اما بلا قصد ممكنية فيه بأن يلاحظ معها فيه مجرد التشبيه ملاحظة ما تبعها كما هو الظاهر فى البيت أو بقصد ما فيه بأن يلاحظ التشبيه والمبالغة وغير ذلك مما تتوقف عليه الاستعارة كما اذا استعير فى البيت الاجفان لا كما أزهار الافئدة والنوم لذبولها وانضمامها والايقاظ لفتحها عن أكامها فقصد الممكنية حينئذ تبعاً للتبعية وقد ينعكس كما فى الآية اما بلا قصد التبعية أو بقصد ما وقديستويان كما فى نطق الحال الابقرينة تبدو معينة كقيام الاهتمام بقوة الدلالة أو مقام الاشهاد بأن الحال ذات دلالة فاقربية الضبط بنقليل الاقسام لا يعول عليها خصوصاً وقد سبق لك ان توسعة الطرق مناسبة للغرض من فن البيان وقال المحشى فى الرسالة البيانية بعد أن نقل كلام صاحب الكشف وهو تفصيل حسن غير أن المهورى بحث فى تمثيله لاقسم الثانى بين قسود عهد الله وللثالث بنطق الحال وجعل الآية والمثال من القسم الأول قال لان المقصود فى الآية تشبيه ابطال العهد بنقض الحبل لاتشبيه العهد بالحبل لان المطلوب اثبات أنه لا يبقى للعهد انعقاد ولا يترتب عليه آثاره المطلوبة منه سواء كان مثل الحبل أو غيره فى الاتصال وكذلك المقصود تشبيه الدلالة بالنطق لاتشبيه الحال بالمتكلم مطلقاً بل فى الدلالة نعم كل من تشبيه العهد بالحبل والحال بالمتكلم حسن شائع بخلاف تشبيه الرياح والرياح والايقاظ فى البيت السابق فانه غير حسن ولا شائع اه وأقول فى بحثه بالنسبة لنطق الحال بحث اذا شك أنه نارة يكون الملحوظ أصالة تشبيه الدلالة بالنطق ونارة يكون تشبيه الحال بالمتكلم فى الدلالة وكلاهما حسن شائع وكون تشبيه الحال بالمتكلم من حيث الدلالة لا مطلقاً لا يضر اه بحروفه (قوله تقرى) بفتح أوله مضارع قرى من باب رعى وقوله الرياح فاعل تقرى وهى جمع ريج وهو الهواء بالمد المسخر بين السماء والارض وقوله رياض بكسر الراء جمع روضة ففتحها

فان التشبيه هنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الم محبوب والقرى تبعا لشي من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في المتعلق غرضاً أصلياً وأمر اجلياً ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في

معنى حديقه وبستان وهي مفعول لتقرى لانه يتعدى بنفسه لو احدى تقول قريت الضيف وكونه هنا مستعاراً للنب وهو انما يتعدى بالحرف تقول هبت الرياح على كذا فالغالب أن يعتبر في التعدية والنزوم لفظ المجاز نحو نطق الحبال بكندا وقد يعتبر بمعناه نحو سبوح لها منها عليها سواها قدان الشهادة مستعاراً للدلالة العلامات الدالة على نجابة الفرس اذ معناها الحقيقي وهو الخبر القاطع غير متصور هنا وقد اعتمد المستعار له حيث قيل عليها ولو اعتمد المستعار لقيل لها لتعارف الشهادة المعتمدة بعلى في المضرة وتضمنه معنى الدلالة يمنع منه انه لم يرد به سواها وقوله الحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي بلاد للعرب وهي في الاصل ما غلظ من الارض وهو خلاف السهل وبصح ارادة الثاني ويكون تخصيصها بالذكر لتتمكن الرياح من التلاعب بما فيها العلوها والجمع حزون مثل فليس وفلوس وقوله مزهرة اسم فاعل أزهر النبات اذا ظهر زهره وهو حال من رياض وقوله اذا سري ظرف لتقرى وحقيقة السرى السير بالليل استعارة لمجرد الحصول في الليل بقريته اسناداً الى النوم وتعليقه بالاخفاف وقوله في الاخفاف متعلق بسرى وهي جمع جفن بفتح فسكون أصلها غطاء العين من أعلاها وأسفلها وغلاف السيف ويجمع على جفون وأخفاف وأخفن واستعارها هنا لا كالم الزهر وغطائه فالمراد بها أخفاف الرياض فاللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وكفى بسريان النوم فيها عن ذبول تلك الازهار وانضمام بعضها لبعض وقوله ايقاظ مفعول ثان لتقرى لتضمنه معنى توصل بعد استعارته للنب والذي يقتضيه التضمن هو استعمال اللفظ في المعنى المضمن وغيره مع الاستعمال في المعنى المضمن والمعنى الحقيقي حتى يردان المعنى الحقيقي هنا غير مراد وهو مصدر أيقظه اذ انبهه استعارته لفتح الزهر ونضارته وبهجته وحسن التعبير عن ذلك بالايقاظ ذكر النوم والاخفاف والمعنى تهب الرياح على البساتين الكائنة في الحزن حال كونها ظاهراً نورا وتوصل اليها تفتيحاً ونضارة وحسن اوقت ذبولها وانضمام بعضها لبعض في أكامها فالمقصود تعظيم شأن هبوب الرياح على تلك الازهار حيث شبه هبوبها وتوضيلها للنضارة والحسن والتفتيح لتلك الازهار بالقرى الذي هو وصف الكرماء وبه حياة نفوس أبناء السبيل هكذا يستفاد من الفنى ومن السعد والسيد في شرحهم على المفتح مع بعض زيادة وليس المراد مدح الكرم كما هو ظاهر وان توهمه بعضهم ولا هبوب رياح المحبوب المزهرة على جفون المحب الشبيهة بالرياض وقت حصول النوم في جفون المحب وايصالها الايقاظ لجفون المحب فتكون الرياض استعارة للجفون ومزهرة حالاً من الرياح والاخفاف أجفان الانسان المحب والايقاظ باقيا على حقيقته والحزن بضم الحاء وسكون الزاي ضد الفرح وان توهم (قوله وبين القرى) هو بالكسر والقصر ترتيب الضيافة وتدبير أمرها كما قاله السعد في شرح

مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل مكنية كما في نطق الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالكلام ابتداء مستحسن فظهر أن ما ذكره السكاكي من الرد مطلقا مردودا أطول (قوله تكون علاقته المشابهة) أى بالصلاحية أى فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام (قوله لا يجب الخ) لقائل أن يقول عدم الوجوب لا يمنع الصحة وإذا صح جعله استعارة فلا شك على السكاكي بحاله اه سم (قوله وفيه نظر) أى في هذا الجواب (قوله لان السكاكي الى آخر الفصل) حاشية بخط الشارح قدس سره أدرجه في الشرح كما ذكره الحفيد (قوله في جميع الامثلة) لان بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله ولو سلم) أى جريانه في جميعها اه سم (قوله وهو وجود المكنى عنها بدون التخيلية) مع أن المكنى عنها لا تنفك عن التخيلية (قوله ويمكن الجواب الخ) لا يخفى أن الجواب لا يطابق الاعتراض لأن الاعتراض بلزوم وجود المكنية بدون التخيلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد بعدم انفكاك المكنية عن التخيلية أن التخيلية لا توجد بدونها فباشاع وإنما يظهر الدفع بذلك لو كان الاعتراض بلزوم وجود التخيلية بدون المكنية وهو عكس ما ذكر في الاعتراض الآن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكنية بدون التخيلية فشايع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن ينزع في الاتفاق الخ فهل لا قال يمكن أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضا قوله ويمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لا عن أصل الاعتراض لانه قد سبق أنه صرح بأن نطقت

الفتاح (قوله رحمه الله وقصد المبالغة في التشبيه) كانه يشير بأنها اذا لم تقصد لا يكون استعارة وان كان باعتبار علاقة المشابهة اه معاوية ثم ان ذكر المشبه به كان تشبيها اصطلاحيا والافلا (قوله أدرجه في الشرح) هذا ليس مذكورا في الحفيد ومع ذلك فكان المناسب أن يقول بدله أدرج في بعض الشروح لان كلامه هذا يقتضى ان المدرج له الشارح وليس كذلك قاله بعض المشايخ (قوله رحمه الله لان السكاكي قد صرح الخ) لا يقال مراد السكاكي أن اثبات النطق وهمى كاثبات تلك الصورة لأن النطق مستعار للنطق المتوهم فلا يلزمه المحذور لانا نقول هذا بعيد جدا من سياق كلامه ومن اطلاقه الامر المقدر الوهمى حينما أطلقه اه معاوية (قوله رحمه الله ويمكن الجواب) أى عن الاعتراض الاول بالوجه الذى ذكره المصنف وعن عوده هنا وعن فساد القيل الذى سبق للشارح دعوى ظهور فساد وان بقى أصل الاعتراض على السكاكي من جهة أنه صرح بأن نطقت مستعار للامر الوهمى ومحصل هذا الجواب أن الاعتراض بوجود المكنى عنها بدون التخيلية وليس كذلك بل مراده ان التخيلية لا توجد بدونها لكن فيما شاع من كلام الفصحاء فلا ينتقض بأظفار المنية الشبيهة بالسبع فالدفع الاعتراض المذكور وصح القيل المتقدم ولا يخفى أن هذا الجواب فيه زيادة فائدة لم تعلم من قوله سابقا نعم يمكن أن ينزع الخ لانه أفاد صحة استلزام التخيلية للمكنية باعتبار ما شاع في كلام الفصحاء وقوله نعم يمكن الخ لم يفد ذلك وهذا كله تعلم رد ما في المحشى (قوله لا يخفى أن الجواب الخ) قد علمت ما فيه (قوله الآن يكون محط الجواب الخ) أى وما ذكره قبل تأويل لكلام السكاكي حتى يتم الجواب هذا على كلامه وقد علمت ما فيه (قوله لكن هذا مضمون الخ) قد علمت ما فيه

تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع الاستعمال كابين النطق والدلالة قائم لازمة للنطق بل انما تكون استعارة اذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه وفيه نظر لان السكاكي قد صرح بأن نطقت هنا أمر مقدر وهمى كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الذبيلة بالأظفار الحقيقية ولو كان مجازا مرسل عن الدلالة لكان أمرا محققا عقليا على أن هذا لا يجري في جميع الامثلة ولو سلم حينئذ يعود الاعتراض الاول وهو وجود المكنى عنها بدون التخيلية ويمكن الجواب بأن المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكنية عن التخيلية أن التخيلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع في عدم شيوع مثل أظفار المنية الشبيهة

أمر وهمي فاضطر آخر الأمر إلى اعتبار الاستعارة التبعية كذا في الحفيد (قوله وإنما الكلام)
 أي النزاع في الصحة أي في صحة مثل أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله في قوله تعالى ينقضون
 عهد الله) ففي العهد استعارة بالكناية فالعهد مشبه والمشبه به هو الحبل فوزان العهد وزان المنية
 في أنشبت المنية أظفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة والمستعار له النقض هو إبطال العهد وهو
 أمر محقق لا وهمي فقرينة المكنية استعارة تحقيقية (قوله استعارة عن غور الماء) شبه
 الغور بادخال الغذاء الجوف فاستعار له لفظه وهو لفظ البلع (قوله وقد تكون حقيقة كما في
 أنبت الربيع) فالربيع استعارة مكنية والانبات قرينته وهو أمر محقق

﴿ فصل في شرائط حسن الاستعارة ﴾

أي في بيان مابه أصل الحسن وما يزيد في حسنها ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على مالو
 أهل لخرج من الحسن إلى القبح اه أطول (قوله من التحقيقية) أي غير التمثيل (قوله على
 سبيل الاستعارة) زاده الشارح أيضا حالاً لا يحترز به عن مجرد التشبيه التمثيلي وإن ذكره سم لما
 عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيل على الإطلاق (قوله برعاية جهات حسن التشبيه)
 لأن مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح اه سم وفيه أنه غير مطرد ألا ترى أن قوة
 وجه الشبه نوجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضاً قوله برعاية جهات حسن التشبيه أي
 سوى ما يأتي من أنه لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فإنه ليس من شرائط حسن
 الاستعارة أن توجد فيها جهة حسن التشبيه هذه وكأنه أراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما
 لم تسبق ولا يخفى أنه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسناً برعاية جهات حسنة تدور على القرينة

(قوله رجه الله عن غور الماء) الأولى استغوار الماء اه معاوية أي طاب الغور وفيه أن غرض
 الشارح بيان المجاز باعتبار المادة إذا طلب لا يجوز باعتباره ولذا قال الشارح إن البلع استعارة
 عن غور الماء نعم ما ذكره لوقال إن أبلغ استعارة عن غور الماء إذا بلغ ليس استعارة عن غور
 الماء بل عن طلب الغور فتدبر

﴿ فصل في شرائط حسن الاستعارة ﴾

(قوله ولا يقتصر) أي في بيان ترجمة المصنف وقوله على مالو أهل الخ أي على مابه أصل الحسن
 الذي لو أهل ذلك الأصل لخرج كل من التحقيقية والتمثيل من الحسن إلى القبح ومحصله أن المناسب
 جعل الترجمة عامة لمابه أصل الحسن ولمابه التفاوت في مراتبه ولا يقتصر على الأول اه شيخنا
 (قوله فيتبعانه في الحسن والقبح) في المفتاح واعلم أن الاستعارة لها شروط في الحسن إن صادفتها
 حسنت وإلا عريت عن الحسن وربما كتبت قبحاً اه وقال الفاضل الكاشي وإنما قال ربما
 اكتسبت قبحاً لأن عدم شروط الحسن لا يقتضي القبح بل تقتضي عدم الحسن وعدم الحسن
 يتحقق إما بوجود القبح وإما بعدم الحسن والقبح معا وهي الحالة المتوسطة بين الحسن والقبح (قوله
 وفيه أنه غير مطرد الخ) يؤخذ جوابه مما بعد سوى ما يأتي أي في قول المصنف بعد ويتصل به إلى آخره
 وهذا الاستثناء جواب أول (قوله جهة حسن التشبيه هذه) وهي أن لا يقوى الشبه (وكأنه أراد

بالسبع وإنما الكلام في
 الصحة وأما وجود
 الاستعارة بالكناية بدون
 التخيلية فشائع على
 ما قرر صاحب الكشف
 في قوله تعالى ينقضون
 عهد الله وصاحب المفتاح
 في مثل أنبت الربيع البقل
 فصار الحاصل من مذهبه أن
 قرينة الاستعارة بالكناية
 قد تكون استعارة
 تخيلية مثل أظفار المنية
 ونطقت الحال وقد تكون
 استعارة تحقيقية على
 ما ذكره في قوله تعالى
 يا أرض ابلعي ماءك البلع
 استعارة عن غور الماء في
 الأرض والماء استعارة
 بالكناية عن الغذاء وقد
 تكون حقيقة كما في
 أنبت الربيع

﴿ فصل ﴾

في شرائط حسن الاستعارة
 (حسن كل من)
 الاستعارة (التحقيقية
 والتمثيل) على سبيل
 الاستعارة (برعاية جهات
 حسن التشبيه)

أيضا فحسنها برعاية حسن القرينة بأن تكون في الخطاب مع الذكي غير واضحة جدا ومع البليد في غاية الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها اه أطول (قوله كان يكون وجه الشبه الخ) الأولى تركه لأنه شرط الصحة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجاب بأن شرط الصحة الشمول ادعاء لا في نفس الامر وعذر الشارح في ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود الصحة اه سم وعبرة الأطول وكأنه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا والافشول وجه الشبه مما يوقف عليه التشبيه لاحسنه اه (قوله من الغرض) أى الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه أو مكانه (قوله ونحو ذلك) من كون وجه الشبه غير مبتذل اه حفيد (قوله وان لا يشم رائحته لفظا) انما قال لفظا لأن المعنى على التشبيه قطعاً وانما ذكر اشهام الرائحة المنبى عن القلة لانه لو زيد عليه بأن يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه صريحا كما في الخيط الأبيض حيث بين بالفجر أو ضمنا كما في الخيط الأسود فان تبين الخيط الأبيض بالفجر يتضمن تبين الخيط الأسود بالليل أو بأن يذكر وجه الشبه كما في رأيت أسدا في الشجاعة أو الاداة كما في زيد كالا سلم يكن هناك استعارة أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشهام رائحة التشبيه قوله * قد زرأ زرارته على القمر * فان فيه ذلك الاشهام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لأن ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبه به بل فيه رائحة الاشعار بذلك اه ملخصا من الفنى والسيرامى قال في الأطول

(الخ) جواب ثان فالأولى التعبير بأو (قوله الشمول ادعاء) المناسب ولو ادعاء (قوله وعذر الشارح الخ) المناسب جعله جوابا ثانيا وحصله انه ذكره لانه هو الشرط الذى به الحسن بل توطئة له ومحل التمثيل قوله والتشبيه وافيا الخ وانما جعل ذلك توطئة لان الحسن لا يكون الا بعد وجود الصحة (قوله وكأنه أراد ظهور الشمول) في عبد الحكيم المراد بالشمول الشمول بلا شبهة فانه اذا تحققت الشبهة في الشمول يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الا أنه لا يبقى حسنهما (قوله رحمه الله والتشبيه وافيا بافادته الخ) فان لم يكن وافيا بالغرض بل ناقصا فيه صح التشبيه والاستعارة وان لم يحسن فالمراد بوفائه بالغرض افادته على وجه الكمال أو يقال المراد الوفاء بلا شبهة فاذا تحققت الشبهة في الوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الا أنه لا يبقى حسنهما فاندفع ما يتوهم أن ذلك شرط للصحة لا للحسن (قوله ومثال اشهام رائحة التشبيه الخ) في شرح السيد على المفتاح أن اشهام رائحة التشبيه فيما اذا ذكر المشبه من غير اشعار بالتشبيه كما في قوله قد زرأ زرارته على القمر أو فيما اذا كان التركيب محتملا للتشبيه والاستعارة نحو أسد يرى فانه ان قدر المبتدأ كان تشبيها كما مر وان قدر الخبر أى عندى كان استعارة كما قال الأبهري في هاتين الصورتين تكون الاستعارة غير حسنة واذا زاد على ذلك بأن بين المشبه به بالمشبه أو ذكر الوجه كان تشبيها لا استعارة اه قال عبد الحكيم ادعاء أن الاستعارة في قوله قد زرأ زرارته على القمر غير مستحسنة لابلده من شاهد فان الاستعارة انما تقتضى طى ذكر المشبه وعدم الاشعار بالتشبيه بحيث لو أقيم لفظ المشبه مقام المشبه به استقام الكلام ولم يفت الا المبالغة وهو متحقق في المثال المذكور اه قال معاوية نحو هذا المثال لا يخلو حسنه عن نقصان (قوله لان ذكر المشبه به) المناسب لان ذكر المشبه وهو الضمير في قد زرأ زرارته فيجذف لفظ به كافي ع ق وقوله مشبه به كان المناسب أيضا

كان يكون وجه الشبه
شاملا للطرفين والتشبيه
وافيا بافادته معلق به من
الغرض ونحو ذلك (وان
لا يشم رائحته لفظا) أى
وبأن لا يشم شئ من
التحقيقية والتمثيل رائحة
التشبيه من جهة اللفظ

وأظن أن في التجريد أيضا اشتمالاً على الغرض (قوله لأن ذلك يبطل الغرض) إبطاله ينافي أنه من شرائط الحسن لا من شرائط الصحة فاعمل المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه) أي فلا يتأني ادعاء ما ذكر * وأقول فيه نظر بدليل المشكك فإن بعض أفراده أقوى من البعض مع شمول الجنس لجميعها فلا منافاة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك في الجنس اه سم (قوله ولذلك يوصى النخ) وجه ترتيب التوصي المذكور على أن شرائط الحسن ذلك أنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفياً فإذا انضم إلى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد فتصير الاستعارة ألباساً بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جلياً إذ ليس فيه من الخفاء ما في ذلك اه سم قال في الاطول وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصروفة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به في المفتاح قبل ذلك لأن في المكنية تصريحاً بما يسم المشبه فلا يصير خفاء وجه الشبه سبباً لعدم الغرض اه (قوله أي ولأن شرط حسنه) أي حسن كل

لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه (ولذلك) أي ولأن شرط حسنه أن لا يشتم رائحة التشبيه لفظاً (يوصى أن يكون الشبه) أي ما به المشابهة (بين الطرفين

حذف لفظ به قاله بعض المشايخ (قوله وأظن أن في التجريد أيضا اشتمالاً على الغرض) في عبد الحكيم وما يتوهم من أن فيه أي التجريد اشتمالاً على التشبيه فلا تكون الاستعارة حسنة مدفوع بأن المشبه في المجردة هو الذات مع الوصف كما أن المشبه به في المرشحة الذات مع الوصف وقدم ذلك اه يعني كأنه منه في المعنى فلا اشتمال فيه وفيه أنه ما زال الاشتمال موجوداً ثم قال وقيل إن التجريد يحجب بعد تمام الاستعارة فلا يكون الاشتمال فيها والاشتمال المانع للحسن ما يكون قبل التمام وفيه أنه قد سبق أن قوله تعالى ومن كل تأكلون لحاظاً بما مانع من حمل قوله وما يستوى البحران هذا عذب فرات النخ على الاستعارة مع أنه جاء بعد تمامها اه يعني أنه على تسليم أنه بعد تمامها يرد عليه ما سبق فيجوز إلى بيان الفرق ولما عايناهنا كلاماً فراجع (قوله رحمه الله تعالى لأن ذلك يبطل الغرض) أي يبطل كمال الغرض لعدم شتم رائحة التشبيه شرط حسن كما هو الغرض لا شرط صحة وإيضاح كلامه أن التشبيه يدل على أن المشبه به الذي هو الحيوان المفترس مثلاً في ضمن أي فرد من أفراده أقوى من المشبه والغرض من الاستعارة ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه وأنه من جملة أفراده ولا يتأني ادعاء أن المشبه من جنس الحيوان المذكور ومن أفراده مع افادة أن الحيوان المذكور أقوى منه لا شتم هذه الافادة على مقارنته للأفراد ذاتاً وصفة لكن حيث كانت افادة ما ذكر طريق مجرد الاشتمال كانت ضعيفة فيمكن معها الادعاء المذكور وإن لم يكن على ما ينبغي وتوجد الاستعارة فتأمل لتعلم ما في قول المحشي عن ابن قاسم قوله على أن المشبه به أقوى إلى أن قال وأقول فيه نظر بدليل المشكك النخ وقول شيخنا يدفع النظر بأن كمال الغرض لا يتم إلا إذا تساوت الأفراد والكلام في كمال الغرض لا في أصله كما اعترف به في القولة قبل حتى يرد هذا النظر ويقال لا منافاة بين التفاوت النخ اه وإن كان لبعض المشايخ ما يوافق أو يقرب منه حيث كتب على قوله أولاً فاعمل المراد النخ المناسب تأخير هذا الجواب عن قوله به وأقول فيه نظر بدليل النخ كما فعل سم (قوله قال في الاطول وتلك الوصية مخصوصة النخ) في عبد الحكيم والتوجيه بالجلالة إنما هو في الاستعارة التصريح بعدم ذكر المشبه فيها بلفظه فلم يكن وجه الشبه جلياً يصير تعمية بخلاف الاستعارة بالكناية لأن المشبه منه كور بلفظ مستعمل في معناه استعير لفظ المشبه به كناية فالقرينة كافية كذا في شرح المفتاح الشريف فتدبر فإنه قد خفي على البعض

(قوله أو بواسطة عرف) أى عام (قوله الغاز أو تعمية) أى سبب الغاز وتعمية أى اخفاء اه
 أطول (قوله ان روى شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه) شرط لقوله لئلا تصير الاستعارة
 الغازا وعطف قوله ولم يشم الخ على روى من عطف الخاص على العام بناء على أن المتبادر أن
 المراد بالحسن حسن الاستعارة وبه صرح فى المطول لاحسن التشبيه لأن ترك الاشياء المذكور
 من جملة مراعاة شرائط حسن الاستعارة نبه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله وان لم تراعى ان ضبط
 بالفوقية فالضمير فيه لشرائط الحسن التى منها ترك الاشياء ونفى مراعاتها صادق مع انتفاء مراعاة
 جميعها بأن لم توجد مراعاة شئ منها ومع انتفاء مراعاة بعضها وحصول مراعاة البعض الآخر فان
 انتفى مراعاة الجميع فالتحسين لم يصح الاستعارة الغاز لان من الشرط عدم الاشياء فاذا أهمل
 بأن حصل الاشياء انتفى الالغاز وان كان وجه الشبه خفيا كما هو الفرض وعلى هذا فقوله فالتحسين
 أى مع تحقق الالغاز فى بعض التقادير كما تقرر وان ضبط بالتحسية فالضمير فيه لعدم الاشياء
 أى وان لم يراع عدم الاشياء بأن حصل الاشياء فالتحسين والالغاز لعدم تحقيق الأمرين اه سم
 باختصار (قوله اللغز) أى بضم اللام وفتح الغين لقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين
 كعنى واسكانها كقفل حكاهما اللدمايى (قوله رأيت ابلا مائة الخ) وانما صار الغازا لأن
 مشابهة الناس بالابل المائة التى لا توجد فيها راحلة فى عزلة وجود مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير
 واضحة ولذا صرح النبى صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى
 رواية تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة وقوله كالابل مفعول ثان لتجدون وقوله
 ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله يرتحل) كان معناه يعده للارتحال عليه
 اه سم وقال فى الأطول أى يحط رحله عليه (قوله التى لا توجد فى كثير من الابل) فيه إشارة
 الى أن العدد للتكثير لا للحصر (قوله أعم محلا) الأعم اذا أطلق ينصرف الى الأعم المطلق ولم
 يظهر بما سبق الافتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضمنية ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه

جليا) بنفسه أو بواسطة
 عرف أو اصطلاح خاص
 (لئلا تصير) الاستعارة
 (الغازا) وتعمية إن
 روى شرائط الحسن ولم
 يشم رائحة التشبيه وان لم
 تراعى التحسين يقال للغز
 فى كلامه اذا عني مراده
 ومنه اللغز والجمع الغاز
 مثل رطب وأرطاب (كما
 لوقيل) فى التحقيق
 (رأيت أسدا وأريدا انسان
 أبخر) فوجه الشبه بين
 الطرفين خفى (و) فى
 التمثيل (رأيت ابلا مائة لا
 تجد فيها راحلة وأريد
 الناس) من قوله عليه الصلاة
 والسلام الناس كابل مائة

لا تجد فيها راحلة وفى الفائق
 الراحلة البعير الذى يرتحله
 الرجل جلا كان أو ناقة
 يعنى أن المرضى المنتخب
 من الناس فى عزلة وجوده
 كالجمجمة التى لا توجد فى
 كثير من الابل (وهذا ظهر
 أن التشبيه أعم محلا)

(قوله رحمه الله تعالى جليا) أى ظاهر يفهمه الخاصة وغيرهم وان كان التشبيه بعيدا غربيا كأن
 يكون الوجه كثير التفصيل اذا دخل للتصريح بالتشبيه فى البعد والغرابه فضلا عن اشتماله فليس
 المراد بكون الشبه جليا أن يكون التشبيه قريبا متدا لا كان يكون الوجه جليا وان أوجهه كلام
 الشارح فيما يأتى وهو فى قوة الاستثناء من قوله برعاية جهات حسن التشبيه وأما ما يأتى للشارح
 فليس بظاهر (قوله لان مشابهة الناس بالابل المائة التى لا توجد الخ) فيه أن قوله التى لا توجد الخ
 يفيد أن الراحلة منفية بالكلية لانها عزلة الوجود فلا يصح كون وجه الشبه عزلة وجود المرضى
 المنتخب الا أن يقال ان قوله التى لا توجد الخ أى التى لا توجد الخ ومثل ذلك يقال فى كلام الشارح
 وكل هذا مبنى على ان مائة فى كلام المصنف وفى الحديث بالجر والظاهر أنها بالرفع مبتدأ محذوف منها
 الوصف وما بعد خبر أى مائة منها لا تجد فيها راحلة واذا كان هذا العدد الكثير من الابل لا يوجد فيه
 الراحلة كان وجود الراحلة فى الابل أى فى هذا النوع عزلة بزاو نادرا فيكون شبه نوع الناس بنوع
 الابل فى عزلة وجود المرضى وقد أومأ لوجه الشبه المذكور بقوله مائة لا تجد فيها راحلة فليس بيانا
 لوجه الشبه بل موميا اليه كما لا يخفى فتدبر (قوله ليست فيها الراحلة) عبارة المطول ليست فيها

اذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة
يتأتى فيه التشبيه من غير
عكس لجواز أن يكون
وجه الشبه غير جلي فتصير
الاستعارة ألقا كما في
المثالين المذكورين فان
قيل قد سبق أن حسن
الاستعارة برعاية جهات
حسن التشبيه ومن جعلها
أن يكون وجه الشبه بعيدا
غير مبتذل فاستراط جلالة
في الاستعارة ينافي ذلك
قلنا الجلاء والخفاء مما قبل
الشدّة والضعف فيجب أن
يكون من الجلاء بحيث
لا يصير القازا ومن الغرابة
بحيث لا يصير مبتذلا
(ويتصل به) أي بما ذكرنا
من أنه اذا خفي التشبيه لم
تحسن الاستعارة ويتعين
التشبيه (أنه اذا قوى
التشبيه بين الطرفين حتى
اتحدا كالعلم والنور والشبه
والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعينت الاستعارة) لئلا
يصير كتشبيه الشيء بنفسه
فاذا فهمت مسألة تقول
حصل في قلبي نور ولا تقول
علم كالنور واذا وقعت في
شبهة تقول وقعت في ظلمة
ولا تقول في شبهة كالظلمة
(و) الاستعارة (المكني
عنها كالتحقيقية) في أن
حسنها برعاية جهات حسن
التشبيه لانها تشبيه مضمّر
(و) الاستعارة التخيلية

والاستعارة أنه أعم من الاستعارة مالم يظهر أن الاستعارة لاتفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم
خلافه من أنه قد تعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فيهما عموم من وجه وليس لك أن تحمل العموم
عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولما في عبارته هذه من الخلل غيرها في الايضاح
الى قوله وبهذا ظهر أنهما لا يجيئان في كل ما يجيئ فيه التشبيه اه أطول (قوله اذ كل ما يتأتى
فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتى التأتى على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه
الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا وان أراد مجرد
التأتى على وجه الحسن أو لا فلا نسلم أن ليس كل ما يتأتى الخ فانه اذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه
الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به) أي يلتحق اه سم
(قوله بما ذكرنا) أي ضمننا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم بأنه اذا خفي التشبيه
لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى اتحدا) أي حتى كأنهما اتحدا
فالكلام محمول على المبالغة اه فزى (قوله وتعينت الاستعارة) أي اذا قصد تحسين الكلام
كما يدل عليه قوله لم يحسن لأنه تعينت الاستعارة ألبتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا
أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه فلا تنافي بين كلاميه اه فزى (قوله لئلا يصير
كتشبيه الشيء بنفسه) قال في الاطول ومن هذا علم أن من فواتد الاستعارة الاحتراز عن تهمة
تشبيه الشيء بنفسه ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسنها برعاية جهات
حسن التشبيه) لا بأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا لانها تشبيه مضمّر في النفس فلا ينافي رائحة
التشبيه نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يزدو بأن لا تشم
رائحة التشبيه لفظا لان من لوازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به وذلك يدل
على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون في الترشيح في التحقيقية
اشتمال رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا الفرق أن المذكور في الممكنية لفظ

راحلة من غير أل وهذا هو المناسب لقول الاطول وقوله ليست فيها راحلة حال (قوله بل يعلم خلافه
الخ) فديدفع بأن الكلام في الاعمية بالنظر لحسنها برعاية جهات حسن التشبيه المعهودة وهي
السابقة في كلام المصنف وأما الجهة المأخوذة بما يتأتى وهي أن لا يقوى الشبه ففي ملتحقه بهذا
البحث لا من جلته كما أشار لذلك المصنف بقوله ويتصل به الخ اه شيخنا (قوله اعترض بأنه ان أراد
الخ) لك أن تختار الشق الأول وتدفع ما أورده عليه بأن الكلام في الاعمية باعتبار جهات الحسن
المعهودة التي سبقت في كلام المصنف وأما ما يأتي في غير منظور اليه لانه ملحق بهذا المبحث اه شيخنا
(قوله لأنه تعينت الاستعارة ألبتة ولا يصح التشبيه الخ) مبنى على أن المراد الصحة فيما تقدم وهو
الشق الثاني في كلام سم وقد علمت أن المراد الشق الاول فلا يرد عليه ما قال اه شيخنا (قوله
رحم الله والمكني عنها الخ) وأما المجاز المرسل والكناية فحسن كل منهما بجلاء العلاقة بلاشبه
وبتوفيهما الغرض منهما بلاشبه أيضا وانما سكت عنهما للمقايسة وقلة الخطأ النحل بالحسن فيهما
لسهولتهما وقلة التصرف فيهما اه معاوية (قوله لم يزدو بأن لا تشم رائحة التشبيه الخ) يقتضى
أن الممكنية حسنة مطلقا ولو وجد الاشتمال فيها بغير القرينة كان ذكر المشبه به على وجه لا ينبى عن
التشبيه وفيه بعد (قوله قلنا الفرق الخ) يرد عليه أن قرينة المصرحة اذا كانت لفظية مانعة

المشبه فقد كرر خاصة المشبه به يدل على التشبيه والمذكور في التحقيقية لفظ المشبه به قد كرر ما هو
من خواصه يبعد التشبيه فضلا عن أنه يدل عليه فليتأمل اه (قوله لانها لا تكون الانابعة للمكنى
عنها) أى عند المصنف وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان
حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلمنا تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا
استهجن ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخيلية عنده استعاره مصرحة مبنية على التشبيه
فلم يكن حسنهما برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في التحقيقية والمكنى عنها اه
مطول قال في الاطول يريد أى صاحب المفتاح قول أبي تمام
لا تسقني ماء الملام فأننى * صب قد استعذبت ماء بكائي

كانت أو معينة فيها الاشياء اذ قرينة المصراحة من لوازم المشبه وقد ذكر المشبه به وذلك اشياء مع أن
الاشياء محتجب في المصراحة ويفيد أن ترشيح المكنية وان كان فيه اشياء لانه من لوازم المشبه به
وقد ذكر المشبه لا يخرجها عن الحسن لاغتفار الاشياء فيها فلا يشك كل كما أشكل ترشيح المصراحة
والظاهر انهما في الاشكال على حد سواء وقال معاوية ان الاشياء الذي ينفي الحسن انما هو الاشياء
براعة التشبيه كما هو صريح عباراتهم أما الاشياء بوجه الشبه كما في الترشيح وقرينة المكنية فلا ينفي
الحسن بل يقويه فتدبر (قوله وقلمنا تحسن الحسن البليغ غير تابعة) المقصود منه النفي أى
لا تحسن أصلا غير تابعة بدليل قوله ولهذا استهجن ماء الملام أى الاستعاره التخيلية فيه وقال
الفنرى عبر بالقلة دون النفي لانها قد تحسن الحسن البليغ عن قلة اذ لم تكن تابعة للمكنية كما
يقال أظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظائره اه ولعل المناسب ما سبق (قوله ولقائل أن يقول الخ)
دفعه في الاطول بان الاستعاره التخيلية صورة وهمية مخترعة اخترعها البليغ وأضافها الى المشبه
مشابهة للآزم المشبه به وهو أمر مبطن غير مصرح به في الكلام فلا يمكن بيان التفاوت فيه وضبط
درجات حسنه بتفاوت حسن التشبيه المعترف فيه فتأمل اه ومحصله أن الاستعاره التخيلية هي
لفظ الاظفار مثلا المستعمل فيما اخترعه البليغ في نفسه مشابهة للآزم المشبه به وما في نفسه لا اطلاع
لنا عليه وهو لم يصح لنا بأنه على كذا وكذا من الصفات فلا علم لنا إلا بأنه اخترع أمرا أمانه هل
اخترعه بحيث يكون وجه الشبه ظاهر الشمول له على فرض كونه موجودا على الوجه الذي
اخترعه عليه وللشبه به وبمحيط يكون تشبيهه بهذا اللازم وافياعا كان يتعلق به الغرض حينئذ
كبيان مقداره من حيث الاهلاك به فلا علم لنا به فلا يتأتى بيان التفاوت في هذه الاستعاره وضبط
درجات حسنها بتفاوت حسن التشبيه المعترف فيها اذ هو غير معلوم لنا ولا يخفى ما في كلامه من
المساحة ثم لا يخفى أنه يمكن فيها رعاية بعض جهات حسن التشبيه ككونه غير مبتدل كان يكون
الوجه كثير التفصيل فتدبر وقال شيخنا انه متى كان أحد الطرفين وهما لا يتأتى فيه جهات الحسن
اذ لا يوجد شمول وجه الشبه للطرفين تحقيقا ولا يتأتى فيه الوفاء بالغرض اذ لا يقصد بيان الامكان
ولا بيان المقدار وهكذا ولا يتأتى أن يكون وجه الشبه جليا غير مبتدل اذ ما هو وهمي لا يجالوفيه
وصف اه فتدبره (قوله قال في الاطول) أى فيما تقدم قبل قول المصنف هناك وفيه تعسف
لا هنا كما يعلم ذلك بمراجعة الاطول (قوله صب) الصبا برفقة الشوق وحرارته وقوله استعذبت
أى عددته عذبا اه فنرى ومعنى البيت لا تسقني ماء الملام فان بكائي قد استعذبت به وحصل به الرى

حسنها بحسب حسن
المكنى عنها) لانها لا
تكون الانابعة للمكنى
عنها وليس لها في نفسها
تشبيه

و بر بد بالاستهجان مانقل أن بعض أصحاب الطائى بعث اليه قارورة وقال ابعت لنا فيها ماء الملام فقال فى جوابه ابعت لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعنى أن ما وقع منى مثل واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره فى الجواب وجعل الاستهجان بمكان لان الآية ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبته ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطئ من رأسه ويخفض من بدنه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينة لها فانه من الامور الملازمة للحالة المشبهة بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا إذ لا يوجد له مثال فى كلام البلغاء وقال قول الطائى ليس فيه دليل على وقوعه لجواز أن يكون أبو تمام شبه به الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكره الملوهم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته ومزارته فتكون التخيلية فى قوله تابعة للمكنية عنها أو بالماء نفسه لأن الملوهم قد يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيها على حد الجين الماء فيما مر للاستعارة والاستهجان على الوجهين لأنه كان ينبغى له أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه هذا كلامه

وانقطع العطش به فلا حاجة الى ماء الملام اه عبد الحكيم (قوله الطائى) هو أبو تمام المتقدم (قوله بعث اليه) أى بعث هذا البعض الى الطائى الذى هو أبو تمام والمقصود من البعث الإشارة الى أن كلامه مستهجن لانه مجرد تخيل غير تابع لمكنية (قوله فقال) أى الطائى الذى هو أبو تمام (قوله يعنى) أى الطائى الذى هو أبو تمام بجوابه (قوله ولم يلتفت) أى صاحب المفتاح التابع لبعض أصحاب أبى تمام فى أن كلامه مستهجن (قوله ولم يلتفت الى ما ذكره) أى الطائى الذى هو أبو تمام (قوله فى الجواب) هو قوله ابعت لنا من جناح الذل المشار به الى الآية الشريفة (قوله وجعل) أى صاحب المفتاح التابع لهذا البعض (قوله الاستهجان بمكان) أى موجودا ومعتبرا (قوله لان الآية الخ) علة لقوله ولم يلتفت الخ ولقوله وجعل الخ ومحصله أن صاحب المفتاح لم يعتبر ما أشار اليه أبو تمام من الجواب الذى محصله أن ماء الملام كقوله تعالى واخفض لهما جناح الذل للفرق بين ماء الملام وبين الآية الشريفة بأن فى الآية مكنية وتخيلية فلا يستهجان وماء الملام تخيل من غير مكنية فهو مستهجن (قوله حتى يذب عنه الملام) أى حتى يندفع اللوم عن أبى تمام باستهجان كلامه (قوله واستبعد المصنف) أى فى الايضاح (قوله وجودها) أى التخيلية (قوله قول الطائى) أى الذى هو أبو تمام (قوله ليس فيه دليل على وقوعه) أى وجود التخيلية بدون المكنية (قوله لجواز أن يكون أبو تمام) أى الذى هو الطائى ولا تتوهم من اختلاف التعبير أنهم اشخصان (قوله لاشتماله) أى الملام (قوله كما أن الظرف قد يشتمل الخ) انما عبر بذلك لان المشبه به مطلق ظرف الشراب (قوله الأوام) أى العطش (قوله والاستهجان على الوجهين) أى والاستهجان ثابت على الوجهين اللذين هما المكنية مع التخيل والتشبيه (قوله لانه كان ينبغى الخ) تعليل للاستهجان وبيان لوجهه (قوله) أى لأبى تمام (قوله أن يشبهه بظرف شراب مكروه) أى ان كان من باب المكنية والتخيل (قوله أو بشراب مكروه) أى ان كان من باب اضافة المشبه به الى المشبه (قوله هذا كلامه) أى المصنف فى الايضاح

يعنى تشبيهه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء ليس على ما ينبغي وليس المراد أن عبارته لا تنفي بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه أو الماء المكروه فلا استهجان على أنا لان سلم أن التشبيه بالمكروه لجواز أن تقول للأنثى على سبيل المجازاة انى لا استعذب ماء الملام مع عندو بنه وانما استعذب ماء بكائى اه (قوله بل هي حقيقة) أى عند المصنف والسلف بخلاف السكاكى

﴿ فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز ﴾

بل هي حقيقة لحسنها تابع
لحسن متبوعها

﴿ فصل ﴾

﴿ في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه ﴾ (وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها) أى حكمها الذى هو الاعراب على أن الاضافة للبيان أى تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر (بمحذف لفظ أو زيادة لفظ) فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك واصل القرينة) الثانى مثل (قوله تعالى ليس كمثل شيء)

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة فى كل (قوله أو التشابه) أى مشابهة الكلمة التى تغير اعرابها للكلمة المستعملة فى غير معناها الاصلى فيكون اطلاق المجاز على هذه الكلمة مجازا اه سم (قوله بمحذف لفظ أو زيادة لفظ) خرج بهذا القيد تغير حكم اعراب غير فى جاء فى القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بمحذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه أداة استثناء لكنه يخرج عن التعريف ما ينبغي أن يكون مجازا وهو جملة حذف ما أضيف اليها وأقيمت مقامه نحو ما رأيت من سافر فانه فى تقدير من زمان سافر الآن يؤول قوله كلمة بما هو أعم من الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيه ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد

(قوله يعنى) أى المصنف فى بيان وجه الاستهجان (قوله ان عبارته) أى أبى تمام (قوله على ما بينه الشارح) أى من أن عبارة أبى تمام لا تنفي بما قصده (قوله لانه خلاف عبارته) أى المصنف ومحصل ذلك أن السعد فهم من قول المصنف لانه كان ينبغي الخ أن مراد المصنف ان أبا تمام قصد التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه مع ان عبارة أبى تمام لا تنفي بهذا القصد فلذلك حصل فى كلامه الاستهجان فرد صاحب الاطول على السعد بأن ذلك ليس معنى كلام المصنف بل معناه أن أبا تمام قصد التشبيه بمطلق الظرف أو بمطلق الماء كما هو ظاهر كلامه فعبارة أبى تمام موفية بهذا القصد لكن لما كان التشبيه بالمطلق ليس على ما ينبغي بل الذى ينبغي أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه كان كلام أبى تمام مستهجنا وهذا هو ما يستتبعه من عبارة المصنف لا ما فهمه السعد اذ لا تنفيه عبارته (قوله ويمكن أن يقال الخ) دفع لما ادعاه المصنف من الاستهجان على الوجهين ورد على الشارح فى دعواه ان عبارته لا تنفي بما قصده ومحصله انه يجوز أن يكون أبو تمام قصد التشبيه بظرف الشراب المكروه أو الماء المكروه والمقام قرينة على هذا القصد والعبارة وافية بواسطة المقام بما قصده فلا استهجان (قوله على أنا لان سلم الخ) ترقى فى الرد على المصنف

﴿ مطلب المجاز بالحذف والزيادة ﴾

(قوله لكنه يخرج عن التعريف) أى بقوله كلمة أخذ من الجواب (قوله فانه فى تقدير من زمان سافر) أى لان من مبتدأ فيجب تقدير زمان مضاف الى الجملة يكون هو الخبر لتوقف صحة الاخبار

عن النصب الى الرفع بحذف احدى نوني ان وغـ ير ذلك فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصل الى
غيره أى الى غير الاصل فان ربك في وجاء ربك تغير حكم اعرابه الاصل أى اعرابه الذى يقتضيه
بالاصالة لا بتبعيته شئ وهو الجر في المضاف اليه الى غير الاصل الذى حصل بتابعة أمر آخر كالرفع
الذى حصل فيه بفرعية مضافه المحذوف ونيايته له وليس ما غير اليه الاعراب الاصل فى الأمثلة
المذكورة الى غير الاصل بل الى أصل آخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم
مع أن المفتاح صرح بأنهم ليسا بمجازين وزاد قيداً آخر لاخر اجهما بأن قال أو زيادة لفظ
مستغنى عنه استغناء واضحا نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر
شارحو المفتاح الاستغناء الواضح بما لم يظهر لزادته فائدة أصلاً وزيادة الباء فى النفي لتأكيد النفي
أه أطول وأقول بخروج عن التعريف أيضاً نحو قطعت أيدى القرية فان القرية اعرابها لم يتغير
مع أنها من مجاز الحذف اذا لوحظ المضاف المحذوف فتدبر ثم رأيت ما يأتى عن سم من أن
مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف مخالف فى ذلك لما يأتى عن الفزرى الموافق لما قلنا (قوله أى جاء
أمر ربك لاستحالة المجىء على الله تعالى) فيه أمران الاول أن المقصود بهذا الدليل نفي ما هو
الظاهر من العبارة لا اثبات أنه من قبيل الحذف وأن المراد أمره لانه لا يشبه لجواز أن يكون هذا
الاسناد من قبيل الاسناد العقلى فالخاصل أن هذا الظاهر ممنوع ثم بعد الصرف عنه لا متناعه يحتمل
الجل على أمور منها حذف المضاف والتثمين باعتباره هذا الوجه والثانى أنه قد يقال مجىء الأمر أيضاً

(أى) جاء (أمر ربك)
لاستحالة المجىء على الله
تعالى (و) اسئل (أهل
القرية)

عليه حينئذ ثم حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه فصارت مرفوعة بعد أن كانت مجرورة وهذا
القول ذكره الاشمونى فى شرح الخلاصة وابن هشام فى المغنى وهو خلاف المشهور والمعنى عليه
أمدانقطاع الرؤية هو زمان السفر والمشهور أن منظر مضافة للجملة أول زمن مضاف للجملة
كما فى المغنى فتحت المشهور قولان قال المحقق فى حاشية الاشمونى انظر ما للداعى صاحب القول
الاخير لتقدير الزمن مع كونها ظرفاً أه فعلم من ذلك أنه ليست مذحينة حذف جر وزمان مجرور
ثم حذف زمان وأقيمت الجملة المضاف اليها مقامه والاشكل الكلام بأنه لم يتغير اعراب اذ هو
جر على كل حال وبأن حرف الجر لا يدخل قياساً على الجملة الفعلية لفظاً وان كان يمكن دفع الأول
بأن الجر بالحرف غير الجر بالاسم (قوله الى غير الاصل) أى منتها الى غير الاصل ولو حذف الى
وقال غير أصلي بل أصلياً آخر لكان أوضح أه شيخنا (قوله وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد
بمنطلق الخ) فيه أن هذا من قبيل ما قبله فلا وجه لفصله عنه والجواب السابق أعنى قوله فالصحيح
كلمة الخ جار فيه وقديقال فصله عما قبله لان إرادته انما هو بحسب الظاهر اذ كل من مطلق وقائم
لم يتغير اعرابه لوجوده تقديرافانه مقدر لا شغل المحل بحركة الحرف الزائد حتى انه يجوز اتباعه
(قوله بما لم يظهر لزادته فائدة أصلاً) هذا مخالف لما اشتهر من أن كل زائد يفيد التأكيد ويلزم عليه
وقوع العبث فى نحو وكفى بالله شهيداً وهو محال الآن يقال كلامه لا ينافى وجود فائدة معنوية
لكنها خفية (قوله فان القرية اعرابها لم يتغير) أى من نوع الى نوع وان أمكن اعتبار تغير شخصه
الآن الشارح اعتبر تغير النوع حيث قال أى تغير اعرابها من نوع الى نوع آخر (قوله الأول ان
المقصود بهذا الدليل الخ) أى ان الذى ينبغي أن يقصد بهذا الدليل الخ فهو اعتراض منه على
الشارح ويمكن دفعه بأنه تعليل لما تضمنه من صرف الكلام عن الظاهر كما سيأتى له نظيره فى قوله

مستحيل ويجاب بأن له في نفسه معنى مجازيا كبلوغه المخاطبين بل قديدي أنه حقيقة عرفية لأن المتبادر عرفاً من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره اليه بخلاف الذات العلية لا يظهر وصفها نفسها بالمجىء ولو على وجه مجازي بل مهم ما نسب لها رجوع إلى ما يتعلق بها كرسولها أما الأمر فانه بوصف نفسه بنفس المجىء ولو بمعنى تجويزي كبلوغه اليه اه سم (قوله للقطع بأن المقصود الخ) اذ ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبراً بفناء أهل القرية حتى يقال اسأل القرية وقل لها ما صنع أهلك كما يقال سل الأرض من شق أنهارك فانه لا يحذف في أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك أن التصرف هنا في السؤال والقصد من الأمر بالسؤال الأمر بالتأمل في القرية الحالية عن أهلها والاعتبار بها والتذكير لما لمات من مات من مات من المنازل والمآرب اه أطول وكتب أيضاً قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع باستحالة سؤالها لعدم صحة ذلك لا مكان سؤالها لكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها لكنه خلاف المقصود قطعاً فلا بد من الصرف عن الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير المضاف وعليه التمثيل فقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن الظاهر لا على خصوص تقدير المضاف كذا في سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من المجاز اللغوي (قوله والحكم الاصل في مثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك أن اسمه شيء لزم أن يكون ماهو في موضع المبتدأ نكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما ساف في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلم في الابهام لا تتعرف فلا محذور اه فنرى (قوله بسبب زيادة الكاف) وقيل الزائد مثل لان الزيادة نشأت منه ورجح الاول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدي إلى دخول الكاف على الضمير وإلى الحاجة إلى تقدير متعلق للجار فأفاده في الاطول (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال في قوله تعالى وجاء بك الحكم الاصل في الكلام لم بك هو الجر وأما الرفع فجاز وصرح أيضاً بأن النصب في القرية من قوله تعالى واسئل القرية والجر في كنهه مجاز وإنما قال ظاهر عبارة المفتاح لا مكان تأويل الرفع بالرفع من حيث هو مرفوع وهكذا وأن يقال المراد أن الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما أن الجر حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك وبدل على التأويل سياق كلام السكاكي كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه اه فنرى (قوله وما ذكره المصنف أقرب) لان ما يفهم من المفتاح لا يتم في المجاز بالزيادة

للقطع الخ ويحتمل ان معنى قوله ان المقصود الخ أي ان الذي قصده الشارح بهذا الدليل الخ فهو بيان لمقصود الشارح لا اعتراض عليه وعلى هذا فقوله فيه أمر ان أي انه يتعلق به أمر ان أعم من أن يكون هذا التعلق على وجه البيان أو على وجه الاعتراض (قوله بخلاف الذات العلية لا يظهر الخ) قديقال قديفسر المجىء مجازاً بواسطة المقام بما يلزمه ويترب عليه من فصل القضاء والحساب ونحو ذلك وهذا أمر تنصف به الذات العلية (قوله وسر ذلك) أي عدم حذف المضاف (قوله ان التصرف) أي التجوز (قوله وبأن القول بزيادة مثل يؤدي الخ) وجوده مثل في اللفظ مانع من هذه التأدية (قوله لان ما يفهم من المفتاح) أي من ان المجاز هو نفس الاعراب لا انتقاله من كلمة إلى أخرى (قوله لا يتم في المجاز بالزيادة) رده معاوية حيث قال قوله نفس الاعراب هذا في الحذف ظاهر وكذا في الزيادة وان خفي فيها على الشارح في المطول فان أصل ليس كمنه شيء ليس كالله شيء

للقطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية وان جعلت القرية مجازاً عن أهلها لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله شيء) لان المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى لانني أن يكون شيء مثل مثله فالحكم الاصل لم بك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الاصل في مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصل كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصل وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الاعراب وما ذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى ليس كمنه شيء أخذ بالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل تكون نفياً للمثل بطريق الكناية

نحو ليس كنهله اذ لم يتعد فيه الجر عن محله اذ لا محل للجر في التركيب أفاده في الاطول قال
الفنري يشعر هذا بالتمام في المجاز بالحنف مطلقا مع أنه غير ظاهر في نحو أعجبنى سؤال القرية الآن
يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في المضى المحذوف لاجره الاصل ولا يخفى أنه تعسف اه
ملخصا قال سم أقول قوله ولا يخفى أنه تعسف يرد ما في بعض نسخ المطول حيث قل فإن كان
الحنف أو الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما مر في قوله تعالى أو كصيب من السماء أى كمثل
ذوى صيب وقوله فبارحة من الله أى فبرجة فالكمة لا توصف بالمجاز اه (قوله لان الله تعالى
موجود) أى ولا يمكن نفي الموجود اه سم (قوله فاداني الخ) ايضاحه ما في المطول من أنه
نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي المزموم كما تقول ليس لآخى زيد أخ فآخوزيد مزموم
والأخ لازمه لانه لا بد لآخى زيد من أخ هو زيد فنفي هذا اللازم والمراد نفي مزمومه أى ليس لزيد

فجنى بلفظ المثل فنقل الجر بالكاف اليه فصارت زائدة هي لاهولان الزيادة شأن الحروف
لا الاسماء فهو مجاز ما تنسب بالزيادة المسببة عنه فالباء فيه ملازمة المسبب وفي المجاز بالحنف للملازمة
السبب أو للسببية والأول أولى اطراد الباب فهذا كله ظاهر ومنشأ خفائه تفسيره بليس مثله شيء مع
الغفلة نعم طريقة المصنف أوجه لطرد ما يكون كل مجاز أغوى وصفا لفظ لا اعرابه ولتمشيهما على
المتبادر من أن الباء للسببية اه وانظر ما وجه كون الاصل ليس كالله شيء دون ليس مثله شيء حتى
يمكن ما قاله ويكون تفسيرهم مبنيا على الغفلة ثم اختار معاوية أن الذي يسمى مجازا بالحنف
أو الزيادة ما هو فاسد المعنى ظاهر اصحبه قال اذ مثله لا يخلو عن نكتة معنوية مهمة كإيهام الفاسد
أو الباطل ولولد غدة الذهن بالكاء أو العاطل لينعرك الى طلب المعنى الصحيح ويذهب الى كل
يمكن في الفصح أو اختياره في ذلك فهذا القدر نكتة لكل مجاز ثم لكل فرد منه نكتة تخصه بما
يمتاز وكله ظاهر في نحو المضاف وزيادة الكاف اذ لا يخفى ما فهم ما من إيهام الفاسد ودغدة ذهن
المخاطب حتى يتحرك الى كل ممكن صحيح (قوله اذ لم يتعد فيه الجر عن محله) أى لم ينقل من كنهه الى
أخرى كما نقل الرفع من المضى المحذوف الى المضى اليه في جاء ربك (قوله مع انه غير ظاهر في نحو
أعجبنى الخ) فيه أن هذا كما لا يتم فيه كلام السكاكي لا يتم فيه كلام المصنف أيضا اذ لم يتغير فيه
الاعراب ولا يحتاج السكاكي فيه الى الجواب كذلك يحتاج المصنف فيه الى الجواب فلا يصلح توجيهها
لاقرية كلام المصنف من كلام السكاكي فلذلك لم يتعرض له في المطول (قوله قال سم أقول قوله
الخ) المقصود أن نحو أعجبنى سؤال القرية ليس من المجاز كما في بعض نسخ المطول فكان الأولى
أن يقول قوله يشعر الخ يرد الخ (قوله من أنه نفي للشيء بنفي لازمه الخ) هذا أحد وجهين في بيان
الكناية ذكرهما في المطول وثانها ما ذكره صاحب الكشاف وهو أنهم قد قالوا مثلك لا يخل
فنفوا البخل عن مثله والعرض نفيه عن ذاته فسل كوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم
اذا نفوه عن مثله وعن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد أينعت لدانه وبلغت
أترابه يريدون إيناعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كنهه شيء الاما تعطيه
الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تعالى اه
والفرق بين الوجهين ان الاول مبناه اثبات اللزوم بين وجود المثل ووجود مثل المثل ليكون نفي
اللازم كناية عن نفي اللزوم من غير احتياج الى ملاحظة أن حكم الامثال واحد ويجرى في النفي دون

التي هي أبلغ لان الله تعالى
موجود فاداني مثل مثله
لزم نفي مثله ضرورة أنه
لو كان له مثل لكان هو
أعنى الله تعالى مثل مثله
فلم يصح نفي مثل مثله
كما تقول ليس لآخى زيد
أخ أى ليس لزيد أخ

الاثبات فان نفى اللازم يستلزم نفى المزموم ولا يلزم من اثبات اللازم اثبات المزموم الخاص بخلاف
الوجه الثاني فان مبناء أن حكم المتماثلين واحد والالم يكونا متماثلين ولا يحتاج الى اثبات المزموم بين
وجود المثل ووجود مثل المثل ويجرى في النفي والاثبات كما في أي نعمت لداته وبلغت أثره وبهذا
تعلم أن ما ادعاه السيد من اتحاد الوجهين غير صحيح أفاده عبد الحكيم ثم انه يجب أن تتذكر في هذا
المقام ان النفي انما يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن
لزيد ابنا وانما كانت تلك الدلالة بحسب الظاهر مع كون النفي لا يعود الى المتعلقات لان كون نفى
المثل لابن زيد مبنيا على وجوده هو الظاهر فقط ويحتمل أن يكون نفى المثل له بناء على عدمه كما
قاله الشارح في حاشية العنود أنه يجب الأخذ بظاهر الكلام حتى تقوم قرينة على خلافه في المثال
المدكور يقال المراد نفى مماثلة أحد لابن زيد عملا بالظاهر من أن نفى المثل له بناء على وجوده حتى
اذا قامت قرينة على أن نفى المثل عنه مبنى على عدمه جعل الكلام مبنيا على فرض وجود ابن زيد
أو مسوقا لفرض من الأغراض كالتمريض بالسامع لا مجرد الاخبار بتحقيق مضمونه الذي هو
عدم مماثلة أحد لابن زيد الذي لم يوجد لانه معلوم وان اختلاف المادة قد يوجب فرق بين العبارات
من حيث معانيها فان قولك ليس أحد اب لابن زيد وقولك ليس أحد مثلا للمثل بكر وقولك ليس
أحد قد نظر لعين خالد وقولك ليس أحد قد أشبه غلام عمرو على نمط واحد من حيث ان في كل أداة
نفي مدخولها نكرة ومنفيها نكرة ولو حكما ومتعلق منفيها مضاف مع كون المعاني ليست على نمط
واحد لان الاول أي ليس أحد اب لابن زيد يفيد بناء على الظاهر من أن نفى أبوة أحد لابن زيد بناء
على وجود ابن زيد نفى أن يكون أحد غير زيد اب لابن زيد فهو عليه اخبار بمعلوم فلا بد من غرض
من الأغراض كالتمريض بالسامع وانما كان المقاد بناء على الظاهر المذكور نفى أن يكون أحد
غير زيد الخ لان فيه البناء على وجود ابن زيد وتحققه وهو لا يتحقق الا بثبوت أبوة زيد فان لم يكن
هناك غرض للاخبار بهذا الحكم المعلوم كان كونه معلوما ولا غرض فيه قرينة على خلاف
الظاهر وان نفى أبوة أحد لابن زيد مبنى على عدم ابن زيد وانتفائه فيكون مفادا للكلام حينئذ
نفى أن يكون أحدا زيدا أو غيره اب لابن زيد فلا بد من غرض من الأغراض إذ لا يصح هنا فرض
وجود ابن زيد ومن هذا تعلم أن السلب عن أمر لا يستلزم البناء على وجوده ولا البناء على فرض
وجوده وان نقل بعض المشايخ عن ابن يعقوب أن المرضى أن السلب لا يستلزم وجود المسلوب
عنه بل يستلزم فرضه والفرض كأن يكون الكلام كناية عن عدم ابن زيد إذ عدمه ليس مفادا
للكلام بدون الكناية به عنه إذ مفاده مجرد ما علمت لان ما أفادته القرينة التي صرفت عن ظاهر
الكلام هو أن نفى أبوة أحد لابن زيد مبنى على عدم ابن زيد وأما كون الكلام مراد منه
عدم ابن زيد على طريق الكناية فيحتاج لقرينة وانما صح كون الكلام حينئذ كناية عن عدم
ابن زيد لانه يلزم من نفى أن يكون أحد ما زيدا أو غيره اب لأبي زيد نفى ابن زيد ووجه ذلك أنه يلزم
من وجود اب لابن زيد وجود ابن زيد ونفى المزموم بجميع أفراده يستلزم نفى اللازم وقد نفى هنا
المزموم بجميع أفراده حيث كان نفى أبوة أحد لابن زيد مبنيا على عدم ابن زيد فهو نفى لأبوة أحد
ماله لا على ثبوتها حتى يكون النفي أبوة أحد عددا زيدا فلا يكون المزموم منفيًا بجميع أفراده فلا
يلزم نفى اللازم وحيث نفى المزموم هنا بجميع أفراده فيلزم نفى اللازم وهو ابن زيد والثاني أعني
ليس أحد مثلا للمثل بكر يفيد بناء على الظاهر من أن نفى مماثلة أحد مثلا بكر مبنى على وجود مثل

بكر نفي أن يكون أحد غير بكر مثلا لمثل بكر لان وجود مثل بكر وتحققه لا يمكن بدون تحقق مماثلة
بكر لمثله فهو على البناء على الظاهر ليس اخبارا بعلوم كالاول حتى يحتاج لغرض من الاغراض
فيحصل على ما ذكر ولا يتأتى على هذا أن يكون كناية عن نفي مماثلة أحدهما لبكر لا بطريق اعتبار
أنه يلزم من وجود المثل وجود مثل المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ولا بطريق أن حكم المثلين
واحد والالم يكونا مثلين فيقال ما ثبت لاحد المثلين يثبت للآخر وهذا أحد مثلين قد ثبت لصاحبه
أنه لا يماثله أحدهما بكرا أو غيره فيثبت له أنه لا يماثله أحدهما لانه يرد على الطريق الاولى أنه وان لم
من وجود مثل ولو واحدا لبكر وجود مثل لمثل بكر ولونفس بكر لكن ليس بكر بمادخل عليه
النفي كما علم بالدليل حتى يكون مثل المثل الذي هو بكر منفيا فليس هنا نفي الذي يلزم من وجود
مثل واحد حتى يلزم من نفيه نفي ملزومه وحتى لا يصح قولنا على سبيل الحقيقة في بكر الذي له مثل
واحد ليس لمثل بكر مثل ويكون نفي مثل المثل فيه مكنا بما يستفاد من وجود المثل وانما المنفي
هنا مثل بكر الذي هو غير بكر وليس وجوده هنا لازما لوجود مثل واحد لبكر بل لوجود
مثل آخر ويرد على الثاني أن ما ثبت لاحد المثلين الذي هو مثل بكر هو عدم كون أحد غير أحد
المثلين الآخر الذي هو بكر مثاله كما علم وجهه مما مر ثم ان كنت تقول ان الذي يثبت للآخر
الذي هو بكر هو عدم كون أحد عدا بكر امثاله كان فاسدا اذ لا معنى لكون بكر مثالا لنفسه
على أنه ليس هو المطلوب بالكناية وفي القول بأن هذا هو نظير ما ثبت لاحدهما من التعسف مالا
يخفى وان أنصفت وقلت الذي يثبت للآخر الذي هو بكر هو عدم كون أحد عدا المثل الذي
أضيف له مثاله لم يثبت المقصود من كون الكلام كناية عن نفي مماثلة أحدهما وبالجملة كيف يثبت
أنه لا يماثله أحدهما بطريق أن ما ثبت لاحد المثلين يثبت للآخر وهذا أحد مثلين قد ثبت لصاحبه
أنه لا يماثله أحدهما فثبت له أنه لا يماثله أحدهما اذ لا يخفى على أحد فساد هذا كله فان قامت قرينة على
خلاف الظاهر وأن نفي مماثلة أحد لمثل بكر بناء على عدم مثل ما لبكر عمل بها ثم ان قامت قرينة
على أن المتكلم مع البناء على عدمه اعتبر فرض وجوده كان مفاد الكلام أيضا نفي أن يكون أحد
غير بكر مثلا لمثل بكر فيجىء فيه مثل ما تقدم وبيان أنه لا يصح أن يكون حينئذ كناية عن عدم
مماثلة أحدهما لبكر بالطريق الاولى أنه لا يلزم من وجود مثل لبكر ولو واحدا وجود مثل غير
بكر لمثل بكر على فرض وجوده حتى يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم وعدم صحة ذلك بالطريق
الثانية واضح مما مر لكن يصح بدون هاتين الطريقتين أن يكون كناية عما ذكر لانه يلزم من عدم
مماثلة أحد غير بكر لمثل بكر على فرض وجوده عدم مماثلة أحد لبكر وهو ظاهر وان قامت
قرينة على أنه لم يفرض وجوده كان مفاده حينئذ نفي أن يكون أحد ما مثالا لمثل بكر وكان اخبارا
بعلوم فلا بد من غرض من الاغراض كأن يكون الكلام كناية عن نفي مماثلة أحد ما لبكر نفسه
بطريق أنه يلزم من وجود مثل لبكر ولو واحدا وجود مثل مثله ولونفس بكر وقد نفي مثل مثله
أي مثل كان الذي هو اللازم فيلزم نفي مثله الذي هو الملزوم لانه يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم فالمراد
بنفي اللازم لازمه الذي هو نفي الملزوم وايضا حه أن عدم مماثلة أحدهما بكرا أو غيره لمثل بكر لا يمكن
بدون انتفاء مثل بكر لانه يلزم من وجود مثل لبكر وجود مثل مثله ولونفس بكر فنفي مثل بكر
لازم لنفي مثل بكر فتفطن أو بطريق أنه يلزم من ثبوت حكم لاحد المثلين ثبوت الآخر والالم
يكونا مثلين فتقول ما ثبت لاحد المثلين ثبت للآخر والالم يكونا مثلين وقد ثبت لمثل بكر الذي

لا وجود له ولا تحقق فثليته لشيء ما لا وجود لها ولا تحقق انه لا أحد مماثلة في الواقع لا بكر ولا غيره
فيلزم أن يثبت لبكر الذي مثله معدوم فثليته هو أيضا لشيء ما لا وجود لها ولا تحقق وان كان هو
متحققا ثابتا انه لا أحد مماثلة في الواقع فنفي مماثلة أحدهما لبكر في الواقع لازم لنفي مماثلة أحدهما في
الواقع لمثل بكر فكفى بالملزوم عن اللازم فان قلت لقد صرحنا بالدعوى والمدلول بانتفاء الدليل
وأنه لا تماثل في الواقع فضلا عن ثبوت حكم لا أحد المثلين وأشارت الى ذلك أيضا القرينة المنصوبة
للدلالة على أن النفي مبنى على عدم المثل ولا يصح ذلك وان كان لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول
على أن التماثل في الواقع يناقض أن لا تماثل في الواقع فلا يستقيم الدليل فالجواب أن المصريح به
في الدعوى والمدلول والذي أشارت اليه القرينة المذكورة هو عدم المماثلة في أخص الاوصاف
والمماثلة المعتمدة في الدليل كما أشرنا اليه في الاستدلال هي المماثلة في صفة واحدة ليست من تلك
الاوصاف وهي كون كل من المثل في أخص الاوصاف وبكر مثليته لشيء ما في أخص الاوصاف
لا وجود لها ولا تحقق وان لم يصرح بهذه المماثلة المعتمدة فهو على حد ما ينبغي لدانته وبلغت أثره فانه
معتبر فيه المماثلة في العمر ولم يصرح بها نعم أشر إليها كما أشرنا الى تلك فتفطن وايضا الاستدلال
ببكر ومثله متماثلان في أن مثلية كل منهما لشيء ما في أخص الاوصاف لا وجود لها ولا تحقق وهذا
الوجه الذي جمعهما أعني كون مثلية كل منهما لشيء ما في أخص الاوصاف لا وجود لها ولا تحقق
مشترك بينهما متصف به كل منهما ضرورة انه هو الجامع بينهما فاذا ثبت لاحدهما أمر يلزم من
اتصاف بالوجه المذكور لزوم ثبوته للآخر ضرورة أنه متصف بملزومه أيضا وقد ثبت لاحدهما الذي
هو مثل بكر أنه لا مماثلة أحدهما في أخص الاوصاف في الواقع فيلزم أن يثبت ذلك للآخر الذي
هو بكر فنفي مماثلة أحدهما في أخص الاوصاف في الواقع لبكر لازم لنفي مماثلة أحدهما في أخص
الاوصاف في الواقع لمثل بكر فكفى بالملزوم عن اللازم ومن هذا تعلم أن ما به المماثلة في مثل هذا
المقام مختلف ففي نحو مثلك لا يدخل هو شرف النفس مثلا وفي نحو مثل فلان لا يعيبه هو فساد
التدبير للاعداد مثلا وفيما نحن فيه هو ما علمت من كون المثلية في أخص الاوصاف لشيء ما لا وجود
لها ولا تحقق نعم يصح في نحو مثلك لا يدخل أن يجعل ما به المماثلة أخص الاوصاف لكن من حيث
أن منه ما هو ملزوم المحكوم به وبالجملة فالمثلية التي انبنت عليها الكناية في نحو ليس أحدهما
لمثل بكر ليست هي المثلية المصريح بها في قولنا مثل بكر التي هي الكون على أخص الاوصاف لما
علمت وانما هي مثلية لم يصرح بها الكناية علمت من القرينة وتلك المثلية هي كون أحدهما كالأخر
في أن كونه مثل شيء ما وعلى أخص أوصافه أمر لا وجود له ولا تحقق فتدبر والثالث أعني ليس
أحد قد نظر لعيني خالد يفيد سواء بنيت على الظاهر من أن نفي نظر أحد لعيني خالد مبنى على وجود
عيني خالد أو بنيت على غيره من أن النفي مبنى على عدمهما نفي أن يكون أحد غير خالد قد نظر لعيني
خالد لانه لا يمكن نظر الشخص لعيني نفسه وعلى كل حال ليس اخبارا بعلوم نعم ان كان هناك
غرض لشمول خالد كالتعريض صرح ذلك والرابع أعني ليس أحد قد أشبه به غلام عمرو يفيد بنينا
على الظاهر من أن نفي مشابهة أحد لغلام عمرو مبنى على وجود عمرو وبنينا على خلافه لقرينة
نفي أن يكون أحدهما عمرا أو غيره قد أشبه به غلام عمرو والآن أنه ليس على الظاهر ليس اخبارا بعلوم فلا بد من
سواء بقي على عمومته أو قامت قرينة على التخصيص وعلى خلاف الظاهر اخبار بعلوم فلا بد من
نسكتة ومن قبيل الأول ليس أحد اليوم ما لك الملك زيد اليوم ومن الثاني ليس أحد أخا لآخر

أخ اذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ هوزيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد
نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير أنه موجود اه (قوله نفيًا للزوم)
هو أخوزيد وقوله بنفي لازمه هو أخوالأخ وكتب أيضا قوله نفيًا للزوم بنفي لازمه أي ونفي الملزوم
لازم لنفي لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكناية اه سم

بكر ومن الثالث ليس أحدنا كالابن خالد والرابع واضح الامثال وسهل المنال ثم ان الآية
الكريمة معها قرآن كدلائل الوجدانية مانعة من الظاهر وهو ان نفي مثل المثل مبني على وجود
المثل لاقتضائه وجود المثل دالة على خلافه من أن النفي مبني على عدم المثل وبعد ذلك يحتمل أن
تكون مبنية على فرض وجود المثل وهي على ذلك واضحة من حيث معناها الحقيقي والكينائي
بالوجه الذي تقدم في المثال الثاني عند البناء على فرض وجود مثل بكر فتنبه ويحتمل خلافه
وعليه ليس المقصود بالذات منها حقيقة لها وافادة تحقق مضمونها لأن ذلك مستحيل لاقتضائه
وجود المثل اذ لا يقتضيه بعد البناء على خلاف الظاهر للقرآن بل لأنه معلوم وليس مما يثني به ولا
تعريض بأحد ويناسب المقام أن يكون المقصود بالذات لازمه الذي هو نفي المثل على طريق
الكناية على ما علمته في المثال الثاني وقد علم مما سمعته انه لا يقال كيف يكون نفي المثل لازما لحقيقة
الآية وقد قررتم أنها تقتضي اثباته ثم يجاب بان اقتضاءها اثباته ليس على سبيل القطع بل على سبيل
الاحتمال الأقرب من غيره وقد عارضه في خصوص هذه المادة انه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك
الاحتمال من أصله لان اقتضاءها اثبات المثل انما يكون لو كان الكلام مبنيا على ان نفي المثل عن
مثله تعالى مبني على وجود مثله تعالى وقد علمت أن القرآن كدلائل الوجدانية دالة على خلاف
ذلك ولزوم نفي المثل لحقيقة انما يكون عند ابتناء الكلام على أن النفي مبني على عدم مثله تعالى
وقد علمت ان القرآن دالة على الابتناء المذكور فيقول بعض الافاضل طالما كنت أجد في نفسي
من هذا شيء يعني كون الآية كناية عن نفي المثل وذلك أن محصل هذا ان نفي المثل لازم لحقيقة الآية
وقد قررنا أنها تقتضي اثباته ولذا أولوها بالوجه المذكور فكيف يعقل أن اثبات الشيء ونفيه
يلزمان مع الشيء واحد مع تصور يحتمل أن تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وبفرض صحة ان
كلامها لازم لها فقصرها على هذا دون ذلك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكفي
فيه قولنا انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر ان اثبات المثل ليس لازما لحقيقة الآية قطعاً بل هو محتمل
فقط كما تحتمل نفيه وان كان الأول أقرب نظير ما مر في ليس كائن زيد أحد لكن عارضه في
خصوص هذه المادة أنه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل في نفي المثل على
هذه المقدمة القطعية بخلاف المثال فافهم ذلك ليس في محله وعلم أيضا ان ما يأتي للشارح من انه
لا يصح ارادة المعنى الحقيقي مع الكينائي في الآية كذلك ويعلم منه ما في كلام عبد الحكيم ومعاوية
الآتي لنا نقله قريبا فتفطن ويؤيد ما قلنا من انه يصح ارادة المعنى الحقيقي مع الكينائي في الآية ولا
يقتضي مع ذلك محالا أن صاحب الكشف صرح بانها من باب الكناية مع تحقيقه انه متى استحال
المعنى الحقيقي كان الكلام مجازا وسيأتي نقل ذلك وبيانه (قوله اذ لو كان له أخ الخ) وقوله اذ
لو كان له مثل الخ بيان للزوم بينهما حتى تتحقق العلاقة الموجبة للانتقال من المعنى الحقيقي الى المعنى
الكينائي (قوله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله) قيل المفهوم من هذا التركيب على تقدير

نفيًا للزوم بنفي لازمه
والله أعلم

﴿ الكناية ﴾

(قوله مصدر كنيت بكذا) والمضارع على هذا أكنى فهو كرمى برى وقوله وكنوت والمضارع أكنو فهو على هذا كدعا بدعو (قوله لفظ أريد به الخ) جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز واعلم أن لهم في اللفظ الكينائي طريقتين الأولى أنه مستعمل في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها كلام المصنف الثانية أنه مستعمل في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الاثبات والنفي ومرجع الصدق والكذب فيصح الكلام وان فقد المعنى الحقيقي بل وان

عدم زيادة الكاف نفي أن يكون مثل لمثله سواء بقريئة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل دارى أحد فكذا أحد غير المتكلم وأيضا لان سلم انه لو وجد له مثل لمكان مثلا لمثله لان وجوده مثله محال والمحال جاز أن يستلزم محالا آخر والجواب عن الأول ان اسم ليس شئ وهو نكرة في سياق النفي فتعم فتفيد الآية نفي شئ يكون مثلا لمثله ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شئ هو مثل لمثله والاضافة لا تقتضى خروجه عن عموم شئ بخلاف المثال المذكور فان القرينة العقلية دلت على تخصيص أحد غير المتكلم لان مقصوده المنع من دخول الغير وعن الثانى ان وجود المثل ليس مطلقا يستلزم وجوده مثل المثل مع قطع النظر عن خصوص ذلك الشئ وذلك بين فالمنع بسند تجوز أن يكون لذاته تعالى مثل فلا يكون هو مثلا لمثله مكابرة اهـ عبد الحكيم قال معاوية بعد الجواب الذى ذكره عبد الحكيم عن الأول قلت بل في الآية قريئة عقلية وهى استحالة المثل توجب تأويل الاضافة بارادة مثله الفرضى أو الوهمى وتوجب العموم لان المفهوم نفي مثله في نفس الامر بخلاف المثال وبخلاف نحو ليس مالك ما شئ شئ فانه يقبل التأويل والعموم بقريئة تقوم وعدمها لجواز الملك وقال بعد الجواب الذى ذكره عبد الحكيم عن الثانى قلت لانه انكار لثابت قطعى بين تجوز محال كذلك كانكار استلزام حدوث الصانع الدور أو التسلسل بسند تجوز حدوثه مع عدمها لا متناعهما فمثل هذا الامكابرة باطلة بسند باطل فان أريد بمثله التجوز في اللزوم لاقى الواقع بمعنى أنه يجوز كون اللزوم عدم كذا لا كذا وان كان عدمه محالا على تقدير المزوم لا مطلقا كما يشعر بهذا كله تعليل القيل وهو الظاهر ان يريده فان هذا معناه عند أهل المعقول حيث يقولونه لانه الخفى جوازه لا مجرد كون المحال يستلزم المحال هكذا مطلقا مكابرة عاطلة ان لم تكن باطلة لانها اقرار بلزوم وباستحالة لازم فكذا المزوم انتهى وعلمت مما سبق ما في كلامهما وراجع معاوية

﴿ الكناية ﴾

(قوله جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز) أى بالنسبة لللازم الموضوع له فان اللفظ فيه ليس حقيقة لعدم وضعه ولا مجازا لكون القرينة غير مانعة وأما بالنسبة للمعنى الموضوع له لو أريد مع اللازم فهو حقيقة (قوله مع جواز ارادة الموضوع له) أى مع اللازم والمراد جواز ارادته على وجه الاخبار به بحيث يكون متعلق الصدق والكذب كما يؤخذ من البيانية وأشار اليه

﴿ الكناية ﴾

في اللغة مصدر كنيت بكذا
عن كذا وكنوت اذا تركت
التصريح به وفي الاصطلاح
(لفظ أريد به لازم معناه
مع جواز ارادته

استعمال كما في قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى فأمثال ذلك كنايةات عند المحققين من غير لزوم كذب لان استعمال اللفظ في معناه الحقيقي وطلب دلالة عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختار هذه الطريقة في التلويح قال وحينئذ لا حاجة الى ما قيل ان الكناية مستعملة في المعنى الثاني لكن مع جواز ارادة المعنى الاول ولو في محل آخر وباستعمال آخر بخلاف المجاز فانه مشروط بالقرينة المانعة اه قال في الاطول ولنا بحث نذكره لك فانه معجب لا ولي الالباب وهو أنه يمكن أن تجعل الكناية كلها حقائق صرفة ويكون قصدها يجعل معنى كناية من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا على أنه مضاف فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد في المضاف اه (قوله معه) فائدته التنبيه على أن ارادة اللازم أصل و ارادة المعنى بتبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالاً لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده وفهمه لكن يرد أن استعمال مع

هنا في الكلام على الطريقة الثانية اما للانتقال منه كما صرح به المحشى هنا وفي الرسالة البيانية لكن فيه نظر ظاهر واما لداته الا أن قصده دون قصد اللازم والا كانت هذه الصورة صورة الجمع بين الحقيقة والمجاز التي هي محل الخلاف ولا شك أن كلامنا من هاتين الارادتين جائز بمعنى أن الكناية من حيث انها كناية أى من حيث حقيقةها وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له للملاحظة علاقة وقرينة مع جواز ارادته معه لا تنافي في كل من هاتين الارادتين وان استعمال المعنى الحقيقي أولم يوجد في خصوص المادة فلا يرد أنه يلزم الكذب اذا أريد المعنى الحقيقي على وجه الاخبار به مع المعنى الكنائي في المراد التي استعمال فيها المعنى الحقيقي أولم يوجد كما أفاده الشارح بعد ولا يحتاج للجواب بأن المعنى انه يجوز ارادة الموضوع له في الكناية ولو في محل آخر واستعمال آخر بخلاف المجال فانه يمتنع فيه ارادة الموضوع له في كل محل وكل استعمال لا يقال اذا جازت ارادة المعنى الحقيقي فهل اوجبت في المحل الذي تنأى فيه لعدم الصارف حينئذ لاننا نقول انما ذلك اذا جازت جواز اظاهر اقويار اجحافادير المعنى على ما اقتضته القرينة وعلى الامر المحقق (قوله والسموات مطويات بيمينه) كناية عن التمكن من الفعل (قوله من غير لزوم كذب) أى بخلافه على الطريقة الأولى فانه يلزم الكذب ويحتاج للجواب بأنه يجوز ارادة المعنى الأول ولو في محل آخر وباستعمال آخر أو بان الكناية من حيث انها كناية لا تنافي جواز ارادة المعنى الأول وان امتنع بخصوص المادة كما يأتي في الشارح (قوله قال في الاطول ولنا بحث نذكره لك) الفرق بينه وبين الطريقة الثانية أن اللفظ على هذا مستعمل في المعنى الحقيقي قصدا على وجه كونه دليلا على اللازم الذي هو النتيجة فكل من اللازم والمزوم مقصود الا أن الأول على وجه كونه نتيجة والثاني على وجه كونه دليلا بخلافه على الطريقة الثانية فان المعنى الحقيقي ليس مقصودا لكن كلام الاطول لا يظهر فيها اذا استعمال المعنى الحقيقي أولم يوجد اذ لا يقال ان الاستواء الحقيقي في الرحمن على العرش استوى مقصود محمول دليلا على الاستيلاء فان أريد الاستواء على منذهب السلف لم يحتاج الى جعله دليلا على غيره بل الشيء الذي لانعمه لا يصلح دليلا لئلا على شيء آخر اه

معه) أى ارادة ذلك المعنى
مع لازمه كافة طویل
النجاد

في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته معه الا ان يقال ان مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الارادة فتأمل اه أطول وقال سم مانصه أقول لا يشكل اراد المعنيين في الكناية بمنع استعمال اللفظ في حقيقةه ومجازه عنده ولا محل ذلك اذا استعمل فيهما على أن كلامه مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعا ثم قال قال في التلويح فان قيل اللفظ في مجموع المعنى الحقيقي والمجازي مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مرادا وغير مراد وهذا محال قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقي وحده فتجب قرينة على أنه وحده ليس بمراد وهي لا تنافي كونه داخل تحت المراد اه (قوله المراد به طول القامة) سيأتي جعله ملزوما للناسبة كلام السكاكي الآتي في الفرق وهو صحيح لان كل لازم ملزوم تامل اه سم قال ليس وفي قوله لان كل لازم ملزوم نظر لان اللازم قد يكون أعم اه (قوله فظهر الخ) قال في الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهي اخراج المجاز عن التعريف بقوله فظهر الخ الا أنه لم يقل فخرج به المجاز مع أنه أخصر وأوضح في المقصود ليكون مع الاشارة الى هذه الفائدة تنبيه على أن العمدة في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذي هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره المشار اليه بقول المصنف وفرق بأن الانتقال فيها من اللازم الخ ليس بشئ اه مع بعض تلخيص (قوله مع ارادة لازمه) أقول هذا القيد انما يكون فصلا لخراج المجاز عنده من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز والمصنف منهم اه سم (قوله فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي) وان وجب فيه كال كناية تصور المعنى الحقيقي لينتقل منه الى المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال (قوله معناه من جهة الخ) قال في الاطول ومعنى قوله يخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي أن ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانها جازة في الكناية كما ذكره في التعريف ويمتنع في المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لا يتجوز الاعتراض بمناقض كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي ولا حاجة الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح اه ملخصا (قوله وجبان السكب) أي عن الهرير لكثرة الضيفان

شبخنا وغيره (قوله لان ارادة لازم المعنى الخ) يقتضى أن المصحوب هو الارادة وليس كذلك بل هو نفس اللازم كما يفيد قوله بعدم يشارك اللازم في الارادة فالاولى حذف ارادة (قوله ومجازه) الاولى ولازمه اذ المعنى المجازي لا بد له من قرينة مانعة (قوله لان محل ذلك) أي المنع (قوله ثم قال قال في التلويح فان قيل الخ) هذا السؤال وارد على مسألة جواز الجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي بحيث يكون كل منهما مقصودا وليس الكلام الآن في ذلك (قوله بقوله فظهر) متعلق بأشار (قوله ليسكون) اسم يكون ضمير يعود على ما عبر به المصنف وتنبيهها خبرها (قوله للفرق) أي السكاكين للفرق فهو صفة للوجه الاول (قوله عنده من يمنع الجمع) أمان يجوز فالكناية عنده من أنواع المجاز اذ لا يشترط في المجاز كون القرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي وان لم يكن من صور الجمع (قوله رحمه الله معناه من جهة جواز الخ) اما بأن تفسر الجهة بالجواز أو بقدر المضاف اه عبد الحكيم وعلى الأول قد كرر الشارح لفظ جواز لتفسر به جهة

المراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضا (فظهر أنها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي) (مع ارادة لازمه) كإرادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي الزوم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وقوله من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية ولان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وجبان السكب

(قوله ومهزول الفصيل) لكثرة حباب أمه للضيفان (قوله وان لم يكن له نجاد) بحث فيه في الاطول بأن انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادته اه وفي سم قيل قد سبق أن المحققين جوزوا استعمال المعنى الحقيقي في الكناية وحينئذ لا يعلم الفرق بينها وبين المجاز فان استعمال المعنى الحقيقي من أقوى قرائن المجاز فاذا جوز ذلك في المجاز ولم يجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لم يتميز الكناية عن المجاز في صورة استعمال المعنى الحقيقي نحو نطق الحبال بكنا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى الحقيقي لو كان ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والنفي أيضا في الكناية دون المجاز فليتأمل اه ملخصا وفي سم أيضا قوله وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل أو رد أنه اذا لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقي جائزة في هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل مجازا وأجيب بالمنع بل هي جائزة ولو استعمال المعنى الحقيقي لقصد الانتقال الى اللزوم كما مر عن التلويح ورد بأن ما في التلويح مفرع على أن الكناية مستعملة في معناها الحقيقي لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبني على أنها مستعملة في المعنى المجازي فلا حاجة لارادة المعنى الحقيقي للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي الذي هو المنتقل اليه فاذا كان منفيًا لم تجز ارادته لانها انما تجوز اذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لا معنى للتوسل الا أن يقال لمانع من أن يراد باللفظ كلا المعنيين المجازي على أنه المقصود الحقيقي للانتقال منه فقوله الآتي لكن قد يمنع ذلك الخ محمول على ما اذا كان المعنى الحقيقي مقصودا بالنفي والاثبات أما اذا قصد الانتقال منع فلا يمنع فليتأمل اه ملخصا (قوله هو أن الكناية من حيث الخ) اعترضه في الاطول بأنه يوجب الدور

ومهزول الفصيل وان لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا في الكلام أكثر من أن يحصى * وههنا بحث لابد من التنبيه له وهو أن المراد بمجوز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية من حيث أنها كناية لاتنافي ذلك كما أن المجاز

(قوله بحث فيه في الاطول الخ) مردود بأننا اذا جعلناه كناية نجعل القرينة غير الاستحالة بل أمر يجوز معه ارادة المعنى الاصلي كقمام المدح أو مقام الرد على المشترك مثلا والاستحالة أو عدم الوجود لا ينظر اليها ولا تنصرف في تحقق الكناية لجواز ارادة المعنى الاصلي من حيث الكناية كما قال الشارح فقد تكفل الشارح بهذا البحث وجوابه اه شيخنا (قوله فاذا جوز ذلك في المجاز) عبارة سم في الكناية (قوله ولم يجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي) أي في الكناية (قوله في صورة استعمال الخ) عبارة سم في شيء من الصور وان سلم في صورة استعمال المعنى الحقيقي من غير شبهة نحو نطق الحبال (قوله ويمكن أن يجاب الخ) هذا الجواب لا يتم الا اذا جعلت القرينة غير الاستحالة وغير عدم الوجود كقمام المدح أو كان بمعنى جواب الشارح والافلايتم فان جعلت القرينة في ليس كمثل شيء مقام المدح كان كناية اذ مقام المدح يجوز معه ارادة المعنى الاصلي وان جعلت الاستحالة كان مجازا مرسلًا اه شيخنا وقد يقال مدح هذا الفرد يمنع من ارادة الحقيقة اذ هي ليست مدحا بالنسبة له وقد علمت ما في هذا كله مما سبق (قوله أو رد أنه اذا لم يكن الخ) هذا اليراد كالايراد الاول قاله بعض المشايخ قال شيخنا قد تكفل الشارح بهذا البحث والجواب عنه اه (قوله في المعنى المجازي) الاولى في المعنى الغير الموضوع له وكذا يقال فيما بعد اه شيخنا (قوله والحقيقي للانتقال منه الخ) يفيد أن جواز ارادة المعنى الحقيقي انما هي لمجرد الانتقال وليست على وجه الاخبار بحيث تكون متعلق الصدق والكذب ومرجع النفي والاثبات وقد تقدم من المحشئ عند الكلام على الطريقتين اشارة اليه فتدبر (قوله بأنه يوجب الدور) أي لان تعريف الكناية يصير هكذا لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه من حيث أنها كناية فقد أخذ

في تعريف الكناية (قوله لكن قد يمنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة) أى وان جاز من حيث انها كناية بمعنى أن كونها كناية لا ينافي ارادة المعنى الحقيقي وان منعها خصوص المادة فتعريف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله اذ انقوه) أى المثل (قوله أنزابه) جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أى أقرانه في السن بأن يكون ابتداء ولادة الجميع زمانه واحد اه سم (قوله يريدون بلوغه) فانه يلزم من بلوغ أنزابه بالسن بلوغه بالسن اه سم (قوله معتقتان) أى واردتان (قوله ولا يخفى هنا امتناع ارادة الحقيقة) لاستحالة ثبوت مائله اه سم (قوله وفرق) لم ينسبه الى السكاكى مع أنه ذكره في كتابه لانه لا يخصه كما صرح به في الايضاح اه أطول (قوله كالانتقال من طول النجاد الخ) ما ذكره هنا من كون طول النجاد لازما وطول القامة ملزوما عكس ما قاله في شرح التعريف السابق ولاتنافي

المعرف في التعريف وهو دور ويمكن دفعه بأنه يعبر بعبارة مؤدية لهذا المعنى لا دور فيها كأن يقال من حيث انها لفظ مستعمل في لازم معناه مع جواز ارادته معه (قوله أى المثل) المناسب أى البخل (قوله لاستحالة ثبوت مائله) بيان ذلك أن السلب عن أمر يستلزم وجوده لكن المرضي أن السلب لا يستلزم وجود المسلوب عنه بل يستلزم فرضه اه ع ق وقد مر ما يتعلق بذلك (قوله رحمه الله تعالى لكن قد يمنع ذلك في الكناية الخ) في رسالة المحشى البيانية نقلا عن السيد في حواشى المطول مانعه اعلم أن استعمال بسط اليد في الجود بالنظر الى من يجوز أن يكون له يد سواء وجدت وصحت أو شلت أو قطعت أو فقدت لنقصان في أصل الخلقة كناية محضة لجواز ارادة المعنى الاصل في الجملة وبالنظر الى من تنزه عن اليد بقوله بل يدها مبسوطة تان مجاز متفرع عن الكناية لامتناع تلك الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير أن يتصور يد أو بسط ثم استعمل هنا مجازا في معنى الجود وقس على ذلك نظائره كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ولا ينظر اليهم فان الاستواء على العرش أى الجلوس عليه فيمن يجوز منه ذلك كناية محضة عن الملك وفيمن لا يجوز عليه مجاز متفرع عن الكناية وكذا عدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية محضة عن عدم الاعتداد وفيمن لا يجوز منه مجاز متفرع عن الكناية هكذا حقق الكلام في الكشف اه وقوله لامتناع تلك الارادة علة لجملة مجاز الكناية وقوله فقد استعمل أى بسط اليد في الجود وهذا ايضاح لتفرع المجاز على الكناية وقوله هناك أى في مقام مدح من يجوز أن يكون له يد وبسط وقوله حتى صار أى اللفظ الكنائى فانه لكثرة الاستعمال وقوله من غير أن يتصور الخ يعنى أنه نشأ من كثرة الاستعمال صيرورة اللفظ مفهوما لللازم من غير توقف على تصور المزوم لينقل منه الى اللازم فتجردت الكناية عن الانتقال بسبب كثرة الاستعمال وقوله ثم استعمل أى بسط اليد وقوله هنا أى في مقام مدح من لا يجوز أن يكون له يد وبسط وقوله مجازا أى خاليا عن ارادة الموضوع له للانتقال فبان وجه تفرع هذا المجاز عن الكناية هذا وفي الكشف وقد يتفق عارض يجعل المجاز في حكم حقيقة كما في المنقولات والكناية في حكم المصريح به كما في الاستواء على العرش وبسط اليد اه يعنى أن المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك لا يخرج عن كونه مجازا ومستعملا في غير ما وضع له نظرا الى أصل اللغة وكذلك الكناية قد تصير بسبب كثرة

ينافيه لكن قد يمنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى ليس كمثل شئ أنه من باب الكناية كما في قولهم مثلك لا يخل لانهم اذ انقوه عن مائله وعن يكون على أخص أوصافه فقد نقوه عنه كما يقولون بلغت أنزابه يريدون بلوغه فقولنا ليس كائله شئ وقولنا ليس كمثل شئ عبارتان معتقتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته لا فرق بينهما الا مانع طيه الكناية من المبالغة ولا يخفى هنا امتناع ارادة الحقيقة وهو نفي المماثلة عن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه (وفرق) بين الكناية والمجاز (بان الانتقال فيها) أى في الكناية (من اللازم) الى المزوم كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة (وفيه) أى في المجاز الانتقال (من المزوم) الى اللازم كالانتقال من الغيث

لان كلا لازم وملزوم اه سم (قوله ومن الاسد الى الشجاع) هذا لا يظهر لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من المجازات المرسله ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية

الاستعمال في المعنى عنه بمنزلة الصريح كان اللفظ موضوعا بآرائه ولا يلاحظ هناك المعنى الاصلى فيستعمل حيث لا يتصور فيه أصلا كالأستواء على العرش في الملك وبسط اليد في الجود ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في أصله وان سمي حينئذ مجازا متفرعا على الكناية قاله السيد في حواشي المطول وقوله كناية محضة أى وكثرت هذه الكناية حتى صار لفظ الاستواء يفهم منه الملك من غير أن يتصور الجلوس وكذا يقال فيما بعده وقوله هكذا حقق الكلام في الكشف هو منافي لما نقله الشارح هنا عن الكشف من جعله ليس كمثل شئ من باب الكناية مع قول الشارح باستحالة المعنى الحقيقي فيه والظاهر دفع المناقاة بان صاحب الكشف لا يقول ان المعنى الحقيقي فيه يقتضى محالا وقد تقدم بيان ذلك وان كان يمكن دفع المناقاة بأن مراد الكشف أنه كناية بحسب أصله وهو ما اذا استعمل فيمن يجوز عليه ذلك وهو الآن مجاز متفرع على الكناية ولهذا كتب عبد الحكيم على قول السيد اعلم أن استعمال بسط اليد الخ مانعه جاصل كلامه أن الشارح يعنى السعد جعل ليس كمثل شئ فيمن لا مثل له وفيمن له مثل كناية وجواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة كاف في الكناية والمستفاد من تحقيق الكشف انه كناية في محل يمكن المعنى الحقيقي فيه مجاز متفرع على الكناية فيمن لا يمكن وكلا الوجهين مذكوران في الكشف فقال ان قوله تعالى ليس كمثل شئ وقوله بل يده مبسوطتان كنياتان وقال ان قوله ولا ينظر اليهم يوم القيامة وقوله تعالى الرحمن اعلى العرش استوى مجاز متفرع عن الكناية ولا يخالف لانه كناية في نفسه مجاز في المحل الذى استعمل فيه اه نعم دفع المناقاة بين قول صاحب الكشف ان قوله تعالى بل يده مبسوطتان كناية وتحقيقه المتقدم لا يمكن الا بالوجه الثانى هذا ولا يخفى عليك ان دفع المناقاة بما ذكرنا هو بالنظر لكلام الكشف في ذاته بقطع النظر عن كلام الشارح اما هو فغير مستقيم بعد لان مقصود الشارح بقوله لكن قد يمنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ليس كمثل شئ الخ أنه لا يشترط في الكناية امكان المعنى الحقيقي بدليل جعل صاحب الكشف ليس كمثل شئ من باب الكناية فاقصده لا يتم بعد التوفيق المذكور وغاية ما ندفع به مع تمام مقصود الشارح أن صاحب الكشف جرى أولا على طريقة الجمهور لا على طريقة مع كونه يوافق على أن حقيقة الآية يقتضى محالا ولك أن تقول لا يتم استدلال الشارح بكلام صاحب الكشف لاحتمال أن مراد صاحب الكشف انه كناية في نفسه بقطع النظر عن استعماله فيه الآن كما أجبت بذلك في دفع المناقاة فتأمل (قوله لان كلا لازم وملزوم) أى لازم بمعنى تابع ملزوم بمعنى المشهور أخذنا من جواب الشارح الآتى (قوله هذا لا يظهر الخ) قد تقدم ان وجه الشبه انما هو أخص أوصاف المشبه فينتقل الذهن من المشبه به الى وجه الشبه لكونه أشهر أوصاف ثم ينتقل منه الى معروضه سوى المشبه به بمعونة القرينة فينتقل الذهن من الاسد الى الشجاعة ومنها الى الشجاع أى ذات موصوفة بالشجاعة سوى الاسد فقد تحقق لزوم في الاستعارة وأما اللزوم في غيرهما فقد تقدم بيانه أيضا (قوله رحمه الله أو بانضمام

الى النبت ومن الاسد الى الشجاع (ورد) هذا الفرق (بان اللازم ما لم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام

أيضا ملزومة بالقرينة كذا في الاطول (قوله ولم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم الخ) فيه انه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محالة وان لم تعرف لا ينتقل من الملزوم أيضا اه أطول (قوله معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما الخ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أو مساويا فان قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعام يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت أراد باللازم التابع الرديف كطول النجاد التابع لطول القامة اه أطول وقال السيد في شرح المفتاح أراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساويا للمزومة أو أخص منه اه وكتب عليه سم مانصه قوله مساويا للمزومة أو أخص هلا استغنى عن ذلك لان الأعم في الجملة بعيد فليتنامل اه (قوله من خواص الكناية دون المجاز) أي فالانتقال فيها أيضا من الملزوم (قوله فما لادليل عليه) الظاهر أن المراد لادليل عليه من حيث صحته في نفسه لا من حيث كونه مراده مع صحته في نفسه تأمل اه سم (قوله ما يكون وجوده على سبيل التبعية) أي واللازم بهذا المعنى ملزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من الملزوم اه سم (قوله ولهذا يجوز كون اللازم أخص) أي لكون المراد باللازم ما ذكر لا ما هو المتعارف اذ ذلك لا يكون أخص والا لكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهو

قرينة اليه (لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز أن يكون أعم ولا دلالة للعام على الخاص (وحينئذ) أي اذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم) الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما يقال ان مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه فما لادليل عليه وقد يجاب بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا يجوز كون اللازم أخص كالصاحك بالفعل للانسان

قرينة) كما في العام المراد به الخاص مجازا (قوله فيه انه ان عرف علاقة اللازم) الأولى علاقة اللزوم وبعد ذلك فيه نظرا لانه اذا عرفت علاقته هي اللزوم بين الضوء والشمس لا يتأتى له الانتقال من الضوء الى الشمس لانه لا اشعار للعام بالخاص ونظر فيه مير وأجاب أيضا بأن المراد باللزوم انتقال الذهن مما هو ملزوم الى ما هو لازم لتحقيق العلاقة في الواقع لا لمعرفة العلاقة اه فتدبر (قوله رحمه الله ولا دلالة للعام) أي من حيث ذاته وان دل بالقرينة معاوية وفيه أن الدلالة بالقرينة كافية (قوله رحمه الله وحينئذ يكون الانتقال من الملزوم) أي من حيث انه ملزوم لا من حيث انه لازم وان كان لازما لانه من حيث انه لازم لم ينتقل منه ولذا قال ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه (قوله ملزومية اللازم بأن يكون أخص الخ) عبارة الاطول والسكاكي أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن أخص أو مساويا لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت الى آخر ما نقله المحشى عنه ثم قال وبهذا ظهر الجواب عن رد الفرق من أن السكاكي أراد أن الانتقال في الكناية من التابع وفي المجاز من المتبوع اه وبهذا تعلم أن تصريح السكاكي بكون اللازم أخص مشعر بالجواب عن اعتراض المصنف فكان الأولى للمحشى أن يقتصر هنا في حل كلام الشارح على كون اللازم مساويا والا كانت رائحة الجواب بوجوده في تقرير الاعتراض والله در الشارح حيث أخر كون اللازم أخص عند الكلام على تقرير الجواب فتدبر (قوله لان الأعم في الجملة بعيد) أي تبعا لارادته فلا يحتاج للتقييد لاخرجه قاله شيخنا وغيره (قوله رحمه الله من خواص الكناية) أي على وجه الشطرية بحيث يكون معتبرا في الحقيقة وليس المراد أنه لا يوجد الا في الكناية وان كانت الكناية قد توجد بدونها لانه حينئذ لا يكون مصححا لكلام السكاكي لان ظاهر كلامه أن الانتقال في الكناية دائما من اللازم لأنه قديم يكون من اللازم (قوله لادليل عليه من حيث صحته في نفسه) اذ لادليل على اختصاص الكناية بأن الانتقال فيها من شيء هو لازم وملزوم معا (قوله رحمه الله ما يكون وجوده الخ) أي وجوده في الخارج على سبيل التبعية في الخارج لا في الذهن على سبيل التبعية في الذهن

ممتنع اه يس وكتب ايضا قوله ولهذا جوز كون اللزوم أخص مع أن اللزوم بغير هذا المعنى لا يكون أخص وانما يكون مساويا أو أعم اه سم (قوله فالكناية أن يذكر من المتلازمين الخ) إشارة الى أنه وان آل الأمر الى أن الانتقال في الكناية أيضا من المزوم لان ذلك التابع والرديف لمزوم الألف الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال في الكناية باعتبار كون المنتقل منه لازما وان كان مزوما أيضا وهو في المجاز على العكس اه سم (قوله وفيه نظر) قال في المطول لان المجاز قد يكون من الطرفين كالستعمال الغيث في النبات واستعمال النبات في الغيث اه وقد يقال انه بحسب الحيثية والاعتبار مختلف كما مر في اعتبار العلاقتين في الفرق بين المجاز المرسل والاستعارة في لفظ واحد فاذا أطلق النبات على الغيث من حيث انه لازم لامن حيث انه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل اطلاقا للزوم على المزوم واذا أطلق على الغيث من حيث هو رديفه وتابعه كان من هذه الحيثية كناية فلا إشكال اه سم وقال في موضع آخر يجاب بأن الانتقال وان كان فيه أيضا أى في المجاز من اللزوم لكن باعتبار كونه مزوما اه تأمل وكتب ايضا قوله وفيه نظر حاصله منع كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما اذ ربما تجوز بالنبات عن الغيث ويمكن دفعه بأن ذلك الفرق مبني على أن الموضوع له مراد أبدا في الكناية لكن لينقل منه الى مزومه فالموضوع له في الكناية تابع في الإرادة والانتقال من التابع في الإرادة

فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومرادوف والمجاز بالعكس وفيه نظرولا يخفى عليك

والالهام الرديف بلفظه ولفظ ان التابع مالم يكن متبوعا لم ينتقل منه الخ اه معاوية (قوله لان المجاز قد يكون من الطرفين الخ) وذلك اذا كان لكل منهما جهة الاصل والفرعية كالنبات والمطر على ما في كتب الاصول مع ان التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر اه عبد الحكيم وقوله اذا كان لكل منهما جهة الخ يعني الجهتين في الذهن فانه قد يتعقل النبات قصدا وأصاله فيتعقل المطر تبعا وقد ينعكس وقوله مع أن التابع والرديف في الخارج ليس الا المطر أى لان النبات هو المقصود بالذات والمطر لاجله لا العكس قلت أوليس التابع والرديف في الخارج الا النبات لانه المسبب والمتأخر عن المطر لا العكس أو كلاهما بالاعتبارين فكلا الجهتين حينئذ في الخارج كما في الذهن وعلى كل فها هنا مجاز بذكر تابع وإرادة متبوع ودعوى اعتبار الحيثية وان الانتقال في الكناية انما هو من التابع في الخارج وفي المجاز انما هو من المتبوع فيه من حيث انه متبوع فيه لامن حيث انه تابع فيه وان كان تابعا فيه مما لا دليل عليه بل مما لا التفات اليه لان مبنى الانتقال والمعتبر فيه هيثية حال ما في الذهن من حيث انه فيه لا ما في الخارج من حيث انه فيه كيف ومبنى اللزوم الذهني من غير دخل اللزوم الخارجى فيه وحصر الكناية فيما ذكر ممنوع أيضا جواز عكسه أيضا كان يقال لصانع نجاذل بدين زيدا طويلا القامة أى فطول نجاحه أى فيجب اطالته أو نحو ذلك فهي كالمجاز قد تكون من الطرفين بأن يبنى بالعلة عن المعلول وعكسه فالخصر ممنوع الآن يكون اصطلاحا فلا مشاحة فيه وكأنه لهذا الاحتمال سكنت الشارح عنه اه معاوية (قوله من حيث انه لازم) الأولى من حيث انه متبوع (قوله فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل) أى وتعين حينئذ اعتبار قرينة مانعة ولا يصح مع مراعاة هذه الحيثية اعتبار قرينة غير مانعة وقوله كان من هذه الحيثية كناية أى وتعين حينئذ اعتبار قرينة غير مانعة ولا يصح مع مراعاة هذه الحيثية اعتبار قرينة مانعة (قوله مبني على أن الموضوع له مراد الخ) أى الذي هو الطريقة الثانية في الكناية (قوله فالموضوع له في الكناية تابع في الإرادة الخ) أى فالمراد باللزوم التابع في الإرادة وبالمزوم

الى المتبوع وفي المجاز الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازى لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة اه أطول (قوله أن ليس المراد بالزوم ههنا الخ) بل معنى الزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلى أو عادى أو اعتقادى أو ادعائى اه سم (قوله باعتبار كونها الخ) وقال في الأطول الاولى أى القسم الاول وتأنيثه باعتبار الخبر لانه الكناية المطلوب بها الخ اه (قوله غير صفة ولا نسبة) كنى بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما في عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين كذا في الأطول (قوله ولا نسبة) أى نسبة صفة الى موصوف (قوله اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقة كالواجب والقديم وغير الحقيقة كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا وصار تاما فيه بحيث لا يعتمد بمضيافية غيره اه سم (قوله بكل أبيض) أى سيف أبيض (قوله مخذم) بالخاء المعجمة الساكنة والذال المعجمة المفتوحة اه سم (قوله بأن تؤخذ صفة)

أن ليس المراد بالزوم ههنا امتناع الانفكاك (وهى) أى الكناية (ثلاثة أقسام الاولى) تأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فيها) أى من الاولى (ماهى معنى واحد) مثل أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف (كقوله) الضاربين بكل أبيض مخذم * (والطاعنين مجامع الاضغان) المخذم القاطع والضغى الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ماهى مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر

المتبوع في الارادة هـذا في الكناية (قوله ولم تعرضه التبعية بحسب الارادة) أى لان المجاز ليس فيه الارادة المعنى المجازى (قوله ولو بنى الكلام على جواز الخ) يعنى لو بنى على الطريقة الاولى في الكناية لم يوجد فيها الانتقال من التابع في الارادة الى المتبوع فيها الا في بعض الصور وهو ما اذا أريد المعنى الحقيقي مع المعنى الكنائى تبعا (قوله لتظهر مقابلة الخ) علة لقوله كنى الخ أى انما ارتكب تلك الكناية ولم يصرح بالموصوف كما فعل صاحب المفتاح لتظهر المقابلة أى لتكون واضحة وفي عبد الحكيم لم يقل المطلوب بها الموصوف ليشمل ما اذا كان الممكن عنه ملزوما غير الموصوف كما في قوله تعالى ليس كمثل شئ على تقدير عدم زيادة الكاف فان الممكن عنه نفي المثل وهو ليس بموصوف لنفي مثل المثل فلا بد أن يراد بالموصوف أعم من الموصوف حقيقة أو ماهو بمنزلة كما أشار اليه الشارح في شرحه في بيان وجه الضبط بقوله ان اللازم الذى ينتقل منه معناه التابع للشئ بمنزلة الوصف المختص ولا محالة يكون للشئ صفات أخرى فان كان القصد الانتقال الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الأول أو الى صفة أخرى فالثانى أو الى اختصاص الصفة به فالثالث اه قال معاوية قوله فان الممكن عنه نفي المثل الخ فيه أنه في نفسه نسبة وباعتبار وصف الله تعالى به صفة له تعالى فلا يشمله لفظ المصنف فالصواب التمثيل بمجامع الاضغان فان المطلوب بها ليس صفة ولا نسبة ولا موصوفها لأنها ذات لصفات أى معان قائمة بالغير لكنه موصوف في نفسه لانه القلوب وهى ذات موصوفة في نفسها بصفات ولعل ذاهو مراد المفتاح بالمطلوب بها الموصوف أى الموصوف في نفسه لا موصوف بالذات كور أعنى مجامع الاضغان كما فهمه عبد الحكيم وكما يقتضيه قول الشارح مثل أن يتفق في صفة الخ الآن يكون هذا المقتضى أو نحوه أو التقييد بكونه موصوفها أى للصفة المذكورة واقعا في المفتاح فيكون مراده بالصفة الوصف العنوانى ولو ذاتا كالمثال لا ما يقوم بغيره كما يتبادر فالمصنف عدل الى ما يشمل نحو المثال على المتبادر عما لا يشمل الاعلى خلافا وقوله فلا بد أن يراد بالموصوف أعم الخ لا يخفى ان الاولى أن يراد بالموصوف موصوف الوصف العنوانى كما ذكرناه وقوله فيه انه في نفسه الخ بناء هذا الاعتراض على أن المراد بالصفة ما كان صفة وان لم يكن للمعنى به وهو خلاف ما اعتبره عبد الحكيم وقال السيد قدس سره

لم عبر بالصفة دون اللازم ولم عبر فيها بعده باللازم دون الصفة اه سم (قوله لتصير جملتها مختصة)
 أى لا كل واحد كما في المثال فان الحى لا يختص بالانسان وكذا طول القامة لوجوده في النخل ونحوه
 وكذا عرض الاظفار لوجوده في الفرس ونحوه (قوله حى) بدل أو بيان من قولنا بمعنى
 مقولنا وكتابة حال منه اه حفيد (قوله ويسمى) أى في اصطلاح العلوم العقلية اه سم
 (قوله مركبة) كما يسمى الذى قبلها خاصة بسيطة اه سم (قوله وشرطهما الاختصاص
 بالممكن عنه) اعترض بأنه مستدرك لان الكناية الانتقال فيها من المزموم والمزوم مختص قطعاً
 بالممكن عنه اه سم وفي الاطول من البين أن تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام
 الثلاثة من غير تخصص اه (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ما هو أعم من الحقيقي
 والحكمى كما مر (قوله ليحصل الانتقال) أى منهما الى الممكن عنه (قوله بمعنى سهولة المأخذ)

وأخر لتصير جملتها مختصة
 بموصوف فيتوصل
 بذكرها اليه (كقولنا
 كتابة عن الانسان حى
 مستوى القامة عريض
 الاظفار) وتسمى هذه
 خاصة مركبة (وشرطهما)
 أى شرط هاتين الكناتيتين
 (الاختصاص بالممكن
 عنه) ليحصل الانتقال
 وجعل السكاكى الاولى
 منهما أعنى ماهى معنى
 واحد قريبة بمعنى سهولة
 المأخذ والانتقال فيها
 لبساطتها واستغنائها عن
 ضم لازم الى آخر وتلفيق
 بينهما والثانية بعيدة
 بخلاف ذلك وهذه غير
 البعيدة بالمعنى الذى
 سيجىء (الثانية) من

ان ليس كمثل شئ كتابة في النسبة على كلا الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول نسبة النقي الى مثل
 المثل وأريد به نسبته الى المثل وعلى الوجه الثانى نفي ثبوت مثل مثله وأريد نفي ثبوت مثله ورده
 عبد الحكيم بأن الكناية في النسبة لا بد فيها من ترك التصريح بالنسبة كما سيجىء وفيما نحن فيه
 تصرح بالنسبة بطريق الاضافة فهو على الوجهين من القسم الاول أعنى ملا يكون المطلوب بها غير
 صفة ولا نسبة اه قال معاوية يعنى اضافة المثل الى الضمير الرابط على قياس ما أتى في المطول في
 زيد طويل نجاده في الفرق بينه وبين المجدين ثوبيه وعبارته في المطول الآتية بعد قول المصنف
 ونحوه قولهم المجدين ثوبيه والكرم بين برديه نصها وفي هذا اشارة الى دفع مايتوهم من أن قولهم
 المجدين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى أعنى نحو طويل نجاده بناء على أن نحو اضافة
 الثوب والبرد الى ضمير الموصوف كاضافة التجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى التجاد
 تصرح باثبات الطول للتجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة التجاد الى ضمير زيد كان
 ذلك تصرحاً باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجدين
 بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلاً عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة
 الثوبين الى الضمير تصرحاً باثبات المجد للثوبين يعود اليه الضمير وأمثلة هذا القسم أيضاً أكثر من أن
 نحصى اه وقوله وفي هذا اشارة أى في قول المصنف ونحوه قولهم الخ حيث فصله عما قبله بقوله
 ونحوه وقوله لان اسناد طويل التجاد الخ خلاصته أنه لم يسند المجد الى الثوبين كما أسند الطول
 الى التجاد وجعل التجاد فاعلاً له في المعنى ولو قدر الاسناد بأن يقال زيد ما جد ثوباه لم يكن كناية لانه
 لا بد من تصوير المعنى الحقيقي لينتقل منه وههنا لا معنى لمجد الثوبين فهو اسناد مجازى كذا في شرح
 المفتاح الشريفى اه عبد الحكيم ومعاوية كلام مع عبد الحكيم والشارح فراجع ان شئت
 (قوله لم عبر بالصفة الخ) هو تفنن وفيه اشارة الى أن اللازم صفة والصفة لازم (قوله فان الحى
 لا يختص بالانسان الخ) فديقال عرض الاظفار مع استواء القامة يعنى بل قديقال حى مع استواء
 القامة يعنى عن عرض الاظفار وما قبل في التماسح والتعبان من استواء قامتهما مردود بأن المراد
 باستواء القامة ما كان ممتدا الى أعلا لا ما يمتد على الارض (قوله بدل أو بيان الخ) عبارة
 عبد الحكيم قوله كناية بمعنى مكنياها حال من مقول قولنا قدم عليه ويجوز أن يكون حالاً من
 القول بمعنى المقول والعامل فيه معنى السكاف وحينئذ يكون قوله حى مستوى القامة عريض

دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذى سيجىء تنظير المصنف فى جعل السكاكى المذكور الذى وجهه الشارح فى المطول بأن السكاكى فسر القرينة بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان خاليتان عن الواسطة وحاصل الدفع أن القرب والبعد هنا بمعنى آخر اه سم ملخصا (قوله المطلوب بها صفة) بمعنى مقام بالغير والمكفى عنها فى طویل النجاد عند التحقيق طول القامة لا طویل القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه أنه ان أراد بالصفة مقام بالغير يخرج طویل النجاد وان أراد بمدلول الصفة المفسرة بادل على ذات مهمة باعتبار معنى معين خرج نحو أعجبنى طول نجاد فلان فانه كناية عن طول قامته لا عن طویل القامة اه أطول (قوله وهى ضربان) هل يجريان فى القسم الاول اه سم أقول فى الأطول بعد تقسيم الثانية الى قريبة وبعيدة وتقسيم القريبة الى الواضحة والخفية مانصه ومن البين جريان هذين التقسيمين فى القسم الاول من الكناية وكانهما أهملا فيه لعدم الاطلاع على أمثلتهما فى كلام البلغاء اه (قوله لتضمن الصفة أى طویل الضمير) وأما الضمير فى نجاهه فليس فى نفس الصفة اه سم (قوله أى طویل) فالصفة

أقسام الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك وهى ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة) فقرينة (والقرينة قسمان واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقولهم كناية عن طول القامة طویل نجاهه وطویل النجاد والاولى) أى طویل نجاهه كناية (ساذجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفى الثانية) أى طویل النجاد (تصريح) أى (ما لتضمن الصفة) أى طویل (الضمير) الراجع

الانظار بدلا من القول أو بيان له اه (قوله دفع الشارح الخ) عبارته فى المطول وجعل السكاكى الاولى أعنى ما هى معنى واحد قريبة والثانية أعنى ما هو مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظروا لعل وجهه أنه فسر القرينة فى القسم الثانى بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور أن ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الانظار الى شئ ثم منه الى الانسان والجواب أن القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لئلا يظن أنها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكافى فى التساوى والبعيد بخلاف ذلك اه وقوله وجعل السكاكى الخ عبارته الكناية فى هذا القسم تقرب نارة وتبعد أخرى فالقرينة هى أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معنى عارض والبعيدة هى أن يتكافى اختصاصها بأن يضم الى لازم آخر وآخر فالاغراض مبنى على أن التعريفين المذكورين تعريف باللازم والقرينة والبعيدة بالمعنى الذى ذكره فى القسم الثانى ومبنى الجواب جملة ما تفسرين للقرينة والبعيدة فاندفع ما قبل ان حل اعتراض المصنف على ما ذكره الشارح بعيد جدا لان عبارة المفتاح صريحة فى أن القرينة والبعيدة ههنا ليست بالمعنى المذكور فى القسم الثانى اه وقوله عارض بالرفع صفة اختصاص وانما كان هذا الاختصاص عارضا لان فى وضع الصفة سواء كانت مشتقة أو غير هالم يؤخذ فيه الذات المعينة اه عبد الحكيم (قوله الذى وجهه) صفة للتنظير وقوله بأن الخ متعلق بوجهه وقد وجهه فى الاطول بعد اعتراضه على توجيهه الشارح بأن جعل مناط القرب والبعد فى هذا القسم سهولة المأخذ وعدمها وفى القسم الثانى وجود الواسطة وعدمها تحكم وفرق من غير فارق قال ولا يجاب بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد السند لو تم من بعد الواسطة وعدمها ظاهران فى القسم الثانى دون الاول (قوله رحمه الله من التصريح) أى بالصفة وفى الثانية تصريح بما هانم فى كليهما تصريح كامل بنسبها فكلاهما كناية عن صفة

الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشقل على نوع تصریح بثبوت الطول له والدليل على تضمنه الضمير انك تقول هند طويلة النجاد والزبدان طويلة (٣٢٨) النجاد والزبدان طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة

البينة لاسنادها الى ضمير الموصوف بخلاف هند طويل نجادها والزبدان طويل نجادها والزبدان طويل نجادهم وانما جعلنا الصفة المضافة كناية مشبهة على نوع تصریح ولم نجعلها تصریحاً للقطع بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير رعاية لامر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها (أو خفية) صطف على واضحة وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية (كقولهم كناية عن الابله عريض القفا) فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على البلاءه فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاءه نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بها (بواسطة) فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضيايف

في هذه العبارة بمعنى ما دل على ذات مهمة باعتبار معنى معين (قوله فيشقل على نوع تصریح بثبوت الطول له) أي وفي ذلك تصریح ما بالمكنى عنه وهو طول القامة اه سم (قوله أو خفية) لا يخفى أن الساذجة والمشوبة بالتصریح جاريان فيه نحو عريض قفا وعريض القفا اه أطول (قوله عريض القفا) فان قلت الانتقال من عرض القفا الى بلاءه الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة أنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاءه لما ثبت عندهم أن كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما لا انتقال فيه بلا واسطة قلت ماذا كرتة تدقيق لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أولا الى تلك البلاءه فلا محذور اه فترى (قوله وعظم الرأس بالافراط) ادراج لفائدة زائدة على شرح المثال (قوله بالافراط) انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه مالم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم ولذا وصفت بنت أبي هالة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهامة اه فترى (قوله نوع خفاء) كأن ذلك بالنظر الى الاصل والافاستلزامه لها في عرفنا أظهر من أن يخفى نعم سبب كون البلاءه لازمة له في الخارج خفي اه حفيد (قوله فانه ينتقل الخ) في المفتاح أنه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجر ومنها الى كثرة الاحراق فتكون الوسائط خفيا وعلى ما ذكره المصنف تكون أربعة اه سم (قوله أي من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير يأتي فهو راجع الى كثرة قبله (قوله وهو المضيايف) أي مضيايفه المضيايف بدليل أن الكلام في المطلوب بها صفة (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتفرد الكناية في النسبة أو أحدهما مذكور أصريحا والآخر كناية فتجتمع الكناية في النسبة مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين كناية فتجتمع الاقسام الثلاثة اه أطول وراجع (قوله وهو) أي لا الحصر وقوله في هذا المقام أي القسم الثالث من الكناية في هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخ وفي غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اه سم

لا عن نسبة اه معاوية (قوله رحمه الله ضرورة احتياجها) أي لوجوب احتياجها أي ان هذا أمر واجب عندهم ودليله في المرفوع الظاهر ظاهر ودليله في الضمير قد أشار اليه بقوله والدليل على تضمنه الخ فاندفع ما يقال لاحاجة لقوله والدليل الخ به بقوله ضرورة الخ (قوله رحمه الله على نوع تصریح الخ) انما قال ذلك لان اشتماله على التصريح من حيث انه أسند اليه في الظاهر وأما في الحقيقة فهو صفة النجاد اه عبد الحكيم وسيقوله الشارح هنا وفي المطول (قوله رحمه الله بثبوت الطول له) أي لقامته أو بطوله الثابت له فلا يتوهم منه أنه كناية عن نسبة والغرض أنه عن صفة اه معاوية (قوله نحو عريض قفا) وعريض القفا فيه أن تضمنه للضمير ليس فيه تصریح ما بالبلاءه بل تصریح ما بعرض الشخص (قوله مالم يفرط) لاحاجة اليه بالنسبة للاستواء (قوله فتجتمع الاقسام الثلاثة) قال عبد الحكيم عقب ذلك فلاحتمالات العقلية سبعة

فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الخطب تحت القدر ومنها (أي من كثرة الاحراق) الى كثرة الطباخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الصاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضيايف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء (الثالثة) من أقسام الكناية (المطلوب بها نسبة) أي اثبات أمر لا مرفوعه

ماخصا (قوله ان السباحة) أى الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا فانه الجود اه
أطول وقاله الحفيد السباحة بمعنى الندى أى الجود ثم نقل عن الحكيم الطوسي أن السباحة بذل
شئ عن طيب النفس مع أنه ليس بذله واجبا والندى سهولة الاتفاق للمال الكثير في أمور جليلة
النفع العامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروءة حصول رغبة صادقة في الصلح بالأفادة وبذل ما لا بد
أو أزيد اه (قوله هي كمال الرجولية) بفتح الراء وضمها كفاي القاموس وكتب أيضا ما نصه
يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيلزم أن لا تثبت لها المروءة والوجه ثبوتها لها أيضا ولهذا يقال
رجل ورجله أفاده سم ويمكن الجواب بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضا قوله هي كمال
الرجولية وذ كر جمهور الفقهاء الشافعية أن المروءة السير بسير أمثاله في زمانه ومكانه اه حفيد
(قوله أى ثبوتها) تفسير للاختصاص قال في الاطول وجه ارادة الثبوت بالاختصاص أن
الاختصاص هو الثبوت لشئ والنفي عن غيره فإريد هنا بعض معناه ثم قال بقي هنا أنه اذا جعل
الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه
الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماجته والعبارة الصحيحة أراد
أن يثبت هذه الصفات له ولا يخفى أنه لو جعل التعريف في السباحة والمروءة والندى للجنس
الاستغراق أفاد حصر هذه الصفات في ابن الحشر لان جميع أفرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره
اذا الصفة لا تقوم بمحليين ويكون مبالغته في كمال ابن الحشر في هذه الصفات بحيث التحقت هذه
الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن
الحشر على ظاهرهما وحينئذ يكون في البيت كنايةتان احدهما جعل اثبات جميع أفراد الثلاثة
له كناية عن الاختصاص وثانيتها جعلها في قبة مضر وبه عليه كناية عن الثبوت له اه

واحد منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع اثنين منها وثلاثة منها منفردة ولا يبطل شئ منها الحصر
في الاقسام الثلاثة لان المقسم مقيد بالوحدة (قوله بقي هنا أنه اذا جعل الخ) عبارة عبد الحكيم
قوله أى ثبوتها له اذا كان الاختصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول بالتجريد في يثبت أى يفيد
أو بذكر مثلا (قوله رحمه الله سماحة ابن الحشر) أى لان اضافة سماحة له تفيد كونها ثابتة له
فالتصريح بالنسبة حصل بالاضافة كفاي المفتاح وقوله أو السماحة لابن الحشر لان نسبة السماحة
لابن الحشر بواسطة اللام نسبة تشبه النسبة الاضافية تفيد كونها ثابتة له فالتصريح بالنسبة
حصل بما هو في معنى الاضافة كما صرح به في المفتاح فالتصريح بالنسبة حصل بالاسناد كفاي المفتاح وقوله أو حصل
بل التقدير حصلت السماحة لابن الحشر أو السماحة لابن الحشر حاصله وكذا يقال في قوله
قبل سماحة ابن الحشر (قوله رحمه الله أو سماحة ابن الحشر) أى لان اسناد السماحة لابن
الحشر يفيد كونها ثابتة له فالتصريح في هذا بالنسبة حاصل بالاسناد كفاي المفتاح وقوله أو حصل
السماحة له جعله في المفتاح من قبيل ما صرح فيه بالنسبة بواسطة الاسناد قال السيد في شرحه عليه
لان معنى حصل السماحة هو معنى سماح الى يرى الى قولهم معنى ضرب فعل الضرب وقوله أو ابن
الحشر سماح جعله في المفتاح من قبيل ما صرح فيه بالنسبة بواسطة ما هو بمعنى الاسناد قال
السيد قدس سره في شرحه عليه وانما جعل الصفة المشبهة وما في حكمها داخلة في معنى الاسناد لان
تضمنها للضمير بواسطة مشابهتها للفعل وقد أشار في المفتاح بقوله عقب أو ابن الحشر سماح

عنه وهو المراد بالاختصاص
في هذا المقام (كقوله
ان السباحة والمروءة) هي
كمال الرجولية (والندى *
في قبة ضربت على ابن
الحشر فانه أراد أن
يثبت اختصاص ابن
الحشر بهذه الصفات)
أى ثبوتها (له فترك
التصريح) باختصاصه
بها (بأن يقول انه مختص
بها أو نحوه) بمرور عطف
على أن يقول أو منصوب
عطف على انه مختص بها
مثل أن يقول سماحة ابن
الحشر أو السماحة لابن
الحشر أو سماح ابن
الحشر أو حصلت
السماحة له أو ابن الحشر سماح
سماح كذا في المفتاح وبه

يعرف أن ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر (٣٣٠) (الى الكناية) أى ترك التصريح ومال الى الكناية

(بأن جعلها) أى تلك الصفات (فى قبـة) تنبـها على أن محلها ذو قبـة وهى تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء (مضر وبـة عليه) أى على ابن الحشر ج فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا أثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (ونحوه) أى مثل البيت المذكور فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه (قولهم المجد بين ثوبيه والكـرم بين برديه) حيث لم يصرح بثبوت المجد والكـرم له بل كى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه فان قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد فى ساحة زيد قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايةان احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد كناية عن المضايقة والثانية المطلوب بها نسبة المضايقة الى زيد وهو جعلها فى ساحة لتفيد اثباتها له (والموصوف فى هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث (قد يكون) مذكورا كما هو وقد يكون (غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من لسانه ويده)

(قوله وبه يعرف أن ليس المراد الخ) ليس استدرا كامع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص فى هذا المقام لان المقصود الاستدلال على أن المقصود ذلك اه سم (قوله ومال الى الكناية) فيه اشارة الى تضمين ترك معنى مال اه سم (قوله وهى تكون فوق الخيمة) أى أكبر منها وليس المراد انه يجعل خيمة ويجعل فوقها شئ آخر هو القبـة كما قد يتوهم اه سم (قوله تتخذها الرؤساء) يقال بيت مقبب جعل فوقه قبـة اه أطول (قوله فقد أثبت له) لان ثبوت هذا الامر الذى هو صفة يقوم بعمل يقبلها فى المكان بتبعية ثبوت محلها وهو الرجل فى المكان فقد استفيد محلية الرجل لذلك الامر قال فى الاطول ولهذا أى اثبوت الصفات فى المكان تبعاً كان هـذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات فى المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه الصفات فى قبـة ضربت على ابن الحشر كناية عن كونها عين ابن الحشر حيث جعل فى مكان ابن الحشر والمتبادر من الكون فى المكان الكون بالذات ولا يكون فى مكان الرجل بالذات لان نفسه فكأنه قيل ابن الحشر ج هو السماحة والمروءة والنسب اه (قوله المجد) أى نبيل الشرف والكـرم ولا يكون الاباء أو كرم الاباء خاصة والكـرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الاباء أو نفس الرجل اه أطول (قوله بين ثوبيه) يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين فى قوله والكـرم فى برديه اه (قوله فى ساحة زيد) الساحة قدام البيت اه سم (قوله بل كنايةان) وقد تجتمع الثلاثة كقولك كثير الرماد فى ساحة العالم وكفى به عن موصوفه وهو زيد مثلاً لاشتهاره اه سم (قوله فى هذين القسمين) انما خصهما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف فى القسم الاول لانه مكى عنه اه سيراى (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال الذى مثل به لعدم ذكر الموصوف من الكناية عن النسبة وقوله فى عرض بالضم أى ناحية فكانك فى المثال المذكور أنشئت من ناحية هى لمن سلم المسامون من لسانه ويده الى ناحية أخرى هى للؤذى ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قولك فى عرض من يعتقد حل الخمر وأنت تريد تكفيره بالاعتراف بحل الخمر تكى باعتقاده حل الخمر المستفاد من تقديم المسند اليه الضمير عن كفره ولا ضرر فى كون

بتقدير ضمير ابن الحشر ج فى سمح العائد اليه الى أن التصريح بالمعتبر هو نسبة السماحة الى الضمير لانسبة الخبر الى المبتدأ (قوله رحمه الله وبه يعرف أن ليس الخ) أى لانه مثل بسمح ابن الحشر ج وحصل السماحة له أو ابن الحشر ج سمح ولا شبهة فى أنه لا حصر فى شئ من هذه الامثلة قاله السيد فى شرح المفتاح (قوله رحمه الله اذا أثبت الامراخ) أى الامر الذى لا يقوم بنفسه اه عبيد الحكيم والاولى تركه على اطلاقه حتى يشمل نحو الذهب فى قبـة زيد كناية عن كونه مأكاله اه معاوية (قوله تكى باعتقاده حل الخمر الخ) فى هذا المثال كنايةات الاولى الكناية عن ثبوت اعتقاد المخاطب حل الخمر ولا يشكك بأنه أحد جزأى معنى الحصر لما سبأنى الثانية الكناية

(يكون) مذكورا كما هو وقد يكون (غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من لسانه ويده)

هذا كناية عن نسبة الكفر له أيضا لما تقرر من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية عن النسبة (قوله فانه كناية الخ) لان حاصله المسلم من لا يؤذى فيكون من قبيل المنطوق زيد فيفيد حصر المبتدأ في الخبر وقد كنى بحصره فيه عن لازمه وهو انتفاؤه عن المؤذى وهذا من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام الى غير المؤذى على وجه الاثبات عن نسبته الى المؤذى على وجه النفي وهو موصوف غير مذكور اه سيراى ملخصا قال في الاطول فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفي الاسلام عن المؤذى مصرحا قلت الحصر امر اجمالى يلزمه تفصيل النفي بحسب المقام فيجوز أن يكفى بهذا الجمل عن هذا الفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفي تفصيلا يجوز أن يكفى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا بالافادة اه (قوله عن نفي صفة الاسلام الخ) وهذا النفي نسبة (قوله وأما القسم الاول) أى من هذين القسمين اه سم فهو ثانى الاقسام الثلاثة (قوله وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها) يتبادر أن هذا تفسير للقسم الثانى بجملته وانه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد مصرح في عدم وجوب التصريح بها في جملة فيمتعين حمل كلامه هنا على أنه اشارة الى قسم للقسم الثانى لالى جملة القسم الثانى وقسمه المشار اليه هنا هو ما اذا كان الموصوف فيه مذكورا وحينئذ لا تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لا مكان التصريح حينئذ بالنسبة

فانه كناية عن نفي صفة
الاسلام عن المؤذى وهو
غير مذكور في الكلام
وأما القسم الاول وهو ما
يكون المطلوب بالكناية
نفس الصفة وتكون
النسبة مصرح بها فلا يخفى
أن الموصوف فيها يكون
مذكورا لا محالة لفظا

باعتماد المخاطب عن كفره الثالثة الكناية عن النسبة اللازمة للكناية عن الصفة وان شئت اعتبرت كناية أخرى بجعل عدم اعتقاد المتكلم حل الخمر كناية عن عدم كفره (قوله قال في الاطول فان قلت الخ) عبارة عن عبد الحكيم قوله عن المؤذى أى المعنى وأما نفيه عن المؤذى المطلق فهو مصرح به لان تعريف المسند اليه أعنى المسلم يفيد بالقصر فيفيد ثبوته للمسلم ونفيه عن سواه اه وفيه أن التصريح ممنوع لان النفي المصرح من هذا القصر هو نفي الاسلام عن لم يسلم المسلمون من لسانه ويده ويلزم ذلك نفي الاسلام عن المؤذى لأنه عينه على أن النفي عن المعين معنى تعريضى حاصل من المعنى الكنائى لا كنائى الابناء على ما يأتى للشارح في آذيتنى فستعرف من جواز كون المعنى التعريضى كنائيا قال معاوية والحق خلافه كما يأتى لنا (قوله رحمه الله وأما القسم الاول الخ) هذا تنبيه على أن المصنف قد أطلق أن الموصوف في القسمين قد يكون مذكورا وقد لا يكون مذكورا وليس على اطلاقه بل عدم الذكور في القسم الثانى انما يكون اذا لم يصرح بالنسبة الى الموصوف كما في صورة الاجتماع بين القسم الثانى والثالث وأما اذا صرح قد كر الموصوف واجب كذا نقل عنه اه عبد الحكيم وفي معاوية قوله وأما القسم الاول أى من هذين القسمين لامن أصل الثلاثة بدليل تفسيره بقوله وهو أن يكون الخ أى ان هذا هو المتبادر منه وقوله لا محالة أى لان التصريح بهامع عدم ذكره محال كما في المطول يعنى فراد المصنف بالقسم الاول أعم من المتبادر المقيّد بكون نسبة تلك الصفة الى موصوفها مصرحاً بها لا خصوصه فلا إشكال في أنه فيه قد يكون غير مذكور كما في نحو أنا لا أعتقد حل الخمر (قوله وحينئذ لا تستلزم الخ) أى حين إذ كان الموصوف فيه مذكورا (قوله لا مكان التصريح حينئذ بالنسبة) انما صبر بالامكان لاحتمال أن تكون النسبة المصرح بها كناية عن نسبة أخرى

فلا يتصور كناية عنها كقولك زيد يعتقد حل الخمر كناية عن كفره فقد انفردت في هذا المثال الكناية عن الصفة عن الكناية عن النسبة وقسمه الآخر ما إذا كان الموصوف غير مذكور وحينئذ تستلزم الكناية عن الصفة الكناية عن النسبة لانه اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فلا تكون الامكنية عنها دون العكس لجواز كون الصفة مصرحا بها وان لم يكن موصوفا مصرحا به فلا كناية حينئذ الا في نسبتها اليه كما تقدم في قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهي الاسلام مصرح بها والكناية انما هي في النسبة ولا يشك بأن المصرح به الاسلام والمكني عن نسبة نفي الاسلام لا الاسلام لان المراد بالكناية عن نسبة الصفة المصرح بها أعم من الكناية عن نسبة نفسها أو نسبة نفيها كما صرح بذلك قول السيد في هذا المثال قد صرح فيه بالصفة أعني الاسلام وكني عن نسبتها بالاتقاء الى المؤذى كذا في سم ومثال ما إذا كان الموصوف غير مذكور قولك في عرض من يعتقد حل الخمر يريد انكفيره أبالا أعتقد حل الخمر كما صرح ذلك (قوله أو تقديرا) فليس المراد بكونه مذكورا كونه منطوقا به بالفعل فقط اه سم ومثال ذكره تقدير اقول لنا نعم كثير الرماذ اخبار عن مضافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله أزيد كثير الرماذ أم لا أي هو كثير الرماذ فقد ذكر الموصوف تقديرا أفاده الفري (قوله بالضم) أي بضم العين مع اسكان الراء وضمها كعسر وعسر كما في الصحاح (قوله وفيه نظر)

أو تقديرا وقوله في عرض من يؤذى معناه في التعريض به يقال نظرت اليه من عرض بالضم أي من جانب وناحية قال (السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة) وانما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم كذا في شرح المفاتيح وفيه نظر والاقرب أنه انما قال ذلك لان هذه الأقسام

(قوله فلا يتصور كناية عنها) أي واذا صرح بالنسبة فلا يتصور كناية عنها (قوله دون العكس) أي الكناية عن النسبة لا تستلزم الكناية عن الصفة وان لم يكن موصوفا مصرحا به (قوله ولا يشك الخ) لا حاجة لهذا الاشكال ولا الجوابه إذا النسبة كما تقدم في الشرح اثبات أمر لا آخر أو نفيه عنه فليست النسبة شيئا آخر غير النفي المذكور حتى يكون النفي هو الصفة وكلام السيد الذي ذكره لا ينافي ذلك الا أن يحمل قوله لان المراد بالكناية الخ على ما ذكر (قوله رحمه الله بل هو أعم) الظاهر أن الضمير راجع الى ما ذكر لان رجوعه الى التعريض يوجب استدرالك قوله وأمثاله مما ذكر ويرد عليه أن عموم ما سوى التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي ولعل هذا وجه النظر وقيل وجه النظر أن قسم الشيء يجوز أن يكون أعم كما مر في بحث المجاز المركب وليس بشئ لان هذا خلاف التحقيق ولوسلم فيمكن في العدول عن لفظ ينقسم كون الظاهر المتبادر منه أخصية القسم وقيل ان التفاوت لا يتعدى إلى فلا بد من تضمين معنى الانقسام لانه اللائق بهذا المقام فيلزم كونها أقساما لكل كناية وفيه بعد تسليم لزوم تضمين معنى الانقسام أنه فرق بين التصريح بالانقسام وملاحظته في ضمن التفاوت اه عبد الحكيم قال معاوية قوله غير مفهوم من كلام السكاكي فيه أن كونه غير مفهوم منه لا ينافي ثبوته في الواقع بحيث لا يخفى على مثل السكاكي فيعلم أنه لم يقل تنقسم لاجل ذلك فالصواب حينئذ وجه النظر أن عموم التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي عن هذا القائل الذي هو العلامة شارح المفاتيح بل المفهوم منه عنده أنه مبين على ما سيأتي عنه من تفسيره قول السكاكي والتعريض قد يكون على سبيل المجاز الخ وقوله لان هذا خلاف التحقيق فان التحقيق كما سبق أنه يجب كونه أخص حتى أن تقسيم الحيوان مثلا إلى أبيض وأسود انما هو في الحقيقة تقسيم له إلى حيوان أبيض وحيوان أسود والظاهر أن مراد صاحب هذا القيل تجويز كونه أعم في الظاهر وأخص في التحقيق وذلك شئ

وجه النظر أن كون التعريض وأمثاله أعم لا ينافي كونه قسما من أقسام الكناية باعتبار كما يقال
الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون أبيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع قسما من
الابيض فلو قال تنقسم على هذا الاعتبار لكان مستقبلا لانه قسمه باعتبار وقال الحفيد ويمكن أن
يوجه النظر بأن التفاوت لا يتعدى بكلمة الى الابتضمين أمر آخر والمناسب ههنا الانقسام فيرد
عليه ما يرد على الانقسام تأمل اه سم وبين في الاطول وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى
وهو كناية لم يذكروا موصوفها ليس أعم من الكناية ثم بحث فيما استقر به الشارح ثم قال والاظهر
أنه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم اه (قوله
قد تتداخل) أى فلا يصح جعلها أقساما لان شأن الاقسام أن تكون متباينة اه يس (قوله
وتختلف الخ) من عطف السبب على المسبب أى أن تداخلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار
أى المعبر وبين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ فقد تكون الوسائط بحيث يمكن اعتبارها قليلة
أو كثيرة بالنسبة لغيرها أوفى نفسها واللزوم بحيث يمكن اعتباره خفيا أو غير خفي في المادة
الواحدة قد تعتبر الوسائط فيها كثيرة فيكون تلويحا وقد تعتبر قليلة مع اعتبار خفاء اللزوم
فيكون رمزا ومع اعتبار عدم خفائه فيكون إيما وإشارة فقد صدقت هذه الاقسام في مادة
واحدة فقد تتداخلت في تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم (قوله والمناسب) أى
وقال السكاكى ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكى الكناية تتفاوت الخ وبين قوله
والمناسب فصل طويل وكلام المصنف يوهم الاتصال بينهم فكان حق البيان أن يقول ثم قال
والمناسب الخ (قوله مسوقة لأجل موصوف غير مذكور) في موضع التفسير للعرضية ولهذا
قال الفاضل المحشى في شرح المفتاح عرضية أى مسوقة لأجل موصوف غير مذكور لكن

قد تتداخل وتختلف
باختلاف الاعتبار من
الوضوح والخفاء وقلة
الوسائط وكثرتها (والمناسب
للعرضية التعريض) أى
الكناية اذا كانت عرضية
مسوقة لأجل موصوف
غير مذكور كان المناسب

أى شئ وقوله بعد تسليم الخ يشير الى منع لزوم تضمين معنى الانقسام لجواز تعليق الى بالتفاوت مع
بقائه على حاله وجواز تضمينه معنى الذهاب والتفرق الى تلك الامور أى جهاتها اه فتدبر (قوله
لا ينافي كونه قسما) أى من أقسام الكناية باعتبار أى انه قسم من أقسام الكناية باعتبار بعض
أفراده لا باعتباره من حيث هو أو من حيث وجوده في جميع الافراد اذا القسم من حيث كونه
قسما دائما أخص (قوله ويمكن أن يوجه النظر الخ) فيه أنا لان سلم ان التفاوت لا يتعدى الى
غير تضمين ولو سلم فلان سلم أن المناسب هو الانقسام بل يمكن تضمينه معنى الرجوع والميل أو
الذهاب أو التفرق على أنه متى قامت القرينة على عدم ارادة الانقسام لم يكن مناسباً للمقام والقرينة
كونها أعم مع أن الاقسام لا تكون أعم على ما يتبادر منها ولو سلم أنه لا بد من تضمين معنى الانقسام
ففرق بين المصرح به وغيره (قوله رحمه الله قد تتداخل) فبين كل اثنين منها عموم وجهى
يبحثان وينفرد كل في غير الآخر منها أو من غيرها الا التعريض والكناية بالنسبة الى معنى واحد
فالحق أن بينهما التباين كما يفيد ما يأتى عن صاحب الكشاف وعن ابن الاثير نعم بالنسبة الى
معنيين بينهما عموم وجهى يبحثان في الكناية العرضية وتنفرد الكناية في كناية غير عرضية
والتعريض في تعريض لا كناية معه اه معاوية وقوله الا التعريض والكناية فيه أنه لم يقع
في التقسيم تقابل بين التعريض والكناية (قوله في موضع التفسير للعرضية) أى كما يدل عليه
عبارة المفتاح اه عبد الحكيم فهى على الحق الذى يأتى لنهاى المسوقة لغير مذكور تعريضا

أن يطلق عليها اسم التعريض لانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود يقال عرضت لفلان و بفلان اذا قلت قولاً وأنت تعنيه فكانك أشرت به الى جانب وتريد به جانباً آخر (و) المناسب (لغيرها) أى غير العرضية (ان كثرت الوسائط) بين اللازم والمزوم كما في كثير الرماد وجبات الكب ومهزول الفصيل (التلويح) لان التلويح هو أن تشير الى غيرك من بعد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط (مع خفاء) في المزوم كعرض القفا وعريض الوسادة (الرمز) لان الرمز هو أن تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقة الاشارة بالشفة أو الخاجب (و) المناسب (لغيرها ان قلت الوسائط) (بلاخفاء) كما في قوله أو ما رأيت المجد ألقى رحله *

في آل طلحة ثم لم يتحول (الاياء والاشارة ثم قال) السكاكى (والتعريض قد يكون مجازاً كقولك أذيتنى فستعرفى

لا يخفى أن فيه نوع تقصير لجواز أن تساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذى وأردت نفي الايمان عن المؤذى مطلقاً من غير قصد تعريض بمؤذمين اه فترى (قوله اذا قلت قولاً وأنت تعنيه) يعنى لا يكون القول مستعملاً فيه وانما تعنيه من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله فكانك أشرت به الخ) ففي المثال السابق أى المسلم الخ كانك أشرت به الى اثبات الاسلام لمن بتلك الصفة وأردت نفي الاسلام عن المؤذى المعين اه سم وكتب أيضاً قوله فكانك أشرت به الى جانب وأنت تريد جانباً آخر الجانب المشار اليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به والتعبير بكان باعتبار أن المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضية هذا التوجيه تسمية الكناية تعريضاً مطلقاً من غير تقييد بكونها عرضية لوجود هذا المعنى في الجميع ويحاجب بأنه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى التعريض أتم حيث أشير بالكلام الى غير مذكور ولا مقدر فكان اطلاق اسم التعريض عليه أنسب اه سم ملخصاً (قوله ان كثرت الوسائط) بان زادت على الواحدة كما في شرح المفتاح للسيد قاله في الاطول (قوله ان قلت الوسائط) المراد بقائمه عدم كثرتها فيشمل ما لا واسطة فيه أصلاً كما نبه على ذلك الشارح حيث جعل عريض القفا مثالا له وصرح به تفسير السيد الرمز بالكناية التي لا واسطة فيها أو فيها واسطة واحدة وهذا يدفع ما يترأى من التنافي بين جعل الشارح هنا عريض القفا قليل الوسائط المشعر ذلك بوجود الواسطة وجعله اياه فيما مر مما لا واسطة فيه اه ملخصاً من الاطول والفري (قوله وعريض الوسادة) هو أيضاً كناية عن الابله لكن الانتقال منه الى الابله بواسطة فانه ينتقل منه الى عريض القفا ومن عريض القفا الى الابله كما في المطول (قوله ثم قال) أى انتقل السكاكى من الكناية في التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباعدين البعثين والافلاتراخى بين كلامي السكاكى واعلم أن السكاكى

بمعناها الكناية له فهى المعرض بهالة فاللفظ مستعمل في المعنى الكينائي تعريضاً للمعنى آخر معلوم من السياق وعلى ما يأتى للشارح هى الكناية عن معنى تعريضى بحيث يكون اللفظ مستعملاً فيه والحق ستعرفه اه معاوية (قوله لكن لا يخفى الخ) أى فلا بد من التقييد بقولنا على وجه التعريض ليندفع ما أورده من كون التعريف غير مانع (قوله يعنى لا يكون القول مستعملاً الخ) هذا مبني على ما هو الحق الآتى لاعلى ما فهمه المصنف والشارح وكذا قوله فيما يأتى الجانب المشار اليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به الا أن يحمل على أن الأول أصلى للعبارة والآخر مدلول للعبارة أيضاً لكنه ليس على سبيل الاصل بل على سبيل المجاز أو الكناية (قوله لوجود هذا المعنى) وهو الاشارة لجانب وارادة جانب آخر وهذا يؤيد قولنا سابقاً الا أن يحمل الخ ان أجرى على الطريقة الاولى في الكناية (قوله حيث أشير بالكلام الى غير مذكور) أى زيادة على المعنى المعرض به (قوله رحمه الله أن يطلق عليها اسم التعريض) لكن لا من حيث انها مستعملة في المعنى التعريضى خلافاً لما يأتى للشارح (قوله رحمه الله والمناسب لغيرها) أى غير العرضية الخ يفيد أن التلويح وما بعده لا يجتمع مع العرضية التي الموصوف فيها غير مذكور وهو يناق التداخل السابق الا أن يقول (قوله رحمه الله أو ما رأيت المجد الخ) القاء المجد رحله على آل طلحة كناية عن وجود المجد في مكانهم ووجوده فيه كناية عن نسبة المجد اليهم فهو

بعد ما سمي أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تلك الأقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم أن التعريض نارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتني فستعرف وأردت المخاطب ومع المخاطب انسان آخر معتمدا على قرآن الأحوال كان من القبيل الأول وإن لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نهيتك فالمراد بالتعريض ليس ماهو أحد الأقسام المذكورة للكناية بل ما شتهر من التعريض وهو على ما قال الكشاف ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للحجاجة اليه جئتكم لاسلم عليكم فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فافاد أنه لا يراد المعنى التعريضى باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريض مجازا ولا كناية ولهذا أدرج لفظ السبيل فقال التعريض نارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل ونارة يكون كناية ونارة يكون مجازا وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ماهو ظاهر كلامه ظن أن اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكى التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز فاختر كلام السكاكى فقال والتعريض قد يكون مجازا النخ وهو اختصار محمل وقد نبه العلامة على مراد السكاكى حيث قال في شرحه معناه أن عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الأولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ناء الخطاب في غير ما هي موضوعه له وليس بمجاز اذا لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد

كناية في النسبة بالواسطة وفيه استعارة بالكناية تشبها للمجد بالانسان الراحل اه عبد الحكيم قال معاوية والكنايتان يصحان بدونها لكن فيها مزيد حسن فان الجامع فيها من الترحل والترحل والتمنقل تحقيقا في المشبه به وادعاء في المشبه منه على ان المجد حال في كل مجال يتخير جباد الرجال حتى صادف آل طاحنة فألقى وأبقى فيهم رحله وما عليه المعول ثم لم يتحول فقد واستفد فيهم كل وقت يوافيهم بفونه حقه ويفهم (قوله بعد ما سمي أحد أقسام الكناية تعريضا) وهو الكناية المعرض بها الى موصوف غير مذكور كما في المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (قوله فقد نهيتك) هذا آخر كلام السكاكى (قوله وهو على ما قال الكشاف النخ) أى فلا يتوقف التعريض بالمعنى المشهور على أن يكون الموصوف غير مذكور فاذا قلت أنت تعتقد حل الخمر وعرضت به الى كفر المخاطب من غير استعمال اللفظ فيه كان تعريضا (قوله على شيء لم تذكره) أى لم نستعمل فيه اللفظ لاحقيقة ولا مجازا ولا كناية بل مفهوم من السياق (قوله ويسمى التلويح) فالتعريض والتلويح عند صاحب الكشاف بمعنى واحد بخلاف السكاكى اه عبد الحكيم (قوله ومقصود السكاكى) أى وظن أن مقصود السكاكى (قوله العلامة) أى القطب الشيرازى في شرح المفتاح (قوله ان عبارة التعريض) أى بعض عباراته نص عليه العلامة لان قولنا المسلم من سلم المسلمون من لسانه ولسانه لتحقيق اللزوم فيه كناية ان أريد به نفي الايمان عن مطلق المؤذى مع نفيه عن المؤذى المعين ومجاز ان أريد به نفي الايمان عن المؤذى المعين فقط اه عبد الحكيم (قوله كما في الصورة الاولى) أى في كلام المصنف وهى ما اذا أردت غير المخاطب فقط (قوله اذ لا يتصور فيه الخ) فيه أنه يجوز أن يقال انه انتقل من المخاطب المؤذى الى المؤذى المطلق ثم منه الى المؤذى المعين كما في رأيت

تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مراد منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم ولا لزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر اذ حاصل ما ذكره أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في أثناء تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل وقد صرح ابن الاثير أيضا بأن التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض اللفظ ومما يقضى منه العجب أنه بعد ما نقل الشارح كلام الكشف وابن الاثير في هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى أو مجازا أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه أن قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصده به تهديد المخاطب فان استعماله في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان أردت تهديد غير المخاطب بسبب الابداء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الابداء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف أو اهانته فانه

أسد ابري انتقل من الاسد الى الشجاع ثم منه الى الشجاع المعين اه عبد الحكيم ولا يقال ان ناء الخطاب لا تشعر بالابداء حتى يأتي ما ذكرنا نقول تشعر بواسطة اسناد أذيت اليها وهذا مبنى على ظاهر الكلام من التأويل في ناء الخطاب أما اذيتني على التسامح وان التأويل في المركب بنهاية كما يعلم من تحقيق الشارح الآتي فالعلاقة هي اللزوم بالوجه الذي بينه الشارح وسيأتى عن معاوية توجيه آخر لكلام العلامة فتدبر (قوله اذ حاصل الخ) من كلام الاطول (قوله ليس بمجاز ولا كناية) أى لعدم استعمال اللفظ في المعنى التعريضي (قوله وان وقع في أثناء تقريره بعض ما لا يتضح) وهو تعليله المذكور بقوله اذ لا يتصور الخ لان المجاز أو الكناية ليست في ناء الخطاب بل في المركب كماوضحه الفري بعد اه شيخنا ومن جملة ما لا يتضح أيضا قوله من جهة استعمال أولنا ثانيا لانه يفيد أن المعنى التعريضي مستعمل فيه اللفظ وهو خلاف مقصوده (قوله وقد صرح ابن الاثير أيضا) أى فهو موافق لصاحب الكشف (قوله ومما يقضى منه العجب الخ) لا عجب لان قول العلامة من جهة استعمال أولنا ثانيا يفيد أن المعنى التعريضي مستعمل فيه اللفظ فكيف يقول ان اللفظ بالنسبة للمعنى التعريضي لا مجاز ولا كناية لعدم العلاقة لانه يؤدي الى أن يكون اللفظ دالا على معنى الخ معناه أن مقاله العلامة من ان آذيتني فستعرف حين استعماله في غير المخاطب فقط ليس بمجاز وحين استعماله في المخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدي الى أن يوجد كلام يدل على معنى باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية وعلم من ذلك أن المعنى التعريضي ليس من مستتبعات التركيب لاستعمال اللفظ فيه فالقول أيضا بأن الشارح غفل عن مستتبعات التركيب غفلة عن مراده وما ذكره صاحب الكشف وابن الاثير فيه تصرح بأن المعنى التعريضي ليس مستعملا فيه اللفظ بل هو معلوم من السياق فاذا كراهه ليس مثل ما ذكره العلامة حتى يتعجب من اقراره ما ذكره وتزييفه ما ذكره العلامة فاعتراض الاطول على الشارح في غير محله (قوله بل الحق الخ) من كلام الشارح وآخره الى قوله ونعم التوضيح الخ (قوله وهو الذي قصده السكاكي) ويكون مقصوده منه بيان النسبة بين التعريض والكناية على ما صرح به في شرحه للفتاح حيث

أفاده من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح مبنيا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب اه
أطول ببعض تلخيص وحذف وفي السيد نقلا عن صاحب الكشف ماضه والتحقيق أن اللفظ
المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لأنه المستعمل في غير الموضوع له فقط
والكناية اللفظ المستعمل بالاصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد تبعا وفي التعريض هما

قال يريد أن يبين بين الكناية عموما من وجه لمتصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون من يده
ولسانه وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكناية في مثل آذيتني فستعرف عند
القرينة المانعة عن ارادة المخاطب وتعني ارادة الغير فانه حينئذ يكون مجازا لا كناية وفيه بحث
لان كون التعريض أخص من الكناية وتحققها بدونه علم من قوله ان الكناية تتفاوت الى
تعريض وتلويح ورمز وإيحاء وإشارة فحمل كلامه على بيان النسبة بينهما يستلزم استدراك
قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعندى أن معنى عبارة السكاكى أن التعريض أى الكناية
العرضية قد تكون على طريق المجاز بأن أريد به المعنى المعروض به فقط وليس بمجاز لعدم نصب
القرينة المانعة كما هو شأن الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط بأن أريد به كلا المعنيين
أحدهما قصدا والآخر تبعا اه عبد الحكيم يعنى بحيث يتعلق به الصدق والكذب مع كونه تبعا
وفي الصورة الاولى لم يرد بالقول المعنى الحقيقي فذلك أشبه المجاز وان جازت ارادته فذلك لم
يخرج عن كونه من الكناية العرضية ولهذا لم يقل على طريق المجاز فقط كما قال بعد على طريق
الكناية فقط ويرد أن تفسير التعريض بالكناية العرضية خلاف الظاهر المتبادر منه ومن
عبارة السكاكى وهو ما يراد من عرضه غير ظاهره والشارح على دأبه ودأب المحققين أمثاله ناظر
الى المتبادر وأيضا يلزمه تقدير فقط بعد على سبيل الكناية في عبارة السكاكى وهو مستبعد فيها
جدا وأيضا يرد أن هذا ليس فيه خصوصية للكناية العرضية بل غيرها من الكنايات أيضا وقد
فأعنده أى عبد الحكيم منتقد فالحق ما يأتى أن مذهب السكاكى كذهب صاحب الكشف
وابن الاثير (قوله فجعل) أى السيد (قوله مبنيا على الغفلة الخ) قد علمت ما فيه (قوله
الموضوع له) من نفس اللفظ حقيقة كما في قولك لست أنا بجاهل اذا قصد التعريض لشخص
معين بالجهل أو مجازا كما في قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرين فانه قصده التعريض بكونوا
أول مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي لسبق المشركين منهم بالكفر فلا فائدة في نهيم عن السابق
في الكفر أو كناية كما في قوله المسلم من سلم المسلمون منه اذا قصد به التعريض بنفى الاسلام عن
المؤذى المعين اه عبد الحكيم واعلم أن المجاز بسبب كثرة الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك
لا يخرج عن كونه مجازا ومستعملا في غير ما وضع له نظرا الى أصل اللغة وكذلك الكناية قد يصير
بسبب كثرة الاستعمال في الممكنة عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بازائه ولا يلاحظ هناك
المعنى الاصلى فيستعمل حيث لا يتصور فيه أصلا كالاستواء على العرش في الملك في قوله الرحمن
على العرش استوى وبسط اليد في الجود في قوله بل يدها مبسوطتان ولا يخرج كذلك عن كونه
كناية في أصله وان سمي حينئذ مجازا متفردا على الكناية وقد سبق تحقيقه وكذلك التعريض
قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعروض به كانه المقصود الاصلى وهو المستعمل فيه
اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في أصله كقوله تعالى ولا تكونوا أول كافرين فانه

مقصودان الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجاز أو كناية والمعرض به من السياق وفي الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فالاول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصودا والثاني هو المعرض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وفيد أي صاحب الكشف الحقيقة بالمجردة أي المفردة احترازاً عن الكناية إذ قد تسمى حقيقة غير مفردة حيث يراد منها المعنى الحقيقي أيضاً أو تجوز ارادته ثم قال وحاصله أن المعبر هو أن المعنى التعريضي مقصود من الكلام إشارة وسياقاً لاستعماله لا فجازاً أن يكون اللفظ مستعملاً في معناه الحقيقي أو المجازي أو المكنى عنه وقد دل به أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني على مقصود آخر بطريق لا ماله إلى عرض فالتعريض بجامع كلام الحقيقة والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية العرضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر يريد أن الكناية إذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الأصلي والمعنى المكنى عنه معنى آخر مقصود بطريق التلويح والإشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كونه مقصوداً من اللفظ مستعملاً هو فيه فاذا قيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده وأرى به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذمين فالمعنى الأصلي هنا انحصار الاسلام فيمن سلموا من لسانه ويده ويلزمه انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقاً وهذا هو المعنى المكنى عنه المقصود من اللفظ استعمالاً وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقاً فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة إلى المكنى عنه لا تكون تعريضاً قطعاً والالزام أن يكون المعنى المعرض به قد استعمل اللفظ فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز

تعريض بأنه كان عليهم أن يؤمنوا به قبل كل أحد وهذا المعرض به هو المقصود الأصلي ههنا دون المعنى الحقيقي لانه لا فائدة في النهي عنه لسبق المشركين بالكفر عليهم أفاده السيد تبعاً لصاحب الكشف (قوله والمعرض به من السياق) وبهذا يمتاز التعريض عن المجاز المركب فان كل منهما يكون في المركب إلا أن المعنى المعرض به مفهوم بسياقه والمعنى المجازي باستعماله فيه اه عبد الحكيم (قوله أو تجوز ارادته) أشار بكلمة أو إلى الطريقتين المذكورتين سابقاً في الكناية اه عبد الحكيم (قوله لا استعمالاً) فيه أن السكاكي قال لانا لا نقول في عرفنا استعمال الكلمة في كذا حتى يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها عليه اه فإذا كان المعنى التعريضي مقصوداً من الكلام كان دلالة عليه غرضاً أصلياً ولو بالواسطة كما في الكناية لا تبعاً لشيء آخر فيتحقق معنى الاستعمال نعم يكون هذا استعمالاً للمركب لا المفرداته كالتمثيل فالفرق بين المقصود من الكلام إشارة وبين المقصود منه استعمالاً مشكل اه عبد الحكيم وسيأتي ما فيه عن معاوية (قوله ويلزمه الخ) أي لزوم الجزء للكل لان الحصر يتضمن الحكم السلبي اه عبد الحكيم (قوله فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين) فيه أن كونه مقصوداً من سياق الكلام لا من نفسه محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد من الفارق بين كون المعنى المجازي في الاستعارة التمثيلية مقصوداً من نفس الكلام وكون المعنى التعريضي في التعريض مقصوداً من سياق الكلام اه عبد الحكيم (قوله وقد ظهر بطلانه) هذه دعوى بلا دليل نعم ظهر مما سبق أنه ليس مستعملاً فيه عند صاحب الكشف وابن الأثير اه عبد الحكيم (قوله وهكذا المجاز

والحقيقة أيضا ثم قال واذا تقرر أن اللفظ بالقياس إلى المعنى المعرض به لا بوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية لفقدان استعمال اللفظ في ذلك المعنى واشتراطه في تلك الأمور فقول السكاكي أن التعريض قد يكون نارة على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ في المعنى المعرض به قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما يتبادر الوهم إليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن اللفظ إذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازا أو كناية وقد غفل عن مستتبعات التراكيب فإن الكلام يدل عليها دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها ولا مجازا ولا كناية لأنهما مقصودة تبعالا أصالة فلا يكون مستعملا فيها والمعنى المعرض به وإن كان مقصودا أصليا إلا أنه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملا فيه إنما قصد إليه من السياق بجهة التلويح والاشارة إلى أن قال بل أراد السكاكي أن التعريض قد يكون على طريقة الكناية في أن يقصد به المعنيين معا أحدهما باللفظ والآخر بالسياق وقد يكون على طريقة المجاز في أن يقصد به المعنى

والحقيقة (أي لا يكونان مستعملين في المعنى التعريضي بل في المعنى المجازي والحقيقي اهـ عبد الحكيم (قوله وأيده الخ) قد علمت صحة هذا التأييد ولا غفلة من الشارح وفي عبد الحكيم قوله وقد غفل عن مستتبعات التراكيب الخ فيه أن المستتبعات هي المعاني التضمنية والالتزامية التي تفهم في ضمن المدلولات المطابقة من غير تعلق قصد المتكلم بها ومعنى قول الشارح لأنه يؤدي إلى أن يكون كلام الخ أن مقاله العلامة من أن آذيتني فستعرف حين استعماله في غير المخاطب فقط ليس بمجاز وحين استعماله في المخاطب مع غيره ليس بكناية يؤدي إلى أن يوجد كلام يدل على معنى باستعماله فيه ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية فالقول بأنه غفل عن مستتبعات التراكيب غفلة عن مراده نظرا إلى الظاهر اهـ وسياق مناقشة في بعضه عن معاوية (قوله بل أراد الخ) لا يخفى أنه إنما يتم إذا لم يكن التعريض مستعملا في المعرض به والظاهر من كلام السكاكي خلافه فإنه جعل التعريض أولا قسم الكناية ثم قال والكناية إذا كانت لموصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض ثم قال في آخر بحث الكناية في قوله أما بعد فإن خلاصة الأصل الخ وعرفنا أن الكناية تتنوع إلى تعريض وتلويح ورمز وإيحاء وإشارة ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض وإذا كان التعريض قسمين الكناية كان اللفظ مستعملا في المعنى المعرض به فلا يصح توجيهه اهـ عبد الحكيم وفيه ما يأتي عن معاوية ومحصل ما في معاوية أنه قال إن قوله في المطول لأنه يؤدي إلى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية أي مع استعماله فيه كما هو مدعى العلامة وأما بدونه فخروجه عن الثلاثة معقول وقد ذهب إليه الفحول كصاحب الكشف وابن الأثير في مقدمته في المطول عنهما في التعريض مما حاصله أن دلالة تعرض اللفظ وجانبه لابه أي بما معه من المعنى الحقيقي المستلزم للمراد بقرينة المقام وخفى المقال والسياق لابه فهو عند همام قبيل التلويح والاشارة بنفس العبارة إلى معنى هو من قبيل مستتبعات التراكيب التي ذكرها قدس سره هنا وليست هي كما زعمه عبد الحكيم ما تفهم تضمنها بلا قصد المتكلم لها إذا عبرة لنا في فننا بما لم يقصد بل هي التي تراد من معانيها لا من مبانيها فلا تكون مبانيها مستعملة فيها فهي تدل عليها دلالة صحيحة بالاشارة لا بالعبارة فلا خفاء في خروجها عن الثلاثة وهي أكثر من أن تحصى فمنها كل تعريض وكل لفظ لمجاز عقلي

وكل ما هو إشارة بمحض دلالة التزام لا بحاق عبارة مستعملة فيما اليه الإشارة كقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن فان فيه إشارة الى أن النسب انما هو للاب كما قال تعالى أدعوهم لآبائهم كما قرر في الاصول وقرر فيه أنه غير مستعمل في المعنى المشار اليه وكذلك ظاهر كلامهم في دلالة النص أيضا نحو فلا تقل لها أف الا أن اللازم فيها غرض أصلي أولى مسوق له معنى الكلام أصالة وفي الإشارة عرض تبعية ثانوى مقصود في الجملة لا بالاصالة فهو عندهما طريق مستعمل من طرق الدلالة فهم ذاهو مندهما والظاهر أنه مراد السكاكى وأن ما خالفه من ظاهر كلامه يجب تأويله فإذ كره عبد الحكيم من أن الظاهر من كلامه خلافه لأنه جعل التعريض أولا من قسم الكناية ثم قال والكناية اذا كانت اوصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض ثم قال ان الكناية تتنوع الى تعريض وتلويح الخ ولم يذكر في كتابه معنى آخر للتعريض فيما يجب تأويل كلمة بأنه من شبه قسمها وشأنه أو من قسم شبهها أو ان شبهه من قسمها وأنه تتنوع الى شبهه أو متفاوت ذاهبة الى شبهه أو كأنها تتنوع الى نفسه وأما قوله كان المناسب الخ فظاهره أن المناسب أن يطلق عليها اسمها بالنسبة الى المعنى التعريضى لأنه المقصود منها لا بالنسبة الى المعنى الكنائى فليس التعريض عنده الا ما عندهما وان لم يذكره في كتابه ولعله قصده واكتفى بقصده في قوله انه قد يكون على سبيل كناية قصد أنه ليس بمجاز ولا كناية لأنه لم يستعمل في المعنى التعريضى وانما يراد منه عرضه وجانبه وأنه مع هذا قد يشبه المجاز والكناية وما مر عنه من أنا لانقول في عرفنا استعملت الكناية في كذا حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها عليه لا ينافيه بل يقتضيه لان ظاهره كون دلالتها بلفظها لا بعرضها والمعنى التعريضى غرض أصلى من العرض لا من اللفظ فليس مستعملا فيه والحقيقى بعكسه ولو لاجله فهو مستعمل فيه وكونه لاجله لا ينافيه فالحق في مراده هنا أنه قد يشبه المجاز بارادة الغير وحده بأن يكون حقيقة مرادة للانتقال اليه بالإشارة وبالعبارة لالدلتان بل بواسطة قرينة المقام والسياق وقد يشبه الكناية فى القصد والعناية بارادتهما مع الدلتان بأن يكون حقيقة مرادة لدلتانها عبارة وللانتقال اليه إشارة فليس كناية عنه ولا مجازا فيه وقد يقال ان نحو أذيتنى فستعرف تعريض من حيث ما فيه من توجيه وتوجيه الخطاب به فى الظاهر الى شخص والمراد فى الباطن توجيهه الى غيره فهو توجيه الشئ الى غير ما هو له لمشابهة ما هو له فى ملابسته ولو بكونه فى صحبته بتأول توجيهه الى ما هو له فاللفظ على حقيقة والتصرف تصرف توجيه فى أمر عقلى هو التوجيه فهو نوع مجاز عقلى أو شبهه فى كونه جعل الشئ لغير ما هو له لمشابهة اياه فى ملابسته بتأول جعله لما هو له وفى كونه أيضا يدل على المراد دلالة صحيحة مع خروجه عن الثلاثة الا أن المجاز العقلى لا يشبه الا المجاز والتعريض قد يشبه المجاز وقد يشبه الكناية ولعل ما قررنا وحررنا من التوجيه هو مراد العلامة الا أنه تسامح فى قوله من جهة استعمال ناء الخطاب فى غير ما هى موضوعه بل أن اعتبرها كأنها الكل مع أنها ركن لا كل لما أنها كالكل ثم نزل توجيهها خطابا بها منزلة استعمالها أو اعتبر حذف مضاف أو تمييزا محولا عنه أى استعمالها توجيها أى استعمال توجيهها فى غير ما هى موضوعه له عقلا على حدس القرينة تخيرك أى سل أهلها تخيرك ولفصح قوله المذكور بتسامح ليس بالمنكور وسقط عنه اعتراض المطول وهذا قول له أول وأما قوله ثانيا لا يتصور فيه انتقال وثالثا لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال فمعناها أنه لا يتصور المتكلم فيه ذلك ولا يعتبره ولا يقصده قصده فى المجاز أو الكناية وهو قصد الانتقال من اللفظ الى اللازم

وأنت تريد) بناء الخطاب

(انسا ما مع المخاطب

دونه) أى لا تريد المخاطب

ليكون اللفظ مستعملا

في غير ما وضع له فقط

فيكون مجازا (وان

أردتهما) أى المخاطب

وانسا ما آخر معه (جميعا كان

كناية) لانك أردت باللفظ

المعنى الأصلي وغيره معا

والمجاز ينافي ارادة المعنى

الأصلي (ولا بد فيهما) أى

في صورتين (من قرينة)

دالة على أن المراد في

الصورة الاولى هو

الانسان الذى مع المخاطب

وحده ليكون مجازا وفي

الثانية كلاهما جميعا

ليكون كناية * وتحقيق

ذلك أن قولك آذيتنى

فستعرف كلام دال على

تهديد المخاطب بسبب

الايداء ويلزم منه تهديد

كل من صدر عنه الايداء

فان استعملته وأردت به

تهديد المخاطب وغيره من

المؤذين كان كناية وان

أردت به تهديد غير

المخاطب بسبب الايداء

لعلاقة اشتراكا للمخاطب

في الايداء اما تحقيقا واما

فرضا وتقديرا مع قرينة

دالة على عدم ارادة المخاطب

كان مجازا

التعريض فقط وللتنبية على هذا المعنى زاد لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله وأنت تريد
بناء الخطاب) أى فى آذيتنى فستعرف (قوله ليكون اللفظ الخ) علة لتريد (قوله وان أردتهما)
أى بناء الخطاب بقرينة قوله قبيل وأنت تريد بناء الخطاب وظاهره استعمال اللفظ فى المعنى
الحقيقى والمعنى المجازى وهو ممتنع عندهؤلاء الا أن يقال ارادة المعنى الحقيقى هنالكا لانتقال الى غير
وان كان كل منهما ماقصودا بالاثبات والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك كفى سم وقال الفنى
لم يرد بما ذكره أنه يجوز ان ترديد تارة بضمير المخاطب فى آذيتنى فستعرف غير المخاطب وحده
فيكون مجازا وان ترديده أخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم
يعتبر فى الكناية أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب
الايداء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذى مطلقا فاذا أردت تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان
كناية وان أردت به تهديد غيره فقط كان مجازا مكرها اه وقول الشارح وتحقيق ذلك الخ يدل
على ما قاله الفنى

فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبان من التصريح الخ *

(قوله أطبق) أى أجمع من قولهم أطبق القوم على الأمر أجمعوا اه أطول (قوله أطبق البلغاء)
قال الشارح المحقق والسيد السندى شرحى المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر
لأنهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن أن يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع أهل السليقة بحسب
المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى فى موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول

بواسطة معناه المألوف مستعملا فيه بواسطة مجازا أو كناية وانما يعنى من نفس المعنى ومن عرضه
ومن عرض اللفظ وجانبه فلا يرد عليه أن توجيه الخطاب الى ما وجه اليه يستلزم بحكم المماثلة توجيهه
الى ما مماثله ولا أن معنى التاء يستلزم مصاحبه بعلاقة المصاحبة وانما حسا كانت أو معنى علاقة تعتبر
وتعنى لانها لغيرها من العلاقات مشاكلة كما أتى تحقيقه فى نوع المشاكلة فصاع جميع كلام
العلامة اه فتدبر (قوله رحمه الله بناء الخطاب) تسامح منه بدليل تحقيقه الآتى (قوله
والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك) قد يقال ما لا يسمعون به هو ما قصد فيه المغنيان على السواء
وهذا ليس كذلك وان كان كل منهما مقصودا بالاثبات وقال شيخنا لان سلم أن كلامهما مقصود
بالاثبات بل المقصود بالاثبات هو المعنى الكنائى فقط والمعنى الحقيقى ليس مقصودا بالاثبات ولاننى
بل للانتقال وهذا ليس من الجمع الغير المسموح به (قوله اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم) تقدم
ما فيه فتفطن (قوله رحمه الله كان كناية) فيه ان مبنى الكناية على الانتقال من اللزوم الى
المزوم وفيما نحن فيه الانتقال من المزوم الى اللزوم على ما يدل عليه قوله ويلزمه تهديد كل من صدر
عنه الايداء عبد الحكيم قال معاوية هو غفلة عن اعتراف السكاكى بأن اللزوم ما لم يكن مزوما
يتمنع الانتقال منه (قوله رحمه الله لعلاقة اشتراك) يعنى لعلاقة اللزوم بسبب اشتراكه فى العلة
التي هى الايداء قلت أو بالمصاحبة حسا أو معنى وذهنا اه معاوية (قوله رحمه الله فرضا وتقديرا)
اما فى المخاطب وغيره أو فى المخاطب فقط وهو الظاهر والكثير والعكس بعيد اه معاوية

* فصل *

(أطبق البلغاء

* فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبان من التصريح الخ *

(قوله على أن المجاز الخ) يرد على كون المجاز أبلغ من الحقيقة أن منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما أريد بهذا القيد من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين فكما أن أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشغرا اذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة أعنى العضو المخصوص فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل فانه يقيد بمبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها والمجاز الغير المقيد لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه أنه كدعوى الشئ بيينة فيجب أن يحمل المجاز على المجاز المقيد اه أطول مع بعض تلخيص (قوله أبلغ) يقال بناء أبلغ أى مبالغ فيه كثير فالمعنى أن المجاز والكناية مما بولغ فيه مبالغة أكثر حيث بولغ في تقرير معنييهما وتحقيقهما فاقوله أبلغ شاذ من وجهين أحدهما أنه أخذ من المزيد كقولهم هو أعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما أنه بمعنى المفعول ولك أن تتجاوز الشئ ذو الثانی الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغيا في تقرير معناه وتحقيقه

(قوله ان منه المجاز الغير المقيد) تقدم لك الكلام على ذلك فتفطن (قوله من المجاز) بيان للقبيل (قوله كان قائما) أى ذلك القبيل الذى هو لفظ المقيد (قوله فالمعنى أن المجاز والكناية مما بولغ الخ) عبارة عبد الحكيم قوله أبلغ أى يكون كل منهما مبالغيا الى حد الكمال في افادة المقصود فهو مشتق من البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لامن البلاغة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والتصريح اذا كانا مقتضى الحال لا يكون المجاز والكناية أكثر بلاغة منهما بل لا يكون بلغة وما قيل انه من المبالغة فهو يستلزم اشتقاق فعل من المزيد واستعماله بمعنى المفعول أى مبالغ فيه الا أن يقال بالاسناد المجازى اه وقوله أى يكون الخ يوهم أن أفعال التفضيل مسلوب المفاضلة ولا يصح مع ما يظهر من لفظ من ولعله تصحيف والأصل أى لكون بلام الجر والمصدر فهو تعليل للبلغة ولا ينافيه حرف التفسير ولا قوله بعد فهو مشتق من البلوغ مصدر بلغ من حد نصر لما ترى من صحة قولنا ان هذا أكثر بولغا في المراتب وقوله لان الحقيقة والتصريح الخ أى فلا يصح اطلاق انهما أبلغ منهما اذ هو اطلاق عام لهما في كل مقام وقوله اذا كانا مقتضى الحال أى دونهما فلا يرد أن كونهما مقتضاه لا ينافي كون ضديهما مقتضاه أيضا لان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ويجوز كون كل من الضدين مناسباً مع كون أحدهما أقوى مناسب فيكون أبلغ اذ للبلاغة طرفان بينهما مراتب وقوله بالاسناد المجازى أى على حد عيشة راضية والخفاء أن استعمال أبلغ من المبالغة اسنادا مجازيا أو تسامحا شائع في كلامهم ومنه قولهم الاستعارة أبلغ من التشبيه البليغ فانه فيما يعنون من المبالغة قطعا وعليه يكون المراد بالحقيقة والتصريح ما يحوى كل منهما مبالغة تحورا يترجل لا يشبه الاسد شهاقويا فان فيه مبالغة في توصيفه وبالبلغة ما في كل مجاز وكناية من انتقال هو كدعوى الشئ بيينة مع ادعاء المعنى الحقيقي للراد ولولفظا في الصورة اللفظية لخصوص ما يخص الاستعارة من ادعاء الاتحاد معنى بتأول أو يخص بعض الكناية من ادعاء الزوم أو ادعاء ثبوت المزوم كطويل النجاد لمن ليس له نجاد معنى بتأول أيضا فهما اه معاوية (قوله ولك أن تتجاوز الشئ ذو الثانی الخ) ولكن أن تتجاوز الشئ ذو الاول أيضا بأن بعض النحاة جوز قياسا أخذ فعل التفضيل من المزيد كافي جمع الجوامع النحوى للسيوطي

على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح

وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى أن كلاما فيه كناية أو مجاز أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون وجه الابلغة كونه أكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا بل في مقام يستدعي المبالغة قرب حقيقة أبلغ من مجاز لو وقوعها في مقام لا يستدعي المبالغة اه أطول ولا يرد على أخذ أبلغ من المبالغة أن المجاز والكناية المفردين لا مبالغة فيهما في حد أنفسهما اذ ما لم يحمل المفرد على غيره لا يفهم منه معنى مفيد لان الابلغة والمبالغة اذا نسبت الى الحقيقة أو المجاز أو الكناية فانما هو بملاحظة التركيب الذي تضمن ذلك أفاده سم (قوله لان الانتقال فيهما من الملزوم) مبنى على مختار المصنف في الكناية لا على مختار السكاكي أن الانتقال في الكناية من اللازم اه يس وفيه أن اللازم بمعنى التابع فيكون هو الملزوم كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لانها نوع من المجاز * أقول بعد ووضح كون الاستعارة مجازا

(قوله وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة الخ) أى بالمعنى الاصطلاحي أخذنا من كلامه أما بالمعنى اللغوي الذي هو الحسن فلا مانع أخذنا من الدسوقي (قوله اذ ما لم يحمل المفرد على غيره) أى أو يحمل عليه غيره والمراد الخلو ولومعنى فيشمل المفعول والمجرور اه شيخنا (قوله فانما هو بملاحظة التركيب) اذ لا يعرف معنى هذا اللفظ من حيث كونه معنى مجازيا الا بواسطة التركيب المشتمل على القرينة عنده وفي كلامه نظر لان المراد بالمبالغة في معنى اللفظ المفرد الذي هو مجاز أو كناية مثلا فهم النبت من لفظ النبت ليس كفهمه من لفظ الغيث بل فهمه من لفظ الغيث أعلى من حيث انه فهم بدليل فوجود الغيث دليل على وجود النبت وكذلك لفظ أسد فان فهم الرجل من الشجاع من أسد أعلى من فهمه من رجل شجاع اذ دلالة الاسد على الشجاع من قبيل دلالة الدليل على المدلول فانه يلزم من الاسد الشجاع فلا تتوقف ملاحظة هذه المبالغة على التركيب فان المراد بالمبالغة تقرير معنى المفرد وتثبيتته كزيد يدوليست المبالغة في النسبة حتى تتوقف على التركيب كما أن المبالغة في فعال أو مفعال ونحوهما في نفس المفرد ولا تتوقف على التركيب اه شيخنا على أن القرينة لا تختص بالتركيب ومنه يؤخذ توجيه كونهما كدعوى الشئ بيينة وقد وجهه ع ق بغير ذلك فراجع (قوله رحمه الله فان وجود الملزوم يقتضى الخ) قال في المطول وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر أنواع المجاز اه وقوله وانما الاشكال الخ يعنى ان وجود الملزوم انما يستلزم وجود اللازم اذا كان اللزوم بينهما في الخارج وبيانه في جميع أنواع المجاز مشكل سيما فيما تكون علاقته التضاد فاندفع ما قيل ان الشارح قديين فيما سبق عند بيان العلاقات ان اللزوم متحقق في جميع أقسام المجاز فلا إشكال لان ما سبق بيان اللزوم الذهني الذي هو مناط الانتقال والمراد هنا اللزوم الخارجى اه عبد الحكيم وقوله يعنى الخ يفيد أن الوجود في قول الشارح فان وجود الملزوم الخ هو الوجود الخارجى فيصير قول المصنف على هذا فهو كدعوى الشئ بيينة معناه أنه كدعوى وجود المعنى المجازى أو الكنائى بيينة التي هي وجود المعنى الحقيقي وأنت خير بأن قوله فهو كدعوى الخ لا يتفرع حينئذ على قوله لان الانتقال فيهما الخ لان مناط الانتقال هو اللزوم الذهني كما اعترف به لا الخارجى فالظاهر ان الوجود في كلام الشارح هو الوجود الذهني وان الاشكال في قوله وانما الاشكال الخ معنى الخفاء المحتاج الى البيان الذي قدمه عند بيان العلاقات ووجه كونهما كدعوى الشئ بيينة مبين في ع ق وسيأتى عن شيخنا توجيه

لان الانتقال فيهما من
اللزوم الى اللازم فهو
كدعوى الشئ بيينة
فان وجود الملزوم يقتضى
وجود اللازم منمتناع
انفكاك الملزوم عن لازمه
(و) أطبقوا أيضا على أن
الاستعارة أبلغ من التشبيه
لانها نوع من المجاز

والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الاطوار يلائم كون التشبيه حقيقة يرده ما حقق أن زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز اه أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أى وقسم الابلغ أبلغ من غير الابلغ اه سم (قوله وليس معنى كون المجاز الخ) شروع في دفع اعتراض المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك في المطول وعبارته قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى

وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيئا منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصرح بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد كيد للاثبات ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد السكال كما في المشبه به وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يتغير حالة في نفسه بان يعبر عنه بعبارة أبلغ وهذا امراد الشيخ عبد القاهر بقوله ليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول

آخر وقوله ويبيانه في أنواع المجاز مشكل الخ قال معاوية قدينا في شذورنا بما زينا من نشورنا وجوده في جميعها فلا شك اه فتدبر (قوله الاطوار لا) أجاب عبد الحكيم بأن قوله والاستعارة أبلغ من التشبيه تخصيص بعد التعميم اهتما بما بشأنها لعمدة من أنواع المجاز (قوله ثم كون التشبيه حقيقة يرده ما حقق أن زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن) قال السيد في شرح المفتاح ليس المقصود بالتشبيهات معانيها فتعوجه زيد كالبدر لا تريد به ماهو مفهومه ومضاهيل تريدان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة وذلك لان اللفظ ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما أن يكون علاقته المشابهة أو غيرهما فعلى الاول ان كان معه قرينة تنافي ارادة الموضوع له كان استعارة وان لم تكن كان تشبيها وعلى الثاني أيضا ان كان معه تلك القرينة المانعة كان مجازا امرسلا وان لم تكن كان كناية اه وبهامشه مما عزي له مانسه فان قيل هذا المعنى المراد ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر قلنا ارادة هذا المعنى متفرع على تلك المشابهة فن ثم صرح أن العلاقة المشابهة فتأمل اه وقوله لا تريد به ماهو مفهومه ومضاهي هو تشبيه الوجه بالبدر في الحسن وهذا هو معنى السكاف وقوله بل تريد أن ذلك الخ وهذا المعنى متفرع على المعنى الوضعي اذ يلزم من تشبيهه بالبدر كونه في غاية الحسن واللطافة وقوله هذا المعنى هو كون الوجه في غاية الحسن واللطافة وقوله للمعنى الموضوع له هو تشبيه الوجه بالبدر وقوله قلنا الخ محصلة انما المتفرع المعنى المراد عن المعنى الوضعي الذي هو المشابهة كان كان العلاقة بينهما المشابهة وهذا جواب بتسليم نفى المشابهة بين المراد والموضوع له حقيقة وقوله فن ثم أى من أجل التفرع وقوله فتأمل لا يقال لعله أمر بالتأمل لا مكان أن يقال لان لم عدم المشابهة بين المعنى المراد والمعنى الوضعي اذ لا مانع من تشبيه كون الوجه في غاية الحسن واللطافة بتشبيه الوجه بالبدر بجامع ترتب المدح على كل فان ترتب المدح ليس له مزيد اختصاص بالمشبه به بل يقال أمر بالتأمل لا مكان أن يقال لان لم أن تفرعه على المشابهة يصحح أنها العلاقة وقد علم من كلام السيد أن مجازية التشبيه على القول بها ليس بالمعنى المتعارف الذي هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له للعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادته بل بمعنى اللفظ المستعمل في غير ما وضع له للعلاقة المشابهة مع قرينة غير مانعة عن ارادته لجواز ارادة المعنى الحقيقي واختار الشارح أن المقصود بالتشبيهات معانيها الوضعية وصدر به السيد في حاشية المطول (قوله وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز) وجه ذلك كما علم مما سبق ان الكناية والمجاز علاقتهما واحدة وهي غير المشابهة لكن قرينة الكناية غير مانعة وقرينة المجاز مانعة وان التشبيه والاستعارة علاقتهما

لا يفيد ما خلافه بل لانه يفيد تأكيده لاثبات المعنى لا يفيد خلافه فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي أن الاول أفاد تأكيده لاثبات تلك المساواة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الاول أفاد زيادة لقراءه لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفاد تأكيده لاثبات كثرة القرى لم يفدها الثاني واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه والأصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر فقولنا رأيت أسدا يفيد للرئي شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد له شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بأن ليس واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء ليس من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت أسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد أو زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق أيضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا هو من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيئا من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت أسدا فهو لا يوجب أن يحصل له في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أننا قاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكيم ثابت أو منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسنادي الخبيري اه وحاصل جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الإيجاب الكلي ورفع الإيجاب الكلي لا ينافي الإيجاب الجزئي وان السبب في كل صورة تأكيده لاثبات المعنى ورد السيد جواب الشارح بأن ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيك لان مانفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع فان شيئا من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشجاعة أو أصل القرى مثلا في الواقع فكيف يتوهم إيجابه لزيادة فيه ما بل نفى إيجابها ما لثبوت الزيادة يوهم إيجابها لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف

واحدة وهي المشابهة لكن قرينة التشبيه غير مانعة وقرينة الاستعارة مانعة (قوله بل لانه يفيد) عطف على ما قبله بحسب التوهم كأنه قيل ليس كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ لان واحدا من هذه الامور النخ بل لانه الخ اه عبد الحكيم (قوله أن يكون في المشبه به أتم) واستعارته للشيء يفيد زيادة ليست في التشبيه فاندفع ما قيل ان قوله بأن الاستعارة أصلها التشبيه لا دخل له في الاعتراض اه عبد الحكيم (قوله فكيف يصح الخ) أي كيف يصح السلب الكلي (قوله ثم أجاب) أي المصنف (قوله وهذا هو من المصنف بل معنى الخ) خلاصة الوجهين أن المصنف حمل قول الشيخ يفيد زيادة في نفس المعنى على افادته الزيادة في الفهم والشارح حمل على الزيادة في الواقع اه عبد الحكيم (قوله أن مراد الشيخ الخ) أي مراده رفع الإيجاب الكلي وان كان ظاهر العبارة لا يفيد اه عبد الحكيم (قوله ما حمل عليه الشارح كلام الشيخ) أي من أن الفرق بين الاستعارة والتشبيه وبين الكناية والتصريح ليس باعتبار ان الاستعارة والكناية توجبان أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى أي زيادة في الشجاعة وزيادة في القرى اه قدس سره (قوله ما فهمه المصنف) وهو المناسب لهذا المقام اذ بما يتوهم أن الابغية باعتبار دلالة احدى العبارتين

والصاحب الاطول وجه آخر في كلام الشيخ فانظره (قوله أفادتاً كيدا لاثبات تلك المساواة)
 كأن وجهه أنه دل على اتحاده مع الاسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة الحكم بالمساواة
 بينهما لاحتمال التفاوت وان المساواة باعتبار بعض الوجوه اه سم * هذا آخر ما كتبه أستاذنا
 الصبان عليه سبحانه الرحمة والغفران

✽ الفن الثالث علم البديع ✽

أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه وما جمع قبلي
 فنون البديع أحد ولا سبقني الى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين فن أحب أن
 يقتدى بنا ويقتصر على هذه الفنون فليعمل ومن أضاف من هذه المحاسن أو غير هاشياً الى البديع
 وارتأى غير رأينا فله اختياره قال الشيخ صفي الدين وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعاً وعاصره
 قدامة بن جعفر الكاتب فجمع منها عشر بن نوعاً نوردمعه على سبعة منها وسلم له ثلاثة عشر
 فتكامل لها ثلاثون نوعاً ثم اقتدى الناس بهما في التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكري
 سبعة وثلاثين نوعاً ثم جمع منها ابن رشيقي القيرواني مثلها وتلاه ما شرف الدين التيفاشي فبلغها
 السبعين ثم تصدى لها الشيخ زكي الدين بن أبي الاصبع فأوصلها الى التسعين وأضاف اليها من

أفادتاً كيدا لاثبات تلك
 المساواة لم يفده الثاني
 والله أعلم
 كل القسم الثاني والحمد لله
 على جزيل نواله والصلوة
 والسلام على سيدنا محمد
 وآله

(الفن الثالث علم البديع)

(وهو علم يعرف به وجوه
 تحسين الكلام)

على معنى زائد لاندل عليه الاخرى فدفع ذلك وبين أن الابلية باعتبار تأ كيد الدلالة وقوتها وهو
 معنى ما قيل من أن المجاز والكناية كدعوى الشيء بيمينه لا باعتبار زيادة في مدلول احدهما ولذلك
 صرح بالمساواة فقال رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة فان المساواة المفهومة منه ومن
 قولنا رأيت أسدا لا يتصور فيها زيادة ولا نقصان فيتضح ما دعه من عدم افادة الاستعارة زيادة في
 المعنى وحينئذ يتجه عليه اعتراض المصنف ويدفع بما أجاب به أيضا انتهى قدس سره وقوله على
 معنى زائد يعني معنى مقصودا في نفسه زائدا في نفس المعنى المقصود لذاته هذا والظاهر أن عموم
 السلب في كلام الشيخ على ظاهره وان المتعبر به من أفراد خلاف كل هو الحقيقة المفيدة كل مفاده
 المقصود لذاته لان هذه هي المعول عليها في مقام افضلية كل عليها بالابلية أما الحقيقة التي لا تنفد
 الابعض مفاد كل كجورد التشبيه كلفهم المصنف فلا يعول عليها في مقام التفضيل فالمقصود
 تفضيل الاستعارة على التشبيه الذي يفيد المساواة كما مثل به الشيخ لاعلى مجرد التشبيه وتفضيل
 المجاز المرسل على ما يفيد المراد بعنوان صفته أعنى التي هي علاقتها كنبات مسبب بالفعل أو بالقوة
 عن الغيث وتفضيل الكناية على ما يفيد ذات المراد ككثير القرى فكل لا يزيد على خلافه الا
 بتأ كيد هو التزاي لا بزيادة مقصودة بالا فادة وان مقصود الشيخ نفي توهم الزيادة المقصودة
 في المعنى المقصود بحمل خلاف كل على مانقص في المفاد اذ هذا لا ينبغي ارادته في مقام افضلية لان
 التفضيل عليه لا يعول عليه كتفضيل السيف على العصا فتدبر

✽ مطلب علم البديع ✽

(قوله وارتأى) بسكون الراء وفتح المثناة فوق وبهمزة مدودة أى رأى (قوله ثم جمع منها ابن
 رشيقي القيرواني مثلها) أى مثل السبعة والثلاثين فيكون المجموع أربعة وسبعين وقوله فبلغها

مستخرجاته ثلاثين سلم له منها عشرون وباقيها مسبوق اليه ومداخل عليه وذكر ابن أبي الاصبع أنه لم يؤلف كتابه المسمى بالتحريير في هذا الفن الا بعد الوقوف على أربعين كتابا في هذا الفن وعدد هافي صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أول من نظم أنواع البديع على هذا الاسلوب البديع الشيخ صفي الدين الحلي حتى وقفت في ترجمة الشيخ علي بن عثمان بن علي الاربلي الصوفي على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع البديع وضمن كل بيت منها نوعا منه وأولها الجنس التام والمطرف وهو

بعض هذا الدلال والادلال * حال بالمجر والتجنب حالي

ثم قال في الجنس المصنف والمركب

جرت اذ حزت ربيع قلبي واذلا * لي صبراً كثرت من اذلال

فعلت أن الشيخ صفي الدين ليس أباعندة هذا المرام ولا أول من اخترع نظم هذه الجواهر في نظام فان الشيخ الاربلي المذكور توفي قبل أن يولد الشيخ صفي الدين بسبع سنين وذلك أن وفاة الشيخ الاربلي المذكور في سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صفي الدين في سنة سبع وسبعين وستمائة وأيضا الشيخ صفي الدين كان معاصرا للشيخ محمد بن أحمد بن جابر الاندلسي الاعشى صاحب البديعية المعروفة ببديعية العميان ولا أعلم من السابق منهما إلى نظم بديعية على هذا الاسلوب وان كان الشيخ صفي الدين قد حاز قصبات السبق في مضمار براعة هذا المطلوب اه من أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم قال ع ق والبديع في اللغة الغريب من بدع الشيء بضم الدال اذا كان غاية فيها وفيه من علم أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا ومنه أبدع أي بشئ لم يتقدم

السبعين لعله لم يعتبر الاربعة لكونه رآها دخلة في غيرها من الأنواع مثلا اه شيئا وهذا غير متعين كما لا يخفى (قوله وضمن كل بيت منها نوعا منه) لعله أراد جنس النوع لانه ذكر في كل بيت من هذين البيتين نوعين لانواعا واردة الجنس أولى من أن يراد بالبيت الشطر لانه لا يظهر في البيت الثاني اذ ذكر في الشطر الأول منه نوعا وبعض الآخر (قوله أولها الجنس التام) هو أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهما هما وترتيبها كحال المذكورين في الشطر الثاني ولا يضر زيادة الثاني بالياء لانها كلمة مستقلة ليست معتبرة في التقابل وقوله والمطرف هو ما زاد فيه أحد اللفظين عن الآخر بحرف اما في الأول أو الآخر كدلال وادلال المذكورين في الشطر الأول لان ادلال زاد عن دلال بهمزة في أوله والدلال التيم والادلال اظهار ذلك التيم وقال بعض المشايخ الجنس التام في البيت بين الدلال والادلال لكن كان الصواب أن يبدل الدلال بالادلال والا فليس بين الدلال جناس تام كما هو ظاهر بل بين الادلال والادلال ووجه الجنس التام بينهما ان الادلال يطلق على الدلال وعلى الوثوق ويعدى الاول بعلى والثاني بالياء كما في كتب اللغة فيراد بالاول أحد هذين المعنيين وبالثاني المعنى الآخر وقوله والمطرف أي والجناس المطرف وهو هنا بين جال وحالي اه ولا يخفى ما فيه (قوله في الجنس المصنف) وهو المذكور في قوله جرت اذ حزت وقوله والمركب وهو المذكور في قوله واذلا لي صبرا كثرت من اذلال لان اذلال الأول مركب من اذولا النافية ولام الجر ولفظ اذلال من اذلال الثاني اسم مفرد لان المعنى وأ كثر من اذلال وقت ليس لي صبرا وكلما كان أحد اللفظين مركبا والآخر مفردا سمي الجنس جناس

له مثال ومنه اسمه تعالى البديع بمعنى المبدع أى الموجد للأشياء بلامثال تقدم ولا تختص مادته بالله تعالى كما قيل اهـ (قوله أى يتصور) فهم العلامة الحفيد أنه تفسير للعلم فأعترض بأن العلم يطلق على الملكة وعلى الادراك الكلى وعلى القواعد وتصور تلك المعانى عبارة عن تعاريفها وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطلق عليه العلم أصلاً فكيف يصح قوله أى يتصور وأجاب بأن العلم لا يختص باطلاقه على واحد من تلك الثلاث بل يطلق أيضاً على التعاريف والحدود ولا حاجة لذلك فإن قوله أى يتصور تفسير لقوله يعرف وأما قوله علم فلم يفسره والانساب جملة على الملكة كما فى سم (قوله بقدر الطاقة) أشار به الى أن البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه)

التركيب (قوله ولا تختص مادته بالله تعالى كما قيل) قاله الراغب فى كتاب الذريعة الى محاسن الشريعة قال فيه ان لفظ الابداع لا يستعمل لغيره تعالى لاحقيقة ولا مجازاً اهـ يس (قوله بأن العلم يطلق على الملكة) أى ملكة القواعد الكلية وقوله وتصور تلك المعانى عبارة عن تعاريفها وحدودها فيه التسامح اذ التعاريف والحدود بهما التصورات لانفس التصور وقوله والحدود والتعاريف الخ ظاهره أنه لا اشكال فى اطلاق العلم على التصديق بالاعداد والتفاصيل وليس كذلك بل الاشكال فيه أيضاً لانه ليس واحداً من معانى العلم الثلاثة وقوله والانساب جملة على الملكة أى ملكة التصور والتصديق بالاعداد والتفاصيل أى ان هذا هو الانساب من جملة على التصور كما صنع الحفيد وان كانت أيضاً هذه الملكة ليست هى الملكة التى هى أحد اطلاقات العلم لانها ملكة القواعد المستخرج بها جزئياتها ولا قواعد هذا العلم ثم ان الحفيد لم يجعل قوله يتصور الخ تفسير العلم كما يعلم مما رجعت به بل غاية ما يفيد كلام الحفيد أن تفسير الشارح يعرف يتصور الخ يقتضى ان هذا العلم تصورى لانه توصل به الى تصور مع ان العلم لا يطلق الا على القواعد او ادراكها أو ملكتها ومحصل جوابه أنا لانسان لم ذلك بل قد يطلق على ما يفيد التصور كالحدود والتعاريف ألا ترى أن علم اللغة ليس الا تصوير معنى الالفاظ وكذلك علم التفسير والحديث وترك الحفيد الاشكال والجواب فى اطلاق العلم على ما يفيد التصديق بالاعداد والتفاصيل لعلمه من ذلك بالمقايضة وبهذا تعلم ما فى قوله فهم العلامة الحفيد أنه تفسير للعلم فالمراد بالعلم اما المعانى المفيدة للتصور والتصديق بالاعداد والتفاصيل او ادراك تلك المعانى أو ملكة تلك المعانى اهـ شيخنا وعبارة الحفيد قوله أى يتصور معانها المشهور أن حقيقة العلوم المسائل أو التصديق بها أو الملكة لا تصور المحولات وما يتعلق بها لكن ذكر فى شرح المقاصد أن الصناعة قد تجعل عبارة عن عدة أوضاع وتنبيهات واصطلاحات ويؤيد ذلك جعل التصورات الحقة داخلية فى حقيقة الحكمة على ما قيل اهـ وقوله لا تصور المحولات أى لان معانى هذه الانواع وقعت محولات فى كلام المتن يعنى وتصور المحولات هو المناسب هنا فالمناسب أن يراد بعلم المعانى ما يفيد هذا التصور ويكون اطلاق العلم عليه من غير المشهور كما أفاد ذلك بقوله لكن ذكر الخ وفى عبد الحكيم قوله أى يتصور معانها يعنى ليس قوله علم بمعنى الملكة أو التصديقات بالمسائل أو بنفسها والمعرفة بمعنى الادراك الجزئى الذى يحصل من استخراج الفروع من القواعد الكلية كما فى تعريف العلمين السابقين اذ ليس فى علم البديع الا التصورات المحسنة وبيان عددها وتفصيلها فمعلوم بين فيه مفهومات المحسنة العرضية وأقسامها واعدادها فليس فيه مسألة فضلاً عن أن يستخرج منه فروع ولذا جعل السكاكى بيان المحسنة من نوابع

أى يتصور معانها ويعلم أعدادها وتفصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه

لعل فيه اشارة الى أنه لاجه في التعريف لان الاضافة للعهد وفيه أن يحتاج لقريضة الأ أن يدعى شهرة وجوه تحسين الكلام في ذلك المراد اه سم (قوله ماصراخ) فتكون اضافة الوجوه الى تحسين الكلام اضافة عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الوجه المشار اليها فيما تقدم وهي الوجوه التي تحسن الكلام ونورته قبولاً بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون قوله على هذا بعد رعاية الخ تأكيذاً وبياناً لما تقدم ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام ما يحسن به الكلام مطلقاً سواء كان داخلاً في البلاغة أو خارجاً عنها وأخرج ما يدخل في الفنين السابقين بقوله بعد رعاية الخ اه ع ق (قوله بعد رعاية المطابقة) وهي المعبر عنها بعلم المعاني وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهي المعبر عنها بعلم البيان (قوله أي الخلو عن التعقيد المعنوي) كأنه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوي مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظي أيضاً ليكون اشارة الى علم البيان على ما ذكره في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة اشارة الى علم المعاني فيكون تنبيهاً على أن رتبة هذا العلم بعدهما اه سم وبعبارة وأما الخلو عن التعقيد اللفظي فداخل في قوله رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهي تتوقف على الخلو من التعقيد اللفظي (قوله انما تعد محسنة الخ) قال في المطول والا كانت كتعليق الدرر في أعناق الخنازير (قوله والظرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أي فهو ظرف لغو فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة لا في الوجود فانه مقارن فيه وأما اذا جعل ظرفاً مستقراً فالذي بعدهما هو الحصول فيقتضي أنه متأخر عنهما في الوجود والتقدير حال كون التحسين حاصلًا بعدهما

علم البيان ولم يجعله عاملاً برأسه فالمعرفة بمعنى الادراك التصوري كما أن العلم قد يطابق على الادراك التصديقي مناسباً لما سمعنا من أئمة اللغة من أن المعرفة تتعدى الى مفعول واحد والعلم الى مفعولين وما قالوا من أن لكل علم مسائل فانما هو في العلوم الحكيمة وأما العلوم الشرعية فلا يتأتى في جميعها ذلك فان اللغة ليست الا ذكر الالفاظ ومفهوماتها وكذا التفسير والحديث اه ولا يخفى أنه اغترار بالظواهر وان الحق ان هذا العلم مسائل كلية فقوله ومنه المطابقة في قوة كل مطابقة محسن معنوي وان كان تعريفها بعد ليس من المسائل العامة ولا نسلم أن الغرض من العلم مجرد تصوير المطابقة اذا لامانع من كون الحكم عليها بأنهم من المحسنات المعنوية مقصود أيضاً وكذا يقال في الباقي فهذا العلم كالعلمين السابقين ولا نسلم أيضاً ان جعل هذا العلم من التوابع لعدم كونه ليس مسائل كلية بل لان التحسين بالوجوه عرضي لا ذاتي فينتهزم اذا الشارح بتصورها تصورها من حيث انها وجوه التحسين على وجه التصديق بذلك فتصور المطابقة مثله ليس من حيث ذاتها بل من حيث انها من وجوه التحسين فتدبر (قوله وفيه أنه يحتاج لقريضة) في عبد الحكيم أن حمل الاضافة على العهد هو الاصل اه على أن السابق واللاحق يعتبر قريضة (قوله ويحتمل أن يريد الخ) هذا الاحتمال وما قبله مذكوران في المطول فراجع وما عليه (قوله وهي المعبر عنها بعلم المعاني) أي المعبر عن مفيدتها بعلم المعاني وهكذا يقال فيما بعد اه شيخنا (قوله وهي تتوقف على الخلو من التعقيد اللفظي) أي اذا كان مؤدياً الى مخالفة القانون النعوي المشهور على ما سبق بيانه فتفطن (قوله فالذي بعدهما هو الحصول) أي المتبادر في الحصول الخارجي وقال شيخنا اذا تأملت بعين معتبر وجدت انه لا فرق بين كونه لغواً ومستقراً لانه ان كانت البعدية في الملاحظة فلا اشكال سواء

ما مر في قوله ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسناً وقبولاً وقوله (بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال و) رعاية (وضوح الدلالة) أي الخلو عن التعقيد المعنوي اشارة الى أن هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين والظرف أعني قوله بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام (وهي أي وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوي) أي راجع الى تحسين

(قوله وان كان بعضها قديف يد تحسين اللفظ أيضا) أى ثانيا وبالترتيب كما في المشاكلة اذهى ذكر
الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحة ذلك الغير كقوله

قالوا اقترح شيئا نجعله طبخة * قلت اطبخوا لي جبة وقيصا

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها في صحته فاللفظ حسن لما فيه من إيهام المجانسة اللفظية لان
المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصلى جعل الخياطة كطبخ المطبوخ في اقتراحها
لوقوعها في صحته وكما في العكس كما يأتى في قوله عادات السادات سادات العادات فان في اللفظ
شبه الجناس اللفظى لاختلاف المعنى ففيه التحسين اللفظى والغرض الاصلى الاخبار بعكس
الاضافة مع وجود الصحة اه ع ق (قوله كذلك) أى أولا وبالذات وان كان بعضها قديف يد
تحسين المعنى أيضا اه سم وعبارة ع ق ولفظى أى منسوب الى اللفظ لان تحسين اللفظ بالذات
وان تبع ذلك تحسين المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعاً وان شئت قلت في
التحسين المعنوى أيضا ان كونه بالذات معناه أن ذلك هو القصد ويتبعه تحسين اللفظ دائماً لانه كلما
أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اه (قوله أما المعنوى) ذكر منه في هذا
الكتاب تسعة وعشرين نوعاً (قوله والالفاظ توابع) من حيث ان المعنى يستحضر أولاً ثم
يأتى باللفظ على طبقه وقوله وقوالب لها من حيث ان المعانى تتلقى منها وتفهم منها (قوله المطابقة)
قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أى وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه
التحسين يعرف بالدوق وكذلك طابق الوجوه اه فزى (قوله بين متضادين) هذا أخذ بالافق كما
في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والافق المطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه فزى (قوله
أى معنيين النخ) لما كان يتوهم أنهم اضدان حقيقيان وهما الأمران اللذان بينهما غاية الخلاف
وليس ذلك شرطاً قال المصنف أى معنيين النخ (قوله في الجملة) أى من غير تفصيل في ذلك التقابل
والتناهى اه ع ق وكان الاولى أن يقول ولو في الجملة بدليل قوله ولو في بعض الصور (قوله
وتنافى) تفسير (قوله ولو في بعض الصور) كما في الاعتبارى فان التناهى باعتبار المتعلق (قوله
سواء كان التقابل حقيقياً) كتقابل القدم والحدوث وقوله أو اعتبارياً كتقابل الاحياء والامانة
فانهما لا يتقابلان الا باعتبار أى باعتبار بعض الصور وهو أن يتعلق الاحياء بحياة جرم في وقت
والامانة بامانته في ذلك الوقت والافلاتقابل بينهما باعتبار أنفسهما ولا باعتبار المتعلق عند تعدد
الوقت اه ع ق وعبارة سم قوله أو اعتبارياً كتقابل بين الشئيين باعتبار المتعلق كالسكون
وابتغاء الفضل كما يأتى كذا في السيرامى وقوله كما يأتى أى في شرح قول المصنف أشداء على الكفار

المعنى أولاً وبالذات وان
كان بعضها قديف يد تحسين
اللفظ أيضاً (ولفظى) أى
راجع الى تحسين اللفظ
كذلك (أما المعنوى)
قدمه لان المقصود الاصلى
والغرض الاولى هو المعانى
والالفاظ توابع وقوالب
لها (فنه المطابقة وتسمى
الطابق والتضاد أيضاً
وهو الجمع بين متضادين
أى معنيين متقابلين في
الجملة) أى يكون بينهما
تقابل وتنافى ولو في بعض
الصور سواء كان التقابل
حقيقياً أو اعتبارياً

جعل لغوا أو مستقراً غاية الأمر أن الشارح جعله لغوا لعدم الاحتياج الى تقدير المتعلق اللازم
على جعله مستقراً اه فتدبر (قوله لما فيه من إيهام المجانسة اللفظية) أى إيهام المجانسة في المعنى
الناتج من المجانسة اللفظية وعبارة ع ق ولفظى الخ فيه رد على الشارح (قوله مأخوذة من
طابق الفرس الخ) فوقع المتقابلين هنا في تركيب متعدد أو كالتصديق الاتصال كوقوع رجل
الفرس وبده المتقابلتين في موطن واحد اه ع ق (قوله أى من غير تفصيل في ذلك التقابل النخ)
أى بأن لا يعين قدر من ذلك كوقوعه بين متضادين أو متناقضين أو غير ذلك كما في ع ق واذا كان
هذا معنى قوله في الجملة اندفع قول المحشى وكان الاولى الخ نعم ان فسرت الجملة ببعض الصور صح

من قول الشارح ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اهـ (قوله وسواء كان) أى التقابل الحقيقي كما في ع ق ف قوله وسواء راجع لقوله حقيقة فاقط لان الحقيقي يكون في الضدين والنفيين وفي العدم والملكة وفي التضايف (قوله تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهما وجوديان وقوله أو تقابل الايجاب والسلب هو تقابل النفيين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم والملكة كتقابل العمى والبصر وقوله أو تقابل التضايف كتقابل الابوة والبنوة وبحث فيه السيد بأنه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون من باب مراعاة النظر وأجاب عبد الحكيم بأنهما من باب مراعاة النظر من حيث تلازمهما في الذهن والخارج ومن باب المطابقة من حيث أنهما لا يجتمعان في محل واحد (قوله أو ما يشبهه الخ) أى أو تقابل ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة الكائنين في قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا فادخلوا ناراً فان الفرق يستلزم الماء المشتعل على البرودة غالباً والنار مشتعلة على الحرارة والبرودة والحرارة متقابلان وكالقرب والبعد الحاصلين في اسمى الإشارة في قوله

مها الوحش الا أن هاتا أو انس * فنا الخط الا أن تلك ذوايل

(قوله من نوع) قدمه لان لطف التضاد فيه أتم كيف والمتكلم كما جمع الضدين في تركيب جمعهم مافي نوع واحد من الكلمة وهذا أغرب من القسم الثاني ولانه أكثر دورا نا على السنتهم يشهد بذلك أنه لم يهل شيأ من أمثلة أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا القسم واحد من أقسامه وقد حكم الشارح بأنه لا يوجد الا هو اهـ أطول (قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله أيقاظا) جمع يقظ كتكف أو كعضد بمعنى يقظان (قوله وهم رقود) أى نيام جمع راقدة فان اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار نفسهما لان اليقظة عرض يقتضى الادراك بالحواس والنوم عرض يمنع الادراك

وسواء كان تقابل التضاد
أو تقابل الايجاب والسلب
أو تقابل العدم والملكة أو
تقابل التضايف أو ما يشبهه
شيأ من ذلك (ويكون)
ذلك الجمع (بلفظين من
نوع واحد) من أنواع
الكلمة (اسمين نحو
وتحسبهم أيقاظا وهم
رقودا وفعلين نحو

ما قاله اهـ شيخنا وقد يقال وجه الاولوية أن قوله في الجملة بوهم المعنى الثاني وان كان المراد به المعنى الأول (قوله من قول الشارح) أى في المطول (قوله ف قوله وسواء راجع لقوله حقيقة الخ) لامانع من رجوعه للحقيقي والاعتباري ورجوعه للاعتباري باعتبار متعلقه اهـ شيخنا (قوله وأجاب عبد الحكيم الخ) فيه أن الشارح قد أخرج الطبايق من تعريف مراعاة النظر فيما يأتي بقيد لا بالتضاد مع شمول التضاد هنا وهناك للتضايف فهذا يقتضى أن لا يسمى بمراعاة النظر أصلا ولذلك قال سم كيف هذا ومراعاة النظر مشروطة بأن لا يكون بين الامرين أو الاول تقابل أصلا اهـ الآن يجعل هذا القيد بمعنى لا باعتبار التضاد فيصدق بوجوده مع عدم اعتباره فتدبر (قوله مها الوحش) بضم الميم أوفتحها بقر الوحش أى هؤلاء النساء كما الوحش في سعة الاعين وسوادها واهداها وقوله الآن هاتا الخ أى لكن هؤلاء النساء أو انس يأنس بهن العاشق دون الوحشيات فزدن في الفضل بهذا المعنى وقوله فنا الخط أى هؤلاء النساء كفنا الخط في طول القد واستقامته والقنا جمع قنادة وهي الرمح والخط بالفتح موضع بالهجرة باليمن تنسب اليه الرماح المستقيمة وقوله الآن تلك أى فنا الخط وقوله ذوايل جمع ذابل من الذبول ضد النعومة والنضارة فان قلت كيف أفرد في قوله هاتا مع أن مصدوقه النساء قلنا هو مفرد حكما هذا ما يؤخذ مما يأتي في الكلام على البيت

وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله يحيى ويميت) فان الاحياء والامانة ولو صح اجتماعهما في ذات الحي والميت بين متعلقيهما العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتمافي بينهما اعتباري وكأنه لم يجعلهما من الملحق الآتي لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملحق كما يأتي اه ع ق (قوله لهما ما كسبت وعليهما ما كتسبت) أي للنفس جزاء وثواب ما كسبته من الطاعات وعليها عقاب ما كتسبته من المعاصي قال الفري قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة لطف الله تعالى في شأن عباده يشبههم على الخير كيفما وقع ولا يجزئهم على الشر الا بعد الاعمال والتصرف اه (قوله فان اللام الخ) لان اللام تشعر بالملكية المؤذنة بالانتفاع وعلى تشعر بالعلو المشعر بالعمل أو الثقل المؤذن بالتضرر فصارت تقابلهما كتقابل النفع والضرر وهما ضدان وبين ذلك لما في تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله فان التقابل فيه ظاهر فلما لم يبينه (قوله أي لا ينتفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بشرة الطاعة لا بنفسها (قوله ميتا) أي ضالفاً لحيناه أي هديناه (قوله والموت) أي المعتبر في ميتا (قوله مما يتقابلان) وهو من تقابل التضاد ان جعل الموت وجوديا ومن تقابل العدم والملكة ان جعل الموت عدميا أي عدم الحياة (قوله كما مر) أي من الامثلة (قوله فعلى مصدر واحد) الفعلان هما يعلمون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم وبينهما تقابل الايجاب والسلب قال سم ظاهر التقييد به اخراج غير الفعلين وعلى المصدرين فليراجع اه (قوله لا يعلمون) أي الامر الاخرى ويعلمون أي الامر الديني وحينئذ فالتمافي بحسب الظاهر أي بالنظر للفعلين في حد ذاتهما باقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده وقوله ظاهرا من الحياة الدنيا أي ظاهرا هي الحياة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة فن يمانية أو يعلمون ظاهرا الحياة الدنيا التي هي وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذي هو الحياة الابدية لانهم زرعوا للآخرة فن ابتدائية (قوله فلا تخشوا الناس واخشوني) نهى للحكام أن

يحيى ويميت أو حرفين نحو لهما ما كسبت وعليها ما كتسبت (فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها (أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه) فانه قد اعتبر في الاحياء معنى الحياة والموت والحياة مما يتقابلان وقد دل على الاول بالاسم وعلى الثاني بالفعل (وهو) أي الطباقي (ضربان طباقي الايجاب كما مر وطباقي السلب) وهو أن يجمع بين فعلى مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر نهى فالاول (نحو) ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون) ظاهرا من الحياة الدنيا (و) الثاني (نحو) فلا تخشوا الناس واخشوني (ومن الطباقي) ما ساء بعضهم

(قوله وكأنه لم يجعلهما من الملحق الخ) كتب معاوية على قول الشارح فانه قد اعتبر في الاحياء الخ ما ملخصه يشير الى حصول الطباقي باللفظين المستعارين المتقابلين بظاهريهما وان فرض عدم التقابل بين المعنيين المستعار لهما اللفظان وذلك لا انتظام ظاهريهما في التقابل وباطنيهما في التقابل أو في عدمه فلذا اعتبره بين الموت والحياة دون لفظي الضلال والهداية أو الاهتداء وكذا يحصل بالكنايتين والمجازين المرسلين وبالمختلفين في هذه الطرق الثلاثة ان تقابل بظاهريهما وان فرض عدمه بالمعنى المراد منهما وهذا كله لتبادر المعنى الحقيقي وقصدته في الكل لاجل العلاقة والانتقال وقصدته بالمعنى الحقيقي بالاثبات أو النفي في الكناية ولهذا كان من الطباقي تدبج الكناية كما يأتي بخلاف نحو * ضحك المشيب برأسه فبكى * فانه ايها طباقي لا طباقي اذا استعمارة في أحدهما لا فيهما فلم ينتظما ولذا جعله المصنف ملحقا به لانه اه فتدبر (قوله الابعاد الاعمال والتصرف) أي لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى اه عبد الحكيم (قوله والانتفاع الحاصل من الدعاء الخ) عبارة عبد الحكيم والانتفاع الذي يحصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بشمرة الطاعة لا بنفسها وكذا التضرر بالمعصية اه أي فالثواب للداعي والمتصدق وانما يعود على الميت البركة من ذلك وهذه مسألة خلافية تدبر (قوله أو يعلمون ظاهرا الحياة الدنيا التي الخ) جعل

يخشوا غير الله في حكوماتهم ويداهنوا فيها خشية ظالم أو مراقبة كبير اه أطول (قوله
نديجا) بالدال المهملة والجيم من الديباج اه حفيد (قوله أو غيره) كالزناء والتغزل (قوله
لقصد الكناية أو التورية) أى بالكلام المشتمل على الألوان بخلاف ما إذا قصد المعنى الحقيقي فلا
يكون من المحسنات لأن الحقيقة يقصد منها المعنى الأصلي وأما إذا قصد المعنى المجازى فلا يكون من
المحسنات المعنوية بل اللفظية (قوله وأراد) أى ذلك البعض (قوله بقرينة الأمثلة) كالمثال
الاول (قوله نحو قوله) أى قول أبى تمام برئى أباهم شل محمد بن جريح استشهد وقبله
غزا غزوة والحد نسج ردائه * فلم ينصرف الا وكفانه الاجر
وبعده كأن بنى نهان يوم وفاته * نجوم سماء زال من بينها البدر
وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * قواطع ففى الآن من بعده بتر
(قوله تردى) أى لبس وقوله ثياب الموت أى ثياب الحرب وجرحال من ثياب وهى حال مقدرة إذ
لا حرة حين اللبس لتأخر تلطخها بالدم عنه اه سم قال يس وفيه نظر ولا يظهر أن المراد

نديجا من ديج المطر
الارض زينها وفسره
بأن يذكر فى معنى من
المدح أو غيره ألوان لقصد
الكناية أو التورية وأراد
بالألوان ما فوق الواحد
بقرينة الأمثلة فتدريج
الكناية (نحو قوله
تردى) من تردى الثوب
أخذته رداء (ثياب الموت
جرالها أى * لها) أى لتلك
التياب (الليل الا وهى

عبد الحكيم المعنى على كونها ابتداءية يعلمون ظاهر الحياة الدنيا وهو التلذذ بالذات المحرمة لا باطنها
وهو كونها مزرعة للآخرة اه وعبرة أبى السعود ولكن أكثر الناس لا يعلمون أى ما سبق
من شأنه تعالى يعلمون ظاهر من الحياة الدنيا وهو ما يشاهدونه من زخارفها وملاذها وسائر
أحوالها الموافقة لشهواتهم الملائمة لاهوائهم المستدعية لانهم فيها وعكوفهم فيها لا يتمتعهم
بزخارفها وتنعيمهم بملاذها كما قيل فانهم ليسا معلميها بل من أفعالهم المترتبة على علوهم وتنكبر
ظاهرا للتحقير والتقصير دون الوحدة كما نوههم أى يعلمون ظاهر احقير اخسيسا من الدنيا اه
قال معاوية وتقدير عبد الحكيم مفعول لا يعلمون مأخذهم فى الآخرة لا يناسب ما قبل الآية وإن
ناسب ما بعده من قوله تعالى يعلمون ظاهر الآية وتقدير الغيب وما عند الله تعالى يصير ما بعده خاليا
عن كبير فائدة اذ هو حينئذ مجرد تصريح اما بالمراد وقد فهم التزاما أو بعلة وهى ظاهرة فلا قرب
تقدير مفعول عام أى لا يعلمون شيأ أى شيأ يعتد به علما يعتد به لانهم لا يعلمون الا ظاهرا من الحياة
الدنيا وذلك لا يعتد به فهو مناسب لما قبل وما بعد تعليل اخفيا مناسبا فى الخفاء أو تنزيله منزلة اللازم
لان من لا يعلم الا ظاهرا من الحياة الدنيا كأنه من البهائم لا من ذوى العلم أصلا فإمكانه لا يعلم شيأ أصلا
اه فتدبره (قوله من الديباج) أى بجامع الحسن فى كل وكتب عبد الحكيم على قول الشارح منه
ديج مانصه من الديج بمعنى النقش فدكر الألوان كالنقش على البساط انتهى فتفسير الشارح له
بالتزيين تفسير باللائم (قوله لان الحقيقة يقصد منها المعنى الأصلي) أى فهم لا فائدة أصل المعنى
المراد فلا تكون من المحسنات وفيه نظر ألا ترى أن قوله تعالى ونحسبهم أبقا ظاهرا وهم رقود من
الطبايق وكذلك يحى ويميت مع أنه قصد باللفظ المعنى الحقيقي وبالجملة فقد عدوا من المحسنات
المعنوية الجع بين الضدين بقصد الحقيقة كما مر فى الطبايق ويأتى فى المقابلة وفى تدريج التورية وذلك
لأنه صورة غريبة شبه اجتماع ضدين عجيبه ولا منافاة بين القصد للذات وكون الجمع واليراد له من بين
ما يصح فى افادة أصل المعنى المراد من المحسنات ومختارا لما فيه من تحسين يوفيه دون غيره من نحو
الاقتصار على تحسبهم أبقا لان كونهم رقودا يعلم منه علما واضحا وقد تقدم أنه لا منافاة بين كون
المعنى حقيقيا مقصودا لذاته بالذات وكونه لتحسين ذاتى أو عرضى ولا بين كونه من وجهه محسنا

بثياب الموت الثياب التي كفن بها اه وفيه أنه يكفن في الثياب التي مات فيها وهو كان لا يسألها قبل حصول الدم (قوله من سندس) هو مارق من الديباج (قوله خضر) خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروى كما سبق بيانه (قوله وقصد بالاول) هو ارتدى بالثياب حرا وقوله وبالثاني هو قوله ألا وهى الخ (قوله كقول الحريري) أى فى المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله فداغبر) أى فن حين متعلق بقوله اسود بعد أى اسود من الخ (قوله العيش الأخضر) وصف العيش بالأخضر كناية عن طيبه ونعمته وكما له فيكون كناية عن لازمه لان اخضرار العود والنبات يدل على طيبه ونعمته فيمكن به عن لازمه فى الجملة الذى هو الطيب والحسن والكمال والاغبرار كناية عن ضيق العيش ونقصانه وكونه فى حال التلف لأن اغبرار النبات والمكان يدل على التغير والرثانة فيمكن به عن معنى هذا اللزوم وقوله وازور أى بعد وأعرض ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه وقوله الابيض كناية عن السرور فيه (قوله فودى) بفتح الفاء وسكون الواو وهو شعر جانب الرأس مما يلي الاذن وايضا ض الشعر كناية عن كثرة الهم والحزن

من سندس خضر) يعنى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة وقد جمع بين الحرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثانى الكناية عن دخول الجنة وتديع التورية كقول الحريري فداغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومى الابيض وابيض فودى الاسود حتى رثى الى العدو والازرق فياحبذا الموت الاحمر فالعنى القريب للمحسوب الاصفر

ذاتيا ومن آخر محسنا عرضيا وقوله وما اذا قصد المعنى المجازى أى وبخلاف ما اذا قصد المعنى المجازى وقوله فلا يكون من المحسنات المعنوية الخ أى لانه بنصب القرينة المانعة يكون الجمع بين الضدين فى اللفظ لافى المعنى فالتحسين فى مجرد اللفظ وفيه نظر بل هو من الطباق لصديق حده عليه وقد جعلوا قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه من الطباق مع أنه قصد باللفظ المعنى المجازى والمجاز كالكناية فيه رعاية أصل المعنى كما مر فى كلام معاوية فالظاهر أن المراد بالكناية التمثيل بها لا خصوصها ولا الاحتراز عن الحقيقة وفى عبد الحكيم مثل ما فى المحشى حيث قال قوله لقصد الكناية أو التورية لا لقصد الحقيقة فان ذكر الألوان لا فائدة أصل المعنى فليس من المحسنات ولا لقصد المجاز فانه بنصب القرينة المانعة عن ارادة الألوان لا يتحقق الجمع الا فى اللفظ دون المعنى فلا يكون من المحسنات المعنوية اه وقد علمت ما فيه فتدبر (قوله التى كفن بها) أى بأن نزعته منه خوف العقوبة ثم أعيدت اليه عند ارادة الدفن فهذه الاعادة كأنها تردى منه الثياب وهى فى تلك الحالة جرفهى حال مقارنة وبهذا اندفع قوله وفيه الخ لأنه تكلف (قوله رحمه الله يعنى ارتدى الثياب الخ) أى اتخذها رداء بأن التف بها الملطخة بالدم فلا استعارة حينئذ فى الثياب ويحتمل أن المعنى تردى دم الموت الذى هو كثياب الموت حرا وعلى هذا فقد استعار ثياب الموت الجرد لموت وعلى كل فالتركيب كناية عن القتل وفى الضميرين بعد العائدين على الثياب استخدام اذا المراد بهما جنس الثياب الحقيقية لا الملطخة بالدم ولا المجازية على الاحتمالين بل غيرهما بدلا عنهما أو الثياب السابقة على الاحتمال الاول لكن بقطع النظر عن الصفة فتكون ثياب الجنة هى عين الاولى قد تغيرت صفاتها ولا يخفى ما فيه (قوله رحمه الله وقصد بالاول الكناية عن القتل) أى عن صفة القتل وقوله وبالثانى الخ أى وقصد بالثانى الكناية عن نسبة دخول الجنة للتصريح بالنسبة فى الاول دون الثانى كما لا يخفى قال فى المطول وما فى هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا ينفى الامن لا يعرف معنى الكناية اه وقوله ولا ينفى الخ قال عبد الحكيم فانه كناية فى النسبة دون الصفة حتى يتوهم أنه ليس كناية فى الثياب الجرد والخضر اه يعنى أنه كناية بالنسبة أى بالتردى لثياب الموت حرا وبكونها من سندس خضر الابالصفة أى الجرد والخضر حتى

أو أريد به الحقيقة وقوله رئي أي رقي وعطف على وقوله العدو الأزرق أي شديد العداوة وأراد به الروم وهم أعداء العرب وقوله فيا حبذا الموت الأحمر يافيه زائدة للتنبيه لا للنداء أي فيا نعم الموت الأحمر إذا أتى إليه والموت الأحمر الشديد ومنه الحسن أحر أي من أحب الحسن احتمل المشقة وفي الحديث كنا إذا أحر البأس اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن أحد أقرب إلى العدو منه وقيل معنى الموت الأحمر القتل سمي أحر لما فيه من الدم وهو الاظهر من مقصد الحريرى لانه علق غير من الصفات باللون مثل العدو الأزرق والروم زرق العيون فكذلك الموت الأحمر وقال أبو عبيدة الموت الأحمر أن يتغير بصر الرجل من الهول فيرى الدنيا في عينه حراء وسوداء والموت الأغبر هو الموت جوعا لانه يغبر في عينه كل شيء والموت الاسود هو الموت في غمة الماء والموت الابيض هو موت العافية اه من عرق ومن الشريشي شارح المقامات وغيرهما (قوله انسان له صفرة) ورد أن الصفرة جمال أهل الجنة فليست منسوبة كما قد يتوهم لان فيها حرة وبياضا وهو معنى الذهبي (قوله فيكون تورية) لانها كما يأتي أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اه سمى أي وباقي الألوان كنيات (قوله لا يقتضى أن يكون في كل لون تورية) أي بل قد تجتمع الألوان لقصد التورية بواحد منها كما هنا (قوله ويلحق به أي بالطباق) أي لما كان التقابل فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهما باللفظ المدكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقى وأما إذا كان التقابل بين معنيين للفظ يدل عليهما بواسطة كان ملحقا بالطباق قال الفنرى قيل لأوجه للاحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان منافي لللازم منافي للزوم فيبين المدكورين تنافى في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بأن معنى قوله في الجملة بوجه تامن وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذا التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين أحدهما و للزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وأنت خير بأن هذا

انسان له صفرة والبعيد الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضى أن يكون في كل لون تورية كما توهمه البعض (ويلحق به) أي بالطباق شيان أحدهما الجمع بين

يتوهم انه ليس كناية بهما عما ذكر وان كان الأول كناية عن صفة التلطيخ بالدم اه معاوية (قوله وأراد به الروم) عبارة عرق * حتى رثالى العدو الأزرق * أي انتهى به الحال من أجل ما حل من الهموم الى أن رثالى أي رحنى العدو الأزرق ووصف العدو بالزرق كناية عن شدة العداوة لان أشهر الناس بالعداوة وأشدهم فيها للساميين الروم وأكثرهم زرق الاعين فاشتهروا بصفهم بالعداوة مع زرقة أعينهم حتى صار كناية عن كل عدو شديد العداوة ويحتمل أن يكون كناية عن شدة العداوة وصفائهم من شوب خلافتها لان الزرق في الماء تدل على صفائه فكأن بالزرق عن مطلق الصفاء الصادق بصفاء العداوة الذي هو شديدها (قوله وهو معنى الذهبي) أي معنى اللون الذهبي اه شيخنا (قوله قال الفنرى قيل لأوجه الخ) عبارة عبد الحكيم قوله يتعلق أحدهما الخ وليس بينهما تنافى بل يجتمعان كالرحمة والشدة فان الرحمة تكون شديدة وبهذا يمتاز عن الطباق فما قيل انه اذا كان أحدهما لازما لمقابل الآخر يتحقق بينهما تنافى في الجملة لان منافي لللازم منافي للزوم فيكون طباقا لا ملحقا به مدفوع لان اللازم قد يكون أعم اه وقوله فان الرحمة تكون شديدة أي وكذا الرحيم يكون شديدا فتجتمع الشدة والرحمة في ذات واحدة وقوله لان منافي لللازم الخ المناسب لان منافي للزوم منافي لللازم كما لا يخفى وقوله لان اللازم قد يكون أعم قال معاوية أي ولما ذكرنا من الامتياز وبه يندفع العكس أيضا اه فتدبر (قوله لان منافي لللازم الخ) قد

الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف وأما عن الشارح فلا لانه عم التقابل في الجملة غير الاربعة فتأمل اهـ وقوله وأما عن الشارح فلا لانه الخ أى لانه قال أو ما يشبه شيأ من ذلك قال سم أقول قول الشارح أو ما يشبه شيأ من ذلك يجوز أن يريد بما يشبه معنى لا يشمل مثل هذا اهـ أى فيندفع الاعتراض عنه أيضاً تأمل (قوله يتعلق أحدهما) كالرحمة في المثال وقوله نوع يتعلق مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسب المسببية فانه الموافق للمثال (قوله مسببة عن اللين) اذ اللين في الانسان كيفية فلبية تقتضى الانعطاف لمستحقه وذلك الانعطاف هو الرحمة فهي مسببة عن الكيفية (قوله غير متقابلين) ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر وبه فارق ما قبله (قوله نحو قوله) أى قول دعبل بكسر الدال وسكون العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خزاعي رافضى قال صحت باسمى في أذن مصر وع ثلاث مرات فشفي وأصل الدعبل الناقة المسنة وقبل هذا البيت

ياسلم ما بالشيب منقصة * لاسوقه يبقى ولا ملكا

(قوله لا تعجى الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله تردى الخ أن المقابلة ثم بين ما أريد باللفظ من الحرة والخضرة وان كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا ليست باعتبار ما أريد باللفظ اذ لم يرد هنا بضحك حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار المعنى الحقيقي الذي لم يرد باللفظ اهـ سم (قوله سلم) مرخم سامى (قوله فسكى ذلك الرجل) أى بتدكير الموت أو التأسف على زمان الشباب اهـ أطول (قوله عبر عنه بالضحك) أى على سبيل المجاز المرسل لان الضحك يلزم عادة الظهور أى ظهور الاسنان فغير به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تبعية المجاز المرسل (قوله ايها المتضاد) أى فهو معنى باعتبار ايها الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع في اللفظ فيكون لفظيا (قوله ودخل فيه أى في الطباق الخ) قال العلامة الحفيد يمكن أن يقال انه داخل في مراعاة النظر بل الاظهر أن المطابقة انما هي جمع الضدين والمراعاة جمع الاشياء المتناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهي المركب منهما فهى أخص من كل منهما بحسب التحقق لا الخلل اهـ وانما آخر المقابلة الداخلة في الطباق عن الملحق به مع أن المتبادر

علمت ان المناسب لان منافي المزموم منافي اللازم (قوله رحمه الله مسببة عن اللين) ومنافي السبب لا يجب أن يكون منافيا للسبب اهـ عبد الحكيم (قوله اذ اللين في الانسان الخ) يفيد حمل اللين على لين القلب فانه السبب للرحمة اما لين الجوارح والقول والفعل فسبب عن الرحمة (قوله لاسوقة) السوقة بضم السين المشددة وسكون الواو الرعية للواحد والجمع والمذكور والمؤنث وقد يجمع على سوق كصدد كافي القاموس وسوقة مفعول مقدم ليمقى وملا كاعطف عليه وضمير يبقى راجع للشيب (قوله أى فهو معنى الخ) عبارة عبد الحكيم قوله ايها المتضاد فهو محسن معنى باعتبار ايها الجمع بين الضدين والافهوجع في اللفظ فقط فيكون محسنا لفظيا اهـ قال معاوية وفيه انه محسن معنى باعتبار تبادر أصل المعنى وباعتبار قصده لقصد العلاقة كما مر وايها المتضاد باعتبار ايها قصد الاصل لذاته حقيقة نعم لولا هذا كله لكان لفظيا (قوله يمكن أن يقال انه داخل في مراعاة النظر) فيه انه لا يشترط في المقابلة التناسب مع انه شرط في مراعاة النظر (قوله بحسب التحقق) أى الوجود في الصور فكل صورة وجود فيها مقابلة وجودها فيها الآخران وقد علمت ما فيه (قوله لا الخلل) أى الاخبار فلا يصح الاخبار عن المقابلة بانها مطابقة أو مراعاة

معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع يتعلق مثل السببية وال لزوم (نحو) أشداء على الكفار رجاء بينهم فان الرحمة (وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها) مسببة عن اللين (الذى هو ضد الشدة) (و) الثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناه الحقيقية ان (نحو قوله لا تعجى ياسلم من رجل) يريد نفسه (ضحك المشيب برأسه) أى ظهر ظهورا تاما (فسكى) ذلك الرجل فظهر المشيب لا يقابل البكاء الا أنه قد عبر عنه بالضحك الذى معناه الحقيقي مقابل البكاء (ويسمى الثانى ايها المتضاد) لان المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر (ودخل فيه) أى في الطباق

ذكر الداخل قبل الملحق للخلاف في هذا الداخل هل هو من الطباق أولا والاتفاق على الملحق به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذي سبق) وهو الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة اه جري (قوله باسم المقابلة) الاضافة بيانية (قوله وان جعله السكا كي الخ) الواو للحال أي فهذا الجعل غفلة منه (قوله قسم برأسه) أي مستقلا والاحسن ما صنعه السكا كي لان الطباق لا بد فيه من حصول التوافق ولذا سمي بالطباق والمقابلة موجبة للتنافي بعد التوافق فالناسب أن يجعل قسم برأسها لان حقيقة كل مباينة للآخرى أفاده عبد الحكيم (قوله ثم يؤتى بما يقابل ذلك) هذا محل الادخال (قوله على الترتيب) بأن يؤتى بما يقابل الاول أولا وبما يقابل الثاني ثانيا وهكذا اه سم (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لان ذلك لا يشترط في الطباق حتى يخرج المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل) أي عدم التنافي وليس المراد به ما اتفقا ماصدا لا مفهوما حتى يقصر على المتماثلين ولما كان بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدا ومفهوما حتى يقصر على المتناسبين بل المراد ما ذكر في شمل المتماثلين والمتناسبين والخلافين كالانسان والطائر (قوله متناسبين) أي بينهما مناسبة وان اختلفا ماصدا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير وقوله أو متماثلين أي في أصل الحقيقة وان اختلفا مفهوما فقط كالنسان وقائم (قوله نحو قوله) أي قول أبي دلالة بضم الدال المهمة زنديالنون ابن الجون كان صاحب نوادر وملح فاسد الدين ردى المذهب وحكاياته مشهورة في كتب الادب (قوله اذا اجتمعا) أي بالرجل وقوله بالرجل أي اذا اجتمع بالرجل في البيت احتباك والرجل وصف طردى ولو قال بالبشر لكان أعم ليشمل المرأة وعبرة الاطول وذ كر الرجل تغليب أو خبث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجال برجولته كيف يدفعه نقصان المرأة بكونها امرأة انتهى (قوله والغنى) أي المبرع عنه بالدنيا اه سم (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الخ) قال الفري فيسه بحث فانه فات في الآية قسم الرابع لان لفظة فسنيسره تكررت في الآيتين ولم تختلف فاشتت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل أن يكون فسنيسره في معنى

نظير لانهم مفردان وهي مركبة منهم على ما فيه (قوله لان الطباق لا بد فيه الخ) عبارة عبد الحكيم لا يخفى أن في الطباق حصول التوافق بعد التنافي ولذا سمي بالطباق وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق ولذا سمي بالمقابلة وفي كليهما المراد المعنيين بصورة غريبة فكل منهما محسن بانقراده واستلزام أحدهما الآخر لا يستلزم دخوله فيها فالحق مع السكا كي اه وقوله حصول التوافق بعد التنافي معناه ان المتكامل لما جمع المتنافيين في تركيب واحد فقد وفق بينهما في الوقوع في تركيب واحد بعد ما كانا متنافيين وهذا مطابقة لانها مأخوذة من طابق الفرس الخ ماسبق فهذا التوافق غير التوافق المذكور بعد وقوله ولذا سمي بالطباق أي لانه جمع بعد افتراق وقوله ولذا سمي بالمقابلة أي لانها افتراق بعد الاتفاق فالملحوظ في المطابقة غير الملحوظ في المقابلة فكل منهما له اعتبار يغاير به الآخر قال معاوية والحق أن لكل وجهة والخلاف لفظي اما باختلاف الحقيقة أو باختلاف تفسير المقابلة وهذا تعلم ما في المحشى (قوله من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل الخ) عبارة سم قوله في الجملة أي وان لم يكن التقابل بين كل اثنين من المعاني التي

بالتفسير الذي سبق (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكا كي وغيره قسم برأسه من المحسنات المعنوية (وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة (على الترتيب) ويدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين فمقابلة الاثنين بالاثنتين (نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا) أي بالضحك والقلّة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لها (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتمعا * وأقبح الكفر والافلاس بالرجل) أي بالحسن والدين والغنى ثم بما يقابلها من القبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة

(نحوفاً من أعطى واتي وصديق بالحسن فسنيسره (٣٥٨) اليسرى وأمان بخل واستغنى وكذب بالحسن فسنيسره

للعسرى) والتقابل بين الجميع ظاهر الابن الاتقاء والاستغناء فينبه بقوله (والمراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه) أى عما عند الله تعالى (فلم يتق أو) المراد باستغنى (استغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رجاء بينهم (وزاد السكاكى) فى تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هى أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما (وإذا شرط ههنا) أى فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (أمر شرط ثمة) أى فيما بين ضديهما أو أضدادهما (ضده) أى ضد ذلك الأمر (كهاتين الآيتين فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده) أى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركاً بين أضدادها) وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والدنيا من المقابلة لأنه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع

فسنيسره لأنه إذا تيسر تعسيره كان معسرا لكن ذلك غـير صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ما سنقله عن الايضاح هذا وقد ذكر الواحدى من مقابلة الخمسة بالخسة بيت المتنبي

أزورهم وسواد الليل يشفع لى * وأنثى وبياض الصبح يغرى بى

وفيه نظر لان لى و بى صلة ليشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى فى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما كتبتم والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا فى الايضاح وأما مقابلة الستة بالستة فله قول غيره

على رأس حرناج عز يزينه * وفى رجل عبد قيد ذل يشينه

قال الصفدى فى شرح اللامية هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم فى هذا المعنى اه (قوله فأمان أعطى) أى حق الله واتي أى الله وقوله بالحسن أى بالكلمة الحسنى وهى كلمة التوحيد أو بالخصلة الحسنى وهى الايمان أو بالمللة الحسنى وهى ملة الاسلام وقوله فسنيسره أى نهيمه واليسرى الجنة (قوله وأمان بخل) أى بالنفقة فى الخير واستغنى عن ثواب الله عز وجل فلم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار قيل نزلت فى أبى بكر الصديق رضى الله عنه اشترى بلالا من أمية بن خلف بيرة وعشرة أواق فأعنته فأنزل الله تعالى والليل اذا يغشى الى قوله ان سعيكم لشتى محى أبى بكر وأمية اه بغوى اه سم (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) لا يبعد أن المقابلة الرابعة بين مجموع سنيسره اليسرى ومجموع سنيسره للعسرى لا بين الجزأين الاولين منهما لان اتحادهما وعدم المقابلة ولا بين المجزورين فى الجزأين الثابتين لما نقل عن الايضاح انها انما تكون بين المستقلين وبما ذكرنا يندفع بحث الفزرى فراجعهم ويفهم من كلامه أن المستقل ما لا يكون تاما لغيره كان يكون الحرف صلة لغيره فراجعهم اه سم وقوله وبما ذكرنا يندفع بحث الفزرى أى فى الآية بأنها ليست من مقابلة الاربع بالاربع وقد قدمناه عنه (قوله أنه زهد الخ) يقال زهد فى الشئ وعن الشئ اذا رغبت عنه ولم يردده ومن فرق بينهما فقد أخطأ كذا فى المغرب اه حفيد أى وليس المراد به كثرة المال (قوله بشهوات الدنيا) أى المحرمة (قوله مستتبعا) أى مستلزما (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع وتعلق وحينئذ جعل الـآية من الطباق الحقيقى أى المقابلة نظرا للغالب أى فالآية من الملحق بالطباق باعتبار استغنى واتي ومن الطباق أى المقابلة باعتبار الثلاثة (قوله من قبيل قوله تعالى أشداء الخ) لكن بين الآيتين فرق وهو أن الاولى أقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين والثانية أقيم فيها السبب وهو استغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الاولى (قوله وضديهما) الاولى أن يزيد أو أضدادها بضمير الجماعة لأجل قوله أو أكثر وفى بعض النسخ أو أضدادها بضمير التثنية (قوله واذا شرط ههنا أمر) أى اعتبر فيه قيد اه عبد الحكيم وعبارة ع ق المراد بالشرط هنا ما يجمع فيه المتوافقان أو المتوافقات لان الشرط المعروف لا التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك

ذكرت فإنه لا تقابل فى الآية بين الضحك والقليلة ولا بين البكاء والكثرة بل بين الضحك والبكاء وبين القلة والكثرة اه ويمكن رجوع كلام المحشى لذلك (قوله وأما المقابلة الرابعة الخ) كان

ليس شرطين وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر في طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات أن ذكر مقابلة كذلك في الطرف الآخر وفي التعبير عما يشترك فيه المتوافقات بوجه من الوجوه بالشرط نوع خفاء اهـ (قوله وإذا شرط الخ) وأما إذا لم يشترط أمر في الأول فلا يشترط شيء في الثاني كما في قوله تعالى فليضحكوا قليلا الخ (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) وهو الافتراق بل الظاهر أنه مبني على الاجتماع إذا افلاس مع الاسلام ليس قبيحا فضلا عن كونه غاية في القبح (قوله وما يناسبه) أعم من أن يكون واحدا أو متعددا (قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واحد واحد لصحة في ادراك أو لمناسبة في شك أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيئا من ذلك ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبة سمى مراعاة النظر اهـ ع (قوله أن يكون كل منهما مقابلا للآخر) أي منافيا له لانه تقدم أن المراد بالتضاد مطابق التقابل والتنافي في الجمع (قوله وهذا القيد) وهو قوله لا بالتضاد (قوله وذلك) أي الجمع لا بالتضاد (قوله نحو الشمس والقمر) أي فهم متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل جسم نورانيا سماويا (قوله بحسبان) أي يجريان في بروجهما بمقدار معلوم فالشمس تقطع الفلك في سنة والقمر يقطعه في شهر فهو أسرع سيرا منها (قوله جمعا بين أمرين) لا حاجة له مع قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو تأكيده (قوله ونحو قوله) أي البحرى وقوله في صفة الابل أي بالهزال والضعف (قوله جمع قوس) فان قلت فعل يجمع على فعول كفلس يجمع على فلوس قلت هو كذلك لأنهم تصرفوا فيه هنا فقلوا أصل قسى قووس فكروها اجتماع ضمتين ووواين فقدموا السين على الواو بن فليل قسو وفوقعت الواو متطرفة فقلبت ياء فليل قسوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قلبت ضمة القاف كسرة لعسر الانتقال من الضمة الى الكسرة وهذا ما يخص ما في الفزى (قوله المعطفات) وصف كاشف لان القوس لا تكون الا كذلك اهـ ع (قوله المنحنيات) من الانحناء قال في المطول من عطف العود وعطفه حناه اهـ سم وقوله من عطف أي بالتشديد وقوله وعطفه أي بالتخفيف أو بالعكس (قوله بل الاسم) أي بل هي كالاسم وبل اضراب عن تشبيه الابل بالقسى وقوله بل الاوتار اضراب عن هذا التشبيه الثاني ووجه التشبيه في الاخيرين هو الاستواء الا أن الاستواء في الوتر أكل وأتم ولهذا أضرب اليه قال الحفيد ومحصل معنى البيت أن الابل المهازبل في شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسى بل أدق منها وهي الاسم المنحوتة بل أدق وهي الاوتار اهـ أفاده سم (قوله مبرية) وصف كاشف (قوله منحوتة) من براه نحتته اهـ سم (قوله بل الاوتار) أي بل هي كالوتار فهي هزيلة جدًا (قوله جمع وتر) هو الخيط الجامع بين طرفي القوس (قوله جمعا بين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينها فان كلاما من السهم والوتر له

ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أي من المعنوي (مراعاة النظر ويسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتلفيق (أيضا وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد) والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو الشمس والقمر بحسبان) جمعا بين أمرين (و) نحو (قوله) في صفة الابل (كالقسي) جمع قوس (المعطفات) المنحنيات (بل الاسم) جمع سهم (مبرية) منحوتة (بل الاوتار) جمع وتر جمعا بين ثلاثة أمور (ومنها) أي من مراعاة النظر

الواضح أن يقول وأما نفس اليسرى والعسرى فلم يكن بينهما مقابلة حتى تتم المقابلة الرابعة بهما لانه ينقدح فيه ما سننقله عن الايضاح اهـ وما سينقله عنه هي أن المقابلة انما تكون بين المستقلين واليسرى والعسرى صلتان لما قبلهما لا مستقلة (قوله من الانحناء) المناسب لما نقله عن المطول أن يقول من الحنفى (قوله هو الاستواء) أي في الشكل والدقة (قوله وصف كاشف) لعلمه أراد

(ما يسميه بعضهم تشابه
الاطراف وهو أن يختم
الكلام بما يناسب ابتداءه
في المعنى نحو لا تدركه
الابصار وهو يدرك
الابصار وهو اللطيف
الخبير) فان اللطيف
يناسب كونه غير مدرك
بالابصار والخبير يناسب
كونه مدركا للابصار لان
المدرك للشيء يكون خبيرا
عالما (ويلحق بها) أى
بمراعاة النظر أن يجمع
بين معنيين غير متناسبين
بلفظين يكون لهما معنيان
متناسبان وان لم يكونا
مقصودين ههنا (نحو
الشمس والقمر بحسبان
والنجم) أى النبات الذى
ينجم أى يظهر من الارض
لا ساق له كالقول
(والشجر) الذى له ساق
(يسجدان) أى ينقادان
لله تعالى فيما خلقا له فالنجم
بهذا المعنى وان لم يكن
مناسبا للشمس والقمر
لكنه قد يكون بمعنى
الكوكب وهو مناسب
لها (ويسمى ايهام
التناسب) بمثل ما صرف
ايهام التضاد (ومنه) أى
من المعنوى (الارصاد)
وهو نصب الرقيب في
الطريق (ويسميه بعضهم

تعلق بالقوس اه سم (قوله ما يسميه) أى قسم يسميه الخ (قوله وهو أن يختم الكلام) أى
كان جملة أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كان يكون علة له كفى الآية أو العكس أو كالدليل
عليه أو نحو ذلك قال الفري لوقال بما يناسب ما قبله لكان أولى لان قوله لا تدركه الابصار الذى
يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الآية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذى
يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اه (قوله بما يناسب ابتداءه) فهو أخص من مراعاة
النظر لانها الجمع بين متناسبين مطلقا أى كانا في الابتداء أو الانتهاء أو التوسط أو أحدهما في الابتداء
والآخر في الانتهاء وهذا الجمع بين متناسبين أحدهما في الابتداء والآخر في الانتهاء (قوله فان
اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار) أى باعتبار المتبادر منه وهو الدقة اذ شأن الدقيق
الخفاء وان كان ذلك محالا في حقه تعالى اذ اللطيف في حقه بمعنى الرقيق بعباده الرؤف بهم وعبرة
الفري قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو
ليس مراد هنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبته له اللهم الا أن يقال
اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكفيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في
المناسبة اه (قوله أن يجمع بين معنيين غير متناسبين) أى لعدم وجود شيء من أوجه التناسب
من تقارن أو عليا مثلا (قوله وان لم يكونا مقصودين) أى بل المقصود غير المتناسبين وعبرة سم
قوله وان لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن لا يقصد واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما
مقصودا دون الآخر كفى هذا المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر بحسبان الخ) التمثيل
بذلك بالنظر للنجم مع الشمس والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة الى الشجر مراعاة النظر
وبالنسبة الى الشمس والقمر ايهامها (قوله ينجم) بفتح الياء التحية (قوله ينقادان لله)
فالسجود مجاز عن الانقياد وقوله فيما خلقا له أى من الانتفاع بهما (قوله يسمى ايهام التناسب)
أى فنسبته للمراعاة كنسبة ايهام التضاد للطباق (قوله بمثل ما صرف ايهام التضاد) أى بوجه
بتوجيهه مثل الذى وجه به ايهام التضاد بقوله فيما صرف لان المعنيين قد ذكرنا بلفظين يوهمان التضاد
فيقال ههنا لان المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب (قوله نصب الرقيب في الطريق) أى
ليدل عليه أو على من يأى منه قاله سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل يقاومونهم
وهل معهم شرأولا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحى ظاهرة لان ما قبل العجز يدل عليه فهو

الوصف المعنوى والافرواح (قوله أى باعتبار المتبادر منه الخ) عبارة عبد الحكيم قوله فان
اللطيف يناسب الخ اللطيف من أسمائه تعالى معناه البر بعباده المحسن اليهم ان كان من لطف لطفها
بالضم أى رفق كنصرا أو العالم بخفيات الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم لطفها وطاقة بمعنى
دق وشئ منهما لا يناسب كونه غير مدرك بالابصار الا أن يقال انه مناسب له نظرا الى المعنى الثانى
باعتبار اشتماله على الدقة التى تناسب عدم كونه مدركا بالابصار اه أى لانه في الاصل بمعنى ذى
الدقة وفي الحال مشغل عليها فكونه غير مدرك بها قد تناسبه كونه عالما بها أى مناسبة اه معاوية
(قوله رحمه الله والخبير يناسب كونه مدركا للابصار) أى مناسبة بالعموم والخصوص اذ الخبير
مطلق المدرك اه عبد الحكيم (قوله فيه بالنسبة الى الشجر الخ) وفيه في حد نفسه اجمال جميل
بنحمله هاتين النسبتين المتناسبتين وفيه أيضا تورية فان المعنى القريب هو الكوكب المناسب

كالقريب عليه اه (قوله التسهم) هو جعل البرد ذا خطوط كان فيه سهما قال ع ق وجه تسميته تسهما أن ما وضع كذلك مزيد في البيت أو الفقرة ملازم له ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزينة فيه لتزيينه اه (قوله وبرد مسهم الخ) أى وهو مأخوذ من البرد المسهم لان الاييات والفقر متساوية المقدار غالبا فهي كالخطوط المستقيمة اه سم (قوله من الفقرة) بكسر الفاء وقصها كما في الاطول (قوله بمنزلة البيت) أى شرطه في وجوب رعاية الروى فيهما الا أن الفقرة لا تسمى فقرة بدون أخرى والبيت يسمى بيتا بدون آخر (قوله فقولاه) أى الحريرى في المقامة الاولى مبتدأ خبره فقرة (قوله هو) أى أبو زيد السروجى وقوله يطبع الاسجاع أى يصوغ الفقر وقوله بجواهر لفظه أى بلفظه الشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع الاسماع بزواجر الوعظ اسماع الموعدة على وجه محرك للمقصود (قوله بزواجر وعظه) أى بالزواجر من وعظه أى بالامور المانعة للسامع مما لا ينبغي أن يرتكب (قوله في الاصل) أى الثانى والا فالاصل الاول احدى فقار الظهر (قوله على شكل فقرة الظهر) أى فيكون اطلاقها على فقرة النثر مجازا من سلا أو استعارة وقوله في الاصل يشعر بذلك فقول سم فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظهور محل نظر اه يس (قوله ما يدل عليه) أى على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروى فالتموقف على معرفة الروى هو الصورة فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته كما في الآية التي ذكرها الشارح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة على المادة لا تموقف على معرفة حرف الروى بل الذى يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ الذى تؤدي به تلك المادة وتحقق به الفقرة باعتبار آخره كمنظّمون في الآية وهذا غرض المصنف من قوله اذا عرف

التسهم) وبرد مسهم فيه خطوط مستوية (وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة) هى في النثر بمنزلة البيت من النظم فقولاه هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة أخرى والفقرة في الاصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر (أو) من (البيت ما يدل عليه) أى على العجز

للشمس والقمر والمراد النبات ليناسب الشجر فدأمة نى بعيد قد أراد بدون ذلك بقريته خفية لتأخرها عند السامع وفي الآية أيضا تقابل ملحق بنوع التضاد حيث جمع أولا بين شيئين متوافقين علويين ثم ثانيا بين شيئين متوافقين سفليين وفيه غير ذلك كما علم من كلام معاوية (قوله رحمه الله فيه خطوط مستوية) فاقبل العجز والعجز كأنهما خطان مستويان في البيت اه عبد الحكيم (قوله أى شرطه) هذا ما قاله سم وقوله في وجوب النخ هذا من كلام عبد الحكيم المبنى على ابقاء البيت على حقيقة لانه يقول انها بمنزلة البيت بنهاه فقد لفق المحشى بينهما كما ترى وهو غير مناسب ونص عبارة الاول قوله بمنزلة البيت مع قوله فقولاه الخ يدل على انه أراد بالبيت الشطر لا مجموع الشطرين اه وعبارة الثانى قوله بمنزلة البيت في ان رعاية القافية واجبة فيهما بخلاف المصراع لانه فرق بينهما فان البيت يكون بيتا وحده والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى اه وقوله بخلاف المصراع هو نصف البيت فان القافية غير مراعاة فيه بل في البيت بنهاه لانها من ألغاب الاييات لا يقال حينئذ لا يصح كلام سم لانا نقول هو صحيح أيضا بضرب من التأويل بأن يقال مراده الشطر الثانى والقافية لما كان محلها الشطر الثانى صح أن يقال ان الفقرة بمنزلة في وجوب رعاية القافية فيهما (قوله محل نظر) هو مبنى على ان اسم الاشارة في قوله فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك عائد على فقرة النثر وليس كذلك لانه عائد على الحلى المصاغ على شكل فقرة الظهر أى ان الفقرة في الاصل مشتركة بين فقرة الظهر وما يصاغ على شكلها من الحلى وهذا هو الظاهر نعم

الروى اه (قوله آخر كلمة) أى الكلمة الأخيرة (قوله اذا عرف الروى) أى السابق مع ما يلزمه من الحرف الذى قبله (قوله فاعل) أى نائب فاعل لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله ما لا يعرف به العجز) أى صورته أى ولو فرضا كما فى الآية (قوله كما فى قوله تعالى وما كان الناس ائح) أى ولو فرض أن الآية لم يعرف فيها الروى والا فلا ية عرف فيها حرف الروى وبديل على ذلك عبارة اليعقوبى وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه وعبارته ومن أجل أن الشرط وهو أن يجعل هنالك ما يفهم العجز مع الحاجة الى معرفة الروى كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس الاية فقد عرف أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك قبل هذه الآية وفيما بعد هاو لولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيها اختلفوا لي مطابق قوله فاختلفوا اه (قوله نحو وما كان الله ليظلمهم) التلاوة فى أول سورة الروم وفى التوبة فا كان بالفاء (قوله ليظلمهم) هذا هو الارصاد فهو بديل على مادة العجز ويعين كون المادة التى من الظلم محتومة بنون بعد واو معرفة الروى فيما قبل الآية (قوله نحو قوله) أى قول عمرو بن معديكرب اه مطول (قوله اذا لم تستطع) هو الارصاد دلالة على تستطيع الذى هو العجز (قوله ومنه المشاكلة) اعلم أنه اذا وجد علاقة بين الشئ وذلك الغير كما فى قوله تعالى وجزاء سيئة مثلها فتلك المشاكلة مجاز فان السيئة الاولى عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السببية فاطلق السبب وأراد المسبب وهو الجزاء وأما اذا لم يكن هنالك علاقة كما فى قول الشاعر * قلت ابطخوا الى جبة وقيصا * فانه ليس هنالك علاقة بين الطبخ والخياطة فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصرهم المتقدم من أن اللفظ لا يكون الاحقيقة أو مجازا أو كناية قال الشارح فى شرح المفتاح ولا يحصى عن هذا الاشكال الا بأن يلتزم أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع فى الصحبة هو العلاقة فيه يكون مجازا

ان ثبت أن أصل وضعها لفقر الظهر ونقلت الى ما يصاغ على شكلها من الحلى مجازا لغويا لم يصح الاشتراك الا ان قيل انه اشتهر ذلك فى اللغة حتى صار حقيقة فانها حينئذ تكون من قبيل المشترك (قوله رحمه الله اذا عرف الروى) أى من حيث انه روى بأن تعرف القافية أيضا لان الروى آخر القافية فلا يرد أن معرفة الروى وهو النون فى الآية لا تدل على أن العجز يختلفون لجواز أن يكون يختلفون وكلامه فى المطول يشير الى ذلك اه عبد الحكيم وبهذا تعلم ما فى كلام المحشى من التقصير فى البيان (قوله أى لو فرض أن الآية الى آخره) وبديل على ذلك قول الشارح بعد فلو لم يعرف الح وقوله وان كان ظاهر كلام الشارح خلافه أى أولا تدبر (قوله اعلم أنه اذا وجد علاقة الح) أصل هذه العبارة للشارح فى شرحه على المفتاح كما يعلم مما يأتى عن عبد الحكيم (قوله فتلك المشاكلة مجاز الح) قال ابن كمال باشا أقول فيه اشكال اذ حينئذ يكون ذلك الشئ بلفظ غيره لتلك العلاقة لا لوقوعه فى صحبته فلا يكون مشاكلة بل مجازا مرسل كما لا يخفى اه ولك أن تقول المشاكلة لا تنافى المجاز المرسل بل تجامعه لان المجاز المرسل من حيث ان اللفظ فيها كلفظ السيئة الثانية مستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة السببية والمشاكلة من حيث ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه فى صحبته كما أنها قد تجامع الاستعارة كما فى عى وعبارته بعد قول المصنف ومنه المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره نصها أى ذكر المعنى متلبسا بذلك الذى كرا بالأتان بلفظ غير ذلك المعنى فالباء فى بلفظ

وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت (اذا عرف الروى) فقوله ما بديل فاعل يجعل وقوله اذا عرف متعلق بقوله يدل والروى الحرف الذى بنى عليه أو آخر الايات أو الفقر ووجب تكرره فى كل منها وقيد بقوله اذا عرف الروى لان من الارصاد ما لا يعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروى كما فى قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما هم فيه يختلفون فلو لم يعرف أن حرف الروى هو النون لربما توهم أن العجز ههنا فيما هم فيه يختلفون أو فيما اختلفوا فيه فالارصاد فى الفقرة (نحو وما كان الله ليظلمهم ولا يكن كانوا أنفسهم يظلمون) فى البيت نحو (قوله اذا لم تستطع شيا فدعه * وجاوزه الى ما تستطيع ومنه) أى من المعنوى (المشاكلة)

للابسطة ولا يخفى ان تعلق الذ كر بالمعنى كما هنا صحيح من باب نسبة ما للدال للدلول وخرج بقوله بلفظ
غيره الذ كر المتعلق بالحقيقة ودخل فيه جميع أنواع المجاز لان الذ كر فيها واقع في معانيها في الفاظ
غيرها وقوله لوقوعه في صحة غيره متعلق بالذ كر أى ذكره لاجل وقوعه الخ أو وقت وقوعه
ومعنى الوقوع في صحة الغير ان ذلك الشيء وجد مصاحبا للغير بمعنى أن ذكره عند ذكر هذا كما
في الحقيقة أو عند حضور معناه كما في التقديرية ولذلك قال تحقيقا أو تقدير او اذا كان معنى
الوقوع في الصحة ما ذكره خرج جميع أنواع المجاز به لان شيئا منها لا يكون علما ذكره وقوعه
في صحة الغير ذكره أو تقديره أما ما سوى المجاز الذى علاقته المجاورة كالظرف مع المظروف
أو الملازمة كالجزء مع الكل فظاهر وأما الذى علاقته المجاورة أو الملازمة فليس العلة فيها صحة
الذ كر بل صحة متقرر قبل الذ كر هذا اذا جعلت اللام في لوقوعه للتعليل وان جعلت توفيقية
كما تقدم أيضا لاخراج حينئذ أظهر لان شيئا منها ليس من شرطه أن يذكر وقت صحته للغير ولهذا
قيل المشاكلة ليست من الحقيقة ولان المجاز وقيل انها من المجاز لان العلاقة الحاصلة بالصحة
الذ كرية أو التقديرية ولو لم يذكرها القوم يؤخذ باعتبارها من المجاورة وكون علاقة المجاز لا بد
فيها من التقدم انما ذلك في الاغلب أو نقول سبقت هنا أيضا فان قصد الايمان به وابقاعه في صحة غيره
سابق على ذكره بلفظ غيره مصاحبا له وهذا هو الذى يراعيه من يقول ان فيه مجاورة التقارن في
الخيال والافلا يخفى أن ليس هناك لزوم خيال سابق عن القصد والذ كر والتحقيق أن المشاكلة
من حيث انها مشاكلة ليست حقيقة ولا مجاز لانها مجرد ذكر المصاحب بلفظ غيره لا مصاحبها
ولو كان نحو هذا القدر يكفي في التجوز لصح التجوز في نحو قولنا جاء زيد وعمر وبأن يقال جاء زيد
وزيد مراد به عمر ولو وقوعه في صحة الغير ولا يصح بل المشاكلة أن يعدل عن لفظ المعنى الى
لفظ غيره في أما كن يستظرف فيها ذلك ولهذا قيل انها يجوز أن يكون لفظها مجازا وأن لا
يكون كذلك فتجامل معه وليست نفسه وكونها مجازا اما باعتبار حكاية اللفظ المجازى عن المصاحب
كما تقول لمن تريد أن تطلب منه مالا وقد قال لك رأيت اليوم أسدا بلبده في الحمام أعطنى أسدا
بلبده من مالك تريد أعطنى شيئا طائلا من مالك من غير أن تعتبر أن المعبر عنه في لفظك أنت
بالاسد شبهته بشئ أو باعتبار تشبيهه بالذ كر كأن تعتبر أن المال المطلوب بمنزلة الاسد في المهابة
والفتك في النفس والقلوب فيكون لفظ الاسد مجازا باعتبار تشبيهه المال المراد بالاسد الحقيقي
ومشاكلة باعتبار صحبة من عبر عنه بالاسد وكذا لو اعتبرت في المثال الآتى أن الطبخ الحقيقي شبه
النسج في الرغبة والحاجة فانه يكون مجازا باعتبار التشبيه ومشاكلة باعتبار المصاحبة ولو لم تعتبر
تجوزا لم تكن حقيقة بل مجرد مشاكلة ولا بد من قرينة ارادة التجوز اه وعبرة الحفيد قوله
لوقوعه أى ذلك الشيء في صحته لا يخفى أن المشاكلة ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا بمجاز لعدم العلاقة
ولا محيص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بأن هذا نوع من العلاقة فيكون
مجازا هكذا استفاد من شرح المفتاح وأنت خبير بأن المصاحبة في الذ كر بعد استعمال اللفظ والعلاقة
يجب أن تكون متقدمة لتلاحظ ويستعمل لاجلها بل العلاقة هي المجاورة في الخيال كذا قيل ولا
خفاء أنه لا يلزم في صورة المشاكلة المقارنة الخيالية الا عند استعمال اللفظ فقط ومجرد ذلك لا يصلح
للعلاقة وقال في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحي أن يضرب مثلا لظاهر
كلامهم أن مجرد وقوع هذا اللفظ في مقابلة ذلك جهة التجوز ولا خفاء أنه يمكن في بعض صور

المشا كلمة اعتبار استعارة لكن الكلام في مطلق المشا كلمة سيماء في قوله اطبخوا لي اه أقول المتبادر من الكشف وتفسير القاضي هنا أن الاستعارة في مقابلة المشا كلمة تأمل اه وقوله بأن هذا أي الوقوع في صحبة الغير نوع من العلاقة وقوله بل العلاقة هي المجاورة في الخيال أي وهي مقدمة على استعمال اللفظ وقوله ان الله لا يستعجى الخ فيه مشا كلمة لوقوع هذا اللفظ في صحبة الواقع من الكفار صحبة تقديرية لانه وقع في كلام الكافر بن أمية يستعجى رب محمد أن يضرب المثل بالمحقر كالبعوضة وقوله ومجرد ذلك لا يصلح للعلاقة لانه لا بد من وجودها قبل اللفظ وقد تلخص من كلام ع ق والخفيد أن المشا كلمة قيل واسطة بين المجاز والحقيقة والكناية وقيل انها دائماً مجاز مرسل علاقته المجاورة التي هي هنا الوقوع في الصحبة وقيل انها تجمع المجاز المرسل والاستعارة ان لوحظت علاقتهما والافهى واسطة قاله بعض المشايخ (قوله ورده عبد الحكيم الخ) عبارته قوله لوقوعه في صحبته أي لوقوعه في صحبة الغير في قصد المتكلم بأن يكون ذكر الغير سابقاً لما محققاً أو مقدراً وقصد المتكلم وقوع شئ في صحبته فاندفع ما يتوهم من أن الوقوع في صحبته بعد الدكر فكيف يكون علته قال الشارح في شرح المفتاح سواء كان بينهما شئ من العلاقات المعتمدة في المجاز كاطلاق السيئة على جزاء السيئة المسبب عنها المترتب عليها أو كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقميص ومن هنا قوى اشكال المشا كلمة بأنها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة ولا محيص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بأن الوقوع المذكور نوع من العلاقة فتكون مجازاً اه أقول القول بكونها مجازاً ينافي كونها من المحسنات البديعية وانه لا بد في المجاز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فتعين الوجه الاول في كفيه الوقوع في الصحبة ولعل السر في ذلك أن في المشا كلمة نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيه ايراد المعنى بصورة عجيبة في كفيه الوقوع في الصحبة فيكون محسناً معنوياً وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلا بد من علاقة مصححة للانتقال والتغليب أيضاً من هذا القسم اذ فيه أيضاً نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيه ايراد المعنى بصورة عجيبة في كفيه الوقوع في الصحبة فيكون محسناً معنوياً وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلا بد من علاقة مصححة للانتقال والتغليب أيضاً من هذا القسم اذ فيه أيضاً نقل المعنى من لباس الى لباس لئلا كان وظيفة المعاني وان صرح الشارح فيما سبق بكونه من باب المجاز فالحقيقة والمجاز والكناية أقسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة في المعنى وأما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ الى لفظ آخر فهو ليس شيئاً منها اه قال معاوية والحق أن المعتبر في المشا كلمة الوقوع في الصحبة مطلقاً ولو مع قصد مجاز بعلاقة أخرى كما نقله عن الشارح وان كان خلاف ظاهر تعريفها اذ لا منافاة بين القصدين ولا بين النوعين أعني المجاز والمشا كلمة وأن المجاز من حيث تضمنه ما فيه من النكات ومطابقته لمقتضى الحال في نظر البلغاء ووضوح دلالاته وخلوه عن التعقيد يورث الكلام حسناً ذاتياً فيدخل في عامى البلاغة المعاني والبيان ومن حيث كونه ايراد المعنى بصورة أعجوبة بلفظ غيره لمناسبة فيها عنده يورث حسناً عرضياً فيدخل في البديع ولا بدع أن شيئاً واحداً بالذات له اعتبارات وان اللزوم في الجملة بوقوع الصحبة في الجملة متحقق في المشا كلمة وان مثل هذا يصح به

الاول أن جعل ذلك الوقوع علاقة بينا في عدمه من الحسنات البديعية فكان عليهم أن يذكره في فن البيان الامر الثاني أنهم قالوا لا بد في المجاز من اللزوم ولو تأويله هذا ليس بهذه المثابة فالمتمعن هو الاول وهو أنه قسم رابع خارج عن الحصر قال الفنرى فان قيل كان ينبغي أن يذكر المشاكلة في القسم الثاني أى اللفظى لانها تتعلق باللفظ أجيب بأنها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله ان الله لا يستحي الآية اهـ وأجيب أيضا بأن المقصود أولا وبالذات هو المعنى لان فيها ذكر معنى بلفظ غيره وان كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى الآن هذا تابع كاندل عليه عبارة ع ق (قوله وهى ذكر الشئ) أى المعنى كالخياطة (قوله لوقوعه في صحبته) فان قلت الوقوع في صحبته متأخر عن الذكر فكيف يكون علته للذكر قلت المراد بالوقوع في الصحبة قصد الملتصم بالوقوع في الصحبة والمقصود بتقديم على الذكر (قوله تحقيقا) أى بأن ذكره هذا الشئ عند ذكر الغير وقوله أو تقديرا أى بأن ذكر الشئ عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدرا والمقدر كالمذكور (قوله تحقيقا) كما لو قيل لك أسقيك ماء فقالت بل اسقنى طعاما أى أطعمنى طعاما وقوله تقديرا كما لو رأيت انسانا يغرس شجرة فقلت لا خرا غرس الى الكرام كهذا أى اصنع المعروف الى الكرام فكذلك قلت هذا يغرس الاشجار فاغرس أنت الاحسان مثله (قوله أى وقوع الخ) دفع به ما يتوهم أن تحقيقا راجع للذكر (قوله اقترح شيئا) أى اطلب شيئا من المطبوعات طلبا الزاميا (قوله اذا سألته) أى تقول ذلك اذا سألته الخ (قوله من غير روية) أى تأمل في حال المسؤول (قوله وطلبته الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أى الالزام وقوله والتحكم تفسيرى (قوله وجعله) مبتدأ خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أى حصله وأوجده أولا (قوله غير مناسب على ما لا يخفى) أى لان قوله نجد لك طبخة منأى له اذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع شيئا وأوجده نجد لك طبخة ولا معنى لايجاد المطبوخ ليطبخ وان حمل على معنى أوجد أصله ليطبخ نافاه السياق أيضا لان المراد اطلب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعطاه

وهى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه (أى وقوع ذلك الشئ) فى صحبته (أى ذلك الغير) تحقيقا أو تقديرا (أى وقوعا محققا أو مقدرا) فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وجعله من اقترح الشئ ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى

الانتقال من المعنى الى ماشا كاه وصحبته فى مساق له وفى مناسبة لا بد منها كما فى أمثلتها ولذا لا تصح فى نحو ركب فرسا وعلى رأسه فرس الا عليحا أو نهكا لعدم مناسبة ما بخلاف ركب فرسا وركب زيد فرسا ناهقا أو فرسا ناعقا مع القرينة فى صالح توعا من العلاقة بل من أقوى علاقة لانه به الانتقال من ذى جنب الى صاحب له بالجنب وان لم تكن صحبته الا فى قصد الملتصم ولم تعلم وتظهر فى اللفظ الا بعد التكم وان قول الشارح ولا يحيص سوى التزام الخ ليس شكافى كونه علاقة معتبرة لهم بل أراد أنه لا يحيص الا أحد الامرين وأنه لا سبيل الى الاول لان الحق عدم القسم الثالث من غير شك فتعين الثانى وأما الفرق بين النقل فى المشاكلة والتغليب وبين النقل فى المجاز فقد يسلم وقد يتكلم فيه ذو النظر الدقيق ويقول لافرق وأنه فرق ماله من قرار اهـ فراجع (قوله الاول ان جعل ذلك الوقوع الخ) فيه أن الشئ الواحد كثيرا ما يكون من فنين باعتبارين فكذلك ما هنا من فن البيان باعتبار ومن فن البديع باعتبار وقوله الثانى الخ فيه نظر بل اللزوم التأويلي موجود هنا اهـ شيخنا وهو موافق لما سبق عن معاوية (قوله المطبوخة) أى بعد الطلب وقوله تعطاه أى بعد تحسين طبخه وقوله لان المراد اطلب ما تريد الخ وبيان ذلك كفى رسالة ابن كمال باشا فى المشاكلة

وليس المراد اثنتا بطعام نطبخه لك وقال سم لانه حينئذ بمنزلة افعول شيئا نفعله أى ذلك الشيء الذى فعلته لك ولا معنى له اه (قوله نجد) مضارع متكلم اه حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اه سم (قوله أى خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء التحتية (قوله حيث أطلق النفس الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب وهى بالمعنى الاول يجوز اطلاقها على الله تعالى لكن على سبيل المشاكلة لا على الانفراد لايهام أن المراد بها القلب فاندفع قول بعضهم لا يحتاج للمشاكلة الا اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد فى الحديث أنت كما أثبتت على نفسك وفى القرآن ويحذر كم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة لاننا نقول وان أطلق من غير مشاكلة فى ذلك لا يجوز الاطلاق من غير مشاكلة فى غير ماورد للايهام هذا وفى الفنى الظاهر

أن المضيفين قالوا للضيف تلطفا وتكرما على ما يقتضيه جودهم الخلقى أسأل طعاما شهييا سؤال الزام وحكم علينا ولما كان مقصود الشاعر بيان كمال لطفهم واحسانهم للضيف لم يناسب حمل الاقتراح على الارتجال بل على سبيل الالزام والتكليف اه وقال معاوية انما عبر بلفظ الطبخ مشاكلة اظهار الشفقة بموافقتهم وتلطفهم فى مرافقتهم حيث أوقع الطبخ موقع الخياطة واناطه مناطه (قوله وليس المراد اثنتا بطعام نطبخه لك) قال ع ق بعد ذلك على ان ابتداء أصل الطعام وانشاءه لا معنى له هنا اه اذ ابتداء الشئ ايجاده لا على مثال سابق وأصل الطعام ليس كذلك (قوله لايهام أن المراد بها القلب) فيه انه حينئذ لا مشاكلة لعدم وجود ضابطها فقله فاندفع الخ محل بحث والمناسب أن يقال ان القول بالمشاكلة فى الآية مبنى على القول بأن النفس لا تطلق على القديم اما على القول بأنها تطلق عليه فلا مشاكلة فيها الا ان بنى على ما قاله السعد فى شرح الكشاف المشار اليه بقول الفنى وأنت خير الخ وعبارة عبد الحكيم قوله حيث أطلق الخ فيه اشارة الى ما فى شرح المفتاح من أن النفس وان أريد بها الذات والحقيقة لا تطلق على الله تعالى الا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل ان النفس قد يراد به الذات وقد يراد به القلب واطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثانى يكون بالمشاكلة وأما بالمعنى الاول فلا لان الذات تطلق عليه تعالى على انه قال فى شرح الكشاف وأنت خير بأن لا أعلم ما فى ذاتك وحقيقة تلك ليس بكلام مرضى لان المراد لا أعلم معلومك لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما فى نفسى فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات والحقيقة اه قال معاوية ومراده أنها هنا بمعنى القلب فيجب أنها فى حق تعالى بمعنى علمه تعالى مشاكلة لا بمعنى ذاته تعالى جل أن يكون فى ذاته غيره من سائر معلوماته ولا يخفى الصحة على معنى تعلم ما فى ذاتى من علمى بمعلوماتى ولا أعلم ما فى ذاتك من علمك بمعلوماتك فلا اشكال ولا مشاكلة والظرفية على كل من ذا وذاك مجازية هذا والمذكور فى كتب الكلام والحديث انه قيل بجواز اطلاق النفس على الله تعالى بلامشاكلة وأنه الصحيح وان به قال امام الحرمين بدليل كتب ربكم على نفسه الرحمة ويحذر كم الله نفسه وان دعوى انه مشاكلة تقديرية أى كتب رب نفوسكم تكلف وأن قول أهل المعانى لا تطلق عليه تعالى الامشاكلة غير صحيح كما قاله السبكي وأن بعضهم جمع بين القولين بان لهما معنيين الذات وهذا يصح اطلاقه بلامشاكلة والجسم وهذا لا يصح اطلاقه للايهام كونها اسماعية فى كلام الشرع ولا تجوز فى كلامنا للايهام ما لا يليق اه فتدبر (قوله لاننا نقول وان أطلق من غير مشاكلة الخ) فيه أن تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك من الوارد دلالة من كلام

(نجد) مجزوم على أنه جواب الامر من الاجادة وهى تحسين الشئ (لك) طبخه * قلت اطبخوا لى جبة وقمصا) أى خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحة طبخ الطعام (ونحو تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك) حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى

أن مراده أن المعنى ولا أعلم ما في ذاتك فعبّر عن الذات بالنفس بقوله ما في نفسي وأنت خبير بأن لا أعلم ما في ذاتك وحققتك ليس بكلام مرضي بل الوجه أن يقال عبّر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلوم بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف اه وقوله ليس بكلام مرضي يحتمل أن وجه كونه ليس مرضيا أنه لا يظهر كون المعلوم في الذات الا اذا كان مطبوعا فيها منتقشا والله تعالى منزّه عن ذلك بخلاف الخلق فانه تنطبع المعلومات في نفسه وتنتقش فيها اه سم (قوله في صحبة الغير) أي كصبغتنا أو صبغتك في حل الآية الآتي (قوله صبغة الله) نصب بعامل محذوف وجوب بدل عليه قوله آمنا بالله تقديره صبغنا الله بالايمان صبغة أي طهرنا الله تطهيرا (قوله لانه فعلة) أي وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين المهملة فهو اسم للهيئة للمرة ولذا قال الشارح وهي الحالة الخ (قوله وهي الحالة) أي الهيئة المخصوصة التي يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الا أن يقال المراد الهيئة المخصوصة التي يقع عليها أي يتحقق فيها مطلق المصدر الذي هو مطلق الصبغ من تحقق العام في الخاص (قوله لا مانا بالله) أي لعامل دل عليه آمنا (قوله أي تطهير الله) باضافة تطهير الى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكدا لئلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف قال ع ق ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز تشبيهي وذلك أنه شبه التطهير من الكفر بالايمان بصبغ المغموس في الصبغ الحسى ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه ولا ينافي ذلك كونه مشاكلة اه (قوله لان الايمان الخ) علة لمؤكد (قوله مشتملا على تطهير الله الخ) من اشتمال المزموم على لازمه (قوله لمضمون) أي لما تضمنه قوله آمنا بالله وهو الفعل الذي قدرناه (قوله ثم أشار الى وقوع) أي الى وجه وقوع الخ (قوله ما يعبر عنه) أي المعنى الذي يعبر عنه الخ وهو الغمس (قوله تقديرا) راجع لوقوع (قوله يغمسون أولادهم) أي يدخلونهم أي فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة الا أنه لم يذكر ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى في الآية الا أننا نفرض أنه وجد ذلك اللفظ دالا على هذا المعنى (قوله في ماء أصفر) يوكل به القسيس منهم ويضع فيه الملح لئلا يتغير بطول الزمان فتغير عامتهم بعدم التغير ويقولون ان ذلك من بركة القسيس كما يتغيرون باظهاره الزهد فجعلوا استغفاره موجبا للمغفرة وفوضوا اليه أمر النساء فيباشر أسرارهن ان شاء وهم راضون بذلك أخزاهم الله اه ع ق (قوله أصفر) أي

السيد عيسى عليه الصلاة والسلام فلا حاجة لاعتبار المشاكلة وأجاب شيخنا بأنه وان كان واردا الا أنه وقعت فيه المشاكلة بالفعل فتعتبر (قوله نصب بعامل محذوف وجوب الخ) ظاهر المصنف والشارح أن العامل نفس آمنا وهو غير بعيد فلا حاجة لتكاف المحشى اه شيخنا وكتب عند الحكيم على قوله مؤكدا المضمون قوله آمنا بالله مانصه أي فيكون عامله واجب الحدف كما في له على ألف درهم اعترافا والاصل وصبغنا الله صبغة ولو جوب حذف وجه آخر وهو انه أضيف المصدر الى فاعل الفعل فان المصدر الذي يضاف الى معمول الفعل أو يذكّر معه يكون حذف عامله واجبا على ما في الرضى اه فتدبر (قوله من تحقق العام في الخاص) أي لان الصبغة بكسر الصاد نوع مخصوص من مطلق الصبغ بالقوة (قوله ولم يقدمه على قوله مؤكدا) أي لان حقه التقديم لانه تفسير لقوله مصدر اه عبد الحكيم وحينئذ كان المناسب للمحشى أن يجعله تفسير لقوله مصدر لا

لوقوعه في صحبة نفسي
(والثاني) وهو ما يكون
وقوعه في صحبة الغير
تقديرا (نحو) قوله تعالى
قولوا آمنا بالله وما أنزل
اليها الى قوله (صبغة الله)
ومن أحسن من الله صبغة
ونحن له عابدون (وهو)
أي قوله صبغة الله (مصدر)
لانه فعلة من صبغ كالجاسة
من جلس وهي الحالة
التي يقع عليها الصبغ
(مؤكد لا مانا بالله أي تطهير
الله لأن الايمان يطهر
النفوس) فيكون آمنا
مشتملا على تطهير الله
لنفوس المؤمنين ودالا
عليه فتكون صبغة الله
بمعنى تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله آمنا بالله ثم
أشار الى وقوع تطهير الله
في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ
تقديرا بقوله (والاصل
فيه) أي في هذا المعنى وهو
ذكر التطهير بلفظ الصبغ
(ان النصارى كانوا
يغمسون أولادهم في ماء
أصفر

بشيء يجعلونه فيه كالزعران (قوله يسمونه) أى ذلك الماء (قوله المعمودية) هى اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته فزاده النصارى ماء وصاروا يغمسون فيه أولادهم وكلما نقص زادوه هو باقى الى الآن (قوله تطهيرهم) أى من غير دينهم المحمود عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصرانيا حقا) أى وتطهر من سائر الأديان اه من عرق (قوله فأمر المسامون) أمر المسامين مفهوم من السياق (قوله قولوا) أى يا نصارى أى ان شئتم التطهير الحقيقى والايمان المعتبر الذى يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا آمنا بالله الخ اه عرق (قوله وصبغنا الله الخ) أى غمسنا فى الايمان الشبيه بالماء الطهور من صبغ يده فى الماء غمسه فيه أولونا الله من صبغ لونه وقوله لا مثل صبغتنا بأحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدر وكذا يقال فى الوجه الثانى (قوله ولم نصبغ صبغتك) هذا هو اللفظ المفروض (قوله فعبّر عن الايمان الخ) حاصله أن الصبغ ليس بذكر لافى كلام الله ولا فى كلام النصارى ولكن غمسهم الاولاد عبارة عن الصبغ وان لم يتكلموا به والآية نازلة فى سياق هذا الفعل فكان لفظ الصبغ مذكور اه (قوله عن الايمان بالله) أى عن لازمه وهو التطهير من رذيلة الكفر (قوله للشاكلة) أى مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذى يستحق أن يعبر عنه بلفظ الصبغة (قوله من غمس النصارى) بيان للقرينة (قوله أى توقع المزاوجة) غرضه من ذلك أن المبني للمفعول اذا لم يكن مفعول جعل ضمير المصدر نائب الفاعل قال سم قضية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاسناد الى

تفسير الصبغة كما قاله قبل الآن يكون مراده انه تفسير لصبغة ما لا (قوله رحمه الله فأمر المسامون) أى امابا من نبيهم صلى الله عليه وسلم والتقدير على هذا قل يا محمد للمسلمين قولوا لهم قولوا آمنا الخ أو بأمر مستقل والتقدير على هذا قولوا لهم قولوا آمنا الخ وانما لم يكن قولوا آمنا خطا بانه تعالى للكفار مبشرة لهم وانهم واحتقارهم وبعدهم وارعادهم بطردهم وابعادهم عن حضرة خطابه تعالى ولان الانسب السابق من الحكاية لقولهم كونوا هو ذا الآية هو قل لهم قولوا لهم قولوا آمنا الخ أو قولوا لهم قولوا آمنا الخ فيكون تعالينا لما نقول لهم ونسبنا منه تعالى لهم بكتابة عن حسن العناية منه تعالى بنا فيكون مقابلة لهم بجواب يقابل قولهم بدعائهم الى الايمان فى مقابلة دعائهم الى الكفر معاوية (قوله رحمه الله فعبّر عن الايمان الخ) الاقرب والانسب بما قدمه أن يقول فعبّر عن تطهير الله لهم بالايمان ولعله حذف مضافا أى تطهير الايمان كما هو ظاهر قوله قبل لان الايمان يطهر الخ اه معاوية (قوله رحمه الله الخ) هى سبب النزول من غمس الخ أى كأنها سبب النزول بلفظ صبغة الله والتحقيق انها سبب التعبير به مشاكلة وان سبب أصل النزول هو قولهم كونوا هو ذا الخ انتهى معاوية (قوله اذا لم يكن مفعول) أى لم يوجد (قوله الاحتياج لهذا التأويل) وهو أن المعنى توقع المزاوجة الخ وقوله وفيه نظر أى لان المعنى على كون الظرف نائب فاعل أن نحصل المزاوجة بين معنيين اه شيخنا والظاهر ان المعنى على التأويل الذى قاله الشارح على كل فهو حل معنى وقال معاوية مراد الشارح أنه يجرد الفعل عن الحدث المخصوص ويراد منه مطلق الايقاع ويعود الضمير فيه على الحدث الذى جرد عنه اه واعلم أن نسبة المبني للجهول الى نائب الفاعل لا تختص بنسبة الايقاع عليه بل نعم ذلك ونسبة الايقاع فيه والايقاع به وله أيضا والايقاع مطابقة للجهول مشتركة بين ما وقع عليه الحدث وهو المفعول به بواسطة أو دونها والزمان

يسمونه المعمودية
ويقولون انه أى الغمس
فى ذلك الماء (تطهيرهم)
فاذا فعل الواحد منهم
بولده ذلك قال الآن صار
نصرانيا حقا فأمر
المسامون بأن يقولوا
لنصارى قولوا آمنا بالله
وصبغنا الله بالايمان صبغة
لا مثل صبغتنا وطهرنا به
تطهير لا مثل تطهيرنا هذا
اذا كان الخطاب فى
قولوا آمنا بالله لكافرين
وان كان الخطاب للمسلمين
فالمعنى أن المسلمين
أمروا بأن يقولوا صبغنا
الله بالايمان صبغة ولم
نصبغ صبغتك أيها
النصارى (فعبّر عن الايمان
بالله بصبغة الله للشاكلة)
لوقوعه فى صحبة صبغة
النصارى تقديرا (بهذه
القرينة) الحالية التى هى
سبب النزول من غمس
النصارى أولادهم فى الماء
الاصفر وان لم يذكروا ذلك
لفظا (ومنه) أى من
المعنوى (المزاوجة وهو
أن يزوج) أى توقع
المزاوجة على أن الفعل

الظرف أيضا وفيه نظر ثم قال وقد يقال لا حاجة الى ذلك لجواز أن يقرأ قوله تزوج على لفظ الخطاب اه (قوله الى ضمير المصدر) وهو المزوجة لانها مصدر زواج فيكون التقدير بزواج هو أى المزوجة أى توقع الخ (قوله أو الى الظرف) أى على قول من يقول انه غير لازم للظرفية كما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم بضم النون وعليه فبين فى المصنف مبنى على الضم (قوله فى الشرط والجزاء) صفة للمعنيين أو حال منه أى حال كون المعنيين واقعين فى الشرط والجزاء فأحدهما واقع فى مكان الشرط بأن جىء به بعد أدائه والآخر واقع فى موضع الجزاء بان ربط بالشرط وسبق

والمكان بتوسط فى المفوضة أو مقدرة والسبب المحرور والمصدر فالاسناد فى الكل حقيقى فغنى ضرب فى الدار أو فى يوم الجمعة انه أوقع الضرب فيها ومعنى جلس امام الامير أو يوم الجمعة بنصبهما بتقدير فى أنه أوقع الجلوس فى ذلك ومعنى ضرب بسوط انه أوقع الضرب به ومعنى ضرب للتأديب انه أوقع الضرب لاجله ومعنى ضرب ضرب شديد انه أوقع ضرب شديد فالنسبة الى المفعول به ونحوه كالظرف بعد النيابة باقية على ما كانت عليه قبلها فان قصدا يقع الفعل على غير المفعول به كإيقاعه عليه مع حذف الجار فى السبب والمفعول لاجله ومع حذفه وعدم اعتباره فى الظرف لملابسة بينهما كان الاسناد مجازيا كما تقدم ايضاحه فى مبحث المجاز العقلى (قوله لا حاجة الى ذلك) أى الى قوله أى توقع المزوجة الخ (قوله لجواز أن يقرأ قوله تزوج على لفظ الخطاب) وبين حينئذ ظرف باق على النصب على الظرفية لا مفعول به واقع عليه المزوجة كما فهم عبد الحكيم فنع هذا الوجه (قوله أى على قول من يقول الخ) اذ لا يصح نيابة الظرف عن الفاعل الا اذا كان متصرفا بخلاف اللازم للظرفية كعدم امتناع رفعه وأجاز الاخفش جالس عندك بالنصب على الظرفية وتكون حينئذ فى محل رفع فليست الدال مرفوعة عند الاخفش كما توهم اذ الاخفش لا يقول بخروجها عن الملازمة الظرفية وانما الخلاف فى نيابة عن الفاعل وعدمها فالاخفش انما يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به الدماميني كذا فى الاثمنونى وحاشيته عند قول ابن مالك

وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حر

فاذا جعلت بين هاتين نائب فاعل نصبت على الظرفية وكان المعنى بعد النيابة على ما هو عليه قبلها وليس المقصود إيقاع الفعل عليها اذ لا استقامة له وكانت مرفوعة محلا هذا اذا كانت ملازمة للنصب على الظرفية وجرينا على مذهب الاخفش فان جرينا على انها متصرفة صح رفعها فان قصد الإيقاع عليها كان الاسناد مجازيا وان لم يقصد بل كان المعنى على الظرفية كان حقيقيا ومقتضى كلام عبد الحكيم انه متى رفع بين كانت المزوجة واقعة عليها وهو لا يصح فلذا منع كون بين نائب فاعل وعين الاسناد الى المصدر قال الآن يجعل لفظ البين مقحما فتدبر (قوله كما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم بضم النون) عبارة أبى السعد ولقد تقطع بينكم أى وقع التقطع بينكم كما يقال جمع بين الشئين أى أوقع الجمع بينهما وقرئ بينكم بالرفع على اسناد الفعل الى الظرف كما يقال قوتل امامكم وخلفكم أو على ان البين اسم للفصل والوصل أى تقطع وصلكم وقرئ ما بينكم (قوله مبنى على الضم) فيه نظر بل هو مرفوع بالضمة الظاهرة كما أن بينكم فى الآية كذلك اه شيخنا (قوله صفة للمعنيين أو حال منه) وحينئذ ما فيه المزوجة محدوف أشار له الشارح بقوله فى أن يرتب الخ لكن فى الحالية مجىء

مسند الى ضمير المصدر
أو الى الظرف أعنى قوله
(بين معنيين فى الشرط
والجزاء) والمعنى يجعل
معنيين

واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين (٣٧٠) في أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (كقوله اذا ما نهى

الناهي) ومنعنى عن
حبا (فلج بى الهوى *)
ولزمنى (أصاغت الى
الواشى) أى استعنت الى
التمام الذى يشى حديثه
ويزينه فصدقته فيما افترى
على (فلج بها الهجر)
زاوج بين نهى الناهى
وأصاغت الى الواشى
الواقعين في الشرط
والجزاء فى أن ترتب عليهما
لجاح شئ وقديتوهم من
ظاهر العبارة أن المزاجية
هى أن يجمع بين معنيين
في الشرط ومعنيين في
الجزاء كما جمع في الشرط
بين نهى الناهى ولجاح
الهوى وفي الجزاء بين
أصاغت الى الواشى ولجاح
الهجر وهو فاسد اذا قائل
بالمزاجية في مثل قولنا
اذا جاءنى زيد فسلم على
أجلسته وأنعمت عليه
وما ذكرناه هو المأخوذ من
كلام السلف (ومنه) أى
من المعنوى (العكس
والتبديل وهو أن يقدم
جزء فى الكلام) على جزء
آخر (ثم يؤخر) ذلك
المتقدم على الجزء المؤخر
أولا والعبارة الصريحة
ما ذكره بعضهم وهو أن
تقدم فى الكلام جزأ ثم
تعكس فتقدم ما أخرت
وتؤخر ما قدمت وظاهر
عبارة المصنف

جوابه (قوله واقعان في الشرط والجزاء) فيه صرف للعبارة عن ظاهرها (قوله مزدوجين)
أى مجتمعين (قوله معنى) وهو مطلق اللجاج وان كان المرتب على الشرط لجاح هوى والمرتب
على الجزاء لجاح هجر (قوله كقوله) أى قول البعترى اه مطول (قوله ومنعنى) تفسير
(قوله فلج بى الهوى) أى اذا نهيت عن الحب فترتب على النهى لجاح الهوى أى لزومه وأصل
اللجاج كثرة الكلام والخصومة والتزامهما ثم عـ بر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا
مرسلا من التعبير باللزوم عن اللزوم بل من التعبير بالمقيـد عن المطلق اه ع ق (قوله فلج)
عطف على نهى وجواب الشرط أصاغت وقوله فلج بها عطف عليه وفي ترتب لجاح الهوى على
النهى عن حبها مبالغة في الحب لاقتضائه أن ذكرها ولو على وجه العيب يزيد حبها ويشيره وفي
ترتب لجاح الهجر على وشى الواشى مبالغة في ادعاء كون حبها ضعيفا اذ يزيله مطلق الوشى فكيف
لو سمعت أو رأيت عيبا (قوله ولزمنى) تفسير لقوله لج (قوله أصاغت الى الواشى الخ) قيل
الصواب رواية ودراية أصاح بالتذكير لان ما قبله

كان الثريا علفت في جبينه * وفي نحره الشعرى وفي خده البدر

وفي شرح التبيان أن فى قوله فلج بى الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق في
العشـق لامن العشق فيه ومن المعشوق في الهجر لامن الهجر في المعشوق اه فترى وقوله
الصواب أصاح بالتذكير الخ الذى فى شواهد العباسى أنه فى مؤنث وأنشد قبله
على أنها ما عندها لمواصل * وصال ولا عنها المصطر صبر

وقوله قلبا لان اللجاج الخ أى فاللهنى فلجيت فى الهوى ولجت فى الهجر (قوله أى استعنت) أى
قبلت لان الغالب أن من سمع شيأ قبله (قوله ويزينه) تفسير (قوله فيما افترى على) أى
كذب متعمدا (قوله زاوج) أى جمع (قوله وقديتوهم من ظاهر العبارة) أى عبارة المصنف
فان ظاهرها تعلق قوله فى الشرط بقوله زاوج وحينئذ فيفهم منه ما قاله وقد علمت أنه مرتبط
بقوله معنيين (قوله اذا قائل بالمزاجية الخ) أى لان المرتب على المجى ليس هو المرتب على
الاجلاس (قوله اذا جاءنى الخ) فقد جمع هنا بين معنيين فى الشرط وهما مجى وزيد وسلامه عليه
ومعنيين فى الجزاء وهما اجلاسه وانعامه عليه اه سم (قوله من كلام السلف) أى من أهل البيان
(قوله والتبديل) تفسير (قوله والعبارة الصريحة) أى بالنظر لما قاله المصنف (قوله وظاهر
عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذى كان التقديم عليه

الحال من المضاف اليه النكرة ولذلك اقتصر الشارح فى بيان المعنى على الوصفية (قوله فيه صرف
للعبارة عن ظاهرها) أى لان ظاهرها أن فى الشرط والجزاء ظرفا ليزاوج فيكون هو المزاج
فيه وهذا هو منشأ التوهم الذى ذكره الشارح بقوله وقديتوهم من ظاهر العبارة الخ وقد صرح بها
الشارح عن ظاهرها بجعل فى الشرط والجزاء صفة لمعنيين أو حالامنه وجعل المزاج فيه محذوفا
تدبر (قوله رحمه الله اذا ما نهى الخ) المقصود منه انها فى ودادى على خلاف ما أعلية فى ودادها
اه عبد الحكيم (قوله وفي نحره الشعرى) الشعرى اسم لنجم (قوله قلبا) لاحاجة للقلب على
ماسلكه الشارح من تفسير لج بى بلزمنى (قوله حيث لم يشترط الخ) هذا وما ذكر بعده فى
القويتين مبنى على أن لفظ العادات الواقعة بعد لا يصدق عليه أنه بعد لفظ السادات لان المتبادر

اه سم (قوله وظاهر عبارة المصنف صادق الخ) أى بقطع النظر عن اصلاح الشارح له بقوله على جزء وبقوله ذلك المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ) أى لان قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولا وعن غيره (قوله على نحو عادات السادات الخ) بمقدم فيه جزء على جزء آخر ثم آخر المقدم لكن لا على الذى قدم هو عليه أولا اه سم (قوله وليس من العكس) أى بل هو من رد العجز على الصدر (قوله ويقع العكس على وجوه) أى يجىء من مجىء العام فى الخاص أى يتحقق فى تلك الوجوه وهذا اندفع ما يقال من مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الأوجه فسرهما بوقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشئ فى نفسه (قوله أن يقع بين) أى يقع العكس متعلقا بهما أى الطرف وما أضيف اليه لا بينهما (قوله أحد طرفى جملة) أى ويكون العكس هو الخبر فى تلك الجملة كما فى المثال فيكون اطلاق الجملة عليها باعتبار الاول لأن العكس انما وقع فى عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وجعلنا عليه عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من ع ق (قوله عادات السادات الخ) أى الأمور المعتادة للسادات أفضل الأمور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال ع ق لا يقال ان هذا العكس ينبغى أن يعد من البديع اللفظى لان حاصله تقادم لفظ على لفظ ثم تأخر ذلك اللفظ المقدم وتقدم ذلك المؤخر لا نأقول استتبع ذلك حدوث معنى آخر وبذلك صح الاخبار به عن الاول اه ولعل مراده أنه راجع للمعنى أولا وبالذات وان كان راجعا للفظ أيضا كما تقدم وفيه تأمل لان الظاهر أن العكس راجع للفظ أولا وبالذات ويلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه للمعنى بطريق التبع (قوله فعلين) الاولى عاملين ليتناول نحو مخرج فى قوله تعالى ان الله فائق الحب الآية وكون المصنف لم يحصر الاقسام بل قال منها لا بدفع الا ولوية (قوله فى جملتين) أى فداين كاثنتين فى جملتين لافى جملة واحدة (قوله نحو يخرج الحى) كالدجاجة من الميت كالبيضة ويخرج الميت من الحى كالبية من الدجاجة (قوله بين لفظين فى طرفى جملتين) أى لفظين كاثنتين فى طرفى كل من جملتين أى طرفى كل واحدة منهما (قوله لاهن حل لهم الخ) أى فهاتان جملتان فى كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع المذكور وهو هم والآخر ضمير الاناث وهو

صادق على نحو عادات
السادات أشرف العادات
وليس من العكس
(ويقع) العكس (على
وجوه منها ان يقع بين
أحد طرفى جملة وما أضيف
اليه) ذلك الطرف (نحو
عادات السادات سادات
العادات) فالعادات أحد
طرفى الكلام والسادات
مضاف اليه ذلك وقد وقع
العكس بينهما بأن قدم
أولا العادات على السادات
ثم السادات على العادات
(ومنها) أى من الوجوه
(أن يقع بين متعلقى فعلين
فى جملتين نحو يخرج الحى
من الميت ويخرج الميت
من الحى) فالحى والميت
متعلقان بخرج وقد قدم
أولا الحى على الميت وثانيا
الميت على الحى (ومنها)
أى من الوجوه (أن يقع
بين لفظين فى طرفى جملتين
نحو لاهن حل لهم ولا هم
يحلون لهم) قدم أولا هـ
على هم وثانيا هم على هـ
وهما لفظان وقع أحدهما
فى جانب المسند اليه والآخر

من البعدية الاتصالية أما اذا بينا على انه يصدق عليه انه بعده ولومع الفاصل فهذا الاشتراط أيضا لا ينفع ولا يتم ما ذكره فى القولتين بعد وعلى أى حال من حالى البعدية تصدق عبارة المصنف على عادات السادات عادات فتدبر (قوله لا يقال ان هذا العكس ينبغى أن يعد من البديع اللفظى الخ) فى عبد الحكيم أن العكس فيه تبديل المعنى وتعبئسه أولا ثم يتبعه وقوع التبديل فى اللفظين بخلاف رد العجز على الصدر فانه أراد اللفظين أحدهما فى أول الكلام والثانى فى آخره كما فى قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تحشاه فلذا كان العكس من المحسنات المعنوية ورد العجز على الصدر من المحسنات اللفظية اه فتدبر (قوله ولعل مراده) أى ع ق كما تقدم عنه أول الفن وهذا الترجى موافق أيضا لما سبق عن عبد الحكيم وحينئذ فيقرر حدوث الرفع ذاعل استتبع فى قوله استتبع ذلك حدوث معنى آخر (قوله وفيه تأمل الخ) فيه نظرا ذالمعول عليه ما سبق عن عبد الحكيم وع ق قاله شيخنا وغيره وقد يقال الفرق بين العكس ورد العجز على الصدر بما قاله عبد الحكيم لا يخلو عن تحكم فقول المحشى لان الظاهر الخ أى الظاهر فى نفسه لا الظاهر من

هن (قوله في جانب المسند اليه) في الظرفية تسمح اذهن هو المسند اليه فالاولى أحدهما المسند اليه وقوله في جانب المسند صحيح لان هن ليست مسند ابل المسند يحلون (قوله لنسكتة) أى والا كان غلطاً (قوله كفوله) أى قول زهير اه مطول (قوله الارواح) الريح واحدة الرياح والارياح وقد تجمع على أرواح لان أصلها الواو وانما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو كقولك أرواح الماء وتروحت بالمروحة صحاح اه سم (قوله والديم) جمع ديمة وهى المطر الذى ليس معه برق ولا رعد اه سم وعبرة ع ق وهى السحابة ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالباً (قوله بالتحقق له) أى لغلبة عقله فى الحب (قوله بلى عفاها القدم) اشارة الى أن ذلك مقدر بعد بلى وأن الواو فى قوله وغيره اللعطف عليه (قوله التورية) تقول وربت الخبر تورية اذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من وراء الانسان كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر اه صحاح اه سم (قوله لفظ له معنيان) أى سواء كانا حقيقين أو مجازيين أو مختلفين قال الفزرى قيل أراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين أو أكثر والاقرب انه أخذ بالاقول كما بينا فيما سبق مثله اه (قوله قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه

في جانب المسند (ومنه)
أى من المعنوى (الرجوع
وهو العود الى الكلام
السابق بالنقض) أى بنقضه
وابطاله (لنسكتة كفوله
* قف بالديار اتي لم يعفها
القدم *) أى لم يبلها تطاول
الزمان وتقادم العهد ثم عاد
الى ذلك الكلام ونقضه
بقوله (بلى وغيره الارواح
والديم) أى الرياح والامطار
والنسكتة اظهر الخير
والتولة كأنه أخبر أولاً
بما لا تحقق له ثم أفاد
بعض الافاق فنقض
الكلام السابق قائلاً بلى
عفاها القدم وغيره
الارواح والديم (ومنه)
أى من المعنوى (التورية
وتسمى الابهام أيضاً وهى
أن يطلق لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد

عبارة ع ق المذكورة حيث قال استتبع ذلك حدوث معنى آخر فان الظاهر ان حدوث مفعول لافعل وان جرى على ذلك بعض المشايخ (قوله في الظرفية تسمح) أجاب بعضهم بأن التعبير بذلك في جانب المسند اليه مشاكلة للمسند والاحسن أن يقال ان المراد بالوقوع بالنسبة للمسند اليه التحقق من تحقق العام فى الخاص اه دسوقى (قوله رحمه الله الخير والتولة) من شدة الحب فانها جنون ومن شدة الرغبة فى سلامة تلك الديار فان من عظمت رغبته فى شئ ربح ما ضل اليه حاصل كما مر فى فن المعانى اه معاوية (قوله له معنيان) الا أنه لا يعتبر بينهما من حيث التورية لزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر وبه تمتاز التورية عن المجاز والكتابة فهى ليست من ايراد المعنى بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة العقلية التى هى المجازية والكتابة حتى تكون من علم البيان نعم اذا كان المعنيان مجازيين أو أحدهما مجازياً كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى الحقيقى لهما أو أحدهما لا بالنسبة الى المعنى الذى هى تورية بالقياس اليه اذ لا علاقة بينهما ولا انتقال من أحدهما الى الآخر من حيث انها تورية فتدبر فانه مما يخفى على بعض الاذكياء اه عبد الحكيم بايضاح والحاصل أنها تكون مجازاً من حيث ذات اللفظ والمعنى لامن حيث انها تورية فتكون من علم البيان من حيث انها مجاز لامن حيث انها تورية انتهى معاوية (قوله رحمه الله قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه فكان المعنى القريب سائر للبعيد والبعيد خلفه وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية فانها اراءة للمعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسنة لان كل مستور يتوهم بل يظن غالباً حسنة وحصول المعنى بعد الطلب وهو الذى لو كان المعنيان متساويين الى الفهم لم يكن تورية بل اجمالاً اه عبد الحكيم قال معاوية وقوله لكثرة استعماله فيه أى مثلاً وقوله بعد الطلب أى لبعده وخفاء قرينته مع كونها مأنسة من ارادة المعنى القريب اه فى شرح الامير لقصة غرامى صحيح بعد أن ذكر اشتغالها على التورية مانصه وهى كلام هو أن محصل التورية استعمال اللفظ فى معناه الخفى كما تفيد أمثلتهم فكيف يتحقق فى مثل هذه مع انه لا يصح فى مثل قوله * غرامى صحيح والرجافيك معضل * ارادة الخفى المبين فى المصطلح الآن يقال قولهم

وبعيد عنه لقلة استعماله فيه (قوله اعتمادا على قرينة خفية) كاستحالة الاستقرار الحسنى في الآية الاولى وكاستحالة اليد بمعنى الجارحة في الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد قريبا بها فخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة أصلا لم يفهم الا القريب فيبطل حكم الارادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استولى) أى ارتفع بالقهر والغلبة (قوله الذى هو الاستقرار) أى حسا على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة) جمع الايدي لا فائدة كلها (قوله اذ البناء يلائم اليد) لا يخفى أنه يناسب القدرة أيضا لكنه أنسب باليد عرفا تأمل (قوله وهذا مبنى) أى ما ذكر من التمثيل بالآيتين للتورية (قوله على ما اشتهر بالحق) هو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء واليد مستحيلان على الله فيؤولان (قوله والا فالتحقيق) أى بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن يمارس مقتضى تراكيب البيان (قوله ان هذا) أى ما ذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أى استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة

وبراد الخفى يشمل ما لو أريد الاشارة له بوجه ما ولو لم يكن مرادا من اللفظ وان كانت الامثلة لا تفيد فيه لا تخصصه اه وهو يفيد أنه قد يكون المعنى القريب هو المراد باستعمال اللفظ فيه تدبر (قوله رحمه الله تعالى اعتمادا على قرينة خفية) اما لكونها غير لفظية أو لفظية يذهب الوهم معها قبل التأمل الى ارادة المعنى القريب (قوله رحمه الله ولم يقرن به شئ الخ) فيه أن العرش مما يلائم المعنى القريب انتهى عبد الحكيم وجوابه انه جزء من التورية لانها في الآية بقصد الكناية وهي بالكل لا باستوى فقط فالكل هو لفظ التورية الذى له معنيان أحدهما كثنائى فالبحث ساقط كيف والمتبادر الاقتران بزايد كما فى ترشيح الاستعارة بالجزء وانما اقتصر الشارح هنا على لفظ استوى لانه ركنها الاظهر وبه وفيه يظهر اه معاوية لكن صريح الشارح فى المطول ان التورية فى لفظ استوى حيث جعل الابراد على المصنف فى الآيتين كإثباتى بيانه (قوله هو مذهب الخلف الخ) فيه نظر بل ما اشتهر وما ذكر به من التحقيق كل منهما مبنى على مذهب الخلف الا أن ما اشتهر جعله من المجاز المفرد وما هو التحقيق جعله من المجاز المركب أو الكناية المركبة اذ متى أمكن المركب لا يعدل عنه لانه مدار فرسان البلاغة اه شيخنا (قوله رحمه الله وهذا مبنى على ما اشتهر الخ) عبارة المطول فان قلت قد ذكر صاحب الكشف فى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردى الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع هذا المعنى الحقيقى صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة أى هو بخيل بل يدها ميسوطتان أى هو جواد من غير تصور يرد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتحج للثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام وكذا قوله والسماء بنيانها بأيد تمثيل وتصوير لعظمة وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة أو مجاز بل يذهب الى أخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير أن يتحمل المفرد انه حقيقة أو مجازا وقد شدد النكبر على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقوة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز أنهم هم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال وأهل التشبيه والافسك ذلك من طريق التمثيل قلت جرى المصنف فى جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين أهل

البعيد) اعتمادا على قرينة خفية (وهى ضربان) الاولى (مجردة وهى) التورية (التى لا تجماع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى) فانه أراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار (و) الثانية (مرشحة) وهى التى تجماع شيئا مما يلائم المعنى القريب (نحو والسماء بنيانها بأيد) أراد بالايدي معناها البعيد وهو القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيانها اذ البناء يلائم اليد وهذا مبنى على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين والا فالتحقيق ان هذا تمثيل

الظاهر من المفسرين اه وقوله فان قلت الخ اراد على المصنف حيث جعل التورية في استوى
وفي أيديهم يد أن التجوز في المفرد لا في المركب اذ لو كانت في المركب لم تكن الآية الثانية من
قبيل التورية المرشحة بل المجردة اذ البناء حينئذ من جملة الكلام الذي هو تورية لا ملائم خارج
عن التورية فتكون الآية الاولى كذلك اذ لا وجه للتفرقة بين الآيتين فيكون التجوز في المفرد
فيهما وحينئذ فيرد عليه ما أورده عبد الحكيم من وجود الترشيح في الاولى أيضا وقوله انه تمثيل قال
عبد الحكيم أي تصوير كما صرح به في قوله تمثيل وتصوير لعظمته وليس المراد أنه استعارة تمثيلية
أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه اه يعني أنه تصوير للعظمة بصورة ملزومها أي القاء صورته
للسامع بقصده للانتقال منه الى صورتها وكنها اجمالا بوجه ما بقدر الامكان فالجملة كناية عنها
لا استعارة لها لعدم المشابهة بينهما نعم قد صارت هنا لامتناع الحقيقي مجازا امرسلا متفرعا عن
الكناية فالآيتين من قبيل المجاز المتفرع عن الكناية هذا حاصل مراده وهو أقرب مما لا يخلو
عن تكلف وان كان هو الظاهر من لفظ التمثيل لانه عند الاطلاق ينصرف للاستعارة التمثيلية
بأن يقال في الآية الثانية شبه حال عظمته تعالى في خلقه السماء بقول كن في غاية الرفع والحسن
والبهاء والاتقان والاحكام بهيئة بنائها هكذا بجامع الهيئة المنتزعة من ايجاد مع هذه الامور فالاستعارة
لهيئة العظمة في خلق السماء لانفس العظمة اذ لا مشابهة بينهما وعلى هذا في قوله تمثيل الخ حذف
المضاف والظرف المذكورين اظهرهما وعطف التصوير ليس للتفسير بل هو اذن اشارة الى أن
المقصود من هذه الاستعارة هو الايضاح بالهيئة المستعارة حتى لا يمنع منها كون المشبه أقوى فيما فيه
شبه نعم فيها خفاء وانما تظهر لو صرح بتلك الامور لكن بحسب القول بها لما بها من بها بأن تعتبر
تلك الامور فيها اجمالا في جامعها وفي طرفها فيبدو الجامع كالنور اللامع بأن نقول شبهت هيئة
عظمته تعالى في خلقه السماء بقول كن على صفات مؤلفات عديدة تقتضي في حقنا قوة شديدة
ومدة مديدة وأبدى عديدة بهيئة بنائه تعالى لها بالابدى العديدة فرضا وتقديرا تعالى بنا قدرها
بجامع هيئة مشتملة على الصفات المفيدة للعظمة فهذا تقريب بمقرب قريب وأما التمثيل في الرحمن
على العرش استوى فكونه استعارة تمثيلية ظاهر كل الظهور بأن يشبه به هيئة استيلائه بعظمته
وجلاله على ملكه العظيم بهيئة استوائه تعالى فرضاله محالا استواء بعظمته وجلاله على عرشه العظيم
بجامع هيئة استيلائه تعالى على شيء عظيم فهي تمثيلية لتصوير هيئة عقلية بصورة حسية فرضية لاها
محال في حقه تعالى لكن قول الشارح أي في المطول جعلوه كناية وقوله صار مجازا يقتضي
بظاهره أنه كناية صارت مجازا متفرعا عن الكناية والذي يصير هي اليه ويكون هو متفرعا عنها
هو المجاز المرسل لانه بعين علاقته من اللزوم وعلى نمطه في الانتقال بخلاف الاستعارة فان علاقته
مغايرة لعلاقة الكناية فلا تفرع لها عنها ولا صيرورة اللهم الا أن يكتفي في التفرع والصيرورة بتقديم
الكناية في الاستعمال وعروض امتناعها هنا صيرورة وعلى كل منها فجملة الكلام هنا تورية كما مر
لنا ولا منافاة بينها وبين واحد منهما فقد علمت من هذا ان كلام عبد الحكيم في حيز المنع اه معاوية
بتصرف وقوله مما يرد في الملك بضم الميم أي الساطنة وقوله والتمحل الخ أي الاحتمال لصيغة التثنية
في بداهه بأن يراد النعمة الدنيوية والاخرية وقوله أن يتمحل من يتمحل به اذا سعى بالباطل ويعبى
بالباء وقوله حقيقة أو مجازا اما حال عن مفرداته أو خبر كان المحذوفة اذا تحققت هذا علمت أن
الظاهر جل كلامه هنا على ما في المطول فقوله وهذا مبني راجع للتمثيل بالآيتين كما قاله المحشي وقوله

الازلية بهيئة البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى بالأيدي الحسية ثم استعبر مجموع بنيانهم بأيدي وفي الآية الأولى شئت هيئة استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سرير بجامع أن كلا ينبي عن الملك التام (قوله وتصور) قال عبد الحكيم تفسير للتشبيه وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله وتصور لعظمته) حيث شبه المعقول بالمحسوس الذي هو أقوى عند السامع (قوله وتوقيف على كنهه جلالة) أي الكنه الذي يمكن أن يدرك وهو الكنه الاجمالي (قوله حقيقة) معمول ليمتثل أي يتكافأ له معنى حقيقي أو مجازي بل تبقى المفردات على ما كانت عليه في الأصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) يعني بالمعجمتين

ان هذا التمثيل وتصور الخ أي أن ما ذكر من الآيتين تمثيل وتصور لعظمته أي ولو ما لا بالنسبة للآية الأولى إذا التصور فيها للاستيلاء كما تقدم وتصوير الاستيلاء يؤل إلى تصور العظمة ويمتثل أنه راجع للتمثيل بالآية الثانية لأن كلام المصنف فيها صريح في أن التورية في أيادها لو كانت في المركب بتمامه لم تكن التورية مرشحة بل مجردة لأن التورية حينئذ هي مجموع الكلام وجزؤه لا يعد ترشح لأن الترشح هو الملائم الزائد عن التورية كما أن ترشح الاستعارة كذلك بخلاف الآية الأولى فإنه يمتثل أنه جرى على أن التورية في مجموع المركب فجعل التورية فيها مجردة إذ لو كانت في لفظ استوى فقط لكانت أيضاً مرشحة بلفظ العرش ويكون كلامه في المختصر مخالفاً لما في المطول ثم انه يظهر على كون التورية في أياد أن يكون في البناء أيضاً تورية أخرى أن أريد به الإيجاد بلفظ كن ويكون كل من التوريتين ترشيعاً للآخرى خلافاً لما يفيد كلام المصنف والشارح أما إذا بقي على معناه الحقيقي فلا تورية لكن يحتاج هذا إلى جعل التركيب بعد ذلك كناية لاستقامة المعنى على ما سبق وفي ع ق وهذا أعني كون اليد أطلقت على معناها المجازي البعيد بقرينة خفية فكانت تورية مبنية على ما اشهر بين أهل الظاهر من المفسرين الذين يقتصرون على ما يبدو ولم يظهر المعنى البعيد هنا إلا للأيدي وأما عند من يتصف بالتحقيق ممن يمارس مقتضى تراكم البيان فالكلام تمثيل على سبيل الكناية أو الاستعارة وهو أن مجموع بنيانها لا بد من نقل عن أصله على طريق التشبيه وأصله وضع لبنة وما يشبهها على الأخرى بقوة الأيدي إلى الإيجاد بالقوة لأن التشبيه بالمحسوس أعرف أو على طريق الكناية بناء على أن التمثيل يجري فيها فبمجموع اللفظ التركيبي عن معنى الإيجاد بغاية القوة وفي كليهما دلالة وتوقيف على عظمة قدرته وكنهه جلالة الذي يمكن أن يدرك وهو الكنه الاجمالي المشتمل على أنه في النهاية في نفس الأمر فلا يمتثل لمفرد من مفردات هذا التركيب حقيقة ولا مجازاً كما تقدم أن لفظ التمثيل ينقل إلى المعنى كما هو في المنقول عنه أن كان حقيقة في أصله بقي كذلك وإن كان مجازاً فكذا ذلك فكان البناء بالأيدي جعل هنا مراداً فالنهاية القوة في البناء ونهاية العظمة في تركيب الشيء وكذا على العرش استوى يجعل تمثيلاً على سبيل الاستعارة أو الكناية للدلالة على ملكه كل شيء كأنه جعل مراداً فالملك من غير أن يمتثل حقيقة أو مجازاً لمفرد من المفردات بل التجوز باعتبار التركيب فإن قلت فعلى هذا الذي جعل من التحقيق هل يصح أن يكون التركيب تورية أو لا قلت لا مانع من ذلك مع خفاء القرينة لأنهم لم يشترطوا في التورية أفراد اللفظ فافهم اه تدبر (قوله الذي هو وضع لبنة الخ) أي مثلاً (قوله قال عبد الحكيم الخ) هذا وجه آخر غير ما ذكره المحشي في القولة قبل والقولة بعد كما علمت مما سبق

وتصور لعظمته وتوقيف
على كنهه جلالة من غير أن
يتمثل للمفردات حقيقة
أو مجازاً (ومنه) أي من
المعنوي (الاستخدام وهو

من خدمت الشيء قطعتة ومنه سيف مخدوم وقد قطع هنا الضمير عما هو حقه ويرى بالخاء المهملة والذال المعجمة من خدمت أي قطعت أيضا ويرى بيلطاء المعجمة والذال المهملة كأنه جعل المعنى الذي لم يرد أولا تابعا في الذكر للمعنى المراد فردا إليه الضمير اه سيد (قوله له معنيان) أي أو معان (قوله ثم يراد بضميره) قال سم الظاهر أن غير ضميره كاشارته كذلك اه أي كافي قوله رأي العقيق فأجرى ذلك ناظره * متبجح في الاشواق خاطره

فانه أراد بالعقيق أولا المكان ثم أعاد اسم الإشارة إليه بمعنى الدم (قوله أو يراد بأحد ضميريه الخ) أي أو يراد باللفظ معنى ويراد بأحد ضميريه (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يراد باللفظ بل أريد به غيرهما معا (قوله معناه الآخر) أي الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يراد باللفظ (قوله وفي كليهما) أي كلا وجهي التفسير (قوله اذا نزل السماء الخ) قال في الاطول ان الظاهر أن الشاعر وصف قومه بالقوة والغلبة على من عداهم من الاقوام حتى برعوا كلهم وماءهم من غير رضاهم

(قوله رحمه الله أي بالضمير العائد الخ) فالضمير مستعمل في معنى آخر لكونه عبارة عن المظهر والضمير الغائب انما يقتضى تقدم ذكر المرجع لاستعماله في معنى يراد بالمرجع فلا يلزم استعمال اللفظ في معنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا أريد بالضمير المعنى المجازى على ما فهم اه عبد الحكيم وقوله في معنى آخر أي في معنى غير المعنى الذي يكثر استعماله فيه وهو ما أريد بالمرجع فقوله لكونه الخ تعليل لهذا الضمير وهو كون الكثير استعماله فيما أريد بالمرجع ولا يريد بآخر مجرد غير ما أريد بالمرجع لعدم استقامة التعليل ولا غير ما وضع له لانه يتنافى قوله انما يقتضى تقدم الخ وقوله فلا يلزم الخ أي لافي المرجع ولا في الضمير لانهم ما قد اقتسماهما فلم يجتمعا في واحد منهما اه هذا هو ظاهر كلام عبد الحكيم ولا يخفى ان معنى عود الضمير الى اللفظ اما عوده اليه بأن يراد به ما أريد به من حيث انه أريد به وما عوده الى معناه المراد به بأن يراد به من حيث انه مراد به فضمير الغائب لا يراد به الا ما أريد به معاده ولو في الجملة ولو استعماله للعاد فيه عند عوده اليه لاقبله أو تبعان من نوابع التركيب لاستعماله فيه وان كان خلاف الظاهر والكثير وخلاف حق الضمير فهو على كل حال حقيقة ولا يجوز فيه بل في معاده ولو عند عوده اليه فانه عنده يصح التجوز فيه لانه حينئذ لم يلحوظ كانه لفظ به نائبا ولا يلزم الجمع المحذور لانه حينئذ في حال آخر ثان وهو أنه ملحوظ كانه ملحوظ لانه ملحوظ فاستخدامه أن يعاد على معاده باعتبار معنى آخر مراد به في الجملة بأحد الامرين المذكورين لأن يراد به معنى آخر لم يرد أصلا بمعاده كما هو ظاهر كلام عبد الحكيم واللام يكن حينئذ معاده مع أنه بالاتفاق معاده فيلزم قطعه عن هذا وتركه اما بالمعاد أو بمعاده في غير ما هو المعاد بالاتفاق وبالسباق فيجب أن يكون مراد عبد الحكيم أنه مستعمل في معنى آخر مراد بمعاده في الجملة بأحد الطريقتين السابقتين لكونه عبارة عن معنى المظهر من حيث انه معناه ولو في الجملة فلا يلزم الجمع المحذور وأنه انما يقتضى تقدم المرجع لاستعماله في معنى مستعمل فيه المرجع أولا ليلزم المحذور فالاستخدام ليس تجوزا في الضمير نعم هو خلاف مقتضى الظاهر انما يمكن الجمع بين معنيين في لفظ واحد اما تبعا أو استعمالا في حالين أو لا بد ملحوظا ونائبا عودا معنويا ملحوظا فكان محسنا منسوبيا بعجيب تصرف واستخدام مع شبه تورية في كل من الضمير والمعاد اه معاوية (قوله رأي العقيق) فاعل رأي قوله متبجح اه شيخنا

أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره أي بالضمير العائد الى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم يراد (بالآخر) أي بضمير الآخر (معناه الآخر) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالاول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وضميره معناه الآخر (كقوله اذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وان كانوا غضا) جمع غضان

أراد بالسما الغيث وضميره في رعيناه النبت وكلا المعنيين مجازي (٣٧٧) (والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميره أحد

المعنيين وبالضمير الآخر
معناه الآخر (كقوله *
فسقى الغضا والساكنيه
وان هم *)

شبهه بين جوانحي
وضلوعى)

أراد بأحد ضميري الغضا

أعنى المجرور في الساكنيه

المكان الذي فيه شجر

الغضا وبالأخر أعنى

المنسوب في شبهه النار

الحاصلة من شجر الغضا

وكلاهما مجازي (ومنه)

أى من المعنوى (اللف

والنشر وهو ذكر متعدد

على التفصيل أو الاجمال

(ثم ذكر (ما لكل واحد)

من آحاد هذا المتعدد (من

غير تعيين ثقة) أى الذى ذكر

بدون التعيين لاجل

الوثوق (بأن السامع يرد

اليه) أى يرد ما لكل الى

ما هو له لعل ذلك بالقرائن

اللغوية أو المعنوية

(فالاول) وهو أن يكون

ذكر المتعدد على التفصيل

(ضربان لان النشر

أما على ترتيب اللف) بأن

يكون الاول من المتعدد في

النشر للاول من المتعدد

في اللف والثاني للثاني

وهكذا الى الآخر (نحو

قوله تعالى ومن رحمة
جعل لكم الليل والنهار

لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهر لقدرة الله تعالى
وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعنى يقول الله تعالى اذا نزل السماء بأرض
قوم نبيه ونجعله صالحا لان برعوه وان كانوا غضا بغير شاكرين اه (قوله أراد بالسما الغيث)
أى لانه النازل من جهة السماء (قوله النبت) أن لانه هو المرعى (قوله وكلا المعنيين مجازي)
أى لان السماء حقيقة في الجرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلاقة الحالية وعلى النبت مجاز
أيضا علاقته السببية بواسطة الغيث (قوله كقوله) أى قول البعثرى اه مطول (قوله فسقى
الغضا الخ) الغضا بالعين والصاد المعجمتين مقصورانوع من الشجر معروف اذا وقع فيه النار اشتعل
سريعا ويبقى زمانا أى اللهم اسق شجر الغضا والساكنيه أى الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعا
لاحبته النازلين بجنب ذلك الشجر وان حرقوا قلبه بنار الجوى (قوله شبهه) أى أوقدوه أى
الغضا بمعنى النار المتعلقة به أى وان أوقدوا النار بين أجزاء قلبى الشبهة تلك النار بنار الغضا
والجوانح جمع جائحة وهى عظام تلى الصدر والضلع عبارة عن عظام فى الظهر مقابلة للجوانح
(قوله اللف والنشر) كان وجه تسمية الاول باللف أنه طوى فيه حكمه لانه اشغل عليه من غير
تصريح به ثم لما صرح به فى الثانى فكأنه نشر ما كان مطويا فسمى نشره اه سم (قوله وهو
ذكر متعدد الخ) الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معانوع واحد من المحسنات المعنوية
اه فنرى (قوله على التفصيل) أى على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد المتعدد من
المعاني بلفظه الخاص به بفصله عما عداه وقوله أو الاجمال أى أو على وجه الاجمال بأن يعبر عن مجموع
المعاني بلفظ يجمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أى من غير أن يعين لشيء مما ذكر أولا
ما هو له مما ذكر ثانيا والمراد من غير تعيين فى اللفظ وان كان هناك تعيين فى المعنى والواقع كما
فى الآية الآتية (قوله بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة
فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضحك الرجل وقوله أو المعنوية كان يقال
لقيت صاحب العذوق كرم وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهى أن المستحق للكرام
الصاحب والاهانة العدو (قوله لان النشر الخ) فالترتيب قام أولا باللف وبعد ذلك النشر اما أن
يكون على غلط ذلك الترتيب أولا (قوله لتسكنوا فيه) أى بالنوم وقوله ولتبتغوا من فضله أى

(قوله نبيه ونجعله صالحا لان برعوه) كان رعيناه على هذا من الرعاية بمعنى الحفظ لان الرعى
اه شيخنا (قوله رحمه الله النار) فى الايضاح الشجر بدل النار وحيثذ يكون المعنى الثانى
حقيقيا والايقاد ينسب الى النار والى ما يوقد به اه عباد الحكم أى فلا تمنع نسبته اليه ارادته
ولعل الشارح خالف الايضاح لان ارادة النار أبلغ وأقرب الى الشب فى ذلك المحل اه معاوية
(قوله رحمه الله ومنه اللف والنشر) لانه مقابلة متعدد بمتعدد بقصد التوزيع بلا تعيين ثقة بفهم
السامع وتقويضا اليه وإيراد المعنى تحت الستر كصورة حسنة وعلى هذا فى المعنوى أيضا مقابلة
الجمع بالجمع كركب القوم ودوابهم اه معاوية (قوله رحمه الله ثم ذكر ما لكل الخ) ان أريد على
التفصيل كان أو على الاجمال فى اللف والنشر نحو ركب القوم أو زيد وعمر و بكر ودوابهم وان
أريد على التفصيل فقط كما هو ظاهره وهو المشهور فلا اه معاوية (قوله فتأنيث عابسة الخ)

التعيين في الآية ممنوع فان المجزوء من فيه عائد الى الليل لاحالة قلنا نعم ولكن باعتبار احتمال أن يعود الى كل من الليل والنهار ينصق عدم التعيين (واما على غير ترتيبه) أي ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب (كقوله * كيف أسلو وأنت حقف) وهو النقا من الرمل (وغصن * وغزال لحظا وقد وردوا) فاللحظ للغزال والقصد للغصن والردف للحقف أو مختلطاً كقوله هو شمس وأسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثاني) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى) فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على سبيل الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم ذكر ما لكل (أي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا و) قالت (النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) بين الفريقين أو القولين اجمالاً (لعدم الالتباس) والثقة بان السامع يرد الى

لتطلبوا فيه رزقكم بالتجارة ونحوها (قوله ممنوع) أي فلا يصح التمثيل بالآية للف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين (قوله عائد) أي في الواقع وقوله لاحالة أي قطعاً اهـ (قوله قلنا نعم) أي مسلم أنه راجع لليل نظر الواقع وأما بالنظر للفظ فيحتمل رجوعه للنهار وحينئذ فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط انما هو بحسب اللفظ وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بأن يكون الأول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا كافي المثال فان اللحظ للغزال والقصد للغصن والردف للحقف شبه به الكفل في العظم والاستدارة اهـ سم (قوله كقوله) أي قول ابن حيوش اهـ مطول وهو بفتح الحاء المهملة بعدها مثناة تحتية مشددة ثم شين معجمة بوزن تنور (قوله كيف أسلو الخ) من الخفيف أي كيف أترك المحبة مع وجود دواعيها وهو استفهام انكاري بمعنى النفي (قوله وأنت حقف) بكسر التاء لانه خطاب لامرأة كافي عقي (قوله وهو النقا من الرمل) تفسير بالاعم اذا النقا هو الرمل المتراكم كان معه اعوجاج أم لا والحقف الرمل المتراكم الذي معه اعوجاج (قوله النقا) بالقصر وأما بالثنية فعناء النظافة كافي السبرامى (قوله لحظا) تمييز محمول عن المبتدأ وكذا ما بعده أي ورد ذلك مثل الحقف وقتك كالغصن ولحظك كالغزال واللحظ مؤخر العين والمراد به العين بتمامها مجازاً (قوله أو مختلطاً) أي مختلط الترتيب بأن لا يكون كذلك وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبهاء وشجاعة) فالجود للبحر والبهاء للشمس والشجاعة للاسد (قوله أو نصارى) أو بمعنى الواو كما يستفاد من الحل (قوله بين الفريقين) أي المعبر عنهم بالواو في قالوا كما حل به الشارح أولاً وقوله أو القولين أي المستفادين من قالوا وهذا لم يجعل به الشارح أولاً وعبارة عقي فلف في قوله قالوا فريقين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به أو نقول لف بين قولي الفريقين إذ

نظر ما الفرق بين هذا التعيين الحاصل من التاء وبين التعيين الحاصل من هـ اذا في قوله الآتي هـ اذ على الخسف مربوط برمته الخ (قوله وعدم التعيين المشترط انما هو بحسب اللفظ) يرد عليه اللف والنشر الذي قرينته لفظية كالمثال الأول في كلام المحشى (قوله رحمه الله فلف بين الفريقين الخ) هذا واضح انما الكلام في أنه لما جمع بين الفريقين أو القولين في اللف يجب أن يذكر ما لكل في النشر ليرد السامع الى كل فريق أو قول مقوله فالظاهر الواو دون كلمة أو قال الشارح في شرحه للفتح قد جرى الاستعمال في اللف الاجمالي على أن يذكر النشر بكلمة أولاً لان ما وقع الاتفاق عليه هو أحد القولين وانما الموكل الى فهم السامع هو التعيين وفيه بحث لان اللازم في اللف والنشر الاجمالي أن يذكر ما لكل من آحاد المتعدد الذي ذكره اجمالاً وأما كونه متفقاً عليه بين آحاد المتعدد فلا وان الموكل الى فهم السامع حينئذ هو تعيين الاحد المبهم لارد ما لكل من آحاد المتعدد اليه ولو كان ما ذكره كافياً في اللف والنشر الاجمالي لزم أن يكون قولنا قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا وبهاء وشجاعة وان شئت تفصيله فارجع الى تعليقاتنا على تفسير القاضي اهـ عبد الحكيم وجوابه أن قول الشارح قد جرى استعمال الخ مشعر بأنه على خلاف مقتضى الظاهر لنسكتة التنبيه على الاتفاق على الاحد المبهم فاندفع البحث الاول وان مقتضى الظاهر وهو ذكر ما لكل مفهوم ومقصود بدليل المقام واقتضاء الظاهر وسياق الكلام كما يشير اليه قول المصنف للعلم الخ وقول الشارح واعتقاده الخ وانما خولف في اللفظ فقط لاني القصد فالنسكتة هي ما ذكر

لم يتبين فيه مقول كل فريق اه (قوله للعلم) علة لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور في هذا الضرب) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب في اللفظ (قوله ومن غريب اللف والنشر الخ) قال سم وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحة والتعب الخ) فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان لكل منهما فردان ثم للجميع نشر واحد وهو قوله قدس الخ (قوله قدس الخ) يحتمل وهو ظاهر العبارة أن كلام من ضمير أبوابها وطرقاتها عائد الى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافي بين الحكم بسبب الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد أن لها أبوابا قدس واحد وفتح آخر فهو أبدا موجود وكذا الباقي ويحتمل أن ضمير أبوابها للراحة والعدل وطرقاتها للتعب والظلم ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو سبب الراحة والعدل وفتح طريق التعب والظلم ولا ينافي هذا قوله نشر واحد لانه احتراز عن أن يكون ما لكل من المتعدين أو المتعددات بعقبه اه سم (قوله ومنع الجمع) اعلم أن الاقسام سبعة ذكر منها ستة وأسقط التقسيم مع التفريق ووجه السبعة أن الموجود اما الجمع فقط أو التفريق فقط أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق مع التقسيم أو الجمع

كل فريق أو كل قول مقوله
(للعلم بتضليل كل فريق
صاحبه) واعتقاده أن
داخل الجنة هو لا صاحبه
ولا يتصور في هذا الضرب
الترتيب وعدمه ومن
غريب اللف والنشر أن
يذكر متعددان أو أكثر
ثم يذكر في نشر واحد
ما يكون لكل من آحاد
كل من المتعدين أو
المتعددات كما تقول
الراحة والتعب والعدل
والظلم قد سد من أبوابها
ما كان مفتوحا وفتح من
طرفها ما كان مسدودا
(ومنه) أي من المعنوي
(الجمع وهو أن يجمع

مع حصول الاشعار بقصده أيضا جمعيتين ما باختصار فاندفع الثاني أيضا اذ الموكول حينئذ بحسب مقتضى الظاهر قصده هو التعمين بالردو بحسب خلافه لفظا هو تعيين الاحد جمعيتين ما فلا يبحث لاحد كيف لا أو وهذا للابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى الآية فانها آية كأنها آية فقنها الجمع بين متعددين أعنى الضميرين ثم الخبرين وفيها الجمع بين قصد الابهام وقصد النشر المرتب للفهم فكذلك ما هنا نشر مع ابهام متفق بينهم مع قصد كل تعيين نفسه للفهم فهو نشر ارجائي كاللف لأنه كالتفصيلي واضح بلا كلف اذ لا يخفى أن المعنى أنهم قالوا لن يدخل الجنة الا احدا قاصدين تعيين أنفسهم بلن يدخلها الامن كان هو داوود بان يدخلها الامن كان نصارى فهو نشر ارجائي بقصد افهام لا يخفى على مفهوم اه معاوية بتصرف (قوله وانظر ما الفرق بين هذا وما قبله) الفرق ظاهر فان اللف والنشر الغريب النشر فيه راجع لكل واحد من آحاد اللف وليس هناك آحاد في النشر توافق عددا لآحاد التي في اللف وما قبله الآحاد التي في النشر مقابلة للآحاد التي في اللف على التوزيع هذا على الاحتمال الأول الآتي في كلامه وكذا الفرق ظاهر على الاحتمال التلوي الآتي لانه لم يوجد في النشر آحاد يعود كل واحد منها لكل واحد مما في اللف بحيث تكون الآحاد مستوية في العدد من الجانبين بل الأول مما في النشر عائد لاثنتين مما في اللف والثاني كذلك وما قبله آحاد النشر فيه مساوية لعدد آحاد اللف عايد لكل واحد منها المناسبه اه شيئا فان كان مراد سم أنه لا فرق من حيث القرابة دفع بما قاله معاوية من أن هذا الغريب فيه لفان مفضلان أحدهما الراحة والتعب وثانيهما العدل والظلم ونشر واحد يدخل الى نشرين يبدو ان مثل نشرين ظاهرين باهرين طائرين صائرين الى وكرين بخلاف اللف الواحد والنشر الواحد فان الأول أغرب وأطرب اه فتدبر (قوله فهو أبدا موجود) أي فالفتح أبدا موجود (قوله ويحتمل أن ضمير أبوابها الخ) يحتمل عكس هذا الاحتمال (قوله لانه احتراز عن أن يكون ما لكل الخ) محصله أن معنى كونه واحدا أن يذكر النشر مرة واحدة بعد ذكر اللف مرة واحدة فيكون احترازا عن أن يذكر بعض النشر بعد بعض اللف ثم يذكر البعض الآخر بعد البعض الآخر كأن تقول الراحة والعدل قدس من أبوابها

مع التفريق والتقسيم (قوله بين متعدد) زاد لفظ بين إشارة الى أن المتعدد لابد أن يكون مصرحا به في اللفظ بخلاف ما لو كان المتعدد لفظا واحدا كأن كان جمعا مثل قولك البنون زينة الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله في حكم) أى محكوم به كالزينة (قوله زينة الحياة الدنيا) أى يتزين بها الانسان في الدنيا ونذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان أى يحسبان معلوم مقدر في بروجهما لينتظم به أمور الكائنات والنجم والشجر يسجدان أى النبات الذى ينجم أى يطلع من الارض ولاساق له والنبات الذى له ساق ينقادان لما يراهما طيعا انقياد الساجد من المكافين طوعا (قوله أبى العتاهية) فى القاموس وأبو العتاهية ككراهية لقب أبى اسحق اسمعيل بن أبى القاسم بن سويد لا كنيته وهم الجوهري اه قال فى الاطول وهو غريب مخالف للشهور من أن اللقب لا يصدر بالاب والابن والبنات وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقديقال المشهور مقيدهما اذالم يشعر ما صدر باب أو ابن مدح أو ذم أو وضع للذات ابتداء فان الاول يصدق حد اللقب عليه والثانى اسم قطعاً ولذا قال بعض المحققين ان الفرق بينهما اعتبارى وحيث كنى هذا الشاعر بأبى اسحق لا داعى لتعدد كنيته خصوصا ولم يقصد من اطلاق أبى العتاهية عليه الا اللزم لان العتاهية الخفة والجنون فالذى ينبغى أن يكون أبو العتاهية لقباً له فتأمل اه وبما نقلناه عن القاموس تعلم خطأ يس فى نقله عن القاموس أن أبى العتاهية لقب أبى اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت مجاشع الخ) من مشطور الرجز فكل شطريتا مشطور وقوله ابن مسعدة اسم رجل وقوله ان الشباب يفتح المزمرة ويكسرهما على الحكاية والشباب حدائة السن مصدر شب الفلام يشب شبابا وقوله والفراغ أى الخلو عن الشواغل (قوله مفسدة) فقد جمع بين الثلاث فى المفسدة اه سم (قوله أى مفسدة) صفة

بين متعدد) اثنين أو أكثر
(فى حكم واحد كقوله
تعالى المال والبنون زينة
الحياة الدنيا) وكقول أبى
عتاهية علمت مجاشع
ابن مسعدة (ان الشباب
والفراغ والجدة) أى
الاستغناء (مفسدة) أى
داعية الى الفساد (المرأى
مفسدة ومنه) أى من
المعنوى (التفريق وهو

ما كان مفتوحا والتعب والظلم قد فتح من طرفها ما كان مسدودا هذا وفيه أن جميع صور اللف والنشر لابد أن يذكر فيها النشر بجميعه بعد اللف بجميعه فلامعنى لهذا الاحتراز اه شيخنا (قوله زاد لفظ بين الخ) أى والا فالظاهر أن يقول ان يجمع متعدد (قوله إشارة الى أن المتعدد لابد الخ) مثله فى عبد الحكيم ورد عليه أنه ينافى هذا جعلهم قول الشاعر لا تثنى به الروم من قبيل الجمع مع أنه لم يتعدد اللفظ وأجاب شيخنا بأن ما هنا بيان للجمع المجرد عن التقسيم وأما الجمع المصاحب للتقسيم فلا يشترط فيه ذلك ويؤيد هذا الجواب قول معاوية ولا يرد أنهم فى الجمع مع التقسيم كما يأتى لهم جعلوا منه تشقى به الروم لانه لا يخفى على من يروم أن حسنه انما هو بتلك المعية بل ان الحسن فى المعية لافى الجمع مع المعية أو بسببها وان ما هنا هو الجمع المفرد عن التقسيم فاذا لم يوجد تعدد فى اللف لم يحسن هذا الجمع (قوله رحمه الله فى حكم واحد) أى باللف واحد كما هو المتبادر فليس نحو المال زينة والبنون زينة من الجمع اه معاوية (قوله أى يتزين بها الانسان الخ) قيل الاول يتزين بهما الانسان وينهبان عنه (قوله مقيدهما اذالم يشعر ما صدر الخ) أى ان قولهم وكل علم هو كذلك فهو كنية مقيدهما اذالم يشعر الخ فعلى هذا الفرق بين الكنية واللقب حقيقى لان الكنية ما صدرت بأب أو نحوه ولم تشعر بمدح أو ذم ولم توضع للذات ابتداء وأما اللقب فهو ما أشعر ولو صدر بأب أو نحوه فقوله بعد ولذا قال بعض المحققين الخ غير مستقيم فللمناسب أن يقول وقال بعض المحققين (قوله أو وضع) المناسب أن يقول وبما اذا لم يوضع (قوله بينهما) أى

لمفسدة قال السبرامى وأقول الحكم في هذا الباب يجوز أن يتعلق بكل واحد كما في الآية وبالمجموع كما في البيت فسقط الاعتراض بأن المفسدة الكلمة المجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تبان) أى افتراق بين أمرين مشتركين في نوع فليس المراد بالتبان المصطلح عليه بل المعنى اللغوى (قوله في المدح) كما في قوله

حسبت جماله بدر امنيرا * وأين البدر من ذلك الجلال

ايقاع تبان بين أمرين
من نوع في المدح أو غيره
كقوله

مانوال الغمام وقت ربيع
كنوال الأمير وقت سخاء
فنوال الأمير بدرة عين *

وهى عشرة آلاف درهم
(ونوال الغمام قطرة ماء)

أوقع التبان بين النوالين
(ومنه) أى من المعنوى

(التقسيم وهو ذكر متعدد
ثم إضافة ما لكل إليه على

التعيين) وهذا القيد
خرج اللف والنشر وقد

أهمله السكاكى فتوهم
بعضهم أن التقسيم عنده

أعم من اللف والنشر
وأقول ذكر الإضافة مغن

عن هذا القيد إذ ليس
باللف والنشر إضافة ما

لكل إليه بل يذكر فيه
ما لكل حتى يضيفه السامع

إليه ويرده (كقوله *

(قوله كقوله) أى قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف وهو الامام رشيد الدين قال في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال أبو عبيدة هذا أشبه القولين عندى بالصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه سمى به لانتسبها بالطائر (قوله مانوال الغمام الخ) مانافية والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسخاء إعطاء ما ينبغي بحسب الطبيعة أى بسهولة وهو أكمل من الجود لانه إعطاء ما ينبغي ولو بعاجلة النفس فكل سخى جواد وليس كل جواد سخيا والغمام من قوله فنوال تعليلية والنوال والنول مصدر نال من باب قال إذا أعطى (قوله وهى عشرة آلاف درهم) قال سم الظاهر أنه تفسير للمضاف فقط والعين من أسماء الذهب اه وغرضه أنه لا يصح أن يكون تفسير المجموع المضاف والمضاف إليه لا يقتضاه أن البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين الذهب والدرهم من الفضة فان قلت فامعنى الإضافة حينئذ فى كلام الشاعر قلت القصد الى أن نواله من العين قدر البدرة من الدراهم فمعطاه من الذهب يعادل بدرة من الدراهم اه يس وقوله لان العين الذهب والدرهم من الفضة أى فلا تكون العين شاملة للدراهم وقديقال العين تطابق على الفضة أيضا (قوله أوقع التبان بين النوالين) أى حيث أسند للدول بدرة عين وللثانى قطرة ماء (قوله وبهذا القيد) هو قوله على التعيين (قوله وقد أهمله السكاكى) أى أهمل هذا القيد (قوله أعم) لانه حينئذ شامل للتعين وعدمه (قوله وأقول الخ) أى فى الجواب عن السكاكى وفى الاعتراض على هذا التوهم (قوله ويرده) تفسير (قوله كقوله) أى قول المتلمس بضم الميم الأولى وكسر الثانية مشددة أخرج ابن عساكر عن الأصمعى قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتلمس

وأعلم علم حق غير ظن * لتقوى الله خير فى المعاد

وحفظ المال خير من فناء * وضرب فى البلاد بغير زاد

السكنية واللقب قاله بعض المشايخ (قوله رحمه الله وهو ايقاع تبان) المراد بالابقاع الحكم اما بطريق السلب مطلقا أو مع التقييد ببيان علته السلب فالشاهد حينئذ فى مجموع البيتين أوفى البيت الأول فقط وأما بغير طريق السلب فهو فى البيت الثانى والسلب حينئذ فى البيت الاول تمهيد للتفريق لا تفريق نعم هو بعد التمهيد بالسلب بنحو ليس واسواء ونحو ما كذا كذا أحسن منه بدونه لتقويه به وأما عايم الطريقين فهو فى المحلين لكن ينفى التخصيص بالقسم الاول ذى التردد بين الإطلاق والتقييد ما يأتى من تمثيل الجمع مع التفريق بقوله فوجهك كالنار فى ضوءها الخ ومن أن من التفريق قوله تعالى فمنهم شقى وسعيد الآن يقال كلاهما فى السكاكى مع غيره لافى المفرد كما هنا اه معاوية (قوله رحمه الله ثم إضافة الخ) أى بقصديان ما لكل لا بقصدايقاع التبان

واصلاح القليل بزبد فيه * ولا يبقى الكثير مع الفساد

(قوله ولا يقيم على ضم الخ) أي لا يتوطن في مواطن الظلم أحد الا الاذلان اه عبد الحكيم
(قوله عائذ الى المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله غير) بفتح العين المهملة وسكون الياء (قوله
على الخسف) بفتح الخاء أي مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله يرمته) بضم الراء (قوله أي
يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الأصل (قوله فلا يرى له) أي لا ذكر
من العير والوند وهو من باب رى كافي المختار (قوله الر بط على الخسف) عبارة المطول مع
الخسف وهي تدل على أن على بمعنى مع كما قدمناه (قوله لانا لانسلم التساوى الخ) أقول وان كانا
متساويين في الإشارة الى القريب لكن يتعين الأول الى الأول والثاني الى الثاني بقرينة خبر كل
منهما ولا تنحصر إضافة الكل منهما على التعيين في اسم الإشارة فيتحقق التعيين وحينئذ لا يكون
من قبيل اللف والنشر ع س قال الفري وأما ما ذكره البعض من أن تعيين المقصود يحصل
من الخبر ولو سلم تساوى الاشارتين فقد عرفت أنه لا يفيد لان المعبر هو التعيين بحسب اللفظ
فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر أيضا كما حققته تأمل اه سم (قوله الجمع
مع التفريق) أورد كلمة مع إشارة الى أن المحسن اجتماعهما وكذا في سياتى وانما لم يذكر اجتماع
بعض المحسنات الأخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة
فاجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم (قوله أن يدخل شيان)
أي فأكثر وقوله في معنى هو المحكوم به كالمشابهة بالنار فالمراد بالدخول في معنى أن يحكم عليهما

كافي التفريق فهما متباينان صدقاً فبعد الاشتباه ينظر هل المقصود ايقاع التباين كافي البيت
السابق فتفريق أو بيان مال كل كما هو متعين في البيت اللاحق فتقسم ولا يتأني قصد الامرين
بكلام واحد الا بأن يقصد أحدهما أصالة فيعتبر والآخر تبعاً وسيلة اليه أو مفرعاً عليه اه معاوية
فتدبر

بحث الجمع مع التفريق

(قوله رحمه الله الجمع مع التفريق) أي مع التفريق في نفس جهة الجمع حتى يكون مجموعهم ما نوعاً
واحداً امر كبائهم انه قد يكون بداخل كقوله فوجهك كالنار الخ وهو الاحسن لانه نوع ادماج
غريب لانه ادماج محسن معنوى في محسن معنوى وفيه شبهة توربة وإيهام فان قوله في ضوءها قبل
ذكر وجه الشبه الثاني يوهم انه أيضا الضوء وقد يكون بغیر بداخل كما لو قيل وجهك وقلبي كالنار
وشبه الوجه في ضوءها وشبه القلب في حرها فان لم يكن التفريق في نفس جهة الجمع كانا نوعين
مستقلين تصاحباً لا نوعاً واحداً وذلك كما لو قيل وجهك وقلبي كلاهما في نار ونار الوجه باردة مشرقة
ونار القلب شاردة محرقة ولهذا قال المصنف ويفرق بين جهتي الادخال وكذا يقال فيما يأتي فانه لا بد
أن يكون التقسيم في جهة الجمع والتفريق في جهة الجمع كما يأتي بيانه في الامثلة اه معاوية فتدبر
(قوله لما بين الجمع والتفريق من المقابلة فاجتماعهم مالح) ظاهره امر ان الاول ان الجمع في صور

الظاهر فاعل لا يقيم وفي
التعقيق بدل أي لا يقيم
أحد على ظلم يقصد به الا
هذان (عبر الحى) وهو
الحمار (والوند هنا) أي
عبر الحى (على الخسف)
أي الذل (مربوط
يرمته *) هي قطعة جبل
بالية (وذا) أي الوند (يشق)
أي يدق ويشق رأسه (فلا
يرى) أي فلا يرى ولا يرحم
(له أحد) ذكر العير والوند
ثم أضاف الى الاول الربط
على الخسف والى الثاني
الشج على التعيين وقيل
لا تعيين لان هذا وذا
متساويان في الإشارة الى
القريب فكل منهما محتمل
أن يكون إشارة الى العير
والى الوند فالبيت من
اللف والنشر دون التقسيم
وفيه نظر لانا لانسلم
التساوى بل في حرف
التبعية اعاء الى أن القرب
فيه أقل بحيث يحتاج الى
تنبيه ما بخلاف المجرد
عنها فهذا القريب أعنى
العير وذا للدقرب أعنى
الوند وأمثال هذه
الاعتبارات لا ينبغي أن
تعمل في عبارات البلاغة
بل ليست البلاغة الابرةاية
أمثال ذلك (ومنه) أي من
المعنوى (الجمع مع التفريق
وهو أن يدخل شيان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله فوجهك كالنار في ضوءها * وقلبي كالنار في حرها)

بشيء واحد كما يرشد اليه قوله أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار تدبر (قوله ثم فرق)
 أي بين التشبيهين (قوله وفي القلب الحرارة والاحتراق) أي حرارة القلب واحتراقه وفيه إشارة
 إلى أن المراد بحرارة النار حرارتها في نفسها لا لغيرها اهـ (قوله ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق
 بينه وبين التقسيم أن ذكر المتعدد هنا على الأجل وثمة على التفصيل وأما الفرق بينه وبين اللف
 والنشر فباعتبار تعيين الإضافة إلى كل متعدد هنا بخلاف اللف والنشر اهـ فبعد قال سم
 والفرق الذي ذكره بين الجمع مع التقسيم وبين التقسيم يقتضي أن قولنا الكلمة اسم وفعل
 وحرف ليس من التقسيم بمجرد مع أنهم يقولون أنه تقسيم فلهذا بغير هذا المعنى المذكور هنا
 فليراجع اهـ (قوله وهو جمع متعدد) كالروم في البيت الآتي فإنه شامل للنساء والأولاد والنمل
 والزرع وقوله تحت حكم أي كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أي الحكم (قوله كقوله) أي قول أبي
 الطيب في سيف الدولة (قوله عداها بعلى) أي والأفلاقامة تتعدى بالباء أو بنى (قوله خرشنة)
 بضم الخاء والشين المعجمتين وفتحهما (قوله تشقى به الروم الخ) الشاهد في الروم وأما الصليبان
 والبيع فلا شاهد فيهما (قوله صليب النصاري) أي صليبه (قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون
 الياء اهـ مطول (قوله متعلق بالفعل) أي مرتبط به من حيث أنها عطف الفعل الذي بعده عليه
 وليست جارة لأن حتى الجارة لا يجوز دخولها على الفعل الغير المؤول (قوله قادم المقانب) تمامه
 أقصى شربها نهـ * على الشكيم وأدنى سبرها سرع

والضمير لصيف الدولة والمقانب بالقاف والنون جمع مقنّب بكسر الميم وهو ما بين الثلاثين إلى
 الأربعين من الخيل والمراد بها العساكر كما قاله الشارح والنهل الشرب الأول ويقابله العلل وهو
 الشرب الثاني مرة والشكيم والشكبة الحديدية المعترضة في فم الفرس والسرع بوزن عنب
 مصدر بمعنى السرعة (قوله جمع في هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم
 وهو الشقاء وأضيف ما لكل مما اندرج تحته اليه ألا ترى أنه أضيف إلى ما ذكره كونه للشيء
 وهكذا وأما ما عطف على الروم من الصليبان والبيع فلم يتعرض لحاله في التقسيم حتى يقال أنه من

الاجتماع لا بد أن يكون محسناً بحيث يوجد التعدد في اللفظ والظاهر عدم اشتراط ذلك والاورد نحو
 تشقى به الروم كما سبق الثاني أن التفريق أو التقسيم لا يشترط فيه أن يكون في جهة الجمع لأن
 التفريق المحسن على انفراده لا يعتبر فيه ذلك وكذا التقسيم وظاهر المصنف اشتراطه في التفريق
 الذي مع الجمع والظاهر أن مثله التقسيم لما علمت من أن الكلام في النوع الواحد المركب ولا يكون
 كذلك إلا إذا كان كل في جهة الجمع والأكانا نوعين تصاحباً اهـ معاوية وفيه زيادة فراجع (قوله
 وثمة على التفصيل) كقوله غير الحى والوند (قوله فليراجع) راجعه فوجدته بغير هذا المعنى
 المذكور بل هو من التقسيم الثاني من القسمين الآتين في كلام المصنف بعد بقوله وقد يطلق إلى
 أن قال والثاني استيفاء أقسام الشيء الخ كما نص على ذلك سم نفسه هناك فقال قوله والثاني إلى
 آخره التقسيم بهذا المعنى ينطبق على تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف اهـ وكذا علق قاله
 بعض المشايخ (قوله رحمه الله التسليط) أي تسليط الله له وهذا أمدح من تسليطه بنفسه أو مطلقاً
 فلذا اختاره أي أقام مسلطاً من الله لا متسلطاً بنفسه انتهى معاوية (قوله من حيث أنها عطف)
 جعلها عاطفة بحجج إلى تكاف جعل الإقامة بعض المراد بالقول وظاهر أنها غائية ابتدائية لا جارة لما

أدخل قلبه ووجه الحبيب
 في كونهما كالنار ثم فرق
 بينهما بأن وجه الشبه في
 الوجه الضوء واللحان وفي
 القلب الحرارة والاحتراق
 (ومنه) أي من المعنوي
 (الجمع مع التقسيم وهو
 جمع متعدد تحت حكم ثم
 تقسيمه أو بالعكس) أي
 تقسيم متعدد ثم جمعه تحت
 حكم (فالأول) أي الجمع ثم
 التقسيم (كقوله حتى
 أقام) أي الممدوح
 ولتضمن الإقامة معنى
 التسليط عداها بعلى فقال
 (على أرباض) جمع ربض
 وهو ما حول المدينة
 (خرشنة *) وهي بادة
 من بلاد الروم (تشقى به
 الروم والصليبان) جمع
 صليب النصاري (والبيع)
 جمع بيعة وهو متعبد لهم
 وحتى متعلق بالفعل في
 البيت السابق أعني قادم
 المقانب أي العساكر
 جمع في هذا البيت شقاء
 الروم بالممدوح

ثم قسم فقال (للسبي ما
نكحوا والقتل ما ولدوا*)
ذكر مادون من اهانة وقلة
المبالاة بهم حتى كأنهم
من غير ذوى العقول
وملاءمة بقوله (والنهب
ما جمعوا والنار ما زرعوا
والثاني) أى التقسيم
ثم الجمع (كقوله قوم اذا
حاربوا ضرر واعدوهم أو
حاولوا) أى طلبوا (النفع
فى أشياءهم) أتباعهم
وأنصارهم (نفعوا سجية)
أى غريزة وخلق (تلك)
الخصلة (فيهم غير محدثة
أن الخلائق) جمع خليفة
وهى الطبيعة والخلق
(فاعلم شرها البدع) جمع
بدعة أى المبتدعات
المحدثات قسم فى الاول صفة
المدوحين الى ضرر الاعداء
ونفع الاولياء ثم جمعها فى
الثانى تحت كونها سجية
(ومنه) أى من المعنوى
(الجمع مع التفريق
والتقسيم) وتفسيره ظاهر
مما سبق فلم يتعرض له
(كقوله تعالى يوم يأتى)
يعنى يأتى الله أى أمره أو
يأتى اليوم أى هوله
والظرف منصوب باضمار
اذكر أو بقوله (لاتكلم
نفس) بما ينفع من جواب

المتعدد المجموع فى الحكم اه يس (قوله للسبي ما نكحوا) أى النساء التى نكحوها كائنة
للسبي والاولاد التى ولدوها كائنة للقتل والمال الذى جمعوه كائن للنهب والزرع الذى زرعوه كائن
لنار (قوله ذكرما) أى فى الموضوعين الاولين (قوله وملاءمة) عطف على قوله اهانة (قوله
كقوله) أى قول حسان بن ثابت فى حق الصحابة (قوله قوم) قد ذكر فيه المتعدد ثم أضاف بعد
ذلك فى قوله اذا حاربوا الخ ثم جمع للاحوال فى قوله تلك سجية فقد جمع الخصمات وهما نفع اولياءهم
وضرر اعدائهم فى محكوم به وهو السجية (قوله تلك الخصلة) التى هى ضرر الاعداء أو نفع الاولياء
وتلك مبتدأ والخبر سجية اه سم (قوله فيهم) أى فهم فيهم غير الخ (قوله ان الخلائق) أى
لان الخ علة لغير محدثة (قوله فاعلم) اعتراض بين اسم ان وخبرها اه سم (قوله البدع)
قال ع ق لا يقال كون الصفة فى الشئ بدعة ينابى كونها خليفة للزوم الخليفة لانا نقول قد تسمى
خليفة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليفة دواما وبدعة ابتداء اه (قوله فى الاول)
أى فى البيت الاول (قوله الاولياء) أى الاتباع والانصار (قوله فى الثانى) أى فى البيت الثانى
(قوله أى أمره) هذا التأويل واجب لمصلحة المعنى لاستحالة الاتيان على الله تعالى (قوله أى هوله)
هذا التأويل واجب لمصلحة المعنى لاستقامة الظاهر فى نفسه بل للمحافظة على المقصود لان
المقصود تعظيم الأمر والمناسب له محىء الهول لا مجرد الزمان اه سم (قوله لا تكلم) أى
لاتكلم نفس وقوله بما ينفع من جواب أو شفاعاة قال سم الاقتصار على الجواب والشفاعة اما

قوله ولا عاطفة لما قلنا اه معاوية (قوله رحمه الله ثم قسم فقال الخ) أى قسم المتعدد المجموع اجمالا
تقسما فى جهة الجمع وهو شقاؤهم العام فى جميع علائقهم مما نكحوا وما ولدوا الخ ان أريد بالزوم
الرجال فقط كما هو الظاهر أو فى جميعهم حتى ما جمعوا وما زرعوا ان أريد بهم الكل فقسم بان ضم
مال كل شقاء لهم فى شئ من علائقهم على الاول أو مال شقاء كل منهم على الثانى اليه وعلى الثانى فى
ضمايرهم استخدام يعودها اليهم بمعنى الرجال لا بالمعنى العام وفى كل من قتل ما ولدوا ومن شقاء جميع
علائقهم كناية عن قتلهم بالاولى وعن شقاؤهم شقاء جميعهم فالتقسيم نام بذكر مال كل من الاقسام
مالا لربعة صريحاً ومالاً لخامس بمجموع كناية عن فافهم اه معاوية (قوله فى قوله تلك سجية)
حكاية بالمعنى (قوله أى فهم غير الخ) يفيد أن غير خير مبتدأ محذوف ويصح أن يكون خبرا نانيا
لتلك (قوله رحمه الله قسم فى الاول صفة المدوحين) فانها متعددة ذكر اجمالا فى قوله قوم فانها
تقسم منه بمعونة تنكيره لتعظيمه وبمعونة المقام وسوق الكلام وهو قوله بعد اذا حاربوا الخ فكانه
قال قوم هم شئ عظيم لهم صفات مدح لهم صفتان جيدتان فى الحرب وفى محاولة النفع فهذه متعددة
ذكر اجمالا بقوله قوم لقصد التقسيم باذاوا ولا لقصد الجمع به حتى يكون جمعاً ويكون مابعد
وهو قوله اذا حاربوا الخ تفريقاً كيف وفى بيان المعنى السابق لقوله قوم قد جمع فى قولنا
جيدتان و فرق بقولنا وفى فلم يبق الا التقسيم بقوله اذا حاربوا والجمع الذى بعده فى السكون
سجية فظهر انه تقسيم بالمعنى السابق كما هو ظاهر المتن وانه قبل الجمع فلا ينبغي أن يقال انه تقسيم
بالمعنى الاول من المعنيين الآتين ولا أنه تفريق بعد الجمع فافهم اه معاوية ولا يخفى ما فيه من التكلف
(قوله لاستقامة الظاهر) فيه نظر اذ لا بد من تقدير هول الذى أشار له الشارح لئلا يلزم جعل
وقتا لاتيان نفسه وحدث الشئ فى نفسه باطل انتهى عبد الحكيم وفى معاوية انه لا يحتاج على

لعدم المنع من غيرها على الإطلاق أولانه الانسب بالسياق الذي منه أن أحد لا ينفع أحدا بل وانظر ما قبل الآية من نحو فإغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله الخ ولانه الموجب لزيادة الشدة فان المنع من الكلام بغير ذلك لا يوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعة وجواب السؤال تأمل اه (قوله الاباذنه) أى اذن الله كما قال لا يتكلمون الا من أذن له الرحمن وقال صوابا وقوله فى الآية الأخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون الخ فى ما تقدم لان المأذون فيه هو الجواب الحق المقبول والمنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الاول فى موقف وهذا فى آخر اه ع ق (قوله ففهم) أى النفس الكائنة يوم القيامة وهى أهل الموقف ولذا قال الشارح أى من أهل الخ (قوله شقى) شامل لشقى الايمان وهو الكافر وشقى الاعمال وهو العاصى بدليل ما قرره فى قوله الاما شاء ربك وقوله وسعيد شامل لسعيد الايمان فقط وللسعيد على الإطلاق بدليل ما قرره فى قوله الاما شاء ربك اه سم (قوله اخراج النفس الخ) ينبغى أن يكون المراد اخراج النفس ورده على وجه خاص كتتابع الانحراج والرد وتواليهما وارتفاع النفس فيهما اه سم (قوله أى سموات الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان أهل الآخرة لا بد لهم من مظل ومقيـل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده

أو شفاعة (الا باذنه
فهم) أى من أهل الموقف
(شقى) مقضى له بالنار
(وسعيد) مقضى له بالجنة
(فاما الذين شقوا فى
النار لهم فيها زفير) اخراج
النفس (وشهيق) رده
(خالدن فيها ما دامت
السموات والارض)
أى سموات الآخرة وأرضها

رجوع الضمير لليوم الى لفظ هول لان اعتبار الزمان المتوهم شائع فى مثل ذلك كخلق الله الزمان ويوما بين يدين فلا محذور ولا داعى الى ترك الظاهر اه وفى الشهاب على البيضاوى انه على رجوع الضمير لليوم ليس المراد باليوم الذى رجع اليه الضمير المذكور فى يوم يأتى لان الجملة المضاف اليها الظرف لا يعود منها ضمير اليه كما قرره النحاة بل اليوم السابق المذكور فى قوله ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود اه تدبر (قوله بل وانظر ما قبل الآية الخ) أى فانه يفيدك أن الكلام فى الجواب والشفاعة فقط (قوله فإغنت عنهم) أى فأنفعهم ولا قدرت أن تدفع عنهم اه يضاوى (قوله ولانه) أى عدم التكلم بما ينفع (قوله الشدة) أى شدة الهول (قوله وهذا فى آخر) أى وحيث اختلف الزمان فلا معارضة (قوله رحمه الله مقضى له بالنار الخ) على هذا يكون دخولهم النار والجنة مستفاد من التفريق ويكون محط الفائدة فى التقسيم القيد والظاهر أن يفسر الشقى بمن له الشقاوة فى الجملة كفرا كانت أو عصيانا والسعيد بمن له السعادة فى الجملة بأن كان مؤمنا كما هو المتبادر فيكون المحط المقيد مع قيده أفاده عبد الحكيم ويكون قوله تعالى لهم فيها زفير وشهيق أى من بعضهم ونسبته اليهم لادنى ملازمة أو من كلهم تغليباً لنوع الشقى الكثير الكامل شقاء وهو الكافر لما ثبت أنهم ما يقمان لغير المؤمنين لا للمؤمن أو مجازاً من نسبة ما للبعض الى الكل ويحتمل أن قوله هنا مقضى له بالنار ومقضى له بالجنة وكذا قوله فى المطول وجبت له النار بمقتضى الوعيد ووجبت له الجنة بمقتضى الوعد ليس تفسير بل اعتبار الماهو المآل وليس مقصودا هنا حتى يكون المحط هو القيد فقط (قوله يدل عليه قوله تعالى الخ) هذه العبارة هى عبارة البيضاوى لكن المحشى أدخل بالنقل فى آخرها حيث قال فانه يعرفه بما يدل على الثواب والصواب بما يدل على دوام الثواب فتدبر (قوله لانه تشبيه) أى ضمنى لانه يستفاد من الآية أن الدوام فى النار والجنة كدوام السموات والارض ويأتى ما يوضح ذلك فتدبر (قوله بما لا يعرف أكثر الخلق وجوده) إشارة الى رد الاستدلال العقلى الذى ذكره بقوله وان أهل الآخرة لا بد لهم من مظل ومقل

ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على الثواب والعقاب فلا يجدى له التشبيه اه فنرى وعبرة
عق ولمكن يرد عليه ان ذلك لا يفهمه الا من يعتقد وجود السموات للآخرة والمعتقد لذلك
لا يقتصر الى ان يخبر بأن الخلود بخلود السموات الأخرى وبذلك لا يعتقده ومن لا يعتقدها
لا يفيد التأييدها الابدية باعتباره وان حلت على سموات الدنيا والارض كذلك لزم أنها غير دائمة
والجواب أن التأييدها كناية عن الابدية كما يقال لأفعل كذا ما طاع نجم والمراد لأفعله أبدا وهذا
وارد في لسان العرب كثيرا اه (قوله وهذه العبارة كناية الخ) أى فالمراد سموات الدنيا
وأرضها ولا ينفي التأييدها فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود لانه على تقدير الكناية المراد
التقدير بل لازم الكلام من الطول والمراد طول لانها لا تملك على ما جرى به استعمال اللغة في مثل
ذلك اه يس (قوله ونفي الانقطاع) تفسير (قوله أى الا وقت مشيئة الله) يحتمل أنه حمل ما
على المصدرية الظرفية فيكون الوقت داخلا في معناها لانها نائية عنه ويحتمل تقديرها بما مجرد
المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر في الكلام اه سم (قوله من تخليد
الخ) بيان لما (قوله كالكفار) الكاف باعتبار الأفراد الذهنية أو استقصائية (قوله عطاء)
مصدر مؤكد أى أعطوا عطاء ببيضاوى أو حال من الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ)
حاصله أنه استثنى الفساق من المخلدون في النار باعتبار الانتهاء ومن المخلدون في الجنة باعتبار الابتداء
لانهم لم يدخلوا مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص بحسب المبدأ وظهر أن ما صدق الاستثناء

أى ما قبلهم ويظلمهم اما سماء يخلقها الله والعرش وكل ما يظلم فهو سماء بأن كون المظل ضروريا لهم
لا يستلزم معرفتهم به على أنه لا يسلم كون المظل ضروريا لهم وان سلم كون المظل ضروريا لهم لحمل
أنفالم وان حمل السماء والارض على المظل والمقل خلاف المعنى الظاهر لا بدله من قرينة اه عبد
الحكيم (قوله ومن عرفه الخ) اشارة الى رد الاستدلال النقلي الذى ذكره بقوله يدل عليه
قوله تعالى يوم تبدل الخ بأنه انما يدل على وجود السموات والارض لها وأما دوامهما فلا يعرف منه
وانما يعرف بدليل دوام دار الثواب فيمان دوامه بدوامهما بالنسبة اليه لا يجدى نفعا اه عبد
الحكيم وقوله لها أى للجنة ولذا ذكر بعده دار الثواب فقط لان دار العقاب لا أرض لها ولا سماء
بل هى بموت بين أرض المحشر وأرض الحساب التى فيها الجنة عليه الصراط الذى لا يمر ولا
طريق غيره هذا وقوله بالنسبة اليه ضمير اليه اما للعارف المذكور في قول البيضاوى ومن عرفه
فبأنه بالنسبة متعلقة بلا يجدى واما لدوامهما على هذا الباب متعلقة ببيان والنسبة حينئذ نسبة دوامة
أى الخلود فقد عبر حينئذ بالنسبة عما عبر عنه البيضاوى بالتشبيه وكلاهما صحيح لان ما في الآية مصدرية
اما ظرفية والنسبة حينئذ واضحة وهى نسبة اليه بنسبته الى مدته وكذا التشبيه واضح لان الكلام
كما لا يخفى مشير اليه أو غير ظرفية والتشبيه حينئذ واضح اذ المعنى حينئذ خالدون أى دائمين دوام
السموات الخ أى كدوام السموات الخ وكذا النسبة لان كل مشابهة نسبة الى المشبه به والتشبيه
يعطيه نسبتة اليه اه معاوية وان أردت زيادة فعليك بمواد البيضاوى (قوله أو حال من الجنة)
هذا أيضا مذكور في البيضاوى بل عبارة سم الذى نقلها نصها قوله عطاء قال البيضاوى وعطاء
نصب على المصدر المؤكد أى أعطوا عطاء أو الحال من الجنة اه انتهت فتدبر (قوله رحمه الله وفى
الثانى الخ) خافيهما واقعة على المدة والمعنى فيهما كلهم فيها أبدا الامدة شاء ربك فيها لا يكون

وهذه العبارة كناية عن
التأييد ونفي الانقطاع
(الاما شاء ربك) أى الا
وقت مشيئة الله تعالى
(ان ربك فعال لما يريد)
من تخليد البعض
كالكفار واخراج البعض
كالفساق (واما الذين
سعدوا فى الجنة خالدون
فيها مادامت السموات
والارض الاما شاء ربك
عطاء غير محدود) أى غير
مقطوع بل ممتدلا الى نهاية
ومعنى الاستثناء فى الاول
ان بعض الاشقياء لا
يخلدون كالعصاة من
المؤمنين الذين شقوا
بالعصيان وفى الثانى أن
بعض السعداء لا يخلدون
فى الجنة بل يفارقونها
ابتداء يعنى أيام عذابهم
كالفساق من المؤمنين

في الاستثناءين واحد (قوله الذين سعدوا بالايان) وان شقوا بسبب المعاصي وهذا بيان لان اطلاق السعادة عليهم هذا الاعتبار لا يقال فعلى هذا كيف يكون قوله ففهم شقى وسعيد تقسيما صحيحا لان من شرطه أن تكون صفة كل قسم منفية عن قسمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم لانفصال حقيقى أو مانع من الجمع وههنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وأن طاهم لا يخرج عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الأمرين في شخص باعتبارين اه سم أى فتكون أما في قوله وأما الذين سعدوا بالمنع الخ لوفتجوز الجمع وعبارة ع ق فعلم أن المراد بالشقاوة ما يعم الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة في قوله وأما الذين سعدوا ما يعم الصغرى والكبرى فدخل في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضر ذلك في التعبير بالآلة الانفصال وهى اما لان الانفصال يكون بمنع الخلو وهو موجود ههنا اذ لا يتخلوا أحدهم من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمعا في العاصي المؤمن باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة في المنطق هى اما بالكسر لا أما بالفتح الآن تكون للانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأييد الخ) جواب سؤال تقديره كيف نفى عن ذلك البعض التخليد في الجنة مع أنهم اذا دخلوها لا يخرجون منها قط اه سم (قوله من مبداء معين) هو وقت الدخول في الجنة وقوله كما ينقض أى يستثنى منه وقوله باعتبار الانتهاء أى كما في الآية الاولى وقوله

كلهم فيها بل بعضهم دون من يخرج منها في الاول وهى من وقت خروجهم الى الابد ودون من فارقها ابتداء وهى مدة عذابهم فافهم اه معاوية (قوله لا يقال الخ) هذا الكلام فى البيضاوى قال عبد الحكيم وخلاصة الجواب أن التفريق باعتبار الوصفين لا باعتبار الذوات اه قال معاوية والحق أن ظاهره والمتبادر منه فى الآية كونه باعتبار الذوات فهو حقيقى مانع جمع وخلو وان الجمع بين الاعتبارين فى شخص واحد فى سياق واحد بعيد كما مر فالحق أحق أن يتبع والمراد بالتقسيم مصطلح المعلق لا البديع والافهم وتفرق كما عبر به عبد الحكيم دفعا للتوهم لا تقسيم (قوله رحمه الله والتأييد من مبداء معين الخ) أقول رد عليه أن اعتبار الخلود دائما هو بعد دخول الجنة فكيف ينقض بما سبق على الدخول فالصواب أن يقال الاستثناء الاول محمول على ما تقدم من أن فساق المؤمنين لا يتخلدون فى النار وأما الثانى فمحمول على أن أهل الجنة لهم فيها نعم سوى نعمها ما هو أكبر وأجل وهو رضوان الله ولقاؤه عز وجل لا على أن بعضهم يخرج منها ولدفع توهم ارادة هذا المعنى منه على قياس ما أريد بالاول عقب بقوله عطاء غير محدود لا يقال ما ذكرته يوجب اختلالا فى نظام الكلام حيث عدل بالاستثناء الثانى عما حمل عليه الاستثناء الاول مع أنهما سيقاما ساقا واحدا لانا نقول الاول محمول على الظاهر وقد عدل بالثانى عنه لقرينة واضحة كما ذكرنا فلا اشكال ولا اختلال قاله السيد قدس سره وقال عبد الحكيم يريد الشارح بقوله والتأييد من مبداء معين الخ أن قوله خالدون فيها حال مقدره لعدم مقارنته بالعامل فالتقدير أما الذين سعدوا فى الجنة مقدرين الخلود فيها مادامت السموات والارض والخلود المقدر لا يقتضى سابقة الدخول بل تقديره ولاجل الإشارة الى هذا عبر عن الخلود بالتأييد فان الخلود المقدر مرجعه التأييد أى ثبوت الحكم السابق وهو الكون فى الجنة أبدا أى فى جميع الاوقات المستقبلية من وقت دخول أهل الجنة فيها والتأييد من وقت معين كما ينقض باعتبار الانتهاء كما فى الاستثناء الاول

الذين سعدوا بالايان
والتأييد من مبداء معين
كما ينقض باعتبار الانتهاء
فكذلك باعتبار الابتداء
فقد جمع الانفس فى قوله
تعالى لا تسكتم نفس

ينتقض باعتبار الابتداء لعدم بقاء التأييد من الوقت المعين حينئذ اندفع ما أورده السيد متابعة
لصاحب الكشف من أن الاستثناء يقتضي اخراجا من الخلود وهو لا محالة بعد الدخول لأن ذلك
انما هو في الخلود المحقق دون المقدر وكذا ما أورده من أنه لا دلالة في اللفظ على المبدأ المعين فإن
المتبادر من الآية خلود الفريقين اهـ وقوله سابقة الدخول أي سبقه كالطاغية بمعنى الطغيان
وقوله والتأييد من وقت معين كما ينتقض النخ ويؤيد هذا الاختلاف اختلاف الحكم ومناسبته
حيث ختم الاول بان ربك النخ والثاني بعباء النخ فكل لمحله مناسب واختلاف الختام يشعر
باختلاف الختم واختلاف المبنى يشعر باختلاف المعنى لكن لا يخفى أن المتبادر اعتبار الانتهاء
في الكل مع اختلاف الختم وأن اعتبار الابتداء في الثاني خلاف ظاهر السياق اذ الظاهر أن
يكون الاستثناء الثاني على نمط الاول وان اعتبار المؤمن العاصي في كلامين في حال واحد ومقام
واحد وسياق مقام واحد نار شقياء مع الاشقياء ونار سعيداء مع السعداء بعيد فاذن لا بد للاية من
وجه يعول عليه كان يقال ان أهل الجنة لهم فيها نعيم سوى نعيمها بل أكبر وهو رضوان الله
ولقاؤه ورؤيته تعالى ينسون به نعيمها ويعجبون فيه عن ذاتها وكل ما فيها كأنهم حينئذ ليسوا فيها
وللتنبية على هذا وأنه عطاء آخر غير ما يعجبون فيه عنها ويعجب فيه عنهم ذاتها وخيرها ختم بعطاء
غير مجذوذ أي ناقص واشعار بأنها في مقابلة شيء ناقص فلا استثناء اشعار بأن حضرة الشهود للملك
المعبود غير حضرته وأنها حضرة غيبة عنها وعن حضرته فافهم فيها حين الشهود والحضرة حينئذ
حضرة غيبتها والحالة حالة خروج عن حضرته كأنه خروج عن ذاتها فلا استثناء أن باعتبار
الخروج كما هو الظاهر وهما متفقان فيه كما هو أيضا الباهر غير أنه في الثاني تنزيلي لا تحقيقي لا يقال
في هذا الوجه اخلال بالانتساق مع أنه يقتضيه اتحاد المساق فان حمل الخروج في الاول على الحقيقي
لا يوافيه حمله في الثاني على التنزيلي لانا نقول هو على ظاهره في الاول وبالقرينة الواضحة في الثاني
مؤول وبينهما موافاة لان الثاني للاول نظير لاسيما وهو من جنسه ادعاء بطريق استعارة مراده
مفيدة للادعاء واضحة مفهومة من الاستثناء أو يقال ان العبرة في الاشياء بمعانيها وأرواحها
لا بصورها وأشباحها فالمقصود من الكون في النار الكون في العذاب الاليم والكون في الجنة
الكون في النعيم ومن الخروج منهما الخروج من هذين المعنيين والفراق لهما فلا استثناء أن في
التحقيق كلاهما من المعنى لانه الذي في التحقيق يعتبر ويعنى اماما لاحظا تضمتا أو التزاما ملاحظة
ما كلف الاصل في العلم المنقول بل أقوى أو مراد اجمازا أو كناية أو تبعاعا من توابيع التركيب عناية
كافي العطف على المعنى في ألم نشرح لك صدرك ووضعنا بقطع النظر عن اللفظ ومنه ما يعرف
بعطف القصة على القصة أو مقدر في نظم الكلام بقرينة أن العبرة به والاهتمام وكذا يستثنى من المعنى
أيضا ملاحظا أو مقدر في نظم الكلام أو مراد اجمازا أو كناية أو تبعاعا عناية فالمعنى أنهم كلهم في الاليم
أبدا الا وقتا شاعرك أي ابعضهم فيخرجون الى نعيم أو أنهم كلهم في النعيم أبدا الا وقتا شاعرك أي
لكلهم فيخرجون الى أكبر النعيم فلا استثناء أن باعتبار الانتهاء والخروج فيهما حقيقي وان كان
في الاول للبعض والى نعيم وفي الثاني للكل والى أكبر النعيم فقد تجانس في الخروج الى خير بل
الى ضده هو الخير أفاده معاوية وقد ذكر وجهين آخرين استبعدا ولهما وجه ثان هما وقد ذكر عبد
الحكيم وجوها أخر ناقش في كل منها الا الاخير وقد تكلم معه معاوية في ذلك فراجعهما ان شئت

ما لهم من عذاب النار
والى السعداء ما لهم من
نعيم الجنة بقوله فأما الذين
شقوا الخ (وقد يطلق
التقسيم على أمرين آخرين
أحدهما أن تذكر أحوال
الشيء مضافا الى كل) من
تلك الاحوال (ما يليق به
كقوله) سأطلب حتى
بالقنا ومشايخ * كأنهم من
طول ما التفتوا مرد
(فقال) أى أشدة وطأنهم
على الاعداء (اذا لقوا)
أى حاربوا (خفاف) أى
مسرعين الى الاجابة (اذا
دعوا *) الى كفاية مهم
ودفاع مسلم (كثير اذا
شدوا) لقيام واحد مقام
الجماعة (قليل اذا دعوا)
ذكر أحوال المشايخ
وأضاف الى كل حال ما
يناسبها بان أضاف الى
الثقل حال الملاقاة والى
الخفة حال الدعاء وهكذا
الى الآخر (والثانى استيفاء
أقسام الشيء كقوله تعالى
يهب لمن يشاء انا ناهب
لمن يشاء الذكور أو
زوجهم ذكرانا وانانا
ويجعل من يشاء عقيما)
فان الانسان اما أن لا
يكون له ولد أو يكون له
ولد ذكر أو أنثى أو ذكر
وانثى وقد استوفى في

فكذلك باعتبار الابتداء أى كما فى الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم انه يشترط في الجمع
مع التفريق أن يكون التفريق في جهة الإدخال والتفريق هنا ليس في جهة الإدخال فتدبر
اه يس اللهم الآن براد بالتفريق مطابق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تفسيره
صراحة مما تقدم اه ع ق (قوله وقد يطلق التقسيم الخ) قضيته أن التقسيم بالمعنى السابق
لا ينطبق على واحد من هذين الأمرين وهو ظاهر في غير الاول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعدد
وهو الثقل والخفاف الخ وإضافة مال كل اليه على التعيين كما أضاف الى الثقل حال الملاقاة وهكذا
فليتأمل وجوابه أن المتعدد هناك نفس الشيء وهنالك تأمل وفيه أن المتعدد ثم شامل للاحوال
تأمل اللهم الآن يخصص المتعدد فيما سبق بغير أحوال الشيء ثم رأيت بخط شيخنا البرلسى بازاء
قوله مضافا الى كل من تلك ما نصه من هنا فرق التقسيم بالمعنى السابق حيث اشترط فيه كما مر أن
تكون الاضافة بعد ذكر المتعدد وهنا يذكر الواحد من الاحوال ويضاف اليه ما يليق به قبل ذكر
الحال الآخر وما يليق به اه سم بتصرف (قوله مضافا) حال من أحوال والمراد بالاضافة
مطابق النسبة (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب المتنبى (قوله سأطلب حتى بالقنا ومشايخ)
القنا جمع قناة وهى الرمح وفي بعض النسخ بالفتح وهو المناسب لمشايخ قال الواحدى أراد بالفتى
نفسه وبالمشايخ قومه والالتئام وضع اللثام على الفم والانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب
اه فنرى (قوله لشدة وطأنهم) أى صولتهم (قوله لم) أى نازل (قوله اذا شدوا) أى
صالوا وحلوا على العدو (قوله مقام الجماعة) أى فى النكابة (قوله وهكذا الى الآخر) أى
والى الكثرة حال الشدة والى القلة حال العدد (قوله والثانى الخ) التقسيم بهذا المعنى ينطبق
على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف اه سم (قوله يهب لمن يشاء انا ناهب) قال فى المطول
وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر
الاناث اللاتى هن من جملة ما لا يشاءه الانسان أهم لكنه أى الله تعالى لجبر تأخير الذكور عرفهم لان
فى التعريف تنويه بالذكور وكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذى لا يخفون عليكم أى لشرفهم
ثم أعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور وأخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث
لم يكن لتقدمهن بل لمقتض آخر اه فقد بين رحمه الله سر تقديم الاناث وتعريف الذكور ثم
تقديم الذكور وقوله تنويه بالذكور أى تعظيمه ورفع له يقال نوهه اذ رفعه ونوهه باسمه أيضا اذ رفع
ذكره فالذكر بفتح الذال والكاف وقوله حقهما من التقديم حقه أن يقول من المرتبة أو ان فى
عبارة حذف أى والتأخير وقوله بل لمقتض آخر وهو ان يفعل ما يشاء (قوله أو زوجهم)
أى يجعل لهم الزوج أى الذكور والاناث معا يعنى يجعل لهم الاثنين اه سم ووجه العطف بأو فى
هذا القسم مع أن العطف فى السابق واللاحق بالواو أنه ما أورد الضمير وكان راجعا الى الطائفتين

(قوله فيه انه تقدم الخ) فى معاوية أن التفريق هنا فى جهة الجمع لتفريعه عليه بمعنى أنهم أى الانفس
منهم مع ذلك أى عدم التسامى شقي الخ دفع لما بوجه الجمع من تساويهم ولـ يكونه بين الآحاد المجموعة
الذكورة بقصد الجمع بينهما فى عدم التسامى وكذا التقسيم بعده فهو فى جهة الجمع لما ذكرنا
وأيا فى جهة التفريق الكائن فى جهة الجمع فافهم اه فتدبر (قوله اذ يصدق عليه) أى الاول

المدكورين أو أحدهما وجب العطف بأو والافسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع
الاناث فقط أو الذكور فقط ذكور واناث معا فالمعنى أو بزوجهم بدل الاناث فقط أو الذكور فقط
ذكور واناثا معا ان شاء ذلك وفائدة العدول عن التصريح بمن يشاء في الجملة الثالثة الى الضمير
وتغيير الكلام عن أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح أفاده يس نقلا عن
السيد (قوله مبالغة) غاية للتزاع أي لفائدة المبالغة أي افادة أنك بالغت في وصف المتزاع

(قوله الاشارة الى عدم لزوم المشيئة الخ) أي الاشارة الى أنه تعالى لا يلزمه أن يشاء لعبد الذكور
والاناث معا الذي هو الاصلح في حقهم اذ لا يجب عليه فعل الصلاح والأصلح ففيه اشارة الى الرد
على المعتزلة فقوله ورعاية الاصلح عطف على المشيئة (قوله نقلا عن السيد) عبارة فقوله أو
بزوجهم ذكرنا وإنا أن قلنا ما وجه العطف بأو ههنا مع ان العطف في السابق واللاحق بأو أو
قلت ذلك لمكان الضمير المنسوب الراجع الى من يشاء في الجملة السابقتين ولو صرح بمن
يشاء في هذه الجملة لامتنع العطف بأو كما امتنع في المتقدم والمتأخر ألا ترى انه لو قيل أو بهب
لمن يشاء الذكور لئل في الظاهر على المناقاة بين المبتدئين وأن الواقع احدهما لا كانا هما وليس
يمراد انما المراد وقوع كل منهما بحسب المشيئة فالأولى بالقياس الى طائفة والأخرى بالقياس الى
طائفة أخرى وأما الجملة الثالثة فحيث أنور فيها الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين
أو الى احدهما وجب العطف بأو والافسد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو
الذكور فقط ذكور واناث معا والسري في ذلك ان هذه الاقسام اذ اثبتت الى طائفة واحدة كانت
متنافية وأما اذ اثبتت الى طوائف مختلفة فبينها توافق في الوقوع واشتراك في الثبوت ولما اختلف
المنسوب اليه أعني الموهوب له والعقيم في الجمل الثلاث عطف بالواو تنبيها على التوافق ولما اتحد
المنسوب اليه في الجملة الثالثة بالمنسوب اليه في الجملتين السابقتين ضرورة اتحاد الضمير
بالرجوع اليه عطف بأو تنبيها على التنافي فالمعنى أو بزوجهم بدل الاناث فقط أو الذكور فقط
ذكور واناثا معا ان شاء ذلك فان قلت أي فائدة في العدول عن التصريح بمن يشاء في الجملة
الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن أسلوبه قلت لو أجرى الكلام على سننه كان المستفاد منه ان
هذه الاقسام منوطة بمشيئة الله تعالى وأما اذا عدل الى ما عليه التمثيل أفاد مع ذلك نكتة أخرى
سرية هي عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصلح والله الموفق اه وقوله قدس سره ان قلت ما وجه
العطف بأو الخ في الكشف التزويج جعل الشيء زوجا ذكرنا واننا حال من الضمير والواو للجمعية
ولتركبه من القسمين السابقين لم يذكر فيه المشيئة وفي الكواشي أيضا أنه حال من الضمير الراجع
الى الذكور والمعنى أو يجعل الذكور زوجا حال كونهم ذكورا مع الاناث والحال أفادت ان
زوجيتهم باعتبار ضم الاناث اليهم قد كره هذا القسم بكامة أو بدون ذكر المشيئة لانه كأنه ليس
قسما على حدة لتركبه من القسمين السابقين كأنه قيل بهب لمن يشاء الاناث والذكور مجتمعين
أو منفردين ثم قيل ويجعل من يشاء عطفه على المشيئة لانه قسم آخر وهذا أولى مما في تفسير القاضي
من قوله وتغيير العاطف في الثالث لانه قسم مشترك بين القسمين ولم يحتج اليه الرابع لافصاحه
بأنه قسم مشترك بين الثلاثة وأما الوجه الذي ذكره السيد ففيه بحث لانه على تقدير رجوع
الضمير الى من يشاء يكون مفاد قوله أو بزوجهم الخ أنه يجعل من يشاء زوجا والمقصود انه بهم زوجا

ذی الصفة فی تلك الصفة
(مبالغة) أي لاجل المبالغة

وأيضاً لا يظهر حينئذ وجه تعلق ذكر أنا وأنا تأنيدي به ومن هذا يظهر ضعف ما قيل إن ذكر أنا وأنا تأنيدي منصوب بنزع الخافض أي يقرنهم بالذكران والانات ولوسلم بأن يكون التقدير زوج لهم على ما في شمس العلوم من أنه يقال زوجت الأبل صغيرها وكبيرها أي قرنت صغيرها مع كبيرها قال الله تعالى يزوجهم ذكرانا وأنا تأنيدي يقرن لهم ذكرانا وأنا تأنيدي كما قال تعالى والقمر قدرناه منازل أي قدرناه فارجاع الضمير إلى من يشاء لا يقتضي أن يكون المفعول المقدر في المرجوع أعني هبة الذكور والانات معتبر في الرجوع حتى يفسد المعنى ولوسلم فيرد عليه أن ليس المعنى على البدلية كما قرر به بل على أنه يهب بعضهم صنفًا واحدًا وبعضهم صنفين وبعضهم لا يهب شيئاً منهما وأنه ليس التقييد بالمشيئة مستفاداً من قوله أو يزوجهم ذكرانا وأنا تأنيدي ولوسلم في شأن في حق الذكور فقط أو الانات فقط لا يمكن في حقه بدلهما مشيئة الانات والذكور معاً فإن شاء الله كان على ما في الحديث المرفوع نعم أنه يمكن في نفسه بالنظر إلى ذاته تعالى أما بعد تعلق المشيئة فلا هذا فتدبر لعلك تطلع على ما هو أحسن مما ذكرت اه عبيد الحكيم قال معاوية وقوله ذكرانا وأنا تأنيدي من الضمير مقتضاه حيث سكنت عن الحال ولم يؤولها كما أول السكواني عود ضمير يزوجهم إلى مطلق الأولاد والذكورين ضمناً وقوله الرجوع إلى الذكور أي لأنه أقرب مذكور والمراد مطلقهم وقوله بكلمة أو أي لعود الضمير إلى الذكور وزوم التنافي باتحاد المنسوب إليه حينئذ لأنه لو عبر بالواو لكان المعنى ومحمل مطلق الذكور زوجاً حال كونهم ذكوراً مع الانات أي يجعل ذلك من شأنه الذكور أو من شأنه الانات أو للقسمين وهذا كما ترى تناف وقوله أتر كبره من القسمين أي قلنا استغنى عن ذكر المشيئة فيه بدكرها فيهما وقوله وهذا أولى وجه الأولوية أن كلام السكواني أخصر وأفيد كما لا يخفى اه وقوله وتغير العاطف أي حيث عطف بأودون الواو وقوله لأنه قد قسم المشترك إلى آخره المشترك بين القسمين الأولين هو الانفراد بأحد القسمين وهذا مقابله لأنه أجمع بينهما فلو عطف بالواو توهم أنه قسم لكل من القسمين دون المشترك بينهما وقوله ولم يحتج الخ جواب عن سؤال مقدر وهو أن الرابع قسم أيضاً للمشترك بين ما قبله وهو هبة النسب مطلقاً فأجاب بأنه ترك فيه ذلك لظهوره أنه قد عطف ذلك فهو غير محتاج للتنبيه أفاده الشهاب ثم قال معاوية وقوله ومن هذا يظهر ضعف ما قيل الخ يعني لأن المقصود أنه يقرنهم بذكرانا وأنا تأنيدي لا يظهر التعلق حينئذ في ظاهر اللفظ ولأن التزويج ليس بمعنى القرن مع أن النصب بنزع الخافض سماعي وقد أمكن القياس وهو الحال فلا ينبغي ارتكاب السماعي ولأن مرجع الضمير حينئذ ما خصوص الانات أو الذكور ولا معنى لقرب أحدهما بهما أو مطلق الموهوب من الأولاد ولا يخلو معنى قرنه بهما عن ضعف وبرودة أو من يشاء واللائق أن يعتبر مقرننا به الجنس إن لمقرننا هو بهما فإن جعل المعنى أو يقرن لهم كان الذكوران مفعولاً به لا منصوباً بنزع الخافض كما لا يخفى فإن عدل إلى أن المنصوب بالنزع هو الضمير أي يقرن لهم الخ كان أولى لكنه سماعي وقد أمكن القياس وقوله ولوسلم أي ما ذكره قدس سره وقوله لا يقتضي الخ والحق أن الظاهر اعتباره فيه لأنه الأصل والمتبادر في مثله كما لا يخفى وإيهام الفساد بحسب الظاهر كاف في وجوب العطف بأودون بالاعتساف ولو مع قرينة على إرادة خلاف الظاهر وقوله أي يقرن لهم أي فهو من باب الخنف والإيصال فإنه كثير في نوع الضمير كما في والقمر قدرناه منازل فيصح هنا ولا يضعف سواء كان من قبيل النصب بنزع الخافض أو لا لما أنه كثيره النظير وقوله فتدبر لعلك تطلع الخ فتدبر بنا فاطلنا على أن البدلية هنا في أصل

منه بتلك الصفة (قوله وذلك) أى المبالغة وقدره إشارة الى دفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق بمبالغة وانما هو متعلق بكالها اه يس (قوله لكالها) أى لادعائك كمال تلك الصفة كانت كاملة في الواقع أم لا وهو علة للعلة (قوله الى حيث) أى الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو أقسام) أى سبعة لان الانتزاع اما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف اما من أو الباء أو في والباء اما داخله على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف إما أن يكون لا على وجه الكناية أو على وجه الكناية ثم هو اما انتزاع من غير المتكلم أو من المتكلم نفسه (قوله عن التجريدية) والمناسب لها

المشيئة بمعنى أو يهب لهم بدل كذا غيره ان شاء غيره بدل مشيئته بأن يشاء غيره دونه لامع أو بعد مشيئته حتى برد أن هذا لا يمكن وعلى ان كلام من التقييد بان شاء ومن هذه البدلية معنى صحيح يفيد اللفظ بقريضة ذكر أو بدل الواو ويقضيه عود الضمير الى من يشاء لانه المحدث عنه في المعنى سابقا مع أنه المدكور مطابقة لا الى الذكور كما زعمه الكواشي ولا الى مطلق الاولاد كما اقتضاه كلام الكشف فله دره قدس سره اه وقوله قدس سره هي عدم لزوم المشيئة الخ فيه أنه حينئذ يكون مفاد الآية امكان التزويج في حقهم بسبب عدم لزوم المشيئة والمقصود وقوع التزويج اه عبيد الحكيم قال معاوية وجوابه أنها مكتبة بإشارة لا بعبارة ولا تنافي المقصود بالعبارة فان عبارة الامكان هنا كناية عن الوقوع لانه المقصود المسوق له الكلام عناية مع ارادة أصل معناها تبعافى العناية كما هي جائزة في نوع الكناية وفي أصول الحنفية يسمى المقصود ولو غير أصل المعنى مدلول بالعبارة وما يراد منه تبعاله ولو أصل المعنى مدلول بالاشارة فلا تنافي ولا غبار على اجتماع الاشارة والعبارة ولا على كون الاصل بالاشارة وغيره بالعبارة عند الاصوليين ولا على عكسه عند البيانيين وكلاهما اصطلاح ولا مشاحة فيه واكل وجهة فوجهة الاول القصد ووجهة الثانى الوضع مع اتفاقهم على عدم التنافي (قوله رحمه الله وذلك لكالها) فيه أمران الاول ان ظاهره أن الكمال تحقيقى وليس كذلك الثانى عنه أن ظاهره أن علة المبالغة منحصرة في الكمال وليس كذلك فالاولى ما أشار اليه في المطول من أن اللام في لكالها صلة المبالغة للتعليم أى مبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر قال عبيد الحكيم ثم ان المبالغة في الكمال قد تكون مطلوبة في نفسها وقد تكون مطلوبة للنكاح كما يقال للجبان لقيت من فلان أسدا (قوله رحمه الله حتى كأنه الخ) فوجه كون التجريد بمبالغة في كمال الصفة افهامه بلوغها في كمالها الى فيضاتها من ذات موصوفها في ذات فائضة أيضا تلك الذات من ذات موصوفها وذلك لان الذات الموصوفة لما بلغت غاية الكمال بسبب كمال الصفة غاية الكمال فاضت منها ذات أخرى وان الصفة لما بلغت غاية الكمال فاضت منها صفة أخرى قامت بتلك الاخرى فقد فاضت من الذات الموصوفة بسبب بلوغ كل من الذات والصفة غاية الكمال ذات أخرى موصوفة (قوله رحمه الله الى حيث يصح أن ينتزع) الاولى حيث صح ان انتزع فان التجريد هو الانتزاع بالفعل وادعاء التجريد بالفعل لا ادعاء صحتها كما يوهى التعبير بغير الماضي اه معاوية (قوله هو اما انتزاع الخ) ان كان الضمير راجعا للتجريد الذى هو على وجه الكناية الذى هو أقرب مذكور ورده عليه أن القسم السابع ليس من قبيل الكناية أصلا وان كان فيه انتزاع من المتكلم نفسه كما أن السادس فيه انتزاع من غير المتكلم لان الخطاب فيه للغير كما عليه الشارح وان كان راجعا للتجريد لا على وجه الكناية ورد عليه أن القسم الخامس والسابع وان كان كل منهما ليس على

ودلت (لكالها) أى تلك الصفة (فيه) أى في ذلك الامر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة (وهو) أى التجريد (أقسام منها) ما يكون عن التجريدية (نحو قولهم لى من فلان صديق حليم)

حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لان المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذي هو مدخول من وأمان جعلها للبيان فلا تقيدها بالمبالغة فان بيان شيء لا يدل على كمال المبين في الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ فكأنه قيل خرج من فلان لي وأنا من صديق آخر اه ع (قوله أي قريب الخ) تفسير للحميم لقول الصحاح جميعك قريبك الذي منهم لامره اه مطول (قوله حدا) أي مرتبة وقوله صح معه أي صح بمصاحبة لا تصاف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يستخلص) أي يستخرج (قوله ومنها ما يكون بالباء التجريدية) والظاهر أنها للمعية وفيما يأتي رمز اليه اه سم (قوله لتسألن به البحر) أي لتسألن البحر معه أي شخصا كريما كالبحر مصاحبه (قوله وشوها) أي ورب شوها (قوله لسعة أشداقها) جمع شديق وهو جانب الفم وقوله ولما أصابها من شدائد الحرب أي من الضربات والطعنات وفي نسخة صحيحة أولا أصابها بالعطف باو ففيه إشارة الى قولين مع الاشعار بترجيح الأول للبدء به وهو الموافق للطول حيث قال عقب قوله وشوها ما نصه من شاهدت الوجوه فصحت وفرس شوها صفة محمودية يراد بها سعة أشداقها وقيل أراد بها فرساقبج الوجه لما أصابها من شدائد الحرب اه مخلصا من الفري وسم (قوله الى صارخ الوغى) الصارخ هو الذي يصيح وينادي بحضور الحرب والاجتماع اليه وإضافة صارخ على معنى في كما أشار له الشارح والوغى الحرب أي صارخ في مكان الوغى (قوله بمستلثم) حال من المجزور في وبى والباء للمصاحبة كما قال فهو ليس ببدل من المجزور كما قد يتوهم اذ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا دل على احاطة وشمول فلان كان تجزيدا بخلاف البديل على تقدير صحته لا يكون تجزيدا (قوله أي لا بس لأمة) هي بالهمز وقد تسهل (قوله والمصاحبة) تفسير مراد للملابسة والاولى حذف الملابس (قوله مثل الفنيق) الظاهر أنه صفة لمستلثم لقربه منه اه سم وجهه ع ق صفة لشوها وعبارته ثم وصف الشوها بأهها مثل الفنيق وهو الفحل من الابل الذي ترك أهله ركوبه تكريما له المرحل أي المزعج والمرسل عن مكانه شبهه

وجه الكناية كل منهما فيه انتزاع من المتكلم نفسه والفرق بينهما انما هو بكون الخامس ليس فيه مخاطبة الانسان لنفسه والسابع فيه ذلك فلوقال وما يكون بدون حرف اما أن يكون على وجه الكناية أولا يكون على وجه الكناية وهو أي الذي لا يكون على وجه الكناية اما أن يكون فيه مخاطبة الانسان نفسه أولا يكون فيه ذلك لكان مستقيا (قوله حيث دخلت على المنتزع منه) فيه انها لا تكون داخله الاعلى كما يعلم من الاقسام الا أن تكون لبيان الواقع أو للتعليل (قوله على كمال المبين) بكسر الياء المشددة (قوله رحمه الله أن يستخلص) الاولى ان استخلص بالماضي كما مر اه معاوية (قوله وفيما يأتي رمز اليه) أي حيث قال ومنها ما يكون بدخول باء المعية في المنتزع اه وفيه أنه قد يفرق بين ما هنا وما يأتي لصحة جعلها هنا بمعنى من الابتداءية لدخولها على المنتزع منه كما يصح جعلها بمعنى مع بخلاف ما يأتي فانه يتعين فيه أنها بمعنى مع اه شيخنا (قوله صفة محمودية) أي من حيث افادة تلك الصفة تمام القوة وهذا لا ينافي كونها في صفة المنظور وقوله وقيل أراد بها فرسا قبيح الوجه لما أصابها الخ عطف المقابلة هو قوله لما أصابها الخ لا القبح لما علمت أن القبح موجود على الاول أيضا وهذا التأمت عبارته في المطول مع عبارته هنا المفيدة ان القبح موجود على كلا القولين اه شيخنا (قوله والاولى حذف الملابس) أي الحصول المقصود بالاقصاء على المصاحبة ولان

أي قريب بهم - تم لامره
(أي بلغ) فلان (من
الصداقة حدا صح معه)
أي مع ذلك الحد (أن
يستخلص منه) أي من فلان
صديق (آخر مثله فيها)
أي في الصداقة (ومنها)
ما يكون بالباء التجريدية
الداخلية على المنتزع منه
(نحو قولهم لئن سألت
فلانا لتسألن به البحر) بالغ
في اتصافه بالسماحة حتى
انتزع منه بحر في السماحة
(ومنها) ما يكون بدخول
باء المعية في المنتزع (نحو
قوله وشوها) أي فرس
قبيح المنظر لسعة أشداقها
أولما أصابها من شدائد
الحرب (تعدو) تسرع
(بي الى صارخ الوغى *)
أي مستقيمت في الحرب
(بمستلثم) أي لا بس لأمة
وهي الدرع والباء للملابسة
والمصاحبة (مثل الفنيق)

الفرس به في القوة والعلو وعدم القدرة على مصادمتها اه والفنيق بقاء مفتوحة فنون فياء
فغاف (قوله وهو الفحل) أي الذكرك من الابل وقوله المكرم أي الذي يكرمه صاحبه بعدم
ركوبه (قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله أنشخصه أي أطلقه وقوله وأرسله تفسير
(قوله أي في جهنم) تفسير للضمير المجزور بني وقوله وهي أي جهنم نفسها (قوله فهو يلا الخ)
عله لا تنزع (قوله ومبالغة في اتصافها بالشدة) فالصفة هي الشدة وعبرة عق لكنه بواغ في
اتصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث يصدر عنها دار أخرى هي مثلها في الاتصاف
بكونها دار ذات عذاب مخلد اه (قوله ما يكون بدون توسط حرف) أي ويفهم التجريد من
المقام (قوله نحو قوله) أي قول قتادة بن مسامة الحنفي نسبة لبني حنيفة (قوله فلئن بقيت)
أي حيا وقوله لا رحل أي لا سافرن وقوله بغزوة أي بسبب غزوة وفي نسخة لغزوة وقوله تحوى
الغنائم في المطول الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلن اه (قوله أي
الآن يموت) فأو بمعنى إلا أي لكن ان مات كريم فلا تحوى الغنائم (قوله من قبيل الالتفات
من التكلم الى الغيبة) أي وحينئذ فلا يكون من قبيل التجريد لان الالتفات مبنى على الاتحاد
والتجريد على التعدد اذا المعبر عنه بالطريق الاول والثاني في الالتفات واحد والمعبر عنه باللفظ الدال
على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار اذ يقصد أن المجرد شيء آخر غير
المجرد منه (قوله على ما ذكرنا) أي على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فانه يقتضى أنه قد
بجامعه الالتفات اذ المراد بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الأمر لا الاتحاد فيه وفي الاعتبار

الملازمة أعم من المصاحبة فالإتيان بها يؤهم خلاف المراد (قوله وعبرة عق لكنه الخ) وعليها
فالصفة هي الكون المذكور وكل صحيح وعبرة عبد الحكيم قوله ومبالغة في اتصافها بالشدة أي
شدة العذاب فان المبالغة في الخلود توجب شدة العذاب فان احتمال الانقطاع بهونه اه قال
معاوية أي بهونه برجائه فالتجريد المبالغة في كونها دار الخلد فهو يلا امرها ومبالغة في شدة عذابها
فالشراح ذكر ثمرة ثمرة دون ثمرة لظهورها (قوله الجملة صفة غزوة) هذا هو الظاهر ويحتمل
أنه خطاب لنفسه اما تجريد مع التفات أو وحده ويؤيده التجريد في بقاءه أو التفاتا وحده ثم ان
التجريد هنا اما بالمعنى الذي نحن بصدده مبالغة في كمال صفة العظمة ورفع الشأن لنفسه والاهتمام
بها وبخطابها لذلك حتى جرد منها مهماتها آخر يخاطب أو بمعنى تخييل ذاته ذاتين والواحد اثنين بلا
اعتبار موصوفية فضلا عن مبالغة في صفة بلغت في الكمال الغاية أو بمعنى انتزاع نفسه الناطقة من
ذاته أو بمعنى مجرد تنزيل ذاته منزلة شخص آخر أمامه تخيلا فخطابه والتجريد يطلق بذلك فانه
يقولون في نحو تناول ليلاك بالأمم انه جرد من نفسه مخاطبا يعنون امامتها به آخر من شأنه أن
يخاطب ويهتم به وبخطابه واما غير ذلك مما سبق فالتجريد لا يختص بالمعنى الذي نحن بصدده وعلى
كل فالجملة مستأنفة كأنه سئل ماذا اتنا لها فأجاب بقوله تحوى الخ تجريد بقصد كناية عن
الجواب اذ المجرد فرع المجرد منه حياة وموتنا وغنا وفوتنا والتفاتا ويحتمل أنه جرد من نفسه سائلا
فائلا ماذا أنال بها بطريق التكلم هكذا فلا تجريد ولا التفات في الجواب في الضمير بناء على تقدير
هذا السؤال بخلافه على تقدير السؤال الاول وكذا على كون الجملة مستأنفة استئنفا فالتحوى أي من
غير تقدير سؤال اه معاوية (قوله أي على مقتضى ما ذكرنا الخ) في معاوية قوله على ما

وهو الفحل المكرم
(المرحل) من رحل البعير
أنشخصه عن مكانه وأرسله
أي تعدو بي ومعنى من نفسى
مستعد للحرب بالغ في
استعداده للحرب حتى
انتزع منه آخر (ومنها)
ما يكون بدخول في في
المنتزع منه (نحو قوله تعالى
لهم فيها دار الخلد أي
في جهنم وهي دار الخلد)
لكنه تنزع منها دارا
أخرى وجعلها معدة في
جهنم لاجل الكفار
تهويل لا امرها ومبالغة
في اتصافها بالشدة (ومنها)
ما يكون بدون توسط
حرف (نحو قوله فلئن
بقيت لا رحلن بغزوة
* تحوى) أي تجمع
(الغنائم أو يموت) منصوب
بأضمار أن أي الآن يموت
(كريم) يعنى نفسه
انتزع من نفسه كريما
مبالغة في كرمه فان قيل
هذا من قبيل الالتفات
من التكلم الى الغيبة قلنا
لا ينافى التجريد على
ما ذكرنا (وقيل تقديره

والتعدد في التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الامر أيضا حتى ينأى في الالتفات والحاصل أنه
تجريد نظرا للتغاير الادعائي والتفات نظرا للاتحاد الواقعي (قوله أو يموت منى) أى فن مقدرة
في كلامه (قوله فيكون من قبيل لى من فلان) أى من قبيل التجريد بالحاصل بواسطة من
الداخلية على المنزاع منه لأن المقدر كالمذكور (قوله بدون هذا التقدير) ولا قرينة عليه اه
مطول (قوله بطريق) أى مصححو بالطريق الكناية أى تجريد معه كناية بأن ينزع المعنى ثم يعبر
عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو قوله) أى قول الاعشى (قوله المطى) جمع
مطية وهى المركوب من الابل والكاس اناء من خر (قوله أى يشرب الكاس الخ) هذا هو
المعنى الكناية قال سم ذكر السيد ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفى البخل
واثبات الجود فكفى بنفى الشرب بكفى البخل عن نفى ملزومه من كونه بخيلا ويفهم من نفى كونه
بخيلا كونه جوادا وبه يتم المقصود ولادليل على أنه جعل نفى الشرب عن كف البخل كناية عن
اثبات الشرب له بكفى كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريدا ثم قال فظهر أن كونه كناية
عن كون الممدوح غير بخيل لا يجمع كونه تجريدا نعم كونه كناية عن اثبات شربه بكفى كريم
منتزع منه بجماعه فصح ما ادعاه البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فأنما يرد عليه إذا كان
مراده توجيهه ما فى الكتاب وأما إذا أراد رده فلا اه وقوله فظهر أن كونه كناية عن كون الخ
أى كما قرره هذا البعض ويجب أن قول الشارح الكناية لا تنافى التجريد أى الكناية فى نفسها
أو على الوجه الذى قررناه ويدل عليه قوله على ما قررنا لا على الوجه الذى قرره هذا البعض لعدم

أو يموت منى كريم) فيكون
من قبيل لى من فلان
صديق جيم فلا يكون قسما
آخر (وفيه نظر) لحصول
التجريد وتام المعنى بدون
هذا التقدير (ومنها) ما
يكون بطريق الكناية
(نحو قوله

ياخير من يركب المطى ولا
يشرب كأسا بكف من
بخلا)
أى يشرب الكأس بكف
الجواد انتزع منه جوادا
يشرب هو بكفه

ذكرنا أى من أنه يعنى نفسه وأنه انتزع من نفسه الخ فان كان السائل يريد أن الالتفات كان هنا فلا
قرينة على التجريد قلنا والتجريد أيضا كاف وأنسب ولا قرينة على نفيه ومجرد الالتفات واللفظ
يحتمل كليهما بالانفراد ويحتمل الجمع بينهما وهو أكمل فعليه يحمل (قوله فكفى بنفى الشرب الخ)
أى لانه قد نفى الشرب بكفى البخل ولا شك أنه يشرب بكفه فلا يكون بخيلا والالزم شربه بكفى
البخل فكفى بنفى اللازم عن نفى الملزوم ويفهم من نفى البخل عنه كونه جوادا بحسب اقتضاء
المقام اه قدس سره وإنما قال بحسب اقتضاء المقام لان نفى البخل لا يستلزم اثبات الجود لوجود
الواسطة اه عبد الحكيم (قوله ولادليل الخ) قال قدس سره ويؤيد ما ذكرنا أنك اذا قلت
يا من يشرب بكف كريم يتبادر منه أنه يشرب بكفه فهو كريم لأنه يشرب بكف كريم آخر منتزع
منه وان كان محتملا لكلام اه وكتب عبد الحكيم على قوله ولادليل الخ فيه أن البيت المذكور
مثال يكفيه الاحتمال اه وقوله يتبادر منه الخ قال معاوية أن المتبادر من البيت وهذا القيل يخيل
وجود غيره تحقيقا وكونه انما يشرب بكف نفسه دليل على نوع تأويل والا قرب فى التأويل هو
التغاير اعتبره ارفاهه أقرب الى المتبادر الذى هو التغاير تحقيقا من مجرد الكناية فتبادر مجردا
غفلة عن ذلك المتبادر وعن هذا الأقرب لانه أدق وأغرب فهو فهم الخواص وهى فهم العوام ولا
أقل من وجود تجريد طى بقرينة ظنية هى الاقربىة وهناك قرينة أخرى هى مقام البلاغة
والمبالغة (قوله فظهر أن كونه كناية) أى بهذا الوجه اما كونه كناية بغير هذا الوجه فانه يجمع
كونه تجريدا كما ذكره بقوله نعم الخ (قوله نعم كونه كناية الخ) أى وهذا لادليل عليه هذا
مراده (قوله فصح الخ) عطف على قوله ظهرا الخ (قوله ويجب أن قول الشارح الخ) فيه أن

تعيينه قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطف على بركب والضمير لمان فالجريد أولاً في جنس الممدوح وثانياً في الممدوح ففيه مزبد مبالغة اهـ (قوله على طريق الكناية) أى فقد جرى في افادة هذا المعنى على طريق الكناية حيث أطلق اسم المزموم الذى هو نفي الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعلوم أن المراد بالكريم نفسه فقيهه تجريد (قوله ومعلوم أنه يشرب بكفه) أى غالباً (قوله وقد خفي هذا) أى كونه انتزع منه جواداً على طريق الكناية الذى يفهم منه اجتماع التجريد والكناية (قوله على بعضهم) هو الخلخال (قوله أن الخطاب) أى بقوله ياخير (قوله والا) أى بان كان خطاباً لغيره (قوله بل كناية الخ) أى فى قوله ولا يشرب الخ (قوله وأقول الكناية لاتنافية التجريد) رد لقوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وهو تخرىص الشارح اختياراً أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لاتنافية التجريد وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه إلا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لأنه لا يكون حينئذ قسماً برأسه والمصنف جمعه قسماً برأسه أفاده سم (قوله مخاطبة الخ) أى ما تدل عليه مخاطبة اذا مخاطبة ليست من أنواع التجريد وفى كلامه مسامحة ولذا قال الشارح وبيان التجريد فى ذلك الخ (قوله مثله فى الصفة الخ) كفقده الخيل والأموال فى البيت (قوله فليسعد النطق ان لم تسعد الحال) أى ان لم يكن عندك ما تواسى به المادح فواسه بحسن النطق اهـ سم وقال عى أى وحيث لم يوافق فى تحصيل الغرض الحال أى الغنى لا تمتناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالممدوح والثناء ليسكون ذلك مكافأة للمادح بما أمكن اهـ (قوله المبالغة المقبولة) أى النوع المسمى بذلك وهى الاغراق والتبليغ والغلو فى بعض صورته (قوله لان الردودة لاتكون من المحسنات) وهى بعض صور الغلو

على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شئ بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل وأقول الكناية لاتنافية التجريد على ما قررنا ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسماً بنفسه بل داخلاً فى قوله (ومنها مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد فى ذلك أن ينتزع من نفسه شخصاً آخر مثله فى الصفة التى سبق لها الكلام ثم مخاطبة (كقوله

لا خيل عندك تهديها ولا مال *)

فليسعد النطق ان لم تسعد الحال

أى الغنى فكان انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله فى فقد الخيل والمال ومخاطبه (ومنه) أى من المعنوى (المبالغة المقبولة) لان الردودة لاتكون من المحسنات

السيد معترف بذلك لكنه يقول لادليل عليه فكان الاحسن فى الجواب أن يقول ان مقصود الشارح الرد على الخلخال بان البيت يحتمل وجهاً آخر لم يتعرض له الخلخال وهو أن يكون تجريداً على وجه الكناية بالوجه الذى قرره الشارح وهذا الوجه قام عليه الدليل وهو افادة المبالغة اذا الكناية مع التجريد بأبلغ من الكناية المنفردة عنه لكن هذا الجواب انما ينفع فى رد اشكال السيد الأول لا الثانى اهـ شيخنا ونذكر ما سبق عن عبد الحكيم ومعاوية (قوله قال الحفيد ينبغي أن يعلم أن قوله ولا يشرب الخ) هذا مبنى على أن الخطاب فى البيت لنفسه ومحله أن البيت فيه تجريدان الاول فى قوله ياخير من بركب المطى تجرد من نفسه شخصاً وسماه خيراً وخاطبه وهذا المخاطب الذى جرده من نفسه جعله من جملة أفراد هذا الجنس وهو من الخ اذ من عام لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه فعنى كون التجريد فى الجنس أن المنتزع من جملة أفراد الجنس المذكور بعد المنتزع منه وهو من بركب الخ الثانى فى قوله * ولا يشرب بكف من بخلا * أى وياخير الافراد التى لاتشرب بكف من بخلا بل تشرب بكف من كرم أى ان كل فرد يشرب بكف كريم هو نفسه فجر دمن كل كريم كرم بما آخر هو نفسه فالجريد فى كل ممدوح ولم يذ كر جنساً بعد الكلام الذى وقع فيه التجريد ثانياً فوق التجريد بالنسبة لهذا الممدوح مرتين والتخييل بالنسبة للتجريد الثانى هذا امر اذا الحفيد اهـ شيخنا فتأمل (قوله للممدوح) لعله للمادح كما فى بعض النسخ

كقول المتنبي

کاشانی دحوۃ الارض من خبرنی بها * وکان بنا الاسکندر السد من عزمی

(قوله وفي هذا) أى التقييد بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أى سواء كانت تبليغا أو اغراقا أو غلوًا اذ حاصلها أن يثبت للشيء من القوة والضعف ما ليس له في الواقع وأعذب الكلام أ كذبه مع إيهام الصحة وظهور المراد فـ تكون من المحسنات مطلقا (قوله أنها مردودة مطلقا) اذ لا خير في كلام أوهم كذبا أو حققه (قوله والمبالغة) لم يقل وهى لئلا يعود الى المبالغة المقبولة ه سم (قوله مطلقا) أى مقبولة أو مردودة (قوله أن يدعى) أى أن يثبت لوصف بالدعوى لآل التحقيق ولتضمنين يدعى معنى الاثبات عدى باللام اه ع ق (قوله في الشدة) فى معنى من والأمثلة المذكورة كلها للشدة ولم يمثل للضعف (قوله حدام مستحيلا) أى عقلا وعادة كما فى الغلو وأعادة لا عقلا كما فى الاغراق وقوله أو مستبعدا بأن كان ممكنا عقلا وعادة لأنه مستبعد كما فى التبليغ (قوله غير متناه) أى بالغ فيه النهاية (قوله ونذ كبير الضمير) أى فى فيه (قوله باعتبار عوده الى أحد الأمرين) فكأنه قيل فى أحد الأمرين والآخر مفرد مذكر اه سم (قوله فى التبليغ الخ) المناسبة بين معانيها الاصولية والاصطلاحية أن التبليغ فى الاصل مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد فى جريه والاغراق استيفاء النازع فى القوس مدها والغلو مجاوزة الحد فى الامر اه حفيد (قوله لا بمجرد الاستقراء) أى الخالى عن الدليل العقلى وقوله بل بالدليل القطعى أى مع الاستقراء وفى نسخة العقلى (قوله لان المدعى) وهو بلوغ الوصف النهاية فى الشدة والضعف وقوله فتبليغ أى فدعوى بلوغه ما ذكر يسمى تبليغا (قوله كقوله) أى قول امرئ القيس يصف فرسالة بأنه لا يعرق وان كثر العدو اه مطول (قوله فعادى) أى والى وقوله عدا بالـ كسر كما فى الصحاح (قوله بصرع أحدهما) أى القائه على وجه الارض يقال صرع أى ألقي الصيد أو غيره على وجه الارض اه سم (قوله فى طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط اه فنرى (قوله درا كا) بكسر الدال وله تأكيد فان معنى التتابع يفهم من الموالاة خصوصاً مع اعتباره فيها أن تكون على الاثر تأمل سم وقال ع ق وينبغى أن يحمل هنا قوله درا كا على معنى أن الموالاة بين الصيدين أتبع بعضها بعضا فى القتل ليفيد أنه قتل الكثير فى طلق واحد ولئلا يكون تأكيده لقوله عدا اه (قوله ينضج) نضج أن كان بمعنى رشح كان باباً قطع كما هنا وان كان بمعنى رش كان باباً ضرب (قوله فيغسل) يغسل أن يراد بالغسل المتبقي غسل العرق ويكون تأكيده لثبوت العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء لقراح أى لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء (قوله مجزوم) كان اختيار الجزم

(قوله كقول المتنبي كأنى دحوت النخ) لعل التمثيل باعتبار قوله وكان بناء الاسكندر السدم من غزى
لاباعتبار الشطر الأول لان لفظ كان أخرجه عن كونه من المردود وقال شيخنا هو مردود باعتبار
الشطر الأول أيضا لان فيه تشبيها بالقادر المختار لانه هو الذى دحا الارض وهذا قبيح كل القبح
ولفظ كان لا يخرج عن ذلك (قوله وهو بلوغ الوصف النهائية فى الشدة) فيه ان هذا امر واقعى
كما يفيد قول المصنف لثلايظ ان انه غير متناه فيه وانما المدعى هو بلوغه حدا مستحيلا أو مستبعدا
فككون الفرس فى غاية القوة أمر واقعى لكن كونها صرعت الثور والنعجة على الاثر ولم يحصل

وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقا وعلى من زعم أنها مردودة مطلقا ثم انه فسر مطلق المبالغة وبين أقسامها والمقبول منها والمردود فقال (والمبالغة) مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا) وإنما يدعى ذلك (لأنه لا يظن أنه) أي ذلك الوصف (غير متناه فيه) أي في الشدة أو الضعف وتذكير الضمير وافراده باعتبار عوده إلى أحد الأمرين (وتخصر) المبالغة (في التبليغ والاعراق والغلو) لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعي وذلك (لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله فعادى) يعنى الفرس (عدا) هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد (بين ثور) يعنى الذكور من بقرا الوحش (ونعجة) يعنى الانثى منها (دراكا) أى متتابعا فلم ينضج بماء فيغسل) محزوم معطوف على ينضج أى لم يعرق فلم يغسل ادعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجة

لموافقة الرواية أو القوافي والافانظاها رجواز نصبه بجعل الفاء للسببية في جواب النفي اه سم
(قوله في مضمار) أراد به الشوط (قوله وهذا ممكن) أى ماداعاه (قوله كقوله) أى قول
عمرو بن الاهيم النعلبي (قوله مادام فينا) أى مقيامنا وفي مكاننا (قوله الكرامة) المراد
بها الاحسان اللائق به الدافع حاجته وحاجة عياله في أى سفر كان مع أى حال كان عليه وظاهر تعذر
ذلك من سم أى فهو مستحيل عادة لانطباع النفوس على الشح فان حلت الكرامة على اعطاء
الجار زاده حال الارتمحال الى جهة أخرى فهذا الاستحيل عادة لوقوع مثل ذلك من الاكابر اه ع
(قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يلحق بالمتنع عقلا) أى لانطباع النفوس على الشح وعدم
مراعاة غير المكافأة (قوله مقبولان) أى لعدم ظهور الامتناع الكلى فيهما الموجب لظهور
الفساد والكذب واعلم أن ما ذكره من المقبول والمردود بالنظر الى البديع واعتبارات الشعر
وأما بالنظر الى البيان فالكل مقبول لانها ليست مجرأة على معانيها الحقيقية بل كنيات أو مجازات
مرسلة كانت أو استعارة بالنظر الى المواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضيء مجاز مر كب عن كثرة
صفائه وقول أبي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد وقول القاضي مجاز عن طول
سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله أى وان لم يكن ممكنا عقلا ولا عادة) هذان في القسم
الاول أعنى قوله ان كان ممكنا عقلا وعادة وترك في القسم الثاني أى قوله وان كان ممكنا عقلا ولا عادة
بأن يقول أى وان لم يكن ممكنا لعقلا ولا عادة أو عادة لعقلا لا نه لا يتصور أن يكون شئ ممكنا
عادة ممتنع عقلا كما أشار اليه الشارح بقوله لامتناع الخ فهو علمه الخ وفى أى وترك في القسم
الثاني لامتناع الخ وقال سم قوله لامتناع الخ تعليل لاقتصاره في تفسير والاعلى ما ذكره اه
(قوله ولا ينعكس) أى ليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله
كقوله) أى قول أبي نواس يمدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا من وجد منهم ومن لم يوجد
(قوله وأخفت أهل الشرك) أى أدخلت الرعب في قلوبهم بهيبته وبطشه وقوله حتى انه
يتعين كسر همزة ان لدخول اللام في خبرها فتكون حتى ابتدائية وقوله لتخافك النطف جمع
نطفة وهى الماء الذى يتخلق منه آدمى قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك ويجوز
الاطلاق اه وقوله التى لم تخلق أى لم تخلق منها الانسان بعد ولم تخلق هى بنفسها أى لم توجد
(قوله ممتنع عقلا وعادة) وهو من الغلو المردود لعدم اشتماله على شئ من الامور الآتية الموجهة

له عرق مستبعد في العادة اه شيخنا (قوله فى أى سفر كان الخ) فلاضافة في حيث مالا
للاستغراق (قوله وقول أبي الطيب) أى قوله عقدت سنا بكها الخ (قوله وقول القاضي)
أى قوله تخيل لي أن سمو الشهب الخ وكذا قول الشاعر أسكر بالامس الخ لا يمتنع كونه مجازا
عن سرعة سكره وولوعه وحرصه على الشراب وما ذكره المحشى من قوله واعلم أن ما ذكره
من المقبول الخ وما زنده عليه من قولنا وكذا قول الشاعر الخ مأخوذ من عبد الحكيم
لكنه قال بعد ذلك كذا أفاده بعض الناظرين والظاهر أن يقال ان القبول والرد انما هو
بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنظر الى المقصود أعنى ادعاء كمال الوصف اه تدبر (قوله هذان في
القسم الاول) أى نفي جميع ما أثبت في القسم الاول وهذا لا ينافى أنه مقابل لكل من القسمين اذ
كل قسم يجب أن يقابل جميع ما عداه (قوله أو عادة لعقلا) كان المناسب أن يقول أو ممكنا عادة

في مضمار واحد ولم يعرق
وهذا ممكن عقلا وعادة
(وان كان ممكنا عقلا لا عادة
فاغراق كقوله ونكرم
جارنا مادام فينا * وننبه)
من الاتباع أى نرسل
(الكرامة) على أثره
(حيث مالا) وسار وهذا
ممكنا عقلا لا عادة بل في
زماننا يكاد يلحق بالمتنع
عقلا (وهما) أى التبليغ
والاغراق (مقبولان والا)
أى وان لم يكن ممكنا لا
عقلا ولا عادة لامتناع أن
يكون ممكنا عادة ممتنع عقلا
اذ كل ممكن عادة ممكن عقلا
ولا ينعكس (فغلو كقوله
وأخفت أهل الشرك
حتى انه *) الضمير للشأن
(لتخافك النطف التى لم
تخلق) فان خوف
النطق الغير المخلوقة ممتنع
عقلا وعادة (والمقبول منه)
أى من الغلو (أصناف
منها ما أدخل عليه ما يقربه

للقبول (قوله الى الصحة) أى الامكان أى امكان وقوعه ولو قال الى ما يخرج منه عن الامتناع
 لكان أصوب والى الادب أقرب نظرا الى تمثيله بالآية اه يس (قوله نحو لفظة يكاد) كلو
 ولولا وحرف التشبيه كما فى المصباح (قوله يكاد زيتها الخ) فلو قيل فى غير القرآن هذا الزيت
 يضىء بلانار رد وحيث قيل يكاد يضىء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع بمبالغة
 ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ
 قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال فى
 نفسه فيحتاج فى ادعائه المفاد بكاد الى ما يقربه وذلك يؤدى الى التسلسل قلنا قرب المحال من
 الوقوع لما فسر بما ذكر صار ليس بمحال وعلى تسليمه فيجعل كأنه أمر ضرورى فى بعض الصور
 اه ع ق (قوله يضىء) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلا أى
 بالنسبة لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرة الله تعالى صالحة لذلك (قوله
 من التخيل) أى تخيل الصحة وتوهمها لكون ما شتمل على الغلو يسبق الى الوهم امكانه لشهود
 شئ يغالط الوهم فيه فتبادر صحته كما يذاق من المثل وقيل بقوله حسنا اشارة الى أن تخيل الصحة
 لا يكفى وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف فيما تقدم وانما المعتبر ما يحسن لصحة مغالطة الوهم
 فيه بخلاف ما يبدو انفاؤه للوهم بأدنى التفات كما فى اخافة النطف فليس التخيل فيه على تقدير
 وجوده حسنا فلا يقبل لعدم حسنه اه ع ق (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب اه مطول
 (قوله سنا بكها) جمع سنبك وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أى حوافر الجياد أى أطراف
 مقدم حوافر الخيل الجياد (قوله عثرا) مفعول عقدت (قوله بكسر العين) أى وسكون
 الشاء المثلثة وفتح الياء المثناة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أى الشيرازى لما فيه من
 التورية أو التوجيه (قوله ولا تنفتح فيه العين) أشار به الى ضبط عثير بنوع لطيف يتضمن
 الإيهام أو التوجيه لان قوله ولا تنفتح فيه العين يحتمل ولا تنفتح فى لفظ العثير حرف العين ويحتمل
 لا تنفتح فى الغبار العين أى الجارحة المخصوصة لئلا يؤذيها بدخوله فيها ولو كان المراد الاول لان قصده
 ضبط الكلمة فان قلنا انه أبعد المعنيين كان فيه تورية وان قلنا انه مساو كان فيه توجيه الا أن
 التوجيه يبعده قصد الضبط بالقرينة الا أنه يجوز تعيين القرينة فى التوجيه (قوله والطف من
 ذلك) أى مما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا لمناسبتها وهى اشتغالها على هذه النكتة وهى
 فتح العين لارادة معنى خفى فيكون تورية أو مساويا وهو الاقرب فيكون توجيهها وانما كانت
 الطف مما ذكره العلامة لما فيها من النطق الغريب والهجو بوجه لطيف لمن يستحقه بدعوى
 القائل فقول يس الظاهر أن اللطافة فيها على حد سواء لاتحاد حسن التورية أو التوجيه فيها
 ليس بظاهر كما علمت (قوله البغالين) أى الذين يسوقون البغال (قوله عدول دار القضاء)
 هم شهود المحاكم (قوله فضرطت البغيلة) أى تنفست بصوت قال فى المصباح ضرط يضط
 من باب تعب ضرط مثل كنف ونخذ فهو ضرط وضرط ضرط من باب ضرب لغة والاسم الضراط
 بالضم اه (قوله فقال البغال) أى تنزيها عن أن تقابله بذلك الفعل وقوله على ما هو دأبهم أى

الى الصحة نحو) لفظة
 (يكاد فى يكاد زيتها يضىء
 ولو لم تمسسه نار ومنها
 ما تضمن نوعا حسنا من
 التخيل كقوله عقدت
 سنا بكها) أى حوافر
 الجياد (عليها) يعنى فوق
 رؤسها (عثرا) بكسر
 العين أى غبارا ومن لطائف
 العلامة فى شرح المفتاح
 العثير الغبار ولا تنفتح فيه
 العين والطف من ذلك
 ما سمعت أن بعض البغالين
 كان يسوق بغلته فى سوق
 بغداد وكان بعض عدول
 دار القضاء حاضرا
 فضرطت البغيلة فقال
 البغال على ما هو دأبهم

لاعقلا (قوله نظرا الى تمثيله بالآية) اذ صحة كلامه تعالى لا مزيد عليها فكيف يقال ان فيه
 ما يقربه الى الصحة (قوله أى تنفست بصوت) كان الأولى أن يقول أى تنفست من دبرها

باحية العدل بكسر العين يعني أحدث شي الوقرف قال (٤٠٠) بعض الظرفاء على الفور افتح العين فان المولى حاضر

عادتهم عند فعل البغلة ذلك (قوله باحية لعدل) أى ما فعلت يقع باحية العدل لافى وجه السائق وفيه تشبيه العدل برجل ذى لحية على طريق الاستعارة بالكناية (قوله الوقرف) بكسر الواو أى الجمل وفى المختار الوقرف بالفتح ثقل الاذن وبالكسر الجمل وأكثرت ما يستعمل الوقرف فى حمل البغل والحمار والوسق فى حمل البعير وأقرت النخلة كثر حملها والوقار بالفتح الحلم والرزانة وقدر الرجل يقر بالكسر وقار وقرة بوزن عدة فهو وقور والتوقير التعظيم وقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون لله عظمة اه (قوله افتح العين) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد بالمولى من يستحق منه ويحتمل أن المراد افتح حرف العين وقل فى لحية العدل بفتح العين وأراد بالمولى المستحق لذلك وهو الشاهد (قوله ومن هذا القبيل) أى ما فيه تورية أو توجيه فى مادة فتح العين (قوله فى قصيدة) أى فى مدح ملك (قوله علا) أى ارتفع وقوله بدعوة الورى أى الخلق وقوله ملكا أى سلطانا وقوله وريثا أى حينما فتحو أعينا أى عين ملك وهو اللام فصار ملكا بفتح اللام وله معنى آخر وهو أن يراد بالعين الجارحة ولو فتحو أعينهم وتأملوه علموا أنه ملك بفتح اللام لا ملك بالكسر فيتجه فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الحكامة (قوله ومما يناسب) أى لكونه فيه الإشارة بضم العين الى معنى خفى ولولم تكن الإشارة باللفظ ولا فيه تورية ولا توجيه ولذا قال ومما يناسب ولم يقل ومنه (قوله على لهجنهم) أى لغتهم (قوله كالمتعرف) أى الطالب لمعرفة سبب ضحكهم (قوله المسترشد) أى طالب الرشاد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فتقطن للمقصود) وهو ضم عين عمر (قوله واستظرف ذلك الحاضرون) أى اعترفوا بظرافة المشير وفهم المشار له (قوله لو تبغى) أى تطلب وقد سبق أن لو من الالفاظ التى تقرب الى الصحة فحينئذ يكون هذا البيت مما اجتمع فيه الأمران (قوله هو نوع من السير) وهو السير السريع وعبارة ع ق عنقا أى سير اسرع (قوله وهذا) أى مشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخيل حسن) نشأ من ادعاء كثرته وكونه كالجمال فى الهواء (قوله ما يقرب الى الصحة) كلفظ يخيل (قوله فى قوله) أى قول القاضى الارجاني يصف طول الليل اه مطول ومن كلامه

أقرن برأيك رأى غيرك واستشر * فالحق لا يخفى على اثنين

المرء مرآة تربه وجهه * ويرى قفاه بجمع مرآتين

(قوله الشهب) هى النجوم وقوله فى الدجى أى ظلمة الليل متعلق بسهر وقوله وشدت أى عاقت أى ويخيل لى مع ذلك أن شدت الخ فالذى يخيل له شيآن وقوله اليهن أى مائلة اليهن والظاهر أن الى بمعنى فى لى يكون بيانا للشدود فيه (قوله محكمة بالمسامير) أى فى ظلم الليل وهذا مستحيل لان الظلمة عرض والنجوم أجرام لكن المتكلم لما رأى أجراما أيضا كالجواهر سهرت فى أجرام سود كبساط تخيل الوهم أن النجوم فى الظلمة كذلك قبل الالتفات الى دليل استعمال ذلك (قوله قد شدت بأهدابها الخ) شد الاجفان بأهدابها فى النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم أجراما معلقة بأهداب الخ فى أجرام تخيل الوهم أن الاجفان مع الأهداب كذلك (قوله وهذا تخيل حسن)

بصوت قاله بعض المشايخ (قوله ومن كلامه أقرن الخ) هو من الكامل فقوله على اثنين بقطع الهذرة قاله بعض المشايخ (قوله ويرى قفاه بجمع مرآتين) أى بأن توضع مرآة مقابلة لمرآة

* ومن هذا القبيل ما وقع لى فى قصيدة علافا صبح بدعوه الورى ملكا * وريثا فتحو أعينا غدا ملكا * ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابى من الغالب على لهجنهم أمالة الحركات نحو الفتحة أنا لى بكتاب فقلت لى هو فقال لمولانا عمر بفتح العين فضحك الحاضرون فنظر الى كالمتعرف عن سبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزت اليه بغض الجفن وضم العين فنقطن للمقصود واستظرف ذلك الحاضرون (لو تبغى) تلك الجياد (عنقا) هو نوع من السير (عليه) أى على ذلك العنبر (لا مكن) أى العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنانك الخيل فوق رؤسها بحيث صار أرضا يمكن سيرها عليه وهذا ممنوع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن (وقد اجتمعا) أى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن التخييل الحسن (فى قوله يخيل لى أن سهر الشهب فى الدجى وشدت بأهدابى اليهن أجفان) *

أى بوقع فى خيالى أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان أجفان عيني قد شدت بأهدابها الى الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهري فيه وهذا تخيل حسن ولفظ يخيل يزيد حسنا

بدرك حسنه الذوق (قوله ومنها) أى من أصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذى لا يراد به الا المطاوعة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خلع العذارى أى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اه سم (قوله أسكر بالأمس الخ) فسكره بالأمس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أريد بالسكر ما يترتب على الشرب الذى هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزئين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال ع ق فان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف قول المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفاً بما فى العام لوجوده فيه صحيح اه (قوله ان ذامن العجب) أى سكره بالأمس اذا عزم على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلاوى وهو اراد حجة الخ) قال العلامة الحفيد لا يخفى أنه شاع فى عرف العرب وسائر الناس الاستدلال لاسيما بالخطابة والجدل لكن الشائع فى الكلام الاستدلال البرهانى فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلاوى الاستدلال بالمقدمات المستلزمة للطلوب على تقدير التسليم كالا يخفى اه (قوله المذهب الكلاوى) أى النوع المسمى بذلك وانما نسب طريق الاستدلال الى المتكلمين وان كان المتكفل ببيانه أهل الميزان لسكال اجتهادهم فى استعمال القواعد الاستدلالية فى المطالب الكلامية بحيث صاروا يضرب بهم المثل فى البحث والزام الخصوم بأنواع الاستدلال (قوله للطلوب) متعلق بحجة واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بإيراد وفى نسخة على طريق وعلمها فتد كبر الضمير فى قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أى طريقة أهل الكلام وذكر الضمير لأن طريقة مضافة لذكرها كتنسب المذكور وفى نسخة وهى وهى ظاهرة (قوله أن تكون) بالتاء المثناة فوق كفى بعض النسخ أى الحجة وهو ظاهر وفى بعضها بالياء المثناة تحت والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل أو البرهان (قوله مستلزمة للطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلى بل ما هو أعم من ذلك اه ع ق (قوله لو كان فيهما) أى فى السماء والأرض آلهة الا الله أى غير الله فهى صفة لا آلهة لانها اسم بمعنى غير وقوله لفسدنا أى لما تقرر عادة من فساد المحكوم فيه عند تعدد الخاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية ويكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورة أى اسكنها لم تفسد فليس فيهما آلهة غير الله فهو قياس استثنائى حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بهما (قوله عن النظام) أى وهذا النظام محقق مشاهد اه سم (قوله فكنا المزوم) أى باطل أيضا (قوله من المشهورات الصادقة) أى بحسب العادة فانه قد اشهر فى العرف أن المماسكة لا تنتظم بملكين (قوله فى الخطايات) أى الامور الخطائية المفيدة للظن (قوله دون القطعيات) لانه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة

(ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله أسكر بالأمس ان عزمتم على الشر ب غدا ان ذامن العجب ومنه) أى المعنوى (المذهب الكلاوى وهو اراد حجة للطلوب على طريقة أهل الكلام) وهو أن تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للطلوب (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا) واللازم وهو فساد السموات والأرض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكنا المزوم وهو تعدد الآلهة وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التى يكتفى بها فى الخطايات دون القطعيات المعبرة

أخرى فانك ترى المرأة التى وراء ظهر ك وما فيها من جميع ظهورك فى المرأة التى استقبلتها (قوله لكن الشائع فى الكلام) أى فى علم الكلام (قوله فلا يناسب أن يسمى بالمذهب الكلاوى الاستدلال بالمقدمات الخ) أى لشعوله بالمقدمات اليقينية وغيرها وانما المناسب للتسمية بالمذهب الكلاوى الاستدلال البرهانى فلا يستقيم قول الشارح وهو أن تكون بعد تسليم الخ فليس المراد بكونه على طريقة أهل الكلام كون الحجة بعد تسليم المقدمات الى آخر ما قاله الشارح بل المراد بكونه على طريقة أهل الكلام كونهم لا يكتفون بمجرد الدعوى بل لابد لهم من الاتهام باقامة

بأن يتفقوا وقد صرح الشارح في شرح العقائد بأن الحجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو
اللائق بالخطابيات وأطال في تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له وانتصر له بعض
تلامذته ومن أراد تفصيل المقام فعليه بحواشي شرح العقائد وحواشي المطول اه يس (قوله
في البرهانيات) أى الدالة المفيدة لليقين (قوله وقوله) أى قول النابغة من قصيدة يعتدرفها
الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتذكر النعمان من ذلك اه مطول وقوله
فتذكر أى تغير واغتم منه لان آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت الخ) أى حلفت لك بالله ما أبغضتك
ولا خنتك ولا كنت لك في عداوة اه ع ق قال يس في هذه الايات مناقشة من وجهين الاول
أنه ادعى أنه اذا مدح أقواما أحسنوا اليه كما أن أقواما أحسن اليهم قد حوه وهذا عكس ما فعله
هو وانما يحصل الالتزام أن لو قال ملوك حكموني في أموالهم قد حتهم والافهوق قد جعل مدحه لهؤلاء
الملوك سابقا على احسانهم فلا يحصل الالتزام اذا لم يكن داع الى الابتداء بمدحهم الثانى فى قوله
فلم ترهم فى مدحهم لك أذنبوا * وهل أحديرى أن مادحه مذنب

وانما كان ينبغى أن يقول فلم يرهم غيرهم مذنبين بمدحهم لك فلاى شئ ترانى مذنباً بمدحى لغيرك اه
ويجاء عن الاول بأن المراد أنك اصطفيتهم بسبب مدحهم اياك وأحسن اليهم بسبب المدح اذ لو
رأيت المدح ذنباً لما كافأت عليه وعن الثانى بأن المراد لم يرهم أحد مذنبين وأنت من جملة من لم يرهم
مذنبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلانا الا مصلياً أى لا يراه أحد الا مصلياً أنت
وغيرك والخطب فى مثل هذه الابحاث سهل اه ع ق (قوله فلم أترك لنفسك) أى بسبب ذلك
اليمن (قوله أى شكاً) أى فى أى لست بمبغض لك (قوله وليس وراء الله الخ) أى لا ينبغى
للخوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمن بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه
يطالب الصدق بالخلف به لانه أعظم من كل شئ اه ع ق (قوله لتوطئة القسم) أى للدلالة على
القسم المحذوف (قوله خيانة) أى غشاو بغضا (قوله اللام جواب القسم) أى فى جوابه وجواب
ان محذوف دل عليه جواب القسم (قوله الواشى) هو الساعى بالكلام على وجه الفساد (قوله
أغش) أفعّل تفضيل والمفضى عليه محذوف يريد أغش من كل غاش وأكذب من كل كاذب اه سم
(قوله ولكنى الخ) أشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لنفى اللوم عنه أى ما كنت
امرأ أقصدت بمدحهم التعريض بنقصك ولكنى كنت الخ أفاده ع ق (قوله أى فى ذلك الجانب)
وأراد به الشام اه مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة والظاهر أن السين زائدة

فى البرهانيات (وقوله
حلفت فلم أترك لنفسك
ريبة *) أى شكاً (وليس
وراء الله للمرء مطاب)
فكيف يحلف به كاذباً
(لئن كنت) اللام
لتوطئة القسم (قد
بلغت عنى خيانة *) بلبلغت
اللام جواب القسم
(الواشى اغش) من غش
اذا خان (واكذب ولكنى
كنت امرأ الى جانب *) من
الارض فيه) أى فى ذلك
الجانب (مستراد) أى
موضع طلب الرزق

الدلائل بخلاف غيرهم من أرباب المحاورات فان شأنهم الاكتفاء بمجرد الدعوى وحينئذ يصدق
بالقياس الاصولى بخلافه على ما جرى عليه الشارح فتدبر (قوله بسبب مدحهم اياك الخ)
وحينئذ يكون مدحهم للنعمان سابقا على احسانه عليهم كما أن مدح هذا الشاعر لآل جفنة سابقا
على احسانهم له وحينئذ فقول المعترض وهذا عكس ما فعله ممنوع لا يقال كيف هذا مع قول
الشارح كما لا تعاتب قوما أحسنت اليهم قد حوكم فان ظاهره لكونه أى بالغاء فى قد حوكم أن
مدحهم للنعمان متأخر عن احسانه اليهم لانا نقول الغاء فيه بمعنى الواو وهو كثير فى كلامهم قاله
بعض المشايخ (قوله وهو أعظم من كل شئ) فاليمين به كاف عن كل يمين اذ لا يحلف به كاذباً (قوله
والظاهر أن السين زائدة) وأصله مر نادى ليس كذلك بل مستراد على صيغة اسم المفعول اسم مكان

وأصله من نادى محمل الرود الذي هو طلب الرزق وفي المختار وراى الكلا طلبه وبابه قال
 ورياد أيضا بالكسر وارتاده ارتياد أمثله وفي الحديث اذا بال أحدكم فليرتد أى فليطلب لبوله
 مكانا لينأى ومنعذرا والرائد الذى يرسل فى طلب الكلا اه (قوله من راد الكلا) بالقصر
 أى طلبه والكلا الحشيش (قوله ملوك) مبتدأ خبر محذوف كما أشار له الشارح بقوله أى فى
 ذلك الجانب وهى جواب سؤال مقدر فكانه قيل من فى ذلك الجانب الذى تطلب الرزق فيه فقال
 فيه ملوك ويحتمل أن يكون بدلأ من مستتراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على
 حذف مضاف أى مكان ملوك الخ (قوله واخوان) أى لتواضعهم فلا ينافى وصفهم بالاخوة
 وصفهم بالملوك (قوله أحكم) بضم الهمزة وتشديد الكاف أى اجعل حاكما (قوله اصطفتيهم)
 فى نسخة اصطفتيهم أى اخترتهم لصنعتك وتفضيلك (قوله آل جفنة) قال سم ذكر فى
 الصحاح فى فصل الجيم أن جفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر فى فصل الحاء جفنة بالحاء بمعنى قبيلة اه
 (قوله وهذه الحجة) أى المأخوذة من الايات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل أن هذا
 اشارة الى الاعتراض على هذا المثال بأن هذا ليس من المذهب الكلاى لان المذهب الكلاى من
 أنواع القياس والتمثيل قسم القياس عند أهل الميزان ثم بين تقرير آخر يكون المثال عليه من
 المذهب الكلاى بقوله ويمكن رده الخ ويحتمل أنه اشارة الى أن المصنف أراد بالمذهب الكلاى
 ما يشمل التمثيل اه سم وعبرة عى وهذه الحجة أن قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه
 كانت على طريق التمثيل الذى هو أن يجعل معلوم على معلوم مساواته اياه فى علة الحكم وتقريره
 هنا أنه حمل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطب فى حكم هون فى العتاب لمساواة الاول الثانى فى
 علة الحكم وهى كون المدح للاحسن فان أراد المصنف بالمذهب الكلاى مطلق الاستدلال كان
 المثال مطابقا للمراد على هذا الوجه وان أراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقتراى
 أو الاستثنائى لم يكن المثال مطابقا لما ذكرناه وانما يطابقه برده الى صورة الاقتراى أو الاستثنائى فيقرر
 الاقتراى هكذا مدحى مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدحى
 لا عتب فيه دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك فى مادحيه اه باختصار
 (قوله قياسا) أى قياسا أصوليا وهو حمل أمر على أمر فى حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن رده)
 أى ما ذكر من الايات (قوله لكان مدح ذلك القوم الخ) بيان الملازمة اتحاد الموجب للمدح
 وهو وجود الاحسان (قوله واللازم) وهو التالى وقوله فكنا المزوم وهو المقدم أى فيثبت
 المطلوب وهو انتفاء الذنب عن المدح ولزم منه نفي العتب اذا عتب الاعن ذنب (قوله حسن
 التعليل) أى النوع المسمى بذلك كقول ابن قنوج بدم أجروا
 حية أجروا اذا حصلت * لم تبلغ المعشار من ذره

كما أشار اليه الشارح قال ابن مالك فى لاميته

وكاسم مفعول غير ذى الثلاثة صغ * منه ما لمفعول أو مفعول جعل

والسين والتاء فيه زائدان وأصله مراد قاله بعض المشايخ (قوله أى محل الرود) المناسب أى
 محل الارتداد قاله بعض المشايخ (قوله قبيلة من اليمن) تقدم للحشى أن آل جفنة بالشام (قوله
 فيقرر الاقتراى هكذا الخ) ولم ينقل عن عى تقرير الاستثنائى اكتفاء بما فى الشارح

من راد الكلا (ومذهب)
 أى موضع ذهاب للحاجات
 (ملوك) أى فى ذلك
 الجانب ملوك (واخوان
 اذا ما مدحتهم * أحكم فى
 أموالهم) أنصرف فيها
 كيف شئت (وأقرب)
 عندهم وأصبر رفيع المرتبة
 (كفعلك) أى كما تفعل
 أنت (فى قوم أراك
 اصطفتيهم *) أى
 وأحسنيت اليهم (فلم ترهم
 فى مدحهم لك أذنبوا)
 أى لا تعاتبنى على مدح
 آل جفنة المحسنين الى
 المنعمين على كما لا تعاتب
 قوما أحسنيت اليهم
 فذحوك فكما أن مدح
 أولئك لا يعد ذنبا فكذلك
 مدحى من أحسن الى وهذه
 الحجة على طريق التمثيل
 الذى تسميه الفقهاء قياسا
 ويمكن رده الى صورة
 قياس استثنائى أى لو كان
 مدحى لآل جفنة ذنبا
 لكان مدح ذلك القوم
 لك أيضا ذنبا واللازم باطل
 فكنا المزوم (ومنه) أى
 من المعنوى (حسن
 التعليل وهو أن يدعى
 لوصف علة مناسبة له

تطلعت فاستقبلت وجهه * فاقسمت لأثبتت شعره

(قوله باعتبار لطيف) متعلق ببدعي والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما أشار إليه الشارح بقوله أى بأن ينظر الخ أى يثبت نوصف علة حالة كونه الاثبات ملتبساً بنظر دقيق بحيث لا يدرك كونه هذا المثبت علة الآمن له تصرف في دقائق المعاني (قوله غير حقيقي) صفة لا اعتبار والمراد بالحقيقي المطابق للواقع أى الذي في الواقع أنه علة كانت أمراً اعتبارياً أو حقيقياً أى موجوداً خارجاً (قوله غير حقيقي وهو) أى الاعتبار بمعنى الاعتبار فقيه استخدام أى غير مطابق للواقع معنى أنه ليس علة في نفس الأمر بل اعتبر بوجه تخيل به كونه صحيحاً كان ذلك الاعتبار أمراً اعتبارياً أو موجوداً في الخارج (قوله علة له في الواقع) خبر يكون (قوله كما إذا قلت الخ) تمثيل للنفي (قوله فانه ليس في شيء) أى في مرتبة من مراتب حسن التعليل (قوله وما قيل) مبتدأ أو قوله فغلط خير ووجه الغلط أن الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقياً أمراً (قوله ومنشؤه الخ) أى ففهم أن المراد بالاعتبار الأمر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أى غير موجود في الخارج فاعترض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقي مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل من أن الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنظور فيه يحتمل أن يكون مطابقاً للواقع وأن يكون غير مطابق له فيحتاج للتقييد حينئذ بقوله غير حقيقي (قوله ان أرباب الخ) بدل مما سمع (قوله على مقابل الحقيقي) أى الموجود خارجاً (قوله ولو كان الأمر كاتوهم) أى من أن الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي (قوله لوجب أن يكون الخ) واللازم بطل فكذا المزموم (قوله غير مطابق للواقع) أى مع أن بعضها مطابق للواقع وبعضها غير مطابق للواقع (قوله وهو أربعة أضرب) أى باعتبار الصفة وأما العلة في الجميع فهي غير مطابقة للواقع (قوله عانها) أى بحسب الدعوى لا بحسب الواقع لانها بحسبه ليست علة لان الغرض أنها غير مطابقة للواقع (قوله اما أن لا يظهر لها في العادة علة) أى غير التي أريد بيانها (قوله وان كانت الخ) الواو للحال (لا تخلو في الواقع عن علة) لما تقرر أن الشيء لا يكون إلا بحكمة وعلة توجبه لان القادر المختار وصف نفسه بالحكيم فهو يرتب الأمور على الحكم تفضلاً منه ولذا عبر المصنف بلا يظهر دون لا يوجد (قوله كقوله) أى قول أبي الطيب اه مطول (قوله السحاب) أى عطاؤه جمع سحابة وقيل السحاب اسم جنس (قوله وانما حجت به الخ) أى فليس اثباتها بكثرة الأمطار سببه طاب مشابهة الممدوح في الاعطاء لان السحاب لا يطلب المشابهة لانها ليست منها لما شاهدت من عزيز عطائه (قوله بسبب نائل) أى بسبب شهوده لخصلة غيرة وتغيظ نشأ عنه الحمى فعلة الحمى التي هي علة في نزول المطر الغيرة والتغيظ (قوله وتفوقه) أى علوه (قوله الرخصاء) بلهملتين والمعجمة على وزن السفهاء عرق الحمى (قوله أى المصبوب) أى المطر

(قوله رحمه الله وتفوقه عليها) أى تفوق عطائك على السحاب لان صفة عطائه أنه اختياري كثير الآثار الواقعة في موقعها بخلاف السحاب فانه ليس له اختيار في نزول المطر وآثاره قليلة بالنسبة الى آثار عطائك وتقع في غير موقعها وليس المعنى أن نائل السحاب لم يشابه نائلك فلما علمت السحاب عدم المشابهة بين النائلين حجت فصيحها الرخصاء حتى يقتضى وجود نائل السحاب أولاً ليظهر له عدم المشابهة بين النائلين الموجب للحمى الموجبة للرخصاء فلا يتم أن نزول المطر مطلقاً

باعتبار لطيف) أى بان ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة (غير حقيقي) أى لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع كما اذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فانه ليس في شيء من حسن التعليل وما قيل من أن هذا الوصف أعنى غير حقيقي ليس بمفيد ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي فغلط ومنشؤه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتبار على مقابل الحقيقي ولو كان الأمر كاتوهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع (وهو أربعة أضرب لان الصفة) التي ادعى لها علة مناسبة (اما ثابتة) قصد بيان عانها (أو غير ثابتة) أريد اثباتها (والاولى اما أن لا يظهر لها في العادة علة) وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة (كقوله لم يحك) أى لم يشابه (نائل) أى عطائك (السحاب وانما حجت به) أى صارت محجومة بسبب نائلك وتفوقه عليها (فصيحها الرخصاء) أى المصبوب من السحاب هو عرق الحمى

النازل (قوله فنزل المطر من السحاب) أي الذي تضمنه الكلام (قوله بأنه عرق حماها) أي بأنه حماها ذات العرق فهو من إضافة الصفة للموصوف وهو على حذف مضاف أي وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله أو يظهر لها) أي في العادة اه سم (قوله علة غير الخ) أي مطابقة للواقع أم لا جواز أن تكون من المشهورات الكاذبة (قوله المذكورة) أي التي يذكرها المتكلم (قوله لتكون المذكورة غير حقيقية) أي غير مطابقة للواقع أي ليست علة في الواقع (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب اه مطول (قوله مابه الخ) أي ليس به سبب قتل الخ من غيظ أو خوف حتى يكون القتل لا شفاء غيظه أو لا استراحة من ترقب مضرتهم (قوله ولكن يتقى) أي ولكن حمله على قتلهم أنه يتقى أي يتجنب اخلاف ما ترجوه الذئاب منه من اطعامهم لحوم الاعداء لانه لو لم يقتلهم فان هذا المرجو للذئاب فالة تتجنب خاف من جو الذئاب المستلزم لتحقيق مرجوهم فالة لتحقيق مرجوهم (قوله فان قتل الاعداء) أي قتل الملوك الاعداء في العادة انما هو لدفع الخ (قوله وصفوا المملكة) أي خلوها (قوله صدق) أي تحقق رجاء أي مرجو الراجين أي اطعامهم من لحوم الاعداء (قوله لما علم الخ) أي وانما علم بأن الذئاب ترجت منه ما ذكر لما علم الخ (قوله صارت الذئاب ترجو الخ) أي لانه عودها اطعام لحوم الاعداء (قوله وهذا) أي قوله ولكن يتقى الخ (قوله وصف بكال الجود) أي حيث انه لو لم يصل اليه الا بالقتل ارتكبه (قوله حتى ظهرت الخ) فيه حمل الذئاب على حقيقة ما ومنهم من حملها على الرجال وحمل اللحوم على الاموال والغنيمة اه يس (قوله العجم) أي الغيرة الناطقة (قوله اما يمكنه) أي ولو لم تقع (قوله كقوله) أي كقول مسلم بن الوليد اه مطول (قوله ياواشيا) أي ساعيا بالكلام على وجه الفساد وقوله حسنت صفة لياشيا فحسن الاساءة هو الصفة المعللة وعلاها بقوله نجى الخ أي لاجل أن اساءتلك أوجبت حذارى منك فلم أهلك لئلا تشعربا عندي ولما تركت البكاء نجى انسان عيني من العرق بالدموع فقد أوجبت اساءتلك نجاة انسان عيني (قوله اساءته) أي افساده (قوله حذارك) مصدر مضاف للفاعل والفاعل محذوف كما أشار له الشارح ويتعدى

عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح اه عبد الحكيم وحينئذ يكون قول الشارح وتفوقه عليها غير مناسب لان تفوق النائل على نفس السحاب لا يصح وتأويله بأن المراد تفوقه على نائل السحاب أو صيب السحاب يقتضى أن لها نائلا أو صيبا ليس هو عرق الخى فلا يتم الاطلاق المذكور فالمناسب أن يقول وتفوقك بنائلك عليها اذ لا نائل لها (قوله أي بأنه حماها ذات العرق الخ) أنت خبير بأن الضمير في بأنه راجع لنزول المطر وحينئذ لا يستقيم الحل فالاولى ابقاء الشرح على ظاهره والمعنى وعلل نزول المطر بكونه عرق الخى فيقول كلامه الى أن العلة هي الخى اه شيخنا (قوله رحمه الله لتكون المذكورة غير حقيقية الخ) فيه أمران الاول أنه يوهم اختصاص كونها غير حقيقية بما اذا ظهر غيرها وليس كذلك اذ هي في القسم الاول غير حقيقية أيضا الثاني ايهام أن الظاهرة لا تكون الاحقيقية وليس كذلك لصحة أن تكون من المشهورات الكاذبة اه عرق وعبارة المطول أو يظهر لها أي لتلك السفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علمتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل اه وقوله لكانت المذكورة علة حقيقية أي في العادة لان الكلام في العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد اه عبد

فنزل المطر من السحاب
صفة ثابتة لا يظهر لها في
العادة علة وقد علمه بأنه
عرق حماها الحادثة بسبب
عطاء الممدوح (أو يظهر
لها) أي لتلك الصفة (علة
غير) العلة (المذكورة)
لتكون المذكورة غير
حقيقية فتكون من
حسن التعليل (كقوله
مابه قتل أعاديته ولكن *
يتقى اخلاف ما ترجو
الذئاب فان قتل الاعداء
في العادة لدفع مضرتهم)
وصفوا المملكة عن
منازعتهم (لالملا كره)
من أن طبيعة الكرم قد
غلبت عليه ومحبة صدق
رجاء الراجين بعثته على
قتل أعاديته لما علم من أنه
اذ توجه الى الحرب صارت
الذئاب ترجو اتساع
الرزق عليها بلحوم من
يقتل من الاعادى وهذا
مع أنه وصف بكال الجود
وصف بكال الشجاعة حتى
ظهرت للمحيوانات العجم
(والثانية) أي الصفة الغير
الثابتة التي أريد اثباتها
(اما يمكنه كقوله ياواشيا
حسننت فينا اساءته *
نجى حذارك) أي حذارى
اياك (انسان) أي انسان

بنفسه كما هنا ومن كما في قول المصنف حذاره منه (قوله من الغرق) أراد به عدم ظهور الانسان من اطلاق اسم المزموم على اللازم أو هو كناية عن العمى (قوله خوفانه) أى خوفه من الواشى أن يطلع عليه فيشعر بما عنده (قوله أو غير ممكنة) عطف على ممكنة بأن تكون مستحيلة لان نية الخدمة انما تكون ممن له ادراك بخلاف غيره كالجزء (قوله كقوله لولم الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا بهذا المعنى فترجمه اه مطول وقوله فترجمه أى عربيه وقال المصنف في الايضاح وأما الرابع فعنى بيت فارسى ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقولى اما للتجربى بدأ نظرا للمعناه فانه مقول للفارسى تأمل (قوله لولم تكن نية الخ) لوتفيدنى مدخولها شرطاً وجواباً فشرطها هنا نية الخدمة وجوابها نية رؤية نطاق الجزاء فتفيد لوني هاتين النيتين فتثبت نية الخدمة ورؤية نطاق الجزاء والنطاق ما يشده الوسط وقد يكون مرصعا بالجوهر حتى يكون كعقد خالص من الدر وأراد بالانتطاق هنا حالة شبيهة بالانتطاق الحسى وهى كون الجزاء أحاطت بها تلك النجوم كحاطة النطاق الذى فيه جواهر فصارت كعقد من الدر بوسط انسان واعلم أن اللواستعمالين استعمال المنطقة وهو الاستدلال بالعلم بانتفاء التالى على العلم بانتفاء المقدم واستعمال اللغويين وهو الاستدلال بانتفاء المقدم على انتفاء التالى فى الخارج واعلم أن علة الانتطاق فى الخارج نية الجزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية الخدمة أى العلم بها اذا علمت هذا فاعلم أن الرؤية علة للعلم بنية الجزاء الخدمة فيكون جارى على استعمال المنطقة وعلى هذا فالمراد بالعلة ما كان علة فى العلم ولكن الظاهر أن مرادهم بالعلة ما كان علة فى الوجود لا فى العلم (قوله الجزاء) هى برج من البروج الفلكية (قوله من انتطق) أى مأخوذ منه وقوله

عنى (من الغرق فان استحسن اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر) الناس فيه) اذ لا يستحسنه الناس (عقبه) أى عقب الشاعر استحسن اساءة الواشى (بان حذاره منه) أى من الواشى (نجى) انسانه من الغرق فى الدموع) حيث ترك البكاء خوفانه (أو غير ممكنة كقوله

لولم تكن نية الجزاء خدمته *

لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق أى شد النطاق وحول الجزاء كواكب يقال لها نطاق الجزاء * فنية الجزاء خدمة

الحكيم أى اعتراضه بأنه لا يلزم من ظهور العلة فى العادة أن تكون علة حقيقية أى موافقة لما فى نفس الأمر كما فسرهما بذلك اذ ربما كانت من المشهورات الكاذبة فالأولى أن يدعى حينئذ فوات الاعتبار اللطيف اذ لا دقة مع الظهور فان كانت مع ذلك علة حقيقية فأت القيد الأخير أيضا اه ووجه عدم وروده أن المراد بها وبما فسرهما به ما فى العادة لان العبرة فى أمثال هذه اللطائف بالعادة (قوله أراد به عدم ظهور الانسان قال معاوية الخ) فى عبد الحكيم غرق انسان العين كناية عن العمى أى نجى حذارك من العمى فلا يرد ما قيل ان المناسب أن يقول نجى نفسى من الغرق لان انسان العين يفرق بدمع قليل ولا يحتاج الى أن يجاب بأن انسان العين هو الساكن فى الماء أى مأثفا اذا كان يفرق تكون كثرة الماء فى الغاية اه أى ماء البكاء وهو الدموع لان شأن ساكن الماء أن لا يفرق الا بكثرته عليه بخلاف غيره فانه يفرق فى القليل وأيضا لا يرد القليل لانه خص الانسان لانه أشرف وأعز وغرقه أخوف فيصح كونه حقيقة لا كناية عن العمى وان لم توافق حقيقة الواقع بل هى الانسب حينئذ فى حسن التعليل اه فتدبر (قوله وهو الاستدلال بالعلم الخ) الاولى حذف لفظ العلم الاول (قوله ولكن الظاهر الخ) أى الظاهر من قول المصنف أن يدعى لوصف فعله مناسبة أن المراد أنهم علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به كما فى المطول لكن الظاهر لا يعمل به بل يعمل الكلام على التعميم بقريضة التمثيل (قوله هى برج من البروج الفلكية) فى أن الجزاء اسم لنجم على صورة امرأة مستلقية على ظهرها حالة فى هذا البرج لا للبرج نفسه الا أن يقال هو من تسمية المجل باسم الحال فيه أو هى اسم على سبيل الحقيقة الاصطلاحية قاله

أى شد النطاق أى المنطقة بوسطه (قوله صفة) وعناها رؤية النطاق أى الحالة الشبيهة به وقوله غير ممكنة أى لان النية لانكون الامن العاقل كانتقدم (قوله وفيه بحث) أى فيما قاله فى الايضاح (قوله لان مفهوم هذا الكلام) أى البيت أى ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوى وحينئذ فيقال ان فى هذا البحث اعتراضا باصطلاح على اصطلاح آخر (قوله عليه لرؤية الخ) أى على قاعدة اللغة (قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة أن الاول علة والثانى معلول (قوله وهذه) أى رؤية الحالة الشبيهة بالنطاق المنتطق صفة الخ (قوله فيكون من الضرب الاول) وهو الصفة الثابتة أى لامن الضرب الرابع (قوله وما قيل الخ) حاصله أنه جواب عن المصنف برد قول المعارض فيكون من الضرب الاول وحاصلها أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب بأن يراد الانتطاق الحقيقي لاحالة شبيهة به ولا شك أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقي (قوله فهو مع أنه الخ) رد لما قيل من وجهين الاول مخالفة لما فى الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف لصرح كلام المصنف فى الايضاح) اذ كلامه صريح فى أن المعلل نية الخدمة والعلة رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله ثابت بل محسوس) أى فلا يكون من هذا الضرب (قوله والاقرب الخ) هذا يوافق ما فى الايضاح لا مخالف له كما هو ظاهره (قوله بانتفاء الثانى) هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون رؤية الانتطاق لان فى الثانى اثبات وقوله على انتفاء الاول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لان فى الثانى اثبات (قوله على انتفاء الاول) أى على العلم به (قوله فيكون الانتطاق أى المجازى علة الخ) وعبارة المطول فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة الخ اه (قوله أى دليلا عليه) تفسير لقوله علة

بعض المشايخ لكن فى القاموس والجوزاء برج فى السماء اه وعلى هذا فاستعملها فى النجم المذكور من اطلاق اسم المحل على الحال فليحرر (قوله أى شد النطاق أى المنطقة بوسطه) فيه أن النطاق للمرأة والمنطقة للرجل يقال انتطقت المرأة لبست النطاق ويقال انتطق الرجل لبس المنطقة وهى معروفة والجوزاء مؤنث فالمناسب النطاق للمنطقة فاحوا اليها من الكواكب يقال له نطاق كما فى الشرح للمنطقة وعبارة عبد الحكيم قوله أى شد النطاق الخ النطاق فى الاصل شقة تلبسها المرأة وقد يطلق على ما تشبه المرأة تلك الشقة فى وسطها وبهذا المعنى سميت أسماء بنت أبى بكر ذات النطاقين وهو المراد ههنا ولا يناسب تفسير الانتطاق بشد المنطقة لان الجوزاء مؤنث أى والمنطقة للذكر ولا يقال للكواكب التى فى حول الجوزاء منطقة الجوزاء بل نطاقها (قوله وحينئذ فيقال الخ) فيه أن الباحث بنى بحثه على أنه ليس المو الاستعمال واحد ودفع عليه المجيب بأن لها استعمالين فافهم (قوله رحمه الله قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح) لا يخفى أنه لا يصح تعليل رؤية النطاق بنية خدمة الممدوح إنما يصح تعليل الانتطاق به اللهم إلا أن يجعل رؤية النطاق كتابة عن وجوده اه عبد الحكيم ولا ضعف فى هذا الجواب بل هو متعين كما لا يخفى خلافا لما يفيد لفظ اللهم اه معاوية (قوله أى الشاعر) الظاهر أن الضمير عائدة على المصنف (قوله هذا يوافق ما فى الايضاح الخ) كان هذا مبنى على أن قوله والاقرب الخ مقابل لما قبله وليس كذلك بل

الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا فى الايضاح وفيه بحث لان مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية النطاق عليها أعنى لرؤية حالة شبيهة بالنطاق المنتطق كما يقال لو لم نجتنى لم أكرمك بمعنى أن علة الاكرام هو المجىء وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون من الضرب الاول وما قيل انه أراد أن الانتطاق صفة متمتعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر وعلاها بنية خدمة الممدوح فهو مع أنه مخالف لصرح كلام المصنف فى الايضاح ليس بشئ لان حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والاقرب أن يجعل لو ههنا مثله فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا أعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة كون نية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليلا عليه

(قوله مع أنه) أى كون نية الجوزاء الخدمة (قوله ما بنى على الشك) أى تعليل بنى الخ (قوله)
 لان فيه (أى فى حسن التعليل ادعاء أى لتحقيق العلة وقوله واصرارا أى على ادعاء التحقق
 (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله الغر) أى البيض لان البيض أكثرهموعا
 من السود (قوله غيبين) أى دفن (قوله أى تحت الربا) أى فى البيت الذى قبله وهو قوله
 ربا شفعت ربح الصبا بنسبها * الى المنزل حتى جادها وهو هاهنا

يعنى سافت الريح المنزل اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل اه مطول
 قال الفزرى الرباجع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وشفعت ان كانت الرواية على صيغة المبني
 للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبني للفاعل فالظاهر أنه من الشفاعة
 بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الأصل وهو
 المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الأبيض والضمير فى جادها للربا والسحاب يطلق على
 الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الأول بقريته الوصف بالجمع اه وقوله جمع ربوة مثلثة الراء كما
 فى سم (قوله الاصل ترقأ بالهمزة الخ) اعلم أن رقى برقى كعلم يعلم ورضى برضى معناه صدوأما
 رقا بالهمزة ترقأ فعناه سكن يسكن كما هنا (قوله فخففت) أى الهمزة للضرورة بقلها ألفا على
 غير قياس لان الهمزة التى تبدل ألفا يشترط سكونها (قوله على سبيل الشك) فكله يقول
 أوجب لى بكها الدائم الشك فى أن سبب ذلك تغيبها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما فى تسمية نزول
 المطر بكاء من لطف التجوز وبه حسن التعليل اه عى (قوله ففى) أى السحاب تبكى عليها أى
 تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذى تحتها (قوله التفريع) بالعين المهملة وهو فى اللغة
 جعل الشئ فرعا لغيره وقد روى بالعين المعجمة وهو الافاضة والصب فوجه تسمية هذا القسم بذلك
 على هذه الرواية هو أن المتكلم قد فرغ الحكم أى من المتعلق الاول الى الثانى اه فزرى (قوله
 لمتعلق أمر) أى المنسوب لامر فالمراد بالمتعلق النسبة والارتباط ومصدق الأمر فى البيت

وعلة للعلم مع أنه وصف غير
 ممكن (والحق به) أى
 بحسن التعليل (ما بنى على
 الشك) ولم يجعل منه
 لان فيه ادعاء واصرارا
 والشك ينافيه (كقوله
 كأن السحاب الغر) جمع
 الأغر والمراد السحاب
 الماطرة الغزيرة الماء
 (غيبين تحتها) أى تحت
 الربا (حبيبا خافرا) الأصل
 ترقأ بالهمزة فخففت أى
 ما تسكن (لمن مدامع)
 علل على سبيل الشك
 نزول المطر من السحاب
 بأنها غيبت حبيبا تحت
 تلك الربا ففى تبكى عليها
 (ومنه) أى من المعنوى
 (التفريع وهو أن يثبت
 لمتعلق أمر حكم بعد اثباته)
 أى اثبات ذلك الحكم
 (لمتعلق له آخر)

معناه ان الاقرب فى دفع هذا البحث عن المصنف أن مراده أن تجعل لو هنا الخ فتدبر (قوله رحمه
 الله وعلة للعلم) ولو اعتبر ان الانتطاق علة لنفس نية خدمة الممدوح اذ لو لم يوجد من الجوزاء
 هذه النية لعجزها بدونه عن خدمته فلولا لم تنوها لعلمها بعجزها عنها وحقارة نفسها وان كان
 الممدوح يستحقها فيكون الدليل لما لا انيا فهو مع بعده لا يستقيم البيت الا لو عكسه وقال لو لم يكن
 عليها علة لمتعلق لم تنو خدمته كما لا يخفى فتدبر (قوله يعنى سافت الريح المنزل اليها) بيان
 لحاصل المعنى فان شفعت ان قرى بصيغة المبني للجهول فهو من الشفع بمعنى الضم وان قرى بصيغة
 المبني للفاعل فهو من الشفاعة بمعناها المتعارف كما يأتى عن الفزرى (قوله من الجود وهو المطر
 الى آخره) عبارة عى وجاد بالدال أى بالجود بفتح الجيم وهو المطر الكثير يقال جاد السحاب
 الارض فهى مجيدة اذا أصابها بالجود اه تدبر (قوله فى البيت الاول) أى بالنسبة للنقل عن
 الشاعر فى كلامنا بالنسبة لكلام الشاعر فاندفع قول بعض المشايخ الظاهر فى البيت الثانى
 (قوله رحمه الله مدامع) جمع مدمع وهى الما فى التى هى أطراف العين ونسبة السيلان اليها كنسبة
 الجريان الى النهر اه عبد الحكيم أى نسبة على وجه النفي (قوله رحمه الله ففى تبكى عليه)

المخاطبون المضاف لهم الدماء ومتعلقه الدماء وقوله حكم أى محكوم به كالشفاء ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله لمتعلق له آخر كالأحلام أى لمتعلق كائن له وآخر صفة لمتعلق (قوله على وجه يشعر بالتفريع) أى تفريع الثانى على الاول والمراد بتفريعه عليه كونه ناشئاً ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة اليه حتى ان الثانى فى قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الاول أى فلا بد أن يكون اثبات الحكم للثانى على وجه التفريع على اثباته للاول وليس المراد التفريع فى الوجود وقال الفنى أراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية فى الذكر كما ينبى عنه لفظ الوصف فيما يأتى لأن شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما فى نفس الامر أصلاً فلا يرد أن التشبيه فى قوله كإدماءكم يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه به أصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على أن الكاف فى مثله ليست للتشبيه بل لمجرد التعليل كما قيل فى قوله تعالى واذا كروه كما هذاكم اهـ (قوله والتعقيب) تفسير (قوله احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) كذا فى المطول بزيادة لفظة وهو قبل احتراز قال الفنى الظاهر أن هوراجع الى قوله على وجه يشعر الخ فالوجه أن يحترز بما ذكره عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راكب كما وقع فى أكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذى ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية اهـ سم (قوله عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) أى ماش فالحكم المشى والركوب والأمر هو زيد ومتعلقه الغلام والاب فلو قيل كما أن أباه راكب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أى قول السكيت من قصيدة مدح بها أهل البيت اهـ مطول (قوله أحلامكم) أى عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر فالتأني فى الأمر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما فى كإدماءكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى فبأمره من الله نلت لهم أى فبرحة فتكون الدماء هنا مجرور بالالكاف وما بعده أعنى تشفى من الكلب فى موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مرفوعاً على الابتداء وما بعده خبره اهـ فنى (قوله من عض الكلب) بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أى العقور وهو الذى يأكل لحوم الناس (قوله أنفع) أى أنفع اهـ سم (قوله من شرب دم ملك) لان التداوى بالنجس غير شرب الخمر جائز وكيفية ذلك كما فى عرق والفنى أن يشترط الشريف من أصبح رجلاً اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة تجعل على ثمرة ثم يطعمها المصاب فتبرأ باذن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب شريف لان البيت المذكور فى آل البيت ولذا قال عرق ان أنفع أدوية دماء الاشراف (قوله بناة) جمع بان كفضاة جمع قاض وقوله وأساءة جمع آس كفاض وهو الطبيب والمعالج يقال له أسى كفتى والدواء إساءة كرداء وقوله كأم أى جراحة أى أنتم تبنون المكارم وتؤسسونها بانظارها

على وجه يشعر بالتفريع
والتعقيب احتراز عن
نحو غلام زيد راكب
وأبوه راجل (قوله
أحلامكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفى من
الكلب) هو بفتح اللام
شبه جنون يحدث للانسان
من عض الكلب الكلب
ولادواءه أنفع من شرب
دم ملك كما قال الحاسى
بناة مكارم وأساءة كلام *
دماؤكم من الكلب الشفاء
ففرع على وصفهم بشفاء

فى بعض النسخ عليها وعليها كتب المحشى (قوله ولا يضر اختلاف متعلقه) أى الشفاء لان الشفاء فى الثانى من الكلب وفى الاول من سقام الجهل (قوله بل لمجرد التعليل الخ) فيه ان العلة أصل للعلول كما أن المشبه به أصل للمشبه الآن يقال مراده الاعتراض على جعلها للتشبيه بأنها ليست له (قوله كان من قبيل التفريع) أى لانه ذكر فيه كالمشعرة بالتفرع مع اتحاد الحكم اهـ شيخنا (قوله على الابتداء الخ) وما على هذا كافة للجار عن العمل (قوله وكيفية ذلك الخ) فيه ان هذا ليس

أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دماهم من داء الكاب يعني أنتم ملوك وأشراف وأرباب العقول الراجحة (ومنه) أي من المعنوى (تأ كيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان أفضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح) لذلك الشيء (بتقدير دخولها فيها) أي دخول صفة المدح في صفة الذم (كقوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * هن فلول) جمع فل وهو الكسر في حد السيف (من قراع الكتاب أي مضاربة الجيوش) أي ان كان فلول السيف عيبا فأثبت شيئا منه (أي من العيب) على تقدير كونه منه (أي كون فلول السيف من العيب) (وهو)

وتطبون جراح القلوب بالاحسان (قوله من داء الجهل) الاضافة للبيان (قوله يعني أنتم ملوك وأشراف) أخذه من قوله كما دماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول الراجحة الخ أخذه من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأ كيد المدح بما) أي بمدح يشبه الخ (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضرب لقلوبه فيما بعد ومنه ضرب آخر وكانه زعم أن المشهور منه الضربان الاولان اه (قوله من صفة ذم) كالعيب في البيت الآتي وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى ككسر حد السيف من الاعداء (قوله بتقدير دخولها) أي بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد بالتعليق لان معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنفى الذي يقدر دخوله ان كان عيبا وثمرة تقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلا فيمتأى التعليق بالحال فان تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول عيبا لا يتأى الا اذا كانت الفلول داخله في العيب المنفى (قوله دخولها فيها) بأن ندعى أن لصفة الذم فردين فردا متعارفا وهو المشتغل على الذم وفردا غير متعارف وهو الفرد المشتغل على المدح كالشجاعة بأن ندعى أنها فرد من أفراد العيب المنفى (قوله كقوله) أي قول النابغة الذبياني اه مطول (قوله ولا عيب فيهم الخ) انما كان من تأ كيد المدح الخ لان نفى العيب على وجه العموم مدح ثم أكد ذلك بآيات صفة المدح وانما كان مشبها للذم لان ما بعد أداة الاستثناء مخالف لما قبلها فان كان ما قبلها نفى عيب مثلا كما هنا كان ما بعدها اثبات عيب وعكسه وهكذا وحينئذ فابعد غيرهن ما صورته صورة ذم وان كان ليس ذما في الواقع فهو يشبه الذم في الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح الفاء كفلس وفلوس (قوله في حد السيف) يقتضى أنه قيد في مفهوم الفل اه سم وقال العصام في أطوله جمع فل كدوال فل الثلم سواء كان في حد السيف أو غيره اه (قوله الكتاب) جمع كتيبة وهي الجماعة المعدة للقتال (قوله أي مضاربة الجيوش) تفسير لقراع الكتاب على ألف والنشر المرتب (قوله أي ان كان فلول الخ) جواب ان محذوف أي ثبت العيب فيهم والافلا وحاصله أن المدعى سالبة كلية أثبتنا بدليل الخلف وهو اثبات المدعى باطل نقيضه وبيان الدليل أن قوله غير أن سيوفهم الخ يشير الى جملة شرطية مشتملة على موجبة جزئية وهي ثبت العيب فيهم وهي تناقض السالبة الكلية تقدير الشرطية ان كان فلول السيف عيبا ثبت العيب فيهم لان الفلول قائم بسيوفهم واللازم وهو ثبوت العيب لهم باطل لانه معلق على محال وهو كون الفلول عيبا والمعلق على المحال محال واذا بطل اللازم الذي هو الموجبة الجزئية ثبت نقيضه وهو مدعانا الذي هو سالبة كلية وبهذا يظهر كلام المصنف (قوله ان كان فلول السيف) أي الفلول المعهود للسيف وهو الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد يكون عيبا اه أطول (قوله فثبت الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماض والفعل

شربا الآن يراد به مجرد الوصول (قوله أي بتقدير ادعاء دخولها الخ) لاحاجة لتقدير ادعاء إذ يعني عنه قوله بتقدير فلوجعله تفسير للتقدير لكان أولى الآن يقال الاضافة في كلام المحشى بيانية فراجع التفسير اه شيخنا (قوله كلام مستأنف الخ) قال في المطول بعد قول المصنف على تقدير كونه منه مانصه وهذا زيادة توضيح للقصد وتصرح به والافهم مفهوم من بناءه على الشرط المذكور اه قال السيد قدس سره كون قول المصنف على تقدير كونه منه زيادة توضيح للقصد لان كونه اثبات شي من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب مفهوم من بناء اثبات شي

أى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب (محال) لانه (٤١١) كناية عن كمال الشجاعة (فهو) أى

اثبات شئ من العيب على هذا التقدير (فى المعنى تعليق بالمحال) كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط (فالتأكيده فيه) أى فى هذا الضرب (من جهة) أنه كدعوى الشئ بينة) لانه علق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق (و) من جهة (ان الاصل فى) مطلق (الاستثناء) هو (الاتصال) أى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر فى موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز وإذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال (فقد كرر اداته قبل ذكر ما بعدها) يعنى المستثنى (بوجه) اخراج شئ (وهو المستثنى) مما قبلها (أى ما قبل الاداة) وهو المستثنى منه (فاذا وليها) أى الاداة (صفة مدح) وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع (جاء التأكيده) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنىها فاضطر الى استثناء صفة مدح ونحويل الاستثناء الى الانقطاع (و) الضرب (الثانى) من تأكيده المدح بما يشبهه الذم

ضمير يعود على الشاعر وهو تفريع على الشرطية (قوله أى هذا التقدير) أى المقدر (قوله بالمحال) وهو كون الفلول عيبا (قوله حتى يبيض البار) وهو الزفت (قوله حتى يلج الجمل فى سم الخياط) أى حتى يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فيها هو مثل فى ضيق المسالك وهو ثقبه الابرة اه فترى (قوله من جهة أنه) أى اثبات المدح فيه وقوله كدعوى الشئ أى الحسى (قوله نقيض المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو أى النقيض اثبات النخ وقوله بالمحال وهو كون الفلول عيبا (قوله ان الاصل) أى الكثير (قوله فى مطلق الاستثناء) أى فى مطلق أدوات الاستثناء بقطع النظر عن المواد والمحال فلا ينافى ما أتى من أن لا انقطاع أصل نظرا للمواد وقال سم قوله الاستثناء لعل المراد به أداة الاستثناء ويؤيده أمران الاول أنه لو أراد به لفظ الاستثناء لم يقد هنا شيئا اذا الموجود فى الامثلة الاداة لالفظ الاستثناء والثانى قوله الآتى فقد كرر أداته النخ فجعل مدار فهم الاتصال على الاداة فتأمل اه (قوله أى كون النخ) تفسير للاتصال (قوله وذلك) أى كون الاصل الاتصال (قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز) أى الاداة مع الانقطاع مجاز أى ان استعمال الا فى المنقطع مجاز وأما طلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة وهو قول وعليه ع ق وغيره (قوله مجاز) أى لان الاستثناء اخراج وهو فرع الدخول ولا دخول فى المنقطع أفاده بعض الافاضل وهذا على أن المراد بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكي بصيغة التمريض (قوله فقد كرر اداته) أى الاستثناء بمعنى الاخراج ففيه استخدام (قوله بوجه) أى يوقع فى وهم السامع وظنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيئا من أفراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته حتى يحصل فهم شئ من العيب اه مطول (قوله وتحول النخ) أى بعد أن توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد بتحوله الى ما ذكر ظهور أن المراد الانقطاع (قوله على المدح) أى بعده كنى العيب عنهم (قوله والاشعار النخ) عطف على المدح المجزور بن عطف تفسير (قوله ونحويل) عطف على استثناء (قوله والضرب الثانى) وهو المفضول (قوله أن يثبت لشيئ) كالنبي عليه الصلاة

منه على الشرط المذكور يعنى قوله ان كان فلول السيف عيبا وفيه بحث اذا ظاهر أن قوله أى ان كان فلول السيف عيبا يمان لمراد الشاعر كأنه قال يعنى ان بهم عيبا ان كان النخ وان قوله فأنبت على صيغة الماضى كلام منه متفرع على ما ذكر من مراد الشاعر وليس فعلا مضارعاً مبنياً على الشرط المذكور جزاءه كما توهمه الشارح فانه ركيك جدا لفظا ومعنى وحينئذ فلا بد من قوله على تقدير كونه منه اه أماركته لفظا فلانه لا يقال ان جئتني أكرمك على تقدير محبتك وأماركته معنى فلا نجزاء الشرط المذكور وجود العيب فيهم لا اثبات وجود العيب فيهم اه عبد الحكيم قال معاوية والحق أن مراد الشارح ان قوله فأنبت الخ بصيغة الماضى زيادة توضيح للمقصود لا ما فهمه قدس سره عنه من الامر الركيك جدا فانه أجل أن يتوهمه فافهم (قوله رحمه الله وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع) أى فى الظاهر مع تقدير الاتصال فى الباطن لانه الاصل وقد أمكن بالتعليق على المحال فلا تفوت الجهة الأولى وانما لم يجعلوا الاداة فى هذا الباب لمحض الاستدراك بلا اعتبار التعليق اذ به تفوت الجهتان ويفوت أصل الباب اه معاوية وبه تعلم ما فى المحشى

صفة مدح ونحويل الاستثناء الى الانقطاع (و) الضرب (الثانى) من تأكيده المدح بما يشبهه الذم (أن يثبت لشيئ صفة مدح

والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله ويعقب) أي اثبات الصفة لشيء وفي نسخة
وتعقب بتشديد القاف أي تلك الصفة (قوله أداة استثناء) نائب فاعل يذكر (قوله يلها صفة مدح)
ككونه من قريش قال ع ق ويؤخذ من مثالم هنا لهذا الضرب أن الصفة الثانية لا بد أن
تكون مؤكدة للاولى ولو بطريق اللزوم حتى لو قيل مثلاً زيد كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن
من هذا الباب اهـ (قوله أنا أفصح الخ) الحديث بهذا اللفظ غريب وأما بلفظ أنا أفصح من نطق
بالضاد فرفع فائبات الافصحية على جميع العرب يشعر بكها وقوله غير أني من قريش مستلزم
لتأكيد الفصاحة اذ قريش أفصح العرب وإنما كان هذا مشبهاً للندم لأن أصل ما بعد الأداة مخالفة لما
قبلها فإن كان ما قبلها اثبات مدح كما هنا فالأصل أن يكون ما بعده اسلب مدح فكان مدحاً في صورة
ذم لأن ذلك أصل دلالة الأداة (قوله بيد بمعنى غير) مختص بالمنقطع مضافاً إلى أن كذا في الرضى
وزعم المغنى أن بيداً للتعليل فالمعنى أنا أفصح العرب لأجل أني من قريش ولا يخفى أن هذا التعليل
لا يثبت المدعى وجعل ابن مالك تقدير الكلام ولا نقصان في فصاحتي إلا أني من قريش فهو من
الضرب الاول وفي القاموس بيداً وباید بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله وهو) أي غير أداة
استثناء أي فيبد كذلك لانه بمعناه اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف لفظ أصل لانها
توهم خلاف المراد خصوصاً اذا انضم لها لفظ أيضاً فإنه يقتضى أن الأصل في الاول الانقطاع فيساقى
مامر وقول الشارح كما أن الاستثناء في الضرب الاول منقطع يشير لما قلنا اذ لم يتعرض للأصلية
وبعضهم جعله إشارة إلى أن هذا الضرب قد يكون الاستثناء فيه متصلاً بأن كان المستثنى منه عاماً
نحو زيد جمع كل كمال إلا أنه كريم (قوله أن يكون منقطاً الخ) أما الانقطاع في الضرب الاول
فلأن الغرض أن معناه أن يستثنى من العيب خلافه فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه
وأما الانقطاع في هذا الضرب فلان تقاء العموم في المستثنى منه فيه وإنما كان الأصل في هذين

ويعقب بأداة الاستثناء
أي يذكر عقيب اثبات
صفة المدح لذلك الشيء
أداة استثناء (يلها صفة
مدح أخرى له) أي لذلك
الشيء (نحو أنا أفصح العرب
بيد أني من قريش) بيد
بمعنى غير وهو أداة
الاستثناء (وأصل الاستثناء
فيه) أي في هذا الضرب
(أيضاً أن يكون منقطاً
ك) ما أن الاستثناء في
(الضرب الاول) منقطع
لعدم دخول المستثنى

(قوله رحمه الله ويعقب بأداة الاستثناء الخ) لم يقل ويستثنى منها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه
حقيقة فإن الاستثناء متصلاً كان أو منقطعاً لا بد فيه من اختلاف الحكمين إيجاباً وسلباً ولا اختلاف
ههنا وإنما يفيد التأكيد كونه في صورة الاستثناء واليه يشير قول الشارح وهو أن ذكر أداة
الاستثناء الخ أفاده عبد الحكيم قال معاوية أي فهو في الحقيقة استدراك بمعنى لكن وفيه سائبة
استثناء لفظاً ومعنى لاستثناء محض لما ذكره ولا محض استدراك اذ به يفوت أصل الباب كما مر هذا
والتحقيق فيه اذا كان استدراكاً كما أنه على تقدير الاعتداد بتوهم أنه من قبيلة أفضل من قريش أي
لكني على تقدير التوهم والاعتداد به منهم لا من أفضل منهم اذ لأفضل منهم أو على تقدير الكون
منهم عيباً أو خلافاً في الفصاحة وعلى كل يفيد التأكيد بمثل الوجه الاول في الضرب الافضل أيضاً
ووجه الافضية حينئذ يأتى لنا اه معاوية (قوله وأما بلفظ أنا أفصح من نطق بالضاد) أي من غير
زيادة بيد أني من قريش لان هذه الزيادة انما هي في رواية أنا أفصح العرب قاله بعض المشايخ (قوله
فرفع) صوابه فوضع في المقاصد الحسنة في الاحاديث المشهورة على الاستثناء للزرقي ما نصه
حديث أنا أفصح من نطق بالضاد لأصل له ومعناه صحيح قاله بعض المشايخ (قوله ولا يخفى أن هذا
التعليل الخ) قال عبد الحكيم معنى التعليل ان له مدخلاً في ذلك لانه علة تامة (قوله وبعضهم
جعله إشارة الخ) عبارة عبد الحكيم قوله وأصل الاستثناء فيه أي الراجح الكثير الاستعمال في

الضربين الانقطاع لان ضابطهما لا يتأني الا اذا كان الاستثناء منقطعا (قوله وهذا) أى كون
 الاصل في هذين الضربين الانقطاع (قوله لا ينافي كون الاصل الخ) لان أصالة الانقطاع نظرا
 لخصوص الضربين وأصالة الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء فلا تنافي بين كلامي المصنف (قوله
 لكنه الخ) لما كان الاستثناء في كل من الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه الخ
 وحاصل الفرق أن الضرب الاول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها لكونه
 صفة عامة والضرب الثانى لا يجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التى قبل الاداة عامة (قوله وهو أن
 ذكر أداة الاستثناء الخ) لا يخفى أن بين الوجه الثانى فى الضرب الاول والوجه الثانى فى هذا
 الضرب فرقا لان الاخراج فى الاول من صفة الدم المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى انه صفة ذم أريد
 اخراجها من صفة الدم واثباتها للموصوف لان الاستثناء من النفي اثبات فاذا تبين بعد ذكره أنه
 صفة مدح أشعر بأنه لم يجز صفة ذم يشتهر فيجىء التأكيد والاخراج فى الوجه الثانى من صفة
 المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد اخراجها من المستثنى منه ونفيها عن
 الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفي فاذا تبين بعد ذكره أنه أريد اثباته له أيضا أشعر بذلك بأنه
 لم يمكنه نفي شئ من صفات المدح عنه فيجىء التأكيد أفاده سم وجوابه أن المراد بقوله الامن
 الوجه الثانى أى الابل مثل ما قيل فى الوجه الثانى لا بعينه تأمل (قوله المبني على تقدير الاستثناء متصلا)
 أى وهو غير ممكن فى هذا اه سم أى لان كلام من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور
 شمول احدهما للآخرى فلا يتصور الاتصال (قوله ضرب آخر) هو يعود للاول فى المعنى

هذا الضرب أن يكون المدح كور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها فيه اشارة الى أنه قد يكون
 داخلا الا أنه خلاف الاصل نحو فلان له جميع المحاسن الا أنه كريم وأما فى الضرب الاول فلو كان
 ما قبل الاداة صفة ذم منفية والمستثنى صفة مدح يكون غير داخل فيما قبلها البتة لكنه قد رد دخوله
 ليصير متصلا فيفيد التأكيد من وجهين اه وقوله الا أنه خلاف الاصل أى لانه يتوهم حقيقة
 الاستثناء المتصل فيلزم محض الذم به وفات أصل الباب والغرض قصده ولهذا يجب جعله اما
 استندرا كاعلى تقدير كون الكرم عيبا مشوبا بالاستثناء ويؤيده التعبير بالا أنه كريم دون التعبير
 بالا الكرم أو استثناء متصلا على معنى ان جميع المحاسن له الا الكرم على تقدير عدمه فيه أو على معنى
 ان جميع المحاسن له من كل جهة الامن جهة الكرم على تقدير عدمه أو عدم كونه جهة لذلك أو عدم
 كون ذلك من جهة ذلك وعلى كل فهو يشبه الضرب الاول فى التأكيد من وجهين أو استثناء
 منقطعا بمعنى لا قبح له الا أنه كريم فيرجع الى الضرب الاول أفاده معاوية وقوله وأما فى الضرب الاول
 الخ أى فالايضية ليست بالنسبة للاتصال بل بالنسبة للاستثناء (قوله رحمه الله لم يقدر متصلا) وانما
 قدر استندرا كاعلى التقدير السابق مشوبا بالاستثناء كما مر اه معاوية (قوله رحمه الله اذ ليس ههنا
 صفة ذم منفية) أى مثلاً أو مدح مثبتة مثلاً عامة الخ اللهم الا أن يكون المعنى لا عيب فى بيدانى الخ أولا
 نقصان فى بيدانى الخ كما قال ابن مالك فيرجع الى الضرب الاول أو أيا أفصح العرب من كل جهات
 الفصاحة الامن جهة أى الخ أى على تقدير عدم هذه الجهة أو عدم كونها جهة لذلك أو عدم كونى
 كذلك من جهة ذلك فحينئذ يشبه الضرب الاول فى التأكيد من جهتين والكل بعيد اه معاوية
 (قوله رحمه الله الامن الوجه الثانى) أى دون عين الاول نعم يفيد بمثل عينه كما مر وانما كان غيره

فى المستثنى منه وهذا لا
 ينافي كون الاصل فى مطلق
 الاستثناء هو الاتصال
 (لكنه) أى الاستثناء
 المنقطع فى هذا الضرب
 (لم يقدر متصلا) كما قدر
 فى الضرب الاول اذ ليس
 ههنا صفة ذم منفية عامة
 يمكن دخول صفة المدح
 فيها واذا لم يمكن تقدير
 الاستثناء متصلا فى هذا
 الضرب (فلا يفيد التأكيد
 الامن الوجه الثانى) وهو
 ان ذكر أداة الاستثناء
 قبل ذكر المستثنى يوهم
 اخراج شئ مما قبلها من
 حيث ان الاصل فى مطلق
 الاستثناء هو الاتصال فاذا
 ذكر بعد الاداة صفة مدح
 أخرى جاء التأكيد من
 جهة انه كيد عوى الشئ
 ببينة لانه مبني على التعليق
 بالحال المبني على تقدير
 الاستثناء متصلا (ولهذا)
 أى لو كان التأكيد فى
 هذا الضرب من الوجه
 الثانى فقط (كان)
 الضرب (الاول) المفيد
 للتأكيد من وجهين
 (أفضل ومنه) أى من
 تأكيد المدح بما يشبه
 الذم (ضرب آخر)

اذا المعنى لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا ولو كان خلافا في الصورة التركيبية قال الحفيد ينبغي
 ان يعلم ان الاستثناء في هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضرب بين السابقين فانه منقطع فيهما أو
 في حكمه اه وناقشه ع ق بقوله فيه انه ان جعل متصلا حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذ
 ليس فيه تأكيذا للمدح بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ما عبت فينا أمرا من الامور الا الايمان
 جعلته عيبا وليس بعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الا مواصلة
 فلان وليست مما ينكر فالنزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أولا وليس من تأكيذا
 المدح بما يشبه الذم في شيء لانه لم يستثن مدحا كدبه مدحا هو في العيب وانما استثنى أمرا مسلما
 الدخول ويبقى النزاع فيه هل هو كما زعمه المخاطب أولا بخلاف قولنا لا عيب عندنا الا الايمان ان
 كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فيهم البيت فالتأويل على الانقطاع متعين فيفيد هذا الضرب ما يفيد
 الاول من التأكيذا بالوجهين وهما ان فيه من التعليق ما هو كائبات الشيء بيينة وان فيه الاشعار بطلب
 ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر اه (قوله وهو ان يؤتى بمستثنى الخ) كالايمان وقوله
 معمول للفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حينئذ مفرغا (قوله وما تنقم) أي يافرعون فالخطاب
 لفرعون وهو حكاية عن سهرته (قوله أي ما تعيب) أي شيئا أو أصلا من الاصول الاصل الخ اه
 سم (قوله والمفاخر) تفسير (قوله تنقم منه) بابه ضرب وفهم والاول هو الكثير (قوله اذا
 عابه) أي في شيء وقوله وكرهه أي لا جمل ذلك الشيء (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول
 مبني على التعليق بالجمال كما تقدم ولا يجري ذلك هنا لان كون الايمان عيبا ليس بمحال بدليل ان
 اعابهم عليه وقعت منه بالفعل لانا نقول اعابته لم عليه لا يقتضي كونه عيبا ولا يخرج عنه كونه حقا
 قطعاً لانها باطلة قطعاً بمقتضى العقل السليم فلي تأمل اه سم (قوله كالاستثناء) لانهم امن واد
 واحداً كل منهما لاخراج ما هو بصدد الدخول (قوله كافي قوله) أي قول أبي الفضل بديع
 الزمان الهمداني مدح خلف بن أحمد السجستاني اه مطول وقوله الهمداني هو بفتح الهاء والميم
 والسجستاني بكسر السين والجيم (قوله هو البدر) أقول هذا المثال على طريق الضرب الثاني
 السابق لانه أثبت أولاً صفة مدح وعقبها باداة الاستثناء يليها صفة مدح أخرى الا أن تلك الصفة
 الاخرى تعددت فالظاهر أن التأكيذا فيه من الوجه الثاني فقط اه سم (قوله هو البدر) أي في
 الرفعة والشرف وقوله الا أنه البحر أي في السكرم وقوله زاعرا أي مرتفعاً من تراكم الامواج
 وهو حال من ضمير البحر لتأوله بالجواد وهو متحمل للضمير فلذا انتصب عنه الحال وقوله الضرعام

وهو ان يؤتى بمستثنى فيه
 معنى المدح معمول للفعل
 فيه معنى الذم (نحو وما
 تنقم منا الا أن آمنابآيات
 ربنا) أي ما تعيب منا
 الاصل المناقب والمفاخر
 وهو الايمان يقال نقم منه
 وانتقم اذا عابه وكرهه
 وهو كالضرب الاول في
 افادة التأكيذا من وجهين
 (والاستدراك) المفهوم
 من لفظ لكن (في هذا
 الباب) أي في باب تأكيذا
 المدح بما يشبه الذم
 (كالاستثناء كما في قوله
 هو البدر الا أنه البحر
 زاعرا سوى أنه الضرعام
 لكنه الوبل) فقوله الا
 سوى استثناء مثل بيد
 أنى من قريش وقوله
 لكنه استدراك يفيد فائدة
 الاستثناء في هذا الضرب
 لان الا في الاستثناء المنقطع
 بمعنى لكن (ومنه) أي من

أفضل منه لما فيه من الخفاء والبعد بخلاف غيره فقول الشارح ولا يفيد التأكيذا من جهة الخ أي
 من جهة ذلك الذي هو عين ما في الضرب الا أفضل وقول المصنف ولهذا أي لكونه لا يفيد التأكيذا
 بلا بعد ولا خفاء الا من الوجه الثاني كأن الخ هكذا يجب تقرير المتن والشارح والا فإلزامه بالمال
 لفحول الرجال فافهم اه معاوية (قوله اذا المعنى لا عيب فينا الا الايمان) فهو في الحقيقة من
 الضرب الاول وآيل اليه اه معاوية (قوله قال الحفيد ينبغي أن يعلم الخ) أي وحينئذ فلا يصح
 ما زعمه الشارح من أنه يفيد التأكيذا من وجهين وقد علمت بما قبل أن كلام الحفيد خروج عن
 المقام (قوله أو في حكمه) كأنه إشارة الى تقدير الاتصال في الاول فانه بعض المشايخ (قوله رحمه الله
 في هذا الضرب) أي الذي في البيت وهو ما ليس فيه صفة عامة وبالأولى ما فيه ذلك فان الاستدراك

المعنوى (تأكيدهم بالذم بما يشبه المدح وهو ضربان (٣١٥) أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء

صفة ذم بتقدير دخولها
أي صفة الذم (فيها) أي في
صفة المدح (كقوله فلان
لا خير فيه إلا أنه يسمى إلى
من أحسن إليه وتأنبها
أن يثبت للشيء صفة ذم
ويعقب باداة استثناء يليها
صفة ذم أخرى كقولهم فلان
فاسق إلا أنه جاهل)
فالضرب الأول يفيد
التأكيدهم من وجهين
والثاني من وجه واحد
(وتحقيقهما على قياس
ما مر) في تأكيدهم المدح بما
يشبه الذم (ومنه) أي من
المعنوى (الاستتباع وهو
المدح بشيء على وجه يستتبع
المدح بشيء آخر كقوله
نهبت من الأعمار ما حويته
لهنئت الدنيا بآنك خالد
مدحه بالنهاية في الشجاعة)
حيث جعل قتله بحيث
يخالد وارث أعمارهم (على
وجه استتباع مدحه بكونه
سببا لصلاح الدنيا ونظامها)
اذلته نهضة لا حد بشيء لا فائدة
له فيه قال علي بن عيسى
الرابع (وفيه) أي في البيت
وجهان آخران من المدح
أحدهما (أنه نهب الأعمار
دون الأموال) كما هو
مقتضى علو الهمة وذلك
مفهوم من تخصيص
الأعمار بالذكر والأعراض
عن الأموال مع أن النهب
بها أليق وهم يعتبرون ذلك

بكسر الصاد المعجمة أي الأسد في الجرأة والقوة وقوله الوبل قال عرق جمع وابل وهو المطر
الغزير ولم يكن يف بوصفه بكونه بحر في الكرم عن كونه وبلا فيه لأن الوبلية تقتضي وجود العطاء
والبحرية تقتضي النهي للأخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الوبلية
كالفضل فلذا لم يكن يف بالاول عن الثاني اه (قوله تأكيدهم) هذا عكس ما سبق وقوله بما أي
بذم يشبه المدح أي في الصورة (قوله بتقدير) متعلق يستثنى أي بواسطة تقدير دخولها فيها
ومعلوم أن نفي صفة المدح ذم فإذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفي الذي هو ذم جاء التأكيدهم وكان
مشبه المدح لما سبق من أن الأصل فيما بعد الاختلاف لما قبلها فيكون ما بعدهما إثبات صفة المدح
فتأمل (قوله وتحققهما) أي تحقيق وجهه فإداهما التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس
ما مر) ويأتي فيه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه إلا جهله والاستدراك
فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق اه مطول (قوله وهو المدح بشيء) كالتأنيب في
الشجاعة وقوله يستتبع أي يستلزم وقوله المدح بشيء آخر ككونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
(قوله كقوله) أي أبي الطيب اه مطول (قوله نهبت) أي أخذت على وجه القهر والاختطاف
وقوله حويته أي ضمته لعمره وهذا مبني على قول المعتزلة القائلين بأن القاتل قطع على المقتول
أجله ولو تركه لعاش فإذا جمع ما بقي من أعمار قتله إلى عمره كان خالدا إلى آخر الدنيا ومن ذهب أهل
السنة أنه لم يقطع بل المقتول مات بانتهاء أجله وقوله لهنئت الدنيا أي لقيس لها نهيا لك أي لهنئي
أهلها بخلوده (قوله مدحه بالنهاية في الشجاعة) لأن اغتيال النفوس وأخذها قهرا إنما يكون
بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو جمعت لنهاها كانت خلودا دل ذلك على أن
القتل ليس أمرا اتفاقيا يمكن لغير المتناهي في الشجاعة بل هو لما عنده من نهاية الشجاعة
ومدحه بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الأول وأما كونه سببا لصلاح الخ فتابع له
(قوله على وجه) هو كون الدنيا نهبا بخلوده وقوله استتبع أي استلزم (قوله اذلته نهضة الخ)
أي فلولا يمكن لهذا المدح فائدة لاهل الدنيا ما هي أهلها به اذلته نهضة الخ (قوله قال على الخ)
أشار به إلى أن قوله وفيه الخ ليس مخترعا للمصنف كما هو ظاهره بل من كلام علي ففيه إشارة إلى
الاعتراض على المصنف (قوله الربيعي) بفتحين ومهملة نسبة إلى ربيعة بن زرار ربيعة الأزدي
وربيعة الجوع من تميم وربيعة بن رشدان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كلب وربيعة
بطن من طيء اه أنساب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أي مدلولان بالانضمام وهما علو
الهمة وعدم الظلم قال الحفيد بل وجوه منها الإشارة إلى كمال همته حيث لم يلتفت إلى العمر فنظر إلى
درجات الآخرة اه ووجه الإشارة قوله لو حويته اذلته ندى على نفي ما دخلت عليه فدللت هنا على
أنه لم يحويه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الأصل وهو النهاية في الشجاعة (قوله
أنه نهب الخ) أي مفاد أنه الخ وهو علو الهمة وذلك لأن المدول عن الأموال إلى الأعمار إنما يكون
لعلو الهمة (قوله وذلك) أي كونه نهب الأعمار دون الأموال (قوله من تخصيص الخ) لأن تخصيص
الشيء بالذكر يقتضي الحصر (قوله وهم) أي البلغاء (قوله يعتبرون ذلك) أي التخصيص

فيه أشبه بالاستثناء وكون ماله فيه إليه أوضح نحو لا عيب فيه لكنه مؤمن وله جميع الحسن لكنه
مؤمن فحاصل معناهما ما له مع وضوحه منه بل وعينه بالذات أنه لا عيب فيه إلا هذا إن كان عيبا

والاعراض من حيث ما يفهم منه اه سم (قوله في المحاورات) أى الخاصات وقوله والخطايبات
أى الظنيات (قوله وان لم يعتبره) أى التخصيص بالذكر أى فلا يفيد الحصر لانه لقب وهو لا مفهوم
له كقولهم على زيد حج وقوله أئمة الاصول أى أكثرهم وقال به الدقاق والصير فى من الاصوليين
قال سم قديقال هذا ظاهر بالنظر للجور فقط أى الاعمار أما اذا نظر الى مجموع الجار والمجرور
فهو قيد وأئمة الاصول انما يعتبرون مفهومه اه (قوله والثانى الخ) هذا لازم لما جعل مستتبعا
وهو انه كان سببا لصلاح الدنيا (قوله فى قلمهم) أى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا
وأهلها اه مطول (قوله والا لما كان للدنيا سرور بخلوده) بل سرورها بهلاكه (قوله اذا
لفه فيه) ولا شك أن المعنى الآخر ملفوف فى الكلام (قوله معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال
فى المطول وهذا المعنى الثانى يجب أن لا يكون مصرح به ولا يكون فى الكلام اشعار بأنه مسوق
لاجله فن قال فى قول الشاعر

أبى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا * وأسعفنا فى من نحب ونكرم

فقلت له نعماك فيهم أئمتها * ودع أمرنا ان المهم المقدم

انه أدمج شكوى الزمان فى التهنئة فقدمها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدحجة ولو
جعل التهنئة مدحجة لكان أقرب اه وقوله فن قال مبتدأ خبره فقدمها والقائل صاحب المفتاح
والاعراض للمصنف فى الايضاح وقول الشاعر أعما أى أتم ما ابتدأته من النعمى أى الانعام واترك
أمر ما فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سيراى وقوله لان الشكاية مصرح بها أى فى قوله أبى
دهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدحجة لكان أقرب أى لان قوله فقلت له نعماك الخ دعاء
للمدح متضمن لتهنئة بالوزارة (قوله وقد أسند) أى يضمن وقوله الى المفعول الاول وهو قوله
كلام (قوله فهو لشموله المدح وغيره أعم الخ) أقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب
جعل الادماج محسنا ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كما لا يخفى اه حفيد (قوله كقوله) أى
قول أبى الطيب اه مطول (قوله أقلب الخ) أى كثرة قلب الاجفان فى ذلك الليل كثرة
أوجب له الشك فى أنه يعد على الدهر ذنوبه وقوله أجفانى جمع جفن كقفر وهو غطاء العين
من أعلى وأسفل وقوله أعدها جعل أجفانه كالسبعة حيث يعد بها ذنوب الدهر وقوله الذنوب
أى ذنوب الدهر عليه من تفرقه بينه وبين الأحبة مثلا وعدم استقامة الحال لذنوبه فى الدهر
اذلا معنى لعداها على الدهر (قوله فانه الخ) علة لكون البيت فيه ادماج (قوله وصف الليل
بالطول) أى المأخوذ من قوله أقلب فيه أجفانى الدال على كثرة تقليب الاجفان الدال على كثرة
السهر الدال على طول الليل (قوله الشكاية) أى المأخوذة من قوله كأنى أعدها الخ وهو
مفعول ضمن (قوله محملا لوجهين) أى احتمالا على السواء فلا يتناول التورية اه فنرى
(قوله أى متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متباينين) أى
كما يوجهه كلام المصنف فهو اعراض عليه نحو رأيت العين فى موضع يحتمل على السواء أن يراد به

فى المحاورات والخطايبات
وان لم يعتبره أئمة الاصول
(و) الثانى (أنه لم يكن ظاهرا
فى قلمهم) والا لما كان
للدنيا سرور بخلوده
(ومنه) أى من المعنوى
(الادماج) يقال أدمج
الشئ فى ثوبه اذا لفته
فيه (وهو أن يضمن
كلام سبق لمعنى مدحا
كان أو غيره) معنى آخر
وهو منصوب مفعول
ثان ليعلم وقد أسند
الى المفعول الاول (فهو)
لشموله المدح وغيره (أعم
من الاستتباع) لاختصاصه
بالمدح (كقوله أقلب فيه)
أى فى ذلك الليل (أجفانى
كأنى * أعدها على الدهر
الذنوب فانه ضمن وصف
الليل بالطول الشكاية
من الدهر ومنه) أى من
المعنوى (التوجيه)
ويسمى محتمل الضدين
(وهو اراد الكلام محملا
لوجهين مختلفين) أى
متباينين متضادين كالمدح
والذم مثلا ولا يكفي مجرد
احتمال معنيين متباينين
(كقول من قال لا عور

وان فيه عيبا ان كان هذا عيبا ولهذا قال المصنف والاستدراك فى هذا الباب ولم يخص ما ليس فيه
صفة عامة والشارح انما خصه لان كلامه فى البيت ولان قسميه معلوم بالاولى وأيضاحه لان العلة التى
ذكرها أظهر فيه منها فى قسميه بالاولى فان كون الابعنى لكن أظهر فيه ويحتمل أن يريد بقوله

العين الجارية وأن يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه لعدم تضاد المعنيين (قوله ليت عينيه سواء) تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو قال قال ع ق وهذا شرط بيت من بيتين أى من الرمل هما قوله

خاطلى عمرو قباء * ليت عينيه سواء
فليسلى الناس طرا * أمد يحا أم هجاء

* ليت عينيه سواء * يحتمل

تمنى صحة العين العوراء
فيكون دعاء له والعكس
فيكون دعاء عليه قال
(السكاكى ومنه) أى من
التوجيه (متشابهات
القرآن باعتبار) وهو
احتمالها لوجهين مختلفين
وتفارقه باعتبار آخر وهو
عدم استواء الاحتمالين لأن
أحد المعنيين فى المتشابهات
قريب والآخر بعيد لما
ذكر السكاكى نفسه من
أن أكثر متشابهات
القرآن من قبيل التورية
والإيهام ويجوز أن يكون
وجه المفارقة هو أن
المعنيين فى المتشابهات
لا يجب تضادهما (ومنه)
أى من المعنوى (الهزل
الذى يراد به الجد كقوله
إذا ما تمى أناك مفاخر
فقل عد عن ذا كيف
أكلك للضب
ومنه) أى من المعنوى

روى أن رجلاً أعطى خياط اسمه عمرو ثوباً بالخيطة له فقال له الخياط لا خيطنه بحيث لا تعلم أقباء هو
أم غيره فقال له هذا الشاعر إن فعلت ذلك لا قولن شعر الأيدى أم غيره فاما خاط له القباء
قال الشاعر ما ذكر ولا يفهم من كونه أحسن الخياطة أنه دعا له لأنه جزء الاحسان لاحتمال أن
يكون أفسد الخياطة فدعا عليه أو هو توجيه باعتبار ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة اه
وعبارة الفزى فان قلت الظاهر أن الشاعر أراد المدح لانه بازاء خياطته وهو احسان ومقابل
الاحسان يكون احساناً فلم يستو الاحتمالان فلا يستقيم عنده من التوجيه قلت المراد استواء
الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح أحد الاحتمالين بالنظر الى المقام والكلام بعد محل
تأمل اه (قوله متشابهات القرآن) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله وهو احتمالها
الح) قال ع ق بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفى هذا الكلام خبط لا يخفى لانهم اشترطوا
فى التوجيه استواء المعنيين فى القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات بوجه توجيهها مع
كون أحد المعنيين فى المتشابهات بعيداً وهو المراد كما فى قوله تعالى والسماء بينناها بأياد الرحمن
على العرش استوى فالمنى المجازى وهو البعيد منها هو المراد كما تقدم وأيضاً قد ذكر السكاكى أن
المتشابهات على الاطلاق من التوجيه باعتبار ذلك بعيداً أن أكثرها له معنى قريب وبعيد وهو
يقضى أن الذى يكون توجيهها من المتشابهات بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صح ان بعض
المتشابهات تحتمل الضدين على السواء كانت من التوجيه الصرف لأنهم باعتمادهم باعتبار وكذا ان صح
أن التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اه بحروفه (قوله من
قبيل التورية) أى وهى لا بد فيها من معنى قريب وبعيد والمراد البعيد وقوله والإيهام عطف
مرادف (قوله ويجوز أن يكون وجه المفارقة) أى مفارقة المتشابهات للتوجيه وهذا وجه
آخر للفرق (قوله لا يجب تضادهما) يعنى بخلافهما فى التوجيه فانه يجب تضادهما فيه كالمح
والزم اه جربى (قوله ومنه الهزل الذى يراد به الجد) حاصله أن يذكركم الشئ على سبيل
اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة قال فى الايضاح وترجمته تعنى
عن تفسيره اه فزى والجد بكسر الجيم ضد الهزل بفتح الهاء وسكون الزاى الذى هو اللهم واللهم واللهم
وفى السيرة الخلبية يذكر أن مما أوصى به داود ولده سليمان عليهما الصلاة والسلام لما استخلفه يابى
اياك والهزل فان نفعه قليل وبهيج العداوة بين الاخوان اه (قوله إذا ما تمى أناك مفاخر الح)

هذا الضرب هذا الباب فلم يخص حينئذ اه معاوية (قوله قلت المراد استواء الاحتمالين الح)
الظاهر أن معنى استواء الاحتمالين كون كل منهما فى الاستعمال على حد سواء بحيث لا يكون
أحدهما أكثر من الآخر وهذا لا ينافى تعيين أحد الاحتمالين للقرينة وحينئذ فلا تأمل وأما التورية
لا بد فيها أن يكون أحد الاحتمالين ليس مساوياً للآخر فهذا هو محل المقابلة بينهما لا التعيين بالقرينة

فان قولك وقت مفاخرة انسان في حضورك لاتفتخر وقولني كيف تأكل الضب هزل ظاهر لاكنك تريد به الجدل لانك تريد تعييبه بأن تنسبه الى أكل الضب فانه مما يتبعه عنه الاشراف وقوله عدأى تجاوزوا الإشارة في قوله عن ذا الى الافتخار الذي دل عليه قوله مفاخرة أفاده سم والضب قال السيوطي هو حيوان برى واجمع أضب وضباب والانشى ضبة قال ابن خالويه الضب لا يشرب الماء ويعيش سبعة مائة سنة فصاعدا ويقال يبول في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال ان سنه قطعة واحدة مفرج ومن شأنه أنه لا يخرج من جحره في الشتاء ويضرب به المثل في الحيرة وعدم الهداية وروى ابن أبي الدنيا عن أنس قال ان الضب ليموت في جحره هزالا من ظلم ابن آدم وحديث الضب الذي كلم النبي صلى الله عليه وسلم خرج ابن عدى والحاكم والبيهقي في الدلائل وسقته في كتاب المعجزات والخصائص اه (قوله وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم) هو مبتدأ ثم يحتمل أن يكون خبره سوق وعليه فقد حذف ثاني مفعولي سماء اختصارا أي سماء بذلك ويحتمل أن خبره كما وسوق ثاني مفعولي سماء اه سم والاول هو الظاهر كما يؤخذ من عرق قال عبد الحكيم الظاهر أن يقول وهو ما سماه لأنه اعتبر المغايرة من حيث انه مسمى بالتجاهل ومن حيث انه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كما هو المشبه كذا وهو كما سيجي كذا اه وقال غيره أشار بالكاف الى أن الوجه ماسلكه السكاكي فهي كالكاف في قولك أخبرني زيد بالامر الفلاني وهو كذلك أي وأخبره على ما هو عليه في الواقع اه (قوله سماء السكاكي) أي فسر وعرفه (قوله سوق المعلوم) قال عرق والعبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما ما أشار اليه السكاكي من أنه يقع في قول الله تعالى كافي قوله سبحانه وما تلاك بيمينك يا موسى قال فلا أحب أن يقال في الكلام المنسوب الى الله تعالى تجاهل العارف يعني بخلاف غير هذه العبارة فانها أقرب الى الادب ولفظ الغريفة وان كان عبارة عن المجهول لكن دلالة أسطر لعمومه والآخر أنه اكمل في الدلالة على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثاني تعريف للاول لأن السكاكي اختار تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اه بحروفه (قوله مساق غيره) أي سوقا كسوق غيره (قوله لنسكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي إلا أنه أخره ليكون بيان النسكات متصلا به اه عبد الحكيم (قوله لأحب تسميته) أي سوق المعلوم الخ (قوله كالتوبيخ) مثال للنسكتة (قوله في قول الخارجية) هي ليلى بنت طريف ترى أخاها وقد كان قتله يزبدو بعده

(تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنسكتة) وقال لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى (كالتوبيخ في قول الخارجية أيا شجر الخابور) وهو نهر من ديار بكر (مالك مورقا) أي ناضرا داورا (كانك لم تجزع على ابن طريف

فتي لا يريد العز الامن التقى * ولا الرزق الامن قنا وسيوف

(قوله وهو) أي الخابور نهر وقوله ديار بكر محل بالحجاز والذي في عرق وهو موضع من ديار بكر وبكر من عظماء الجاهلية اه (قوله مورقا) حال من الكاف عاملة ما في لك من معنى الفعل أي أي شيء ثبت لك حال كونك مورقا (قوله أي ناضرا) أي ناعما لا ذابلا قال سم ولعله أخذه من المقام (قوله كأنك لم تجزع على ابن طريف) اسمه الوليد وكان رئيس الخارجية فهي تعلم أن

في التورية وعدمها في التوجيه (قوله وهو كما هو المشبه) كذا الذي في نسخ عبد الحكيم الصحيحة وهو كما هو المشهور كذا (قوله ان هذا الثاني) أي قوله سوق المعلوم مساق غيره (قوله تعريف للاول) أي لتجاهل العارف (قوله وهو قريب مما ذكرناه) أي مما ذكره

الشجر لا يجزع لان الجزع لا يكون الا من العاقل فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوى العقل وانه
يجزع جزعا يوجب ذبوله فلما أورد وبحثه على اخراج الورق وأظهرت أنها حينئذ تشك في جزعه
فاذا كان الشجر يوجب على عدم جزعه فاحرى غيره وعبارة المطول فهي تعلم أن الشجر لم يجزع
على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كأن الدال على الشك وبهذا يعلم أنه ليس يجب
في كان أن تكون للتشبيه بل قد تستعمل في مقام الشك في الحكم اه (قوله والمبالغة) عطف
على التوبيخ (قوله كقوله) أى قول البعثرى اه مطول (قوله ألمع برق الخ) فهو يعلم أن ليس
ثم الابتسام اه فاما تجاهل أظهر أنه التبس عليه الامر فلم يدرك هذا الضوء لمع برق الخ وهذا غاية في
المدح حيث بلغت الى حيث يتخير في الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها وقوله سرى صفة برق أى
ظهر في الليل وقوله أم ضوء مصباح قال في الاطول ينبغي أن يصفه كالبرق بكونه في الليل ليفيد
قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي اه وقوله أم ابتسامها أى
أم هو ضوء أسنانها عند ابتسامها وهو عطف على مصباح أى أم ضوء ابتسامها كفاى سم وعق
وقوله بالنظر المراد به الوجه والباء بمعنى في كفاى ع ق والضاحى بالاضاد المعجمة والحاء المهملة بمعنى
الظاهر كما قال الشارح من ضحا الطريق ظهر (قوله كقوله) أى قول زهير اه مطول (قوله
وسوف إخال أدري) إخال اعتراض بين سوف وأدري وقد حذف مفعولا إخال والتقدير وسوف
أدري إخال علمى بحالهم حاصله معنى وما أدري في الحال أن آل حصن رجال أم نساء وفي الزمن
الثانى أعلم ذلك وقد تحقق عنده أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل مبالغة في الذم اه سم
(قوله أى أظن) تفسير لا إخال (قوله وهو القياس) أى لانه مضارع خال والمضارع من الثلاثى
كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدري الاولى وقوله وسوف الخ معترض بينهم ولا شك انه
يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر انه التبس عليه أمرهم في الحال فلم يدرك أنهم رجال
أو نساء ففي تجاهله المنزل منزلة جهله اظهار بانهم يلتبسون بالنساء في قلة غنائمهم وضعف فائدتهم وفي
ذلك اظهار لنهاية ذمهم وأنهم في منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أى حيث قابل القوم بالنساء
(قوله هم الرجال خاصة) أى لغة وذلك على حذفه تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا
خير منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن عروس الافراح اه سم (قوله والتدله) هو
بالدال المهملة والهاء (قوله والتدهش) عطف مرادف أى اذهب العقل (قوله في قوله) أى قول
الحسين بن عبد الله اه مطول (قوله بالله الخ) استعطف للظبيات والقاع جمعه أقواع وأقوع
وقيعان وأضاف الظبيات الى القاع لكونها فيه قال سم كذا قال المصنف والذي يظهر أن هذا من
المبالغة في مدح ليلى وأنه من القسم السابق اه وقوله قلن لنا الخ هو يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل
وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدري هل هي من الظبيات الوحشية أم من البشر فلذا سأل
الظبيات عن حالها وقوله ليلى أى ليلى المنسوبة الى (قوله وفي اضافة ليلى الخ) أى ان الاضافة
فيها استلذاذا أكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهو جواب عما قال فيه اظهار موضع
الاضمار (قوله وهذا) أى المذكور من النكات اه سم وفي نسخة وهذه أى النكات المذكورة

والمبالغة في المدح كقوله
ألمع برق سرى أم ضوء
مصباح *

أم ابتسامها بالنظر الضاحى
أى الظاهر (أو) المبالغة
(في الذم كقوله

وما أدري وسوف إخال
أدري*) أى أظن وكسر
همزة المتكلم فيه هو
الافصح وبنو أسد تقول
أخال بالفخ وهو القياس
(أقوم آل حصن أم نساء)
فيه دلالة على أن القوم هم
الرجال خاصة (والتدله)
أى وكالتحير والتدهش
(في الحب في قوله بالله
يا ظبيات القاع) هو
المستوى من الارض
(قلن لنا * ليلى منكن
أم ليلى من البشر) وفي
اضافة ليلى الى نفسه أولا
والتصريح باسمها ثانيا
استلذاذ وهذا أغوذج من

ع ق أولا حيث قال وهو أى وهذا النوع يسمى باسمين أحدهما ما تقدم والآخر كما سماه أى على
ما سماه السكاكى هو سوق المعلوم الخ اه ومحصله أن مقصود المصنف بقوله وهو الخ بيان تسمية

وقوله أنموذج أي جملة قليلة قال في المصباح يضم الهمزة ما يدل على صفة الشيء وهو معرب وفي لغة
نموذج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشيء يعمل عليه اه وفي عرق مانصه في
القاموس نموذج بفتح النون مثال الشيء والانموذج بالهمزة تصحيف يعني ومع كونه تصحيفا جرى
على اللسان اه (قوله وهي أكثر من أن يضبطها القلم) أي فلاندخل تحت حصر فنائها التعريض
كفا في قوله تعالى وانا أواياكم على هدى أو في ضلال مبين تعريضا بأنهم على الضلال ومنها التحقير
كقوله المعروف ما هذا اشارة الى أنه أحقر من أن يعرف ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية
المستفادة من تتبع تراكيب الشعراء وغيرهم اه عرق (قوله القول بالموجب) أي اعتراف
المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع نفي مقصوده وذلك اما باثبات مناط مقصوده أي علمته في شيء
آخر واما بحمل لفظه في كلام على غير ما قصد منه اه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم فاعل
لان المراد به الصفة الموجبة للحكم وبفتحها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم الذي أوجبه
الصفة اه من زهر الريمع في أنواع البديع (قوله أحدهما أن تقع صفة الخ) الظاهر أن المراد
بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى كالأعز والصفة التي روعي اثباتها للغير
المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان لكن المتبادر بحسب العرف اتحادهما ويمكن أن يقال
يصح أن يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثاني اه حفيد قال سم وعلى الأول
ففيه استخدام اه أي لان الصفة الاولى في قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضهير في قوله
فتثبتها معنى آخر (قوله صفة) كالأعز والمراد بالصفة اللفظ الدال على معنى قائم بالشيء أعم من
الذات النحوي بدليل ما يأتي برسني تأمل اه سم وقوله في كلام الغير كالمناققين وقوله كناية عن
شيء أي فريق المناققين قال سم هل المراد بالكناية عن الشيء هنا العبارة عنه لا المعنى المصطلح
لها بناء على أن في ثبوتها كفا بعباد فان كون فريق الكفار الذي هو المراد بلفظ الأعز الذي
هو الكناية لازم معنى الأعز غير واضح قلت الظاهر أنه يجوز أن يراد بها معناها المعروف ويكفي
في اللزوم ادعائهم لانهم يدعون أنهم لازم معنى الأعز فلي تأمل اه (قوله حكم) أي محكوم به
كالإخراج (قوله فتثبتها لغيره) كالله ورسوله والمؤمنين أي للإيمان إلى أن ذلك الحكم مسلم
لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب لان الصفة المستزمنة للحكم انما هي لغير من عبرت
بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من
غير تعرض لثبوتها له أو نفيه عنه) الاولى لا يثبتها له أو لا تنفاه عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم

نسكت النجاهل وهي أكثر
من ان يضبطها القلم
(ومنه) أي ومن المعنوي
(القول بالموجب وهو
ضربان أحدهما أن تقع
صفة في كلام الغير كناية
عن شيء أثبت له أي لذلك
الشيء (حكم فتثبتها لغيره)
أي فتثبت أنت في كلامك
تلك الصفة لغير ذلك الشيء
(من غير تعرض لثبوتها
له) أي ثبوت ذلك الحكم
لذلك الغير (أو نفيه عنه

أخرى لا تعريف تجاهل العارف وان كان ظاهر كلام المصنف أنه تعريف له (قوله اما باثبات
مناط مقصود الخ) أي كافي الضرب الاول (قوله واما بحمل الخ) أي كافي الضرب الثاني
(قوله في كلام) في نسخ عبد الحكيم الصحيحة في كلامه (قوله باثبات الصفة بالمعنى الاول)
أي الذي هو ما دل على ذات باعتبار معنى وقوله عند اثباتها بالمعنى الثاني أي الذي هو المعنى
القائم بالغير وحصل كلامه أنه يصح رجوع الضهير في فتثبتها للصفة بمعنى اللفظ الدال على ذات
باعتبار معنى لكن اثبات الصفة بمعنى اللفظ ضمنا بواسطة الصفة بمعنى المعنى القائم بالغير صريحا
تدبر (قوله رحمه الله من غير تعرض لثبوتها له الخ) اكتفاء باثبات الصفة له لان ثبوتها لمن هي له
مسلم قائل به الخصمان ولذا كان قول بالموجب اه معاوية (قوله الاولى لا يثبتها له أو لا تنفاه عنه)

وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم اخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة أعنى الله ورسوله

والمؤمنين ولا نفيه عنهم (والثاني حل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) حال كون خلاف مراده (مما يحتمله) ذلك اللفظ (بذ كر متعلقه) أى انما يحمل على خلاف مراده بأن بذ كر متعلق ذلك اللفظ (كقوله

قلت ثقلت اذا أثبت مرارا قال ثقلت كاهلى بالايادى) فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة فحمله على تثقيل عاتقه بالايادى والمثنى بأن ذكر متعلقه أعنى قوله كاهلى بالايادى (ومنه) أى من المعنوى (الاطراد وهو أن تأتى بأسماء الممدوح أو غيره) أسماء (آباءه على ترتيب الولادة من غير تكاف) في السبك

اثباتا أو نفيًا خرج الكلام عن القول بالموجب (قوله يقولون) أى المنافقون لنرجعنا أى من غزوة بنى المصطلق (قوله لفريقهم) أى المكفى عنه بالأعز اه سم (قوله في الرد عليهم) فقد رد عليهم بأن العزة تناسب الاخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين لا لفريقهم ويلزم منه اثبات الدلة للمنافقين ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر الراء وثبوت الدلة كون صاحبها هو المخرج بفتحها ولم يتعرض لاثبات الحكم ولا لنفيه ولكن فهم بالانترام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله حل لفظ وقع الخ) قال ع ق بمعنى أن الغير أطلق لفظا على معنى وحمله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرد المتكلم الاول اه (قوله مما يحتمله) أى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ قال فى الأطول احتملا حقيقيا أو مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يتبادر الى الوهم اه (قوله بذ كر متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أولا (قوله أى انما يحمل الخ) كأنه أخذ الحصر من التخصيص بالذ كر اه سم (قوله كقوله قلت الخ) قال فى المطول وأما قول الشاعر

واخوان حسبتهم دروعا * فكأنوها ولكن للاعداى

وخلتهم ساهما صائبات * فكأنوها ولكن فى فؤادى

وقالوا قد صفت منا قلوب * لقد صدقوا ولكن عن ودادى

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى اه فىكون المعنى مختلفا بالنظر للمتعلق ونظر العصام فى أطوله فى كلام المطول فراجعنا شئت (قوله اذا أثبت مرارا) ظرفى لقلت أو ثقلت اه أطول (قوله قال ثقلت كاهلى بالايادى) أى مننت على وأحسننت الى باتيانك والكاهل ما بين الكتفين اه سم (قوله بالايادى) أى النعم جعل نعمه كثيرة حيث ثقلت كاهله (قوله المؤنة) أى المشقة من نحوأ كل وشرب (قوله والمثنى) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قيل الظاهر أنه من اللفظ لان مرجعه الى حسن السبك وقد يقال بل الى حسن السبك فى معنى مخصوص هو النسب فلا معنى دخل فيه تأمل اه ع ق (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر أن يقال باسم الممدوح الآن يعتبر عطف آباءه على الممدوح فلكل من الممدوح وآبائه اسم اه حفيد قال سم قد يشكل على الجواب تقدير الشارح فى المعطوف لفظة أسماء الا أن يقال أراد مجرد بيان العامل اه (قوله بأسماء الممدوح) كما فى الحديث الآتى وقوله وغيره أى غير الممدوح كما فى البيت الذى ذكره المصنف (قوله وأسماء آباءه) المراد هنا بالاسماء اثنان فافوق بدليل المثال اه ع ق (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الأب ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكاف فى السبك) أى فى نظم اللفظ قال الفزى المراد من التكاف فى السبك أن يقع الفصل بين الاشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكاف لا يطلع عليه فكيف يمكن السامع الحكم بوصف الاطراد لانه ممنوع بل قد يطلع عليه بالقرائن كان تكون تلك الاسماء المرتبة مما يعلم أنها لا تحتاج فى هذا الترتيب أى الاولى اما ابدال ثبوت باثبات ليقابل قوله أو نفيه واما ابدال نفيه بانتقائه ليقابل قوله

الخصوص الى تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بسهولة اه يس وقال ع ق نفى التكلف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره من التعريف بخفى اه وعليه يأتى السؤال والجواب المتقدمان تأمل (قوله ان يقتلوا الخ) أى ان يفخروا بقتلك ويفرحوا به فلا يعظم علينا افتخارهم لان عندنا ما يحفف أذى افتخارهم وهو أنك أثرت في عزهم بقتل رئيسهم فكانك أخذت بشار نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة اه ع ق وقوله فقد ثلث باللام أى أذهبت وقوله عروشهم أى عزهم وقوله بعقوبة أى بقتله (قوله وتضعع) أى ضعف (قوله قد ثل عرشهم) أى هلك عزهم (قوله وفرحوا به) تفسير (قوله وهدمت الخ) تفسير (قوله فان قيل هذا) أى البيت وقوله من تتابع الاضافات أى من ذى تتابع أى وهو محل بالفصاحة كما مر (قوله اذا سلم من الاستكراه) أى بأن كان غير ثقيل فالمحل بالفصاحة هو ما فيه ثقل (قوله الحديث) تمامه ابن الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالا وجامع جامعاً قال ابن مالك في الخلاصة لفاعل الفعل وأقسام الجناس خمسة التام والمحرف والناقص واللاحق والمضارع والمقلوب وفي كل منها تفصيل يأتى ان شاء الله تعالى وذلك أن اللفظين ان اتفقا في كل شئ فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو المحرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وان اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق أفاده ع ق (قوله وهو تشابههما في اللفظ) قال في العروس وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد وقام غيره من التاكيد اللفظي فان ادعى أن هذا في الحقيقة لفظ واحد لاتحاد معناه ورد نحو ونحشى الناس والله أحق أن نخشاه لان الخشية الثانية غير الاولى فان قال هما متحدان في جنس الخشية ورد عليه نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر فان معناه مختلف فليكن جنسا وليس كذلك ثم رد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيى يحيى أحدهما اسم والآخر فعل فانهما في اللفظ متحدان لامتساها بهن بل شئ واحد فان ادعى أنهما متساها بهن فان حقيقةهما مختلفة في المعنى وانما تشابههما في النطق فيدخل في الجناس نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر كما سبق ورد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو فليس بجناس ثم ان مطلق المشابهة في

(كقوله ان يقتلوا فقد ثلث عروشهم * بعقوبة بن الحرث بن شهاب) يقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعع حالهم قد ثل عرشهم يعنى ان تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثرت في عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم فان قيل هذا من تتابع الاضافات فكيف يعد في المحسنات قلنا قد تقرر أن تتابع الاضافات اذا سلم من الاستكراه ملحق ولطف والبيت من هذا القبيل كقوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم الحديث هذا تمام ما ذكره من الضرب المعنوى (وأما الضرب اللفظى) من الوجوه المحسنة للكلام (فنه الجناس بين اللفظين وهو

لشبهته واما التقابل في عبارة المصنف فليس على ما ينبغي اه شيخنا (قوله رحمه الله من تتابع الاضافات) أى بالمعنى الاعم الشامل لكونهما مع فصل بينهما بغيرها على ما قدمه الشارح في المقدمة اه معاوية أى فلا يرد أنه ليس في ذلك تتابع اضافات لان ابن صفة لا مضاق اليه (قوله واللاحق والمضارع) عبارة ع ق وما يشمل المضارع واللاحق اه وهى أظهر لافادة أنهم ما قسم واحد (قوله فان ادعى الخ) هو يدعى ذلك وقوله لان الخشية الثانية غير الاولى أى لاختلافهما باختلاف المتعلق وقوله فان قال هما متحدان في جنس الخشية هو يقول ذلك وقوله ورد عليه نحو زيد الخ هو كذلك فلم رد عليه هنا لان نحو هذا المثال وقوله فان ادعى أنهم متساها بهن الخ هو يدعى ذلك وقوله فيدخل في الجناس نحو زيد الخ فلم يزل الاعتراض عليه بنحو هذا المثال وقوله ورد عليه الخ عطف على قوله فيدخل الخ وقوله وجوابه أى جواب ما ذكر من الابرادين وقوله لائح وهو ما يؤخذ مما سأتى عن السيرامى قريبا وأما قوله وهو أن المراد المشابهة في جميع حروف اللفظين أو غالبا كما في ع ق ففاصر على جواب الاعتراض الاخير وهو قوله ثم ان

اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متفقين في لام الكلمة فقط أو عينها أو فائها اه وجوابه
لا تخ فتأمل اه سم وهو أن المراد المشابهة في جميع حروف اللفظين أو غالبا كما في ع ق
وعبارته ثم المعتبر في التشابه كما أشرنا اليه أن يكون مجموع اللفظ كمجموع اللفظ كما تنفذه الامثلة
فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه في لام الكلمة أو عينها أو فائها نعم الاتسكال في
التعريف على قرينة منفصلة مما يبحث فيه اه (قوله تشابههما في اللفظ) أى مع اختلافهما في
المعنى لاخراج التأكيذ اللفظى (قوله في اللفظ) أى في التلفظ انما فسر به لانه لا معنى لتشابه
اللفظين في اللفظ ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص
يعرف تفصيله بتعديد أنواعه كما سيأتى اه سبرامى (قوله فيخرج) أى بقوله في اللفظ وقوله
التشابه في المعنى أى بأن يكون وجه الشبه بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناهما واحدا وكذا
تقول فيما بعده (قوله نحو أسد وسبع) قال سم للرجل الشجاع اه والظاهر أنه غير متعين
بل يصح أن يكون للحيوان المفترس (قوله أو في مجرد العدد) أى في العدد المجرد من النطق
وكذا تقول فيما بعده (قوله أو في مجرد الوزن) نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في
مجرد الوزن بل في عدد الحروف أيضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافى بالنسبة الى التشابه
المنفى فيهما فلا محذور اه فترى (قوله والتمام منه الخ) وجه حسن الجناس التام مطلقا أن
صورته صورة الاعادة وهو في الحقيقة افادة (قوله ان يتفقا الخ) خبر المبتدأ (قوله في أنواع
الحروف) أى حقائقها بأن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أى برأسه فالايف
نوع وتحت أصناف لانها ما قبلوبة عن واو وعن ياء أو أصلية والباء كذلك لانها ما مدغمة أو لام مشددة
أولا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحت أصناف والحروف الهجائية انما تحتها أشخاص
لا أصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع هنا النوع اللغوى ولا يشترط فيه
وجود أصناف تحت اه ع ق (قوله وبهذا) أى باشتراط الاتفاق في الحروف وقوله يخرج أى
عن التام فلا ينافى أن بينهما الجناس اللاحق وقوله نحو يفرح ويمرح فانهما اختلفا في الفاء والميم
(قوله وفي أعدادها) بأن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف الآخر قال
عبد الحكيم الاول وفي عددها وفي هيئتها اذ ليس توافق الكامتين في أعداد الحروف والهيئات الا
أه أو رد صيغة الجمع نظرا الى المواد اه (قوله وبه يخرج نحو الساق والمساق) قال ع ق ولو
أخرج نحو هذا بالاتفاق في أنواع الحروف الموجودة ما بعد اه قال يس ولا اعتبار بكون الحرف
المشتد بحرفين كما يأتى اه والمساق مصدر مسمى بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد
والبرد) بفتح أحدهما وضم الآخر اه مطول (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر أن يقول
فان هيئة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيئات الحروف دون

تشابههما في اللفظ) أى في
التلفظ فيخرج التشابه
في المعنى نحو أسد وسبع
أو في مجرد العدد ونحو
ضرب وعلم أو في مجرد
الوزن نحو ضرب وقتل
(التام ومنه) أى من
الجناس (أن يتفقا) أى
اللفظان (في أنواع الحروف)
فكل من الحروف التسعة
والعشرين نوع وبهذا
يخرج نحو يفرح ويمرح
(و) فى (أعدادها) وبه
يخرج نحو الساق والمساق
(و) فى (هيئاتها) وبه
يخرج نحو البرد والبرد
فان هيئة الكلمة كيفية
حاصلة لها باعتبار الحركات

مطلق المشابهة الخ كما هو ظاهر قاله بعض المشايخ (قوله المجرد من النطق) أى التلفظ (قوله الى
التشابه المنفى فيهما) وهو التشابه في التلفظ لكون المجموع فيهما متحد الجنسية كلا أو جلا
(قوله وهو أبعد من التكلف) أى خاليا عن التكلف خلوانا (قوله ولو أخرج نحو هذا
بالاتفاق في أنواع الحروف الموجودة) أى لان ذلك يستلزم الاتفاق في العدد اذ لا يقال اتفقت
الكلمتان في أنواع الحروف الا اذا كانت حروف إحدى الكلمتين موافقة لحروف الأخرى

الكلمات اه عبد الحكيم (قوله فنعوضه بوقته الخ) أشار بهذا الى أن الاتحاد في الهيئة لا يستلزم الاتحاد في الحروف كما أن الاتحاد في الحروف لا يستلزم الاتحاد في الهيئة نعم الاتحاد في الهيئة يستلزم الاتحاد في العدد بناء على أن الهيئة كيفية تعرض للفظ باعتبار كثرته وقلته وموصفة حروفه (قوله وفي ترتيبها) بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر ولو قال وفي ترتيبها لكان أوفق بما قبله فشرط التام أربعة قال سم فإن اختلفا في واحد من هذه الأربعة كان الجنس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الأخير ولا سكونه لانه عرضة للتغيير اه (قوله والختف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أى الاسم والفعل والحرف (قوله أو فعلين) نحو فلما قال لديهم قال لهم فالاول من القيامة لولة والثاني من القول (قوله أو حرفين) لم يوجد له مثال ويمكن أن يمثل له بقولك اذا مررت بزيد فاسأل به بناء على أن الاختلاف يكفي فيه الاختلاف ولو بحسب الحقيقة والمجاز (قوله سمي مما لا جريا الخ) قال ع ق والمسحق أن يسمى بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا الجنس بينهما ولكن لا جريا في الاصطلاح اه (قوله نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون بالبشوا غير ساعة) في الاتقان وأنكر بعضهم كون الآية من الجنس وقال الساعة في الموضوعين بمعنى واحد والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقة وزمان القيامة وان طال لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة فاطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس كما لو قالت ركبت حمارا ولقيت حمارا فعنى بليدا اه ما في الاتقان بحروفه وأقول قضية تمثيل المصنف بهذه وأقرار الشارح والسيد على ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فلعل ما قاله مخصوص بما إذا كان أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لا مطلقا لانه كثر تمثيلهم بما يكون أحدهما مجازا كقوله فانه يحيا ليدى يحيى فان الاول مجاز اذا الحياة حقيقة لا يتصف بها الكرم والثاني حقيقة لان الاعلام تتصف بالحقيقة والمجاز وكقوله فدولته ذاهبة فانه مجاز فان وصف الدولة بالذهاب مجاز وكقوله البدعة شرك الشرك فان اطلاق الشرك على البدعة مجاز وكقوله من أيدعواص عواصم ان أريد الأيدي حقيقة فان وصفها بعواص وعواصم مجاز الى غير ذلك مما يظهر بتتبع أمثلتهم والحكم بدرجة جميع تلك الامثلة

عدد او نوعا (قوله كان الجنس ناقصا) كان الاولى أن يقول غير تام لان الناقص مخصوص بما اذا كان الاختلاف في العدد فقط كما يعلم من كلام المصنف اللهم الآن يقال ان ناقصا هنا بالمعنى الوصفى لا بالمعنى الاسمي أو يقال مراد المصنف أنه يسمى ناقصا فقط بخلاف غيره فانه يسمى ناقصا مع كونه يسمى محرراً أيضاً مثلاً (قوله إذا الكلام في هيات الحروف الخ) أى ولان هيئة الكلمة يعتبر فيها تقديم بعض الحروف على بعض كما هو المشهور اه عبد الحكيم فالحشى لم يستوف عبارته (قوله ولو بحسب الحقيقة والمجاز) أى فان الباء في مررت بزيد حقيقة وفي اسئل به مجاز بمعنى عن (قوله وقال الساعة في الموضوعين بمعنى واحد) أى بحسب الاصل لكن بحسب المعنى المراد أحدهما حقيقة والآخر مجازا وليس كونهما بمعنى واحد محل الاخراج بل توطئة له ومحل الاخراج قوله الآن فاطلاق الساعة على القيامة مجازا الخ اه شيخنا (قوله والآخر مجازا عن تلك الحقيقة) أى كافي الآية وكافي المثال السابق وهو ركبت حمارا الخ (قوله بما يكون أحدهما مجازا) أى لا عن تلك

والسكنات فنعوضه بوقته الخ
وقتل على هيئة واحدة مع
اختلاف الحروف بخلاف
ضرب وضرب مبنيا
للفاعل والمفعول فانهما على
هيئةتين مع اتحاد الحروف
(و) في (ترتيبها) أى تقديم
بعض الحروف على بعض
وتأخيره عنه وبه يخرج
الفتح والختف (فان كانا)
أى اللفظان المتفقان في
جميع ما ذكر (من نوع)
واحد من أنواع الكلمة
(كاسمين) أو فعلين أو
حرفين (سمى مماثلاً)
جريا على اصطلاح
المتكلمين من أن المماثلة
هى الاتحاد في النوع (نحو)
ويوم تقوم الساعة) أى
القيامة (يقسم المجرمون
مالبشوا غير ساعة) من
ساعات الأيام

(وان كانا من نوعين) اسم
 وفعل أو اسم وحرف أو فعل
 وحرف (سمى مستوفى
 كقوله مامات من كرم
 الزمان فانه يحيى الذى يحيى
 ابن عبد الله) لانه كرم
 يحيى اسم الكرم (وايضا)
 للجناس تقسيم آخر وهو
 انه ان كان أحد لفظيه
 مركبا (والآخر مفردا
 سمي جناس التركيب)
 وحينئذ (فان اتفقا) أى
 اللفظان المفرد والمركب
 (في الخط خص) هذا
 النوع من جناس التركيب
 (باسم التشابه) لاتفاق
 اللفظين في الكتابة
 (كقوله اذا ملك لم يكن
 ذاهبه) أى صاحب هبة
 وعطاء (فدعه) أى اتركه
 (فدولته ذاهبه) أى غير
 باقية (والا) أى وان لم يتفق
 اللفظان المفرد والمركب
 في الخط (خص) هذا النوع
 من جناس التركيب (باسم
 المفروق) لافتراق اللفظين
 في صورة الكتابة (كقوله
 كلكم قد أخذ الجاهم
 ولا جام لنا) ما الذى ضر
 مذيروا (جاهم) أى الكاس
 (لو جامنا) أى علمنا
 بالجميل هذا اذا لم يكن
 اللفظ المركب مركبا من
 كلمة وبعض كلمة والاخص
 باسم المرفوع كقولك هذا
 مصاب أم طعم صاب

مما لا مساغ له لكن تخصيص كلامه أعنى ذلك البعض بما قلناه ينافيه قوله بل يكونان حقيقةتين
 فليتأمل اه سم وقال ع ق وقد يجاب على تقدير تسليم أن لاجناس بين اللفظ الحقيقي ومجازيه
 بأن الساعة صارت حقيقة عرفية في القيامة اه هذا وقال الفري الالف واللام في الساعة زائدة
 لا تعتبر ولا كذلك الميم في مساق اه أى فلذلك كانت الآية من انتام بخلاف ساق ومساق فليتأمل
 (قوله وان كانا من نوعين الخ) سيأتى مثال الاسم والفعل في البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل
 شرب رب آخر قرب الاول حرف جر والثاني اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف علا
 زيد على جميع أهله أى ارتفع عليهم فعلا الاولى فعل والثانية حرف (قوله سمي مستوفى) لاستيفاء
 كل من اللفظين أو صاف الآخر اه ع ق (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله
 مامات من كرم) ماموصولة موضعه رفع على الابتداء وخبره جملة فانه الخ ومن كرم الزمان بيان لما
 اه سم قال ع ق أى ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى فصار كالليت في عدم
 ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيى أى يظهر كالحى لدى أى عند يحيى بن عبد الله
 البرمكى وهو من عطاء أهل الوزارة في الدولة العباسية اه وقال عبد الحكيم والمعنى كل كرم
 اندرس فانه يحيى ويتجدد عنده هذا الممدوح ووقع في ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان
 والمعنى كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى بالشدائد المفضية الى الموت يحيى الذى يحيى بن عبد
 الله ويتخلص منها ولت أن تجعل ما في مامات نافية ومن زائدة اه (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة
 أقسام متشابهة ومفروق ومرفوق فاقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظيه) أى التام اه جربى
 (قوله مركبا) بأن لا يكون مجموع كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين
 (قوله والآخر مفردا) الاول مفردا أو مركبا كفى البيت الثانى لأن يقال ان جامنا مفردا تنزيلا
 فنزل معمول الكلمة منزلة الجزء منها فقوله مفردا أى حقيقة أو تنزيلا (قوله سمي جناس التركيب)
 أى لتركب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أى حين اذ يكون جناس التركيب (قوله كقوله) أى قول
 أبى الفتح البستي اه مطول (قوله وعطاء) تفسير (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح اه مطول
 (قوله كلكم قد أخذ الخ) هذان بيتان من مجزؤ الرمل المنجبون المحذوف والجام انا يشرب فيه الخمر
 وقوله ولا جام لنا الخ قال الحفيدة لا يخفى أن الاول مركب من اسم لا وخبرها والثانى من الفعل
 والمفعول لكنه مفرد نظر الى أن الضمير المتصل وان كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزء من الفعل اه
 وقوله لكنه مفرد الخ أى فيصدق على هذا المثال المقسم وهو أن أحد اللفظين مركب والآخر مفرد
 كما نهنا عليه سابقا وقوله ما الذى ضر الخ استفهام انكارى فيه عتاب على الحاضرين في المجلس
 وتحسر على حرمانه من الشرب وقوله لو جامنا فالميم في جام لنا متصلة وفى جام لنا منفصلة (قوله
 هذا) أى كون المركب يقال له جناس مفروق اذا لم يكن الخ وقصده بهذا الاعتراض على المصنف
 حيث كان قوله والاخص باسم المفروق شاملا لما ليس من المفروق وهو المرفوع (قوله خص باسم
 المرفوع) أخذ من رفا الثوب جمع ما تقطع منه بالخياطة فكأنه رفى ببعض الكلمة فأخذنا الميم من
 طعم ورفيناها صاب فصارت مصاب فالجناس بين مصاب وقولنا صاب بانضمام الميم الى صاب اه من
 ع ق وسم (قوله أهنا مصاب الخ) المصاب قصب السكر والصاب عصارة شجر من صحاح اه
 الحقيقة (قوله اذا ابتلى بالشدائد) في نسخ عبد الحكيم الصحيحة وابتلى بالشدائد (قوله بل كلمتين الخ)

(وان اختلفا) عطف على قوله التام منه ان اتفقا وعلى (٤٢٦) محذوف أى هذا ان اتفقا وان اختلف لفظ المتجانسين (في هيات

الحروف فقط) أى اتفقا
في النوع والعدد والترتيب
(سمى) التجنيس (محرفا)
لانحراف احدى الهيئتين
عن الهيئة الاخرى
والاختلاف قد يكون
بالحركة (كقوله جبة
البردجنة البرد) يعنى لفظ
البرد والبرد بالضم والفتح
(ونحوه) في أن الاختلاف
في الهيئة فقط قولهم
(الجاهل امام فرط أو مفرط)
لان الحرف المشدد لما
كان يرتفع اللسان عنهما
دفعه واحدة كحرف واحد
عدا حرفا واحدا وجعل
التجنيس مما الاختلاف
فيه في الهيئة فقط ولذا قال
(والحرف المشدد) في هذا
الباب (في حكم الخفيف)
واختلاف الهيئة في مفرط
ومفرط باعتبار أن الفاء
من أحدهما ساكن ومن
الآخر مفتوح (و) قد
يكون الاختلاف بالحركة
والسكون جميعا (كقولهم
البدعة شرك الشرك) فان
الشين من الاول مفتوح
ومن الثاني مكسور والراء
من الاول مفتوح ومن
الثاني ساكن (وان اختلفا)
أى لفظ المتجانسين (في
أعدادها) أى أعداد
الحروف بأن يكون في أحد

سم (قوله وان اختلفا) شروع في الاقسام الاربعة وهى ماعدا التام من الخمسة وهى خارجة من
الامور الاربعة في التام وبيان خروجها أن ينعدم منها واحد وتوجد الثلاثة فان انعدم اثنان أو ثلاثة
لا يكون جناسا أصلا بعد المشابهة (قوله عطف على قوله التام) فهو عطف جملة فعلية شرطية
على جملة اسمية اه سم أى لانها في تأويل الشرطية المناسبة لهذه اذ كانه يقول فيها ان اتفق
اللفظان في جميع الالوجه السابقة فهو التام اه ع (قوله أو على محذوف) فيكون من
عطف جملة فعلية على فعلية (قوله والاختلاف قد يكون بالحركة) أى فقط أى أو بالسكون
فقط أو بهما معا فأقسامه ثلاثة وقد مثل لها على الترتيب (قوله كقولهم جبة البردجنة البرد) الاول
بالياء والثاني بالنون والبرد كساء مخطط أى ان الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية
من البرد (قوله يعنى لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنة فن التجنيس اللاحق اه مطول
(قوله في أن الاختلاف في الهيئة فقط) أى فليس من الجناس الناقص ودفع بقوله ونحوه الخ
توهم أنه من الجناس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله الجاهل امام فرط) من الافراط
وهو تجاوز الحد وقوله أو مفرط من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه (قوله لان
الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما الخ) قال يس عبارة السيد في شرح المفتاح الا
أن الحرف المشدد لما كان في الصورة الخطية كالخفيف عدا حرفا واحدا لا حرفين اه وأفهم
بتثنيته الضمير أن هنا حرفا والتقدير لان الحرف المشدد وان كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع
اللسان عنهما الخ اه عس قال الجري والحاصل أن العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلا
ورقلا المفوظة اه فتلخص أن الحرف المشدد في هذا الباب في حكم الواحد لوجهين الاول أن
اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالخرف الواحد وان كان في الحرفين ثقل ما لا
أنه لم يعتبر لقرب أمره والثاني أنهما في الكتابة شيء واحد (قوله في هذا الباب) أى باب التجنيس
(قوله البدعة شرك الشرك) أى شبكة الكفر فهى مؤدية اليه أى ان اتخاذ البدعة دينا وعادة
يؤدى الى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك عادة للصيد فانه يؤدى الى وقوعه
فيه (قوله فان الشين الخ) ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها في الدرج ولا باللام المدغمة في
الشين لما عرفت في مفرط ومفرط اه جربى (قوله حرف زائد) المراد بكونه زائدا أنه
لامقابل له في اللفظ الآخر لا كونه من غير الاصول (قوله سمي ناقصا) وأقسامه ستة لان
الزائد اما حرف أو أكثر من حرف وفي كل اما أن تكون الزيادة في الاول أو في الوسط أو في الآخر
(قوله في الاول) الاولى وهو الاول لان الحرف عين الاول لا مظهر وفيه حتى يلزم عليه ظرفية
الشيء في نفسه وكذا قوله أو الوسط أو في الآخر تأمل ثم رأيت ع (قوله وقد تقدم ما في قوله في
الاول أو في الوسط أو في الآخر من التسامح وأنه قصد بها ما كن متوهمة فأطلق عليها ما هو وصف
الحرف اذا الحرف هو نفس الاول والوسط والآخر على ما يتبادر واخطب سهل اه بحروفه (قوله
بزيادة الميم) أى على الكلمة الثانية والباقي مجانس لمجموع المقابل (قوله جدى جهدى) الجد
فيه نظري علم من كلام الشارح (قوله الأولى وهو الاول الخ) بدفع بأنه من ظرفية العام في الخاص

اللفظين حرف زائد أو أكثر اذا سقط حصل الجناس التام (سمى) الجناس (ناقصا) لنقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف
(ا) ببحرف واحد (في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) بزيادة الميم (أو في الوسط نحو جدى جهدى)

بزيادة الميم ولا اعتبار
بالتنوين قوله من أيدى
موضع مفعول يمدون على
زيادة من كما هو مذهب
الاخفش أو على كونها
للتبعيض كما في قولهم هز
من عطفه وحرك من
نشاطه أو على أنه صفة
مخدوف أى يمدون سوا عد
من أيد عواصم جمع عاصية
من عصاه ضربه بالعصا
وعواصم من عصمه حفظه
وجاهه وتماه

* تصول بأسياق قواض
قواضب *

أى يمدون أيدى ضاربات
للاعداء حاميات للدولاء
صائلات على الاقران
بسيموف حاكمة بالقتل
قاطعة (وربما سمي هذا)
القسم الذى تكون
الزيادة فيه فى الآخر
(مطرفا وما بال أكثر) من
حرف واحد وهو عطف
على قوله ما بحرف ولم
يذكر فى هذا الضرب
الا ما تكون الزيادة فى
الآخر (كقولها) أى
الخنساء (ان البكاء هو
الشفاء * من الجوى)
أى حرقة القلب (بين
الجوانح) بزيادة النون
والحاء (وربما سمي هذا)
النوع (منديلا وان اختلفا)
أى لفظا المتجانسين

بفتح الجيم الغنى والخط وأما الجـ الذى هو أبو الـ فليس مرادنا والجهد بقصها المشقة والتعب
والتركيب يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المعنى حظى وغناى من الدنيا مجردا عن النفس فى
المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيما واخبارا بأنه لا يحصل من سعيه فائدة والآخر أن
يكون المعنى أن حظى من الدنيا وغناى فيها هو بمشقتى وجهدى لا بالورائى عن الـ والجـ ويكون
اخبارا بالنجاة فى السعى وأن الغنى لا يتوقف على الورائى اه ملخصا من عـق (قوله وقد سبق
الح) جواب عما يقال ان جهدى بعد حذف الهاء منه يكون جدى بتخفيف الدال فلا يكون بينه
وبين جـدى جناس نام (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله ولا اعتبار
بالتنوين) أى فى عواصم لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الاخفش) من جواز
زيادتها فى الاثبات (قوله أو على كونها للتبعيض الح) عبارة عـق قوله من أيدى يحتمل أن
تكون فيه من للتبعيض اما بتقديره نعم للمفعول مخدوف أى يمدون سوا عد كائنه من أيدى اذا السواد
بعض الايدى فكأنه يقول يمدون السوا عد التى هى بعض الايدى واما بأن تجعل كهي فى قولهم
هز من عطفه وحرك من نشاطه أى هز بعض العطف لان العطف الشق والعضو الممزوز منه
الكتف مثلا وحرك بعض الاعضاء التى يظهر بتحريكها نشاطه اه (قوله هز من عطفه)
عطف الرجل جانباه وحركة العطف كناية عن السرور اه حفيد (قوله أو على أنه صفة
مخدوف) أى ومن للتبعيض (قوله من أيدى) أى كائنه من أيدى (قوله جمع عاصية) أى بمعنى
ضاربة بالعصا بمعنى السيف لاعاصية بمعنى مذنبه (قوله ضربه الح) أى لا من عصى بمعنى أذنب قال
سم وقيل من العصيان اه والمراد بالعصا هنا السيف بدليل ما بعده (قوله قواض قواضب)
فيه الشاهد أيضا فلما أتى به المصنف كان أولى والقواض جمع قاضية من قضى بكذا بمعنى حكم به
(قوله أى يمدون أيدى) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات معنى عواصم وقوله حاميات معنى
عواصم وقوله للدولاء أى الاصدقاء والاصحاب وقوله حاكمة أى على الاعداء معنى قواض وقوله
بالقتل متعلق بما حاكمة والاسناد مجازى وقوله قاطعة أى لرقاب الاعداء معنى قواضب (قوله مطرفا)
أى لتطرف الزيادة فيه (قوله ولم يذكروا فى هذا الضرب الا الح) أى ولم يمثل لما اذا كانت الزيادة
بأكثر فى الاول أو الوسط اما لعدم وجود ذلك فى كلامهم أو قل بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو
من الكامل المرفل فنصف البيت الالف من الشفاء والهمزة من النصف الثانى (قوله أى الخنساء)
أخت صخر فى رد كلام من لا مها على البكاء عليه روى أنها بكى عليه حتى ابيضت عيناها اه
عـق (قوله بين الجوانح) هى الاضلاع التى تحت الترائب وهى مما يلي الصدر كالاضلاع مما يلي الظهر
الواحدة جانحة صحاح اه سم والبينية كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو ما زيد فيه
أكثر من حرف ويحتمل أن يريد به الذى وجدت فيه هذه الزيادة آخرها وعبارته فى المطول وربما
سمى هذا الذى يكون أكثر من حرف اه وقال العصام فى أطوله وربما سمي هذا الضرب الذى

اه شيخنا (قوله وحركة العطف كناية عن السرور) عبارة عـق وهز العطف كناية عن
السرور لان السرور يهتز فصار الهمزة ملزومة للسرور وكذا تحريك النشاط اه والأولى له أن
يقول لان الغالب على المهتز السرور كما يدل عليه التفريع ويلائم كونه كناية عن السرور (قوله
أو قل) الأولى أو قلته (قوله هو من الكامل المرفل) الأولى من مجزوالكامل المرفل قاله بعض

(في أنواعها) أى أنواع

الحروف (فيشترط أن لا يقع) الاختلاف (باكثر من حرف) واحد والابعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظى نصر ونكل (ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) في المخرج (سمى) الجناس (مضارعا وهو) ثلاثة أضرب لان الحرف الاجنبى (اما فى الاول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس أو فى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أو فى الآخر نحو الخيل معقود فى نواصيها الخير) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والا) أى وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمي لاحقا) وهو أيضا ما فى الاول نحو ويل لكل همزة لمزة (الهمز الكسر والهمز الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة بدل على الاعتماد (أو فى الوسط نحو ذاكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون) وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر

يكون أكثر من حرف فى الآخر من دلا وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه أكثر مرجع الضمير كما فى الشرح مما يؤثر به وبعيد عن هذا الاسم وفى قوله وربما إشارة الى عدم اشتها التسمية اه فتأمل (قوله من دلا) لان الزيادة فى آخره كالذيل (قوله فى أنواعها) قال ع ق والاختلاف فى أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا والا كان من الناقص اه (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط (قوله كلفظى نصر ونكل) قال فى المطول ولفظى ضرب ولفظى ضرب وسلب اه قال الفزى أوورد ثلاثة أمثلة تنبها على أن الحرف المتفق عليه ما فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر اه (قوله متقاربين) كأن يكونا حلقين معا أو شفويين معا اه ع ق فيكون المراد بمقاربي المخرج ما يشمل المتحددين فيه لان الدال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة تأمل (قوله مضارعا) لمضارعة المبان لصاحبه فى المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ) لا يخفى أن الضمير عائدا على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع ففسد المعنى فاحتاج الى تقدير وكأنه لان الحديث فى الجناس لافى الحرف (قوله لان الحرف الاجنبى) أى المبان لمقابله (قوله اما فى الاول) فى زائدة (قوله نحو بينى الخ) أى نحو قول الحريرى وهونتر وقوله كنى بكسر الكاف وتشديد النون أى بيتى والدامس المظلم وقوله طامس أى مطموس العلامات لا يهتدى فيه الى المراد اه ع ق (قوله الخيل الخ) هو حديث ونماه الى يوم القيامة والخير نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبره معقود (قوله ولا يخفى تقارب الدال والطاء) أى فى دامس وطامس لانهما من اللسان مع أصل الاسنان وقوله وكذا الهاء والهمزة أى فى ينهون وينأون متقاربان اذ هما حلقيتان وقوله وكذا اللام والراء أى فى الخيل والخير متقاربان لانهما من الحنك واللسان (قوله وان لم يكن الحرفان متقاربين) أى لتباعدهما فى المخرج (قوله سمي لاحقا) اذ أحد اللفظين ملحق بالآخر فى الجناس باعتبار جعل الحروف (قوله وهو) أى الحرف الاجنبى (قوله فى الكسر من أعراض الناس) كسر العرض هتكه وابطاله بالزامه العيب وقوله والطعن فيها تفسيران يلحق العيب بصاحبها (قوله وبناء فعلة الخ) عبارة ع ق وبناء فعلة بضم الفاء وفتح العين بدل على اللزوم والاعتماد لان هذا الوزن يدل فى العربية على ذلك ولا يكفى فى بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه فى الجملة (قوله تفرحون فى الارض) أى تبطرون وتكبرون فيها وبما كنتم تفرحون أى تتوسعون فى الفرح اه يضاوى فالمرح نهاية الفرح (قوله وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر) فديجاب عنه بأن المراد من تقارب المخرج قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجيهما لاعلى طول المسافة بينهما فليتأمل اه فزى وقال ع ق وقد يجاب بأن

المشاخ (قوله مما يؤثر به) أى من الامور التى يختص بها عن غيره ويشد بها (قوله وبعيد عن هذا الاسم) لان القريب له كون معناه ما زيد فيه أكثر من حرف فى الآخر لا مطلقا (قوله فيكون المراد بمقاربي المخرج ما يشمل المتحددين فيه الخ) هذا خلاف التحقيق والتحقيق أن لكل حرف مخرجاً يخصه وان اجتمع معا فى نحو الخلق كما فى شيخ الاسلام على الجزرية وغيره الا أن يقال مراد المحشى اخراج الكلى ولا شك أن نحو الدال والطاء مخرجهما الكلى واحد وان

جناس التقارب لا يكفي حتى يوجد نوع خاص منه كأن يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف ما وهما افترق الموضعان للماعمت فالأولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى وأنه على ذلك لشهيد وأنه لحب الخير لشديد لان الدال والهاء متباعداً مخرجاً إذا الأولى من اللسان مع أصول الاسنان والثانية من الحلق اهـ (قوله أن يكونا بحيث تدغم احدهما في الاخرى) أى ولفاء والميم لا بدغمان وقوله فالهاء والهمزة علة لجواب الشرط المحذوف تقديره فلا يصح لان الهاء الخ وقوله ليستا كذلك أى لا تدغم احدهما في الاخرى مع أنه مثل بهما للتقاربين (قوله نحو واذا جاءهم أمر من الأمن) فان الراء والنون متباعداً مخرجاً لان الراء من شد اللسان على الخنك الباطنى على وجه التكرار والنون من شدة على ما يقرب الاسنان العليا قال سيم وفي هذا نظر لان النون والراء من حروف الذلاقة اهـ سبكي أى وحروف الذلاقة التى يجمعها قولك مر بنفل تخرج من طرف اللسان فالراء والنون يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجري أن مخرجهما واحد

اختلف مخرجهما الجزئى قاله بعض المشايخ (قوله كأن يكون الحرفان من موضع واحد) أى من مخرج واحد وقوله وهما افترق الموضعان أى المخرجان وقوله للماعمت أى من أن الميم من مخرج وهو ظاهر الشفتين والفاء من مخرج آخر وهو باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان والحاصل كما يستفاد من تنظيم الشارح في عدم تقارب الفاء والميم وكما يستفاد من كلام بعضهم ان الجنس المضارع لا بد أن يكون اللفظان مختلفين في نوع الحرفين اللذين فيهما مع كون هذين الحرفين متقاربين في المخرج كأن يكون مخرج أحدهما ظاهر الشفتين والآخر باطن الشفة السفلى أو يكون مخرج أحدهما وسط الحلق والآخر طرفه فلا بد في تحقق تقارب مخرجى الحرفين من كونهما معاشفويين أو حلقيين أو جوفيين مثلاً وذلك كما في يهنون ويناون والخيلى والخير وان الجنس اللاحق أن يكون اللفظان مختلفين في نوع الحرفين اللذين فيهما مع كون هذين الحرفين متباعدين في المخرج بأن يكون أحدهما شفوي أو آخر حلقياً وهكذا نحو وأنه على ذلك لشهيد وأنه لحب الخير لشديد لكن الذى يستفاد من كلام المصنف هو ما قاله عى وهو أن الجنس المضارع لا بد أن يكون مخرج الحرفين فيه متحداً كأن يكونا معاً من ظاهر الشفتين أو من باطنهما أو من أقصى الحلق وهكذا ولا كأن يكون أحدهما من ظاهر الشفتين والآخر من باطن الشفة السفلى فهو لاحق لمضارع وهذا الذى قاله عى مستفاد أيضاً من الامثلة التى ذكرها ابن حجة الجوى في خزنة الادب وان كان أول عبارته فيها مخالفاً لما يستفاد من الامثلة فالمعول عليه ما يستفاد من الامثلة وعبارة الخزنة وأما اللاحق فقل من فرق بينه وبين المضارع والمراد بالمضارع هنا المشابه والفرق بينهما دقيق فان اللاحق هنا ما أبدل من أحد ركنيه حرف من غير مخرجه ومتى كان الحرف المبدل من مخرج المبدل منه مخرجاً مضافاً وان كان قريباً منه كان مضارعاً أيضاً وأنا أذكر شاهد كل منهما فان الفرق بينهما يدق عن كثير من الافهام ولم يساعد على ظلمة شكه غير ضياء الحسن والمضارع هو التشابه في المخرج كقوله تعالى وهو الى الغاية التى لا تدرك وهم يهنون عنه ويناون عنه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود فى نواصيها الخير الى يوم القيامة ومثله قول بعضهم البرايا أهداف البلايا ومن النظم قول الشريف الرضى رحمه الله لا بد كرا الدملى الا حن مغرب * له الى الدملى أوطار وأوطان

فانهما شفويتان وان أريد بالتقارب أن يكونا بحيث تدغم احدهما في الاخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك (أو فى الآخر نحو واذا جاءهم أمر من الأمن وان اختلفا) أى لفظا المتجانسين (فى ترتيبها) أى ترتيب الحروف بأن يتعد النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى أحد اللفظين بعض الحروف

وقد يجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفتيح والنون من صفاتها الترقيق نزلتا لتباعدهما في الصفة منزلة المتباعدين (قوله وآخر) أى ذلك البعض (قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أى عكس بعض الحروف في أحدهما اللفظين بالنظر للآخر (قوله حسامه فتح الح) هذا مأخوذ من قول الأحنف

حسامك فيه للاحباب فتح * ورمحك فيه للاعداء حتف

اه مطول والحسام بضم الحاء السيف القاطع أى سيفه نصر لا تباعه وموت لا أعدائه (قوله لانعكاس ترتيب الحروف كلها) فيه نظران التاء وقعت في اللفظين في مكانها وهو الوسط اه ع ق فالاحسن ما قاله في المطول من أنه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى أو من الثانية والذي قبله ثانيا وهو كذا على الترتيب سمي قلب الكل والاسمى قلب البعض اه (قوله اللهم استر

فالدوام والراء والنون من مخرج واحد عند قطرب والجري وابن دريد والفراء قال بعض أهل الأدب في كتاب راس سهامه بالعقوق ولوى ماله عن الحقوق فالعين والحاء من مخرج واحد ويعجبنى قول الشيخ جمال الدين بن نباتة في هذا الباب

رق النسيم كرفقى من بعدكم * فكاننا في حبكم نتغابر

ووعدت بالسلوان واش ما بكم * فكاننا في كذبنا نتخابر

فالعين والحاء من مخرج واحد اه الكلام على المضارع واللاحق قد تقدم انه ما أبدل من أحد ركنيه حرف من غير مخرجه كقوله تعالى وأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وكتب بعضهم في جواب رسالة وصل كتابك فتناولته باليمين ووضعته مكان العقد الثمين ومن النظم قول البحتري وأجاد الى الغاية

عجب الناس لاعتزالي وفي الاط * راف تلقى منازل الاشراف

وقعودى عن التقلب والار * ض لمثل رحيمة الاكناف

ليس عن ثروة بلغت مداها * غير انى امرؤ كفانى كفافى

فكفانى وكفانى هو اللاحق الذى لا يلحق وما ألقى قول هلال العكبرى فى اللاحق

أراعى تحت حاشية الدياجى * شقائق وجنة سقيت مدا

وان ذكرت لوا حظ مقلتيه * حسبت قلوبنا شطرت سهام

وان مالت بعطفه شمول * سقانا من شمائله سقام

اه الكلام على الجنس اللاحق انتهت ببعض اختصار وقوله وان كان قريبا منه كان مضارعا أيضا اذا تأملت الامثلة الآتية للمضارع واللاحق وجدت المضارع قاصرا على ما اذا كان الحرف المبدل من مخرج المبدل منه فقط وحينئذ كان المناسب للاقتصار على قوله ومتى كان الحرف المبدل الح وحذف قوله وان كان قريبا منه كان مضارعا أيضا ولذا اقتصر ع ق عليه فان كان مراد ابن حجة ونحوه من المخرج فى قوله ومتى كان الحرف المبدل من مخرج المبدل منه المخرج الكلى ومنه فى قوله وان كان قريبا من المخرج الجزئى قلنا حينئذ لا حاجة الى الجمع بين العبارتين بل المناسب للاقتصار على الأولى وحذف الثانية وهى قوله وان كان قريبا منه سمي مضارعا أيضا وانظر المرعى فى مخرج الحروف لتعلم المخرج الكلى والجزئى فى كتابه فى التجويد قاله بعض المشايخ وفيه نظر فليستأمل (قوله وقد يجاب عنه الح) لا يخفى بعد هذا الجواب وأن

وأخر فى اللفظ الآخر
(سمي) هذا النوع
(تجنيس القلب نحو
حسامه فتح لولياته حتف
لأعدائه ويسمى قلب كل
لانعكاس ترتيب الحروف
كلها) ونحو اللهم استر

أحدهما) أى أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب (فى أول البيت و) اللفظ (الآخر فى آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقابلا بجنسها) لان اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله

لاح أنوار الهدى فى كفه
فى كل حال

(واذاولى أحد المتجانسين) أى تجانس كان ولذا ذكره بالاسم الظاهر المتجانس (الآخر يسمى) الجناس (مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتكم من سبأ بنبايقين) هذان التجنيس اللاحق وأمثلة الأقسام الاخر ظاهرة مما سبق (ويلحق بالجناس شيئا أن أحدهما أن يجمع اللفظين) الاشتقاق وهو توافق الكلمتين فى الحروف الاصول مع الاتفاق فى أصل المعنى (نحو فاقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من قام يقوم (والثانى أن يجمعهما) أى اللفظين (المشابهة وهى ما يشبه) أى اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس باشتقاق فلفظة ما موصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أى أشباه اللفظين الاشتقاق

عوراتنا) جمع عورة وهى الفعل القبيحة اه أطول وقوله وآمن روعاتنا بفتح الراء جمع روعة الخوف أى آسنا من الخاف (قوله بعض حروف الكلمة) وهو الراء والعين وما عداهما فهو فى محله (قوله حينئذ) أى حين اذ وقع أحدهما فى أول البيت والآخر فى آخره (قوله بمنزلة جناحين) أى للطائر وقوله للبيت متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) الشاهد فى لاح وحال وهو رمل مجزؤه ووزنه فاعلان (قوله واذاولى أحد المتجانسين) أى أحد اللفظين المتجانسين بأن لم يكن بينهما فاصل (قوله أى تجانس كان) أى كان تاما أو ناقصا أولا حقا أو مضارعا أو مقلوبا (قوله ولذا) أى لاجل أن المراد أى تجانس لا تجانس القلب فقط ذكره باسمه الظاهر مع أن المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله من سبأ) اسم رجل أو بلد والشاهد فى سباربنا والباء فى نبا لا دخل لها فى ذلك (قوله وأمثلة الأقسام الاخر ظاهرة مما سبق) فمثال التام أن يقال تقوم الساعة فى ساعة ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد ومثال المحرف أن يقال هذه جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم جدى جهدى ومثال المقلوب أن يقال حسامه للاولياء وللارءاء ففتح وحذف (قوله ويلحق بالجناس) أى فى التحسين فهذان الشيطان ليسا من الجنس ولكنهما ملحقان به فى كونهما مما يحسن به الكلام كحسن الجنس (قوله أحدهما الخ) حاصله أن هذا الاحدهما الاشتقاق الصغير وأن الثانى أمران الاشتقاق الكبير وغيره والغير ليس هو الصغير بل توافق آخر كما بين الارض وأرضيتم قال عى وهذا النوع سهل التناول كان يقال قام قائم وقعد قاعد وقال قائل ونحو ذلك اه (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد قال سم لعله أراد الصغير ولذا قيد فى المطول الحروف الاصول بكونها مرتبة وأراد بالشئ الثانى ما يعم الكبير ولا ينافى فى ذلك قوله الآتى وقد توهم الخ جواز أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليتأمل اه (قوله الاشتقاق) أى الصغير اذا الاشتقاق اذا أطلق لا ينصرف الا اليه وقوله فى الحروف الاصول أى على وجه الترتيب فلا بد من هذا القيد وقوله فى الحروف الاصول خرج به الاشتقاق الا كبر كالثب والثلثم وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجنب والجند والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق فى أصل المعنى يخرج به الجنس لان المعنى فيه مختلف (قوله نحو فاقم وجهك للدين القيم) أصل أقم أقوم والقيم صفة مشبهة وأصله قيوم على وزن فيعمل قال فى الاطول والقيم المستقيم المعتدل لا فراط فيه ولا تفريط أو القيم بمصالح العباد أو على الايمان السابقة بالشهادة بصحتها اه (قوله من قام) أى من مصدره وهو القيام (قوله أن يجمعهما المشابهة الخ) لوقال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكان أخصر وأظهر قال عى والمراد بالمشابهة الأمر المشابه فهى مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهى الخ اه وتحت المشابهة قسمان الاشتقاق الكبير وغيره (قوله فلفظة ما الخ) ان قلت فى هذا التفريع نظر لأن هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير وهو قوله أى اتفاق بل الذى يتفرع عليه أنها موصوفة فقط قلت وجه التفريع أنه لما علم أن ما معناها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لانها ما يؤدى ان ذلك المعنى فتأمل بلطف اه سم (قوله وزعم بعضهم أنها مصدرية) وعليه فالمشابهة على حقيقتها (قوله أى اشباه اللفظين) مصدره مضاف للفاعل أى مشابهة الخ

الظاهر تقارب مخرج الراء والنون فى نحو آمن وآمن فيكون بينهما الجنس المضارع لا اللاحق كما

(قوله لفظا ومعنى) أى من جهة اللفظ والمعنى وقوله اما لفظا أى اما بيان الغلط من حيث اللفظ
 (قوله جعل الضمير) أى المستتر وقوله للفظين أى لانه جعل اللفظين فاعلا وهما شئى فقد رجع
 الضمير المفرد لثنى وهو لا يصح وقوله الابتأويل بأن يؤول بالمدكور وقوله بعيد أى بالنسبة
 لغيره أى والتأويل لا يرتكب الا عند الاحتياج اليه فلذا قال فلا يصح أى التأويل عند الاستغناء
 عنه (قوله فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق) اذا الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق نعم ان قدر
 مضاف صح أى أشباه توافق اللفظين قال سم ولعل التأويل هنا لما كان أبعد منه فى الوجه الاول
 لم يتعرض له الشارح هنا اه (قوله بأن يكون الخ) فيه أن هذا الضابط لشبه الاشتقاق غير
 مانع من دخول الغير لشموله للجناس التام لان فى كل من اللفظين فيه جميع ما فى الآخر وبعض
 أقسام الناقص كالطرف نحو جدى جهدى وكالمذيل نحو الجوى والجواخ وأى فرق بين هذا
 المثال ومثال قال انى لهما كم من القالين وكالمضارع نحو طامس ودامس وغير ذلك فكيف يكون
 ملحقا ثم رأيت عى قال وذلك الشئ الذى يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين فى جل الحروف
 أوفى كلها على وجه يتبادر منه أنهم ما يرجعان الى أصل واحد كما فى الاشتقاق وليس فى الحقيقة كذلك
 لان أصلهما فى نفس الأمر مختلف وذلك نحو قال انى لهما كم من القالين فقال مع القالين فى أحدهما
 من الحروف جل ما فى الآخر ويتبادر لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثانى وصفاً فهما من
 أصل واحد وليس كذلك لان الأول من القول والثانى من القلى فيبينهما ما يشبه الاشتقاق على الوجه
 المذكور فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وانما قلنا على وجه يتبادر منه أنهم ما يرجعان الى أصل واحد
 كما فى الاشتقاق لئلا يدخل فى هذا القسم نحو عواص وعواصم والجوى والجواخ فان فى كل من
 لفظيهما جل ما فى الآخر من الحروف وكذا نحو الحنف والفتح فان فى كل منهما مجموع ما فى الآخر
 وليس من الملحق فى شئ لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور اه بحروفه (قوله
 جميع ما يكون فى الآخر من الحروف) أى الاصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالارض
 وأرضين لان الهمزة فى الارض أصلية وفى أرضين للاستفهام فليست أصلية (قوله لكن
 لا يرجعان الى أصل واحد) أى ولكن يتوهم فى بادىء الراى انهما يرجعان الى أصل واحد فذلك
 خرج الجناس بجميع أنواعه لانه لا يتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا (قوله كما فى الاشتقاق)
 راجع للثنى (قوله من القالين) أى المبغضين (قوله من القلى) بفتح القاف وسكون اللام
 لان مصدر الفعل الثلاثى المعتدى فعل كما قال فى الخلاصة

فعل قياس مصدر المعتدى * من ذى ثلاثة كردد رداً

وسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أى فقط مع أن المراد به ما يشمله
 وغيره (قوله أيضا) أى كالغلط فى المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق) فهذه
 الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير (قوله وقد
 مثلوا) الواو للحال وقوله فى هذا المقام أى شبه الاشتقاق (انا فاتم) أصله تنافتم أى ملتم الى
 متاع الارض فلبت الناء ثم أذغم وأتى بهمزة الوصل ومحل الاستشهاد الارض وأرضيتكم (قوله
 ليس كذلك) أى ليس بينهما اشتقاق كبير لوجهين الأول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير

علته مما سبق قاله بعض المشايخ (قوله نحو جدى جهدى) فيه ان هذا ليس مطرفا فالاولى

وهو غلط لفظا ومعنى أما
 لفظا فلانه جعل الضمير
 المفرد الى اللفظين وهو
 لا يصح الابتأويل فى شبهه
 بعيد فلا يصح الاستغناء
 عنه وأما معنى فلان اللفظين
 لا يشبهان الاشتقاق بل
 توافقهما فقد يشبه
 الاشتقاق بان يكون فى كل
 منهما جميع ما يكون فى
 الآخر من الحروف أو
 أكثرها لكن لا يرجعان
 الى أصل واحد كما فى
 الاشتقاق (نحو قال انى
 لهما كم من القالين)
 فالاول من القول والثانى
 من القلى وقد توهم أن
 المراد بما يشبه الاشتقاق
 هو الاشتقاق الكبير
 وهذا أيضا غلط لان
 الاشتقاق الكبير هو
 الاتفاق فى الحروف
 الاصول دون الترتيب
 مثل القمر والرقم والمرق
 وقد مثلوا فى هذا المقام
 بقوله تعالى انا فاتم الى
 الارض أرضيتكم بالحياة
 الدنيا ولا يخفى أن الارض
 مع أرضيتكم ليس كذلك

(ومنه) أى من اللفظى (رد
العجز على الصدر وهو في
النثر أن يجعل أحد اللفظين
المكررين) أى المتفقين
في اللفظ والمعنى (أو
المتجانسين) أى المتشابهين
في اللفظ دون المعنى (أو
الملحقين بهما) أى
بالتجانسين يعنى اللذين
يجمعهما الاشتقاق أو شبه
الاشتقاق (في أول الفقرة)
وقد عرفت معناها (و)
اللفظ (الآخر في آخرها)
أى آخر الفقرة فتكون
الاقسام أربعة (ونحو
وتخشى الناس والله أحق
أن نخشاه) في المكررين
(ونحو سائل اللئيم يرجع
ودمعه سائل) في المتجانسين
(ونحو استغفروا ربكم أنه
كان غفارا) في الملحقين
اشتقاقا (ونحو قال انى
لعمركم من القالين) في
الملحقين بشبه الاشتقاق
(و) هو (في النظم أن يكون
أحدهما) أى أحد اللفظين
المكررين أو المتجانسين
أو الملحقين بهما اشتقاقا
أو شبه اشتقاق (في آخر
البيت و) اللفظ (الآخر
في صدر المصراع الأول
أو حشوه أو آخره أو صدر
المصراع الثانى) فتصير
الاقسام ستة عشر حاصلة
من ضرب أربعة في أربعة
والمصنف أورد ثلاثة عشر
مثالا وأهمل ثلاثة

يشترط فيه عدم الترتيب الثانى أن الالف في الارض أصلية بخلافها في أرضيتكم كما بيناه فالتقييد
بالكبير ينافى هذا المثال الذى مثله فيمتعين أن المراد به ما هو أعم (قوله رد العجز) هو
في المشهور هنا كعجزه وهو في اللفظ على خمس لغات كفلس وفعل وعلم وكشف اه أطول أى
ارجاع العجز للصدر بأن ينطبق به كناطق بالصدر (قوله وهو في النثر) قال في الاطول ظاهر
كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده المصنف بقوله وهو في النثر ولاشتماله
على الرد صار أهم فقدم (قوله أى المتفقين في اللفظ والمعنى) أى ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر
(قوله أى المتشابهين في اللفظ دون المعنى) فيه تصريح بشرط اختلاف المعنى في التجانس اه
سم (قوله أو الملحقين بهما) تحتهم قسمان كما أشار له الشارح بقوله يعنى الخ (قوله وقد عرفت
معناها) أى في بحث الارصاد وهو أنها في الاصل اسم لعظم الظهر ثم استعيرت للحلى المصوغ على
هيئة ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقيق
أنها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لآخرى كما سيأتى في السجع نقلا عن ع ق فصح التمثيل بقوله
وتخشى الناس الخ وبقوله سائل اللئيم الخ لان كلاهما ليس معهما أخرى (قوله فتكون الاقسام
أربعة) لان اللفظين الواقع أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها إما مكرران أو متجانسان
أو ملحقان بالتجانسين اشتقاقا أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله أحق أن نخشاه) ولا يضر
في كونه في آخرها اتصال الضمير به لانه لا يكونه مفعوله كأنه من تقته اه سم (قوله سائل
اللئيم) الهمزة فيه أصلية أى طالب المعروف من الرجل الموصوف باللامعة والردالة وقوله ودمعه
سائل الهمزة فيه ليست أصلية اذ أصله الياء فقلبت همزة كما في بائع والاول من السؤال والثانى من
السيلان قال في الاطول وضمير دمه الى السائل في المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو أبلغ
في ذم اللئيم حيث لا يطبق السؤال اه (قوله استغفروا الخ) فبين استغفروا وغفارا شبه
التجانس بالاشتقاق لان مادتهما المفعلة قال في عروس الافراح وانما جعل استغفروا في أول
الفقرة وان كان أولها فقلت لان المراد الفقرة في كلام نوح عليه السلام المحكى لافى الحكاية اه
أى لان لفظ قلت لحكايتها (قوله في الملحقين) أى بالتجانس وقوله اشتقاقا تميز (قوله في
الملحقين بشبه الاشتقاق) أى في الملحقين بالتجانس بسبب شبه الخ اه سم فصلة الملحقين
محدوفة وباء بشبه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهى كون اللفظين مكررين أو متجانسين
أو ملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق وقوله في أربعة وهى كون اللفظ الآخر في صدر المصراع الأول
أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى اه سم (قوله ثلاثة عشر) أربعة في المكررين
وأربعة في المتجانسين وأربعة في الملحقين اشتقاقا وأربعة في الملحقين بشبه اشتقاق (قوله وأهمل
ثلاثة) أى من أمثلة شبه الاشتقاق قال في المطول وأهملها ما لم يظفر بامثلتها وما كتفاه بأمثلة
الاشتقاق اه قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد أما عدم الظفر فلانه
جعل من الأمثلة قول الحريرى فشغوف بآيات الثانى وهو متصل به وقوله ومضطلع بتلخيص
المعاني ومطلع الى تلخيص عانى فيه بعد غاية البعد أن يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق وأما

التمثيل بعواصم عواصم (قوله ومضطلع الخ) المضطلع بالشئ القوي فيه الناهض به وتلخيص
المعاني اقتصار الفاظها وتحسين عباراتها وتلخيص المعاني فكذلك الاسير فالمعاني مأخوذ من عنى

الاكتفاء بامثلة قسم عن أمثلة قسم آخر فبعيد فالوجه أن يقال جعل الملحقين بالمجانسين قسما واحداً فاكفى بإيراد أربعة أمثلة لكل قسم إلا أنه زاد مثالا واحداً في قسم اه باختصار (قوله كقوله) أى قول الأقبس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتهى نسبة لمضر بن زرار ولقب بالأقبس لحرارة وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شرباً للخمر منهم كما به لا يدخل في يده شئ إلا أنفقه فيه وكان له ابن موسر فكان يسأله فيعطيه حتى كثرت ذلك فنفقه وقال له الى كم أعطيتك مالى وأنت لا تنفك عن شرب الخمر والله لا أعطيك شئاً أبداً فتركه حتى اجتمع قومه في ناديهم وهو فيهم ثم جاء فوقف عليهم فشكاه اليهم وذهم فوثب اليه ابن عمه فلطمه فقال اه من معاهد التنصيص باختصار وهذا شروع في أمثلة المكررين (قوله سريع الخ) أى هذا المذموم سريع الى الشرف لطم وجه ابن العم وليس بسريع الى العمل بما يدعى اليه من الندى أى الكرم اه ع (قوله يلطم) بكسر الطاء فهو من باب ضرب كذا في المصباح (قوله وقوله) أى قول صهبة بن عبد الله القشيري اه مطول والصحة بكسر الصاد والرجل الشجاع والذكر من الحيات سمي به هذا الشاعر (قوله تمنع) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه أطول والبيت السابق قوله أقول لصاحبي والعيس تهوى * بنابين المنيقة فالضمار

وقوله من شميم مصدر كالشم قال سم وأكثر ما يجىء فعمل في الاصوات كالصهيل والهدير وقوله نجد النجد ما ارتفع من الارض والتهامة ما انخفض منها (قوله من عرار) قال في المطول وموضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظيران ما اذا فصل بينهما وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل عملها اه سم (قوله وهى) أى العرار وقوله وردة أى تطلع وتفرش على وجه الارض لاساق لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله وقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله ومن كان بالبيض) جمع بيضاء قال ع ق وهذه القضية شرطية اتفافية لان الولوع بالكواعب يتوهم عمومهم للطبيعة الانسانية فيبين أنه اتفق له خلاف ذلك وان من كان مولعاً بالكواعب فهو بخلافه وانه مولع بالسيوف واستعمالها في محالها بالخراب اه (قوله وهى الجارية) أى الانثى وقوله حين يبدو أى يظهر وقوله للنهود أى الارتفاع (قوله فازلت بالبيض) جمع أبيض وهذا دليل جواب الشرط المحذوف أى فلا ألتفت اليه لاني مازلت الخ (قوله وقوله) أى فى ذى الرمة (قوله معرج) اسم مفعول بمعنى المصدر أى تعرج بمعنى اقامة قال في المطول والتعرج على الشئ الاقامة عليه اه (قوله ألمالخ) من الالم وهو النزول قال ع ق المعنى انى أطلب منك أيتها الخليلان أن تساعدانى فى الالم بالدار التى ارى نحل عنها أهلها فصار القيلولة فيها والنزول فيها موحشة وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلاً موحشاً اه (قوله بها أهلها) هذه الجملة فى موضع المفعول الثانى لو وجد ويصح نصب أهلها بدلا من الهاء فى وجدنها وبها هو المفعول الثانى (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشاً أى موحشاً خبر كان وقوله مقيلاً أى موضع قيلولتها اسم كان (قوله صفة مؤكدة)

يعنى بمعنى قصد والعانى مأخوذ من عنى يعنى تعب وحصل له مشقة (قوله لحرارة وجهه) هذا يناسب كون الأقبس بالبلاء كما فى بعض النسخ كأن النار تقبس من وجهه لا كونه بالبلاء المثناة التعتية كما فى أكثر النسخ فليضر اه شيخنا (قوله أقول لصاحبي الخ) العيس بكسر العين والسين المهملة الابل التى يخالط بياضها شئ من الشقرة واحدها عيس والانثى عيساء وهوى

(كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه * وليس الى داعي الندى بسريع) فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الاول (وقوله)

تمتع من شميم عرار نجد فابعد العشية من عرار) فيما يكون المكرر الآخر فى حشو المصراع الاول ومعنى البيت استمتع بشم عرار نجد وهى وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة فانا نعدمه اذا أمسينا لخر وجنا من أرض نجد ومنابته (وقوله ومن كان بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهى الجارية حين يبدو نديها للنهود (مغرما *) مولعا (فازلت بالبيض القواضب) أى السيوف القواطع (مغرما) فيما يكون المكرر الآخر فى آخر المصراع الاول (وقوله وان لم يكن الامعرج ساعة *) هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى الالم المذلول عليه فى البيت السابق وهو ألم الما على الدار التى لو وجدت بها أهلها ما كان وحشاً مقيلاً (قليلاً) صفة مؤكدة

أى ان لوحظ جعل قليلا صفة لمعرج بعد تقييده بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أى مخصصة أى ان لوحظ جعله صفة لمعرج قبل تقييده بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقليل والكثير (قوله من اضافة التعرّيج الى الساعة) والاضافة على هذا الامية بخلافها على الثانى فانها بمعنى فى لانها من اضافة الشئ الى طرفه (قوله قليلها) ولا تضر الهاء فى كونه فى العجز لان الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير للساعة) قال العصام فى أطوله وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف أى قليل تعرّيج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب أن يكون للتعرج بتأويل الإقامة اه (قوله فيما يكون المكرر الآخر) وهو قليلا (قوله وقوله) أى قول القاضى الارجاني اه مطول وهذا شروع فى أمثلة المتجانسين (قوله أى ان كانى) اشارة الى أن دعائى تثنية دع من ودع يدع اه عبد الحكيم (قوله سفاها) جعله الفنى تمييزا ويفهم من حفيد الشارح أنه مفعول له وعبرة الفنى قوله هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز وقد روى بكسر السين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر أى ملامة مشافهة أو على الحال اه سم وقوله انه مفعول له فالمعنى ان كانى من لومك الواقع منك لاجل سفهك أى خفة عقلك كما فانى لا ألتفت اليه لان داعى الشوق الخ (قوله فداعى الشوق) هو جمال المحبوب وقوله قبل كما دعانى أى فاجبته فلا أجيب كما بعده (قوله وقوله) أى قول النعالي اه مطول (قوله واذا البلبال) الشاهد فى هذا مع الاخير وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند المصنف كما سيأتى بيانه (قوله بلبل) بضم الباءين (قوله وهو طائر) أى حسن الصوت (قوله أفصحت) أى نطقت ألسنتها ناطقا خاليا من اللكنة قال عبد الحكيم يقال أفصح الأعجمى اذا انطلق لسانه وخلصت لفته عن اللكنة وحادث ولم يلحن والمراد باللغات النغمات وهى جعل كل كلمة نغمة اه (قوله فانف البلبال) أى أبعد الاحزان وقوله باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أى بالشرب من كأسات الخمر قال ع ق والمعنى أنه يأمر بشرب آنية الخمر لدفع الاحزان التى حركها صوت ذلك الطائر لان الصوت الحسن مما يحرك الاشواق اه (قوله بلبل) بفتح الباءين قاله حفيده (قوله بلبله بالضم) أى ضم الباءين (قوله أعنى البلبال الاول) اشارة الى أن المقصود بالتمثيل البلبال الثالث بالنسبة الى الاول وأما بالنسبة الى الثانى فقال فى المطول فهو من هذا الباب على مذهب الشكاكى دون المصنف اه أى لان السكاكى اعتبر قسما

بالفتح هو هو ياء معنى فى انحدر والمنيفة والضمير موضعان اه فنى (قوله أى ان لوحظ جعل قليلا الخ) فى عبد الحكيم ان جعل الصفة مؤكدة مبنى على أن اضافة معرج الى ساعة اضافة على الانساع بجعل المفعول فيه مفعولا به كما فى مالک يوم الدين فيفيد استيعاب التعرّيج للساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة وجعلها مقيدة مبنى على أن الاضافة بتقدير فى فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا صفة مقيدة لان التعرّيج فى الساعة يحتمل أن يكون قليلا بأن يكون فى بعض الساعة وأن يكون مستوعبا لها وللإشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على فى ساعة لأنه اعتبر الصفة مقدمة على الاضافة على ما فهم من ظاهر عبارته اه (قوله والاقرب الخ) فى عبد الحكيم والاوجه أن يعود الضمير لمعرج والتأنيث باعتبار المضاف اليه اه تدبر (قوله اشارة الى أن دعائى تثنية دع الخ) أى لاتثنية ادع من دعا بدعوان المعنى واللفظ لا يساعده انما الاول فظاهر وأما الثانى فلانه لو كان كذلك لقال ادعوان فالخطاب لواحد والتثنية للتكرار كما فى قوله تعالى ألقيا فى جهنم أى ألق ألق

لفهم القلة من اضافة التعرّيج الى الساعة أو صفة مقيدة أى الاتعرج بما قليلا فى ساعة (فانى نافع لى قليلها) مرفوع فاعل نافع والضمير للساعة والمعنى قليل التعرّيج فى الساعة ينفعنى ويشفى غليل وجسدى وهذا فيما يكون المكرر الآخر فى صدر المصراع الثانى (وقوله دعانى) أى ان كانى (من ملاك سفاها *) أى خفة وقلة عقل (فداعى الشوق قبل كما دعانى) من الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الاول (وقوله واذا البلبال) جمع بلبل هو طائر معروف (أفصحت بلغاتها * فانف البلبال) جمع بلبال وهو الحزن (باحتساء بلبل) جمع بلبله بالضم وهو أريق فيه الخمر وهذا فيما يكون المتجانس الآخر أعنى البلبال الاول فى حشو

آخر وهو أن يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني ورأى المصنف تركه أولى إذا لمعنى فيه لرد العجز على الصدر إذا لصداحة حشو المصراع الثاني أصلاً بخلاف المصراع الأول اه من سم ويس (قوله لان صدره الخ) جواب عما يقال انه في صدره (قوله وقوله) أى قول الحريرى في المقامة الثامنة والاربعين وهى البصرية وقبل هذا البيت

بها ما شئت من دين ودنيا * واخوان تعالوا فى المعاني

والضمير في بهار ارجع للبصرة وهذه الايات في مدحها (قوله فشفوف) بالغين بعد الشين قال ع ق البيت في نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحداً أى هذا مشغوف بالآيات القرآن ومفتون مع ذلك لركة قلبه برنة المزامير وأن يكون اثنين أى فهناك مشغوف بالآيات يهتدى بها ويتذكروا آخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثانى به لان البيتين للحريرى ومقامهما يقتضى المعنى الثانى ولم يجعل المثنائى فى الموضوعين من الملحق اشتقاق مع اشتراكهما فى أصل المادة لان الوصفية تنوسيت فيهما اه (قوله أى القرآن) تفسير للمثنائى وانما قيل فيه مثنان لان القصص والوعود والوعيد تنثنى فيه وتطلق المثنائى أيضاً على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتين من الآيات (قوله أى بنغمات) أى أصوات تفسير ربات وقوله أوتار المزامير تفسير للمثنائى (قوله التى يضم الخ) أى يضم بعضها الى بعض وفى هذا اشارة الى التسمية (قوله وقوله) أى القاضى الارجاني والارجان من بلاد فارس اه أطول (قوله أملتهم الخ) من السريع وعروضه مطوية مكسوفة وضرب به موقوف أى رجوتهم وقوله ثم تأملتهم أى تفكرت فى أحوالهم هل هم ممن يرجى خيره أو لا وقوله فلاح أى بعد التأمل قال فى الاطول وقد أفاد بأسه تعالى الفاء أنه ظهر بأذى تأمل اه وقوله أن ليس فيهم فلاح بسكون الحاء قال الفزرى ومن هذه القصيدة قوله

يا قوم قد طال مقامى بكم * من غير نفع الروح الروح

(قوله وقوله) أى قول البحتري اه مطول وهو من المتقارب وفى المعاهد البيت نسبه للبحتري غالب شرح التلخيص وليس الأمر كذلك وانما هو للسرى الرفاء الموصلى وقد سرق معناه من بيت البحتري فلذا سبق الوهم فى نسبه اليه وبيت البحتري لفظه

بلوا نضرائب من قد نرى * فما ان رأينا الفتح ضريباً

كما هو قول فى التفسير فتدبر (قوله البيت يحتمل معنيين الى آخره) عبارة عبد الحكيم قوله ومفتون من الفتن بمعنى الاحراق قال الله تعالى يومهم على النار يفتنون أو بمعنى الاعجاب أو بمعنى الجنون والرنات جمع رنة وهى الاصوات والمثنائى جمع مثنى من الاعواد ما كان على وترين والفاء لتفصيل أهل البصرة أى ففهم الصالحون ومنهم دون ذلك والمقصود أن البصرة مصر جامع اه وهذا آخر حاشية عبد الحكيم وهذا الكلام منه فى ختم حاشيته من غريب ما يتفق فان هذه الحاشية مجمع احراق الاباب الاذ كياء وعجائب بما فيها من عجائب بديع التحقيق وجنون بما فيها من الفنون ان الفنون جنون وفى قوله ففهم الصالحون الخ رمز الى أن هذه الحاشية فى جمعها تحارير المسائل مصر جامع لما يسأل عنه السائل اه بطوامصر فانكم ما سألتم والى أن الناظرين فيها كاهل مصر جامع ففهم الصالحون ومنهم دون ذلك فافهم واعلم ان الله أعلم أفاده معاوية (قوله الروح الروح)

المصراع الاول لان صدره هو قوله واذا (وقوله فشفوف بالآيات المثنائى *) أى القرآن (ومفتون رنات المثنائى) أى بنغمات أوتار المزامير التى يضم طاق منها الى طاق هذا فيما يكون المتجانس الآخر فى آخر المصراع الاول (وقوله أملتهم ثم تأملتهم * فلاح) أى ظهر (الى أن ليس فيهم فلاح) أى فوز ونجاة هذا فيما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع الثانى (وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهى الطبيعة التى ضربت

وهو من قصيدة من المتقارب يمدح بها الفتح بن خاقان وبيت المرمى الرفاء من قصيدة يمدح بها أبا
 الفوارس سلامة بن عهد اه بتصرف وهذا شروع في أمثلة الملحقين اشتقاقا (قوله وطبع عليها)
 تفسير (قوله أبدعها) قال ع ق فان قيل كونها طبائع وكونه أبدعها متنافيان اذ لا معنى
 لاحداث الطبائع وانما يتعلق الانشاء بالطبيعات لا الطبيعيات قلنا المراد أنك أنشأت آثارها الدالة
 أنك طبعت عليها من الاعطاء الانغم والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله في السماح اه (قوله
 في السماح) أى فى الكرم والعطاء (قوله وأصله المثلح) أى فهو فى الأصل مثل مقيد ثم
 استعمل فى مطلق مثل (قوله المثل فى ضرب القداح) فى معنى من وضرب بمعنى خلط والقداح
 السهام جمع قدح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار وازداده الضرب من اضافة الصفة
 للوصوفى أى المثل من القداح المضروبة أى المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضرب لانه يضرب
 به فى جنتها وهو مثلها فى عدم التميز فى المضاربة (قوله فيما يكون الملحق الح) لا يقال الضرائب
 والضرب من قبيل المتجانسين لان معنى الضرائب الطبائع والضرب المثل وكلا يختلف معنى
 اللفظين كان من قبيل المتجانسين لانا نقول الاختلاف فى المصدق لا ينافى الاتفاق فى أصل
 الاشتقاق الذى يقتضى الاتحاد فى مفهوم المشتق منه الذى هو المعتبر فى المشتقات كما تقدم وجنس
 الضرب متحد فيهما ولو كان فى الضرائب معنى الزام بعد اليجاد الذى قد يحدث عادة عن الضرب
 كضرب الطابع على الدرهم وفى الثانى معنى التحريك الذى هو هنا أخص من مطلق التحريك
 الصادق على الضرب فافهم اه ع ق (قوله وقوله) أى امرى القيس اه مطول (قوله
 يخزن) فى المختار به نصر وقال فى المصباح خزنت الشئ خزنا من باب فتسل جعلته فى المخزن
 وخزنت السر كتمته وخزن اللحم من باب تعب تغيرت ربحه مقلوب من خنز اه (قوله مما لا ضرر
 له فيه) أى وانما ضرره على غيره (قوله وقوله) أى قول أبى العلاء المعرى من البسيط (قوله
 لو اختصرتم) كان الظاهر أن يؤخر هذا بعد المثالين المذكورين بعده لانهما بقية الامثلة الاربعة
 للاشتقاق ومن التقديم توهم البعض ما ذكره أى لو تركتم كثرة الاحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم
 بما يعتدل منه زرتكم ولكن أكثرتم من الاحسان فهجرتكم لتلك الكثرة فخرجها عن
 الاعتدال وقوله والعذب الح أى ولا غربة فى هجران ما يستحسن لخروجه عن حد الاعتدال
 لان الماء العذب الذى هو مطلوب فى أصله قد هجر للافراط فى الخصر أى لتجاوزه الحد فى الصفة
 المستحسن منه وهى خصره بفتح الخاء والصاد أى برودته اه ع ق (قوله فى الخصر) فى المختار
 بابه طرب قال سم فى الصحاح الخصر بالتحريك البرد ومثله فى القاموس ثم قال وكشف البارد
 اه (قوله لكثرة انعامكم على) أى وعجزى عن شكره فانسيت من الاتيان اليكم بلا قيام
 بحق الشكر فاليست مدح خلافا لما قال انه ذم بدليل قوله بهجر (قوله حيث كان اللفظ الآخر)
 وهو اختصرتم وقوله فى حشو المصراع الاول أى لسبق لوعليه (قوله وفى هذا البيت مما
 يجمعهما شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع
 فى الحشو مأخوذ من مادة الاختصار الذى هو ترك الاكثر والثانى مأخوذ من خصر أى برد

أى الزم الروح الروح أو أريد (قوله بمعنى التحريك) أى الموجود عند ضرب القداح وقوله
 الذى هو هنا أخص الح أى فقد اتحد الاول والثانى فى مطلق التحريك الصادق عليهما من حيث

لا يقال لامادة للخصر لانه نفسها اذ هو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر
كونهما من أصل واحد لانا نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذا التبادر
يكفي فيه التوهم وهذا بناء على أن له فعلا أفاده ع (قوله وقد أوردتها في الشرح) قال في
المطول وأما الامثلة الثلاثة التي أهمها المصنف فمثال ما يقع أحدها للمحققين الذين يجمعهم ما شبه
الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الأول قول الحريري
ولاح يلحى على جرى العنان الى * ملهى فسحقا له من لائح لاح
فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الأول
قوله

ومضطلع بتلخيص المعاني * ومطلع الى تخلص عاني
فالاول من عني يعني والثاني من عني يعني ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول
الآخر
لعمرى لقد كان الثريا مكانه * ثراء فأضحى الآن مشواه في الثرى
فالثريا واوى من الثروة والثرى يأتي اه وقوله قول الحريري أى في المقامة الرابعة والعشرين
من قصيدة مطلعها

نهاني الشيب عما فيه أفرأحى * فكيف أجمع بين الراح والراح
وقوله وقوله ومضطلع الخ أى قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين قال الفزري والمضطلع بالشئ
القوى عليه التناقص به وتلخيص المعاني اقتصار ألفاظها وتحسين عباراتها وتخليص المعاني فكذلك
الاسير وبعد البيت المذكور

وكم من قارىء فيها وقارىء * أضربا بالجفون وبالجفان
وضمير فيها يرجع الى البصرة وقارىء الأول الذي يقرأ القرآن وقارىء الثاني مطعم الضيفان
واضرار الأول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثاني بالجفان لانه أطعم ما فيها وجعلها خالية
اه (قوله وقوله فدع الوعيد الخ) في المعاهد البيت من السكامل ولا أعرف قائله ونسبه صاحب
الدر الفريد لعبد الله بن محمد بن أبي عيينة المهلبى اه (قوله الذباب) سمي بذلك لانه كلما يطرد
يرجع فاصله ذب فآب أى طرد فرجع وقوله يضرب أى يضرب فكل منهما مأخوذ من الضرر
والمعنى اترك وعيدك لانه ينشأ منه ضرر لانه كالمدم (قوله وقوله) أى قول أبي تمام في مرثية
محمد بن نهشل حين استشهد وقبله

نوى في الثرى من كان يحيا به الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر

مفهوم المشتق منه (قوله على جرى العنان) أى جرى ذى العنان وهو الفرس وقوله الى ملهى
أى مكان اللهو وقوله فسحقا أى بعدا وقوله من لائح أى ظاهر وقوله لاح أى لائح أى ظهر الشيب
يلومنى على جرى الفرس الى الاماكن التي فيها اللهو فبعدا له من ظاهر لائح (قوله ماضى يلوح)
أى مأخوذ من اللوحان وهو الظهور (قوله من لحاه) أى لاهه (قوله لقد كان الثريا الخ) اسم
كان هو الثريا وخبرها مكانه وثناء تميز أى لقد كانت الثريا مكانا له من جهة ثروته وغناه يقال لمن
أصبح غنيا ذا ثروة أصبح فلان في الثريا وفى العميق (قوله فكيف أجمع بين الراح والراح) الراح

الباقية وقد أوردتها في
الشرح (وقوله
فدع الوعيد فاعيدك
ضائرى
أطنين أجنحة الذباب يضير)
وهذا فيما يكون الملحق
الآخر اشتقاقا وهو ضائرى
في آخر المصراع الاول
(وقوله وقد كانت البيض
القواضب في الوغى *)
أى السيوف القواطع
في الحرب (بوازر) أى
قواطع لحسن استعماله
اياها (فهى الآن من بعده

اه مطول وقوله ثوى في الثرى أى أقام في التراب وقوله ويغمر أى يزيل نائله الغمر أى الكثير (قوله بتر) أى مقطوعة الاستعمال اذ لم يبق الخ (قوله ومنه السجع) قال ع ق وههنا أربعة ألفاظ ينبغى استحضار مسمياتها ليزول الالتباس في كثرة دورها على اللسان السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جمعت مزاجا لاخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها لاخرى والا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أولا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الاخيرة من القرينة والسجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لاخرى اه (قوله على حرف) على معنى في (قوله مقصود الخ) بمعنى أن تسمية الفاصلة تسجيما انما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الحاصل الى أن العلامة التي أوجبت التسمية هي المسماة في الحقيقة وفي القصد اه ع ق (قوله وعلى كلام السكاكى هو) أى السجع وفي نسخة هي أى الاسجاع (قوله في أواخر الفقر) حال من اللفظ أى حالة كون اللفظ كائنا في أواخر الفقر (قوله ولذا ذكره) أى لكون السجع نفس اللفظ (قوله ولذا ذكره الخ) استبدال على كونه على كلام السكاكى نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره بافظ الجمع والثاني قوله انها في النثر كالقوافي ولم يبين وجه الدلالة من الاول لوضوحه وهو أنه لو كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجمعه اذ المصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز جمعه الا اذا أريد به الانواع ولا يتأتى ارادتها هنا لانه في مقام التعريف لا ينظر فيه اليها وفيه نظر لورود مثله على تقدير ارادة اللفظ بأن يقال كيف ذكره بافظ الجمع في مقام التعريف الذي لا ينظر فيه الى الافراد فينبغى أن يقال وجه الدليل أنه لا يجوز جمع المصدر الا اذا أريد به الانواع ولم يدل دليل من كلام السكاكى على ارادتها وأما وجه الثاني فينبه بقوله وذلك لان القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافي التي هي ألفاظ قطعاً فيكون هو كذلك اه سم (قوله وذلك) أى وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ (قوله أو غير ذلك) كأن تكون من المحرك قبل الساكنين الى الانتهاء اه ع ق (قوله على تفصيل المذهب) أى الاثنى عشر مذهباً وقد ذكرها شيخ الاسلام على الخزر جيه (قوله وليست) أى القوافي عبارة الخ أى فيدل التشبيه على أن السكاكى أراد بالسجع اللفظ اه ع ق (قوله ومرجع المعنيين واحد) وهو التوافق المذكور فان المعنى الثاني نفس التوافق والاول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى في الحقيقة اه سم (قوله مطرف) على صيغة المفعول من الطريف وهو الحديث من المال لان الوزن في الفاصلة الثانية حديث وليس الوزن

يطلق على الخمر وعلى الاكف أى فكيف أجمع بين الخمر والاكف كذا في مواد المقامات أى لضعفها عن تناول الكاس ويحتمل ان المعنى فكيف أجمع بين راح الآخرة وراح الدنيا (قوله في كثرة دورها) في سببية أو باقية على معناها كما هو المتبادر (قوله سواء كانت مع تسجيع الخ) أى سواء كانت الفقرة كالقرينة مع تسجيع أى توافق الفاصلتين فهما في الحرف الاخير أولاً وحينئذ لا يشترط فهما التقفية كما يفهم ذلك من الموازنة الآتية قريباً في كلام المصنف وما سبق عن ع ق عند قول المصنف ومنه الارصاد من قوله والفقرة ما هو من النثر بمنزلة البيت من الشعر في كونه يلتزم في ختم ما بعده ما التزم فيه وأصل الفقرة عظام الظهر ثم استعير لحي يصاغ على هيئة عظم الظهر ثم استعير لكلام لو ضم اليه غيره التزم في المضموم الحرف الاخير الساكن في المضموم اليه ولذا قلنا

المصراع الثاني (ومنه) أى من اللفظى (السجع) قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد (في الآخر) وهو معنى قول السكاكى هو (أى السجع) (في النثر كالفافية في الشعر) يعنى أن هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله والا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أعنى توافق الفاصلتين في الحرف الاخير وعلى كلام السكاكى هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر في أواخر الفقر ولذا ذكره السكاكى بلفظ الجمع وقال انها في النثر كالقوافي في الشعر وذلك لان القافية لفظ في آخر البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذهب وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الايات على حرف واحد فالخاصل أن السجع قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار توافقها مع الكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى وقد تطلق على نفس توافقهما ومرجع المعنيين واحد (وهو) أى السجع ثلاثة أضرب (مطرف ان اختلفا)

الذي كان في الفاصلة الاولى اه أطول وقال ع ق وانما سمي مطر فالانه خارج في التوغل في الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتي أولان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو في الطرف وهو في الحرف الاخير دون ما يعم وهو الوزن اه (قوله أي الفاصلتان) أي الكامتان الاخيرتان من القرينتين كما يدل له ما يأتي اه سم (قوله في الوزن) قال في العروس ينبغي أن يكون المعبر هنا الوزن الشعري لا التصريفي اه يس والوزن الشعري مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة كقابلة ضمة بفتحة والوزن التصريفي مقابلة حركة بنوع حركتها كقابلة ضمة بمثلها (قوله نحو قوله تعالى مالكم لا ترجون لله وقارا) الآية أي مالكم لا تخافون لله عظمة اه فترى والأطوار جمع طور كثور أي وقد خلقكم من ارباب أولاد عناصر ثم مركبات لتغذي الانسان ثم نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم عظاما وحوما ثم أنشأكم خلقا آخر اه أطول (قوله مختلفان وزنا) أي لان ثاني الاول منحرك والثاني ثانيه ساكن (قوله أي وان لم يختلفا في الوزن) أي كالم يختلفا في التقفية لان قوله قبله ان اختلفا في الوزن معناه مع الاتفاق في التقفية اذ لا يشمل الاختلاف في التقفية أيضا بقريته تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق في الحرف الاخير وحيث لا يشمل قوله ولا ما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا في الوزن فقط لانه نفاه ولا ما اذا اختلفا في التقفية فقط لانتفاها عن السجع بمقتضى التعريف فينحصر المتوازي الذي هو من أقسام ذلك فيما ذكر فيشكل قول الشارح الآتي وقد يختلف الوزن فقط الخ أي في المتوازي كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازي لا يشمل ذلك كما تقرر ويجب بأن الشارح لم يقصد أن ذلك داخل في كلام المصنف بل قصد الاستدراك عليه بأن هذه الاقسام خارجة من كلامه مع أنها من المتوازي نعم هذا الجواب لا يناسب عبارة المطول ولا يضرنا ذلك فليتنامل اه سم بتصرف (قوله فان كان ما في إحدى القرينتين) أي الفقرتين سميت بذلك لانها تقارن الاخرى أي جميعه بدليل قوله أو أكثره (قوله أي التوافق الخ) تفسير للتقفية (قوله فترصيع) أي فالسجع السكائن في الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيها له بجعل إحدى التولوتين في العقد في مقابلة الاخرى مثلها اه ع ق وانظر لم عبر في هذا القسم بالمصدر أعني قوله ترصيع وفي القسمين الآخرين باسم المفعول أعني قوله مطرف ومتوازول له للثغنين

أي الفاصلتان (في الوزن
نحو مالكم لا ترجون لله
وقارا وقد خلقكم أطوارا)
فان الوقار والأطوار
مختلفان وزنا (والا) أي
وان لم يختلفا في الوزن
(فان كان ما في إحدى
القرينتين) من اللفاظ
(أو) كان (أكثر) أي
أكثر ما في إحدى القرينتين
(مثل ما يقابله من) القريته
(الاخرى في الوزن
والتقفية) أي التوافق
على حرف الاخير
(فترصيع)

انها بمنزلة البيت من الشعر وتسمى كل قطعة مما التزم في آخره ذلك الحرف فقرة فقول الحريري فهو بطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة وقوله ويقرع الاسماع زواجر وعظه فقرة أخرى اذ كل منهما بمنزلة البيت محمول على الغالب والكثير في الفقرة من الاستواء في التقفية فلا يخالف ما هنا فتدبر (قوله في التوغل في الحسن الى الطرف) أي الاعلى ومقتضاه أن المطرف أحسن الاقسام الثلاثة ووجهه أن الشيء الجديد ألد عند النفس بخلاف غيره كما في المرصع والمتوازي والذي كان يظهر أن المرصع أحسن لدلالته على كمال المتكامل وسلاسته في نفسه ويمكن حمل كلامه على هذا يجعل في بمعنى عن ويراد الطرف الأدنى (قوله فيشكل قول الشارح الآتي الخ) لا اشكال أصلا لان كلام الشارح الآتي فيما عدا الفاصلتين أما هنا فلا بد فيها من الاتفاق في القافية والوزن في كل من المرصع والمتوازي فكلام الشارح الآتي بيان لبقية ما دخل تحت الا كما صرح به المحشى فيما يأتي فكلام المحشى هنا تبع العلامة سم لم يصادف محلا اه شيخنا (قوله باسم المفعول) أي واسم

في التعبير تأمل (قوله يطبع الاسجاع الخ) قال ع ق شبه تزيين السجع بمصاحبة خيار الالفاظ
 يجعل الخلى مطبوعا لجواهر فغير بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اه والمناسب
 لكلامه أنها استعارة مصرحة تبعية والمناسب للكناية أن يكون المشبه الاسجاع تأمل وضافة
 جواهر لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه وقوله ويقرع الاسماع الخ شبه الاسماع بأبواب تقرر
 بالاصابع لتفتح فغير بما ذكر على طريق الاستعارة بالكناية (قوله فلا يقابله الخ) جواب
 أما (قوله كان مثالا يكون الخ) اذ ليست الآذان موافقة للاسجاع في الوزن بحسب لفظها
 الآن وان كانت موافقة بحسب أصلها اذ أصلها أذان بوزن أفعال لانه لا ينظر الى الاصل في مثل
 ذلك وليست موافقة لها في التقفية اذ آخر تلك العين وهذه النون ويجوز أن يكتفى بذلك في عدم
 التوافق وان كانت موافقة في الوزن بحسب الاصل اه سم (قوله فتواز) أى فهذا النوع من
 السجع يسمى متوازيالتوازي الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما والتسمية يكفي فيها أدنى
 اعتبار اه ع ق (قوله أى وان لم يكن الخ) أى بالنظر لما عدا الفاصلة اذ التوافق في الحرف
 الاخير منهما معتبر في مطلق السجع اه يس (قوله ولا أكثره) يراد بالأكثر ما قبل الاقل
 فيصدق بالمساوى كما في الآية فان النصف لم يوافق فصح التمثيل بالآية حينئذ (قوله فيها سرر مرفوعة)
 الآية السرر جمع سرر مرفوعة عالية وأكواب جمع كوب وهو كوز لا عروته موضوعة أى على
 حافات العيون معدة لشر بهم (قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هـ نـ من جملة ما دخل تحت
 الا فهى صادقة بثلاث صور لان عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما أوفى
 أحدهما (قوله نحو والمرسلات الخ) فالمرسلات مع العاصفات متفقتان تقفية ولم يتفقا وزنا وكل
 منهما نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعري كما قيل لا الوزن
 النحوي وعليه فهم متوافقان اذ المتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن
 وعدد الحروف المنطوق بها واحد فيهما وان كان وزن المرسلات في النحو والمفعلات والعاصفات
 الفاعلات اه ع ق قال يس وفي المسائل السفرية لابن هشام علام انتصب عرفا الجواب ان
 كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا امام مفعول لاجله وامام منصوب على نزع
 الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسلات للمعروف أو بالمعروف وان كانت المرسلات
 الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة فانتصابها على الحال والتقدير أقسم بالارواح أو الملائكة
 المرسلات متتابعة اه (قوله وقد يختلف التقفية فقط) أى دون الوزن فحصل على وزن هـ لك

نحو فهو يطبع الاسجاع
 بجواهر لفظه ويقرع
 الاسماع بزواجر وعظه
 فجميع ما في القرينة
 الثانية موافق لما
 يقابله من القرينة الاولى
 وأما اللفظ فهو فلا يقابله
 شئ من الثانية ولوقيل
 بدل الاسماع الآذان كان
 مثالا لما يكون أكثر ما في
 الثانية موافقا لما يقابله
 في الاولى (والافتواز)
 أى وان لم يكن جميع ما في
 القرينة ولا أكثره مثل
 ما يقابله من الاخرى فهو
 السجع المتوازي (نحو)
 فيها سرر مرفوعة
 وأكواب موضوعة
 لاختلاف سرر وأكواب
 في الوزن والتقفية وقد
 يختلف الوزن فقط نحو
 والمرسلات عرفا
 فالعاصفات عصفا وقد
 يختلف التقفية فقط

الفاعل لان متوازي اسم فاعل لا اسم مفعول خلافا لما يؤهمه كلامه اه شيخنا (قوله اذ ليست
 الآذان موافقة الخ) فيه نظر ظاهر بل هما متفقتان في الوزن بحسب لفظها الآن وبحسب
 الاصل فهو يوزى أفعال على كل حال فالحق أن مراد الشارح عدم الموافقة من حيث التقفية
 فقوله ويجوز أن يكتفى الخ يقال عليه ان الاكتفاء متعين اه شيخنا (قوله وفيه نظر لان
 المعتبر الخ) لانظر لان المراد بالوزن الشعري ما لا يضر فيه اختلاف نوع الحركة فقط لا ما لا يضر
 فيه اختلاف نوع الحركة أو اختلاف مادة الميزان أو أن المراد به ما لا يضر فيه اختلاف نوع
 الحركة وهو لا ينافي اشتراط اتحاد مادة الميزان والمادة في مرسلات وعاصفات مختلفة اذ وزن الاول
 مفعلات والثاني فاعلات ومادة مفعلات غير مادة فاعلات اه شيخنا (قوله علام انتصب)

وقافيتهم مختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاسد وأما بين
الصامت والشامت فهما فاصلتان لا بد فيهما من التوافق في الحرف الاخير (قوله حصل الناطق
والصامت) هذا آخر القرينة الاولى والباقي هو الثانية أى حصل عندنا اكتساب الناطق
كالعبيدوا اكتساب الصامت كالذواب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته
من غيره (قوله ما تساوت قرائنه) نقل في المطول عن ابن الاثير كلاما يدل على أن المراد التساوى
في عدد الحركات ولا يشترط التساوى في عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشدد كاللام في ظل بحر فين
وان هذا مخالف لما سبق في الجنس من جعل المشدد في حكم المخفف اه يس قال ع ق وأحسن
هذا الاحسن أقصره قرينة لصعوبة ادراكه وعزلة اتفاقه ولقرب سماعه من السمع وأحسنه
ما كان من لفظة ين وينتهى الاقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن
لا تكون احدى القرينتين تكرار للآخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا واقين بظهورهم
صدورهم وبأصلابهم نحورهم فان الظهور بمعنى الاصلاب والصدور بمعنى النحور اه (قوله
في صدر مخضود وطلح منضود) السدر شجر النبق والمخضود الذى لا شوك له كأنه خضد أى قطع
شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدى شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له
ثمر أحلى من العسل والمنضود الذى تضاد بالحل من أسفله الى أعلاه فليست له ساق بارزة وفي
الصاحح تضاد معناه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض وطلح مخضود أى تمتد لا تنسخه الشمس
اه فزى (قوله خذوه) قرينة وفعلوه قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صلوه قرينة ثالثة (قوله
من النصيلة) أى الاحراق بالنار (قوله أن توتى قرينة) فى بعض النسخ بالتاء وفى بعضها بالياء
أى بقرينة وفى بعضها أن تولى قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة شرح العصام فى
أطوله حيث قال من الايلاء وأخرى مفعول ثان للايلاء والاوّل قرينة ناب عن الفاعل اه وكتب
سم ونصه قوله أن تولى قرينة أخرى فلا قصرهى الوالية اه وحل الشارح بقوله أى توتى بعد
قرينة الخ أنسب بنسخة توتى بالتاء والياء من نسخة تولى (قوله أمده) أى غايته اه سم (قوله
يبقى الانسان عند سماعه الخ) لان السمع يطلب مثل الاولى أو فريبا منها فاذا سمع القصير كثيرا
حصل ما ذكر اه سم (قوله فيعثر) بابه نصر (قوله فيعثر دونها) ففاجأه خلاف ما يترقب
وهو مما يستعج وذلك كالوقيل خاطبني خليلي وشفاني بكلامه الذى هو كالجوهر النفيس
فاقتضيت به أحسن تنفيس اه ع ق (قوله احتراز اعن نحو قوله الخ) فان القرينة الثانية
أقصر لكن لا كثيرا قال ع ق فان الاولى من تسع كلمات بحروف الجر والثانية من ستة ولم يضر
فيؤخذ منه ان الزيادة بالثلث لا تضر اه (قوله والاسجاع الخ) قال ع ق ثم أشار الى أمر
يرتكب فى اكتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر حتى صار أصلا فقال والاسجاع الخ أى الاصل
الذى يتركب ويفتقر لتحصيل الاسجاع ولتكثرها هو سكون الاعجاز بالوقف اه وهو
واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومستحسن عند اتفاقها (قوله مبنية على سكون
الاعجاز) أى لان المطلوب الوقف عليها اذ الغرض أن يراوج بينها ولا يتم فى كل صورة الا بالوقف
واذا رأيتهم يخرجون الكلام عن أوضاعها للازدواج كما فى قولهم آتيتك بالغدايا والعشايا أى

كقولنا حصل الناطق
والصامت وهما الحاسد
والشامت (قيل وأحسن
السجع ما تساوت قرائنه
نحو فى صدر مخضود وطلح
منضود وطلح منضود ثم) أى
بعد أن لا تتساوى قرائنه
فلا حسن (ما طالت قرينته
الثانية نحو والنجم اذا
هوى ماضل صاحبكم وما
غوى أو) قرينته (الثالثة
نحو قوله تعالى خذوه فغلوه
ثم الجحيم صلوه) من
التصلة (ولا يحسن أن
توتى قرينة) أى أن توتى
بعد قرينة بقرينة أخرى
(أقصر منها) قصرا
(كثيرا) لان السجع قد
استوفى أمده فى الاول
بطوله فاذا جاء الثانى أقصر
منه كثيرا يبقى الانسان
عند سماعه كمن يريد
الانتهاء الى غاية فعثر دونها
وانما قال كثيرا احترازا
عن نحو قوله تعالى ألم تر
كيف فعل ربك بأصحاب
الفيل ألم يجعل كيدهم
فى تضليل (والاسجاع مبنية
على سكون الاعجاز)

بالغدوات فاطنك بهم في ذلك اه يس وقوله واذا رأيتهم أي رأيت البلغاء والعشاياء باجمع
 عشية كفضية وقضايا وقوله أي بالغدوات جمع غداة ولا تجمع على غدايا وانما تكلموا به للزواج
 (قوله أي أو اخرج) أشار بهذا إلى أن كلامه على حذف مضاف والفواصل تفسير لا مجاز
 (قوله اذ لا يتم التواطؤ والنزاج في جميع الصور الا بالوقف والسكون) وان تم في بعض الصور
 بدونها بأن تتوافق حركة أو آخر الفواصل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لان اخراج
 الحرف عن حركته إلى السكون أولى من اخراجه إلى حركة أخرى لا اعتبار السكون في الوقف
 والضرورة وغير ذلك ولانه الأصل فالرجوع إليه أولى اه سم (قوله التواطؤ) أي التوافق
 والنزاج أي التشابه (قوله ما أبعد ما فات) لان ما فات من الزمان ومن الحادث فيه لا يعود أبدا وقوله
 وما أقرب ما هو آت لا نه لا بد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه الصلاة والسلام بعثت أنا ولساعة
 كهاتين وأشار إلى أصبعيه المباركتين السبابة والوسطى من عق والاطول (قوله رعاية
 للدب وتعظيما) أي لالعدم وجوده في نفس الأمر (قوله اذ السجع في الأصل هدير الحام) أي
 ثم نقل لهذا المعنى عق (قوله ونحوه) بالرفع عطف على المضاف أي ونحو الهدير كتنصيص
 الناقلة على المضاف اليه اذ الهدير قاصر على الحام (قوله اذ لم يقل أحد الخ) رده عق بأن
 القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه الا بالاهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسجع
 هدير الحام ونغمات الكهنة ففيه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا بالاذن ويؤيد هذا ما ورد في
 الحديث من النهي في قوله صلى الله عليه وسلم أسجعا كسجع الجاهلية فتأمل اه (قوله وانما
 الكلام في أسماء الله تعالى) أي الخلاف في أنه يحتاج للاذن الشرعي أولا كما قال صاحب الجوهرة
 * واختير أن أسماءه توقيفيه * (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته ثم هذا
 يدل على أن السجع اسم للكلمة الأخيرة اذ الفاصلة هي الكلمة الأخيرة وهو موافق لقول الشارح
 السابق فالخاصل أن السجع الخ وقد يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لان الشطر نفسه الخ
 السجع ما تساوت قرائنه وقد يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لان الشطر نفسه الخ
 ولهذا احتاج الشارح إلى قوله أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيل السجع الخ)
 مقابل قوله قيل هو نواطؤ الفاصلتين من النثر (قوله غير مختص بالنثر) أي بل يجري في النظم
 بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة سبعة فان اتفق فقرتا الشطرتين فهو غير تشطير
 والا فهو تشطير أو بأن يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كالغنية ابن مالك
 وجوهرة اللقاني وسلم الاخضرى (قوله قوله) أي قول أبي تمام من قصيدة من الطويل مدح بها
 نصرا (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائدا إلى نصر المذكور في البيت قبله وهو قوله
 سأجد نصرا ما حيت واننى * لاعلم أن قد جل نصر عن الحد
 اه سم أي مادمت حيا (قوله تجلى به رشدى) أي ظهر بهذا الممدوح رشدى أي
 بلوغى للقاصد بارشاده هذه فقرة ذات سبعة في النظم اه عق (قوله ذاترة) أي غنى

أي أو آخر فواصل القرآن
 اذ لا يتم التواطؤ والنزاج
 في جميع الصور الا بالوقف
 والسكون (كقولهم ما
 أبعد ما فات وما أقرب ما
 هو آت) اذ لم يعتبر
 السكون لفات السجع
 لان التاء من فات مفتوح
 ومن آت منون مكسور
 (قيل ولا يقال في القرآن
 أسجاع) رعاية للدب
 وتعظيما له اذ السجع في
 الاصل هدير الحام ونحوه
 وقيل لعدم الاذن الشرعي
 وفيه نظر اذ لم يقل أحد
 بتوقف أمثال هذا على
 اذن الشارع وانما الكلام
 في أسماء الله تعالى (بل
 يقال) للأسجاع في القرآن
 أعني الكلمة الأخيرة من
 الفقرة (فواصل وقيل
 السجع غير مختص بالنثر
 ومثاله من النظم قوله تجلى
 به رشدى وأثرت) أي
 صارت ذات ثروة (به يدى

(قوله ومنه قول المصنف السابق وأحسن السجع ما تساوت قرائنه) فسيقال يجوز أن لا يكون
 منه لجواز أن يراد بالسجع الكلمات الأخيرة وقوله ما تساوت قرائنه أي القرائن المشبهة عليه اه
 شيخنا (قوله وفي الديوان) أي ديوان الادب للشج أبي ابراهيم اسحاق بن ابراهيم الفارابي اللغوى

(قوله وفاض به ثمدى) أى كثر به مالى القليل قال سم لعله كالتأكيده لما قبله تأمله اه وفى المعاهد والرواية فى ديوانه بلفظ بحرى بدل ثمدى اه (قوله هو بالكسر الماء القليل الخ) قال العصام فى أطوله كذا ذكره الشارح فى المختصر وفى القاموس التمد بالفتح ويحرك وككتاب الماء القليل الامادة له وفى الديوان أيضا جعله بالفتح ومثله الصحاح اه (قوله والمراد هنا المال) أى القليل وفى نسخة المال القليل (قوله أى صار ذاورى) أى نازق فى المطول وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب اه (قوله ذاورى) يعنى أن الزناد صار ذا نازق بالممدوح فهذا يقتضى أن الممدوح محصل لشيء لم يكن حاصله (قوله على أنه مضارع للمتكلم) فى نسخة على أنه متكلم المضارع وعليها ففيها قلب أى مضارع المتكلم (قوله فتصحييف) أى تغيير اللفظ لانه أبداً فتحة الهمزة ضمة وأبدل فتحة الراء كسرة (قوله فتصحييف ومع ذلك يأباه الطبع) أى لعدم مطابقة لما قبله فى القاعـل فى كونه من طريق الغيبة فلم يجز الكلام على نمط واحد وجريانه مع امكانه أن ينسب لبلاغة الشاعر وإضافيه الإيحاء الى ما ينشأ فى المقام لان فيه الإيحاء الى أن عنده أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لاورى له ثم صار بالممدوح ذاورى أنسب للمقام المدح من أن يخرج نار زنده باعانة الممدوح مع مباشرته الورى بالتسبب اه عى بتصرف واختصار (قوله ما يسمى التشطير) فان قلت هذا لا يشمله تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمله باعتبار كل شطر فانه يشتمل على سجتين متفتقتى الآخر وان لم يشمله باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما تأمل اه سم (قوله جعل كل من شطرى البيت الخ) أى ومن لازم ذلك أن يكون فى كل شطر سجتان متفتقتان ضرورة أن السجع موافقة فاصلة لاخرى فى الحرف حيث حكم بأن السجعة فى الشطر مخالفة لسجعة الشطر الآخر لزم برعاية شرط السجع وهو الاتفاق فى الحرف الاخير أن فى كل شطر سجتين ليتحقق معنى السجع فيه فحينئذ تكون سجتاه مخالفتين لسجعتى الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنتين فأكثر اه عى (قوله مخالفة لاختها) بأن لا يتوافقا فى الحرف الاخير اه سم قال العصام فى أطوله أى مثلها واطلاق الاخت على المثل شائع فى اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة لعنت أختها اه (قوله فى موضع المصدر) أى معناه المصدر (قوله أى مسجوعا سجعة) الظاهر أن سجعة بمعنى تسجيعة كما هو قضية كونها فى موضع المصدر وهو الموافق للمعنى لان كل شطر ليس سجعة بل سجتين لكنه سجع تسجيعة فقله أى مسجوعا تقدير للمفعول الثانى بجعل الذى هو عامل سجعة الذى هو فى موضع المصدر فتأمل اه سم وقال عى سجعة أى صاحب سجعة فلا اشكال ثم قال وانما قدرنا المضاف لما علم أن السجعة اما توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعة

* وفاض به ثمدى) هو
بالكسر الماء القليل
والمراد هنا المال (وأورى)
أى صار ذاورى (به
زندى) وأما أورى بضم
الهمزة على أنه مضارع
للمتكلم من أورت الزند
أخرجت ناره فتصحييف
ومع ذلك يأباه الطبع (ومن
السجع على هذا القول)
أى القول بعدم اختصاصه
بالنثر (ما يسمى التشطير
وهو جعل كل من شطرى
البيت سجعة مخالفة لاختها)
أى للسجعة التى فى الشطر
الآخر فقله سجعة فى
موضع المصدر أى
مسجوعا سجعة

رحمه الله تعالى وقد راجعته فوجدته كما قال اه مؤلف (قوله فالمراد بالسجعة الجنس) أى مع تقدير مضاف أى صاحب سجعة كما يأتى عنه ولك مع تقدير المضاف حمل السجعة على المصدر أى التسجيع ولا حاجة لاعتبار الجنس وهذا كله غير جوابى الشارح اذا حصل جوابه الاول أنا لان سلم ان سجعة مفعول ثان للجعل بل نصب على المصدرية والمفعول محذوف أى جعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة أى مسجوعا تسجيعة ويلزم من كون كل شطر مسجوعا تسجيعة أن يكون كل شطر فيه فقرتان ليتحقق معنى التسجيع فيه فسجعة مصدر مؤكدة كما علمت وحاصل جوابه الثانى

اه (قوله لان الشطر ليس بسجعة) أى واحدة بل كل شطريه سجعتان (قوله أو هو مجاز الخ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بالتقدير اه ع (قوله تسمية للكل) هو الشطر وقوله باسم جزئه هو الكلمة الأخيرة من الشطر أو من آخر فرينه الأولى (قوله كقوله) أى قول أبى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بلدة بالروم وقوله تديبر مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم يند الى بلد * الاتقدمه جيش من الرعب

لان الشطر ليس بسجعة
أو هو مجاز تسمية للكل
باسم جزئه (كقوله تديبر
معتصم بالله منتقم * لله
مرغب في الله)

أى راغب فيما يقربه من
رضوانه (مرتقب) أى
منتظر ثوابه أو خائف
عقابه فالشطر الاول سجعة
مبنية على الميم والثانى
سجعة مبنية على الباء
(ومنه) أى من اللفظي
(الموازنة وهى تساوى
الفاصلتين) أى الكلمتين
الاخيرتين من الفقرتين
أو من المصراعين (فى
الوزن دون التقفية نحو
ونمارق مصفوفة وزرابى
مبشوة) فان مصفوفة
ومبشوة متساويتان فى
الوزن لافى التقفية اذ
الاولى على الفاء والثانية

اه مطول وقوله عمورية بفتح الاول وتشديد الثانى مضموم ما وتشديد الياء وقوله فى البيت يند بفتح الهاء وضمها أى ينهض ماضيه يند بفتحها قال فى القاموس يند الشدى كنع ونصر نهودا كعب والمرأة كعب نديها والرجل نهض اه فاوقع لبعض من حشى المطول من المتأخرين من قوله يند بكسر الهاء خطأ (قوله بالله) متعلق بمعتصم ولله متعلق بمنتمى وفى الله متعلق بمرتقب فكل واحد متعلق بما قبله ولم يند كرلمرتقب معمول قال ع (وصف الممدوح فى البيت بأنه ممن يعتصم بالله أى يتحصن به تعالى ويتوكل عليه وينتقم ممن انتقم منه فى الله أى لاجل أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيما عند الله ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجو أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة المؤمنين اه (قوله فالشطر الاول سجعة) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر بالمعنى المجازى السابق فواضح والافهم مشكل لانه سجعتان لا سجعة الا أن يراد بالسجعة هنا التسجيع بمعنى المسجع أى فالشطر الاول مسجع على الميم أو يراد بالسجعة هنا الجنس تأمل اه سم (قوله مبنية على الميم) أى ميم معتصم ومنتقم وقوله والثانى على الباء أى فى مرتقب ومرتقب قال سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبنية على سكون الاعجاز أولا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اه باختصار (قوله أى الكلمتين الاخيرتين الخ) يعنى أن مراد المصنف بالفاصلتين الكلمتان الاخيرتان أعمن أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين بدليل ما يأتى له من التمثيل بالنظم للمثالة التى هى نوع من الموازنة فى قوله مها الوحش كما سينبئ الشارح على ذلك فكان الاولى للشارح هنا أن يقول يعنى الكلمتين الخ (قوله من الفقرتين) أى فى النثر وقوله أو من المصراعين أى فى الشعر اه سم (قوله ونحو ونمارق الخ) ونحو قوله هو الشمس قدرا والمولوك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول

والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير فكان الكرام تستقى منه (قوله ونمارق مصفوفة وزرابى مبشوة) النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع

اناسمنا ان سجعة مفعول ثان للجعل لكنه أطلق السجعة على مجموع الشطر الذى السجعة جزء منه تجوز ان اطلاق اسم الجزء على الكل واطلاق اسم الجزء على الكل يرجع لتسمية الكل باسم الجزء الذى قاله الشارح (قوله تديبر) مبتدأ خبره فى البيت الثالث جعل الجملة فى البيت الثالث خبرا فيه خفاء اذا الظاهر ان فاعل يرم ضمير يعود على المعتصم لاعلى التديبر ولذا قال بعضهم تديبر بالنصب أى سألتك تديبرا الخ فتأمل (قوله أولا كما هو المتبادر وانما يحتاج الخ) هذا هو المتعين وعبارة ع (عقب هذا البيت وقد وجد السجع فى البيت بلاسكون وبه يعلم أن العدول الى السكون فى السجع انما هو عند الحاجة اليه) (قوله أو من المصراعين) الاولى قافيتين

في الموازنة عدم التساوى في التقفية حتى لا يكون نحو فياسر مرفوعة وأكواب موضوعة من الموازنة ويكون بين الموازنة والسجع مبانة الاعلى رأى ابن الأنيرفانه يشترط في السجع التساوى في الوزن والتقفية ويشترط في الموازنة التساوى في الوزن دون الحرف الاخير فحوشديد وقريب ليس بسجع وهو أخص من الموازنة واذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية (فان كان ما في احدى القرينتين) من الالفاظ (أو أكثره مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى في الوزن) سواء ماثله في التقفية أولا (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم الماثلة) وهو لا يختص بالثاء كما توهمه البعض من ظاهر قولهم تساوى الفاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل يجري في القبيلين فذلك أورد مثالين نحو و آتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم (وقوله مها الوحش) جمع مهاة وهي البقرة الوحشية

زريبة مبنوثة أى مبسوطة اه فنرى وقوله بالضم والفتح أى ضم النون وفتحها وعبارة العصام في أطوله جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها اه (قوله ولا عبرة ببناء التأنيث الخ) أى اذا كانت تبدل هاء في الوقف والافتحة بكتاء بنت وأخت (قوله على ما بين في موضعه) أى في علم القوافي اه سم (قوله وظاهر قوله دون التقفية الخ) قال في المطول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوى في الوزن ولا يشترط التساوى في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سر مرفوعة وأكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في ونمارق مصفوفة وزراى مبنوثة وبالعكس في مثل مالكم لا ترجون لله وقار اوقد دخلكم أطوارا اه (قوله عدم التساوى في التقفية) نحو شديد وقريب وأما شديد ومجيد فسجع لا موازنة (قوله حتى لا يكون نحو فياسر الخ) أى لانه وجد فيها التساوى في التقفية (قوله ويكون) عطف على النفي وهو لا يكون (قوله مبانة) أى لانه اشترط في السجع التساوى في التقفية واشترط في الموازنة عدم التساوى في التقفية (قوله الاعلى رأى ابن الأنير) أى فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل لهذا المحذوف فعلى كلام ابن الأنير يكون وقار وأطوار ليس سجعاً ولا موازنة فعلى كلامه يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه اشترط في السجع الموافقة في الوزن والتقفية وفي الموازنة الموافقة في الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم (قوله دون الحرف الاخير) أى ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير الذى هو التقفية (قوله فحوشديد وقريب الخ) أى اذا ختم بهما قرينتان أو مصرعاان (قوله وهو أخص) أى مطلقا فكل سجع موازنة ولا عكس (قوله سواء ماثله الخ) هذا بالنظر الى كلام ابن الأنير المذكور لا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموازنة عدم التساوى في التقفية اذ لا يتأتى عليه هذا التعميم اه من سم وفيه نظر اذ هذا التعميم انما هو فيما عدا الفاصلتين لان ما عدا ذلك هو المحدث عنه وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية كما حل به الشارح أولا فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف خلافا لسم تأمل (قوله خص الخ) جواب ان أى فله اسمان موازنة ومماثلة (قوله بل يجرى) أى اسم الماثلة وقوله في القبيلين أى النثر والنظم (قوله ونحو آتيناهما الخ) فى كل من الفقرتين أربع كلمات غير الفاصلتين والتوافق بينهما فى ثلاثة من الاربعة وهى الفعل وقاعله ومفعولاه ولا تخالف الا فى الفعل (قوله وقوله) أى نحو قول أبى تمام اه مطول (قوله مها الوحش) بضم الميم بقره اه معاهد وفى سم المها بالفتح جمع المهاة اه أى هن كها الوحش فى سعة الاعين وسوادها وأهدابها وقوله الا أن هاتا أى لـكن هؤلاء وأنس يأنس بهن العاشق دون الوحشيات فزدن فى الفضل بهذا المعنى وقوله فـنا الخط أى فى طول القـد واستقامته والقنا جمع قناة وهى الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة باليمن تنسب اليه الرماح المستقيمة اه عـق (قوله هاتا) فيه ان هاتا للفرقة المؤنثة والنساء ليس مفردا أو اجيب بأنه مفرد حكما (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول صد النعومة والنضارة اه عـق (قوله لعدم تماثل آتيناهما الخ) فيه مسامحة لان التخالف بين الفعلين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله قول أبى تمام) الذى فى المطول أنه لا يجترى قال الفـرى أى يمدح الفـخ بن خاقان ويذـكر مبارزته للـاسد والضمير فى أحـجم

(الا أن هاتا) أى هذه النساء (وأنس * فـنا الخط الا أن تلك) القنا (ذوابل) وهذه النساء نواضر والمثالان مما يكون أكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لعدم تماثل آتيناهما وهديناهما وزنا وكذا هاتا وتلك ومثال الجميع قول أبى تمام

فأحجم المالم بجد فيك مطمعا وأقدم المالم بجد عنك مهربا (٤٤٧) وقد كثر ذلك في الشعر الفارسي وأكثر مدائح أبي الفرج

الرومي من شعراء العجم على المائلة وقد اقتفى الأنوري أثره في ذلك (ومنه) أي من اللفظي (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلى الأول لكان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجري في النظم والنثر (كقوله مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم) في مجموع البيت وقد يكون ذلك في المصراع كقوله * أرانا الاله هلالا مارا * (وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر) والحرف المشدد في حكم الخفف وقد يكون ذلك في المفرد نحو ساس وتعاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهرا فان المقلوب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلافه ثمه ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعا بخلافه ههنا (ومنه) أي من اللفظي (التثريع) ويسمى التوشيح وذا القافيتين (وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عنده الوقوف على كل منهما) أي من القافيتين فان قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التثريع هو أن يبنى الشاعر أبيات

وأقدم للأسد اه (قوله فأحجم الخ) أي امتنع الاسد قال ع ق والمعنى ان هذا الاسد المالم بجد فيك لقوتك عليه طمعا في تناولك أحجم ولما عرف أنه لا ينجو منك أقدم داهشا فاقدمه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النجاة لا للشجاعة اه وفيك وعنك متوازنان ازاناعرو ضيا وهو كما تقدم مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة فصح كون البيت مثالا للجميع (قوله على المائلة) أي وارد وجار عليها (قوله الى الأول) أي منتهيا الى الأول (قوله كقوله) أي قول القاضي الأرجاني اه مطول (قوله مودته تدوم الخ) قال ع ق لاشك أنك لو بدأت بالميم الأخيرة من البيت وقرأت منها البيت الى أوله لوجدت الحاصل هو الموجود أولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا وكل ذلك لا يضر في القلب لان التغير في القلب جائز حتى في قصر الممدود ومدة المقصور وحذف الالف وتصديره همزة وتصيير الهمزة ألفا اه قال سم قال في عروس الافراح هذا الذي ذكره المصنف قلب الحروف وبقي نوع آخر يقال له قلب الكلمات كقوله

عدلوا فما ظلمت لهم دول * سعدوا فما زالت لهم نعم
بدلوا فما شمت لهم شيم * رفعوا فما زالت لهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلماته صار دعاء عليهم اه (قوله وهل كل الخ) استفهام انكارى والمقصود وصف خياله من بين الاخلاء بالوفاء (قوله في مجموع البيت) أي حال كون القلب في مجموع الخ (قوله وقد يكون ذلك) أي القلب (قوله وربك فكبر) قال سم حرف العطف خارج عن ذلك اه (قوله في حكم الخفف) أي فلا يضر اختلاف لامى كل وفلك مثلا تشديد وتخفيفا وقال في المطول لان المعبر هو الحروف المكتوبة تأمل اه سم وقوله وقال في المطول لان الخ في بعض نسخ المختصر هذا التعليل (قوله نحو ساس) بهما تين كما هو في النسخ الصحيحة قال ع ق وهو بفتح اللام وكسر هاء فالاول مصدر والثاني وصف اه قال في المصباح ساس ساس من باب تعب سهل وسلس البول استرساله وعدم استسسا كه حصول مرض بصاحبه اه قال يس وفي الاطول ما يقتضى أنه شكس بالشين المعجمة والكاف والشين فانه قال ولا اعتماد بالنقط حتى أنه ذكر الشارح المحقق في المختصر أن في شكس قلبا اه وشكس كشرس وزنا ومعنى كافى المصباح ودخل بنحو كشك وكعل وخوخ وباب وشاش وساس (قوله بخلافه ثمه) ففتح مثلا اذا قلبته صار حقا فالاصل غير الذي حصل بالقلب (قوله يجب ثمة الخ) لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اه جري (قوله ومنه التثريع) قال في العروس وهى عبارة لا يناسب ذكرها فان التثريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم فكان اللائق اجتنابها اه يس (قوله ويسمى التوشيح) بالخاء المهملة أى التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء (قوله يصح المعنى الخ) المراد بصفة المعنى تمام المعنى وتام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ)

(قوله قلب الكلمات) أي مجموعها بأن تقرأ كل بيت من آخره الى أوله فتقول في البيت الاول

نعم لهم زالت فما سعدوا * دول لهم ظلمت فما عدلوا

وفي الثاني

الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التثريع هو أن يبنى الشاعر أبيات

حاصل السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضا مع أن الشعر لا يتحقق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله أن لفظ القافية يشعر بذلك وكذا قوله بناء البيت اه من جربي (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيد فلامها للجنس أو حال منها اه سم (قوله على بحرین) وهو قليل متكاف ولذا لم يمثل له المصنف (قوله كقوله) أى قول الحريري في المقامة الثالثة والعشرين وبعده

دارمى ما أضحكك في يومها * أبكت غدا بعد الهامن دار

غاراتها لاتنقضى وأسيرها * لا يفتدى بجلائل الاخطار

(قوله أى حباله) بكسر الحاء بمعنى الحبل أى حبل موصل للهلاك كالحبل الموصل الى الصيد (قوله فان وقفت على الردى الخ) بان اعتبرته تمام البيت أى وتفاعيله حينئذ أربعة ومصراعه على الياء الاولى من الدنية (قوله فالبيت من الضرب الثامن) لانه مجزؤ كذا في بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب وما في بعضهما من الثاني غير صواب (قوله من السكامل) وزنه متفاعان ست مرات فيسندس على الاصل تارة ويربع مجزؤا أخرى وله تسعة ضروب وثلاثة أعاريض والعروض آخر المصراع الاول والضرب آخر المصراع الثاني وقد أشار الامام الخزر جى لضبطهما بقوله وقل آخر الصدر العروض ومثله * من العجز الضرب اعلم الفرق باعتنا

(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بان اعتبرته تمام البيت وتفاعيله حينئذ ستة ومصراعه على الهاء من انها (قوله فهو من الضرب الثاني) لانه مقطوع والقطع اسقاط ساكن الون والمجموع وهو حرفان متحركان يليهما ساكن وتسكين المتحرك الثاني كأن تسقط نون متفاعلن وتسكن اللام فيصير متفاعلا نحو كدارى (قوله من آخر حرف في البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور فكان الاول العكس (قوله يليه) أى يلي الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة التى قبل ذلك الساكن) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقد قال في المطول بعد قوله والقافية عند الخليل الخ مانصه وروى عنه أيضا أن المتحرك الذى قبل

قدم لهم زلت فارفعوا * شيم لهم شعت فما بذلوا

وعلى هذا القياس (قوله أى قول الحريري الخ) فقد جعل لهذه الايات وكذا ساثر ابيات القصيدة قافيتين احدهما على الدال فتكون الايات هكذا

ياخاطب الدنيا الدنية * انها شرك الردا

دارمى ما أضحكك * في يومها أبكت غدا

غاراتها لاتنقضى * وأسيرها لا يفتدى

وعليها تكون الايات في الضرب الثامن من السكامل وأخرى على الراء وبها كمل البيت (قوله غاراتها لاتنقضى الخ) ترك بيتا قبل هذا البيت وهو

واذا أظلم سحابها لم ينتقع * منه صدى لجهامه الغرار

وقوله لم ينتقع أى لم يسكن والصدى العطش والجهام السحاب الذى هرق ماء والغرار الذى يفر من براه بما ليس فيه وغاراتها مصائبها وأسيرها مملوكها وهو المتشبث بها الطامع فيها ولا يفتدى أى لا ينفلك من حبالها وبجلائل الاخطار أى بعظائمها والاختار جمع خطر وهو ماله قدر وشرف

القصيدة ذات قافيتين على بحرین أو ضربین من بحر واحد فعلى أى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما قلنا القافية انما هى آخر البيت فالبناء على قافيتين لا يتصور الا اذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما واللام تكن الاولى قافية (كقوله ياخاطب الدنيا) من خطب المرأة (الدنية) الخسيسة (انها * شرك الردى) أى حباله الهلاك (وقرارة الاكدار) أى مقر الكدورات فان وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من السكامل وان وقفت على الاكدار فهو من الضرب الثاني منه والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى أول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن فالقافية الاولى من هذا البيت هو لفظ الردى مع حركة السكاف من شرك والقافية الثانية هى من حركة الدال من الاكدار الى الآخر

ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه خرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين) قال في المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريري

جودى على المستهتر الصب الجوى * وتعطى بوصاله وترجى
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى * ثم اكشفي عن حاله لا نظمي

اه قال الفزري وهذه الابيات على قوافي عديدة الأولى رائية في المستهتر والمتفكر والثانية بائية في الصب والقلب والثالثة بائية في الجوى والشجى وعلى هذا القياس اه (قوله بحيث اذا جمعت الخ) أى بان يؤخذ ما بعد القافية الأولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أى التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أوهما كما سيأتى (قوله والتضمنين) لتضمنيه قافية ما لا يلزمها وقوله والاعنات أى الايقاع فيها فيه عنى أى مشقة لان التزام ما لا يلزم فيه مشقة اه عى (قوله حرف الروى) قال يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير بيانية والمعنى الحرف الذى يجمع بين الابيات ويحتمل أنها بيانية ولهذا فديع برون بالروى بدون حرف مراد به الحرف المذكور اه (قوله اذا فتلته) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أى الروى (قوله بين قوى الحبل) أى طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمد اه سم (قوله أو مافى معناه) أى أو بجىء قبل مافى معناه اه عى (قوله يعنى الحرف الخ) فاطلق الفاصلة على الحرف الذى نختم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية على معناها الحقيقى وهو الكلمة الأخيرة من الفقرة أى حال كونه كائناً من الفاصلة (قوله ما ليس بلازم الخ) ما عبارة عن شئ كما قال الشارح والشئ أمور ثلاثة حرف وحركة معاً كما فى الآية الآتية والابيات وحرف فقط كالقمر ومستمر وحركة فقط كقول ابن الروى

والخطر أيضاً الاشراف على الهلاك (قوله جودى على المستهتر الخ) فلان مستهتر بالشراب أى مولع به لا يبالى بما قيل فيه والصب العاشق والجوى على فعيل من الجوى وهو الحرق وشدة الوجد من عشق أو حزن تقول جوى الرجل بالكسر فهو جوى والشجى على وزن فعيل أيضاً من الشجى وهو الحزن اه فزرى (قوله الأولى بائية الخ) فيقال من منهوك الرجز

جودى على المستهتر الصب * ذا المبتلى المتفكر القلب

وقوله والثالثة بائية الخ فيقال من مشطور الرجز

جودى على المستهتر الصب الجوى * ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى

وقوله وعلى هذا القياس أى بأن تكون فائتة فى تعطى واكشفي فيقال من مجزوال رجز

جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطى * ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشفي
أو بأن تكون هائية فى وصاله وحاله فيقال

جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطى بوصاله

ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشفي عن حاله

أو بأن تكون ميمية فى ترجى ولا نظمي وهو ظاهر اه دسوقى (قوله والظاهر أن الفاصلة باقية الخ) تورك على الشارح ويمكن دفعه بأن قول الشارح يعنى الخ تفسير لقوله أو مافى معناه

وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين وهو قليل متكاف ومن لطيف ذى القافيتين نوع يوجد فى الشعر الفارسى وهو أن تكون الالفاظ الباقية بعد القوافي الأولى بحيث اذا جمعت كانت شعراً مستقيماً المعنى (ومنه) أى من اللفظى (لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمن والتشديد والاعنات (وهو أن بجىء قبل حرف الروى) وهو الحرف الذى تنبى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلاً من رويت الحبل اذا فتلته لانه يجمع بين الابيات كما أن القتل يجمع بين قوى الحبل أو من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال (أو مافى معناه) أى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى (من الفاصلة) يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافي الابيات وفاعل بجىء هو قوله (ما ليس بلازم فى السجع) يعنى أن يؤتى

قبله بشئ لوجعل القوافي
أو الفواصل أسجاعا لم
يحتاج الى الاتيان بذلك الشئ
ويتم السجع بدونه فن
زعم أنه كان ينبغي أن يقول
ماليس بل لازم في السجع أو
القافية ليوافق قوله قبل
حرف الروي أو مافي معناه
فهم لم يعرف معنى هذا
الكلام ثم لا يخفى أن المراد
به بقوله يجيء قبل كذا
ماليس بل لازم في السجع
أن يكون ذلك في بيتين أو
أكثر أو في فاصلتين أو
أكثر والاف في كل بيت أو
فاصلة يجيء قبل حرف
الروي أو مافي معناه
ماليس بل لازم في السجع
(كقوله
فقابلك من ذكرى حبيب
ومنزله *
بسقط اللوى بين الدخول
فخومل)
قد جاء قبل اللام ميم
مفتوحة وهو ليس بل لازم
في السجع وقوله قبل حرف
الروي أو مافي معناه إشارة
الى أنه يجري في النثر
والنظم (نحو فاما اليتيم فلا
تقهر واما السائل فلا تنهر)
فالراء بمنزلة حرف الروي
وجيء الهاء قبلها في
الفاصلتين لزوم ما لا يلزم
لصحة السجع بدونها نحو
فلا تقهر ولا تسخر (وقوله
سأشكر عمرا ان تراخت
منيتي *)

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد
والافا يبيكيه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وأرغد
حيث التزم فتح ما قبل الدال اه من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على المفعول (قوله لو
جعل القوافي) بان حوت القوافي عن وزن الشعر وجعلت سجعها اه ع ق (قوله فن زعم أنه
كان ينبغي الخ) قال حفيده أنت خبير بان المعنى الذي ذكره الشارح قدس سره غير ظاهر من
العبارة فتأمل اه قال سم أقول لكنه محمل صحيح (قوله ليوافق قوله الخ) أى ويكون فيه
حينئذ لف ونشر مشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام) أى معناه الذي أريد به فليتأمل اه
سم قال ع ق وانما مراده أن الفواصل التي هي أعم من السجعة وغيرها وكذا القوافي لزوم ما لا
يلزم فيها لا يلزم تلك القوافي ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجعا ونحو يلها الى خصوص
السجع ومعنى نحو يلها الى السجع جعل جنسها الشامل لغير السجع مخصوصا بالسجعة اه فاندفع
ما يقال لا معنى لجعل الفواصل أسجعا لان الفواصل أسجاع وحاصل الدفع أن الفواصل أعم من
السجع (قوله والا) أى والا يكن المراد أن يكون ذلك في بيتين الخ يكون التعريف غير مانع لشموله
كل بيت على حدته مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أى لزوم ما لا يلزم (قوله كقوله) أى امرئ
القيس في هلقته (قوله بسقط اللوى الخ) السقط بكسر السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث
يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة
موضع وحومل موضع آخر بفتح الحاء المهملة والميم واسكان الواو بينهما اه دما ميني وسيأتى ان
شاء الله تعالى في الفصل الآتى آخر الكتاب في بحث الابتداء كلام للشارح على هذا البيت (قوله
وهو ليس بل لازم في السجع) أى لو حولناه وجعلناه سجعاً (قوله نحو فاما اليتيم الخ) فيه لف ونشر
مشوش (قوله لصحة السجع بدونها) أى لو حولناه الى سجع آخر (قوله وقوله سأشكر عمر الخ)
أى سأبائع في شكره والافاصل الشكر قد حصل قال الفري قبل الايات لمجد بن سعيد الكاتب
يروح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قيصة مشقوقة من تحتة فبعث اليه عشرة آلاف
درهم فقال فيه الايات اه وفي المعاهد الايات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدي
في عمرو بن عثمان بن عفان وكان سيها ما حكاه أبو عسابة قال بلغني ان أول من أخذ نسيئة في الاسلام
عمرو بن عثمان بن عفان أنه عبد الله بن الزبير الاسدي فرأى عمرو نحت ثيابه ثوباً باردياً فدعا وكيله
وقال اقترض مالا فقال هيأت ما يعطينا التجار شيئاً قال فأربحهم ماشاً واقترض له ثمانية آلاف
درهم بائني عشر ألفاً فوجهها اليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الايات اه قال في المطول
وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكروا له وقديقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكأنه أى
الشاعر أراد سأشكر له عمر وخنف الجار وجعل أيادي بدل اشتغال من عمرو اه قال الفري
الخ (قوله التي هي أعم من السجعة وغيرها) لان السجعة لا بد فيها من الاتفاق مع الاخرى في الحرف
الاخير والفاصلة لا يشترط فيها موافقتها للاخرى في الحرف الاخير (قوله لشموله كل بيت) أى
وكل فاصلة (قوله ابن الزبير) بفتح الزاى وكسر الباء الموحدة بوزن أمير اه مؤلف (قوله أول
من أخذ بعينه) أى رأى بعينه حال هذا الدليل (قوله فاقترض له ثمانية آلاف درهم بائني عشر
ألفاً) لعله ارتكب حيلة أخرجه عن كونه ربان كان هذا من المجمع عليه (قوله وجعل أيادي الخ)

أيادي) بدل من عمرا (لم تكن وان هي جلت) أي لم تقطع أو لم تخلط بمنه وان عظمت وكثرت (فتى غير محبوب الغنى عن صديقه * ولا يظهر الشكوى إذا النعل زلت) زلة القدم والنعل كناية (٤٥١) عن نزول الشر والمحنة (رأى خلتى) أي فقري

(من حيث يخفى مكانها) أي لاني كنت أسترها بالتجمل (فكانت) أي خاتى (قضى عينيه حتى نجلت) أي انكشفت وزالت باصلاحه اياها بأياديه يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لاشراف أعضائه حتى تلافاه بالاصلاح فعرف الروى هو التاء وقد جرى قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في السجع لصحة السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك (وأصل الحسن في ذلك كله) أي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس) أي لأن تكون المعاني نوابغ للالفاظ بأن يؤتى بالفاظ متكيفة مصنوعة فيتنبها المعنى كيفما كانت كما يفعل بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني فيصير كغمد من

فينبغي أن يقدر الرابطة أي أيادي له لوجوبه في بدل البعض والاشتمال ثم قال قد جوز الفاضل المحشى في شرح المفتاح كون أيادي مفعولا ثانيا أيضا وفيه نظر لانه مخالف لتصریح أئمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعديته الى مفعول واحد اللهم الآن يبنى على التسامح اه (قوله أيادي) جمع أبدوهى النعم والأيدي جمع بدوهى النعمة فهو جمع الجمع اه عى (قوله أي لم تقطع) من المن وهو القطع وقوله أو لم تخلط بمنه أي لم يشبهامنه من عمرو (قوله فتى) أي هو فتى وقوله غير محبوب قال سم يجوز رفعه نعتا لفتى بناء على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره ان كان فيه ضمير بناء على أنه بمعنى منفت اه (قوله رأى خلتى) أي أبصر أمارة فقري وهى تقطع كم القميص وفي المثل الخلة تدعوى السلة أى السرقة (قوله أي فقري) تفسير مراد والافهم الخلة أعم من الفقر اه سم (قوله قذى عينيه) أي كقذى عينيه فهو تشبيه بليغ والقذى ما يسقط في العين من عود ونحوه فيعالجه حتى يخرجاه (قوله من حسن اهتمامه) أي اهتمام عمر والمدوح بازالة فقره وقوله جعله أي جعل المادح فقره المعبر عنه بالخلة كالداء الخ (قوله الملازم لاشراف أعضائه) أي المدوح وهو عيناه (قوله حتى تلافاه) بالفاء أي نداركه (قوله لصحة السجع بدونها) أي السجع المفروض أي لوجعلت القوافي سجعاً لا يلزم فيه ذلك (قوله وأصل الحسن) أي شرطه فاطلق على الشرط أصلاً باعتبار أنه لا بد منه كما أن الأصل كذلك (قوله من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها لكثرة الغلط فيها والأصل المذكور لكل من المعنوى واللفظى اه من عى (قوله تابعة للمعاني) أي فالمعاني هى المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها (قوله أي لأن تكون المعاني الخ) الوجه أنه تفسير لقوله دون العكس لاقوله العكس لفساد المعنى تأمل اه سم (قوله نوابغ للالفاظ) أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله متكيفة) أي متكيفة فيها غير متروكة على سجعيتها وقوله مصنوعة أي قصد فيها الى الصناعة وتحصيل المحسنات اللفظية (قوله بخفاء الدلالات) أي اذا كانت الالفاظ مجازات أو كنيات وقوله وركاكة المعنى أي اذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أي اللفظ وفي نسخة فتصير بالتاء الفوقية أي الالفاظ البدئية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بل الوجه) أي الطريق وقوله أن تترك المعاني أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعنده هذا) أي عند الاتيان بالفاظ تليق بها (قوله وحين رتب الحريرى) أي أعطى وظيفة الانشاء ورتب فيها وطلب أن يكتب كما يؤمر فيأتى بالالفاظ تابعة للمعاني اه سم والحريرى هو أبو محمد القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى الحرامى صاحب المقامات وفضلها أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدلل بها على فضل هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة طاعته ويقال ان الحريرى كان عليها أربعين مقامة وجلها من البصرة الى بغداد وادعاه فلم يصدقه في ذلك جماعة من أدباء

عبارة المطول أو جعل أيادي الخ (قوله أي جعل المادح فقرة) المناسب أي جعل المدوح فقره أي المادح (قوله الحرامى) نسبة الى بنى حرام وهم طائفة من العرب كان الحريرى ساكناً

ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تنزل المعاني على سجعيتها فقط لطلب لانفسها ألفاظاً تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويقيم الكامل من القاصر وحين رتب الحريرى مع كمال فضله

بغداد وقالوا انها ليست من تصنيفه بل هي لرجل مغربي من أهل البلاغة مات بالبصرة ووقعت أوراقه اليه فادعاه فاستدعاه الوزير الى الديوان وسأله عن صنعة فقال أنارجل منشئ فافترح عليه انشاء رسالة في واقعة عينها فانفر دفي ناحية من الديوان وأخذ الدواة والورقة ومكث زمانا كبيرا فلم يفتح الله تعالى عليه بشئ في ذلك فقام خجلان وكان الحريري مولعا بمتن حليمته عند الفكرة فنهاه أمير البصرة وتوعده على ذلك وكان كثير المجالسة له فبقى كالقيد لا يتجاسر أن يعيب باحيمته فتم كلام في بعض الايام بكلام أعجب الامير فقال له سألني شيئا حتى أعطيك فقال له أعطني حيتي قال قد فعلت وكان يسكن في مشان البصرة وكان أصله منها ويقال انه كان له بها ثمانية عشر ألف نخلة وأنه كان من ذوى اليسار ولما رجع الى بلده عمل عشر مقامات آخر وسيرهن واعتذر من عيه وحصره في الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب يزوره ويأخذ عنه شيئا فلما رآه استزرى شكله ففهم الحريري ذلك منه فلما التمس منه أن يلى عليه قال له اكتب

ما أنت أول سار غره قر * ورائد أعجبت به خضرة الدمن

فاختر لنفسك غيري انى رجل * مثل المعيدى فاسمع بي ولا تترنى

فجعل الرجل وانصرف وللمحريري تأليف حسان منها درة الغواص في دفع أوهام الخواص ومنها ملححة الاعراب في النعوش وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذى في المقامات فن ذلك قوله

قال العواذل ما هذا الغرام به * أما ترى الشعر في خديه قد نبثا

فقلت والله لو أن المفندلى * تأمل الرشد في عينيه ما نبثا

ومن أقام بأرض لانيات بها * فكيف برجل عنها والربيع أنى

وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته في سنة ست وأربعين وأربعمائة وتوفي سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة وخمسة بالبصرة في سكة بنى حرام نسبة الى طائفة من العرب سكنوا في هذه السكة وخلف ولدين هما نجم الملك عبد الله وقاضى قضاة البصرة ضياء الاسلام عبيد الله رحيم الله تعالى اه معاهد باختصار (قوله في ديوان الانشاء) أى جعل كتابا عند الملك يكتب الحجاج والقضايا والدعاوى فقد كلف انشاء معان بألفاظ تطابق تلك المعانى (قوله عجز) أى عن أن يكتب كما يؤمر اه سم (قوله فقال ابن الخشاب) أى في سبب عجزه اه سم وكان معاصرا له (قوله وذلك الخ) أى معنى كونه رجلا مقاماتيا (قوله فابن هذا) أى كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة (قوله في الترجع) أى التفصيل (قوله يكتب كما يريد) كالحريري (قوله يكتب كما يؤمر) كابن الخشاب (قوله وبين الحالين بون بعيد) فان الحالة الثانية أبلغ من الأولى (قوله ولهذا) أى لان بينهما بونا بعيدا وعبارة عرق وقد عرفت أن بين الحالين بونا بعيدا

في ديوان الانشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتى وذلك لأن كتابه حكاية تجرى على حسب ارادته ومعانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه المصنوعة فأين هذا من كتاب أمر به في قضية وما أحسن ما قيل في الترجع بين صاحب والصابي أن صاحب كان يكتب كما يريد والصابي يكتب كما يؤمر وبين الحالين بون بعيد ولهذا قال قاضى قم حين كتب اليه صاحب أيها القاضى بقم قد عز لناك

في سكنهم بالبصرة (قوله فاستدعاه الوزير) وهو صاحب بن عباد وزير الملك قاله بعض المشايخ (قوله مشان البصرة) هو بفتح الميم والشين المعجمة آخره نون بلدة بالبصرة كثيرة النخل موصوفة بشدة الوخم وهذا هو الموافق لما فى القاموس من أن مشان كسحاب بلدة بالبصرة وضبط بعضهم له بضم الميم غلط (قوله ولما رجع) أى من بغداد (قوله الى بلده) أى البصرة (قوله عشر مقامات آخر) أى غير الاربعين مقامة فتكون الجملة حسين (قوله وسيرهن) أى

ألا ترى إلى صاحب فانه طلب أن يجانس بين قم الذي هو فعل أمر وبين قم الذي هو اسم مدينة
فالم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع في نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل بلا
سبب لقاضى تلك البلدة فكتب اليه أيها القاضى بقم قد عزلناك فقم فتفتن القاضى بانه لا غرض
له في المعنى وانه لا يناسب حاله وحال الملك فصار الكلام فيه كالعزل فقال القاضى الخ اه (قوله قال
قاضى قم) اسم بلدة (قوله والله ما عزلنى الا هذه السجعة) مقول القول قال سم يعنى أنه
ليس له غرض في عزلى وحامل عليه الا ذكر هذه السجعة فهى المقصودة دون المعنى فصار اللفظ
متبوعا والمعنى تابعا اه

فقم والله ما عزلنى الا هذه
السجعة

﴿ خاتمة للفن الثالث ﴾

(فى السرقات الشعرية)

وما يتصل بها) مثل

الاقتباس والتضمين

والعقد والحل والتاميح

(وغير ذلك) مثل القول

فى الابتداء والتخلص

والانتهاء وانما قلنا ان

الخاتمة من الفن الثالث

دون أن نجعلها خاتمة

الكتاب خارجة عن

الفنون الثلاثة كما توهمه

غيرنا لان المصنف قال فى

آخر بحث الحسنات

اللفظية هذا ما يتيسر لى باذن

الله تعالى جمعه وتحريره من

أصول الفن الثالث

وبقيت أشياء بذكرها فى

علم البديع بعض المصنفين

وهو قسمان أحدهما ما يجب

ترك التعرض له لعدم

كونه راجعا الى تحسين

الكلام أو لعدم الفائدة

﴿ خاتمة نسأل الله حسنها ﴾

(قوله فى السرقات الشعرية وما يتصل بها) قال ع ق انما جمع هذه الاشياء فى الخاتمة ولم يجعلها
بابا من البديع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما أن كلامها ليس أمرا يعم كل
كلام أما فى السرقات فظاهر خروج النثر وكذا فيما يتصل بها الاختصاص بها بالاخذ عن الغير وأما فى
الابتداء والانتهاء والتخلص فلخروج ما ليس فى تلك المجال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو
السرف فى جمعها لا شرا كهافيه والوجه الثانى أن الحسن فيها دون الحسن فى غيرها مع سهولة التناول
فلم يجعل بابا لقله الاهتمام بشأنها وتيسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بامورها أما فى
السرقات فلما علم من أن الابتداء أرفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغييرا وكذا فيما يتصل بها
وأما فى الابتداء وما والاها فلما علم من أن رعاية تمام الحسن فى جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب
ويمكن جعل هذا أيضا هو السرف فى جمعها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمين الخ) ستأتى معانى
هذه الالقاب ووجه اتصال هذه بالسرقات كون كل من القميلين فيه ادخال معنى كلام سابق فى لاحق
(قوله لان المصنف قال) أى فى الايضاح الذى هو كالشارح لهذا المتن (قوله من أصول) أى
مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ) ظاهر كما ترى فى كون تلك الاشياء من نفس الفن لا خارجة
عنه والافلاوجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله بذكرها فى علم البديع الخ وكذا قوله والثانى ما لا باس
بذكره لاشتماله الخ فانه ظاهر فى تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أى الباقي
أو مذكور بعض المصنفين وفى نسخة وهى (قوله ما يجب ترك التعرض له) أوله من الحسنات
والافهم مذكور أى وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام) مثل
الموصل وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة بالحروف كقول الحريرى

الى الوزير وقوله واعتذر أى اليه فى عدم انشاء الرسالة التى طلبها منه (قوله بأنه) أى صاحب
لا غرض له الخ فيكون غير مطابق لمقتضى الحال (قوله فى المعنى) وهو عزله

﴿ خاتمة فى السرقات الشعرية ﴾

(قوله رحمه الله مثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء) انما جمعها مع السرقات الشعرية وما
يتصل بها لان كلاهما احتياطا (قوله أوله من الحسنات) عطف على قوله ومعناه انه ما أن يجب
ترك التعرض له أصلا أو يجب ترك التعرض لعدم من الحسنات والمعطوف منظوره فيه للعلة

ففتنتني فجنتني نجن * بتجن يفتن غب تجني

وقوله فجنتني أي صيرتني مجنوناً وقوله تجن فاعل فتنتني وجنتني وهو اسم امرأة وقوله بتجن أي بأعراض وقوله يفتن أي يتنوع وقوله غب تجني أي بعدا أعراض ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وأدرك أن زرت دارودو * ددر اوورداوورداووردا

أي وأدرك أن زرت دار المحبوبة المسماة بودود الدر والورد المعلومين ووردا أي عادة ووردا أي فرسا بين الأشقر والأحمر ومثل التعديل ويسمى سياقة الأعداد وهو إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد كقوله وضعنا في يديه زمام الحبل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض ومنه قول المتنبي

الخيول والليل والبيداء تعرفني * والسهم والرمح والقرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية كقوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله لكونه داخل الخ) مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو أن ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود بالذات قوله فالأخذ والسرفقة الخ (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين وليس صلة اتفاق ولا القائلين ووجه هذا الضبط وراء كونه الرواية أن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددًا وقائل المأخوذ ولو متعددًا أيضا اه من يس باختصار (قوله في الغرض على العموم) أي الكائن على العموم أي في الغرض العام للناس بان تشترك الناس في معرفته اه جري أي مع الاختلاف في وجه الدلالة

في ذكره لكونه داخلًا فيما سبق من الابواب والثاني ما لا بأس بذكره لاشتراكه على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها (اتفاق القائلين) على لفظ التثنية (ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه والبهاء

الاولى والمعطوف عليه منظور فيه للعلامة الثانية وقوله والافهم مذكور أي في كلامهم لا على انه من المحسنات وهذا راجع للمعطوف وقوله وان ذكره البعض راجع للمعطوف عليه كالمعطوف أي وان ذكر ذلك البعض في المحسنات (قوله الدر والورد المعلومين) أي فالورد الاول بفتح الواو ما يشم (قوله ووردا) أي عادة فالورد الثاني بكسر الواو ويطلق بالكسر على الاشراف على الماء وغيره وعلى النصيب من الماء وعلى الجيش وعلى الجزء من القرآن والقطيع من الطير وعلى الوارد وهم القوم الذين يردون الماء (قوله ووردا أي فرسا الخ) أي فهو بضم الواو كما يؤخذ من كلام السيد قدس سره وفي القاموس ان الورد بالفتح كما يطلق على ما يشم يطلق على ما كان من الخيل بين السميت والأشقر وعلى الجزء وعلى الزعفران وعلى الاسد (قوله كقوله وضعنا الخ) هذا المثال كالبيت بعده ليس في كلام المطول وقد كتب الفري على قول المطول ومثل التعديل الخ ما نصه قال العلامة في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج أو تجنب أو مطابقة أو نحو ذلك فذلك الغاية في الحسن كقولهم وضعنا في يديه زمام الحبل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والابرام والنقض والهدم والبناء والمنع والعطاء ومن ذلك قول المتنبي الخيل والليل والبيداء تعرفني * والسهم والرمح والقرطاس والقلم

اه وبه تعلم ما في المحشى (قوله والمراد بالقائلين الخ) المناسب والمراد فهو مقابل لما قبله (قوله مع الاختلاف في وجه الدلالة) كان أي أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز أو الكناية قاله بعض المشايخ

أخذ من المقابلة قال سم قوله ان كان في الغرض ذكر في هذا الغرض أمرين الغرض وكونه على العموم فقابل الاول بقوله الآتي وان كان في وجه الدلالة أي على الغرض لافي الغرض ويبقى مقابل الثاني فانظر هل تركه ولم تركه أو يستفاد من كلامه ومن أين يستفاد اهـ أقول ذكر عى أن المصنف ترك مقابل الثاني لانه معلوم لاتفصيل فيه وانما تعرض لمفهوم الاتفاق في نفس الغرض وهو الاتفاق بالدلالة على الغرض لما فيه من التفصيل وعبارته ثم الاتفاق في نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق في الغرض لافي الدلالة عليه من الجهة المعهودة للاتحاد وهي الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك يخرج به الغرض الخاص أي المعنى الدقيق الذي لا يستخرج الا الاذ كياء وان كانت الدلالة عليه بالحقيقة ومن المعلوم أن الاغراض أي المعاني الدقيقة مما يتفاوت الناس في ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السبق أي الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لاتفصيل فيه اهـ وقال بعض الافاضل أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص قيده وهو كونه عاما ويراد به ما لا يختص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يختص به البلغاء تأمل (قوله ونحو ذلك) كالبلادة والذكاء واعتدال القامة (قوله فلا يعد سرقة) جواب الشرط (قوله مما يؤدي هذا المعنى) كالانتهاج والاغارة والغصب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتي من الالفاظ وانما قلنا ان هذه الالفاظ تؤدي هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك في الاستناد الى الغير في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيجيء اهـ عى (قوله والا عجم) هو ضد الفصح هنا (قوله والمفحم) بفتح الحاء وهو ضد الشاعر أي الذي لا قدرة له على الشعر (قوله أي طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه وقوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أي القائلان متفقان في الطريق أي وفي الغرض العام وأما اذا اختلفا فيهما أو اتفقا في الطريق واختلفا في الغرض لا يتأتى فيه السرقة لان السرقة هي أخذ المعنى كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليسكون لفظا لان وجه الدلالة لفظ (قوله هيأت) أي صفات والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة أي التي هي الغرض كالجود في المثال الآتي (قوله لا اختصاصها) علة لتدل أي لاجل اختصاصها بمن أي بموصوف هي أي تلك الصفة التي هي الغرض له أي لذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيأت مستلزمة للصفة التي هي الغرض والانتقال من الملزوم الى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيأت داخل فيما يقابل الحقيقة الممثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق التجوز الشامل للكناية اهـ عى (قوله بالتأمل) أي البشاشة

ونحو ذلك (ولا يعد) هذا الاتفاق (سرقة) ولا استعانة ولا أخذنا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى (لتقرر) أي تقرر هذا الغرض العام (في العقول والعادات) يشترك فيه الفصح والاعجم والشاعر والمفحم (وان كان) اتفاق القائلين (في وجه الدلالة) أي طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه) والمجاز والكناية (وكذا كر هيأت تدل على الصفة لا اختصاصها بمن هي له) أي لا اختصاص تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له (كوصف الجواد بالتأمل عند ورود العفاة)

(قوله ذكر في هذا الغرض) بفتح الفاء وسكون الراء كالأبغنى (قوله من الجهة المعهودة) راجع لما بعد النفي وهو ليس بقيد (قوله قد يستفاد) أي الغرض الخاص أي حكمه من كلامه أي يفهم من قوله اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم فلا يعد سرقة لانه يفهم منه باعتبار القيد الذي فيه وهو كونه عاما ان الاتفاق في الغرض الخاص قد يعد سرقة (قوله وأما اذا اختلفا فيهما الخ) الحاصل أن الصور أربعة الصورة الاولى الاتفاق في الغرض على العموم مع الاختلاف في وجه الدلالة بأن يتفق القائلان في المعنى ويختلفا في وجه الدلالة عليه كأن يأتي أحدهما بالحقيقة

والسرور اه فترى وعبرة عى أى تلون الوجه فرحاً وسروراً فان هذه الهيئات أعنى كون
الانسان مهلل الوجه وكون ذلك التهلل بسبب وكون ذلك السبب ورود السائلين ينتقل منها الى
الوصف بالوجود اه (قوله جمع عاف) ويجمع أيضاً على عافون كقوله
* ياخير من بيم العافون ساحتهم * (قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه تلوناً يدل على الاغتمام اه
عق (قوله عند ذلك) أى ورود العفاة وكذا ما بعده (قوله مع سعة ذات اليد) قال عى فان
ذكر هذه الهيئات أعنى كونه عبوساً وكون ذلك عند ورود العفات وكون ذلك عند سعة اليد
يدل على البخل فهذه من الدلالة الكنائية أيضاً اه (قوله أى المال) تفسير لمجموع ذات اليد اه
سم وقال العصام فى أطوله وذات اليد المال سمي ذات اليد لان اليد تفعل معه ما لا تفعل بدونه
فكانه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد بما وكلة اه (قوله وأما العبوس الخ) أى لان عبوسه
يدل على تأسفه على ما فات من مراتب السخاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشتراك الخ) دليل
جواب الشرط فى قوله وان كان فى وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره ففيه تفصيل
فان اشتراك الخ (قوله كتشبيه الخ) المراد به الكلام الدال عليه ليسكون لفظاً كما تقدم (قوله
والاجاز الخ) هذه هى الحالة التى يمكن فيها تحقق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما
سيأتى اه سم (قوله بان يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه إشارة الى أنه ليس المراد بالسبق هنا
مجرد التقدم فى الزمن بل السابق الى علو المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله
بأن يحكم الى قوله اكل من الآخر تفسير للسبق وان الثانى تفسير للزيادة فليستأمل اه سم

أى السائلين جمع عاف
(و) كوصف (البخل
بالعبوس) عند ذلك (مع
سعة ذات اليد) أى المال
وأما العبوس عند ذلك مع
قلة ذات اليد فن أوصاف
الاسخياء (فان اشتراك
الناس فى معرفته) أى
معرفة وجه الدلالة
(لاستقراره فيها) أى فى
العقول والعادات
(كتشبيه الشجاع بالأسد
والجواد بالجرهم وكالاول)
أى فالاتفاق فى هذا
النوع من وجه الدلالة
كالاتفاق فى العرض العام
فى أنه لا يعد سرقة ولا أخذاً
(والا) أى وان لم يشترك
الناس فى معرفته (جاز أن
يدعى فيه) أى فى هذا
النوع من وجه الدلالة
(السابق والزيادة) بأن
يحكم بين القائلين فيه
بالتفاضل

والآخر بالمجاز وحكمها أن لا سرقة فيها وهى ما أشار اليها المصنف بقوله اتفاق القائلين ان كان فى
الغرض على العموم فلا يعد سرقة لان المراد مع اختلاف وجه الدلالة بدليل المقابلة كما سبق فى
كلام المحشى الصورة الثانية للاتفاق فى وجه الدلالة وفى الغرض معاً وحكمها التفصيل كما أشار
اليها المصنف بقوله وان كان فى وجه الدلالة كالتشبيه الخ لان المراد وفى الغرض العام أيضاً كما قاله
المحشى الصورة الثالثة والرابعة ما أشار اليهما المحشى بقوله وأما اذا اختلفا فهما أو اتفقا فى
الطريق الخ وهما مفهومان أيضاً من كلام المصنف لا يقال اذا اتفقا فى وجه الدلالة وفى الغرض معاً
فليس هناك الا أخذ المعنى مع اللفظ من غير تغيير لنظمه فكيف قال المصنف فلاخذ والسرقة
نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله ام مع اللفظ كله أو بعضه الخ لاننا نقول
هذا ممنوع لما علمت أن الاتفاق فى وجه الدلالة والغرض معناه أن يتفقا فى الحقيقة أو المجاز الدالين
على الغرض المتفقين فيه وذلك قد يكون مع أخذ المعنى وحده بأن يأتيا بعبارتين لغرض واحد
متفقتين فى كونهما حقيقة أو مجاز مع اختلاف شخص هذين العبارتين وقس على ذلك قاله بعض
المشايخ (قوله رحمه الله جاز أن يدعى فيه الخ) أى فيجوز حينئذ أن يدعى فيه السرقة والاخذ
والزيادة أو النقص فهو كناية عن جوازها وقوله بأن يحكم الخ تصوير لجوازها بصورة تحقق شرطه
وهو الحكم بالتفاضل وأن السابق أكل وان اللاحق زاد أو نقص فلولاه لا تنفى وتعين توارده
الخواطر ظناً راجحاً حمل على اللائق حملاً واضحاً حتى يثبت خلافه اه معاوية (قوله
فان المتبادر من هذا السياق الخ) وحينئذ فعطف الزيادة على السابق من عطف التفسير

وعبارة ع ق قوله السابق أى اذا كان غريبا يمكن ادعاء السابق أى غلبة أحد الآتين به الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل والزيادة أى زيادة أحدهما على الآخر فيه بالغلبة والآخر أنقص منه ويحتمل أن المراد بالسبق التقدم أى أن أحدهما أقدم والآخر أخذه منه اه (قوله وان أحدهما الخ) تفسير (قوله خاصى) أى منسوب الى الخاصة أى هذا المفهوم لا يطلع عليه الا الخاصة وهم البلغاء (قوله غريب) تفسير لقوله خاصى لقوله فى بحث الاستعارة أو خاصية وهى الغريبة قال الشارح هناك أى التى لا يطلع عليها الا الخاصة اه سم (قوله لا ينال الابفكر) تفسير لغريب أى لا يدركه الا الاد كياء كتشبيه الشمس بالمرآة فى كمال الاش (قوله عامى) أى تشارك العامة الخاصة فيه (قوله كاهم) أى فى تشبيه الوجه البهيم بالشمس فى قوله

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياة

فان تشبيه الوجه البهيم بالشمس مبتدل عامى لكن أضاف الى ذلك كون عدم الحياة من الشمس هو الذى أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه نخرج بذلك عن الابتدال اه ع ق (قوله الباقي على ابتداله) زائد على ما هنا (قوله فلا خذ الخ) أى واذا تقرر هذا فلا خذ الخ اه أطول (قوله فلا خذ والسرفقة الخ) تقسيم السرفقة والخذ الى النوعين المذكورين باعتبار كل من الضربين السابقين فكل منهما ينقسم الى ذلك اه سم (قوله أما الظاهر الخ) تحتها ثلاثة عشر قسما لان المأخوذ ان كان المعنى مع اللفظ من غير تغيير للنظم فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فتحته أقسام ثلاثة لان الثانى اما أن يبلغ من الأول أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فتحته أقسام ستة لانه اما أن يغير فيه النظم أولا ويأتى فيه ما تقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ المعنى وحده فتحته أقسام ثلاثة أيضا (قوله مع اللفظ كله) أى سواء كان فيه تغيير للنظم أولا وكذا يقال فى قوله أو بعضه (قوله فان أخذ اللفظ كله من غير الخ) أى المصنف بقيود ثلاثة وسبأنى محترضا فى كلامه على اللف والنشر المشوش (قوله ويسمى نسخا) لانه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه اه ع ق وعبارة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه من قولهم نسخت الكتاب أى نقلت ما فيه الى كتاب آخر وقوله وانتحال يقال انتحل فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاه لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو بفتح الزاى وكسر الباء كافى القاموس لانه وازنه بأبى فليس هو الصحابى المشهور وعبارة ع ق وليس المراد به عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابى المعروف وإنما المراد به شخص آخر كان قد سمع على عبد الله بن الزبير الصحابى المعروف فاسطحرمه من العطاء قال ابن الزبير أعنى هذا المذكور ههنا السيد عبد الله بن الزبير الصحابى لعن الله ناقة جاتنى اليك فقال له السيد عبد الله بن الزبير الصحابى ان ورا كهها اه (قوله انه فعل ذلك) أى النسخ والانتحال وأنه فعل يجوز كونه بدل اشتغال من عبد الله أى من فعله ذلك بقول معن ويجوز كونه بدلا لما حكى اه سم وانظر ههنا يجوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهر

(قوله أى اذا كان غريبا الخ) هذا كلام الشارح (قوله ويحتمل أن المراد بالسبق الخ) وحينئذ فهو من عطف المغاير (قوله زائد على ما هنا) لان فرض كلام المصنف فيما لا تشارك الناس فى معرفته والمبتدل العامى الباقي على ابتداله ليس كذلك قاله بعض المشايخ (قوله بقيود ثلاثة) فقوله اللفظ قيد أول وقوله كله قيد ثان وقوله من غير تغيير لنظمه قيد ثالث

وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر وأن الثانى زاد على الاول ونقص عنه (وهو) أى مالا يشارك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان) أحدهما (خاصى فى نفسه غريب) لا ينال الابفكر (و الآخر) عامى تصرف فيه بما أخرجه من الابتدال الى الغرابة كاهم) فى باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصى والمبتدل العامى الباقي على ابتداله أو المتصرف فيه بما يخرج به الى الغرابة (فلا خذ والسرفقة) أى ما يسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله) اما حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه أو) حال كونه (وحده) من غير أخذ شئ من اللفظ (فان أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فهو مذموم لانه سرفقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك

بقول معن بن أوس إذا أنت لم تنصف أخاك (٤٥٨) أى لم تعطه النصفة ولم توفه حقوقه (وجدته * على طرف الهجران)

أى هاجرالك مبتدلا بك
وبمؤاخاتك (ان كان
يعقل وبرك بحد
السيف) أى يتعمد شداث
تؤثر فيه تأثير السيوف
وتقطعه تقطيعها (من أن
تضجيه *) أى بدلا من أن
تظلمه (اذا لم يكن عن
شفرة السيف) أى عن
ركوب حد السيف وتحمّل
المشاق (مزحل) أى
مبعد فقد حكى أن عبد الله

اه يس (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن (قوله أخاك) اخوة الصداقة أو
النسب اه أطول (قوله النصفة) بفتح النون والصاد وهى اسم مصدر الانصاف اه ع
(قوله ولم توفه حقوقه) عطف تفسير لما قبله اه يس (قوله على طرف الهجران) بكسر
الهاء والاضافة بيانية اه سم (قوله ان كان يعقل) فيه اشارة الى أن ارتكابه الهجران هو
فضية العقل فليتأمل اه سم وقال العصام فى أطوله من باب ضرب أى ان كان يبق عقله بعد
ظلمك وفيه اشارة الى أنه يصير مجنونا بظلمك وبهجران ببق عقله اه (قوله من أن الخ) من
تعليقية أى من أجل أن تضجيه كفى قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وظاهر كلام الشارح أنها بمعنى
بدل كفى قوله تعالى أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ (قوله عن شفرة السيف) شفرة السيف
حده صحاح اه سم (قوله وتحمّل المشاق) تفسير (قوله مزحل) بالزاي المعجمة والحاء
المهملة اه فزى وروى بالراء المهملة (قوله فأنشده هذين البيتين) لانه كان أميرهم يتناشدون
عنده القصائد وقيل لان معاوية كان حافدا عليه وعنده غيظ منه وفى بعض النسخ فأنشده فعوله
الاول محذوف أى أنشده لما سياتى (قوله شعرت) بضم العين أى صرت شاعرا وبابه ظرف وقوله
بعدى أى بعد علمى بانك غير شاعر (قوله يا أبا بكر) كنية عبد الله بن الزبير (قوله فأنشده قصيدته)
أنشده بعدى الى مفعولين يقال أنشدنى شعرا ومفعوله الاول هنا محذوف أى أنشده اه فزى
(قوله وانى لأوجل) أى أخوف من الوجـل وهو الخوف وموضع على أينما نصب لانه مفعول
لادرى وقوله وانى لأوجل اعتراض وتغذو بالعين المعجمة أى يصح الموت وأول مبنى على الضم
لقطعة عن الاضافة منويا كفى قبل وبعد أى أول كل شئ وحاصل المعنى وبقاتك ما أعلم أينما يكون
أقدم من الآخر فى غد والموت عليه وانى خائف مترقب اه فزى وقوله بالعين المعجمة ليس بمتعين
بل يصح كونه بالعين المهملة من العدو بل قال بعضهم انه الانسب المهمم الآن تثبت الرواية بالمعجمة
(قوله فأقبل معاوية الخ) أى النفث له لانه معه فى المجلس (قوله ألم تخبرنى الخ) استفهام
تقريرى قال سم يفهم منه أن عبد الله بن الزبير أخبر معاوية بذلك فكان له مرد بنسبتهما اليه
الاقصاع بهما ودعوى معرفة الشعر وما ليس له بل وجهها صحبها لا يوجب ذما وكان ذم هذا فى حد
نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحح يخرج عن الذم تأمل اه وقوله بل وجهها صحبها أى كقوله
هو أخى من الرضاع وأما أحق بشعره وقوله فى حد نفسه خبر كان (قوله كما يقال الخ) مثال لابدال
الكل نظر لان قوله فانك أنت لما كان من الامور العامة التى تشترك الناس فى معرفته والتعبير به
كان المراد ما عداه (قوله الخطيئة) بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمي به أقصره وقيل
لدمامته (قوله دع المكارم الخ) مقول القول أى طلبها بدليل قوله لا ترحل لبغيتها والمكارم جمع
مكرمة بمعنى الكرامة والبغية بكسر الباء وضمتها الحاجة كفى المختار وقوله واقعد فانك الخ أى
حاصل القعود الطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة اه سم بزيادة قال ع
والمعنى استأهلا للمكارم والمعالى فدعها الغيرك واقنع بالعيشة وهى مطلق الاكل والستر باللباس

(قوله أى كقوله هو أخى من الرضاع الخ) قال الدسوقي لا يخفى برودة هذا الاعتذار خصوصا
وهو غير أخ له من النسب (قوله أى حاصل القعود) صوابه أى حاصل المقصود قاله بعض المشايخ

محضة كما يقال فى قول الخطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم السكاسى

فانك تناله بلا طلب يشق اه (قوله ذر الما^٣ نزالخ) مقول يقال وذر في مقابلة دع والما^٣ نزالخ مقابل
المكارم ولا تذهب مقابل لا ترحل ولطلبها بدل لبغيتها واجلس بدل واقعد والآ كل بدل الطاعم
واللابس بدل الكسبي وأما فانك أنت فذكور في البيتين باللفظ (قوله وكما قال الخ) مثال لا بدل
البعض (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد وشهود من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى
المبيت لانه لازم والمذكور في البيت متعبد بمفعوله مطيهم وصحبي فاعل به وانتصابه على الحالية من
فاعل نيك أي قفانك في حال وقوف أصحابي مرا كهم على أي لاجلي قائلين لانه لا يكسر اللام أسا
أي من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل أي اصبر صبرا جميلا اه فزى بزيادة (قوله أخذ)
يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان ومع تغيير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان
ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن قال بعض ويصح أن يكون على صيغة اسم
الفاعل (قوله مع تغيير لنظمه) محترز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله أو أخذ بعض اللفظ
محترز قوله كله فهو على اللف والنشر المشوش كما قدمنا قال ع ق والمراد بتغيير النظم هنا أن يدل
على المعنى الاول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب آخر سواء كان بتبديل نوع
التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك امام مع افادة المعنى مثلا بطريق اللزوم ان
أفيد أو لا صراحة وهو لاكثر أو بدون ذلك ويدل على أن هذا هو المراد ما يأتي من الامثلة اه
(قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء كان مع تغيير النظم أو لا فتحته ستة أقسام والامثلة الآتية كلها
لما اذا كان المأخوذ البعض (قوله اغارة) هي نهب المال اه سم (قوله ومسخا) لانه بدل
صورة مالمغير بصورة أخرى والغالب كونها أفح اه ع ق وقال سم لان المسخ تحويل
الصورة الى ما هو أفح منها وهنا حول الترتيب من صورة الى أخرى اه ومن هنا ينشأ اشكال فيما
غير المثل أو أبلغ اذ كل منهما ليس تغيير الا فح ولعل الجواب أنهم اكتفوا بحكمة التسمية وهي لا يلزم
أن تكون مطابقة للمعنى اللغوي في تعليقه بل يكتفون فيها بدنى مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من
قوله وهنا حول الترتيب الخ تأمل ع س وكان حاصل الجواب أن المراد بالمسخ مطلق التحول من
صورة الى صورة سواء كانت أفح أو لا فهو مجاز مرسل من اطلاق المقيد واردة المطلق (قوله
كحسن السبك) المراد به الخلو عن التعقيد اللفظي والمعنوي (قوله أو الاختصار) أي حيث
يناسب المقام (قوله فمدوح) ويسمى حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله
قالوا احرام تلاقينا فقلت لهم * ما في التلاقي ولا في قبله حرج
وبعد البيت المذكور وبعده

أشكو الى الله هما لا يفارقني * وشرما في فؤادي الدهر يعنلج

اه معاهد (قوله من راقب الناس) أي راعاهم ومشى على مزاجهم وعبارة ع ق أي راعاهم
وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بحاجته كلها لانه ربما كرهها الناس

(قوله وهو اسم كان) الاولى كونه بدلا أو عطف بيان عليه والا فلا يجوز حذف اسمها وحده الآن
يكون هذا الاعراب بالنظر للشارح مع المتن أو المراد اسمها بمعنى لانه مرجع الضمير في كان (قوله
ويحتمل أنه فعل الخ) يلزم عليه حذف الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن وهو غير جائز الآن يقال
ما سبق (قوله ويصح أن يكون على صيغة اسم الفاعل) أي خبرا لكان واسمها ضمير عائذ على أحد

ذر الما^٣ نزالخ تذهب لطلبها
واجلس فانك أنت الآ كل
اللابس

وكما قال امرؤ القيس

وقوفاها صحبي على مطيهم
يقولون لا تهلك أسي
وتجمل

فأورده طرفه في داليمه
الأنه أقام تجلده مقام تجمل
(وان كان) أخذ اللفظ

كله (مع تغيير لنظمه) أي
نظم اللفظ (أو أخذ بعض
اللفظ) لا كله (سمي)

هذا الاخذ (اغارة
ومسحا) ولا يجلو اما أن
يكون الثاني أبلغ من الاول

أو دونه أو مثله (فان كان
الثاني أبلغ) من الاول
(لاختصاصه بفضيلة)

لا توجد في الاول كحسن
السبك أو الاختصار أو
الايضاح أو زيادة معنى

(فمدوح) أي فالثاني
مقبول (كقول بشار
من راقب الناس) أي

حاذرهم (لم يظفر بحاجته
* وفاز بالطيبات الفاتك
اللهج)

فبتركها الاجاهم فتفوت مع شدة شوقها لها اه (قوله القتال) تفسير الفاتك وقوله الحريص على القتل تفسير اللهج اه سم وعبرة ع ق قوله الفاتك أى المقدم على القتل أو غيره من غير مبالاة بأحد اللهج أى الملازم لمطلوبه الحريص عليه من غير مبالاة قتلا كان أو غيره اه (قوله وقول سلم) أى الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الأساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفاً ورثه واشترى بثمنه عوداً يضرب به اه مطول وقبل هذا البيت أهدي إلى الشوق وهو حلو * أغن في طرفه فتور

وفاز الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله أى الشديد الجراءة) عبارة ع ق الجسور هو الشديد الجراءة فهو بمعنى الفاتك اللهج وهو أصرح في المعنى وأخصر فالعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس فاز بالرغوب ومن راعاهم فانه المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكاً لئلا يثقل على المعنى بلا حاجة للتأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظاً كما لا يخفى وفي نفسى ان لفظ الفاتك اللهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبات أحسن من لفظ اللذات والاقتصار قديدى عدم مناسبتها لان الغرض التوجيه بترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الدال على الاهتمام والتأكيدها نظره اه (قوله في بيت سلم أجود سبكاً) أى لان قول بشار الفاتك اللهج فيه غموض وخفاء وقيل من جهة أنه رتب على المراقبة الموت بخلاف بشار فانه رتب عليها عدم الظفر بالحاجة اه قال في المطول روى عن أبى معاذ رواية بشار أنه قال أنشدت بشار أقول سلم فقال ذهب والله ببقى فهو أخف منه وأعذب والله لأ كنت اليوم ولا شربت اه (قوله في البلاغة) أى الحسن وليس المراد بما طابقة الكلام الخ لوجودها في كل منها (قوله كقول أبى تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل (قوله في مرثية محمد) بتخفيف الياء قال في المطول وكان قد استشهد في بعض غزواته اه (قوله ابن حميد) كرويد اه أطول (قوله هيات) اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله محذوف أى بعد اتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتى الزمان بمثله أو بعد نسيانى له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسى أبانصر نسيت اذا يدى * من حيث ينتصر الفتى وينيل

هيات الخ اه مطول بزيادة قال الفري قوله أنسى إحدى الهمزتين فيه محذوفة على نط قوله تعالى أفترى على الله كذباً والاستفهام انكارى وينيل من الانالة وهى الاعطاء اه (قوله ان الزمان بمثله لبخل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشككة قال الشيخ أبو على الفارسي في هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا الكلام نفي المثل وأن يقال انه يعز وأن لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد أدخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنع من حيث هو بل من حيث

أى الشجاع القتال الحريص على القتل (وقول سلم) بعده (من راقب الناس مات هماً) أى حزناً وهو مفعول له أو تمييز (وفاز باللذة الجسور) أى الشديد الجراءة في بيت سلم أجود سبكاً وأخصر لفظاً (وان كان) الثانى (دونه) أى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد فى الاول (فهو) أى الثانى (مذموم كقول أبى تمام) فى مرثية محمد بن حميد (هيات لا يأتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخل

القائلين المعلوم من المقام (قوله لان الغرض التوجيه) عبارة ع ق لان الغرض التوجيه وفاعله محذوف المناسب وفاعله ضمير مستتر اذا الفاعل لا يحدف الا أن يكون المراد بالخذف الاستتار (قوله رواية بشار) أى كثير الرواية عنه (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) قد يجاب بأن المراد ببخل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجود مثله فكيف يتصور منه الاتيان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا يأتى بمثله لانه لا يجوز فضلاً عن أن يأتى وأنت خير بأنه لا بد أن يعتبر شئ يتعلق به البخل فان قدر مضى أى بتجويز مثله لبخل يفهم منه جواز

بخل الزمان بالجود بمثله اه مطول (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدى الزمان سخاؤه) أي سرى سخاؤه إلى الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتعدى بما يتعدى به قال الفري الاعداء أن يتجاوز الشيء من صاحبه إلى غيره والاسم العدوى وفي حديث لا عدوى أي لا يعدى شيء شيئا اه (قوله فسخاؤه) أي بإيجاده على ما قاله ابن جني أو بظاهره على ما قاله ابن فورجة وكذلك تقول في ولقد يكون به الخ (قوله وأخرجه من العدم) تفسير على سخاؤه اه سم (قوله ولولا سخاؤه) أي الزمان وقوله الذي استفاده منه أي من الممدوح وقوله لبخل أي الزمان وقوله به أي بالممدوح (قوله كذا ذكره) أي هذا التفسير ابن جني فاليست على ما ذكره ابن جني من الغلو كما تقدم في قوله

وأخفت أهل الشرك حتى أنه * لتخافك النطف التي لم تخلق

لان الجود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدى الزمان فهو ممتنع ومثل ذلك لا يقال فيه انه فاسد كما قاله ابن فورجة وإنما يقال فيه غير مقبول تأمل (قوله ابن فورجة) بفتح الفاء وضمها (قوله فاسد) الاولى غير مقبول لغلوه اذ ليس بفاسد كما قدمناه (قوله لان سخاؤه غير موجود) باضافة سخاؤه إلى غير أي سخاؤه شخص غير موجود فسخاؤه اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوى خبرها وهو السريان للغير (قوله وإنما المراد الخ) أي فالممدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا بظاهره لي وهاديتي له اغزارة أموره عند الزمان فلما أعدى الزمان سخاؤه ذلك الممدوح جاد به على أي بالاتصال به والوقوف عليه بعد خفائه عنى فالمعنى أن الزمان هادى إليه بعد البخل بالهداية فمرفته فأغنانى فالمعنى واقعد كان الزمان بخيلا بظاهره لي اه ع ق (قوله لما أعدى سخاؤه) ظرف لقوله سخاؤه قال سم أي أعدى سخاؤه الزمان وهو بعد وجوده اه (قوله فالمصراع الثاني) فيه إشارة إلى أن الشاهد في المصراعين الأخيرين والافالمصراع الاول من قول أبي الطيب أبلغ من المصراع الاول الذي لا بى تمام تأمل (قوله اذ لا يشترط الخ) علمه لتحذوف تقديره ولا يضر في كونه مأخوذا منه تغاير في المعنى والتعبير اذ اوقع الاشتراك في الحاصل والمآل ولومع زيادة شيء اذ لا يشترط في هذا النوع الخ كما عبر بذلك ع ق أي لانهما اشتركا في البخل وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الاخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهم ما شتركان في أصل البخل على ما قاله ابن فورجة (قوله كاتوهمه البعض) أي توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله والالم يكن مأخوذا الخ) في الاستدلال بهذا اشعار بموافقة البعض على الاخذ على تأويل ابن جني اه يس (قوله أيضا) أي كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجة وإنما لم يصرح به لان عدم الاخذ عليه حينئذ ظاهر فجعله كأنه أصل مقيس عليه وعبرة ع ق

وجود مثله في نفس الامر وعدم تجوز الزمان لبخله فاصل القصور بحاله اه فري (قوله رجه الله فاسد الخ) الحق صحتة مبالغة بدعوى محال وقوله وإنما المراد الخ لا يخفى بعده جدا وانه تخصيص وتقدير بلا دليل ظاهر وانه يلزمه نوع ذم كأنه يقول انه مع سخائه ما سخرى هو على بل أعدى الزمان فسخرى به الزمان على فالزمان هو المحسن إلى فأسخيه المحسن ومن لا فلا وليس يجدى دفع هذا النقد بما زاده بقوله وأسعدنى الخ بجمع لفاعل أسعد ضمير الممدوح فانه تكاف بعيد

وقول أبي الطيب أعدى الزمان سخاؤه (يعنى تعلم الزمان منه السخاؤه وسرى سخاؤه الى الزمان) (فسخاؤه) وأخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لان سخاؤه غير موجود لا يوصف بالعدوى وإنما المراد سخاؤه على وكان بخيلا به على فلما أعدى سخاؤه أسعدنى بضمي اليه وهاديتي له لما أعدى سخاؤه (ولقد يكون به الزمان بخيلا) فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لا بى تمام على كل من تفسيرى ابن جني وابن فورجة اذ لا يشترط في هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين أصلا كما توهمه البعض والالم يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جني أيضا

فعلى هذا التقدير أى تقدير ابن فورجة لا يكون مأخوذاً من الاول أيضاً لان المعنى عليه ولقد يكون
الزمان بخيلاً باظهاره وهو مخالف للبخل بايجاده مثله الذى فى المصراع الاول ولكونه أظهر فى عدم
الاخذ لم يتعرض له فى الشرح ويرجع المعنى الى حاصل واحد أيضاً على هذا التقدير لانه اذا بخل
باظهاره الى اعزته فهو بخيل بفائدته اللازمة لوجوده الاسبب فيلزم البخل بوجوده لان نفي
اللازم يستلزم نفي المزموم فنفي فائدته كنفية فيلزم البخل بأمثاله اه بتصرف وعبارة سم
وانما اقتصر الشارح على بيان التغيرات على تفسير ابن جنى لان هذا المتوهم اعتقد عدم التغيرات عليه
وسلم الاخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغيرات عليه تأمل اه سم (قوله لان أبا
تمام الخ) أى فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان فى نفس الامر لا مغايرة لان المراد من المثل
الممدوح كفى قولك مثلك لا يبخل أى أنت لا تبخل (قوله اذ المعنى على المضى) ان قات من ابن
يستفاد المضى من قول أبى تمام * ان الزمان بمثله لبخيل * قلت من الجملة الاسمية الدالة على
الثبات والدوام الشامل للمضى هذا وقد يقال العبدول الى المستقبل فى كلام أبى الطيب قصداً الى
الاستمرار وحكاية للحال الماضية الآن يقال لما لم يبق بخل الزمان بعد اعداء سخائه اياه لم يحسن
حل المضارع على ذلك اه يس وانما كان المعنى على المضى لان الفرض أنه جاد به ووجد بالفعل
(قوله فان قيل المراد الخ) أى فيكون المضارع واقعاً وموقعه (قوله وبذله) عطف على وجوده
أو على سخا (قوله لكن اعداءه الخ) حاصله أنه بعد ايجاده صار الذى فى تصرف الزمان انما هو
اعداءه وأما ايجاده فلا يتعلق به لانه تحصيل للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) أى بعد وجوده
أو فى المستقبل وقوله فى تصرفه أى تصرف الزمان (قوله لا قرينة عليه) أى فلا يصح وبعد
صحته الخ (قوله فأبعد من الذم) من بمعنى عن أى تحقيق بأن لا يذم فأفعل التفضيل ليس على بابه
(قوله مرئى) اسم فاعل وأصله مرئى (قوله الا الفراق) استثناء من دليلا ودليلا مفعول

(قوله لا يكون مأخوذاً من الاول أيضاً) أى كما لا يكون مأخوذاً على كلام ابن جنى الذى قرره
ع ق أولا كما يعلم بالوقوف على عبارته (قوله الذى فى المصراع الاول) هو المصراع الثانى فى
كلام أبى تمام (قوله وان كان فى نفس الامر لا مغايرة الخ) فيه نظر ظاهر فتدبر (قوله رجه
الله اذ المعنى على المضى) قد يمنع بسند أن التأسيس خير من التأكيذ وبسند تقدير مضاف أى بمثله
بدليل المضارع ليقع موقعه بلا تأويل كما هو الظاهر على أن لزوم كون المضارع لم يقع موقعه مما يجب
أن يمنع بل له موقع أى موقع لما فيه من تأكيذ تحقيق المعنى ومضيه فقوله ولقد يكون الخ أى والله
لقد يكون الخ أى فلا غنى وان قد كان والمضارع مع قد كثيراً يأتى لهذا المعنى كقوله

أبصارهن الى الشبان مائلة * وقد أراهن عنى غير صداد وفى التنزيل قد يعلم قد نرى اه معاوية
وهو تكلف (قوله رجه الله لم يجد الا الفراق) أى لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وهو كناية عن
كون الفراق للاجبة سبب الوصول المنية وحصول اهلا كهيا للنفس والحصر بمبالغة وفى نسخة لم
يجد بالفوقية أى لم يجد أنت على وجود النفوس للابدان دليلاً الا الفراق لانه كالموت فى مفارقتها به
للإبدان وحصول حالها كحالتها فيدل على أصل وجودها لها وانها كانت لها وفارقها الآن كما يدل
عليه الموت وهذا أبلغ بادعاء انه أترك كالموت فى حالته ودلالته لانه سبب له فقط اه معاوية (قوله ان
كان الذى ينصب مفعولين) أى بأن كان بمعنى يعلم ومصدره الوجود فان كان بمعنى يصيب تعدى

لان أبا تمام علق البخل بمثل
المرئى وأبو الطيب بنفس
الممدوح هذا ولكن
مصراع أبى تمام أجود سبكاً
لان قول أبى الطيب ولقد
يكون بلفظ المضارع لم يقع
موقعه اذ المعنى على المضى
فان قيل المراد لقد يكون
الزمان بخيلاً بهلاكه أى
لا يسمح به لانه لا
اعلمه بأنه سبب لصلاح
العالم والزمان وان سخا
بوجوده وبذله للغير لكن
اعداءه وافناؤه باق بعد
فى تصرفه قلنا هذا تقدير
لا قرينة عليه وبعد صحته
فصراع أبى تمام أجود
لاستغنائه عن مثل هذا
التكلف (وان كان) الثانى
(مثله) أى مثل الاول
(فابعد) أى فالثانى أبعد
(من الذم والفضل للاول
كقول أبى تمام لو حار)
أى تحير فى التوصل الى
اهلاك النفوس (مرئى
المنية) أى الطالب الذى
هى المنية على انها اضافة
بيان (لم يجد الا الفراق

يجد ومفعوله الثاني ان كان الذي ينصب مفعولين محذوف أى موجودا الخ اه سم قال يس وفيه نظر والظاهر أن المفعول الثاني دليل على الاستثناء مفرغ على حده ما علمت الا الفقه اه (قوله على النفوس) أى على هلا كهنا (قوله وهو حال من سبلا) أى لانه في الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا قال في المعنى تنبيه الظاهر أن لها من قول المتنبي

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنيا الى ارواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجوده لكن فيه تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضرب به زيد وذلك ممتمنع فينبغي أن يقدر صفة في الاصل لسبلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما أن قوله الى ارواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى ارواحنا وذلك في لها وجه غريب وهو أن تقدره جمعا للهاته كحصة وحصى وتسكون المنيا مضافا اليه ويكون اثبات الهموات للمنيا استعارة شبيهت بشئ يتلغ الناس ويكون أقام الله مقام الافواه المجاورة للهوات للهم اه ولم يستحضره سم فكاتب ما هيأة التخمين اه يس وقول ابن هشام الظاهر أن لها أى لفظ لها وقوله ضرب به زيد أى ضرب نفسه وقوله فينبغي أن يقدر صفة الخ فيكون المعنى هكذا لولا مفارقة الاحباب ما وجدت المنيا سبلا أخرى لها مسلوكة الى ارواحنا وقوله كحصة وحصى أى مما يكون فيه الفرق بين مفرد وجمعه بالتاء وقوله وتسكون المنيا مضافا اليه الاظهر أن يقول وهي مضافة الى المنيا وقوله استعارة أى بالسكنانية وقوله المجاورة الخ أو هو من باب ذكر الجزء وإرادة الكل (قوله وروى يد المنيا) أى بدل قوله لها المنيا (قوله فقد أخذ المعنى كله) لقائل أن يقول ان الاول أفاد أن انحصار السبب في مفارقة الاحباب انما هو على تقدير التحير واشتباه الحال وقضية ذلك امكان سبيل آخر عند عدم التحير وكأن حاصل المعنى أن المنية لها طريق الى الهلاك لكنها اذا اشتبهت عليها لا تجد طريقا حينئذ غير المفارقة وهذا المعنى لم يفده الثاني فكيف حكم بأخذ كل المعنى إلا أن يقال ان هذه الزيادة التي قلنا ان الاول أفادها غير مرادة له أو أنها غير معتبرة ههنا فليستأمل اه سم وعبرة ع ق وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل للمنبة على النفوس الا الفراق أما في الاول فواضح وأما في الثاني فلان لولا تفيد أن نفى الفراق بنفى الموصول كما أشرنا اليه فلزم انحصار الموصول في الفراق على أنه دليل أو جزء دليل فعنى كل من البيتين يعود الى معنى الآخر فإيقال من أن في الاول الحصر والتقييد بالحيرة فجاء أبلغ من الثاني لا عبرة به اه (قوله وبديل بالنفوس الارواح) الباء داخل على المترك (قوله وان أخذ المعنى وحده) أى دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ (قوله وأصله من ألم المنزل الخ) فاصل الامام النزول بالمنزل ثم أطلق على مطلق القصد ووجه المناسبة هنا أنه اذا أخذ المعنى فقد قصده وكانه نزل به اه يس (قوله فكانه كشط) بابه ضرب وقوله

على النفوس دليل وقول
أبي الطيب
لولا مفارقة الاحباب
ما وجدت
لها المنيا الى ارواحنا سبلا
الضمير في لها للمنيا وهو
حال من سبلا والمنيا فاعل
وجدت وروى يد المنيا
فقد أخذ المعنى كله مع لفظ
المنية والفراق والوجدان
وبدل بالنفوس الارواح
(وان أخذ المعنى وحده
سمى) هذا الأخذ (الماما)
من ألم اذا قصد وأصله من
ألم المنزل اذا نزل به (وساخا)
وهو كشط الجلد عن
الشاة ونحوها فكانه
كشط من المعنى جلدا
وألبيه جلدا آخر فان
اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس
(وهو ثلاثة أقسام كذلك)

الى واحد ومصدره الوجدان وان كان بمعنى يستغنى أو يحزن أو يحقد كان لازما كذا في الاتعموني (قوله لكن فيه تعدي فعل الظاهر) أى فعل الفاعل الظاهر الخ (قوله وذلك ممتمنع) فيه ان ذلك جائز في أفعال القلوب كما هنا قاله بعض المشايخ (قوله جمعا للهاته) هى اللحمة في الحلق وعلى هذا في كتب الباء انتهى أمير (قوله الاظهر الخ) فيه ان اليه هو نائب الفاعل والضمير فيه عائذ على الموصوف المحذوف أى شيأ مضافا اليه وهذا اخفاء فيه حتى يقال الاظهر الخ (قوله كما أشرنا اليه) أى في صدر عبارته ونصها أى لوتحير المرتاد الذي هو المنية في طلب النفوس بسبب خفاء أما كهنا

جلدها واللفظ (قوله أى مثل ما سعى اغارة) أى مثله فى الانقسام الى ثلاثة أقسام وفى كون
 الاقسام هى كون الثانى أبلغ وكونه دونه وكونه مثله بدليل كلام الشارح (قوله والصنع مبتدأ
 خبره الجملة الشرطية) أى والجملة من المبتدأ وخبره الجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن
 ذلك لظهوره لأن ضمير الشأن لا عمل له كضمير الفصل لانه مما لم يقل به أحد اه يس (قوله
 فخير) أى فهو خير وقوله وان يرث من راث يرث اه سم وفى المختار وراث على خبره أبطأ وبابه
 باع وفى مثل رب عجلة نهبريئا اه (قوله أى يبطئ) من باب شرف قال فى المختار ببطؤ بضم
 الطاء ببطأ بضم الباء فهو بطئ بالمندو أبطأ فهو مبطئ اه (قوله أنفع) ألا ترى أنه يقع فى العادة
 أنك لو وعدت أحدا باحسان ثم أبطأت عنه فاذا أعطيته زدتة على ما كنت تعطيه لو عجلت حياء
 من ابطائك وجبر اللباط اه سم (قوله والا احسن أن يكون الخ) لعل وجهه أن كون الضمير
 للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يفيد الاول من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد
 لتعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكر اه سم
 وقوله ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر أى لانه مخالف للقياس من خمسة أوجه عوده على
 ما بعده لزوما وأن مفسره لا يكون الاجلة وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحد
 نواسخه وانه ملازم الافراد اه يس (قوله الى حاضر فى الذهن) وهو الموعود به (قوله
 وهذا كقول أبى العلاء الخ) لعل مقصوده التنظير فى رجوع الضمير للمتعلق الحاضر فى الذهن
 فان هذا هو المناسب فى بيت أبى العلاء اذ لا يناسب فيه رجوع الضمير للشأن اذ ما بعد الهجر لا يصلح
 للخبرية عنه فليتأمل اه سم أقول فى المعنى فى الترجمة التى نصها المواضع التى يعود فيها الضمير
 على ما تأخر لفظا ورتبة والثالث أن يكون خبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هى الاحياتنا الدنيا
 قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الاحياتنا الدنيا ثم وضع
 هى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هى النفس تحمل ما حلت وهى العرب
 تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن فى تفسيره هى النفس وهى العرب
 ضعف لا مكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفى كلام ابن مالك ضعف

أى مثل ما سعى اغارة
 ومسخالان الثانى اما أبلغ
 من الاول أو دونه أو مثله
 (أولها) أى أول الاقسام
 وهو أن يكون الثانى أبلغ
 من الاول (كقول أبى
 تمام هو) ضمير الشأن
 (الصنع) أى الاحسان
 والصنع مبتدأ خبره الجملة
 الشرطية أعنى قوله (ان
 يعجل فخير وان يرث *)
 أى يبطئ (فليرث فى
 بعض المواضع أنفع)
 والاحسن أن يكون هو
 عائدا الى حاضر فى الذهن
 وهو مبتدأ خبره الصنع
 والشرطية ابتداء كلام
 وهذا كقول أبى العلاء

عليه لم يجد ذلك المرتاد دليلا يدل على النفوس المطالبة له الا الفراق فجعل دلائل المنية على النفوس
 محصورا فى الفراق أى فراق الاحبة وقيد كونه دليلا بحال الخيرة فى طلب النفوس ومعنى البيت
 الثانى ان مفارقة الاحباب هى الموصلة للمنية عند طلبها للارواح فلو لاها ما اتصلت المنية بالارواح
 فيفهم أن الموصلة مانعة من الوصول الى الارواح فالفراق اما أن يكون دليلا أو جزأ من الدليل
 ومن المعلوم أن المراد بالخيرة فى البيت الاول رغبة المنية فى النفوس وطلبها لها وقد علم أن التوصل
 مطلقا لا يكون الا بالطالب فالنقييد بالخيرة لا يحتاج اليه لوجهين أحدهما أن الطالب للشئ يتخير عند
 انتقاء الدليل فلا يحتاج لذكر الخبر والآخر ما نقرر من كون المنية لا عدولها الا النفوس فهى أبدا
 طالبة لها متخيرة عند عدم الدليل وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل للمنية على النفوس
 الا الفراق أما فى الاول فواضح وأما فى الثانى فلان لو لا تفيدان نفي الفراق بنفي الموصول كما أثرنا
 اليه فلزم انحصار الموصول فى الفراق على أنه دليل أو جزء دليل فعنى كل من البيتين يعود الى معنى
 الآخر فإيقال من أن فى الاول الحصر والتقييد بالخيرة فجاء أبلغ من الثانى لاعتباره به اه تدبر

لا يمكن وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان أراد الزحشري أن المثالين يمكن حلها على ذلك لأنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده اه والظاهر أن كلام أبي تمام والمعري من هذا القبيل وان ما انتهج به الشارح أمر سهل قاله يس وبين البيتين مناسبة من وجه آخر وهو أن في كل منهما أن الشيء المذكور قد يكون سبباً في المحبوب كما كان في الاول إبطاء الاحسان سبباً في كثرته وفي الثاني الصدود سبباً في الوصال لأن الظاهر أنه لم يرد هذا بدليل قوله وهذا نوع من الاعراب فانه يشعر بأن كلامه من جهة الاعراب دون غيره أفاده سم (قوله حتى مايلم خيال) ضمير يلم للهجر وأما ما قيل نافية أي حتى اذا انتفى المامه وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أي حتى اذا ألم فهو خيال لانه لعدم طلبه والاعتبار به بمنزلة المعدوم الذي هو خيال وقيل مصدرية أي حتى المامه خيال والمعنى كافي الثاني ويتمين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الاولين فانه يجوز نصبه بمعنى اه سم وعبرة عى حتى مايلم أي ينزل خيال من هذا الذي بهجرنا وبعض صدود الزاثرين وصال أي لم ننل من هجرنا حتى الصدود لا بالانقضاء لا بقطة ولا مناما والصدود قد يعد وصالا بالنسبة لمثل هذا الهجر اه ويلم بأنه رد (قوله الراضة) أي المتراضون الممارسون لصناعة الاعراب ومن العجب أنه تصحف في نسخة سم بالراضية فقال قال في الصحاح ان الراضية تجبى في بعض اللغات بمعنى العالية وهذا المعنى يمكن هنا وانظر هل يجوز أن تكون بمعنى الرضوية أي المعبرة اه قال يس وأصل راضة روضة جمع رائص ككامل وكلمة وفي نسخة الراضة أي المتراضة للاعراب المترنة عليه وعبرة عى وهذا الاعراب أعنى جعل الضمير عائداً على حاضر في الذهن لطيف لا يكاد يتنبه له الا الاذهان الراضة أي المتراضة بالاعراب من أئمة العربية لان التفتن لحاضر ذهنا يلتم الكلام فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الاجال مما يدق الخ اه (قوله وقول أبي الطيب الخ) أخذ معنى وان يرث الخ فالبيتان مشتركان في معنى وهو اثبات النفع في البطء المستفاد من الشطر الثاني في البيت الاول ومن الشطر الاول في البيت الثاني (قوله الجهم) بفتح الجيم (قوله ففي بيت أبي الطيب الخ) قد يقال بينهما تفاوت أيضاً فان بيت أبي الطيب يدل على أن بطء سببه مطلقاً من الخير بخلاف بيت أبي تمام فانه يدل على أنه قد يكون لقوله في بعض المواضع اه سم قال يس وفيه نظر لا يخفى اه (قوله واذا نال الخ) من السكامل وشطر البيت على أن من قوله المصقول (قوله من عضبه) من زائدة

(قوله لا يمكن وجه ثالث الخ) فيه انه لا يرتكب الجمل على ضمير الشأن الا اذا لم يكن غيره وهذا يدفع قوله فالضعف في كلام ابن مالك وحده (قوله والظاهر أن كلام أبي تمام والمعري الخ) فيه ان كلام المعري ليس من هذا القبيل كما لا يخفى (قوله ضمير يلم للهجر) وخيال على الاولين خبر مبتدأ محذوف وعلى الثالث خبر المصدر المؤول والناظر ما سيأتى عن عى من ان فاعل يلم هو خيال وما نافية قال شيخنا وعليه يظهر معنى حتى (قوله حتى اذا انتفى المامه) أي بحصول الوصال (قوله فهو خيال الخ) أي فذلك الانتفاء خيال لعدم وجود هذا الانتفاء اذا هجر دائماً وقال شيخنا أي فالهجر خيال لعدم وجود الهجر (قوله حتى اذا لم فهو خيال) أي حتى اذا نزل وحصل الهجر فهو خيال لانه كعدم (قوله أي لم ننل من هجرنا حتى الصدود) لعل المناسب حتى الخيال (قوله الراضية) عبارة عى الراضة (قوله من زائدة) في معاوية ان خلت لسانه الخ تجر بدخلت

هو الهجر حتى مايلم خيال
وبعض صدود الزاثرين
وصال

وهذا نوع من الاعراب
لطيف لا يكاد يتنبه له الا
الاذهان الراضة من أئمة
الاعراب (وقول أبي
الطيب ومن الخير بطء
سبيلك) أي تأخر عطائك
(عنى) أسرع السحب
في المسير الجهم) أي
السحاب الذي لاماء فيه
وأما ما فيه ماء فيه يكون
بطيئاً ثقيل المشى فكندا
حال العطاء ففي بيت أبي
الطيب زيادة بيان لاشتماله
على ضرب المنزل بالسحاب
(ونانها) أي ناني الاقسام
وهو أن يكون الثاني دون
الاول (كقول البحري
واذا نال) أي لمع (في
الندى) أي المجلس (كلامه
المصقول) المنقح (خلت)
أي حسبت (لسانه من
عضبه)

أى سيفه القاطع (وقول
أبى الطيب
كان أن السهم في النطق قد
جعلت *)

على رماحهم في الطعن
خرصانا

جمع حرص بالضم والكسر
وهو السنان يعنى أن
السهم عند النطق في
المضاء والنفاذ تشابه أسنهم
عند الطعن فكان أسنهم
جعلت أسنة رماحهم
فبيت البعترى أبلغ لما
في لفظي تألق والمصقول
من الاستعارة التخيلية
فان التألق والصقالة
للكلام بمنزلة الاظفار
للنية ولزم من ذلك تشبيه
كلامه بالسيف وهو استعارة
بالكناية (وثالثها) أى
ثالث الاقسام وهو أن
يكون الثانى مثل الاول
(كقول الاعرابى) أبى
زياد (ولم يكن أكثر
الفتيان مالا * ولكن
كان أرحبهم ذراعا) أى
أسخاهم يقال فلان رحب
الباع والذراع أى سخي
(وقول أنجع وليس)
أى الممدوح يعنى جعفر
ابن يحيى (بأوسههم)

(قوله أى سيفه القاطع) شبه لسانه بسيفه بجامع التأثير (قوله وقول أبى الطيب) من البسيط
(قوله كان السهم النخ) قال ع ق ولا شك أن كلامهما أى الكلامين تضمن تشبيه اللسان
بالآلة الحرب في النفاذ والمضى وان كانت الآلة المعبرة في الاول السيف والآلة المعبرة في الثانى الرمح
ولكن بيت البعترى أجود الخ (قوله أسنهم) بضم السين ان جرد من التاء والاف بكسرهما
كفى السنة حداد وقوله في النطق فى معنى عند وكذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح وقوله
على رماحهم متعلق بخرصانا (قوله بالضم والكسر) أى وسكون الراء قال بعضهم وهذا في
المفرد وأما الجمع فكسر الخاء لا غير قال في المختار والحرص بضم الخاء وكسرهما الحلقة من الذهب
أو الفضة (قوله في المضاء) أى كونها ماضية وقوله والنفاذ تفسير (قوله فبيت البعترى أبلغ
النخ) وأيضا في بيت أبى الطيب لفظ كان الذى يدل على الشك في التشبيه بخلاف بيت البعترى
فان فيه لفظ خلت الذى يفيد الرجحان اه سم وفيه أن كان قد تدل على اليقين كقوله
كان الأرض ليس بها هشام * نعم لا يعجبني قول أبى الطيب أسنهم على رماحهم اه يس
أى فان المتبادر من كلامه أن أسنهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله من
الاستعارة التخيلية) فيه تسميح والوجه أن أحدهما تخييل والآخر ترشيع (قوله بمنزلة الاظفار)
التي اثباتها استعارة تخيلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة الاظفار للنية) فانها يحصن المشبه
به وهو السيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لان التخيلية والمكنية متلازمان على ما سبق اه
يس (قوله تشبيه كلامه) أى لسانه باعتبار اخراج الكلام (قوله وهو استعارة بالكناية)
قال ع ق فان قلت ليس في كلام البعترى استعارة بالكناية وانما فيه ترشيع بالتشبيه لان المشبه
بالسيف في الحقيقة هو الكلام لا اللسان لان الموصوف بوجه الشبه وهو النفوذ والتأثير فيما يتعلق
به هو الكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون أجود من بيت المتنبي بترشيع التشبيه كما
زعمت على أنا لان سلم أن التشبيه ليس للسان بل هو باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاء في
الارواح كالسيف في تلبسه بما يوجب التأثير من الحد والقطع ولا ينافى ذلك اعتبار الاستعارة
بالكناية فيما تحقق به وجه الشبه وهو الكلام اه فان قلت فيسه جمع بين الطرفين أجيب بانهما
مذكوران في تركيبين لا في تركيب واحد وأيضا ذكر ا على وجه لا يبنى عن التشبيه (قوله
الفتيان) بالكسر جمع فتى اه أطول (قوله أرحبهم) خبر كان والرحب بفتح الراء الواسع
(قوله رحب الباع) هو قدر مديدين وقوله والذراع بكسر الهمزة والفتح المعجمة طرف المرفق الى
طرف الاصبع الوسطى (قوله أى سخي) فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الملابس وهو سعة

الرجل من أسد بتجريد المشبه من المشبه به وهو تجريد غريب عكس المشهور وهذا أيضا كان
بيت البعترى أبلغ لان التجريد أبلغ من صريح التشبيه خصوصاً مع غرابية هذا التجريد اه (قوله
أى لسانه باعتبار الخ) لا حاجة لذلك (قوله ليس في كلام البعترى الخ) هذا غير صحيح كما لا يخفى
فكلام الشارح ظاهر لا غبار عليه (قوله من بيت المتنبي) هو أبو الطيب (قوله بل هو باعتبار
الخ) الانسب بل باعتبار الخ (قوله في تركيبين) وذلك لان المشبه وقع في تركيب وهو قوله وإذا
تألق الخ والمشبه به وقع في تركيب آخر وهو قوله خلت لسانه الخ لكن قد يقال هما وان ذكر ا في
تركيبين لكن التركيب الثانى جواب الشرط فيبينهما ارتباطهما فتركيب واحد قاله بعض المشايخ

الذراع والباع الذي هو مقدار اليدين مع ما يتصلان به أو الراحة على كثرة المعطى لأن الراحة والذراع والباع بها يحصل المعطى عند قصد دفعه فإذا اتسع كثر ما علوه فلا يست السعة الكثيرة عند العطاء فطأقت السعة على الكثرة بتلك الملابس مع القرينة اه ع ق (قوله الضمير للوك) أى فى البيت قبله وهو

بروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول وقوله بروم أى يقصد وقوله مدى جعفر أى الغاية التى بانها جعفر فى الكرم (قوله هذا) أى افهم هذا (قوله لا يعجبني الخ) أى لا يعجبني هذا الكلام الذى هو قوله معروفه أوسع قال سم يعنى لأن صيغة معروفه واسع تستعمل فى العادة بمعنى دبره واسع وذلك ذم اه وعبارة ع ق ولكن لا يخفى أن الاول فات الثانى فى التعبير عن الكرم بطريق التمجيز ولهذا قيل أن معروفه لا يعجب وقيل أن وجه كونه لا يعجب أن المعروف قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أوسع أى الشئ المعروف منه كناية عن الدبر ولا يخفى أن هذا التوجيه انما يتجه أن صح الاخبار عن المعروف بقوله أوسع مراد به هذا المعنى على وجه الكثرة والا فلا يخفى فساد له لوجود المعروف فى الكلام البليغ ولا يعتبر به الاستهجان بوجه تأمل اه (قوله وأما غير الظاهر) قال ع ق وأما الاخذ غير الظاهر فاقسام ولم يعددها الى الابلغ والادنى المذموم والمساوى الابلغ عن الذم لأن أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهورها منه فان اعترافها راد فن جهة أخرى خارجة عن معنى الاخذ كما يفيد ذلك قوله فيها بأنى وأكثر هذه الأنواع يعنى كلها مقبولة اه وغير الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال ع ق وضابطه أن يكون الثانى بحيث لا يدرك أنه مأخوذ من الاول الابتداء كما يتضح فى الامثلة وحينئذ فالمثال الآتى فى التشابه قريب من الظاهر بل ينبغى أن يجعل منه لأن ادراك كون الثانى أصله الاول ظاهر لا يحتاج الى تأمل اه (قوله أن يتشابه المعنيان) أى من غير نقل ليغايير ما بعده (قوله معنى البيت الاول) أى المأخوذ منه وقوله ومعنى البيت الثانى أى المأخوذ (قوله من أرب) فى المختار الأرب بالكسر الحاجة وكذا الأربة والأرب بفتحتين والمأربة والمأربة بفتح الراء وضمتها قلت ونقل الفارابى أيضاً مأربة بالكسر (قوله لحاهم) بضم اللام وكسرها فاعل يمنع (قوله جمع لحية) بكسر اللام لا غير وهى شعر الخدين والذقن وفى المختار واللحية معروفة والجمع لحي بكسر اللام وضمتها نظير الضم فى ذروة وذرى اه (قوله سواء الخ) جملة مستأنفة فى معنى العلة لما قبلها (قوله ذو العمامة) بالكسر وهى المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وحملها على الاولين أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله والخمار اه أطول (قوله وقول أبى الطيب) فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبائل العرب له اه مطول فالمعنيان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء فى الضعف فالبيت الاول فيه هذا المعنى وكذا البيت الثانى والتغاير بينهما باعتبار أن البيت الاول حكم بالتساوى والبيت الثانى حكم بالتشابه (قوله فناء) أى رمح (قوله خضاب) أى صبغ الحناء قال فى المختار الخضاب ما يختضب به

الضمير للوك (فى الغنى * ولكن معروفه) أى احسانه (أوسع) فالبيتان متماثلان هذا ولكن لا يعجبني معروفه أوسع (وأما غير الظاهر فنه أن يتشابه المعنيان) أى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى (كقول جرير فلا يمنعك من أرب) أى حاجة (لحاهم *) جمع لحية يعنى كونهم فى صورة الرجال (سواء ذو العمامة والخمار) يعنى أن الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف (وقول أبى الطيب ومن فى كفه منهم قناة * كن فى كفه منهم خضاب)

(قوله أو الراحة) عطف على الذراع لأنه يقال أيضاً كافى ع ق فلان رحب الراحة بمعنى سعى وإن لم يذكره الشارح (قوله مراد به) ضمير به راجع للمعروف (قوله على وجه الكثرة) راجع للاخبار (قوله يعنى كلها) انما قال ذلك لأنه سبأنى يعترض على زيادة المصنف لفظ أكثر

الشاعر الخاذق إذا قصد
الى المعنى المختلس لينظمه
احتمال في اخفائه فغيره عن
لفظه ونوعه ووزنه وقافيته
والى هذا أشار اليه بقوله
(ومنه) أى من غير الظاهر
(أن ينقل المعنى الى محل
آخر كقول البحري
سلبوا) أى ثيابهم
(وأشرفت الدماء عليهم *
محجرة فكأنهم لم يسلبوا)
لان الدماء المشرقة كانت
بنزلة ثياب لهم (وقول أبى
الطيب ييس النجيع عليه)
أى على السيف (وهو مجرد
* عن غمده فكأنه هو
مغمدة) لان الدم اليابس
بنزلة غمده فنقل المعنى من
القتلى والجرحى الى
السيف (ومنه) أى من غير
الظاهر (أن يكون معنى
الثانى أشمل) من معنى
الاول (كقول جرير اذا
غضبت عليك بنو نهم
وجدت الناس كلهم غضابا)
لانهم يقومون مقام كلهم
(وقول أبى نواس
ليس من الله بمستنكر
أن يجمع العالم في واحد)
فانه يشمل الناس وغيرهم
فهو أشمل من معنى بيت
جرير (ومنه) أى من غير
الظاهر (القلب وهو أن
يكون معنى الثانى نقيض
معنى الاول كقول أبى
الطيب

وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصنف
(قوله تشبيها) هو وصف الجلال وفي بعض النسخ نسيباً بالسين المهملة وهو التغزل في النساء بذكر
أوصافهن يقال نسب الشاعر للمرأة ينسب بالكسر نسيباً إذا تشبب بها وقد يطلق على التغزل
مطلقاً (قوله والى هذا أشار بقوله الخ) وجه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى الى محل آخر وذلك
صادق بأن ينقله من التشبيب الى أحد المذكورات اه سم (قوله الى محل آخر) أى من
موصوف الى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اه فنرى (قوله
النجيع) قال في المختار والنجيع من الدم ما كان يضرب الى السواد وقال الاصمعي دم الجوف
خاصة اه (قوله وهو مجرد) حال من السيف اه يس أى والخال أن السيف خارج من
العمد (قوله مقام كلهم) أى لجمعهم جميع ما في الناس من الكمال اه سم (قوله وقول أبى نواس)
بنون مضمومة بعد هاو او مخففة كنى بذلك لانه كان له ذوابتان تنوسان على عاتقيه أى تنزلان عليهما
قال عرق أى قوله لهررون الرشيد لما سجن الفضل البرمكي غيرة منه حين سمع عنه التناهى في
الكرم مشيراً الى أن في الفضل شيئاً مما في هرون وأن في هرون جميع ما في الفضل وما في العالم
من اخصال مبالغة

قولا لهررون امام المهدي * عند احتفال المجلس الخاشد

أنت على مابك من قدرة * فليست مثل الفضل بالواجد

* ليس من الله بمستنكر * البيت فأمر هرون باطلاقه اه والاحتفال الاجتماع والخاص بالشين
المعجمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أى لا تجد مثل الفضل في خدمتك وطاعتك (قوله
ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو قبل ليس وهو من السربيع مستعمل مستعمل
فاعلات ودخله حذفت السبب فصار فاعلن وفي بعض النسخ وليس بالواو وقبل ليس ففيه من
العيوب الخرم وهو زيادة مادون خمسة أحرف في صدر الشطر (قوله أن يجمع العالم) أى صفاته اه
يس (قوله وغيرهم) أى من الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول)

(قوله رجه الله واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين الخ) أى من حيث هو لا التشابه الذي جعل قسماته
خاص بكونه لا على وجه النقل (قوله هو وصف الجلال) أى جمال النساء أو غيرهن ووصف الجلال
ليس فيدا كما يعلم مما سيأتى في فصل الخاتمة قاله بعض المشايخ (قوله وهو التغزل الخ) قال بعضهم
فائدة في ذكر فنون الشعر ومقاصده ان أنثى فيه على حى فهو مديح أو على ميت فهو رثاء وان ذكر
فيه لوم أو جبن أو بخل فهو هجاء وان ذكر فيه اخلاف وعد ومطل وقلة وفاء فهو عتاب وان ذكر
فيه وصف النساء والشبان والغرام هم فهو غزل وان ذكر فيه المرء فقط وحسنتهم ووصفهم فهو
النسيب وان ذكر فيه الاشياء على اختلاف أجناسها فهو الوصف وان ذكر فيه الاخلاق المحودة
والامر بفعلها والنهي عن ضدها فهو الادب وان ذكر فيه الحرب والشجاعة والصبر وحى الحریم
فهو الحاسة وان ذكر فيه الخلعة والمجون فهو الملاح وان ذكر فيه أحكام الثواب والعقاب في الدار
الآخرة والرجوع الى الله تعالى ورفض الدنيا فهو الزهد اه وقوله فهو غزل أى ويقال له تشبيب
أيضا كما سيأتى أيضا في فصل الخاتمة عن السيوطي وقوله فهو النسيب فيه نظر ظاهر قاله بعض
المشايخ (قوله بأن ينقله من التشبيب الخ) أى أشمل (قوله أى من موصوف الخ) فيه قصور

قال ع ق فان قلت ما وجه كون الكلام الذي هو نقيض معنى الاول مأخوذا من ذلك الاول
 فان المتبادر ان نقيض الشيء ينافي له لأنه منه قلت هو هو بعينه ولم يزد الا السلب في الاثبات أو
 العكس ونزى بالسلب والاثبات هنا الايمان بالمتنافي في الجلة وأيضا نقيض الشيء فرع الشعور به
 فذلك الشيء هو الحامل على طلب النقيض فقد انتشأ النقيض عن الاول فافهم اه (قوله أجد
 الملامة) أى اللوم والانكار على وقوله فى هو ك لذبة بكسر الكاف خطاب لمؤنت قال ع ق
 أى أجد لذلك اللوم فيك لذته لتمامه حتى صرت التذمة طاق ذ كرك على أى وجه كان
 اه وقوله فليامنى اللوم جمع لأنهم كصاتم وصوتم قال العصام فى أطوله والمراد كل لأنهم كما يقتضيه
 المقام اه (قوله والانكار باعتبار القيد الذى هو الحال) أى انه لا يحب الملامة فيه بل يحبه هو
 فقط فالتقى المستفاد من الاستفهام الانكارى منصب على القيد على حد قوله تعالى أنا أمرون
 الناس بالبر وتنسون أنفسكم (قوله كما يقال أتصلى الخ) فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع
 الصلاة من حيث هى (قوله على تجوز الخ) أى بناء على تجوز الخ وهو من تبط بقوله الذى هو
 الحال وعبارة العصام فى أطوله لتجوز كون المضارع المثبت حالا بالواو للضرورة أو على سبيل
 التشنؤد وأما تجوز البعض الحال اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم نعر
 عليه مع التفحص البليغ اه (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف) قال الفري رجعت
 الحالية لما فى العطف من إيهام تجوز عدم محبة الملامة فيه اه (قوله راجع الى الجمع بين
 الامرين) قال فى المطول بمعنى لا يكون الا واحدا اه وعبارة ع ق ويجوز أن تكون الواو
 للعطف والعطف بالواو وان كان لا يقتضى المعية لكن يقتضى الاجتماع فى الحكم فحبه وحب اللوم
 فيه يقتضى عطف أحدهما على الآخر اجتماعهما فى الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا
 الاجتماع هو محط الانكار أى كيف يجتمع حبه وحب اللوم فى الوقوع منى اه (قوله وهذا نقيض
 معنى بيت أبى الشيص) لان فى هذا نفي محبة الملامة فى ذلك اثباتها اه سم (قوله لكن كل منهما
 الخ) أما الاول فهو باعتبار أن لومه يتضمن ذكر المحبوب له ونسبته هو إلى محبته وإظهار ذلك وهذا
 أمر محبوب له وأما الثانى فباعتبار أنه صادر من العدو والصادر منه يكون مبعوضا اه سم (قوله
 ولهذا) أى لان كلا باعتبار (قوله قالوا الاحسن الخ) قال فى المطول الآن يكون ظاهرا كفى
 قول أبى تمام

ونعمة معترف جدواه أحلى * على أذنيه من نعم السماع

وقول أبى الطيب

والجراحات شديدة نعمات * سبقت قبل سببه بسؤال

أراد أبو تمام أن الممدوح يستلزم نعمات السائلين بما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد أبو الطيب
 أنه ان سبقت نعمته من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحات من الجروح لان عادته أن
 يعطى من غير سؤال اه قال الفري عليه نعمة مبتدأ وأحلى خبره وجدواه أى عطاء مفعول
 معترف بمعنى سائل اه (قوله فى هذا النوع) أى القلب (قوله أن يبين السبب) ليعلم أن التناقض

كما علم مما قبله (قوله ونزى بالسلب) لفظ نزى بالنون والراء المهملة فتا فى النسخ من كتابها
 بالتصنية ثم بالزى تصحيف (قوله الا واحد) هو محبة فقط

أجد الملامة فى هو ك لذبة

حبالذكرك فليامنى اللوم

وقول أبى الطيب أحبه

الاستفهام للانكار

والانكار باعتبار القيد

الذى هو الحال أعنى قوله

(وأحب فيه ملامة) كما

يقال أتصلى وأنت محدث

على تجوز واو الحال

فى المضارع المثبت كما هو

رأى البعض أو على حذف

المبتدأ أى وأنا أحب

ويجوز أن تكون الواو

للعطف والانكار راجع

الى الجمع بين الامرين أعنى

محبة ومحبة الملامة فيه

(ان الملامة فيه من أعدائه)

وما يصد من عدو المحبوب

يكون مبعوضا وهذا

نقيض معنى بيت أبى

الشيص لكن كل منهما

باعتبار آخر ولهذا قالوا

الاحسن فى هذا النوع

أن يبين السبب (ومنه)

أى من غير الظاهر (أن

ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين في الاول أن سبب محبته اللوم تضمنه لذكر
المحجوب وفي الثاني أن سبب عدم محبته صدوره من العدو اه يس قال ع ق فان قلت أى
المعنيين أبلغ التلذذ بلومه في المحجوب أو بغض اللوم في المحجوب قلت لا يظهر التلذذ باللوم لاقتضائه
عدم الشغل عن حبه لعارض من العوارض ولو كان منافيا بخلاف بغض اللوم عنه - سبحانه فانه
يقتضى شغل القلب ببغض اللائم والفناء في الحبيب مطلقا بحيث لا يحس الا بحبه أعظم من المداوة
بسببه اه (قوله ويضاف اليه ما يحسنه) قال ع ق مفهومه أنه ان لم يضاف اليه شيء أصلا فهو
ظاهر لان أخذ المعنى من الاول لا لبس فيه كلا كان أو بعضا في عدم الظاهر وأما إذا أضيف اليه
ما لا يحسنه فالزيادة كالعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا لبس فيه أيضا في صير من الظاهر بخلاف
البعض مع تزيينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرج عن سائر الاتباع الى الابتداع فكأنه مستأنف
فيخفى اه (قوله كقول الافوه) الاودى وهو في اللغة الواسع النعم الطويل الاسنان بحيث
خرجت من الشفتين اه أطول (قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد وجمعه طيور
وأطيار وقوله على آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أى مستعملة على أعلامنا متوقعة فوقها فتكون الأعلام
مظالة بها قاله في الأطول وترى بصرية وقوله رأى عين مصدر مؤكدا ترى قال ع ق وإنما أكد
قوله نرى بقوله رأى عين لتلايتهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن آمن النظر بتكاف لبعدها ولأنه
يتوهم أن المعنى أنها لما تبعنا كأنها ريت ولولم تر لبعدها لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله
فهو بحيث يرى في فعله لولا المانع اه (قوله حال) أى من الطير وقوله أى وثيقة ثقة مصدر
بمعنى اسم الفاعل أى تراها حال كونها وثيقة (قوله بما يتضمنه الخ) أى من العامل الذي يتضمنه
قوله على آثارنا وهو كائنة قال ع ق فتحة على هذا جواب لسؤال مقدر إذ كانه قيل لماذا كانت
الطيور على آثاركم فقال كانت على آثارنا وتبعنا لثقتها الخ اه (قوله أن ستمار) أى بأن خفى
الجار وهو متعلق بثقة قال ع ق يقال ماره أتاه بالميرة أى الطعام وأطعمه أيام اه (قوله أى
ستطم) أى تأكل من طعم فلان يطعم أى كل (قوله وقد ظلت) بالبناء للمجهول وقوله
عقبان أعلامه من اضافة المشبه به للمشبه أى أعلامه التى هى كالعقبان فى تلونها وفخامتها فالمراد
بالعقبان الأعلام نفسها وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون
العقاب أسود وكان من برداء عائشة رضى الله عنها ذلك أهل السير وقيل الاضافة على أصلها
من مباينة الاول للثانى والمراد بعقبان الأعلام الصور المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس
الأعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت اه مخلص من ع ق
ويس وقال الفخرى العقاب الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير لضخمه كذا فى
الصحيح اه وقوله بعقبان طير متعلق بظلت قال سم جمع عقاب لكثرة كفراب وغربان
وجمع القلة أعقب اه وقوله فى الدماء نواهل جمع ناهل اسم فاعل أى يؤل أمرها حال تظليلها
الأعلام الى أن تكون بعد وقوع القتلى نواهل فى الدماء فكانه يقول ظللتها لجانها النهل فى الدماء
أفاده ع ق قال سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اه أى مما يطلق على

يؤخذ بعض المعنى ويضاف
اليه ما يحسنه كقول
الافوه وترى الطير على
آثارنا * رأى عين) يعنى
عيانا (ثقة) حال أى وثيقة
أو مفعول له مما يتضمنه
قوله على آثارنا أى كائنة
على آثارنا لو توقها (أن
ستمار) أى ستطم من لحوم
من تقتلهم (وقول أبى تمام
وقد ظلت) أى ألقى عليها
الظل وصارت ذوات ظل
(عقبان أعلامه ضحى *
بعقبان طير فى الدماء
نواهل) من نهل

(قوله من اضافة المشبه به الخ) أى بحسب الاصل لا بحسب المراد وكان الأولى ذكر ذلك ليصح
قوله فالمراد الخ فهذا منه بمعنى ما يأتى عن الصحاح وان أوهمت عبارته خلاف ذلك

أذاروى نقيض عطش (أقامت) أى عقبان الطير (مع الرايات) أى الاعلام وثوقا بأنها ستظم لحوم القتلى (حتى كأنها * من الجيش إلا أنهم لم تقا تل فان أباتام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه (٤٧١) رأى عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث

ترى هيانا لا نضيلوه هذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الاعادى (ولا) بشئ (من معنى قوله ثقة أن ستمار) الدال على وثوق الطير بالميرة لا اعتيادها بذلك وهذا أيضا مما يؤكد المقصود قيل ان قول أبى تمام ظلت المام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش وفيه نظر اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو فى جوار السماء بحيث لا يرى أصلا نعم لو قيل ان قوله حتى كأنها من الجيش المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبا منهم مختلطا بهم لم يبعد عن الصواب (لكن زاد) أبو تمام (عليه) أى على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعنى تسير الطير على آثارهم (بقوله إلا أنها لم تقا تل وبقوله فى الدماء نواهل وبقوله فى الرايات حتى كأنها من الجيش) يتم حسن

الاضداد (قوله اذاروى) يقال فى ضد العطش روى بروى كهوى وهوى ويقال فى رواية الحديث ونحوه روى بروى كهوى وهوى قال فى المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا ورى أيضا بكسر الراء وفتحها واروى وروى كله بمعنى وروى الحديث والشعر بروى بالكسر رواية فهو راو اه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لاجمعه وعبرة عى ثم بين ما أسقطه أبو تمام من المعنى السكا ن فى البيت المأخوذ منه وما زاده فحسن به ما أنى به من ذلك المعنى بقوله فان أباتام الخ اه (قوله لم يلم بشئ) أى لم يقصد شئاً من معنى قول الافوه الخ أطول ويلم من ألم الرابى وما تقدم من قوله حتى ما يلم خيال من لم الثلاثى (قوله بما يؤكده المقصود) أى شجاعتهم وقتلهم الاعادى اه سم (قوله المام) أى اتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه عى (قوله قريبا) خبر كان ولم يؤنث لانه يستوى فيه الذكر والمؤنث ولا يرد مختلطاً لانه تابع (قوله لم يبعد عن الصواب) قال عى ويزيد هذاتاً كيدا قوله أقامت مع الرايات لان حجة الرايات فى المكانية تستلزم القرب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبعض المعنى الذى أخذته من الافوه وهو تسير الطير على آثارهم اه (قوله أعنى) أى بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله إلا أنها الخ) أى زاده عليه بامور ثلاثة أحدها قوله إلا أنها لم تقا تل * وثانيها قوله فى الدماء نواهل * وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعنى الخ) أى فالمراد بالاول الاول من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظلت عقبان الرايات بعقبان الطير إلا أنها لم تقا تل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن اه مطول (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى الذى ذكره فى معنى قوله وبها يتم الخ اه سم أى من مرجع الضمير فى بها للآخر من الزيادات ومن تفسير الاول بالاول من الزيادات وعبارة الايضاح وأما أبو تمام فألم بشئ من ذلك لكن زاده على الافوه بقوله إلا أنها لم تقا تل ثم بقوله فى الدماء نواهل ثم باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبذلك يتم حسن قوله إلا أنها لم تقا تل اه (قوله هذا هو المفهوم من الايضاح) قال فى المطول وعليه التعويل اه وفيه ترجيح له ويمكن أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للايضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من قوله ويضاف اليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزيادات محسنة للبعض فانه لم يعلم من ذلك اه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) هب فى المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبها يتم حسن الاول أى بهذه الزيادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) أى المعنى الذى أخذته أبو تمام من بيت الافوه الاول وهو تسير الطير على آثارهم

(قوله كهوى كهوى) أى بكسر الواو فى الماضى وفتحها فى المضارع بخلاف قوله بعد كهوى كهوى فانه بعكس ذلك وكان الانسب من ذلك أن يقول أولا كرمى كرمى وثنانيا كرمى يرمى (قوله بالكسر) راجع للمضارع (قوله رحمه الله لم يبعد عن الصواب) يشير الى انه غير صواب

الاول) يعنى قوله إلا أنها لم تقا تل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله إلا أنها لم تقا تل ذلك الحسن الابعاد أن يجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة فى عداد الجيش حتى يتوهم أنها أيضا من المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح وقيل معنى قوله وبها أى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن معنى البيت الاول

واتباعها اياهم في الزحف وفيه تكلف لاحتياجه الى التقدير وابهامه ان حسن معنى البيت الاول متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما في الايضاح أيضا اه ع ق (قوله وأكثر هذه الانواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه أى وأكثر نحو هذه الانواع مقبول وهذا الكلام يقتضى أن من هذه الانواع ما هو غير مقبول وان من نحو هذه الانواع ما هو غير مقبول أيضا وتعليقهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضى قبول جميع الانواع غير الظاهر أعنى ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر وبهذا يعلم أن الاولى اسقاط لفظ الاكثر ويقول وهذه الانواع ونحوها مقبولة اه ع ق (قوله من قبيل الاتباع) أى كونه تابعا لغيره وقوله الى حين الابتداء أى الاحداث والابتكار فكأنه غير مأخوذ قال ع ق فان حسن الصنعة يصير المصنوع غير أصله حتى في المحسوسات فان الشئ كلما ازدادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب الى الخروج عن الاصل والجنس ألا ترى الى الجوهر مع الحجر والمسك مع الدم اه (قوله وكل ما كان) أى كل نوع من هذه الانواع يكون أشد خفاء وقوله كان أقرب الى القبول أى الى نهاية القبول والا فجميع مقبول وبعد يتجه أن نهاية المقبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قاله في الاطول (قوله مزيد تأمل) أى وأما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر (قوله أى الذى ذكر الخ) فافراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله كله أفاده في الاطول (قوله بان يعلم أنه كان الخ) بيان لسبب علم أن الثانى اخذ من الاول وينبغى أن يكون منه أيضا أن يقرأ أحدا أنه أنشد للثانى بيت الاول فتأمل ثم عمل على نظيره ونحو ذلك اه سم (قوله حين نظم) أى حين نظم الثانى كلامه (قوله والافلا يحكم الخ) أى بان لم يعلم أخذه من الاول بان علم الاول أوجهل الحال قال سم وعبارة الاطول والا فلا يحكم بسبق أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة اه فقوله هنا ذلك اشارة الى السبق والاتباع والاحكام المذكورة اه (قوله والا الخ) اشارة الى أن قول المصنف لجواز الخ عليه لمخدوف تقديره ما أشاره الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا وفى المعنى وحده مطول (قوله أى مجيئه) أى الخاطر اه ع ق (قوله من غير قصد للاخذ) أى بلا قصد من الثانى للاخذ من الاول بمعنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثانى ولسانه كما ورد على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن يراد بالخاطر العقول فيكون المعنى أنه يجوز

لان مبناه ان كلام المصنف معناه عدم المام أبى تمام بما أفاده بالالتزام لفظ رأى عين من قره فى رأى العين وهذا ليس مقصود المصنف لانه لا يخفى عليه المام ببيت أبى تمام بذلك على سبيل الالتزام بل مقصوده أنه لم يلم بشئ من جنس معناه المطابق كعياننا ونحوه بدليل جعله كل البيت الثانى لابي تمام زيادة مفيدة له حسن التام فهذا هو الصواب فى مراده بالمعنى لذلك المبنى أفاده معاوية (قوله وهذا الكلام يقتضى الخ) عبارة سم قوله وأكثر هذه الانواع الخ فيه اشارة الى أن منها ما لا يقبل والعمل ضابطه ما لا تصرف فيه مطلقا كما يشعر به هذا التعليل ولعل تعبيره بالاكثر بالنظر للعطوف أعنى قوله ونحوها والا فالظاهر أن جميع ما ذكر لا يخرج عن نوع تصرف اه (قوله وبعد يتجه الخ) لعل هذا مجرد بيان لا اعتراض (قوله عن هذا البيان) أى بيان السرقه والاخذ من الغير

(وأكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة) لما فيها من نوع تصرف (بل منها) أى من هذه الانواع (ما يخرج حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حين الابتداء وكل ما كان أشد خفاء) بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الاول الابعد مزيد تأمل (كان أقرب الى القبول) لكونه أبعد عن الاتباع وأدخل فى الابتداء (هذا) أى الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثانى منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالاسمى المذكورة (كله) إنما يكون (اذا علم أن الثانى اخذ من الاول) بان يعلم أنه كان يحفظ قول الاول حين نظم أو بان يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه والافلا يحكم بشئ من ذلك (لجواز أن يكون الاتفاق) فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى وحده (من) قبيل (نوارد الخواطر أى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد للاخذ) كما يحكى

أن يكون الاتفاق من توارد عقليين على أمر واحد أي وورودهما عليه وتلقيهما إياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين الثاني بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه اه ع ق (قوله عن ابن ميادة) بفتح الميم وضبطه بعضهم بكسرهما قال سم ميادة اسم امرأة صحاح اه فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وعبرة العصام في أطوله المنسوب إلى أمه ميادة وهي أمة سوداء اه (قوله مفيد) أي مستفيد للمال بشجاعته ومثلا في أي مفرق له لكرمه ونهال تنور وجهه فرحبالعطاء لكن مع ذلك مهيب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المتخذ من حديد الهند اه سبرامى (قوله أين يذهب بك) هذا كلام يقال للضال كقوله تعالى فأين تذهبون اه يس (قوله قيل) أي في حكاية ما وقع من المتأخر بعد المتقدم وقوله قال فلان كذا أي من بيت أو قصيدة وقوله وقد سبقه إليه أي إلى ذلك القول فلان الخ وانما قلنا أوقصيدة لجواز توارد الخواطر في معنى القصيدة أيضا بل وفي لفظها فان الخالق على لسان الاول هو الخالق على لسان الثاني اه ع ق (قوله ليغتنم فضيلة الصدق) اذ لو ادعى سرقة مثلاً أو عدمها لم يأمن أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم الغيب لوعين نوعا كالسرقة أو عدمها فتدبره اه سم (قوله ونسبة النقص) لو ادعى السرقة مثلاً إلى الغير الذي هو الشاعر الثاني (قوله ومما يتصل) خبر مقدم والقول مبتدأ مؤخر ومن تبعيضية قال في الاطول وفي قوله ومما يتصل إشارة إلى أن المتصل لا ينحصر فيما ذكر اه وفي بعض النسخ وما يتصل بالقول فاعل يتصل أي القول في السرقات يتصل به القول أي الكلام في الاقتباس الخ (قوله من لمح) أي بالتشديد كفرح اه يس (قوله وذلك) أي وجه اتصال السرقات وعبرة ع ق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بتعلق المناسبة من حيث ا في كل من هذه الالفاظ أخذت من شيء سابق مثل ما في السرقات اه (قوله لان في كل منها) أي في كل واحد من الخمسة المذكورة وفي بعض النسخ منها بضمير التثنية أي من الخمسة والسرقات الشعرية (قوله أما الاقتباس الخ) هو جائز بلاغة وأما شرعا فقال السيوطي في كتابه الاتقان في علوم القرآن في آخر النوع الخامس والثلاثين وقد اشتهر عن المالكية تحريمه أي الاقتباس وتشديد التكبير على فاعله وأما أهل مذهبننا فلم يتعرض له المتقدمون ولأكثر المتأخرين مع شيوع الاقتباس في أعصارهم واستعمال الشعراء له قديما وحديثا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فستل عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام فأجازه واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله في الصلاة وغيرها وجهت وجهي الخ وقوله اللهم فائق الاصباح وجاعل الليل سكما والشمس والقمر حسباناً اقض عني الدين واغنني من الفقر وفي سياق كلام لابي بكر رضي الله عنه وسيعلم الذين ظالموا أي منقلب ينقلبون وفي آخر حديث لابن عمر قد كان لكم في رسول

عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه مفيد ومثلا في اذا ما أتيت نهال واهتز اعزاز المهند فقيل له أين يذهب بك هذا للمعطية فقال الآن علمت إلى شاعر اذا وافقته على قوله ولم أسمعه (فاذا لم يعلم) أن الثاني أخذ من الاول (قيل قال فلان كذا) وقد سبقه إليه فلان فقال كذا ليغتنم فضيلة الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة النقص إلى الغير (ومما يتصل بهذا) أي بالقول في السرقات (القول في الاقتباس والتضمن والعقد والحل والتامع) بتقديم اللام على الميم من لمح اذا أصره وذلك لان في كل منها أخذت من الآخر (أما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام) نظما كان أو نثرا

(قوله فاعل يتصل) المناسب خبر مما يتصل (قوله وقد اشتهر عن المالكية تحريمه الخ) قال السيوطي في شرحه لمنظومته عقود الجمان حتى أتى أنشدت شيخنا قاضي القضاة محي الدين ابن أبي القاسم الانصاري عالم الحجاز قول شيخنا الشهاب الحجازي

مات ابن موسى وهو بحر كامل * فهنا كم جمع الملائك مشترك

يأتيكم التابوت فيه سكينته * من ربكم وبقيته مما ترك

وقلت له ماتقولون في هذا فقال لي هذا عندنا كفر (قوله من قوله في الصلاة وغيرها الخ) وكذا

الله اسوة حسنة اه وهذا كله انما يدل على جوازه في مقام المواعظ والثناء والدعاء ولا دلالة فيه على جوازه في الشعر وبينهما فرق فان القاضي ابا بكر من المالكية صرح بأن تضمينه في الشعر مكروه وفي النثر جائز واستعمله أيضا في النثر القاضي عياض في مواضع من خطبة الشفاء وقال الشرف اسمعيل بن المقرئ صاحب مختصر الروضة وغيره في شرح بديعيته فما كان منه في الخطب والمواعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولو في النظم فهو مقبول وغيره مردود وفي شرح بديعية ابن حجة الاقتباس ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود فالاول ما كان في الخطب والمواعظ واليهود والثاني ما كان في الغزل والرسائل والقصص والثالث على ضربين أحدهما ما نسبته الله الى نفسه ونعمو ذبالله ممن ينقله الى نفسه كما قيل عن واحد من بني مروان أنه وقع على بطاقة فيها شكاية من عماله ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم والآخرة تضمين آية في معنى هزل ونعمو ذبالله ممن ذلك كقول الشاعر

أوحى الى عشاقه طرفه * هيهات هيهات لما توعدون
وردفه يهتز من خلفه * لمثل ذا فليعمل العاملون

قلت وهذا التقسيم حسن جدا وبه أقول اه باختصار وقد أشار الى ذلك في كتابه عقود الجمان في علمي المعاني والبيان بقوله

قلت وأما حكمه في الشرع * فالك مشدد في المنع
وليس فيه عندنا ضراحه * لكن يبي النووى أباحه
في النثر وعظادون نظم مطلقا * والشرف المقرئ فيه حقا

يدل للجواز ما وقع في كلامه صلى الله عليه وسلم في كتابه الى هرقل سلام على من اتبع الهدى (قوله واستعمله أيضا في النثر القاضي عياض الخ) في شرح السيوطي على عقود الجمان رأيت استعمال الاقتباس لأئمة أجلة نظما ونثرا منهم القاضي عياض فقد وقع له في الشفاء في مواضع من ذلك ومنهم الامام أبو القاسم الرافعي من أجلة أئمة مذهبنا علماء ودينا وروى البيهقي في شعب الإيمان عن شيخه أبي عبد الرحمن السلمي قال أنشدنا أحمد بن محمد بن يزيد لنفسه

سئل الله من فضله واتقه * فان التقى خير ما تكتسب
ومن يثق الله يضع له * وبرزقه من حيث لا يحتسب

وقال شيخ الشيوخ الجوى

ان دمت عيني فن أجلها * بكى على حالي من لا بكا
أوقعني انسانا في الهوى * يا أيها الانسان ما غركا

وقال شيخ الاسلام أبو الفضل ابن حجر

خاض العواذل في حديث مداي * لما جرى كالبحر سرعة سيره
خبسته لأصون سر هواكم * حتى يخوضوا في حديث غيره

وقال أيضا - يا معشر التجار أموالكم * أدوا زكاتها ولا تكابروا

من قبل أن تصيكم * قارعة لانكم ألهاكم التكاثر

اه باختصار أى انتهى ما قاله السيوطي في كتابه الاتقان (قوله في النظم صوابه في النثر) كما هو

جوازه في الوعظ والزهد وفي * مدح النبي ولو بنظم فافتنى
 وتاجنا السبكي جوازه نصر * اذ التيمى الجليل قد شعر
 وقد رأيت الرافعي استعمله * وغيره من صلحاء كمله
 وقوله * فالك مشدد في المنع * قال شيخنا اللوذعي الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد الامير
 والظاهر حل المنع على ما اذا تضمن شدة اساءة أدب فلا يكون تشديدا كقول البهازي
 خط في الارداق سطر * من بديع الشعر موزون

كذلك في عقود الجمان (قوله وتاجنا السبكي الخ) أي حيث قال في كتاب الطبقات في ترجمة
 الامام أبي منصور عبدالقادر بن طاهر التيمي البغدادي من كبار الشافعية وأجلاتهم ان من شعره
 قوله يا من عدا ثم اعتدى ثم اقرى * ثم انتهى ثم ارعوى ثم اعترف
 ابشر بقول الله في آياته * ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
 ففي استعمال هذا الاستاذ أبي منصور مثل هذا الاقتباس في شعره دلالة على جوازه فانه جليل من
 أئمة الدين والناس يسندون عنه وقد أسند عنه هذين البيتين الاستاذ الحافظ أبو القاسم ابن عساكر
 قال السيموطي في شرح عقود الجمان بعد نقله ذلك قلت ليس هذان البيتان من الاقتباس
 لتصرّحه بقول الله تعالى وتقدم ان ذلك خارج عنه (قوله فالك مشدد في المنع) قال العلامة
 الشيخ عبدالباقي الزرقاني فيما كتبه على ختم الرسالة بعد نقله كلام الحافظ السيموطي في كتاب
 عقود الجمان قلت ويحمل منع الامام مالك رضي الله عنه على الاقتباس القبيح الذي ذكر فيه
 الردف ونحوه كقوله

وردفه ينطق من خلفه * لمثل هذا فليعمل العاملون

فانه حرام قطعاً وهذا الجواب هو المتعين ليصح به نقل السيموطي عن مالك والافقدروي الخطيب
 البغدادي وغيره بالإسناد عن مالك بن أنس انه كان يستعمله قال النووي في التبيان بعد نقل ذلك
 وهو أكبر حجة على من يزعم أن مذهب مالك تحريره والعمدة على الشيخ داود الشاذلي الباخلي من
 المالكية في نفي الخلاف في مذهبه اهـ وهذا يقضي بالعجب من السيموطي في قوله * فالك مشدد
 في المنع * الا أن يجاب عنه بالجواب المتقدم وأعجب من ذلك أيضاً قوله * وليس فيه عندنا صراحة *
 مع مقاله هو نفسه في حاشية الموطأ في حديث انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين وهذا
 الحديث أصل في جواز التمثيل والاستشهاد بالقرآن والاقتباس نص عليه ابن عبدالبر في التمهيد
 وابن رشيقي في شرح الموطأ وهما مالكيان والنووي في شرح مسلم تكلم عند شرح هذا الحديث
 ولا أعلم بين المسلمين خلافاً في جوازه في النثر في غير المجون والخلاعة وهزل المشتاق وشربة الخمر
 واللواط ونحو ذلك وقد نص على جوازه أئمة مذهبنا بأسرهم واستعملوه في الخطب والرسائل
 والمقامات وسائر أنواع الانشاء ونقلوا استعماله عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي
 طالب وابنه الحسن وعبد الله بن مسعود وغيرهم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وأوردوا
 فيه عدت أحاديث صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استعمله اهـ كلام عبدالباقي وقوله
 وأعجب من ذلك أيضاً قوله وليس فيه عندنا صراحة الخ مع مقاله هو نفسه الخ محل الشاهد قوله
 بأسرهم (قوله فلا يكون تشديدا) لعل هنا اسقاط والاقبل قوله فلا يكون قاله بعض المشايخ

لن تنالوا البر حتى * تنفقوا مما تحبون

وأما نحوقوله

تجرد في الحمام عن قشر أولو * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا

وقد جرد موسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤالك يا موسى

وقول محمد بن العفيف التمساني

يا عاشقون حاذروا * مبتسما من نغره

وطرفه الساحر مذ * شككتمو في أمره

يريد أن يخرجكم * من أرضكم بسحره

فالظاهر كراهته لما أنه لم يبلغ مبلغ الأول في الاساءة وأما نحوقول ابن أبي زيد من أئمة المالكية آخر

رسالته والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فلا بأس به اه (قوله شيأمن

القرآن الخ) مفعول ثان ليضمن والاول وهو الكلام مرفوع على أنه نائب أي يضمن الكلام كلاما

يشبه القرآن أو الحديث وليس المضمن هو نفس القرآن أو الحديث لما سيأتى أنه يجوز في اللفظ

المقتبس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن معناه الوارد فيه كما في قوله أنزلت حاجاتي الخ فلو كان

المضمن هو القرآن حقيقة لكان نقله عن معناه كفرا وكذلك تغييره أفاده السيرامي قال ع

وسمى الاتيان بالقرآن أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذنا من اقتباس نور المصباح من نور

القبس وهو الشهاب لان القرآن والحديث أصل الانوار العلمية اه (قوله يعني على وجه الخ) أي

بالعناية إشارة الى أن النفي ليس منصبا على المقيّد وهو الوجه والطريقة بل منصبة القيد وهو كونه

من القرآن أو الحديث ففسر المتن أولا على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد منه (قوله كما يقال الخ)

راجع للنفي (قوله فالاول) وهو الاقتباس من القرآن في النثر (قوله كقول الحريري) أي في

المقامة الثانية وتعرف بالحلوانية بعد انشاد قوله

فامطرت لؤلؤا من نوحس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد

(قوله فلم يكن الخ) أي لم يعض ز من يدبر الا وأنشدا بوزيد انشاد اغريبا وهو قوله

سألنا حين زلزلت نضوبرقعها الـ قاني وابداع سمعي أطيب الخبر

فزحزت شققا غشي سناقر * وساقطت لؤلؤا من خاتم عطر

(قوله فاغرب) بمعنى ففهمله أي أي بشئ غريب بديع (قوله والثاني) وهو الاقتباس من القرآن

في النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت الامر ولا يقال

أزمعت على الامر بخلاف العزم فإنه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كاجعته وأجمعت عليه

والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في قوله من غير ما جرم زائدة اه فزى

ولك أن تقول هو تبرع على ما قبله أي اذا حل كلام الامام مالك على ذلك لم يكن ذلك منه تشديدا

في الدين وخروجا عن الطريقة الجادة (قوله فامطرت الخ) شبه اللمع باللؤلؤ والعين بالترجس

والوجنات بالورد والانايل المنحذوبة بالعناب والثنايا بالبرد (قوله نضوبرقعها) أي كشفه وازالته

وهو ما ترسله المرأة على وجهها ويجوز فيه ضم القاف وفتحها (قوله القاني) أي الشديد الحرة

(قوله شققا) أي برقعاشيها بالشفق وهو الحرة بعد الغروب الى أول وقت العشاء (قوله غشي)

أي غطي (قوله سناقر الخ) السنا بالقصير النور وهو المراد وبالمد الرفعة وكنى بالقمير عن

(شيأمن القرآن أو

الحديث لا على أنه منه) أي

لا على طريقة أن ذلك الشئ

من القرآن أو الحديث يعني

على وجه لا يكون فيه

اشعار بأنه منه كما يقال في

انشاء الكلام قال الله تعالى

كذا وقال النبي صلى الله

عليه وسلم كذا ونحو ذلك

فانه لا يكون اقتباسا ومثل

للاقتباس باربعة أمثلة لانه

امامن القرآن أو الحديث

وكل منهما ما في النثر أو في

النظم فالاول (كقول

الحريري فلم يكن الا كطلع

البصر أو هو أقرب حتى

أنشدا فأغربو) الثاني مثل

(قول الآخر ان كنت

أزمعت) أي عزمتم (على

هجرنا) من غير ما جرم

فصبر جميل وان تبدلت

بناغيرنا) فحسبنا الله ونعم

والجرم بالضم الذنب وقوله فصبر جميل أى فامرنا بمغك صبر جميل اقتبس من قوله تعالى حكاية عن يعقوب على نبيينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل سؤلتكم أنفسكم أمراف صبر جميل والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه والصفح الجميل هو الذى لا عتب فيه والهجر الجميل هو الذى لا غيبة فيه وقوله وان تبدلت بنا غيرنا أى اتخذت بدلا منا فى الصفة والمجبة فحسبنا الله الخ اقتبس من قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل اه ملخصا من المعاهد وعق (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث فى النثر (قوله قول الحريرى قلنا الخ) أى فى المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالصحرارية وقبله فلما رأينا نارهم نار الحياح وخبرهم كسر اب السباب قلنا الخ ونار الحياح ما تطاير من الشرار فى الهواء بتصادم حجرين أو بضرب حجر فى حافر وتلك نار لا منفعة فيها وقيل الحياح رجل بخيل كان يوقد نار اضعيفة لئلا يقصد ان أحسن بانسان أطفأها لئلا يقتبس أحد من ناره وقيل نار الحياح نار سراجيه ولعله اذا جاء أحد يوقد نار امنه أطفأها وقيل الحياح ذباب يطير بالليل له شعاع كالسراج وقوله خبر الخبر بضم الخاء مصدر خبرت أخبر اذا امتخت والسياسم والسياس الأرض المستوية واحدها سبب وبسبب اه شريشى (قوله من الحصى) فى نسخة من الحصى وهى صغار الحصى (قوله وقال شأهت الوجوه) أى قبعت بالضم من القبح نقيض الحسن اه مطول وعبرة عى أى قبعت وتغيرت بانكسارها وانهمزها وعودها بالخية مما تريد فلما فعل ذلك انهمز المشركون اه (قوله وقبح) بضم القاف وكسر الباء مخففة على وزن ضرب (قوله من قبعه) بابه منع وقوله بالفتح أى فتح الباء مخففة (قوله أى اللثيم) وقال العصام فى أطوله واللثيم كسر اللثيم والعبد الاحق اه (قوله والرابع) وهو الاقتباس من الحديث فى النظم (قوله ان رقيبى سىء الخلق فداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق بسكون اللام أى رقيبى قبح الطبع غليظه فلاطفة لتعال معه

المطلوب (قوله فداره) أى لئلا يمنعك عى اه سم قال يس صوابه بمنعنى عنك اه (قوله والمخاتلة) هى المخادعة اه فترى وفى نسخة والمخاتلة وهى المخادعة والتحيل (قوله وجهك) مبتدأ أخبره الجنة وما بعدها حال من الجنة باضمار قد اه يس (قوله أى أحيطت) أى فلا يتوصل الى كل منهما الا بارتكاب ذلك (قوله جنة وجهك) من اضافة المشبه به للمشبه (قوله مالم ينقل الخ) أى لاقتباس الذى لم ينقل فيه الخ أى بل أريد به فى كلام المقتبس بكسر الباء ذلك المعنى الاصلى بعينه (قوله عن معناه الاصلى) المراد به المفهوم منه وان كان الماصدق مختلفا فاصدقه فى القرآن والحديث غيره فى هذا الكلام والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل فى مفهومه وان اختلف الماصدق بخلاف ما اذا نقل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أى فان قوله كلح البصر أو هو أقرب أريد به ذلك المقدار من الزمن كما أريد به فى الاصل وقوله فصبر جميل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشأهت الوجوه أريد به قبح الوجوه وتغيرها كما أريد فى الاصل وكذا حفت الجنة بالمكاره فان المفهوم فى الاصل والفرع واحد

وجهها وباللواؤا المتساقط عن كلامها وبإختام العطر عن فها (قوله الخبر) بضم الخاء فى بعض مواد المقامات خبرهم حقيقة أمرهم وباطنه (قوله فان المفهوم فى الاصل والفرع واحد) أى مفهوم المكاره وهو المشاق الصادقة بمشاق الرقيب وبمشاق التكليف وأما الجنة فهى باقية على

للقريب
(قلت دعنى وجهك الجنة
حفت بالمكاره)
اقتباسا من قوله صلى الله
عليه وسلم حفت الجنة
بالمكاره وحفت النار
بالشهوات أى أحيطت
يعنى لا بد لطالب الجنة
وجهك من تعمل مكاره
الرقيب كما أنه لا بد لطالب
الجنة من مشاق التكليف
(وهو) أى الاقتباس
(ضربان) أحدهما (مالم
ينقل فيه المقتبس عن
معناه الاصلى كما تقدم) من
الامثلة

وان كان المراد بمصدق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف في المصدق لا عبرة به اه ع
(قوله والثاني خلافة) قال في المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبح الوجه دخل
اجام وحلق رأسه

تجرد في الحمام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحه ملبوسا
وقد جرد موسى لتزيين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلث يا موسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه واللؤلؤ بدنه وقوله يا موسى خطاب لآله الخلق (قوله كقول ابن الرومي)
قال في المعاهد البيتان من المخرج وينسبان لابن الرومي لكن رأيت في الاغانى نسبتهما لاسماعيل
القراطيسي ولفظه حدث أحد بن بشر المر بدي قال مدح اسماعيل القراطيسي الفضل بن الربيع
خمره فقال فيه وذكر البيتين اه باختصار (قوله لئن أخطأت الخ) قبلهما -

ألا قل للذي لم يهـ لله الله الى نفعي
لساني فيك محتاج * الى التخليع والقطع
وأنيابي وأضراسي * الى التكسير والقطع

لئن أخطأت الخ (قوله لئن أخطأت في مدحك) أي حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح وقوله
ما أخطأت في مني أي لا استحقاق في المنع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه سم (قوله مقتبس
من قوله تعالى ربنا الخ) أي حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام (قوله بواد غير ذي زرع) هو
مكة المشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومي الخ) أي على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة قال ابن
يعقوب لا يقال قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل الى جنة هي الوجه والى حفوف بالمكاره
التي هي مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية والمكاره التي هي التكاليف فكيف يعدد ما لم
ينقل لانا نقول لا تجوز هنا فان الوجه شبه بالجنة والمكاره أريد بها مصروفها اذا أريد بها على تأويل
مشاق الرقيب وهو أحد مصادقها وقد تقدم أن الاتحاد في المفهوم يكفي ولا عبرة باختلاف المصدق
بعد اتحاد المفهوم بلا تجوز اه (قوله بتغيير يسير) خرج الكثير قال سم وانظر ضابطهما
اه بس وبعبارة ع ق وأما اذا غير كثير احتى ظهر أنه شئ آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل في شأنت
الوجوه قصت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتقية اه مطول
وقال ع ق كاستواء الفرائض في النثر (قوله كقوله) أي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض
أصحابه اه مطول (قوله أي وقع) فكان نامة (قوله ما خفت) أي الموت الذي كنت خائفا أن
يكون (قوله وفي القرآن انا لله الخ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من لله وانا والضمير من انا اليه
فصد الاستقامة الوزن اه ع ق (قوله أن يضمن الشعر) خرج النثر فلا يجري فيه التضمن
من قوله شعر الغير خرج به ما اذا ضمن شيئا من نثر الغير فلا يسمى تضمينا بل عقدا كما سيأتي اه
ع ق قال في المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعرا آخر لكان أحسن ليتناول ما اذا ضمن
الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرت في أشعار العرب اه (قوله
بيتا كان أو ما فوقه الخ) هذه الاربعة ما مع التنبية أو عده ان كان مشهورا فالاقسام ثمانية قال

(و) الثاني (خلافة) أي
مانقل فيه المقتبس عن
معناه الاصل (كقوله)
أي كقول ابن الرومي (لئن
أخطأت في مدحك
ما أخطأت في مني * لقد
أنزلت حاجاتي * بواد غير
ذي زرع) هذا مقتبس
من قوله تعالى ربنا اني
أسكنت من ذريتي بواد غير
ذي زرع عند بيتك المحرم
لكن معناه في القرآن
وادلا ما فيه ولا نبات وقد
نقله ابن الرومي الى جناب
لا خير فيه ولا نفع (ولا يأس
بتغيير يسير) في اللفظ
المقتبس (لا وزن أو غيره
كقوله قد كان) أي وقع
(ما خفت أن يكونا) انا الى
الله راجعونا وفي القرآن
انا لله وانا اليه راجعون
(وأما التضمن فهو أن
يضمن الشعر شيئا من شعر
الغير) بيتا كان أو ما فوقه
أو مصراعا أو مادونه (مع
التنبية عليه) أي على أنه
من شعر الغير

مفهومها الاصل والمصدق واحد لان الكلام مبني على التشبيه كما هو ظاهر (قوله خمره) أي

عق والامثلة المطابقة لها ثمانية ولكن ينبغي الاستغناء بمثال البيت عن مثالي الاكثر اطول
الاكثر مع قلة وجوده ولكون طريق التنبيه فيهما واحدا لانفصاله فيهما عن المضمن كما ينبغي
الاستغناء بمثالي المصراع عن مثالي الاقل لان طريق التنبيه فيهما متصل مع المضمن في بيت واحد
غالبا مع قلة وجوده أيضا فالمحتاج اليه على هذا مثالان لتضمن البيت ومثالان للمصراع فاما مثال
تضمن المصراع مع التنبيه فأشار اليه المصنف بقوله كقوله على أني سأنشده وأما مثال تضمن
المصراع بدون تنبيه لاشتهاره فأشار له الشارح بقوله كقول الشاعر قد قلت الخ وأما مثال تضمن
البيت مع التنبيه على أنه لغير المضمن فكقوله

إذا ضاق صدري وخفت العدا * تمثلت بيتا بحالي يليق
* فبالله أباع ما أرنجي * وبالله أدفع مالا أطيعق
فقوله تمثلت بيتا تنبيه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود الشهرة
فكقوله

كانت بلهنية الشيبية سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل
وقعدت أنتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل
فان البيت الثاني مشهور لمسلم بن الوليد الانصاري والبلهنية بضم الباء سعة العيش ورخاء الحال
يقال فلان في بلهنية أي في سعة من العيش والشيبية الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة
الطريقة والمجل الآتي بشئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما جتمع الامر ان التنبيه والشهرة فيكون
التنبيه للمأكد وذلك كقوله

كانه كان مطويا على احن * ولم يكن في قديم الدهر أنشدني
ان الكرام اذا ما أسهلوا ذكروا * من كان يألفهم في المنزل الخشن
الضمير للصاحب المذكور في الابيات السابقة يشكو رجلا كان يصاحبه في حال فقره وينشده
هذا البيت فلما أيسر تركه ونسى ما كان ينشده والمطوى المشغل والاحن الضعائن والشحناء
وقوله ان الكرام أي أنشدني هذا البيت فقوله أنشدني تنبيه على أن البيت المذكور بعده لغيره
وقوله اذا ما أسهلوا أي دخلوا في السهل واتسع العيش ومن مفعول ذكروا ثم تضمن الاقل من
البيت فديكون مع تمام المعنى بلا تقدير كما تقدم في * أضاعوني وأي في أضاعوا * وقد يكون
بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله

كنامعا أمس في بؤس نكابه * والعين والقلب منا في قذى وأذى
والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسني ان الكرام اذا
يعني اذا ما أسهلوا ذكروا الى آخر بيت أي تمام السابق ولا بد من تقديره لئتم المعنى ولكن لا يعدون
هذا من تضمن البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا الى أن الموجود بعضه وأراد بالامس الزمان
القريب لاحقيقته والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة وقوله في قذى وأذى فيه لف ونشر مرتب
وقذى العين الخبت الذي يقع فيها حالة الوجع اه بزيادة من السيرامي والفزى وغيرها (قوله
ان لم يكن ذلك مشهورا) فان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه مطول (قوله وبهنا) أي
بقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة (قوله يميز عن الاخذ والسرقه) لان فيها تضمن شعر
أيضا وانما افرقا في أن السارق يبدل الجهد في اظهار كونه له والمضمن يأتي به منسوجا مع شعره

(ان لم يكن ذلك مشهورا
عند البلغاء) وبهذا يميز
عن الاخذ والسرقه
(كقوله)

مظهرا أنه لغيره وانما ضمه اليه ليظهر الخندق واظهار كيفية الادخال للنسبة اه ع ق (قوله أى قول الحريرى) أى فى المقامة الرابعة والثلاثين وتعرف بالزبيدية من قصيدة من الوافر وأولها

لحالك الله هل مثلى يباع * لكىما تشبع الكرش الجياع

وهل فى شرعة الانصاف أبى * أكلف خطة لانستطاع

وان أبلى بروع بعد روع * ومثلى حين يبلى لابرع

لحالك أبعذك والكرش العيال وكرش الرجل عياله وصغار أولاده والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطة الامر والروع الفرع (قوله الذى عرضه) فى المختار عرض الجارية على البيع من باب ضرب اه وقوله أبوزيد أى السروجى الذى يقع فى مقامات الحريرى وقالوا لأصل له (قوله على أى الخ) فاخبر الغلام عند العرض بأنه يوم البيع ينشده ما ذكره بقوله سأشده على أن المصراع الثانى لغيره وقوله عند يبعى فى بعض النسخ يوم يبعى اه سم (قوله أضاعونى الخ) مفعول أنشد (قوله للمرجى) بسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنه ينسب الى العرج بسكون الراء وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن أبى الصلت اه مطول (قوله ونماه الخ) وبعده

كانى لم أكن فيهم وسيطا * ولم تك نسبتي فى آل عمرو

فترى (قوله لام التوقيت) بمعنى فى متعلقة بأضاعونى كما يدل عليه كلام الشارح بعد عبارة ع ق واللام فى ليوم كريمة توقيتية وأى استفهام أريد به التعظيم كما تقول عندى غلام وأى غلام أى هو أكل الغلمان واللام يحتمل أن تتعلق بأضاعونى فيكون المعنى انهم أضاعونى فى وقت الكريمة ووقت حاجتهم لسد الثغر فقد أضاعونى أحوج ما كانوا الى ويحتمل أن تتعلق بما تنفيده أى من الكمال أى أضاعونى وأنا أكل الفتيان فى وقت الكريمة وفى وقت الحاجة لسد الثغر اذ لا يوجد من الفتيان من هو مثلى فى تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريمة وسد الثغر وعلى كل حال فى الكلام تنديم المضيعين ونخطةتهم على اضاعة مثل هذا القائل اه (قوله بكسر السين) وأما بفتحها فهو القصد فى الدين (قوله فى وقت) اشارة الى أن اللام فى ليوم بمعنى فى كما قدمنا (قوله أحوج الخ) حال من الواو فى براعوا وما مصدرية وكان نامة وقوله الى متعلق بأحوج أى حال كونهم أحوج الى مدة وجودهم وعبارة السبرامى أى حال كون هذا الوقت هو أحوج أوقاتهم الى والمقصود تنديمهم على اضاعتهم اياه اه (قوله أى كاملا) فإرادته بأى فتى نفسه لا التعميم (قوله وفيه تنديم الخ) لانهم أضاعوا وابعوا من لاغنى عنه لكونه كاملا فى الفتوة (قوله وتضمنين) استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبره (قوله قد قلت لما أطلعت الخ) الوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد أحر والغض بالمعجمتين الطرى والمراد به خد الحبيب وروضة آس مفعول أطلعت والآس ورد أخضر كذا فى شرح الايضاح للجلال الشاشى والمراد به هنا الشعر النابت على وجهه والهمزة فى أعذاره للنداء وأذار الرجل شعره النابت فى موضع العذار وأراد السارى بالنصب على أنه صفة لـ أذار لأنه سكنه للضرورة وترفقا أمر من ترفق يترفق أصله ترفقن قلبت النون

منعه من العطاء (قوله وان أبلى) أى اختبر (قوله للجلال الشاشى) الذى فى الفنى لجلال الدين

أى قول الحريرى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه أبوزيد للبيع (على أى سأشده عند يبعى * أضاعونى وأى فتى أضاعوا) المصراع الثانى للمرجى ونماه *

ليوم كريمة وسداد ثغر اللام فى ليوم لام التوقيت والكريمة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيال والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أى أضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حتى أحوج ما كانوا الى وأى فتى أى كاملا فى الفتيان أضاعوا وفيه تنديم ونخطة لهم وتضمنين المصراع بدون التنبية لشهرته كقول الشاعر

قد قلت لما أطاعت وجناته

* حول الشقيق الغض

روضة آس

أعذاره السارى العجول

ترفقا ما فى وقوفك ساعة

(من باس)

الخفيفة ألفا اه فزى وقوله ترفقا أمراخ فهو بفتح الفاء المشددة وقرر الجري أنه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وعليه فهو بضم الفاء (قوله المصراع الاخير لابي تمام) وهو صدر بيت ونمائه * تقضى حقوق الاربع الادراس * (قوله بنسكتة لا توجد فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد لنسكتة والافال زيادة على المضمن لا بد منها فلم يحتز بملق الزيادة عن شيء وإنما احتز بكونها لنسكتة زائدة على ما كان فاحتز عنه هو الزيادة لغير ذلك أفاده ع (قوله كالتورية أي الابهام) مثال للنسكتة وقد تقدم معناها وهو أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب وبراد به البعيد لقريته (قوله في قوله) أي الموجودين في قوله أي قول صاحب التعبير بالخاء المهملة كتاب في المعاني والبيان (قوله اذا الوهم) المراد اذا تخيلت ذلك اه سم أي لما هو نغرها (قوله أي سمرة شفتيها) هي نهاية الجرة وفي نسخة أي جرة (قوله ونغرها) أي اسنانها وقوله تذكرت جواب اذا (قوله من الاذكار) أي بقطع الهمزة أي لا من الاذكار الذي هو الانتعاض (قوله من قدها) متعلق بيزدكرني ومن للابتداء اه سم (قوله على أنه مفعول ثان) والاول ياء المتكلم في يزدكرني (قوله مطلع قصيدة لابي الطيب) أي أولها فالشاعر الثاني أخذ الشطر الاول وجعله شطرا ثانيا وأخذ الشطر الثاني وجعله شطرا ثالثا أيضا (قوله والعذيب الخ) شروع في بيان مراد أبي الطيب ثم بين مراد المضمن اه سم (قوله موضعان) هذا معناه القريب المشهور وسيأتي معناها البعيد (قوله ظرفي لتذكر) أي لقوله تذكرت ومازائدة وعلى هذا فقوله مجر وما عطف عليه مفعول تذكرت (قوله أول الجري والمجري) بناء على أنهم مفعولان ويكون التقدير تذكرت مجر العوالى واجراء السوابق حين وقع ذلك الجري والاجراء بين العذيب وبارق (قوله على عاملة المصدر) أي لان مجر معناه الجري ومجرى معناه الاجراء (قوله أو ما بين مفعول الخ) على أن ما موصولة وبين صلتها أي تذكرت الذي استقر بين العذيب الخ وقوله ومجر بدل منه أي من ما الواقعة مفعولا وحينئذ يكون المراد بمجر ومجرى المكان أو المصدر الذي هو جر الرماح واجراء الخيل (قوله والمعنى) أي معنى بيت أبي الطيب وقوله أنهم أي القائل وقومه (قوله نزولا) جمع نازل كوقوف جمع واقف وقعود جمع قاعد (قوله فكانوا يجرون الرماح) أي التي هي العوالى وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس أي طرد بعضهم بعضا وهذا معنى مجر عوالىنا وقوله ويسابقون على الخيل معنى مجرى السوابق (قوله يعني شفة الحبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكذا ما بعده (قوله الشبيه بالبرق) أي في اللعان (قوله وهذا تورية) فالتورية في ثلاثة مواضع وقوله وشبه أي ضمنا لا صراحة قال سم فزاد

الشائى وهو كذلك أيضا في بعض النسخ (قوله الاربع الادراس) الاربع بضم الباء جمع ربع والادراس أي المندرسة البالية (قوله أي بقطع الهمزة) أي وسكون الذال مخففة وقوله أي لا من الاذكار أي بوصل الهمزة وتشديد الذال المكسورة (قوله في بيان مراد أبي الطيب) وآخر هذا البيان قوله ويسابقون على الخيل (قوله ثم بين مراد المضمن) أي بقوله فالشاعر الثاني الخ (قوله رحمه الله وشبهه بتختر قدها الخ) أشار إلى أن قوله من قدها على حذف المضاف أي من بتختر

الاول (بنسكتة) لا توجد فيه (كالتورية) أي الابهام (والتشبيه في قوله اذا الوهم أبدى) أي أظهر (لى لماها) أي سمرة شفتيها (ونغرها) تذكرت ما بين العذيب وبارق (يزدكرني) من الاذكار (من قدها) او مدامى (مجر عوالينا) ومجرى السوابق (انتصب مجر على انه مفعول ثان ليزدكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق (مجر عوالينا) ومجرى السوابق (مطلع قصيدة لابي الطيب) والعذيب وبارق موضعان (وما بين ظرفي لتذكر أو للجري والمجري اتساعا في تقديم الظرف على عاملة المصدر أو ما بين مفعول تذكرت ومجر بدل منه والمعنى أنهم كانوا يجرؤن الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فالشاعر الثاني أراد بالعذيب تصغير العذوب

على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه اه (قوله ولا يضر التغيير اليسير) احتريزه من التغيير الكثير فانه يخرج به المضمن عن التضمن ويدخل في حد السرقة ان عرف انه للغير والفرق بين الكثير واليسير موكل الى عرف البلغاء فايقال فيه هو ذلك بعينه ولا فرق بينهما الا هذا الامر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس هو لمخالفة اياه في أمور تبعده فكثير اه ع (قوله لما قصد) متعلق بالتغيير واللام للتقوية وقوله ليدخل علة للتغيير (قوله ليدخل في معنى الكلام) أي لينتظم فيه ويناسبه اه سم (قوله في يهودى) أي ذمالة بكونه أفرع (قوله به داء الثعلب) أي وهو أن تعظم إحدى الرجلين وتنفتح دون الأخرى اه سم وفي الصحاح وداء الثعلب علة معروفة يتناثر منها الشعر اه يس وما في الصحاح هو المناسب لقوله

* متى يضع العمامة تعرفوه * أي تعرفوا أن فيه هذا الداء (قوله أقول لمعشراخ) المعشرا الجماعة وقوله غلطوا أي في حقه وقوله وغضوا أي بصبرهم عنه أي لم يحترموه وقوله من الشيخ يعني ذلك اليهودي وقوله الرشيد قال في المطول أراد به الغوى أي الضال على طريق الحكم اه وقوله هو ابن جلالخ مقول القول (قوله وهو أنا ابن جلالخ) فراد هذا الشاعر الأول الافتخار وانه ابن رجل جلال أمره ووضح وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجهه يعرف قدره في الحرب ونسكايته بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أومتى يضع لثامه بالعمامة يعرف لشهرته ومراد الشاعر الثاني بقوله هو ابن جلالخ الحكم باليهودي وانه ابن شعر أي صاحب شعر جلال الرأس منه وانكشف عن الرأس من هذا الداء أي داء الثعلب وانه طلاع الثنايا أي ركاب صعاب الامور وهي مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف دأؤه وعيبيه وأراد بالمعشرا اليهود وغلطهم ذكره على وجه التلميح لمناسبتة لظاهر ما يفخر به والافلم يغلطوا في تبعيده وانكاره اه من ع (قوله ليدخل في المقصود) أي ينتظم فيه ويناسبه وهو كون من نسب اليه ما ذكره على وجه الحكم متحدنا عنه لا متحدنا عن نفسه كما في ذلك البيت اه ع (قوله استعانة) لظهور التقوى بالبيت على تمام المراد بخلاف ما هو دون ذلك ورب على أصلها من القلة أخذ بالظاهر اه ع (قوله فادونه) كنصفه (قوله كأنه أودع الخ) كأن كان بالنظر للمعنى الحقيقي في الموضوعين وكأن اسقاط المطول لها بالنظر للمعنى المجازي للابداع والرفوتأمل اه سم (قوله أو غير ذلك) بان كان حكمة من الحكم المشهورة (قوله يعني اذا كان النثر الخ) حاصله أن النثر في قوله ان ينظم نثر شامل للقرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد في القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا فيهما كما تقدم (قوله اذا غير تغييرا كثيرا) لانه لا يفتقر في الاقتباس من التغيير الا اليسير كما تقدم اه سم فهذا القيد يفهم من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو أشير) أي أو غير تغييرا يسيرا لكن أشير الخ (قوله أو أشير الى انه من القرآن) كقول الشاعر

ألننى بالذى استقرضت خطا * وأشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلأق البرايا * عنت لجلال هيبتة الوجوه
يقول اذا ندائتم بدين * الى أجل مسمى فاكتبوه

(ولا يضر) في التضمن
(التغيير اليسير) لما قصد
تضمنه ليدخل في معنى
الكلام كقول الشاعر في
يهودى به داء الثعلب
أقول لمعشرا غلطوا وغضوا
من الشيخ الرشيد وانكروه
هو ابن جلال وطلاع الثنايا
متى يضع العمامة يعرفوه
البيت لسحيم بن وثيل وهو
أنا ابن جلا على طريقة
التكلم فغيره الى طريقة
الغيبة ليدخل في المقصود
(وربما يسمى تضمن
البيت فازاد) عن البيت
(استعانة وتضمن
المصراع فادونه ابداعا)
كأنه أودع شعره شيئا قليلا
من شعر الغير (ورفوا)
كأنه رفاخرق شعره بشئ
من شعر الغير (وأما العقد
فهو أن ينظم نثر) قرأنا
كان أو حديثا أو مثلاً أو غير
ذلك (لا على طريق
الاقتباس) يعني اذا كان
النثر قرأنا أو حديثا فنظمه
انما يكون عقدا اذا غير
تغييرا كثيرا أو أشير الى
انه من القرآن

فدها وكذا قوله ومدامعى أي ومن تتابع مدامعى فتدبر (قوله خلأق البرايا) حال من اسم ان أو بدل

اه مطول قال الفري عليه اتلني والباء في بالذي للبدل أي بدل الذي استقرضته والمعشر الجماعة وظهر شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت أو الى الذي في بالذي وقوله عن أي خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها اه (قوله والحديث) كقول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قالهن خير البرية

أتق المشبهات وازهد ودع ما * ليس يعينك واعلم بنبي

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات وقوله وازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات اه مطول قال الفري عليه اراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة الشبه التي لا يعرف حلها وحرمتها اه (قوله اذلا دخل فيه) أي في غير القرآن والحديث للاقتباس لانه انما يكون في القرآن أو الحديث كما علم من تعريفه السابق (قوله كقوله) أي قول أبي العتاهية من قصيدة من السريع وقبل هذا البيت .

عجبت للانسان في فخره * وهو غدا في قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لا يملك تقديم ما * برجو ولا تأخير ما يحذر

وأصبح الامر الى غيره * في كل ما يقضى وما يقدر

اه معاهد باختصار (قوله يفخر) من باب نفع ينفع اه مصباح (قوله الجملة) أي جملة يفخر كما في ع ق وعبارته وجملة يفخر في محل نصب على الحال وصح محيى الحال من المضاف اليه وهو من لان المضاف بصدد السقوط والعامل ما تضمنتهما والتقدير اسأل عنه مفتخر او لو قيل اسأل عنه مفتخر في هذه الحال صح اه (قوله والفخر) مفعول معه أي أي شيء ثبت لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أي أصله نطفة وقوله وآخره جيفة أي وحاله الاخيرة حال جيفة فن أين يأتيه الافتخار اه ع ق (قوله لا يتقاصر عن سبك النظم) أي في الحسن وهو تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر للمعنى اذ معنى قوله اذا كان سبكه الخ بشرط أن يكون سبكا مختاراً أو الواو بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر انه بمعنى الوقوع يرسم اه سم (قوله كقول بعض المغاربة) أي في وصف شخص بانه سي الظن لقياسه على نفسه غيره اه ع ق والمغاربة جمع مغربي والياء للنسب والياء في الجمع عوض عن ياء النسب (قوله فعلاته) أي أفعاله (قوله وحنظلت نخلاته) أي أفكاره وفكرها نتائجها اه جري قال ع ق وهذه الجملة تمثيلية فانه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بقايا ما يستعج من الاوصاف بحال من له نخلات تثمر الخوا ثم انقلبت تثمر مرافي كون كل منهما تبدل مما يستعج الى الانصاف بما يستعج فاستعمل الكلام الذي يدل على الحالة الثانية في الحالة الاولى على وجه التمثيل اه (قوله لم يزل سوء الظن يقناده) أي لما كان قبيحاً في نفسه قاس الناس عليه فساء ظنه بهم في كل شيء فصار سوء الظن يقوده الى مالا حاصل له في الخارج من التخييلات الفاسدة وقوله ويصدق توهمه الذي يعتاده يعني انه لما كان

أو عطف بيان (قوله والباء في بالذي للبدل) الاظهر انها سببية اه شيخنا (قوله ولو قيل اسأل

والحديث وان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيفما كان اذلا دخل فيه للاقتباس (كقوله مابل من أوله نطفة * وجيفة آخره يفخر) الجملة حال أي ماباله مفتخرا (عقد قول على رضي الله تعالى عنه

ومالابن آدم والفخر وانما

أوله نطفة وآخره جيفة

وأما الحل فهو أن ينثر نظم

وانما يكون مقبولا اذا

كان سبكه مختاراً لا يتقاصر

عن سبك النظم وان

يكون حسن الموقع غير

قلق (كقول بعض

المغاربة فانه لما قصت

فعلاته وحنظلت نخلاته)

أي صارت ثمار نخلاته

كالحنظل في المראה (لم

يزل سوء الظن يقناده)

أي يقوده الى تخيلات

فاسدة ونوهمات باطلة

(ويصدق) هو (توهمه

الذي يعتاده) من الاحتياط

اذا ساء فعل المرء ساءت
ظنونه *

وصدق ما يعتاده من توهم
وعادى محبيه لقول عدائه
وأصبح في ليل من الشك
مظلم

يشكو سيف الدولة
واستماعه لقول أعدائه

(وأما التلميح) بتقديم
اللام على الميم من لمح إذا

أبصره ونظر اليه وكثيرا
ما تسمعهم يقولون لمح

فلان هذا البيت فقال
كذا وفي هذا البيت تلميح

الى قول فلان وأما التلميح
بتقديم الميم على اللام

أعني الاتيان بالشئ الملمح
كما في التشبيه والاستعارة

فهو ههنا غلط محض وان
أخذ مذهبا (فهو أن

يشار) في خوى الكلام
(الى قصة أو شعر) أو مثل

سائر (من غير ذكره)
أى ذكر واحد من القصة

أو الشعر أو المثل فالتلميح
أما في النظم أو في النثر

والمشار اليه في كل منهما
بأن يكون قصة أو شعرا

أو مثلا تصير ستة أقسام
والمذكور في الكتاب

مثال التلميح في النظم الى
القصة والشعر (كقوله

فوالله ما أدري أحلام نائم
ألمت بنا أم كان في الركب

يوشع)

يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذى أصله ما اعتاد فلم
يحصل بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد السوء عداوة اه
عق (قوله حل قول أبي الطيب) أى وزاد عليه قوله وحفظت نخلاته وعبارة عق وقد حل
في هذا السجع قول أبي الطيب الخ (قوله وصدق) أى فى الناس ما يعتاده من توهم أى من أمر
يتوهمه فى الناس لاعتياده مثله فى نفسه فان من الكلام المشهور أن الانسان لا يظن فى الناس أن
يفعلوا معه الا ما يعتقد أن يفعل معهم اه عق باختصار (قوله لقول أعدائه) أى أعداء أبي
الطيب المتنبي (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرده اه سم (قوله من لمح) بتشديد
الميم (قوله ونظر اليه) فكأن الشاعر أو الكاتب نظر الى المشار اليه ورأاه أى لاحظاه اه
عق (قوله وكثيرا ما الخ) تأييد لكونه بتقديم اللام اه سم (قوله وان أخذ مذهبا)
قال بعضهم انه يجوز ارادته ههنا وأنه هو والتلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك فى الاستعارة اه
سم (قوله فى خوى الكلام) أى فى أنثائه (قوله أو مثل سائر) أى شائع (قوله أى ذكر
واحد من القصة الخ) فالضمير للاحد لان العطف بأو (قوله والمذكور فى الكتاب الخ)
ومثال التلميح فى النظم الى المثل قول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد أشار به الى المثل
السائر وأصله لكاتب وذلك انه لما سمع قول جساس لا عقرن فخلاها وأعز على أهله منها ظن أنه
يريد فخلا لكاتب يسمى عليان فقال دون عليان خرط القتاد والقتاد شجر صلب له شوك كالابر
لا يتوصل اليه الابتكاف عظيم فيقال دون خرط القتاد والقتاد شجر صلب له شوك كالابر
وخرطه ان نمر اليه من أعلاه الى أسفله حتى ينتثر منه شوكه وأما فى النثر فالتلميح الى القصة والى
الشعر كقول الحريرى فبت بليمة نابغة وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليلمة نابغة الى قول النابغة

فبت كأنى ساورتني ضئيلة * من الرقش فى أنيابها السم نافع

والمساورة المقاتلة والضئيلة بالضاد المعجمة الحية الرقيقة والرقش الحيات الرقيقات والنافع الشديد

وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام فى فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل

الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العنبي * فيا لها من هرة تعق أولادها * أشار الى المثل

أعق من الهرة تأكل أولادها اه من عق بتصرف (قوله كقوله) أى قول أبي تمام وقوله

لحقنا باخراهم وقد حوّم الهوى * قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع

فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع

نضاضوها صبغ الدجنة وانطوى * لهجتها ثوب السماء المجزع

فوالله الخ والضمير فى أخراهم ولم للاحبة المرتحلين وان لم يجز لهم ذكر فى اللفظ وحام الطير على

الماء دار حوله وحوّم غيره جعله دأرا لقوله وقد حوّم الهوى قلوبا أى جعلها حائمة أى دائرة حول

الاحباب وطير القلوب ما يحتاج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع

الخ) بيان لصحة سقوط المضاف (قوله وطير القلوب ما يحتاج الخ) بيان للعنى المراد وقال

معاوية عهدنا طيرها أى عهدناها كالطير فى سرعة ذهابها الى مطالبها وكثرة دورانها حولها

وشدة وقعها عليها فهو من اضافة المشبهة الى المشبهة أو عهدنا طيرها ففيه تخييل للمكنية اه تدبر

أى والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيقي ادعاء والراغم الذليل وأصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل محوه بظهور الشمس فيه والخدر الهودج نضا ذهب به وأزاله والضمبر في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والصبيغ اللون والدجنة الظلمة وانطوى انضم والمراد بانطواء الثوب المجزع خفاء الكواكب والمجزع ذلولين لان لون السماء غير لون الكواكب اه مخصص من المطول والفزى (قوله وصف) أى ذكر (قوله وطلوع شمس الخ) أى وجه الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) حتى كانه لا يمكن عادة كرد الشمس اه سم (قوله وتجاهل تحيرا الخ) فكانه يقول خاط على الامر لما شاهدت فلم أدر هل أنا نائم وما رأيته حلم أم شمس الخدر أى وجه الحبيب ألتبنا أى أنزلت بالركب فعاد ليلى نهارا أم حضر يوشع فرد الشمس اه ع ق فعلم من هذا أن في البيت مقدمة محدوفة وهى أم شمس الخدر الخ (قوله وتندلها) مرادف (قوله أهذا حلم) بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها كما في المختار ما يراه النائم في نومه (قوله يوشع) بن نون فنى موسى عليه السلام أى صاحبه (قوله فرد الشمس) أى ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد انها كانت غربت فردها (قوله واستيقافه الشمس) أى طلبه من الله تعالى وقوف الشمس لما عزمتم على الغروب اه ع ق والظاهر انه من عطف الخاص على العام لانه بعض القصة (قوله فلما أدبرت الشمس) أى كادت أن تغرب (قوله قبل أن يفرغ منهم) أى من قتالهم (قوله ويدخل السبت) لانه بالغروب ندخل ليلة السبت وهى مثله في الحرمة (قوله فرد الشمس) أى أمسكها عن الغروب (قوله مع الرضاء) أى مع ذكر الرضاء ومع ذكر النار أى لعمر والذي ذكر معه الرضاء وذكر معه النار وعمر وهذا هو المذكور في البيت الآتى والمعنى لعمر والقاتل لكليب أرق منك يا مخاطب لان القاتل لكليب هو الذى ذكر معه الرضاء والنار (قوله ترمض) من باب طرب اه مختار (قوله حال من الضمير فى أرق) لم يجعل الحال من المبتدأ لان الجمهور على عدم مجيئها منه خلافا لسيبويه لكن يرد عليه ان أرق اسم تفضيل وحالة لا تتقدم الا فى مثل زيد مفردا أنفع من عمرو معانا وليس هذا الموضع منه فالحق يخرج البيت على مذهب سيبويه خصوصا والشارح ذهب اليه فى النار تلتطى أفاده يس (قوله مرفوع) معطوف على عمرو أى من عطف المفردات لانه لم يقدر له خبر ان خبره خبر المعطوف عليه وهو أرق وضح الاخبار باسم التفضيل عن شيئين لانه يلتزم

(قوله أى والحال ان تلك الطيور ساكنة) تفسير لقوله وهى وقع وكان الاظهر ان يقول أى والحال ان تلك القلوب ساكنة قاله بعض المشايخ (قوله والمراد بالشمس الاولى الخ) فى معاوية أن قوله فردت علينا الخ استعارة تمثيلية بأن شبه الهيئة الحاصلة بهيئة رد الشمس لهم ليلا يجمع حسنة ظهور الضياء التام وقت الظلام وقوله بشمس استعارة مصرحة ولا ينافيها ما فيها من اشعار بانها شمس أخرى غيرها لانه تجر يد لها ويمكن اعتبار التغير الاعتبارى باعتبار الطلوع من أفق السماء ومن جانب الخدر فلا منفاة ولا تجر يد اذن أصلا وقوله فوالله ما أدري البيت تجر يد لها فان آيت ذلك فهو جواب شرط مقدر أى ان أنكرتم ما ادعيت فانا والله ما وعيت أحلام نائم البيت (قوله والظاهر انه من عطف الخاص الخ) الاظهر انه من عطف الجزء على الكل (قوله أى مع ذكر الرضاء ومع ذكر النار الخ) هذا لا يناسب الرواية الجرد وأما على رواية الرفع بالعطف

وصف لحوقه بالاحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيرا وتندلها وقال أهذا حلم أراه فى النوم أم كان فى باين الركب يوشع النبى عليه السلام فرد الشمس (أشار الى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس) على ما روى من أنه عليه السلام قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (وكقوله لعمر) اللام للابتداء وهو مبتدأ (مع الرضاء) أى الارض الحارة التى ترمض فيها القدم أى تحترق حال من الضمير فى أرق (والنار) مرفوع معطوف على عمرو أو مجرر معطوف على الرضاء

افراده ونذ كبره ان كان مجردا من آل والاضافة وان كان موصوفه مثنى أو جمعا أو مؤنثا تقول
الزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو كما قال ابن مالك
وان المنكور يضاف أو مجردا * ألزم نذكيرا وأن بوحدا

قال يس لكن يرد عليه أن المعنى لا يساعده لانه ليس المقصود الاخبار عن النار بانها أرق من
المخاطب مع عدم ظهور ذلك المعنى الابدكاف والاطهر أن النار مبتدأ وجملة تلتظي خبره والجملة
حال من عمرو وفي مترادفة أو من ضمير الظرف أعنى مع الرضاء فهي متداخلة اه (قوله تلتظي)
أي تتوقد (قوله حال منها) أي النار (قوله وما قيل انها) أي جملة تلتظي (قوله من حفي)
بكسر الفاء كرضى (قوله وعمرو هو جساس بن مرة) فيه سهولان عمرا هو عمرو بن الحارث
وجساس هو جساس بن مرة فليس أحدهما الآخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال أن جساسا
ركب فرسه وأخذ رمحاً واتبه عمرو بن الحارث فلم يدركه حتى طعن كليباً فقتله ثم وقف عليه
فقال يا جساس أغثنى بشر بة ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه فلقحه عمرو فقال
يا عمرو وأغثنى بشر بة ماء فنزل عمرو اليه وأجهز عليه وهذا صريح فيما قلته اه فنرى قال في المطول
ولهذا البيت قصة وهي أن البسوس زارت أختها الهيلة وهي أم جساس بجار لها من جرهم بن ريان
له ناقة وكليب قد حى أرضاً من العالية فلم يكن رعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل
جساس ناقة الجرهمي ترحى في حى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت
بفناء صاحبها وضرعها يشخب دماً ولبنافصاحت البسوس واذلاه واغربناه فقال جساس أيتها
المرأة اهدنى فوالله لأعقرن فخلاه وأعز على أهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى
خرج وتباعده عن الحى فبلغ جساس آخر وجهه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال
يا عمرو وأغثنى بشر بة ماء فاجهز عليه فقبل المستجير بعمرو البيت ونشب الشرب بين تغلب وبكر
أربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل أشأم من البسوس اه وقوله وهي أن البسوس بفتح
الباء اسم امرأة وهي خالة جساس وقوله الهيلة بسكون الياء المثناة تحت وقيل بفتحها وقوله بجار
أي مع جار وقوله له ناقة أي للجار وقوله وكليب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخو مهمل الطاهر
وخال امرئ القيس وكان أعز الناس في العرب وبلغ من عزه أنه اتخذ جرو كلب فاذا نزل بمنزل فيه

على عمرو فلا (قوله وهي أن البسوس الخ) قال في الصحاح والبسوس بفتح الموحدة اسم امرأة
وهي خالة جساس بن مرة كانت لها ناقة يقال لها سراب فرأها كليب بن وائل في حماه وقد كسرت
بيض طائر كان قد أجاره فرمى ضرعها بسهم فسال دما فوثب جساس على كليب فقتله فهاجت
الحرب بين بكر وتغلب أربعين سنة حتى ضرب بها المثل وبها سميت حرب البسوس قال العتابي في
شرح الشواهد وكان بين وقوع تلك الحرب وبين بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ستون سنة اه
وقوله وقد كسرت بيض طائر الخ يقال له القنبرة وذلك كما في تقرير الشيخ حجازي أن كليباً كان
يحمي الصيد فيقول صيد كذا في جوارى فلا يصيد أحد منه شيئاً وكان له حى لا يجوز له انسان ولا
بهيمة فدخل فيه يوماً فطارت قنبرة بين يديه من على بيضها فقال لها يالك من قنبرة بعمير خلى لك
الجوف فيضى واصفرى ونقرى ما شئت أن تنقرى ودخل الحى يوماً فوجد بيض القنبرة قد وطئها
سراب فكسرتها فرمى ضرعها بسهم الخ (قوله وهي) أي الهيلة (قوله لمصاهرة بينهما) المصاهرة

(تلتظي *) حال منها وما
قيل انها صلة على حذف
الموصول أي النار التي
تلتظي فتعسف لاجابة
اليه (أرق) خبر المبتدأ
من رقله اذا رجه (وأحفي)
من حفي عليه تطف
وتشفق (منك في ساعة
الكرب أشار الى البيت
المشهور) وهو قوله
(المستجير) أي المستغيث
(بعمرو عند كربته *)
الضمير للموصول أي الذي
يستغيث عند كربته
بعمرو (كالمستجير
من الرضاء بالنار) وعمرو
هو جساس بن مرة وذلك
أنه لما رمى كليباً ووقف
فوق رأسه قال له كليب
يا عمرو وأغثنى بشر بة ماء
فاجهز عليه فقبل
المستجير بعمرو والبيت

كلاب قدف ذلك الجر وفيه فعوى فحيث بلغ عواؤه لابرعى أحد عشب ذلك الموضع الإبازنه
واذا جلس لا يمر أحد بين يديه اجلالاه ولا يخشى أحد في مجلسه غيره ولا توقد نار غير ناره ولا يجبر
تغلبى ولا بكرى رجلا ولا يحصى حتى الإبازنه وكان يحصى الصيد فيقول صيد كذا في جوارى فلا
يصيب أحد منه شيئا وقوله من العالمة قال الفزرى هي ما فوق نجد الى أرض نهامة والى ما وراء مكة
وهى الحجاز والنسبة اليها على ويقال أيضا علوى على غير قياس اه وقوله فأنكرها كليب أى
لم يعرفها وقوله يشخب أى يسيل وقوله اه دنى أى اسكنى وقوله لأعقرن فحلا أراده كليب
وظن كليب حين بلغته مقالته هذه أن المراد به فحل إبلة عليان كما تقدم وقوله غرة كليب أى
غفلته وقوله ونشب الشراى علق وقوله كلها التغلب أى ان قبيلة كليب التى هى تغلب كان لها
الغلبة على قبيلة جساس التى هى بكر وأصل المثل المشهور وهو سد كليب فى الناقة هو هذه القصة
(قوله فأجهز عليه) أى قتله

﴿ فصل ﴾

﴿ فصل ﴾

من الخاتمة فى حسن
الابتداء والتخلص والانتها
ينبغى للمتكلم (شاعرا كان
أو كاتباً) أن يتأنق (أى
يتبع الانق) الأحسن

(قوله من الخاتمة) انما كان منها لان كلا شتم على محسن غير ذاتى (قوله ينبغى للمتكلم أن
يتأنق) اعلم أن المصنف لم يتعرض لذلك بحسن المطلب وهو أيضا مما يستحسن رعايته فى الكلام
البليغ وهو أن يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع فى الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله
اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التى هى العبادة على المطلوب الذى هو الاستعانة لانه
أسرع الى الظفر به كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبراء اه يس (قوله أو كاتباً)
أى ناثراً لانه المقابل للشاعر (قوله الانق) بفتح الهمزة والنون بعدها قافى وضبطه بعضهم

الى قوم الزوج منهم والاصهار أهل بيت المرأة اه فزى (قوله فيه كلاب) لعل المناسب فيه
كلاً كما وجد فى بعض النسخ اه شيخنا

﴿ بحث فى حسن الابتداء والتخلص والانتها ﴾

(قوله حسن المطلب) ويسمى براعة المطلب وهو من مستخرجات الزنجاني صاحب المعيار انتهى
سيوطى فى شرح عقود الجمان (قوله وهو أن يخرج الخ) أى حسن المطلب هو أن يخرج الخ
هذا ما ذكره فى التبيان وأما أرباب البديعيات فقد فسروا حسن المطلب بأن يلوح الطالب بالمطلب
بألفاظ عذبة مهذبة تشعر بما فى النفس دون كشف وتصريح والحاح مقترنة بتعظيم المدح
كقول المتنبي

وفى النفس حاجات وفيك فطانة * سكوتى بيان عندها وخطاب

أفاده السيوطى فى شرح عقود الجمان (قوله موصلة اليه) أى الى غرضه (قوله فانه قدم
الوسيلة الخ) فى أبى السعود وتقديم العبادة لما أنها من مقتضيات مدلول الاسم الجليل ولان
العبادة من حقوق الله تعالى والاستعانة من حقوق المستعين ولان العبادة واجبة حتما والاستعانة
تابعة للمستعان فيه فى الوجوب وعدمه وقيل لان تقديم الوسيلة على المسؤول أدعى الى الاجابة
والقبول (قوله لانه أسرع الخ) أى لان التقديم أسرع الخ (قوله بفتح الهمزة والنون الخ)

بكسر النون مع المد قال شيخنا العدوي والصواب الاول وقوله الاحسن تفسير (قوله تأنق في الروضة) هي البستان قال سم ويقال تأنق في الأمر أجاد النظر فيه اه صحاح (قوله لاذ وقع فيها متبعا) أى نزل وعبارة ابن يعقوب يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متبعا أى كان فيها حال كونه يتبع أى يطلب وينظر ما يؤتاه اه (قوله في ثلاثة مواضع) أى ينبغى للتكلم أن يجتهد في طلب أحسن الكلام ليأتى به في ثلاثة مواضع اه ع (قوله حتى تكون) أى لاجل أن تكون فحتى تعليلية (قوله أعذب لفظا) أى من غيرها وعذوبة اللفظ حسنة وحلاوته من كل وجه ولكن خص تفسير أعذبتة هنا بكونه غاية في البعد عن التنافر واستثقال الطبع لان العذب الحسى يقابله حسا ما ينافر الطبع ويثقل عليه فناسب تخصيصه بهذا المعنى لما ذكر مع ما في ذلك من الخروج عن التكرار بما بعده اه ع (قوله أعذب لفظا متعلق بالمفردات كما يدل عليه قوله بأن تكون الخ وقوله وأحسن سبكا خاص وقوله أعذب لفظا متعلق بالمفردات كما يدل عليه قوله بأن تكون الخ وقوله وأحسن سبكا متعلق بالمركبات لان التعقيد لا يكون الا فيها تأمل (قوله بأن تكون في غاية البعد عن التنافر الخ) أورد عليه أن البعد عن التنافر والثقل يحترز عنه بعلم المعاني وحينئذ فالبعد عما ذكر يبحث عنه في علم المعاني لا هنا كما قال الشارح وأجيب بأن البعد عن ذلك يبحث عنه في علم المعاني وغاية البعد عن ذلك يبحث عنه في علم البديع كما قال الشارح في غاية الخ والغاية أمر زائد محسن وأورد عليه أيضا أنه كان عليه أن يذكر الغاية في البعد عن مخالفة القياس كما ذكر التنافر والثقل فكلام الشارح فيه قصور وأجيب بأن الباء في بأن بمعنى السكاف كما وقع في كلام الامام النووي (قوله والثقل) عطف تفسير (قوله والتقديم والتأخير) الظاهر أنه من عطف الخاص على العام لان التعقيد يكون به وبغيره وان محل التعقيد على التعقيد المعنوى والتقديم والتأخير على التعقيد اللفظى كان من عطف المغاير كما يدل على هذا الاخير عبارة ع ق وقوله اللبس صفة للتقديم والتأخير لانهم اشئ واحد (قوله وان تكون الالفاظ الخ) هلا قال وان تكون متقاربة الخ كسابقه فان تلك المواضع الالفاظ أيضا ولم أظهر في محل الاضمار ولم عبر بالالفاظ ولم يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بأنه لو أضمر لعاد الضمير على المواضع الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها بعضها مع بعض وليس مراد ابل المراد تقارب الالفاظ كل منها تأمل (قوله متقاربة) أى متشابهة (قوله في الجزالة) هى ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرق والسلاسة بمعنى واحد أى لطف النطق وتناسبه ضد الغلظ المستقيم اه ع (قوله من غير أن يكسب الخ) تفسير للناسبة (قوله الشريف) أى لاشتماله على المحسنات البديعية وقوله المعنى السخيف أى بان يكون غير مطابق لمقتضى الحال (قوله أو على العكس) الاولى حذف على أى يكسب اللفظ السخيف المعنى الشريف (قوله بل يصاغ) أى اللفظ والمعنى وقوله بصياغة تناسب وتلائم أى فيكون اللفظ شريفا

يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متبعا لما يؤتاه أى يعجبه (في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (أعذب لفظا) بأن تكون في غاية البعد عن التنافر والثقل (وأحسن سبكا) بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير لللبس وأن تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرق والسلاسة وأن تكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير أن يكسب اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغ بصياغة تناسب وتلائم

في القاموس الأنق محرقة الفرح والسرور أنق كفرح والشئ أحبه وبه أعجب وآنقى ايناقا وينق بال كسر أعجبنى وشئ أنىق كما ير حسن معجب وله أناقة ويكسر وأنق تأنيقا عجب وتأنق فيه عمله بالاتقان والحكمة كتشوق والمكان أحبه (قوله مع ما في ذلك) أى التخصيص (قوله وأجيب بأن البعد الخ) على أن الشئ الواحد قد يكون من فنون باعتبارات كما سبق (قوله الظاهر أنه من عطف الخاص على العام) الظاهر أنه من عطف بعض أسباب الشئ عليه

والمعنى كذلك (قوله وأصح معنى) أى أزيد فى صحة المعنى فى رعاية الزيادة كان من هذا الباب
والافصح المعنى لا بد منها فى كل شئ اه ع ق (قوله بأن يسلم) أى المعنى (قوله والامتناع) أى
البطالان اه ع ق (قوله والابتدال) أى بأن يكون فى غاية الظهور يعرفه كل أحد (قوله
ومخالفة العرف) أى لأن مخالفة العرف البليغى كالغربة المخلة بالفصاحة أو هى نفسها اه ع ق
(قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب اه ع ق قال بعض وفيه
شئ لأن هذا من علم المعانى (قوله لانه أول ما يقرع الخ) أى الابتداء بمعنى المبتداه (قوله يقرع)
من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب اه مصباح وفى المختار قرع الباب من باب قطع والاقرع
الذى ذهب شعر رأسه من من آفة وقد قرع من باب طرب فهو أقرع وذلك الموضع من الرأس القرعة
بفتح الراء اه (قوله فان كان عذبا الخ) الأولى التعبير بأفعل التفضيل ليموافق ما تقدم للمصنف
فهو لوف ونشر مرتب فقوله عذبا راجع لقوله أعذب لفظا الخ (قوله فوعى جميعه) فى المختار
وعى الحديث يعبه وعيا حفظه اه (قوله كقوله) أى قول امرئ القيس اه مطول (قوله
قفانبك الخ) هذا أول شعر قاله امرؤ القيس لانه راق ولم يقل شعرا فقال أبوه هذا ليس ابني
اذ لو كان كذلك لقال شعرا ثم قال لاني من خاصته خذاه واذهباه الى مكان كذا فاذهباه وأتاني
بدمه فضياه حتى وصل الى المحل المعين فشرعا ليندبها فبكى وقال البيت الى آخر القصيدة فرجعاه
الى أبيه وقالاه هذا أشعر من على وجه الارض قد وقف واستوقف وبكى واستبكى ونعى الحبيب
والماتزل فى نصف بيت فقام اليه واعتنقه وقبله وقال أنت ابني حقا قال ابن عبد البر افتح الشعر
بامرئ القيس وختم بنى الرمة اه قال فى المطول وقدح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم
التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والماتزل فى نصف بيت أعذب اللفظ
سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك فى نصفه الثانى بل أتى فيه بمعان قليلة فى ألفاظ غريبة فبان الاول اه
قال العصام فى أطوله اقول قد نبه المصنف بآراءه انه يكفى فى حسن الابتداء حسن المصراع اه
(قوله بسقط اللوى) بكسر السين والتثنية لفة قاله العيني فى الشواهد (قوله منقطع الرمل
حيث يدق) أى طرفه الدقيق (قوله ملتو) المراد به المنعطف بعضه على بعض (قوله والمعنى بين
أجزاء الدخول) أى ليصح العطف بالفاء لان بين لا تضاف الا الى متعدد والافلا تحسن الفاء وانما

(قوله أى أزيد فى صحة المعنى الخ) وحينئذ فقول الشارح بأن يسلم من التناقض أى من إيهام
التناقض وكذا ما بعده اللهم الآن يكون ذلك تصويرا للصحة لا للاهمية (قوله كالغربة المخلة الخ)
أى نظير الغربة المخلة بالفصاحة فينبغى السلامة عن تلك المخالفة كما ينبغى السلامة عن الغربة المخلة
بالفصاحة وقوله أو هى نفسها أى أو نقول ان المخالفة هى نفس الغربة لانظيرتها (قوله قال
بعض وفيه شئ الخ) أجاب شيخنا بأن المعتبر هو المجموع وان كان بعضه واجبا اه أو يجاب بأن
المراد كالسلامة من إيهام عدم المطابقة وبأن الشئ الواحد قد يكون من فنون بالاعتبارات
(قوله الأولى التعبير بأفعل التفضيل الخ) فى حاشية معاوية لم يقل أعذب وأحسن وأصح ليصح
له قوله اقبل الخ وقوله والا اعرض عنه وحاصل تعليله أن هذه الصفات واجبة ليقبل السامع اذ لو
انتقى بعضها لا اعرض فلوجوبها ينبغى أكملها الاعجب الاحسن الاعذب الاصح فتدبر (قوله
رحمة الله والمعنى بين أجزاء الدخول) أى فبين أجزاء حومل على اضافة بين الى كل كما هو الاصل

(وأصح معنى) بأن يسلم
من التناقض والامتناع
والابتدال ومخالفة العرف
ونحو ذلك (أحدها
الابتداء) لانه أول ما يقرع
السمع فان كان عذبا حسن
السبك صحيح المعنى اقبل
السامع على الكلام فوعى
جميعه والا أعرض عنه
وان كان الباقي فى غاية
الحسن فالابتداء الحسن
فى تذكار الاحبة والمنازل
(كقوله)

فقا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول
فحومل

السقط منقطع الرمل
حيث يدق واللوى رمل
معوج ملتو والدخول
وحومل موضعان والمعنى
بين أجزاء الدخول

يحسن الواو (قوله الدار) المراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل المثال (قوله كقوله) أى أشجع السامى اه مطول (قوله وطرحه عليه) إشارة الى تضمين خلع معنى الطرح فعدي بعلى اه سم (قوله وينبغي أن يجتنب) فى نسخة ويجب وقوله فى المدح أى فى ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع لأنها توهم معنى آخر فبسببه كان يتطير منه (قوله العلوى) نسبة لعل لأنه من ذريته (قوله فقال له الداعى) أى ردا عليه وقوله موعداً حبائك يا أعمى أى لأحبائى وقوله ولك المثل السوء أى الحال القبيح قال فى المطول وروى أيضاً أنه دخل على الداعى فى يوم المهرجان فأنشده

لا تنقل بشرى ولكن بشرى * غرة الداعى ويوم المهرجان

فتطير به الداعى وقال يا أعمى تبتدى بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه أى ألقاه على وجهه وضربه خسين عصا وقال اصلاح أدبه أبلغ من ثوابه اه ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وقوله أبلغ من ثوابه أى أحسن من الاعطاء له وفى الفردى روى أنه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه أنشده اسحق الموصلى

يادار غيرك البلا ومحاك * ياليت شعرى ما الذى أبلاك

فتطير المعتصم وأمر بهدمه اه (قوله ويسمى كونا) يقتضى أن يسمى براعة الاستهلال نفس الكون المذكور مع أنهم يقولون هى ان يأتى المتكلم فى أول كلامه بما يدل على مقصوده تأمل وعبرة العاصم فى أطوله ويسمى أى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء موافقا للمقصود على ما فسر السارح (قوله براعة الاستهلال) هو فى الاصل أول ظهور الهلال ثم استعمل فى مطلق افتتاح الشئ وإضافة البراعة الى الاستهلال على معنى الملازمة أى البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملازمة للاستهلال أى لا ابتداء الكلام اه ع (قوله من برع) بضم الراء وفصحها اه سم لكن محى مصدره براعة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال فى الخلاصة * فعولة فعالة فعلا * وفى المختار انه من باب خضع وظرف (قوله اذا فاق أصحابه) أى فكأن هذا الكلام فاق على غيره مما لم يشغل على البراعة (قوله فى التهئة) بالهمز قال ع (وهى ايجاد كلام يزيد سرورا وغفروا به اه (قوله بشرى الخ) انما كان من البراعة لأنه يشعر بأن ثمرا مسرورا به وأنه أمر حدث وهو رفيع فى نفسه بهنا به ويشر من سر به فقيه الائمة الى التهئة والبشرى التى هى المقصود من القصيدة وكذا قول أبى الطيب فى التهئة بزوال المرض

المجدعوفى اذ عوفيت والكرم * وزال عنك الى أعدائك السقم

اه ع (قوله وكوكب المجداح) يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماه المجد

فى نسبة ما ينسب الى المتعاطفين قلت أو المعنى بين الدخول وحومل عقيبته فى نفسه أو فى ذكره أو فى رتبته الحسية أو الذهبية لافى البنية فهو على اضافتها الى مجموع المتعاطفين وكذا كل عطف بالواو على مضاف اليه بين والاملاصحت فيه الواو أيضا ولزمت اضافة بين الى المتنى نحو بين الرجلين فقوله فى المطول والام تصح الفاء فيه ما فيه فان كان يريد ان هذا المعنى بعيد قلنا ليس أبعد من المعنى الذى ذكره ولعله لم يرد التخصيص بل التمثيل أى لو لم يؤت بثل هذا التأويل لم تصح الفاء اه معاوية (قوله يقتضى أنه بالضم فقط) فيه نظر (قوله أن يريد بكوكب المجداح) المناسب كما فى الدسوق

(و) فى وصف الدار
(كقوله)

قصر عليه تحية وسلام
خلعت عليه جامها الايام
خلع عليه أى نزع ثوبه
وطرحه عليه (و) ينبغي
(ان يجتنب فى المدح
ما يتطير به) أى يتشاءم
به (كقوله موعداً حبائك
بالفرقة غد) مطلع قصيدة
لابن مقاتل الضرب
أنشدها للداعى العلوى
فقال له الداعى موعداً
أحبائك يا أعمى ولك المثل
السوء (وأحسنه) أى
أحسن الابتداء (ما مناسب
المقصود) بأن يشتمل على
إشارة الى ما سبق الكلام
لاجله (ويسمى) كونه
الابتداء مناسباً للمقصود
(براعة الاستهلال) من برع
الرجل اذا فاق أصحابه فى
العلم أو غيره (كقوله فى
التهئة

بشرى فقد أنجز الاقبال
ما وعدا)

وكوكب المجد فى أفق العلا
صعدا

مطلع قصيدة لابي محمد
الخازن يهنى صاحب

جعل المجد كالسما وأثبت له كوكبا هو المولود وأن ير يدبكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أى ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد وكون كوكبه في غاية الصعود اه أطول وقوله صعد بكسر العين كما في المختار (قوله في المراثية) بالتخفيف مصدر رثى يرثى فله مصدران الرثاء والمراثية اه من الفاموس (قوله هي) أى القصة وما بعد الضمير تفسيره وقوله بل فيها أى فيها قال ع والممل بكسر الميم ما بلا الشئ والمعنى أنها تقول ذلك جهرة بلا إخفاء لان ملاء الكلام الفم يشعر بظهوره والجهرة بخلاف الخفى ففي طرف من الفم اه قال سم ولا قول للدنيا والمراد تبديل الابدان وتقلب الاحوال والمصرع الآخر في محل النصب لانه مفعول قوله تقول اه وبعد البيت

فلا يغترركم منى ابتسام * فقولى مضحك والفعل مبك

بفخر الدولة اعتبر وافانى * أخذت الملك منه بسيف هلك

وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم في سلك ملك

فلو شمس الضحى جارته يوما * لقال لها عتوا فى منك

ولو زهر النجوم أنت رضانا * تأبى أن يقول رضيت عنك

فامسى بعد ما فرع البرايا * أسير القبر في ضيق وضنك

أقدر أنه لو عاد يوما * الى الدنيا أسر بل ثوب نك

يقال فرعت قوى أى علوتهم بالشرف أو بالجمال والضحك الضيق اه فزى (قوله الساوى) نسبة لساوة مدينة بين الرى وهندان اه أنساب (قوله أى الخروج) أى وليس المراد به المعنى الاصطلاحى لما سياتى فى كلام الشارح (قوله قال الامام الواحدى الخ) استدلال على مقدمة محذوفة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب من أيامه واللهو والغزل (قوله واللهو) عطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء وذكر أوصافهن سمي غزلا أخذنا من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أى ذكر أيام الشباب الخ (قوله يكون فى ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السيوطى فى شرحه على بابت سعاد مانصه اعلم انه كان أكثر عادة شعراء العرب انهم اذا أتوا بقصيدة مدح افتتحوها بالتشبيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند المحققين من أهل الادب يشتمل على أربعة أنواع النوع الاول ذكر ما فى الحب من الصفات التى تنشأ عن المحبة كالشغف والنحول والذبول والحزن ونحو ذلك النوع الثانى ذكر ما فى المحبوب من الصفات التى هى أسباب المحبة سواء كانت حسية كحمة الخدور شاقة القدم وفى معناه ما أو معنوية كالجلالة والخفة وما أشبه ذلك ويسمى هذا النوع تشبيها أيضا النوع الثالث ذكر ما يتعلق بالحب والمحبوب من هجر ووصل وسلاوى واعتذار ووفاء واخلاف ونحو ذلك النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهما

بولد لابنته (وقوله) فى

المراثية (هى الدنيا تقول

بل فيها * حذار حذار)

أى احذر (من بطشى)

أى أخذنى الشديد

(وفتكى) أى قتلى فجأة

مطاع قصيدة لابي الفرج

الساوى يرثى نحر الدولة

(وثانيها) أى ثانى المواضع

التي ينبغى للتكلم أن يتألق

فيها (التلخيص) أى الخروج

(مما شوب الكلام به) أى

ابتدى وافتتح قال الامام

الواحدى معنى التشبيب

ذكر أيام الشباب واللهو

والغزل وذلك يكون فى

ابتداء قصائد الشعر

وان ير يدبكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أى ان هذا المولود ظهر به وعلم به طالع المجد وكون كوكبه فى غاية الصعود (قوله أنت رضانا أنى يقول) الذى فى نسخ القصيدة أنت رضا تأبى أن يقول (قوله أقدر) الذى فى نسخ القصيدة بقدر (قوله استدلال على مقدمة محذوفة الخ) لاجابة لذلك بل هو استدلال على التفسير الذى ذكره الشارح ومحل الاستدلال قوله فسمى ابتداء الخ اذا ظاهر أنه من كلام الواحدى تدبر (قوله هو ذا النساء الخ) ليس قيد دليل مانقله عن السيوطى بعد (قوله والخفر) هو شدة الحياء

من الوشاة والرقباء ونحوهما اه (قوله فسمى ابتداء كل أمر تشبيها) أى فهو مجاز مرسل علاقته
الاطلاق والتقييد لانه استعمال اسم المقيّد فى المطلق (قوله وان لم يكن فى ذكر الشباب) أى
ولا اللهم ولا الغزل كما فى عى (قوله من نسيب) بيان لما وقوله الى المقصود متعلق بالتخلص
وقوله مع رعاية الملاءمة بينهما هو محط الفائدة وفى نسخة من تشييب وعلى هذه النسخة فالتشييب
مشارك بين وصف الجمال وبين الابتداء (قوله كالادب) أى الاوصاف الادبية وقوله غير ذلك
كالهجو والمدح والتوسل اه عى (قوله واحترز بهذا) أى بقوله مع رعاية الخ (قوله معناه
اللفوى) هو مطلق الخروج وقوله والا فالتخلص الخ أى والا يراد اللفوى فلا يصح لان التخلص
فى العرف الخ أى فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شئب أى افتتح الخ من جملة مدلوله لكن قال
عى ظاهر قوله الى المقصود مع رعاية الملاءمة أن التخلص الكائن مع المناسبة ينبغى أن يتأنىق
فيه بشئ آخر زائد عليه والمقرر ان التخلص فى الجملة أعنى التخلص اللفوى وهو الخروج من
أول الكلام لغيره فى الجملة ينبغى أن يتأنىق فيه برعاية المناسبة بينه وبين التخلص اليه فاذا روعيت
فيه حصل التأنىق وحصل التخلص الاصطلاحى وهو الخروج مما شئب به الكلام الى المقصود مع
وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بان يراد بالتخلص المذكور اللفوى ثم يقدر ضمير
يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره تخلص يتعلق به قوله مما شئب الخ فيكون تقدير الكلام من
المواضع التى ينبغى التأنىق فيها التخلص والتخلص الذى حصل فيه ذلك التأنىق هو التخلص مما
شئب به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة الخ وبهذا يعلم ان الكلام لا يصح بمجرد جعل
التخلص يراد به معناه اللفوى مع تعلق ما بعده به وذلك ظاهر اه بحروفه (قوله كيف يكون)
أى الانتقال (قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وما افتتح به الكلام (قوله من نشاطه) من
زائدة (قوله على اصفاء ما بعده) أى على استماع السامع لما بعده فهو من اضافة المصدر للفعول
(قوله كقوله) أى قول أبى تمام فى عبد الله بن طاهر اه مطول (قوله تقول) بالفوقية
والتحية وقوله فى قومس بضم القاف وقع الميم والظرف متعلق بقوله قوى وهو فاعل تقول
ولا يخفى شدة تناسب قوى وقومس بجمع تناسب السين والياء لان أحدهما ينقلب بالآخر كما
فى سادس وسادى اه أطول وقوله وقد أخذت جملة حالية وقوله منأى من هذا الشخص
وقومس والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم
والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو أسد توها أنهما جمع سرية وهدية لان
هذا الوزن من أبنية الجمع ويقبل فى المصادر كذا فى الصحاح اه مطول وقوله يؤنث السرى

(قوله رحمه الله مع رعاية الملاءمة) أى المناسبة بذكر محل المقصود كمحل المدح أى الممدوح
فى ضمن جملة تلائم التشييب بأن تكون جواب سؤال فيه أو صفة لشيء أو جارية لما يوافيه من نحو
تشبيه المحل أو بيان ضداً أو سبباً أو مسبباً أو نحو ذلك اه معاوية (قوله والمقرر الخ) لا مانع
من ابقاء كلام الشارح على ظاهره وهو حجة فى الفن (قوله رحمه الله والا فالتخلص الخ) يعنى
فيلزم استدراك القيود كلها وقوله فى التخلص اما العرفى أو اللفوى وقوله متلائم الطرفين
حال لازمة ان أريد بالتخلص معناه العرفى منتقلة ان أريد به اللفوى وقوله الحسن صفة اما كاشفة
أو مخصصة اه معاوية (قوله متعلق بقوله قوى) على انه حال منه (قوله كذا فى الصحاح) لم

فسمى ابتداء كل أمر
تشبيها وان لم يكن فى
ذكر الشباب (من نسيب)
أى وصف للجمال (أو
غيره) كالادب والافتخار
والشكاية وغير ذلك
(الى المقصود مع رعاية
الملاءمة بينهما) أى بين
ما شئب به الكلام وبين
المقصود واحترز بهذا
عن الاقتضاب وأراد
بقوله التخلص معناه
اللفوى والا فالتخلص فى
العرف هو الانتقال مما
افتتح به الكلام الى
المقصود مع رعاية المناسبة
وانما ينبغى أن يتأنىق فى
التخلص لان السامع
يكون مترقباً للانتقال من
الافتتاح الى المقصود
كيف يكون فان جاء حسناً
متلائم الطرفين حرك من
نشاطه ولعان على اصفاء
ما بعده والا فبالعكس
فالتخلص الحسن (كقوله
تقول فى قومس)
اسم موضع (قوى وقد
أخذت من السرى)

والهدى أى يؤثف فعلهما بأن يلحقه التاء مثلاً كما هنا (قوله أى أثرفينا الخ) أشار به الى أن معنى أخذ أثر ومن بمعنى فى والسرى بمعنى السير لئلا (قوله ونقص من قوانا) بتخفيف القاف قال تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره (قوله عطف على السرى) أى أخذت من السرى وأخذت من أخطا المهرية أى نقصت من المهرية بخطاها ومشيتها وتحريكها إيانا أو بتسكاف مسيرتنا معها اه ع ق (قوله لا على المجرور فى منا) أى لانه يكون التقدير نقصت من السرى ونقصت السرى أيضاً من خطأ المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطأ المهرية من حيث انها خطأ وحمله على أن السرى طال فنقص قوى المهرية كما نقص قوانا وكفى عن ذلك بنقص خطاها تسكاف لا حاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة فى نقص قواهم حيث أفضى بطوله الى نقص قوى ما هو أقوى منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرض بهذه المبالغة فى المقام لان المقصود الاخبار بتسكافهم بطول السير ليخرج منه الى المقصود والمعنى الاول كاف فيه وعلى تقدير تسليبه فالعطف بدون إعادة الجار لا يرتكب مع امكان غيره وقد أمكن هنا اه ع ق (قوله جمع خطوة) بالضم اسم لما بين القدمين وبالفتح اسم لنقل القدم وتجمع على خطأ كركوة وركا (قوله أبى قبيلة) أى من اليمن من قضاة ابلهم أحجب الابل (قوله جمع أقود) قال فى الخلاصة * فعل لنحو أحر وحررا * (قوله مزاول السرى) أى معالجته وقوله ومسيرة المطايا باخطا أى مشيتها معها باخطاها (قوله أمطلع الشمس) مفعول لقوله تؤم والجملة مقول القول وضبطه العصام فى أطوله بالرفع على الابتداء وخبره تبغى أن تؤم أى قومه فالرابط محذوف (قوله تبغى أن تؤم بنا) ان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس وهوان طلب انما يطلب مطلع الشمس بعينه قلت المراد بالقصد التوجه والذهاب الى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لتعلقه به فكانهم قالوا أنطلب بهذا المشى أن تتوجه الى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة النهاية اه ع ق (قوله ردع للقوم) أى ارتدعوا عما تقولون وانزجروا فاني لا أطالب لكم مطلع الشمس ولكن أطالب لكم مطلع الجود فقد خرج بالمناسبة الجوابية الى الممدوح الذى سماه مطلع الجود فكان فيه حسن التخصيص اه ع ق قال فى المطول وأحسن التخصيص ما وقع فى بيت واحد كقول أبى الطيب

أى أثرفينا السير بالليل
ونقص من قوانا (وخطا
المهرية) عطف على
السرى لا على المجرور
فى منا كما سبق الى بعض
الاوهام وهى جمع خطوة
وأراد بالمهرية الابل
النسوبة الى مهرة بن
حيدان أبى قبيلة
(القود) أى الطويلة
الظهور والاعناق جمع
أقود أى أثرت فينا مزاول
السرى ومسيرة المطايا
باخطا ومفعول تقول هو
قوله (أمطلع الشمس تبغى)
أى تطلب (ان تؤم) أى
تقصد (بنا * فقلت كلا)
ردع للقوم وتنبيه (ولكن
مطلع الجود وقد ينتقل
منه) أى مما يشبب به الكلام

يقول فى الصحاح ان السرى مصدر والانافاه قوله بعد والاسم السرية بالضم والسرى وانما المنافاة فى كلام المطول لكن الحق أنه مصدر اذ لم ينقص حرفه عن حروف الفعل ولك دفع المنافاة وعدم المخالفة ما هو الحق بأن ما فى الصحاح بالنظر لكون الفعل أسرى وما فى المطول أولى بالنظر لكون الفعل سرى وعبارة الصحاح وسرى سرى واستريت بمعنى اذا سرت لئلا وبالالف لغة أهل الحجاز وجاء القرآن بهما جميعا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى يقال أسراه وأسرى به مثل أخذ الخطام وأخذ بالخطام والسرية سرى الليل وهو مصدر ويقال فى المصادر أن يجىء على هذا البناء لانه من أبنية الجمع يدل على صحة هذا أن بعض العرب يؤثف السرى والهدى وهم بنو أسد توها أنهم اجمع سرية وهدية اه وفى القاموس السرى كالهدى سير علمة الليل ويذكر سرى يسرى سرى وسرى وسرى ويضم وسراية وأسرى واسترى وسرى وأسراه وبه وأسرى بعينه لئلا تكيد او معناه سيره والأسراء كشداد الكثير السرى (قوله ما وقع فى بيت واحد كقول أبى الطيب الخ) وأما قول أبى تمام تقول

نودعهم والبين فينا كأنه * فإنا ابن أبي الهيجاء في قلب فيلق

أه قال الفري عليه البين الفراق والفيالق الجيش والجمع فيالق أه فقد تخلص من التوديع الى وصف البين بالعظم الدال على عظم التوديع تأمل (قوله الى مالا يلائمه) أى الى مقصود لا يلائمه (قوله الاقتطاع) لان في هذا قطعاً عن المناسبة وقوله والارتجال بالجم أى الانتقال من غير تهيمؤ قال في المختار ارتجال الخطبة والشعر ابتداءه من غير تهيمؤ لذلك أه (قوله أى الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كاسرى القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولييد والمقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق وجربروذى الرمة وهؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم في اللغة والمحدثون من أهل الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحرئى وأبي الطيب ولا استشهدا بكلامهم الا أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف في أثناء تفسير قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه واذا أظلم عليهم قاموا لان معنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحتاط والاتفاق فى الاول يستلزم الاتفاق فى الثانى والقول بأن ما يقول بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوى أشبه وهو لا يوجب السماع أه فترى (قوله جده) بالدال المهملة أى قطع (قوله كأنما قطع نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شئ يشبه النصف وهو الجزء الذى فات من عمره فى الجاهلية فهو ملغى غير معتبر كأنه مقطوع (قوله كقوله) أى قول أبى تمام كما سيأتى فى كلام الشارح (قوله لو رأى الله أن فى الشيب الخ) قال فى الاطول يخالف نفي الخير عن الشيب ما جاء فى مدح الشيب وفضله فى الشرع فاللائق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله أه وقوله خير الرواية فى الديوان فضلا بدل خيرا قاله فى المعاهد وقوله جاورته أى جاورت الله أى رحمة والابرار خيار الناس وقوله فى الخلد أى فى جنة الخلد (قوله جمع أشيب) أى بمعنى شائب (قوله الى مالا يلائمه) أى مقصود وهو مدح أبى سعيد فهذا مدح لابي سعيد وما قبله ذم للشيب ولا مناسبة بينهما قال سم قديقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبوسعيد أشيب فيكون مناسباً لاول الكلام أه ومثله فى يس

فى قومس الخ فالتخلص فيه وقع فى بيتين لانه وان كان المتخلص منه فى فيه قوله أمطلع الشمس تبغى أن تؤم بنا والمتخلص اليه قوله فقلت كلا الخ الا أن المقول لاسم متقلال له بنفسه بل لابد من ارتباطه بالقول قاله بعض المشايخ (قوله فقد تخلص من التوديع الى وصف البين الخ) الظاهر أنه تخلص الى وصف ابن أبي الهيجاء بالشجاعة فليراجع (قوله رحمه الله الاقتضاب) هو أيضاً حسن ونسكتة ايذانه باشاعة الشجاعة فى الكلام بلا مبالاة عظام اذ هو اختطاف الخطاب لا ارتكاب أمر مستعاب وبالاهتمام وأنه على ذكر بالبال غير مهممل فى جميع الازمان والمحال حيث ذكر فى غير محله وفى غير أوان محله بلا ملاءمة ولا مناسبة وبأنه مقصود بالذات لا بالعرض لاقتضاء المناسبة اياه كيف لا يكون حسناً وقد وقع فى القرآن كفى قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فانه قد انتقل من الكلام على النفقة والمتعة للامر بالمحافظة على الصلاة ولا ملازمة بينهما وفى كلام الباقاء وهو صفة الابطال المتقدمين والمخضرمين المقدامين أفاده معاوية بتصرف وزيادة (قوله يستلزم) عبارة الفري لا يستلزم

(الى مالا يلائمه ويسمى)
ذلك الانتقال (الاقتضاب)
وهو فى اللغة الاقتطاع
والارتجال (وهو) أى
الاقتضاب (مذهب العرب)
الجاهلية (ومن يلهم من
المخضرمين) بالخاء والاضاد
المعجمتين أى الذين
أدركوا الجاهلية والاسلام
مثل لييد قال فى الأساس
ناقصة مخضرمة جده
نصف أذنهما ومنه المخضرم
الذى أدرك الجاهلية
والاسلام كأنما قطع نصفه
حيث كان فى الجاهلية
(كقوله)

لو رأى الله أن فى الشيب
خيراً * جاورته الابرار فى
الخلد شيباً) جمع أشيب
وهو حال من الابرار ثم
انتقل من هذا الكلام
الى مالا يلائمه فقال (كل
يوم تبدى) أى تظهر

ورده ع ق بقوله وأما ما يقال من أنه لا يتعين أن يكون اقتضابا لاحتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسبا لدم الشيب قبله فلا وجه له لأن المتبادر مدح أبي سعيد ولأن اللفظ لا يشعر بالمناسبة إذ ليس في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلا وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خير أمكن ما دعى على ما فيه من البرودة فافهم اهـ (قوله صروف الليالي) أى حوادثها ونوائبها وقوله خلقا أى طبيعة حسنة وقوله غريبا صفة لخلقها ورأه في المعاهد رغيبا أى واسعا (قوله من الشعراء الإسلامية) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجودا زمن الإسلام ولو كان كافرا (قوله وهذا المعنى) أى قوله كون الاقتضاب الخ (قوله ما يقرب من التخلص) أى اقتضاب أو انتقال كما فى ع ق ولم يجعل هذا القسم تخلصا قريبا من الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود والتخلص مبناه على ذلك (قوله أما بعد) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله تقييد أى كقولك أما بعد حال كونها واقعة بعد حمد الله (قوله فانه كان كذا وكذا) أشار به الشارح إلى أن المراد أما بعد مع جلالتها التى هى فيها وبه يندفع ما يقال ان السياق فى أقسام الكلام التى ينبغى للتكامل أن يتأنق فيها وأما بعد ليست كلاما (قوله والثناء) أى على الله ورسوله (قوله حيث لم يؤت بالكلام الآخر الخ) قال ع ق وتحقيق ذلك ان حسن التخلص فيه القصد الى إيجاد الربط بالمناسبة على وجه لا يقال فيه ان هنا كلامين منفصلين مستقلين أى بأحد هما وهو الثانى بغته والاقتضاب فيه القصد الى الاتيان بكلام بعد الآخر على وجه يقال فيه ان الاول منفصل عن الثانى ولا ربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهمما يمكن من شئ فكذا وكذا أفاد أن ذلك الكذا مربوط بكل شئ وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والثناء ولما أفاد ما ذكر ارتبط بما قبله لافادته الوقوع بعده ولا بد فلم يؤت به على وجه يقال فيه لم يرتبط بما بعده فأشبه به هذا الوجه حسن التخلص ولما كان ما بعده شئ آخر لا ربط فيه بالمناسبة كان فى الحقيقة اقتضابا وبه يعلم أن جعل وجه المشابهة أنه لم يؤت بما بعده فجاء وحده لا يكفى لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجاء ولو كان بضرب من

(قوله على ذلك) أى على المناسبة الذاتية (قوله رحمه الله من غير رعاية ملازمة) أى ثابتة فى الواقع والمعتبر فى التخلص هى الملازمة الثابتة فى الواقع مع رعائتها معاوية (قوله بالمناسبة) أى الذاتية (قوله أتى بأحد هما وهو الثانى بغته) المناسب لقوله الآتى لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجاء أن يحذف ذلك لكن الحق كما سيأتى عنه عند قول المصنف ومنه قول الكاتب الخ ان حسن التخلص ليس فيه الاتيان فجاءة لوجود المناسبة الذاتية قاله بعض المشايخ (قوله لم يرتبط بما بعده) هكذا فى ع ق أيضا والمناسب أن يقول لم يرتبط بما قبله قاله بعض المشايخ (قوله ولما كان ما بعده شئ آخر الخ) الحاصل أن الكلام المشتمل على أما بعد يشبه التخلص من حيث أشتماله على أما بعد المفيدة للربط وأما بقطع النظر عنها والنظر لما بعده فقط فهو اقتضاب لعدم الربط وكذا يقال نظير ذلك فى قول المصنف بعد وكقوله تعالى هذا وان للطاغين شرما تب قاله بعض المشايخ وقوله فهو اقتضاب أى محض فلا ينافى أنه مع النظر لأما بعد أيضا اقتضاب لعدم وجود المناسبة الذاتية إذا المناسبة الموجودة عرضية جعلية فتدبر (قوله وبه يعلم الخ) فيه تورك على الشارح لكن الحق مع الشارح كما علمت (قوله وحده) المناسب لقوله بعد لان حسن التخلص فيه الاتيان بشئ آخر فجاء الخ حذفه لكن سيأتى عنه عند قول المصنف ومنه قول الكاتب الخ ان

(صروف الليالي * خلقا
من أبى سعيد غريبا)
ثم كون الاقتضاب مذهب
العرب والمخضرمين أى
دأبهم وطريقتهم لا ينافى
أن يسلكه الإسلاميون
ويتبعوهم فى ذلك فان
البيتين المذكورين لا ي
تمام وهو من الشعراء
الإسلامية فى الدولة
العباسية وهذا المعنى مع
وضوحه قد خفى على بعضهم
حتى اعترض على المصنف
بان أبا تمام لم يدرك الجاهلية
فكيف يكون من
المخضرمين (ومنه) أى من
الاقتضاب (ما يقرب من
التخلص) فى أنه يشوبه
شئ من المناسبة (كقولك
بعد حمد الله أما بعد) فانه
كان كذا وكذا فوافق اقتضاب
من جهة الانتقال من
الحمد والثناء الى كلام
آخر من غير رعاية ملازمة
لكنه يشبه التخلص
حيث لم يؤت بالكلام
الآخر

فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل قصد نوع من الربط على معنى مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فانه كان كذا وكذا (قيل وهو) أى قولهم بعد حمد الله أما بعد (٤٩٦) (فصل الخطاب) قال ابن الاثير والذي أجمع عليه المحققون من علماء

البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لان المتكلم يفتح كلامه فى كل أمر دى شأن بذكر الله وتحميده فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب أى الذى يفصل بين الحق والباطل على أن المصدر بمعنى الفاعل وقيل المفصول من الخطاب وهو الذى يبينه من يخاطب به أى يعلمه بينا لا يلتبس عليه فهو بمعنى المفعول (وكقوله تعالى) عطف على قوله كقولك بعد حمد الله يعنى من الاقتضاب القريب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان للطاغين لشر ما آب) فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف أى الامر هذا والحال كذا أو مبتدا محذوف الخبر أى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى

المناسبة فافهم اه (قوله فجأة) قال فى المصباح فجئت الرجل أفجؤه مهموز من باب تعب وفى لغة بفتحين جئته بفتحته والاسم الفجاء بالضم والمد وفى لغة وزان تمره اه (قوله من غير قصد الى) بيان للفجأة وقوله وتعليق تفسير لما قبله (قوله بل قصد نوع من الربط) أى والربط يقتضى المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتعليق يتضمن نوع مناسبة (قوله فصل الخطاب) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وكذا يقال فيما يأتى (قوله قال ابن الاثير) القصد بنقل ذلك تأييد ذلك القيل والتورك على المصنف حيث حكاه بقبيل مع ان المحققين أجمعوا عليه (قوله الفاصل من الخطاب) أى سواء كان ذلك الخطاب لفظ أما بعد أو غيرها (قوله على أن المصدر بمعنى الفاعل) أى والاضافة على معنى من وكذلك ما بعده الاضافة فيه على معنى من (قوله المفصول من الخطاب) أى المبين المعلوم (قوله بينا) أى علمائنا (قوله لان الواو للحال) أى والحال تقتضى مصاحبة ما بعده لما قبلها فالحاصل لنوع الارتباط هو الواو والحال مع لفظ هذا لانها متضمنة لمعنى عامل الحال وهو أشير (قوله أو مبتدا محذوف الخبر) أى أو مفعول لفعل محذوف أى اعلم هذا (قوله بعد ما ذكر جمعاً من الانبياء عليهم السلام) أى بقوله تعالى واذا كرم عبادنا ابراهيم واسحق ويعقوب وأولى الايدي والابصار الآية (قوله الجنة) أى هى قوله لحسن ما آب وقوله وأهلها هو قوله للمتقين (قوله هذا ذكر) أى مذكور (قوله وهذا مشعر بأنه الخ) لان الجزء الثانى هنا لما كان هو الخبر لاسم الاشارة دل على أن اسم الاشارة مبتداً حيث حذف الخبر اه سم (قوله فى هذا المقام) أى مقام الانتقال من غرض الى غرض آخر وقوله من الفصل أى القطع بين الكلامين وقوله الذى هو أحسن أى عند البلغاء من الوصل أى التخلص فليس المراد بالفصل والوصل ما تقدم فى المعانى قال ع ق ومما يدل على انها أحسن من التخلص وقوع الانتقال بها كثيراً فى الكلام المعجز وأيضاً الربط بها انما هو على وجه الحالية الحقيقية وهى مطردة بخلاف الربط بالمناسبة كالجوابية فى قوله * فقلت كلا ولكن مطلع الجود * وكالتشبيه فى قوله وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

حسن التخلص ليس فيه الا تبيان بشئ فجأة كما سبق قاله بعض المشايخ (قوله رحمه الله بل قصد نوع من الربط) هو عرضى جعلى لاثبات أصلى فلا يرد أنه بأدنى ربط يحصل التخلص اه معاوية (قوله والتورك على المصنف الخ) يحتمل أنه أشار بذلك الى أن مراد المصنف مجرد العز (قوله) والحال تقتضى مصاحبة الخ (وفى هذه الحالية تنبيه على موقع الفرح والسرور لأهل الجنة والعز والتمسك لأهل النار من أن لأهل الجنة خير مما آب والحال أن لغيرهم شر مما آب فان الخير اذا خص كان أنعم وأسر والشر اذا خص كان أنقم وأشر إذا المصيبة اذا عمت هانت والربط فى الحالية جعلى لا أصلى وعلى خلاف مقتضى الظاهر وهو مجرد ذكر ما للفريقين فقط فانه الجلى الباهر فلا يصير بالحالية هذا الانتقال تخلصاً أهاده معاوية (قوله أى والاضافة على معنى من) أى بخلافه على ما قبله فانه وان كان المصدر بمعنى الفاعل الا أن الاضافة على معنى فى أى ان أما بعد فاصل فى الكلام المخاطب به المشتمل على الثناء وعلى الغرض المقصود كذا فى الدسوقي (قوله أحسن) أى عند

بعد ما ذكر جمعاً من الانبياء عليهم السلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن ما آب) بآيات الخبر أعنى قوله ذكر وهذا مشعر بأنه فى مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتداً محذوف الخبر قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من

فقد لا يخلو من تحمل وعدم مطابقة ما في نفس الامر اهـ وقال بعضهم المراد بالوصل وصل ما قبل هذا بما بعده بان يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقة) أى لفظ هذا وصله كالعلة للحسنية وقوله وكيدة أى قوية شديدة أى يتأكد الاثبات بها عند الخروج من الكلام الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكاتب هذاباب) قال ع ق لانه ترجحة على ما بعده ويفيد انه انتقل من غرض الى آخر والالم يحتاج للتبويب فلما كان فيه التنبيه على أنه أراد الانتقال لم يكن الاثبات بما بعده بغتة فكان فيه ارتباط ما وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجدت فيه البغطة أيضا لان المأني به بغت ما هو فيه لكن بمناسبة فعلية يقال نفى البغطة لا يكفي في الربط بل التنبيه على أنه أراد الانتقال من شئ الى غيره يتضمن الجمع بين الشئين في ذكرهما فهو نوع من مطلق الارتباط وقد يجاب بأن الكلام الذي فيه الربط بالمناسبة لا بغتة فيه أصلا لان البغطة هي محيى ما لا يتربط ولا يناسب وانما زدنا في تقييد البغطة ما لا يناسب لان المناسبة تقتضى أن الثانى من طريق الاول ومن نمطه فلم يفجأ النفس ما هو بعيد عن نمط الارتباط فتأمل فان فيه دقة اهـ قال فى المطول ومن هذا القبيل لفظ أيضا فى كلام المتأخرين من الكتاب اهـ قال سم ولعل المراد أيضا فى ابتداء الكلام نحو وأيضا كذا قلنا فليتأمل اهـ وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتهاء) أى انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء (قوله ويرسم فى النفس) أى يدوم ويبقى فيها (قوله فالانتهاء الحسن) أى ما به الانتهاء وهو فى المثال جميع البيتين اهـ سم (قوله كقوله) أى قول أبى نواس فى الخصيب بن عبد الحميد اهـ مطول (قوله وانى جدير الخ) فى كلام المصنف تورية لان معانى البيتين القريبة هى ما قصدها الشاعر والبعيدة هى ما قصدها المصنف باعتبار أن كتابه ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يشبهه على ذلك وفى البيت الاول رد العجز على المصدر (قوله خلى) أى حقيق (قوله اذ بلغتك) أى وصلت اليك بالمديح وقوله بالمنى متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أى ببلوغ المنى وقد أشار لذلك الشارح (قوله بالامانى)

البلغاء من الوصل الخ وذلك لان لفظ هذا ينبه السامع على أن ما سيق الى بعده ككلام آخر غير الاول فلم يؤت بالكلام الثانى فجأة حتى يشوش على السامع بسبب عدم المناسبة وأما التخلص المحض فليس فيه تنبيه السامع على أن ما يلقى هل هو كلام آخر أم لا فلكل وجهة واعتبار (قوله وقال بعضهم المراد بالوصل الخ) قال معاوية قوله لفظ هذا فى هذا المقام الخ أى فصل جملة هذا نوع من الفصل الذى نوع منه أحسن من الوصل فالوصل هنا أن يقال وهذا وان الخ فانه حسن والفصل أحسن منه لما بدأ شعره بالانتقال (قوله وقد تقدم أن الربط الخ) أى الموجود فى حسن التخلص وهذا شروع فى الاعتراض على الشارح حيث جعل وجه الشبه هو عدم البغطة وقد أجاب عنه بقوله وقد يجاب الخ (قوله نفى البغطة لا يكفي) أى لان البغطة موجودة فى حسن التخلص (قوله ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء) أى بالكلام على حسن الانتهاء فقد أشار الى انتهاء كتابه وانه انتهاء حسن ففيه براعة مقطع كقول أبى البركات الدردير

وقل بذل رب لا تقطعنى * عنك بقاطع ولا تحرمنى

من شرك الابهى المزيل للعمى * واختم بخير يارحيم الرحا

(قوله وهو فى المثال جميع البيتين) وقرر الشيخ العدوى أن محل الشاهد قوله فاني عاذر وشكور لانه يقتضى أنه قبل العذر واذا قبله فقد انقطع الكلام فقبول العذر يقتضى انقطاع الكلام فهو

الفصل الذى هو أحسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر (ومنه) أى من الاقتضاب القريب من التخلص (قول الكاتب) هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث الى آخر (هذاباب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدى الحديث الآخر بغتة (ونالها) أى نالت المواضع التى ينبغي للتكلم أن يتأقن فيها (الانتهاء) لانه آخر ما يعيه السمع ويرسم فى النفس فان كان حسنا مختارا تلقاه واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير والا كان على العكس حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق فالانتهاء الحسن (كقوله وانى جدير) أى خلى (اذ بلغتك بالمنى *) أى جدير بالفوز بالامانى (وأنت بما أملت منك جدير فان تولنى) أى تعطنى (منك)

جمع أمنية وهي ما يمتناه الانسان (قوله الجليل) أى الاحسان والافضال (قوله أى فأنت أهل) أى الخذف المبتدأ (قوله عاذر) أى ملتبس لك عذرا وهو ما عدم تيسر المعطى فى ذلك الوقت أو كونه قدم فى الاعطاء من لا يعذر وهذا يقتضى أنه قبل العذر واذا قبله انقطع الكلام (قوله لما صدر) متعلق بشكور (قوله ما آذن بانتهاء الكلام) أى أعلم بختمه قال ع ق والاشارة الى الانتهاء اما بان يشتمل ما جعل آخر اعلى ما يدل على الختم كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ الكمال وشبه ذلك واما بان يكون مدلوله مفيد اعرفا أنه لا يؤتى بشئ بعده فلا يبقى للنفس تشوف لغيره وراء ذلك كقوله بقيت بقاء الدهراخ (قوله تشوف) أى انتظار (قوله كقوله) أى قول المعرى اه مطول وفى المعاهد البيت من الطويل ونسب لابی العلاء المعرى ونسبه ابن فضل الله لابی الطيب المتنبى ولم أره فى ديوان واحد منهما اه (قوله يا كهف أهله) يريد يا ملجأ أبناء جنسه بمعونة مقام المدح ويصح أن يعود ضمير أهله على الدهر وانما كان هذا مشعرا بالانتهاء لان العادة قد جرت بختم الكلام بالدعاء أى بأن الدعاء شأنه ان يكون آخر الكلام كالموعظة نحو قول الخطيب آخر خطبته واتقوا الله حق تقواه وكالتحيميد نحو قول من ختم كلامه والحمد لله رب العالمين الى غير ذلك وفى ختم الكتاب بهذا البيت اشارة الى أن هذا الكتاب قد ختم وكأن مؤلفه يدعوله بأن يبقى بين أهل العلم بقاء الدهر لان بقاءه نفع صرف لجميع البرايا وأنه متضمن لزبدة جميع المصنفات فى هذا الفن (قوله وهذا دعاء) الاشارة لقوله بقيت الخ ووجه ذلك الشارح بقوله لان بقاءك سبب الخ فهو علة لقوله شامل (قوله وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ الخ) خص ذلك فى المطول بالموضع الثالث فقط ونصه وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع يعنى حسن الانتهاء والمتأخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع اه (قوله فقد قلت عنايتهم بذلك) أى لانهم يؤثرون عدم التكلف لقصورهم وعدم معرفتهم بذلك (قوله وجميع فوائخ السور الخ) الفوائخ جمع فاتحة وهو ما به الافتتاح كالجملة الاولى والسور جمع سورة وهى القطعة من القرآن المشتملة على آيات أقل من ثلاث آيات وعلى فاتحة وخاتمة ويقال فيها سورة بالهمز وتركه وهو المشهور أما على الهمز فهى مأخوذة من أسأراذا أفضل بقية من السور وهو بقية الشرب وانما سميت بذلك لانها فضلة أى قطعة من القرآن وأما على تركه فقيل أصلها الهمز فيجربى فيه ما تقدم وقيل مأخوذة من السور وهو البناء المحيط بالبلد سميت بذلك لانها محيطية ومشتملة على آياتها كاحاطة السور ومنه السور الذى يجعل فى اليد لانه محيط بها أو بالساعد وقيل سميت سورة لارتفاع شأنها لان السورة لغة تطلق على المنزلة المرتفعة وأما تسميتها بالبقرة ونحوها فهم ومتوقف على التعليم ولا يجوز استحداث اسم من عند الشخص وللسورة أسماء متعددة كالفاتحة والشافية والكافية وكالئل والهدى والخواتم جمع خاتمة وهو ما به الختام ولفظ خواتم ولفظ أكمل مشعرا بالختم أيضا وقوله وارادة أى ثابتة على أحسن الخ فشبه الفوائخ والخواتم بجماعة وارادة على طريق الاستعارة

الجميل فاهله *) أى فانت أهل لاعطاء ذلك الجليل (والافاقى عاذر) اياك (وشكور) لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح أو من العطايا السالفة (وأحسنه) أى أحسن الانتهاء (ما آذن بانتهاء الكلام) حتى لا يبقى للنفس تشوف الى ما وراءه (كقوله بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون فى التائق فيها وأما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك (وجميع فوائخ السور وخواتمها وارادة على أحسن الوجوه

من قبيل الانتهاء الذى آذن بانتهاء الكلام اه دسوقى (قوله رحمه الله وأحسنه ما آذن الخ) لله دره فى هذا الايدان التام بالحصول أو قرب الوصول للختم اه معاوية (قوله رحمه الله بقيت الخ) أى فان العادة جارية بالختم بالدعاء كما يأتى (قوله رحمه الله وجميع فوائخ الخ) لله دره فى حسن هذا الختام بلطف ايدانه بالاختتام مع لطف التفاؤل التام بحسن الخاتمة وأجلها وأحسن وجوها وأكلها مع التنبيه على التأمل والتذكر لما تقدم وكان ذلك وصية منه بها الكلام متم ولا

بالكناية وواردة تخيل (قوله من البلاغة) نعت للوجوه أى الكائنة من البلاغة (قوله لما فيها الخ) علمه لقوله واردة (قوله من التفنن) أى المعاني المختلفة وقوله وأنواع الإشارة قال سم يحتمل أن يريد إشارة البعيد وإشارة القريب وإشارة المتوسط ويحتمل أن يريد وجوه التعبير وفنون المعاني فليراجع اه وعبارة ع ق وأنواع الإشارة أى اللطائف المشار اليها بما يناسب كل منها ما نزل لاجله ومن خطوط به اه (قوله وكونها) أى الفوائح والخواتم هذا ظاهره لكنه فى المظول خص الاول بالفوائح والثانى بالخواتم حيث قال فانك اذا نظرت الى فوائح السور كلها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وأنواع الإشارة ما تقصر عن وصف كنهه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين أدعية ووصايا ومواظ وتحميد ووعود وعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفس بعدها تطلع ولا تشوف الى شئ آخر وكيف لا وكلام الله الخ اه وبجواب يحتمل ما فى المختصر على التوزيع فقوله لما فيها من التفنن وأنواع الإشارة راجع للفوائح وما بعد ذلك راجع للخواتم فيمتفق الكتابان ويحتمل أن يبقى على عموميه وأن كلاما من جميع المذكورات يناسب الابتداء والانهاء خصوصا مثل التحميدات تأمل اه سم (قوله وكونها بين أدعية الخ) أى لا تخلو عن كونها واحدا من المذكورات المناسبة للابتداء والانهاء (قوله أدعية) كفى الفاتحة وآخر البقرة ووصايا كفى آخر آل عمران ومواظ كآخر اذا زلزلت وتحميدات كأول الأنعام وآخر الزمر وقوله وغير ذلك كالوعد والوعيد كفى آخر الأنعام والتبجيل والتعظيم كآخر المائدة (قوله وأصاب محزه) أى محله الذى يليق به فالخز فى الاصل موضع القطع والمراد هنا موضع الكلام واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه لكلام المصنف أى وكيف لا تكون واردة الخ ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله (قوله هذا المعنى) هو ورودها على أحسن الوجوه (قوله من ذكر الاهوال الخ) أى التى قد يتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم اه يس (قوله الاهوال) كأول الفارعة وآخرها وقوله والافزاع كأول الحج وقوله وأحوال الكفار كأول براءة وقوله وأمثال ذلك كذكر الغضب والذم كفى آخر الفاتحة (قوله بالتأمل) أى فى معانى الفوائح والخواتم (قوله والقواعد) تفسير (قوله التى لا يمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذا نعت للقواعد والقواعد المذكورة عبارة ع ق ولطائف القرآن لا يمكن استقصاؤها الاعلام الغيوب (قوله وان كلام السور الخ) الوقوف على ذلك لمن نور الله بصيرته (قوله مشتملة على لطف الفاتحة) أى الابتداء وقوله ومنطوية على حسن الخاتمة أى الختم وأشار به الى الختم قال ع ق مثل سورة براءة لما نزلت للنبذة الى الكفار ومقاطعهم بدئت بما يناسب ذلك من الامر بقتالهم وعذابهم والنذير اليهم واسقاط عهدهم ولما انتهت الى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل قيل لقد جاءكم رسول الآية فوصفه بالاعذر لا حديسته فى ترك اتباعه ثم أمره بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شئ فهذه ألفاظ هى النهاية فى الحسن ومعان هى

وأكلها) من البلاغة لما فيها من التفنن وأنواع الإشارة فيها وكونها بين أدعية ووصايا ومواظ وتحميدات وغير ذلك مما وقع موقعه وأصاب محزه بحيث تقصر عن كنهه وصفه العبارة وكيف لا وكلامه سبحانه فى الرتبة العليا من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى على بعض الأذهان لما فى بعض الفوائح والخواتم من ذكر الاهوال والافزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك أشار الى ازالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك بالتأمل مع التدكر لما تقدم) من الاصول والقواعد المذكورة فى الفنون الثلاثة التى لا يمكن الاطلاع على تفاريعها وتفصيلها الاعلام الغيوب فانه يظهر بتفكيرها أن كلاما من ذلك وقع موقعه بالنظر الى مقتضيات الاحوال وان كلاما من السور بالنسبة الى المعنى الذى يتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة ومنطوية على حسن

يخفى ما فى الختام بها من حسن اختتام اه معاوية (قوله ما نزل لاجله) هو أسباب النزول فبالاطلاع على كتب التفسير المبينة لاسباب النزول والنسكات مع التدكر لما قد فاتت تفه على الاسرار المشتمل عليها الآيات فلا تقع فى لهو وعبت ونوهمات (قوله مثل سورة براءة الخ) هذا نبذة من البيان والا فالأمر أعظم (قوله رحمه الله مشتملة الخ) راعى المعنى فأنت قال معاوية

القصوى في المطابقة وكذا الفاتحة لما نزلت لتعليم الدعاء بدئت بحمد المسئول ووصفه بالأوصاف
العظام لانه ادعى للقبول ولتنجمع النفس عليه في السؤال ثم قيد المسئول بانه هو الذي لا يكون
للمغضوب عليهم ولا للضالين اظهارا للاختصاص وتعريضا بغير المؤمنين أنهم لا ينالون ما كان
للداعين اه (قوله ختم الله لنا بالحسن) هي كلمة الشهادة التي هي سبب في دخول الجنة وختم
من باب ضرب يقال ختمت الكتاب طبعته عليه ومنه الخاتم بالكسر والفتح والكسر أشهر قالوا
والخاتم حلقة ذات فص من غير هافان لم يكن فص فهي فتحة بوزن قصبة وقيل الخاتم بالكسر
الفاعل وبالفتح ما يوضع على الطينة اه مصباح (قوله بالذخر) بالذال المعجمة ما يكون في الآخرة
وبالذال المهملة ما يدخر في الدنيا من قوت وغيره * والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله مآعاقب
الليل والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي المختار وآله السادة الاطهار واصحابه الاخيار
* قال جامعها الفقير الفاني مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البناني حقق الله له أحسن الاماني وبلغه
دار التهانى قد انتهت بقية ما أوردته ونهاية ما أوردته في العاشر من شهر جمادى الثانية من شهر
سنة ١٢١١ احدى عشرة بعد المائتين والالف من هجرة من له العزة والشرف مستعيدا
رب السموات والارض من جاهل يتعامل أو حاسد يعرف الحق ويتجاهل ضارعا اليه جل
جلاله وعز سلطانه أن لا ينجيب سعيينا فهو الجواد الذي لا ينجيب من أمته ولا يخذل من قطع عما
سواه وأتمه وأن يخلصنا من محن الدنيا وفتن الدين ويجعلنا من حزبه المقامين وأن يغفر لنا
ولو الديننا ولمسا ينجنا ولا حبا بنا ولمن دعا لنا وللمسلمين انه منكم كريم لا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الخاتمة ختم الله لنا بالحسن
ويسر لنا الفوز بالذخر
الاسنى بحمرة النبي صلى
الله عليه وسلم وآله
الطاهرين والله أعلم
بالصواب واليه المرجع
والمآب

ولله دره في الختم بلطف الفاتحة وحسن الخاتمة كأنه تورية بالختم وقراءة الفاتحة وتقاؤل بنميل
حسن الخاتمة مع التخلص الى طلب ما طلب من حسناتها بحسن الطلب وهو نوع بديع من أنواع
البديع وفي الاتقان يقرب من هذا التخلص حسن الطلب قال الزنجاني والطبي وهو أن
يخرج الى الغرض بعد الوسيلة كما في اياك نعبد واياك نستعين اه ما في الاتقان قلت فان اياك
نعبد وان كان غرضا لما قبله وسيلة لما بعده وهو طلب الاعانة وهذا أيضا وسيلة الهداية فهي وسائل
ومقاصد ثم قال في الاتقان قال الطبي وما اجتمع فيه حسن التخلص وحسن الطلب
معا قوله تعالى حكاية عن ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام فانهم عدوا لي الا
رب العالمين الذي خلقني فهو يهدين والذي هو يطعمني ويسقين واذا
مرضت فهو يشفي والذي يمتني ثم يحيين والذي أطعم أن يغفر
لي خطيئتي يوم الدين رب هب لي حكما وألحقني بالصالحين
واجعل لي لسان صدق في الآخرين واجعلني من
ورثة جنة النعيم اه وآخردعواهم أن الحمد
لله رب العالمين والصلاة والسلام على
سيد الأولين والآخرين وعلى
آله وصحبه والتابعين
الى يوم الدين

(قوله وقراءة الفاتحة)
أي فاتحة الكتاب في خاتمة
الكتاب انتهى

يقول مصححه الراجي عفوره الكريم * ابن الشيخ حسن الفيومي ابراهيم

نحمدك اللهم أن منحت الصفوة من عبادك بديع معاني التبيان * وفكت لهم مقفل الاسرار
فأحرزوا قصب السبق في ميدان البيان * وكشفوا عن مخدرات البلاغة كل حجاب ووران *
وانصلي ونسلم على المبعوث بالآيات البينات * سيدنا محمد أفضل من نطق بأفصح اللغات * صلى
الله عليه وعلى آله الذين قصروا أنفسهم على نصرته وما قصروا * وأصحابه الذين وصلوا له وفيه
هجر واوا اليه هاجروا * وبعد فلما كانت كتب القوم في فنون البلاغة بين مطول وأطول *
لا كتجر يد البناني على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح أمثل * انتدب شمس
الدين منتضيا بنانه وبيانه الأبهى * رافلا في حلل الذكاء الأسفى الأسفى فازال عن وجوه
مخدراتها البراقع * كيف لا وشعوس معارفه مضئة سواطع * ألا وهو نخر العلماء العاملين
شيخ الاسلام والمسلمين * شمس الملة والدين * محمد بن محمد أبو محمد الانبائي رحمه الله
وأنا له من فيض فضله رضاه * ولما كانت هاتيك العرائس بحجب الترك مستورة * وفي
زوايا الاهمال مهجورة غير منشورة * أتاح الله لنشرها بين الطلاب * من وفقه سبحانه لفعل
الخير واحراز الثواب * ألا هو (حضرة السرى الوجيه * السيد محمد نجل الشمس الانبائي) بالتزام
الانفاق عليه * احياء لما تروا له * طريف المجد وتالده * عليه وعلى أولاده ومشايخه وأصحابه الرحمة
والرضوان * من ربه الكريم المنان * بجاه سيدنا رسول الله الى الانس والجان عليه الصلاة
والسلام * وآله الكرام وصحابته الاعلام * وقد تم هذا الطبع الزاهى الزاهر *
بمطبعة السعادة ذات الادوات الكاملة والشكل الباهر * الثابت محل ادارتها
الهيبة * درب سعادته بجوار محافظة مصر المعزية العزيزية * ادارة
المتوكل على ربه الجليل * مالكها محمد اسمعيل * وقد بدد ريدر
التمام * وشذا عرف الختام * وأواخر رجب الفرد
الحرام * عام ألف وثلثمائة وأحد وثلاثين *
من هجرة سيد الخاق أجمعين * صلى
الله وسلم عليه * وآله وأصحابه
وكل منتهم اليه * آمين
آمين



* فهرست الجزء الرابع *

(من تقرير الشمس الانبأى على شرح سعد الدين التفتازانى وحاشية البنائى عليه)

صفحة	
٢	التشبيه
١٣١	خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف الخ
١٣٨	الحقيقة والمجاز
١٥٢	تقسيم المجاز الى مفرد ومركب فالمفرد الخ
١٩١	تقسيم الاستعارة باعتبار طرفيها وباعتبار الجمع وباعتبار اللفظ الخ
٢٤٥	مبحث المجاز المركب
٢٥٦	فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية
٢٦٧	فصل في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية
٣٠٢	فصل في شرائط حسن الاستعارة
٣٠٩	مطلب المجاز بال حذف والزيادة
٣١٧	الكناية
٣٤١	فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من التصريح
٣٤٦	علم البديع
٣٥٠	مبحث الجناس المعنوى
٤٢٢	مبحث الجناس اللفظى
٤٥٣	خاتمة في السرقات الشعرية
٤٨٧	فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانهاء

* تمت *

